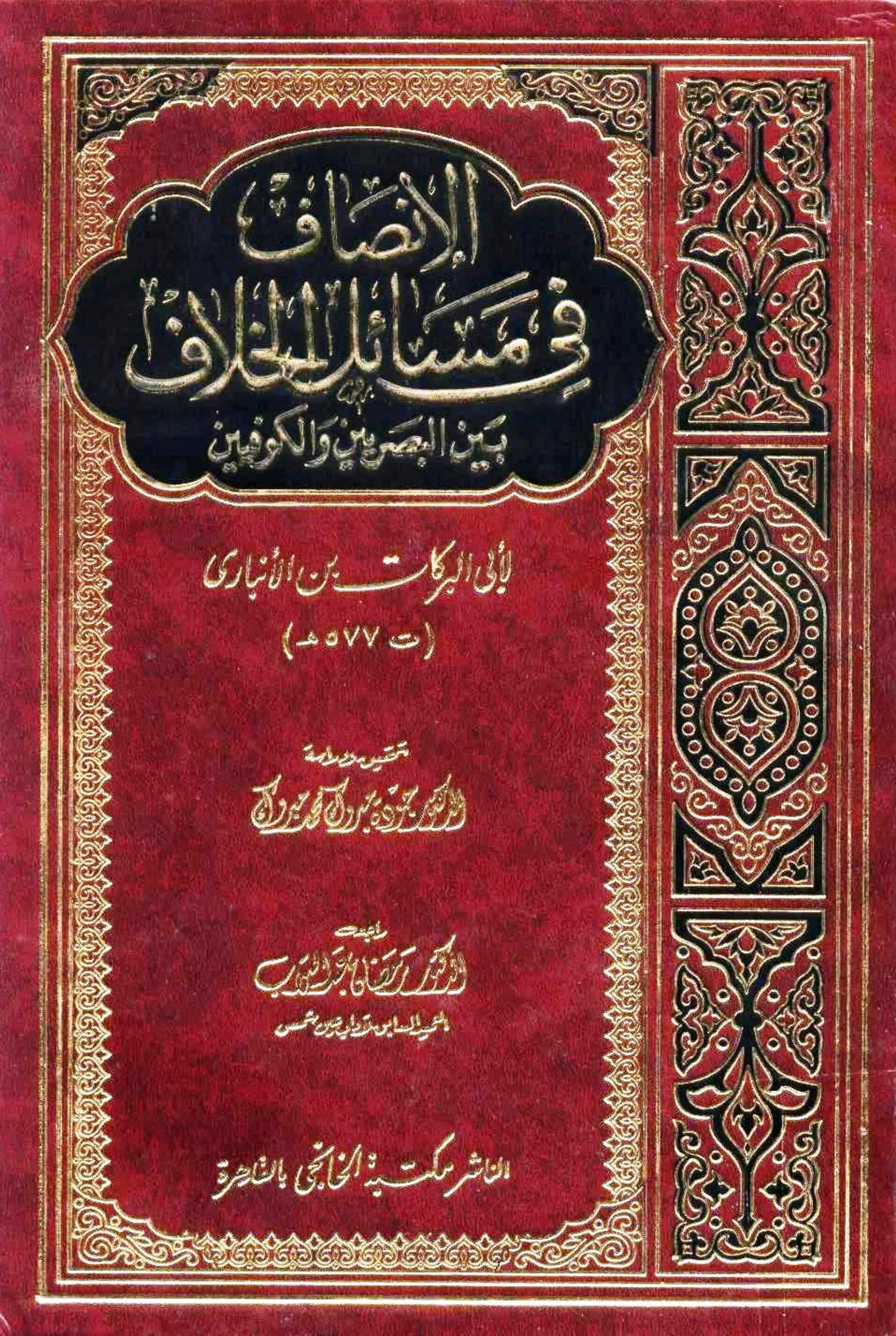

الإنصاف
في مسائل الخلاف
بين البصريين والكوفيين
لأبي البركات بن الأنباري
(ت ٥٧٧ هـ)
تحقيق ودراسة
الدكتور جودة مبروك محمد مبروك
راجعه
الدكتور رمضان عبد التواب
العميد السابق لآداب عين شمس
الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الإنصاف في مسائل الخلاف

بين البصريين والكوفيين

لأبي البركات بن الأنباري

(ت ٥٧٧ هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور جودة مبروك محمد مبروك

راجعه

الدكتور رمضان عبد التواب

العميد السابق لآداب عين شمس

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة الأولى

رقم الإيداع ٣٩٧٣ /٢٠٠٢

الترقيم الدولى : 5 - 003 - 353 - 977 I.S.B.N



المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

☎ : ٨٣٣٨٢٤٠ - ٨٣٣٨٢٤٢ - ٨٣٣٨٢٤٤

e-mail : pic@6oct.ie-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذى تقدست أسماؤه ، وعظمت صفاته عن الشبيه والمثال ، أحمده حمدا لا يبلغه القائلون ، ولا يحصيه العادون ، وصلاة وتسليما على رسولنا الكريم ، أفصح العرب لسانا وأبينهم نطقا ، وبعد ،

فيقول تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ ومنذ ذلك الحين اكتسبت العربية صفة الاستمرارية عبر أجيال متلاحقة ، وصارت الوعاء الذى يُصَب فيه تراثنا ، مهما قابلتها واعتركتها عواصف ، ولقد التحم الفكر الدينى بالفكر اللغوى ، فالأول ينظر فى القرآن بحثًا عن علومه الدينية ، والثانى ينظر فى جمله وألفاظه بحثا عن شواهده النحوية واللغوية ، ولجوء أحدهما إلى الآخر قديم قدم نشأة تلك العلوم ، وكم أثمرت هذه الجهود من الثمار ومما عظم من الفائدة ، غير أن التاريخ البشرى على مداره يزاحم أسماعنا بضروب من الخلافات الفكرية للإنسان ، وإذا كان الخلاف اهتدى إلى القرآن والقراءات والعلوم الدينية الأخرى ، فإنه لجدير به أن يسلك الطريق نفسه فى عالمنا النحوى ، وأضحى النحاة يختلفون ، وربما مع أنفسهم ، ومن هنا تعددت المدارس النحوية والاتجاهات ، ولكن كانت الغاية الحفاظ على العربية .

ويرجع السبب فى ذلك إلى اختلاف المدارك والظروف الثقافية والنفسية والاجتماعية ، وغموض الموضوع فى ذاته ، وعدمِ الإلمام بوجهة نظر الآخر ؛ لذا يقول سقراط : « إذا عُرِف موضع النزاع ، بطل النزاع » وغير ذلك ، غير أن التأليف فى الخلاف والحديث عنه أثرى الجدل وأحيا نيرانه التى تأججت على أيدى المتأخرين من النحاة ، فلم يجدوا بدًّا من أن يسلكوا مسلك أحد

المتخالفين، هذا مما زاد الأمر خطورة ، وأضفى على مواضع نحوية خلافا لتتشكل المذاهب النحوية فى تراثنا النحوى ، وتقوى تلك الخلافات ، حتى تتكون المدارس وتتعدد ، وبدأ الخلاف منذ الجيل الأول بعد أن ذاقت الثقافة العربية العلوم الأجنبية عن طريق الترجمة ، فانصهرت فى بوتقتها ، وامتزجت الأفكار والفنون ؛ ليُولدَ جيلٌ جديد يملك العقل الموسوعى ، يمكّنه من التفنن فى اللغة باللغة ، والإتيانِ على علومِ الفلسفة والمنطق والجدل .

والواقع أن كلا المتشاحنين لم يدرك الصواب المطلق ، فإن وصل إلى جزء منه فى مسألة ، افتقر إليه فى مسألة أخرى .

وطبيعى أن يسجل القلم والفكر العربيان ذلك الخلاف ، وإلى أى مدى كان النجاح فى تصوير هذه العلاقة بين نحاة الغربية ، فى اختلاف منطقهم ، وتصارع المدارس والطبقات ، فتضم المكتبة العربية أكثر من كتاب يعرض لذلك ، ويلقانا أكثر من نحوى يؤلف فى الخلاف ، مثل ثعلب وابن كيسان والرازى وغيرهم ، وتكتمل هذه الصورة بكتاب ابن الأنبارى « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » موضوع دراستنا ، الذى يخلو من التطويل ، والخوض فى مسائل النحو عامة ، فى الوقت الذى لم تصل إلينا كتب قبله ، وإن كانت هناك محاولات ... وأقول إنه من حسن حظ المدرستين أن يضطلع نحوى كابن الأنبارى بالحديث عنهما ؛ لأنه امتلك المذهبين امتلاكا ، وقرأ كثيرا فى علم العربية ، مما هيأ له الأرض الخصبة ؛ ليقف على ضروب من العلوم ، مما تظهر آثارها على كتابه هذا المرسوم .

وتتضح قيمة الكتاب فى عرضه لجانب مهم من الآراء النحوية لنحاة البصرة والكوفة ، ولبعض من نحاة المدرسة البغدادية ، مثل ابن السراج وأبى على الفارسى وغيرهما ، ممن كانوا أميل إلى المذهب البصرى ، كما أورد قسطا طيبا من الشواهد الشعرية ، ليســـــت فى كتب النحو العربى الأخرى ، كما كان له اهتمام بالمصطلح النحوى عند المدرستين ، فعرض لشىء من الأصول النحوية لهما .

ويمثل الدرس النحوى عنده قيمة عظيمة ، فابن الأنبارى له اهتمام بالعلة النحوية ، تلك التى أخذت شكلا جدليا عنده ، يظهر فى علاقة السبب بالمسبب ، ويأتى العامل النحوى مشكلا جانبا خلافيا تكون له السيادة فى مسائل الكتاب ، ويقوى حتى يخيل إلينا أن النحو عنده صار مرادفا للعامل .

وتكاد تسيطر عليه أصول مدرسة البصرة ، فيحاج الكوفيين أحيانا بأصول مدرسة البصرة ، وإن كان بغداديا ، إلا أنه أميل إلى المدرسة البصرية ، فيعول على الجدل الذى ابتكره ابتكارا ، وابتدعه ابتداعا ، ووضع قوانينه فى كتابه « الإغراب فى جدل الإعراب » فيلبس الإنصاف ذلك الثوب أو القالب الجدلى ، فيحتج للمدرستين ، بأسلوب يقترب من أساليب الفلاسفة والرياضيين .

وسيظل يذكر تاريخ العربية لابن الأنبارى حقه ، فى أنه حقق الحلم العربى الذى كان يتوق إلى نشوء علم للخلاف النحوى وأصوله وجدله ، وإذا كان ابن الأنبارى صاحب القلم الأول الذى خطّ هذه العلوم الثلاثة ، إلا أنه بلغ الغاية فى التفنن بها .

وقد حظى كتاب الإنصاف بقيمة كبيرة فى تراثنا النحوى ، فلا نكاد نقف على مؤلَّف إلا وقد كان الإنصاف مرجعا يُعوّل عليه ، غير أنى نظرت فى نشرات الكتاب السابقة ، فلم أجد حسب ظنى أنها تتيح للقارئ والمحقق بغيته من هذا الكتاب القيم ، سواء فى ضبط نصه ، أو توثيق آرائه ، وقد كثرت فيه الأسقاط وعظمت ، مما زادنى يقينا بأن يد النقص قد امتدت إلى هذا الكتاب ، فكانت الحاجة إلى مقارنة جيدة لمخطوطاته ؛ حتى يخرج النص على ما أراده مؤلفه .

وعملى هذا الذى أشرف بأن أقدمه للباحثين العرب كان القسم الثانى من رسالتى للدكتوراه ، حيث كان القسم الأول : الدرس النحوى عند أبى البركات ابن الأنبارى ، وقد حظيت بإشراف عَلَمين من أئمة العربية ، أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب رحمه الله ، وأستاذى الدكتور سيد حنفى ، أمدّ الله فى عمره ، كما شرفت بمناقشة العالمين الكبيرين الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، والأستاذ الدكتور حسام البهنساوى .

وبعد فالأمل يقودنى للاطمئنان إلى الاعتداد بأن توفيق الله وسع كل شيء ، فدعائى للمولى عز وجل أن ييسر لنا مافيه هدى ، وينير بصائرنا وأفئدتنا لما له فيه رضا .

وما توفيقى إلا بالله .

د. جودة مبروك محمد

* * *

أبو البركات الأنبارى

* اسمه - لقبه - كنيته - مولده .
* طَرَفٌ مِنْ حياته : نشأته - اشتغاله بالتدريس والتأليف - أخلاقه .
* رِحْلاته .
* مكانته العلمية وآراء العلماء فيه .
* طائفةٌ مِنْ أشعارِه .
* شيوخُهُ وتلاميذُه .
* وفاته .
* مؤلفاته .

اسمه [١] :

هو أبو البركات كمال الدين [٢] عبد الرحمن بن محمد [٣] بن عبيد الله [٤] ابن أبى سعيد [٥] الأنبارى .

مولده :

ولد ابن الأنبارى فى شهر ربيع الآخر [٦] سنة (٥١٣هـ) [٧] بمدينة الأنبار [٨].

طرف من حياته :

نشأته :

يُعد عصر ابن الأنبارى (السادس الهجرى) عصر معرفة وازدهار فى شتى العلوم ، ومما ساعد على ذلك وجود المدارس العليا التى حملت عبء تدريس التخصصات المختلفة .

بدأ ابن الأنبارى حياته بالأنبار يتلقى علومه من أبيه [٩] ، ثم غادرها وهو

---

(١) انظر فى تحقيق اسمه : إنباه الرواة ١٦٩/٢ وشـذرات الذهب ٢٥٨/٤ ووفيات الأعيان ٣٢٠/٢ والبداية والنهاية ٣١٠/١٢ وطبقات ابن شهبة ٧٦/٢ وانظر كذلك ترجمته التى كتبها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب فى مقدمة تحقيق البلغة ونجدة السؤال فى عمدة السؤال .

(٢) لقبه الكمال فى : إنباه الرواة ١٦٩/٢ وشذرات الذهب ٢٥٨/٤

(٣) ويكنى بأبى الوفاء فى وفيات الأعيان ٣٢٠/٢

(٤) وحرف فى إنباه الرواة ١٦٩/٢ إلى « عبد الله » وكنيته « أبو السعادات » فى البداية والنهاية ٣١٠/١٢ وطبقات ابن شهبة ٧٦/٢

(٥) فى طبقات ابن شهبة ٧٦/٢ « بن مصغر بن أبى سعيد » وفى طبقات الشافعية ٢٤٨/٣ « ابن مصعب بن أبى سعيد » .

(٦) ذكر الأستاذ سعيد الأفغانى أن مولده فى ربيع الأول . مقدمة الإغراب فى جدل الإعراب ٥

(٧) إنباه الرواة ١٧٠/٢ ووفيات الأعيان ٣٢٠/٢ وطبقات ابن شهبة ٧٦/٢

(٨) الأنبار مدينة بالعراق على نهر الفرات فى غرب بغداد ، وتتميز بكثرة النخيل والزروع الجيدة والثمار الحسنة ، واسمها فارسى؛ لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام ، وهى أول عاصمة لدولة بنى العباس ، وبقيت هكذا حتى أيام المنصور إلى بناء بغداد . معجم البلدان ٣٦٧/١ ووفيات الأعيان ٣٢٠/٢

(٩) انظر : الوافى بالوفيات ٧٠/١ والبغية ٨٦/٢ وطبقات ابن شهبة ٧٦/٢

صبى [1] ، متَّجِها صوب بغداد ؛ لينتظم بإحدى قلاع العلم هناك ، وهى المدرسة النظامية [2] ، فالتقى بثلاثة من علماء عصره ، هم « ابن الرزاز وابن الشجرى والجواليقى » سيأتى الحديث عنهم فى موضعه [3] .

اشتغاله بالتدريس والتأليف :

عمل ابن الأنبارى بعد تخرجه بالمدرسة النظامية معيدا بها ، وعلى ما يبدو أنه كان يقوم بتدريس فقه المذهب الشافعى ، حتى عمل بتدريس اللغة العربية [4]، ثم استقال من وظيفته ، وانقطع فى بيته للتأليف والإقراء والعبادة [5] .

* * *

(١) انظر : إنباه الرواة ١٦٩/٢

(٢) انظر : إنباه الرواة ١٦٩/٢ وطبقات الشافعية ١٢١/١

(٣) انظر : هذا فى الحديث عن شيوخه .

(٤) انظر : إنباه الرواة ١٧٠/٢ ووفيات الأعيان ١٣٩/٣

(٥) انظر : إنباه الرواة ١٧٠/٢ وطبقات ابن شهبة ٧٦/٢ وشذرات الذهب ٢٥٨/٤

أخلاقه :

لم يكن ابن الأنبارى من الذين عرفوا بالثراء ، بل كان فقير الحال ، يقول صاحب طبقات الشافعية : « كان له دار من أبيه يسكنها ، ودار وحانوت مقدار أجرتها نصف دينار فى الشهر ، يقنع به ، ويشترى منه ورقا » [١] .

ويصفه المؤرخون بأنه كان زاهدا « فكان لا يوقد عليه ضوءا ، وتحته حصير قصب ، وعليه ثوب وعمامة من قطن ، يلبسها يوم الجمعة ، فكان لا يخرج إلا للجمعة ، ويلبس في بيته ثوبا خلقا » [٢] .

وهذا أدى إلى ذيوع صيته ورغبة عظماء القوم فى ابتغاء مَرْضاته ، فقد سير له الخليفة المستضىء بالله إليه (٥٠٠) دينارًا ، فردها ، فقيل له : « اجعلها لولدك ، فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه » [٣] .

رحلاته :

تكاد تجمع المصادر - التى ترجمت لابن للأنبارى - على أنه كان لا يغادر بيته ، ويشتغل بالعلم والعبادة ، وكان طلابه يترددون عليه ، وينهلون من علمه [٤]، غير أن ابن الزبير[٥] فى صلة الصلة يقص علينا أنه زار الأندلس .

* * *

(١) انظر : طبقات الشافعية ٣/٢٤٨

(٢) انظر : طبقات الشافعية ٣/٢٤٨

(٣) انظر : البداية والنهاية ١٢/٣١٠

(٤) انظر : إنباه الرواة ٢ /١٧٠

(٥) انظر : ابن مكتوم ٢/١٠٧

مكانته العلمية وآراء العلماء فيه

لانكاد نقف على ترجمة أبي البركات حتي نرى ثناء جميلا عليه ، ووصفا لخلقه وعلمه وزهده وورعه ، وعن قصد الطلاب له ، وإفادتهم منه ، فتصفه بعض تلك المصادر بأنه : « كان إماما ثقة صدوقا غزير العلم ، ورعا زاهدا تقيًّا عفيفا ، لا يقبل من أحدٍ شيئا ، وكان خشن العيش خشن الملبس ، لم يتلبس من الدنيا بشيءٍ » [1] .

وهو عند صاحب طبقات الشافعية ، يذكر قدوم الطلاب عليه : « صاحب التصانيف المفيدة ، وله الورع المتين والصلاح والزهد ... صار شيخ العراق فى الأدب من غير مدافع ، ولى التدريس فيه ببغداد ، والرحلة إليه من سائر الأقطار ... قال الموفق عبد اللطيف : لم أجد فى العباد والمنقطعين أقوى منه فى طريقه ، ولاأصدق فى أسلوبه ، جد محض لا يعتريه تصنع ، ولا يعرف السرور ، ولاأحوال العالم » [2] .

ويصف ابن كثير زهده وورعه ودينه قائلا عنه إنه : « الفقيه العابد الزاهد ، كان خشن العيش ، ولا يقبل من أحد شيئا ، ولا من الخليفة » [3] .

وكذا يصفه صاحب شذرات الذهب بأنه كان : « زاهدا عابدا مخلصا ناسكا ، تاركا للدنيا » [4] .

ويصف صاحب وفيات الأعيان علمه ، فيقول : « من الأئمة المشار إليهم فى علم النحو » [5] ، ويذكر اشتغاله بالتدريس ، فيقول : « فقد اشتغل عليه خَلْق كثير ، وصاروا علماء ... وكتبه كلها نافعة ، وكان نفسه مباركا ، ماقرأ عليه أحد إلا تميز » .

---

(١) انظر : فوات الوفيات ١/٥٤٧ والبغية ٢/٨٦

(٢) انظر : طبقات الشافعية ٣/٢٤٨

(٣) انظر : البداية والنهاية ١/٣١٠

(٤) انظر : شذرات الذهب ٤/٢٥٨

(٥) انظر : وفيات الأعيان ٢/٣٢٠

وكذا يقول ابن الأثير : « وله تصانيف حسنة فى النحو ، وكان فقيها صالحا » [1] .

وفى البغية أنه : « النحويُّ المفنِّن الزاهد الورع » [2] .

أما القفطى فيذكره بأنه : « الشيخ الصالح ، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة فى النحو وغيره ، وكان فاضلا عالما زاهدًا » [3] .

* * *

(١) انظر : الكامل فى التاريخ ١١/١٧٩

(٢) انظر : البغية ٢/٨٦

(٣) انظر : إنباه الرواة ١/١٦٩

طائفة من أشعاره

عُرِفَ عن ابن الأنبارى براعته فى الشعر ، يقول عنه السبكى : « وله شعر حسن كثير »[1]، وقد روى له صاحب فوات الوَفَيات شعرا فى فضل العلم ، يقول فيه :

العلم أوفى حلية ولباس
والعقل أوفى جُنَّة الأكياس

كُن طالبا للعلم تَحىَ
وإنما جهل الفتى كالموت فى الأرماس

وصن العلوم عن المطامع
كلها لترى بأن العز عز الباس

والعلم ثوب والعفاف طرازه
ومطامع الإنسان كالأدناس

والعلم نور يهتدى بضيائه
وبه يسود الناس فوق الناس [2]

وله شعر فى التصوف ، يبدأ بقوله :

دع فؤادى من ذكر دعد وهند
وبكائى مغنى العقيق ونجد [3]

ويقول فى الزهد :

تدرع بجلباب القناعة والياس وصنـ
ـه عن الأطماع فى أكرم الناس

وكن راضيا بالله تحيا مُنَعَّمًا
وتنجو من الضراء والبؤس والباس [4]

---

(١) طبقات الشافعية ٣/٢٤٨

(٢) فوات الوفيات ١/٥٤٨

(٣) إنباه الرواة ٢/١٧١

(٤) إنباه الرواة ٢/١٧٠ - ١٧١

وقد أورد السيوطى فى ترجمة ابن دُريد أبياتا للأنبارى نظمها مطلعا لمقصورة ابن دريد ، مطلعها :

شرد عن عينى الكرى طيف سرى
من أم عمرو فى غياهيب الدجى [1]

* * *

(١) البغية ٢/٨٦

شيوخه وتلاميذه

شيوخه :

تذكر المصادر – التى ترجمت للأنبارى – أن له عددًا كبيرًا من الشيوخ الذين تتلمذ عليهم ، ويبدو أن أباه كان أول أولئك ، فقد سمع عنه بالأنبار[1] ، وهذه قائمة بأسماء شيوخه :

١ – أبو نصر أحمد بن نظام الملك : وقد أخذ عنه الأنبارى الحديث النبوى . (طبقات الشافعية ٢٤٨/٣ وطبقات ابن شهبة ٧٦/٢) .

٢ – أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطى (ت ٥٣٨هـ) ، ذكر فى : البغية ٨٦/٢ وطبقات ابن شهبة ٧٦/٢ وذكر صاحب طبقات الشافعية ٢٤٨/٣ أنه أخذ عنه الحديث .

٣ – أبو منصور مَوهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقى (ت ٥٣٩هـ) انظر : إنباه الرواة ١٧٠/٢ ووفيات الأعيان ٣٢٠/٢ والبغية ٨٦/٢ وطبقات الشافعية ٢٤٨/٣ وشذرات الذهب ٢٥٨/٤

٤ – خليفة بن محفوظ بن محمد بن على المؤدب (ولد سنة ٤٦٥هـ – بالظن بالأنبار) انظر : الوافى بالوفيات ٦ : ٧٠/١

٥ – محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم (ت ٥٣٩هـ) انظر : طبقات الشافعية ٢٤٨/٣

٦ – سعيد بن محمد بن عمر بن منصور الإمام أبو منصور بن الرزاز (ت ٥٣٩هـ) انظر إنباه الرواة ١٦٩/٢ والبغية ٨٦/٢ وطبقات الشافعية ٢٤٨/٣ وروضات الجنات ٤٢٥

٧ – أبو السعادات بن الشجرى هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الشريف العلوى (ت ٥٤٢هـ) انظر : إنباه الرواة ١٧٠/٢ ووفيات الأعيان ٣٢٠/٢ والبغية ٨٦/٢ وطبقات ابن شهبة ٧٦/٢

---

(١) انظر : البغية ٨٦/٢ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٧٦/٢

٨ – أبو محمد عبد الله بن على بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوى (ت ٥٤١هـ) انظر : نزهة الألباء ٤٠٢

٩ – أبو بكر محمد بن عبد الله بن حبيب العامرى ، انظر : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

١٠ – محمد بن عبيد الله بن أبى سعيد الأنبارى ، أبو الأنبارى صاحبنا ، انظر : البغية ٢/٨٦ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٦

١١ – أبو بكر محمد بن القاسم السهروردى ، انظر : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

١٢ – محمد بن محمد بن محمد بن عطاف الموصلى ، انظر : طبقات ابن شهبة ٢/٧٧

١٣ – أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن على بن عمر السلامى (ت ٥٥٠هـ) انظر : طبقات ابن شهبة ٢/٧٧

تلاميذه :

لا شك أن عظمة ابن الأنبارى تكمن فى كتبه ، التى عظمت وزخرت بفنون وعلوم كثيرة ، كما أنه قصده أهل زمانه ، يطلبون عنده علوم العربية وغيرها ، حتى صار تلاميذه علماء [1] غير أن المصادر لم تعددهم جميعا ، وهذه قائمة بأسماء تلاميذه الذين جاء ذكرهم :

١ – محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الملقب بالحازمى (ت ٥٨٤هـ) ، انظر : طبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وطبقات الشافعية ٣/٢٤٨

٢ – محمد بن سعيد بن يحيى أبو عبد الله الواسطى (ت ٦٣٧ هـ) انظر : طبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وطبقات الشافعية ٣/٢٤٨

٣ – وجيه الدين بن المبارك بن سعيد أبو بكر الواسطى (ت ٦١٢هـ) انظر : طبقات ابن شهبة ٢/٧٧

---

(١) انظر : وفيات الأعيان ٢/٣٢٠

٤ - عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمى ، انظر : معجم البلدان ٤/٢٠٢

٥ - أبو شجاع محمد بن أحمد بن على العنبرى ، انظر : طبقات ابن شهبة ٧٧/٢

* * *

وفاته

توفى ابن الأنبارى ببغداد سنة ٥٧٧هـ [١] ، ودفن يوم الجمعة بباب أبزر بتربة الشيخ أبى إسحاق الشيرازى [٢] ، بعد أن بلغ عمره (٦٤) عاما .

* * *

---

(١) طبقات ابن شهبة ٢/٧٩ وطبقات الشافعية ٣/٢٤٨ وروضات الجنات ٤٢٦ وإنباه الرواة ٢/ ١٧٠ والبغية ٢/٨٨

(٢) إنباه الرواة ١/١٧١ والبغية ٢/٨٨ وشذرات الذهب ٤/٢٥٩

مؤلفاته

١ - الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار : البغية٢/٨٧ وهدية العارفين١/٥١٩

٢ - أسرار العربية : شذرات الذهب ٤/٢٥٨ وهدية العارفين ١/٥١٩

٣ - الأسمى في شرح الأسما : البغية ٢/٨٧ وهدية العارفين ١/٥١٩

٤ - أصول الفصول في التصوف : البغية ٢/٨٧ وهدية العارفين ١/٥١٩

٥ - الأضداد : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٦ - الإغراب في جدل الإعراب : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وقد نشره الأستاذ سعيد الأفغاني في دمشق عام ١٩٥٧م ، مع كتاب ابن الأنباري لمع الأدلة .

٧ - الألفاظ الجارية على لسان الجارية ، ذكر في : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ وروضات الجنات ٤٢٦ والبغية ٢/٨٧ وهدية العارفين ١/٥١٩

٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وذكر في الكشف ١٨٢ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ والبغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وسوف أشير إلى طبعات الكتاب في حينه .

٩ - الأنوار في العربية ، ذكر في : هدية العارفين ١/٥١٩

١٠ - الإيضاح في النحو ، ذكر في الكشف ٢١٢

١١ - بداية الهداية ، ذكر ذلك في : طبقات الشافعية ٣/٢٤٨ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ والبغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ والكشف ٢٢٨ وهدية العارفين ١/٥١٩

١٢ - بغية الوارد ، ذكر في : هدية العارفين ١/٥١٩ وروضات الجنات ٤٢٦ وإيضاح المكنون ١/١٩٣ والبغية ٢/٨٧

١٣ - البلغة في أساليب اللغة ، ذكر ذلك في : هدية العارفين ١/٥١٩ وروضات الجنات ٤٢٦وإيضاح المكنون ١/١٩٣ والبغية ٢/٨٧

١٤ - البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، ذكر فى : روضات الجنات ٤٢٦وإيضاح المكنون ١٩٣/١ والبغية ٨٧/٢ وطبقات ابن شهبة ٧٨/٢

وقد نشر هذا الكتاب بتحقيق أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب بالقاهرة ١٩٧٠م .

١٥ - البلغة فى نقد الشعر ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٧٨/٢

١٦ - البيان فى إعراب غريب القرآن ، وذكر فى : هدية العارفين ٥٢٠/١ وروضات الجنات ٤٢٦وإيضاح المكنون ٢٠٦/١ والبغية ٨٧/٢ وطبقات ابن شهبة ٧٨/٢ والكشف ١٢٣

وقد حققه الدكتور طه عبد الحميد طه بالقاهرة ١٩٨٠م .

١٧ - البيان فى جمع أفعل أخف الأوزان ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وروضات الجنات ٤٢٥

١٨ - تاريخ الأنبار ، ذكر فى : الكشف ٢٨٥ والبغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨

١٩ - تصرفات لو ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وروضات الجنات ٤٢٥

٢٠ - التفريد فى كلمة التوحيد ، ذكر ذلك فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وطبقات ابن شهبة ٧٨/٢ وهدية العارفين ٥١٩/١

٢١ - تفسير غريب المقامات الحريرية ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وطبقات ابن شهبة ٧٨/٢ وهدية العارفين ٥١٩/١

٢٢ - التنقيح فى مسلك الترجيح ، ذكر ذلك فى : البغية ٨٧/٢ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ٥١٩/١ وطبقات ابن شهبة ٧٧/٢

٢٣ - ثلاثة مجالس فى الوعظ ، ذكر فى : البلغة ١٢٥

٢٤ - جلاء الأوهام وجلاء الأفهام فى متعلق الظرف فى قوله تعالى : (أُحل لكم ليلة الصيام) ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وروضات الجنات ٤٢٥ وفى إيضاح المكنون ٣٦٢/١ وهدية العارفين ٥١٩/١ : « ... فى تفسير آية أحل لكم ليلة الصيام » .

٢٥ - الجمل فى علم الجدل ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ واسمه : « جمل فى الجدل » فى هدية العارفين ١/٥١٩

٢٦ - الجوهرة فى نسب النبى ﷺ وأصحابه العشرة ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ والكشف ٦٢١ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٨

٢٧ - الحض على تعليم العربية ، ذكر فى : الكشف ٦٧٠ وهدية العارفين ١/ ٥١٩

٢٨ - حلية الطراز فى حل الألغاز ، ذكر فى : هدية العارفين ١/ ٥١٩ وإيضاح المكنون ١/٤٢٠

٢٩ - حلية العربية ، ذكر ذلك فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧

٣٠ - حلية العقود فى الفرق بين المقصور والممدود ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/٥١٩ وقد نشره الدكتور عطية عامر فى استكهولم سنة ١٩٦٦م .

٣١ - حواشى الإيضاح ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ ويسمى بـ « شرح الإيضاح لأبى على الفارسى فى النحو » فى هدية العارفين ١/ ٥٢٠ .

٣٢ - الداعى إلى الإسلام فى علم الكلام ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وطبقات الشافعية ٣/٢٤٨ وروضات الجنات ٤٢٥

٣٣ - ديوان اللغة ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٨

٣٤ - رتبة الإنسانية فى المسائل الخراسانية ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وإيضاح المكنون ١/ ٥٤٨ وروضات الجنات ٤٢٥

٣٥ - الزهرة فى اللغة ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٣٦ - زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والظاء ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٨ وقد حققه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ونشره عام ١٩٧٨م .

٣٧ - سمط الأدلة فى النحو ، ذكر فى : هدية العارفين ١/٥٢٠

٣٨ - شرح الحماسة ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٣٩ - شرح دواوين الشعراء ، ذكر فى : البلغة للفيروزآبادى ١٢٤

٤٠ - شرح السبع الطوال ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٨

٤١ - شرح المقامات للحريرى ، ذكر فى : هدية العارفين ١/٥٢٠

٤٢ - شرح المقبوض فى العروض ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦

٤٣ - شرح مقصورة ابن دريد ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦

٤٤ - شفاء السائل فى بيان رتبة الفاعل ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/٧٨ البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٤٥ - عقود الإعراب : ذكر فى : البغية ٢/٨٧ والبلغة ١٢٥

٤٦ - عُمدة الأدباء فى معرفة ما يكتب بالألف والياء ، ذكر فى : هدية العارفين ١/٥٢٠ والكشف ١١٦٥ وقد نشره أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب سنة ١٩٨٢ م .

٤٧ - الفائق فى أسماء المائق ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٤٨ - فرائد الفوائد ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/٧٨

٤٩ - الفصول فى معرفة الأصول ، ذكر فى : هدية العارفين ١/٥٢٠ والكشف ١٢٧١

٥٠ – فعلت وأفعلت ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٥١ – قبسة الأديب فى أسماء الذيب ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/٥٢٠.

٥٢ – قبسة الطالب فى شرح خطبة أدب الكاتب ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/٧٨ والبغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٥٣ – كتاب الألف واللام : ذكر ذلك فى : البغية ٢/٧٨ وهديــة العارفين ١/٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وإيضاح المكنون ٢/٢٧١

٥٤ – كتاب حيص بيص ، ذكر ذلك فى البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٥٥ – كتاب فى « يعفون » ذكر ذلك فى البغية ٢/٨٧

٥٦ – كتاب كلا وكلتا ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٥٧ – كتاب كيف ، ذكر فى البغية ٢/٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٥٨ – كتاب « ما » ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/٧٧

٥٩ – الكلام على عِصِيّ ومَغْزُوّ ، لم يذكر فى الترجمة له ، ومنه مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية رقم ١١٥ لغة ملحق بكتاب « الحروف ، للرمانى » .. (فهرس المخطوطات المصورة رقم ٣٥٣) .

٦٠ – لباب الآداب ، ذكر فى هدية العارفين ١/٥٢٠ والكشف ١٥٤٠

٦١ – اللباب المختصر ، ذكر فى البغية ٢/٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وطبقات الشافعية ٣/٢٤٨

٦٢ – لمع الأدلة : ذكر في البغية ٢/٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وقد نشر هذا الكتاب سعيد الأفغانى بدمشق سنة ١٩٥٧م ونشره الدكتور عطية عامر فى استكهولم سنة ١٩٦٣م .

٦٣ - اللمعة فى صنعة الشعر ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ والكشف ١٥٦٥وروضات الجنات ٤٢٦ وفى هدية العارفين ١/٥٢٠ أن اسمه « لمعة فى أصول الشعر » .

وقد نشر بعناية الأستاذ عبد الهادى هاشم فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ١٩٥٥م .المجلد ٣٠ /٥٩٠ - ٦٠٧ (البلغة ٣١) .

٦٤ - المرتجل فى إبطال تعريف الجمل ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٨

٦٥ - مسألة دخول الشرط على الشرط ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٦٦ - المعتبر فى الفرق بين الوصف والخبر ، ذكر فى : الكشف ١٧٣١ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٦٧ - مغانى المعانى ، ذكر فى : الوافى ٦ : ١/٧٢ ويسمى بشرح ديوان المتنبى فى البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٦٨ - مفتاح الذاكرة ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/٥٢٠

٦٩ - المقبوض فى العروض ، ذكر فى : روضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/٥٢٠ والبغية ٢/٨٧ وإيضاح المكنون ٢/٥٣٩

٧٠ - مقترح السائل فى « ويل أمه » ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٧١ - منثور العقود لتجريد الحدود ، ذكر فى البغية ٢/٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وإيضاح المكنون ٢/٥٧٤

٧٢ - منثور الفوائد ، ذكر فى : البغية ٢/٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/٧٧ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ « ومنه مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية برقم ٨٣٥ » . وقد حققه الدكتور حاتم الضامن ، ونشر فى مجلة المورد - العدد الأول ، المجلد العاشر - عام ١٩٨١م .

٧٣ - الموجز فى القوافى ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ والكشف ١٨٩٩ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ٥٢٠/١

ونشر هذا الكتاب بعناية عبد الهادى هاشم فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (١٩٥٦ م) المجلد ٤٨/٣١ - ٥٨

٧٤ - ميزان العربية ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وقال صاحب الكشف ١٩١٨: « شرحه شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلى النحوى المتوفى سنة ٦٣٧ هـ » واسمه فى هدية العارفين ٥٢٠/١ « ميزان العربية فى النحو » . وفى وفيات الأعيان ٢/ ٣٢٠ « الميزان فى النحو » وكذا فى مرآة الجنان ٣/ ٤٠٨ والبداية والنهاية ٣١٠/١٢ وشذرات الذهب ٢٥٩/٤

٧٥ - نجدة السؤَّال فى عمدة السؤال ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وروضات الجنات ٤٢٥وهدية العارفين ٥٢٠/١ وطبقات ابن شهبة ٧٧/٢ وقد حققه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ونشره فى عمان ، عام ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م .

٧٦ - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، ذكر فى البغية ٨٧/٢ ووفيات الأعيان ٣٢٠/٢ والبداية والنهاية ٣١٠/١٢ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٧٨/٢ وللكتاب عدة طبعات :

١ - طبعة القاهرة ، طبعة حجر عام ١٢٩٤هـ .

٢ - نشرة الدكتور إبراهيم السامرائى فى بغداد عام ١٩٥٩م .

٣ - نشرة الدكتور عطية عامر فى استكهولم سنة ١٩٦٧ م .

٤ - نشرة الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة سنة ١٩٦٧م .

٧٧ - نسمة العبير فى التعبير ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وروضات الجنات ٤٢٦ وطبقات ابن شهبة ٧٨/٢ وإيضاح المكنون ٦٤٥/٢ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٧٨ - نقد الوقت ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وإيضاح المكنون ٦٧٥/٢ وهدية العارفين ٥٢٠/١ ، وروضات الجنات ٤٢٦

٧٩ - نكت المجالس فى الوعظ ، ذكر ذلك فى البغية ٨٧/٢ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ٥٢٠/١ وطبقات ابن شهبة ٧٨/٢

٨٠ - النوادر ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وروضات الجنات ٤٢٥

٨١ - النور اللائح فى اعتقاد السلف الصالح ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وطبقات الشافعية ٢٤٨/٣ وطبقات ابن شهبة ٧٧/٢

٨٢ - هداية الذاهب فى معرفة المذاهب ، ذكر فى البغية ٨٧/٢ والنجوم الزاهرة ٩٠/٦ وطبقات الشافعية ٢٤٨/٣ ويسمى « هداية الواهب فى معرفة المذاهب » فى هدية العافين ٥٢٠/١

٨٣ - الوجيز فى التصريف ، ذكر فى : البغية ٨٧/٢ وطبقات ابن شـــهبة ٧٨/٢ ومنه مخطوطة بمعهد المخطوطات رقم ٢٦ صرف .

* * *

مصادره فى الإنصاف

إن من يقبل على قراءة الإنصاف يلمس عن قرب عقلا متقدًا وفكرا نحويا خصبا ، تمكن صاحبه من يضمنه آراء نحاة مدرستي البصرة والكوفة ، على اختلاف منازلهم وطبقاتهم ، يضاف إلى ذلك تعمقه الذى كان سمة من سمات أسلوبه ، بأن يقول : « ذهب البصريون إلى أن .. » و« ذهب الكوفيون إلى أن .. » ثم يذكر مع كل مدرسة أسماء النحاة الذين افقوهما ، من المدرسة الأخرى ،كأن يذكر الفراء مؤيدا للبصرة ، والأخفش مؤيدا للكوفة ، ولم يقتصر على ذلك بل أحصى آراء النحويين التى لا توافق آراء البصرة والكوفة على ما سيتضح ذلك .

واختلف منهج ابن الأنبارى فى تعامله مع أصحاب هذه المصادر ، فكان فى بعض الأحيان يكتفى بذكرها ضمن المدرسة المتفقة معها ، ولا يخصها بعد بالذكر ، وما يقال فى الجواب عن آراء المدرسة ينطبق على هذه الآراء للنحاة الموافقين لها ، وكان هذا بغية الاختصار والإيجاز الذى امتاز به ابن الأنبارى ، وأحيانا أخرى ينطلق فى مناقشة تلك الآراء ، وكان يسلك مسلكين :

الأول : مناقشة رأى المدرسة وإبطاله ، ويتمثل هذا فى موقفه من معظم آراء الكوفة ، حيث اتجه إلى تأييد رأى البصرة .

الثانى : مناقشة آراء النحاة وإبطالها ، ويتمثل هذا فى موقفه من نحاة البصرة الذين وافقوا الكوفيين فى بعض مسائلهم .

* * *

منهج ابن الأنبارى فى الإنصاف

كان للأنبارى منهجه الخاص فى عرض مسائله وفكره النحوى ، فلم يؤلف أحد من سابقيه وفق منهجه ، فقد ابتكره ابتكارا ، وينقسم المنهج عنده على قسمين : الأول عام ، ويخص مسائل الكتاب ، والثانى خاص ، ويخص المسألة فى ذاتها ، فأما النسق العام للكتاب ، فهو يقع فى (١٢١) مسألة من المسائل الخلافية المشهورة بين نحاة البصرة والكوفة ، حسب رؤية ابن الأنبارى ، ولم يرد أن يورد كل مسائل الخلاف ، وزعم السيوطى [١] أن ابن إياز (ت٦٨١هـ) فى كتابه « الإسعاف فى مسائل الخلاف » [٢] استدرك على أبى البركات مسألتين ، هما :

١ - الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال .

٢ - جواز حذف نون التثنية لغير الإضافة .

وقد فات السيوطى أن العكبرى متقدم زمنا عن ابن إياز ، ووردت المسألة الأولى فى كتابه التبيين ، وهى المسألة رقم (٨) عنده [٣] ، وهناك مسألة أخرى تفرد بذكرها العكبرى ، وهى « نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود الظرف والجار والمجرور » [٤] وهى المسألة رقم (٣٨) ، ويرى أبو حيان [٥] أن العكبرى ذكر مسائل الإنصاف جميعها فى كتابه السابق ، وزاد عليها ، ولكن القارئ للتبيين يقف عند مسائل غير مذكورة فيه ، وقد ذكرها ابن الأنبارى [٦] .

---

(١) انظر : نشأة النحو ١٠٠

(٢) الإسعاف فى مسائل الخلاف من كتب ابن إياز المفقودة حتى وقتنا هذا ،وقد أشار إليه ابن إياز فى كتبه الأخرى ، مثل قواعد المطارحة والمحصول فى شرح الفصول ، وقد رأيت فى دار الكتب المصرية فى فهرس المطبوعات قسم النحو ما يدل على أن الكتاب طبع عام (١٩٦٨م) غير أنى طلبت الكتاب مرارا فلم أجده ، وبحثت عنه كثيرا فى المخطوطات ، ولم أعثر عليه أيضا . وانظر : قواعد المطارحة (ورقة) ١٥

(٣) انظر : التبيين ١٥٣

(٤) انظر : التبيين ٢٦٨

(٥) انظر : تذكرة النحاة ٥٥٢

(٦) يرى محقق التبيين فى مقدمته (٨٧) أنه لا يمكن أن نحكم على كتاب أبى البقاء حكما نهائيا ؛ لأنه لم يصل إلينا كاملا ، ومن يدرى لعله أتى على جميع المسائل التى ذكرها ابن الأنبارى .

ويبدأ أبو البركات بالمسألة التى عنوانها « الأصل فى اشتقاق الأسماء » وينتهى بالمسألة التى عنوانها « القول فى رب اسم هو أو حرف ؟ » ولم يضع عناوين أبواب نحوية ، كما اعتاد علماء النحو العربى ، وجعل كل مسألة من مسائله بمثابة الفصل أو الباب ، قائمة بذاتها ، تبدأ بقوله « مسألة » وتنتهى بقوله « والله أعلم » .

والمتتبع للمسائل الخلافية يجد أنها تسير وفق ترتيب أبواب النحو المتبعة فى بعض كتب النحو ، فوضع المسائل المتشابهة فى كتابه دون فاصل ، نحو الحديث عن اشتقاق الاسم وإعراب الأسماء الستة ، والمثنى والجمع بنوعيه ، والعامل فى المبتدأ والخبر ، على ما يتبين من فهرس المسائل ، فلم ترد مسائله مرتبة ترتيبا عشوائيا .

أما المنهج المتبع فى المسألة ، فكان واحدا فى كل الكتاب ، وأصبح القارئ كأنه بصدد مسألة واحدة ، وصار طريقا مرسوما ، فيجيء إجمال الآراء فى البداية ، ثم يعقبه ذلك بالتفصيل ، ويكشف أبو البركات عن منهجه هذا فى خطبة الكتاب بقوله : « وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت فى النصرة ، على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف » [(١)] ، وكانت طريقته فى المسألة تسير فى مراحل : **الأولى** يبدأ مسألته بقوله « ذهب الكوفيون إلى أن » . ثم يذكر رأى البصرة بقوله : « وذهب البصريون إلى أن .. » .

الثانية : يذكر حجج الكوفيين بقوله : « أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا .. » ، وإذا أراد تفصيل الحجج بذكر آراء النحاة وعللهم ، يقول : « ومنهم من تمسك بأن قال . » .

الثالثة : يذكر حجج البصريين بقوله : « أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا » وكذلك قد يميل إلى زيادة تفصيل ، فيقول : « ومنهم من تمسك بأن قال . » .

---

(١) انظر : التحقيق ١٨٦

الرابعة : الجواب عن المذهب الذى لا يراه صوابا ، وكان الغالب مذهب الكوفيين ، فيقول : « وأما الجواب عن كلمات الكوفيين . » وكان يراعى فى ذلك إعادة نص حججهم ، دون تغيير فى كلماتهم ، ثم يجيب عن كل حجة من حججهم بالتفصيل .

وفى كثير من مسائل الكتاب كان هناك مجال لآراء فردية ، نحو ما نجده فى المسألة الثانية ، فبعد أن يذكر مذهب الكوفة والبصرة فى إعراب الأسماء الستة يأخذ فى ذكر مذاهب بعض النحاة ، كالأخفش وعلى بن عيسى الربعى وأبى عثمان المازنى ، وما حكى عن العرب ، فيكون بهذا قد وقف أمام كل الآراء واللغات تقريبا ، ثم يسلك طريقه ومنهجه المعتاد ، وقبل أن يجيب عن الكوفة يجيب عن تلك الآراء الفردية .

ولم يختلف منهج أبى البركات كثيرا حينما كان يوافق الكوفيين ، فيتبع الخطوات السابقة ، فيذكر رأى الكوفة ومن وافقهم من البصريين ، ثم رأى البصرة على نحو ما نجد فى المسألة « منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر » ، ثم يذكر حجج الكوفيين والمذاهب النحوية لبعض نحاة البصرة ، مثل أبى الحسن الأخفش وأبى القاسم بن برهان ، يقول مؤيدا الكوفة : « ولما صحت الرواية عن أبى الحسن الأخفش وأبى على الفارسى وأبى القاسم بن برهان من البصريين ، صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفة على مذهب البصرة ، وهم من أكابرة أئمة البصريين ، والمشار إليهم من المحققين » [١] ، ويعلل تأييده للكوفة بقوله : « والذى أذهب إليه فى هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته فى القياس » [٢] ، وفى بعض المسائل التى وافق فيها الكوفة يكتفى بذكر« والذى أذهب إليه فى هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون » [٣] دون تعليل كما سبق .

---

(١) انظر : التحقيق ٥٩٧

(٢) انظر : التحقيق ٥٩٧

(٣) انظر على سبيل المثال التحقيق ٧٨٢ ؛ ٥٩٧

وضمير الخطاب فى حديث أبى البركات كان بقوله : « أصلكم ، قولكم » والغالب أنه مُوَجَّهٌ إلى الكوفة [1] ، وخاصة فى المسائل التى كان لا يوافقهم فيها ، وهى تمثل الجانب الأكبر ، وحينما يكون موافقا للكوفة ، ويستخدم « أصلكم ، قولكم ، ما ذكرتموه » [2] يريد بذلك مدرسة البصرة .

* * *

(١) انظر على سبيل المثال : التحقيق (المسألة الأولى) .

(٢) انظر على سبيل المثال : التحقيق (المسألة ٧٣) .

موقفه من القرآن واستشهاده بالقراءات

أكثر أبو البركات من الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، وأخذ على نفسه تأويل تلك الشواهد وتوجيهها .

فهو يوثق القراءات ، فينسبها إلى أصحابها ، نحو قوله : « وقرأ ابن عامر ، أحد القراء السبعة (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) بنصب : أولادهم ، وجر : شركائهم » [1] ، ونحو ذلك أيضا حديثه عن إمالة « كلا وكلتا » يقول : « قال الله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ قرأهما حمزة والكسائي وخلف ، بإمالة الألف فيهما » [2].

وتميّز أسلوب أبي البركات بإحصاء القراء للآية الواحدة مهما كثروا ، فهو متبع لمبدأ الدقة البالغة ، خاصة أنه يقوم بالمفاضلة بين رأيين ، للبصرة والكوفة ، على خلاف ما صنعه في البيان في غريب إعراب القرآن ، فلم ينسب القراءة إلى أصحابها ، ولم يقم بذكرهم ، ففي مسألة «عامل الجزم في جواب الشرط » يقول : « وقال تعالى ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ بالخفض على الجوار ، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم وأبي جعفر وخلف ، وكان ينبغي أن يكون منصوبا ؛ لأنه معطوف على قوله ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ كما في القراءة الأخرى ، وهي قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب » [3] .

وفي الغالب ينحو أبو البركات نحو توجيه القراءات ، خاصة التي لا توافق ميوله البصرية ، وتكون من حجج الكوفيين ، وذلك نحو استشهاد الكوفيين بقوله

---

(١) انظر : التحقيق ٦٧٤ وراجع : متن الشطبية٨١ والبيان في غريب إعراب القرآن١/٣٤٢ والتبيان ١/٢٦٢ والآية من سورة الأنعام ١٣٧/٦

(٢) انظر : التحقيق ٥٥٢

(٣) انظر : التحقيق ٦٧٤ والتبيان ١/٢٠٩ ومتن الشطبية ٧٣

تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [1] على زيادة حرف العطف الواو ، فيرى في توجيه هذه الآية أن الواو عاطفة ، وليست زائدة ؛ وأما جواب « إذا » فمحذوف ، والتقدير فيه: حتى إذا جاءوها ، وفُتِحَتْ أبوابها فازوا ونعموا [2] .

* * *

(١) سورة الزمر ٧٣/٣٩

(٢) انظر : التحقيق ٥٦١

استشهاده بالحديث النبوى

حينما بدأ قدامى اللغويين العرب فى تدوين العربية ، انصرفوا عن الاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل النحو ، زاعمين أنه روى فى بعض الأحيان بمعناه لا بلفظه ، أضف إلى ذلك أن رواته من الأعاجم والمولدين [١].

« وهذه حجة واهية بالطبع ، فإن رواة الأحاديث كانوا يعيشون فى حيِّز عصور الاحتجاج ، وحتى لو سلمنا جدلا بأنهم رووا الأحاديث بالمعنى وصاغوها بعباراتهم ، فإنهم ممن يُحْتج بلغتهم »[٢] .

والأولى أن يقال فى سبب ذلك إيثار الابتعاد عن موطن تزل فيه الأقدام ؛ وذلك بعدما وُجِدَ من العرب بعض من الذين كذبوا على رسول الله ﷺ [٣] .

ومن الذين استشهدوا بالحديث أبو البركات صاحبنا ، فقد استشهد بنحو سبعة أحاديث ، وكان يشير إليها بقوله : « وجاء فى الحديث » [٤] و« قال صلوات الله عليه » [٥] و« فأما الحديث » [٦]،وغير ذلك بما يدل على كونها أحاديث شريفة .

وابن الأنبارى ممن يثقون فى فصاحته ﷺ ، فقد أورد الحديث : « كاد الفقر أن يكون كفرا » فيقول عنه : « فإن صح - أى الحديث - فزيادة (أن) من كلام الراوى ، لا من كلامه عليه السلام ؛ لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد » [٧] .

---

(١) انظر : فصول فى فقه اللغة ٩٧

(٢) انظر : فصول فى فقه العربية ٩٧

(٣) انظر : فصول فى فقه العربية ٩٧

(٤) انظر : التحقيق ٦٩٢

(٥) انظر : التحقيق ٦٠٧

(٦) انظر : التحقيق ٦٤٣

(٧) انظر : التحقيق ٦٤٣

استشهاده بالشعر

الاستشهاد بالشعر أمره مشهور عند النحـاة واللغويين ، وقد قُسِّم الشعراء على أربع طبقات [1] :

الأولى : طبقة الجاهليين ، كزهير وطرفة وعنترة .

الثانية : وهى طبقة المخضرمين ، وقد عاصروا العصرين ؛ الجاهلى وعصر صدر الإسلام ، مثل حسان والخنساء وكعب بن زهير .

الثالثة : طبقة الإسلاميين ، كجرير والفرزدق والأخطل .

الرابعة : طبقة المولدين ، ويبدءون ببشار بن برد وأبى نواس .

وهناك اتفاق لدى اللغويين العرب فى الأخذ بشعر الطبقتين ، الأولى والثانية ، وهناك خلاف في الأخذ بشعر الطبقة الثالثة ، والكثير صحة الأخذ به ، وأما الرابعة فهناك إجماع على عدم الأخذ بشـعرها فى الاستشهاد فى النحو واللغة ، سوى الزمخشرى الذى أجاز الاستشهاد بشعر أبى تمام [2] ، فجعل ما يقوله بمثابة ما يرويه .

وابن الأنبارى أكثر الاستشهاد بشعر الطبقات الثلاث الأول ، وبلغت شواهده الشعرية ما يزيد عن الخمسمائة ، وكان يكرر الشاهد فى مواضع متفرقة من الكتاب ، سواء كان فى المسألة الواحدة ، أو فى المسائل المتفرقة ، فأورد شواهد لامرئ القيس وزهير والنابغة والأعشى وصرمة الأنصارى وزيد بن أرقم والحارث ابن ظالم والعجاج ورؤبة والكميت والمرقش الأصغر وذى الرمة ودرهم بن زيد وعروة بن الورد وغيرهم ، وهناك بعض الملاحظات على استشهاده بالشعر أهمها :

١ – كان أبو البركات يصرح باسم الشاعر فى الغالب ، وخاصة حينما لا يكون هناك شك فى نسبة الشعر إليه .

---

(١) انظر : فصول فى فقه العربية ١٠١

(٢) انظر : الكشاف ١/٢٢٠ والاقتراح ٢٦ وفصول فى فقه العربية ١٠٢

٢ - لا يعتد كثيرا بالأشعار المجهولة النسبة ، ويُضَعِّف الاستشهاد بها .

٣ - ينحو نحو تأويل الشواهد الشعرية ، نحو ما نراه فى قول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ   يقولُ لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ [١]

فيرى أن التقدير فيه : يقول إن أتاه خليل يوم مسألة [٢] .

٤ - إن وُجِدَ خلاف فى قائل الشاهد كان يذكر ذلك ، نحو :

بدا لى أنّى لستُ مدْرِكَ ما مضى   ولا سابِقٍ شيئًا إذا كان جائيا [٣]

فيقول : « وكما قال زهير ، ويقال صرمة الأنصارى » [٤] .

٥ - أكثر من ذكر روايات البيت الواحد ، إن وجدت له روايات ، وهذا كان فى سياق الأدلة والردود على الكوفيين ، نحو قول الراجز :

لا تَظْلموا الناسَ كما لا تُظْلَموا [٥]

فيرى [٦] أن الرواية الصحيحة :

لا تَظلم الناسَ كما لا تُظْلَمُ

٦ - يرفض الشاهد الشاذ ، نحو قول الشاعر :

ولكننى من حبها لكَميدُ [٧]

فيرى [٨] أنه شاذ ، لا يؤخذ به ؛ لقلته وشذوذه .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو فى الديوان ١٤٥ - ١٦٣ والكتاب ٦٦/٣ وانظر : التحقيق ٦٨٨

(٢) انظر : التحقيق ٦٨٨

(٣) البيت من البحر الطويل ، وهو لزهير فى الديوان ٢٨٧ والكتاب ١٦٥/١ ونسبة البيت فى الكتاب ٣٠٦/١ لصرمة ، وراجع الخلاف فى النسبة فى التحقيق ٣٥٤

(٤) انظر : التحقيق ٣٥٤

(٥) انظر : الخزانة (بولاق) ٢٨٦/٤ والتحقيق ٦٦٢

(٦) انظر : التحقيق ٦٦٣

(٧) انظر : تخليص الشواهد ٣٥٧ وابن يعيش ٦٢/٢؛٦٤ والتحقيق ٣٦٣

(٨) انظر : التحقيق ٣٦٦

استشهاده بالأمثال وأقوال العرب

يختلف حال الاستشهاد بالنثر عنه فى الشعر ، فقد وضع علماء اللغة فى القرن الرابع الهجرى جداول للقبائل الفصيحة التى يجوز الاستشهاد بكلامها ، نحو ما صنعه الفارابى (ت ٣٥٠ هـ) فى كتابه « الألفاظ والحروف » [١] ، فلم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن يسكن أطراف بلادهم ، التى تجاور سائر الأمم الذين حوله ، ومن هذا ما صنعه ابن خلدون [٢] فى مقدمته ، فذهب إلى أن لغة قريش أفصح اللغات ؛ وذلك لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبنى كنانة وغطفان وبنى أسد وبنى تميم ، وقد عول اللغويون على أساسين فى تصنيف هذه القبائل [٣] :

الأول : كلما قربت القبيلة من بيئة قريش ، كانت أقرب إلى الفصاحة .

الثانى : على قدر توغل القبيلة فى البداوة تكون فصاحتها .

وقد استشهد ابن الأنبارى بنحو سبعة أمثال من أمثال العرب ، وكان يؤول ويوجه المثل المحكى عن العرب بما يوافق ميوله البصرية ، ويرجحه بالشعر والشواهد الأخرى .

* * *

(١) انظر : الألفاظ والحروف ١٤٧ وفصول فى فقه العربية ١٠٣ - ١٠٤

(٢) انظر : المقدمة ٦٤٩

(٣) انظر : فصول فى فقه العربية ١٠٥

بعض المآخذ على أبى البركات

من ملازمات العقل البشرى أنه لا يهتدى إلى الصواب المطلق ، لكنه قد يدرك شيئا وتغيب عنه أشياء ، وابن الأنبارى شأنه شأن غيره ، فقد كانت له بعض الهفوات ، غير أنها لا تقل من قيمته النحوية ، ولا من أثره فى تاريخ النحو العربى ، وأوجز هذه المآخذ عليه فى هذه النقاط :

موقفه من الكوفة والبصرة :

وهذا من المآخذ القوية على أبى البركات ، فقد ذهب بعض من العلماء على أن أبا البركات لم يكن متبعا للمنهج الذى رسمه فى بداية كتابه ، بأن ينصف المذهبين ، فيؤخذ [١] على ابن الأنبارى أنه أيد مدرسة البصرة فى معظم مسائل الكتاب ، ولم يؤيد الكوفيين إلا فى سبع مسائل فقط .

وأعتقد أن أبا البركات له عذره فى ذلك فإن أصول البصرة كانت تمثل له العمق الفكرى فاستحوذت عليه ، هذا مما دعاه إلى أن ينصب فكره هذا فى مواجهة آراء الكوفة ، غير أننا لا نسرف فى ذلك ، فقد كان الرجل يبغى الإنصاف فى كل جوانب الكتاب ، ويكفى أنه أورد حجج الكوفيين إيرادا حسنا .

ارتبطت تعليلاته أحيانا بالجانب الجدلى ، ولجأ إلى السفسطة ، فى أمور كان ينبغى له الوقوف فيها على واقع لغوى ، ، شأنه شأن كثير من النحاة ، وكأنه كان مطالبا فى كل مسائل النحو بأن يجىء بالأسباب المنطقية التى من أجلها تكلمت العرب على هذا النحو ، ولم يكتف بالسؤال ماذا تكلمت العرب ؟ فيتبع المنهج الوصفى فى النظر فى اللغة ، ولكنه لجأ إلى التساؤل : لماذا تكلمت العرب ؟ .

ونحو هذا ما جاء فى أسرار العربية : « إن قال : لم عملت (إنْ) الجزم فى الفعل المضارع ؟ قيل إنما عملت لاختصاصها ، وعملت لما بينا من أنها تقتضى جملتين ؛ الشرط والجزاء ؛ فلطول ما تقتضيه ، اختير لها الجزم ؛ لأنه حذف وتخفيف » [٢] .

---

(١) انظر : نشأة النحو ١١١

(٢) انظر : أسرار العربية ١٧٣

ويمكن أن ننظر إلى ما رآه أبو البركات ولا نرى اطراد القاعدة فى نحو « إذا ، ولو » وهما مختصان ، وكلاهما يقتضى جملتين الشرط والجزاء ، دون عمل لأحدهما فى الفعل المضارع .

انتصاره لإحدى المدرستين :

من المآخذ على أبي البركات أنه كان ينتصر لإحدى المدرستين ، ولم يكن ينظر فى موضع ما إلى أنه يمكن أن يحالف المدرستين الصواب ، ثم يوضح لنا بعض الجوانب الغائبة عن فكر المدرسة الأخرى، فقد يؤدى غموض الموضوع فى ذاته إلى أن يدرك صاحب الرأى ما يقع عليه نظره ، ويهمل الصواب فى مجموع الآراء ، كما قال أفلاطون : « إن الحق لم يصبه الناس فى كل وجوهه ، ولا أخطئوه فى كل وجوهه ، بل أصاب كل إنسان جهة » [١] .

وسبق لى أن ذكرت أن مسائل الخلاف من أسبابها الخلاف بين المدرستين فى مبدأ السماع والقياس، والخلاف بين اللهجات العربية له دوره البارز هنا فى تعميق الخلاف النحوى ، فالاختلاف بين اللهجات العربية متعدد النواحى ، ومختلف الجهات ، فبعضه يتعلق بالحروف ، وبعضه يتعلق بالحركات ، وبعضه يتعلق بالهيكل النطقى ، وبعضه يتعلق بالخصائص التركيبية بالتردد بين الإعراب والبناء ، وبعضه يتعلق بالزيادة والنقصان [٢] .

ولم يكن الخلاف بين اللهجات يروى عن طريق شاذ فقط ، لكنه قد يكثر ، فتكثر الظاهرة اللغوية خاصة أنه يرتبط بمصيرين مهمين :

الأول : القراءات القرآنية عن أئمة القراء الكبار الذين نقلت إلينا قراءاتهم من طريق لا يتسرب إليه شك .

---

(١) انظر : المذاهب الأربعة ٨

(٢) انظر : معالم اللهجات العربية ٧٦ ودراسات لغوية للدكتور أمين فاخر ٤٠ والتطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ١١ - ١٣

الثانى : ما نقله الرواة الثقاة فى كتب اللغة والنحو والأدب والتاريخ من آثار تلك اللهجات وصفاتها وخصائصها [1] .

ومن مظاهر هذا الخلاف فى القرآن إعمال « ما » عمل « ليس » ، فتدل الروايات على أن « ما » تعمل عمل « ليس » ، وهذه لهجة الحجازيين ، ونزل بها القرآن الكريم في قوله تعالى : (ما هذا بشرا) [2] ، أما بنو تميم فلا يعملونها عمل « ليس » ويرفعون الجزأين .

ومثال آخر لذلك « لعل » حرف جر فى لهجة عقيل ، نحو قول كعب بن سعد الغنوى :

فَقُلْتُ ادْعُ أخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ داعِيًا
لَعَـلَّ أبى المِغْـوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ [3]

فهذه وغيرها مظاهر لا ترتبط ارتباطا وثيقا باللغة المشتركة ، ولكنها ترتبط بإحدى اللهجات العربية .

ومما يؤخذ على أبى البركات أنه فى بعض الأحيان حاجَّ الكوفيين بأصول البصريين ، وكان يحتم عليه أن يجادلهم بأصولهم النحوية ؛ حتى يكون أكثر إقناعا ، ومن ذلك احتجاجه لرأى البصرة فى علة رفع المضارع ، يقول : « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع [4] فكذلك ما أشبهه » .

ومعلوم لدينا أن ارتفاع المبتدأ هنا يمثل مسألة خلافية فى الأصل [5] ، فلا يجوز الاحتجاج بهذا .

---

(١) انظر : معالم اللهجات العربية ٧٥

(٢) سورة يوسف ٣١/١٢

(٣) من الطويل ، وهو فى العينى ٣/ ٢٤٧ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧

(٤) انظر : التحقيق ٥٣٦

(٥) انظر : المطالع السعيدة ١٧٦/١ وشرح الأشمونى ١٤٩/١ وهذا الكتاب ٢٢٤

ومما وقع فيه أبو البركات التعميم ، فكان يلجأ إلى ذكر : ذهب الكوفيون إلى كذا ، وذهب البصريون إلى كذا ، غير أنه قد يكون ذلك الرأى لبعض النحاة ، فلا يمثل رأيا لمدرسة ، ومن ذلك ما ذهب إليه الكوفيون فى إعراب الأسماء الستة ، فقد ذكر أنهم قالوا بأنها معربة من مكانين، والرأى الكوفى ينسب ها هنا إلى الفراء والكسائى ، كما نص على ذلك ابن الحاجب [1] .

ومن ذلك ماذهب إليه فى المسألة « العطف بلكن بعد الإيجاب » [2] فقد ذكر رأى المدرستين ، وهو ما يوحى بإجماع نحويى المدرستين على ماذهبوا إليه ، غير أن يونس [3] ، يخرج عن البصرة ، ويرى بعدم جواز كونها عاطفة .

ليست مدرستا البصرة والكوفة اللتان كانتا موجودتين زمن أبى البركات ،بل كانت قد ظهرت مدرسة أخرى لها شهرتها ومكانتها فى النحو العربى ، وهى مدرسة بغداد النحوية ، ولعل أبا البركات كان أحد نحاة هذه المدرسة ، غير أنه لم يلق ضوءا عليها ، وإن كان قد استشهد بآراء نحاتها ،مثل أبى على الفارسى وابن السراج ، ويعيب عليه أيضا أنه جعلهم ضمن نحاة البصرة ، وأشار إلى ذلك بصريح اللفظ [4] .

ويأخذ أستاذنا المرحوم الدكتور محمود الطناحى[5] على أبى البركات أنه لم يكن ينسب آراءه النحوية التى قد أخذها من أساتذته مثل ابن الشجرى ، ونسبها هو إلى نفسه ، وظهرت – كما يرى – فى ردوده على الكوفيين ، فهى لا تعدو أن تكون لابن الشجرى .

ومن جملة ما يؤاخذ عليه أبو البركات مناقضته لنفسه أحيانا ، فكان مثلا من دعوى رفضه لجملة آراء الكوفة استشهادهم بأبيات مجهولة لا يعرف قائلها ، كما

---

(١) انظر : الإيضاح ١/١١٧

(٢) انظر : التحقيق ٥٨١

(٣) انظر : شرح التصريح ٢/١٤٩

(٤) انظر : التحقيق ٥٩٧

(٥) انظر : مقدمة أمالى ابن الشجرى .

هو في جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا ، فقد استشهد الكوفيون بقول الشاعر :

قد صرت البكرة يوما أجمعا [(١)]

يقول : « هذا البيت مجهول ، لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به » [(٢)] ، ويذكر الشيخ عبد القادر البغدادى [(٣)] أن بعض البصريين لهذا السبب ذهب إلى أنه مصنوع .

ولو أننا لاحظنا شواهد نحاة البصرة لوجدنا كثيرًا منها مجهول النسبة ، غير أنه يحتج به ، وتوجد شواهد كثيرة فى كتاب سيبويه مجهولة النسبة ، وصاحبنا نفسه احتج بشىء من هذا .

لم يكن ابن الأنبارى دقيقا فى ذكره أحيانا لكل الآراء النحوية التى تخص المسألة ، فلجأ فى بعضها إلى التعميم ، ونسب إلى كلا الفريقين الإجماع على ما ذهب إليه المتخالفان ، نحو جواز العطف بـ « لكن » فمذهب الكوفيين أن « لكن » حرف عطف فى الإيجاب ، وأجمع البصريون على أنه يجوز العطف بها فى النفى [(٤)] ، إلا أن يونس لم يجوز كونها عاطفة ، وذكر الشيخ خالد الأزهرى أن ابن مالك قد تبعه فى ذلك [(٥)] ، ويرى الأول أنها فى كل أحوالها مخففة من الثقيلة ، وليست بحرف عطف ، سواء وليها مفرد أو جملة ، وذلك لجواز دخول الواو عليها .

ومما يؤخذ عليه فى هذا الشأن المسألة الخلافية التى موضوعها جواز العطف على الضمير المخفوض ، فذكر أن الكوفة تجوز ذلك ، غير أن العكبرى يقص علينا أن الكوفة إنما تجوزه على ضعف [(٦)] .

---

(١) لم يعزه أحد إلى قائل معين ، وهو فى الخزانة ١٨١/١ والمفصل ١١٣ وشـــرح التسهيل ١٩٧/٣ وشرح الأشمونى ٨٤/٢ وأوضح المسالك ٣٣٤/٣

(٢) انظر : التحقيق ٥٥٨

(٣) انظر : الخزانة (بولاق) ١٧/١

(٤) انظر : التحقيق ٥٨١

(٥) انظر : شرح التصريح ١٤٦/٢

(٦) انظر : التبيان ١٦٥/١

ومن ذلك محاولة أبى البركات التوفيق بين رأى الرمانى والكوفيين فى مسألة تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ، فقد نص على أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ ، ووافقهم الرمانى من البصريين ، أما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يتضمن ضميرا ، ولم يوضح أبو البركات الخلاف بين الرمانى والكوفيين ، فالرأى المنسوب للرمانى أنه إذا أول الاسم الجامد بالمشتق صلح أن يعود منه ضمير ، نحو « زيد أخوك » فهو مؤول بـ « قريبك » وهو مشتق ، أما الرمانى الذى وافق الكسائى ، فذهب إلى أنه سواء أكان مؤولا بالمشتق ، أم لا ، فيعود ضمير المبتدأ عليه [1] .

فى أثناء ذكره لاحتجاج الكوفيين بقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ ﴾ [2] نص على أن قراءة الأعمش (خالدون) بالرفع ، وينسب ابن خالويه [3] إلى الأعمش أنه قرأها بالمثنى (خالدان) .

ويأخذ الشيخ خالد الأزهرى [4] على أبى البركات وهمه بأن (نعم وبئس) تمثل مسألة خلافية بين البصرة والكوفة ، من حيث الفعلية والاسمية ، فذكر أن ابن عصفور فى تصانيفه الأخيرة رأى أنه لم يختلف البصريون والكوفيون فى أنهما فعلان ، وإنما الخلاف بينهما فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن « نعم الرجل » جملة فعلية ، وكذلك « بئس الرجل » ، وذهب الكسائى إلى أن « نعم الرجل ، وبئس الرجل » اسمان محكيان ، بمنزلة « تأبط شرًّا » ، فـ « نعم الرجل » عنده اسم للممدوح ، و« بئس الرجل » اسم للمذموم ، وهما فى الأصل جملتان ، نقلتا عن أصلهما ، وسمى بهما ، وذهب الفراء إلى أن الأصل فى « نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو » : رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بئس الرجل عمرو ، فحذف الموصوف الذى هو رجل ، وأقيمت الصفة التى هى

---

(١) انظر : شرح التصريح ١/١٦٠

(٢) سورة الحشر ٥٩ /١٧

(٣) انظر : شواذ ابن خالويه ١٥٥

(٤) انظر : شرح التصريح ٢/٩٤

الجملة من « نعم وبئس » وفاعلهما مقامه ، فحكم لها بحكمه ، فـ « نعم الرجل ، وبئس الرجل » عندهما رافعان لزيد وعمرو ، كما لو قلنا ممدوح زيد ، ومذموم عمرو .

لم يكن أبو البركات دقيقا فى عرضه للمسألة (١٢) والتى موضوعها ناصب الاسم المشغول عنه ، ففى بداية المسألة حدد رأى الكوفة والبصرة ، ونص على إجماع الكوفيين على ما ذهبوا إليه من إعمال الفعل الواقع على الهاء فى الاسم المنصوب ، غير أن الشيخ خالد الأزهرى [١] يذهب إلى أن رأى الكوفة ينسب فقط للكسائى .

هناك مسائل لم يتفرد بها الكوفيون فى خلافهم مع البصرة ، غير أن أبا البركات كان يذكرها على أنها من الخلافات النحوية بين المدرستين ، وهذه الآراء حسبما ذكرها هو،ويمكن وضع ذلك فى الجدول الآتى :

م	المسألة الخلافية	الكوفة - ونحاة بصريون وافقوها	البصرة - ونحاة كوفيون وافقوها	آراء متفرة
١	إعراب الأسماء الستة	-	-	الأخفش - على ابن عيسى الربعى - المازنى
٢	إعراب المثنى والجمع	قطرب - زعم قوم أنه مذهب سيبويه	-	الأخفش - المبرد - المازنى - الجرمى - الزجاج .

(١) انظر : شرح التصريح ١/٢٩٧

٣	جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم	ابن كيسان	–	–
٤	رافع المبتدأ والخبر	–	اختلاف بين رافع الخبر بين نحاة البصرة	–
٥	رافع الاسم الواقع بين الظرف والجار والمجرور	الأخفش فى أحد قوليه – المبرد	–	–
٦	تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ	على بن عيسى الرمانى	–	–
٧	عامل النصب فى المفعول	خلاف بين نحاة الكوفة – هشام ابن معاوية – خلف الأحمر	–	–
٨	نعم وبئس	–	الكسائى	–
٩	فعل التعجب	–	الكسائى	–
١٠	تقديم خبر مازال	ابن كيسان	الفراء	–
١١	تقديم خبر ليس	المبرد – زعم بعضم أنه مذهب سيبويه	–	–
١٢	تقديم معمول خبر ما النافية عليها	–	ثعلب	–
١٣	تقديم معمول الفعل المقصور			

	عليه	–	ثعلب	–
١٤	العطف على موضع إن قبل تمام الخبر	اختلاف بين الكوفيين (الكسائى – الفراء)	–	–
١٥	تقديم معمول اسم الفعل عليه	–	الفراء	–
١٦	عامل النصب فى الظرف الواقع خبرا	اختلاف الكوفيين (ثعلب)	اختلاف البصريين	–
١٧	عامل النصب فى المفعول معه	–	اختلاف البصريين (الزجاج – الأخفش)	–
١٨	وقوع الماضى حالا	الأخفش	–	–
١٩	العامل فى المستثنى	اختلاف الكوفيين (الفراء – الكسائى) . المبرد – الزجاج	–	–
٢٠	تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام	الزجاج	–	–
٢١	حاشى	اختلاف الكوفيين	–	المبرد
٢٢	المنادى العلم	اختلاف الكوفيين (الفراء)	–	–
٢٣	ترخيم الاسم الثلاثى	اختلاف الكوفيين	الكسائى	–
٢٤	إلقاء علامة الندبة على الصفة	يونس – ابن كيسان	–	–

٢٥	واو رب	المبرد	–	–
٢٦	إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ	اختلاف الكوفيين (الفراء)	–	–
٢٧	زيادة واو العطف	الأخفش – المبرد ابن برهان	–	–
٢٨	منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر	الأخفش – الفارسى – ابن برهان	–	–
٢٩	رفع المضارع	اختلاف الكوفيين (الكسائى)	–	–
٣٠	نصب المضارع بعد واو المعية	–	–	الجرمى
٣١	نصب المضارع بعد فاء السببية	–	–	الجرمى – بعض الكوفيين
٣٢	إظهار أن بعد لكى وحتى	اختلاف الكوفيين	–	–
٣٣	مجىء كما بمعنى كيما	المبرد	–	–
٣٤	حتى	اختلاف الكوفيين (الكسائى)	–	–
٣٥	عامل الجزم فى جواب الشرط	–	اختلاف البصريين	المازنى
٣٦	عامل الرفع فى الاسم المرفوع			

	بعد إن الشرطية	–	–	الأخفش
٣٧	تقديم اسم مرفوع أو منصوب فى جملة جواب الشرط .	اختلاف الكوفيين (الفراء – الكسائى)	–	–
٣٨	تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط	اختلاف الكوفيين (الكسائى – الفراء)	–	–
٣٩	دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة	يونس	–	–
٤٠	الحروف التى وضع عليها ذا والذى	–	اختلاف البصريين (الأخفش)	–
٤١	لولاى ولولاك وموضع الضمائر	الأخفش	–	المبرد
٤٢	الضمير فى إياك	اختلاف الكوفيين ابن كيسان	–	الخليل – المبرد – الزجاج
٤٣	ضمير الفصل	اختلاف الكوفيين	–	–
٤٤	مراتب المعارف	–	اختلاف البصريين (سيبويه – ابن السراج – أبو سعيد السيرافى	–
٤٥	أى الموصولة معربة دائما أو مبنية			

	أحيانا	–	–	الخليل
٤٦	الزيادة فى الرباعى والخماسى من الأسماء	اختلاف الكوفيين (الكسائى – الفراء)	–	–
٤٧	وزن خطايا	الخليل	–	–
٤٨	وزن إنسان	–	بعض الكوفيين	–
٤٩	وزن أشياء	الأخفش	–	–
٥٠	تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا	اختلاف الكوفيين المازنى – المبرد	أكثر البصريين	–

هناك مسائل أخرى ، لم يسجل أبو البركات آراء النحويين فيها ، خاصة إذا كان هؤلاء يؤيدون الكوفة ، ففى مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض ، لم يشر إلا إلى الخلاف بين الفريقين ، والحق أن مؤيدى الكوفة من البصرة كثيرون ، وهم كما يذكر الأشموني: يونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك (١) .

ومما يؤاخذ عليه أبو البركات كذلك أنه أخطأ فى نسبة بعض الشواهد إلى قائليها ، وذلك نحو :

فَلَمْ أرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ وَاجِدٍ
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

فنسبه إلى عامر بن الطفيل ، والصحيح أنه لعامر بن جؤين أو لامرئ القيس أو عمرو بن جؤين أو بعض الطائيين (٢) .

---

(١) انظر : شرح الأشمونى ١١٧/٢ وانظر : ابن عقيل ١٣٦ وأوضح المسالك ٣٩٢/٣ والدرر ١٩٢/٢

(٢) انظر : التحقيق ٦٤٠

القسم الثانى
التحقيق

أولا : عملى فى تحقيق المخطوط

١ - الاعتماد على المخطوطات العربية لهذا الكتاب ، والمقارنة الأمينة بينها .

٢ - توثيق الآيات القرآنية ، وذلك بذكر رقم السورة ورقم الآية .

٣ - اللجوء إلى كتب القراءات القرآنية لتخريج القراءات ونسبتها إن أمكن إلى أصحابها .

٤ - تخريج الشواهد النحوية بذكر البحر الشعرى واسم الشاعر والرجوع إلى مجموعة من المصادر الأصيلة والمطولات النحوية التى جاء فيها البيت .

٥ - ذكر الروايات المختلفة للشاهد الشعرى .

٦ - توثيق المسألة الخلافية ، وذلك بالرجوع إلى مطولات النحو العربى والإشارة إليها .

٧ - ذكر مالم يذكره ابن الأنبارى فى بداية المسألة عن حقيقة الخلافات النحوية ومدى مطابقتها الواقع النحوى .

٨ - توثيق القضايا النحوية واللغوية التى جاءت فى ثنايا المسألة الخلافية ، بالرجوع إلى مطولات النحو العربى .

٩ - توثيق الأمثلة النحوية التى وردت فى الكتاب بالرجوع إلى كتب النحو المطولة .

١٠ - وضع علامات الترقيم المناسبة ، بما يوافق ما أراده المؤلف .

١١ - ضبط مايحتاج إليه النص ، وخاصة الآيات القرآنية والشواهد الشعرية والأمثال .

١٢ - ضبط موطن الشاهد بكل وجوهه الممكنة .

١٣ - وضع الفهارس المختلفة للكتاب ، نحو فهرس القرآن والحديث والأمثال والأعلام والشعر والمراجع والموضوعات .

ثانيا : طبعات الكتاب

لقد حظى كتاب الإنصاف باهتمام كبير من الدارسين والباحثين ، عربا ومستشرقين ، وهذا الاهتمام إنما ينبع من قيمة الكتاب العلمية وتأثيره الكبير فى التاريخ النحوى ، ولهذا توالت الأيادى والأقلام فى النظر فيه ؛ لتفضى فى النهاية عن وجهة نظرها ، غير أننى حينما قمت بمطالعة هذا الكتاب لم أجد فيه ما قد يفى بجوانب الكتاب ، ويخرج ما فى أعماق صاحبه على النحو الأمثل .

الطبعات التى حظى بها هذا الكتاب [١] :

١ - طبع قسم منه فى وثانا سنة ١٨٧٨ باعتناء جارونيه .

٢ - طبعة بعناية المستشرق فايل ، وقد نشره مع تقدمة بالألمانية للكتاب فى برلين ١٩١٣ م واشتمل تقديمه على الحديث عن مدرسة البصرة والكوفة وعن أشهر نحوييها ومنهجها فى النحو واللغة والموازنة بين المنهجين وتطور المدرستين [٢] .

٣ - طبعة بعناية الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب « الانتصاف من الإنصاف » وواضح من خلال تقديمه أنه لم يبغِ تحقيقه ، ولكن مجرد شرحه ؛ حيث يقول : « بعد أن قرأت بعض مسائله - مسائل الإنصاف - لأبنائى من طلبة الدراسات العليا فى كلية اللغة العربية إحدى كليات الجامع الأزهر ، وعلّقت عليه تعليقات ذات شأن ، ثم رأيت أن أذيع الكتاب مع شرحى عليه الذى أسميته : الانتصاف من الإنصاف » [٣] وقد وضع لكل مسألة عنوانا .

ولا أستطيع ها هنا أن أقدم لومًا إلى الشيخ لما فاته من أسلوب التحقيق العلمى ؛ لأنه لم يقصد إلى القيام بهذا العمل كما تبين لنا ، غير أنه يخلو من :

---

(١) انظر : معجم المطبوعات العربية ١/٤٨٠

(٢) وقد ترجم هذه الدراسة عن الألمانية الدكتور حسين مجيب المصرى عام ١٩٦٨ وهى ترجمة تكثر فيها الأخطاء إلى حد أنه لا يمكن إقامة جملة صحيحة منها ، ولست أدرى أيكون العيب من المترجم أم من المطبعة ؟ .

(٣) انظر : الإنصاف (المطبوعة) ١/٣

١ – توثيق الآيات القرآنية .

٢ – توثيق القراءات القرآنية بالرجوع إلى كتب القراءات .

٣ – توثيق الآراء النحوية فى جملتها .

٤ – الترجمة للأعلام .

٥ – تخريج الشواهد من المصادر الأصيلة مثل الديوان وغيره .

٦ – توثيق القضايا النحوية التى كانت بداخل المسألة الواحدة .

٧ – المقارنة بين المخطوطات .

٨ – عدم الاعتداد بالعنوان بهامش المخطوطة ، ووضع عنوان من عنده ، وربما يكون هذا لعدم رجوعه إلى تلك المخطوطة وهذا مايغلب على ظنى .

أما عن النص فلا شك أن عدم الاستعانة بالمخطوطات والمقارنة بينها أفقد الكتاب قيمة كبيرة ، فهناك فى نص الكتاب ، لا نقف فقط على جمل أو كلمات ، بل نقف على عبارات وشواهد وآراء ، لا أظن أن هذا من إهمال الشيخ ، ولكن ظنى بالرجل خير ، فهو من عدم وجود المخطوطات بين يديه ، يضاف لذلك المطبعة وأغاليطها .

ومن ذلك أيضا ما سقط فى المسألة (٤٩) – وهى المسألة ٤٧ فى المطبوعة – عنده فى النص ، من قوله « فساد ما ادعوه » [١] وهو قوله : « ومنهم من أجاب بجواب خامس ، وذلك أنه قال لو كان الأمر كما زعموا لما امتنع شيء من الأسماء أن يقال فيه مثل ذلك ، فيقال : يا زيدم ويا عمروم بحذف الهمزة ؛ لأنه يجوز أن يقال : يا زيد أمنا ويا عمرو أمنا، فلما لم يجز ذلك بالإجماع ؛ دل على فساده ، ثم ليس جعل الميم من (« أمنا ») بأولى من (« عمنا ») أو (« رمنا ») من رممت الشيء ، إذا أصلحته ، وهذا الجواب فيه نظر؛ لأن اسم الله تعالى جل مسماه له خواص لا تكون فى غيره من الأسماء ، كاختصاصه بالباء فى القسم ، نحو : بالله ، وقطع الهمزة نحو : يا ألله ، والتفخيم ، إلى غير ذلك ، ولا يمتنع أن

---

(١) الإنصاف (المطبوعة) ١/ ٢٤٤ سطر ٢٠

يختص بما وقع الخلاف فيه دون غيره من الأسماء وقول القائل ليس جعل الميم من أمنا بأولى من جعلها من عمنا ورمنا ، فيه نظر أيضا ، ألا ترى أن الهمزة يلحقها لثقلها من الحذف والقلب والتخفيف ما لا يلحق العين والراء وسائر الحروف ، فكان تقدير أمنا أولى من غيره » [1].

* * *

(١) انظر : التحقيق ٢٩٣

ومثل هذا كثير ، انظر على سبيل المثال :

المطبوعة	التحقيق
١/ ٢٩٦ - السطر قبل الأخير	١٢/٢٥٣
١/ ٣٤٥ - السطر ٨	٢/٢٩٤
١/ ٣٦٩ - السطر ٥	١/٣١٣
١/ ٣٧٥ - السطر ٣	٦/٣١٧
٢/ ٤٦٧ - السطر ١٧	١٥/٣٧٤
٢/ ٦٦٨ - السطر ٢	٤/٥٣٣
٢/ ٧٠٧ - السطر ١١	١١/٥٦٨
٢/ ٧٠٨ - السطر الأخير	١٤/٥٧٠
٢/٧٩٢ - السطر ١١	١٢/٦٣٣
٢/ ٨٠٢ - السطر ٩	١/٦٤٤

وقد جاء فى النص أخطاء فى الضبط ، وخاصة فى ضبط الشواهد الشعرية ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

فضبطت كلمة « مخضبا » : مُخَضَبا » [١] .

ومن ذلك أيضا ، قول الشاعر :

يَا أَيُّها الرَّاكِبُ الـمُزْجِي مَطِيَّتَهُ سَائِلْ بَنِى أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

فضبطت كلمة « سائل » : سائلُ [٢] .

ومن ذلك أيضا قول الراجز :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ

---

(١) انظر : المطبوعة ٢/٧٧٦

(٢) انظر : المطبوعة ٢/٧٧٣

فضبطت كلمة « عيهل » : عَيَهلٌ [1] .

ووجدت بعض أخطاء التصحيف والتحريف ، خاصة فى الشواهد الشعرية ، نحو قول الشاعر :

تُهَوِّنُ بُعْدَ الأَرْضِ عَنِّى فَرِيدَةٌ   كِنَازُ البَضيعِ سَهْوَةُ المشْيِ بَازِلُ

فوقع هذا فى كلمة « عنى » فصارت « غنى » [2] .

وقد سقطت بعض الشواهد الشعرية مثل قول الشاعر[3] :

أحَقًّا عِبَادَ اللهِ أنْ لسْتُ صَادِرًا   ولا هابِطًا إلا علىَّ رقيبُ

ولا سالكٍ وَحْدِى ولا فى جماعةٍ   مِنَ النَّاسِ إلا قِيلَ أنْتَ مُرِيبُ

ونحو ذلك قول الشاعر :

ثلاثٌ كلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا   فَأَخْزَى اللهُ رابِعَةً تَعودُ [4]

وقول الفرزدق :

وإنى مِنْ قَوْمٍ بهِمْ يُتَّقَى العِدَا ورأْبُ   الثَّأى والجانبُ المُتَخَوَّفُ [5]

وفى أحيان كان يذكر البيتين من الرجز المشطور على أنهما بيت شعرى ، نحو قول الراجز [6] :

فى كِلْتِ رِجْلَيْهَا سُلامَى وَاحِدَهْ
كِلْتَاهما مَقْرُونَةٌ بِزَائدَهْ

---

(1) انظر : المطبوعة ٢/٧٨٠

(2) انظر : المطبوعة ٢/٧٧٩

(3) انظر : الإنصاف (المطبوعة) ١/٣٩٥ السطر ٣ وانظر : التحقيق ٣٥٥ - ٣٣٦

(4) انظر : الإنصاف (المطبوعة) ٢/٤٥١ وانظر : التحقيق ٣٦٢

(5) انظر : الإنصاف (المطبوعة) ٢/٤٦٧ وانظر : التحقيق ٣٧٤

(6) انظر : الإنصاف (المطبوعة) ٢/٤٣٩ والتحقيق ٣٣٥

وأحيانا أخرى ينسب البيت إلى قائله دون الرجوع منه إلى مصادر .

وأحيانا كان لا يصل إلى قائل الشاهد .

وقد أخر ثلاث مسائل فى الكتاب ، وجعلها فى نهايته ، وهى :

١ - نصب خبر « كان » وثانى مفعول « ظننت » .

٢ - تقديم التمييز إذا كان الفعل فعلا متصرفا .

٣ - مسألة « رب » .

وقد وضعت هذه المسائل الثلاث فى مواضعها حسبما وردت فى المخطوط .

* * *

ثالثا : وصف المخطوطات

للإنصاف مخطوطات ثلاث [1] - على ماوقفت عليها - وهى :

الأولى : مخطوطة الإسكوريال ، وهى مصورة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (٢١٩ نحو) وهى تقع فى (١١٩ ورقة) ومكتوبة بخط واضح سنة (٦٠٩ هـ) ، ويوجد فى السطر نحو (١٥) كلمة ، وفى الصفحة الواحدة (٢٥) سطرا ، وتبدأ بقوله « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما ... » وتنتهى بقوله : « تم كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تأليف الشيخ الإمام الزاهد كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى النحوى ، رحمه الله ، وغفر له ، والحمد لله رب العالمين ، لا رب غيره ، ولا معبود سواه ، وكان الفراغ منه بمدينة حمص سنة تسع وستمائة » .

وهذه المخطوطة أصح مخطوطات الكتاب ، وتقل فيها الأخطاء والأسقاط ، والتصحيف والتحريف ، ورمزت لها بالرمز (س) ، وتوجد عناوين المسائل بهامشها فى الغالب ، وبنفس المداد ، وهذا ما دفعنى إلى اختيار هذا العنوان ، وإثباته ، وقد أشرت إلى ذلك فى الهامش .

الثانية : مخطوطة مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب ، وهى مصورة معهد المخطوطات العربية برقم (٢٢٠ نحو) وتقع فى (١٨٤ ورقة) وكتبت بخط واضح لمحمد بن قاسم بن محمد بن سعد الصفدى ، كما هو مدون فى الورقة الأخيرة ، ويوجد فى السطر نحو (١٣) كلمة ، وفى الصفحة (٢١) سطرا ، وقد حدث لها خرم فى أولها ، ويبدو أن الصفحة الأولى فقط هى التى فقدت ، وهى نسخة جيدة ، وبخط واضح ، يسهل قراءتها ، تبدأ بقوله (ذكر الكوفيون التى إلى أن الاسم مشتق من السمو ... » وهى المسألة الأولى ، وتنتهى بقوله : « فالله

---

(١) ذكر بروكلمات (تاريخ الأدب العربى ١٧١/٥ - ١٧٢) أن للإنصاف خمس مخطوطات **الأولى** بليدن ١٦٩ . **والثانية** بالاسكوريال تان ١١٩ . **والثالثة** بـ « ينى جامع » ١٠٦٠ والرابعة بدمشق عمومية ٧٦ رقم ١٤٧ **والخامسة** بالظاهرية ١٤٧ نحو .

يعصمنا فيه من الزلل ، ويحفظنا فيه من الخطأ والخطل ، وأن يوفقنا وإياكم لصالح القول والعمل بمنه وكرمه ، آمين ، تم الكتاب بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ، وكان الفراغ ... » ، وقد رمزت لها بـ (غ) .

الثالثة : مخطوطة دار الكتب الظاهرية ، وناسخها محمد بن محمد العراقى ، وهى تامة وتقع فى جزأين ، بمجلد واحد ، عدد أوراقها (٢٥١ ورقة) يقع الجزء الأول فى (٩٩ ورقة) بخط نسخ قديم ، وتاريخ نسخه (٦٤٣ هـ) ، والجزء الثانى بخط نسخ أحدث (٨٣٢ هـ) وكتبت رؤوس العبارات بخط كبير ، وقد أثرت الرطوبة بالمخطوط ، وفتكت الأرضة بقسم كبير من أوراقه ، ولا سيما فى الجزء الثانى منه ، فأكلت قسما كبيرا من غلافه وعددا ضخما من أوراقه ، فأذى فى الكتابة أيما أذى ، هذا إلى انفراط عقد أوراقه وتهرؤ غلافه [1] .

* * *

(١) انظر : فهرس المخطوطات الظاهرية ٦٠

كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

تأليف الشيخ الإمام الزاهد كمال الدين عبد الرحمن بن محمد

بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله ورضي عنه

الصفحة الأولى من س

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما

الحمد لله الملك الحق المبين والصلاة على صفوته النبي القرشي المبعوث بالدين المتين وعلى آله
وأصحابه وعترته البررة المتقين وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين
المشتغلين علي بعلم العربية بالمدرسة النظامية عمر الله مبانيها ورحم بانيها سألوني أن
ألخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة
على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في علم العربية
على هذا الترتيب وألف على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه
أحد من الخلف فتوخيت إجابتهم على وفق مسألتهم وتحريت إسعافهم بتحقيق طلبتهم وأودعت
في هذا الكتاب وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق واعتمدت في النصرة على ما
أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف مستعينا بالله
مستخيرا له فيما قصدت إليه والله تعالى ينفع به إنه قريب مجيب **مسألة** ذهب الكوفيون
إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو وهو العلو
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم في اللغة هو العلامة والاسم
وسم على المسمى وعلامة له يعرف به ألا ترى أنك إذا قلت زيدا أو عمروا دل على المسمى فصار كالوسم
عليه فلهذا قلنا إنه مشتق من الوسم ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الاسم سمة توضع
على الشيء يعرف بها والأصل في اسم وسم إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم وزيدت الهمزة
في أوله عوضا عن المحذوف ووزنه إعل لحذف الفاء منه وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا
إنما قلنا إنه مشتق من السمو لأن السمو في اللغة العلو يقال سما يسمو سموا إذا علا ومنه سميت
السماء سماء لعلوها والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى ألا ترى أنه يقال
هذا الشيء تحت هذا الاسم فالاسم كالطابع على المسمى ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد
الاسم ما دل على مسمى تحته وهذا القول كاف في الاشتقاق لا في التحديد فلما سما الاسم على
مسماه وعلا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم ومنهم من تمسك
بأن قال إنما قلنا إنه مشتق من السمو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام التي هي الاسم والفعل والحرف
لها ثلاث مراتب فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو الله ربنا ومحمد نبينا وما أشبه ذلك
ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو ذهب زيد وانطلق عمرو

42. V. 1. 42.

الثيا وأما قولهم إن الواو كانت كلمة لما خلت تركيب ثلاثة أشياء وإن كانت أشياء مؤنثة لوجود
علامة التأنيث فيها لأنه اسم جمع ... ليس له منزلة لما قال من جهة أنه جمع شيء الرابعة
لأنه مفرد أنتم مقام جمع بمنزلة ... في قولهم مائة درهم ولو كان كذلك لوجب أن يقال
ثلاث أشياء كما ذكرتم وإذا كانت أشياء اسما للجمع شيء علمت أن أشياء في المعنى جمع
شيء بطل أن تطابقه العدة لأنها بمنزلة طائفة الرجم ثوب وثلاث في قولهم ثلاثة أثواب وعشرة
وما أشبه ذلك والله أعلم. هذا منتهى القول فيما أردنا أن نذكره في كتاب الإنصاف
في مسائل الخلاف واقتصرنا على هذا القدر من المسائل مع تشعب المسائل لئلا يؤدي ... الطلب ...
إلى ... وسآمة ... الشواغل عن ... بالله ... يعصمنا من الزلل ويجعلنا من الخطأ
والخطل ويوفقنا وإياكم لصالح القول والعمل بمنه وكرمه. تم الكتاب والحمد لله رب العالمين

تم كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف تأليف الشيخ الإمام الزاهد ...
كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ...
... رحمه الله ... والحمد لله رب العالمين ...

وكان الفراغ ... في ...

Abd elrahman elanbari = Disceptationes grammaticales contra Cufeos. aera egir. 60 in vrbe Emesia =

~~N. 869.~~

Cod. 123.

الصفحة الأخيرة من س

الحمد لله وحده

كتاب الانصاف في مسائل الخلاف

تأليف الشيخ الامام العالم العلامة عبد الرحمن

بن محمد بن عبيد الله بن ابي سعيد الامام

ابو البركات كمال الدين الانباري

النحوي تغمده الله برحمته

ورضوانه واسكنه

فسيح جنته

امين

الصفحة الأولى من غ

ذكر الكوفيون الى ان الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة وذهب البصريون
الى انه مشتق من السمو وهو العلو اما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا انما قلنا انه
مشتق من الوسم لان الوسم في اللغة هو العلامة والاسم وسم على المسمى وعلامة
له يعرف به الا ترى انك اذا قلت زيدًا وعمرو دل على المسمى فصار كالوسم فلهذا قلنا انه
مشتق من الوسم ولذلك قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب الاسم سمة توضع على الشي
تعرف بها والاصل في اسم وسم الا انه حذفت الفا التي هي الواو في وسم وزيدت الهمزة
في اوله عوضًا من المحذوف ووزنه اعل وأمّا وأما البصريون فاحتجوا
بان قالوا انما قلنا انه مشتق من السمو والسمو في اللغة هو العلو يقال سما يسمو سموًا
اذا علا ومنه سميت السما سما لعلوها والاسم يسمو على المسمى ويدل على ما تحته
من المعنى الا ترى انه يقال ارتفع هذا الشي تحت هذا الاسم فالاسم كالطابع على
المسمى ولذلك قال ابو العباس محمد بن يزيد المبرد الاسم ما دل على مسمى تحته وهذا القول
كان من الاستعارة لا في التحديد فلما سما الاسم على مسماه وعلا على ما تحته معناه
دل على انه مشتق من السمو لا من الوسم ومنهم من تمسك بان قال انما قلنا انه
مشتق من السمو وذلك لان هذه الثلثة الاقسام التي هي الاسم والفعل والحرف لها
ثلث مراتب فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو الله ربنا ومحمد نبينا وما
اشبه ذلك فاخبرت بالاسم عنه ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو
الفعل نحو ذهب زيد وانطلق عمرو وما اشبه ذلك فاخبرت بالفعل ولو
اخبرت عنه فقلت ذهب ضرب كتب لم يكن كلامًا ومنها ما لا يخبر به ولا
يخبر عنه وهو الحرف نحو من ولن ولم وبل وما اشبه ذلك فلما كان الاسم يخبر به
ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فقد سما
على الفعل والحرف اي علا فدل على انه مشتق من السمو والاصل فيه سمو على وزن

الصفحة الثانية من غ

قولهم الدليل على انها جمع وليس بمفرد قولهم ثلثه اشيا والثلثه وما بعدها
الى العشره تضاف الى الجمع لا الى المفرد ولا يقال ثلثه اثوب ولا عشرة درهم
قلنا انما لا تضاف الى ما كان مفردا لفظا ومعنى فاما اذا كان مفردا لفظا مجموعا
معنى فانه يجوز اضافتها اليه الا ترى انه يجوز ان تقول ثلثه رجله وان كان مفردا
لفظا لانه مجموع معنى وكذلك قالوا ثلثه نفر وثلثه قوم وتسعه رهط قال الله
سبحانه وكان في المدينه تسعه رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون واضيف العدد
الى هذه الاسما وان كانت مفرده لفظا لانها مجموعه معنى فكذلك ههنا اشيا مفرده
لفظا مجموعه معنى كطرفا وحلفا فجاز ان يضاف اسم العدد اليها واما
قولهم انها لو كانت كطرفا لما جاز ذكر ثلثه فيقال ثلثه اشيا كان الوجه
ان يقال ثلث اشيا قلنا انما جاز ذكر ثلثه اشيا وان كان اشيا مونثه لوجود
علامة التانيث فيها لانها اسم جمع شي فنزلت منزلة افعال من حيث انه جمع
في المسئله لا لانه مفرد اقيم مقام جمع بمنزلة درهم في قولهم مائة درهم ولو كان
كذلك لوجب ان يقال ثلث اشيا كما ذكرتم واذا كانت اشيا اسما لجمع شي على
ان اشيا في المعنى جمع شي صارت اضافه العدد اليها بمنزلة اضافته الى جمع نحو
بيت في قولهم ثلثه اثواب وعشرة ابيات وما اشبه ذلك والله اعلم فهذا
تمام ما اردنا ان نذكره في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف واقتصرنا على هذا القدر
من القول مع تشعب اجابته لتوفر رغبة الطلبه في سرعة انهائه وكثرة
الشواغل عن استقصائه فالله ينفعنا فيه من الزلل ويحفظنا فيه من الخطا والخطل
وان يوفقنا واياكم لصالح القول والعمل بمنه وكرمه امين

تم الكتاب بحمد الله تعالى وحسن توفيقه

وكان الفراغ ... يوم ... ١١٦٥ ...

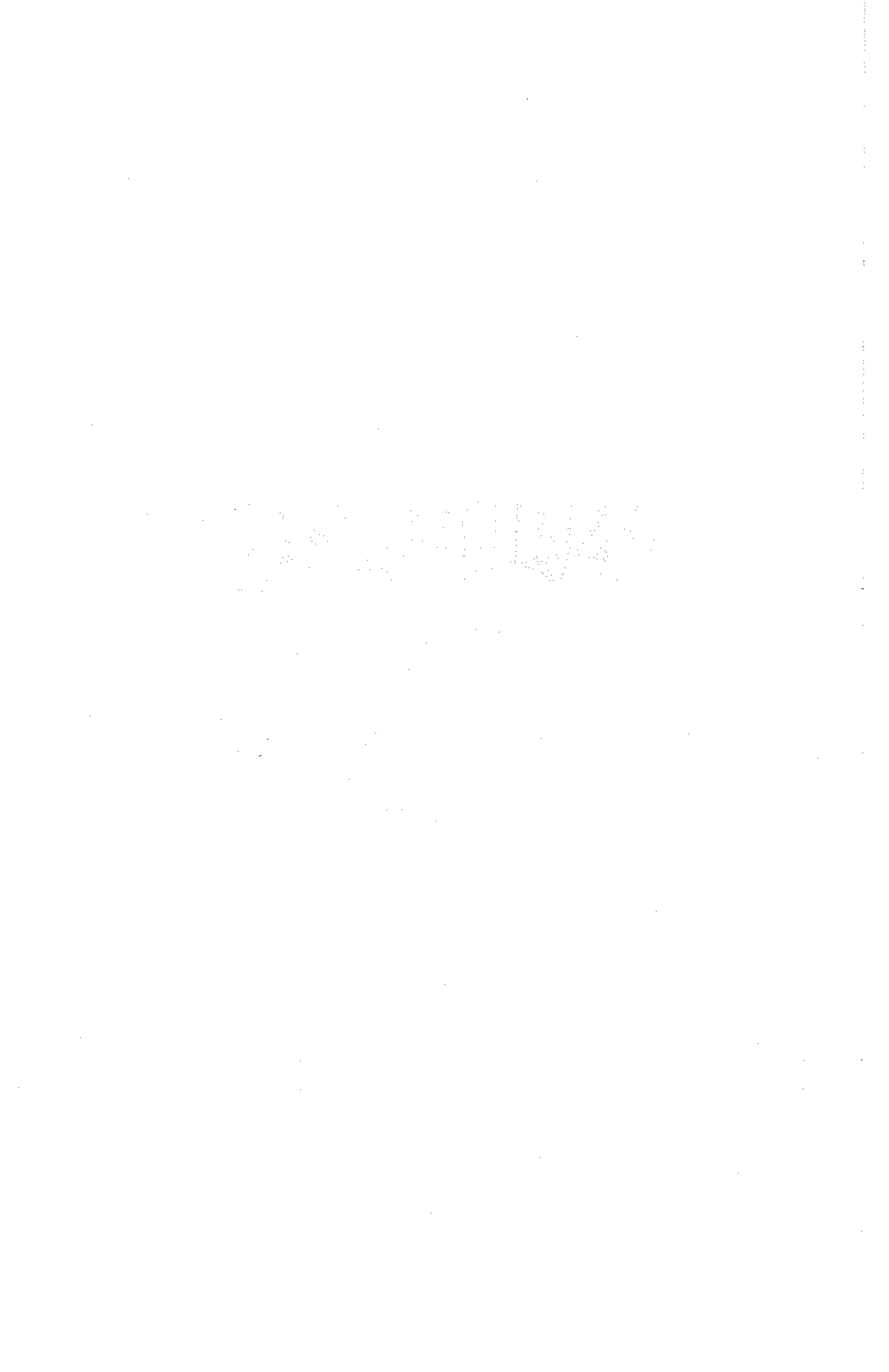
الصفحة الأخيرة من غ

الإنصاف في مسائل الخلاف

بين البصريين والكوفيين

لأبي البركات بن الأنباري

(ت ٥٧٧ هـ)



بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ الشَّيخُ الإمامُ ، العالمُ ، الزّاهدُ ، كمالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمَنِ بن أبى سعيد الأنبارى ، وفّقه الله : الحمد لِلّه ، الملكِ ، الحقِّ ، المبينِ ، والصلاةُ [والسَّلامُ][1] على صفوتهِ ، النَّبىِّ العربىِّ المبعوثِ بالدينِ المتينِ ، وعلى آله وأصحابِه وعترتهِ البررةِ المتَّقِينَ .

وبعدُ ؛ فإنَّ جماعةً من الفقهاءِ المتأدبين ، والأدباءِ المتفقّهينَ ، المشتغلينَ علىَّ بعلم العربيّةِ ، بالمدرسة النظامية [2] ، عمر الله مبانيها ، ورحِمَ الله بانيها ، سألونى أن ألخصَ لهم كتابا لطيفًا ، يشتملُ على مشاهيرِ المسائل الخلافيةِ بين نحويِّى البصرة والكوفةِ ، على ترتيبِ المسائلِ الخلافيّةِ بين الشافعى وأبى حنيفة ؛ ليكونَ أول كتاب صُنّف فى علم العربية على هذا الترتيب ، وأُلِّفَ على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيبٌ لم يُصَنِّفْ عليه أحدٌ من السَّلفِ ، ولا أَلَّفَ عليه أحدٌ من الخلف ، فتوخيت [3] إجابتهم على وفق مسألتهم ، وتحريت إسعافهم [4] ؛ لتحقيق طِلبتهم ؛ وفتحتُ فى ذلك الطريقَ ، وذكرتُ من مذهبِ كلِّ فريق ما اعتمدَ عليه أهلُ التحقيقِ ، واعتمدتُ فى النُّصرةِ على ما أذهبُ إليه من مذهبِ أهلِ الكوفةِ أو البصرةِ على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسرافِ ، مستجيرا بالله ، مستخيرا له فيما قصدت إليه ؛ فالله تعالى ينفع به ؛ إنه قريب مجيب .

* * *

---

(١) زيادة لازمة .

(٢) المدرسة النظامية : مدرسة ببغداد ، وهى مدرسة رسمية عليا ، ذات اختصاصات مختلفة متوارثة ، وكان ابن الأنبارى قد درس ودرّس بها . انظر مقدمة لمع الأدلة ٥ – ٧

(٣) توخيت الأمر : تحريته فى الطلب .

المصباح المنير ٨٩٨ والقاموس المحيط (وخى) ٣٩٩/٤

(٤) إسعافهم : يقال : أسعفته بحاجته : قضيتها له ، وأسعفته : أعنته على أمره . المصباح المنير ٣٧٧ والقاموس المحيط (سعف) ١٥٢/٣

١ - مسألة (١)

[الأصل فى اشتقاق الاسم] (٢)

ذهب الكوفيّونَ إلى (٣) أنَّ الاسمَ مشتقٌّ مِنَ الوسمِ ، وهو العلامة (٤) ، وذهب البصريون إلى إنه مشتق من السُّمُوِّ ، وهو العلو (٥) .

أمّا الكوفيّونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنَّما قُلنا إنَّه مشتقٌّ مِنَ الوسمِ ؛ لأنَّ الوَسْمَ فى اللُّغةِ هو العلامةُ ، والاسمُ وَسْمٌ على المسمَّى ، وعلامةٌ له يُعْرَفُ بِهِ ، ألا تَرى أنّكَ إذا قلتَ : زَيْدٌ (٦) أو (٧) عَمْرٌو ، دَلّ على المسمَّى ، فصارَ كالوَسْمِ عليه (٨) ؟ فلهذا (٩) قلنا : إنَّه مشتقٌّ مِنَ الوسمِ ؛ ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (١٠) : الاسمُ سِمَةٌ تُوضَعُ على الشيءِ يُعْرَفُ بها (١١) .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيان فى إعراب القرآن ١/٤ والتبيين ١٣٢ وابن يعيش ١/٢٣ ؛ ٩/١٣٤ وشرح الأشمونى ٢/٥٨٠ وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٥٨ والمصباح المنير ٩١٠ وأسرار العربية ٢٣؛ ١٠٣ والجامى على الكافية ١/١٧٣ والإيضاح ١/٦٣ واللسان (سمو) ١٩/١٢٦ وقد بدأ هذه المسألة بدون ذكر كلمة « مسألة » أو بيان عنوانها .

(٢) هذه المسألة ليس لها عنوان والصفحة الأولى ساقطة من غ .

(٣) (التى) فى غ .

(٤) المصباح المنير ٩١٠ والتبيان ١ / ٤ والقاموس المحيط (وسم) ٤/١٨٦ وأسرار العربية ٢٤ والجامى على الكافية ١/ ١٧٣ والإيضاح ١ / ٦٣

(٥) المصباح المنير ٩١٠ والتبيان ١ / ٤ والقاموس المحيط (وسم) ٤/١٨٦ وأسرار العربية ٢٤ والجامى على الكافية ١/ ١٧٣ والإيضاح ١ / ٦٣

(٦) فى غ (زيدا) .

(٧) فى غ (و) .

(٨) (عليه) ساقط من س .

(٩) فى س (فلذلك) .

(١٠) أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب ، مولى بنى شيبان ، ولد ببغداد ، تلقى عن ابن الأعرابى وابن قادم وسلمة بن عاصم وغيرهم ، توفى سنة (٢٩١هـ) . (انظر فى ترجمته : نزهة الألباء ١٧٣ وطبقات الزبيدى ١٤١ وتاريخ بغداد ٥/٢٠٤ وإنباه الرواة ١/١٣٨ والأعلام ١/ ٢٥٢ وبغية الوعاة ١/ ٣٩٦) .

(١١) انظر : أسرار العربية ٢٥

والأصلُ فى « اسم » : وَسْم ، إلا أنَّه حُذِفَتْ (١) منه (٢) الفاءُ التى هى الواو فى « وَسْم » ، وزِيدتِ الهمزةُ فى أوّلِهِ عِوَضًا عَنِ المحذوفِ (٣)، ووزنُه : إِعْل (٤)؛ [لحذف الفاء منه] (٥) .

وأمّا (٦) البصريُّونَ فاحتجُّوا (٧) بأنْ قالُوا : إنما قُلنا إنَّه مشتقٌّ مِنَ السُّمُوِّ؛ لأن (٨) السموَّ فى اللغةِ هو (٩) العلوّ ، يقال : سما يَسْمُو سموًّا ، إذا علا ، ومنه سُمِّيَتِ السماءُ سماءً لعلوِّها ، والاسمُ يعلو على المسمّى ، ويدلُّ على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد (١٠) بن يزيد المبرّد : الاسمُ ما دلَّ على مسمى تحته ، وهذا القولُ كافٍ فى الاشتقاق ، لا (١١) فى التحديد ، فلما سما الاسمُ على مسماه وعلا على ما تحته من (١٢) معناه دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم .

ومنهم من تمسَّكَ بأنْ قال : إنما قلنا إنه مشتقٌّ من السموّ ، وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسامَ (١٣) – التى هى الاسم والفعلُ والحرفُ – لها ثلاثُ (١٤) مراتبَ ،

---

(١) (حذف) فى غ . (٢) (منه) ساقطة من س .

(٣) انظر : شرح الأشمونى ٥٨٠/٢ والكناش ٩٠٦/٢ وأسرار العربية ٢٤

(٤) (اعل) غير واضحة فى س . (٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (أما) مكررة فى غ .

(٧) انظر : المصباح المنير ٣٩٤ والإيضاح ٦٣/١

(٨) (لأن) ساقطة من غ . (٩) (هو) ساقطة من س .

(١٠) أبو العباس محمد بن يزيد الأزدى ، من ثُمالة ، من قبيلة الأزد ، أخذ عن المازنى وأبى حاتم السجستانى ، توفى سنة (٢٨٥ هـ) .

(انظر فى ترجمته : أخـــبار النحويين البصريين ٧٢ وطبقات النحويين واللغويين ١٠١ والبغية ٢٦٩/١) .

(١١) (ولا) فى غ . (١٢) (من) ساقطة من غ .

(١٣) بنصب « الأقسام » على أنها بدل من « الثلاثة » . عند البصريين ، ويجوز جرها بإضافة العدد إليها على مذهب الكوفيين ، وهو خارج عن القياس ، واستعمال الفصحاء ، عند البصريين .

انظر : المفصل ٨٣ وشرح الأشمونى ١٤٤/١ والكناش ٤١٠/١

(١٤) فى غ : ثلاثة ، وهو خطأ .

فمنها ما يُخْبَرُ به ، وَيُخْبَرُ عنه ، وهو الاسمُ ، نحو « اللهُ رَبُّنا » و « محمّدٌ [١] نبيُّنا » ، وما أشبه ذلك ، فأخبرتَ بالاسم [و] [٢] عنه [٣] ، ومنها ما يُخْبَرُ به ، ولا يُخْبَرُ عنه ، وهو الفعلُ ، نحو « ذهبَ زيدٌ » و « انطلقَ عمروٌ » وما أشبه ذلك ، فأخبرتَ بالفعلِ ، ولو أخبرتَ عنه فقلت : « ذهب ضرب » و « انطلق [٤] كتب » لم يكن كلاما ، ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو « مِنْ ، ولن ، ولم ، وبل » وما أشبه ذلك [٥] .

فلمّا كان الاسم يُخْبَرُ به ويُخْبَرُ عنه ، والفعلُ يُخْبَرُ به ولايُخْبَرُ عنه [٦] ، والحرفُ لا يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه [٧] ، فقدْ سما [الاسم] [٨] على الفعلِ والحرفِ ، أى علا ، فدلَّ على أنه مِنَ السّموِّ ، والأصلُ فيه « سِمْو » [٩] على وزن فِعْل - بكسر الفاء وسكون العين - فحُذِفَتِ اللام [١٠] التى هى الواو [١١] ، وجُعِلَتِ الهمزةُ عوضًا عنها ، ووزنه اِفْع ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلماتِ الكوفيينَ ، قولُهم [١٢] : « إنما قلنا إنه مشتقٌّ مِنَ الوَسْمِ لأنَّ الوَسْمَ فى اللغة العلامةُ ، والاسمُ وَسْمٌ على المسمّى وعلامةٌ عليه يُعْرَفُ به » قلنا هذا وإنْ كانَ صحيحًا مِنْ جهةِ المعنى إلا أنه فاسد من جهةِ اللَّفظِ ، وهذه الصِّناعةُ لفظيةٌ ، فلابدَّ فيها من مراعاة اللفظِ ، ووجهُ [١٣] فسادِهِ من جهةِ اللّفظِ مِنْ خمسةِ وجوهٍ :

---

(١) (ولمحمد) فى س . (٢) زيادة لازمة .
(٣) انظر : الأشباه والنظائر ٣/ ٣ - ٤ والجامى على الكافية ١/١٧٧ والإيضاح ١/٦١
(٤) (وانطلق) ساقطة من س . (٥) انظر : الكناش ١/ ٢٦٣ والإيضاح ١/٦٢
(٦) انظر : الإيضاح ١/٦١
(٧) انظر : المفصل ٦ وأسرار العربية ١٠٣ والجامى على الكافية ١/١٧٧
(٨) زيادة لازمة .
(٩) أو (سُمْو) بضم الأول ، وسكون الثانى .
انظر : المصباح المنير ٣٩٤ وانظر فى لغاته : التبيان ١/ ٤ وإعراب ثلاثين سورة ٢١
(١٠) (الواو) فى غ . (١١) (اللام) فى غ .
(١٢) (فقولهم) فى غ . (١٣) (وجهة) فى س .

الوجهُ الأوّلُ : أنا أجمعنا على أنَّ الهمزةَ في أولِهِ هَمْزَةُ التّعـويضِ ، [وهمزة التعويض] [١] إنما تقعُ تعويضًا عن حذفِ اللام ، لا عـن حـذفِ الفاء ، ألا تـرى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من « بَنَو » عوّضوا عنها [٢] الهمزة في أوله ، فقالوا : ابن [٣] . ولما حذفوا الواو [٤] التي هي الفاء [٥] من « وَعَد » لم يعوِّضوا عنها الهمزة في أوله ، فلم يقولوا : إِعْد ، وإنما عَوَّضُوا الهاء في آخره [٦] ، فقالوا : عدة ؛ لأن القياس فيما حذف منه لامه أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخرِه ، والذي يدلُّ على صحَّةِ ذلك أنَّه لا يوجد في كلامهم ما حُذِفَ فاؤه [٧] ، وعُوِّضَ بالهمزة في أوله ، كما لايوجَدُ في كلامهم ما حُذِفَ لامُه وعُوِّضَ بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول « اسم » همزةَ التعويضِ علمنا أنه محذوفُ اللامِ ، لا محذوفُ الفاءِ ، لأنَّ حملَهُ على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير ، فدلَّ على أنه مشتقٌّ من السموِّ ، لا مِنَ الوسمِ .

والوجه الثاني : أنك تقول : « أسميته » [٨] ، ولو كان مشـتقًّا من الوسـم لوجبَ أن تقول : « وسمته » [٩] فلما لم تقل إلاّ « أسميتُ » دَلَّ على أنه من السموِّ ، وكان الأصل فيه : « أسموت » ، [إلا أنَّ] [١٠] الواو التي هي اللام لما وقعتْ رابعةً قُلِبَتْ ياء ، كما قالوا : أعليت ، وأدعيت ، والأصل : أعْلَوْت ، وأدْعَوْت ، إلا أنَّه لما وقعتِ الواوُ رابعةً قُلِبَتْ ياءً [١١] ،فكذلك ها هنا [١٢] .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ . (٢) (فيها) في غ .
(٣) انظر : الرضي على الشافية ٢/٢٥٥ وشرح الأشموني ٢/٨٥١ والقاموس المحيط (بنى) ٤/٣٠٥
(٤) (الفاء) في غ . (٥) (الواو) في غ .
(٦) انظر : الرضي على الشافية ٣/٢٥٥ وابن يعيش ١٠/٥٩ والممتع في التصريف ٤٢٦ والإيضـاح ٢/ ٤١٩ والأشباه والنظائر ٣/٢٩٧ - ٢٩٨ والمقتضب ١/٢٢٦ والمنصف ١/١٨٤
(٧) (حذفت) في غ . (٨) (أسميت) في س .
(٩) انظر : أسرار العربية ٢٥ والمصباح المنير ٣٩٥ (١٠) (لأن) في غ .
(١١) انظر في تفصيل ذلك الكتاب ٤/٣٨١ والرضي على الشافية ٣/١٦٠ والمفصل ٣٨٣ وابن يعيش ١٠/ ٩٨ والممتع ٥١٨ والإيضاح٢/ ٤٥٢ والمنصف ٢/ ١١١
(١٢) (ها) ساقطة من س

وإنما وجبَ أن تُقْلَبَ الواوُ ياءً رابعةً مِنْ هذا النَّحْوِ حملًا للماضى على المضارعِ ، والمضارعُ يجب قلبُ الواو فيه ياءً ، نحو « يُعلِي ، ويُدعِي ، ويُسمِي » والأصل فيه : « يعلو ، ويدعو ، ويسمو » وإنما وجب قلبها ياء فى المضارع ؛ لوقوعها ساكنة مكسوراً [١] ما قبلها ؛ لأنَّ الواو متى وقعتْ ساكنةً مكسورًا ما قبلها وجبَ قلبُها ياءً ، ألا ترى أنهم قالوا : ميقات ، وميعاد ، وميزان ، والأصل : مِوْقات ، ومِوْعاد ، ومِوْزان ؛ لأنه من الوقت ، [والوعد ، والوزن] [٢] ؛ إلا أنه لما وقعتِ الواوُ ساكنةً مكسورًا ما قبلها وجبَ قلبها ياءً [٣] ، فكذلك ها هنا ، وإنما حملوا الماضى على المضارع مراعاةً لما بَنَوْا عليه كلامَهم مِن اعتبارِ حُكْمِ المشاكلةِ ، والمحافظة على أنْ تجرىَ الأبوابُ على سَنَنٍ واحدٍ ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضى إذا اتَّصلَ به ضميرُ جماعةِ النسوة ، نحو « تَضْربْنَ » وحذفُوا الهمزة من أخوات « أُكرم » ، نحو « نُكْرِم ، وتُكْرِم ، ويُكْرِم » والأصل فيه « نُؤَكْرِم ، وتُؤَكْرِم ، ويُؤَكْرِم » [٤] كما قال الشاعر [٥] :

فإنَّـه أهـلٌ لأنْ يُـؤَكْـرَمَـا [٦]

حملاً على « أكرم » ، وإنما حُذِفَتْ إحدى الهمزتينِ من « أُكرم » لأن الأصل فيه « أُأَكْرِم » فلما اجتمعت [٧] فيه همزتانِ كَرِهُوا اجتماعَهما ؛ فحذفوا إحداهما تخفيفًا ، ثم حملوا سائرَ أخواتها فى الحذف ، وكذلك حذفُوا الواوَ مِنْ أخواتِ

---

(١) انظر : ابن عقيل ١٩٦ والأشمونى ٢/ ٦١٣ - ٦١٤ وأوضح المسالك ٤/ ٣٨٧

(٢) (والوزن والوعد) فى غ .   (٣) (ياء) ساقطة من غ .

(٤) انظر الدرر اللوامع ٢/٢٣٩ وأوضح المسالك ٤/٤٠٦ وشرح الأشمونى ٢/٦٥٧

(٥) (الشاعر) زيادة فى غ .

(٦) بيت من الرجز ، وهو بلا نسبة فى الأشمونى ٢/ ٦٥٧ واللسان (كرم) ١٥/٤١٥ وشرح الشافية ١/١٣٩ وشرح شواهدها ٤/٥٨ والعينى ٤/٥٧٨ والخصائص ١/١٤٤ والمقتضب ٢/٩٨ والمنصف ١/٣٧ ؛ ١٩٢ والهمع ٢/٢١٨ والخزانة ٢/٣١٦ والدرر ٢/٢٣٩ وأوضح المسالك ٤/ ٤٠٦

(٧) (اجتمع) فى غ .

« يَعِدُ » [١] ، نحو « أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ » والأصلُ فيها : أَوْعِد ، ونَوْعِد ، وتَوْعِد ، حملاً على « يَعِد » ؛ وإنما حُذفَتِ الواوُ مِنْ « يَعِد » لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ [٢] ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها فى الحذفِ ، كلُّ ذلك لتحصيلِ التَّشاكُلِ والفرارِ من نفرةِ الاختلافِ ، فكذلك ها هنا حملوا الماضى على المضارع ، وبل أولى ، وذلك [٣] لأنَّ مراعاةَ المشاكلةِ بالقلبِ أقيسُ من مراعاةِ المشاكلةِ بالحذفِ ؛ لأنَّ القلبَ تغييرٌ يَعْرِضُ فى نفس الحرف ، والحذفَ إسقاطٌ لأصلِ الحرفِ ، والاسقاطُ فى بابِ التغييرِ أتمّ منَ القلبِ ، فإذا جاز أن يراعوا المشاكلةَ بالحذفِ فبالقلبِ أولى .

[وأما قلبُ] [٤] الواوِ ياءً فى الماضى فى نحو « تَغَازَيْتُ ، وتَرَجَّيْتُ » وإن لم تُقْلَبْ ياءً فى المضارع ؛ لأنَّ الأصلَ فى « تَغَازَيْتُ » : غَازَيْتُ ، وفى « تَرَجَّيْتُ » : رَجَّيْتُ ، فزِيدتِ التَّاءُ فيهما ؛ [لتدلَّ على] [٥] المطاوعةِ ، [٦] و « غازيتُ ، ورجَّيتُ » يجبُ قلبُ الواو فيهما ياءً فى المضارع ، ألا ترى أنك تقول [فى المضارع] [٧] : « أغازى ، وأرجى » [٨] ، فكذلك [٩] فى الماضى ، وإذا لزم هذا القلبُ قبل الزيادةِ فى « غازيت أغازى ، ورجَّيت أُرَجِّى » فكذلك بعد الزيادة فى « تغازيتُ ، وتَرَجَّيْتُ » حملًا لتغازيتُ على « غَازَيْتُ » و « تَرَجَّيْتُ » على « رَجَّيْتُ » مراعاةً للتشاكُلِ ، وفرارًا من نفرةِ الاختلافِ .

---

(١) وذهب الفراء إلى أن الواو حذفت من « يعد » ؛ لأنه متعدّ ، وأجابه المبرد بأن المتعدى وغير المتعدى لا وجه له هنا . انظر : المنصف ١/١٨٨

(٢) انظر : المنصف ١/١٨٨ والجاربردى ١/٢٧٢

(٣) (وذلك) ساقط من غ .

(٤) (وإنما قلبت) فى غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٦) (للمطاوعة) فى س . وانظر فى معانيه : الجاربردى ١/٤٨ وشرح التصريف الملوكى ٧٧ والممتع ١٨١ وابن يعيش ٧/١٥٨ والرضى على الشافية ١/٩٩ والهمع ٦/٢٥ والإيضاح ٢/١٢٣ والمقتضب ١/٢١٦ والمفصل ٢٨٠

(٧) زيادة لازمة .

(٨) انظر : الرضى على الشافية ٣/١٦٠

(٩) (وكذلك) فى غ .

والوجهُ الثَّالثُ : أنَّكَ تقولُ في تصغيرِهِ [١] : « سُمَيٌّ » ولو كان مشتقًّا مِنَ الوَسْم لكانَ يجِبُ أنْ تقولَ في تصغيرِه : [« وُسَيْم » كما يجبُ أن تقولَ في تصغير] [٢] « زِنة » : وُزَيْنَة ، وفي تصغير « عِدَة » : وُعَيْدة ؛ لأنَّ التصغير يردُّ الأشياءَ إلى أصولها [٣] ، فلما لم يجز أن يُقالَ إلا « سُمَيّ » دلَّ على أنه مشتقٌّ من السموِّ ، لا من الوَسْم .

والأصلُ في « سُمَيّ » : سُمَيْوٌ ، [إلا أنه] [٤] لما اجتمعتِ الياء والواو [٥] والسابق منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياءً ، وجعلوهما ياءً مشددةً ، كما قالوا : سيّد وجيّد وهيّن وميّت [٦] ، والأصل فيه [٧] : سَيْوِد وجَيْوِد وهَيْوِن ومَيْوِت ؛ لأنه من السودد والجودة والهوان والموت ، إلا أنه لما اجتمعتِ الواو والياء ، والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً ، وجعلوهما ياءً مشددة ، وكذلك أيضا قالوا [٨] : « طويت طَيًّا ، ولويت لَيًّا ، وشويت شَيًّا » ، والأصلُ فيه : طَوْيًا ولَوْيًا وشَوْيًا [٩] ، إلا أنه لما اجتمعتِ الواو والياءُ ، والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً ، وجعلوهما ياءً مشدّدةً [١٠] ، وإنما وجبَ قلبُ الواوِ إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أخف من الواو ، فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخفّ إلى الأثقل .

والوجهُ الرابع : أنك تقول في تكسيره [١١] : « أَسْماء ، وأَسَام [١٢] » ولو كان مشتقًّا من الوَسْمِ لوجب أن تقول [١٣] : أَوْسَام ، وأَوَاسِيم [١٤] ، فلما لم يجز أن يُقالَ إلا أسماء ؛ دلَّ على أنه مشتق من السموِّ ، لا من الوَسْمِ .

---

(١) انظر : الإيضاح ٦٣/١ (٢) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٣) انظر : الممتع في التصريف ٤٩٩ والمنصف ١٦/٢ وشرح الشافية ٣/ ١٥٤ والإيضاح ٥٠/٢

(٤) (لأنه) في غ . (٥) (الواو والياء) في غ .

(٦) انظر : الممتع ٤٩٩ والمنصف ١٦/٢ وشرح الشافية ١٥٤/٣ والإيضاح ٥٠/٢

(٧) (فيه) ساقطة من س (٨) (قالوا أيضا) في غ .

(٩) انظر : الأشموني ٦٢٢/٢

(١٠) انظر : الجاربردي ١٩٣/١ وشرح التصريف الملوكي ٤٦١ والرضي على الشافية ١٣٩/٣ والكناش ١٠٣٧/٢

(١١) انظر : المصباح المنير ٣٩٥ واللسان (سمو) ١٢٦/١٩ والإيضاح ٦٣/١

(١٢) (وأسام) زيادة في غ . (١٣) انظر : المصباح المنير ٣٩٤

(١٤) (وأسيم) في غ .

والأصلُ فى « أسماء » : أسماو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفًا ، وقبلها ألفٌ زائدةٌ قُلِبَتْ همزةً كما قالوا : سماء ، وكساء ، ورجاء ، ونجاء ، والأصل فيه : سَماو ، وكِسَاو ، ورَجَاو ، ونجَاو ؛ لقولهم : سَمَوْتُ ، وكَسَوْتُ ، ورَجَوْتُ ، ونَجَوْتُ ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفا ، وقبلها ألف زائدة ، قُلبت همزة [١] .

ومنهم من قال :إنما قُلبت ألفًا ؛ لأنَّ الألف التى قبلها لما كانت ساكنةً [٢]خفيةً [٣] زائدةً ، والحرفُ الساكن حاجزٌ [٤] غيرُ حصينٍ ، لم يعتدُّوا به ، فقدَّروا [٥] أن الفتحة التى [٦] قبل الألف قد وليت الواو ، وهى متحركة ، والواو متى تحركت ، وانفتح ما قبلها وجب أن تُقْلَبَ ألفًا ، ألا ترى أنهم قالوا : سما ، وعلا ، ودعا ، وغزا ، والأصل فيها [٧] : « سَمَوَ ، وعَلَوَ ، ودَعَوَ [٨] ، وغَزَوَ ؛ لقولهم : سَمَوت ، وعَلَوت ، ودَعَوت ، وغَزَوت ، إلا أنَّه لما تحركتِ الواو ، وانفتحَ ما قبلها قُلِبَتْ ألفًا [٩] ، فكذلك ها هنا ، قلبوا الواو فى « أسماو » [١٠] ألفًا ، فاجتمعَ فيه ألفانِ [١١] : ألفٌ زائدةٌ ، وألفٌ مُنْقَلِبةٌ عن لامِ الكلمةِ ، والألفانِ [١٢] ساكنانِ ، وهما [١٣] لا يجتمعانِ ، فَقُلِبَتِ الألفُ الثانيةُ المنقلبة عن لام الكلمة همزة ؛ لالتقاء الساكنين ، وإنما قُلِبَتْ إلى [١٤] الهمزة دون غيرها من الحروفِ ؛ لأنها أقربُ الحروفِ إليها ؛ لأن الهمزة هوائيةٌ ، كما أن الألف هوائية [١٥] ، فلما كانت أقرب الحروف إليها ، كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرِها .

---

(١) انظر : الجاربردى ١/٣٠٦ والمفصل ٣٨٩ والكناش ١/١٠٥٣

(٢) (ساكنة) من س .

(٣) (خفيفة) فى غ .

(٤) (حاجز) غير واضحة فى غ .

(٥) (فقد روى) فى غ .

(٦) (التى) ساقطة من س .

(٧) (فيه) فى غ .

(٨) (ودعو وعلو) فى غ .

(٩) انظر : الرضى على الشافية ٣/١٥٧ والممتع ٥١٨ وابن عقيل ١٩٨ وأوضح المسالك ٤/٣٩٥ والإيضاح ٢/٤٥٢

(١٠) (الواو ألفا فى أسماو) فى غ .

(١١) (ألفان) ساقطة من غ .

(١٢) (ألفان) فى غ .

(١٣) (هما) ساقطة من س .

(١٤) (إلى) ساقطة من غ .

(١٥) انظر : ابن يعيش ١٠/١٢٤ وشرح الشافية ٣/٢٥١

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا فى « اسم » : سُمًى [١] ، على مثال [٢] « عُلًى » ، والأصل فيه [٣] « سُمَوٌ » ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفًا ؛ لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها ، فصار « سُمًى » ، قال الشاعر :

والله أسْمَاكَ سمًى مُبارَكَا
آثـركَ الله بـهِ إيـثـاركَـا [٤]

وفيه خمس لغات [٥] : « اِسْم » بكسر الهمزة ، و « اُسْم » بضمها ، و « سِمٌ » بكسر السين ، و « سُمٌ » بضمِّها ، قال الشاعر :

وعـامُنــا أعْجَبَنــا مُقَدَّمُهْ
يُدْعَى أباالسَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ
مُبْـتَرِكًا لكـلِّ عَظْـمٍ يلْحُـمُهْ [٦]

وقال [٧] :

باسْـمِ الذى فى كـلِّ سورةٍ سِمُهْ
قَدْ وَرَدَتْ على طريــقٍ تعلمُهْ [٨]

ويروى « سُمه » بضم السين ، و « سُمًى » على وزن « عُلًى » ، على ما بينا ، والله أعلم .

---

(١) انظر : أسرار العربية ٢٦ والعينى ١/١٥٥ وأوضح المسالك ١/٣٤

(٢) (مثال) فى غ ، و (وزن) فى غ . (٣) (فيه) ساقطة من س .

(٤) من الرجز ، لأبى خالد القنانى فى : إصلاح المنطق ١٣٤ والعينى ١/١٥٤ وهما غير منسوبين فى اللسان (سما) ١٩/١٢٦ وأسرار العربية ٢٦ وأوضح المسالك ١/٣٤ ويروى (والله سماك) .

(٥) انظر فى لغاته : التبيان ١/ ٤ وأسرار العربية ٢٦ والعينى ١/١٥٥ وفى إعراب ثلاثين سورة (٢١) أن لغاته أربع ، وترك « سمى » وانظر : اللسان ١٩/١٢٦

(٦) ثلاثة أبيات من الرجز ، بلا نسبة فى اللسان ١٩/١٣٦ والمنصف ١/٦٠ والمقتضب ١/٢٢٩ وابن يعيش ١/٢٤ وأسرار العربية ٢٦ وجاء فيه البيتان الأول والثانى فقط .

(٧) (وقال) ساقطة من غ .

(٨) بيتان من الرجز ، بلا نسبة فى المنصف ١/٦٠ وشرح الشافية ، للرضى ٢/٢٥٨ وشرح شواهدها ٤/١٧٦ وابن يعيش ١/٢٤ وجاء البيت الأول فى اللسان (سمو) ١٩/ ١٢٦ وأسرار العربية ٢٦

٢ - مسألة [١]

[إعراب الأسماء الستة] [٢]

ذهب الكوفيُّون [٣] إلى أنَّ الأسماء الستةَ المعتلةَ – وهى : أبُوك ، وأخُوكَ ، وحَمُوك ، وهَنُوكَ ، وفُوكَ ، وذو مال – معربةٌ مِن مكانينِ [٤] ، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحـد ، والواو [٥] والألف والياء هى حروف الإعراب [٦]، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش [٧] فى أحدِ القولين ، وذهبَ فى القولِ الثانى إلى أنها ليستْ بحروفِ إعرابٍ ، ولكنها دلائلُ الإعرابِ ، كالواوِ والألف والياء فى التثنية والجمع ، وليستْ بلامِ الفعلِ ، وذهب عليُّ بنُ عيسى

---

(١) المسألة الثانية فى هامش غ .

(٢) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٢٨ والإيضاح ١/١١٦ والرضى على الشافية ٣/١٨٦ وقطر الندى ٤٦ والمفصل ١٦ والمطالع السعيدة ١/٩٣ والكناش ١/ ١٨٧ وشرح شواهد الأشمونى ١/٣٦ وأوضح المسالك ١/٣٩ والدرر ١/١٢ وأسـرار العربية ٤٣ والجامى على الكافية ١/٢٠٠ وابن يعيش ١/٥٢ والهمع ١/٣٨ والمقتضب ١/٢٣٩؛٢٤٠؛٢/١٥٥؛٤/٢٣١ وشرح التصريح ١/٦١

(٣) ورأى الكوفيين هنا للفراء والكسائى فقط . انظر: الإيضاح ١/ ١١٧

(٤) انظر : المقتضب ٢/١٥٥ وقد ذكر السيوطى فى إعرابها اثنى عشر مذهبا .
شرح الأشمونى ١/ ٣٦ والمطالع السعيدة ١/ ٩٤

(٥) (فالواو) فى غ .

(٦) ذكر السيوطى أن هذا مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين وهشام من الكوفيين فى أحد قوليه ، وجرى عليه المتأخرون . المطالع السعيدة ١/٩٤ والأشمونى ١/٤١ واللمع ٥٩ ومذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف . المطالع السعيدة ١/٩٤ والأشمونى ١/٤١ والجامى على الكافية١٠/٢٠٠ والإيضاح ١/١١٦

(٧) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى ، مولى مجاشع ، أخذ النحو عن سيبويه ، وكان أكبر منه ، وصحب الخليل بن أحمد أولا ، وكان معلما لولد الكسائى ، وتوفى سنة (٢٠٨ هـ) .
انظر فى ترجمته : أخبار النحويين البصريين ٣٩ وشذرات الذهب ٢/٣٦ وابن خلكان ١/٢٠٨ وبغية الوعاة ١/٥٩٠ .
وانظر : رأيه فى الدرر ١/١٢

الربعى (١) إلى أنَّها إذا كانتْ مرفوعةً ففيها نقلٌ بلا قلبٍ ، وإذا كانتْ منصوبةً ففيها قلبٌ بلا نقلٍ ، وإذا كانتْ مجرورةً ففيها نقلٌ وقلبٌ ، وذهب أبو عثمان المازنى (٢) إلى أن الباء (٣) حرف الإعراب ، وإنما الواوُ والألفُ نشأتْ عن إشباعِ الحركات (٤) .

وقد يُحْكَى عن بعضِ العربِ أنهم يقولونَ (٥) : هذا أبُكَ ، ورأيت أبَكَ ، ومررت بأبِكَ – من غيرِ واوٍ ولا ألفٍ ولا ياءٍ – كما يقولونَ فى حالةِ الإفرادِ من غيرِ إضافةٍ .

وقد يُحْكَى عن بعضِ العربِ أنهم يقولونَ (٦) : هذا أباكَ ، ورأيت أباكَ ، ومررت بأباكَ – بالألفِ فى حالةِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ – فيجعلونَه اسمًا مقصورًا ، قال الشاعر :

إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فى المجدِ غايتاهَا (٧)

---

(١) على بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعى أبو الحسن الزُّهرى ، أحد أئمة النحو ، أخذ عن السيرافى ، ورحل إلى شيراز ، ولازم الفارسى عشر سنين . (له ترجمة فى : البغية : ١٨١/٢) . وانظر : الإيضاح ١٦/١

(٢) بكر بن محمد ، من بنى مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عُكابة بن صعب بن على بن بكر بن وائل ، توفى سنة (٢٤٩هـ) . (له ترجمة فى : طبقات النحويين واللغويين ٨٧) .

(٣) (الياء) فى س .

(٤) انظر الهمع ٣٨/١ والإيضاح ١١٦/١

(٥) وتسمى هذه اللغة لغة النقص : أوضح المسالك ٤٤/١ والمطالع السعيدة ٩٦/١ وشرح الأشمونى ٣٦/١ وأسرار العربية ٤٥ والقاموس المحيط (أبى) ٢٩٧/٤ والدرر ١٢/١

(٦) وتسمى هذه لغة القصر انظر : شرح الأشمونى ٣٨/١ والمطالع السعيدة ٩٥/١ وأوضح المسالك ٤٦/١ وأسرار العربية ٥ – ٤٥ والدرر ١٢/١

(٧) بيتان من الرجز ، لرؤبة فى ملحق ديوانه ١٦٨ وله أو لأبى النجم العجلى فى الدرر ١٢/١ وشرح التصريح ٦٥/١ والعينى ١٣٣/١ ؛ ٦٣٦/٣ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٥٣/١ والهمع ٣٩/١ ورصف المبانى ٢٤ ؛ ٢٣٦ وسر صناعة الإعراب ٧٠٥/٢

ويُحْكَى عن الإمـــامِ أبى (١) حَنِيـــفةَ [رضى الله عنـه] (٢) أنـه سُـئِلَ عن إنســانٍ رمى إنسانًا بحجر ، فقتله : هل يجـبُ عليه القَـوَدُ (٣) ؟ فقال : لا ، ولو رمـاه بأبا قُبَيْسٍ (٤) – بالألـف ، على هـذه اللغةِ – لأن أصـلَه « أَبَـوٌ » (٥) ، فلمَّا تحركتِ الواوُ وانفتحَ ما قبلَها قلبُوها ألفًا [بعد إسكانها] (٦) إضعافًا لها ، كما قالوا : عَصًا ، وقَفًا ، وأصله : عَصَوٌ ، وقَفَوٌ ، فلما تحركتِ الواوُ ، وانفتح ما قبلها ، قلبوها ألفا (٧) ، فكذلك ها هنا .

والذى يعتمد عليه فى النصرة أهلُ الكوفةِ والبصرةِ القولانِ الأوَّلانِ ، فهذا مُنْتَهَى القولِ فى تفصيلِ المذاهبِ واللُّغاتِ ، فلنبدأْ بذكرِ الحججِ والاستدلالاتِ .

أما الكوفيُّونَ فاحتجوا بأن قالوا : « أجمعنا على أن هذه الحركات – التى هى الضمة والفتحة والكسرة – تكون إعرابًا لهذه الأسماءِ فى حال الإفرادِ ، نحو قولك : « هذا أبٌ لك (٨) ، ورأيتُ أبًا لكَ ، ومررتُ بأبٍ لكَ » وما أشبهَ ذلك ، والأصلُ فيه « أَبَوٌ » ، فاستثقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباءِ ، وأسقطوا الواو ، فكانت الضمةُ علامةً للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجر ، فإذا قلت فى الإضافة [فى الرفع] (٩) : « هذا أبُوكَ » وفى النصب : رأيت أباكَ » وفى الجر : « مررت بأبيك » ، والإضافة طارئة على الإفرادِ ، كانت الضمة والفتحة والكسرة باقيةً على ما كانت عليه فى حال الإفرادِ ؛ [لأن الحركةَ التى

---

(١) الإمام أبو حنيفة أول الأئمة الأربعة ، ولد بالكوفة ، أو الأنبار ، عام (٨٠ هـ) وتوفى عام (١٥٠ هـ) . انظر : الأئمة الأربعة ١٤ – ٦٨

(٢) ما بين المعكوفين زيادة فى غ .

(٣) القود : القصاص . القاموس المحيط (قود) ١/ ٣٣١

(٤) أبو قبيس : جبل بمكة ، سمى برجل من مَذْحِج . القاموس المحيط (قبس) ٢/ ٢٣٨

(٥) انظر : القاموس المحيط (أبو) ٤/ ٢٩٧

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٧) انظر : الرضى على الشافية ٣/ ١٥٧ وابن عقيل ١٥٨ وأوضح المسالك ٤/ ٣٩٥

(٨) توجد (الفتحة) وليست لها وظيفة فى السياق ، بين كلمتى « لك ، ورأيت » .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

تكون إعرابًا للمفردِ في حالِ الإفرادِ] [١] هي بعينِها تكونُ إعرابًا له في حالِ الإضافةِ ، ألا ترى أنك تقول : « هذا غلامٌ » و « رأيت غلامًا » و « مررت بغلامٍ » ، فإذا أضفته قلتَ : « هذا غلامُك » و « ورأيت غلامَك » و « مررت بغلامِك » ، فتكونُ الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ التي كانت إعرابًا في حال الإفراد هي بعينها إعرابًا له في حالِ الإضافة ،فكذلك ها هنا ، والذي يدلُّ على صحةِ هذا تغيّرُ الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر [٢] ، [وكذلك الواو [٣] والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات في كونها إعرابًا ؛ بدليلِ أنَّها تتغيرُ في حالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ] [٤] ، فدلَّ على أنَّ الضمةَ والواوَ علامةٌ للرفعِ ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل على أنه معربٌ من مكانينِ .

ومنهم من تمسَّكَ بأن قالَ : « إنما أُعْرِبَتْ هذه الأسماءُ الستةُ من مكانينِ لقلّةِ حروفها ؛ تكثيرًا لها ؛ وليزيدوا بالإعرابِ في الإيضاحِ والبيانِ ؛ فوجبَ أن تكونَ معربةً من مكانينِ ، على ما ذهبنا إليه .

وأما البصريُّونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا « إنه معربٌ من مكان واحد » لأن الإعرابَ إنما دخل الكلام في الأصل لمعنىً ، وهو الفصلُ ، وإزالةُ اللبسِ ، والفرقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعضٍ ، من الفاعليةِ والمفعوليةِ إلى غيرِ ذلك [٥] ، وهذ المعنى يحصلُ بإعرابٍ واحدٍ ، فلا حاجةَ إلى أن يجمعُوا بين إعرابينِ ؛ لأنَّ أحدَ الإعرابينِ يقومُ مقامَ الآخرِ ، فلا حاجة [إلى أن يُجْمَعَ] [٦] بينهما في كلمةٍ واحدةٍ ، ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، نحو « مسلمات ، وصالحات » ، وأن الأصل فيه : مُسْلِمَتَات ، وصَالِحَتَات [٧] ؛ لأنَّ

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ . (٢) يوجد طمس في س بعد قوله (والجر)

(٣) (الواو) ساقطة من س . (٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) انظر ابن يعيش ٢/٧٣ وابن عقيل ٥ والأشباه والنظائر ١/ ٧٨ وشرح الأشموني ١/٣٥ وأسرار العربية ٣١ والقاموس المحيط (عرب) ١/ ١٠٢ والجامي على الكافية ١/ ١٩٤ والمزهر (دار التراث) ١/ ٣٢٧

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س . (٧) أسرار العربية ٥٢

كلَّ واحدة من التاءينِ تدلُّ عليه الأخرى مِنَ التأنيث ، وتقوم مقامها فلم يجمعوا بينهما ، فكذلك ها هنا .

والذى يدلُّ على صحة ما ذهبنا إليه وفسادِ ما ذهبوا إليه أنَّ ما ذهبنا إليه له نظيرٌ فى كلام العرب ؛ فإن كلَّ معربٍ فى كلام العربِ [1] ليس له إلا إعرابٌ واحدٌ ، وما ذهبُوا إليه لا نظيرَ له فى كلامهم ؛ [فإنه ليس فى كلامهم معربٌ له إعرابانِ ، فبان أنَّ ما ذهبنا إليه له نظير فى كلامهم، وما ذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم] [2] ، والمصيرُ إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنهم من تمسَّكَ بأن قالَ : لو جاز أن يجتمع [3] فى اسم واحدٍ إعرابانِ متفقانِ لجاز أن يجتمعَ [4] فيه إعرابانِ مختلفانِ ، وكما [5] يَمْتَنِعُ أن يجتمعَ [6] فيه إعرابانِ مختلفانِ ، فكذلك يَمْتَنِعُ أن يجتمعَ [7] فيه إعرابانِ متفقانِ ؛ لامتناعِ اجتماعِ إعرابينِ فى كلمةٍ واحدةٍ .

والاعتمادُ على الاستدلالِ الأولِ ، وهذا الاستدلالُ عندى فاسدٌ ؛ لأن الإعراب فى الأصل إنما دخل للفصل بين المعانى بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية ، على ما بينا ، فلو جَوَّزْنَا أن يُجمعَ فى اسم واحد إعرابانِ مختلفانِ لأدّى ذلك إلى التناقضِ ؛ لأن كلَّ واحدٍ من الإعرابين يدل على نقيضٍ ما يدل عليه الآخر ، ألا ترى أنا لو قدرنا الرفعَ والنصبَ فى اسم واحدٍ لدلَّ الرفعُ على الفاعليةِ ، والنصب على المفعولية ، وكلُّ واحدٍ منهما نقيضُ الآخر ، بخلاف ما لو قدرنا إعرابينِ متفقينِ ، فإنه لايدل أحدُ الإعرابين على [8] نقيض ما يدل عليه الآخر ، فبان الفرق بينهما، وأن الاعتماد على الاستدلال الأول .

وأما مَنْ ذهبَ إلى أنها ليستْ بحروفِ إعرابٍ ، [ولكنها دلائل الإعراب [9] ، فقال : « لأنها لو كانت حروف إعراب] [10]، كالدال من (زيد)

---

(١) (فى كلامهم) فى غ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٣) (يجمع) فى غ .

(٤) (يجمع) فى غ .

(٥) (فكما) فى غ .

(٦) (يجمع) فى غ .

(٧) (يجمع) فى غ .

(٨) (على) ساقطة من غ .

(٩) شرح الأشمونى ١/١

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

والراء من (عمرو) لما كان فيها دلالة على الإعراب ، ألاترى أنك إذا قلت : (ذَهَبَ زيدٌ ، وانطَلَقَ عَمْرٌو) لم يكن فى نفسِ الدالِ والراءِ دلالة على الإعراب [١] ، فلما كانت [٢] ها هنا هذه الأحرف تدل على الإعراب ، دَلَّ على أنها دلائل إعراب وليست بحروف إعرابٍ .

وهذا القولُ فاسدٌ ؛ لأنا نقولُ : لا يخلو [من] [٣] أن تكون هذه الأحرفُ دلائلَ الإعرابِ فى الكلمة أو فى غيرِها ؛ فإن كانت تدل على الإعراب فى [٤] الكلمة ؛ فوجب [٥] أن يكون الإعراب فيها ؛ لأنها آخر الكلمة ، فيئول هذا القولُ إلى قول الأكثرينَ ، وإن كانت تدل على إعراب فى غيرِ الكلمة فيؤدّى [٦] إلى أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنيةٌ ، فسنبيّن فساد مذهبه أن الواو والألف والياء فى التثنية والجمع ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب [٧] ، مستقصى فى موضعه [٨] ، إن شاء الله تعالى .

فأما مَنْ ذهبَ إلى أنها إذا كانت مرفوعةً ففيها نقلٌ بلا قلب ، وإذا كانت منصوبةً ففيها قلبٌ بلا نقلٍ ، وإذا كانت مجرورةً ففيها نقلٌ وقلبٌ [٩] ؛ فقال : لأنَّ الأصلَ فى قولك « هذا أبوُه » : هذا أَبُوُهُ ، فاستثْقلتِ الضمة على الواو ، فنُقِلَت إلى ما قبلها ، وبقيت الواوُ على حالها ، فكان فيه [١٠] نقلٌ بلا قلبٍ ، والأصلُ فى قولك « رأيت أبَاه » : رأيت أَبَوَهُ ، فتحركتِ الواوُ ، وانفتحَ ما قبلها ، فقُلِبت [١١] ألفًا ، فكان فيه قلبٌ بلا نقلٍ ، والأصل فى قولك « مررت بأبِيه » [١٢] : مررت بأبَوِه [١٣] ، فاستثْقلتِ الكسرةُ على الواو ، فنُقلت إلى ما قبلها ، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً ؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها ، فكانَ فيه نقلٌ وقلبٌ .

(١) الجامى على الكافية ١/١٩١
(٢) (كان) فى غ .
(٣) ما بين المعكوفين زيادة فى غ .
(٤) (فى) ساقطة من غ .
(٥) (وجب) فى غ .
(٦) (فهو يؤدى) فى غ .
(٧) الإيضاح ١/١١٩
(٨) هذا الكتاب ٢٧
(٩) الإيضاح ١/١١٦ - ١١٧.
(١٠) (فيه) ساقطة فى س .
(١١) (فانقلبت) فى غ .
(١٢) (بأبيك) فى غ .
(١٣) (بأبوك) فى غ .

وأما مَنْ ذهبَ إلى أن الباء حرف إعراب [١] ، وإنما الواو والألف والياء نشأتْ عنْ إشباعِ الحركاتِ ، فقالَ : لأنَّ الباء تختلفُ عليها الحركاتُ فى حالةِ الرفع والنصبِ والجرِّ ، كما تختلف حركاتُ الإعراب على سائر حروف الإعراب ، فَدَلَّ على أنَّ الباء حرفُ الإعراب ، وأنَّ هذه الحركاتِ – التى هى الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ – حركاتُ إعرابٍ ، وإنما أُشْبِعَتْ فنشأتْ عنها هذه الحروفُ – التى الواوُ والألفُ والياءُ – [فالواو عن] [٢] إشباعِ الضمة ، والألفُ عن إشباع الفتحة ، والياء عن إشباع الكسرة [٣] ، وقد جاء ذلك كثيرًا فى استعمالهم [٤] ، وقال [٥] الشاعر فى إشباعِ الضَّمَّةِ [٦] :

اللهُ يَعْــلَمُ أَنَّــا فى تَلَفُّتِنا ... يَــوْمَ الفِرَاقِ إلى إِخْوَانِنا صُورُ
وَأَنَّنى حَيْثُما يَثْنى الهَوَى بَصَرِى ... مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا فَأَنْظُورُ [٧]

أراد « فأنظر » فأشبعَ الضمة [٨] ، فنشأت الواو ، وقال الآخر [٩] :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ [١٠]

أراد « لم تهج » ، وقال الآخر :

كَأَنَّ فى أنيابِها القَرَنْفُول [١١]

---

(١) (إعراب) ساقطة فى غ . (٢) (قالوا وعن) فى غ ، وهو خطأ .

(٣) انظر فى تفصيل ذلك الدراسة التى قمت بها فى مقدمة تحقيق الكناش ١/١٨٧ وانظر : الدرر ١/٢٨ وسر صناعة الإعراب ١/٢٥ وأسرار العربية ٧٢ والخزانة (بولاق) ١/ ٥٩ والإيضاح ١/ ١١٧

(٤) (فى استعمالهم) ساقط من غ . (٥) (الواو) زيادة فى غ .

(٦) (فى إشباع الضمة) ساقط من غ .

(٧) بيتان من البسيط ، وهما لابن هرمة فى أسرار العربية ٤٥ وسر صناعة الإعراب ١/٢٦ ؛ ٣٣٨ ؛ ٦٣٠ والمحتسب ١/٢٥٩ والممتع ١٥٦ وفى الدرر ٢/٢٠٧ : « حوثما » .

(٨) (الضم) فى غ . (٩) (آخر) فى غ .

(١٠) من البسيط ، وهو بلا نسبة فى المفصل ٣٨٧ والخزانة ٨/ ٣٥٩ وضرائر الشعر ، لابن القزاز ٨٥ وشرح التسهيل ١/٥٦ والمنصف ٢/١١٥ وشرح شواهد الشافية ٤/ ٤٠٦ – ٤٠٧ والممتع ٢/٥٣٧ واللسان (يا) ١٥/٤٩٢

(١١) من الرجز ، وهو بلا نسبة فى الدرر ١/٢٨ والممتع ١/١٥٦ والخصائص ٣/١٢٤ واللسان (قرنفل) ١٤/٧٤ والأشباه والنظائر ٢/٤٩

[أراد : القَرَنْفُل] (١) وقال الشاعر ، فى إشباع الفتحة :

وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائلِ حِينَ ترْمَى   وَمِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزَاحِ (٢)

أراد « بمنتزحٍ » فأشبعَ الألفَ ، وقال الآخر (٣) :

أقولُ إذْ خَرَّتْ على الكَلْكَالِ

يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ (٤)

أراد « الكلكل » ، وقال الآخر (٥) :

إذا العَجُـــوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ

ولا تَرَضَّـــاهَا ولا تَمَـــلَّقِ (٦)

أراد « ولا ترضها » (٧) ، وقال عنترة (٨) :

يَنْبَاعُ من ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ   زيَّافةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المكْدَمِ (٩)

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٢) من الوافر ، لابن هرمة فى الديوان ٩٢ وســـر صناعة الإعراب ١/٢٥ ولفظه : فأنت ، ٧١٩/٢ والخصائص ١٠٦/٢ ؛ ١٢١/٣ وشواهد الشافية ٤/ ٢٥ والمحتسب ٣٤٠/١ وبلا نسبة فى أسرار العربية ٤٤ ولفظه « تَرمِى » بدلا من « تُرمى » والمحتسب ١٦٦/١

(٣) (آخر) فى غ .

(٤) بيتان من الرجز ، بلا نسبة فى الجنى الدانى ١٧٨ ورصف المبانى ١٢ والمحتسب ١٦٦/١ واللسان (كلل) ١٤/ ١١٧ وجاء البيت الأول فقط .

(٥) (آخر) فى غ .

(٦) بيتان من الرجز ، لرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٧٩ وشرح شواهد الشافية ٤٠٩/٤ وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٧٨/١ والأمالى الشجرية ١٢٩/١ والأشباه والنظائر ١/ ٢٨ وشرح التسهيل ٥٥/١ ؛ ٥٦ والمفصل ٤٨٨

(٧) الدرر ١/ ٢٨ .

(٨) هو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية العبسى ، توفى سنة (٦٠٠ م) . الخزانة (بولاق) ٦٢/١ والمؤتلف ١٣٨ والشعر والشعراء ١٧١/١ والأعلام ٩١/٥

(٩) من الكامل ، وهو فى ديوانه ٢٠٤ والخزانة (بولاق) ٥٩/١ وسر صناعة الإعراب ٣٣٨/١؛ ٧١٩ وشواهد الشافية ٢٤/٤ والمحتسب ٢٥٨/١ ؛ ٣٤٠ وبلا نسبة فى المحتسب ٧٨/١ ؛ ١٦٦ ورصف المبانى ١١ والرضى على الشافية ٧٠/١ ؛ ٨٤/٢ (المقرم) فى س ، و (المكدم) فى غ ، وهما روايتان .

أراد « يَنْبَعُ » [١] .

وقال الشاعر [٢] ، فى إشباع الكسرة :

تَنْفِى يَدَاهَا الحَصَى فى كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْىَ الدَّراهِيمِ تَنْقَادُ الصَّياريفِ [٣]

أراد « الدراهم » و « الصيارف » ، فأشبع الكسرة ، فنشأت الياء ، ويحتمل أن يكون « الدراهم » جمع « دِرْهَام » ، ولا يحتملُ « الصياريف » [٤] هذا الاحتمالَ [٥] ، وقال الآخر [٦] :

كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ   على عَجَلٍ مِنِّى أُطَأْطِئُ شِيمَالى [٧]

أراد « شمالى » ، وقال الآخر [٨] :

لما نَزَلْنَا نَصَبْنَا [٩] ظِلَّ أَخْبِيَةٍ   وَفَارَ للقَوْمِ باللَّحْمِ المراجيلُ [١٠]

أراد « المراجل » ، وقال الآخر [١١] :

لا عَـهْـدَ لـى بِـنِـيـضَـالْ
أَصْـبَـحْـتُ كَـالـشَّـنِّ الـبَـالْ [١٢]

أراد « بنضال » ، وقال الآخر [١٣] :

---

(١) فى الخزانة (بولاق) ٥٩/١ : « قال ابن الأعرابى : ينباع ينفعل ، من باع يبوع » .

(٢) هكذا فى س ، وفى غ : آخر .

(٣) من البسيط ، للفرزدق فى الخزانة ٤٢٦/٤ وابن الشجرى ١٥/١ ؛ ٣٣٧ ؛ ٣٢٣/٢ ؛ ٤١٩ والديوان ٥٧٠ وضرائر الشعر ، للقزاز ٣٦ وغير منسوب فى أصول ابن السراج ٤٥٠/٣ وإصلاح المنطق ٥٩/٢ وفى غ : به الصياريف تنقاد الدراهيم .

(٤) (الصيارف) فى غ .

(٥) فى القاموس المحيط (صرف) ١٦٢/٣ : « وصرَّاف الدراهم ، ج : صيارفة ، والهاء للنسبة ، وقد جاء فى الشعر : صياريف » .

(٦) (آخر) فى غ .

(٧) من الطويل ، لامرئ القيس فى الديوان ٣٨ والدرر ٢٠٧/٢ وشواهد المغنى ٣٤١/١ وبلا نسبة فى الهمع ١٥٦/٢ والخصائص ١١/١ والضبط فى غ : لقوةً .

(٨) (آخر) فى غ .   (٩) (ضربنا) فى غ .

(١٠) من البسيط ، لعبدة بن الطيب فى الديوان ٧٣   (١١) (آخر) فى غ .

(١٢) بيتان من مشطور الرجز ، بلا نسبة فى اللسان (نضل) ١٨٩/١٤ والدرر ٢٠٧/٢ وأسرار العربية ٧٢ ورواية الدرر « بالى » .

(١٣) (آخر) فى غ .

أَلَـم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِى ... بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ [(١)]

أراد « ألم يأتك » فأشبع الكسرة ، فنشأت الياء [(٢)] .

وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه [(٣)] الحروف كثير فى كلامهم [(٤)] ، فكذلك ها هنا .

وهذا القول ظاهرُ الفسادِ ؛ لأنَّ إشباعَ الحركاتِ إنما يكون فى ضرورةِ الشعر [(٥)] ، كما أنشدوه من الأبيات ، وأما فى حال اختيار الكلام فلا يجوزُ ذلك بالإجماع [(٦)] ، وها هنا بالإجماع تقول فى حال الاختيار : « هذا أبُوك ، ورأيت أبَاك ، ومررت بأبِيك » وكذلك سائرها ، فَدَلَّ على أنها ليستْ للإشباع عنِ الحركاتِ ، وأنَّ الحركاتِ ليست للإعرابِ ، على ما سنبين فى الجواب عن كلمات الكوفيين .

أمّا الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أمّا قولُهم « إن هذه الحركات تكون حركات إعراب فى حال الإفراد ، [فكذلك فى حال الإضافة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنَّ حرفَ الإعرابِ فى حال الإفراد] [(٧)] هو الباء ؛ لأنَّ اللامَ التى هى الواو من « أبو » لما حُذِفَتْ مِنْ آخر الكلمة صارت العين [التى هى الباء] [(٨)] بمنزلةِ اللام فى كونها آخرَ الكلمةِ ، فكانت الحركاتُ عليها حركات إعرابٍ ، فأما فى حالِ الإضافة فحرفُ الإعراب هو حرفُ العلّة ؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردُّوا اللامَ فى الإضافة ؛ ليدلُّوا على أنّه [(٩)] من

---

(١) من الوافر ، لقيس بن زهير ، فى شرح شواهد المغنى ٣٢٨ ؛ ٨٠٨ والخزانة ٨/ ٣٦١ وابن يعيش ١٠/١٠٤ والمغنى ١/١٠٠ ؛ ٢/ ١٩ وأمالى ابن الشجرى ١/١٢٦ ؛ ١٢٧ ؛ ٣٢٨ وشواهد الشافية ٤/ ٤٠٨ وغير منسوب فى الجمل ٤٠٧ وشرح التسهيل ١/٥٦ ؛ ٣/١٥٣

(٢) (الياء) ساقطة من غ .

(٣) (هذه) ساقطة من غ .

(٤) انظر فى تفصيل ذلك : الدرر ١/٢٨ وسر صناعة الإعراب ١/٢٥ وأسرار العربية ٧٢ والإيضاح ٢/٤٥٨

(٥) الدرر ٢/٢٠٧ وأسرار العربية ٤٥

(٦) (للإجماع) فى غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٩) (أن) فى غ .

شأنهم الإعراب بالحروف توطئةً [١] لما يأتى من باب التثنية والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكنْ هذه الحركاتُ على الباء فى حال الإضافة حركاتِ إعرابٍ ؛ لأنَّ حركات الإعراب لا تكون فى حشو الكلمة ، وصار هذا بمنزلة تاءِ التأنيث ، إذا اتصلت ببناء الاسم ، نحو « قائم وقائمة » ، فإنها [٢] تصيرُ حرفَ الإعراب [٣] ؛ لأنها صارت آخر الكلمة ، وتُخرجُ ما قبلها عن تلك الصفة ؛ لأنه قدْ صار بمنزلة حشوِ الكلمة ، فكذلك ها هنا ، وبل أولى ؛ فإن تاءَ التأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية [٤] ، وحرف العلة ها هنا أصلى فى بناء الاسم ، وليس زائدا وإذا تُرِكَ ما قبل الزائد حشوًا فلأن [٥] يُتْرَك ما قبل الأصلى حشوًا كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولُهم « إنَّ الحركةَ التى تكون إعرابًا للمفردِ فى حالِ الإفرادِ هى بعينِها تكونُ إعرابًا لَهُ فى حالِ الإضافةِ ، نحو : هذا غلامٌ ، وهذا غلامُك » قلنا [٦] : إنما تكون الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحدا ، نحو « هذا غلامٌ ، وهذا غلامُك » وقد بيّنا اختلاف حرف الإعراب فيهما ، فلا يُقاسُ أحدُهما على الآخر ، وإن ادَّعَوْا أنَّ حرف الإعراب فيهما واحد – على خلافِ التحقيق من مذهبهم – وزعموا أن الحرف للإعرابِ ، وليس بلامِ الكلمةِ ، وأنَّه والحركةَ مزيدانِ للإعرابِ [٧] ، فقد بينا أن ذلك لا نظير له فى كلامهم ، وأن أحدَهما زيادةٌ بغيرِ فائدةٍ ، وأوضحنا فساده بما يُغنى عن الإعادةِ .

وأما قولهم « إنَّ [٨] تغيرَ الحركات على الباء فى حالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ يدلُّ على أنها حركات إعـراب » [قلنا : هذا لا يدل على أنها حركات إعراب] [٩] ؛ لأنها إنما تغـيّرت توطئةً [١٠] للحروف التى بعـدَها ؛ لأنها من

---

(١) (توطيدا) فى غ .
(٢) (فلها) فى غ ، وهو غير صحيح .
(٣) (إعراب) فى غ .
(٤) مقدمة البلغة ٣٨
(٥) (فأن) فى غ .
(٦) (قلت) فى غ .
(٧) (للإعراب) ساقطة من س .
(٨) (إن) زيادة من غ .
(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .
(١٠) (توطيدا) فى غ .

جنسِـها ، كما قلنا فى الجمعِ السـالمِ ، نحو « مسلمون ومسلمين » فإن ضمّـة الميم فى الرفع تتغير إلى الكسرة فى حال الجر والنصب [١] ، وليس ذلك بإعـراب ، وإنما جعلوا [٢] الضـمة توطئة [٣] للواو ، والكسرة توطئة [٤] للياء ، فكذلك ها هنا ، وإذا بطل أن تكون هذه [٥] الحركاتُ حركاتِ إعراب ، وأجمعنا على أن هذه الحروفَ - التى هى الواو والألف والياء - تدلُّ على الرفعِ والنصبِ والجرِّ الذى هو جملةُ الإعرابِ ، فلا حاجةَ إلى أن يكونَ معربًا من مكان آخر .

وأما قولهم « إنما أُعْرِبَتْ هذه الأسماءُ الستةُ من مكانينِ لقلةِ حروفِها » قلنا : هذا ينتقضُ بـ « غد ، ويد ، ودم » ؛ فإنها قليلةُ الحروفِ ولا تُعْرَبُ فى حالِ الإضافة إلا من مكان واحد .

وأما قولهم « ليزيدُوا بالإعرابِ فى الإيضاحِ والبيانِ » قلنا : الإيضاحُ والبيانُ قد حَصلَ بإعرابٍ واحدٍ ، فصار الإعرابُ الزائدُ لغير فائدة ، والحكيم لا يزيد شيئًا لغير فائدةٍ ، فوجب أن تكون معربةً من مكانٍ واحدٍ ، كسائرِ ما أُعْرِبَ من الكلام ، والله أعلم .

* * *

(١) (والنصب) ساقطة من غ .

(٢) (جعلت) فى غ .

(٣) (توطيدا) فى غ .

(٤) (توطيدا) فى غ .

(٥) (هذه) ساقطة من غ .

٣ - مسألة [(١)]

[القول فى إعراب المثنى والجمع على حده] [(٢)]

ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أنَّ الألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة الفتحةِ والضمةِ والكسرة فى أنها إعرابٌ ، وإليهِ ذهب أبو عليّ قُطرب [(٣)] بن المستنير [(٤)]، وزعمَ قومٌ أنَّه مذهبُ سيبويه ، وليس بصحيحٍ [(٥)] ، وذهبَ البصريون إلى أنها حروفُ إعرابٍ ، وذهب أبو الحسن الأخفش [(٦)] وأبو العباس المبرّد [(٧)] وأبو عثمان المازنى إلى أنها ليست بإعرابٍ ولا حروفِ إعرابٍ ، ولكنَّها تدُلُّ على الإعرابِ ، وذهب أبو عمر الجرميّ [(٨)] إلى أنَّ انقلابها هو الإعرابُ ، وحكى [(٩)] عن أبى إسحاق الزجَّاجِ [(١٠)] أنَّ التثنية والجمع مبنيانِ ، وهو خلاف الإجماعِ .

---

(١) فى هامش غ : المسألة الثالثة .

(٢) انظر فى مناقشة هذه المسألة : التبيين ٢٠١ ؛ ٢٠٣ وائتلاف النصرة ٢٩ وابن يعيش ١٣٩/٤ وشرح الأشمونى ٤٢/١ والمفصل ١٦ وقطر الندى ٤٨ والمطالع السعيدة ٩٦/١ وأوضح المسالك ٥٠/١ وأسرار العربية ٤٨ والإيضاح ١١٩/١ والمقتضب ٥/١ ؛ ١٥٣/٢ ؛ ١٥٥ ؛ ٣٣١/٣

(٣) محمد بن المستنير ، المعروف بقطرب ، وسمى قطربا ؛ لأن سيبويه كان عندما يخرج ، فيراه بالأسحار على بابه ، فيقول : إنما أنت قطرب ليل ، والقطرب دويبة تدب ، وتوفى قطرب سنة (٢٠٦ هـ) .
(انظر فى ترجمته : أخبار النحويين البصريين ٣٨ ووفيات الأعيان ٤٣٩/٣ وطبقات النحويين واللغويين ٩٩ والبغية ٢٤٢/١) .

(٤) شرح الأشمونى ٥٢/١ وأسرار العربية ٤٨ وذكر أن الفراء والزيادى على نفس مذهبه .

(٥) ذكر الأشمونى (٥٢/١) أن سيبويه ومن وافقه يذهب إلى أن إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف . وانظر : الكتاب (بولاق) ٤/١ .

(٦) الهمع ٤٧/١ والمقتضب ١٥٤/٢ والرضى على الكافية ٢٦/١ وأسرار العربية ٤٨ والتبيين ٢٠٤ وانظر : المدارس النحوية ١٠ ونسب للزجاج كذلك متابعته للكوفيين . الأشمونى ٥٢/١

(٧) المقتضب ١٥٣/٢ وأسرار العربية ٤٨

(٨) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى النحوى ، توفى سنة (٢٢٥ هـ) .
(انظر فى ترجمته : إنباه الرواة ٨٠/٢ وأخبار النحويين البصريين ٥٥ وشذرات الذهب ٥٧/٢ وطبقات النحويين واللغويين ٧٤ وبغية الوعاة ٨/٢) .

(٩) شرح الأشمونى ٥٢/١ والتبيين ٢٠١

(١٠) إبراهيم بن السَّرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوى ، كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو ، ولزم المبرد ، توفى سنة (٣١١ هـ) . (انظر فى ترجمته : إنباه الرواة ١٥٩/١ وأخبار النحويين البصريين ٨٠ وابن خلكان ١١/١ وشذرات الذهب ٢٥٩/٢ والبغية ٤١١/١) .

وأمَّا [١] الكوفيون فاحتجُّوا بأنْ قالُوا : الدَّليلُ على أنها إعرابٌ كالحركات أنها تتغيَّر كتغيرِ الحركات ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : قام الزيدانِ ، ورأيتُ الزيديْنِ ، ومررتُ بالزيدينِ ، [وذهب الزيدونَ ، ورأيتُ الزيدينِ ، ومررت بالزيدينِ] [٢] فتتغيرُ كتغيرِ الحركات ، نحو « قام زيدٌ » ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيدٍ « فلمَّا تغيرتْ كتغيرِ الحركاتِ ، [نحو : قام زيدٌ] [٣] ، دلَّ على أنها إعراب [بمنزلة الحركات ، ولو كانت حروف إعراب] [٤] لما جاز أن تتغير ذواتها عن [٥] حالها؛ لأنَّ حروفَ الإعرابِ لا تتغيرُ ذواتها عن حالها ، فلما تغيرت تغير الحركات دلَّ على أنها بمنزلتها ؛ ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب [٦] ؛ لأنها الحروف التى أعرب الاسم بها ، [كما يُقالُ : حركات الإعراب - أى الحركات التى أعرب الاسم بها] [٧] - والذى يدل على ذلك أنه جعل الألف فى التثنية رفعا ، فقال : يكون فى الرفع ألفا ، وجعل الياء فيها جرا ، فقال : ويكون [٨] فى الجر ياء مفتوحا ماقبلها ، وجعل الياء أيضا نصبًا حملًا [٩] على الجرِّ ، فقالَ : ويكونُ فى النصب كذلك ، وهكذا جعل الواو والياء فى الجمع رفعا وجرا ونصبًا [١٠] ، والرفع والجر والنصب لا يكونُ [١١] إلا إعرابًا ، فدل على أنها إعرابٌ .

قالوا : ولا يجوز أن يُقالَ : إنَّ [١٢] هذا يؤدى إلى أن يكونَ معربًا [١٣]

---

(١) الواو ساقطة من غ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(٥) (من) فى غ .

(٦) أسرار العربية ٤٦

(٧) مابين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(٨) الواو ساقطة من س .

(٩) بياض فى غ .

(١٠) (ونصبا وجرا) فى غ .

(١١) (لايكونان) فى س .

(١٢) (إن) ساقطة من س .

(١٣) (معرب) بالرفع فى غ .

لا حرفَ إعراب لَهُ ، وهذا لا نظيرَ له ، [وذلك لايجوز « أنا نقول هنا : إنما لايجوزُ فيما يكون إعرابُه بالحركةِ لا بالحرف] (١) ؛ لأنَّ الحركةَ تدخلُ فى الحرف ، بخلاف ما إذا كان معربًا بالحرف ؛ لأنَّ الحرفَ لايدخلُ فى الحرفِ ، والذى يدلُّ على ذلك الأمثلةُ الخمسةُ – وهى (٢) : يفعلانِ ، وتفعلانِ ، ويفعلونَ ، وتفعلونَ (٣) ، وتفعلينَ ياامرأة – فإنها لما كانت معربة بالحرف لم يكن لها حرف إعراب ، ألا ترى أنَّ النونَ علامةُ الرفعِ كالضمة فى : تضرب (٤) ؟ وإذا جاز أن تكونَ هذه الخمسةُ الأمثلةُ معربةً ولا حرفَ إعرابٍ لها ؛ لأنَّ إعرابها بالحرف (٥) ، فكذلك هاهنا ، يجوز أن يكونَ (٦) الاسمُ فى التثنيةِ والجمع معربًا (٧) ، ولا حرفَ إعرابٍ له ؛ لأنَّ إعرابَه بالحرفِ .

وأمَّا البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا بأنها حروفُ إعرابٍ ، وليست بإعرابٍ ؛ لأنَّ (٨) هذه الحروفَ إنما زِيدتْ للدلالةِ على التثنيةِ والجمعِ ، ألا ترى أنَّ الواحدَ يدلُّ على مفردٍ ، فإذا زيدت هذه الحروف دَلَّتْ على التثنيةِ والجمعِ ؟ فلمَّا زِيدت بمعنى التثنيةِ والجمعِ صارتْ من تمام صيغةِ الكلمةِ التى وُضِعَتْ لذلك المعنى ، فصارتْ بمنزلةِ التاءِ فى « قائمة » ، والألف فى « حبلى » ، وكما (٩) أنَّ التَّاءَ والألفَ حرفُ إعرابٍ (١٠) ، [فكذلك هذه الحروف] (١١) هاهنا .

وأما مَنْ ذهبَ إلى أنها ليست بإعراب ، ولا حروفِ إعرابٍ ، ولكنها تدلُّ على الإعرابِ ، فقال : لأنها لو كانت إعرابًا لما اختلَّ معنى الكلمة بإسقاطها ، كإسقاط الضمة من دال « زيد » فى قولك : « قام زَيْدٌ » وما أشبه ذلك ، ولو أنها

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط فى غ .
(٢) (هى) زيادة فى غ .
(٣) (يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون) فى غ .
(٤) الواضح فى علم العربية ٤٧ والرضى على الكافية ٢/٢٣٠
(٥) (بالحروف) فى غ .
(٦) (يقال) فى غ .
(٧) (معرب فى التثنية والجمع) فى غ .
(٨) (أن) فى غ .
(٩) (فكما) فى غ .
(١٠) (الإعراب) فى غ .
(١١) ما بين المعكوفين ساقط فى غ .

حروف إعراب كالدال من « زيد » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلتَ : « قَامَ زيدٌ » من غيرِ حركةٍ ، وهى تدلُّ على الإعرابِ ؛ لأنك إذا قلتَ « رجلانِ » عُلِمَ أنه رفعٌ ، فدلَّ على أنها ليست بإعرابٍ ، ولا حروفِ إعرابٍ ، ولكنها تدلُّ على الإعرابِ .

وهذا القولُ فاسدٌ ؛ وذلك لأنَّ قولهم « إن هذه الحروفَ تدلُّ على الإعراب لا يخلو : إما أنْ تدلَّ على إعرابٍ فى الكلمة ، أو فى غيرِها ، فإن كانت تدلُّ على إعرابٍ فى الكلمةِ ؛ فوجبَ أن تقدر فى هذه الحروف ، لأنها أواخرُ الكلمة ، فيؤوّل هذا القولُ إلى أنها حروفُ الإعرابِ ، كقول أكثرِ البصريين ، وإن كانت تدلُّ على إعرابٍ فى غير الكلمة فوجب [١] أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب أبى الحسن الأخفش وأبى العباس المبرد وأبى عثمان المازنى أن التثنية [٢] والجمع مبنيان [٣] .

وأما مَنْ ذَهَبَ إلى أن انقلابها هو الإعرابُ فقدْ أفسدَه بعضُ النحويين [٤] من وجهين ؛ أحدهما : أن هذا يؤدِّى إلى أن يكونَ الإعرابُ بغيرِ حركةٍ ولا حرفٍ ، وهذا لانظيرَ لَهُ فى كلامِهم ، والوجه الثانى : أنَّ هذا يؤدِّى إلى أن يكونَ التثنية والجمع فى حال الرفع مبنيين ؛ لأنَّ أول أحوال الاسم الرفع [٥] ، ولا انقلابَ له ، وأن يكونا [٦] فى حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما ، وليس من مذهب أبى عمر الجرمى أن التثنية والجمع مبنيان فى حالٍ من الأحوال .

وأما من ذهب إلى أنهما مبنيانِ فقال : إنما قلتُ ذلك لأنَّ هذه الحروفَ زِيدت على بناء المفرد فى التثنية والجمع ، فنزّلا منزلة [٧] مارُكِّبَ مِنَ الاسمين ، نحو « خمسة عشر » وما أشبهه [٨] .

---

(١) (وجب) فى غ .

(٢) (الثانية) فى غ .

(٣) انظر : أسرار العربية ٤٩ والإيضاح ١١٨/١ وذهب الزجاج إلى أنهما مبنيان ، وقد أورده المؤلف . التبيين ٢٠١

(٤) المقتضب ١٥٤/٢

(٥) (للرفع) فى س .

(٦) (يكون) فى س .

(٧) (فتنزلا مترلا له) فى غ .

(٨) (أشبه) فى غ .

وهذا القولُ أيضًا يفسُدُ منْ وجهينِ ؛ أحدهما : أن التثنية والجمع [وُضِعَا على هذه الصيغةِ لأنْ يدلَّا على معنييهما من التثنية والجمع] [١] ؛ وإنما يُفْرَدُ [٢] المفردُ فى الحكمِ لوجودِ لفظِه ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يُشْبِها بما رُكِّبَ من شيئينِ منفصلينِ كـ « خمسة عشر » وما أشبهه [٣] ، والوجه الثانى : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجبُ أن لا يختلف آخرهما [٤] باختلافِ العواملِ [٥] فيه ، فلما اختلفَ هاهنا آخرُ التثنيةِ والجمعِ باختلافِ العواملِ فيهما دلَّ على أنهما معربانِ لا مبنيانِ .

وأمَّا الجوابُ عنْ كلماتِ الكوفيينِ : أما قولهم « إنها [هى الإعراب] [٦] كالحركاتِ بدليلِ أنَّها تتغيرُ تغيرَ الحركاتِ » فالجوابُ عَنْهُ منْ ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدُها : أنَّ القياسَ كان يقتضى أن لا تتغيرَ [٧] ، كقراءة [٨] مَنْ قرأ : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [سورة طه ٦٣/٢٠] على لغةِ بنى الحارث بن كعب [٩] ، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ، ألا ترى أنك لو قلتَ « ضَرَبَ الزيدانِ العمرانِ » لوقع الالتباسُ ، وليس هذا بمنزلة المقصورِ فى نحو « ضَرَبَ مُوسى عِيسَى » ؛ لأنَّ المقصورَ يزولُ عنه اللبسُ بالوصفِ والتوكيدِ ؛ لأنَّه ليس من شرط وصفِ المقصور أن يكون مقصورًا ، وكذلك التوكيد ، بخلاف المثنى والمجموع ؛ لأنه من شرط وصفِ المثنى أن يكون مثنًّى ، ومن شرطِ وصفِ المجموع أن يكون مجموعًا ، وكذلك التوكيدُ ، فبان الفرق بينهما ، والذى يدلُّ على أن هذه الأحرفَ ليست إعرابًا كالحركاتِ أنها لو كانت هى الإعرابُ كالحركاتِ لكانَ يجبُ أن لا يخلّ سقوطها [١٠] بمعنى الكلمةِ ، كما لو سقطت

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .
(٢) (يقدر) فى غ .
(٣) انظر : أسرار العربية ٤٦ والجامى على الكافية ١٥٦/٢
(٤) (آخر التثنية والجمع) فى غ .
(٥) (العامل) فى غ .
(٦) (إعراب) فى غ .
(٧) انظر : التبيان ١٢٣/٢ وشواذ ابن خالويه ٩١
(٨) انظر : التبيان ١٢٣/٢ ومتن الشطبية ١٠٧
(٩) وقيل لكنانة . التبيان ١٢٣/٢
(١٠) (سقوطه) فى س .

الحركاتُ ؛ لأنَّ سقوطَ الإعرابِ لايخلُّ بمعنى الكلمة ، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من الاسم ، نحو « قَامَ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْدًا ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ » لم يخلَّ بمعنى الاسمِ ، ولو أسقطت الألف والواو والياء [من التثنية والجمع] (١) لأخلَّ بمعنى التثنية والجمع ؟ فلما أخل سقوط هذه الحروف بمعنى التثنية والجمع ، بخلاف (٢) الحركات دل [على أنها ليست] (٣) بإعراب كالحركات .

والوجهُ الثانى : أنَّ هذه الحروفَ إنما تغيّرتْ فى التثنيةِ والجمعِ ؛ لأنَّ لها خاصِيَّةً لا تكون فى غيرِها استحقَّا مِنْ أجلِها التغييرَ ، وذلك أنَّ كلَّ اسمٍ معتلٍّ لا تدخلُه الحركاتُ – نحو « رَحًى (٤) ، وعَصًا ، وحُبْلَى ، وبُشْرَى » – له نظيرٌ مِنَ الصحيحِ يدلّ على مثل إعرابه ، فنظير « رَحَى ، وعَصَا » : جَمَل وجَبَل ، ونظيرُ « حُبْلَى ، وبُشْرَى » : حَمْرَاء وصَحْرَاء ، وأما التثنية وهذا الجمع الذى حدَّها ، فلا نظيرَ لواحدٍ منهما إلا بتثنيةٍ أو جمعٍ ، فعُوّضا من فقدِ النظيرِ الدَّالِّ [على مثل] (٥) إعرابها بتغيرِ (٦) هذه الحروفِ فيهما .

والوجهُ الثالثُ : أنَّ هذا ينتقضُ بالضمائرِ المتصلةِ والمنفصلةِ : فإنها تتغيرُ فى حالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ ، وليس تغيرُها إعرابًا ، ألا ترى أنك تقول فى المنفصلة « أنا ، وأَنت » فى حال (٧) الرفع ، و « إيّاى ، وإيّاك » فى حالِ (٨) النصبِ ، وتقول فى المتصلة « مَرَرْتُ بِكَ » فتكونُ الكافُ فى موضعِ جرٍّ ، وهى اسم مخاطبٍ ، و « رأيتُك » فتكونُ فى موضعِ نصبٍ ، وتقول « قُمْتُ ، وقَعَدْتُ » فتكون (٩) التاء فى موضع رفعٍ ، فتتغيرُ هذه الضمائرُ فى هذه الأحوالِ ، وإن (١٠) لم يكن تغيرُها إعرابًا .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٢) (خلاف) فى غ .
(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٤) فى موضع (الرحى) بياض فى غ .
(٥) فى موضع (على مثل) بياض فى غ .
(٦) (تغير) فى غ .
(٧) (حالة) فى غ .
(٨) (حالة) فى غ .
(٩) (لتكون) فى غ .
(١٠) (إن) ساقطة من غ .

وأمَّا قولُهم « إنَّ سيبويهِ سَمَّاهَا حروفَ إعرابٍ [١] « قلنا : هذا حجةٌ [٢] عليكم [٣] ؛ لأنَّ حروفَ الإعراب هى أواخر الكلم ، [وهذه الحروف هى أواخر الكلم] [٤] ؛ فكانت حروفَ الإعرابِ ، أما [٥] قولُهم « إنما [٦] سَمَّاها حروفَ الإعرابِ ؛ لأنها التى أُعْرِبَ الاسمُ بها ، كما يُقالُ : حركاتُ الإعرابِ » قلنا : هذا خلافُ الظاهر ؛ فإنَّ الظاهر فى اصطلاح النحويين أنه إذا أُطْلِقَ حرفُ الإعرابِ [٧] إنما يُطْلَقُ [٨] على آخرِ حرفٍ منَ الكلمةِ ، نحو الدّالِ من « زيد » والراء من « عمرو » لا على الحرف الذى يكون إعرابًا للكلمةِ ، ألا ترى أن الخمسةَ الأمثلة أُعْرِبَتْ بالحروفِ [٩] ، ولا حرف إعرابٍ لها [١٠] ؟ .

وأما قولهم « إنه جعلَ الألفَ والواوَ والياءَ فى التثنيةِ والجمعِ رفعًا ونصبًا وجرًّا [١١] إلى آخرِ ما ذكروه » قلنا : معنى قوله « يكون فى الرفع ألفًا ، ويكون فى الجر ياءً ، ويكون [١٢] فى النصب كذلك » [أى] [١٣] أنه يقعُ موقعَ المرفوعِ ، وإن لم يكن مرفوعًا ، ويقع موقع المجرورِ ، وإن لم يكن مجرورًا ، ويقع موقع المنصوبِ ، وإن لم يكن منصوبًا ، كما يُقَالُ : ضميرُ المرفوعِ ، وضميرُ المنصوبِ ، وضميرُ المجرورِ [١٤] ، وإن لم يكن شيءٌ منها مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مجرورًا [١٥] ، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور [١٦] مايقع موقعها من

(١) (الإعراب) فى غ .
(٢) (لا حجة) فى س .
(٣) (عليكم) ساقطة من غ .
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .
(٥) (أما) ساقطة من غ .
(٦) (إنما) زيادة فى غ .
(٧) يوجد فى هذا الموضع (أنه) فى غ .
(٨) (ينطلق) فى س .
(٩) (بالحرف) فى غ .
(١٠) انظر : الواضح فى علم العربية ٤٧ والرضى على الكافية ٢/٢٣٠
(١١) (رفعا وجرا ونصبا) فى غ .
(١٢) (يكون) ساقطة من غ .
(١٣) زيادة لازمة .
(١٤) (وضمير المجرور وضمير المنصوب) فى غ .
(١٥) (المنصوب والمجرور والمرفوع) فى غ .
(١٦) (المنصوب والمجرور والمرفوع) فى غ .

الأسماء المعربة ، فكذلك [١] هذه الحروف ، تقع موقع مايحلُّ فيه الإعرابُ ، [وسُمِّيَتْ هاهنا حروفَ الإعرابِ] [٢] ، وإن لم يكن فيها إعرابٌ ؛ لوقوعِها موقعَ مايحلُّ فيه الإعرابُ إذا وُجِدَ ، وصار هذا كقولِ علماء العربية : « حروفُ الزوائدِ عشرةٌ يجمعُها لا أنسيتموه » [٣] وإن كانت هذه الحروف قد [٤] تقع زائدةً وأصليةً ، ألا ترى [٥] أنَّ اللام الأصلية [٦] فى « جبل ، وجمل [٧] » كما هى زائدة فى « زَيْدَلٍ [٨] ، وعَبْدَلٍ [٩] » وكذلك سائرها ، ثم [١٠] سميت بذلك لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها ، فكذلك هاهنا ؛ فدلَّ على أنها [حروفُ الإعرابِ ، والذى يدلُّ على أنها] [١١] ليست هى الإعرابُ أنا [١٢] لو قلنا إنها هى الإعرابُ لأدَّى إلى أن يكونَ معربٌ لا حرفَ إعرابٍ له ، وهذا لا نظيرَ له .

قولهم : « هذا إنما لايجوزُ فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف « قلنا : لا نسلم ، بلِ الأصلُ فى كلِّ معربٍ أن يكونَ له حرفُ إعرابٍ ، سواء كان معربًا بالحركةِ أو معربًا بالحرفِ ، فأما الخمسةُ أمثلة فمنهم من ذهبَ إلى أن لها حرف إعراب ، وهى الألف فى « يفعلان » والواو فى « يفعلون » والياء فى « تفعلين » ، فعلى هذا لا نسلم ، ولئن سلمنا على المذهب المشهور فإنما أُعْرِبَتْ ولا حرف

---

(١) (وكذلك) فى غ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة فى غ .

(٣) انظر : الجاربردى ١/١٩٣ والأشباه والنظائر ١/٢٢٧ والمقتضب ١/١٩٤ والمقدمة الجزولية ٣١٦ وشرح التصريف الملوكى ١٠٠

(٤) (قد) ساقطة من غ .

(٥) (ترى) ساقطة من غ .

(٦) (الأصلية) ساقطة من غ .

(٧) (حبلى) فى س .

(٨) (زيدل) غير واضحة فى س .

(٩) زعم أبو الحسن أن معنى « عبدل » : عبد الله ، فتكون من قبيل : عبدرى ، فلا تكون زائدة . انظر : الممتع ٢١٣ ؛ ٢١٤

(١٠) (ثم) ساقطة من غ .

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(١٢) (ولأنا) فى غ .

إعرابٍ لها على خلاف الأصل [١] ، وذلك [٢] لأنا لو قدّرنا لها حرفَ إعرابٍ لم يَخْلُ ، إمّا [٣] أن يكونَ اللامَ ، أو الضميرَ ، أو النونَ ، بطل أن يكون حرفُ الإعراب اللامَ ؛ لأنَّ من الإعرابِ الجزمَ ، فلو جعلناه اللام لوجبَ أن يسكنَ فى حالةِ الجزمِ ، فكان يؤدِّى إلى أن يُحْذَفَ ضميرُ الفاعلِ ، وذلك لايجوز ، وبطل أيضًا أن يكونَ الضميرُ حرفَ الإعرابِ ؛ لأنَّ الضميرَ فى الحقيقةِ ليس [٤] جزءًا من الفعل ، وإنما [٥] هو اسْم [٦] قائمٌ بنفسِهِ فى موضعِ رفعٍ ؛ لأنه فاعلٌ ، فلا يجوزُ أن يكونَ إعرابًا لكلمةٍ أخرى فيها [٧] ، وعلى هذا تخرجُ الألفُ والواوُ والياءُ فى تثنيةِ الأسماءِ وجمعِها ، فإنها حروف [٨] لاتقوم بنفسِها ، ولا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ ، فجازَ أنْ تكونَ حروفَ الإعرابِ ، وبطلَ أنْ تكونَ النونُ حرفَ الإعرابِ؛ لأنها ليست كحرفٍ من الفعل ، وإنما هى بمنزلةِ الحركةِ التى هى الضمةُ ، ولهذا تُحْذَف فى الجزمِ والنصبِ [٩] ، ولا يخلُّ حذفُها بمعنى الفعلِ ، ولو كانتْ حرفَ الإعرابِ لما حُذِفَتْ مع تحركِها ، ولأخلَّ حذفُها بمعنى الفعلِ ، ولكانَ الإعرابُ جاريًا عليها ، فلذلك لم يجز أن تكونَ حرفَ الإعرابِ ، وعلى هذا تخرجُ الألفُ والواوُ والياءُ فى التثنيةِ والجمعِ ، فإنها بمنزلةِ حروفِها ، ويختلُّ معناها بحذفِها ، فلذلك جازَ أن تكونَ حروفَ الإعرابِ على مابيّنّا ، والله أعلم .

* * *

---

(١) وتبقى ها هنا قضية ، وهى أن هذه الأسماء ضمائر الفاعلية ، فكيف تكون حرف إعراب للفعل ؟ ومن المعروف أن حرف الإعراب هو آخر حرف فى الكلمة .

(٢) (وذلك) ساقطة من غ .

(٣) (إما) ساقطة من س .

(٤) (لا يكون) فى غ .

(٥) الواو ساقطة من غ .

(٦) وزعم المازنى والأخفش أنها حروف . انظر : ابن يعيش ٨٨/٣

(٧) (فيها) زيادة فى غ .

(٨) انظر : المطالع السعيدة ١٢١/١ وشرح الأشمونى ٥١/١

(٩) انظر : الرضى على الكافية ٢٣٠/٢ والإيضاح ١١/٢

٤ - مسألة

[هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم] (١)

ذهبَ الكوفيّونَ (٢) إلى أنَّ الاسمَ الذِى آخرُه تاءُ التأنيثِ إذا سَمَّيْتَ به رجلًا يجوزُ أن يُجمَعَ بالواو والنونِ ، نحو « طَلْحَة وطَلْحُون » ، وإليه ذهبَ أبو الحسن ابن كَيسان (٣) ، إلا أنَّه يفتح اللامَ ، فيقول « الطلَحون - بالفتح - كما قالوا : أرَضون (٤) ، حملا على أرَضات » وذهب البصريون إلى أنَّ ذلك لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا : إنه [يجوز جمعه] (٥) بالواوِ والنونِ وذلك لأنَّه فى التقديرِ جمع « طَلح » ؛ لأنَّ الجمعَ قد تستعملُه العربُ على تقديرِ حذفِ حرفٍ منَ الكلمةِ (٦) ، قال الشاعر :

وَعُقْبَةُ الأعْقَابِ فى الشَّهْرِ الأَصَمّْ (٧)

فكسَّره على ما لا هاءَ فيهِ ، وإذا كانتِ (٨) الهاءُ (٩) فى تقدير الإسقاط جاز جمعُه (١٠) بالواوِ والنونِ كسائرِ الأسماء المجموعةِ بالواوِ والنونِ ، والذى

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٢١٩ والمقتضب ٢/ ١٨٨ وابن يعيش ١/ ٤٧ والدرر اللوامع ١٩/١ وشرح الأشمونى ٤٥/١ وأوضح المسالك ٥١/١ والخزانة ١٠/٨ والكتاب (بولاق) ١٨١/٢

(٢) انظر : شرح الأشمونى ٤٩/١ والتبيين ٢١٩

(٣) محمد بن أحمد بن كيسان أبو محمد النحوى ، وكان بصريا كوفيا ؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب ، توفى فى شوال ، عام (٢٩٩هـ) . (له ترجمة فى : إنباه الرواة ٣١٩/١ وتاريخ بغداد ٤٢٢/٧ والنجوم الزاهرة ٢٨/٤ وطبقات النحويين واللغويين ١٥٣ والبغية ١/ ١٨) .

(٤) انظر : الجامى على الكافية ١٨٤/٢ والمصباح المنير ١٦ والقاموس المحيط (أرض) ٣٢٣/٢ وشرح الأشمونى ٤٨/١ والمطالع السعيدة ١٠٠/١ وأوضح المسالك ٥٢/١ وسر صناعة الإعراب ٦١٣ - ٦١٤ وشرح التصريح ٧٣/١ والمقتضب ٢٤/٤

(٥) (يجمع) فى س .

(٦) انظر : الدرر اللوامع ١/ ١٩

(٧) بيت من الرجز ، بلا نسبة فى : الدرر اللوامع ١٩/١ والخزانة ١٠/٨ ؛ ١٢ والهمع ٤٥/١

(٨) (كان) فى غ .

(٩) (الهاء) ساقط من غ .

(١٠) فى موضع (جمعه) طمس فى س .

يدل على صحةِ مذهبنا [١] أنا أجمعنا على أَنَّكَ لو سَمَّيْتَ رجلًا بـ « حمراء » أو [٢] « حبلى » لجمعتَه بالواوِ والنونِ ، فقلتَ « حَمْراؤون ، وحُبْلَوْنَ » ، ولا خلافَ أنَّ ما [٣] فى آخرِه ألفُ التأنيثِ أشدّ تمكنًا فى التأنيثِ مما فى آخره تاءُ [٤] التأنيثِ ؛ [لأن ألف التأنيث] [٥] ما [٦] صِيغتِ الكلمةُ عليها ، ولم تخرج الكلمةُ من تذكيرٍ إلى تأنيثٍ ؛ وتاء التأنيث ما صِيغتِ الكلمةُ عليها ، وأُخرجت [٧] الكلمة من التذكير [إلى التأنيث] [٨] ، ولهذا المعنى قام التأنيثُ بالألف فى منع الصرفِ [٩] مقام شيئين [١٠] ، بخلاف التأنيث بالتاء ، فإذا [١١] جاز أن يجمعَ بالواوِ والنونِ [١٢] ما فى آخره ألفُ التأنيثِ – وهى أوكد من التاء – فلأن يجوز ذلك [١٣] فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما ابن كيسان فاحتجَّ [على ذلك] [١٤] بأن قال : إنما جوَّزنا جمعَه بالواوِ والنونِ وذلك لأنَّ التاءَ تسقطُ فى « الطلحات » ، فإذا سقطت التاء ، وبقى [١٥] الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون [١٦] ، كقولهم « أرْض وأرَضون » ، وكما حركت العين من « أرَضون » بالفتح حملًا على « أرَضَات » ، فكذلك حُرِّكَتِ العينُ من « الطَّلَحُون » حملا على « الطَّلَحات » ؛ لأنهم يجمعون ما كان على « فَعْلة » من الأسماء دون الصفات على « فَعَلات » [١٧] .

---

(١) (ما ذهبنا) فى غ .

(٢) (و) فى غ .

(٣) (ما) ساقطة من غ .

(٤) (تاء) ساقطة من غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(٦) (ما) زيادة من غ .

(٧) (فأخرجت) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٩) انظر : قطر الندى ٣١٨ وشرح الأشمونى ٢٣٢/٢ والمطالع السعيدة ١٠٦/١

(١٠) (عليهن) فى غ .

(١١) (وإذا) فى غ .

(١٢) (والنون) ساقطة من س .

(١٣) (ذلك) ساقطة من س .

(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١٥) (هى) فى غ .

(١٦) (والنون) ساقطة من غ .

(١٧) علل الأنبارى ذلك بأنه إنما جُمِعَ جَمْعُ السلامة على خلاف الأصل إشعارا له بذلك . انظر : أسرار العربية ٥٢

وأما البصريون فاحتجُّوا بأنْ قالُوا : الدليلُ على امتناع جواز هذا الجمعِ بالواوِ والنونِ وذلك لأنَّ فى الواحد علامةَ التأنيثِ [١] ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا إنّه يجوزُ أن يُجْمَعَ بالواوِ والنونِ لأدَّى ذلك إلى أن يجْتمع فى اسمٍ واحدٍ علامتانِ متضادتانِ ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث [٢] ، فقالوا : « رجل رَبْعة » جمعوه بلا خلاف بالتاء [٣] ، فقالوا « رَبْعات » [٤] ، ولم يقولوا « رَبْعُون ، والذى يدل على صحة هذا القياس أنه لم يُسْمَعْ مِنَ العربِ فى جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادةِ الألفِ والتاءِ ، كقولهم فى جمع « طلحة » : طَلَحَات ، وفى جمع « هُبَيْرة » : هُبَيْرَات ، قال الشاعر :

رَحِـمَ اللهُ أَعْـظُـمًـا دَفَـنُـوهَـا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ [٥]

ولم يُسْمَعْ عنْ أحدِ العربِ أنهم قالُوا : الطَّلَحُون ، ولا الهُبَيرون ، ولا فى شىءٍ من هذا النحوِ بالواو والنونِ ، فإذا كان هذا الجمعُ مدفوعًا [٦] من جهةِ القياسِ [٧] معدومًا من جهةِ النقلِ ، فوجبَ أن لا يجوز .

وأما الجوابُ عن كلماتِ الكوفيين : أما قولهم « إنّه فى التقديرِ جمع طلح » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنَّ الجمع إنما وقعَ على جميعِ حروفِ الاسمِ ، لأنا إياه نجمع ، وإليه نقصد ، وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم ، فلم ننزعها عنه قبلَ الجمعِ ، وإن كان اسمًا لمذكرٍ ؛ لئلّا يكونَ بمنزلةِ ما سُمِّىَ به ولا علامة فيه ، والتاء فى جمعه مكان التاء فى واحده .

---

(١) هناك اتفاق على أنه لا يجوز : هذه طلحة ، فهو علم قصد به الإخراج عن موضوعه ، فصار التأنيث نسيا منسيا ، فاعتبر المعنى ، وبعض الكوفيين يلزم جواز : هذه طلحة . انظر : الإيضاح ٥٦٢/١

(٢) وحذف التاء فى المذكر لغة . انظر : المصباح المنير ٢٩٤

(٣) (بالتاء) ساقطة من غ .

(٤) انظر : القاموس المحيط (ربع) ٣/ ٢٤

(٥) من الخفيف ، لعبيد الله بن قيس الرقيات ، فى الديوان ٢٠ واللسان (طلح) ٣٦٦/٣ وابن يعيش ٤٧/١ ومعجم البلدان ١٩٠/٣ وغير منسوب فى : تلخيص الشواهد ٩٨ والاشتقاق ٤٧٥ والهمع ١٤٧/٢ وشرح التسهيل ٢٧١/٣ والمقتضب ١٨٨/٢ ؛ ٧/٤ روايته « نضر » بدلا من « رحم » .

(٦) (مرفوعا) فى س ، وهو خطأ .

(٧) (المعنى) فى س ، ثم هناك إحالة فى هامش الورقة بـ (القياس) .

وأمّا مَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنْ قولِه :

وَعُقْبَةُ الأعقابِ فى الشهرِ الأصمّ (١)

فهو (٢) مع شذوذِه وقلّتِه فلا (٣) تعلُّقَ له بما وقعَ الخلاف (٤) فيه ؛ لأنَّ جمعَ التصحيحِ ليس على قياسِ جمعِ التكسيرِ ليُحْمَلَ (٥) عليه .

وأما قولهم « إنا أجمعنا على أنك لو سمَّيتَ رجلًا بـ (حمراء ، وحُبْلَى) لقلتَ فى جمعه : حمراؤون وحُبْلَوْنَ – إلى آخر ما قدروا » قلنا : إنما جُمِعَ ما فى آخرِه ألفُ التأنيثِ بالواو والنونِ ؛ لأنها يجبُ قلبُها إلى بدلٍ ؛ لأنها صِيغت عليها الكلمةُ ، فنزّلت (٦) منزلةَ بعضِها ، فلم تفتقِرْ إلى أنْ تعوّضْ بعلامةِ تأنيثِ الجمع ، بخلافِ التاء ، فإنها (٧) يجبُ حذفُها إلى غيرِ بدلٍ ؛ لأنها ما صِيغتْ عليها الكلمةُ ، وإنما هى بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، فَجُعِلَتْ علامة تأنيث الجمع (٨) عوضًا منها .

وأما قول ابن كَيسان « إن التاء تسقط فى الطَّلَحَات ، فإذا سقطتِ التاء جاز أن تُجمع بالواو والنون » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنَّ التاءَ وإن كانت محذوفةً لفظاً أنها ثابتةٌ تقديرًا ؛ لأنَّ الأصلَ فيها أن تكونَ ثابتةً ، ألا ترى أن الأصلَ أن تقولَ فى جمع « مُسْلمة » : مسلمتات ، و « صالحة » : صالحتات ؛ لأنهم لما أدخلوا تاءَ التأنيثِ فى الجمع حذفوا هذه التاءَ التى كانت فى الواحد ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ لأنّ كلَّ واحدةٍ (٩) منهما علامةُ تأنيثٍ ، [ولا يُجمع فى اسمٍ واحدٍ علامتا تأنيث] (١٠) ، فحذفوا الأولى ، فقالوا « مسلمات ، وصالحات » وكان حذف الأولى أَولى ؛ لأنَّ فى (١١) الثانية زيادةَ معنًى ، ألا ترى أنَّ الأُولى تدلُّ على

---

(١) سبق ذكره فى هذا الكتاب ٣٤

(٢) (وهو) فى غ .

(٣) (لا) فى غ .

(٤) (الحذف) فى س .

(٥) (فيحمل) فى غ .

(٦) (فتنزلت) فى غ .

(٧) (فإنه) فى غ .

(٨) (بالواو والنون ، قلنا هذا فاسد) فى غ

(٩) (واحد) فى غ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(١١) (فى) ساقطة من غ .

التأنيثِ فقط ، والثانية تدل (١) على التأنيث والجمع ، وهى حرفُ الإعرابِ ، فلما كان فى الثانية زيادةُ معنى كان تبقيتُها وحذف الأولى أولى ، فهى وإن كانتْ محذوفةً لفظًا [إلا أنها] (٢) ثابتةٌ تقديرًا ، فصار هذا بمنزلةِ ما حُذِفَ لالتقاءِ الساكنين ، فإنَّه وإن كانَ محذوفًا لفظًا إلا أنه ثابتٌ تقديرًا فكذلك ها هنا ، وإذا كانت التاءُ المحذوفةُ ها هنا فى حكم الثابت ، فينبغى أن لا يجوز أن تجمعَ بالواو والنون ، كما لو كانت ثابتة .

والذى يدلُّ على فساد ما ذهب إليه فتحُ العين من قوله (٣) « الطلَحون » لأنَّ الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يَسْلَمَ فيه لفظُ الواحدِ فى حروفِه وحركاتِه ، والفتحُ قد أُدْخِلَ فى جمعِ التصحيح تكسيرًا .

فأما (٤) قولُه « إنَّ العينَ حُرِّكَتْ من (أَرَضُون) بالفتحِ حملًا على أَرَضَات » قلنا لا نسلِّم ، وإنما غُيِّر فيه لفظُ الواحدِ ؛ لأنه جمعٌ على خلافِ الأصلِ ؛ لأنَّ الأصلَ فى الجمعِ بالواو والنون أن يكونَ لمن يَعْقِل (٥) ، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيّروا فيه لفظ الواحد تعويضًا عن حذف تاء التأنيث منه (٦) تخصيصًا له بشىءٍ لا (٧) يكونُ فى سائر أخواته ، مع أنَّ هذا التعويض تعويضُ جوازٍ ، لا تعويضُ وجوبٍ ، ألا ترى أنهم لا يقولون فى جمع « شمس » : شَمْسُون ، ولا فى جمع « قِدْر » : قِدْرُون ، فلما كان هذا الجمع فى « أرض » على خلاف الأصل أُدْخِلَ فيه ضربٌ من التغيير ، فَفُتِحَتِ العينُ منه (٨) إشعارًا بأنه جُمِعَ بالواوِ والنون على خلاف الأصل (٩) ، فأما إذا جُمِع مَنْ يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعلَ بهذه المثابةِ ؛ لأنَّ جمْعَه بالواو والنونِ الأصل

(١) (تدخل) فى س .
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٣) (قوله) ساقط من غ .
(٤) (وأما) فى غ .
(٥) انظر : الجامى على الكافية ٢/ ١٨٢
(٦) (فيه) فى س .
(٧) (لا) ساقطة من غ .
(٨) (منه) ساقطة من غ .
(٩) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٤٨ والمطالع السعيدة ١/ ١٠٠

لا بحكم (١) التعويضِ ، فلا يجوزُ أن يدخلَه ضربٌ من التغييرِ ، كما كان ذلك فى « أرضون » (٢) ، ويُخرَّج على (٣) هذا حذفُ التاء وفتح العين من « طلحات » ؛ أما حذف التاء فلأن التاء الثانية صارت عوضًا عنها ؛ لأنها للتأنيث كما أنها للتأنيث ، وأما أنتم فحذفتم من غير عِوَضٍ ، فبان الفرق بينهما (٤) ، وأما مَنْ (٥) فتحَ العينَ فلأجلِ الفصلِ بين الاسمِ والصفةِ ، فإنَّ ما كان على « فَعْلة » منَ الأسماءِ فإنَّه يُفْتَحُ منه العينُ ، نحو « قَصَعَات ، وجَفَنات » (٦) ، وما كان صفة فإنه لا تحرّك منه العين ، نحو « خَدْلات ، وصَعْبات » ، وأما جمع التصحيح بالواو والنون فلا يدخله شيء من هذا التغيير (٧) ، ألا ترى أنه لا يُفرَّقُ (٨) فيه بين الاسمِ والصفةِ ، فلا يُقَالُ فى الاسم بالفتح ، نحو « عَمَرون ، وبَكَرون » ، وإنما يقال بالسكون ، نحو « عَمْرون ، وبَكْرون » ، كما يُقالُ فى الصفةِ ، نحو « خَدْلُون ، وصَعْبُون » ، فبان الفرقُ بينهما ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (يحكم) فى غ .

(٢) وقد جاء إسكان الراء . انظر : الجامى على الكافية ٢/١٨٤

(٣) (عن) فى غ .

(٤) (بينهما) زيادة فى غ .

(٥) (من) ساقطة من غ .

(٦) انظر : قطر الندى ٥١

(٧) انظر : المطالع السعيدة ١/٩٩

(٨) (فرق) فى غ .

٥ - مسألة [١]

رافع المبتدأ والخبر

ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ المبتدأَ يرفعُ الخبرَ ، والخبرَ يرفعُ المبتدأَ ، فهما يترافعان [٢] ، وذلك نحو « زَيْدٌ أخُوكَ ، وعَمْرٌو غلامُك » ، وذهبَ البصريون إلى أنَّ المبتدأَ يرتفعُ بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه ؛ فذهب [٣] قوم إلى أنه يرتفع [٤] بالابتداء وحدَه ، وذهب آخرون [٥] إلى أنه يرتفع [٦] بالابتداء والمبتدأ معًا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع [٧] بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع [٨] بالابتداء [٩] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا [١٠] : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع [١١] بالخبر ، والخبر يرتفع [١٢] بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بدَّ له من خبر ، والخبر لابدَّ له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى إذا قلت « زيد [١٣] أخوك » لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلمَّا كانَ كلٌّ واحدٍ منهما لا ينفكُّ عن [١٤] الآخر ، ويقتضِي صاحبَه اقتضاءً واحدًا عمل كلٌّ

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : التبيين ٢٢٤ ؛ ٢٢٩ وائتلاف النصرة ٣٠ والمقتضب ٤٩/٢ وأصول ابن السراج ٦٢/١ وابن يعيش ٨٣/١ وشرح الأشمونى ١٤٩/١ والجامى على الكافية ٢٧٨/١ وأسرار العربية ٥٥ ؛ ٦٠ والمطالع السعيدة ١٧٦/١ وشرح التصريح ١٥٨/١-١٥٩

(٢) انظر : أسرار العربية ٥٥ ؛ ٦٠ والمطالع السعيدة ١٧٦/١ وشرح الأشمونى ١٤٩/١ واختار هذا المذهب ابن جنى وأبوحيان والسيوطى .

(٣) وهم سيبويه والجمهور . انظر المطالع السعيدة ١٧٦/١ وشرح الأشمونى ١٤٩/١ وذهب العكبرى فى التبيين (٢٢٩) إلى أنه ينسب لابن السراج .

(٤) (يرفع) فى غ .

(٥) ومنهم المبرد . انظر : المقتضب ٤٩/٢ ؛ ١٢٦/٤ وشرح الأشمونى ١٤٩/١

(٦) (يرفع) فى غ .

(٧) (يرفع) فى غ .

(٨) (يرفع) فى غ .

(٩) انظر : الجامى على الكافية ٢٧٩/١ والإيضاح ١٨٠/١

(١٠) انظر : المطالع السعيدة ١٧٦/١ والإيضاح ١٨٣/١

(١١) (يرفع) في غ .

(١٢) (يرفع) فى غ .

(١٣) (زيدا) فى غ .

(١٤) (من) فى غ .

واحدٍ منهما في صاحبِه مثلَ ما [١] عَمِلَ صاحبُه فيه ؛ فلهذا قلنا : إنهما يترافعانِ ؛ كل واحد منهما يرفع صاحبه ، ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة [٢] ، قال الله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/١١٠] فنصب « أياما » بـ « تدعوا » ، وجزم « تدعوا » بأياما [٣] ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقال تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [سورة النساء ٤/٧٨] فـ« أينما » منصوب بـ « تكونوا » ، و « تكونوا » مجزوم بـ« أينما » ، وقال تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [سورة البقرة ٢/١١٥] إلى غيرِ ذلك مِنَ المواضعِ ، فكذلك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يُقالَ إنَّ المبتدأ يرتفع [٤] بالابتداء ، لأنا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئًا من كلام العربِ عند إظهاره ، أو غير شيء ، فإن كان شيئا ، فلا يخلو من [٥] أن يكون اسما أو فعلا أو أداةً مِنْ حروفِ المعاني ، فإن كان اسمًا فينبغي أن يكونَ قبلَه اسمٌ يرفعُهُ ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غايةَ له ، وذلك محالٌ ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقالَ « زيدٌ قائمًا » كما يقال « حَضَر زيدٌ قائمًا » وإن كان أداةً فالأدواتُ لا ترفعُ الأسماءَ على هذا الحدِّ ، وإنْ كان غير شيء فالاسمُ لا يرفعُه إلا رافعٌ موجود غيرُ معدومٍ ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها ، [فهو معدوم] [٦] ، فهو [٧] غير معروف .

قالوا : ولا يجوزُ أن يُقالَ إنا نعني بالابتداء التعرى من العوامل اللفظية ، لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداءِ هو التعرّى من العواملِ اللفظية [٨] ، فهو إذا عبارةٌ عن عدمِ العواملِ ، وعدم العوامل لا يكونُ عاملًا ، والذى يدلُّ على أن الابتداءَ لا يُوجِبُ الرفعَ أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوباتِ والمسكناتِ والحروفِ ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع .

---

(١) (ما) زيادة من غ .
(٢) (كثير) فى غ .
(٣) انظر : التبيان فى إعراب القرآن ٢/٩٨ والإيضاح ١/١٨٣
(٤) (يرفع) فى غ .
(٥) (من) ساقطة من س .
(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٧) (فهو) ساقطة من س .
(٨) (اللفظية) ساقطة من س .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا [١] : إنما قلنا إنَّ العاملَ هو الابتداءُ ، وإن كان الابتداء هو التعرى مِنَ العوامل اللفظية ؛ لأنَّ العواملَ فى هذه الصناعة ليست مؤثرةً حِسِيَّةً كالإحراقِ للنَّارِ ، والإغراق للماء ، والقطعِ للسيف ، وإنما هى أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إما هى أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شىء ، كما تكون بوجود شىء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر ، فصبغت أحدهما ، وتركت صبغ[٢] الآخر ، لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر [٣] ؟ فكذلك ها هنا ، وإذا ثبت أنه عامل فى المبتدأ وجب أن يعمل فى خبره ، قياسا على غيره من العوامل ، نحو « كان » وأخواتها ، [و « إن » وأخواتها] [٤] ، و « ظننت » وأخواتها ، فإنها لما [عملت فى المبتدأ] [٥] عملت فى خبره ، فكذلك ها هنا .

وأما من ذهب إلى أنَّ الابتداءَ والمبتدأَ جميعًا يعملانِ فى الخبر ، فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يَقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين [٦] فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثيرٌ من البصريين إلا أنه لايخلو من ضَعْفٍ ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل [٧] ، وإذا لم يكن له تأثير فى العمل ، والابتداء له تأثير [فى العمل] [٨] ، فإضافة ما لا [٩] تأثير فيه [١٠] إلى ما له تأثير به [١١] .

والتحقيق فيه عندى [١٢] أن يُقالَ : إنَّ [١٣] الابتداء هو العاملُ فى الخبر

---

(١) انظر : أسرار العربية ٥٦ والإيضاح ١٨٣/١

(٢) (حفظ) فى غ .

(٣) (أحدهما) فى غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (العاملان) فى غ .

(٧) انظر : أسرار العربية ٦٥

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٩) (ليس له) فى غ .

(١٠) (له) فى غ .

(١١) (به) ساقطة من غ .

(١٢) انظر : أسرار العربية ٦٠

(١٣) (إن) ساقطة من غ .

بواسطة المبتدأ ؛ لأنه [١] لا ينفك عنه ، ورتبته أن [٢] لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعملُ فى الخبر عند وجود المبتدأ ، [لا به] [٣] ، كما أنَّ النارَ تسخِّن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ؛ لا بهما [٤] ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا ، الابتداء وحده هو العامل فى الخبر عند وجودِ المبتدأ ، إلا [٥] أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل .

وأما مَنْ ذهبَ إلى أن الابتداء يعمل فى المبتدأ ، والمبتدأ يعمل فى الخبر [دون الابتداء] [٦] ، فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل فى المبتدأ ، والمبتدأ يعمل فى [الخبر دون الابتداء] [٧] ؛ لأن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضعيف ، فلا [٨] يعمل فى شيئين ، كالعامل اللفظى .

وهذا أيضا ضعيفٌ ؛ لأنه متى وجب كونه عاملا فى المبتدأ وجب أن يعمل فى خبره ؛ لأن خبر المبتدأ ينزّل [٩] منزلةَ الوصفِ ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، كقوله « زيدٌ قائمٌ ، وعَمْرٌو ذَاهِبٌ » أو منزّل [١٠] منزلته ، كقوله « زَيْدٌ الشمسُ حُسْنًا ، وعَمْرٌو الأسدُ شِدَّةً » أى يتنزل [١١] منزلته ، وكقولهم : « أبو يوسف أبو حنيفة » أى يتنزل منزلته فى الفقه ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [سورة الأحزاب ٦/٣٣] أى تتنزلن منزلتهن فى الحرمةِ والتحريم ، فلما كان الخبر هو المبتدأ [فى المعنى] [١٢] ، أو منزلا منزلته تنزل منزلةَ الوصف ؛ لأن الوصف فى المعنى هو الموصوف ، ألا ترى أنك إذا قلت : « قام زيدٌ [١٣]

---

(١) (إلا لأنه) فى غ .
(٢) (أن) زيادة من غ .
(٣) (لأنه) فى غ .
(٤) (لأنهما) فى غ .
(٥) (لا) فى س .
(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٧) (الابتداء الخبر دون الابتداء) فى غ .
(٨) (ولا) فى غ .
(٩) (يتنزل) فى غ .
(١٠) (تنزل) فى غ .
(١١) (ينزل) فى غ .
(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(١٣) (زيد) ساقط من غ .

العاقلُ ، وذهب عمرو الظريفُ » أنّ [١] العاقلَ في المعنى هو زيد ، والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل الخبر [منزلة الوصف] [٢] كان تابعا للمبتدأ في الرفع ، كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف ، سواء كان العامل قويًّا أو ضعيفًا ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنَّ المبتدأ يعمل في الخبر » فسنذكر فساده في الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما [٣] الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : أما قولهم « إنهما يترافعان ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا بد له من الآخر ، ولا ينفك عنه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤدى إلى مُحال ، وذلك لأن العامل سبيلُه أن يُقَدَّرَ قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما [٤] قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدى إلى المحال محال .

والوجه الثاني : أنَّ العاملَ في الشيء ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأنَّ عاملا لا يدخل على عاملٍ ، فلما جاز أن يُقَالَ : « كان زَيْدٌ أخاكَ ، وإنَّ زيدًا أخُوكَ ، وظننتُ زَيْدًا أخَاكَ » بطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم [فيه] من ثلاثة أوجه :

أحدها [٥] : أنا [٦] لا نسلم أن الفعل بعد « أيَّامَا ، وأينما » مجزوم بـ « أيَّامَا ، وأينما » ، وإنما هو مجزوم بإنْ ، وأياما وأينما نابَا عَنْ « إنْ » لفظًا ، فلم [٧] يعملا شيئا .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنها نابت عن « إنْ » لفظًا وعملًا ، ولكن جاز أن يعمل كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه لاختلافِ عملهما ، ولم يعملا من وجهٍ واحدٍ ، فجاز أن يجتمعا ، ويعمل كل واحد منهما في صاحبه ، بخلاف ماها هنا .

---

(١) (أن) ساقطة من غ .
(٢) (منزلته) في غ .
(٣) (وأما) ساقطة من س .
(٤) (منهما) ساقط من س .
(٥) (أحدهما) في غ ، وهو خطأ .
(٦) (أنا) ساقط من س .
(٧) (ولم) فيغ .

والوجه الثالث : إنما عَمِلَ كلُّ واحدٍ منهما فى صاحبه لأنه عاملٌ ، فاستحق أن يعمل ، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر ، نحو : « زَيْدٌ أخوك » اسمانِ باقيان على أصلهما فى الاسمية ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الابتداءَ لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة – إلى آخر ما قرروا [١] » قلنا : قد بينا أن الابتداء عبارةٌ عَنِ التعرّى عن العوامل اللفظية .

[قولهم « فإذا كان معنى الابتداء هو التعرى عن العوامل اللفظية] [٢] فهو إذًا عبارةٌ عنْ عدم العوامل ، وعدمُ العوامل لا يكون عاملا » قلنا : قد بينا وجه كونه عاملا فى دليلِنا بما يغنى عن الإعادة ها هنا ، على أن هذا يلزمكم فى الفعل المضارع ، فإنكم تقولون « يرتفع بتعريته من العوامل الناصبة والجازمة [٣] » ، وإذا جازَ لكم أن تجعلوا التعرى عاملًا فى الفعلِ المضارع جاز لنا أيضًا أن نجعل التعرى عاملًا فى الاسم المبتدأ .

وحُكِيَ أنه [٤] اجتمعَ أبو عمر الجرمى وأبو زكريا يحيى بن زياد الفَرّاء ، فقال الفراء للجرمى : أخبرنى عن قولهم « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بِمَ رفعُوا زيدًا ؟ فقال له الجرمى : بالابتداء ، قال [٥] له الفراء: ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريتُه [٦] من العوامل ، قال له الفراء : فأظهرهُ ، قال له الجرمى : هذا معنىً لا يُظْهَرُ ، قال له الفراء : فمثِّلْه إذا ، فقال له الجرمى : لا يتمثل ، قال [٧] الفراء : ما رأيت كاليومِ عاملا لا يُظْهَرُ ولا يتمثل ، فقال له الجرمى : أخبرنى عن قولهم : « زَيْدٌ ضربتُه » بم [٨] رفعتم زيدًا ؟ فقال: بالهاء العائدة على زيدٍ ، فقال الجرمى : الهاءُ اسمٌ ، فكيفَ يرفعُ الاسمَ ؟ فقال الفراء : نحن لا نُبالى من هذا ، فإنا نجعلُ كلَّ واحدٍ مِنَ الاسمينِ إذا قلت « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » رافعًا لصاحبِه ، فقالَ الجرمى : يجوزُ أن يكونَ

---

(١) (قدروا) فى غ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .

(٣) (الجازمة والناصبة) فى غ .

(٤) انظر فى هذه المناظرة : نزهة الألباء ١٤٥ وهامش إنباه الرواة ٨٣/٢ والمدارس النحوية ١١٢ – ١١٣ .

(٥) (فقال) فى غ .

(٦) (تعريه) فى غ .

(٧) (فقال له) فى غ .

(٨) (ثم) فى غ .

كذلك في « زَيْدٌ منطلقٌ » لأنَّ كلَّ اسمٍ منهما مرفوعٌ في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في « ضربته » ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال له [١] الفراء : لم نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيدٍ ، قال له [٢] الجرمي : ما نى العائد ؟ فقال [٣] الفراء : معنىً لا يُظْهَرُ ، فقال [٤] الجرمي : أظهره ، قال [٥] الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمي : فمثله ، قال [٦] : لا يتمثل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه ، فَحُكِيَ أنه سُئِلَ الفراءُ بعد ذلك ، فقيل له : كيف وجدتَ الجرمي ؟ فقال : وجدته آيةً ، وسُئِلَ الجرمي ، فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطانا .

وأما قولهم « إنا نجدهم [٧] يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكونَ مرفوعةً » قلنا : أما المنصوبات فإنها [٨] لا يتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمةً في اللفظ إلا أنها متأخرةٌ في التقدير ؛ لأنَّ كل منصوبٍ لا يخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبَّها بالمفعول ، والمفعول لا بدَّ أن يتقدمَهُ عاملٌ لفظًا أو تقديرًا ، فلا تصح [له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم يصح] [٩] أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبارَ بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير ، وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو : إما أن تقع متقدمة [١٠] في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها في تقدير التأخير وإن وقعت متقدمةً في اللفظ والتقدير فلا تخلو : إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها ، أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها ، فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها ، نحو « مَنْ ، وكَمْ » وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكونِ ، فإنا

---

(١) (له) زيادة من غ .
(٢) (له) زيادة من غ .
(٣) (قال) في غ .
(٤) (قال) في غ .
(٥) (فقال) في غ .
(٦) (قال) ساقط من غ .
(٧) (وجدناهم) في غ .
(٨) (فلأنه) في غ
(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .
(١٠) (مقدمة) في غ .

نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر فى اللفظ لعلةٍ عارِضةٍ منعت من ظهوره ، وهى شَبَهُ الحرفِ [١] ، أو تضمُّن معنى الحرف [٢] .

وإن كانت لا تستحقُّ الإعرابَ فى أولِ وَضْعِها - نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون - فإنا لا نحكم على موضِعها بالرفعِ على الابتداء [٣] ؛ لأنها لا تستحق شيئًا من الإعرابِ فى أول الوضع ، فلم يكن الابتداءُ موجبًا لها الرفعَ ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : « إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان ذلك موجِبًا للرفع لوجب أن تكونَ مرفوعةً » وعدم عمله فى محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله فى محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السيف يقطع فى محلٍّ ، ولا يقطع فى محلٍّ آخر ؟ وعدم قطعه فى محلٍّ لا يقبل القطع لا يدل على عدمِ قطعِهِ فى محل يقبلُ القطع ؛ لأن عدمَ القطعِ فى محل لا يقبل القطع إنما كان لنُبُوّه فى المحل ، لا لأن السيف غير قاطع ، فكذلك ها هنا : عدم عمل الابتداء فى محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم

* * *

---

(١) ويعرف بالشبه الوضعى . انظر : أوضح المسالك ١/٢٩ والمطالع السعيدة ١/٦٤ وشرح الأشمونى ١/٢٧

(٢) كأدوات الاستفهام وأسماء الإشارة . انظر : المطالع السعيدة ١/٦٥ وشرح الأشمونى ١/٢٧ وأوضح المسالك ١/٣٠

(٣) (بالابتداء) فى غ .

٦- مسألة [١]

رفع الاسم بالظرف [٢]

ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ الظرفَ يرفعُ الاسمَ إذا تقدَّم عليهِ ، ويسمّون الظرفَ المحلّ ، ومنهم من يسمِّيهِ الصفةَ ، وذلك نحو قولك « أمامكَ زَيْدٌ ، وفى الدارِ عَمْرٌو » وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنَّ الظرفَ لا يرفع الاسمَ إذا تقدَّم عليه ، وإنما يُرفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى قولك « أمَامك زَيْدٌ ، وفى الدار عَمْرٌو » حلّ أمامك زَيْدٌ ، وحَلّ فى الدار عَمْرٌو ، فَحُذِفَ الفعلُ ، واكتفى بالظرفِ منه ، وهو غيرُ مطلوبٍ ، فارتفع الاسمُ به كما يرتفعُ بالفعلِ ، والذى يدلُّ على صحةِ ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو حالا لذى حال، أو صلة لموصول ، أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفى ، أو كان الواقع بعده « أن » التى فى تقدير المصدر ، فالخبر كقوله تعالى : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾ [سورة سبأ ٣٧/٣٤] فجزاء مرفوع بالظرف ، والصفة كقولك « مررت برجلٍ صالحٍ [٣] فى الدار أبوه » ، [والحال كقولك] [٤] : « مررت بِزَيْدٍ [٥] فى الدار أبُوه » وعلى ذلك قـوله [٦] تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ [سورة المائدة ٤٦/٥] فهدى ونور مرفوعان بالظـرفِ ؛ لأنه حالٌ من الإنجيل ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ فعطف (مصدقًا) على حال قبله ، وما ذاك [٧] إلا ظرف ، والصـلة كقولِه تعالى : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [سورة الرعد ٤٣/١٣]

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : المغنى ٧٩/٢ وشرح الأشمونى ١٥٤/١

(٢) هذا العنوان فى هامش س .

(٣) (صالح) ساقطة من غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) (بزيد) ساقط من غ .

(٦) (قول الله) فى غ .

(٧) (ذلك) فى غ .

والمعتمـــد على الهـمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [ســورة إبراهيم ١٠/١٤] وحرف النفى كقولك : « ما فى الدارِ أحَدٌ » و « أنّ » كقولِه تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ ﴾ [سورة فصلت ٣٩/٤١] فأنّ وما عملتْ فيه فى موضعِ رفعٍ بالظرف ، وإذا عمل الظرف فى هذه المواضع كلها ، فكذلك فيما وقع فيه الخلاف [1] .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ الاسمَ بعده يرتفع بالابتداء [2] ؛ لأنه قد تعرى مِنَ العواملِ اللفظيةِ [3] ، [وهو معنى الابتداء] [4] ، فلو قُدِّرَ ها هنا عاملٌ لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح ها هنا أن يكون عاملا لوجهين :

أحدهما : أنَّ الأصلَ فى الظرفِ أن لا يعملَ ، وإنما يعملُ لقيامه مقام الفعل ، [ولو كان ها هنا عاملا لقيامه مقام الفعل] [5] لما جاز أن تدخل عليه العوامل [6] ، فتقول « إنَّ إمامَكَ زَيْدًا ، وظننت خَلْفَكَ عَمْرًا [7] » ، وما أشبهَ ذلك ؛ لأنَّ عاملًا لا يدخلُ على عاملٍ ، فلو [8] كان الظرف رافعًا لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ، ويبطل عمله ، كما لا يجوز أن تقول « إن يقوم عمرًا ، و [9] ظننت ينطلق بكرا [10] » فلما تعداه العامل إلى الاسم ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ [سورة المزمل ١٢/٧٣] ولم يُرْوَ عن أحدٍ من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دلَّ على ما قلناه .

والثانى [11] : أنه لو كان عَامِلًا لوجب أن يُرفعَ به الاسم فى قولك : « بك زَيْدٌ مَأْخُوذٌ [12] » وبالإجماعِ أنه لا يجوز ذلك .

---

(١) (الخلاف فيه) فى غ .

(٢) انظر : شرح الأشمونى ١٤٥/١ وأسرار العربية ٥٥؛٦٠ وقطر الندى ١١٦ وأوضح المسالك ١٨٤/١

(٣) انظر : أوضح المسالك ١٩٤/١ وشرح الأشمونى ١٤٩/١ وابن عقيل ٣١ وأسرار العربية ٥٥

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) (ولولا ذلك) فى غ .

(٦) (العامل) فى غ .

(٧) (عمرو) فى غ .

(٨) (ولو) فى غ .

(٩) (ولا) فى غ .

(١٠) (زيدًا) فى غ .

(١١) (الواو) زائدة فى غ .

(١٢) (واثق) فى غ .

وقد [١] اعترضوا على هذين الوجهين [من وجهين] [٢] :

أما الوجهُ الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إنَّ العامل يتعداه إلى الاسم بعده » ليس بصحيحٍ ؛ لأنَّ المحلّ عندنا اجتمع فيه نصبانِ ؛ نصبُ المحلّ فى نفسِهِ ، ونصبُ العاملِ ، ففاض أحدهما إلى « زيد » ، فنصبه .

وأما الوجه الثانى فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم : « إنه لو كان عاملًا لوجبَ أن يَرْفَعَ الاسم فى قولك : بكَ زَيْدٌ مأخوذٌ » ليس بصحيحٍ ، وذلك لأن « بك » مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولنا [٣] « فى الدارِ زيدٌ » إذا أُضِيفَ إليه [٤] الاسم ، فإنه يفيد ، ويكون كلامًا .

وما اعترضوا به على الوجهين باطل :

أما اعتراضهم على الوجه الأول : قولهم « إنه اجتمع فى المحل نصبان : نصب المحل فى نفسه ، ونصب العامل » قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أنَّ هذا يؤدى إلى [أنه يجوز] [٥] أن يكون الاسم منصوبًا من وجهينِ ، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنك لو قلت : « أكرمت زيدًا ، وأعطيت عمرا العاقلينِ » لم يجز أن تنصبه على الوصف؛ لأنك تجعله منصوبًا من وجهينِ ، وذلك لا يجوز ، فكذلك ها هنا .

والوجه الثانى : أنَّ النصب الذى فاضَ من المحلّ إلى الاسم لا يخلو : إما أن يكون نصب المحل ، أو نصب العامل ، فإن قلتم نصب الظرف ، فقولوا إنه منصوب بالظرف ، وهذا ما لا يقول به أحد؛ لأنه لا دليل عليه ، وإن قلتم إنه نصب العامل فقد صَحّ قولنا : إنَّ العاملَ يتعدَّاهُ إلى ما بعده ويبطل .

وأما اعتراضُهم على الوجه الثانى : قولهم : « إن بِكَ مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولك : فى الدار ، إذا أُضيف إليه الاسم فإنه يفيد » فباطل أيضًا ؛ وذلك لأنه [٦] لو كان عملا لما وقع الفرق بينهما فى هذا المعنى ، ألا ترى

---

(١) (وقد) زيادة فى غ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) (قولك) فى غ .

(٤) (إلى) فى غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (أنه) فى غ .

أن قولك « ضَارَبَ زَيْدٌ » لا يفيد (١) ، و « سار زَيْدٌ » يفيد ، ومع هذا فكلٌّ منهما عامل كالآخر ، فكذلك كان ينبغي أن يكون ها هنا .

وأما الجواب عن كلماتِ الكوفيين : أما قولهم « إن الأصلَ فى قولك : أمامك زَيْدٌ (٢) ، وفى الدار عَمْرٌو : حل أمامك زَيْدٌ ، وحلّ فى الدارِ عَمْرٌو ، فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه (٣) » قلنا : لا نسلم أن التقدير فى الفعل التقديم ، بل الفعل وما عمل فيه فى تقدير التأخير ، وتقديم الظرف لا (٤) يدل على تقديم الفعل ، لأن الظرف معمول الفعل ، والفعل هو الخبر ، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل فى الخبر التقديم ،[ولأن المبتدأ يخرج] (٥) عن كونه مبتدأ بتقديمه ، ألا ترى أنك تقول : « عَمْرًا زَيْدٌ ضَارِبٌ » ولا يدل ذلك على أن الأصل فى الخبر التقديم، وإن كان يجوزُ تقديمه على المعمولِ ، فكذلك ها هنا ، والذى يدل على أن الفعل ها هنا فى تقدير التأخيرِ ، والاسم فى تقدير التقديم مسألتان ، **إحداهما** : أنك تقول « فى دَارِهِ زَيْدٌ » ولو كان الفعل مقدّرا قبل زيدٍ كما زعمتم لأدَّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكرِ ، وذلك لا يجوز ، **والثانية** : أنا أجمعنا على أنه إذا قال « فى دَارِهِ زَيْدٌ قائمٌ » فإن زيدًا لا يرتفعُ بالظرفِ ، وإنما يرتفع عندكم بقائم ، وعندنا يرتفعُ بالابتداءِ ، ولو كان مقدما على زيدٍ ، لوجبَ أن لا يلغى .

وأما قولهم « إن الفعل غير مطلوب ، [ولا مقدر] (٦) » قلنا : لو كان الفعل غير مطلوب ، ولا مقدر لأدى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوبا بغير ناصب ، وذلك لا يجوز ، وسنبين فساد ذلك فى موضعه ، [إن شاء الله] (٧) .

---

(١) وذلك لأن « فاعل » يفيد المشاركة بين اثنين أو أكثر . انظر فى معانيه : الجاربردى ٤٧/١ وشرح التصريف الملوكى ٧٣ والممتع ٨٨ وابن يعيش ١٥٩/٧ والرضى على الشافية ٩٦/١ والهمع ٢٤/٦ والإيضاح ١٢٩/٢ والمقتضب ٢١/١

(٢) (زيد) ساقطة من غ .

(٣) (منه) ساقطة من غ .

(٤) (فلا) فى س .

(٥) النص فى غ : (ولا على أن المبتدأ لا يخرج) .

(٦) (ولا مقدر) زيادة فى غ .

(٧) (إن شاء الله) زيادة فى غ .

وأما قولهم : « إن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يَرْفَعُ إذا وقع خبرًا لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو حالا لذى حال ، أو صلة لموصول ، أو معتمدا على همزة الاستفهام – إلى غير ذلك » فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعلِ من غيره ، فرجح جانبه على الابتداء ، كما قلنا فى اسم الفاعل إذا جرى خبرًا لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو حال لذى حال ، أو صلة لموصولٍ ، أو معتمدًا [1] على همزة الاستفهام أو حرف النفى ، فالخبر كقولك : « زيد قائم أبوه » والصفة كقولك : « مررت برجل كريم أخوه [2] » والحال كقولك : « جاءنى زَيْدٌ ضاحكًا وجهه [3] » والصلة كقولك : « رأيت الذاهب غلامه » والمعتمد على همزة ، نحو « أذاهب أخواك » وحرف النفى ، نحو [4] « ما قائمٌ غلامُكَ » ، وإنما كان ذلك لأن هذه الأشياءَ أولى بالفعل من غيره ؛ فلذلك [5] غلب جانب تقديره ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (معتمد) فى غ .

(٢) (قائم أخوه) فى غ .

(٣) (ووجهه) فى غ ، وهو خطأ .

(٤) (نحو) ساقطة من س .

(٥) (فلهذا) فى غ .

٧ - مسألة [١]
الإضمار في خبر المبتدأ إذا كان اسما محضًا [٢]

ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ خبرَ المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا يتضمَّنُ ضميرًا يرجِعُ إلى المبتدأ ، نحو « زَيْدٌ أخوكَ ، وعمرو غلامُكَ » وإليه ذهبَ على بن عيسى الرمانى [٣] من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمّن ضميرًا .

وأجمعوا [على أنه] [٤] إذا كان صفةً أنه يتحمّلُ الضميرَ ، نحو : « زَيْدٌ قائمٌ ، وعمرٌو حسنٌ » وما أشبه ذلك .

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا [٥] : إنما قلنا إنه يتضمن ضميرا [٦] – وإن كان اسما لا صفةً – لأنه فى معنى ما هو صفةٌ [٧] ، ألا ترى أن قولك : « زَيْدٌ أخوك » فى معنى : « زَيْدٌ قريبك » و « عمرو غلامك » فى معنى : « عمرو خادمك ، وقريبك وخادِمُك يتضمّن كلٌّ واحدٍ منهما الضميرَ ، فلمَّا كان خبرُ

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة٣١ والإيضاح ١/١٨٧ وأوضـــح المسالك ١/١٩٤ وابن عقيل ٣٢ وشرح الأشمونى ١/١٥١ وشرح التصريح ١/١٦٠

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) على بن عيسى بن على بن عبد الله أبو الحسن الرمانى ، وكان يعرف أيضا بالأخشيدى وبالوراق ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد ، وتوفى سنة (٣٨٤هـ) . (ومحقق الطبقات للزبيدى ادعى أن موته سنة ٢٨٤هـ) الطبقات ١٢٠

(له ترجمة فى : البغية ٢/١٨٠) . وانظر رأى الرمانى فى : شرح التصريح ١/١٦٠ ورأى الكوفة منسوب إلى الكسائى .

(٤) (على أنه) ساقط من غ .

(٥) حجة الكوفيين مقبولة عند البصريين ، وعلى هذا نص صاحب شرح التصريح بقوله : « والمفرد الجامد فارغ إلا إن أول الجامد بالمشتق ، فيتحمل ضمير المبتدأ عندهم » . أما رأى الكسائى والرمانى فهو أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ سواء أول بالمشتق أم لا . انظر : شرح التصريح ١/١٦٠

(٦) (ضميرا) ساقطة من غ .

(٧) (صفة لا صفة) فى غ .

المبتدأ ها هنا فى معنى ما يتحمّلُ الضميرَ ، وجبَ أن يكونَ فيه ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يتضمّنُ ضميرًا ؛ وذلك لأنه اسم مَحْضٌ غيرُ صفةٍ ، وإذا كان عاريًا عنِ الوصفيةِ ، فينبغى أن يكون خاليًا عنِ الضميرِ ؛ لأن الأصلَ فى تضمّنِ الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمنُ الضميرَ من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنًا معناه ، كاسمِ الفاعلِ والصفةِ المشبّهةِ به [١] ، نحو « ضَارِب ، وقَاتِل ، وحَسَن ، وكَرِيم » وما أشبه [٢] ذلك ، وما وقع الخلافُ فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : « زَيْدٌ أخوك » كان « أخوك » دليلًا على الشخْصِ الذى دَلَّ عليه « زَيْدٌ » [٣] ، وليس فيه دلالةٌ على الفعل ، وكذلك [٤] إذا قلتَ : « عَمْرٌو غُلامُكَ » كان « غلامك » دَليلًا على الشخصِ الذى دَلَّ عليه « عمرو » ، وليس فيه دلالة على الفعل ؛ فوجب أن لا يجوز الإضمارُ فيه ، كما لا يجوز فى « زيد » و « عمرو » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا [٥] قولهم « إنما قلنا إنه يتضمّنُ الضميرَ ، وإن كان اسمًا محضًا ؛ لأنه فى معنى ما يتضمّنُ الضميرَ ؛ لأنّ (أخوك) فى معنى (قريبك) و (غلامك) فى معنى خادمك » قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملًا للضميرِ ؛ لأنه يشابه الفعل لفظًا ، ويتضمنه معنًى ، وهو الأصل فى تحمّلِ الضمائر ، ولا شبهة فى مشابهة اسم الفاعل [٦]

---

(١) انظر : الإيضاح ١/١٨٧

(٢) (وما أشبهه) فى غ .

(٣) (عمرو) فى س .

(٤) (فكذلك) فى غ .

(٥) (أما) زيادة فى غ .

(٦) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٦١ - ٢٦٢ والرضى على الكافية ٢/٢٠٠ والمفصل ٢٢٨ والجامع الصغير ١٥٤ وشرح الأشمونى ١/٥٥٣ وابن عقيل ١١٢ وأوضح المسالك ٣/٢١٧ وقطر الندى ٢٦٩ - ٢٧٠

والصفة المشبهة [١] به للفعل [٢] ، ألا ترى أن « خادما » [٣] على وزن « يَخْدِم » في حركته وسكونه وإن فيه حروف « خدم » الذى هو الفعل ، وكذلك « قريب » فيه حروف « قَرُبَ » الذى [٤] هو الفعلُ ؛ فجاز أن يتضمّنَ الضمير ، فأما « أخُوك وغلامك » فلا شبهة فى أنه لا مشابهةَ بينه وبين الفعلِ بحالٍ ، فينبغى أن لا يتحملَ الضميرَ ، وكونه فى معنى مشابهته [٥] الفعل لا يوجبُ له [٦] شبهًا بالفعل ، ألا ترى أن حروفَ « أخوك وغلامك » عاريةٌ مِنْ حروفِ الفعلِ الذى هو « قَرُب » و « خَدَم » فينبغى أن لا يتحملَ الضميرَ ، ألا ترى أن المصدرَ إنما عَمِلَ عَمَلَ الفعلِ نحو « ضربى زيدًا حَسَنٌ » لتضمنِهِ حروفَه ، فلو أقمتَ ضميرَ المصدرِ مقامه فقلت « ضربى زيدا حسنٌ وهو عمرا قبيحٌ » لم يجز ، وإن كان ضمير المصدر فى معناه ؛ لأنَّ المصدر إنما عَمِلَ عَمَلَ الفعل ؛ لتضمنه حروفه [٧] ، وليس فى ضميرِ المصدرِ لفظُ الفعلِ ؛ فلا يجوزُ أن يعملَ عملَه ، فكذلك ها هنا ، وإنما جاز أن يتحملَ نحو « قريبك وخادمك » الضمير لمشابهته للفعلِ وتضمّنِهِ لفظَه ، ولم يجز ذلك فى نحو [٨] « أخوك وغلامك » لأنه لم يشابهِ الفعلَ ، ولم يتضمّن لفظَه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٤٨/٣ وابن يعيش ٨٢/٦ - ٨٣ والإيضاح ٦٤٥/١ وشرح الأشمونى ٢/٢ وشرح الكافية لابن مالك ١٠٥٧

(٢) (الفعل) فى غ .

(٣) (خادمك) فى غ .

(٤) (الذى) غير واضح فى س .

(٥) (ما يشبهه) فى غ .

(٦) (له) زيادة من غ .

(٧) انظر : الرضى على الكافية ١٩١/٢ والمفصل ٢١٨ وابن يعيش ٤٧/٦ ولذا يعرف باسم الحدث الجارى على الفعل .

(٨) (نحو) ساقطة من س .

٨ - مسألة [١]

القول فى إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ الضميرَ فى اسمِ الفاعلِ إذا جَرَى على غيرِ مَنْ هُوَ لَه نحو قولك « هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبتُه هى » لا يجب إبرازُه ، وذهبَ البصريون إلى أنه يجبُ إبرازُه ، وأجمعوا على أنَّ الضميرَ فى اسمِ الفاعلِ إذا جَرَى على مَنْ هُوَ له لا يجبُ إبرازُه .

أمّا الكوفيّونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنه لايجبُ إبرازُه فى اسمِ الفاعلِ إذا جرى على غير مَنْ هو له أنه قد جاء عن العربِ أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له [٢] ، قال الشاعر :

وإنَّ امْرَأً أَسْرَى إليكِ ودُونَهُ ... مِنَ الأَرْضِ مَوْماةٌ وبَيْدَاءُ سمْلَقُ
لَمَحْقوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبى دُعاءَهُ ... وأنْ تَعْلَمِى أنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ [٣]

فترك إبراز [٤] الضمير ، ولو أبرزه لقالَ « محقوقة أنتِ » ، وقال الشاعر [٥] :

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيها ... كَمَا صَدِئَ الحَدِيدُ عَلَى الكُمَاةِ [٦]

فترك إبرازَ الضميرِ [٧] ، ولو أبرزه لقالَ « متقلديها هُم » فلما أضمره ، ولم يُبْرِزْهُ دَلّ على جوازه ؛ ولأن الإضمارَ فى اسمِ الفاعلِ إنما جاز إذا [٨] جرى على

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : شرح التصريح ١/١٦١ - ١٦٢ والمقتضب ٣/١١٦ ؛ ٢٦٢؛ ٤/١٣٣ ؛ ٤٥٠ والخزانة (بولاق) ١/٥٥١ ؛ ٢/٤١١ وأوضح المسالك ١/١٩٤ وشرح الأشمونى ١/١٥٢ وائتلاف النصرة ٣٢ ؛ ٧٥

(٢) انظر : الخزانة (بولاق) ١/٥٥١

(٣) من الطويل ، للأعشى فى الديوان ٢٧٣ واللسان (حقق) ١/٣٣٥ والخزانة (بولاق) ١/٥٥١ وتخليص الشواهد ١٨٨ والصناعتين ١٤٣ ويروى : لمعقوقة .

(٤) (إبرازه) فى غ .

(٥) (آخر) فى غ .

(٦) من الوافر ، وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد ١٨٩ والخزانة ٥/٢٩١

(٧) (إبرازه) فى غ .

(٨) (ذا) فى غ .

مَنْ هو له لشبه [١] الفعلِ ، وهو مُشَابه له إذا جرى على غير مَنْ هو له ، [كما إذا جَرَى على مَنْ هو له] [٢] ، فكما جازَ الإضمارُ فيه [٣] إذا جَرَى [٤] على مَنْ هو له ، فكذلك يجوز إذا جرى على غير مَنْ هو له .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليلُ على أنه يجبُ إبرازُه فيه إذا جَرَى على غير مَنْ هو له أنا أجمعنا على أنَّ اسمَ الفاعلِ فرعٌ على الفعل فى تحمّلِ الضميرِ ؛ إذا كانتِ الأسماءُ لا أصل لها فى تحملِ الضميرِ ، وإنما يضمَرُ فيما شابه منها الفعل ، كاسمِ الفاعل [٥] ، نحو « ضارب ، وقاتل » والصفة المشبهة به ، نحو « حَسَن ، وشَدِيد » وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أنَّ اسم الفاعل فرع [٦] ، فلاشك أن المشبه الشىء يكون أضعفَ منه فى ذلك الشىء ، فلو قلنا إنه يتحمل [٧] الضمير فى كل حالة [إذا جرى على مَنْ هو له] [٨] ، وإذا جرى على غير من هو له ، لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل [٩] ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروعَ أبدًا تنحطُّ عن درجةِ الأصول ، فقلنا [١٠] : إنه إذا جرى على غير مَنْ هو له يجبُ إبراز الضمير ؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع .

ومنهم من تمسَّكَ بأن قال : إنما يجب إبرازُ الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له ؛ لأنا لو لم نبرزه ؛ لأدَّى إلى الالتباس [١١] ، ألا ترى [١٢] أنك لو قلت : « زَيْدٌ أخوهُ ضَارِبٌ » وجعلت الفعل لزيدٍ ، ولم تبرز الضمير ، لأدَّى ذلك إلى أن يسبقَ إلى فَهْمِ السامع أن الفعلَ للأخ دون زيدٍ ، ويلتبس عليه ذلك ؟ ولو أبرزتَ

---

(١) (لشبهه) فى غ .

(٢) مابين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) (فيه) فى غ .

(٤) (إذا جرى) ساقط من غ .

(٥) ولذا تسمى بالأسماء المتصلة بالفعل . انظر : التصريف الملوكى ٩١ - ٩٢

(٦) النص فى غ : (فرع نحو ضارب تحمل الضمير) .

(٧) (يتضمن) فى غ .

(٨) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٩) (الأصل والفرع) فى غ .

(١٠) (فكذلك) فى غ .

(١١) انظر : شرح الأشمونى ١٥٢/١ وأوضح المسالك ١٩٤/١

(١٢) (ترى ذلك) فى غ .

الضمير لزال هذا الالتباس ؛ فوجب إبرازه ؛ لأنه به يحصل إفهام السامع ورفع الالتباس ، ويخرجُ على [(١)] هذا إذا جرى على مَنْ هو له ؛ فإنه إنما لم يلزمْهُ إبراز الضمير ؛ لأنه لا التباس فيه ، ألا ترى أنك لو قلت : « زَيْدٌ ضاربٌ غلامَهُ » لم يسبقْ إلى فهمِ السامعِ إلا أنَّ الفعلَ لزيدٍ [(٢)] ؛ إذا [(٣)] كان واقعًا بعده فلا شيء أولى به منه ، فبان بما ذكرناه صحةُ ما صِرْنَا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله :

لَمَحْقُوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبِى دُعَاءَهُ

فلا حجَّةَ لهم فيه ؛ لأنه محمولٌ عندنا على [الاتساع والحذفِ ، والتقدير فيه] [(٤)] : لمحقوقة بكِ [(٥)] أن تستجيبى دعاءه [(٦)] ، وإذا جاز أن يُحملَ البيتُ على وجهٍ سائغٍ فى العربيةِ ، فقد سقط الاحتجاج به .

وأما البيت الثانى ، وهو قول الآخر :

يَرَى أرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيهَا

فلا حجةَ لهم فيه أيضًا [(٧)] ؛ لأن التقديرَ فيه : ترى أصحابَ أرباقهم ، إلا أنه حَذَفَ المضافَ ، وأقام المضافَ إليه مُقَامَهُ ، كما قال تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [سورة يوسف ٨٢/١٢] ، أى أهلَ القرية ، وقال تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [سورة البقرة ٩٣/٢] ، أى حب العجل ، ومنه قولهم : « الليلةَ الهلالُ » أى : طلوع الهلال ؛ لأنَّ ظروفَ الزمانِ لا تكونُ أخبارًا عن الجثثِ [(٨)] ، وقال [(٩)] الشاعر :

---

(١) (عن) فى غ .

(٢) (لزيد) ساقط من غ .

(٣) (إذ) فى غ .

(٤) النص فى غ : (أن التقدير فيه) .

(٥) (بك) ساقطة من غ .

(٦) (لدعائه) فى غ .

(٧) (أيضا) ساقطة من غ .

(٨) انظر : شرح الأشمونى ١٥٦/١ وأوضح المسالك ٢٠٣/١

(٩) الواو ساقطة من س .

وشَرُّ المنَايَا ميِّتٌ وَسْطَ أهْلِهِ كَهُلْكِ الفَتى قَدْ أَسْلَمَ الحيَّ حاضِرُهْ [١]

أى منيةُ ميتٍ ، وقال الآخر :

وكَيْفَ تُواصِلُ مَنْ أصْبَحَتْ خِلالتُهُ كأبى مَرْحَبِ [٢]

أى كخَلَالة أبى مَرْحَب ، وقال الآخر :

أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ
يُلْحِقُهُ قومٌ وتَنْتِجُونَهُ [٣]

أى : احرازُ نَعَم [٤] .

وقال الآخر [٥] :

كَأنَّ عَذِيرَهُمْ بجنوبِ سِلَّى نَعامٌ قَاقَ فى بلدٍ قِفَارِ [٦]

أى كأنَّ عذيرَهُم عذيرُ نعامٍ قاق [٧] ، والعذيرُ : الحالُ ، والحالُ لا يُشَبَّهُ بالنعامِ ، وقال الآخر [٨] :

---

(١) من الطويل ، للحطيئة فى الكتاب ٢١٥/١ وشرح أبيات سيبويه ٣٨٦/١ وأمالى المرتضى ٤٩/١ وليس فى ديوانه .

(٢) من المتقارب ، للنابغة الجعدى فى الديوان ٢٦ والكتاب ٢١٥/١ واللسان (خلل) ٢٣٠/١٣ وشرح أبيات سيبويه ٩٤/١ ؛ ٣٥٤ وبلا نسبة فى المحتسب ٢٦٤/٢ والمقتضب ٢٣١/٣ وإصلاح المنطق ١١٢

(٣) بيتان من الرجز ، لقيس بن حصين فى الكتاب ١٢٩/١ والخزانة ٤٠٩/١ ولصبى من بنى سعد فى العينى ٥٢٩/١ ولرجل ضبى فى الأغانى ٢٥٦/١٦ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١٥٦/١ وتخليص الشواهد ١٩١.

(٤) (أى إحراز نعم) ساقط من غ .

(٥) (الشاعر) فى غ .

(٦) من الوافر ، للنابغة الجعدى فى الديوان ٢٤٢ ولشقيق الباهلى فى شرح أبيات سيبويه ٣٠٨/١ ولشقيق أو للنابغة فى اللسان (قوق) ٢٠١/١٢ وبلا نسبة فى اللسان (سلل) ٣٦٥/١٣

(٧) (قاق) ساقطة من غ .

(٨) (آخر) فى غ .

قليلٌ عَيْبُهُ والعَيْبُ جَمٌّ ولكنَّ الغِنَى رَبٌّ غفورُ [١]

أى : ولكن الغنى غنى ربٍّ غفورٍ ، فحذفَ المضافَ ، وأقام المضافَ إليه مُقَامَهُ .

والشواهدُ على هذا النَّحْوِ [٢] أكثرُمنْ أن تُحصى ، فعلى هذا يكونُ قد أجرى قوله « متقلديها » – وهو اسم الفاعل – على [٣] ذلك المحذوف ، فلا يفتقر إلى إبراز [٤] الضمير .

وأما قولهم : إنَّ الإضمار فى اسم الفاعل [إنما كان لشبه الفعل ، وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير من هو له] [٥] ، قلنا : فلكونه فرعًا على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا ؛ لئلا يؤدى إلى التسوية بين الأصلِ والفرعِ ، ولما يؤدى إليه ترك الإبراز من اللبس على ما بينا ، والله أعلم .

* * *

(١) من الوافر ، لعروة بن الورد فى الديوان ٩٢ والعقد الفريد ٢٩/٣

(٢) (النحو) ساقطة من غ .

(٣) (على) ساقطة من غ .

(٤) (إبرازه) فى غ .

(٥) النص فى غ : (إذا جرى على مَنْ هو له إنما يكون لشبهِ الفعلِ ، وهو يشابه الفعلَ إذا جرى على غير مَنْ هو له) .

٩ - مسألة [١]

تقديم خبر المبتدأ عليه [٢]

ذهب الكوفيون [٣] إلى أنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ [٤] عليه ، مفردًا كان أو جملة ، فالمفرد نحو « قائمٌ زيدٌ » و « ذاهبٌ عمرٌو » والجملةُ نحو « أبوهُ قائمٌ زيدٌ ، وأخوه ذاهبٌ عمرٌو » ، وذهبَ البصريون إلى أنَّه يجوزُ تقديمُ خبر المبتدأ عليه؛ المفردِ والجملةِ .

وأمَّا [٥] الكوفيُّون فاحتجُّوا بأنْ قالُوا : إنما قلنا إنَّه لايجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدأ عليه [٦] ، مفردًا كانَ أو جملةً ؛ لأنَّه يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره [٧] ، [ألا ترى] [٨] أنك إذا قلت : « قائمٌ زيدٌ » كان فى « قائم » ضمير « زيد » ؟ وكذلك إذا قلتَ « أبوهُ قائمٌ زيدٌ » كانتِ الهاءُ فى « أبوهُ » ضميرَ « زيْد » ، فقدْ تقدَّمَ ضميرُ الاسمِ على ظاهِرِهِ ، ولا خلافَ أنَّ رتبةَ ضميرِ الاسمِ بعدَ ظاهرِه ، فوجبَ أن لايجوزَ تقديمُهُ عليْهِ [٩] .

وأمَّا البصريُّونَ فاحتجُّوا بأنْ قالُوا : إنما جوَّزْنَا ذلك لأنَّه قدْ جَاءَ كثيرًا فى كلام العربِ وأشعارِهمْ ؛ فأمَّا ما جَاء من ذلك فى كلام العرب [١٠] فقولهم فى

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : المطالع السعيدة ١٨٦/١ وشرح الأشمونى ١٦٢/١ وأوضح المسالك ٢١٦/١ والرضى على الكافية ٨٧/١ والخزانة (بولاق) ٢١٣/١ والإيضاح ١٩٠/١ والمفصل ٢٤

(٢) هذا العنوان بهامش س ، والذى فى هامش غ : هل يجوز تقديم الخبر على الابتداء ؟ .

(٣) انظر رأى الكوفيين فى : الرضى على الكافية ٨٧/١ والخزانة (بولاق) ٢١٣/١

(٤) (الابتداء) فى غ .

(٥) (أما) فى غ .

(٦) واشترطوا أن لا يوجبه استفهام ونحوه . الإيضاح ١٩٠/١

(٧) لأن الخبر يتحمل ضميرا يرجع إلى المبتدأ إذا كان مشتقا . انظر : أوضح المسالك ١٩٤/١ وشرح الأشمونى ١٤٩/١ والمطالع السعيدة ١٧٧/١ وقطر الندى ١١٨

(٨) (إلا) فى غ .

(٩) (عليه) ساقطة من غ .

(١٠) (كلامهم) فى غ .

المثل : « فى بَيْتِه يُؤْتَى الحَكَم » [١] ، وقولهم : « فى أَكْفَانِهِ يُلَفُّ [٢] الميِّتُ ، ومَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنؤكَ » [٣] ، وحكى سيبويه [٤] : « تميمِيٌّ أَنَا » فقدْ تقدَّمَ [٥] الضميرُ فى هذه المواضِع كلِّهَا على الظَّاهِرِ ؛ لأنَّ التقديرَ فيها : الحكمُ يُؤْتَى فى بَيْتِه ، والميِّتُ لُفَّ فى أكفانِهِ ، ومن يشنؤك مشنُوءٌ ، وأنا [٦] تميميٌّ ، وأمَّا مَا جاء من ذلك فى أشعارهم ، فنحو ما قال الشاعر :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائنَا وبَنَاتُنَا　　　بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ [٧]

ويُرْوَى « الأكارم » وتقديرُهُ : بنو أبنائنا بَنُونَا ، وقالَ الآخرُ [٨] :

فَتًى مَا ابْنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا　　　وَحُبَّ الزَّادُ فِى شَهْرَى قُمَاحِ [٩]

وتقديرُه : ابنُ الأغرِّ فتىً ما إذا شَتَوْنَا .

وقالَ الشَّمَّاخُ [١٠] :

كِلا يَوْمَىْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى　　　ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ [١١]

---

(١) انظر : الدرة الفاخرة ٤٥٦/٢ والميدانى ١٣/٢ والمستقصى ٢٥١ والوسيط فى الأمثال ١٣٢ والعسكرى ٣٦٨/١ ؛ ١٠١/٢

(٢) (لُفَّ) فى غ .

(٣) انظر : الكتاب ١٢٧/١ والإيضاح ١٩٠/١

(٤) انظر : الكتاب ١٢٧/١ والإيضاح ١٩٠/١ وشرح الأشمونى ١٦٢/١

(٥) (قدم) فى غ .　　(٦) (فأنا) فى غ .

(٧) من الطويل ، للفرزدق ، فى الخزانة (بولاق) ٢١٣/١ وغير منسوب فى : تخليص الشواهد ١٩٨ وابن يعيش ٩٩/١ ؛ ١٣٢/٩ والهمع ١٠٢/١ وشواهد المغنى ٨٤٨

(٨) (آخر) فى غ .

(٩) من الوافر ، لمالك بن خالد الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٤٥١/١ واللسان (قمح) ٤٠١/٣

(١٠) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازنى الذبيانى ، من المخضرمين ، أسلم وحسن إسلامه ، توفى سنة (٢٢ هـ) . الخزانة (بولاق) ٥٢٦/١ والمؤتلف ٣٠٣ والأعلام ١٧٥/٣

(١١) من الوافر ، وهو فى الديوان ٣١٩ واللسان (طول) ٤٤١/١٣ والمحتسب ٣٢١/١ وبلا نسبة فى ابن يعيش ١٠١/٣

ووجه الدلالة [من هذا البيت] [١] هو أن قوله « وصل أروى » مبتدأ ، و « ظنون » خبره ، و « كلا يومى طوالة » ظرف يتعلق بـ « ظنون » الذى هو خبر المبتدأ ، [وقد تقدَّم معمولُه على المبتدأ] [٢] ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه [٣] ، وإلا لما جاز تقديم معمول [٤] خبره عليه ؛ لأنَّ المعمولَ لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنك لو قلت : « القتال زيدا حين تأتى » فنصبتَ زيدًا بـ « تأتى » لم يجز ؛ لأنه لايجوز أن تقدم « تأتى » على « حين » فتقول : القتال [٥] تأتى حين ، فلو [٦] كان تقديمُ خبرِ المبتدأ ممتنعا ، كما امْتَنَعَ هاهنا تقديمُ الفعلِ لامتناع تقديم معموله على المبتدأ [٧] ؛ لأن المعمول لايقع إلا حيث يقع العامل ؛ لأن المعمول تبعٌ للعامل ، فلا يفوته فى التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لايقع العامل لقدَّمنا التابعَ على المعمول ، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السَّيدُ ، فتجعل مرتَبَتَهُ فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية المَعْدَلة ، وإذا ثبت بهذا جواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ ، فلأن يجوزَ تقديمُ خبر المبتدأ عليه أولى ؛ لأن رتبةَ العامل قبل رتبة المعمولِ ، وهذا لا إشكالَ فِيهِ .

وأمَّا الجوابُ عنْ كلماتِ الكوفيين : أمَّا [٨] قولهم : « لو جوَّزنا تقديمه لأدَّى ذلك إلى تقديم [٩] ضمير الاسم على ظاهره » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأن الخبر وإن كان متقدمًا فى اللفظِ ، إلا أنه متأخر في التقدير ، وإذا كان متقدما لفظاً

---

(١) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٢) مابين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(٣) (عليه) زيادة من غ .

(٤) (معمول) ساقط من غ .

(٥) (القاتل) فى غ .

(٦) (ولو) فى غ .

(٧) انظر : شرح الأشمونى ١٨٨/١ والمطالع السعيدة ٢٠٥/١ وأوضح المسالك ٢٤٥/١

(٨) (أما) زيادة من غ .

(٩) (أن تقدم) فى غ .

متأخرا تقديرا [١] ، فلا اعتبارَ بهذا التقديم [٢] في منع الإضمار ؛ ولهذا جاز بالإجماع : « ضرب غلامَهُ زيدٌ » إذا جعلت زيدًا فاعلا ، وغلامَهُ مفعولا ؛ لأن غلامه ، وإن كان متقدما عليه في اللفظ ، إلا أنه في تقدير التأخير ، فلم يمنع [٣] ذلك من تقديم الضمير ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [سورة طه ٢٠/٦٧] فالهاء عائدة إلى « موسى » وإن كان متأخرًا لفظا ؛ لأن موسى في تقدير التقديم ، والضمير في تقدير التأخير ، قال زهير [٤] :

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِمًا   يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقَا [٥]

وقال الأعشى [٦] :

أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمُ   وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنْ [٧]

ويُرْوَى : « ذا يَزَنْ » .

وكذلك [٨] أجمعْنَا على جواز تقديم خبر « كانَ » على اسمِها [٩] ، نحو « كان قائمًا زيدٌ » ، وإنْ كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره ؛ إلا أنه لما [تقدم] [١٠] كان في تقدير التأخير لم يمنع [١١] ذلك من تقديم الضَّمِيرِ ، ولهذا

---

(١) انظر : أوضح المسالك ١/٢١٥ وشرح الأشموني ١/١٦٦ والمطالع السعيدة ١/١٨٨

(٢) (القول) بدلا من (التقديم) في س .

(٣) (يمتنع) في غ .

(٤) هو زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن رباح المزني بن مضر ، توفي سنة (١٣ ق . هـ) . الأعلام ٣/٨٧

(٥) من البسيط ، وهو في الديوان ٥٣ وسر صناعة الإعراب ٨٣١ وبلا نسبة في المقتضب ٤/١٠٣

(٦) هو أعشى ميمون بن قيس بن جندل من بكر بن وائل ، توفي سنة (٦٢٩ م) . الأغاني ١٥ / ٥٢ وتاريخ آداب اللغة ١/١٠٩

(٧) من المتقارب ، وهو في الديوان ٦٥

(٨) (لذلك) في غ .

(٩) انظر : الكتاب (بولاق) ١/٢١ وشرح الأشموني ١ / ١٨٤ وأوضح المسالك ١/٢٤٤ والمطالع السعيدة ١/٢٠٥ وأسرار العربية ٨٨ والمقتضب ٤/٨٧

(١٠) (تقدم) ساقطة من س .

(١١) (يمتنع) في غ .

لو فُقِدَ هذا التَّقديرُ مِنَ التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ لما جَازَ تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ ، ألا تَرَى أنه لايجوز « ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدًا » إذا جعلتَ « غُلامُه » فاعِلًا ، و « زيدًا » مفعولا ؛ لأن التَّقْديرَ إنما يخالفُ اللَّفْظَ إذا عُدِلَ بالشيء عنِ الموضِعِ الّذِى يستحقُّه ، فأمَّا إذا وَقَعَ فى الموضِعِ الذى يستحقُّه فمحالٌ أنْ يُقَالَ إنَّ النِّيَّةَ بِهِ غيرُ ذلكَ ، وهَا هُنَا قدْ وَقَعَ الفاعِلُ [فى رتبته] (١) ، والمفعول فى رتبته ، فلم يمكن أن تجعل الضمير فى تقدير التأخِيرِ ، بخلاف ما إذا قلت : « ضرب غلامَه زيدٌ » فجعلت « غلامه » مفعولا ، و « زيدًا » فاعلا ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾ [سورة البقرة ١٢٤/٢] فإنَّهُ ، وإنْ كانَ بتقديرِ التَّأخيرِ يصيرُ إلى قوله ؛ وإذ ابْتَلَى ربُّهُ إبْرَاهِيمَ ، فيكون إضمارًا قبلَ الذكر ، كقولك : « ضرب غلامُه زيدًا » إلا أن بينهما فرقًا ، وذلك لأن قولك : « ضرب غلامُهُ زيْدًا » وقدْ (٢) تقدَّمَ فيه ضميرُ الاسمِ على ظَاهِرِه لفظًا وتقْدِيرًا ، [وقولُه تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ ﴾] (٣) تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديرا لا لفظًا (٤) ، والضَّميرُ متى تقدَّمَ تقديرًا لا لفظًا أو تقدَّمَ (٥) لفظًا لا تقديرًا ، فإنَّهُ يجوزُ ، بخلافِ ما إذا تقدَّمَ [عليه] (٦) لفظًا وتقديرًا ، والله أعلم .

* * *

(١) مابين المعكوفين ساقط من س . (٢) (قد) ساقطة من س .

(٣) مابين المعكوفين ساقط من غ ، وبدلا منه (وإذا قلت : ضرب زيدا غلامه) .

(٤) انظر : المفصل ١٨ والإيضاح ١٥٩/١ وابن يعيش ٦٨/٢ - ٦٩

(٥) (وتقدم) فى غ . (٦) زيادة لازمة .

١٠ - مسألة [١]

الاسم المرفوع بعد لولا [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ « لولا » تَرْفَعُ الاسم بعدَها ، نحو « لولا زيدٌ لأكرمتُكَ » ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء [٣] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : [إنما قلنا] [٤] إنها ترفع [٥] الاسم بعدها لأنها نائبةٌ عنِ الفعلِ الذى لو ظهر لرفع الاسم [٦] ؛ لأن التقدير فى قولك : « لولا زيدٌ لأكرمتُك » لو لم يمنعنى زيدٌ من إكرامِك لأكرمتُك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا [٧] ، وزادوا « لا » على « لو » فصارَ [٨] بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، وصار هذا بمنزلة قولهم : « أَمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ مَعَكَ » [٩] والتقدير فيه : أَنْ كنتَ منطلِقًا انطلقتُ مَعَكَ ، قال الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ ... فإِنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [١٠]

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة ، معانى القرآن ٤٠٤/١ والمغنى ٢١٥/١ وابن يعيش ١١٨/٣ والخزانة (بولاق) ٢٢١/١ ؛ ٢٢٢ والجامى على الكافية ٢٩٩/١ والإيضاح ١٩٤/١ والمقتضب ٧٦/٣ وأمالى ابن الشجرى ٢١٠/٢ وشرح التصريح ١٧٩/١

(٢) هذا هو العنوان فى هامش س ، أما العنوان فى هامش غ ف : (هل المرفوع بعد لولا مرفوع بها ، وإليه ذهب الكوفيون أو بالابتداء وإليه ذهب البصريون) .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢٢٠/١ والمفصل ٢٦ والخزانة (بولاق) ٢٢١/١ - ٢٢٢ والجامى على الكافية ٢٩٦/١ والمطالع السعيدة ١٩٠/١ وشرح الأشمونى ١٦٨/١

(٤) مابين المعكوفين ساقط من س .

(٥) (ترتفع) فى غ .

(٦) انظر : المغنى ٢١٥/١ والخزانة (بولاق) ٢٢٢/١ والإيضاح ٢٩٦/١

(٧) نسبه الجامى للكسائى ، وكان تقدير الفعل عنده : وجد . الجامى على الكافية ٢٩٦/١ المغنى ٢١٥/١ والخزانة (بولاق) ٢٢٢/١ والإيضاح ٢٩٦/١

(٨) (فصارا) فى غ .

(٩) انظر : أوضح المسالك ٢٦٤/١ وشرح الأشمونى ١٩٨/١ والدرر ٩٢/١ - ٩٣

(١٠) من البسيط ، لعباس بن مرداس فى الديوان ١٢٨ والاشتقاق ٣١ والخزانة ١٣/٤ ؛ ٤٤٥/٥ ؛ ٥٣٢/٦ ؛ ٦٢/١١ وشواهد المغنى ١١٦/١ ، ١٧٩ ولجرير فى الديوان ٣٤٩/١ والخصائص ٣٨١/٢ وابن يعيش ٩٩/٢ ؛ ١٣٢/٨ والكتاب ٢٩٣/١ والعينى ٥٥/٢ وبلا نسبة فى الأزهية ١٤٧ والجنى الدانى ٥٢٨ وتخليص الشواهد ٢٦٠

والتقدير فيه : أَنْ كنتَ ذا نَفَرٍ ، فَحذفَ الفعل ، وزاد « ما » على « أن » عوضا عن الفعل ، كما كانت الألف فى « اليمانى » [١] عوضًا عن إحدى ياءى النسبِ ، والذى يدلُّ على أنها عوضٌ عن الفعلِ أنه لايجوزُ ذكرُ الفعلِ معها ، لئلا يُجْمَعَ بين العوض [٢] والمعوّضِ ، ونحن وإن اختلفنا فى أنَّ [٣] « أَنْ » هاهنا : [هل هى] [٤] بمعنى « إن » الشرطية ، أو أنها [٥] فى تقدير « لأن » [٦] ؟ فما اختلفنا فى أن « ما » عِوَضٌ عن الفعلِ ، وكذلك أيضًا قولهم « إمّا لا فافْعَلْ هذا » تقديره : إن لم تفعل مايلزمك فافعل هذا ؛ لأن الأصلَ فى هذا أنَّ الرجلَ تلزمُه أشياءُ ، فيطالبُ بها ، فَيَمْتَنِعُ منها [٧] ، فيُقْنَع منه ببعضِها ، فيقال له : « إمّا لا فافعلْ هذا » أى : إن لم تفعل ما يلزمُك فافعلْ هذا ، ثم حُذِفَ الفعلُ ؛ لكثرة الاستعمالِ ، وزِيدت « ما » على « أنْ » عوضًا عنه ، فصارا [٨] بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، والذى يدل على أنها صارت عوضًا عن الفعل أنه يجوزُ [٩] إمالتها ، فيقال « إما لا » [١٠] بالإمالة ، كما أمالوا « بلى » و « يا » فى النداء [١١] ، فلو لم تكن كافية من [١٢] الفعل وإلا [١٣] لما جاز إمالتها ؛ لأن الأصلَ فى الحروف أن لا تدخلَها الإمالةُ [١٤] ، فلما جاز إمالتها هاهنا دلَّ على أنها كافية من [١٥] الفعل ،

---

(١) فهو من الشاذ الخارج عن القياس ، والأصل : يمنى . شرح الأشمونى ٥٠٧/٢
(٢) (العوض) ساقط من غ .
(٣) (أن) ساقط من غ .
(٤) (هى فى) فى غ .
(٥) (وأنها) فى غ .
(٦) البصريون على أن « أن » مصدرية ، والكوفيون على أنها شرطية ؛ لأنهم يجيزون الجزاء بالمفتوحة . الدرر ٩٢/١
(٧) (منه) فى غ .
(٨) (فصار) فى غ .
(٩) (لا يجوز) فى غ ، وهو خطأ .
(١٠) انظر : حاشية الصبان ٢٣٢/٤ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٦٧٥ وابن يعيش ٦٥/٩ والمقتضب ٥٣/٣ والإيضاح ٣٠٢/٢
(١١) انظر : المفصل ٣٥ والرضى على الكافية ١٢٩/١
(١٢) (عن) فى غ .
(١٣) (وإلا) ساقطة من س .
(١٤) انظر حاشية الصبان ٢٣٢/٤ والرضى على الشافية ٢٦/٣ والإيضاح ٣٠١/٢ والمقتضب ٣٥/٣ والهمع ١٦٧/٦
(١٥) (عن) فى غ .

كما كانت « بلى » و « يا » كذلك ، وكذلك أيضا [(١)] : « مَنْ سَلَّم عليكَ فَسَلِّمْ عليهِ ، ومَنْ لا فلا تَعْبَأْ بِهِ » وتقديرُهُ : ومَنْ لا يُسَلِّمْ عليكَ [(٢)] ، فلا تعبأْ بِهِ ، وقال الشاعر :

فَطَلِّقْهَا فلسْتَ لَهَا بِنِدٍّ   وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ [(٣)]

أراد : وإلا تطلِّقْها يعلُ مَفْرِقَكَ [(٤)] ، وكذلك قالوا « حينئذٍ الآنَ » تقديره : واسمعِ الآن ، [أى كان الذى] [(٥)] ، ومعناه أنَّ ذاكرًا ذكر شيئًا فيما مَضَى يستدعَى فى الحال مثلَه ، فقال له المخاطب : « حينئذٍ الآنَ » أى : كانَ الذى تذكرُ حينئذٍ ، واسمع الآن ، أو دع الآن ذكرَهُ ، أو نحو ذلك من التقدير [(٦)] ، وكذلك قالوا : « ما أَغْفَلَهُ عنك شيئًا » وتقديره [(٧)] : انظر شيئًا ، كأن قائلًا قال : « ليس بغافلٍ عنى » فقال المجيب : ما أغفله عنك شيئا ، أى : انظر شيئًا ، فحذف ، والحذف فى كلامهم لدلالةِ الحال وكثرةِ الاستعمال أكثرُ من أن يُحصَى ؛ فدلَّ على أنَّ الفعلَ محذوفٌ هاهنا بعد « لولا » وأنه اكْتَفَى [بالاسمِ بعدها] [(٨)] بـ « لولا » ، على [(٩)] مابينا ؛ فوجب أن يكون مرفوعا بها .

والذى يدلُّ على أنَّ الاسمَ يرتفعُ [(١٠)] بها دون الابتداء أن « أن » إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة ، نحو قولك : « لولا أنَّ زيدًا ذاهبٌ لأكرمتُك » ، ولو كانتْ فى موضعِ رفع [(١١)] بالابتداءِ لوجبَ أن تكونَ مكسورةً ؛ فلما وجبَ الفتحُ دلَّ على صحةِ ما ذهبنا إليه [(١٢)] .

---

(١) (أيضا قالوا) فى غ .
(٢) (عليك) ساقطة من غ .
(٣) من الوافر ، وهو للأحوص فى الديوان ١٩٠ والدرر ٧٨/٢ والخزانة ١٥١/٢ وشواهد المغنى ٧٦٧ ؛ ٩٣٦ والعينى ٤٣٥/٤ وبلا نسبة فى رصف المبانى ١٠٦ والمقرب ٢٧٦/١ والهمع ٦٢/٢ ويروى : بكفء : بدلا من : بند .
(٤) (مفرقك) ساقطة من س .
(٥) مابين المعكوفين ساقط من س .
(٦) وهذا التنوين هو تنوين العوض عن جملة . انظر فى بيانه : شرح الأشمونى ١٨/١ وابن يعيش ٣٠/٩ وأوضح المسالك ١٥/١ وابن عقيل ٤ والأنموذج ٢١٢ وشرح المقدمة النحوية ١٢٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٤٣٣
(٧) (أى) فى غ ، بدلا من : وتقديره .
(٨) مابين المعكوفين ساقط من غ .
(٩) (على) ساقط من غ .
(١٠) (مرتفع) فى غ .
(١١) (فى موضع الابتداء) فى غ .
(١٢) انظر فى فتح همزة (أن) : المقتضب ٣٤١/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ٤٨٨ =

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنَّه يرتفعُ بالابتداءِ دونَ « لولا » ، وذلك لأنَّ الحرفَ إنما يعملُ إذا كان مختصًّا [١] ، « ولولا » لا تختصُّ بالاسم دون الفعل [٢] ، بل [٣] قد تدخلُ على الفعلِ ، كما تدخل على الاسم ، وقال [٤] الشاعر :

قَالَتْ أُمَامَةُ لمّا جِئْتُ زائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ [٥]

فقال « لولا حُدِدْتُ » فأدخلَها على الفعلِ ؛ فدلَّ على أنها لا تختصُّ ، فوجبَ [٦] أن لا تكون عاملةً ، وإذا لم تكنْ عاملةً وجبَ أن يكونَ الاسمُ مرفوعًا بالابتداءِ .

والذى يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير : لو لم يمنعنى زيدٌ [٧] لأكرمتُك ، أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يُعطفَ عليها بلولا : [لأن الجحدَ يُعطفُ عليه بلولا] [٨] ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾ [سورة فاطر ١٩/٣٥ - ٢٢] ثم قال الشاعر :

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَىٍّ وَلا حَىٌّ على الدُّنْيَا بِبَاقِ [٩]

قوله : « بباقَاةٍ » أرادَ : بباقيةٍ ، فأبدلَ مِنَ الكسرةِ فتحةً ، فانقلبتِ الياءُ ألفًا ، وهى لغة طيّئ ، وقال الآخر :

= والإيضاح ١٦٥/٢ - ١٧١ وابن يعيش ٥٩/٨ - ٦٢ والهمع ٦٧/٢ وأصول النحو ، لابن السراج ٢٦٥/١ وشواهد التوضيح والتصحيح ١١٨

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٥/١

(٢) انظر : المغنى ٢١٥/١ والخزانة (بولاق) ٢٢١/١

(٣) (بل) ساقطة من س . (٤) (قال) فى س .

(٥) من البسيط ، وهما للجموح الظفرى فى الخزانة ٤٦٢/١ وابن يعيش ٩٥/١ وبلا نسبة فى : التذكرة ٧٩ ؛ ٣٨٧ والأزهية ١٧٠

(٦) (فوجب) ساقط من غ . (٧) (زيدا) فى غ ، وهو خطأ .

(٨) مابين المعكوفين ساقط من س بسبب انتقال النظر .

(٩) لم أعثر عليه فى مصادرى .

وَمَا الدُّنيا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ   أَجْل لا لا ولا بِرَخَاءِ بَالِ [(١)]

فلمّا لم يجز [أن يقال] [(٢)] : « لولا أخُوك ولا أبوك » دلَّ على فساد ماذهبوا إليه .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

وأمّا الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنَّ الحرفَ إنما يعملُ إذا كان مختصًّا ، ولولا حَرْفٌ غيرُ مختصٍّ » قلنا : نُسَلِّمُ أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًّا ، ولكن لا نسلم أنَّ « لولا » غيرُ مختصٍّ ، قولهم : « إنّه يدخلُ [على الفعل كما يدخل] [(٣)] على الاسم ، كما قال الشاعر :

لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فأدخلَها على الفعلِ » قلنا : لو التى فى هذا البيتِ ليستْ مركبةً مع « لا » كما هى مركبةٌ مع « لا » فى قولك « لولا زيدٌ لأكرمتُك » وإنما « لو » حرفٌ باقٍ على أصلِه [مِنَ الدّلالةِ] [(٤)] على امتناع الشيء [لامتناع غيره] [(٥)] ، و « لا » معها بمعنى « لم » ؛ لأن « لا » مع الماضى بمنزلة « لم » مع المستقبل [(٦)] ، فكأنه قال : قَدْ رميتُهم لو لم أحدّ ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ [سورة البلد ١١/٩٠] [أى : لم يقتحمِ العقبةَ] [(٧)] ، وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [سورة القيامة ٣١/٧٥] أى : لم يصدق ولم يصلّ ، وكقول الشاعر :

إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا
وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا [(٨)]

---

(١) من الوافر ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (بيروت) ٤٤/٨

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) انظر : الإيضاح ٢١٥/٢ - ٢١٧ والكناش ٨٤٢/٢

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من س بسبب انتقال النظر .

(٨) من الرجز ، لأمية بن أبى الصلت فى الأغانى ١٣١/٤ والخزانة ٤/٤ ولأبى خراش الهذلى فى الخزانة ١٩٠/٧ والأزهية ١٥٨ وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ وشواهد المغنى ٦٢٥ ولأمية أو لأبى خراش فى الخزانة ٢٩٥/٢ وبدون نسبة فى الجنى الدانى ٢٩٨ والجمهرة ٩٢

وكقول الآخر :

وَأَيُّ أَمْـرٍ سَـيِّـئٍ لا فَـعَـلَـهْ[١]

أى : لم يفعلْه ، فكذلك هاهنا قوله « لولا حُدِدْتُ » أى : لو[٢] لم أحد ، فدل على أن « لولا » هذه ليست « لولا » التى وقع الخلافُ فيها ؛ أنها مختصةٌ بالأسماءِ دون الأفعالِ ، فوجبَ أن تكونَ عاملةَ على مابينا .

وأما قولهم : « لو كانت (لولا)[٣] هى العاملةً : لأنَّ التقدير : لو لم يمنعنى زيدٌ لكان فيها معنى الجحدِ ، فكانَ ينبغى أن يُعطفَ عليها بلولا ؛ لأنَّ الجحد يُعْطف عليه[٤] بلولا إلى آخر ما قرروه » قلنا : إنما[٥] لم يجز لأنَّ « لولا » مركبة من « لو » و « لا »[٦] ، فلما رُكِّبتا خرجت « لو » من حدِّها و « لا » مِنَ الجحدِ ؛ إذ[٧] ركِّبتا فَصُيِّرتا حرفًا واحدًا ؛ فإنَّ الحروف إذا رُكِّبَ[٨] بعضُها مع بعضٍ تغيّر حكمُها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، كما قلنا فى « لولا » بمعنى التحضيض ، و « لوما » و « ألا » وما أشبهه[٩] ، وكذلك[١٠] هاهنا[١١] ؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بلولا ، والله أعلم .

* * *

---

(١) بيت من الرجز ، لشهاب بن العيف ، أو لأخيه عامر بن العيف فى الخزانة ٨٩/١٠ ولعبد المسيح بن عسلة أو لابن العفيف العبدى فى شواهد المغنى ٦٢٤ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ٢٩٧ وابن يعيش ١٠٩/١ ؛ ١٠٨/٨

(٢) (لو) ساقطة من س .

(٣) (لو) فى س .

(٤) (عليه) ساقطة من س .

(٥) (إنما) ساقطة من غ .

(٦) (لولا) فى غ .

(٧) (إذا) فى غ .

(٨) (ركبت) فى غ .

(٩) (أشبه) فى غ .

(١٠) (فكذلك) فى غ .

(١١) حروف التحضيض تلازم الفعل لفظا أو تقديرا ؛ لأن معناها لايصح إلا فيه ، ومنه بيت جرير :

تَعُدّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكم ... بنى ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المقنَّعَا

من الطويل ، وهو فى الديوان ٩٠٧ وانظر المفصل ٣١٦ والجمل ٣٢١ وشرح التسهيل ١١٤/٤

(١١) مسألة [١]

القول فى عامل النصب فى المفعول

ذهبَ الكوفيُّونَ [٢] إلى أنَّ العاملَ فى المفعولِ النّصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعًا [٣] ، [نحو « ضَرَبَ زيدٌ عمرًا » ، وذهب بعضُهم إلى أنَّ العاملَ هو الفاعلُ] [٤] ، ونصّ هشام بن معاوية [٥] صاحبُ الكسائى على أنك إذا قلت : « ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا » تنصبُ « زيدًا » بالتاء ، و « قائمًا » بالظنِّ ، وذهب خلف الأحمر [٦] من الكوفيين إلى أنَّ العاملَ فى المفعولِ [٧] معنى المفعوليّةِ ، والعامل فى الفاعل معنى الفاعلية .

وذهب البصريون إلى أن العامل [٨] الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعا [٩] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأنْ قالُوا : إنما قلنا إنَّ العاملَ فى المفعولِ النصب الفعل

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة٣٤ والإيضاح ٢٤٥/١ وأسرار العربية ٦٤ وشرح التصريح ٣٠٩/١

(٢) رأى الكوفة ينسب إلى الفراء فى شرح التصريح ٣٠٩/١

(٣) (جميعا) ساقطة من غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٥) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوى الكوفى ، أحد أعيان أصحاب الكسائى ، له مقالة فى النحو تعزى إليه ، توفى هشام سنة (٢٠٩ هـ) .

(له ترجمة فى : البغية ٢/ ٣٢٨ وطبقات النحويين واللغويين ١٣٤) . انظر رأى هشام فى : شرح التصريح ٣٠٩/١

(٦) خلف بن حيان الأحمر ، مولى أبى بُردة بن أبى موسى الأشعرى ، يكنى أبا مُحْرِز ، ومات فى حدود (١٨٠ هـ) .

(له ترجمة فى : طبقات النحويين واللغويين ١٦١) . انظر رأى خلف الأحمر فى : شرح التصريح ٣٠٩/١

(٧) (بالمفعول) فى غ .

(٨) (العامل) ساقطة من غ .

(٩) (معا) فى غ .

والفاعل ؛ وذلك لأنه [١] لا يكون مفعول [٢] إلا بعد فعل وفاعل ، لفظا أو تقديرا ، [إلا أن] [٣] الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، والدليل على ذلك من سبعة أوجه :

الوجه الأول : أنَّ إعرابَ الفعلِ فى الخمسةِ الأمثلةِ يقعُ بعده ، نحو « يَفْعلانِ ، وتَفْعلانِ ، وتَفْعلونَ ، ويَفْعلونَ [٤] ، وتفعلين يا امرأة » ولولا أنَّ الفاعلَ بمنزلةِ حرفٍ مِنْ نفسِ الفعلِ ، وإلا لما جاز أن يقع إعرابُه بعده [٥] .

والوجه [٦] **الثانى** : أنه يسكّن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل ، [« نحو ضربْتُ ، وذهبْتُ » ؛ لئلا يجتمعَ فى كلامهم أربعُ متحركاتٍ متوالياتٍ فى كلمةٍ واحدةٍ [٧] ، ولولا أنَّ ضميرَ الفاعلِ بمنزلة حرفٍ] [٨] مِنْ نفسِ الفعلِ ، وإلا لما سُكِّنت لامُ الفعل لأجله [٩] .

والوجه الثالث : أنه يلحقُ الفعل علاماتُ التأنيث إذا كان الفاعلُ مؤنثًا [١٠] ، فلولا أنّه يتنزلُ منزلةَ بعضه ، وإلا لما أُلْحِقَ علامةَ التأنيثِ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يؤنّث ، وإنما يؤنّث الاسم .

والوجه [١١] **الرابع** : أنهم قالوا « حَبَّذَا زيدٌ » فركبوا « حَبَّ » وهو فعل مع « ذا » وهو اسم ، فصارا بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء [١٢] .

---

(١) (أنه) فى غ .　　(٢) (مفعولا) فى غ .

(٣) (لأن) فى غ .　　(٤) (ويفعلون ، وتفعلون) فى غ .

(٥) انظر : الإيضاح ٩/٢ والمطالع السعيدة ٢٥٩/١ وقطر الندى ١٨٤ وسر صناعة الإعراب ٢٢١/١ – ٢٢٢

(٦) (الوجه) فى غ .

(٧) انظر : الإيضاح ٤/٢ – ٥ وقطر الندى ٢٧ والكناش ٦٥٧/٢

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .　　(٩) (لأجله) ساقط من غ .

(١٠) انظر : الأشباه والنظائر ٩/٢ والكناش ٦٥٧/٢ وقواعد المطارحة (ورقة) ٣٤٢ والإيضاح ٢٧٥/٢

(١١) (الوجه) فى غ .

(١٢) فى « حبذا » مذهبان : أن « ذا » ركبت مع الفعل ، فصارت جزءا منه ، والفاعل =

والوجه الخامس : أنهم قالوا في النسب إلى « كُنْتِ » : كُنْتِيٌّ [١] ، فأثبتوا التاء ، ولو لم يتنزلِ ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل ، وإلا لما جاز إثباتها .

والوجه [٢] **السَّادِسُ** : أنهم قالوا : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ [٣] » فألغوا « ظَنَنْتُ » [٤] فلولا أن الجملة من الفعل والفاعل [٥] بمنزلة المفرد ، وإلا لما جاز إلغاؤها ؛ لأن الإلغاءَ إنما يكونُ للمفرداتِ لا للجملِ .

والوجه السابعُ : أنهم قالوا : « قِفَا » للواحد [٦] على التثنية ؛ لأن المعنى « قِفْ قِفْ » ، قال الله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [٧] فثنى ، وإن كان الخطاب لِمَلَكٍ واحدٍ ، وهو مالكُ خازنُ النارِ ؛ لأن المعنى : « أَلْقِ أَلْقِ » ، والتثنيةُ إنما تكونُ للأسماءِ لا للأفعالِ [٨] ؛ فدلَّ على أنَّ الفاعلَ مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد .

وإذا كان الفعلُ والفاعلُ كالشيء [٩] الواحدِ ، وكان المفعولُ لا يَقَعُ إلا

= متأخر ، أعنى زيدا ، والثانى : غلبت الاسمية، فصارت « حبذا » اسما ، وهو مبتدأ ، وما بعده خبر ، وهو مذهب المبرد وابن السراج الذى نسبه إلى سيبويه . انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور ٦٠٩/١ وشرح الكافية ، لابن مالك ١١١٧ وشرح التصريح ٩٩/٢ والمسائل المشكلة ٢٠١ وشرح التسهيل ٢٢/٣ وشرح الأشمونى ٤٥/٢ وتسهيل الفوائد ١٢٩ والجامى على الكافية ٣١٦/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٢٢/١ - ٢٢٣

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ٢٢٤/١

(٢) (الوجه) فى غ .

(٣) (قائم) فى غ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ٣٤/٤ - ٣٥ والمقتضب ٣٣٩/٢ والمفصل ٢٦١ وشرح الأشمونى ٢٨٢/١ وأوضح المسالك ٦٠/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٢٥/١ - ٢٢٦

(٥) (والفاعل) ساقط من غ .

(٦) (للواحد قفا) فى غ .

(٧) سورة ق ٢٤/٥٠ وانظر فى وجوه هذه الألف : التبيان ٢٤٢/٢ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٣٨٦/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٢٥/١ ونسبه إلى أبى عثمان المازنى .

(٨) انظر : الصاحبى ٢٥٢ والمقتصد ١٧٣/١ وابن يعيش ٦/٧

(٩) (بمنزلة الشىء) فى غ .

بعدهما دَلَّ على أنه منصوبٌ بهما ، وصارَ هذا كما قلتم فى الابتداء والمبتدأ إنهما يعملانِ فى الخبرِ [(١)] ؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما .

والذى يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكانَ يجبُ أن يليه ، ولا يجوزُ أن يُفْصَلَ بينه وبينه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه [(٢)] وحدَه ، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل .

وأما البصريُّون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنَّ الناصِبَ للمفعولِ هو الفعلُ وحدَه [(٣)] ، دون الفاعل ؛ وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير فى العمل ، أما الفاعل فلا تأثير له فى العمل ؛ لأنه اسم ؛ والأصل [(٤)] فى الأسماء أن لا تعمل ، وهو باق على أصله فى الاسمية ، فوجب أن لا يكون له تأثير فى العمل ، وإضافة ما لا تأثر له [فى العمل] [(٥)] إلى ما له تأثير ينبغى أن يكون لا تأثير له .

وأما الجوابُ عن كلماتِ الكوفيين : أما قولُهم : « أنَّ الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما إلى آخر ما قرّرُوا » قلنا : هذا لا يدلُّ على أنهما العاملانِ فيه ؛ لما بينا أن الفاعل اسمٌ ، والأصلُ فى الأسماء أنْ لا تعملَ [(٦)] ، وهذا [(٧)] يُبطلُ قَوْلَ مَنْ ذهب [منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل ، والكلام عليه كالكلامِ على مَنْ ذهب] [(٨)] من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر لهذا المعنى ، وقد بينا فساد ذلك مستقصى فى مسألة المبتدأ والخبر ، فلا نعيده ها هنا [(٩)] .

---

(١) انظر : المطالع السعيدة ١٧٦/١ وشرح الأشمونى ١٤٩/١ وهذا الكتاب ٤٠

(٢) (فيه) ساقط من س .　　　　(٣) (وحده) ساقط من س .

(٤) الأسماء لا تعمل إلا إذا شابهت الفعل ، كالمصدر واسم الفاعل . انظر : ابن عقيل ١١٠ والمفصل ٢٢٨ والأشباه والنظائر ٢٦١/١ - ٢٦٢ والرضى على الكافية ٢٠٠/٢ وشرح الأشمونى ٥٤١/١ وأوضح المسالك ٢٠٠/٣ وقطر الندى ٣٦٠

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) انظر : أسرار العربية ٦٥　　　　(٧) (بهذا) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .

(٩) انظر : هذا الكتاب ٤٠

وأما قولهم : « لو كان الفعلُ هو العاملُ فى المفعولِ لكان يجبُ أن يليه ولا يفصل بينه وبينه » قلنا : هذا يبطل بـ « إن » ؛ فإنا أجمعنا [١] على أنه [يجوز أن] [٢] يقال : « إنَّ فى الدارِ لَزيدًا » و « إنَّ عندنا لَعمرًا » ، قال الله تعـالى [٣] : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ [سورة الشعراء ٨/٢٦] وقال : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا ﴾ [سورة المزمل ١٢/٧٣] فنصبَ الاسمَ بـ « إنَّ » ، وإنْ لم تله [٤] فكذلك ها هنا ، وإذا لم يلزم ذلك فى الحرف وهو أضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه فى العمل ، فَلأَنْ لا يلزمَ ذلك فى الفعلِ ، وهو أقوى كان ذلك من طريقِ الأولى ، على أنا نقولُ : إنَّ الفعلَ قد ولى المفعول ؛ [لأن الفعل] [٥] لما كان أقوى من حروفِ المعانى صار يعملُ عملينِ ، فهذا [٦] بذاته رافعٌ للفاعل وناصبٌ للمفعولِ ؛ لزيادتِهِ على حروفِ المعانى ، وتقديره تقدير ما عَمِل ، وليس بينه وبين معمولِه فاصلٌ ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصلٌ بان أنه قد وليه العامل ، فَدَلَّ على أنَّ العامل هو الفعلُ وحدَه وأما ما ذهب إليه خلف [٧] الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية [٨] فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسم فاعله ، نحو « ضُرِبَ زيدٌ » ؛ لعدمِ معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم فى نحو « مَاتَ زَيْد » ؛ لوجودِ معنى المفعولية ، فلما ارتفعَ ما لم يُسمَّ فاعلُه مع وجودِ معنى المفعولية وارتفعَ الاسمُ ، فى نحو « مَاتَ زَيْدٌ » مع عدمِ معنى الفاعلية ، دل على فَسَادِ ماذهب إليه ، والله أعلم .

* * *

(١) أصول ابن السراج ٢٠٥/١ والأشمونى ٢٣١/١ والتبصرة والتذكرة ٢٠٧ والكناش ٣٩٧/١

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٣) (سبحانه) فى غ .

(٤) (يكن يليه) فى غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (فهو) فى غ .

(٧) (خلف) ساقطة من غ .

(٨) (الفاعلية والمفعولية) فى غ .

٤٢ - مسألة [١]

القول في ناصب الاسم المشغول عنه

ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنَّ قوله: « زيدا ضربتُه » منصوبٌ بالفعلِ الواقعِ على الهاء، وذهبَ البصريُّونَ إلى أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ، والتقديرُ فيه [٢] : ضربتُ زيدًا ضربتُهُ .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنّه منصوب بالفعلِ الواقعِ على الهاء، وذلك لأنَّ المَكْنيّ - الذى هو الهاء العائدةُ [٣] - هو الأول في المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبًا به [٤] ، كما قالوا : « أكرمتُ أباك زَيْدًا » و « ضربتُ أخاك عَمْرًا » .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر ؛ وذلك لأنَّ في الذى ظهرَ دلالة عليه ، فجاز إضمارُه استغناءً بالفعلِ الظاهرِ عنه ، كما لو كان متأخّرًا ، وقبله ما يدلُّ عليه .

وأما الجوابُ عنْ كلماتِ الكوفيين : قولهم : « إنما قلْنا إنه منصوبٌ بالفعلِ الواقعِ على الهاء ؛ لأن المكنىّ هو الأول في المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبًا به [٥] ، كقولهم : « أكرمتُ أباكَ زيدًا » ، و [« ضربتُ أخَاك عمرًا »] [٦] قلنا : هذا فاسدٌ ؛ وذلك لأنَّ انتصابَ « زَيْدٍ » في قولهم : « أكرمتُ أباك زَيْدًا » على

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١١٣ والمفصل ٥٠ والرضى على الكافية ١٦٣/١ وأوضح المسالك ١٦٠/٢ وابن عقيل ٧٢ وقطر الندى ١٩٢ وشرح الأشمونى ٣٣٢/١ والتبيين ٢٦٦ والمقتضب ٧٦/٢ وشرح التصريح ٢٩٦/١ - ٢٩٧ .

ورأى الكوفة في شرح التصريح منسوب إلى الكسائى ، أما الفراء فذهب إلى أن الاسم المتقدم والضمير منصوبان بالفعل ؛ لأنهما في المعنى لشيء واحد . انظر : شرح التصريح ٢٩٧/١

(٢) (فيه) ساقط من غ .

(٣) (العائد) في غ .

(٤) (به) ساقط من غ .

(٥) (به) ساقط من غ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

البدلِ ، وجاز أن يكون بدلا ؛ لأنه تأخّرَ على المبدل منه ؛ [إذ لا يجوز أن يكونَ البدلُ إلا متأخّرًا على المبدلِ منه] (١) ، وأما ها هنا فقد تقدَّم « زَيْد » على الهاءِ .

فلا يجوزُ أن يكونَ بدلا منه ، لأنه لا يجوزُ أن يتقدّم البدلُ على المبدل منه ، [على أنا] (٢) نقول : [إن العاملَ فى البدل عندنا غير العاملِ فى المبدل منه] (٣) ، على تقديرِ التكريرِ فى البدلِ ، والذى (٤) يدلُّ على ذلك إظهارُه فى البدل كما أُظْهِرَ فى المبدل منه ، قال الله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [سورة الأعراف ٧٥/٧] [قوله : ﴿ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ بدل من قوله : ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ ﴾] (٥) فظهر (٦) العامل فى البدل ، كما أظهره فى المبدل منه ، وقال تعالى : ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ ﴾ [سورة الزخرف ٣٣/٤٣] فقوله : ﴿ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ (٧) بدل من قوله : ﴿ لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ فأظْهَرَ العاملَ فى البدل كما أَظْهَرَهُ فى المبدل منه ؛ فدلّ على أنه فى تقديرِ التكريرِ ، وأنَّ العامل فى البدلِ هو (٨) غيرُ العاملِ فى (٩) المبدَلِ مِنْه ، والله أعلم .

* * *

(١) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

(٢) (ولأنا) فى غ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) الواو ساقطة من غ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

(٦) (فأظهر) فى غ .

(٧) نص الآية فى غ : (لبيوتهم) .

(٨) (هو) زيادة من غ .

(٩) طمس فى موضع (فى) فى س .

١٣ - مسألة [١]

[القول فى أولى العاملين بالعمل فى التنازع]

ذهبَ الكوفيُّونَ فِي إعمالِ الفعْلَيْنِ ، نحو « أكْرَمَنى وأكْرَمْتُ زَيْدًا ، وأكْرَمْتُ وأكْرَمَنِي زَيْدٌ » إلى أنَّ إعمالَ الفعلِ الأولِ أولى ، وذهبَ البصريُّون إلى أنَّ إعمالَ الفعلِ الثانى أولى [من إعمال الأول] [٢] .

وأما [٣] الكوفيون فاحتجُّوا بأنْ قالُوا : الدليلُ على أنْ إعمالَ الفعلِ [٤] الأول أولى : النقلُ والقياسُ ، أما النقلُ [٥] فقدْ جاء ذلك عنهم كثيرًا ، قال امرؤ القيس [٦] :

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لِأَسْمَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ [٧]

فأعملَ الفعلَ الأولَ ، ولو أعمل الثانى لنصب « قليلا » وذلك لم يروه أحدٌ بالنصبِ .

وقال رجل من بنى أسد :

فَرَدَّ عَلَى الفُؤادِ هَوًى عَمِيدًا ... وَسُوئِلَ لو يُبِينُ لنا السُّؤَالا

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا ... بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا [٨]

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : الكتاب ٧٩/١ وائتلاف النصرة ١١٣ وابن عقيل ٧٧ والرضى على الكافية ٨٠/١ وشرح الوافية ١٦١ وقطر الندى ١٩٧ والجامى على الكافية ٢٦٥/١ والهمع ١٤١/٥ والدرر ١٤٣/٢ والتبيين ٢٥٢ وشرح الأشمونى ٣٥٠/١ وأوضح المسالك ١٨٦/٢والمقتضب ٧٢/٤ وشرح التصريح ٣١٩/١؛٣٢٠ والجمل١١١

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من س ، بسبب انتقال النظر . (٣) (أما) فى س .

(٤) (الفعل) ساقط من غ . (٥) (النقل) ساقط من غ .

(٦) امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندى ، وهو من شعراء الطبقة الأولى . انظر : الخزانة ٣٠٢/١ والشعر والشعراء ٥٠/١ والأعلام ١١/٣

(٧) من الطويل ، وهو فى الديوان ٣٩ والكتاب ٧٩/١ والعينى ٣٤٢/١ والهمع ١١٠/٢ والخزانة ٣٢٧/١ ؛ ٤٦٢ والتذكرة ٣٩ وشواهد المغنى ٣٤٢ وهو بلا نسبة فى : المقرب ١٦١/١ والمقتضب ٧٦/٤

(٨) من الوافر ، للمرار الأسدى فى الديوان ٤٧٦ والكتاب ٧٨/١ وأبيات الكتاب ٣٧٦/١ ولرجل من بنى أسد فى التذكرة ٣٥٠ والمقتضب ٧٦/٤ ويروى سؤالا ، بدلا من « السؤالا » .

[فأعملَ الفعلَ الأولَ ، ولذلك نصبَ « الخُرُدَ الخِدَالا »] [١] ، ولو [٢] أعملَ الفعلَ الثانى لقال : « تَقْتادُنا الخُرُدُ الخدالُ » بالرّفعِ ، وقال الآخر [٣] :

ولـمَّا أنْ تَـحَـمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا [٤]

فأعملَ الأوّلَ ؛ ولذلك نصبَ « الغراب » [٥] ، ولو أعملَ الثانى لوجبَ أن يرفع .

وأما القياس ، فهو أنّ الفعلَ الأولَ سابقُ الفعلِ [٦] الثانى ، وهو صالحٌ للعملِ كالفعلِ الثانى ، إلا أنه كان مبدوءًا بِهِ كانَ إعمالهُ أولى لقوةِ الابتداء والعنايةِ به [٧] ؛ ولهذا لا يجوز إلغاء « ظَنَنْتُ » إذا وقعت مبتدأةً [٨] ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا » بخلافِ ما إذا وقعتْ متوسطةً أو متأخرةً ، نحو « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائمٌ » ، و « زَيْدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ [٩] » ، وكذلك لا يجوز إلغاء « كان » إذا وقعت مبتدأة نحو « كان زَيْدٌ قائمًا » ، بخلاف ما إذا كانت [١٠] متوسطة نحو « زَيْدٌ كان قائمٌ » ، فدلَّ على أن الابتداء له أثر فى تقوية العامل [١١] .

والذى يؤيد أن إعمال الأول أولى من الثانى أنكَ إذا أعملتَ الثانى أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوزُ فى كلام [١٢] العربِ [١٣] .

وأما البصريون فاحتجُّـوا بأن قالُوا : الدليلُ على أنَّ الاختيارَ إعمالُ الفعل

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .
(٢) (فلو) فى غ . (٣) (آخر) فى غ .
(٤) من الوافر ، ولم أعثر عليه فى مصادرى .
(٥) (الغراب) ساقطة من غ . (٦) (للفعل) فى غ .
(٧) (به) ساقطة من غ .
(٨) انظر : حاشية الصبان ٣٤/٢ - ٣٥ والمقتضب ٣٩/٢ والمفصل ٢٦١
(٩) انظر : حاشية الصبان ٢٧/٢ وأوضح المسالك ٦٠/٢
(١٠) (وقعت) فى غ . (١١) (الفعل) فى غ .
(١٢) (كلامهم) فى غ .
(١٣) انظر : شرح الأشمونى ١٦٧/١ وأوضح المسالك ٢١٥/١ وقطر الندى ١٢٥ وابن عقيل

الثانى (١) النقلُ والقياسُ ، أما النقلُ فقد جاء كثيرًا ، قال الله تعالى : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ [سورة الكهف ٨٦/١٨] فأعمل الفعلَ الثانى ، وهو « أُفْرِغْ » ولو أعمل الفعلَ (٢) الأول لقال : أفرغْهُ عليه ، وقال تعالى : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [سورة الحاقة ١٩/٦٩] فأعمل الثانى ، وهو « اقرؤا » ، ولو أعمل الأول [لقال : اقرؤه ، وجاء فى الحديث : « ونخلع ونترك من يفجرك » (٣) فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول] (٤) لأظهر الضميرَ بُدّا ، وقال الشاعر ، [وهو الفرزدق (٥)] (٦) :

ولكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِى
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ (٧)

فأعملَ الثانى ، ولو أعملَ الأولَ لقالَ : « سَبَبْتُ وَسَبُّونى بنى عبد شمسٍ » بنصب « بنى » وإظهار الضمير فى « سبنى » ، وقال طُفَيل الغنوى (٨) :

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ (٩)

---

(١) (الثانى) ساقط من غ . (٢) (الفعل) ساقط من غ .

(٣) الذى هو موجود فى الكتب الستة ما فى مسند أحمد (كتاب مسند أهل البيت) : « ولنوحده ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه » الحديث رقم ١٤٦٩

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ، بسبب انتقال النظر .

(٥) هو همام بن صعصعة بن ناجية بن عقال ، والفرزدق لقب ، لقب به لجهامة وجهه وغلظته ، توفى سنة (١١٤هـ) الشعر والشعراء ٤٤٣/١ والخزانة ٢٣٥/١

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٧) من الطويل ، وهو فى الديوان ٨٤٤ وروايته « عدلا » بدلا من « نصفا » والتذكرة ٣٤٥ والكتاب ٧٧/١ وأبيات سيبويه ١٩١/١ وابن يعيش ٧٨/١ والمقتضب ٧٤/٤

(٨) طفيل الغنوى ، هو طفيل بن عوف بن كعب من بنى غنى من قيس بن عيلان ، شاعر جاهلى ، توفى عام (١٣ق.هـ) .

انظر : الخزانة (بولاق) ٦٤٣/٣ والمؤتلف ١٤٧ والأعلام ٣٢٩/٣

(٩) من الطويل ، وهو فى الديوان ٢٣وشرح أبيات سيبويه ١٨٣/١ وابن يعيش ٧٨/١ والعينى ٢٤/٣ وأمالى ابن الحاجب ٤٤٣ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣٥٧/١ وتخليص الشواهد ٥١٥ والمقتضب ٧٥/٤ والتذكرة ٣٤٤

وقال الآخر (١) ، وهو رجلٌ مِنْ باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِى الحَلِيمَ ومِثْلُهَا أَصْبَاهُ (٢)

وقال الآخر :

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها (٣)

فأعملَ الثانى فى هذا البيتِ فى مكانينِ ، أحدهما « وفّى » ، ولو أعملَ الأولَ لقال : « وَفَّاهُ » ، والثانى : « مُعَنًّى » ، ولو أعملَ الأولَ لوجب إظهارُ الضمير بعد « معنًّى » فيقول : « وعزة ممطولٌ معنّى هو غريمها » وتقديره : وعزة ممطولٌ غريمها معنّى هو ؛ لأنه قد جَرَى على عزة ، وهو فعل للغريم ؛ فقد جرى على غيرِ مَنْ هو له ، [واسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له] (٤) وجب إظهار الضمير فيه (٥) ، فلما لم يظهر الضمير دلَّ على أنه قد أعملَ الثانى ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوزُ أنْ يكون قد أعملَ الأولَ ، ولم يظهرِ الضميرَ ، وذلك جائزٌ عندنا (٦) ، وقد بيّنا فساد ذلك فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، مستقصًى فى موضعِهِ .

وأما القياسُ فهو أنَّ الفعلَ الثانى أقربُ إلى الاسم من الفعلِ الأولِ ، وليس (٧) فى إعماله دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى ، [ألا ترى أنهم قالوا : « حسنت بِصَدْرِه وصَدْرِ زَيْدٍ » فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ولا يختارون

---

(١) (آخر) فى غ .

(٢) من الكامل ، لوعلة الجرمى فى أبيات سيبويه ٢٥٨/١ ولرجل من باهلة فى الكتاب ٧٧/١ وبدون نسبة فى المقتضب ٧٥/٤

(٣) من الطويل ، لكثير فى الديوان ١٤٣ والخزانة ٢٢٣/٥ وشرح شواهد الإيضاح ٩٠ والعينى ٣/٣ والدرر ١٤٦/٢ وابن يعيش ٨/١ وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٩٥/٢ وشرح الأشمونى ٣٥٣/١

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ، بسبب انتقال النظر .

(٥) هذه مسألة خلافية ، وقد سبق ذكرها فى هذا الكتاب (المسألة ٨) . وانظر : شرح الأشمونى ١٥٢/١ وابن عقيل ٣٢ وأوضح المسالك ١٩٤/١

(٦) (عندنا جائز) فى غ .

(٧) (فليس) فى غ .

إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ، وليس فى إعمالها نقضُ معنًى ، فكان إعمالها أولى] [١] .

والذى يدلُّ على أنَّ للقربِ أثرًا أنه قد حملهم القربُ والجوارُ حتَّى قالوا : « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » [٢] فأجروا « خَرِب » [٣] على « ضَبّ » ، وهو فى الحقيقة صفةٌ للجُحْرِ [٤] ؛ لأن الضَّبَّ لا يُوصَفُ بالخرابِ ، فها هنا أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين [٥] : أما قول امرؤ القيس :

فَلَو أنَّ ما أسعَى لأسمى معيشةٍ [كفانى ولم أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ] [٦]

فنقول : إنما أعمل الأولَ منهما مراعاةً للمعنى ؛ فإنه [٧] لو أعمل الثانى لكان [الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ؛ **أحدهما** : أنه لو أعمل الثانى لكان] [٨] التقدير فيه [٩] : كفانى قليلٌ ولم أطلبْ قليلًا من المالِ ، وهذا متناقضٌ لأنه يخبرُ تارةً بأن سعيه ليس لأدنى معيشةٍ ، وتارةً يخبرُ بأنه يطلبُ القليل [١٠] ، وذلك متناقض [١١] .

والثانى [١٢] : أنه قال فى البيت الذى بعده :

ولكنَّما أسْعَى لمجدٍ مُؤثَّلٍ   وقَدْ يُدْرِكُ المجْدَ المؤثَّلَ أمْثَالى

فلهذا أعمل الأول ، ولم يعمل الثانى ، وأما قول الآخر :

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س ، بسبب انتقال النظر .

(٢) انظر : الاقتراح ٤٢ وضرورة الشعر ، للسيرافى١٢٣

(٣) (خربا) فى غ .

(٤) (الجحر) فى غ .

(٥) (الكوفيون) بالرفع فى غ ، وهو خطأ .

(٦) الشطر الثانى ساقط من س .

(٧) (لأنه) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س ، بسبب انتقال النظر .

(٩) (فيه) ساقطة من غ .

(١٠) (قليلا) فى غ .

(١١) وذهب ابن هشام إلى أن هذا ليس من التنازع ، ولا يجوز الاستشهاد به ؛ لأن التنازع يشترط فيه أن يكون بين العاملين ارتباط ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط . قطر الندى ١٩٩ – ٢٠٠ وانظر : الجامى على الكافية ٢٦٩/١

(١٢) (الثانى) فى غ .

وَقَد نَغْنَى بِها ونَرَى عُصُورَا [بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرِدَ الخِدالا] (١)

فنقول : إنما أعمل الأولَ مراعاةً لحركة الروى ؛ فإن القصيدةَ منصوبةٌ ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ؛ ليخلصَ من عيبِ القافية ، ولا خلافَ فى الجوازِ ، وإنما الخلاف فى الأول (٢) ، وكذلك أيضا قول الآخر :

[ولما أنْ تَحَمَّلَ آلُ ليلى] (٣) سَمِعْتُ بِبَيْنِهم نَعَبَ الغُرَابَا

يدلُّ على الجوازِ ، وهو مُعَارضٌ بأمثالِه .

وأما (٤) قولهم : « إن الفعل الأول سابق ، فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم(٥) وإن كانوا يعنون بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر ، على ما بينا فى دليلنا .

وأما قولهم : « لو أعملنا الثانى لأدى إلى الإضمار قبل الذكر » قلنا : إنما جوزنا ها هنا الإضمار قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسرهُ ؛ لأنهم قد يستغنون ببعضِ الألفاظ عن بعضٍ ، إذا كان فى الملفوظِ دلالةٌ على المحذوفِ لعلم المخاطب (٦) ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ [سورة الأحزاب ٣٥/٣٣] فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول ، استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأول ، [وقال الله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [سورة التوبة ٣/٩] ، فاستغنى بذكر خبرالأول] (٧) عن ذكر خبر الثانى ؛ ولعلم (٨) المخاطب أن الثانى قد دخل فى ذلك ، قال ضابِئ البُرْجُمى (٩) :

---

(١) الشطر الثانى ساقط من س .
(٢) (الأولى) فى غ .
(٣) الشطر الأول ساقط من غ .
(٤) (فأما) فى غ .
(٥) (هم) ساقطة من س .
(٦) انظر فى مناقشة أغراض الحذف : دلائل الإعجاز ١٤٦
(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٨) (لعلم) فى غ .
(٩) هو ضابئ بن الحارث بن أرطاة التميمى البرجمى ، توفى سنة (٣٠ هـ) . انظر : الخـزانة ٨٠/٤ والأعلام ٣٠٥/٣

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنِّى وَقَيَّارٌ بِها لَغَرِيبُ [١]

[فاستغنى بذكر خبر الأول عن خبر الآخر] [٢] ، وقال دِرْهَمُ [٣] بن زيد الأنصارى :

نَحْنُ بما عندنا وأنتَ بما عندكَ رَاضٍ والرَّأْىُ مُخْتَلِفُ [٤]

فاستغنى بذكر الآخر عن ذكر خبر [٥] الأول ، وقال الفرزدق :

إنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أتانى ماجَنَى وأَبَى فكانَ وكُنْتُ غيرَ غَدُورِ [٦]

فاستغنى بخبر الثانى عن الأول ، والشواهدُ على هذا النحو كثيرة جدًّا [٧] ، فدلَّ على جواز الإضمار ها هنا قبل الذكر ، لأن ما بعده يفسرُهُ ، وإذا جاز الإضمارُ مع عدم تقدم ذكر المظهر ؛ لدلالة الحال عليه ، كما قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [سورة ص ٣٢/٣٨] يعنى الشمس ، وإن لم يجر لها ذكر ، وكما قال تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [سورة الرحمن ٢٦/٥٥] يعنى الأرض ، وكما قال الشاعر :

على مِثْلِهَا أَمْضِى إذا قالَ صَاحِبى ألا لَيْتَنِى أَفْدِيكَ مِنْهَا وأَفْتَدِى [١٠]

يعنى الفلاة ، وإن لم يجر لها ذكرٌ ؛ لدلالةِ الحالِ ، فلأن يجوزَ هاهنا قبل الذكر بشريطة [١١] التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان هذا ممتنعا ، فينبغى أن لا يجوز ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعد خلافًا ، فدلَّ على فسادِ ما ذكرتموه ، والله أعلم .

---

(١) من الطويل ، وهو فى الكتاب ٧٥/١ وروايته « وقيارا » بالنصب ، والدرر ٢٠٠/٢ وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١ وشواهد المغنى ٨٦٧ وابن يعيش ٨٦/٨ وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣٥٨/١ وشرح الأشمونى ٢٤٤/١ ورصف المبانى ٢٦٧ وسر صناعة الإعراب ٣٧٢/١

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) (درهم) غير واضح فى س .

(٤) من المنسرح ، وفى نسبته خلاف طويل ، فهو لدرهم فى الإنصاف ها هنا فقط ، ولقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ٢٣٩ والكتاب ٧٥/١ والعينى ٥٥٧/١ وتخليص الشواهد ٢٠٥ ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجى فى شرح أبيات الكتاب ٢٧٩/١ وشرح شواهد الإيضاح ١٢٨ وبلا نسبة فى المقتضب ١١٢/٣ ؛ ٧٣/٤ والهمع ١٠٩/٢

(٥) (خبر) ساقطة من غ .

(٦) من الكامل ، وهو من أبيات سيبويه ٢٢٦/١ والكتاب ٧٦/١ والرد على النحاة ١٠٠ ولفظه : (فكان وكنت) فى س ، و (فكنت وكان) فى غ .

(٧) (جدا) ساقطة من غ .

(١٠) من الطويل ، لطرفة فى الديوان ٢٩

(١١) (لشريطة) فى غ .

١٤ - مسألة [١]

القول في نعم وبئس أفعلان أم اسمان ؟

ذهبَ الكوفيّونَ إلى أن « نِعْم ، وبِئْسَ » اسمان مبتدآنِ ، وذهب البصريون [٢] إلى أنهما فعلان ماضيانِ لا يتصرفانِ ، وإليه ذهبَ عليّ بن حمزة الكسائى [٣] من الكوفيين .

أما الكوفيون [٤] فاحتجوا [٥] بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمانِ مبتدآنِ دخولُ حرفِ الخفضِ عليهما ، فإنه قد جاء عن العربِ أنها تقول : « ما زَيْدٌ بِنِعْمَ الرّجُلُ » [٦] قال حسان بن ثابت [٧] [رضى الله عنه] [٨] :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أَخَا قِلّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا [٩]

وحُكِيَ عن بعض فصحاء العرب [أنه قال] [١٠] : « نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١١٥ وشـــرح الأشمونى ٢/٢٩ والمقتصد ١/٣٦٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١١٠٢ وشرح التصريح ٢/٩٤ وأوضــــح المسالك ١/٢٣ وابن عقيل ١٢٢ وأسرار العربية ٦٩ والخزانة (بولاق) ٤/١٠٦ والجامى على الكافـية ٢/٣١٢ والإيضاح ٢/١٠٢ والمقتضب ٢/١٤٠واللمع٢٠٠ وشرح التصريح ٢/٩٤

(٢) (البصريون) ساقطة من غ .

(٣) انظر : شرح الأشمونى ٢/٢٩ وشرح التصريح ٢/٩٤

(٤) انظر : ابن يعيش ٧/١٢٧ ومعانى القرآن ، للفراء ١/٢٦٨ وقطر الندى ٢٧ وابن عقيل ١٢٢

(٥) انظر : أسرار العربية ٦٩

(٦) انظر : شرح الأشمونى ٢/٢٩ وشرح الكافية ، لابن مالك ١١٠٢ وشرح التصريح ٢/٩٤

(٧) هو ابن منذر بن حرام بن عمرو بن زيد بن مناة ، واسمه تيم الله بن تغلبة بن عمرو الخروج ، توفى سنة خمسين من الهجرة ، وقيل غير ذلك .
تهذيب التهذيب ٢/٢٤٧ والأعلام ٢/١٨٨

(٨) (رضى الله عنه) ساقطة من غ .

(٩) من الطويل ، وهو فى الديوان ١٢٨ وابن يعيش ٧/١٢٧ والخزانة ٤/١٠٦

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

العيرُ » (١) ، وحكى أبو بكر بن الأنبارى (٢) عن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن الفراء أن أعرابيا بُشِّرَ بمولودة فَقِيلَ له : نِعْمَ المولودةُ مولودَتُكَ ، فقال : « والله ما هِيَ بِنِعْمَ المولودةُ : نُصْرَتُها بكاءٌ ، وبِرُّها سرقةٌ » (٣) ، فأدخلوا عليهما حروف الخفضِ ، ودخول حرف الجر يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العربَ تقول : « يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصيرُ » ، فنداؤهم « نِعْمَ » يدل على الاسمية (٤) ؛ لأن النداء من خصائصِ الأسماء ، ولو كان فعلًا لما توجَّه نحوه النداءُ ، قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف [للعلم به] (٥) ، والتقدير فيه : يا اللهُ نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصيرُ أنتَ ، فحذف المنادى ؛ لدلالة حرف المنادى عليه ؛ لأنا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يُقَدَّرُ محذوفًا إذا وَلِيَ حرفَ النداء فعلُ أمرٍ وما جَرى مَجْراه ، كقراءة الكسائى وأبى جعفر المدنى وأبى عبد الرحمن السلمى ويعقوب الحضرمى (٦) والحسن البصرى وحميد الأعرج (٧) : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾ [سورة النمل ٢٧/٢٥] أراد : يا هؤلاء اسجدوا ، وكما قال الأخطل (٨) :

أَلا يَا اسْلَمِى يا هِنْدُ هِنْدَ بَنِى بَدْرِ ... وإنْ كانَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ (٩)

---

(١) انظر : قطر الندى ٢٧ وشرح الأشمونى ٢/٢٩ وأسرار العربية ٧٠

(٢) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنبارى ، توفى سنة (٣٢٧ هـ) . له ترجمة فى : طبقات النحويين واللغويين ١٥٣ وبغية الوعاة ١/٢١٢ .

(٣) انظر : أسرار العربية ٧٠ وقطر الندى ٢٧ وشرح الأشمونى ٢/٢٩ وابن عقيل ١٢٢

(٤) انظر : أسرار العربية ٧٠ (٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (ويعقوب الحضرمى وأبى عبد الرحمن السلمى) فى غ .

(٧) انظر : الحجة ، لابن خالويه ٢٤٥ – ٢٤٦ ومتن الشطبية ١١٤

(٨) هو غوث بن الصلت بن طارقة ، شاعر مشهور من الأراقم . الشعر والشعراء ١/٤٩٠ والخزانة (بولاق) ١/٢٢٠

(٩) من الطويل ، وهو فى الديوان ١٥٠ واللسان (عدا) ١٩/٢٦٢ والأغانى ٨/٢٩٧ وبلا نسبة فى التذكرة ٤٤٨ وابن يعيش ٢/٢٤

[وقال الآخر] [١] ، وهو ذو الرمة [٢] :

أَلا يَا اسْلَمِى يَا دَارَ مَىَّ عَلَى البِلَى   وَلا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ [٣]

[وقال الآخر] [٤] ، وهو المرقش [٥] :

ألا يا اسْلَمِى لا صَرْمَ لى اليَوْمَ فَاطِمَا   ولا أبدًا ما دامَ وَصْلُكِ دَائمَا [٦]

[وقال الآخر] :

ألا يَا اسْلَمِى قَبْلَ الفِرَاقِ ظَعِينَا   تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إليكِ حَزِينَا] [٧]

وقال الآخر ، [وهو الكميت] [٨] :

ألا يا اسْلَمِى يا تِرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تِرْبِ
ألا يَا اسْلَمِى حُيِّيتِ عَنِّى وَعَنْ صَحْبِى [٩]

وقال [الآخر ، وهو] [١٠] العجاج [١١] :

---

(١) (وقال الآخر) ساقط من س .

(٢) هو غيلان بن عقبة من بنى صعب بن مالك بن عدى بن عبد مناة ، ويكنى أبا الحرث . الشعر والشعراء ١/٥٣١ والخزانة (بولاق) ١/ ٥١

(٣) من الطويل ، وهو فى الديوان ٥٥٩ والعينى ٢/٦ ؛ ٤/٢٨٥ وتخليص الشواهد ٢٣١ وشواهد المغنى ٢/٦١٧ وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ١٩٩ والهمع ١/١١١

(٤) (وقال الآخر) ساقط من س .

(٥) هو المرقش الأصغر ، شاعر جاهلى ، وهو عم طرفة بن العبد ، وكان للمرقشين معا موضع من بكر بن وائل فى حروبها مع بنى تغلب . الشعر والشعراء ١/ ٢٢٠ والخزانة (بولاق) ٣/ ٥١٥

(٦) من الطويل ، وله فى شرح اختيارات المفضل ١٠٩٠ والشعر والشعراء ١/٢٢٠

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ ، والبيت من الطويل ، ولم أعثر عليه فى مصادرى .

(٨) (وهو الكميت) ساقط من غ ، وهو الكميت بن زيد من بنى أسد ، ويكنى أبا المستهل ، وكان معلما . الشعر والشعراء ٢/ ٥٨٥ والخزانة (بولاق) ١/ ٦٩

(٩) من الطويل وهو فى الديوان ١/١٢٦   (١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١١) هو عبد الله بن رؤبة ، من بنى مالك بن سعد بن زيد ، ويكنى أبا الشعثاء ، وهى ابنته ، وكان قد لقى أبا هريرة ، وسمع منه أحاديث . الشعر والشعراء ٢/ ٥٩٥

يا دارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِى ثُمَّ اسْلَمِى　　بِسَــمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ (١)

وقال الآخر :

أَمُسْلِمُ يَا اسْمَعْ يا بنَ كُلِّ خَليفَةٍ　　ويا سَائسَ الدُّنْيا ويا جَبَلَ الأرضِ (٢)

أراد « يا هذا اسمع (٣) » وقال الآخر :

وَقَالَتْ ألا يَا اسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ　　فَقُلْتُ سَمِيعًا فانطِقِى وأَصِيبِى (٤)

أراد : « وقالت يا هذا اسمع » فحذف المنادى ؛ لدلالة حرف النداء عليه .

وإنما اختصّ هذا التقدير بفعل (٥) الأمر دون الخبر ؛ لأن المنادى مخاطب ، والمأمور مخاطب ، فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاءً بالثانى عنه ، وإن كان هذا المنادى (٦) إنما يُقدّر فحذفوا (٧) فيما إذا ولى حرفَ النداء فعلُ أمرٍ فلا (٨) خلاف أنَّ « نِعْمَ المولى » خبرٌ ، فيجبُ أن لا يُقَدَّرَ المنادى فيه محذوفًا ، يدلُّ عليه أنّ النداءَ لا يكاد ينفكُّ عنِ (٩) الأمرِ أو ما جرى مَجْراه من الطلب والنهى ؛ ولذلك لا يكاد يوجد فى كتاب الله نداء ينفك عن أمر أو نهى ؛ ولذلك لما جاء بعده فى قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾ [سورة الحج ٧٣/٢٢] ، شَفَعَهُ الأمر فى قوله : ﴿ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾ فلما كان النداء لا يكاد ينفكُّ عن الأمر ، وهما جملتا خطابٍ ، جازَ أن يُحذفَ المنادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك : « يا نِعْمَ المولى ويا (١٠) نِعْمَ النصيرُ » ؛ لأن « نِعْم » خبرٌ ، فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفا .

---

(١) من الرجز ، وهما فى الديوان ٤٤٢/١ والخصائص ١٩٦/٢ والجمـهرة ٢٠٤ ؛ ٦٤٩ واللسان (سمم) ١٩٧/١٥ ولرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٨٣

(٢) من الطويل ، وهو لأبى نخيلة فى اللسان (نفض) ١٠٩/٩ وطبقات الشعراء ٦٤ والحماسة الشجرية ٤٠٨/١

(٣) (اسمع) ساقط من غ .

(٤) من الطويل ، للنمر بن تولب فى الديوان ٣٣٥ ونوادر أبى زيد ٢٢ ولفظه : (وأجيبى) فى س .

(٥) (وفعل) فى غ .

(٦) (المنادى) ساقط من س .

(٧) (محذوفا) فى غ .

(٨) (فلا) ساقط من غ .

(٩) (من) فى س .

(١٠) (يا) ساقطة من س .

ومنهم من تمسَّكَ بأن قالَ : الدليلُ على أنهما ليسا بفعلينِ أنَّه لا يحسنُ اقترانُ الزمانِ بهما كسائرِ الأفعال (١) ، ألا ترى أنك لا تقول : « نِعْمَ الرجلُ أمسِ (٢) » ، ولا « نِعْمَ الرجلُ غدًا » ، وكذلك أيضا لا تقول : « بئس الرجل أمس » ولا « بِئْسَ الرجلُ غَدًا » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلينِ .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفينِ (٣) ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرفا دلَّ على أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسّكَ بأن قالَ : الدليلُ على أنهما ليسَا بفعلينِ أنه قد جاء عن العرب « نَعِيمَ الرجلُ زَيْدٌ » وليس فى أمثلة الأفعال « فعيل » ألبتة (٤) ؛ فدل على أنهما اسمان ، وليسا بفعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصالُ الضميرِ المرفوعِ بهما على حدٍّ اتصالِه بالفعلِ المتصرفِ ، فإنه قد جاء عن العربِ أنهم قالُوا : « نِعْمَا رَجُلَيْنِ ، ونِعْمُوا رجالًا » ، وحكى ذلكِ الكسائى (٥) ، وقد رفعا مع ذلك المظهر فى نحو : « نِعْمَ الرجلُ ، وبِئْسَ الغلامُ » والمضمر (٦) فى نحو : « نِعْمَ رجلًا زيدٌ ، وبِئْسَ غلامًا عَمْرٌو » (٧) فدلَّ على أنهما فعلانِ .

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليلُ على أنهما فعلانِ اتصالهما بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ (٨) التى لا يقلبها أحدٌ مِنَ العربِ فى الوقفِ هاءً ، كما قلبوها فى نحو

---

(١) انظر : أسرار العربية ٧٠

(٢) (أمس) ساقطة من غ .

(٣) انظر : شرح الأشمونى ٢/٣٠ وابن عقيل ١٢٢ وأسرار العربية ٧٠ والإيضاح ٢/١٠٣

(٤) انظر فى لغاته : المفصل ٢٧٢ - ٢٧٣ وشرح الأشمونى ٢/٣٠ والجامى على الكافية ٣١٢/٢

(٥) وأجاز ذلك الكوفيون . انظر : شرح الأشمونى ٢/٣٦

(٦) (الضمير) فى غ .

(٧) انظر : الإيضاح ٢/١٠٦ وابن عقيل ١٢٢ وشرح الأشمونى ٢/٣٥

(٨) انظر : الأشمونى ٢/٣٦ وقطر الندى ٢٨ وأوضح المسالك ١/٢٣ والجامى على الكافية ٣١٥/٢ والإيضاح ٢/١٠٢

« رَحْمة وسَنَة وشَجرَة » [١] ، وذلك قولهم : « نِعْمَتِ المرأةُ ، وبئستِ الجاريةُ [٢] » ؛ لأن هذه التاء يختصُّ بها الفعلُ الماضى ولا [٣] تتعدّاهُ ، فلا يجوز الحكمُ باسميةِ ما اتَّصلتْ بهِ .

اعترضوا على هذا بأن قالُوا : قولكم « إن هذه التاء يختصُّ بها الفعل » ليس بصحيحٍ ؛ لأنه [٤] قد اتَّصلتْ بالحرفِ فى قولهم « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ ، ولاتَ » [٥] ، [فى قوله تعالى : ﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [سورة ص ٣/٣٨]] [٦] قال الشاعر :

مَـاوِيَّ بَـلْ رُبَّـتَـمَـا غَـارَةٍ شَعْوَاءَ كاللَّذْعَةِ بِالمِيسَمِ [٧]

وقال الآخر [٨] :

ثُمَّتَ قُمْنَا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ أَعْرَافُـهُـنَّ لأيـدِيـنـا مَـنَـادِيـلُ [٩]

فلحاقُها [١٠] بالحرف يُبطلُ ما ادّعيتموهُ مِن اختصاصِ الفعلِ بها ، وإذا بطل جازَ أن تكونَ « نِعْمَ ، وبِئْسَ » اسمينِ ، ولحقتهما هذه التاءُ ، كما لحقت « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ » هذا على أن « نِعْمَ ، وبِئْسَ » لا تلزمُهما التاءُ بوقوعِ المؤنث بعدهما ، كما تلزمُ الأفعالَ [١١] ، ألا ترى أن قولك « قَامَ المــرأةُ [١٢] ، وقعـدَ

---

(١) انظر : حاشية الصبان ٢١٣/٤ والمقرب ٢٤/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٩٩٥ والإيضاح ٣١٤/٢ وابن يعيش ٨٠/٩ والرضى على الشافية ٢٨٨/٢ والهمع ٢٠٠/٦ والأشباه والنظائر ٥٠/١

(٢) (جارية) ساقطة من غ .

(٣) (لا) فى س .

(٤) (لأنها) فى غ .

(٥) انظر : الدرر ٤٢/٢ وقطر الندى ١٤٧ والمطالع السعيدة ٢١٢/١ وأوضح المسالك ٢٨٧/١ وشرح الأشمونى ٢١٤/١

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٧) من السريع ، لضمرة بن ضمرة النهشلى فى الأزهية ٢٦٢ والخزانة ٣٨٤/٢ والعينى ٣٣٠/٣ وبلا نسبة فى اللسان (ربب) ٣٩٣/١ وابن يعيش ٣١/٨ والهمع ٣٨/٢ و (بل) ساقطة من س .

(٨) (آخر) فى غ .

(٩) من البسيط ، لعبدة بن الطيب فى الديوان ٧٤

(١٠) (فلحاقها) غير واضح فى غ .

(١١) انظر : أسرار العربية ٧٠ والجامى على الكافية ١٥/٢

(١٢) (الامرأة) فى غ .

الجاريةُ » لا يجـــوز فى سَعَةِ الكلامِ [(١)] ، بخلاف قولك : « نِعْمَ المرأةُ [(٢)] ، وبِئْسَ الجاريةُ » [(٣)] فإنه حَسُنَ فى سَعَةِ الكلامِ ؟ فبانَ الفرقُ بينهما .

وهذا الاعتراضُ الذى ذكروه ساقطٌ ، وأما التاء التى [(٤)] اتصلت بـ « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ » ، وإن كانت للتأنيثِ ، إلا أنها ليست التاءَ التى فى « نِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ » ، والدليلُ على ذلك مِنْ وجهينِ ؛ **أحدهما** : أنَّ التاء فى « نِعْمَتِ المرأةُ [(٥)] ، وبِئْسَتِ الجاريةُ » لحقت الفعل ؛ لتأنيث الاسم الذى أسند إليه الفعل ، [كما لحقت فى قولهم « قامتِ المرأةُ » ؛ لتأنيث الاسم الذى أسند إليه الفعل] [(٦)] ، والتاء فى « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ » لحقت لتأنيثِ الحرفِ ، لا لتأنيث شىء آخر [(٧)] ، ألا ترى أنك تقول : « رُبَّتْ رجلٍ أهنتُ » ، كما تقول : « رُبَّتِ امرأةٍ أكرمتُ » ولو كانت [(٨)] كالتاء فى « نِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ [(٩)] » كما جاز أن تُثبتَ مع المذكرِ ، كما لا يجوز أن تثبتَ مع المذكرِ فى قولك « نِعْمَتْ الرجلُ ، وبِئْسَتِ الغلامُ » فلما جاز أن تثبت التاء [فى « ربت » مع المذكر] [(١٠)] ، دل على الفرق بينهما ، **والوجه الآخر** : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحركة [(١١)] ، فبان الفرق بينهما ، وأما « لاتَ » فلا نسلم أَنَّ التاءَ مزيدةٌ فيها ، بل هى كلمةٌ على حيالها ، وإن سلَّمنا أنَّ التاء مزيدةٌ فيها ، فالجواب

---

(١) وشذ قول بعضهم « قال فلانة » ، وهو ردىء لا يقاس عليه . انظر : أوضح المسالك ٢/١١٢

(٢) (الامرأة) فى غ .

(٣) لأن المراد الجنس الذى يجوز فيه ذلك . انظر : أوضح المسالك ٢/١١٢ والمقتضب ٢/١٤٦واللمع ٢٠٠

(٤) (التى) ساقطة من غ .

(٥) (الامرأة) فى غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .

(٧) ذكر ابن هشام (قطر الندى ١٤٧) أن التاء زيدت لتأنيث اللفظ أو المبالغة ، وذكر الأشمونى (شرح الأشمونى ١/٢١٤ - ٢١٥) أوجها :

زيدت التاء ليقوى شبهها بالفعل .

قيل للمبالغة فى النفى ، كما فى « علاّمة ونسّابة » .

قيل أصلها « ليس » ، ثم قلبت الياء ألفا والسين تاء .

(٨) (كان) فى س .

(٩) (بئست الغلام) فى غ .

(١٠) (مع الذكر فى ربت) فى غ .

(١١) انظر : شرح الأشمونى ١/٢١٥

من أربعةِ أوجهٍ : **وجهان** ذكرناهما في « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ » ، **ووجهانِ** نذكرهما الآن ، **أحدهما** : أن الكسائي كان يقف عليها بالهاءِ [١] ، فاحتجَّ بأن سأل أبا فَقْعَسٍ الأسدى عنها فقال : « ولاه » فإذًا لا تكونُ بمنزلة التاءُ فى « رُبّتْ ، وثُمّتْ » ، ولا بمنزلةِ التاء فى « نِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ » ، **والوجه الثانى** : أن تكونَ التاءُ فى (ولاتَ حِينَ) متصلةٌ بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عُبيد القاسم بن سلّام [٢] ، وحكى أنهم يزيدون التاء [٣] علي « حين ، وأوان ، والآن » فيقولون : « فعلتُ هذا تَحِينَ كذا ، وتَأوَانَ كذا ، وتَأْلآنَ » أى : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن [٤] ، [قال الشاعر] [٥] ، وهو أبو وَجْزَة السّعدى [٦] :

العَاطِفُونَ تَحِينَ ما مِنْ عَاطِفٍ والمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ [٧]

وقال أبو زبيد الطائى :

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولا تَأوَانٍ فَأَجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بقاءِ [٨]

وقال الآخر :

نَوِّلِى قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِى جُمَانَا وصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلَانَا [٩]

---

(١) انظر : التبيان ٢/٢٠٩

(٢) وتبعه ابن الطراوة واستضعفه الرضى . انظر : الدرر ١/٩٨ – ٩٩ والتبيان ٢/٢٠٩

(٣) انظر : الدرر ١/٩٨ – ٩٩وسر صناعة الإعراب١/١٦٦

(٤) (والآن) ساقط من غ . (٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) هو يزيد بن عبيد ، وقيل ابن أبى عبيد ، وهو شاعر ومحدث ومقرئ ، توفى سنة (١٣٠هـ) . انظر : الخزانة (بولاق) ٢/١٥٠

(٧) من الكامل ، وله فى اللسان (حين) ١٦/٢٩١ والدرر ١/٩٨ وروايته للشطر الثانى : « والمسبغون يدا إذا ما أنعموا » والخزانة ٤/١٧٥ والأزهية ٢٦٤ وبلا نسبة فى رصف المبانى ١٦٣ ؛ ١٧٣ والهمع ١/١٢٦ وسر صناعة الإعراب ١/١٦٣

(٨) من الخفيف ، وله فى الديوان ٣٠ والتذكرة ٧٣٤ والعينى ٢/١٥٦ والخزانة ٤/١٨٣ وتخليص الشواهد ٢٩٥ وبلا نسبة فى : سر صناعة الإعراب ٥٠٩ والهمع ١/١٢٦ وابن يعيش ٩/٣٢

(٩) من الخفيف ، لجميل بثينة فى الديوان ١٩٦ وبلا نسبة فى اللسان (حين) ١٦/٢٩١ والتذكرة ٧٣٥ ورصف المبانى ١٧٣ والممتع ٢٧٣ وسر صناعة الإعراب ١٦٦ ويروى « نأى دارى » بدلا من « يوم نأيى » .

واحتج بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مناقب عثمان ، فقال له اذهب بها تالآن إلى أصحابك » ، واحتج بأنه وجدها مكتوبة فى المصحف الذى يقال له الإمام (تحين) فدل على ما قلناه .

وقولهم [١] : « إنَّ التاءَ لا تلزمُ فى [٢] : (نِعْمَ وبِئْسَ) إذا وقع المؤنثُ بعدهما [٣] » فليسَ [٤] بصحيحٍ ؛ لأنَّ التاءَ تلزمُهما فى لغةِ شطرِ العرب ، كما تلزم فى « قام » ، فلا [٥] فرق عندهم بين « نِعْمَتِ المرأةُ [٦] ، وقامتِ المرأةُ » ، وإنما جاز عند الذين قالوا « نِعْمَ المرأةُ » ولم يجز عندهم « قام المرأةُ » لأنَّ المرأة فى قولهم : « نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ » واقعة على الجنس [٧] ، فقولهم : « الرجل أفضلُ منَ المرأةِ » أى جنس الرجالِ أفضلُ من جنس النساء ، وكقولهم : « أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ » أى : الدراهم والدنانير ، ولوقوع [٨] الإنسان على الناسِ ، قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [سورة التين ٩٥/٤] أراد الناسَ ، وإذا كان المراد بالمرأةِ استغراقَ الجنسِ فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكيرُ أفعالها وتأنيثها [٩] ، فلهذا المعنى حذف تاء التأنيث من حذفها من « نِعْمَ المرأة » وإذا كانوا قد حذفوها فى حال السَّعةِ ، من فعل المؤنث [الحقيقى من قولهم : « حضر القاضى اليوم امرأةٌ » فلا يبعد أن يحذفوها] [١٠] من فعل المؤنث الواقع على الجنس ، وقد قالوا : « ما قعد إلا المرأةُ [١١] ، وما قام إلا الجاريةُ » ، فحذفوا تاء التأنيث ألبتة ، ولم تأتِ مثبتةً إلا فى ضرورةٍ [١٢] .

فإن قالوا : إنما حُذِفَتْ تاءُ التأنيث ها هنا ، تنبيهًا على المعنى ؛ لأن التقديرَ « ما قعد أحدٌ إلا المرأة ، وما قام أحدٌ إلا الجاريةُ » .

---

(١) (وقولك) فى غ .
(٢) (فى) ساقطة من غ .
(٣) (بعدها) فى غ .
(٤) (وليس) فى غ .
(٥) (ولا) فى غ .
(٦) (الامرأة) فى غ .
(٧) انظر : أوضح المسالك ١١٢/٢ وشرح الأشمونى ٣٧/٢ وسر صناعة الإعراب ٦١٣
(٨) (لوقوع) فى س .
(٩) انظر : أوضح المسالك ١١٦/٢ وشرح الأشمونى ٣٧/٢
(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(١١) (الامرأة) فى غ .
(١٢) انظر : أوضح المسالك ١١٣/٢ .

قلنا : هذا مسلّمٌ ، ولكنَّ اللفظَ يدلُّ على أنَّ المرأةَ والجاريةَ غيرُ بدلٍ من « أَحَد » وإن كان المعنى يدلُّ على أنه فاعلٌ [١] ، كما أنَّ اللفظَ يدلُّ على أنَّ « شَحْمًا » في قولهم : « تَفَقَّأَ الكبشُ شَحْمًا » غير عاقل ، وإن كان المعنى [يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم : « ما قعد إلا المرأة » تنبيها على المعنى] [٢] ، فكذلك حذفوها من قولهم « نِعْمَ المرأة » تنبيهًا على أن الاسم يراد به الجنس ، ومنهم مَنْ تمسّك بأن قالوا [٣] : الدليلُ على أنهما فعلانِ ماضيانِ أنهما مبنيانِ على الفتحِ ، ولم يكن [٤] لبنائهما وجهٌ ؛ إذ لا علّةَ ها هنا تُوجبُ بناءهما ، قلنا [٥] وهذا تمسّك باستصحابِ الحال ، وهو مِنْ [٦] أضعفِ الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ

وقول بعض العرب : نِعْمَ السيرُ على بئسَ العيرُ ، وقول الآخر : والله ما هِيَ بِنِعْمَ المولودةُ » فنقول : دخول حرف الجر [٧] عليهما ليس فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع [٨] تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته [٩] ، قال الراجز :

واللهِ ما لَيْلِي بِنَامَ صاحِبُهْ
ولا مُخَالِطِ اللّيَانِ جَانِبُهْ [١٠]

---

(١) (أنهما بدل) في غ .
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .
(٣) (قال) في غ .
(٤) (لما كان) في غ .
(٥) (قلنا) ساقطة من غ .
(٦) (من) ساقطة من غ .
(٧) (الجر) ساقطة من س .
(٨) (عن) في غ .
(٩) انظر : الدرر ١/٤ وأسرار العربية ٧٠
(١٠) بيتان من الرجز ، لأبي خالد القناني في : أبيات سيبويه ٢/٤١٦ وبلا نسبة في : اللسان (نوم) ١٦/٧٦ وروايته « تالله ما زيد » والدرر ١/٣ - ٤ وعمدة الحافظ ٥٤٩ وابن يعيش ٣/٦٢ والهمع ١/٦ والعيني ٤/٣ وأسرار العربية ٧٠

ولو كان الأمرُ كما زعمتم لوجبَ أن يحكم لـ « نَامَ » بالاسمية ؛ لدخول الباء عليه [١] ، وإذا لم يجز أن يحكمَ له بالاسمية لتقدير الحكاية [٢] ، فكذلك ها هنا ، لا يجوز أن يحكم لـ« نِعْمَ » و « بِئْسَ » بالاسميةِ ؛ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليهما ؛ لتقديرِ الحكاية ، والتقدير فى قوله [٣] :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ

ألستُ بجارٍ مقولٍ فيهِ : نِعْمَ الجارُ ، وكذلك التقدير فى قول بعض العرب « نِعْمَ السيرُ على بئسَ العيرُ » [نِعْمَ السيرُ على عيرٍ مقولٍ فيه بئسَ العيرُ] [٤] ، وكذلك التقدير فى قول الآخر : « واللهِ ما هىَ بنعمَ المولودةُ [مقول فيها نِعْمَ المولودةُ »] [٥] ، واللهِ ما هى بمولودةٍ مقولٍ فيها نِعْمَ المولودةُ ، وكذلك أيضًا [٦] التقدير فى البيت الذى ذكرناه « واللهِ ما لَيْلى بليلٍ [٧] مقولٍ فيه نام صاحبُه » إلا أنهم حذفوا منها الموصوف ، وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ ﴾ [سورة سبأ ١١/٣٤] أى : دروعا سابغات [٨] ، وكقوله تعالى : ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [سورة البينة ٥/٩٨] أى الملّة القيمة ، فصار التقدير فيها : ألستُ بمقولٍ فيه نعمَ الجارُ ، ونعمَ السيرُ على مقولٍ فيه بئس العير ، وما هى بمقولٍ فيها نِعْم المولودةُ ، وما ليلى بمقولٍ فيه : نِعْمَ صاحبُه ، ثم حذفوا الصفة التى هى « مقول » وأقاموا المحكيّ بها مقامها ؛ لأن القول يُحذفُ كثيرًا كما يُذكر كثيرًا ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾ [سورة الزمر ٣/٣٩] [أى يقولون : ما نعبدهم] [٩] ، وقال تعالى :

---

(١) زعم ابن سيده أن « نام صاحبه » علم رجل ، فجرى مجرى « شاب قرناها » . انظر : الخزانة (بولاق) ١٠٦/٤ والعينى ٤/٤

(٢) انظر : قطر الندى ٢٨ وأسرار العربية ٧٠ والخزانة (بولاق) ١٠٦/٤ والعينى ٤/٤

(٣) (قولك) فى غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) (أيضا) ساقطة من غ .

(٧) (بليل) ساقط من س .

(٨) انظر : أسرار العربية ٧١

(٩) زيادة لازمة .

﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [سورة غافر ٧/٤٠] أى : يقولون ربنا ، وقال تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ [سورة الرعد ٢٣/١٣؛٢٤] أى يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾ [سورة البقرة ١٢٧/٢] أى يقولون [1] : [ربنا تقبل منا] [2] ، وقال تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [سورة آل عمران ١٠٦/٣] أى يقال لهم : أكفرتم ، وقال تعالى : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ [سورة الواقعة ٦٥/٥٦؛٦٦] أى تقولون : إنا لمغرمون .

وهذا فى كلامِ الله تعالى وكلام العرب كثير جدًّا ، فلما كثُر حذفُه كثرةَ ذكرِه حذفوا الصفة التى هى « مقول » ، فدخل حرفُ الجرِّ على الفعل لفظا ، وإن [3] كانت داخلة [4] على غيره تقديرًا كما دخلت الإضافةُ على الفعلِ لفظًا ، وإن كانت داخلة على غيره تقديرا فى قوله :

مَالَكَ عِنْدِى غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ
وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدةِ الوَتَرْ
جَادَتْ بِكَفَّىْ مِنْ أرْمَى البَشَرْ [5]

[أى : بكفى رجل كان من أرمى البشر] [6] ، فحذف الموصوف الذى هو « الرجل » وأقام الجملة مقامه ، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظا ، وإن كانت داخلةً على غيره تقديرا [7] ، فكذلك ها هنا ، [دخلَ حرفُ الجرِّ على الفعلِ لفظًا ، وإن كان داخلًا على غيرِه تقديرًا] [8] .

---

(١) (يقولان) فى غ . (٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) (إن) ساقطة من غ . (٤) (كان داخلا) فى غ .

(٥) ثلاثة أبيات من الرجز ، بلا نسبة فى الخزانة (بولاق) ٣١٢/٢ ولفظه : (كبدى) فى غ بدلا من (كبداء) .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) انظر : الخزانة (بولاق) ٣١٢/٢ (٨) ما بين المعكوفين ساقط من س .

ونحو هذا من الاتّساعِ مجيءُ الجملة الاستفهاميةِ وصفًا في نحو قوله :

جَاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطّ [١]

فقوله : « هل رأيتَ الذئبَ قطّ » جملة استفهامية في موضع وصف لضيحٍ ، وإن كان لا يحتمل [٢] صدقًا ولا كذبًا ، ولكنه كأنه قال : جاءوا بضيحٍ يقول مَنْ رآه هل رأيت الذئب قط ، فإنه يشبهه [٣] .

ونحو ذلك من الاتساع مجيءُ الجملة الأمرية حالا في قوله :

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ

إمَّا عَلَى قَعْوٍ وإمَّا على اقْعَنْسِسِ [٤]

أي [٥] : « بئس مقامُ الشيخِ مقولًا فيه أمرِسْ أمرِسْ ، ذَمّ مقامًا يُقالُ له كذلك فيه ، و « أمرس » أَعِدِ الحبلَ إلى موضِعِهِ مِنَ البكرةِ [٦] .

وإنما جاءَتْ هذه الأشياءُ في غيرِ أماكنها لسعَةِ اللُّغةِ ، وحَسَّنَ ذلك ما ذكرناه ، من إضمارِ القول، فدلَّ على أن ما تمسّكوا به من دخولِ حرْف الجر عليهما [٧] ليس بحجة يستند إليها ، ولا يعتمد عليها .

---

(١) من الرجز ، وقبله :

حتى إذا جاء الظلام المختلط

وهو بلا نسبة في : الكامل ٨١/٣ والرضى على الكافية ١٢٦/١ والمغنى ١٩٩/١؛١٤٦/٢ وقال محمد الأمير بهامشه : « لأحد الرجاز ، كذا في شرح شواهد السيوطي ، وفي الشمنى نسبته للعجاج » والخزانة ١٠٩/٢ وابن الشجرى ٤٠٧/٢ وشرح التسهيل ٣١١/٣ والمحتسب ١٦٥/٢ والمفصل ١١٥ وشرح الأشموني ٢١٩؛٢٨/٢ وأوضح المسالك ٣١٠/٣ ويروى « بمذق » .

(٢) (كانت لا تحتمل) في غ .

(٣) انظر : الدرر ١٤٨/٢ والخزانة (بولاق) ٢٧٦/١

(٤) بيتان من الرجز ، بلا نسبة في : اللسان (قعس) ٦٠/٨؛ وإصلاح المنطق ١٩٧؛٨٢ وشرح عمدة الحافظ ٧٩٦ والمنصف ١٤/٣ وسر صناعة الإعراب ٣٨٩/١ والهمع ٨٧/٢ والدرر ١١٥/٢ وقد جاء بيت يتوسط هذين البيتين ، وهو :

بين حواشي خشباتٍ يُبَّسِ

(٥) (أراد) في غ .

(٦) انظر : القاموس المحيط (مرس) ٢٥١/٢

(٧) (عليها) في س .

وأما قولهم : « إنَّ العربَ تقول : يا نِعْمَ المولى ، ويا نعم النصيرُ » فنقول : المقصود بالنداء محذوف [للعلم به] [١] ، والتقدير فيه : يا الله نِعْمَ المولى أنتَ [٢] ونِعْمَ النصيرُ أنتَ [٣] ، [لأنه لا فرق بين الفعل وأنت] [٤] .

وأما قولهم : « إن المنادى إنما يُقَدَّرُ محذوفًا إذا ولى حرف النداء فعل أمر » فليس بصحيح ؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمرى والخبرى فى امتناع مجىء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يُقَدَّرَ بينهما اسمٌ يتوجّه النداءُ إليه ، والذى يدلُّ على أنَّه لافرقَ بينهما مجيءُ الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى ، [كما تجيءُ الجملةُ الأمريةُ بعدَ حرفِ النداءِ بتقديرِ حذفِ المنادى [٥]] [٦] ، قال الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... والصَّالِحينَ على سِمْعَانِ مِنْ جَارِ [٧]

أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، وقال الآخر [٨] :

يا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقَمْ
أَهْلِ الحَمِيرِ والوَقِيرِ والخُزُمْ [٩]

وقال الآخر [١٠] :

[يا لَعَنَ اللهُ بَنِى السَّعْلَاتِ

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٢) (أنت) زيادة من غ .
(٣) (أنت) ساقطة من غ .
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٥) انظر : الدرر ١/١٥٠ والإيضاح ١/٣٠٤
(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(٧) من البسيط ، وهو بلا نسبة فى الكتاب ٢/٢١٩ وابن يعيش ٢/٢٤؛٤٠؛٨/١٢٠ والجنى الدانى ٢٥٦ وشرح شواهد المغنى ٧٩٦ والعينى ٤/٢٦١ والهمع ١/١٧٤ ورصف المبانى ٤٠٣
(٨) (آخر) فى غ .
(٩) من الرجز ، لابن دارة فى اللسان - طبعة بيروت (خزم) ١٢/١٧٦ وروايته « الوقير والحمير » بدلا من « الحمير والوقير » .
(١٠) (آخر) فى غ .

عَـمْـرَو بْـنَ مَـيْـمُـونٍ شِـرَارَ النَّـاتِ [١]

أراد بالنات الناس ، فحوّل السين تاء [٢]] [٣] ، وقال آخر [٤] :

يا قاتَلَ اللهُ صِبْيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ ⁂ أُمُّ الهُنَيْبِر مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِى [٥]

وهى جملة خبرية ؛ فدلَّ على أنه لا فرق فى ذلك بين الجملة [٦] الأمرية والخبرية ، فوجب [٧] أن يكون المنادى محذوفا فى قولهم : « يا نعم المولى ويا نعم النصير » .

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تنادى [٨] ، وأجمعنا على أن « نِعْمَ الرجلُ » جملة ، وإن وقع الخلاف فى « نعم » هل هى اسم أو فعل ، وإذا امتنع بالإجماع قولنا : « يا زيد منطلق » ، فكذلك يجب أن يمتنع : « يا نعم الرجل » ، إلا على تقدير حذف المنادى على ما بينا .

وأما قولهم : « إنَّ النّداء لا يكاد [٩] ينفك عن الأمر أو ما [١٠] جرى مجراه ؛ ولذلك لا يكاد يُوجدُ فى كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى » قلنا : لا نسلّم ، بل يكثر مجئُ الخبر والاستفهام [١١] مع النداء كثرةَ الأمرِ والنهيِ ، فأما الخبر فقد قال الله تعالى : ﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٦٨] ، وقال تعالى فى موضع آخر : ﴿ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى

---

(١) بيتان من الرجز ، لعلباء بن أرقم فى النوادر ٣٤٥ وجمهرة اللغة ٣/٣٣ واللسان (نوت) ٢/٤٠٧ وبلا نسبة فى : إبدال ابن السكيت ١٠٤ والممتع ٣٨٩ وأمالى القالى ٢/٦٨ وسر صناعة الإعراب ١٥٥ والاشتقاق ١٣٩

(٢) وهذه تعزى إلى اليمن . انظر : الكتاب ٤/٢٣٩ والمفصل ٣٦٨ ومميزات لغة العرب ٢٨ ومحاضرات الأدباء ١/٦٣

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) (آخر) ساقطة من س .

(٥) من البسيط ، للقتال الكلابى ، عبيد بن المطرجى فى الديوان ٥٩ واللسان (هنبر) ٧/١٢٨

(٦) (بالجملة) فى غ .

(٧) (فيجب) فى غ .

(٨) انظر : أسرار العربية ٧١

(٩) (يكاد) ساقطة من س .

(١٠) (وما) فى غ .

(١١) الواو ساقطة من غ .

أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [سورة مريم ٤٥/١٩] وقال [تعالى فى موضع آخر] (١) : ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [سورة يوسف ٤/١٢] وقال تعالى [فى موضع آخر] (٢) : ﴿ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ ﴾ [سورة يوسف ١٠٠/١٢] وقال تعالى [فى موضع آخر] (٣) : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ [سورة يونس ٢٣/١٠] وقال تعالى [فى موضع آخر] (٤) : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [سورة فاطر ١٥/٣٥] إلى غير ذلك من المواضع (٥) .

وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ [سورة التحريم ١/٦٦] وقال تعالى (٦) فى موضع آخر : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [سورة الصف ٢/٦١] وقال تعالى [فى موضع آخر] (٧) : ﴿ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ [سورة مريم ٤٢/١٩] وقال تعالى [فى موضع آخر] (٨) : ﴿ وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [سورة غافر ٤١/٤٠] إلى غير ذلك من المواضع .

فإذا كثُر مجيءُ الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهى فقد تكافآ فى الكثرةِ ، فلا مَزِيَّةَ لأحدِهما على (٩) الآخر .

وأما قولهم : « إنه لا يحسُنُ اقترانُ الزمان بهما ؛ فلا يُقالُ : نِعْمَ الرجلُ أمسِ ، ولا : بئس الغلامُ أمسِ ، ولا يجوز تصرفها » فنقول : إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضى ، وسُلِبا التصرفَ ؛ لأن « نِعْمَ » موضوعٌ لغايةِ المدحِ ، و « بِئْسَ » موضوعٌ لغايةِ الذّمِّ ، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س .
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٣) ما بين المعكوفين ساقط من س .
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٥) جاءت زيادة فى غ « يا آبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر » وسوف تجىء فى السياق بعد ذلك .
(٦) (تعالى) ساقطة من س .
(٧) ما بين المعكوفين ساقط من س .
(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س .
(٩) (عن) فى غ .

بما هو موجود فى الممدوح أو المذموم ، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع .

وأما قولهم : « إنه قد جاء عن العرب : نَعِيم الرجلُ ، فهذا مما تفرّد بروايته قطربٌ [١] ، وهى رواية شاذةٌ ، ولَئِنْ صحَّتْ فليسَ فيها حجةٌ ؛ لأن « نِعْمَ » أصله : نَعِمَ ، على وزن فَعِلَ - بكسر العين - فأشبع الكسرة فنشأتِ الياء ، كما قال الشاعر :

تَنْفِى يَدَاهَا الحَصَى فى كلِّ هَاجِرَةٍ نَفْىَ الدراهيم تَنْقادُ الصَّيارِيفِ [٢]

أراد الدراهم والصيارف ، والذى يدل على أن أصل « نعم » : نَعِمَ ، أنه يجوز فيها أربع لغات [٣] : نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - على الأصل ، و « نَعْمَ » - بفتح النون وسكون العين - [و « نِعِمَ » - بكسر النون والعين - و « نِعْمَ » - بكسر النون وسكون العين .

فمن قال « نَعِمَ »] [٤] - بفتح النون وكسر العين - أتى بها على الأصل ، كقراءة [٥] ابن عامر وحمزة [٦] والكسائى والأعمش [٧] وخلف [٨] : (فنعما) [سورة البقرة ٢٧١/٢] - بفتح النون وكسر العين - وكما قال طرفة [٩] :

---

(١) انظر : أسرار العربية ٧١ (٢) سبق تخريج هذا البيت فى هذا الكتاب ٢١

(٣) انظر : المفصل ٢٧٢ - ٢٧٣ وشرح الأشمونى ٣٠/٢ وأسرار العربية ٧٢ والقاموس المحيط (نعم) ١٨٢/٤ والإيضاح ٩٧/٢ والمقتضب ١٤٠/٢

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ . (٥) التبيان ١١٥/١

(٦) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام أبو عمارة الكوفى ، مولى آل عكرمة بن رِبعى التيمى الزيات ، أحد القراء السبعة ، توفى على الأرجح سنة (١٥٦هـ) . معرفة القراء الكبار ١١١

(٧) الأعمش هو سليمان بن مهران الأسدى بالولاء ، أبو محمد ، الملقب بالأعمش ، تابعى مشهور ، عالما بالقرآن والحديث والفرائض ، توفى سنة (١٤٨هـ) . الأعلام ٣/ ١٩٨

(٨) خلف بن هشام بن ثعلب ، وقيل ابن طالب ، أبو محمد البغدادى ، خالف حمزة ، توفى سنة (٢٢٩ هـ) . معرفة القراء الكبار ٢٠٨

(٩) هو أبو عمرو بن العبد بن بكر وائل بن ربيعة ، توفى سنة (٥٥٠م) . انظر : الخزانة (بولاق) ٤١٤/١ وتاريخ آداب اللغة ١١٦/١

مـا أَقَـلَّـتْ قَـدَمٌ نَـاعِـلَـهـا نَعِمَ السَّاعُونَ فى الأمرِ المُبرّ (١)

ومن قال « نَعْم » – بفتح النون وسكون العين – حذف كسرة العين ، كقراءة يحيى بن وثاب : ﴿ فنَعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [سورة الرعد ١٣/٢٤] بفتح النون وسكون العين ، وكما (٢) قال الشاعر :

فإن أهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بَازِلٌ
مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتَ صَفْحَتَاهُ وغَارِبُهْ (٣)

أراد « ضجر ، ودَبِرَت » فحذف ، وقال الآخر (٤) :

إذا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشْبَتْ لَهُ الأَظْفَارُ تُرْكَ لَهُ المُدَارُ (٥)

أراد « نَشِبَتْ ، وتُرِكَ » ، [وقال الآخر] (٦) ، وهو أبو النجم :

هَيَّجَهَا نَضْــحٌ مِنَ الطّلِّ سَحَرْ وَهَزَّتِ الرِّيـحُ النَّـدَى حِينَ قَطَرْ
لو عُصْرَ هُنا البَانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ (٧)

أراد « عُصِر » وقال الآخر :

رُجْم به الشيطانُ من هَوَائِهِ (٨)

---

(١) وله فى الخزانة (بولاق) ٤/١٠١ والديوان ٧٣ واللسان (نعم) وروايته « قدماى إنهم » ، وبدون نسبة فى المقتضب٢/١٤٠ وروايته :

مـا أقـلَّـتْ قـدَمِـى أنَّـهـم

(٢) (كما) فى غ .

(٣) من الطويل ، للأخطل فى اللسان (ضجر) ٦/١٥٢ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٧/١٢٩ والمنصف ١/٢١

(٤) (آخر) فى غ .

(٥) من الوافر ، ولم أعثر عليه فى مصادرى .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٧) ثلاثة أبيات من الرجز ، فى الكتاب ٤/١١٤ وإصـــلاح المنطق ٣٦ والرضى على الشافية ١/٤٣ واللسان (عصر) ١/٢٥٧ وبلا نسبة فى المنصف ٢/١٢٤

(٨) بيت من الرجز ، وهو لأبى النجم فى إصلاح المنطق ٣٦

أراد « رُجِم » ، وقال الآخر :

ونُفْخُوا فى مدائنِهِمْ فَطَارُوا [١]

أراد : « ونفخوا » .

ومن قال « نِعِم » – بكسر النون والعين – كسر النون إتباعا لكسرة العين [٢] ، [كقراءة زيد بن على عليه السلام والحسن البصرى وأبى نهيك ومعاذ القارئ ورؤبة] [٣] : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [٤] بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبى عبلة : ﴿ ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ بضم اللام إتباعا لضمة الدال ، وكقولهم « مِنْتِن » بكسر الميم إتباعا لكسرة التاء ، وكقولهم أيضا « مُنْتُن » بضم التاء إتباعا لضمة الميم [٥] .

ومن قال « نِعْم » – بكسر النون وسكون العين – نقل كسرة العين من « نَعِم » – بفتح النون وكسر العين – إلى النون ، وعليها أكثر القراء ، فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دل على أن أصلها « نَعِم » على وزن « فَعِل » [٦] ؛ لأن كل ما كان على وزن « فَعِل » من الاسم والفعل ، وعينه حرف من حروف الحلق ، فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فَخِذ وفِخِذ وفَخْذ وفِخْذ [٧] ، والفعل نحو : قد شَهِد وشَهْد وشِهِد وشِهْد ، على ما بينا فى « نعم » ، وإذا ثبت أن الأصل فى « نِعْمَ » : [نَعِم ، كانت الياء فى] [٨] : « نعيم الرجل ، إشباعا ؛ فلا يكون فيه دليل على الاسمية ، فدل على أنهما فعلان لا اسمان ، والله أعلم .

* * *

---

(١) عجز بيت من الوافر ، وصدره : « ألم يُخْز التفرقُ جند كسرى » وهو للقطامى فى الديوان ١٤٣ والمنصف ١/٢٤ والخصائص (طبعة النجار) ٢/١٤٤

(٢) انظر : الجامى على الكافية ٢/٣١٢ (٣) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٤) سورة الفاتحة ١/ ٢ وانظر : شواذ ابن خالويه ٩

(٥) انظر : القاموس المحيط (نتن) ٤/٢٧٣ وأسرار العربية ١٤٧

(٦) انظر : المقتضب٢/١٤٠ (نَعِمَ)

(٧) انظر : اللسان (كتف) ١١/٢٠٢ والجاربردى ١/٣٢ وأسرار العربية ٧٢

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س .

١٥ - مسألة [١]

الخلاف في فعل التعجب [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ « أفْعَلَ » في التعجبِ ، نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » اسم ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائيّ [٣] من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أنه اسم أنه جامدٌ لايتصرفْ [٤] ، ولو كان فعلا لوجبَ أن يتصرّف ؛ لأن التصرفَ من خصائصِ الأفعالِ ، فلما لم يتصرّف ، وكان جامدًا ، وجب أن يلحق بالأسماءِ .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أنه اسمٌ أنه يدخله التصغيرُ [٥] ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

يامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤليائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ [٦]

فـ « أُمَيْلِحَ » تصغير « أَمْلَحَ » ، وقد جاء ذلك كثيرا في الشعر وسعة الكلام [٧] .

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١١٨ والأشباه والنظائر ١٤٨/١ والمقتصد ٣٧٣/١ والمرتجل ١٤٥ وشرح التصريح ٨٦/٢ ؛ ٨٧ وشرح الأشموني ٢٠/٢ والدرر ٢٩/١ ؛ ١١٩/٢ وأسرار العربية ٧٧ والخزانة (بولاق) ٤٥/١ والمقتضب ١٩٠/٣ ؛ ١٧٣/٤ واللمع ١٩٧

(٢) هكذا العنوان في هامش س ، و « أفعل في التعجب » في غ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ٢٠/٢ والدرر ٤٩/١ والخزانة (بولاق) ٤٥/١ وفي الدرر (١١٩/١) أنه مذهب الفراء ، وفي شرح التصريح ٨٧/٢ أنه مذهب البصرة والكسائي وهشام .

(٤) انظر : أسرار العربية ٧٧ والكناش ٧٠٩/٢ والخزانة (بولاق) ٤٥/١ والإيضاح ١١١/٢ والمقتضب ١٧٧/٤

(٥) انظر : شرح التصريح ٣١٩/٢ والكناش ٦٠٦/٢ والدرر ٤٩/١ وأسرار العربية ٧٧ والخزانة (بولاق) ٤٥/١

(٦) من البسيط ، وينسب للعرجي في العيني ٤١٦/١ ؛ ٣٦٣/٣ وفي الخزانة ٩٣/١ أنه للعرجي أو للمجنون أو لذي الرمة أو لعلي بن أحمد ، وهو متأخر ، أو للحسين بن عبد الله ، وكذا في شرح شواهد المغني ٩٦١ وبلا نسبة في شرح الكتاب ، للسيرافي ١٢١/١ وشرح الأشموني ٢١/٢ ؛ ٢٩ والتبصرة والتذكرة ٢٧٢ ويروى « عرضن لنا » بدلا من « شدنَّ لنا » .

(٧) انظر : الدرر ٤٩/١

قالوا : ولا [١] يجوزُ أن يُقالَ : « إنّ فعلَ التعجب لَزِمَ طريقةً واحدةً ، وضارعَ الاسمَ ، فلحقه التصغيرُ » لأنا نقولُ : هذا ينتقضُ بلَيْسَ [٢] وعَسَى [٣] ، فإنهما لزما طريقةً واحدةً ، ومع هذا لايجوز تصغيرهما ، وأبلغ من هذا النقض وأوكد مثال « أَفْعِلْ بِهِ » فى التعجبِ ، فإنه فعل لزم طريقة واحدةً ، ومع هذا فإنه لايجوزُ تصغيرُه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسمٌ أنه تصح عينه نحو « ما أَقْوَمَهُ » ، و « ما [٤] أَبْيَعَهُ » ، كما تصح العين فى الاسم فى [٥] نحو : « هذا أَقْوَمُ منكَ ، وأَبْيَعُ منكَ » [٦] ، ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعلَّ عينُه بقلبِها ألفًا ، كما قُلِبَتْ منَ الفعلِ فى نحو : قامَ ، وباعَ ، [وأقام ، وأباع] [٧] فى قولهم : « أَبَعْتُ الشىءَ » [٨] ، إذا عَرّضتـه للبيع ، وإذا كان قد أُجْرِى [٩] مُجْرَى الأسماء فى التصحيحِ مع مادخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسمًا .

والذى يدلُّ على أنَّه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه [١٠] : شئ أحسن زيدًا قولهم : « ما أعظمَ اللَّه » ، [ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شىءٌ أعظمَ اللَّه] [١١] واللَّه تعالى عظيمٌ لا بِجَعْلِ جاعلٍ ، وقال الشاعر :

---

(١) (لا) فى س .

(٢) انظر : ابن يعيش ١١٢/٧ والكناش ٧٠٣/٢ وشرح الأشمونى ١٨٧/١ وأوضح المسالك ٢٣٨/١

(٣) انظر : ابن يعيش ١١٦/٧ والكناش ٧٠٣/٢ وشرح الأشمونى ٢٢٣/١ وأوضح المسالك ٣١٨/١

(٤) (ما) ساقطة من غ .

(٥) (فى) ساقطة من غ .

(٦) وذلك لتحرك حرف العلة ، وسكون ما قبله . انظر : الكناش ١٠٠٨/٢ ؛ ١٠١٥

(٧) مابين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) انظر : الرضى على الشافية ٩٥/٣ والجاربردى ٣١٧/١ وابن عقيل ١٩٨ وشرح الأشمونى ٦٢٣/٢ والمنصف ١٩٠/١

(٩) (جرى) فى غ .

(١٠) انظر فى معنى صيغة التعجب : الكتاب ٧٢/١ والمفصل ٢٧٦ وشرح الأشمونى ٢٠/٢ والمسائل المشكلة ١٦٧ والجامى على الكافية ٣٠٩/٢ والإيضاح ١١١/٢

(١١) مابين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

ما أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْنِيَ على شَحَطٍ   مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ [١]

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجبَ أن يكونَ التقدير فيه : شيءٌ أقدرَ اللهَ ، واللهُ تعالى قادرٌ لا بِجَعْلِ جاعلٍ .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليلُ على أنّه فعلٌ أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دَخَلَتْ عليه نونُ الوقاية ، نحو « ماأحْسَنَنِي عِنْدَك ، ما أَظْرَفَنِي فى عَيْنِكَ ، وما أعْلَمَنِي فى ظَنِّكَ » [٢] ، ونونُ الوقاية إنما تدخلِ على الفعلِ لا على الاسم[٣] ، ألا ترى أنك تقول فى الفعل : « أَرْشَدَنِي ، وأَسْعَدَنِي ، وأَبْعَدَنِي » ، ولا تقول فى الاسم : « مُرْشِدِنِي » ، ولا « مُسْعِدِنِي » ، فأما قوله :

فَلَيْسَ حَامِلَنِي إلا ابْنُ حَمَّالِ [٤]

فمن الشاذِّ الذى لا يُلتفتُ إليه ولا يُقاسُ عليه [٥] ، وإنما دخلت هذه النونُ على الفعلِ لِتقى آخرَه من الكسرِ ، لأنّ ياءَ المتكلم لا يكونُ ماقبلها إلا مكسورًا ، وإذا كانوا قد مَنَعُوهُ مِنْ كسرةِ الإعرابِ لِثقلها ، وهى غيرُ لازمة ، فَلأَنْ يمنعوه من كسرةِ البناءِ ، وهى لازمةٌ كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النونَ ؛ لتكونَ الكسرةُ عليها ، فلو لم يكن : « أَفْعَلَ » فى التعجب فعلًا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية ، كدخولها [٦] على سائر الأفعال .

اعترضوا على هذا بأن قالُوا : نونُ الوقايةِ قَدْ دخلتْ على الاسمِ فى نحو : « قَدْنِي وقَطْنِي » أى : حَسْبِي [٧] ، قال الشاعر :

---

(١) من البسيط ، لحندج بن حندج المرى فى العينى ٢٣٨/١ ومعجم البلدان (صول) ٤٣٥/٣ وبلا نسبة فى الهمع ١٦٧/٢

(٢) انظر : شرح الأشمونى ٨٩/١ والمقتضب ٢٦٣/١

(٣) انظر : الرضى على الكافية ٢١/٢ وابن يعيش ٩١/٣ وشرح الأشمونى ٨٤/١

(٤) عجز بيت من البسيط ، لأبى محلم السعدى ، فى الخزانة (بولاق) ١٨٥/٢ وصدره فيه : « ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى » ، ويروى « وليس يحملنى » بدلا من « فليس حاملنى » .

(٥) انظر : الخزانة (بولاق) ١٨٥/٢

(٦) (لدخولها) فى غ .

(٧) انظر : ابن يعيش ١٣١/٢ والكناش ٤٦٥/١ وشرح الأشمونى ٨٨/١

امْتَلَأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَدْنِى
مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِى [١]

ولا يدل ذلك على الفعلية ، فكذلك هاهنا .

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ؛ لأن « قَدْنى ، وقَطْنِى » من الشاذ الذى لا يُعَرَّجُ عليه ، فهو فى الشذوذ بمنزلة « مِنِّى وعَنِّى » [٢] ، وإنما حَسُنَ دخولُ هذه النونِ على « قَدْ وقَط » ؛ لأنك تقول « قَدْكَ مِنْ كذا » و « قَطْكَ مِنْ كذا » أى اكتفى به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعلِ ؛ فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما ، على أنهم قالوا : « قَدِى وقَطِى » من غير نون ، كما قالوا : « قَطْنِى وقَدْنى » بالنون [٣] ، قال الشاعر :

قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى
لَيْسَ الإمامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ [٤]

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال : « ما أكْرَمَنِى » [٥] ، كما يقال : « قَدْنى ، وقَدِى » ، فلما لم يجز ذلك بان الفرق بينهما .

---

(١) من الرجز ، وهو بلا نسبة فى مجالس ثعلب ١٥٩ وشرح الأشمونى ٨٨/١ وتهذيب إصلاح المنطق ١٠١ وشرح درة الغواص ٣١ وشرح الكتاب ، للسيرافى ١٣٩/١ والتبيين ١٦٦ واللسان (قطط) ٢٥٧/٩ والمخصص ١٧/١٤ وابن يعيش ١٣١/٢ وتفسير الطبرى ٥٤٦/٢ وأمالى ابن الشجرى ٥١/٢ ؛ ٣٩٤ والصحاح (قطط) ٢٥٧/٩ وإصلاح المنطق ٣٧٧ ؛ ٤٤٤

ولفظه : (قطنى) فى غ .

(٢) المختار فى « من وعن وقد وقط » إثبات النون ؛ وذلك لحفظ السكون . انظر : الكناش ٤٦٥/١ والدرر ٤٢/١ والمقتضب ٢٦٣/١

(٣) انظر فى تفصيل لغاتها : شرح الأشمونى ٨٨/١ والمفصل ١٣٩ والخزانة (بولاق) ٤٤٩/٢

(٤) بيتان من الرجز ، لحميد بن مالك الأرقط فى : الدرر ٤٢/١ واللسان (خبب) ٣٣٣/١ والخزانة ٣٨٢/٥ وشواهد المغنى ٤٨٧ والعينى ٣٥٧/١ ولأبى بجدلة فى : ابن يعيش ١٢٤/٣ ولحميد ابن ثور فى : اللسان (لحد) ٣٩٣/٤ وبلا نسبة فى : تخليص الشواهد ١٠٨ والجنى الدانى ٢٥٣ والكتاب ٣٧١/٢ ونوادر أبى زيد ٢٠٥

(٥) لأن النون تقى الفعل من الكسر . انظر : الرضى على الكافية ٢١/٢ والكناش ٤٦٣/١ وشرح الأشمونى ٨٤/١

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن « أفعل » في التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، و « أَفْعَل » إذا كان اسمًا لا ينصبُ إلا النكراتُ خاصةً على التمييز [١] ، نحو قولك : « زَيْدٌ أكبرُ مِنْكَ سنًّا ، وأكثرُ مِنْكَ عِلْمًا » ، ولو قلت : « زَيْدًا أكبرُ مِنْكَ السنْ ، أو أكثر منك العلم » لم يجز ، ولما جاز أن يقالَ : ما أكبرَ منك [٢] السنَّ له « و » وما أكثرَ العلمَ له » دلَّ على أنه فعلٌ .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قد اِدَّعيتُم أنَّ « أَفْعَل » إذا كان اسمًا لا ينصبُ إلا النكرات [٣] ، وقد وجدنا العرب قد أعملته [٤] في المعرفة ، قال الحارث بن ظالم :

فما قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ بَكْرٍ ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَ الرِّقَابَا [٥]

فنصب « الرقاب » بالشعر ، وهو جمع « أَشْعَر » [٦] ، ولا خلاف أنَّ الجمعَ في بابِ العملِ أضعفُ من واحدِه ؛ لأنَّ الجمعَ يباعدُه عَنْ مشابهةِ الفعلِ ؛ [لأنَّ الفعلَ لا يُجمعُ ، وإذا بعد عن مشابهة الفعل] [٧] بعد عن العمل ، وإذا عمل جمع « أَفْعَل » مع بعدِه عنِ العملِ ، فالواحد أولى أن يعملَ ، وقال الآخر ، [النابغة الذبيانى [٨]] [٩] :

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ [١٠]

---

(١) انظر : الكناش ٥٨٩/١ .

(٢) (منك) ساقطة من س .

(٣) (النكرة) في غ .

(٤) (استعملته) في غ .

(٥) من الوافر ، وله في الأغاني ١١٩/١١ وأبيات سيبويه ٢٥٨/١ والمقتضب ١٦١/٤ والكتاب ٢٠١/١ والعيني ٦٠٩/٣ وبلا نسبة في ابن يعيش ٨٩/٦

(٦) (أشعر) ساقط من غ .

(٧) مابين المعكوفين ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .

(٨) النابغة هو زياد بن معاوية ، وينتهى نسبه إلى سعد بن ذبيان بن بغيض ، وكنيته أبو أمامة وأبو عقرب وهو أحد شعراء الجاهلية ، وأحد فحولهم . الشعر والشعراء ١٦٣/١ والخـــزانة (بولاق) ٢٨٧/١

(٩) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(١٠) من الوافر ، في الديوان ١٠٦ والكتاب ١٩٦/١ وأبيات سيبويه ٢٨/١ وابن يعيش ٨٣/٦ والعيني ٥٧٩/٣ ؛ ٤٣٤/٤ والخزانة (بولاق) ٩٥/٤ وبلا نسبة في أسرار العربية ١١٥ وشرح عمدة الحافظ ٣٥٨ والمقتضب ١٧٩/٢

فنصب [١] « الظهرَ » بـ « أجَبّ » ، وقال الآخر :

وَلَقَدْ أَغْتَدِى وَمَا صَقَعَ الدِّيـــــكُ عَلَى أَدْهَمٍ أَجَشَّ الصَّهِيلا [٢]

فنصبَ « الصَّهِيل » بـ « أجشّ » فبطل ما ادعيتموه .

وما اعترضوا به ليس بصحيح [٣] ، أما بيت الحارث بن ظالم :

ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

فقد رُوِى « الشُّعْرَى رِقَابَا » حكى ذلك سيبويه [٤] عن أبى الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك ، على أنا وإن لم ننكر صحة ما رويتموه فلا حجةَ لكم فيه ؛ لأنه من باب « الحَسَن الوَجْهَ ، والحسان الوُجُوهَ » [٥] ، وقد قالوا « الحسن الوجهَ » ، بنصب الوجه ؛ تشبيها بالضارب الرجُلَ ، كما قالوا « الضارب الرجلِ » بالجرّ [٦] ، وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه [٧] ، فلما كان فى تقدير التنكير جاز نصبُه على التمييزِ ، فبان أنَّ ما عارضتم به ليس بشَىءٍ .

وأما قول النابغة :

أَجَبَّ الظَّهْرَ

---

(١) روى ابن الناظم « الظهر » على ثلاثة أوجه ؛ بالنصب ، وبالرفع على الفاعلية وبالخفض بإضافة أجبّ إليه . انظر فى توجيه ذلك : الخزانة (بولاق) ٩٦/٤

(٢) من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى أسرار العربية ١١٥

(٣) انظر : أسرار العربية ١١٥

(٤) انظر : الكتاب ٢٠١/١

(٥) « الوجه » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لئلا يقع التمييز معرفة ، وإن كان نكرة ، فنصبه على التمييز ، ومن النحاة من ذهب إلى أن نصب معمول الصفة سواء كان معرفة أو نكرة إنما هو على التشبيه بالمفعول ، لا على التمييز خلاف مذهب الكوفيين . انظر : الرضى على الكافية ٢١٠/٢ وأوضح المسالك ٢٤٩/٣ وشرح الأشمونى ٩/٢

(٦) انظر : الرضى على الكافية ٢٨٢/١ والكتاب ١٨٢/١ والمفصل ٨٤ وشرح الأشمونى ٤٩٨/١

(٧) هذا مذهب الفراء ، واحتج بأن الألف واللام دخلتا بعد الإضافة . معانى القرآن ٢٢٥/٢ وانظر : الرضى على الكافية ٢٨٢/١ وشرح الأشمونى ٤٩٨/١ والمفصل ٨٤

بفتحِهِمَا ، فقد رُوِىَ « أجَبِّ الظهرِ » بجرِّهما ، ورُوِىَ « أجبَّ الظهرُ » برفع الظهر ؛ لأنه فاعلٌ [١] ، والتقدير فيه عندنا : أجبَّ الظهرُ مِنْهُ ، وعندكم الألف واللام قامتا [٢] مقام الضمير العائد ، فلا حجة لكم فى هذا البيت ، والجر فيهما هو القياس ، وإن صحت رواية النصب يكون على التشبيهِ [٣] بالمفعولِ على مابيّنا فى البيتِ الأوّلِ ، لا على تقديرِ زيادةِ الألفِ واللّامِ ، ونصبه على التمييزِ على ما ذهبتم إليه ، ولَئِنْ سلّمنا على قول البصريين ، وهو الجوابُ عن جميع ما احْتَجَجْتُم به ؛ لأنكم إذا قدّرتم أنَّ الألفَ واللّامَ فيه زائدةٌ [٤] ، فهو عندكم نكرة ، فإذن ما عمل فى معرفة ، وإنما عمل فى نكرة ، والخلاف ما وقع فى أنَّ « أفعل » تعمل فى النكرة ، وإنما وقع الخلاف فى أنها تعمل فى المعرفة .

وأما قول الآخر :

أجَشَّ الصَّهِيلَا

فالوجه جرُّ [٥] « الصّهيلا » ، إلا أنه نَصَبَه على التشبيهِ بالمفعولِ ، أو على زيادة الألف واللام على ماقدمنا [٦] .

ثم لو سلمنا لكم صحةَ ما ادّعيتموه فى هذه الأبياتِ ، وأجريناهَا فى ذلك مُجْرَى « ما أَحسنَ الرجلَ » ، فهل يمكنكم أن توجدونا « أفعَلَ » وصفًا نصبَ اسمًا مضمرًا ، أو علمًا أو اسمًا من أسماء الإشارة ؟ وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا [٧] « أَفْعَلَ » فى التعجب تعملُ فى جميعِ أنواع المعارف النصب دلّ على بطلانِ ماذهبتُم إليه فى دعوى الاسمية .

ومنهم من تمسَّك بأن قالَ : الدّليلُ على أنّه فعلٌ ماضٍ أنَّا وجدناه مفتوحَ الآخرِ ، ولولا [٨] أنه فعلٌ ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجهٌ ؛ لأنه لو كان اسمًا

---

(١) (فاضل) فى غ .
(٢) (قاما) فى غ .
(٣) (بالتشبيه) فى غ .
(٤) (زيادة) فى غ .
(٥) فى موضع (جر) بياض فى غ .
(٦) (قدمناه) فى غ .
(٧) (ووجد) فى غ .
(٨) (ولا) فى غ .

لارتفعَ ؛ لكونه خبرًا لـ « ما » على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتحُ آخرَه دلَّ على أنه فعل ماضٍ .

اعترضوا على هذا من وجهينِ ؛ **أحدهما** : أنهم قالوا : ما [١] احتججتم به من فتحِ آخرِهِ ليس [٢] فيه حجةٌ ؛ لأنَّ التعجبَ أصلُه الاستفهامُ ، ففتحوا آخر « أَفْعَلَ » فى التعجب ، [ونصبوا زيدًا ؛ فرقًا] [٣] بين الاستفهامِ والتعجّبِ .

والوجهُ [٤] الثَّانى : [أنهم قالُوا : إنما فتحَ آخر « أَفْعَلَ » فى التعجّبِ] [٥] لأنه مبنيٌّ [٦] ؛ لتضمُّنِهِ معنى حرفِ التعجّبِ ؛ لأنّ التعجبَ كان يجب أن يكون له حرف كغيرِه من الاستفهام والشرط والنفى والنهيِ والتمنِّى والترجِّى والتعريفِ والنِّداءِ والعطفِ والتّشبيهِ والاستثناءِ ، إلى غيرِ ذلك ، إلا أنه لَمّا لم ينطقوا بحرفِ التّعجُّبِ ، وضمنوا معناه هذا الكلام استحقَّ البناءَ ، ونظير هذا أسماء الإشارة ، فإنها بُنِيَتْ لتضمّنها معنى حرفِ الإشارة [٧] ، وإن لم ينطقوا به ، فكذلك هاهنا .

وما اعترضوا به ليس بصحيح ، أمَّا قولُهم : « إنَّ التعجبَ أصلُه الاستفهامُ ، فَفَتَحُوا آخرَ « أَفْعَلَ فى التعجبِ [٨] ؛ فرقًا [٩] بينَ الاستفهامِ والتعجّبِ » فمجردُ دعوًى لا يقومُ عليها دليلٌ ، إلا بوحيٍ وتنزيلٍ ، وليس إلى ذلك سبيلٌ ، مع أنَّه ظاهرُ الفسادِ والتعليلِ ، لأنَّ التفريقَ بينَ المعانى لا تُوجِبُ إزالة الإعراب عن وجهِه [١٠] فى موضعٍ مَا ، فكذلك هاهنا ؛ ولأنَّ التعجبَ إخبارٌ يحتملُ الصدقَ والكذبَ [١١] ، والاستفهامُ لا يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، فلا يصحُّ أن يكونَ أصلًا له .

---

(١) (أما ما) فى غ .

(٢) (فليس) فى غ .

(٣) (للتفريق) فى غ .

(٤) (الوجه) ساقطة من س .

(٥) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (أنه مبنى) فى غ .

(٧) ذكر السيوطى أن الذى قال بهذا ابن معط ، وقال ابن إياز : إنه غريب ، ولم يذكره أحد غيره . الأشباه والنظائر ٣/٥ وانظر : الكناش ١/٤٧٠

(٨) (فالتعجب) فى غ .

(٩) (للتفريق) فى غ .

(١٠) (وجه) فى غ .

(١١) يريد المصنف بقوله : « إخبار ، واستخبار » أن الأول يعنى أن هناك حكما صدر من =

وأمّا قولُهم « إنَّه بُنِيَ ؛ لتضمُّنِهِ معنى حرفِ التعجبِ ، وإن لم ينطق به » فكذلك نقول : كان يجبُ أن يوضعَ له حرفٌ ، كما وُضِعَ [١] لغيرِه مِنَ المعاني ، ولكنْ لما لم يفعلوا ذلك ضمَّنوا « ما » معنى حرفِه ، فَبَنَوْهَا ، كما ضمّنوا « ما » الاستفهامية معنى الهمزةِ ، وضمّنوا « ما » الشرطية معنى « إنْ » التي وُضِعَتْ للشرطِ ، وبنوهما ، وإن لم يكن للكلمةِ التي بعدهما تعلّق بالبناءِ ، فكذلك يكون [٢] مابعد « ما » التعجبية ، لا يكونُ له تعلّق بالبناء [٣] ، فبان بذلك فسادُ اعتراضِهِمْ ، وأنه إنما فُتِحَ لأنه فعلٌ ماضٍ على ما بينا .

وأما [٤] الجوابُ عن كلماتِ الكوفيين : أما قولهم : « الدليلُ على أنه اسمٌ أنَّه لا يتصرَّفُ » قلنا : عدمُ تصرّفِهِ لا يدلُّ على أنه اسمٌ أجمعنا على أن « لَيْسَ [٥] ، وعَسَى [٦] » فعلانِ ومع هذا فإنهما لا يتصرَّفانِ ، وإنما لم يتصرّفْ فعلُ التعجّبِ لوجهينِ ؛ **أحدهما** : أنهم لما لم يضعُوا للتعجبِ حرفًا يدلُّ عليهِ جعلوا له صيغةً لا تختلفُ ؛ لتكون أمارةً للمعنى الذى أرادوه ، وأنه مضمّنٌ معنى لَيْسَ فى أصْلِهِ .

والثانى – وهو [٧] الصحيحُ – أنَّه [٨] إنما لم يتصرّفْ ؛ لأنَّ المضارعَ يحتمِلُ زمانينِ الحالَ والاستقبالَ ، والتعجبُ إنما يكونُ مما هو موجودٌ مشاهدٌ ،

= المتعجب ، وأن الثانى هناك طلب لمعرفة خبر ، وهذا بعيد عن الخبر والإنشاء ، فالتعجب ليس بخبر ، ومراد المصنف أنه لا يعرض للتعجب من حيث هو خبر أو إنشاء ، فالتعجب إنشاء ، وليس بخبر . انظر : شرح التصريح ٨٦/٢

(١) (وضع) ساقطة من غ .

(٢) (يكون) ساقطة من س .

(٣) (فى البناء) فى غ .

(٤) (أما) ساقطة من س .

(٥) مذهب بعض النحاة أن « ليس » حرف ، وفى الأشباه والنظائر ٥/٣ – ٦ : « قال ابن السراج : أنا أفتى بفعلية ليس تقليدا منذ زمن طويل ، ثم ظهر لى حرفيتها » . وانظر : إصلاح الخلل ١٤١ والهمع ٨٠/٢

(٦) وهى من أفعال المقاربة ، تدل على الطمع والإشفاق . انظر : ابن يعيش ٧٨/٧ والمرتجل ١٢٨ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٨١ والرضى على الكافية ٣٠١/٢ ، والجامى على الكافية ٢٤٦

(٧) (هو) فى غ .

(٨) (أنه) ساقطة من س .

وقد يُتعجّبُ مِنَ الماضى ، ولا يكون التعجب [١] مما لم يقع ، فكرهوا أن يستعملوا لفظًا يحتملُ الاستقبالَ ؛ لئلا يصيرَ اليقينُ شكًّا ، وأما قولهم « ما أُمَيْلح [٢] ما يخرجُ هذا الغلام ، وما أطولَ مايكونُ هذا » فلا يقالُ ذلك حتى يُرى فيه مَخِيلَةُ ذلك ، فذلكَ [٣] مارأيت فى وقتِكَ على مايكونُ بعد ذلك ، فكأنَّكَ [٤] قَدْ شاهدتَهُ موجودًا ، ولما كرِهُوا استعمالَ المضارعِ كانُوا لاستعمالِ اسمِ الفاعلِ أكرهَ ؛ لأنَّه [٥] لا يخصُّ [٦] زمانًا بعينِه [٧] ؛ فلهذا منعوه من التصرّفِ ، وعدمُ التصرفِ لا يدلُّ على أنه اسمٌ ، كما قلنا فى « لَيْسَ ، وعَسَى » .

وأما قولهم « إنه يصغَّرُ ، والتصغيرُ من خصائصِ الأسماء » فنقول : الجواب [عن هذا] [٨] من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ التصغيرَ فى هذا الفعلِ [٩] ليسَ على حدِّ التَّصغيرِ فى الأسماءِ ، فإنَّ التصغيرَ على اختلافِ ضروبِهِ [١٠] ، من التحقيرِ ، كقولك : رُجَيْل ، والتقليل ، كقولك [١١] : دُرَيْهِمَات ، والتقريب ، كقولك : قُبَيْل المغربِ ، والتعطف ، كقوله ﷺ : « أُصَيْحَابى أُصَيْحَابى » [١٢] ، والتعظيم ، كقول الشاعر :

---

(١) انظر : الرضى على الكافية ٢/٣٠٧ - ٣٠٨

(٢) (أملح) فى غ .

(٣) (وذلك) فى غ .

(٤) (فكأنك) ساقطة من غ .

(٥) (لأنه) ساقطة من غ .

(٦) (يختص) فى س .

(٧) اسم الفاعل قد يدل على الماضى أو الحال أو الاستقبال ، وهذا بحسب التركيب ؛ ولهذا قال المصنف : « لأنه لا يختص زمانا بعينه » . وانظر : ابن عقيل ١١٢ وأوضح المسالك ٢١٧/٣ وقطر الندى ٢٦٩ وشرح الأشمونى ٥٥٣/١ والرضى على الكافيه ٢٠٠/٢ والمفصل ٢٢٨ والجامع الصغير ١٥٤ والأشباة والنظائر ٢٦١/١ - ٢٦٢

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٩) (الفعل) ساقط من غ .

(١٠) انظر فى أغراض التصغير : شرح الجمل ، لابن عصفور ٢٨٩/٢ وشرح الأشمونى ٤٦٣/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ٨٩٢ وابن يعيش ١١٣/٥ وشرح التصريح ٣١٧/٢ والجاربردى ٧٤/١ والخزانة (بولاق) ٤٥/١

(١١) (كقولك) ساقطة من غ .

(١٢) انظر : الخزانة (بولاق) ٤٥/١

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ   دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأنامِلُ (١)

يريدُ الموتَ ، ولا داهيةَ أعظمُ مِنَ الموتِ (٢) ، التمدح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة : أنا جُذَيْلها المحكَّك ، وعُذَيْقُها المرجَّب » ، وأما هاهنا فإنه يتناولُ الاسمَ لفظًا لا معنًى ، مِنْ حَيْثُ كانَ مُتوجِّهًا إلى المصدرِ ، وإنما رفضُوا ذكرَ المصدرِ هاهنا ؛ لأنَّ الفعلَ إذا (٣) أُزِيلَ عَنِ التّصرُّفِ لا يؤكَّدُ بذكرِ المصدرِ ؛ لأنَّه خرجَ عَنْ مذهبِ الأفعالِ ، فلمَّا رفضُوا المصدرَ وآثَرُوا تصغيرَه صغَّروا الفعلَ لفظًا ، ووجّهوا التصغيرَ إلى المصدرِ ، وجاز تصغيرُ المصدر بتصغير فعله ؛ لأن الفعل يقوم فى الذكر مقام مصدره ، لأنه يدل عليه بلفظه ؛ ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وإن (٤) لم يجر [له ذكر] (٥) ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٨٠] قوله « هو » ضميرٌ للبخلِ (٦) ، وإن لم يكن مذكورا ؛ لدلالة « يبخلون » عليه ، ومنه قولهم « مَن كَذِبَ كان شرًّا له » أى كان الكذب شرًّا له ، ومنه قول الشاعر :

إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ   وَخَالَفَ والسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ (٧)

يريد جَرَى إلى السَّفَهِ ، وهذا كثيرٌ فى كلامِهم ، فكما أنه يجوزُ أن يعودَ الضَّميرُ إلى المصدرِ ، وإن لم يجرِ له ذكرٌ استغناءً بِفعْلِهِ ، فكذلك يجوز أن يتوجَّه التصغيرُ اللاحقُ لفظَ الفعلِ إلى مصدرِه ، وإن لم يجرِ له ذكرٌ ، ونظير هذا إضافتهم

---

(١) من الطويل للبيد فى الديوان ٢٥٦ وشواهد الشافية ٨٥/٤ والدرر ٢٢٨/٢ وشواهد المغنى ١٥٠ والعينى ٨/١ ؛ ٥٣٥/٤ والجمهرة ٢٧٢ وبلا نسبة فى الشافية ١٩١/١ والهمع ١٨٥/٢ وابن يعيش ١١٤/٥

(٢) انظر : الدرر ٢٢٩/٢   (٣) (إذ) فى غ .

(٤) (إن) ساقطة من س .

(٥) مابين المعكوفين ساقط من غ ، وهناك هامش فى غ ، وهو : « يعود الضمير إلى المصدر إذا ذكر فعله ، وإن لم يذكر هو » .

(٦) (البخل) فى غ .

(٧) من الوافر ، لأبى قيس الأسلت الأنصارى ، فى أمالى المرتضى ٢٠٣/١ والخزانة (بولاق) ٣٨٤/٢ والخصائص ٤٩/٣ والمحتسب ٧٠/١ ؛ ٣٧٠/٢ والهمع ٦٥/١ ولم أقف عليه فى ديوانه .

أسماءَ الزمانِ إلى الفعلِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [١] ، وإن كانتِ الإضافةُ إلى الأفعالِ غيرَ جائزةٍ ، وإنما جازَ ذلك لأنَّ المقصودَ بالإضافةِ إلى الفعلِ مصدرُه ، مِنْ حَيْثُ كان ذكرُ الفعلِ يقوم مقامَ ذكرِ مصْدَرِهِ ، فالتقدير فيه : هذا يومُ نفعِ الصادقين صدقُهم ، وإنما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة [٢] ، من حيث اتفقَا فى كونهما عَرَضَين ، وأن الزمانَ حركاتُ الفلكِ ، كما أنَّ الفعلَ حركةُ [٣] الفاعلِ ، وكما أنَّ هذه الإضافَةَ لفظيةٌ ، فكذلك هذا [٤] التصغير اللاحق فعل التعجب لفظى ، وكما أنَّ هذه الإضافةَ لا اعتدادَ بها ، فكذلك هذا التصغيرُ لا اعتدادَ بِهِ .

والوجهُ الثَّانى : أنَّه [٥] إنما دخلَه التصغيرُ حملاً على باب « أَفْعل » الذى للمفاضلة ؛ لاشتراكِ اللفظين فى التفضيل والمبالغة [٦] ، ألا ترى أنك تقول : « ما أحسَنَ زيدًا » لمن بلغ الغاية فى الحسن ، كما تقول : « زَيْدٌ أحسَنُ القومِ » فتجمع بينه وبينهم فى أصل الحسن وتفضله عليهم ؛ فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز « ما أُحَيْسِنَ زيدا » و

مَـا أُمَـيْـلِـحَ غِـزْلانًـا [٧]

كما تقول : « غِلمانُك أُحَيْسِنُ الغلمانِ ، وغزلانك أُمَيْلِحُ الغزلانِ » ولهذه المشابهة حملوا « أفعلُ منك ، وهو أفعل القوم » على قولهم « ماأفعلَه » ، فجاز فيهما ماجاز فيه ، وامْتَنَعَ منهما ما امْتَنَعَ منه [٨] ، ألا ترى أنك لا تقول « هو أَعْرَجُ

---

(١) سورة المائدة ١١٩/٥ قراءة نافع بالنصب والباقون قرأوا بالرفع . انظر : معانى القرآن ، للفراء ٣٢٦/١ ومتن الشطبية ٧٦ والإرشادات الجلية ١٤٨

(٢) جاءت بعض أسماء المكان مضافة إلى الجمل ، نحو « حيث » . انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٤٨٢

(٣) (حركات) فى غ .

(٤) (هذا) ساقطة من س .

(٥) (أنه) ساقطة من س .

(٦) انظر : الخزانة (بولاق) ٤٦/١ والجامى على الكافية ٣٠٧/٢ وفيه : « المبالغة والتأكيد » .

(٧) سبق تخريجه فى بداية هذه المسألة .

(٨) (منه) ساقطة من غ .

مِنْكَ ، وأَعرجُ القومِ » [١] لأنك لا تقول : « ما أَعْرَجَهُ » [٢] ، وتقول « هو أَقْبَحُ مِنْكَ عَرَجًا » [٣] و« هو أقبح القوم عرجا » كما تقول : « ما أَقْبَحَ عَرَجَه » [٤] وكذلك لا تقول « هو أَحْسَنُ مِنْكَ [٥] حُسْنًا » ، فتؤكّده بذكر [٦] المصدر ؛ لأنك لا تقول : « ما أَحْسَنَ زيدًا حُسْنًا » فأما قولهم : « أَلَجُّ لجاجةً [٧] من الخنفساء » ، وما أشبهه فمنصوب على التمييز .

والوجهُ الثَّالثُ : أنَّه [٨] إنما دَخَلَهُ التَّصغيرُ لأنه أُلْزِمَ طريقةً واحدةً [٩] ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعضُ أحكامِها ، وحملُ الشيء على الشيء في بعضِ أحكامِه لا يُخرجُه عن أصلِه ، ألا ترى أن اسم [١٠] الفاعل محمولٌ على الفعلِ في العمل [١١] ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا ، وكذلك الفعل المضارع محمولٌ على الاسمِ في الإعرابِ [١٢] ، ولم يخرجْ بذلك عن كونه فعلًا ؛ [فكذلك تصغيرهم فعلَ التعجبِ تشبيهًا بالاسمِ ، لا يُخرجُه عن كونه فعلًا] [١٣] .

وأما ما ذكروه [١٤] من « لَيْسَ ، وعَسَى » فالكلام عليه من أربعة أوجه :

---

(١) يريد أفعل التعجب عن أفعل التفضيل بشيء ، وهو أنه لا يبنى إلا ما وقع في الماضي . انظر : الرضي على الكافية ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ والإيضاح ١٠٧/٢

(٢) يريد أنهما لا يبنيان من فعل دال على عيب . وانظر : الكناش ٧١٠/٢

(٣) (عرجا) في غ .

(٤) يريد أنه يتوصل إلى التعجب مما لايجوز التعجب منه بمثل ما يتوصل بما لا يتفضل به . انظر : الكناش ٧١٠/٢

(٥) (القوم) في غ .

(٦) (بذكر) ساقطة من غ .

(٧) (لجاجا) في غ . واللجاجة : الخصومة . القاموس المحيط (لجج) ٢٠٥/١

(٨) (إنه) ساقطة من س .

(٩) انظر : الكناش ٧١٢/٢ والخزانة (بولاق) ٤٦/١

(١٠) (الاسم) في غ .

(١١) انظر : الرضي على الكافية ٢٠٠/٢ والمفصل ٢٢٨ والجامع الصغير ١٥٤ والأشباه والنظائر ٢٦١/١ - ٢٦٢

(١٢) انظر : المرتجل ٣٥ والمسائل العسكرية ٢٤٧ والمقتضب ١/٢ وابن يعيش ١١/٧

(١٣) مابين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(١٤) (ذكره) في غ .

أحدها [١] : أن « لَيْسَ ، وعَسَى » وإن كانَا قد أشبهَا فعلَ التعجبِ فى سلبِ التصرفِ فإنهما قد فارقاهُ من وجهينِ ؛ **أحدهما** [٢] : أنهما يَرْفَعَانِ [٣] الظَّاهرَ والمضمرَ [٤] ، كما ترفعهما الأفعالُ المتصرفة ، فبعُدا عن شبهِ الاسمِ ، وأفعل فى التعجب إنما يرفع المضمرَ دون الظاهرِ [٥] ، فقرُبَ مِنَ الاسمِ الجامدِ ؛ فلهذا دخلَهُ التصغيرُ دونهما .

والثانى : أن « لَيْسَ [٦] ، وعَسَى [٧] » وُصلا بضمائرِ المتكلمينِ والمخاطبينِ والغائبينِ ، نحو : لَسْتُ ولَسْتُم وليسُوا ، وعَسيتُ وعَسيتُمْ وعَسَوا ، كما تتَّصلُ بالأفعالِ المتصرفةِ ، و « أفعل » فى التعجب لزم [٨] ضميرَ الغيبةِ لا غير ، فلما تصرَّفَ « لَيْسَ ، وعَسَى » فى الاتصالِ بضمائرِ الأفعالِ الماضيةِ هذا التصرف ، وأُلْزِمَ هذا الفعل فى الإضمار وجهًا واحدًا جاز أن يدخله التصغير دونهما .

والثالث : أن « لَيْسَ ، وعَسَى » لا مصدرَ لهما من لفظِهِمَا ، فتنزلَ اللفظُ بهما منزلةَ اللفظِ بهِ ، والتصغيرُ هاهنا فى الحقيقةِ للمصدرِ ، فلمَّا لم يكن لهما مصدرٌ مِنْ لفظِهما بطلَ تصغيرُهما ؛ بخلافِ فعلِ التعجبِ ، فإنَّ له مصدرًا من لفظِه نحو الحسن والملاحة ، وإن لم يكن جاريًا عليه على ما يقتضيهِ القياس ، فقامَ تصغيرُه مَقامَ تصغيرِ مصدرِه ، فبانَ الفرقُ بينهما .

والرابع [٩] : أن « ليس ، وعسى » لا نظير لهما من الأسماء ، يحملان عليه كما حمل « ما أَفْعَلَهُ » على « أَفْعل » الذى للمفاضلةِ ، فيحملُ « ما أَحْسَنَهم » على قولهم [١٠] « هو أحسنُهم » [١١] فبان الفرقُ بينهما .

---

(١) (أحدهما) فى غ ، وهو خطأ .
(٢) لم يذكر الوجه الثانى .
(٣) انظر فى إعراب مابعد « عسى » : الجامى على الكافية ٢٤٤ وأسرار العربية ٨٢
(٤) (الضمير) فى غ .
(٥) انظر فى إعراب أسلوب التعجب : الكتاب ٧٢/١ والمفصل ٢٧٦ وشرح الأشمونى ٢٠/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٠٨١ وأسرار العربية ٨
(٦) انظر : الكناش ٧٠/٢
(٧) انظر : المفصل ٢٧٠
(٨) (أُلزِم) فى غ .
(٩) (الرابع) فى س .
(١٠) (قولهم) ساقطة من غ .
(١١) الرضى على الكافية ٣٠٧/٢ - ٣٠٨

فإنْ قالوا : هذا يبطلُ بـ « نِعْمَ وبِئْسَ » فإنهما للمبالغةِ فى المدحِ والذمِّ [١] ، كما أنَّ التعجبَ موضوعٌ للمبالغةِ ، وإنهما لا يتصرفانِ ، ومع هذا فلا يجوزُ تصغيرهما .

قلنا : هذا الإلزامُ على مذهبِكم أَلْزَمُ [٢] ؛ لأنهما عندكم اسمانِ [٣] كأفعل فى التعجب ، فهلا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه ؟ فإن قلتم : « فإنَّ ذلك لم يُسمع من العرب » قلنا : كما قلتم ، ثم فرّقنا بينهما ، وذلك أنهما ، وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه [٤] بالأفعال المتصرفة ، وذلك من ثلاثةِ أوجهٍ ؛ **أحدها** : اتصالُ الضميرِ بهما على حدِّ اتّصالِه بالفعلِ المتصرّفِ ، نحو قولهم : « نِعْمَا رَجُلَيْنِ ، ونِعْمُوا رِجَالًا » [٥] .

والثانى : اتّصالُ [الضمير بهما على حدِّ اتّصاله] [٦] بتاءِ التأنيثِ السَّاكنةِ بهما ، نحو « نِعْمَتِ المرأةُ ، وبِئْسَتِ الجاريةُ » [٧] .

والثالث : أنهما يرفعانِ الظَّاهرَ والمضمرَ [٨] ، كالفعلِ المتصرفِ ، فلما قُرِّبا من الفعلِ المتصرفِ هذا القربَ ، بَعُدا من الاسم ؛ فلهذا لم يجز تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب على ما بينا ، فأما [٩] مثال « أَفْعِلْ بِهِ » فإنما لم يجز تصغيره ؛ لأنه لا نظير له فى الأسماء إلا « أَصْبع » وهى لغة رديئة فى « إِصْبَع »

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٢١/٢ وشرح الأشمونى ٣٠/٢

(٢) (لزم) فى غ .

(٣) انظر : شرح الأشمونى ٢٩/٢ والمقتصد ٣٦٣/١ وشرح الكافية ؛ لابن مالك ١١٠٢ وشرح التصريح ٩٤/٢

(٤) (منه) ساقطة من غ .

(٥) من أحكام فاعل « نعم وبئس » أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ؛ استغناء بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين ، وحكاه الكسائى عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مررت بقوم نعموا قوما ، وهذا نادر . انظر : شرح الأشمونى ٣٦/٢

(٦) مابين المعكوفين ساقط من س .

(٧) انظر : شرح الأشمونى ٢٩/٢ وشرح التصريح ٩٤/٢

(٨) انظر : الجامى على الكافية ٢٤٩ وشرح الأشمونى ٣٥/٢

(٩) (وأما) فى غ .

وفيها سبع (١) لغات : فصحاهن « إِصْبَع » بكسر الهمزة وفتح الباء ، ثم « أُصْبَع » بضم الهمزة وفتح الباء ، ثم « أَصْبَع » بفتح الهمزة والباء ، ثم « أُصْبُع » بضم الهمزة والباء ، ثم « إِصْبِع » بكسر الهمزة والباء ، ثم « أَصْبِع » بفتح الهمزة وكسر الباء ، ثم « أصبوع » وإذا لم يكن له فى كلامهم نظيرٌ سِوَى هذا الحرفِ فى لغةٍ رديئةٍ ، باعَدَهُ ذلك مِنَ الاسمِ ، فلم يَجُزْ فيه التصغيرُ (٢) ، ألا ترى أنَّ وزنَ الفعلِ الذى يغلبُ عليه ، أو يخصّه أحدُ الأسبابِ المانعةِ مِنَ الصرفِ ، فإذا كان الاسم يقربُ مِنَ الفعلِ لمجيئه على بعض أبنيته ، حتى يكونَ ذلك علةً مانعةً له من الصرفِ ، فكذلك الفعلُ يبعدُ مِنَ الاسمِ لمخالفته له فى البناءِ ، وهذا (٣) مع أنَّ لفظَهُ لفظُ (٤) الأمرِ ، والأمرُ يختصُّ به الفعلُ ، فأما ماجاء من الأسماء مضمنًا معنى الأمرِ نحو « صَهْ ، ومَهْ » وما أشبه (٥) ذلك فإنَّه أُقِيمَ مقامَ الأفعالِ ، وهى الأصلُ فى الأمرِ (٦) ، وإنما فعلوا ذلك توخّيًا للاختصارِ ؛ لئلّا يفتقرَ إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذى يظهر فى الفعل نحو « اسْكُتا واسْكُتوا واسْكُتْنَ » (٧) ، وما أشبه ذلك .

وأمّا قولُهم : « الدليلُ على أنه اسمٌ » (٨) تصحيحُ عينِه فى « ما أَقْوَمَه ، وما أَبْيَعَهُ » قلنا : التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير ، وذلك بحمله على باب « أفعل » الذى للمفاضلة ، فصُحّحَ كما صُحِّحَ من حيث إنه غلب عليه شبهُ الأسماء بأن ألزم طريقة واحدةً ، والشبه الغالب على الشىء لا يخرجه عن أصلِه ، ألا ترى أنَّ الأسماء التى لا تنصرفُ لما غلب عليها شبهُ الفعلِ مُنِعت الجرَّ

(١) فى المصباح المنير ٤٥٣ : « وفى الأصبع عشر لغات ، تثليث الهمزة مع تثليث الباء ، والعاشرة أصبوع » .

(٢) وعند ابن كيسان يجوز تصغير « أحسن بزيد » فيقال : « أحيسن بزيد » قياسا على « ما أحيسن زيدا » . انظر : شرح الأشمونى ٢٩/٢

(٣) (هذا) ساقطة من س .

(٤) (لفظ) ساقطة من غ .

(٥) (أشبهه) فى س .

(٦) انظر : الرضى على الكافية ٦٠/٢ والمفصل ١٥٢ وابن عقيل ١٤٦ وابن يعيش ٤٦/٤ والجامى على الكافية ١١٢/٢

(٧) انظر : الرضى على الكافية ٦٨/٢

(٨) (الاسم) فى غ .

والتنوينَ (١) ، كما مُنِعَهُما الفعلُ (٢) ، ولم تخرج بشبهها (٣) للفعل عن (٤) أن تكون أسماء ، فكذلك (٥) هاهنا ؛ تصحيح العين في نحو « ما أَقْوَمَهُ ، وما أَبْيَعَهُ » لا يُخرجُه (٦) عن أن يكون فعلًا ، على أنَّ تصحيحه غير مستنكرٍ في كلامِهم ، فإنه (٧) قد جاءت أفعالٌ متصرفةٌ مُصحّحةٌ في نحو قولهم (٨) : أَغْيَلت (٩) المرأة ، وأَغْيَمَت السماء ، واستنوقَ الجَمل ، واسْتَتْيَستِ الشاة ، واستحوذ يستحوذ ، قال الله تعالى : ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [سورة المجادلة ١٩/٥٨] وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة النساء ١٤١/٤] وقد قرأ الحسن البصري : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنَتْ ﴾ (١٠) [سورة يونس ٢٤/١٠] على وزن « أَفْعَلتْ » ونحو قولهم : اسْتَصْوَبْتُ ، وأَجْوَدْتُ ، وأَطْيَبْتُ ، وأَطْوَلْتُ ، قال الشاعر :

صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يدُومُ (١١)

فإذا (١٢) جاء التصحيحُ في هذه الأفعالِ المتصرفةِ تنبيهًا على الأصلِ مع بُعْدِها عَنِ الاسمِ فَمَا ظنُّك بالفعلِ الجامدِ الّذي لا يتصرفُ ؟

---

(١) انظر : ابن يعيش ٦١/٢

(٢) انظر : ابن يعيش ١/٢ ؛ ١١/٧ ودقائق التصريف ٢/٤ والمرتجل ، لابن الخشاب ٥٢ والمفصل ٢٤٤

(٣) (لشبهها) في غ .

(٤) (عن) ساقطة من س .

(٥) (فلذلك) في غ .

(٦) (يخرج) في غ .

(٧) (فإنها) في غ .

(٨) انظر : المنصف ٢٧٦/١ والمفصل ٣٧٨ والكناش ١٠١٥/٢

(٩) أغالت المرأة ولدها ، وأغيلته : أرضعته ، وهي حامل . انظر : المصباح المنير ٦٢٩ والقاموس المحيط (غيل) ٢٧/٤

(١٠) وانظر : شواذ ابن خالويه ٦١

(١١) من الطويل ، للمرار الفقعسي في الديوان ٤٨٠ وأبيات سيبويه ١٠٥/١ والخزانة ٢٢٦/١٠ وشواهد المغني ٧١٧ وبلا نسبة في الخصائص ١٤٣/١ ؛ ٢٥٧ وابن يعيش ١١٦/٧ ؛ ١٣٢/٨ ؛ ٧٦/١٠ والمقتضب ٨٤/١ والمنصف ١٩١/١ والكتاب ٣١/١ ؛ ١١٥/٣

(١٢) (وإذا) في غ .

فإن قالوا : التصحيحُ [١] فى هذه الأفعالِ إنما جاءَ عنْ طريقِ الشذوذِ [٢] ، وتصحيح « أَفْعَلَ » فى التعجب قياسٌ مطردٌ ، قلنا : قد جاء التصحيح فى الفعل المتصرف [٣] على غير طريق الشذوذ وذلك نحو تصحيح « حَوِلَ ، وعَوِرَ ، وصَيِدَ » حملا على » احْوَلَّ ، واعْوَرَّ ، واصْيَدَّ » [٤] وكذلك جاء التصحيح أيضا فى قولهم « اجْتَوَرُوا ، واعْتَوَنُوا » [٥] حملا على « تَجَاوَرُوا ، وَتَعَاوَنُوا » فكذلك أيضا هاهنا : حُمِلَ « ما أَقْوَمَهُ وما أَبْيَعَهُ » على « هذا أَقْوَمُ مِنْكَ ، وأَبْيَعُ مِنْكَ » [٦] ومع هذا فلا ينبغى أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه ؛ لأن « أَفْعِلْ بِهِ » قد جاء مصحّحًا ، وهو فعل ، كما أن التصحيح فى قولهم « أَقْوِمْ به ، وأَبْيِعْ به » [٧] لا يخرجه عن كونه فعلا ، فكذلك [٨] التصحيح فى « ما أفعله » لا يخرجه عن كونه فعلاً .

وأما قولهم : « لو كانَ التقديرُ فيه شيْءٌ أَحْسَنَ زيدًا ؛ لوجبَ أن يكونَ التقديرُ فى قولِنا « ما أعظمَ اللَّه شيءٌ أعظم الله [٩] ، والله تعالى عظيمٌ لا بجعلِ جاعلٍ » قلنا : معنى قولهم شيء أعظم الله أى وصفُه بالعظمةِ [١٠] ، كما يقولُ الرجلُ إذا سمع الأذان : كَبّرتُ كبيرًا ، وعظّمتُ عظيمًا ، أى وصفتُه بالكبرياءِ والعظمةِ ، لا صيّرته كبيرًا عظيمًا ، فكذلك هاهنا ؛ ولذلك الشيء ثلاثة معان :

أحدها : أن يُعْنَى بالشيء مَن يعظمُه مِنْ عبادِه ، **والثانى** : أن يُعْنَى بالشيء [١١] ما يدلُّ على عظمةِ الله تعالى وقدرته من مصنوعاته ، **والثالث** : أنه يُعْنَى به نفسُه ، أى أنه عظيمٌ لنفسِه ، لا لشيء جعله عظيمًا ؛ فرقًا بينه وبين خلقه .

وحُكِيَ أنَّ بعض أصحاب أبى العباس محمد بن يزيد المبرد قَدِمَ من البصرة إلى بغداد وقبل قدوم المبرد إليها ، فحضر فى حلقة أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فَسُئِلَ عن هذه المسألةِ ، فأجابَ بجوابِ أهلِ البصرةِ ، وقال : التقدير فى

---

(١) (التصحيح) ساقطة من س .
(٢) انظر : المفصل ٣٧٨ والمنصف ٢٧٦/١
(٣) (المطرد) فى س .
(٤) انظر : المنصف ٢٥٩/١ وابن عقيل ١٩٨
(٥) انظر : المنصف ١٦٠/١
(٦) (وأبيع منك) ساقط من غ .
(٧) (به) ساقط من غ .
(٨) (وكذلك) فى غ .
(٩) لفظ الجلالة زيادة فى س .
(١٠) ويرى سيبويه أن هذا تمثيل ، ولم يتكلم به . انظر : الكتاب ٧٢/١
(١١) (بالشيء) ساقط من غ .

قولهم « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » : شيءٌ أَحْسَنَ زيدًا (١) ، فقِيلَ له : ما تقول فى قولنا : « ما أعظمَ الله ؟ » فقال : شيءٌ أعظمَ الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لايجوز ؛ لأن الله تعالى (٢) عظيمٌ لا بجعلِ جاعلٍ ، ثم سحبوه من الحلقةِ وأخرجوه ، فلما قدم المبرد إلى بغداد ، أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه ، وفساد ماذهبوا إليه .

وقيل : يَحْتملُ أن يكونَ قولُنا : « شيءٌ أعظمَ الله » بمنزلة الإخبار (٣) أنه عظيمٌ ، لا على معنى شيء أعظمه ، فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملُها على ما يليقُ بصفاتِه ، [ألا ترى أن « عَسَى ، ولَعَلَّ » فيها طرفٌ مِنَ الشكِّ ، ولا يُحْمَلُ فى حقِّه سبحانه على الشكِّ] (٤) ، وكذلك امتحان (يحمل) (٥) منا على معانٍ تستحيلُ فى حقِّه سبحانه (٦) ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرةً ، فكذلك هاهنا ، يكونُ المرادُ بقولهم « ما أعظمَ اللّه » الإخبار بأنه عظيمٌ ، لا شيء جعله عظيما لاستحالَتِه ؛ [وإن كان ذلك] (٧) يقدَّرُ فى غيرِه لجوازه وعدِمِ استحالتِهِ ، وأما قولُ الشاعر :

ما أَقْدَرَ اللّه أن يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ   مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ (٨)

فإنه ، وإن كان لفظه لفظَ تعجبٍ (٩) ، فالمرادُ به المبالغة فى وصفِ الله (١٠) تعالى بالقدرة ، [والإخبار عن نفوذِ قدرتِهِ عليه إذا شاء ذلك كما يرد الأمر إلى معنى الخبر] (١١) كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [سورة مريم ٧٥/١٩] جاء بصيغة الأمرِ ، وإن لم يكن فى الحقيقة أمرًا ؛ لامتناعِ ذلك فى حقِّ اللهِ تعالى ، وإن شئتَ قَدَّرْتَهُ تقديرَ : « ما أعظمَ الله (١٢) » على ما بيّنا ، والله أعلم .

---

(١) (زيدا) ساقط من غ .
(٢) لفظ (تعالى) زيادة فى س .
(٣) التعجب إنشاء ، وخرج بذلك : تعجبت وعجبت ؛ لأنه خبر ، وليس بإنشاء للتعجب . انظر : شرح التصريح ٨٦/٢
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س .
(٥) (يحمل) ساقط من غ .
(٦) (تعالى) فى غ .
(٧) مابين المعكوفين ساقط من غ .
(٨) الشطر الثانى ساقط من س .
(٩) (التعجب) فى غ .
(١٠) (وصفه) فى غ .
(١١) مابين المعكوفين ساقط من س .
(١٢) لفظ الجلالة زيادة من غ .

١٦ - مسألة [١]

التعجب من السواد والبياض [٢]

ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنَّه يجوزُ أنْ يُستعملَ [ما أفعلَه فى التعجبِ مِنَ البياضِ والسّوادِ خاصَّةً من بين سائر الألوانِ ، نحو أن تقولَ : هذا الثوبُ] [٣] ما أَبْيَضَهُ ، وهذا الشَّعرُ ما أسوَدَهُ ، وذهب البصريون إلى أنه [٤] لايجوز فيهما كغيرِهما من سائرِ الألوانِ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس ؛ أما النقل فقد قال الشاعر :

إذا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ [٥]

وجهُ الاحتجاجِ أنَّه قال « أَبْيَضُهم » وإذا جاز ذلك فى « أَفْعَلهم » جاز فى « ما أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ بِهِ » لأنهما بمنزلةٍ واحدةٍ فى هذا البابِ [٦] ، قال الشاعر :

جَارِيَةٌ فى دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الحدِيثَ بِالإيماضِ

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٢٠ والأشباه والنظائر ١/١٤٨ والمقتصد ١/٣٨٠ والخزانة (بولاق) ٣/٤٨١ والكتاب (بولاق) ٢/٢٥٠ والمقتضب ٤/١٨١ واللمع ١٩٩

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) (أن ذلك) فى غ .

(٥) من البسيط ، وهو لطرفة فى الديوان ١٨ واللسان (بيض) ٨/٣٩١ وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ١/٩٢ وابن يعيش ٦/٩٣ والمقرب ١/٧٣ والخزانة ٨/٢٣٠

(٦) (الكتاب) فى غ . وانظر : الرضى على الكافية ٢/٣٠٧ - ٣٠٨ والكتاب ٤/٩٨ والإيضاح ، لابن الحاجب ١/٦٥٣ وابن يعيش ٦/٩١ وشرح الكافية ، لابن مالك ١١٢٥

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِى أَبَاضِ [١]

فقال « أَبْيَض » وهو أَفْعل مِنَ البياضِ ، وإذا جاز ذلك فى أفعل من كذا جاز فى « مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ [٢] بِهِ » لأنهما بمنزلةٍ واحدةٍ فى هذا الباب ، ألا ترى أن مالا يجوز فيه « ما أفْعَلَهُ » لا [٣] يجوز فيه « أَفْعَلُ مِنْ كذا » وكذلك بالعكسِ منه ماجاز فيه [ما أَفْعَلَه] [٤] جاز فيه « أَفْعَلُ من كذا » فإذا ثبت أنه يَمتنعُ فى كلٍّ واحدٍ منهما ما يمتنعُ فى [٥] الآخر ، [ويجوزُ مايجوزُ فى الآخر] [٦] ، دَلَّ على أنهما بمنزلةٍ واحدةٍ ، وكذلك القول فى « أَفْعِلْ بِهِ » فى الجوازِ والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب [٧] أن يجوز استعمال [٨] « ما أَفْعَلَهُ » من البياضِ .

وأما القياس فقالُوا : إنما جوَّزنا ذلك من السوادِ والبياضِ دونَ سائرِ الألوانِ لأنهما أصلا الألوانِ [٩] ومنهما يتركَّبُ سائِرُها مِنَ الحمرةِ والصُّفرةِ والخُضْرَةِ والصُّهْبةِ [١٠]

---

(١) ثلاثة أبيات من الرجز ، لرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٧٦ والخزانة ٢٣٠/٨ وبلا نسبة فى مختار الصحاح (بيض) ٨٤ - ٨٥ وقال : « وقال المبرد ليس البيت الشاذ حجة على الأصل المجمع عليه » والجمل ١٠٢ وضرائر الشعر ، للقزاز ٤٤ ولفظه هناك :

أبيض من أخت بنى إباض

جارية فى رمضان الماضى

تقطع الحديث بالإيماض

والرضى على الكافية ٢١٣/٢ والتبيين ٢٩٣ وابن يعيش ٩٣/٦ ؛ ٤٤٧/٧

(٢) (أفعل) ساقطة من غ . (٣) (لا) ساقطة من غ .

(٤) مابين المعكوفين ساقط من غ . (٥) (فى) ساقطة من غ .

(٦) مابين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (وجب) فى غ .

(٨) (استعماله) ساقط من غ .

(٩) (أصلان للألوان) فى غ ، والمعروف لنا اليوم أن الأبيض هو جامع لكل ألوان الطيف ، أما الأسود فهو انعدام اللون .

(١٠) الصهبة والصهوبة : احمرار الشعر . انظر : القاموس المحيط (صهب) ٩٤/١ والمصباح المنير (صهب) ٤٧٧

والشُّهبة (١) والكُهبة (٢) إلى غير ذلك [من الألوان] (٣) ، فإذا كانا هما الأصلين للألوانِ كلِّها جازَ أنْ (٤) يُثْبَتَ لهما ما لم يُثْبَتْ لسائرِ الألوانِ ؛ إذ كانَا أصْلَين لها ومُتقدِّمَيْن عليها (٥).

وأما البصريُّون فاحتجُّوا بأن قالُوا على أنه لايجوزُ [أن يستعمل] (٦) « ما أَفْعَلَه » من البياضِ والسوادِ (٧) أنا أجمعنا على أنه لا يجوزُ استعمالُ (٨) مما كان لونًا غيرهما من سائرِ الألوان ، فكذلك لايجوز منهما ، وإنما (٩) قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكونَ لأنَّ بابَ الفعلِ منهما أن يأتى على « افْعَلَّ » نحو : احمرَّ واصفرَّ واخضرَّ ، وما أشبه ذلك (١٠) ؛ ولأن (١١) هذه الأشياء مستقرةٌ فى الشخصِ (١٢) ، لا تكادُ تزولُ ، فجَرَت مَجْرَى أعضائهِ ، وأى الغلتين قدَّرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين (١٣) سائر الألوان فى علة الامتناع ، فينبغى أن لايجوز فيهما [كما لايجوز فى] (١٤) سائر الألوان .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : فهو (١٥) أما احتجاجُهم بقولِ الشاعر :

[فَأَنْتَ أَبْيَضُهم سِرْبَالَ طَبَّاخِ] (١٦)

---

(١) الشهبة اسم ، والمصدر الشهب ، وهو أن يغلب البياض السواد . انظر : القاموس المحيط (شهب) ٩٠/١ والمصباح المنير (شهب) ٤٤٢

(٢) الكهبة : غُبرة مُشْرَبَةٌ سوادا . انظر : القاموس المحيط (كهب) ١٢٦/١

(٣) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) (أن) ساقطة من غ .

(٥) وقد بين المبرد ذلك من وجهين : **الأول** : أن أصل فِعْله أن يكون افْعَلَّ وافْعَالَّ، نحو : احمرَّ واحمارَّ ، ودخول الهمزة على الهمزة محال .

والثانى : وهو قول الخليل ، وهو أن هذا الشىء قد ثبت واستقر ، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان . انظر : المقتضب ١٨٢/٤

(٦) (استعمال) فى غ .

(٧) (من السواد والبياض) فى غ .

(٨) (أن المصدر السابق يستعمل) فى غ .

(٩) (فإنما) فى غ .

(١٠) وهى التى تبدأ بهمزة وصل . انظر : المقتضب ٢ - ٨٦ والمنصف ٥٣/١

(١١) (أو لأن) فى غ .

(١٢) (البعض) فى غ .

(١٣) (وبين) ساقطة من غ .

(١٤) مابين المعكوفين ساقط من س ، وبدلا منه (كسائر) .

(١٥) (فهو) ساقطة من س .

(١٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

فلا حجةَ فيه من وجهينِ ؛ **أحدهما** : أنه شاذٌّ ، فلا يُؤْخَذُ به ، كما أنشد أبو زيد :

يَقُولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا   إلى ربِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ
وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ   وَمِنْ جُحْرِهِ بالشِّيخَةِ اليَتَقَصَّعُ [(١)]

فأدخلَ الألفَ واللامَ على الفعلِ ، وأجمعنا على أنَّ استعمالَ مثلِ هذا خطأ ؛ لشذوذِهِ قياسًا واستعمالًا ، فكذلك هاهنا ، وإنما جاز [(٢)] هذا [(٣)] لضرورةِ الشعرِ [(٤)] ، والضرورةُ لا يُقَاسُ عليها ، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلِنا وأصلِكم أو إلى مدِّ المقصور على أصلِكم ، وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدلُّ جوازُه فى الضرورةِ على جوازِه فى غيرِ الضرورةِ ، فكذلك هاهنا ، فسقطَ الاحتجاجُ به ، وهذا هو الجوابُ عَنْ قولِ الآخر :

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بنى أَبَاضِ

والوجه الثانى : أنْ يكونَ قوله « فَأَنْتَ » [(٥)] أَبْيَضُهم « أفعلُ الذى مؤنثه فَعْلَاء ، كقولك أَبْيَضُ بَيْضَاء ، ولم يقعِ الكلامُ فيه ، وإما وقع الكلام فى أفعل الذى يراد به المفاضلة نحو « هذا أَحْسَنُ منه وجهًا ، وهو أحْسَنُ القومِ وجهًا [فكأنه قال « مُبْيَضُّهم] [(٦)] فلما أضافَه انتصبَ ما بعده عن تمام الاسم ، [وهذا أيضا هو الجواب] [(٧)] عن قول الآخر :

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بنى أَبَاضِ

[ومعناه : فى درعها جسد مُبيض من أخت بنى أباض] [(٨)] ، ويكون « من

---

(١) من الطويل ، لذى الخِرَق الطُّهَوِىّ فى الخزانة (بولاق) ١٤/١ ؛ ٤٨٨/٢ وشواهد المغنى ١٦٢/١ والعينى ٤٦٧/١ وتخليص الشواهد ١٥٤ واللسان (جدح) ٣٩٠/٩ وبلا نسبة فى رصف المبانى ٧٦ وابن يعيش ١٤٤/٣ والنوادر ٦٧ والهمع ٨٥/١ ولفظه : (ربه) و (ذو الشيخة) فى س .

(٢) (جاء) فى غ .

(٣) (هذا) ساقط من غ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ١٨٣/١ وشرح الأشمونى ١٤١/١ والمغنى ٥٠/١ والخزانة (بولاق) ١٤/١ ؛ ٤٨٨/٢

(٥) (فأنت) ساقطة من غ .

(٦) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

أخت » هاهنا فى موضع رفع ؛ لأنها [١] صفة لأبيض ، كأنه قال أبيض كائن [٢] من أخت ، كقولهم « أنتَ كريمٌ من بنى فلان » ونحوه قول الشاعر :

وأبيَضُ مِنْ مَاءِ الحديدِ كَأَنَّهُ   شِهَابٌ بَدَا واللَّيْلُ داجٍ عَسَاكِرُهْ [٣]

فقوله « من ماء الحديد » فى موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره : وأبيض كائن من ماء الحديد ، ونحوه أيضا قول الآخر :

لما دَعَانى السَّمْهَرِىُّ أَجَبْتُهُ   بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الحديدِ صَقِيلِ [٤]

وأما [٥] قولهم « إنما جوَّزنا ذلك لأنهما أصلانِ للألوانِ ، ويجوزُ أن يُثبتَ للأصل ما لا يُثبتُ للفرع » قلنا : هذا لا يستقيمُ ؛ وذلك لأنَّ سائرَ الألوانِ إنما لم يجز أن يُستعملَ منها « ما أفعلَه ، وأفعِلْ مِنه » لأنها لازمت محالها ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا [٦] كان هذا هو العلة فنقول : هذا [على أصلكم ألزم] [٧] ، وذلك لأنكم تقولون : إن [٨] هذه الألوان ليست [٩] بأصل فى الوجود ، على ماتزعمون ، بل هى مركبة من البياض والسواد ، فإذا [١٠] لم يجز مما كان متركبا منهما لملازمته المحل [١١] ، فلأن لا [١٢] يجوزَ مما كان أصلًا فى الوجودِ وهو ملازم [١٣] للمحلِّ كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (لأنه) فى غ .

(٢) (كان) فى غ .

(٣) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الخزانة (بولاق) ٣٨٥/٣ وأمالى المرتضى ٣١٧/٢

(٤) الشطر الأول من الكامل ، والشطر الثانى من الطويل ، وعلى هذا يكون البيت خطأ ، وهو فى الخزانة (بولاق) ٣٣٥/٢

وما لى غير درع حصينة

(٥) (وأما) ساقطة من غ .

(٦) (وإذا) فى غ .

(٧) (ألزم على أصلكم) فى غ .

(٨) (إن) ساقطة من غ .

(٩) (ليست) ساقطة من غ .

(١٠) (وإذا) فى غ .

(١١) (الجمل) فى غ ، وهو خطأ .

(١٢) (لا) ساقطة من س .

(١٢) (لازم) فى غ .

١٧ - مسألة [١]

الخلاف في وجه نصب خبر كان والمفعول الثاني من مفعولي ظننت [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ خبر « كَانَ » والمفعولَ الثاني لـ « ظَنَنْتُ » [٣] نُصِبَ على الحالِ ، وذهب البصريون [٤] إلى أنَّ نصبهما نصب المفعولِ ، لا على الحالِ .

أما الكوفيّونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليل على أنَّ خبرَ « كان » نُصِبَ على الحال أن « كان » فعل غير متعدٍّ [٥]، والدليل على أنه غير واقع أن فعلَ الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضربَا رجلًا ، وضربَا رجالًا ، ولا يجوز ذلك في « كان » ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائمًا ، ولا كانا قيامًا ، ويدلُّ على ذلك أيضًا أنك تَكنى عن الفعلِ الواقع نحو « ضربتُ زيدًا » فتقول : فعلتُ بزيد ، ولا تقول في « كنت أخاك » : فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال ، لا نصبَ المفعولِ ، فإنا [٦] ما وجدنا فعلًا يَنصبُ مفعولا هو الفاعل في المعنى ، إلا الحال ، فكان حملُه عليه أولى ؛ ولأنه يحسنُ أن يقالَ فيه « كان زيدٌ في حالةِ كذا » وكذلك يحسن أيضا في « ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا » : ظننتُ زيدًا في حالةِ كذا ؛ فدل على أنه نُصِبَ على الحال .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إنه لو كان نصبًا على الحالِ لما جاز أن يقع معرفة [٧] في نحو : كان زَيْدٌ أخاك وظَنَنْتُ عمرًا غلامَك ، والحال لا تكون

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : التبيين ٢٩٥ وائتلاف النصرة ١٢١ والهمع ١/١١١ وشرح التصريح ١/١٨٤ وشرح الأشموني ١/١٧٩ والأشباه والنظائر ١/١٤٨

(٢) هذا العنوان بهامش س ، وبهامش غ : خبر كان .

(٣) (والمفعول الثاني لظننت) ساقط من غ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٤٥ وشرح التصريح ١/١٨٤ والتبيين ٢٩٥

(٥) النص في غ : (أن كان فعل غير واقع أي غير متعد) .

(٦) (فإما) في غ .

(٧) انظر في شروط الحال : الكتاب ١/٣٧٢ والمفصل ٦٣ وشرح اللمع ١/١٣٧ - ١٣٨ وشرح التصريح ٢/١٨٤ وشرح الأشموني ١/٤١٤

معرفةً » لأنا نقول (١) : إنما جاز ذلك لأن « أخاك ، وغلامك » وما أشبه ذلك قام مقام الحال ، كقولك : ضربت زيدًا سوطًا ، فإن « سوطا » ينتصب على المصدر – وإن كان آلةً – لقيامهِ مَقامَ المصدرِ الذى وهو ضَرْبٌ (٢) ، وكذلك (٣) ها هنا ، على أنه قد جاءت الحال معرفة فى قولهم :

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ (٤)

وطلبتُه جهدَك ، وطاقتَك ، ورجعَ عَوْدَه على بدئه ، إلى غير ذلك ، فدلَّ على صحة ما ذهبنا .

وأما البصريُّون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إن نصبهما نصب المفعول لا على الحال ؛ لأنهما يقعان ضميرا فى نحو قولهم « كُنَّاهم ، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ » قال الشاعر :

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُواةُ فإنّنى ... رَأَيْتُ أخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أخُوهَا غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِهَا (٥)

أراد بقوله « أخاها » الزبيبَ ، وجعله أخا الخمر ؛ لأنهما من شجرةٍ واحدةٍ ، وقال الآخر :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ (٦)

---

(١) (لا نقول) فى غ .
(٢) (ضربه) فى غ .
(٣) (فكذلك) فى غ .

(٤) من الوافر ، للبيد ، فى الديوان ٨٦ والكتاب ٣٧٢/١ وإصلاح الخلل ١٠٦ ومقاييس اللغة ٢٩٢/٤ والمخصص ١٤/ ٢٢٧ واللسان (عرك) ٣٥٢/١٢ و (نفض) ٨/ ٣٦٨ و (دخل) ٢٥٨/١٣ وبلا نسبة فى المقتضب ٢٣٧/٣ ولم يجئ فى غ إلا قوله : (فأرسلها العراك) .

(٥) من الطويل ، لأبى الأسود الدؤلى فى الديوان ١٦٢ والخزانة ٣٢٧/٥ وإصلاح المنطق ٢٩٧ وتخليص الشواهد ٩٢ وابن يعيش ١٠٧/٣ والكتاب ٤٦/١ والعينى ٣١٠/١ واللسان (لو) ٢٥٣/١٩ وبلا نسبة فى المقتضب ٩٨/٣ والمقرب ٩٦/١

والنص فى غ ذكر البيت الثانى ، ثم قال : (وبعد هذا البيت) وذكر البيت الأول .

(٦) من الكامل ، لخليفة بن براز فى الخزانة ٢٤٢/٩ ؛ ٣٤٣ والعينى ٧٥/٢ وبلا نسبة فى المفصل ٢٦٨-٢٦٩ وابن يعيش ١٠٩/٧ والرضى على الكافية ٣٤٠/٢ وتخليص الشواهد ٢٣٣

وكذلك قالوا أيضا « ظننتُ إيّاه » والضمائر لا تقع أحوالا بحالٍ ، فَعُدِمَ شروطُ الحالِ فيهما [١]، فوجب أن ينتصبا نصب المفعول ، لا على الحال .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ الفعلَ إذا كان واقعًا فإنَّ فعلَ الاثنين يقع منه على الواحد والجمع ، نحو : ضربا [٢] رجلًا ، وضربا [٣] رِجالًا ، ولا يجوزُ [٤] ذلك فى كانَ ، فإنه لا يُقالُ كانا قائمًا ، وكانا [٥] قيامًا » فنقولُ : إنما لم يجز فى « كان » كما جاز فى « ضربَ » ؛ لأن المفعولَ فى « كان » هو الفاعل فى المعنى ، ولا يكون الاثنانِ واحدا ولا جماعة ، وإنما كان المفعولُ فى « كان » هو الفاعلُ فى المعنى ؛ لأنها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ ، فيصيرُ المبتدأُ بمنزلةِ الفاعلِ ، والخبرُ بمنزلةِ المفعولِ ، وكما يجبُ أن يكونَ الخبرُ هو المبتدأ فى المعنى نحو « زَيْدٌ قائمٌ » فكذلك يجب أن يكونَ المفعول فى معنى الفاعل ؛ فلهذا امتنع فى « كان » ما جاز فى « ضَرب » لا لما ادَّعيتم ، على أنا لا نقول إنّ « كَانَ » بمنزلةِ « ضَرَبَ » فإنَّ « ضَرَبَ » فعل حقيقيٌّ يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ ، والمرفوع به فاعلٌ حقيقيٌّ ، والمنصوبُ به مفعولٌ حقيقيٌّ ، وأما « كان » فليس فعلا حقيقيًّا ، بل يدلُّ على الزمانِ المجردِ عن الحدثِ [٦] ؛ ولهذا يُسَمَّى فعلَ العبارةِ [٧] ، فالمرفوعُ به مُشبَّه بالفاعلِ ، والمنصوبُ به مشبّه بالمفعولِ ؛ فلهذا سُمِّيَ المرفوعُ اسمًا ، والمنصوب خبرًا ، ولهذا المعنى من الفرقِ لَمَّا كانَ فِعْلًا حقيقيًّا جاز إذا كنى عنه – نحو « ضَرَبْتُ زيدًا » – أن يقالَ : فعلتُ بزيدٍ ، ولما كانت « كان » فعلا غير حقيقيٍّ ، بل فى فعليتها خلاف ، لم يجز إذا كنى عنها نحو « كُنْتُ أخاكَ » أن يقال : فَعَلْتُ بأخيك .

---

(١) (فيها) فى غ .

(٢) (ضربنا) فى غ .

(٣) (ضربنا) فى غ .

(٤) (يجوز) ساقطة من غ .

(٥) (ولا كانا) فى غ .

(٦) انظر : الأصول ٢/ ٨٢ وابن يعيش ٧/ ٨٩

(٧) وهى عند ابن سينا العبارات الزمانية . الشفاء ١٤ وانظر : المفصل ٢٦٦ والمقتضب ٣/ ٣٣ ؛ ٩٧ ؛ ١٨٩ وإصلاح الخلل ١٣٥ – ١٣٦ والعربية ولهجاتها ٧٩ والزمن واللغة ١٦٤

وأما قولهم « إنه يحسنُ أن يقالَ : كان زَيْدٌ [١] فى حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضًا فى (ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا) : ظَنَنْتُ زيدًا فى حالةِ كذا ؛ فَدَلَّ على أنَّ نصبَهُمَا نصب الحالِ » قلنا : هذا إنما يدل على الحالِ مع وجودِ شروط الحال بأسرها ، ولم يوجد ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتى بعد تمام الكلام [٢] ، ولم يوجد ذلك فى « كان » الناقصة التى وقع فيها الخلاف ، دون التامة التى بمعنى وقع [٣]، ولم يوجد أيضًا فى المفعول الثانى لـ « ظَنَنْتُ » التى بمعنى الظنِّ أو العلم [٤] التى وقع فيها الخلاف ، لا التى بمعنى التهمة ، وكذلك من شروطها ألا [٥] تكون إلا نكرةً ، وكثيرا ما يقع خبر « كان » ، والمفعول الثانى لـ « ظننت » معرفةً ، ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نكرة ، فلما جاز أن يقعا معرفةً ، دلَّ على أنهما ليسا بحالٍ .

قولهم « إنما جاز ذلك لأنَّ المعرفةَ أُقِيمَتْ مُقامَ الحالِ ، كما أُقيمت الآلة مُقامَ المصدرِ فى قولهم : ضربت زيدًا سَوْطًا » قلنا : الفرقُ بينهما ظاهرٌ ، وذلك أنه إنما حسُن أن ينصب « سوطًا » على المصدر ؛ لأنه قام مَقامَ [٦] نكرةٍ ، فأفاد فائدته ، فحسُنَ أن ينصبَ بما نُصِبَ به لقيامِهِ مَقَامَهُ ، وأما ها هنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرةً ، وهو معرفة ، فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر ، فلا يجوز أن يقام مقامه ، فلا يجوز أن ينصب بما نصب به .

وأما قولهم « إنَّ الحال قد جاء معرفةً فى قولهم : أرسلَها العِرَاكَ ، وطلبتُه جهدَكَ ، ورجع عَوْدَه على بَدْئِهِ » [٧]، قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا ، وإنما هى مصادر دَلَّتْ على أفعال فى موضع الحال ، فإذا قلت

---

(١) (زيدا) فى غ .
(٢) انظر : المفصل ٦١
(٣) انظر فى بيان أقسامها : ابن يعيش ٧/ ٩٧ والمسائل المشكلة ١١٣ والرضى على الكافية ٢/٢٩٣
(٤) (والعلم) فى غ .
(٥) (لا) فى غ .
(٦) النص فى غ : (لأنه نكرة قام مقام)
(٧) انظر : الكتاب ١/٣٧٢ والمقتضب ٣/٢٣٨ وإصلاح الخلل ١٠٦

« أرسلها العراك » فالتقدير فيه : أرسلها تَعْتَرِكُ العِرَاكَ [(١)]، على معنى تَعْتَرِك الاعتراكَ ، فأقاموا « العِراكَ » مقام الاعتراك ، كما قال تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [سورة نوح ١٧/٧١] ، ثم حذفوا « تعترك » وهو جملة فى موضع الحال ، وأقاموا المصدر دليلا عليه ، كما تقول « إنما أنت سَيْرًا » أى تسيرُ سَيْرًا ، وكذلك قولهم « طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ ، وطاقتَكَ » كأنهم قالوا : طلبتُه تجتهدُ اجتهادَكَ ، ثم حذفوا « تجتهد » وهو جملة فى موضعِ الحال ، وأقاموا المصدرَ دليلًا عليه ، وهكذا التقديرُ فى قولهم « رجع عَودَه على بدئِهِ » وقد ذهبَ بعضُ النحويين إلى أنَّ « عَودَه » منصوبٌ بـ « رجعَ » نصبَ المفعول لا نصب المصدر ؛ لأن « رجع » يكون متعديًّا كما يكون لازمًا ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ [سورة التوبة ٨٣/٩] ، فعدى « رجع » إلى الكاف ، فدل على أنه يكون متعديا ، والأكثرون على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقام الأفعال فى هذه المواضع ؛ لأنَّ فى ألفاظ المصادرِ دلالةً على الأفعالِ ، على أنَّ هذه الألفاظَ شاذَّةٌ لا يُقَاسُ عَلَيْهَا ، فكذلك كلُّ ما جاء مِنَ المصادرِ والأسماءِ بالألفِ واللَّامِ فى موضعِ الحالِ ، فإنه شاذٌّ نادر لا يُقَاسُ عليه ، والله أعلم .

* * *

(١) للنحاة فى تخريج هذا الشاهد ثلاثة أوجه :

الأول : مذهب سيبويه ، وهو أن المصدر حال من حيث كونه مصدرا ومعرفة ، وهو فى التقدير وصف منكر ، وعليه الزمخشرى .

الثانى : مذهب الكوفيين ، وهو أن العراك مفعول ثان لأرسل الذى بمعنى أورد .

الثالث : مذهب الفارسى وابن كيسان ، وهو مفعول مطلق .

انظر : الكتاب ٣٧٢/١ والمفصل ٦٣ وشرح الأشمونى ٤١٤/١ والخزانة ١٩٣/٢ وشرح اللمع ١/ ١٣٧ - ١٣٨

١٨ - مسألة [١]

تقديم خبر ما زال وما فى معناها [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّه يجوزُ تقديمُ خبرِ « ما زَالَ » عليها ، وما كانَ فى معناها مِنْ أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان [٣] من البصريين [٤] ، وذهبَ البصريُّون إلى أنَّه لايجوزُ ذلك ، وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء[٥] مِنَ الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا [٦] يجوزُ تقديمُ خبر « ما زال » عليها .

أمّا الكوفيون [٧] فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ « ما زالَ » ليسَ بنَفيِ الفعل [٨] ، وإنما هو [٩] نفيٌ لمفارقةِ الفعلِ ، وبيانُ صوابِه [١٠] أنَّ الفاعل حالُه فى الفعلِ متطاولةٌ [١١] ، [والذى يدلُّ على أنه ليسَ بنفيٍ أن « زالَ » فيه معنى النفى ، و « ما » للنفى ، فلما دخل النفى على النفى صار إيجابًا ، والذى يدل على أن النفى إذا دخل على النفى صار إيجابا] [١٢] ، أنك [١٣] إذا قلت « انتفى الشيء »

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٢٢ وأســـرار العربية ٨٩ والمفصل ٢٦٩ وابن يعيش ١١٣/٧ والجامى على الكافية ٢٩٦/٢ والخزانة (بولاق) ٥٠/٤ وابن عقيل ٤٠ والدرر ٨٨/١ والإيضاح ٨٧/٢ وشرح الأشمونى ١٨٦/١ ومفتاح الإعراب ٢٩ وأوضح المسالك ٢٤٦/١ والمقتضب ٨٧/٤ وشرح التصريح ١٨٩/١

(٢) هذا هو العنوان الموجود بهامش س ، وفى هامش غ « خبر ما زال » .

(٣) ويوافقه ابن النحاس . انظر : ابن عقيل ٤٠ وأوضح المسالك ٢٤٦/١ وشـــرح الأشمونى ١٨٦/١ والجامى على الكافية ٢٩٦/٢ والإيضاح ٨٧/٢ وشرح التصريح ١٨٩/١

(٤) (من البصريين) زيادة من غ .

(٥) انظر : شرح التصريح ١٨٩/١ وشرح الأشمونى ١٨٧/١ وأوضح المسالك ٢٤٦/١ انظر فى عدم تقديم خبر ما دام : شرح التصريح ١٨٩/١

(٦) (لا) ساقطة من س .

(٧) (الكوفيون) ساقطة من غ .

(٨) (للفعل) فى غ .

(٩) (هى) فى غ .

(١٠) (صوابه) ساقطة من س .

(١١) انظر : المفصل ٢٦٧ والجامى على الكافية ٢٤٩/٢ والإيضاح ٨٣/٢

(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١٣) (فإنك) ساقط من غ .

كان ضدًّا للإثبات [١] ، فإذا أَدْخَلْتَ عليه النفيَ [نحو « ماانتفى » صار موجبًا ؛ فدلَّ على أنَّ نفي النفي إيجاب ، وإذا كان كذلك] [٢] صارَ « ما زال » [٣] بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، وكما أن « كان » يجوز [٤] تقديم خبرها [عليها نفسها] [٥] ، فكذلك [٦] ما زال [ينبغي أن يجوزَ تقديمُ خبرِها عليها] [٧] ؛ ولذلك لم يقولوا « ما زال زيدٌ إلا قائمًا » كما لم يقولوا « كان زيدٌ إلا قائمًا » [٨] لأن « إلا » إنما يُؤتى بها لنقض [٩] النفي [١٠] ، كقولك « ما مَرَرْتُ إلا بِزَيْدٍ ، وما ضَرَبْتُ إلا عَمْرًا [١١] » نفيتَ المرورَ والضربَ أولا ، وأدخلتَ « إلا » فأثبتّهما لزيدٍ ، وأبطلت النفي ونقضته ، ولهذا إذا [١٢] قلتم إنها إذا دخلت على « ما » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها ؛ لأنها إنما عملت لشبهها بليس [١٣] في أنها تنفي الحال ، كما أن ليس تنفي الحال [١٤] ، وإذا [١٥] دخلت « إلا » عليها أبطلت معنى النفي ، فزال شبهُها بليس ، فبطل عملها ، فإذا كان الكلام ثابتا فلا يفتقر إلى إثباته ، ألا ترى أنك إذا [١٦] قلت « مررت إلا بأحد » لم يجز ؛ لأنَّ إثباتَ الثابتِ ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال ، فدلَّ على أن « ما زال » في الإثبات [١٧] بمنزلة « كان » فكما [١٨] لا يُقالُ « كانَ زيدٌ إلا قائمًا » فكذلك لا يُقالُ » ما زال زيدٌ إلا قائمًا » فأما قول الشاعر :

---

(١) (الإثبات) في غ .
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٣) (ما زال صار) في غ .
(٤) انظر : شرح الأشموني ١/١٨٥ وابن عقيل ٤٠ وقطر الندى ١٣٣ وأوضح المسالك ١/٢٤٤
(٥) (عليها نفسها) ساقط من غ .
(٦) (كذلك) في غ .
(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٨) انظر : أسرار العربية ٩٠
(٩) انظر : أسرار العربية ٩٠ والكناش ١/٣٨٩
(١٠) (النفي) ساقطة من س .
(١١) (زيدا) في غ .
(١٢) (إذا) ساقطة من غ .
(١٣) (ليس) في غ .
(١٤) انظر : ابن يعيش ٧/١١٢ والمقتضب ٤/٨٧ والجامي على الكافية ٢/٢٢٥
(١٥) (فإذا) في غ .
(١٦) (لو) في غ .
(١٧) (في الإثبات) زيادة من غ .
(١٨) (وكما) في غ .

حَرَاجِيجُ ماتَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً ... على الخَسْفِ أو نَرْمِى بها بَلَدًا قَفْرَا [(١)]

فالكلام عليه من أربعة أوجه : **الوجه الأول** : أنه يُروى « ماتنفكُّ آلاً مُنَاخَة » [(٢)] ، والآلُ الشخص [(٣)] ، يقال : « هذا آلٌ قَدْ بَدَا » أى [(٤)] شخصٌ ، وبه سمى الآل ؛ لأَنَّهُ يرفع الشخوص أول النهار وآخره [(٥)] ، قال الشاعر :

كَأَنَّنَا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الآلَا [(٦)]

أى يرفعه الآلُ ، وهو منَ المقلوبِ ، **والوجه الثانى** : أَنَّهُ يُرْوَى « ما تنفكُّ إلا مناخةٌ » بالرفع ، فلا يكون فيه حجة ، **والوجه الثالث** : أنه قد رُوِى بالنصبِ ، ولكن ليس هو منصوبا ؛ لأنه خبر « ما تنفك » وإنما خبرها « على الخسف » فكأنه قال : ما تنفك على الخسف ، أى لا تظلم إلا أن تناخ ، **والوجه الرابع** : أنه جعل « ما تنفك » كلمة تامة [(٧)] ؛ لأنك تقول « انفكت يده » فتوهم فيها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائى .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قلنا : إنّا قلنا إنه لا يجوز تقديم خبرها [(٨)] عليها ؛ لأنّ « ما » للنفى ، والنفى له صدر الكلام [(٩)] ، [فجرى مَجْرَى حَرْفِ الاستفهامِ فى أنَّ له صدرَ الكلامِ ، والسر فيه] [(١٠)] هو أنَّ الحرفَ إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل ، فينبغى أن يأتى قبلهما [(١١)] لا بعدهما [(١٢)] ، وكما أنَّ حرفَ

---

(١) من الطويل ، لذى الرمة فى الديوان ١٤١٩ والخزانة ٢٤٧/٩ وشواهد المغنى ٢١٩/١ وتخليص الشواهد ٢٧٠ والكتاب ٤٨/٣ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ٥٢١ والهمع ٢٣٠/١ وأسرار العربية ٩٠

(٢) وجاء فى الخزانة (بولاق) ٥٠/٤ أن هذه الرواية عن إسحق الموصلى ، وحكى ابن عصفور أن ذا الرمة حينما عيب عليه ذلك قال : إنما قلت : آلا مناخة ، أى شخصا .

(٣) انظر : القاموس المحيط (آل) ٣٣١/٣ والخزانة (بولاق) ٥٠/٤

(٤) (أى) ساقطة من غ .

(٥) (وآخره) ساقط من غ .

(٦) عجز بيت من البسيط ، وصدره : « حتى لحقنا بهم تَعْدِى فوارسُنا » ، وهو للنابغة الجعدى فى الديوان ١٠٦ والخصائص ١٣٤/١ وجمهرة اللغة ٦٦٦ وبلا نسبة فى المحتسب ٢٧/٢

(٧) وقيل إن هذا رأى ابن عصفور وابن خروف . انظر : الدرر ٨٨/١ والخزانة (بولاق) ٥٠/٤

(٨) (خبر ما زال) فى غ .

(٩) انظر : شرح الأشمونى ١٦٧/١ والمطالع السعيدة ١٨٦/١ وأوضح المسالك ٢١٥/١ وقطر الندى ١٤ وابن عقيل ٣٦

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١١) (قبلها) فى غ .

(١٢) (بعدها) فى غ .

الاستفهامِ لا يعملُ مابعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا ، ألا ترى أنك لو [(١)] قلت في الاستفهام : [زيدًا ضربتُ ، لم يجز ؛ لأنَّكَ تقدمُ ماهو متعلقٌ بما بعد حرفِ الاستفهام] [(٢)] عليه ، ها هنا ، إذا قلتَ : « قائمًا ما زالَ زَيْدٌ » فينبغى [(٣)] أن لايجوز لأنَّكَ تقدمُ ماهو متعلقٌ بما بعد حرفِ النفى عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ ما زال لَيْسَ بنفيٍ للفعلِ ، وإنما [(٤)] هو نفى لمفارقة الفعل ، والنفى إذا دخل على النفى صار إيجابا » قلنا : هذا حجةٌ عليكم ، فإنا [(٥)] كما أجمعنا على أن [(٦)] « ما زال » ليس بنفى للفعل [(٧)] ، أجمعنا على أن « ما » للنفى ، ثم لو لم تكن « ما » [(٨)] للنفى لما صار الكلام بدخولها إيجابا ، فالكلام إيجابٌ ، و « ما » [(٩)] نفىٌ ، بدليل أنا لو قدَّرنا زوالَ النفى عنها لما كان الكلام إيجابًا ، وإذا كانت للنفى ، فينبغى أن لا يتقدَّم ماهو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحقُّ صدرَ الكلامِ كالاستفهام .

وأمَّا « ما دام » فلم يجز تقديم خبرِها عليها نفسها ؛ لأن « ما » فيها مصدرية [لا نافية] [(١٠)] ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلت « لا أفعلُ هذا ما دامَ زَيْدٌ قائمًا » كان التقدير فيه : زَمَنَ دوام زيد قائمًا ، كقولك « جئت [(١١)] مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخُفوقَ النجم » ، [أى زمن مَقْدَمِ الحاجِّ وزمنَ خُفوقِ النَّجْمِ] [(١٢)] ، إلا أنه حذف المضاف الذى هو الزمن ، وأُقِيمَ المصدرُ [الذى هو المضاف إليه] [(١٣)] مُقامه [(١٤)] ، وإذا كانت فى [(١٥)] « ما دام » بمنزلة المصدر فما كان صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .

---

(١) (لو) ساقطة من غ .
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٣) (ينبغى) فى غ .
(٤) (إنما) فى س .
(٥) (إنا) فى غ .
(٦) هناك فى غ (على) زيادة فى هذا الموضع وليس لها وظيفة فى السياق .
(٧) (الفعل) فى غ .
(٨) (ما) ساقطة من غ .
(٩) انظر : الإيضاح ٨٣/٢
(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(١١) (جئتك) فى غ .
(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(١٤) انظر : أسرار العربية ٨٩ والجامى على الكافية ٢٩٦/٢ والإيضاح ٢٢٢/١
(١٥) (فى) ساقطة من غ .

١٩ - مسألة [١]

تقديم خبر « ليس » [٢]

ذهبَ الكوفيّون إلى أنَّه لا يجوزُ تقديمُ خبرِ « لَيْسَ » عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد [٣] مِنَ البصريين [٤] ، وزعم بعضُهم أنه مذهبُ سيبويه [٥] ، وليس بصحيح ، [والصحيح أنه ليس له فيه نص] [٦] ، وذهبَ البصريُّون إلى أنه يجوزُ تقديمُ خبرِ [٧] « لَيْسَ » عليها ، كما يجوزُ تقديم خبر« كان »عليها .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنَّه لا يجوزُ تقديم خبر « لَيْسَ » عليها ؛ وذلك لأنَّ « لَيْسَ » فعلٌ غيرُ متصرّفٍ ، فلا يجرى مَجْرَى الفعلِ المتصرفِ كما أُجْرِيَتْ « كان » مُجْراه ؛ لأنها متصرفةٌ ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائنٌ وكُنْ ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضَارِب ومَضْرُوب [٨] واضْرِبْ ، ولا يكونُ ذلك في « لَيْسَ » وإذا كان كذلك فوجب [٩] أن لا يجرى مَجْرَى ما كان فعلًا متصرفًا ، فوجبَ أن لا يجوزَ تقديمُ خبرِه [١٠] عليه ، كما كان ذلك فى الفعلِ المتصرفِ ؛ لأنَّ الفعلَ إنما يتصرَّفُ عملُه [إذا كان متصرفًا فى نفسِهِ ، فأما إذا كان غيرَ متصرّفٍ فى نفسِهِ ، فينبغى أن لا يتصرفَ عملُه] [١١] ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز تقديم خبره عليه ، والذى يدلُّ على هذا أنَّ « لَيْسَ » فى معنى

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٢٣ وأسرار العربية٨٩ والإيضاح ٨٧/٢ والمفصل ٢٦٨ وابن عقيل ٤١ وشرح الأشمونى ١٨٧/١ وابن يعيش ١١٢/٧ والتبيان ٣٥/٢ وأوضح المسالك ١٨٧/١واللمع ، لابن جنى ٨٨ والمقتضب ١٩٤/٤؛٤٠٦ وشرح التصريح ١٨٨/١

(٢) هذا العنوان على هامش س .

(٣) انظر : المقتضب ٨٧/٤؛١٥٦ وشرح الأشمونى ١٨٦/١ وقطر الندى ١٣٣ وابن عقيل ٤١

(٤) وكذا مذهب السيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى وأبو على وأكثر المتأخرين . انظر : شرح الأشمونى ١٨٧/١ وقطر الندى ١٣٣ وابن عقيل ٤١

(٥) انظر : ابن عقيل ٤١

(٦) (لأنه ليس فى ذلك نص) فى غ .

(٧) (خبر) ساقط من غ .

(٨) (ومضروب) ساقط من غ .

(٩) (وجب) فى غ .

(١٠) (خبرها) فى غ .

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

« ما » ؛ لأن « لَيْسَ » تَنفى الحالَ (١) ، وكما أن « ما » تنفى الحالَ ، وكما أنَّ « ما » لا تتصرّفُ ، ولا يتقدَّمُ معمولُها (٢) عليها (٣) ، فكذلك « ليس » على أنه (٤) من النحويينَ من يغلِّبُ عليها الحرفيةَ (٥) ، ويحتجُّ بما حُكِيَ عَنْ بعضِ العرب [أنه قال] (٦) : « ليس الطّيبُ إلا المِسْكُ » (٧) [فرفع الطيب والمسك] (٨) جميعا ، وبما حُكِيَ أنَّ بعضَ العربِ قيل له : فلان يتهدَّدُك ، فقال : « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسِى » فأَتَى بالياءِ وحدها من غيرِ نون الوقاية ، ولو كان (٩) فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال ؛ ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغى أن يُرَدَّ إلى الأصلِ إذا اتَّصلت بالتاء ، فيقال فى « لست » : لَيِسْتُ ، ألا ترى أنك تقول فى « صَيِدَ البعير » : [صَيْدَ البعير] (١٠) ، فلو أدخلت (١١) عليه التاء ، لقلت « صَيِدْتَ » فرددته إلى الأصل ، وهو الكسر ، [فلما لم يرد إلى الأصل – وهو الكسر –] (١٢) دلَّ على أن المغلب عليه الحرفية ، لا الفعلية ، وقد حكى سيبويه (١٣) فى كتابه أن بعضهم يجعل « لَيْسَ » بمنزلة « ما » فى اللغة التى لايعملون فيها « ما » ، فلا يعملون « ليس » في شيء ، وتكون كحرف من حروف النفى ، فيقولون : ليس زَيْدٌ منطلقٌ ، وعلى كلِّ حالٍ فهذه (١٤) الأشياء ، وإن تكن كافية فى الدلالة على أنها حرف فهى كافية فى الدلالة على إيغالها فى شبه الحرف ، وهذا ما (١٥) لا إشكال فيه ، وإذا ثبتَ أنها لا تتصرَّفُ وأنها موغلةٌ (١٦)

---

(١) انظر : ابن يعيش٧/١١٢ والمقتضب٤/٨٧
(٢) (لا معمولها) فى غ .
(٣) (عليها) ساقط من غ .
(٤) (أن) فى غ .
(٥) فى الأشباه والنظائر ٣/٥-٦ : « قال ابن السراج : أنا أفتى بفعلية ليس تقليدا منذ زمن طويل ، ثم ظهر لى حرفيتها » . وانظر : إصلاح الخلل١٤١
(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٧) انظر : الكتاب ١/١٤٧ والهمع ٢/٨٠
(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٩) (كان) فى غ .
(١٠) ما بين المعكوفين مكرر فى غ .
(١١) (دخلت) فى غ .
(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(١٣) انظر : الكتاب ١/١٤٧
(١٤) (هذه) فى غ .
(١٥) (مما) فى غ .
(١٦) (متوغلة) فى غ .

فى شبهِ الحرفِ ، فينبغى أن لا يجوزَ تقديمُ خبرِها عليها ؛ ولأنَّ الخبر مجحودٌ فلا يتقدَّمُ على الفعلِ الذى جحده على ما بينا .

وأما البصريُّونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدّليلُ على جوازِ تقديمِ خبرِها عليها قوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود ٨/١١] وجهُ الدليلِ من هذه الآية أن قُدِّمَ معمولُ خبر « لَيْسَ » على « لَيْسَ » [١] فإنَّ قوله ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ متعلق [٢] بـ(مصروف) ، وقد قدمه على « لَيْسَ » [٣] ، ولو لم يجز تقديم خبر « ليس » على « لَيْسَ » ، وإلا لما جاز تقديمُ معمولِ خبرِها عليها ؛ لأن المعمولَ لا يقعُ إلا حيثُ يقعُ العاملُ ، ألا ترى أنه لم يجز أن تقولَ « زَيْدًا أَكْرَمْتُ » إلا بعد أن جاز « أَكْرَمْتُ زيدًا » فلو يجز تقديمُ « مصروف » الذى هو خبر « ليس » [على ليس] [٤] ، وإلا لما جاز تقديمُ معمولِهِ عليها ، والذى يدلُّ على ذلك أنَّ الأصلَ فى العملِ للأفعالِ ، وهى فعلٌ ، بدليلِ إلحاق الضمائرِ وتاءِ التأنيث الساكنةِ بها ، وهى تعملُ فى الأسماء المعرفةِ والنكرةِ والمظهرةِ [٥] والمضمرةِ كالأفعالِ المتصرفةِ ؛ فوجبَ أن يجوزَ تقديمُ معمولها عليها [٦] ، وعلى هذا تخرج « نِعْمَ وبِئْسَ [٧] ، وفعلُ التعجب [٨] وعسى وحَبَّذَا [٩] » حيثُ لا يجوزُ تقديمُ معمولها عليها ، أما « نِعْمَ ، وبِئْسَ » فإنهما لا يعملانِ فى المعارفِ الأعلامِ ، بخلاف « لَيْسَ » فنقصتا عن رتبتها ، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء ؛ لجواز

---

(١) (ليس) ساقط من غ .　　　(٢) (يتعلق) فى غ .

(٣) انظر : التبيان٢/٣٥ والجامى على الكافية ٢/٢٩٥

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) (الظاهرة) فى غ .

(٦) انظر : الإيضاح ٢/٨٨

(٧) انظر : شرح الأشمونى ٢/٢٩ والمقتصد ١/٣٦٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١١٠٢ وشرح التصريح ٢/٩٤ وأوضح المسالك ١/٢٣ وابن عقيل ١٢٢

(٨) وذهب بعض النحاة إلى أنه اسم . انظر فى تفصيل ذلك : الأشباه والنظائر ١/١٤٨ والمقتصد ١/٣٧٣ والمرتجل ١٤٥

(٩) (حبذا) ساقطة من غ .

تصغيره (١) ، فبعد عن الأفعال ، ومع هذا فلا يتصل به ضمائر (٢) الفاعل ، وإنما يُضمَرُ فيه ، ولا تلحقُه أيضًا تاءُ التأنيثِ ، بخلاف « ليس » فنقص (٣) عن رتبتِها ، وأما « عسى » وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث كـ « ليس » ، وإلا أنها لا تعملُ فى جميعِ الأسماءِ ، ألا ترَى أنه لا يجوزُ أن يكونَ معمولُها إلا « أَنْ » مع الفعلِ نحو « عسى زَيْدٌ أنْ يقومَ » (٤) ، ولو قلت « عسى زيد القيامَ (٥) » لم يجز ، فأما (٦) قولهم فى المثل « عَسَى الغُويرُ أبؤسًا » (٧) فهو من الشاذِّ الذى لا يقاس عليه ، فلما كان مفعولها مختصا بخلاف « ليس » نقصت عن رتبة « ليس » (٨) ، [فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ، ولا يجوز أن تُقاسَ ليس] (٩) على « ما » فى امتناع تقديم خبرها عليها ؛ لأن « ليس » تُخالفُ « ما » بدليلِ أنه يجوزُ تَقْدِيمُ خبر « ليس » على اسمها نحو « ليس قائمًا زيدٌ » ولا يجوز تقديم خبر « ما » على اسمها ، فلا يقال : « ما قائمًا زيدٌ » ، وإذا جاز أن تُخالفَ ليس « ما »فى جواز (١٠) تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه فى جواز تقديم خبرها عليها ، وتلحق بأخواتها .

والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلماتِ البصريينَ ، فهو (١١) ؛ أما قوله تعالى : ﴿ ألا يَوْمَ

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ٢٧٢ وشرح الأشمونى ٤٦٣/٢ وحاشية الصبان ١٥٦/٤ وشرح التصريح ٣١٩/٢

(٢) (ضمير) فى غ . (٣) (فنقصت) فى غ .

(٤) انظر : المغنى ١٤٣/٢ وشرح الأشمونى ٢١٦/١ والمفصل ٢٧٠ والجمل ٢٠٠ والمقتضب ٧٠/٣ والرضى على الكافية ٣٠٤/٢ والجامى على الكافية ٢٤٤

(٥) (القائم) فى غ . (٦) (وأما) فى غ .

(٧) من أمثال العرب ، وهو للزباء . انظر : مجمع الأمثال ٣٤١/٢ والكتاب ٥١/١ ومعجم البلدان ٢٢٠/٤ والمقتضب ٧٠/٣ والجامع الصغير ٥٩ والمغنى ١٣٣/١ والرضى على الكافية ٢١/٢ ومجالس ثعلب ٣٧٢/١

(٨) (رتبتها) فىغ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(١٠) (جواز) ساقطة من س . (١١) (فهو) ساقطة من غ .

يأتيهم لَيْسَ مصروفًا عنهم ﴾ فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأنا لا نسلم أن « يَوْم » متعلق بمصروف [١] ، ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بنى على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى : ﴿ هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم ﴾ [٢] [سورة المائدة ١١٩/٥] فإن « يَوْم » فى موضع رفع ، وإنما [٣] بُنِىَ على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل ، فكذلك ها هنا ، ولئن [٤] سلّمنا أنه منصوبٌ إلا أنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ دَلَّ عليه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [٥] وتقديره : يلازمهم يوم يأتيهم ، أى [٦] العذاب ؛ كقوله [٧] تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾ [سورة هود ٨/١١] .

وأما قولهم : « إنَّ الأصل فى العمل للأفعالِ ، وهى فعلٌ يعملُ فى الأسماءِ المعرفةِ والنكرة والمظهرة والمضمرة » قلنا : هذا يدلُّ على جوازِ إعمالها ؛ لأنها فعلٌ ، والأصلُ فى الأفعالِ أنْ تعملَ ، ولا يدلُّ على جوازِ تقديم معمولها ؛ لأنَّ تقديم المعمول على الفعل يقتضى تصرف الفعل فى نفسه ، و« ليس » فعل غير متصرف ، فلا يجوز [٨] تقديم معموله عليه ، فنحن عملنا بمقتضى الدليلين ، فأثبتنا لها أصل العملِ ؛ لوجودِ أصلِ الفعليةِ ، وسَلَبْناها وصفَ الفعليةِ ، وهو التصرفُ ؛ فاعتبرنا الأصلَ بالأصلِ ، والوصف بالوصف ، والذى يشهد بصحة ذلك الأفعال المتصرفة ، نحو: ضَرَبَ وقَتَل وشَتَم ، فإنها لما كانت أفعالًا متصرفةً أُثبتَ لها [٩] أصلُ العمل ووصفه ، فجاز إعمالها ، وجاز تقديم معمولها عليها ، نحو : « عمرًا ضربَ زيدٌ [١٠] » وكذلك سائرها ، والأفعال غير المتصرفة ، نحو : عَسَى ونِعْمَ وبِئْسَ [وفعل التعجب] [١١] ، خصوصا على مذهبِ البصريين ،

---

(١) (بمصروفة) فى غ .
(٢) وانظر : التبيان ٢٣٤/١ ومتن الشطبية ٧٦
(٣) (إنما) ساقطة من غ .
(٤) (وإن) فى غ .
(٥) (ولئن أخرنا عنهم) فى س .
(٦) (أى) ساقطة من س .
(٧) (لقوله) فى غ .
(٨) (يجوز) ساقطة من غ .
(٩) (لهما) فى غ .
(١٠) (زيدا) فى غ .
(١١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

فإنها لما كانت أفعالًا غير متصرفةٍ ، أُثْبِتَ لها أصلُ العملِ ؛ فجاز إعمالُها ، وسُلِبَتْ وصفَ العمل ، فلم يجز تقديم معمولها عليها ، [فكذلك ها هنا] [١] .

وأما قولهم « إنَّه لا يجوزُ أن تُقَاسَ لَيْسَ [٢] على ما » قلنا : قد بيّنا وجهَ المناسبةِ بينهما واتفاقهما فى المعنى ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لنفى الحال كالآخر [٣] .

وقولهم « إن ليس تخالِفُ ما ؛ لأنَّه يجوزُ تقديمُ خبرِ لَيْسَ على اسمِها ، بخلاف ما » قلنا : ليس من شرط القياسِ أن يكونَ المقيسُ مساويًا للمقيسِ عليه فى جميعِ أحكامِهِ ، بل لابدَّ أن يكون بينهما مغايرة فى بعض أحكامه .

قولهم : « فإذا جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها عليها » قلنا : هذا لا يلزم ؛ لأن « ليس » أخذت شبها من « كان » ؛ [لأنها فعل كما أنها فعل] [٤] ، وشبهًا مِنْ « ما » لأنها تنفى الحال ، [كما أن « ما » تنفى الحال] [٥] ، وكان يجوز تقديم خبرها عليها ، وما لا يجوزُ تقديمُ خبرِها على اسمها ، فلما أَخَذَتْ [٦] شبهًا من « كان » وشبهًا من « ما » صار لها منزلةٌ بين المنزلتينِ ، فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من « ما » ؛ لأنها فعل و« ما » حرف ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يجز تقديمُ خبرِها عليها ؛ لأنها أضعفُ من « كان » ؛ لأنها لا تتصرف ، و [كان تتصرف] [٧] ، وهذا فى غاية الوضوح والتحقيق ، والله أعلم .

* * *

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٢) (ليس) ساقط من غ .
(٣) انظر : الإيضاح ٢/٨٦ ؛ ٢١٤
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س .
(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س .
(٦) (وجدت) فى غ .
(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

٢٠ - مسألة [١]

الناصب لخبر « ما » الحجازية [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ [٣] إلى أنَّ « ما » فى لغة أهل الحجاز [٤] لا تعملُ فى الخبر ، وهو منصوب بحذفِ حرفِ الخفضِ ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل فى الخبر ، وهو منصوبٌ بها .

أما الكوفيُّون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنها لا تعملُ فى الخبر ، وذلك لأنَّ القياسَ فيها [٥] أن لا تكونَ عاملةً ألبتةَ ؛ لأنَّ الحرفَ إنما يكونُ عاملًا إذا كان مختصًّا [٦] ، كحرف الخفض لما اختصَّ بالأسماء عَمِلَ فيها ، وحرفِ الجزمِ لما اختصّ بالأفعال عَمِلَ فيها ، وإذا كان غيرَ مختصٍّ فوجبَ أن لا يعملَ كحرفِ [٧] الاستفهام والعطف ؛ لأنه تارةً يدخل على الاسم ، [نحو : ما زيد قائمٌ] [٨] ، وتارة يدخل على الفعلِ ، نحو « مايقومُ زيدٌ » فلما كانت مشتركةً بين الاسمِ والفعلِ [٩] وجب أن لا تعمل ؛ ولهذا كانت مهملةً غيرَ معملةٍ فى لغة بنِى تميمٍ ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز عندكم [١٠] لأنهم شبهوها بليسَ من وجهة المعنى [١١] ، وهو شبه ضعيفٌ فلا تقوى [١٢] على العملِ فى الخبرِ كَمَا

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : أسرار العربية ٩٠ وشرح الأشمونى ٢٠١/١ والمطالع السعيدة ٢٠٨/١ وأوضح المسالك ٣٧٤/١ وابن عقيل ٤٤ والمقتضب ١٨٨/٤ وأمالى ابن الشجرى ٢٣٨/٢ والكتاب (بولاق) ٢٨/١ وشرح التصريح ١٩٦/١ - ١٩٧

(٢) العنوان من هامش س ، وفى هامش غ : ما .

(٣) وقد أيد الكوفيين الشاطبى . انظر : شرح التصريح ١٩٦/١

(٤) انظر : الجامى على الكافية ٤٥١/١ وشرح التصريح ١٩٨/١

(٥) (فى ما) فى غ .

(٦) انظر : أسرار العربية ٩١

(٧) (كحروف) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٩) انظر : الإيضاح ٢١٥/٢ والكناش ٨٤١/٢ وابن عقيل ٤٣ وأسرار العربية ٩١

(١٠) (عندكم) ساقطة من س .

(١١) انظر : الإيضاح ١١٤/٢ وشرح الأشمونى ٢٠١/١

(١٢) (فلم يقو) فى غ .

عَمِلَتْ « لَيْسَ » ؛ لأنَّ « لَيْسَ » فعل ، و « ما » حرف ، والحرف أضعف من الفعل [١] ، فبطل أن يكون منصوبا بـ « ما » ، [بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل : « ما بقائمٍ » على حذفِ حَرْفِ الخفضِ] [٢] ، ووجبَ أن يكونَ منصوبًا بحذفِ حرفِ الخفضِ ؛ لأنَّ الأصلَ « ما زيدٌ بقَائم » ، فلمّا حُذِفَ حرفُ الخفضِ وجبَ أن يكونَ منصوبًا ؛ لأنَّ الصّفاتِ منتصباتُ الأنفسِ ، فلما ذهبت أبقت خلفًا منها ، ولهذا لم يجز النصبُ إذا قُدِّمَ الخبرُ ، نحو « ما قائم [٣] زيدٌ » أو [٤] دخل حرفُ الاستثناء نحو « ما زيدٌ إلا قائمٌ » لأنه لا يحسنُ دخولُ الباء معهما ؛ فلا يُقالُ « ما بقائمٍ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا بِقَائمٍ » [٥] فدلَّ على ماقلناه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليل على أنَّ « ما » تنصبُ الخبرَ ؛ وذلك أن « ما » أشْبَهَتْ « لَيْسَ » [٦] ، فوجبَ أن تعملَ عملَ « لَيْسَ » ، [وعمل ليس] [٧] الرفع والنصب ، ووجه الشبه بينهما [٨] من وجهين [٩] ؛ **أحدهما** : أنها [١٠] تدخلُ على المبتدأ والخبرِ ، كما أن « ليس » تدخلُ على المبتدأ والخبرِ ، **والثانى** : أنها تنفى « ما » فى الحال كما أن « ليس » [١١] تنفى ما فى الحال [١٢] ، ويقوِّى الشبهَ بينهما من هذينِ الوجهينِ دخولُ الباء فى خبرِها ، كما

---

(١) انظر : أسرار العربية ٩١

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) (قام) فى غ .

(٤) (ودخل) فى غ .

(٥) لأن الكلام موجب ، والباء لا تزاد إلا فى النفى . انظر : البسيط فى شرح الجمل ٨٥٨ وابن يعيش ٢٣/٨ وشرح التصريح ١٩٧/١

(٦) (شبهت بليس) فى غ .

(٧) مابين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) (بينها وبين ليس) فى غ .

(٩) انظر : أسرار العربية ٩١ والمقتضب ١٨٨/٤

(١٠) (أن) فى س ، والصحيح مافى غ .

(١١) (ما) فى غ .

(١٢) انظر : ابن يعيش ١١٦/٧ والمقتضب ١٨٨/٤ وراجع تفصيل هذه القضية فى : اللغة والزمن ١٥٧

تدخل في خبر « ليس » [(١)] ، فإذا ثبتَ أنها قد أَشْبَهَتْ « ليس » من [هذين الوجهين] [(٢)] ، فوجب [(٣)] أن تجرى مَجْرَاهُ ؛ لأنهم [يجرون الشيء] [(٤)] مُجْرَى الشيء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما وأما دعواهم أنَّ الأصلَ « ما زيد بقائم » فلا نُسلّمُ ، وإنما الأصلُ عدمُها ، وإنما أُدخِلَتْ لوجهينِ ، **أحدهما** : أنها أُدْخِلَتْ توكيدًا للنَّفْيِ ، والثاني : لتكونَ [(٥)] في خبرِ « ما » بإزاءِ اللَّامِ في خبر « إنّ » ؛ [لأن : « ما » تنفي ما تثبته « إن » ، فجعلت الباء في خبرها نحو « ما زيدٌ بقائم » ؛ لتكونَ بإزاءِ اللام [(٦)] في خبر إنَّ] [(٧)] نحو « إنَّ زَيْدًا لقائمٌ » ، كما جُعِلَتِ السينُ جواب « لن » ، ألا ترى أنك تقول « لن يفعلَ » ، فيكونُ الجوابُ « سَيَفْعَلُ » وكذلك جُعلت « قَدْ » جواب « لمّا » ، ألا ترى أنك تقول « لما يفعل » ، فيكون الجواب « قَدْ فعل » ، ولو حذفت « لما » فقلت : « لم يفعل » ، [(٨)] لكان الجواب « فعل » من غير « قد » ، فدل على أن « قد » جواب « لما » [(٩)] ، فكذلك هاهنا .

وقولهم : « إنه لما حُذِفَ حرفُ الخفض وجب أن يكون منصوبًا ؛ لأنَّ الصفاتِ منتصباتُ الأنفسِ [(١٠)] ، فلما ذهبتْ أبقت خلفًا منها » ، قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الباء في نفسها كانت [(١١)] مكسورةً غيرَ مفتوحةٍ ، وليس فيها إعرابٌ ؛ لأن الإعرابَ لايقعُ على حروفِ المعاني ، لو [(١٢)] كان حذف حرف الخفض يُوجبُ النصبَ كما زعموا لكان ذلك يجب [(١٣)] في كل موضع يحذف فيه ، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها ،

---

(١) انظر : أسرار العربية ٩١

(٢) (وجهين) في غ .

(٣) (وجب) في غ .

(٤) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) (ليكون) في غ .

(٦) انظر : أسرار العربية ٩١

(٧) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٨) (لم) ساقطة من س .

(٩) انظر : الأشباه والنظائر ٣٢١/١ وابن يعيش ١٠٩/٨ والإيضاح ٢١٧/٢

(١٠) يريد بالصفات الظروف ، وهنا يعني أن الظروف منصوبة .

(١١) (كانت في نفسها) في غ .

(١٢) (ثم لو) في غ .

(١٣) (يوجب) في غ .

كقوله تعالى [١] : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [سورة النساء ٧٩/٤] ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [سورة النساء ٤٥/٤] ، ولو حَذَفْتَ حرف الخفض لقلت : كفى اللهُ شهيدًا ، وكفى اللهُ نصيرًا ، بالرفع [٢] ، كما قال رجل من الأَزْد :

لَمَّا تَعَيَّا بِالقَلُوصِ وَرَحْلِهَا　　كَفَى اللهُ كَعْبًا ما تَعَيَّا بِهِ كَعْبُ [٣]

وقال عبد بنى الحسحاس [٤] :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا
كَفَى الشَّيْبُ والإسْلَامُ للمَرْءِ نَاهِيَا [٥]

وقال الآخر :

أعَانَ عَلَيَّ الدَّهْرَ إذْ حَكَّ بَرْكُهُ
كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَّلْتَهُ بِى كَافِيَا [٦]

وكذلك قالوا « بحسبك زيدٌ ، وما جاءنى مِنْ [٧] أحدٍ » ، وقال الشاعر :

بِحَسْبِكَ أنْ قَدْ سُدْتَ أَخْزَمَ كُلَّهَا
لِكُلِّ أُنَاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ [٨]

---

(١) (كقولك) فى غ .

(٢) انظر : أسرار العربية ٩٠ والخزانة (بولاق) ١٦١/٤

(٣) من الطويل ، وهو لعبد الله الحوالى فى ديوان الحماسة ٢٩٣/٢

(٤) سُحَيْم عبد بنى الحسحاس ، كان عبدا نوبيا أعجميا ، ولد فى عصر النبوة . انظر : الخزانة (بولاق) ٢٧١/١ والأعلام ٧٩/٣

(٥) من الطويل ، وهو فى الكتاب ٢٦/٢ ؛ ٢٢٥/٤ ، ابن يعيش ١١٥/٢ ؛ ٨٤/٧ ؛ ٢٤/٨ وشواهد المغنى ٣٢٥ وسر صناعة الإعراب ١٤١/١ والعينى ٦٦٥/٣ وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ٤٢٥ وأسرار العربية ٩٠

(٦) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى ديوان الحماسة ١٠٥/١

(٧) (من) ساقطة من غ .

(٨) من الطويل ، للرقاص الكلبى فى اللسان – طبعة بيروت – (طوع) ٢٤٠/٨ وغير منسوب فى رصف المبانى ١٤٨

وقال الآخر :

بحسبِكَ فِي القومِ أنْ يعلموا   بأنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرْ [١]

وقال الآخر :

وَقَفْتُ فِيها أُصَيْلاَنًا أُسَائِلُها   أَعْيَتْ جَوَابًا وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ [٢]

وقال الآخر :

ألا هَلْ أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ   بأنَّ امرأَ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا [٣]

وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا : « حسبُك زيدٌ » ، و « ما جاءنى أحدٌ » بالرفع لا غير ، وكذلك جميع ماجاء من هذا النحو ، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا ، فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه ، والله أعلم [٤] .

* * *

---

(١) من المتقارب ، للأشعر الرَّقبان فى اللسان (حذر) ١٥٩/٦ والتذكرة ٤٤٣ ؛ ٤٤٤ والنوادر ٧٣ وبلا نسبة فى ابن يعيش ١١٥/٢ ؛ ٢٣/٨ ورصف المبانى ١٤٧ وسر صناعة الإعراب ١٣٨/١

(٢) من البسيط ، للنابغة الذبيانى فى الديوان ٢٠ والكتاب ٣٢١/٢ وأسرار العربية ١١٩ والخزانة ١٢٢/٤ ؛ ٣٦/١١ والمعلقات ٢٩٠ ولفظه : « كى أسائلها » ولفظه « عيت » ، والتبصرة والتذكرة ٣٨١ ؛ ٨٦٨ وأصول ابن السراج ٢٧٥/٣ واللسان (أصل) ١٧/١١ واللمع ١٢٢ ؛ ١٥١ والمقتضب ٤١٤/٤ وابن يعيش ٨٥/٢ وعجزه غير منسوب فى المفصل ٣٧٠ وأوضح المسالك ٣٧٠/٤ وأصول ابن السراج ٢٩٢/١ ورصف المبانى ٣٢٤ ولفظه : (عيت) فى غ .

(٣) من الطويل ، لامرئ القيس ، فى الديوان ٣٩٢ واللسان (بقر) ١٤١/٥ والخزانة (بولاق) ١٦١/٤ وابن يعيش ٢٣/٨ والخصائص ٣٣٥/١ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ٥٠

(٤) (والله أعلم) زيادة من غ .

٢١ - مسألة [١]

القول في تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها [٢]

ذهبَ الكوفيّون إلى أنّه يجوزُ « طعامَك ما زيدٌ آكلًا » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز [٣] ، وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنَّه جائزٌ منْ وجهٍ فاسدٌ من وجهٍ ، فإن كانت « ما » ردًّا لخبرٍ كانت بمنزلة « لم » ، ولا [٤] يجوزُ التقديمُ ، كما تقولُ لمن قال [في الخبر] [٥] : « زيدٌ آكلٌ طعامَكَ » فترد عليه نافيًا : « ما زيدٌ آكلًا طعامَكَ » فمن هذا الوجه يجوز التقديم ، فتقول : طعامَكَ ما زيدٌ آكلًا » ، فإن كانت جوابًا لقسم [٦] ، إذا قال « واللهِ ما زيدٌ بآكلٍ طعامَكَ » كانت بمنزلة اللامِ في جواب القسم ، فلا يجوز التقديم .

أما الكوفيّونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما جَوَّزنا ذلك لأنَّ « ما » بمنزلةِ « لم ولن ولا » ؛ لأنها نافية ، [كما أنها نافية] [٧] ، وهذه الأحرفُ يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدَها عليها ، نحو « زيدًا لم أضربْ ، وعمرًا لن أُكرمَ ، وبشرًا لا أُخْرِجُ » ، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف ، فكذلك مع « ما » .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن « ما » معناها النفي ، ويليها الاسم والفعل ، فأشبهتِ حروفَ [٨] الاستفهامِ ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك ها هنا ؛ « ما » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : شرح الأشموني ١/٢٠٤ وابن عقيل ٤٠ وأوضح المسالك ١/٢٤٦ والمقتضب ٤/١٨٨ - ١٨٩

(٢) في هامش س : (طعامك ما زيد آكلا) .

(٣) شرح التصريح ١/١٩٨

(٤) (ولا) ساقطة من غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (كان جوابا للقسم) في غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) (حرف) في غ .

وأمَّا الجوابُ عن كلمات الكوفيين ، أما قولهم : إنَّ « مَا » بمنزلةِ : « لم ولن ولا » فلا نسلّم [١] ؛ لأن « ما » يليها الاسمُ والفعلْ [٢] ، وأما « لم ولن » فلا يليها [٣] إلا الفعل ، فصارا بمنزلةِ بعضِ الفعل ، بخلاف « ما » فإنها يليها الاسم والفعل، وأما « لا » فإنما جاز التقديم [٤] معها ، وإن كانت يليها الاسم والفعل - لأنها حرفٌ متصرفٌ ، يعمل ما قبله فيما بعده، ألا ترى أنك تقول « جئتُ بلا شيءٍ » فيعمل ما قبله فيما بعده [٥] ، [فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعملَ ما بعده فيما قبله] [٦] ، فبان الفرق بينهما .

وأما ما ذكره أبو العباس ثعلب من [٧] التفصيلِ ، مِنْ أنه إذا كانت ردًّا لخبرٍ جاز التقديمُ ، وإن [٨] كانتْ جوابًا للقسمِ لم يَجُزْ ، فَفَاسِدٌ ؛ لأنَّ « ما » فى كلا القسمينِ نَافيةٌ ، فينبغى أنْ لا يجوزَ التقديمُ فيهما جميعًا ، لما بيَّنَّا ، واللهُ أعْلَمُ .

* * *

(١) (قلنا لا نسلم) فى غ .

(٢) انظر : الإيضاح ٢/٢١٥ وابن عقيل ٤٣ والكناش ٢/٨٤١

(٣) (يليهما) فى غ .

(٤) (التقديم) ساقط من غ .

(٥) انظر : شرح الأشمونى ١/٢٥٦

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٧) (من) ساقطة من غ .

(٨) (إذا) فى غ .

٢٢ - مسألة

ما طعامك أكل إلا زيد [١]

ذهبَ الكوفيُّون إلى أنه [٢] لا يجوزُ « ما طَعَامَكَ أَكَلَ إلا زَيْدٌ » وذهب البصريون إلى أنه يجوز ، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى « زيد » أن لا يكونَ هو الفاعلُ ، وإنما الفاعلُ فى الأصل محذوفٌ قبل إلا ؛ لأنَّ التقدير فيه : ما أكل أحدٌ طعامك إلا زيدٌ ، والذى يدلُّ على ذلك قولهم « ما خرجَ إلا هندٌ ، وما ذهبَ إلا دَعْدٌ » ولو كان الفعلُ لدعدٍ وهندٍ فى الحقيقة لأثبتوا فيه علامةَ التأنيثِ ؛ ولأنَّ الفاعل مؤنثٌ حقيقيٌّ ، فلما لم يثبتوا فى الفعل علامةَ التأنيثِ [٣] دَلَّ على أنَّ الفاعلَ هو « أحد » المحذوف ، ويدلُّ عليه أيضًا أن « إلا » بابها الاستثناء ، والاستثناء يجبُ أن يكونَ مِنَ الجملةِ ، فلابدَّ من [٤] أن يُقدّرَ قبلها مايصحُّ أن يكونَ الذى بعدها مستثنى منه ، فوجب أن يكون التقدير : ماأكلَ أحدٌ طعامَكَ إلا زَيْدٌ ، إلا أنه اكتفى بالفعل من « أحد » فصار بمنزلته ، والاسم لا يتقدم صلتُه عليه ، ولا يفرقُ بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذى قام مقامه .

وأما البصريُّونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما جوَّزنا ذلك لأنَّ « زَيْدًا » مرفوعٌ بالفعلِ ، والفعل متصرفٌ ، فجاز تقديمُ معمولِهِ عليه ، كقولهم : « عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ » ، وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : أما قولهم : « إنَّ الأصلَ ألاّ يكونَ زَيْدٌ هو الفاعل ؛ لأنَّ التقديرَ : ما أكلَ أحدٌ طعامَكَ إلا زيدٌ » قلنا : لا نسلِّم أن « أَحَدًا » مقدّرٌ مِنْ جهةِ اللّفْظِ ، وإنما هو مقدّرٌ من جهةِ المعنى ، كما أنَّ المعنى يدلُّ على أنَّ « عرقًا » فى قولهم : « تصبَّب زيدٌ عرقًا » فاعل معنى ، وإن لم يكن فاعلا [٥] لفظًا ، ولهذا لم تُثبت علامةُ التأنيث فى قولهم : « ما خرجَ إلا هندٌ ،

---

(١) هذا العنوان فى هامش س .

(٢) (أنه) ساقطة من غ .

(٣) (التأنيث) ساقطة من س .

(٤) (من) ساقطة من غ .

(٥) (فاعل) فى غ .

وما ذهبَ إلا دعدٌ » وما أشبه ذلك ، على أنه قد حُذِفَت (١) علامة التأنيث الحقيقى مع الفصل فى قولهم : « حَضَرَ القاضِى اليومَ امرأةٌ » (٢) ، وقال الشاعر :

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِى وَبَعْدَكِ فِى الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ (٣)

وقال الآخر :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى قِمْعِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامُ (٤)

فقال « وَلَدَ » ولم يقل « وَلَدَتْ » .

وأما قولهم : « إنه اكتفى بالفعل من أحد » قلنا : لا نسلّم أن الفعلَ اكتفى به من الاسم ؛ لأن الفعل لابد له من فاعل ، وإنما الاسم بعد « إلا » قام مقامه ، واكتفى به [منه ؛ لأنه] (٥) لما حذف المستثنى منه قبل « إلا » قام مابعد « إلا » حين حذفته مَقَامَه ، لما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو « ضُرِبَ زيد (٦) ، وأُعْطِيَ عَمْرٌو درهما (٧) ، وكُسِيَ بَكْرٌ قَمِيصًا » وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجب أن يجرى الفعل مجرى الاسم فى امتناع تقديم معموله عليه ، ألا ترى أنك تقول : « درهما أُعْطِيَ زيد ، وقميصا كُسِيَ عمرو » .

ثم لو سلَّمنا أن الأمر على ما زعمتم ، فالفعل إنما جاز تقديمُ معمولِهِ عليه ؛ لتصرُّفه فى نفسِهِ ، وهذا المعنى الذى ادّعيتموه لم يوجبْ تغيرَ الفعلِ عن تصرّفِهِ فى نفسِهِ ، فينبغى أن يجوز أن تقدم (٨) معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (حذف) فى غ .

(٢) انظر : المفصل ١٩٨ والبلغة ٦٤ وشرح الأشمونى ٣٠٩/١ وابن عقيل ٦٦ وقطر الندى ١٨٣

(٣) من البسيط ، وهو بلا نسبة فى ابن يعيش ٩٣/٥ واللمع ١١٦ والعينى ٤٧٦/٢ والهمع ١٧١/٢ والخصائص ٤١٤/٢ وتخليص الشواهد ٤٨١

(٤) من الوافر ، وهو لجرير فى الديوان ٥١٢ - ٥١٥ والخصائص ١٧٥/٢ وصدره فى المفصل ١٩٨ وبلا نسبة فى المقتضب ١٤٨/٢ ؛ ٣٤٩/٣ والتوطئة ١٦٢ والتبصرة والتذكرة ٦٢٢ ويروى : على باب استها .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (زيدا) فى غ ، وهو خطأ .

(٧) (عمرا درهما) فى غ .

(٨) (تقديم) فى غ .

٢٣ - مسألة [١]

الرافع لخبر « إنَّ » [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ « إنَّ » وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو « إنَّ زيدًا قائمٌ » [٣] وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون [٤] إلى أنها ترفع الخبر .

أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : أجمعنا على أنَّ الأصلَ فى هذه الأحرفِ [٥] أن لا تنصبَ الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل [٦] ، فإذا [٧] كانت إنما عملت لأنها أشبهتِ الفعلَ ، فهى فرعٌ عليه ، وإذا كانت فرعًا عليه [٨] فهى أضعفُ منه ؛ لأن الفرع أبدًا يكونُ أضعفَ من الأصل ، فينبغى أن لا يعملَ فى الخبرِ ، جريا على القياسِ فى حطِّ الفروع عن الأصول ؛ لأنا لو أعملناه عمله لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لايجوز ، فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها ، والذى يدل على [ضعف عملها] [٩] أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئَ به ، قال الشاعر :

لا تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا
إنِّى إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا [١٠]

فنصب بـ « إذن » [١١] .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : البسيط فى شرح الجمل ٧٦٨ - ٧٦٩ والكتاب ١٣١/٢ ، وأسرار العربية ٩٤ والجامى على الكافية ٢٩٩/١ والكناش ٧٥٧/٢ والخزانة (بولاق) ٣٩٠/٤ والمقتضب ١٠٩/٤ واللمع ٩٢ وشرح التصريح ٢١٠/١ - ٢١١

(٢) هذا هو العنوان الموجود بهامش س ، وبهامش غ : (إن وأخوتها) .

(٣) (لقائم) فى غ .

(٤) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٧٦٨ وأسرار العربية ٩٤ والمقتضب ١٠٩/٤

(٥) (الحروف) فى غ .

(٦) انظر : أسرار العربية ٩٢ والجامى على الكافية ٢٩٩/١ والمقتضب ١٠٨/٤

(٧) (وإذا) فى غ . (٨) (عليه) ساقطة من س . (٩) (ضعفها) فى غ .

(١٠) بيتان من الرجز ، بلا نسبة فى الخزانة (بولاق) ٥٧٤/٣ والجنى الدانى ٣٦٢ ورصف المبانى ٦٦ والعينى ٣٨٣/٤ والمقرب ٢٦١/١ ، والهمع ٧/٢ وابن يعيش ١٧/٧ وأوضح المسالك ١٦٦/٤ وشرح شواهد المغنى ٧٠

(١١) انظر : الخزانة (بولاق) ٥٧٤/٣ والدرر ٦/٢

والذى يدلُّ على ذلك أيضًا أنه إذا اعترضَ عليها بأدنى شيءٍ بطلَ عملُها واكتفى به ، كقولهم : « إنَّ بك تكْفُلُ [١] زيدٌ » كأنها رضيت لضعفها [٢] ، وقد روى أنَّ ناسًا قالوا : « إنَّ بِكَ زيدٌ [٣] مأخوذٌ » فلم تعمل « إن » لضعفها [٤] ؛ فدلَّ على ماقلناه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنَّ هذه الأحرفَ تعملُ فى الخبرِ ؛ وذلك لأنها قَوِيت مشابهتها للفعلِ ؛ لأنها أشبهته لفظًا ومعنًى [٥] ، ووجهُ المشابهة بينهما من خمسةِ أوجهٍ : **الوجه الأول** : أنها على وزنِ الفعلِ ، **والثانى** : أنها مبنيةٌ على الفتحِ ، كما أنَّ الفعلَ الماضى مبنيٌّ على الفتحِ ، **والثالث** : أنها تقتضى الاسمَ ، كما أنَّ الفعلَ يقتضِى الاسمَ ، **والرابع** : أنها تَدْخلُها نونُ الوقاية ، نحو « إنَّنى ، وكأنَّنى » كَما تدخلُ على الفعل ، نحو « أَعْطَانى ، وأَكْرَمَنى » وما أشبهَ ذلك ، **والخامس** : أن فيها معنَى الفعلِ ، فمعنى « إنَّ ، وأنَّ » : حقَّقتُ ، ومعنى « كَأَنَّ » : شَبَّهْتُ ، ومعنى « لكنّ » : اسْتَدْرَكْتُ ، ومعنى « لَيْتَ » : تَمنَّيْتَ ، ومعنى « لَعَلَّ » : تَرَجَّيْتُ ، فلما أشبهت [٦] الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عملَ الفعلِ ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرفُ ينبغى أن يكونَ لها مرفوعٌ ومنصوبٌ ؛ ليكونَ المرفوعُ مشبَّهًا بالفاعل ، والمنصوب مشَبَّهًا بالمفعولِ ، إلا أنَّ النصب [٧] هاهنا قدم على الرفع [٨] ؛ لأن عملَ « إنَّ » فرعٌ ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ ، فألزموا الفرعَ الفرعَ ، أو لأنَّ [٩] هذه الحروف [١٠] لما أشبهتِ الفعلَ لَفظًا ومعنى ألزموها [١١] فيها تقديم المنصوب على [١٢] المرفوع ؛ ليعلم أنها حروفٌ أشبهتِ الأفعالَ ، وليست

---

(١) (يكفل) فى غ .
(٢) (أضعفها) فى غ .
(٣) (زيدا) فى غ ، وانظر : الكتاب (بولاق) ١/٢٨٠ والمقتضب ٤/١٠٩
(٤) (أضعفها) فى غ .
(٥) انظر : الكتاب ٢/١٣١ والبسيط فى شرح الجمل ٧٦٨ - ٧٦٩ والكناش ٢/٧٥٧ والمقتضب ٤/١٠٨
(٦) (أشبهه) فى غ .
(٧) (المنصوب) فى غ .
(٨) (المرفوع) فى غ .
(٩) (ولأن) فى غ .
(١٠) (الأحرف) فى غ .
(١١) (ألزموا) فى غ .
(١٢) (عن) فى غ .

أفعالًا ، وعدمُ التصرف فيها لا يدلُّ على الحرفيّةِ ؛ لأنَّ لنا أفعالًا لا تتصرَّفُ ، نحو « نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وعَسَى ، ولَيْسَ ، وفعل التعجب ، وحبَّذَا » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيينَ : فهو (١) أما قولهم « إنَّ هذه الأحرفَ إنما نصبت لِشَبَهِ (٢) الفعلِ ، فينبغي أن لا تعملَ في الخبرِ ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى التسويةِ بين الأصلِ والفرعِ (٣) » قلنا : هذا يبطلُ باسمِ الفاعلِ ، فإنه إنما عمل لشبه الفعلِ ، ومع هذا فإنه يعمل عمله ، ويكون له مرفوعٌ ومنصوبٌ كالفعلِ ، تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا ، كما تقول : يضربُ أبوه عمرًا .

والذى يدلُّ على فسادِ ما ادَّعيتموه (٤) من ضَعْفِ عَمَلِها أنها تعملُ في الاسم إذا فَصَلْتَ بينها وبينه بظرفٍ أو حرفِ جرٍّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [سورة المزمل ١٢/٧٣] و ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ (٥) [سورة الشعراء ٨/٢٦] وما أشبه ذلك ، على أنا قد عملنا بمقتضى كونها فرعًا ، فإنا ألزمناها طريقةً واحدةً ، وأوجبنا فيها تقديمَ المنصوب على المرفوعِ ، ولم (٦) نجوز فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل ؛ لئلا يجرىَ مَجراه (٧) فيُسوّى بين الأصل والفرعِ ، وكان تقديمُ المنصوب أولى ليفرَّق بينها وبين الفعلِ ؛ لأنَّ الأصلَ أن يُذكرَ الفاعلُ عُقَيْبَ الفعلِ قبلَ ذكرِ المفعولِ ، فلما قُدِّم هاهنا المنصوب وأُخِّرَ المرفوع حصل (٨) مخالفةُ هذه الأحرفِ للفعل وانحطاطها عن رتبته .

وقولهم : « إنَّ الخبرَ لا يكونُ باقيًا على رفعِهِ قبلَ دخولها » فاسد ؛ وذلك لأنَّ الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع بالخبر ، فهما يترافعان ، ولا خلاف أن الترافع (٩) قد زال بدخول هذه الأحرفِ على المبتدأ ونصبها إياه ، فلو قلنا : « إنَّه مرفوع بما كان ارتفع (١٠) به قبل دخولها مع زواله » لكان ذلك يؤدى إلى أن يرتفع الخبر (١١) بغير عامل ، وذلك محال .

---

(١) (فهو) ساقطة من س .
(٢) (لشبهه) في غ .
(٣) (بين الفرع والأصل) في غ .
(٤) (ادعيت) في غ .
(٥) وانظر : المقتضب ١٠٩/٤ واللمع ٩٣ وشرح التصريح ٢١٤/١
(٦) (فلم) في غ .
(٧) (مجرى الفعل) في غ .
(٨) (حصلت) في غ .
(٩) (الرفع) في غ .
(١٠) (يرتفع) في غ .
(١١) (الخبر) ساقطة من غ .

وأما قولهم « إنَّ [1] الدليلَ على ضَعفِ عملِها أنه يدخلُ على الخبر مايدخلُ على الفعلِ لو ابتُدِئَ به ، كقول الشاعر :

إنِّــي إِذَنْ أَهْـلِـكَ أو أَطِـيـرَا

قلنا : الجوابُ عَنْ هذا من ثلاثةِ أوجهٍ : **أحدها** : أن هذا شاذٌّ ، فلا تكون فيه حجة ، **والثاني** : أن الخبر هاهنا محذوف ، كأنه قال : لا تتركنى فيهم غريبا بعيدًا ، إنى أذِلُّ ، إذن أَهْلِكَ أو أطيرَا ، وحذف الفعل الذى هو الخبر ؛ لأن فى الثانى دلالة على الأول المحذوف ، فإذن ما دخلت على الخبر ، **والثالث** : أن يكون جعل « إذن أهلك أو أطيرا » فى موضع الخبر ، كقولك : « إنى لن [2] أذهب » فشبه « إذن » بـ « لن » وإن كانت « لن » لا يلغى [فى الحال] [3] بخلاف « إذن » .

وأما قولهم : [إن بك زيدٌ مأخوذٌ ، وإن بك يكفلُ زيدٌ] [4] ، فالتقدير فيه : إنه بك يكفلُ زيد ، وإنه بك زيدٌ مأخوذٌ ، كما قال الراعى [5] :

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ اليومَ مِنْكُمْ إِقامَةٌ وإنْ كانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا [6]

أراد : فلو أنه حق [7] ، ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالا ، وقال الأعشى :

إنَّ مَنْ لامَ فى بَنِى بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ فى الخُطُوبِ [8]

وقال أمية بن أبى الصلت [9] :

---

(١) (إن) ساقطة من س .

(٢) (لم) فى غ .

(٣) (فى حال) ساقط من غ .

(٤) النص فى غ : (إن بك يكفل زيد ، وإن بك زيد مأخوذ) .

(٥) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل ، يكنى بالراعى ؛ لكثرة وصفه الإبل والرعاء ، وقيل غير ذلك . انظر : الخزانة (بولاق) ٥٠٤/١

(٦) من الطويل ، وهو فى الديوان ١٦٧ والكتاب ٧٣/٣ واللسان (سرح) ٤١٠/٣ وروايته « أقامه » والخزانة (بولاق) ٣٨١/٤ وأبيات سيبويه ٣٤/٢

(٧) ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب . انظر فى توجيه ذلك : الخـــزانة (بولاق) ٣٨١/٤

(٨) من الخفيف ، فى الديوان ٣٨٥ والكتاب ٧٢/٣ وشرح أبيات الكتاب ٨٦/٢ وشواهد الإيضاح ١١٤ وشواهد المغنى ٩٢٤ والخزانة ٤٢٠/٥ ؛ ٤٥٠/١٠

(٩) هو أمية بن أبى الصلت ، واسمه عبد الله بن أبى ربيعة بن عوف الثقفى ، أدرك الإسلام ، ولم يسلم ، وتوفى عام (٥ هـ) . انظر : الخزانة (بولاق) ١١٩/١ والأعلام ٢٣/٢

ولكنَّ مَنْ لا يَلْقَ أمرًا يَنُوبُهُ ... بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوُ أَعْزَلُ [(١)]

وقال الآخر :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِى ... ولكنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ [(٢)]

وقال الآخر :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّى سَاعَةً ... فَبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ نَاعِمَىْ بَالِ [(٣)]

وقال الآخر :

فَلَيْتَ كَفَافًا كانَ خَيْرُكَ كلّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّى ما ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِى [(٤)]

أراد « ليته » إن جعلت « كفافًا » خبر « كان » مقدما عليها ، والتقدير فيه [(٥)] : فليته [(٦)] كان خيرك وشرك [(٧)] كفافا عنى ، أى مكفوفين عنى [(٨)] ؛ لأنَّ الكفافَ [(٩)] مصدر ، فيقع على الواحد والاثنين والجميع ، كقولهم : رجل عدل ورضا ، [ورجلان عدل ورضا] ، وقوم عدل ورضا ، وما أشبه ذلك ، وإن جعلت « كفَافًا » منصوبا بليت لم يكن من هذا الباب ، والأول أجود .

والذى يدلُّ على فسادِ ما ذهبوا إليه أنه ليس فى كلامِ العربِ عاملٌ يعمل فى الأسماء النصب إلا ويعمل [(١٠)] الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدى إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لايجوز ، فوجب أن تعمل فى الخبر الرفع كما عملت فى الاسم [(١١)] النصب ، على ما بينا ، والله أعلم .

---

(١) من الطويل ، وهو فى الديوان ٤٦ والكتاب ٧٣/٣ والخزانة ٤٥٠/١٠ وشواهد المغنى ٧٠٢/٢

(٢) من الطويل ، للفرزدق ، وهو فى الديوان ٤٨١ والكتاب ١٣٦/٢ وضبط « عظيم » بالرفع ، وكذلك فى ابن يعيش ٨٢/٨ واللسان (شفر) ٨٨/٦ وضبط « زنجى » بالنصب ، والخزانة (بولاق) ٣٧٨/٤ والجمهرة ١٣١٢ وشواهد المغنى ٧٠١ والمحتسب ١٨٢/٢ وبلا نسبة فى المنصف ١٢٩/٣ ورصف المبانى ٢٧٩ ؛ ٢٨٩ والجنى الدانى ٥٩٠

(٣) من الطويل ، لعدى بن زيد فى الديوان ١٦٢ والنوادر ٢٥ وشواهد المغنى ٦٩٧ وبلا نسبة فى اللسان (بول) ٧٨/١٣ والخزانة ٤٤٥/١٠ والهمع ١٣٦/١ ؛ ١٤٣

(٤) من الطويل ، ليزيد بن عبد الحكم ، فى الخزانة (بولاق) ٤٩٦/١ وشرح شواهد الإيضاح ١١٥ وشواهد المغنى ٦٩٦

(٥) (فيه) ساقطة من س . (٦) (ليته) فى غ . (٧) (شرك وخيرك) فى غ .

(٨) (عنى) ساقطة من غ . (٩) (الكاف) فى غ . (١٠) (عمل) فى غ .

(١١) (الاسم) ساقطة من غ .

٢٤ - مسألة [١]
العطف على موضع « إنَّ » قبل تمام الخبر [٢]

ذَهَبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّه يجوزُ العَطْفُ على مَوْضِعِ « إنَّ » قبلَ تمامِ الخبرِ ، واختلفُوا بعْدَ ذلكَ ، فذهبَ أبو الحسنِ عليُّ بْنُ حمزَةَ الكِسَائيّ [٣] إلى أنَّه يجوزُ ذلك على كلّ حَالٍ ، سواء كانَ يَظْهَرُ فيه عَمَلُ « إنَّ » أوْ لم [٤] يَظْهَرْ ، وذلكَ نحوَ قَوْلِكَ : « إنَّ زَيْدًا وعَمْرٌو قائمَانِ ، وإنَّك وبَكْرٌ مُنْطَلِقانِ » ، وذهَبَ أبو زَكَرِيّاء يحيى بن زياد الفرّاء [٥] إلى أنَّه لايجوزُ ذلكَ إلا فيما لم [٦] يَظْهَرْ فيه عَمَلُ « إنَّ » ، وذَهَبَ البصْرِيُّونَ [٧] إلى أنَّهُ لايجوزُ العطْفُ على الموْضِعِ قَبْلَ تمامِ الخبرِ على كلِّ حالٍ [٨] .

أمَّا الكُوفِيُّونَ فاحتَجُّوا [٩] بأنْ قالُوا : الدَّليلُ على جَوازِ ذلكَ النَّقْلُ والقِيَاسُ ؛ أمَّا النَّقْلُ ، فَقَدْ قالَ الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : التبيين ٣٤١ والإيضاح ١٨١/٢ وابن يعيش ٦٩/٨ وشرح الأشمونى ٢٤٣/١ وأوضح المسالك ٣٥١/١ وابن عقيل ٥٢ والخزانة (بولاق) ١٤٠/٢ ؛ ٣١٥/٤ وأسرار العربية ٩٥ والجامى على الكافية ٣٤٢/٢ وشرح التصريح ٢٢٨/١ - ٢٣٠ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٢٩٩/١ - ٣٠٠ والتبيان فى إعراب القرآن ٢٢١/١

(٢) العنوان بهامش س ، وفى هامش غ : (العطف على إن قبل تمام الخبر) .

(٣) انظر : التبيين ٣٤١ وأسرار العربية ٩٥ والجامى على الكافية ٣٤٣/٢ وشرح الأشمونى ٢٤٤/١ وأوضح المسالك ٣٥٨/١

(٤) (لا) فى غ .

(٥) انظر : معانى القرآن ٣١٠/١ والتبيين ٣٤١ وأوضح المسالك ٣٥٨/١ - ٣٦٢ وشرح الأشمونى ٢٤٥/١ وأسرار العربية ٩٥ وشرح التصريح ٢٢٨/١

(٦) (لا) فى غ .

(٧) انظر : الكتاب ١٥٥/٢ وشرح الأشمونى ٢٤٣/١ والجامى على الكافية ٣٤٢/٢

(٨) والمبرد جوز العطف بالرفع على اسم إنَّ إذا كان مبنيا ، نحو « إنى وزيد ذاهبان » وذلك قبل مضيّ الخبر لا لفظا ولا تقديرا . انظر فى تفصيل ذلك : الإيضاح ١٨١/٢ والكناش ٧٦٤/٢

(٩) انظر : أسرار العربية ٩٥ والتبيين ٣٤٢

وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [سورة المائدة ٦٩/٥] وجْهُ الدَّليلِ أَنَّهُ عَطَفَ (الصَّابِئِينَ) على مَوْضِعِ « إِنَّ » قَبْلَ تمامِ الخبرِ ، وهُوَ قَوْلُهُ : ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ ، وقَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ فيما رَوَاهُ الثِّقَاتُ (١) : إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهِبَانِ » وَقَدْ ذَكَرَهُ سِيبوَيْهِ في كتابه (٢) ، فهذانِ دليلانِ مِنْ كِتابِ اللهِ تعالى ولُغَةِ العَرَبِ .

وأمَّا مِنْ جِهةِ القياسِ فقالُوا : أجمعْنا على أَنَّهُ يجوزُ العَطْفُ على الموضعِ قبلَ تمامِ الخبرِ معَ « لا » (٣) نحو « لا رجلَ ولا (٤) امرأةٌ أفضَلُ مِنْكَ » وكذلكَ (٥) مَعَ « إنَّ » ؛ لأنها بمنزلَتِهَا ، وإنْ كانَتْ « إن » للإثباتِ و « لا » للنَّفْيِ ؛ لأنهم يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ على ضِدِّه كما يَحْمِلُونَهُ على نَظِيرِهِ ، يَدُلُّ عليه أَنَّا أَجْمَعْنَا على أنَّه يجوزُ العَطْفُ على الاسْمِ بعد تمامِ الخبرِ ، فكذلكَ قبلَ تمامِ الخبرِ ؛ لأَنَّهُ لا فَرْقَ بينهما عِنْدَنا ، وأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ عَنْ مَذْهَبِنَا أَنَّ « إِنَّ » (٦) لا تَعْمَلُ في الخبرِ لِضَعْفِها ، وإنما يَرْتَفِعُ بِمَا كانَ يَرْتَفِعُ به قبلَ دُخُولها (٧) ، وإذا كانَ الخبرُ يَرْتَفِعُ بما كانَ يَرْتَفِعُ به قَبْلَ دُخُولها ، فلا إحالَةَ إِذَنْ ؛ لأَنَّهُ إنما كانَتْ المسْأَلَةُ تَفْسدُ أَنْ لَوْ قلنا إنَّ « إِنَّ » هي العاملةُ في الخبرِ ، فيَجْتَمِعُ عاملانِ ، فيكونُ محالا ، ونحنُ لا نَذهَبُ إلى ذلك ، فَصحَّ ماذهبْنَا إليه .

وَأَمَّا البَصرِيُّونَ فاحتجوا بأن قالُوا : الدَّليلُ على أنَّ ذلكَ لايجوزُ أَنَّك إذا قلتَ : « إِنَّكَ وزَيْدٌ قائمان » وجبَ أن يكونَ « زَيْدٌ » ، وتكونَ « إِنَّ » عامِلَةً في خبرِ (٨) الكافِ ، وقد اجتمَعَا (٩) في لفظٍ واحدٍ ، [وذلكَ محالٌ] (١٠) فلو (١١) قلنا « إِنَّهُ يجوزُ فيهِ العطفُ قبلَ تمامِ الخبرِ » لأدَّى ذلك إلى أنْ يَعملَ في اسمٍ واحدٍ عاملانِ ، وذلك محالٌ .

---

(١) انظر : شرح الأشموني ٢٤٥/١ (٢) انظر : الكتاب ١٤٤/٢

(٣) انظر : التبيين ٣٤٤ وشرح الأشموني ٢٦٤/١ وابن عقيل ٥٧ وأوضح المسالك ٢٢/٢

(٤) (لا) ساقطة من غ . (٥) (فكذلك) في غ .

(٦) (إن) ساقطة من غ . (٧) انظر : أسرار العربية ٩٤

(٨) (خبر) ساقطة من غ . (٩) (أجمعنا) في غ ، وهو خطأ .

(١٠) مابين المعكوفين ساقط من س . (١١) (فلو) ساقطة من غ .

وأمَّا الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيِّينَ : أمَّا احتجاجهم [١] بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِئُونَ ﴾ فلا حجةَ لهم فيه مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهٍ :

أحَدُهَا : أنَّا نَقُولُ : في هذه الآيةِ تَقديمٌ وتَأْخِيرٌ ، والتّقديرُ فيها : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى كذلك [٢] كما قالَ الشَّاعر :

غَدَاةَ أحَلَّتْ لابن أصْرَمَ طعنةٌ ... حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السَّدَائفِ والخمْرُ [٣]

فرفَعَ « الخمر » مَعَ الاستئناف ، فكأنَّه قال : والخمرُ كذلك ، وقال الآخر :

وعَضُّ زمَانٍ ياابْنَ مَرْوَانَ لم يَدَعْ ... مِنَ المالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ [٤]

فرفعَ « مُجَلَّفُ » على الاسْتِئْنَافِ ، فكأنَّهُ قالَ : أوْ مُجَلَّفٌ كذلك [٥] ، وهذا كثيرٌ في كلامِهِم .

والوجْهُ [٦] الثَّاني : أَنْ تجعَلَ قَوْلَهُ تَعَالى : ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ خبرًا للصَّابِئِينَ والنَّصَارَى ، وتُضْمِرُ للَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا خَبرًا مِثْلَ الَّذِي أَظْهَرْتَ [٧] للصَّابِئِينَ والنصارى [٨] ، ألا تَرَى أَنَّك تَقُولُ : زَيْدٌ وعَمْرو قائمٌ » فتَجْعَلُ قائمًا خبرًا لعمرٍو ، وتُضْمِرُ لزيدٍ خبرًا آخرَ مِثْلَ الَّذى أظْهرتَ لعمرٍو ، وإنْ شِئْتَ أيضًا جَعَلْتَهُ خَبرًا لزيدٍ ، وأَضْمَرْتَ لعمرٍو خبرًا آخرَ ، وقَالَ الشَّاعِرُ [٩] ، وهو بِشْر بْنُ أبي خازِم [١٠] :

---

(١) (فاحتجوا) في غ .

(٢) انظر في تأويل وجوه هذه الآية : الكتاب ١٥٥/٢ وأسرار العربية ٩٥ والتبيان ٢٢١/١ - ٢٢٢ والتبيين ٣٤٥

(٣) من الطويل ، للفرزدق في الديوان ٢٥٤/١ والعيني ٤٥٦/٢ وشرح التصريح ٢٧٤/١ وبلا نسبة في ابن يعيش ٣٢/١ ؛ ٧٠/٨ وأوضح المسالك ٩٦/٢ والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٠/١

(٤) من الطويل ، للفرزدق في الديوان ٢٦/١ والجمهرة ٣٨٦ ؛ ١٢٥٩ والخصائص ٩٩/١ واللسان (سحت) ٣٤٦/٢ ؛ (جلف) ٣٧٥/١٠ والخزانة (بولاق) ١١٥/١ ؛ ٣٤٧/٢ وبلا نسبة في شواهد الإيضاح ٢٧٩ والمحتسب ١٨٠/١ ؛ ٣٦٥/٢

(٥) انظر في توجيه هذا البيت : الخزانة (بولاق) ٣٤٧/٢

(٦) (الوجه) ساقطة من س .

(٧) (ظهر) في غ .

(٨) انظر : التبيان ٢٢٢/١ وأسرار العربية ٩٥

(٩) (الشاعر) ساقطة من غ .

(١٠) هو بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسديّ ، شاعر جاهلي ، من أهل نجد ، توفي سنة (٥٩٨ م) . انظر : الخزانة (بولاق) ٢٦٢/٢ والمؤتلف ٧٧ والأعلام ٥٤/٢

وإلاّ فـاعْـلَـمُـوا أنَّـا وأنـتُـمْ بُغَاة ما بَقِينَا فى شِقَاقِ [١]

فإنْ [٢] شِئْتَ جَعَلْتَ قَوْلَهُ « بُغَاة » خبرًا للثَّانى ، وأضمرتَ للأوَّلِ خبرًا ، [ويكونُ التَّقديرُ] [٣] :

وإلاّ فاعْلَمُوا أنَّا بغاةٌ ، وأنتُمْ بُغَاةٌ ، وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ خبرًا للأوَّلِ ، وأضمرتَ للثَّانى خبرًا [٤] ، على مابينا .

والوَجْهُ الثَّالِثُ : أنْ يكونَ عطْفًا على المضمَرِ المرفوعِ فى « هَادُوا » ، و « هادوا » بمعنى : تابُوا .

وهَذَا الوَجْهُ عِنْدِى ضَعِيفٌ ؛ لأنَّ العَطْفَ على المضْمَرِ [٥] المرفُوعِ [مِنْ غيرِ تأكيدٍ] [٦] قبيحٌ ، وإنْ كانَ لازمًا للكوفيينَ [٧] ؛ لأنَّ العَطْفَ على المضمَرِ المرفوعِ عِنْدَهُمْ ليسَ بقبيحٍ [٨] ، وسنذكرُ فسادَ ماذهَبُوا إليهِ فى موضعه [٩] ، إنْ شاءَ الله تَعالى .

وأَمَّا مَا حَكَوْهُ عَنْ بَعْضِ العرَبِ « إنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهِبَان » فَقَدْ ذَكَرَهُ سيبوَيْهِ [١٠] أنَّهُ غَلَطٌ مِنْ بَعْضِ العربِ [١١] ، وهذا لأنَّ العربىَّ يَتَكَلَّمُ بالكلمةِ إذا اسْتَهْوَاهُ ضَرْبٌ مِنَ الغَلَطِ ، فَيَعْدِلُ عَنْ قياسِ كلامِهِ ، كما قالُوا : « ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا » ، وكَمَا قالَ زُهَيْر [١٢] ، ويقال صِرْمة الأنصارىّ :

---

(١) من الوافر ، فى الديوان ١٦٥ وابن يعيش ٦٩/٨ والكتاب ١٥٦/٢ وأسرار العربية ٩٥ والخزانة (بولاق) ٣١٥/٤ وشرح التصريح ٢٢٨/١ والتبيين ٣٤٥ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٣٠٠/١

(٢) (وإن) فى غ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) انظر فى توجيه هذا الشاهد : الكتاب ١٥٦/٢ والخزانة (بولاق) ٣١٥/٤

(٥) (الضمير) فى غ .

(٦) مابين المعكوفين ساقط من س .

(٧) ويشترط لصحة العطف على المضمر المرفوع المتصل أن يؤكد بمنفصل ، والكوفيون لا يشترطون ذلك ، وعده الزمخشرى من ضرورات الشعر . انظر : المفصل ١٤ والرضى على الكافية ٣١٩/١ وأسرار العربية ٩٥

(٨) انظر : الرضى على الكافية ٣١٩/١ والمفصل ١٢٤ وشرح اللمع ٢٦٦/١

(٩) انظر : هذا الكتاب ٣٨٠

(١٠) انظر : الكتاب ١٥٥/٢

(١١) انظر : الكتاب ١٥٥/٢

(١٢) وقد ذكر الأمير فى حاشيته على المغنى أن الأصمعى أنكر كون هذا البيت لزهير . انظر : حاشية الأمير على المغنى ٨٩/١

بَدَا لى أنِّى لستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كَانَ جَائيًا [١]

فَقَالَ « سَابِقٍ » على الجرِّ ، وكانَ الوَجْهُ « سابقًا » بالنَّصْبِ [٢] .

وَقَالَ الآخَرُ :

أجدَّكَ لَستَ الدَّهْرَ رائىَ رَامَةٍ ولا عَاقِلٍ إلا وَأنْتَ جَنِيبُ

ولا مُصْعِدٍ فى المصعِدِينَ لِمَنْعِجٍ ولا هَابطٍ ما عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبُ [٣]

وَقَال الأحْوَصُ الرِّياحِىّ [٤] :

مَشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحينَ عشيرةً وَلا ناعبٍ إلا ببين غُرابُها [٥]

قَالَ « ناعِبٍ » بالجرِّ ، وكانَ الوَجْهُ أنْ يقُولَ « ناعبًا » بالنَّصْبِ [٦] ، وقَدْ تُؤُوِّل ذلك بما لا يُلْتَفَتُ إليه ، ولا يُقَاسُ عليه ، فإذا كانَ كذلك فلا يجوزُ الاحْتِجَاجُ بما رَوَوْهُ مع قلَّتِهِ فى الاستعمالِ وبُعْدِهِ عنِ [٧] القياسِ ، على مَا وَقَعَ فيه الخلافُ .

---

(١) من الطويل ، لزهير ، فى الديوان ٢٨٧ والكتاب ١٦٥/١ ولفظه « سابقا » وشواهد المغنى ٢٨٢ ؛ ٦٩٥ وابن يعيش ٥٢/٢ ودرة الغواص ٢٨ وشرح درة الغواص ٧٧ وشرح التسهيل ٣٨١/١ ؛ ٥٢/٢ ؛ ٤٧/٤ وتخليص الشواهد ٥١٢ والمغنى ٨٩/١ ؛ ٩٦/٢ ؛ ١٩٠ والجمل ٨٦ والأصول ٢٥٢/١ والخزانة ١٠٢/٩ ومنسوب لصرمة فى الكتاب ٣٠٦/١ وغير منسوب فى المفصل ٢٥٦ والأشمونى ٤٨٦/١ والأشباه والنظائر ٣١٦/١ والرضى على الكافية ٢٦٧/٢ والتبيان ٢١٠/١

(٢) الخزانة (بولاق) ٣١٥/٤

(٣) لم أعثر على هذا الشاهد فى مصادرى .

(٤) هو الأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، وقيل إنه عبد الله بن محمد بن عبد الله ، من شعراء الهجاء ، توفى سنة (١٠٥ هـ) . انظر : الخزانة (بولاق) ٢٣٢/١ والأعلام ١١٦/٤ .

(٥) من الطويل ، وهو فى الكتاب ١٦٥/١ والخزانة (بولاق) ١٤٠/٢ وابن يعيش ٥٢/٢ وشواهد الإيضاح ٥٨٩ وشواهد المغنى ٨٧١ وللفرزدق فى الكتاب ٢٩/٣ وبلا نسبة فى أسرار العربية ٩٦ والممتع ٩٦ والخصائص ٤٥٣/٣

(٦) ويروى هذا الوجه ، ولم يجوز المبرد إلا نصب « ناعب » . انظر : الخزانة (بولاق) ١٤٠/٢

(٧) (عن) ساقطة من غ .

وَأَمَّا قولهم : « أجمعْنَا على أنَّه يجوزُ العطْفُ على الموضِعِ قَبْلَ تمامِ الخبرِ مَعَ (لا) ، فكذلك مَعَ إنَّ » قلْنَا : الجوابُ على هذا من وجهَيْنِ :

أَحَدُهما : إنما جازَ [١] ذلكَ مَعَ « لا » لأنَّ « لا » [٢] لا تَعْمَلُ فى الخبرِ ، بخلافِ « إنَّ » ، فلم يجتَمِعْ فيه عاملانِ ، فجازَ معها العطْفُ على الموضع قبل تمام الخبر ، دون « إنَّ » على مابينا .

والوجهُ الثَّانى : [أَنَّا نسلِّم أنَّ « لا » تَعْمَلُ فى الخبرِ ، ولكنْ] [٣] إنما جازَ ذلكَ مَعَ « لا » دون « إنَّ » ، وذلكَ لأنَّ « لا » رُكِّبَتْ مَعَ الاسْمِ النَّكِرَةِ بعدَها ، فصارَا شيئًا واحدًا [٤] ، فكأنَّه لم يجتمِعْ فى الخبرِ عاملانِ ، وأَمَّا « إنَّ » فإنها لا [٥] تُرَكَّبُ مع الاسْمِ [٦] بعدَها ، فيَجْتَمِعُ فى الخبرِ عاملانِ ، وذلكَ لايجوزُ ، فبَانَ الفَرْقُ بينهما .

وأَمَّا قَوْلُهُمْ « إنَّ (إنَّ) لا تَعْمَلُ فى الخبرِ » فقدْ بينَّا فَسَادَ ذلك مُسْتَوْفى فى المسألة الَّتى قبل هذه المسألة ، فلا يَفْتَقِرُ إلى الإعادةِ [٧] ، والله أَعْلَمُ .

* * *

---

(١) (كان) فى غ .

(٢) (لأنها) فى غ .

(٣) (نقول) فى س ، بدلا من (أنا نسلم أن لا تعمل فى الخبر ، ولكن) .

(٤) انظر فى بيان الخلاف فى علة بناء اسم « لا » : الكتاب ٢٧٤/٢ – ٢٧٥ والرضى على الكافية ٢٥٥/١ والمغنى ١٩٤/١ والتبيين ٣٤٦

(٥) (لم) فى غ .

(٦) (اسم النكرة) فى غ .

(٧) (إعادة) فى غ ، وانظر هذا الكتاب ١٥٣ .

٢٥ - مسألة [١]

نصب « إنْ » المخففة للإسم والخلاف فيه [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنّ « إنْ » المخففة [٣] من الثقيلة لا تعمل النصبَ في الاسمِ ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل .

أَما الكوفيُّون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأن « إن » [٤] المشددة إنما عملت لأنها أشبهت [٥] الفعل الماضي في اللفظ ؛ [لأنها على ثلاثة أحرف ، كما أنه على ثلاثة أحرف] [٦] ، ولأنها [٧] مبنيةٌ على الفتحِ ، كما أنه مبنيٌّ على الفتحِ ، فإذا خُفِّفَت فقد زال شبهها به ، فوجب أن يبطل عملها .

ومنهم من تمسَّكَ بأن قالَ : إنما قلنا ذلك لأن « إنَّ » [٨] المشددة من عوامل الأسماء ، و « إنْ » المخففة مِنْ عوامل الأفعال ، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال ؛ لأنَّ عواملَ الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وعوامل [٩] الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على صحَّةِ الإعمالِ قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [١٠] في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهي قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إنْ » وتشديد « لما » .

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ابن يعيش ٨/٧ وشرح الكافية ، لابن مالك ٥٠٣ والإيضاح ١٨٧/٢ والمقتضب ٣٦١/٢ والمفصل ٢٩٧ والمغنى ٢٣/١ والخزانة (بولاق) ٣٥٦/٤ والجامى على الكافية ٣٤٥/٢ والرضى على الكافية ٣٥٩/٢ وشرح التصريح ٢٣١/١ - ٢٣٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (الخفيفة) في غ .

(٤) (إن) زيادة في غ .

(٥) انظر : أسرار العربية ٩٢ والجامى على الكافية ٣٤٥/٢

(٦) مابين المعكوفين ساقط من س .

(٧) (إنها) في غ .

(٨) (إن) ساقطة من س .

(٩) (عامل) في غ .

(١٠) سورة هود ١١١/١١ . وانظر : التبيان ٤٦/٢ ومتن الشطبية ٩٣

قالوا : ولايجوزُ أن يُقالَ إنَّ (١) « كُلًّا » منصوبٌ بـ « ليوفينَّهم » (٢) ؛ لأنا نقول : لايجوز ذلك ؛ لأن لامَ القسم تمنع (٣) ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ؛ ألا ترى أنه لايجوز أن تقول (٤) : « زيدًا لأُكْرِمَنَّ ، وعمرًا لأضرِبَنَّ » فتنصب زيدًا بـ« لأكرمن » وعمرًا بـ « لأضرِبَنَّ » ، فكذلك هاهنا ، لايجوز أن يكون « كلا » منصوبا بـ « ليوفينَّهمْ » .

قالوا : ولايجوزُ أيضًا (٥) أن يقال إن « إنْ » بمعنى ما ، و « لما » بمعنى « إلا » كاللام معها ؛ لأنا نقولُ : إنَّ « إنْ » (٦) التى بمعنى « ما » لايجىء معها اللام بمعنى « إلا » (٧) ، كما قال الله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [سورة مريم ٩٣/١٩] وأما « لما » فلا يجوزُ أن يجعل هاهنا بمعنى « إلا » ؛ لأنه لو جاز أن تجعل « لمَّا » بمعنى « إلا » لجاز أن يقال : [ما قام القومُ لمَّا زيدٌ ، بمعنى إلا زيدٌ ، وقام القوم لما زيدٌ ، بمعنى إلا زيدًا] (٨) ، وفى امتناعِ ذلك دليلٌ على فسادِهِ ، وإنما جاءت (٩) « لما » بمعنى « إلا » فى الأيمان خاصة ، نحو قولهم (١٠) : « عَمْرَكَ الله لما فعلت كذا » أى إلا ، ثم لو جعلت « لما » فى قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ بمعنى إلا لما كان لكل ما ينصبه ؛ لأن « إلا » لا يعمل مابعدها فيما قبلها (١١) ، فدل على صحة ماذكرناه .

والذى يدلُّ على صحَّةِ ذلكِ أيضًا أنه قد صَحَّ عن العربِ أنهم يقولون : « إلا

---

(١) (بأن) فى غ .

(٢) انظر فى توجيه الآية : التبيان ٤٦/٢ والمغنى ٢٣/١

(٣) (ستمنع) فى غ .
(٤) (يقال) فى غ .

(٥) (أيضا) ساقطة من غ .
(٦) (إن) ساقطة من غ .

(٧) انظر : المغنى ٢٣/١ وابن يعيش ٧١/٨ والهمع ١٨٠/٢ والإيضاح ١٨٧/٢ والمقتضب ٣٦١/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ٥٠٣ وشرح التصريح ٢٣٢/١

(٨) النص فى غ : (ما القوم لما زيدا وقام القوم لما زيدا بمعنى إلا زيدا) .

(٩) (جازت) فى غ .
(١٠) (قولك) فى غ .

(١١) انظر : التبيان ٤٦/٢ وراجع فى توجيهها : شرح التصريح ٢٣١/١

أنْ أخاك ذاهبٌ » بمعنى « أنَّ » المشددة [١] ، وقد قال الشاعر :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ [٢]

فنصب « ثدييه » بكأنْ المخففة [٣] من الثقيلة ، وأصلها « أنْ » أُضِيفَ إليها الكافُ للتّشبيه [٤] ، والأصل في الكاف أن تكون مؤخرةً ، كما أنَّ الأصل في اللام أن تكون مقدَّمةً ، فإذا قلتَ « كأنَّ زيدًا الأسدُ » كان الأصلُ فيه : إنَّ زيدًا كالأسدِ ، كما إذا قلت : « إنَّ زيدًا لَقَائمٌ » كان الأصل فيه : لإنَّ زيدًا قائمٌ » إلا أنه [٥] قدمت الكاف على « أَنَّ » عناية للتشبيه [٦] ، وأخِّرَت اللام عن « إنَّ » ؛ لئلا يجمعُوا بَيْنَ علامَتى [٧] تأكيدٍ ، فلمّا نُصِبَ بها مع التخفيفِ دلَّ على أنها بمنزلة فعلٍ قد حُذِفَ بعضُ حروفِهِ .

وقال الآخر :

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ [٨]

---

(١) يريد أن « أن » المفتوحة المخففة تعمل . انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٤٩٥ والإيضاح ١٨٧/٢ وابن يعيش ٧١/٨ والهمع ١٨٤/١ والمقتضب ٣٥٨/٢

(٢) من الهزج ، وهو بلا نسبة فى الكتاب ١٣٥/٢ ولفظه « ووجهٍ » وفى ١٤٠/٢ « كأن ثدييه » وقال : وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يتغير عمله « وكذا لفظه فى درة الغواص ١١٧ والتبيين ٣٤٩ والرضى على الكافية ٣١٠/٢ وبالرفع فى شرح الأشمونى ٢٥٢/١ وأوضح المسالك ٣٧٨/١ ولفظه فى المفصل ٣٠١ « ونحر » وكذا فى التوطئة ٢٣٨ وهو فى المحتسب ٩/١ وابن الشجرى ١٣٧/١ ؛ ٢٤٣/٢ وشرح التسهيل ٤٥/٢ وأصول ابن السراج ٢٤٦/١ والصحاح (أنن) ٢٠٧٣/٥ والهمع ١٨٧/٢

(٣) (الخفيفة) فى غ .

(٤) انظر : الجنى الدانى ٥١٨ والهمع ١٤٨/٢ وابن يعيش ٨١/٨ والجامى على الكافية ٣٥٠/٢

(٥) (أنك) فى غ .

(٦) (بالتشبيه) فى غ .

(٧) (حرفى) فى غ .

(٨) من الرجز ، وقبله « غضنفر تلقاه عن الغضب » لرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٦٩ والكتاب ١٦٤/٣ وبلا نسبة فى اللسان (خلب) ٣٥٢/١ وابن يعيش ٨٣/٨ والخزانة ٣٩١/١٠ والمقرب ١١٠/١ والجنى الدانى ٥٢٣ وتخليص الشواهد ٣٩٠ والتوطئة ٢٣٨ والتبيين ٣٤٢ والمفصل ٣٠١ والرضى على الكافية ٣٦٠/٢ وأصول ابن السراج ٢٣٨/١ والصحاح (أنن) ٢٠٧٣/٥ ويروى : وريداه فلا شاهد .

فنصب « وريديه » بـ « كَأَنْ » المخفّفة مِنَ الثقيلةِ ؛ فَدَلَّ على ماقلناه [١] .

ولايجوزُ أن يُقالَ : إنَّ الإنشاد فى البيتينِ [٢] : « كأنْ ثدياهُ ، وكأنْ وَرِيدَاهُ » بالرفع ؛ لأنا نقول : بل الرواية المشهورة : « كأن ثدييه ، وكأن وريديه » — بالنصب وإن صح ما رويتموه ، فيكون الرفع على حذف [الضمير مع] [٣] التخفيفِ [٤] ، كما قال الأعْشَى :

فى فتيةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا　　أَنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ [٥]

كأنه قال : أنه هالك .

وقال الآخر :

أَمَا واللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا　　وَمَا بِالحُرِّ أنتَ ولا العَتِيقِ [٦]

وقال الآخر :

أُكَاشِرُهُ وأعْلَمُ أنْ كِلاَنَا　　عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ [٧]

وقال زيد بن أرقم [٨] :

---

(١) (قلنا) فى غ .

(٢) (فى البيتين) فى غ .

(٣) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) انظر : الدرر ١٢١/١ والخزانة (بولاق) ٥٤٧/٣ والجامى على الكافية ٣٥٠/٢

(٥) من البسيط ، للأعشى ميمون من معلقته ، المعلقات ٢٨٠ والكتاب ١٣٧/٢ والديوان ٤٥ ورواية عجزه « أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل » والهمع ١٨٥/٢ والخزانة ٤٠٦/٥ ؛ ٣٩٠/٨ ؛ ٣٩٣/١٠ وابن يعيش ٧٤/٨ ؛ ٨١٠ والأزهية ٦٤ والمحتسب ٣٠٨/١ والمنصف ١٢٩/٣ وبلا نسبة فى التوطئة ٢٣٥ والمقتضب ٩/٣ وعجزه فى الرضى على الكافية ٣٥٩/٢

(٦) من الوافر ، بلا نسبة فى الخزانة (بولاق) ١٣٣/٢ والجنى الدانى ٢٢٢ ورصف المبانى ١١٦ وشرح التصريح ٢٣٣/٢ والمقرب ٢٠٥/١ والعينى ٤٠٩/٤ والهمع ٤١/٢ والدرر ١٢/٢

(٧) من الوافر ، لعدى بن زيد فى الكتاب ٧٤/٣ ولعمرو بن جابر الحنفىّ فى حماسة البحترى ١٨ وبلا نسبة فى المقتضب ٢٤١/٣ وابن يعيش ٥٤/١

(٨) زيد بن أرقم شاعر أنصارى خزرجى من بنى الحرث من الخزرج ، أحد الشعراء الإسلاميين . الخزانة (بولاق) ٣٦٣/١

وَيَوْمًا تُلاقِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ [1]

وقال الآخر :

عَبَأْتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَأَنَّهُ   كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ [2]

وقال الآخر :

وَخَيْفَاءَ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ   فَسَرَّتْ وَسَاءَتْ كُلَّ مَاشٍ وَمُصْرِمِ

تُمَشَّى بِهَا الدَّرْمَاءُ قُصْبَهَا   كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ [3]

فيمن روى بالرفعِ ، ومن روى بالجرِّ جعل « أنْ » زائدة ، ومن روى بالنصبِ أعملها مع التخفيف .

ومن كلامهم : « أولُ ما أقولُ أنْ بسم اللهِ » كأنهم قالوا : أنّهُ بسم الله ، وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [سورة طه ٢٠/٨٩] كأنه قال : أنّهُ لا يرجع إليهم قولا ، إلا أنها لا تُخفَّف مع الفعل إلا مع أحدِ أربعة أحرفٍ ، وهي [4] : لا ، وقد ، وسوف ، والسين [5] ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [سورة المزمل ٧٣/٢٠] وكذلك : « علمت أنْ سوفَ يَخرجُ زيدٌ ، وعلمت أنْ قَدْ خَرَجَ عَمْرٌو » قال أبو صخر الهذلي [6] :

---

(١) من الطويل ، وهكذا النسبة في ابن الشجرى ٢/٣ وابن يعيش ٨/٨٢ ؛ ٨٣ ولابن صريم اليشكرى ، وقيل أرقم اليشكرى أو كعب بن أرقم اليشكرى أو راشد بن شهاب اليشكرى أو علباء بن أرقم اليشكرى ، كما في شواهد المغنى ١١١ ونسبه في الكتاب ٢/١٣٤ لابن صريم اليشكرى ، وكذلك في أصول ابن السراج ١/٢٤٥ وبلا نسبة في التوطئة ٢٣٨ والكامل ١/٥٨ والمفصل ٣٠٢ وتخليص الشواهد ٣٩٠ والهمع ٢/١٨٨ ؛ ٤/١٤٦ ويروى « ناظر السلم » ، وكذا يروى برفع « ظبية » وبنصبها .

(٢) من الطويل ، لمجمع بن هلال في الخزانة ١٠/٤٠١ ؛ ٤٠٣ والحماسة ، للمرزوقى ٧١٨

(٣) من الطويل ، لذى الرمة في اللسان (أون) ١٦/١٨١ ولرجل من بنى أسعد بن زيد مناة في الخزانة (بولاق) ٤/٣٦٣

(٤) انظر : الجامى على الكافية ٢/٣٤٩ وقطر الندى ١٥٤ – ١٥٥

(٥) (والسين وسو ف) في غ .

(٦) هو عبد الله بن سالم الهذلى ، شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية . انظر : الخزانة (بولاق) ١/٥٥٥

فَتَعَلَّمِى أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ   ثُمَّ افْعَلِى مَا شِئْتِ عَنْ عِلْمِ [١]

ولا تُخفَّفُ من [غيرِ واحدٍ] [٢] من هذه الأحرفِ ؛ لأنهم جعلُوهَا عِوَضًا مِمَّا [٣] يلحق [٤] « أن » من التغيير ، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم ، وذلك لأن « أن » لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير ، وهو الحذف ، ولحقها مع الفعل ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدَهَا ؛ فلهذا كانَ التعويضُ معَ الفعلِ أولى مِنَ الاسْمِ .

والذى يدلُّ على ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيفِ ما حَكَى بعضُ أهلِ اللُّغةِ مِنْ إعمالها فى المضمَرِ [٥] مع التخفيفِ ، نحو : « أظنُّ أنْكَ قائمٌ » ، وأَحْسب أنْك [٦] ذاهبٌ ، يُريدونَ أَنَّكَ وأَنَّهُ بالتشديدِ [٧] ، وقال [٨] الشاعر :

فَلَوْ أَنْكِ فى يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِى   فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنتِ صَدِيقُ [٩]

وقال الآخر :

وَقَدْ عَلِمَ الصِّبْيَةُ المُرْمِلُونَ   إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالا

وَخَلَّتْ عَنْ أولادِهَا المرْضِعَاتُ   وَلَمْ تَرَ عَيْنٌ لِمُزْنٍ بِلالَا

بأَنْكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ   وَقِدْمًا هُناكَ تَكُونُ الثِّمَالَا [١٠]

---

(١) من الكامل ، وهو فى شرح أشعار الهذليين ٩٧٥/٢ وابن يعيش ٧٦/٨ والشطر الأول نسبته فى اللسان (علم) ٣١٢/١٥ للحرث بن وعلة .

(٢) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) (عما) فى غ .

(٤) (لحق) فى غ .

(٥) (الضمير) فى غ .

(٦) (أنه) فى غ .

(٧) انظر : الخزانة (بولاق) ٤٦٦/٢

(٨) (قال) فى س .

(٩) من الطويل ، بلا نسبة فى شواهد المغنى ١٠٥ وشرح الأشمونى ٢٤٨/١ والمفصل ٢٩٧ والرضى على الكافية ٣٥٩/٢ والتبيين ٣٤٩ وابن يعيش ٧١/٨ والخزانة ٤٢٦/٥ ؛ ٧٢٤ ؛ ٣٨١/١٠ والجنى الدانى ٢٣٦ والهمع ١٨٧/٢ واللسان (أنن) ١٧١/١٦ والمخصص ١٤٧/١٧ ومعانى القرآن ، للفراء ٩٠/٢ والمقرب ١١١/١ والأزهية ٦٢ ورصف المبانى ١١٥ والعينى ٣١١/٢

(١٠) من المتقارب ، لكعب بن زهير فى الأزهية ٦٢ ولجنوب بنت عجلان فى الخزانة ٣٨٤/١٠ وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢ والعينى ٢٨٢/٢ ولجنوب أو لعمرة بنت عجلان فى شواهد المغنى ١٠٦/١ ولجنوب أخت عمروذى الكلب فى شرح التصريح ٢٣٢/١ وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ٢٤٢ ؛ ٢٤٣

أراد : بأنَّك ، بالتشديد ، إلا أنَّ الاستدلالَ بإعمالها فى المضمرِ مع التخفيفِ عندى ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى ضرورةِ الشِّعْرِ لا فى اختيارِ الكلام إلا فى روايةٍ شاذةٍ وضعيفةٍ [١] غيرِ معروفةٍ ، فلا يكونُ فيه حُجّةٌ [٢] .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : أما قولهم « إنما عَمِلَتْ لشبهِ الفعلِ لَفْظًا ، فإذا خُفِّفَتْ زَالَ شبهها به ، فبطل عملها » قلنا : هذا باطل ؛ لأن « إن » إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظا ومعنى ، وذلك من خمسةِ أوجه ، وقد [٣] قَدَّمنا ذكرَها فى موضعِها ، فإذا خُفِّفَتْ صارتْ بمنزلةِ فعلٍ حُذف منه بعضُ حروفِهِ ، وذلك لا يُبطِلُ عملَهُ ، [ألا ترى أنك تقول : « عِ الكلام ، وشِ الثوبَ ، ولِ الأمرَ » وما أشبه ذلك ، ولا يُبطَلُ عملُه] [٤] ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنَّ المشددة من [٥] عوامل الأسماء ، و (إنْ) المخففة [٦] من عوامل الأفعال » قلنا : هذا الاستدلال ظاهر الاختلالِ ، فإنا إذا قدَّرنا أنها مخففة منَ الثقيلةِ [٧] ، فهى من عواملِ الأسماءِ ، وإذا لم نقدِّر أنها مخففةٌ من الثقيلة [٨] ، فليست من عوامل الأسماء ، و « إنْ » الخفيفةُ فى الأصلِ غير « إنْ » المخففة من الثقيلة [٩] ؛ لأن تلك من عواملِ الأفعال ، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء ، ولم يقع الكلام فى « إن » الخفيفة فى الأصل ، وإنما وقع فى « إن » [١٠] المخففة من الثقيلة ، وقد بينا الفرق بينهما ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (ضعيفة) فى س .

(٢) انظر : الخزانة (بولاق) ٣٤٣/٤ والجامى على الكافية ٣٤٤/٢ وشرح التصريح ٢٣٢/١

(٣) (قد) فى غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٥) (عن) فى غ ، وهو خطأ .

(٦) (الخفيفة) فى غ .

(٧) (المثقلة) فى غ .

(٨) (المثقلة) فى غ .

(٩) (المثقلة) فى غ .

(١٠) (إن) ساقطة من غ .

٢٦ - مسألة [1]
دخول اللام فى خبر « لكنَّ » [2]

ذهبَ الكوفيُّون إلى أنّه يجوزُ دخولُ اللامِ فى خبر « لكنَّ » ، كما يجوزُ فى خبرِ « إنَّ » ، نحو « ماقام زيدٌ لكنَّ عمرًا لقائمٌ » ، وذهبَ البصريون إلى أنَّه لا يجوزُ دخولِ اللامِ فى خبرِ « لكنَّ » ، أمَّا الكوفيُّون فاحتجوا بأنْ قالوا : الدَّليلُ على أنَّه يجوزُ دخولُ اللامِ فى خبرِ « لكنَّ » النَّقْلُ والقياسُ .

أمَّا النَّقلُ فقَدْ جاءَ عنِ العربِ إدخالُ اللامِ على [3] خبرِها ، قال الشَّاعرُ :

ولكنَّنى مِنْ حُبِّها لكَمِيدُ [4]

وأمَّا القِيَاسُ فلأنَّ الأصلَ فى « لكِنَّ » : إنَّ ، زِيدَتْ عليها « لا ، والكافُ » ، فصارتا جميعًا حرْفًا واحِدًا ، كما زِيدَتْ عليها اللامُ والهاءُ فى قولِ الشاعرِ :

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ... على هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُها [5]

فزاد اللام والهاء على « إن » ، فكذلك هاهنا ، زاد عليها لا والكاف ، فإنَّ الحرفَ قد [6] يُوصلُ فى أولِهِ وآخره ، فما وصل فى أوله نحو « هذا وهذاك » وما وصل فى آخره نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [سورة مريم ١٩/ ٢٦] وكذلك نقول : إنَّ [7] قول العرب : « كمْ مالُكَ » إنها « ما » زِيدت عليها الكاف ، ثم إن الكلام كثُر بها ، فحُذِفت الألف من آخرها ، وسُكِّنت ميمُها ،

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : الخزانة (بولاق) ٣٤٣/٤ والجامى على الكافية ٣٤٤/٢ وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١

(٢) هذا العنوان فى هامش س . (٣) (فى) فى غ .

(٤) عجز بيت من الطويل ، وصدره « يلومننى فى حب ليلى عواذلى » وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد ٣٥٧ وابن يعيش ٦٢/٨ ؛ ٦٤ والهمع ١٤٠/١ وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ وشواهد المغنى ٦٠٥/٢ والعينى ٢٤٧/٢ ويروى « لعميد » .

(٥) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الهمع ١٤١/١ والدرر ٢١٨/١ والخزانة ٣٤٠/١٠

(٦) (قد) ساقطة من غ . (٧) (إن) ساقطة من غ .

كما زِيدتِ اللامُ على « ما » ثم لما كثُر الكلامُ بها ، سكنت ميمها ، فقالوا : « لم فعلت كذا[١] ؟ » ، قال الشاعر :

ياأبا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي   لِـهُـمُـومٍ طَـارِقـاتٍ وَذِكَـرْ[٢]

وقال بعضُ العربِ في كلامِهِ – وقد قِيلَ له : منذ كَمْ قعدَ فلانٌ[٣] ؟ – فقال : كَمُنْذ أخذتَ في حديثِك » فزاد الكاف في[٤] مُنْذُ ؛ فدلَّ على أنَّ الكاف في « كم » زائدة ، وقيل لبعضهم : كيف تَصْنعون الأَقِطَ ؟ فقال : كَهينٍ ، أي : يسيرٌ سَهْلٌ ، فيزيدون الكاف[٥] ، فكذلك هاهنا : زيدت لا والكاف على « إنّ » ، وحُذِفَتِ الهمزةُ ؛ لكثرةِ الاستعمالِ ، فصارتا حرفًا واحدًا ، كما قالوا « لَنْ » ، وأصلها لا أن ، فحذفوا الألف والهمزة لكثرةِ الاستعمالِ ، فصارتا حرفًا واحدًا[٦] ، فكذلك هاهنا ، وبل أولى ، فإنه إذا جاز حذفُ الألف والهمزة لكثرةِ الاستعمالِ فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق الأولى .

وقالوا[٧] : ولا يجوزُ أن يُقَالَ « إنَّه لو كانَ أصلُها لا أن لما جَازَ أن يُقالَ : أما زيدًا فلنَ أضرِبَ ؛ لأن مابعد (أن) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها » ؛ لأنا نقول : إنما جاز ذلك لأنَّ الحروفَ إذا رُكِّبَت تغير حكمها بعد[٨] التركيب عما كان[٩] عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن «هل» لا يجوزُ أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها[١٠] ، وإذا رُكِّبَت مع « لا » ودخلَها معنى التحضيضِ تغيَّرَ ذلك الحكم عَمَّا كان عليهِ

---

(١) انظر : معاني القرآن ، للفراء ٤٦٦/١ والخزانة (بولاق) ١٩٧/٣

(٢) من الطويل ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن ، للفراء ٤٦٦/١ وشرح شواهد الشافية ٢٢٤/٤ وشرح شواهد المغني ٧٠٩ وابن يعيش ٨٨/٩ والهمع ٢١١/٢ والخزانة (بولاق) ٥٣٨/٢ ؛ ١٩٧/٣

(٣) انظر : معاني القرآن ، للفراء ١٦٦/١ والخزانة (بولاق) ١٩٧/٣

(٤) (على) في غ .

(٥) (ويزيدون) في غ .

(٦) انظر : الجامي على الكافية ٣٤٣/٢

(٧) (قالوا) في غ .

(٨) (بعد) ساقطة من غ .

(٩) (كانت) في غ .

(١٠) (ما قبلها فيما بعدها) في غ .

قبلَ التركيبِ ، فجاز أن يعمل مابعدها ، يقال [١] : « زيدًا هلّا ضربتَ » ؟ فكذلك ها هنا .

والذى يدلُّ على أنَّ أصلها « إنَّ » على ما بينا أنه يجوزُ العطف على موضعِها [٢] كما يجوزُ العطف على موضع « إنَّ » [٣] ؛ فدلَّ على أنَّ الأصلَ فيها « إنَّ » زِيدَتْ عليها « لا » والكاف ، فكما يجوزُ دخول اللام فى خبر « إنَّ » ، فكذلك يجوز دخولها « لكن » .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوزُ ذلك لأنه لا يخلُو إما أن تكونَ هذه اللامُ لامَ التأكيدِ أو لام القسم ، على اختلاف [٤] المذهبين ، [وعلى كلا المذهبين] [٥] فلا [٦] يستقيم دخول اللام فى خبر « لكن » وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع « إن » لاتفاقهما فى المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد ، وأما « لكنَّ » فمخالفةٌ لها فى المعنى [٧] ، وإن كان [٨] لام القسم فإنما حسنت مع « إنَّ » لأن « إنَّ » تقعُ فى جوابِ القسمِ ، كما أنَّ اللامَ تقع فى جوابِ القسمِ ، وأما [٩] « لكنَّ » فمخالفةٌ لها فى ذلك ؛ لأنها لا تقعُ فى جوابِ القسمِ ، فينبغى أن لا تدخلَ اللامُ فى خبرِها .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيينَ ، أما قولُه [١٠] :

ولكِنَّنِى مِنْ حُبِّها لَكَمِيدُ

---

(١) (فيقال) فى غ .

(٢) وهذا رأى الخليل . الكتاب ٣/٥

(٣) انظر : الجامى على الكافية ٣٤/٢

(٤) (خلاف) فى غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) (لا) فى غ .

(٧) انظر : الجامى على الكافية ٣٤٣/٢

(٨) (كانت) فى غ .

(٩) (أما) فى غ .

(١٠) (قولهم) فى غ .

فهو شاذٌّ ، لا يؤخَذُ به ؛ لقلَّتِه وشذوذِه ، ولهذا لا يكادُ يعرف له نظيرٌ في كلام العرب وأشعارهم ، ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغي أن يكثُرَ في كلامِهم وأشعارِهم ، كما جاء في خبر « إنَّ » ، وفي عدمِ ذلك دليلٌ على أنه شاذٌّ لا يقاس عليه .

وأما قولهم : « إن الأصل في (لكنَّ) : إنَّ ، زِيدَت عليها (لا) والكاف ، فصارتا حرفًا واحدا » قلنا : لا نسلّم ، فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى .

وقولهم [١] : « كما زِيدَتِ اللامُ والهاء في قوله [٢] :

لَهِنَّكِ من عَبسيةٍ لَوَسِيمَةٌ

قلنا : لا نُسلِّم أن الهاء في قوله : لهنك « زائدةٌ ، وإنما هي مبدلةٌ من ألف « إن » ، فإن الهاء تبدل من الهمزة [٣] في مواضع كثيرة من كلامهم [٤] ، يقال : هَرَقْتُ الماء ، والأصل فيه [٥] :

أَرَقْتُ ، وَهَرَحْتُ الدّابّة ، والأصلُ [٦] فيه [٧] : أَرَحْتُ ، وهَنَرْتُ الثوب ، والأصل فيه [٨] : أنرت ، [وهِبْرِيَة ، والأصل فيه : إبرية ، وهو الحزاز في الرأس ، وهردت ، والأصل فيه : أردت] [٩] ، وهياك ، والأصل : إياك ، وقد قرأ بعض [١٠] القراء : ﴿ هِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [سورة الفاتحة ٥/١] ، وقال الشاعر :

---

(١) (قولهم) في غ .

(٢) (قولهم) في غ .

(٣) (الألف) في غ .

(٤) انظر : الجاربردى ٣٢٢/١ والكناش ٩٨٣//٢ وانظر في إبدال الهاء من غيرها : التصريف الملوكى ٣٠٤ والرضى على الشافية ٢٢٢/٣ والممتع ٣٩٧ والإيضاح ٤٠٩/٢ وابن يعيش ٤٢/١٠ والمقتضب ٢٠١/١

(٥) (فيه) ساقطة من غ .

(٦) انظر : الكناش ٩٨٣/٢

(٧) (فيه) ساقطة من غ .

(٨) (فيه) ساقطة من غ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١٠) وهو أبو السوار الغنوى . انظر : شواذ القرآن ، لابن خالويه ٩

فَهِيَّاكَ والأمرَ الَّذِى إنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ المصَادِرُ (١)

وقال الآخر :

يا خَالِ هَلّا قُلْتَ إذ أَعْطَيْتَنِى هِيَّاكَ هِيَّاكَ وَحَنْوَاءَ العُنُقْ (٢)

أراد : « إياك » ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [سورة المائدة ٤٨/٥] قيل : أَصْلُه مُؤَيْمِنٌ ، فَقُلبت الهمزة هاء ؛ ولهذا قيل فى تفسير « ومهيمنا عليه » أى (٣) حافظا عليه ، وقيل : شاهِدًا عليه (٤) ، وقيل : رقيبًا عليه ، وقيل : قفَّانا عليه ، وكل هذه الألفاظ متقاربة فى المعنى ؛ فدلَّ على أنَّ الهاء فى « لهنَّك » مبدلة من همزة ، ولهذا المعنى جاز أن يجمع بين اللام وبينها ؛ لتغير صورتها ، وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان :

أحدهما : قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك لوسيمة ، فحذفت الهمزة من « إن » ، والواو من « والله » وإحدى اللامين ، فبقى : لهنك .

والوجه الثانى : وهو قولُ المفضَّل بنِ سلمة ، إنَّ أصلَهُ : لله (٥) إنك لوسيمةٌ ، فَحُذِفَتْ لامانِ (٦) من « لله » (٧) والهمزة من « إن » فبقى « لهنك » فسقط الاحتجاجُ به على كلا (٨) المذهبين .

وأما قولهم : « إنَّ الحرفَ قد يُوصلُ فى أولِهِ نحو هنا » قلنا هذا إنما جاء قليلًا على خلافِ الأصلِ لدليلٍ دلَّ عليه ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا فى القياس ، فيقاس (٩) عليه .

---

(١) من الطويل ، لمضرس بن ربعى فى شواهد الشافية ٤٧٦/٤ ولطفيل الغنوى أو لمضرس فى ديوان طفيل ١٠٢ وبلا نسبة فى ابن يعيش ١١٨/٨ ؛ ٤٢/١٠ والمحتسب ٤٠/١ والممتع ٣٩٧/١ والمنصف ١٤٥/٢ والرضى على الشافية ٢٢٣/٣

(٢) بيتان من الرجز ، بلا نسبة فى اللسان (حنا) ٢٢٢/١٨ وسر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢

(٣) (أى) ساقطة من س .

(٤) (عليه) ساقطة من غ .

(٥) (الله) فى غ .

(٦) (لامين) فى غ ، وهو خطأ .

(٧) (الله) فى غ .

(٨) (كلام) وهو خطأ .

(٩) (قياس) فى غ .

وأما قولهم : « إن كم مالك أصلها ما ، زيدت عليها الكاف » قلنا : لا نسلِّمُ ، بل هذا شئ تدّعونه على أصلِكم ، وسنبين فساده في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما قولهم : « إن [لن أصلها : لا أن » ، نقول : لا نسلم ، بل هو حرف غير مركّبٍ ، وقد نص] [١] سيبويه [٢] [على ذلك] [٣] ، والذى يدلُّ على أنه غيرُ مركّبٍ [من لا وأن ، أنه يجوز أن يقال : أما زيدًا] [٤] فلن أضربَ ، ولو كان كما زعموا لما جاء [٥] ذلك ؛ لأن ما بعد « أنْ » لا يجوز أن يعمل فيما قبلها .

وأما [٦] قولهم : « إنَّ الحروف إذا رُكِّبَتْ تغيّرَ حكمُها عَمّا كانت عليه قبل التركيب كَهَلَّا » قلنا : إنما تَغَيَّرَ حكمُ « هَلّا » لأن « هلَّا » ذهب [٧] منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير حكمها [عما كانت عليه] [٨] ، وأما « لن » فمعنى النفى باق فيها ، فينبغى أن لا يتغير حكمها ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنه يجوزُ العطفُ على [موضع (لكن) كما يجوز العطف] [٩] على موضع (إن) فدلَّ على أنَّ الأصلَ فيها : إنَّ » قلنا : لا نسلّمُ أنَّه إنما جازَ العطفُ على موضعِ « لكن » لأن أصلها « إنّ » ، وإنما جاز ذلك لأن « لكنّ » لا تغيّرُ معنى الابتداءِ ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيلُ معنى الابتداء والاستئنافِ ، فجاز أن يُعطفَ على موضِعِها كـ « إنّ » ؛ لأن « إنّ » [١٠] إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف : كأنّ وليتَ ولعلَّ ؛ لأن « كأن » أدخلت فى الكلام معنى التشبيه ، و « ليت » أدخلت فى الكلام معنى التمنى ، و « لعل » أدخلت فى الكلام معنى الترجى ،

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٢) انظر : الكتاب ٣/٥ والمقتضب ٢/٨
(٣) (على ذلك) ساقط من غ .
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٥) (جاز) فى غ .
(٦) (وأما) ساقطة من س .
(٧) (ذهبت) فى غ .
(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٩) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .
(١٠) (إن) ساقطة من س .

فتغير معنى الابتداء ، فلم يجز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما [١] « لكن » لما كان معناها الاستدراك ، وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ، جاز العطف على موضعها كـ « إنّ » على أنه مِنَ النحويينَ مَنْ يذهبُ إلى زوال معنى الابتداء مع « لكن » ، فلا يجوز العطف على موضعها .

والذى يدلُّ على أنَّ « لكنَّ » مخالفةٌ لـ « إنَّ » فى دخولِ اللَّامِ معَها أنه لم يأتِ فى كلامهم دخولُ اللَّامِ على اسمها إذا كان خبرُها ظرفًا أو حرفَ جرٍّ نحو « لكنَّ عندك [٢] لزيدًا ، أو لكن [٣] فى الدار لعمرًا » كما جاء [٤] ذلك فى « إن » فلما لم يأت ذلك فى شيء من كلامهم ، ولا نُقل فى شيء من أشعارهم دل أنه لايجوز دخول اللام فى [٥] خبرها ؛ لأن [مجيئه فى] [٦] اسمها مقدم فى الرتبة على مجيئه فى خبرها ، وإذا لم تدخل اللام فى اسمها فـ « أن » لا تدخل فى خبرها كان ذلك من [٧] طريق الأولى .

وبيانُ هذا وهو أنَّ الأصلَ فى هذه اللَّام أن تكونَ فى صدرِ الكلامِ ، فكانَ ينبغِى أن تكونَ متقدمةً [٨] على « إنَّ » ، إلا أَنه لما [٩] كانتِ اللّامُ للتأكيدِ [وإنّ للتأكيد] [١٠] لم يجمعُوا بَيْنَ حَرْفى تأكيدٍ ، فكانَ الأصلُ يَقْتَضِى أن تُنْقَلَ عنِ صدرِ الكلامِ وتدخلَ على [١١] الاسمِ ، لأنه أقربُ إليه من الخبرِ ، إلا أنه لما كان الاسم يلى « إنَّ » كرهوا أن يدخلوها على الاسمِ كراهية للجمع بين حرفى تأكيد ، فنقلوها من الاسم ، وأدخلوها على الخبر .

والذى يدلُّ على أنَّ الأصلَ فيها أن تكونَ مقدمةً على « إنَّ » أنها لام الابتداء ، ولام الابتداء لها صدر الكلام .

---

(١) (فأما) ساقطة من غ .

(٢) (عندك) فى غ .

(٣) (ولكن) فى غ .

(٤) (جاز) فى غ .

(٥) (فى) ساقطة من غ .

(٦) (مجيئه فى) ساقط من س .

(٧) (على) فى غ .

(٨) (مقدمة) فى غ .

(٩) (لو) فى غ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١١) (على) ساقطة من س .

والذى يدلُّ على أنَّ الأصلَ فيها أن تدخلَ على الاسمِ قبلَ الخبرِ أنَّه إذا فُصِلَ بين « إنَّ » واسمها بظرف أو حرفِ جرٍّ ، جاز دخولُها عليه ، نحو « إنَّ عندك لزيدًا ، وإن فى الدارِ لعمرًا » قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٤٨] .

فإذا [١] ثبت أنَّ هذا هو الأصلُ ، وأنه لايجوزُ دخولُ اللَّامِ عليه على [٢] اسم « لكنَّ » إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر ، دل على أنه لايجوز أن يدخل [٣] على [٤] خبرها ؛ لأنه لو كان دخول اللام مع « لكن » كدخولها مع « إن » لجاز أن تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر ، كما تدخل على خبرها ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (وإذا) فى غ .

(٢) (فى) فى غ .

(٣) (تدخل) فى غ .

(٤) (على) ساقطة من غ .

٢٧ - مسألة [١]

اللام الأولى من « لعل » [٢]

ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ اللامَ الأولى فى « لَعَلَّ » أصْلِيَّةٌ ، وذهبَ البصريون إلى أنها زائدة [٣] .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ اللامَ أصليةٌ ؛ لأنَّ « لعَلَّ » حَرْفٌ ، وحروفُ [٤] الحرُوفِ كلّها أصليةٌ [٥] ؛ لأنَّ حروفَ الزيادةِ التى هى [٦] الهمزةُ والألفُ والياءُ والواوُ والميمُ والتّاءُ والنّونُ والسّينُ والهاءُ واللامُ ، والتى يجمعُها قولُك « اليوم تَنْسَاهُ ، ولا أنْسَيْتُمُوه [٧] ، وسَأَلْتُمُونيها » إنما تختصُّ بالأسماءِ والأفعالِ [٨] ، فأمَّا الحروفُ فلا يَدخلُها شيءٌ من هذه الحروفِ على سبيلِ الزيادةِ ، بل يُحْكَمُ على حروفِها كلِّها بأنها أصليةٌ فى كلِّ مكانٍ على كلِّ حالٍ [٩] ، ألا تَرى أنَّ الألفَ لا تكونُ [١٠] فى الأسماءِ والأفعالِ [١١] إلا زائدةً

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : المفصل ٣٠٣ وشرح الأشمونى ٢٣١/١ والدرر ١١١/١ والخزانة (بولاق) ٣٦٨/٤ والهمع ١٤٨/٢ والمقتضب ٧٣/٣ وانظر فى لغاتها : شرح الكافية ، لابن مالك ٤٧٢ والجنى الدانى ٥٢٧ وابن يعيش ٨٧/٨ والبسيط فى شرح الجمل ٧٦٣ ؛ ٧٦٤ وسر صناعة الإعراب ٤٠٣/١ وشرح التصريح ٣/٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) نسبه الزمخشرى للمبرد . انظر : المفصل ٣٠٣

(٤) (حروف) ساقطة من غ .

(٥) لعدم تصرف الحروف . انظر : الأشباه والنظائر ٢٢٧/١ وابن يعيش ١٤١/٩

(٦) انظر : الأشباه والنظائر ٢٢٧/١ والجاربردى ١٩٣/١ والمقتضب ١٩٤/١ والمقدمة الجزولية ٣١٦ وشرح التصريف الملوكى ١٠٠

(٧) وكذلك : هويت السمان . انظر : الجاربردى ١٩٣/١

(٨) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٢٣٠١ والممتع ٢٠١ وابن يعيش ١٤١/٩ والهمع ٢٣٧/٦ والإيضاح ٣٧١/٢ والأصول ٢٣١/٣ والأشباه والنظائر ٢٢٧/١ والمقتضب ١٩٤/١ والمنصف ٩٨/١ والمقدمة الجزولية ٣١٦

(٩) (مكان) فى س .

(١٠) (لا تكون) ساقط من غ .

(١١) فى هذا الموضع من غ (لا تكون) .

أو[١] مُنقلِبة ، [ولا يجوز أنْ يُحْكَمَ عليها فى « ما ، ولا ، ويا » بأنها زائدةٌ أو مُنْقَلِبةٌ][٢] بل يُحْكَمُ عليها بأنها أصليّةٌ ؛ لأنَّ الحروفَ لا يَدْخُلُها ذلك ، فدلَّ على أنَّ اللامَ أصليةٌ .

والذى يَدُلُّ على ذلك أيْضًا أنَّ اللاَمَ خاصَّةً لا تَكادُ تُزَادُ فيما يجوزُ فيه الزِّيادةُ إلا شَاذًّا[٣] ، نحو « زَيْدَل ، وعَبْدَل[٤] ، وفَحْجَل » فى كلمات مَعْدُودةٍ ، فإذا كانتِ اللامُ لا تُزَادُ فيما يجوزُ فيه الزِّيادةُ ، إلا على طريقِ الشُّذُوذِ ، فكيفَ يُحْكَمُ بِزِيادتِها فيما لا يجوزُ فيه الزِّيادةُ بحالٍ ؟

وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالُوا : إنما قلنا إنها[٥] زائدةٌ لأنَّا وجدناهم يَسْتَعملونها كثيرًا فى كلامِهِمْ [عاريَةً مِنَ اللامِ][٦] ، وقالَ[٧] نافِع بنُ سَعْد الطَّائىّ :

وَلَسْتُ بلَوَّامٍ على الأمرِ بعدمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أنْ أتَقَدَّمَا[٨]

[أراد : لَعَلَّ][٩] .

وقال العُجَيْرُ السّلولى[١٠] :

---

(١) (ولا) فى غ ، وهو خطأ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) انظر : شرح الرضى على الشافية ٣٨١/٢ وابن يعيش ٦/١٠ والممتع ٢١٣ والأصول ٢٤٣/٣ والإيضاح ٩٠/٢ والتصريف الملوكى ٢٠٩ وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١

(٤) وزعم أبو الحسن أن معنى « عبدل » عبد الله ، فتحتمل أن تكون من قبيل : عبدرىّ ، وعبقسى ، فلا تكون زائدة انظر : الممتع ٢١٣ - ٢١٤ وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١

(٥) (بأنها) فى غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٧) (قال) فى س .

(٨) من الطويل ، وهو فى اللسان (لعل) ١٢٨/١٤ وديوان الحماسة ، للمرزوقى ١١٦٢ ويروى « يتقدما » بدلا من « أتقدما » .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(١٠) هو العجير بن عبد الله بن عَبيدة بن كعب ، يكنى بأبى الفرزدق وبأبى النيل ، من شعراء الدولة الأموية . انظر : الخزانة (بولاق) ٢٩٨/٢

لكَ الخَيْرُ عَلِّنَا بها عَلَّ سَاعةً تَمُرُّ وَسَهْوَاءً مِنَ اللَّيلِ يَذْهَبُ (١)

وقال الآخرُ :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أوْ دُولاتِها
تُدِلْنَنَا اللّمَّةَ مِنْ لِمَّاتِهَا (٢)

وقال الآخر :

ولا تُهِينَ الفَقِيرَ علَّكَ أنْ تَرْكَعَ والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ (٣)

وقَالَ الآخرُ :

يَا أبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَا (٤)

وقالت أُمُّ النُّحَيْفِ ، وهو سَعْد بْنُ قُرْطٍ :

تَرَبَّصْ بهَا الأيَّامَ عَلَّ صُرُوفَها سَتَرْمِي بها فى جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ (٥)

أرادَتْ : لَعَلَّ ، فلمَّا وجدناهمْ يَسْتَعْمِلُونَها عاريةً عنِ اللامِ ، فى معنى إثباتها دَلَّنا ذلك على أنها زائدةٌ ، ألا تَرى أنا حكمنا بأنَّ اللامَ فى « زَيْدَل ، وعَبْدَل ،

---

(١) لم أعثر عليه فى مصادرى ، وكلمة (سهواء) ساقطة من س .

(٢) بيتان من الرجـــز ، بلا نسبة فى اللسان (علل) ٥٠٠/١٣ وروايته « يُدِلْننا » ؛ (لمم) ٣٤/١٦ والخصائص ١١٦/١ والعينى ٣٩٦/٤ ورصف المبانى ٢٤٩ والجنى الدانى ٥٨٤ وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ وعمدة الحافظ ٣٣٩ وشرح التصريح ٣/٢ وجاء البيت الأول فقط ، وقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى أن الفراء أورده بجر « صروف » .

(٣) من المنسرح ، للأضبط بن قريع فى شواهد المغنى ٤٥٧ والتبصرة والتذكرة ٤٣٤ وغير منسوب فى المغنى ١٣٥/١ والأشمونى ٢٢٦/٢ والمفصل ٣٣٢ والرضى على الكافية ٢٠٦/٢ وأوضح المسالك ١١١/٤ والكامل ١١٠/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٦٦/٢ وابن يعيش ٤٣/٩ ؛ ٤٤ ويروى : ولا تعادى الفقير .

(٤) من الرجز ، وينسب للعجاج ، والأكثرون على أنه لرؤبة ، وقبله :

تقول ابنتى وقد أنى أناكا

وهو فى ملحقات ديوانه ١٨١ والكتاب ٣٧٤/٢ والأشباه والنظائر ١٥١/١ وابن يعيش ١٢/٢ ؛ ١٢٠/٣ ؛ ١٣٢/٧ والخزانة ٣٣٧/٥ ؛ ٣٦٢ وشواهد المغنى ٤٤٣ والمقتضب ٧١/٣ وبلا نسبة فى : المفصل ١٣٦ وأمالى ابن الشجرى ٢٩٦/٢ ؛ ٣٤٢ والهمع ١٤٥/٢ والمغنى ١٣٢/١

(٥) من الطويل ، ولم أعثر عليه فى مصادرى .

وأولالِك » وما أشبهَ ذلك زائدةٌ ؛ لأنَّا نَقولُ فى معناه « زَيْد ، وعَبْد ، وأولاك » وحكَمْنا بأنَّ الهمزةَ فى « النَّئْدِلان » وهو الكابوسُ [١] ، زائدةٌ ؛ لأنَّا نقولُ فى معناه « النِّيدلان » من غيرِ همزٍ [٢] ، وكذلك حكَمْنا [٣] بأنَّ النُّونَ فى « عَرَنْتُن » زائدةٌ ؛ لأنا نقولُ فى معناه « عَرْتَن » [٤] بغير النُّونِ الأولى [٥] ، إلى غيرِ ذلك من الشَّواهِدِ ، فكذلك [٦] هاهنا .

والَّذِى يدُلُّ على [أنَّ هذهِ الأحرفَ] [٧] - نعنى إنَّ وأخَواتها - إنما عملتْ النَّصْبَ والرَّفْعَ لشبهِ الفعلِ [٨] ؛ لأنَّ « أنَّ » مِثلُ « مَدَّ » ، « ولَيتَ » [٩] مِثْلُ « لَيْسَ » ، و « لكنَّ » أصْلُها : كِنَّ ، رُكِّبتْ معها « لا » [١٠] ، كَما رُكِّبتْ [« لو » مع « لا »] [١١] فقيل : لكنَّ ، « كأنَّ » أصلُها : أنَّ أُدْخِلَتْ عليها كافُ التَّشبيهِ [١٢] ، فكذلك « لعلَّ » ، أصلُها : عَلَّ ، وزِيدَتْ عليها اللامُ ؛ إذْ لو قلنا إنَّ اللامَ أصليّةٌ فى « لعلَّ » لأدَّى ذلك إلى أن لا [١٣] تكونُ « لعلَّ » [١٤] على وزن

---

(١) انظر : القاموس المحيط (نأل) ٥٣/٤ وسر صناعة الإعراب ١١١/١

(٢) انظر : القاموس المحيط (نأل) ٥٣/٤ وسر صناعة الإعراب ١١١/١

(٣) (حكمنا) ساقطة من س .

(٤) فى القاموس المحيط (عرتن) ٢٤٨/٤ : « العرْتَن ، كجعفر ، والعَرَتَن ، محركة ، وتُضم التاء ، والأصل : عرْنَتُن ، كقرنفل ، وكجحنفل ، أو تثلث تاؤه ، والعَرَتون ، كزَرَجُون ، شجر يدبغ به ، وأديم مُعَرْتَن مدبوغ به » .

(٥) انظر : القاموس المحيط (عرتن) ٢٤٨/٤

(٦) (وكذلك) فى غ .

(٧) (أنها) فى غ .

(٨) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٧٦٨ والجامى على الكافية ٣٣٦/٢

(٩) (ليت) صورة متطورة من (رأيت) فهى فعل . انظر : بحوث ومقالات ٧٤ - ٧٥ ومقدمة الكناش ٢١٢/١

(١٠) ذهب البصريون إلى أن « لكن » حرف برمته ، غير أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها مركبة من «لكن أن » أو « لا كأن » أو « لا أن » . انظر : الهمع ١٤٨/٢ ومقدمة الكناش ٢١٣/١

(١١) (مع لولا) فى غ .

(١٢) انظر : مقدمة الكناش ٢١٤/١

(١٣) (لا) ساقطة من س .

(١٤) (على) فى غ .

من أوزانِ الأفعالِ الثُّلاثيَّةِ أو الرُّباعيّةِ ؛ لأنَّ الثلاثيةَ على ثلاثة أضربٍ [(١)] ؛ فَعَلَ ، كضَرَبَ ، وفَعُلَ ، كمكث [(٢)] ، وفَعِل كعَلِمَ ، وأمَّا الرُّباعيةُ [(٣)] فليسَ لها إلا وزنٌ واحدٌ ، وهو فَعْلَل ، نحو : دَحْرَجَ وسَرْهَف [(٤)] ، فكان يؤدّى إلى أنْ يبطلَ عملها ، فوجبَ أنْ يُحْكَمَ بزيادتها ؛ لتكونَ على وزنِ الفعلِ ، كسائرِ أخواتها ، فصارتْ بمنزلةِ زيادةِ « لا » والكافِ ، فى « لكنَّ » عندَكُم ، فإنَّه إذا جازَ أنْ تحكمُوا بزيادةِ « لا » والكافِ فى « لكنَّ » وهما حرفانِ ، وأحدُهما ليسَ من حروفِ الزِّيادة فَلأَنْ يجوزَ أنْ يُحْكَم – هاهنا – بزيادةِ اللامِ [(٥)] ، وهى حَرفٌ مِنْ حُروفِ الزِّيادةِ ، كانَ ذلك طريق الأولى .

والصَّحيحُ فى هذه المسألةِ ماذهبَ إليه الكوفيُّون .

وأَمَّا الجوابُ عنْ كلماتِ البصريينَ : أمَّا قولهم « أنَّا وجدناهم يستعملونها كثيرًا فى كلامهم بغيرِ لامٍ ، بدليلِ ماأنْشَدُوهُ مِنَ الأبياتِ » قلْنَا : إنما حُذِفَتْ اللامُ مِنْ « لَعَلَّ » كثيرًا فى أشعارِهمْ [(٦)] ؛ لكثرتها فى استعمالهم ؛ ولهذا تلعَّبَتِ العربُ بهذه الكلمةِ [(٧)] ، فقالُوا : لَعَلَّ ، ولَعَلْنَ [(٨)] ، ولَعَنَّ – بالعين غير مُعْجَمَةٍ – قال الشاعرُ :

حَتَّى يَقُولَ الجاهِلُ المنَطَّقُ
لَعَنَّ هذا مَعَهُ مُعَلَّقُ [(٩)]

---

(١) انظر : الجاربردى ٣٨/١ والمقتضب ٢٠٩/١ والإيضاح ١١٣/٢ ٢٠/٦ والممتع ١٦٦ والرضى على الشافية ٦٧/١ والأفعال ، لابن القطاع ٧/١ والمنصف ١٧/١

(٢) فى القاموس المحيط (مكث) ١٧٥/١ : « والفعل كنصَرَ وكرُم » .

(٣) انظر : الجاربردى ٥٣/١ والفصول الخمسون ٢٥٩ والتصريف الملوكى ٨٩ والممتع ١٧٨ وابن يعيش ١٦٢/٧ والرضى على الشافية ١١٤/١ والهمع ١٩/٦ والإيضاح ١٣٤/٢ ، والمقتضب ١٠٥/٢، والمنصف ٢٤/١

(٤) سرهف : يقال سرهفت الصبى ، إذا أُحْسِنَ غذاؤه . القاموس المحيط (سرعوف) ١٥٢/٣

(٥) [ما ذهب إليه الكوفيون] فى هذا الموضع فى غ .

(٦) (أشعارهم) ساقطة من س .

(٧) انظر : الخزانة (بولاق) ٣٦٩/٤

(٨) (ولعلن) ساقطة من س .

(٩) من الرجز ، بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٤٤٢/٢ والخزانة (بولاق) ٣٦٩/٤

ولَغَنَّ – بالغينِ مُعْجمة – وأنشدوا :

ألا يَا صاحِبَيَّ قِفَا لَغَنَّا نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أثرَ الخيامِ[(١)]

ورَعَنَّ ، وعَنَّ ، ووَغَنَّ [(٢)] ، ولَغَلَّ ، وغَلَّ [(٣)] ، فلمَّا كثُرتْ هذهِ الكلمةُ في استعمالهم ، حذفُوا اللامَ ؛ لكثرةِ الاستعمالِ ، وكانَ حذْفُ اللامِ أوْلى مِنَ العينِ – وإنْ كانَ أبعدَ مِنَ الطَّرفِ – لأنه لو حُذِفَ العينُ ؛ لأدَّى ذلك [(٤)] إلى اجتماع ثلاثِ لاماتٍ ، فيؤدِّى ذلك إلى الاستثقالِ ؛ لأجلِ اجتماعِ الأمْثالِ ، أوْ [(٥)] لأنَّ اللامَ تكونُ فى مَوْضعٍ ما مِنْ حروفِ الزِّيادةِ ، وليس العينُ كذلك ، والَّذى يدُلُّ على اعتبارِ ذلك أنهم جوَّزوا فى تكسيرِ « فرزدق » ، وتصغيره : فَرَازِق ، وفُرَيْزِق [(٦)] – بحذفِ الدَّالِ ، ولم يجوِّزوا فى تكسيرِ « جَحْمَرِش » وتَصغيرِهِ : « جَحَامِش وجُحَيْمِش » [(٧)] – بحذفِ الرَّاءِ – لأنَّ الدَّال تُشْبِهُ حروفَ الزِّيادة لمجاورتها التَّاء ، ومجيئها بدلا منها فى « مُزْدَان ومُزْدَجَر » [(٨)] ، بخلافِ الرَّاءِ ، فإنها ليستْ كذلك [(٩)] ، وإذا اعتبرُوا ذلك فيما يقربُ مِنْ حروفِ الزِّيادةِ ، وليسَ منها ، فلأنَّ يعتبرُوهُ فيما هو من حروفِ الزِّيادةِ فى الجملة كانَ ذلك من طريقِ الأولى ؛ فلذلك [(١٠)] كانَ حذفُ اللامِ الأولى أولى .

---

(١) من الوافر ، للفرزدق فى الديوان ٢٩٠/٢ وشـــــواهد الشافية ٤٦/٤ واللسان (لغن) ٢٧٥/١٧ ولجرير فى ملحق ديوانه ١٠٣٩ وبلا نسبة فى شرح التصريح ١٩٢/١

(٢) (وغن) ساقط من غ .

(٣) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٤٧٢ والجنى الدانى ٥٢٧ وابن يعيش ٨٧/٨ والبسيط ٧٦٣ ؛ ٧٦٤ والخزانة (بولاق) ٣٦٩/٤ وسر صناعة الإعراب ٢٤٣/١ وشرح التصريح ٣/٢

(٤) (ذلك) ساقطة من غ . (٥) (ولأن) فى غ .

(٦) ومنهم من يقول : فُرَيْزِد . انظر : أوضح المسالك ٣٢٦/٤ وشرح التصريح ٣١٨/٢ وحاشية الصبان ١٥٨/٤ والمفصل ٢٠٢ وابن يعيش ١١٧/٥

(٧) (جحيمش) ساقطة من س .

(٨) انظر : حاشية الصبان ٣٣٨/٤ والتصريف الملوكى ٣٢٢ والإيضاح ٤١٢/٢ وابن يعيش ٢٧٢/١٠ والرضى على الشافية ٢٢٧/٣ والممتع ٣٥٦ والأصول ٢٧٠/٣ والهمع ٢٧٢/٦ والمقتضب ٢٠٣/١

(٩) (ذلك) فى غ . (١٠) (فلهذا) فى غ .

وأمَّا قولهم « إنَّا لما وجدناهم يستعملونها معَ حذفِ اللامِ في معنى إثباتها دَلَّ على أنها زائدةٌ كاللام في : زَيْدَل ، وعَبْدَل ، وأولالِك » قلنا : إنما يُعتبرُ هذا فيما [يجوزُ أنْ] [1] يَدخلَ [2] فيه حروفُ الزِّيادةِ ، وأمَّا الحروفُ فلا يجوزُ أنْ تَدْخُلَ عليها حروفُ الزِّيادةِ على ما بيَّنَّا .

وأمَّا قولهم « إنَّ هذه الأحرفَ إنما عَمِلَتْ لشبهِ الفعلِ في لفظِهِ » قلنا : لا نُسَلِّمُ أنها إنما [3] عمِلَتْ لشبهِ الفعلِ في لفظِهِ ، وإنما عمِلَتْ لأنها أشبهتْهُ في اللَّفْظِ والمعنى ، وذلك منْ عِدَّةِ وجوهٍ :

أحدُها : أنها تَقْتَضِي الاسمَ ، [كما أنَّ الفعْلَ يقتضي الاسْمَ] [4] .

والثاني : أنَّ فيها معنى الفعلِ ؛ لأنَّ « أنَّ ، وإنَّ » بمعنى : أَكَّدْتُ ، و « كَأَنَّ » بمعنى : شبَّهْتُ ، و « لكِنَّ » بمعنى : استدركْتُ ، و « ليتَ » بمعنى : تمنَّيْتُ ، و « لعَلَّ » بمعنى : ترَجَّيْتُ .

والثالث : أنها مبنيةٌ على الفتحِ ، كما أنَّ الفعلَ الماضي مبنيٌّ على الفتحِ ، إلى غيرِ ذلك منَ الوجوهِ الَّتي تَقَدَّمَ ذكرُها قَبْلُ ، وهذه الوجوهُ منَ المشابهةِ [بين « لعلَّ » والفعلِ لا تبطلُ إلا أنْ يكونَ على وزنٍ من أوزانِهِ ، وهي كافيةٌ في إثباتِ عملِها بحكمِ المشابهةِ] [5] على أنَّه ظهرَ نقصُها عنْ سائرِ أخواتها ؛ لعدمِ كونها على وزنٍ منْ أوزانِ الفعلِ ، وأنَّه [6] لايجوزُ أنْ تَدخُلَ عليها نونُ الوقايةِ ، كما يجوزُ في سائرِ أخواتها ، فلا [7] يكادُ يُقال « لعلَّني » [8] كما يُقالُ : « إنَّني ،

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٢) (تدخل) في غ .

(٣) (إنما) ساقطة من غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (فإنه) في غ .

(٧) (ولا) في غ .

(٨) ذكر أبو الفداء أنه لا يختار في « لعل » : لعلني ، وذلك لأن بعض لغاتها « لعن » ، فحذفت منها كراهة اجتماع النونات ، وحملت « لعل » عليها . انظر : الكناش ١/٤٦٥

وكأنَّنى ، ولكنَّنى ، وليتَنى » [١] إلا أنْ يجىءَ ذلك قليلا ، كما قال عُروة بن الورد [٢] :

دَعِينى أُطَوِّفُ فى البلادِ لعلَّنى أُفِيدُ غنًى فيه لِذِى الحقِّ مَحملُ [٣]

وذلك قليلٌ .

وأمَّا قولهم : « إذا جازَ لكم أنْ تحكموا بزيادةِ لا والكاف فى (لكنَّ) وهما حرفانِ ، فلأنْ يجوزَ أنْ يُحكَمَ بزيادةِ اللامِ ، وهى حرفٌ واحدٌ ، كانَ ذلك من طريقِ الأولى » قلنا : هذا فاسدٌ [٤] ؛ لأنَّكم [٥] لا تقولونَ بصحةِ مذهبهم ، فكيف يجوزُ لكم أن تقيسُوا عليهِ ؟ فإنَّ القياسَ على الفاسدِ فاسدٌ ، وقد بيَّنَّا فسادَ ما ذهبوا إليه من [٦] زيادة « لا » والكاف هناك ، كما بيَّنَّا فساد زيادةِ اللامِ هاهنا ، وكلاهما قولٌ باطلٌ ، ليسَ له حاصل ، والله أعلمُ .

* * *

---

(١) (وليتنى ، ولكننى) فى غ .

(٢) هو عروة بن الورد بن زيد العبسى من بنى عبس ، من شعراء الصعاليك ، وهو جاهلى ، توفى سنة (٥٩٤ م) . انظر : الأغانى ١٨٤/٢ والشعر والشعراء ٦٧٩/٢ والخزانة (بولاق) ١٩٤/٤ والأعلام ٢٢٧/٤

(٣) من الطويل ، وهو فى الديوان ٣١

(٤) بعد قوله (فاسد) بياض فى غ .

(٥) (فإنكم) فى غ .

(٦) (فى) فى غ .

٢٨ - مسألة [١]

تقدم معمول الإغراء [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ « عليكَ ، ودونَكَ ، وعندَكَ » [٣] فى الإغراء يجوزُ تقديمُ معمولاتها عليها ، نحو « زيدًا عليكَ ، وعمرًا عندَكَ ، وبكرًا دونَكَ » ، وذهب البصريون [٤] إلى أنه لايجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين .

أما الكوفيُّون [٥] فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوزُ تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس . وأما النقل فقد قال الله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [٦] والتقدير فيه : عليكم كتاب الله ، أى الزموا كتابَ اللهِ ، فنصبَ كتابَ الله بعليكم ؛ فدلَّ على جواز تقديمه ، واحتجُّوا أيضًا بالأبيات المشهورة :

يا أيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكَا
إنِّى رأيتُ النَّاسَ يَحْمدُونَكَا
يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُمَجِّدُونَكَا [٧]

والتقدير فيه : دونك دَلْوِى ، فدلوى فى موضعِ نصبٍ بدونك ؛ فدلَّ على جوازِ تقديمه .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : شرح الأشمونى ٢/٢٠٥ والتبيان ١/١٧٥ والدرر ٢/١٣٨ ومفتاح الإعراب ١١٧ وأوضح المسالك ٤/٨٨ وائتلاف النصرة ٣٤

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (وعندك ودونك) فى غ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٢٥٢

(٥) (أما الكوفيون) ساقط من غ .

(٦) سورة النساء ٤/٢٤

(٧) ثلاثة أبيات من الرجز ، لجارية من مازن فى الدرر ٢/١٣٨ والعينى ٤/٣١١ وغير منسوب فى شرح الأشمونى ٢/٢٠٥ وأوضح المسالك ٤/٨٨ والخزانة ٦/٢٠٠ وعمدة الحافظ ٧٣٩ وابن يعيش ١/١١٧ والمقرب ١/١٣٧ والهمع ٢/١٠٥

وأمّا القياسُ فقالُوا : أجمعنا [١] على أنَّ هذه الألفاظَ قامت مَقامَ الفعلِ [٢] ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : « عليك زيدًا » أى الزم زيدًا ، وإذا قلت « عندك [٣] عمرًا » أى تناول عمرًا ، وإذا قلت « دونك بكرا » أى خذ بكرا ، ولو قلت « زيدًا الزم ، وعمرا تناوَلْ ، وبكرٌ خُذْ » فقدّمت [٤] المفعول لكان جائزًا ، فكذلك [٥] مع ما قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أنه لايجوزُ تقديمُ معمولاتها عليها أنَّ هذه الألفاظَ فرعٌ على الفعلِ فى العملِ ؛ لأنها [٦] إنما عَمِلت عملَه لقيامِها مقامه ، فينبغى أن لا تتصرّف تصرفَه ، فوجبَ أن لايجوزَ تقديمُ معمولاتها عليها ، وصار هذا كما نقولُ [٧] فى الحال إذا كان العامل فيها غيرَ فعلٍ ، فإنه لايجوز تقديمها عليه لعدمِ تصرّفِهِ [٨] ، فكذلك هاهنا ؛ إذ لو قلنا إنه يتصرّفُ عملُها ، ويجوزُ تقديم معمولاتها عليها لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل [٩] ، وذلك لايجوز ؛ لأنَّ الفروعَ أبدًا تنحطُّ عن درجاتِ الأصولِ .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجُهم بقولِهِ تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ فليس لهم فيه حجة ؛ لأن (كتابَ الله) [١٠] ليس منصوبا بعليكم ، وإنما هو منصوب لأنَّه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدّر ، والتقدير فيه : كتبَ كتابًا عليكم [١١] ، وإنما قُدِّرَ هذا الفعلُ ، ولم يظهر لدلالة ماتقدّر عليه ، كما [١٢] قال الشاعر :

---

(١) (إنا أجمعنا) فى غ .

(٢) انظر : الرضى على الكافية ٦٨/٢ والجامع الصغير ، لابن هشام ١٤٨ وشرح الأشمونى ٢٠٥/٢ وأوضح المسالك ٨٥/٤

(٣) (عندكم) فى غ .

(٤) (وقدمت) فى غ .

(٥) (وكذلك) فى س .

(٦) (إلا أنها) فى غ .

(٧) (تقول) فى س .

(٨) انظر : الكناش ٣٦٩/١ وشرح الأشمونى ٤٢٥/١ وأوضح المسالك ٣٢٨/٢

(٩) (الأصل والفرع) فى غ .

(١٠) (كتاب الله عليكم) فى غ .

(١١) انظر : التبيان ١٧٤/١ - ١٧٥

(١٢) (كما) ساقطة من غ .

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلا مَنْكِبٌ مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ [(١)]

فقوله « طي المحمل » منصوب لأنَّه مصدر ، والعامل فيه فعل مُقدَّر ، والتقدير فيه : طُوِىَ طَيَّ المِحْمَلِ [(٢)] ، وإنما [(٣)] قُدِّرَ ولم يظهر لدليل [(٤)] ما تقدم عليه من قوله [(٥)] : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ ﴾ [سورة النساء ٢٣/٤] فإن فيه دلالةً على أن ذلك مكتوبٌ عليهم ، فلما قدِّر هذا الفعل ، ولم يظهر بقي التقدير فيه : كتابا [(٦)] الله عليكم ، ثم أُضِيفَ المصدرُ إلى الفاعل ، كقوله [(٧)] : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة النمل ٨٨/٢٧] فنصب « صنع » [(٨)] على المصدر بفعل مقدّرٍ ، وإنما قُدِّر هذا الفعلُ ولم يظهر لدلالةِ ما تقدَّم عليه مِنَ الكلامِ ، والتقدير فيه : صَنَعَ صنعًا اللهُ [(٩)] ، وحُذِفَ الفعلُ ، وأُضِيفَ المصدرُ إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل ، كما يضاف إلى المفعول [(١٠)] ، قال [(١١)] الراعي :

دَأَبْتُ إلى أنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كادَ فى الآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ المَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِى ولم يَنْزِلُوا أَبْرَدتُّمْ فَتَرَوَّحُوا [(١٢)]

فنصب « وَجِيفَ » على المصدر بفعل مقدَّرٍ على ما تقدَّم ، وأضافَ المصدرَ إلى الفاعلِ ، وقال لبيد [(١٣)] :

---

(١) من الكامل ، لأبى كبير الهذلى فى الخزانة (بولاق) ٤٦٧/٣ وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٣/٣ وشرح شواهد الإيضاح ١٤٧ وشواهد المغنى ٢٢٧/١ والكتاب ٣٥٩/١ والعينى ٥٤/٣ وبلا نسبة فى المقتضب ٢٠٣/٣ ؛ ٢٣٢ وأوضح المسالك ٢٢٤/٢

(٢) (الحمل) فى غ .

(٣) (إلا منكب) ساقط من س .

(٤) (لدلالة) فى س .

(٥) (قوله تعالى) فى غ .

(٦) (كتاب الله) فى س .

(٧) (كقوله تعالى) فى غ .

(٨) (صنع الله) فى غ .

(٩) (الله صنعا) فى غ .

(١٠) انظر : شرح الأشمونى ٥٤٢/١ والجامى على الكافية ١٩١/٢ وأوضح المسالك ٣٠٥/٣

(١١) (قال) فى س و غ ، وفى المطبوعة (وقال) .

(١٢) من الطويل ، وهو فى الديون ٤٤ والكتاب ٣٨٣/١

(١٣) هو لبيد بن ربيعة العامرى بن قيس ، توفى سنة (٦٧٥ م) . انظر : الأغانى ٩٣/١٤ ؛ ١٣٧/١٥

حَتَّى تَهَجَّرَ فى الرَّوَاحِ وهَاجَهَا طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظْلُومُ [(١)]

كأنه قال : طلبًا المعقِّبُ حقَّه ، ثم أضاف المصدرَ إلى المعقِّب ، وهو فاعل ، بدليل أنه قال « المظلوم » بالرفع ، حملا للوصف على الموضع ، وإضافةُ المصدرِ إلى الفاعلِ أكثرُ من أن تُحْصَى [(٢)] ، وقال الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [(٣)] فأضافَ المصدرَ إلى اسمِ اللهِ تعالى ، وهو الفاعل ، ونحوه [(٤)] قولهم « ضَرْبِى زَيْدًا قائمًا ، وأكثَرُ شُربِى السّويقَ مَلْتُوتًا » وقال الشاعر :

فلا تُكْثِرَا لَوْمِى فإنَّ أخَاكُمَا بِذِكْرَاهُ لَيْلَى العَامِرِيَّةَ مُولَعُ [(٥)]

فأضاف المصدر إلى الضمير فى « ذكراه » وهو الفاعل ، وقال الآخر :

أفْنَى تِلادِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ القَوَافِيزِ أَفْوَاهَ الأبارِيقِ [(٦)]

فأضاف المصدر إلى « القوافيز » وهو فاعل فيمن روى [(٧)] « أفواه » منصوبًا ، ومن روى « أفواه » بالرفع جعله مضافًا إلى المفعول ، والشواهد على ذلك كثيرة جدا .

وأما البيت الذى أنشدوه :

يا أيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكَا

---

(١) من الكامل ، وهو فى الديوان ١٢٨ والخـــزانة (بولاق) ٣٣٤/١ ؛ ٤٤١/٣ وابن يعيش ٦٦/٦ والدرر ٢٠٢/٢ والعينى ٥١٢/٣ وشرح شواهد الإيضاح ١٣٣ وبلا نسبة فى الهمع ١٤٥/٢ وابن يعيش ٤٢/٢ ؛ ٤٦ والجمهرة ٣٦٤

(٢) انظر : الخزانة (بولاق) ٣٣٤/١ والدرر ٢٠٢/٢

(٣) سورة البقرة ٢٥١/٢ وسورة الحج ٤٠/٢٢ وفى س : (دفاع) .

(٤) (ونحو) فى غ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى ابن يعيش ٦٣/٦

(٦) من البسيط ، للأقيشر الأسدى فى الديوان ٦٠ والخزانة ٤٩١/٤ وشواهد المغنى ٩٨١/٢ والعينى ٢١٢/٣ وبلا نسبة فى اللمع ٢٧١ والهمع ٩٤/٢ والمقرب ١٣٠/١

(٧) (رواه) فى غ .

فلا حجةَ لهم فيه من وجهينِ ، **أحدهما** : أن قوله « دَلْوِى » ليس هو [١] فى موضعِ النَّصبِ ، وإنما [٢] هو فى موضعِ رَفْعٍ ؛ لأنه خبرُ مبتدأ مقدَّرٍ ، والتقدير فيه : هذا دَلْوِى دونَكَا [٣] ، **والثانى** : أنَّا نسلِّمُ أنه فى موضعِ نصبٍ ، ولكنه لا يكونُ منصوبًا [٤] بـ « دونَك » وإنما هو منصوب بتقدير فعلٍ ، كأنه قال : خذ دَلْوِى دونَك ، و « دونَك » مفسّر لذلك الفعل المقدَّرِ .

وأما قولهم « إنها قامت مَقامَ الفعلِ فيجوزُ تقديم معمولها عليها كالفعل » قلنا هذا فاسد ، وذلك لأنَّ الفعلَ الذى قامت هذه الألفاظُ مَقامَه يستحقُّ فى الأصلِ أن يعملَ النصبَ ، وهو متصرِّفٌ فى نفسِه ، فتصرَّف عملُه ، وأما هذه الألفاظُ فلا تستحقُّ فى الأصلِ أن تعملَ النَّصْبَ ، وإنما أُعمِلَتْ [٥] لقيامِها مَقامَ الفعلِ ، وهى غيرُ متصرفةٍ فى نفسها ، فينبغى أن لا يتصرَّفَ عملُها ؛ فوجبَ أن لا يجوزَ تقديمُ معمولها [٦] عليها ، والله أعلم .

* * *

(١) (هو) ساقطة من غ .
(٢) (إنما) مكررة فى غ .
(٣) (ليس فى موضع نصب) فى غ زيادة فى هذا الموضع .
(٤) النص فى غ : (لكن لا نسلم أنه منصوب) .
(٥) (عملت) فى غ .
(٦) (معمولاتها) فى غ .

٢٩ - مسألة [١]

الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه [٢]

ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ المصدرَ مُشْتَقٌّ منَ الفعلِ وفرع عليه [٣] ، نحو « ضَرَبَ ضربًا ، وقام قِيامًا » وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ المصدرَ مشتقٌّ منَ الفعلِ لأنَّ المصدرَ يصحُّ لصحَّةِ الفعلِ ، ويعتل لاعتلاله [٤] ، ألا ترى أنك تقول « قَاوَمَ قِوَامًا » ، فيصحُّ المصدر لصحّةِ الفعلِ ، وتقول « قام قِيامًا » فيعتل لاعتلاله [٥] ، فلما صح لصحته ، واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسّك بأن قال [٦] : الدليل على أن المصدر فرعٌ على الفعلِ أنَّ الفعلَ يعملُ فى المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » فتنصب « ضربًا » بـ « ضربت » [٧] ؟ فوجب أن يكون فرعًا له [٨] ؛ لأنّ رتبةَ العامل قبل رتبةِ المعمولِ ، فوجبَ أن يكونَ المصدرُ فرعًا على الفعل .

ومنهم من تمسَّك بأن قال : الدليلُ على أنَّ المصدرَ فرعٌ على الفعلِ أنَّ المصدرَ يذكرُ تأكيدًا للفعل [٩] ، ولا شكَّ أنَّ رتبةَ المؤَكّد قبلَ رتبةِ المؤَكِّد ؛

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١١١ والإيضاح ، للزجاجى ٥٦ والتبيين ١٤٣ وأسرار العربية ١٠٣ والمفصل ١٦

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) فى هامش غ : (على أن المصدر مشتق من الفعل) .

(٤) انظر : أسرار العربية ١٠٣

(٥) انظر فى تفصيل ذلك : المفصل ٣٧٥ والكناش ١/ ٥٥٩ والجاربردى ١/ ٢٧٣ وفى غ : (فيعتل المصدر لاعتلال الفعل) .

(٦) (قالوا) فى غ .

(٧) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٣٦٥ وابن يعيش ١/ ١٠٠ وأسرار العربية ١٠٤ والكناش ١/ ٣٦٥

(٨) (عليه) فى غ .

(٩) انظر : أسرار العربية ١٠٤ وشرح الأشمونى ١/ ٢٦٥ والجامى على الكافية ٢/ ١٨٩

فدلَّ على أنَّ الفعلَ أصلٌ ، والمصدر فرع ، والذى يؤيِّد ذلك أنا نجد أفعالًا ولا مصادر لها ، خصوصًا على أصلكم ، وهى : نعم ، وبئْسَ ، وعَسَى [١] ، وليس [٢] ، وفعلُ التعجب [٣] ، وحبَّذَا ، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل [٤] .

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليلُ على أنَّ المصدرَ فرعٌ على الفعل أنَّ المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ [٥] ، والفاعل وضع له فَعَل ويَفْعل ، فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

قالوا ولا يجوز أن يُقالَ « إنَّ المصدر [٦] إنما سُمِّىَ مصدَرًا لصدورِ الفعلِ عنه ، كما قالوا للموضعِ الذى تصدرُ عنه الإبل مصدرًا لصدورها عنه » لأنا نقول : لا نسلّم [٧] ، بل سُمِّىَ مصدرًا لأنه مصدورٌ [٨] عنِ الفعلِ ، كما قالوا « مَرْكَبٌ فَارِةٌ [٩] ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ » أى : مركوب فَارِةٌ ، ومشروب عذْبٌ ، والمراد [١٠] به المفعول ، لا الموضع ، فلا تمسُّكَ لكم بتسميته مصدرًا .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنَّ المصدرَ أصلٌ للفعلِ أنَّ المصدرَ يدلُّ على زمانٍ مطلقٍ [١١] ، والفعل يدلُّ على زمانٍ معيّنٍ [١٢] ، فكما [١٣] أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

---

(١) انظر : الكناش ٢/ ٧٠٣

(٢) انظر : ابن يعيش ٧/ ١١٢ والكناش ٢/ ٧٠٢

(٣) وذلك لأنه لما تضمن معنى الإنشاء أشبه الحرف . انظر : الكناش ٢/٧٠٩

(٤) (الذى على الأصل) فى غ .

(٥) انظر : ابن يعيش ٢/ ٦١

(٦) (المصدر) ساقطة من س .

(٧) (إنا لا) فى غ .

(٨) (مصدَّر) فى غ .

(٩) الفاره : الحاذق . المصباح المنير (فره) ٦٤٤

(١٠) (فالمراد) فى س .

(١١) انظر : ابن يعيش ١/ ٢٣ والهمع ٣/ ٩٤ – ٩٥

(١٢) انظر : الكتاب ١/١٢والمرتجل ١٤ وقواعد المطارحة (ورقة) ١٤ والصاحبى ٢٥٢ والرضى على الكافية ٢/ ٢٢٣ والواضح فى علم العربية للزبيدى ٧ ؛ ٨

(١٣) (وكما) فى س .

وبيان ذلك أنهم لما أنهم لما أرادوا [١] استعمالَ المصدر وجدوه يشتركُ [٢] فى الأزمنة كلِّها ، لا اختصاصَ له بزمانٍ دون زمانٍ [٣] ، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه [٤] لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدلُّ على تعين الأزمنة ، ولهذا كانتِ الأفعالُ ثلاثةً : ماضٍ [٥] ، وحاضرٌ ، ومستقبلٌ ؛ لأنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ ؛ ليختصَّ كلُّ فعلٍ منها بزمانٍ من الأزمنةِ الثلاثةِ ؛ فَدَلَّ على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسّكَ بأن قال : الدليلُ على أنَّ المصدرَ هو الأصلُ أنَّ المصدرَ اسمٌ ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغنى عن الفعل وأما الفعل فإنه [٦] لا [٧] يقوم بنفسِه ، ويفتقرُ إلى الاسمِ [٨] ، وما يستغنى بنفسه ، ولا يفتقر إلى غيرِهِ أَولَى بأن يكونَ [٩] أصلاً مما لا يقومُ [١٠] بنفسِهِ ، ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليلُ على أنَّ المصدرَ هو الأصلُ أنَّ الفعلَ بصيغته يدلُّ على شيئين : الحدثُ ، والزمانُ المحصلُ [١١] ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث [١٢] ، وكما [١٣] أنَّ الواحدَ أصلُ الاثنينِ [١٤] ، فكذلك المصدرُ أصلُ الفعلِ .

ومنهم مَنْ تمسَّكَ بأن قالَ : الدليلُ على أنَّ المصدرَ هو الأصلُ أنَّ المصدرَ له [١٥] مثالٌ واحدٌ نحو الضرب ، والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

---

(١) (زادوا) فى غ .
(٢) (مشتركا) فى غ .
(٣) (دون زمان) ساقط من غ .
(٤) (حدوثه) ساقطة من غ .
(٥) (ماضى) فى غ .
(٦) (فإنه) ساقطة من س .
(٧) (فلا) فى س .
(٨) انظر : أسرار العربية ١٠٣ وابن يعيش ٢/ ٦١
(٩) (من يكون) فى غ .
(١٠) (يقوى) فى س .
(١١) انظر : الكتاب١/ ١٢ والمرتجل ١٤ وقواعد المطارحة (ورقة) ١٤ وأسرار العربية ١٠٤ والجامى على الكافية ٢/ ٢٢٨
(١٢) انظر : ابن يعيش ١/ ٢٣ والهمع ٣/٩٤ - ٩٥
(١٣) (فكما) فى غ .
(١٤) (للاثنين) فى غ .
(١٥) (له) ساقط فى غ .

ومنهم من تمسَّك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصلُ أنَّ الفعل بصيغته يدلُّ على ما يدلُّ عليه المصدرُ ، والمصدرُ [١] لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلْ [٢] ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدلُّ على ما يدل عليه الضرب ، والضَّرْبُ لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه « ضَرَبَ » وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدرَ أصلٌ ، والفعلُ فرعٌ ؛ لأنَّ الفرعَ [٣] لابد أن يكونَ فيه الأصلُ ، وصار هذا كما تقولُ في الآنية المصُوغَة من الفضةِ ، فإنها تدلّ على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما [٤] أن الآنية مصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة [٥] منها ، فكذلك ها هنا ، الفعل فرع على المصدر ، ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسَّك بأن قال [٦] : الدليلُ على أنَّ المصدر ليس مشتقًّا من الفعلِ أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس ، ولم يختلف كما لم [٧] يختلف أسماءُ الفاعلين والمفعولين، فلما اختلفَ المصدرُ اختلافَ الأجناسِ كالرَّجُلِ والثوبِ والترابِ والماء والزيت وسائر الأجناس ؛ دَلَّ على أنه ليس مشتقًّا منَ الفعلِ .

ومنهم من تمسَّكَ بأن قالَ : لو كان المصدر مشتقًّا منَ الفعلِ [٨] لوجبَ أن يدلَّ على ما فى الفعلِ من الحدثِ والزمانِ وعلى معنى ثالث [٩] ، كما دلَّت أسماءُ الفاعلين [١٠] والمفعولين [١١] على الحدث وذات [١٢] الفاعل

---

(١) (والمصدر) ساقط من غ ، بسبب انتقال النظر .
(٢) انظر : أسرار العربية ١٠٤ (٣) (الفروع) فى س .
(٤) (فكما) فى غ .
(٥) انظر هذا التمثيل فى : أسرار العربية ١٠٤ و (مأخوذ) فى غ .
(٦) انظر : أسرار العربية ١٠٤ (٧) (لا) فى غ .
(٨) (من الفعل) ساقط من س . (٩) انظر : أسرار العربية ١٠٣
(١٠) انظر : الرضى على الكافية ١٩٨/٢ والمفصل ٢٢٦ وأوضح المسالك ٢١٦/٣ وشرح الأشمونى ٥٥٣/١ وابن عقيل ١١٢
(١١) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٥٦٤ وأوضح المسالك ٢٤٥/٣ وابن عقيل ١١٧
(١٢) (وذوات) فى غ .

والمفعول به ؛ فلما لم يكن المصدر [١] كذلك دَلَّ على أنه ليس مشتقًّا من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أنَّ المصدرَ ليس مشتقًّا من الفعل قولهم : « أَكْرَمَ إكرامًا » بإثبات الهمزة [٢] ، ولو كان مشتقًّا من الفعلِ لوجب أن تُحذفَ منه الهمزةُ ، كما حُذِفَت [٣] من اسم [٤] الفاعل والمفعول ، نحو « مُكْرِم ، ومُكْرَم » لما كانا مشتقينِ منه ، فلمَّا لم تُحذفْ ها هنا ، كما حُذِفَت مما هو مشتقٌّ منه [٥] ، دَلَّ على أنه ليسَ [٦] بمشتقٍّ منه .

ومنهم من تمسَّك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته [٧] مصدرًا [٨] ، فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل « مصدر » [٩] فلما سُمِّىَ مصدرًا دَلَّ على أنَّ الفعلَ [١٠] قد صدر عنه ، وهذا دليلٌ لا بأسَ به فى المسألة ، وما اعترض به الكوفيُّونَ عليه فى دليلهم فسنذكرُ فسادَه فى موضعِه [١١] إن شاء الله تعالى .

أما [١٢] الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ المصدرَ يصحُّ لصحَّةِ الفعلِ ويعتلُّ لاعتلالِه » قلنا [١٣] : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول [١٤] : أنَّ المصدرَ الذى لا علَّةَ فيه [١٥] ، ولا زيادة لا يأتى إلا

---

(١) (المصدر) ساقطة من س .

(٢) انظر : الكناش ١/ ٥٥٨

(٣) (تحذف) فى غ .

(٤) (الاسم) فى غ .

(٥) (منه) ساقطة من غ .

(٦) (ليس) ساقطة من غ .

(٧) (لتسميته) فى س .

(٨) وسيبويه يسمى المصدر حدثا وحدثانا وفعلا ، وإذا انتصب بفعله يسميه مفعولا مطلقا . الرضى على الكافية ٢/ ١٩٢

(٩) (مصدرا) فى غ .

(١٠) (المصدر صدر) فى غ .

(١١) (فى موضعه » ساقط من س .

(١٢) (وأما) فى غ .

(١٣) (فنقول) فى غ .

(١٤) (الأول) فى غ .

(١٥) (به) فى غ .

صحيحًا ، نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا » وما أشبه ذلك ، وإنما يأتى معتلًّا ما كانت [١] فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع فى أصولِ المصادرِ ، لا فى فروعها .

الثانى : أنَّا نقول : إنما صحَّ لصحَّته ، واعتلَّ لاعتلالِه ؛ طلبًا للتشاكُلِ ، وذلك لا يدلُّ على الأصلية والفرعية ، وصار هذا كما قالوا « يَعِدُ » والأصل فيه [٢] : يَوْعِدُ ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة [٣] ، وقالوا : « أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ [٤] » والأصل فيها : أَوْعِد ، ونَوْعِد ، وتَوْعِد [٥] ، فحذفوا الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة - حملاً على « يَعِدُ » ، ولا يدلُّ ذلك على أنَّها مشتقةٌ من « يعد » ، وكذلك قالوا « أُكرِم » والأصل فيه « أُأَكْرِم » [٦] فحذفوا إحدى الهمزتينِ استثقالاً لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكْرِم ، وتُكْرِم ، ويُكْرِم » ، والأصل فيها : نُؤَكْرِم ، وتُؤَكْرِم ، ويُؤَكْرِم ، كما قال الشاعر [٧] :

فإنَّه أهلٌ لأن يُؤَكْرَمَا [٨]

فحذفوا الهمزةَ - وإن لم يجتمع فيها همزتانِ - حملًا على « أُكْرِمُ » ؛ ليجرىَ البابُ على سَنَنٍ واحد ، ولا يدلُّ ذلك على أنها مشتقة من أكرم ، فكذلك ها هنا .

والثالث : أنا نقول [٩] : يجوز أنْ يكونَ المصدر أصلاً للفعل [١٠] ويُحملُ على الفعل الذى هو فرع ، كما بَنَينا [١١] الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة [١٢] ، نحو « يَضْرِبْنَ » حملاً على « ضَرَبْنَ » وهو فرعٌ ؛ لأنَّ الفعل

---

(١) (كان) فى غ .

(٢) (فيه) ساقطة من غ .

(٣) انظر : المنصف ١/ ١٨٨ والجاربردى ١/ ٢٧٢

(٤) (نعد وتعد) ساقط من غ .

(٥) (نعد وتعد) ساقط من غ .

(٦) انظر : أسرار العربية ١٠٤

(٧) (الشاعر) ساقطة من غ .

(٨) انظر هذا الكتاب .

(٩) (تقول) ساقطة من غ .

(١٠) (للفعل) ساقطة من غ .

(١١) (بنى) فى غ .

(١٢) انظر : الأصول ٢/ ١٤٥ وابن يعيش ٧/ ٤ والمقتضب ١/ ١٦٧ - ١٦٨ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٥١٣ والجامى على الكافية ٢/٢٣٥

المستقبل قبل الماضى ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنه يفتح فى الاثنين ، [ولا شك أن الواحد أصل للاثنين] [١] ، فإذا جاز لكم أن تحكموا الأصلَ على الفرعِ هناك جاز لنا أن نحملَ الأصلَ على الفرعِ ها هنا [٢] .

وأما قولهم : « إنَّ الفعلَ يعملُ فى المصدر [٣] ، فيجبُ أن يكونَ أصلًا » قلنا : كونه [٤] عاملًا فيه لا يدلُّ على أنه أصلٌ له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنا أجمعنا على أنَّ الحروف والأفعالَ تعملُ فى الأسماء ، ولا خلافَ أنَّ الحروفَ والأفعالَ ليست أصلًا للأسماء [٥] ، فكذلك ها هنا .

والثانى : أن معنى [٦] قولنا « ضَرَبَ ضربًا » أى أوقع ضربًا ، كقولك « ضَرَبَ زيدًا » فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربًا ، فلا شك أنَّ الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ؛ ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « اضرب » وما أشبه ذلك ، فإذا [٧] ثبت أنه معقولٌ قبل إيقاعك [٨] معلومٌ قبل فعلك دلَّ على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إنَّ المصدرَ يذكرُ تأكيدًا للفعلِ ، ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد » قلنا : وهذا أيضا لا يدلُّ على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذاقلت : « جاءنى زيدٌ زيدٌ ، ورأيت زيدًا زيدًا ، ومررت بزيدٍ زيدٍ » فإن زيدًا الثانى يكون توكيدًا للأول فى هذه المواضع كلها ، وليس مشتقًّا من الأول ، ولا فرعًا عليه ، فكذلك ها هنا [٩] .

وأما قولهم « إنا نجد أفعالاً ولا مصدرَ لها » قلنا : خلوّ تلك الأفعال التى

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(٢) فى الجامى على الكافية ٢/ ٢٣٢ : « وأما الفتح فلكونه أخف الحركات » .

(٣) (مصدره) فى غ .

(٤) (كقوله) فى غ .

(٥) انظر : أسرار العربية ١٠٥

(٦) (معنى) ساقطة من غ .

(٧) (وإذا) فى س .

(٨) (إيقاعه) فى س .

(٩) انظر : أسرار العربية ١٠٥

ذكرتموها عن استعمال لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً ، وأن الفعل فرعٌ عليه ؛ لأنه قدْ يُستعملُ الفرعُ ، وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرجُ الأصل بذلك عن كونه أصلًا ، ولا الفرعُ عن كونه فرعًا ، ألا ترى أنهم قالوا : « طير عَبَادِيد » أى متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع ، وإن [١] لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكونَ أصلًا للجمع ، وكذلك أيضًا قالوا « طيرًا أبابيل » قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ [سورة الفيل ١٠٥/٣] أى جماعات فى تفرقةٍ [٢] ، وهو جمع لا واحد له فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أنَّ واحده إِبَّوْل ، وزعم بعضهم أنَّ واحده إِبِّيل ، وكلاهم مخلف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده « إبولا ، وإبيلا » قياسًا وحملاً ، لا استعمالاً ونقلاً ، والخلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم ، [وكذلك رفيع فرع على رَفْع كما أن شريفا فرع على شرُف ، وإن لم يستعملوا رَفُع كما استعملوا شَرُف ، وإن كان شاذًّا] [٣] .

ثم نقولُ : ما ذكرتموه معارَضٌ بالمصادرِ التى لم تستعمل أفعالها ، نحو : « وَيْلَهُ ، ووَيْحَهُ ، وَوَيْهَهُ ، وويْبَهُ ، وأهْلًا وسَهلًا ، ومَرْحَبًا ، وسَقْيًا ، ورَعْيًا ، وأُفَّةً ، وتُفَّةً ، وتَعْسًا ، ونَكْسًا ، وبُؤْسًا [٤] ، وبُعْدًا ، وسُحْقًا ، وجُوعًا [٥] ، ونُوعًا ، وجَدْعًا ، وعَقْرًا ، وخَيْبَةً ، ودَفْرًا ، وتَبًّا ، وبَهْرًا » .

قال ابن مَيَّادة [٦] :

تَفَاقَدَ قَوْمِى إذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِى ⁂ بِجَارِيةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا [٧]

---

(١) (إن) ساقطة من غ . (٢) (جماعات متفرقة) فى س .

(٣) النص فى غ : (وكذلك رفيع فرع على- رفع - كما أن شريفا فرع على شرف ، وإن لم يستعملوا رفُع ، كما استعملوا شرُف ، فكذلك هذه الأفعال فروع على مصادر غير مستعملة ، على أنه قد حكى عنهم عسى يعسى عسا ، وإن كان شاذا » .

(٤) (بؤسا) ساقطة من غ . (٥) (عوجا) فى غ .

(٦) هو الرَّمَّاح بن يزيد ، وميادة أمه ، وهو من بنى مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان . الشعر والشعراء ٧٧٥/٢

(٧) من الطويل ، وهو فى الديوان ١٣٥ والكتاب ٣١١/١ واللامات ١٢٣ ومعجـــم البلدان ١٩٧/٥ وأمالى المرتضى ٣٤٦/١ والعينى ٥٢٤/١ وليزيد بن مفرغ فى ملحق ديوانه ٢٤٣

فإن هذه كلَّها مصادر لم تُستعمل أفعالُها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلوِّ المصدر عن الفعل [١] يصلح أن يكون دليلاً لكون [٢] الفعل أصلاً ، فتتحقَّقُ المعارضةُ ، فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم : « إنَّ المصدرَ لا يُتصوَّرُ ما لم يكن فعلَ فاعلٍ ، والفعلُ [٣] وُضِعَ له فَعَلَ ويَفْعَلُ » قلنا : هذا باطل ؛ لأنَّ الفعلَ فى الحقيقةِ ما يدلُّ عليه المصدرُ ، نحو الضرب والقتل ، وما نُسمِّيه فعلًا من فَعَل ويَفْعَل إنما هو إخبارٌ بوقوعِ ذلك الفعلِ فى زمانٍ معيّنٍ ، ومن المحالِ الإخبار بوقوع شىء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال « ضَرَبَ زيدٌ » قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرُك بما لا تعرف ، وذلك محالٌ ، والذى يدلُّ على صحَّةِ ما ذكرناه [٤] تسميته مصدرًا ، قولهم : « إن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم : « مَرْكَبٌ فَارِهٌ ، وَمَشْربٌ عَذْبٌ » أى : مركوب فاره ، ومَشْروب عذبٌ . قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر [٥] يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ، فوجب حمله عليه .

والثانى : أنَّ قولهم « مَرْكَبٌ فَارِه ، ومَشْربٌ عَذْبٌ » يجوز أن يكونَ المرادُ به موضعُ الركوبِ ، وموضعُ المشربِ ، ونُسِبَ إليه الفراهةُ والعذوبةُ للمجاورة [٦] ، كما يقال « جرى النهرُ » والنهر لا يجرِى ، وإنما يجرِى الماءُ فيه ، قال الله تعالى : ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ [سورة البقرة ٢٥/٢] فأضافَ الفعلَ إليها ، وإن كان الماء هو الذى يجرى فيها ، لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم : « بلد آمن ، ومكان آمن » فأضافوا الأمن إليه مجازًا ؛ لأنه [٧] يكون فيه ، قال الله

---

(١) (الفعل عن المصدر) فى س .
(٢) (ليكون) فى س .
(٣) (والفاعل) فى غ .
(٤) (ذكرنا) فى س .
(٥) (فالظاهر) فى س .
(٦) (بالمجاورة) فى غ .
(٧) (ما أنه) فى غ .

تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ [سورة البقرة ١٢٦/٢] وقال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ [سورة العنكبوت ٦٧/٢٩] فأضاف الأمن إليه ؛ لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سورة سبأ ٣٣/٣٤] فأضاف المكرَ إلى الليل والنهار ؛ لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم « لَيْلُ نائم[1] » فأضافوا النوم إلى الليل ؛ لكونه فيه ، قال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتنا يَا أُمّ غَيْلَانَ فى السُّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائم [2]

أى بمنوم فيه ، ومنه قولهم « يوم فاجر » فأضافوا الفجور إليه ؛ لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الخَيْلَ تَتْرَى أَثَائِجًا عَلِمْتُ بأنَّ اليومَ أَحْمَسُ فَاجِرُ [3]

أى مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى ، فدل على أن المراد بقولهم : « مركب فاره ، ومشرب عذب » موضع الركوب ، وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة على ما بينا .

وقد أفردنا فى هذه المسألة جزءا استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

* * *

(١) (النائم) فى غ .

(٢) من الطويل ، لجرير فى الديوان ٩٩٣ والكتاب ١/ ١٦٠ والخزانة ١/ ٤٦٥ وبلا نسبة فى المحتسب ٢/ ١٨٤ وتخليص الشواهد ٤٣٩ والمقتضب ٣/ ١٠٥ ؛ ٤/ ٣٣١ ولفظه « رعتنا » فى غ .

(٣) من الطويل ، للحارث بن وعلة فى شرح اختيارات المفضل ٢/ ٧٨٠ ولوعلة الجرمى فى المعانى الكبير ٩٤٦

٣٠ - مسألة [١]

الناصب للظرف إذا وقع خبرا [٢]

ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ الظرفَ ينتصبُ على الخلافِ إذا وقعَ خبرًا للمبتدأ ، نحو « زَيْدٌ أمامَكَ ، وعَمْرٌو وراءك » وما أشبه ذلك [٣] ، وذهب أبو العباس أحمد [٤] بن يحيى ثعلب [٥] من الكوفيين [٦]إلى أنه ينتصب [بفعل محذوف غير مقدر] [٧] لأن الأصل في قولك : « أمامك زَيْدٌ » حَلَّ أمامك [٨] ، فحذف الفعل ، وهو غير مطلوب ، واكتفى بالظرف منه ، فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدَّرٍ ، والتقدير : زَيْدٌ استقرَّ أمامك ، وعمرو [٩] استقرَّ [١٠] وراءك ، وذهب بعضُهم إلى أنه ينتصبُ بتقديرِ اسمِ فاعلٍ ، والتقدير : زيد مستقرٌّ أمامك ، وعمروٌ مستقرٌّ وراءك .

أما [١١] الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : « إنما قلنا إنه ينتصبُ بالخلاف [١٢] ، وذلك لأن خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت « زَيْدٌ قائمٌ » ، وعمروٌ منطلقٌ » كان « قائم » في المعنى هو « زيد » ، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فإذا قلت : « زَيْدٌ أمامك ، وعمرو وراءك » ، لم يكن أمامك في المعنى هو [زَيد ، ولا وراءك في المعنى هو] [١٣] عمرو ، كما كان « قائم » في المعنى هو

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٣٥ والهمع ١ ٩٨ والرضى على الكافية ٨٣/١ وشرح الأشموني ٣٧٨/١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (وما أشبه ذلك) زيادة من غ .

(٤) (أحمد) ساقطة من غ .

(٥) (ثعلب) زيادة من غ .

(٦) (من الكوفيين) ساقط من غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٨) النص في س و غ : (زيد أمامك زيد حل أمامك) .

(٩) (وعمرا) في غ .

(١٠) (يستقر) في غ .

(١١) (وأما) في غ .

(١٢) (خلفك) في غ .

(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

« زيد » ، ومنطلق في المعنى هو « عَمْرو » ، فلما [(١)] كان مخالفًا له نُصِبَ على الخلافِ ؛ ليفرّقوا بينهما .

وأمَّا البصريُّونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنه ينتصبُ بعاملٍ مقدَّرٍ وذلك لأنَّ الأصلَ في قولك « زَيْدٌ أمامَكَ ، وعَمْرٌو وراءك » : في أمامك ، وفي [(٢)] ورائك ؛ لأنَّ الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة [(٣)] يراد فيه [(٤)] معنى « في » [(٥)]، وفي : حرف [(٦)] جر ، وحروف الجرّ لابدَّ لها مِنْ شيء تتعلّقُ به ؛ لأنها دخلت رابطةً تربطُ الأسماءَ بالأفعالِ ، كقولك : « عَجِبْتُ مِنْ زيدٍ ، ونَظَرْتُ إلى عمرٍو » ولو قلت « من زيد » أو « إلى [(٧)] عمرو » لم يجز حتى تقدّر لحرف [(٨)] الجر شيئًا يتعلّقُ به ، فدلَّ على أنَّ التقديرَ في قولك « زَيْدٌ أمامَكَ ، وعَمْرٌو وراءك » : زيد استقر في أمامك ، وعمرو استقر في ورائك ، ثم حُذِفَ الحرفُ فاتَّصلَ الفعلُ بالظرفِ فنصبَه ، فالفعلُ الذى هو استقر مقدر مع الظرف ، كما هو مقدر مع الحرف [(٩)] .

وأما مَن ذهب من البصريين إلى أنَّ الظرفَ ينتصبُ بتقدير اسم الفاعل – وهو مستقر – قال [(١٠)] : لأن تقدير اسم [(١١)] الفاعل أَولَى من تقدير الفعل ؛ لأن اسم الفاعل [(١٢)] اسم [(١٣)] يجوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل ، والفعل

---

(١) (وكما) في س .
(٢) (في) ساقطة من غ .
(٣) (والأزمنة) في غ .
(٤) (به) في غ .
(٥) انظر : قواعد المطارحة (ورقة) ٣٩ وأوضح المسالك ٢٣١/٢ وشرح الأشموني ٣٧٧/١ وابن عقيل ٨٣ والكناش ٣٥٧/١ وقطر الندى ٢٢٩
(٦) النص في غ : (حرف وحروف كما هو مقدر مع الحرف) .
(٧) (وإلى) في غ .
(٨) (حروف) في س .
(٩) في غ : (الظرف كما هو مقدر مع الحرف) .
(١٠) (فقال) في س .
(١١) (لأن تقديرا اسم) في غ .
(١٢) (الفعل) في س .
(١٣) (اسم) ساقطة من غ .

فرع ، [فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أَولى من تقدير الفرع] [(١)] .

والصحيحُ عندى هو الأول ، وذلك [(٢)] لأنَّ اسمَ الفاعلِ فرعٌ [(٣)] على الفعلِ فى العملِ [(٤)]، وإن كان هو الأصلُ فى غيرِ العمل ، فلمَّا وجبَ ها هنا تقديرُ عاملٍ كان تقدير ما هو الأصل فى العمل - وهو الفعل - أَولى من تقديرِ ما هو الفرع فيه [(٥)] ، وهو اسم الفاعل .

والذى يدلُّ على صحةِ ما ذكرناه أنا وجدنا [(٦)] الظرف يكونُ صلة للذى ، نحو : رأيتُ الذى أَمَامَكَ ، والذى وراءك » وما أشبه ذلك ، والصلة لا تكونُ إلا جملةً ، فلو كان المقدّرُ اسمَ الفاعلِ الذى هو مستقرّ لكان مفردًا ؛ لأنَّ اسم الفاعل مع الضميرِ لا يكونُ جملةً ، وإنما [(٧)] يكون مفردًا ، والمفرد لا يكون صلةً ألبتةَ ، فوجبَ أن يكونَ المقدّرُ الفعل الذى هو استقر ؛ لأن الفعل مع الضمير يكون جملة ، فدل [(٨)] على ما بيناه [(٩)] .

وأما الجواب على كلمات الكوفيينَ : أما قولُهم « إنَّ خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، وإذا قلت : زَيْدٌ أمامَكَ ، وعمرٌو وراءك ، فـ(أمامَكَ) ليس هو (زيد) و(وراءك) ليس هو (عَمْرو) فلما كان مخالفًا له [(١٠)]، وجب أن يكون منصوبا على الخلافِ » قلنا : هذا فاسدٌ ، وذلك لأنَّه [(١١)] لو كان الموجبُ لنصب

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) (وذلك) ساقطة من غ .

(٣) (فرع) ساقطة من غ .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٦١ - ٢٦٢ والرضى على الكافية ٢/٢٠٠ والمفصل ٢٢٨ وأوضح المسالك ٣/٢١٧ وقطر الندى ٢٦٩ - ٢٧٠ وابن عقيل ١١٢

(٥) (به) فى س .

(٦) (وجدنا) ساقطة من غ .

(٧) (فإنما) فى غ .

(٨) (دل) فى غ .

(٩) (بينا) فى غ .

(١٠) (له) ساقطة من غ .

(١١) (أنه) فى غ .

الظرفِ كونَه مخالفًا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضًا يجبُ أن يكون منصوبا ؛ لأنَّ المبتدأَ مُخالِفٌ للظرف ، كما أنَّ الظرفَ مخالِفٌ للمبتدأ ؛ ألا ترى [١] أن الخلافَ لا يُتَصوَّر أن يكونَ من واحدٍ ، وإنما يكون من اثنين فصاعدًا ، فكان ينبغى أن يقال « زَيْدًا أمامَكَ ، وعَمْرًا وَرَاءَكَ » [٢] ، وما أشبه ذلك ، فلمَّا لم يجز ذلك دلَّ على فسادِ ما ذهبوا إليه .

وأمَّا قولُ أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « إنَّه يَنْتَصِبُ بفعلٍ محذوفٍ غيرِ مقدّرٍ ، إلى آخر ما قرَّر » ففاسدٌ أيضا ؛ وذلك لأنه [٣] يؤدِّى إلى أن يكونَ منصوبًا بفعلٍ معدومٍ من كلِّ وجهٍ لَفْظًا وتقديرًا ، والفعلُ لا يخلُو ؛ إما أن يكونَ مظهرًا موجودًا أو مُقَدَّرًا فى حكمِ الموجودِ ، فأما [٤] إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدَّرًا فى حكمِ الموجودِ ، كان معدومًا من كلِّ وجهٍ ، والمعدوم لا يكون عاملًا ، وكما يستحيل فى الحسيات [٥] الفعلُ باستطاعة معدومة ، والمشىُ بِرِجْلٍ معدومٍ ، والقطعُ بسيفٍ معدومٍ ، والإحراق بنار معدومة ، فكذلك يستحيل فى هذه الصناعة النصبُ بعاملٍ معدومٍ ؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية ، والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا نظير له فى العربية ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية ، فكان فاسدا ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (ألا ترى) ساقطة من غ .

(٢) (وعمرا وراءك) ساقط من س .

(٣) (لأنه) ساقط من غ .

(٤) (فأما) ساقطة من غ .

(٥) (إيجاد) فى غ ، بدلا من (فى الحسيات) فى س .

٣١ - مسألة [١]

نصب المفعول معه [٢]

ذهبَ الكوفيّون إلى أنَّ المفعولَ مَعَهُ منصوبٌ على الخلافِ [٣] ، وذلك [٤] نحو قولهم « اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ » [٥] ، وذهب البصريون إلى أنه منصوبٌ بالفعلِ الذى قبله بتوسط الواو [٦] ، وذهب أبو إسحاق الزجّاج [٧] من البصريين [٨] إلى أنه منصوبٌ بتقديرِ عامل ، والتقدير : ولابسَ الخشبةَ ، وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ فى المفعول وبينهما الواو ، وذهب أبو الحسن الأخفش [٩] إلى أنَّ ما بَعْدَ الواو يَنْتصبُ بانتصابِ « مع » فى نحو « جِئْتُ مَعَهُ » [١٠] .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٣٦ والتبيين ٣٧٩ وابن يعيش ٢/٤٨ والهمع ١/٢١٩ وشرح التسهيل ٢/٢٤٩ ومفتاح الإعراب ٥٤ والمساعد ١/٥٤٠ وشرح التسهيل ٢/٢٤٩ والجنى الدانى ١٥٥ وأوضح المسالك ٢/٢٤٢ - ٢٤٣ وابن عقيل ٨٥ واللمع ١١٥ وأسرار العربية ١٠٨ وشرح التصريح ١/٣٤٣ والكناش ١/٣٦١ والمفصل ٥٨ - ٥٩ وشرح الأشمونى ١/٣٨٢ والارتشاف ٣/١٤٨٤

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر :الجنى الدانى ١٥٦ وشرح التصريح ١/٣٤٤ وأوضح المسالك ٢/٢٤٣ وشرح الأشمونى ١/ ٣٨٢ والارتشاف ٣/١٤٨٤

(٤) (وذلك) ساقطة من غ .

(٥) انظر : اللمع ١١٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٦ ؛ ٢/ ٦٤٠

(٦) انظر : الكتاب ١/ ٢٩٧ والتبيين ٣٧٩ والارتشاف ٣/ ١٣٨٤ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٢ والمقتصد ١/ ٦٥٩ واللمع ١١٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٦ ؛ ٦٤٠ وشرح التصريح ١/ ٣٤٤

(٧) انظر : المساعد ١/ ٥٤٠ وشرح التصريح ١/ ٣٤٤ وأسرار العربية ١٠٨ والارتشاف ٣/ ١٤٨٤ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٣ والجنى الدانى ١٥٥ وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٩ والتبيين ٣٧٩

(٨) (من البصريين) ساقط من غ .

(٩) انظر : الجنى الدانى ١٥٦ والارتشاف ٣/ ١٤٨٤ وشرح التصريح ١/ ٣٤٤ والتبيين ٣٧٩ وابن يعيش ٢/ ٤٩

(١٠) وذهب الجرجانى إلى أنه منصوب بالواو . انظر : أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣ وابن عقيل ٨٥ وشرح الأشمونى ١/ ٣٨٢

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّه منصوبٌ على الخلافِ وذلك لأنه إذا قال « اسْتَوى الماءُ والخشبةَ » لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : اسْتَوى الماءِ واستوتِ الخشبةُ ؛ لأن الخشبةَ لم تكن معوجّةً ، فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما [1] يحسن فى « جاء زيدٌ وعَمْروٌ » فَقَدْ خالَفَ الثانى الأول ، فانتصبَ على الخلافِ ، كما بينا فى الظرف ، نحو « زَيْدٌ خَلْفَكَ » وما أشبه ذلك .

والذى يدلُّ على أنَّ الفعلَ المتقدمَ [2] لا يجوزُ أن يعملَ فيه أن نحو « استوى ، وجاء [3] » فعلٌ لازمٌ ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ، فدلَّ على صحةِ ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ العاملَ هو الفعلُ وذلك لأنَّ هذا الفعلَ وإن كان فى الأصلِ غيرَ متعدٍّ إلا أنّه قُوِّىَ بالواو ، فتعدَّى إلى الاسم ، فنصبه ، كما عُدِّىَ بالهمزة [4] فى نحو « أخرجت زيدا » وكما عُدِّىَ بالتضعيفِ [5] ، نحو « خَرَّجْتُ المتاعَ » وكما عُدِّىَ بحرف الجر [6] ، نحو « خَرَجْتُ بِهِ » [إلا أن الواو لا تعمل] [7] ؛ لأنَّ الواوَ فى الأصلِ حرفُ عطفٍ ، وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان ؛ العطف ومعنى الجمع [8] ، فلما وُضِعَتْ

---

(١) (كما لم) فى س .

(٢) (المقدم) فى س .

(٣) (جاء واستوى) فى غ .

(٤) انظر فى معانيه : الجاربردى ١/ ٤٥ وشرح التصريف الملوكى ٦٧ والممتع فى التصريف ١٨٦ وابن يعيش ٧/ ١٥٩ والرضى على الشافية ١/ ٨٣ والهمع ٦/ ٢٢ والإيضاح ٢/ ١٢٦

(٥) انظر فى معانيه : الجاربردى ١/ ٤٧ وشرح التصريف الملوكى ٧٠ والممتع ١٨٨ وابن يعيش ٧/ ١٥٩ والرضى على الشافية ١/ ٩٢ والهمع ٦/ ٢٣ والإيضاح ٢/ ١٢٨ والمقتضب ١/ ٢١٢

(٦) انظر : الكناش ٢/ ٦٩١

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٨) انظر : الهمع ٥/ ٢٢٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٢٠٢ وشرح اللمحة ٢/ ٢٤٧ والإيضاح ٢/ ٢٠٤ والبسيط فى شرح الجمل ٣٣٤ وابن يعيش ٨/ ٩٠

موضعَ « مع » خُلِعَتْ عنها دلالةُ العطفِ ، وأُخْلِصَتْ للجمعِ ، كما أنَّ فاء العطف فيها معنيان : العطف ، والإتباع (١) ، [فإذا وقعت فى جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف ، وأُخْلِصَتْ للإتباع (٢)] (٣) ، وكذلك همزة الخطاب فى « هَاءَ يا رَجُلُ » فإنها إذا ألحقتها الكاف جَرَّدتها من الخطاب ؛ لأنه يصيرُ بعدها فى الكافِ (٤) ، ونظيرُ ما نحن فيه من كلِّ وجهٍ نصبُهمُ الاسمَ فى بابِ الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية « إلا » (٥) فكذلك ها هنا (٦) ؛ المفعولُ معه منصوبٌ بالفعلِ المتقدّمِ بتقويةِ الواوِ ، على ما بينا ، وهذا هو المعتَمدُ عندَ البصريينَ .

وأما ما ذهب إليه الزجاج مِنْ أنه منصوبٌ بتقدير عامل ، والتقدير : ولابسَ الخشبةَ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ فى المفعول وبينهما الواو ، قلنا : هذا باطلٌ (٧) ؛ لأنَّ الفعلَ يعملُ فى المفعولِ على الوجه الذى يتعلّقُ به ، فإن كان يَفْتَقِرُ إلى توسّطِ حرفٍ عَمِلَ مع وجودِهِ ، وإن كان لا يَفْتَقِرُ إلى ذلك عَمِلَ مع عدمِهِ ، وقد بينا أنَّ الفعلَ قد تعلّق بالمفعول معه بتوسّطِ الواو ، وأنه يفتقرُ فى عملِهِ إليها ، فينبغى أن يعملَ مع وجودِها ، فكيف يجعلُ ما هو سببٌ فى وجودِ العملِ سببًا فى عَدَمِهِ ؟ وهل ذلك إلا (٨) تعليقٌ على العلةِ ضدّ المقتضى ؟ ولكان ما ذهب إليه وجه لكان

---

(١) انظر : الهمع ٥/ ٢٣٢ والمقتضب ١/ ١٤٨ والإيضاح ٢/ ١٠٦ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٢٠٤ والبسيط فى شرح الجمل ٣٢٦ وابن يعيش ٨/ ٩٤ - ٩٥

(٢) وتسمى هذه الفاء فاء الابتداء أو فاء الجواب لمجيئها فى جواب كلام مستأنف يعمل بعضه فى بعض . الكناش ٢/ ٨٤٠

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٤) انظر فى لغاتها : ابن يعيش ٨/ ١٢٦

(٥) انظر : أسرار العربية ١٠٨

(٦) بياض فى س .

(٧) انظر : أسرار العربية ١٠٨ وشرح التصريح ١/ ٣٤٤

(٨) (يعمل تعليق) فى غ .

ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأنَّ ما ذهب [إليه يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب] (١) إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير .

وأما ما ذهب إليه الأخفش (٢) من أنه يَنْتَصِبُ انتصابَ « مع » فضعيفٌ أيضًا ؛ لأنَّ « مع » ظرف (٣) ، والمفعولُ مَعَهُ فى نحو « استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البَرْدُ والطيالسةَ » ليس بظرف ، ولا يجوزُ أن يُجعلَ منصوبًا على الظرفِ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنّه منصوبٌ على الخلافِ ؛ لأنه لا يحسُنُ تكريرُ الفعلِ ، فخالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف » قلنا : هذا باطل بالعطف الذى يخالف بين المعنيين ، نحو قولك (٤) : « ما قَامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو ، وما مَرَرْتُ بزيدٍ لكن بَكْرٌ » وما بعد « لكن » يخالفُ ما قبلها ، وليس بمنصوبٍ ، فـ « لكن » يلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلَها على كلِّ حالٍ ، سواءٌ لَزِمَت العطف (٥) فى النفى عندنا ، أو جاز بها العطفُ فى الإيجابِ عندكم ، فلو كان كما زعمتم لوجبَ أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبًا ؛ لمخالفتِه الأولَ ، وإذا كان الخلافُ لَيْسَ مُوجبًا للنصبِ مع الواو التى لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى ، وكذلك أيضًا يبطل بـ « لا » فى قولك : « قام زيدٌ لا عمروٌ ، ومَرَرْتُ بزيدٍ لا عمروٍ » وما بعد « لا » يخالف ما قبلها كـ « لكن » ، وليس بمنصوب ، فدلَّ على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب .

وقولهم : « إن الفعل المتقدم لازم ؛ فلا (٦) يجوز أن يعمل فى المفعول معه » قلنا : إلا أنه تعدى بتقوية الواو ؛ فخرج عن كونه لازما ، على ما بينا ، فلا نعيده ها هنا ، والله أعلم .

* * *

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٢) (أبو الحسن الأخفش) فى غ .

(٣) انظر : المصباح المنير (مع) ٧٩١

(٤) (قولك) ساقطة من س وغ .

(٥) (العطف عندنا) فى غ .

(٦) (ولا) فى غ .

٣٢ - مسألة [١]

تقديم الحال على العامل [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على الفعلِ [٣] العاملِ فيها ، مع الاسمِ الظاهر ، نحو : « راكبًا جاءَ زيدٌ » ويجوز مع المضمرِ ، نحو « راكبًا جئتُ » ، وذهبَ البصريون إلى أنه يجوزُ تقديم الحال على العاملِ [٤] فيها مع الاسم الظاهر [٥] والمضْمَرِ .

أما الكوفيُّونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز [٦] تقديمُ الحالِ على العاملِ فيها ، وذلك لأنَّه يؤدِّى إلى تقديمِ المضمرِ على المظهرِ ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رَاكِبًا جاءَ زَيْدٌ » كانَ فى « راكبًا » ضمير « زَيْد » ، وقد تقدَّمَ عليه ، وتقديمُ الضميرِ [٧] على المظهرِ لا يجوزُ .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّه يجوزُ تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً ، نحو « راكبا جاء زيدٌ » للنقل والقياس :

أما النقل فقولهم فى المثل : « شَتَّى تَؤُوبُ الحلبةُ » [٨] فـ « شتى » حالٌ مقدَّمةٌ [٩] على الفعلِ العاملِ فيها مع الاسم الظاهر ، فدل على جوازه .

وأما القياس فلأنَّ العاملَ فيها متصرفٌ ، وإذا كان العامل متصرفًا وجبَ أن يكونَ عملُه متصرفًا ، وإذا كان عملُه متصرفا وجب أن يجوز تقديمُ معمولِهِ عليه ، كقولهم « عمرًا ضَرَبَ زيد » فالذى يدل عليه [١٠] أن الحال تشبه بالمفعول [١١] ،

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : التبيين ٣٨٣ وأصول النحو ١/٢٦٠ والمرتجل ١٦١ والمقتضب ٤/١٦٨ ومفتاح الإعراب ٦٥ وشرح الأشمونى ١/٤٢٤ وأوضح المسالك ٢/٣١٨ وابن عقيل ٩٣

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (الفعل) ساقطة من غ .

(٤) (فيها) ساقطة من غ .

(٥) (المظهر) فى غ .

(٦) (إنه لا يجوز) فى غ .

(٧) (تقدم) فى س .

(٨) انظر المثل فى : جمهرة الأمثال ، للعسكرى ١/٥٤١ ومجمع الأمثال ١/٣٥٨

(٩) (متقدمة) ساقطة من غ .

(١٠) (على) فى غ .

(١١) يرى النحاة أن الحال هى الأولى من المشبهات بالمفعول . الأشباه والنظائر ٢/ ٨٧ والمفصل ٥٦١ وتوجد زيادة فى غ ، هى : (أنها جاءت بعد أن استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى ، فصار راكبا بمنزلة المفعول ؛ لاستقلال الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز تقديمه كالمفعول) .

وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل [(١)] ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .

وأما الجوابُ عن كلماتِ الكوفيينَ ؛ قولهم : « إنما لم يجز تقديمُ الحالِ لأنَّه يؤدِّى إلى تقديمِ المضمَرِ على المظهرِ » قلنا : هذا فاسدٌ ؛ وذلك لأنه وإن كان مقدَّمًا فى اللفظِ إلا أنَّه مؤخَّرٌ فى التقديرِ ، وإذا كان مؤخَّرًا فى التقديرِ جاز فيه التقديمُ ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [سورة طه ٦٧/٢٠] فالضميرُ فى « نفسه » عائد إلى « موسى » وإن كان مؤخَّرا [(٢)] فى اللفظِ ، إلا أنه لما كان فى تقدير التأخير جاز التقديم [(٣)] ، قال زهير :

مَنْ يَلْقَ على عِلاته هَـــرِمًا يَلْقَ السَّماحةَ منه والنَّدى خُلُقَا [(٤)]

فالهاء [(٥)] فى « علاته » تعود إلى « هرم » لأنه فى تقديرِ التقديمِ [(٦)] ؛ لأنَّ التقدير : من يلق يومًا على علاته ، فلما كان « هرما » فى تقدير التقديم ، والضمير فى تقدير التأخير وجب أن يكون جائزا ، ومن كلامهم : « فى أكفانِه لُفَّ الميتُ » ، ومن أمثالهم « فى بَيْته يؤْتَى الحكمُ » [(٧)] وتزعم العرب أن أرنبا وجدت تمرة ، فاختلسها ثعلبٌ منها [(٨)] ، فاختصما إلى ضبٍّ ، فقالت الأرنب : يا أبا الحسيل ، قال الضب : سميعا دعوتما ، قالت [(٩)] : أتيناك لتحكم بيننا ، قال : عادلا حَكَمْتُمَا ، قالت : فاخرجْ إلينا ، قال : فى بَيْتِهِ يُؤْتَى الحكمُ ، فالضمير فى « فى بيته » يعود إلى « الحكم » وقد تقدَّم عليه .

وهذا كثيرٌ فى كلامهم ، وقد بيّنا ذلك مستقصى فى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه [(١٠)] ، بما يغنى عن الإعادة ها هنا ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : الجامى على الكافية ٣٢١/١

(٢) (مقدما) فى غ .

(٣) (التقدم) فى غ .

(٤) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٦٤

(٥) (والهاء) فى غ .

(٦) (التقدم) فى غ .

(٧) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٦٢

(٨) (منه) فى س .

(٩) (فقالت) فى غ .

(١٠) هذا الكتاب ٦١

٢٣ - مسألة [١]

وقوع الماضى حالا [٢]

ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنَّ الفعلَ الماضى يجوزُ أنْ يقعَ حالًا ، وإليه ذهبَ أبو الحسن الأخفش [٣] من البصريين ، وذهب البصريُّون إلى أنه لا يجوزُ أن يقعَ حالا ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه « قد » أو كان وصفًا [٤] لمحذوفٍ فإنه يجوزُ أن يقعَ حالا .

أما الكوفيون [٥] فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليلُ على أنه يجوزُ أن يقعَ الفعلُ الماضى حالًا النقل والقياس :

أما [٦] النقلُ فقد قال الله تعالى [٧] : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [سورة النساء ٤/٩٠] فحصرت : فعل ماضٍ ، وهو فى موضع الحالِ ، وتقديره : حَصِرَةً صدورُهم ، والدليل على صحةِ هذا التقدير قراءة [٨] من قرأ : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتً صُدُورُهُمْ ﴾ وهى قراءة الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم ، وقال أبو صخر الهذلى :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ ... كما انتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ [٩]

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : التبيين ٣٨٣ وائتلاف النصرة ١٢٤ والمقتضب ٤/ ١٦٨ ؛ ٣٠٠ والمرتجل ١٦١ وابن يعيش ٢/ ٥٧ وأصول ابن السراج ١/ ٢٦٢ ومفتاح الإعراب ٦٦ وشرح الأشمونى ١/ ٤٣٩ والمفصل ٦٤ والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٣ ومعانى القرآن ، للفـراء ١/ ٢٤ ؛ ٢٨٢ والخزانة (بولاق) ١/ ٥٥٢ وابن عقيل ٩٥

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : معانى القرآن ، للفراء ١/ ٢٤ ؛ ٢٨٢ والتبيين ٣٨٣ والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٣ وشرح الأشمونى ١/ ٤٣٩

(٤) (صفة) فى س .

(٥) وتابعهم المحلى . مفتاح الإعراب ٦٦

(٦) (فأما) فى س .

(٧) (الله تعالى) فى س .

(٨) انظر فى هذه القراءة : المهذب فى القراءات العشر ١/١٦٦ - ١٦٧

(٩) من الطويل ، فى شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧ والعينى ٣/ ٦٧ والخزانة ٣/ ٢٥٤ وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٢٢٧ والهمع ١/ ١٩٤ وابن يعيش ٢/ ٦٧

فـ« بلله » فعل ماضٍ ، وهو فى موضعِ الحال [(١)] ، فدل على جوازِهِ .

وأما القياس [(٢)] فلأنَّ كلَّ ما جاز أن يكونَ صفةً للنكرةِ [(٣)] ، نحوَ « مَرَرْتُ برجلٍ قَاعِدٍ ، وغلامٍ قائمٍ » جاز أن يكونَ حالًا للمعرفةِ ، نحو « مَرَرْتُ بالرجلِ قاعدًا [(٤)] ، وبالغلامِ قائمًا » ، والفعل الماضى يجوزُ أن يكونَ صفةً للنكرةِ ، نحو « مَرَرْتُ برجلٍ قعدَ ، وغلامٍ [(٥)] قام » فينبغى أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة ، نحو « مررتُ بالرجلِ قعدَ ، وبالغلامِ قامَ » وما أشبه ذلك [(٦)] .

والذى يدلُّ على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوزُ أن يُقامَ الفعلُ الماضى مُقامَ الفعلِ [(٧)] المستقبل ، كما قال تعالى [(٨)] : ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [سورة المائدة ١١٦/٥] أى : يقول [(٩)] ، وإذا جاز أن يُقامَ الماضى مُقامَ المستقبلِ جازَ أن يُقامَ مُقامَ الحالِ .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ أن يقعَ حالا وذلك لوجهين ؛ **أحدهما** : أنَّ الفعل الماضى لا يدلُّ على الحالِ ، فينبغى أن لا يقوم مَقامَه ، **والوجه الثانى** : أنه إنما يَصْلحُ أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه « الآن » أو « الساعة » [(١٠)] ، نحو : « مَرَرْتُ بزَيْدٍ يضرب ، ونَظَرْتُ إلى عمرٍو يكتبُ » ؛ لأنه يحسنُ أن يقترنَ [(١١)] به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح فى الماضى ، فينبغى أن لا يكون حالًا ؛ ولهذا لم يجز أن يقال : « ما زال زَيْدٌ قامَ ، وليس زَيْدٌ قامَ » ؛ لأن « ما زال [(١٢)] ، وليس [(١٣)] » يطلبان الحال ، و« قامَ » فعل

---

(١) انظر : الخزانة (بولاق) ١/ ٥٥٢

(٢) (الجواز) فى س .

(٣) انظر : الكناش ٢/ ٧٠١

(٤) انظر : ابن يعيش ١١٢/٧ والمقتضب ٨٧/٤ والكناش ٧٠٢/٢ والجامى على الكافية ٢٩٥/٢

(٥) (وبغلام) فى غ .

(٦) (وما أشبهه) فى س .

(٧) (الفعل) ساقطة من غ .

(٨) (الله تعالى) فى س .

(٩) انظر : التبيان ١/ ٢٣١ وهى للماضى على حكاية الحال .

(١٠) (والساعة) فى غ .

(١١) (تقرن) فى غ .

(١٢) انظر : الكناش ٧٠١/٢

(١٣) انظر : ابن يعيش ١١٢/٧ والمقتضب ٨٧/٤ والكناش ٧٠٢/٢ والجامى على الكافية ٢٩٥/٢

ماضٍ ، فلو جاز أن يقع حالا لوجب أن يكونَ هذا جائزًا [١]، فلما لم يجز دل على أن الفعل الماضى لا يجوز أن يقع حالا ، وكذلك لو قلت : « زَيْدٌ خَلْفَكَ قَامَ » لم يجز أن يجعل [٢] « قَامَ » فى موضع الحالِ ؛ لما بينا ، ولا يلزم على كلامِنا إذا كان مع الماضى « قَدْ » ؛ حيثُ يجوزُ أن يكونَ [٣] حالًا ، نحو : « مَرَرْتُ قَدْ بزيدٍ قامَ » ؛ وذلك لأن « قد » تقرّب الماضى من الحال [٤] ، فجاز أن يقعَ معها حالًا ، ولهذا يجوز أن يقترنَ [٥] به الآن أو الساعة ، [فيقال : قد قام الآن أو الساعة] [٦] ؛ فدلَّ على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون صفةً لقومٍ المجرور فى أولِ الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ ﴾ [سورة النساء ٩٠/٤] .

والوجه الثانى : أن تكونَ صفةً لقومٍ مقدَّرٍ ، ويكون التقديرُ فيه [٧] : أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم ، والماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالًا بالإجماع .

والوجه الثالث : أن يكون خبرا بعد خبر ، كأنه قال : أو جاؤوكم ، ثم أخبرَ فقالَ : حَصِرَتْ صدورُهُمْ .

والوجه الرابع : أن يكونَ محمولًا على الدُّعاءِ ، لا على الحالِ ، كأنه قال : ضَيَّقَ اللهُ صدورهم ، كما يُقالُ : جاءنى فلانٌ وَسَّعَ اللهُ [٨] رزقَه [٩] ، وأحْسَنَ

---

(١) (حالا) فى غ .
(٢) (تجعل) فى س .
(٣) (يقع) فى غ .
(٤) انظر : الهمع ٣٧٧/٤ وابن يعيش ١٤٧/٨ والمفصل ٣١٦ والإيضاح ٢٣٥/٢
(٥) (يجوز أن يكون مقترنا) فى غ .
(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .
(٧) (فيه) ساقطة من غ .
(٨) (عليه) فى س .
(٩) (ورزقه) فى س .

إليّ غفرَ اللهُ لَهُ ، وسَرَقَ قطعَ اللهُ يدَهُ ، وما أشبه ذلك ، فاللفظ [١] فى ذلك كله لفظ الماضى ومعناه الدعاء ، وهذا كثير فى كلامهم ، قال الشاعر :

ألا يا سَيَالاتِ الدَّحَائلِ بالضُّحَى عَلَيْكُنَّ مِنْ بَيْنِ السَّيَالِ سَلامُ

ولا زالَ مُنْهَلُّ الرَّبِيعِ إذا جَرَى عَلَيْكُنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامُ [٢]

فأتى بالفعل الماضى ، ومعناه الدعاء ، وقال قيس بن ذريح [٣] :

ألا يا غُرَابَ البَيْنِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً فَوَيْحَكَ خَبِّرْنِى بما أنتَ تَصْرُخُ

أبِا لبَيْنِ منْ لُبْنَى فإنْ كُنْتَ صَادِقًا فلا زَالَ عَظْمٌ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْضَخُ

ولا زِلْتَ مِنْ عَذْبِ المياهِ مُنَفّرًا وَوَكْرُكَ مَهْدُومٌ وَبَيْضُكَ مُشْدَخُ

ولا زالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ فلا أَنْتَ فى أَمْنٍ ولا أنت تُفْرِخُ

وَأَبْصَرْتُ قَبْلَ الموتِ لَحْمَكَ مُنْضَجًا على حَرِّ جَمْرِ النَّارِ يُشْوَى وَيُطْبَخُ [٤]

وقال معدان بن جواس الكندى :

إن كانَ ما بُلِّغْتَ عَنِّى فَلَامَنِى صَدِيقِى وَشَلَّتْ مِنْ يَدَىَّ الأنامِلُ

وَكَفَّنْتُ وَحْدِى مُنْذِرًا فى رِدَائِهِ وَصَادَفَ حَوْطًا مِنْ أعادِىَّ قَاتِلُ [٥]

فأتى بالفعل الماضى فى هذه المواضع ومعناه الدعاء ، فكذلك [٦] قوله تعالى : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ لفظه لفظ الماضى ومعناه الدعاء ، ومعناه من الله تعالى إيجاب ذلك عليهم .

وأما قول الشاعر :

كَمَا انتفضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القطرُ

فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذفَ لضرورةِ

---

(١) (واللفظ) فى غ .

(٢) من الطويل ، ولم أجدهما فى مصادرى ، واللفظ فى س : (باللوى) .

(٣) قيس بن ذريح من بنى كنانة من بنى ليث ، وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك . الشعر والشعراء ٢/ ٦٣٢ والأغانى ٨/ ١٠٧

(٤) أبيات من الطويل ، الديوان ٥٥ .

(٥) بيتان من الطويل ، وليسا فى مصادرى .

(٦) (وكذلك) فى غ .

الشعرِ ، فلما كانت « قد » مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها ، ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضى « قد » فإنه يجوز أن يقع حالًا .

وأما قولهم : « إنه يصلحُ أن يكونَ صفةً للنكرةِ ، فصلح أن يقعَ حالًا ، نحو : قاعد ، وقائم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو « قاعد ، وقائم » لأنه اسم فاعل ، واسم الفاعل [١] يراد به الحال [٢] ، بخلافِ الفعلِ الماضى فإنه لا يُرادُ به الحال ، فلم يجز أن يقع حالا .

وأما قولهم [٣] : « إنه يجوز أن يَقومَ الماضى مَقامَ المستقبلِ ، وإذا جاز أن يقومَ مَقامَ المستقبل جاز أن يقوم مَقامَ الحالِ » قلنا هذا لايستقيم ، وذلك لأنَّ الماضى إنما يقوم مَقامَ المستقبل فى بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [سورة المائدة] فلا يجوز فيما عداه ؛ لأنا بقينا فيه على الأصل ، كما أنه يجوزُ أن يقع الماضى فى بعض المواضع حالا [٤] لدليل عليه ، وذلك إذا دخلت عليه « قد » أو كان وصفًا لمحذوفٍ ، ولم يجز فيما عداه ؛ لأنا [٥] بقينا فيه على الأصل ، على أنا نقول : وليس [٦] من ضرورة أن يجوز أن يُقامَ [٧] الماضى مُقامَ المستقبل ينبغى أن يقام مقام الحال ؛ لأنَّ المستقبل فعل كما أن الماضى فعل ، فجنس الفعلية مشتمل عليهما ، وأما الحال فهى اسم ، وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقام الاسم ، والله أعلم .

* * *

(١) (واسم الفاعل) ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) ولذلك فإنه يعمل عمل فعله المضارع المبنى للفاعل . الرضى على الكافية ٢/٢٠٠ والمفصل ٢٢٨ والجامع الصغير ١٥٤ والأشباه والنظائر ١/٢٦١ - ٢٦٢

(٣) (قولهم) ساقطة من غ .

(٤) النص فى غ : (أن يقع الماضى حالا فى بعض المواضع) .

(٥) (إلانا) فى غ .

(٦) (ليس) فى غ .

(٧) (يقوم) فى غ .

٣٤ - مسألة [1]

النصب فى الصفة إذا كرر الظرف التام [2]

ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ النصبَ واجبٌ فى النعتِ [3] إذا كرِّر الظرفُ التامُّ، وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: « فى الدّار زيدٌ قائمًا فيها [4] »، وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب [5] إذا كرِّر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوزُ فيه الرفع كما يجوز فيه النصب، وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر [6] الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن النصب واجب النقل والقياس:

أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[سورة هود ١٠٨/١١] فقوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ ﴾ منصوب بالحال، ولا يجوز غيره، وقال تعالى: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [سورة الحشر ١٧/٥٩] ووجه [7] الدليل من هاتين الآيتين أن القراء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يرو عن أحد منهم أنه قرأ فى واحدة [8] منهما بالرفع [9].

وأما القياس فقالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز [10] إلا النصب، وذلك لأن الفائدة فى الظرف الثانى فى قولك: « فى الدَّارِ زَيْدٌ قائمًا فيها » إنما تحصل [11] إذا حملناه على النصب، لا إذا حملناه على الرفع، ألا ترى أنه [12] إذا حملناه على

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة: التبيان فى غريب إعراب القرآن ٢٥٩/٢ والتبيين ٣٧٦

(٢) هذا العنوان بهامش س.

(٣) (الصفة) فى غ.

(٤) (قائم) فى س.

(٥) (فى الصفة) زيادة فى غ.

(٦) (يتكرر) فى غ.

(٧) (وجه) فى غ.

(٨) (واحد) فى س.

(٩) ذكر العكبرى أن هناك قراءة أخرى برفع « خالدان » على أنه خبر. التبيان ٢٥٩/٢ وانظر: شواذ ابن خالويه ١٥٥وهذا سيقوله الأنبارى فى رده على الكوفيين.

(١٠) (لا) ساقطة من غ.

(١١) (إنما تحصل) ساقطة من غ.

(١٢) (أن) فى س.

النصبِ يكونُ الظرفُ الأولُ خبرًا للمبتدأ ، ويكون الثانى ظرفًا للحالِ ، ويكون الصلة لقائمٍ منقطعًا [١] عما قبله ، فيكون على هذا كلاما مستقيمًا لم يلغ [٢] منه شيء ، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا « فى الدار زيدٌ قائمٌ فيها » فإنه تبطل فائدة [٣] فى الثانية ؛ لنيابة الأولى عنها فى الفائدة ، وحمل الكلام على ما فيه فائدة [٤] أشبه بالحكمة مِنْ حملِه على ما ليس فيه فائدة .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أن الرفعَ جائزٌ أنَّا أجمعنا على أنه إذا لم يُكرَّر الظرفُ أنه يجوز فيه الرفعُ والنصبُ ، فكذلك إذا كرر ؛ لأن قصارى ما نقدر أن يكون مانعًا تكرر الظرف ؛ لأن « فى »[٥] الأولى تفيد ما تفيده [٦] الثانية ، وهذا لا يصلح [٧] أن يكون مانعا؛ لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيده [٨] الثانية ، إلا أنَّ الثانية [٩] تُذكرُ على سبيل التوكيد ، والتوكيد شائع فى كلام العرب مستعمل فى لغتهم ، وهذا لا خلاف فيه ، وصار هذا كقولهم « فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ فيك » ولا [١٠] شك أن « فِيكَ » الأولى تفيد ما تفيده الثانية ، ومع هذا[١١] لم يمتنع صحة المسألة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ وقوله تعالى تعالى : ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ ﴾ فلا حجة لهم فى هاتينِ الآيتين ؛ إذ ليس فيهما ما يدلُّ على أنه لا يجوز الرفع ، وإنما فيهما دلالةٌ على جواز النصب ، ونحن نقول به .

وقولهم [١٢] : « إنه لم يُرْوَ عن أحدٍ من القراء قرأ بالرفع ، فوجب أنه لا يجوز » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد روى عن الأعمش [١٣] أنه قرأ « خالدون فيها »

---

(١) (عما) ساقطة من غ .
(٢) (يبلغ) فى غ .
(٣) (فائدته) فى غ .
(٤) (الفائدة) فى غ .
(٥) (فى) ساقطة من غ .
(٦) (تفيد) فى س .
(٧) (يصح) فى غ .
(٨) (تفيد) فى س .
(٩) (إلا أن الثانية) ساقط من غ .
(١٠) (لا) ساقطة من غ .
(١١) (ها هنا) فى غ .
(١٢) (قولهم) فى غ .
(١٣) قرأ الأعمش (خالدان) بالمثنى والرفع . شواذ ابن خالويه ١٥٥

بالرفع ، على أن هذا الاستدلال [١] فاسد ، وذلك لأنه [٢] ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحدٌ من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحًا [٣] ، ألا ترى أنه لم يأت فى كتاب الله عز وجل [٤] ترك عمل « ما » فى المبتدأ والخبر [٥] ، نحو « ما زيد قائم ، وما عمرو [٦] ذاهب » إلا فيما ليس بمشهور ، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة ، [وهى لغة بنى تميم [٧] ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة ؟] [٨]، فكذلك هـا هنا .

وأما قولهم « إنا لو حملناه على الرَّفْعِ لأدَّى ذلك إلى أن تبطلَ فائدةٌ فى الثانية ؛ لنيابة الأولى عنها فى الفائدة » قلنا : هذا فاسدٌ ؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما [٩] تفيده الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره ، فيقولون : « لَقِيتُ زيدًا زيدًا ، وضربت عمرًا عمرًا [١٠] » فيكون المكرر توكيدا للأول [١١] ، وإن كان الأول قد وقعتْ به الفائدةُ ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [سورة يوسف ٣٧/١٢] فهم الثانية تكريرٌ للتوكيدِ ، والتقدير : وهم بالآخرة كافرون ، فى أحد الوجهين ، ومع هذا فلا يقال إنه لا يجوز ، فكذلك ها هنا ، ومن تدبَّر سورة ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ و ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [سورة الكافرون ١/١٠٩] علم قطعًا أنَّ

---

(١) (استدلال) فى غ .
(٢) (أنه) فى غ .
(٣) (صحيحا) فى غ .
(٤) (تعالى) بدلا من (عز وجل) فى س .
(٥) (أو الخبر) فى غ .
(٦) (وعمرو ذاهب) . فى غ .
(٧) انظر : الكتاب ٥٧/١ والأشباه والنظائر ١٤٨/١
(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٩) (ما لا) فى س .
(١٠) النص فى غ : (فيقول : ضربت زيدا زيدا ولقيت عمرا عمرا) .
(١١) وهذا المسمى بالتوكيد اللفظى . انظر : المفصل ١١١ والكناش ٤٣٣/١ وابن عقيل ١٣١ وقطر الندى ٢٨٩

التكرير للتوكيد لا يُنْكَرُ فى كلامهم؛ لما فيه من الفائدة ، وكثرة [١] ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وشهرته فى استعمالهم ، تغنى [٢] عن الإسهاب والتطويل بالشواهد ؛ إذ [٣] كان ذلك أكثر من أن يحصى [٤] ، وأشهر من أن يظهر ، والله أعلم .

* * *

(١) (وكثر) فى غ .

(٢) (يغنى) فى س .

(٣) (إذا) فى س .

(٤) (يحصر) فى غ .

٣٥ - مسألة [١]

[القول فى تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا]

اختلفَ الكوفيّونَ فى جوازِ تقديمِ التمييزِ إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا نحو « تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا ، وتَفقَّأَ الكَبْشُ شَحْمًا » فذهب بعضهم إلى جوازه [٢] ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى [٣] وأبو العباس المبرّد [٤] من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على جوازِ التقديمِ النقلُ والقياسُ ؛ أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ [٥]

وجهُ الدَّليلِ أنه نَصبَ « نفسًا » على التمييز ، وقدَّمه على العاملِ فيه ، وهو « تَطِيبُ » لأنَّ التقديرَ فيه ، وما كان الشأنُ والحديثُ تَطيبُ سَلْمَى نفسًا ؛ فدلَّ على جوازِه .

وأما القياسُ فلأنَّ هذا العاملَ فعلٌ متصرِّفٌ ، فجازَ تقديمُ معمولِهِ عليه كسائرِ الأفعالِ المتصرفة ، ألا ترى أنَّ الفعلَ لما كان متصرفًا – نحو [٦] قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا – جاز تقديم [٧] الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا نحو « راكبًا جاءَ زيدٌ » [٨] ؛ ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفًا ، نحو « رَاكِبًا جاءَ زيدٌ » .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٣٨ وشـــرح التصريح ١/٤٠٠ والدرر ١/٢٠٨ والمقتضب ٣/ ٣٦ والكتاب ١/١٠٥ وشرح الأشـــمونى ١/٤٤٨ وأوضح المسالك ٢/ ٣٧١ – ٣٧٢

(٢) (جواز تقديم) فى غ .

(٣) انظر : المقتضب ٣/٣٦

(٤) انظر : المقتضب ٣/٣٦ والدرر ١/٢٠٨

(٥) من الطويل ، وهو للمخبل السعدى فى الديوان ٢٩٠ والخصائص ٢/٣٨٤ وله أو لقيس بن الملوح أو لأعشى همدان فى العينى ٣/٢٣٥ وللمخبل أو لقيس بن معاذ فى شرح شواهد الإيضاح١٨٨ وبلا نسبة فى المقتضب ٣/٣٧ وابن يعيش ٢/ ٧٤ والهمع ١/ ٢٥٢

(٦) (فى نحو) فى س .

(٧) تقديم فى غ .

(٨) (زيداً) فى غ .

قالوا : ولا يجوزُ أن يُقالَ « تقديم الحالِ على العاملِ [١] فيها لا يجوزُ عندكم ، ولا تقولون به ، فكيف يجوزُ لكم الاستدلالُ بما لا يجوزُ عندكم ، ولا تقولون به ؟ » لأنا نقول : كان القياسُ يقتضى أن يجوز [٢] تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفًا ، إلا [٣] أنه لم يجز لدليل دلَّ عليه ، وذلك لما يؤدِّى إليه مِنْ تقديم المضمر على المظهر على ما بينا فى مسألة الحال [٤] ، فبقينا فيما عداه على الأصلِ ، وجاز لنا أن نستدلَّ به عليكم ، وإن كنَّا لا نقولُ بهِ ؛ لأنكم تقولونَ به ، فصلح أن يكونَ إلزامًا عليكم .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمُهُ على العاملِ فيه ، وذلك لأنه هو العاملُ فى المعنى [٥] ، ألا ترى أنك إذا قلتَ « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وتَفَقَّأَ الكبشُ شَحْمًا » أن المتصببَ هو العرقُ والمتفقئُ هو الشَّحْمُ ، وكذلك لو قلت « حَسُنَ زَيْدٌ غلامًا ، ودابة » لم يكن له حظٌّ فى الفعل من جهة [٦] المعنى ، بلِ الفاعلُ فى المعنى هو الغلام والدابة ، فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا .

قالوا : ولا يلزمُ على كلامِنا الحال حيث يجوزُ تقديمها على العاملِ فيها نحو « راكبًا جاء زيدٌ » فإن راكبا فاعل فى المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأنك [٧] إذا قلت « جاء زيد راكبًا » فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار « راكبا » بمنزلة المفعول المختصِّ لاستيفاءِ الفعلِ فاعلَه من كل وجه [٨]، فجاز تقديمه

---

(١) النص فى س : (تقديم العامل على الحال فيها) .

(٢) (يجوز) ساقطة من غ . (٣) (على) فى س .

(٤) انظر هذا الكتاب ٢١٠ .

(٥) انظر : شرح الأشمونى ٤١٢/١ والكناش ٣٦٣/١

(٦) (وجه) فى غ .

(٧) (لأنك) زيادة من غ .

(٨) النص فى غ : (من جهة اللفظ والمعنى) .

كالمفعول نحو « عمرًا ضربَ زيدٌ » بخلاف التمييز ، فإنك إذا قلت « تَصبَّبَ زيدٌ عرقًا ، وتفقأَ الكبشُ شحمًا [1]، وحسن زيد غلامًا » لم يكن زيد هو الفاعل فى المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو العرق والشحم والغلام [2] ، فلم يكن عَرَقا وشَحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأنَّ الفعلَ استوفى [3] فاعله لفظًا لا معنى ، فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم [4] الفاعل ، وكذلك قولهم « امتلأ الإناءُ ماءً » فإنه وإن لم يكن مثل « تصبَّب زيدٌ عرقًا » لأنه لا يمكن أن تقول « امتلأ ماءُ الإناءِ » كما يمكن أن تقول « تصبَّب عرقُ زيد » إلا أنه لما كان [يملأ الإناء كان] [5] فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... ومَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ [6]

فإن الرواية الصحيحة [7] :

وَمَا كَانَ نَفْسى بِالفِرَاقِ تَطِيبُ [8]

وذلك لا حجةَ فيه ، ولئن سلّمنا صحة ما رويتموه ، فنقول : نصب « نفسًا » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفسا ، لا على التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء فى الشعر قليلا على طريق الشذوذ ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه فعلٌ متصرفٌ ، فجاز تقديمُ معمولِهِ عليه كسائرِ الأفعالِ المتصرفة – إلى آخر ما قرروه » قلنا : الفرقُ بينهما ظاهرٌ ؛ وذلك لأنَّ المنصوب

---

(١) النص فى غ : (تفقأ الكبش شحما ، وتصبب زيد عرقا) .

(٢) (الغلام) زيادة من غ .

(٣) (قد استوفى) فى غ .

(٤) (كما لا يجوز) فى غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) الشطر الأول ساقط من س .

(٧) انظر : الدرر ١/٢٠٨

(٨) (بالفراق تطيب) ساقط من س .

فى « ضَرَبَ زيدٌ عمرًا » مفعول لفظا ومعنى ، وأما [١] المفعول فى نحو « تَصبَّبَ زيدٌ عرقًا » ، فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظا ، فإنه فاعل معنى ، فبان الفرق بينهما .

وأما احتجاجُهم بتقديم الحالِ على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛لأنهم لا [٢] يقولون به ، ولا يعتقدون صحته [٣] ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ قولهم « كان القياسُ يقتضى أن يجوزَ تقديمُ الحال على العاملِ فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليلٍ دَلَّ عليه ، وهو ما يؤدِّى إليه من تقديمِ المضمرِ على المظهر » قلنا : وكذلك نقول ها هنا : كان القياس يقتضى أن يجوزَ تقديمُ التمييزِ على العاملِ فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أنَّ التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا [٤] ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ها هنا لدليل ، على أنا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (فأما) فى غ .

(٢) (ولا) فى غ .

(٣) (صحة) فى غ .

(٤) (بيناه) فى غ .

٣٦ - مسألة [١]

العامل في المستثنى [٢]

اختلفَ مذهبُ الكوفيين في العاملِ في المستثنى النصبَ [٣]، نحو « قامَ القومُ إلا زيدًا » فذهب بعضُهم إلى أنَّ العاملَ فيه « إلا »، وإليه ذهب أبو العباس ابن يزيد المبرد [٤] وأبو إسحاق الزجّاج [٥] من البصريين، وذهب الفراء [٦] ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم– إلى أن « إلا » مركبة من « إنَّ » و « لا »، ثم خففت « إنّ »، وأُدْغِمَت في « لا »، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ « إنَّ »، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ« لا »، وحكى عن الكسائى [٧] أنه قال « إنما نصب [٨] المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم »، وحكى عنه أيضا أنه قال « ينتصب » [٩] المستثنى لأنه مشبه بالمفعول [١٠]، وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل [١١]، أو معنى الفعل بتوسط « إلا » [١٢].

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : التبيين ٣٩٩ والكتاب ٣١٠/١ والجنى الداني ٥١٦ والمقتضب ٣٩٠/٤ والمغنى ٦٧/١ وأسرار العربية ١١٦ وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١ - ١٣٠ وشرح التصريح ٣٤٩/١ وابن عقيل ٨٦ وشرح الأشموني ٣٩١/١ والارتشاف ١٥٠٥/٣ وابن يعيش ٧٦/٢ ؛ ٩/٧

(٢) هذا العنوان بهامش س وغ .

(٣) النص في س : (اختلف النحويون في العامل في المستثنى النصب) .

(٤) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ وسر صناعة الإعراب ١٢٩/١ وشرح التصريح ٣٤٩/١ وشرح الأشموني ٣٩١/١ وابن عقيل ٨٦ والارتشاف ١٥٠٦/٣

(٥) انظر : الارتشاف ١٥٠٦/٣ وأسرار العربية ١١٦ وشرح التصريح ٣٤٩/١ والتبيين ٣٩٩

(٦) انظر : أسرار العربية ١١٦ والتبيين ٣٩٩ والأصول ٣٩٧/١ وابن يعيش ٧٧/٢ وأسرار العربية ١١٦

(٧) انظر : الارتشاف ١٥٠٦/٣ وابن يعيش ٧٦/٢ والهمع ٢٢٤/١ والغرة ١٤٥/٢ والمساعد ٥٥٦/١ والتبيين ٤٠٠ والجنى الداني ٥١٧

(٨) (نصبنا) في غ . (٩) (يُنْصَب) في س .

(١٠) انظر : الكناش ٣٨٣/١ وفي الارتشاف ١٥٠٦/٣ : « وقيل بمخالفته الأول، ونسب للكسائى » .

(١١) وهو رأى ابن خروف . الارتشاف ١٥٠٦/٣

(١٢) انظر : الكتاب ٣١٠/٢ وأسرار العربية ١١٦ والارتشاف ١٥٠٦/٣ وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٥٣/٢ وشرح التصريح ٣٤٩/١ وابن عقيل ٨٦

أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليلُ على أنَّ « إلا » هى العامل ؛ وذلك لأنَّ[١] « إلا » قامت مقام أستثنى[٢] ألا ترى أنك إذا قلت « قام القومُ إلا زيدًا » كان المعنى فيه : أستثنى زيدًا ، ولو قلت « أستثنى زيدًا » لوجبَ أن تنصب[٣] ، فكذلك مع[٤] ما قام مقامه .

والذى يدل أيضًا[٥] على أنَّ الفعلَ المتقدمَ لا يجوزُ أن يكونَ عاملًا فى المستثنى النصبَ أنه فعل لازمٌ ، والفعلُ اللازمُ لا يجوزُ أن يعملَ فى هذا النوعِ من الأسماءِ ؛ فدلَّ على أنَّ العاملَ هو « إلا » على ما بينا .

والذى يدلُّ على أنَّ الفعلَ ليس عاملًا قولهم « القوم إخوانُكَ إلا زيدًا » فينصبون زيدا[٦] ، وليس ها هنا فعل ألبتةَ ؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما[٧] الفراء[٨] فتمسّكَ بأن قال : « إنما قلنا إنه منصوب بإلا لأن الأصل فيها إنَّ ولا ، فزيد : اسم إنَّ ، ولا : كفّت من الخبر ؛ لأنَّ التأويل : إن زيدًا لم يَقُم ، ثم خُفِّفَتْ إنَّ ، وأدغمت فى لا ، وركبت إنْ مع لا ، فصارتا حرفًا واحدًا ، كما رُكِّبَتْ لو مع لا ، وجُعلا حرفًا واحدًا ، فلما ركبوا إن مع لا أعملوها عملين : عمل « إنَّ » فنصبوا بها فى الإيجاب ، وعمل « لا » فجعلوها عطفا فى النفى ، وصارت بمنزلة « حتى » ، فإنها لما[٩] شابهت حرفين إلى والواو أجروها فى العمل مجراهما ، فخفضوا بها بتأويل إلى[١٠] ، وجعلوها كالواو فى العطف[١١] ؛

---

(١) (أن) فى غ .

(٢) انظر : أسرار العربية ١١٦

(٣) (تنتصب) فى غ .

(٤) (مع) فى غ .

(٥) (أيضا) ساقطة من غ .

(٦) (فينصبون زيدا) ساقط من غ .

(٧) (فأما) فى غ .

(٨) فى شرح التصريح ٣٤٩/١ : « أن السيرافى حكاه عن الفراء » .

(٩) (لما) ساقطة من غ .

(١٠) يفرق بين « إلى » و« حتى » بأن الثانية تفيد معنى « مع » فيدخل ما بعدها فيما قبلها ، بخلاف الأولى . انظر : حاشية الصبان ٢/ ٢١٣ والبسيط فى شرح الجمل ٨٤٦ - ٨٤٧ وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٥٣ والهمع ٤/ ١٥٤ والأصول ١/ ٤٢٥ وابن يعيش ٨/ ١٥

(١١) انظر : الهمع ٥/ ٢٢٨ والمقتضب ١/ ١٥٠ وشرح اللمحة ٢/ ٢٤٩ والإيضاح ٢/ ٢٠٧ والتسهيل ١٧٥ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٢٠٩ والبسيط فى شرح الجمل ٣٣٣ وابن يعيش ٨/ ٩٤

لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو ، ألا ترى [١] أنك تقول : « ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زيدٍ » أى حتى انتهيت إلى زيد ، و « ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زيدًا » أى حتى ضَرَبْتُ زيدًا ، فكذلك ها هنا : « إلا » لما [٢] رُكِّبت من حرفينِ أُجْرِيَت فى العمل مُجراهما على ما بينا .

وأما [٣] البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ العاملَ هو الفعلُ ؛ وذلك لأنَّ هذا الفعلَ ، وإن كان فعلًا لازمًا فى الأصل إلا أنه قوى بإلا فتعدَّى إلى المستثنى [٤] ، كما تعدى الفعل [٥] بحرفِ الجرِّ ؛ إلا أنَّ « إلا » لا تعملُ ، وإن كانت معدية كما يعمل حرف الجر ؛ لأن « إلا » حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع ، نحو « ما زيدٌ إلا يقومُ [٦] ، وما عمرٌو إلا يذهبُ » [وإن لم يجز دخولهُ على الفعلِ الماضى ، نحو » « ما زيدٌ إلا قامَ ، وما عمرٌو إلا ذهبَ »] [٧] والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل فى واحد منهما [٨] ، وعدمُ العملِ لا يدلُّ على عدمِ التعديةِ ، ألا ترى أنَّ الهمزةَ والتضعيفَ يعدِّيان [٩] . وليسا عاملينِ ، ونظيرُ ما نحن فيه نصبهم الاسم فى باب المفعول معه ، نحو : استوى الماء والخشبة ، [وجاء البرد والطيالسة ، فإن الاسم] [١٠] نُصِبَ بالفعل المتقدم بتقوية الواو ؛ فإنها قَوّت الفعل ، فأوصلته إلى الاسم ، فنصبه [١١] ، فكذلك ها هنا .

---

(١) (ألا ترى) ساقطة من غ . (٢) (أما) فى غ .

(٣) (أما) فى غ . (٤) انظر : أسرار العربية ١١٦

(٥) النص فى غ : (كما تعدى وذلك لأن هذا الفعل تعدى بحرف الجر) .

(٦) (قام) فى غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(٨) يريد أنه حرف غير مختص ؛ بخلاف الحروف المختصة ؛ فإنها تعمل . انظر : المقتصد ١/ ٨٥ - ٨٦ والكناش ٢/ ٧٣٥

(٩) انظر : ابن يعيش ٧/ ١٥٩ والرضى على الشافية ١/ ٨٣ والإيضاح ٢/ ١٢٦

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١١) انظر : المفصل ٥٨ وشرح الأشمونى ١/ ٣٨٢ وابن عقيل ٨٥ وانظر المسألة ٣٠ من هذا الكتاب .

[وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين] (١) : أما قولهم « إنَّ إلَّا قامت مقام أستثنى ، فينبغى أن تعمل عمله » قلنا : الجواب عن هذا من خمسة أوجه :

الوجه (٢) الأول : أنَّ هذا يؤدِّى إلى إعمالِ معانى الحروفِ ، وإعمال معانى الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك تقول : « ما زَيْدٌ قائمًا » (٣) ، فيكون صحيحًا ، فلو قلت : « ما زيدًا قائمًا » على معنى نَفَيْتُ (٤) زيدًا قائمًا لكان فاسدا ، فكذلك ها هنا ، وإنما لم يجز إعمال معانى الحروف لأن (٥) الحروف إنما وضعت نائبةً عن الأفعالِ ؛ طلبًا للإيجازِ والاختصارِ (٦) ، فإذا أُعْمِلَتْ معانى الحروف فقد رَجَعَتْ إلى الأفعالِ ، فأبطلت ذلك (٧) المعنى من الإيجاز والاختصار .

والوجه الثانى : أنَّه لو كانَ العاملُ « إلا » بمعنى أستثنى لَوَجَب أن لا يجوز فى المستثنى إلا النصب ، ولا خلافَ فى جواز الرفع والجر فى النفى ، نحو « ما جاءنى أحدٌ (٨) إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ » (٩) ؛ فدلَّ على أنها ليستْ هى العاملةُ بمعنى أستثنى .

والوجه الثالث : أنه يبطلُ بقولك « قَامَ القومُ غَيرَ زَيْدٍ » فإن (١٠) « غير » منصوب (١١) ، ولا يخلو : إما أن يكون منصوبا [بتقدير إلا ، وإما أن يكونَ منصوبًا بنفسه ، وإما أن يكون منصوبا بالفعل الذى قبله] (١٢) ، بطل أن يقال « إنه منصوبٌ بتقدير إلا » لأنا لو قدَّرنا « إلا » لفسدَ المعنى ؛ لأنه يصيرُ التقديرُ فيه :

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من غ .
(٢) (الوجه) زيادة من غ .
(٣) (قائم) بالرفع فى غ .
(٤) (لقيت) فى غ .
(٥) (لأنها) فى غ .
(٦) انظر : المفصل ٢٨٣
(٧) (فأبطلت الأفعال) فى غ .
(٨) (أحد) ساقطة من غ .
(٩) انظر : الرضى على الكافية ١/ ٢٣٣ وشرح الأشمونى ١/ ٣٩٢ وأوضح المسالك ٢/ ٢٥٧
(١٠) (لأن) فى غ .
(١١) فى المغنى ١/ ١٣٧ : « وانتصاب غير فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المقاربة ، كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحالية عند الفارسى ، واختاره ابن مالك ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش ، ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى » وانظر : الرضى على الكافية ١/ ٢٤٦ وشرح الأشمونى ١/ ٤٠١ وأسرار العربية ١١٦
(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

قامَ القومُ إلا غيرَ زيدٍ ، وهذا فاسد ، وبطل أيضًا أن يقال « إنه يعمل فى نفسه » فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم ، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازما ؛ لأن « غير » موضوعة على الإبهام [١] ، ألا ترى أنك إذا قلت : « مَرَرْتُ برجلٍ غيرِكَ » كانَ كلُّ مَنْ جاوزَ المخاطبَ داخلًا تحت « غير » فلمَّا كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبهَ الظروف المبهمة [٢] ، نحو : خلْف ، وأمام ، ووراء ، وقُدام ، وما أشبه ذلك ، وكما أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة ، فكذلك ها هنا .

والوجه الرابع : أنا نقولُ : لماذا قدَّرتم أستثنى زيدًا فنصبتم ؟ وهلا قدَّرتم امْتَنعَ [٣] ، فرفعتم ، كما رُوِىَ عن أبى على الفارسى أنه كان مع عضد الدولة فى الميدان ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى ، بماذا انتصب ؟ فقال له أبو على : انتصب لأن التقدير : أستثنى زيدًا ، فقال له عضد الدولة : وهلا قدّرتَ : امتنع ، فرفعت زيدًا ، فقال له أبو على : هذا الجوابُ الذى ذكرتُ لك ميدانى ، وإذا رجعنا ذكرتُ لك الجوابَ الصحيح إن شاء الله تعالى [٤] .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا « إلا » بمعنى « أستثنى » كان الكلامُ جملتينِ ، وإذا أعملنا الفعلَ كان الكلامُ جملةً واحدةً ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة [٥] كان أَولَى من جعله جملتين من غير فائدة [٦] .

وأما قولهم « إنَّ الفعل المتقدم لازم [٧] ، فلا يجوزُ أن يكونَ عاملًا » قلنا : هذا الفعل وإن كان لازمًا إلا أنه تعدى بتقوية « إلا » على ما بينا .

وأما قولهم « والّذى يدل على أن الفعل ليس عاملا [٨] قولهم : القوم إخوانك

---

(١) انظر : المصباح المنير (غير) ٦٢٨

(٢) انظر : الرضى على الكافية ١/٩٦ والكناش ١/٥٠٥ وشرح الأشمونى ١/٣٧٩ وأوضح المسالك ٢/٢٣٧

(٣) (امتنع زيد) فى غ .

(٤) انظر هذه الحكاية فى : أسرار العربية ١١٧

(٥) (واحدة) ساقطة من غ .

(٦) انظر : أسرار العربية ١١٧

(٧) (وإن كان لازما) فى غ .

(٨) (لازما) فى س .

إلا زيدا ، فينصبون زيدًا ، وليس ها هنا فعل ناصب » قلنا : النَّاصبُ له ما فى إخوانك من معنى الفعل ؛ لأن التقدير فيه : القوم يصادقونك إلا زيدا ، فإلا قوَّت الفعل المقدر ، فأوصلته إلى زيد ، فنصبه [(١)] .

وأما قول الفراء « إنَّ الأصل فيها : إن ولا ، ثم خُفِّفت إن ورُكِّبت مع لا » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان الأمر [(٢)] كما زعم لوجب ألا تعمل ؛ لأنَّ « إنَّ » [(٣)] الثقيلة إذا خُففت بطل عملها [(٤)] ، خصوصا على مذهبكم ، وأما [(٥)] تشبيهُه لها بلولا فحجة عليه ؛ لأن « لو » لما [(٦)] ركبت مع « لا » بطل حكم كلِّ واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين رُكِّب أحدهما مع الآخر ، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما [(٧)] عما [(٨)] كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، [وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة ، فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر] [(٩)] ، وهو لا يقول فى « إلا » كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفينِ باق على أصله وعمله بعد التركيب ، كما كان قبل التركيب ، وأما تشبيهه لها بـ « حتى » فبعيد ؛ لأن « حتى » حرفٌ واحدٌ ، وليس بمركب من حرفين [(١٠)] ، فيعمل عمل الحرفين ، وإنما هو حرفٌ واحدٌ ، يتأولُ تأويلَ حرفين فى حالين مختلفين ، فإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم فيه غيره ، [وإن ذهب به مذهب حرف العطف لم يتوهم فيه غيره] [(١١)] ، بخلاف « إلا » فإن « إلا » عنده مركبة من : إن

---

(١) (فنصبته) فى س .

(٢) (الأمر) زيادة فى غ .

(٣) (إن) ساقطة من غ .

(٤) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٢٤٦ والكناش ١/ ٧٦٦ وأوضح المسالك ١/ ٣٦٦

(٥) (وما) فى غ .

(٦) (ما) فى غ .

(٧) (منهما) ساقطة من غ .

(٨) (كما) فى غ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(١٠) (الحرفين) فى غ .

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

ولا ، وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر ، وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما [١] .

والذى يدل على فسادِ ما ذهبَ إليه قولهم « ما قال إلا أنا » فإن « له » [٢] لا [٣] شيء قبله يعطف عليه ، وليس فى الكلامِ منصوبٌ ، فتكون « إلا » عاملة فيه [٤] ، فدلَّ على فساد ما ذهب إليه .

وأما قول الكسائى : « إنا نصبنا المستثنى لأنَّ تأويلَهُ : إلا أنَّ زيدًا لم يَقُمْ » قلنا : لا يخلو إما أنَّ يكون الموجبُ [٥] للنصبِ هو أنه لم يفعل ، أو أَنَّ ، فإن أراد أن الموجب [٦] للنصب أنه لم يفعل ، فيبطل بقولهم : « قام زيدٌ لا عمرٌو » وإن أراد أن « أنَّ » هى الموجبة [٧] للنصب كان اسمها وخبرها فى تقدير اسم ، فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف .

قد زعم بعض النحويين أن قول الكسائى تقدير لمعنى الكلام لا لعامله ، وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين .

وأما ماحكى عنه من أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه [٨] بالمفعول ، فهو [٩] أيضا قريب من قول البصريين ؛ لأنه لا عامل ها هنا يوجب النصب [١٠] إلا الفعل المتقدم على ما بينا ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر فى مناقشة رأى الفراء كذلك : أسرار العربية ١١٧

(٢) (فإن له) ساقط من غ .

(٣) (ولا) فى غ .

(٤) (فى) ساقطة من س .

(٥) (المواجب) فى غ .

(٦) النص فى غ : (المواجب لكنه لم يفعل أو إن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل) .

(٧) (العاملة) بدلا من (الموجبة) فى غ .

(٨) (لا مشبه) فى غ .

(٩) (وهو) فى غ .

(١٠) (النصب) ساقطة من س .

٣٧ - مسألة [١]

« إلا » بمعنى الواو [٢]

ذهبَ الكوفيُّون [٣] إلى أنَّ « إلا » تكونُ بمعنى الواوِ ، وذهبَ البصريُّونَ إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا ذلك لمجيئهِ كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلامِ العربِ ، قال الله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [سورة البقرة ١٥٠/٢] أي ولا الذين ظلمُوا ، يعني والذين ظلموا لا يكونُ لهم أيضًا [٤] حجةٌ ، ويؤيِّدُ ذلك ما رَوى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ : ﴿ إلى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ مخفّفًا ، يعني [٥] مع الذين ظلموا منهم، كما قال تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [سورة المائدة ٦/٥] أي مع المرافق ومع الكعبين ، وكما قال تعالى : ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [سورة الصف ١٤/٦١ وسورة آل عمران ٥٢/٣] أي مع الله ، وكما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ [سورة النساء ٢/٤] أي مع أموالِكم ، وكقولهم في المثل : « الذَّوْدُ إلى الذودِ إبل » [٦] أي مع الذود ، وكقول ابن مفرغ [٧] :

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : التبيين ٤٠٣ والهمع ٢٣٠/١ وشرح التصريح ٣٤٩/١ وشرح التسهيل ٢٦٨/٢ والجنى الداني ٥١٠ ؛ ٥١٨ والمغني ٦٩/١ وأسرار العربية ١١٦ والخزانة ٥٣/٢ والارتشاف ١٤٩٧/٣ ومعاني القرآن ، للأخفش ١/ ١٥٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) وهو مذهب الأخفش والفراء وأبي عبيدة . انظر : معاني القرآن ، للأخفش ١/ ١٥٢ والمغني ٦٩/١ والارتشاف ١٤٩٧/٣ وشرح التسهيل ٢٦٨/٢ والهمع ٢٣٠/١

(٤) (أيضا) ساقطة من غ .

(٥) (بمعنى) في غ .

(٦) انظر : مجمع الأمثال ٣٥٣/١

(٧) هو يزيد بن زياد بن ربيعة الملقب بمفرغ ، توفي سنة (٦٩ هـ) . الشعر والشعراء ٢٧٦/١ وطبقات فحول الشعراء ٥٥٤ والأغاني ٥١/١٧ والخزانة (بولاق) ٥١٥/٢ والأعلام ١٨٣/٨ وفي غ : (وكقول ابن مفرغ شعرا) .

شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوَابِقِ فِيهِمْ   فِي وُجُوهٍ إلى اللِّمَامِ الجِعَادِ [١]

أي مع اللمام ، وقال ذو الرمة :

بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إلى كُلِّ صَعْلَةٍ [٢]

أي مع كل صعلة [٣] ، وقال تعالى : ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [سورة النساء ١٤٨/٤] أي ومن ظلم لا يحب أيضا [٤] الجهر بالسوء منه ، إلى غير ذلك من المواضع ، ثم [٥] قال الشاعر :

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إلا الفَرْقَدَانِ [٦]

أي والفرقدان [٧] ، والشواهد على هذا في أشعارهم كثيرة جدًّا [٨] .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ « إلا » لا تكون بمعنى الواو لأن [٩] « إلا » للاستثناء [١٠] ، والاستثناء يَقْتضِي إخراجَ الثاني من حكمِ الأول [١١] ، [والواو للجمع ، والجمع يقتضِي إدخالَ الثاني في حكمِ الأول] [١٢] ، فلا يكونُ أحدُهما بمعنى الآخر [١٣] .

---

(١) من الخفيف ، في الديوان ١١٨ والأزهية ٢٧٣ وبلا نسبة في الجمهرة ٥٧٨

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه : « ضهول ورفض الذرعات القراهب » وهو في اللسان (صعل) ١٣/ ٤٠٣ ؛ (ضهل) ١٣/ ٤٢١

(٣) (صلعة) في غ .

(٤) (أيضا) ساقطة من غ .

(٥) (ثم) ساقطة من غ .

(٦) من الوافر ، لعمرو بن معد يكرب في الكتاب ٣٣٤/٢ والبيان والتبيين ٢٢٨/١ والتبصرة والتذكرة ٣٨٣ ونسبته في شواهد المغني ٢٦٦ لحضرمي بن عامر ، ونص البغدادي في الخـزانة ٤٢١/٣ ؛ ٣٢١/٩ على أنه يوجد في شعرين ، وبلا نسبة في المغني ٦٩/١ ؛ ١٣٨/٢ والمفصل ٧١ والأشباه والنظائر ٣١٠/٢ وأمالي المرتضى ٦/٤ والهمع ٢٧٣/٣ وابن يعيش ٨٩/٢

(٧) انظر في توجيه هذا البيت : الكتاب ٣٣٥/٢ والدرر ١/ ١٩٤ - ١٩٥

(٨) انظر : الدرر ١٩٣/١ - ١٩٥

(٩) (أن) في س .

(١٠) (للاستثناء) ساقط من غ .

(١١) انظر : الكناش ١/ ٣٨٣ ومفتاح الإعراب ٧٥ وشرح الأشموني ٣٩٠/١

(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(١٣) انظر : الهمع ٥/ ٢٢٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٢٠٢ وشرح اللمحة ٢٤٧/٢ والإيضاح ٢٠٤/٢ والبسيط في شرح الجمل ٣٣٤ وابن يعيش ٩٠/٨ وقد مر هذا في المسألة ٣٠

وأما الجواب عَنْ كلماتِ الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي ﴾ [سورة البقرة ١٥٠/٢] فلا حجة لهم فيه ؛ لأنَّ « إلا » ها هنا استثناءٌ منقطع ، والمعنى : لكن الذين ظلموا يحتجّون عليكم بغير حجّةٍ ، والاستثناء المنقطع كثيرٌ في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [سورة النساء ١٥٧/٤] معناه لكن يتبعون الظن ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [سورة الليل ١٩/٩٢] معناه : لكن يبتغي وجه ربه الأعلى ، وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [سورة التين ٥/٩٥ ؛ ٦] معناه : لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر [١] ، ثم قال النابغة :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيلالا أُسائلُها ... أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إلا الأوارِيّ لأيًا ما أُبَيِّنُها ... والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ [٢]

وقال آخر :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إلا اليَعَافِيرُ وإلا العِيسُ [٣]

وعلى ذلك أيضا يحمل ما احتجوا به من قوله تعالى : ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [سورة النساء ١٤٨/٤] فإن معناه : لكن المظلوم

---

(١) (فلهم أجر) ساقط من غ .

(٢) من البسيط ، وهو في الديوان ٣٠ والكتاب ٢/ ٣٢١ والمعلقات ٢٩٠ ولفظه « كي أسائلها » والخزانة ٤/ ١٢٢ ؛ ١٢٤ ؛ ١٢٦ والتبصرة والتذكرة ٣٨١ ؛ ٨٦٨ وعجز البيت الأول غير منسوب في المفصل ٣٧٠ وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٠ وأصول ابن السراج ١/ ٢٩٢ ورصف المباني ٣٢٤ ولفظه (عيت) في غ .

(٣) بيتان من الرجز ، لجران العود في الديوان ٥٣ والخزانة ٩/ ١٥ وابن يعيش ٢/ ٨ ؛ ١١٧ ؛ ٧/ ٢١ ؛ ٨/ ٥٢ وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٦٢ وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٦ وشرح الأشموني ١/ ٣٩٣ والهمع ٣/ ١٥٦ والمقتضب ٢/ ٣١٩

يجهر بالسوء ، لما يلحقه من الظلم ، فيكون فى ذلك أعذر ممن [١] يبدأ بالظلم ، وعلى ذلك [٢] أيضا يحمل قول الشاعر :

وَكُـلُّ أخٍ مُـفَـارِقُـهُ أَخُـوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلا الفَرْقَدانِ [٣]

أراد : لكن الفرقدان ، فإنهما لا يفترقان ، على زعمهم فى بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء ، ويَحتملَ أن تكون « إلا » فى معنى غير [٤] ؛ ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى : كل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه ، كما قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [سورة الأنبياء ٢٢/١٢] أى لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولهذا [٥] كان ما بعدها مرفوعا ، ولا يجوز [٦] أن يكون الرفع على البدل [٧] ؛ لأن البدلَ فى الإثباتِ [٨] غَيْرُ جائزٍ ؛ لأن البدلَ يُوجِبُ إسقاطَ الأوَّلِ ، ولا يجوزُ أن تكونَ « آلهة » فى حكم الساقط ؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : لو كان فيهما إلا الله ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لا تقول : « جاءنى إلا زَيْدٌ » لأنَّ الغرضَ فى « إلا » - إذا جاءت قبل تمام الكلام - أن تُثْبِتَ بها [٩] ما نَفَيْتَهُ ، نحو « ما جاءنى إلا زَيْدٌ » وليس فى قوله [١٠] : (لو كان) [١١] نفى ، فيفتقر إلى إثبات ، ولو جاز أن يقال : « جاءنى [١٢] إلا زَيْدٌ » على إسقاط « إلا » مثلا حتى كأنه قيل [١٣] جاءنى زَيْدٌ وإلا مَزِيدٌ [١٤] ؛ لاستحالَ ذلك فى الآية ؛

---

(١) (مما) فى غ .
(٢) (ذلك) ساقطة من غ .
(٣) سبق تخريجه فى هذا الكتاب وفى س لم يذكر إلا « الفرقدان » .
(٤) انظر : الأشباه والنظائر ٢/ ٨٢ والمفصل ٧١ والرضى على الكافية ٢٤٧/١ والكتاب ٢/ ٣٣٤ والارتشاف ١٥٢٨/٣
(٥) (ولأجل هذا) فى غ .
(٦) (ويجوز) فى غ .
(٧) فى الارتشاف ٣/ ١٥٢٨ : « وزعم المبرد أنه لا يجوز الوصف بها حيث يجوز البدل ، وكون إلا لا تكون صفة إلا حيث يصح الاستثناء ، كالمجمع عليه من النحويين » . وانظر : المقتضب ١١/٤ والهمع ٢٢٩/١
(٨) (الآية) فى غ بدلا من (الإثبات) .
(٩) (لها) فى غ .
(١٠) (تعالى) زيادة فى غ .
(١١) (لو كان) ساقطة من غ .
(١٢) (جاءنى) ساقط من غ .
(١٣) (قال) فى غ .
(١٤) (وإلا مزيد) فى س .

لأنه كان [١] يصير قولك : « لو كان فيهما إلا الله » بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك مستحيل .

وأما [٢] قراءة من قرأ : (إلى الذين ظلموا منهم) بالتخفيفِ ، فإن صحَّت وسُلِّمَ لكم ما ادّعيتمُوهُ على أصلِكم من [٣] أنَّ إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه أيضا [٤] حجة تدل على أن « إلا » تكون بمعنى الواو ؛ لأنه ليس من الشرط أن تكونَ إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هذا فى [٥] القراءاتِ وَجَدْتُم الاختلافَ فى معانيها كثيرًا جدًّا ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكونَ قراءة من قرأ [٦] (إلى الذين) [٧] بالتخفيف بمعنى « مع » ، [وقراءة من قرأ « إلا » بالتشديد] [٨] بمعنى « لكن » على ما بينا ، والله أعلم .

* * *

(١) (وكان) فى غ .

(٢) (فأما) فى غ .

(٣) (من) ساقطة من غ .

(٤) (أيضا) ساقطة من غ .

(٥) (ذلك) فى غ .

(٦) (من قرأ) ساقط من غ .

(٧) (ظلموا) فى س .

(٨) فى غ : (وقراءته بالتشديد) و (إلا) ساقطة من س .

٣٨ - مسألة [١]

تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّهُ يجوزُ تقديمُ حرفِ الاستثناء فى أولِ الكلام ، نحو قولك : « إلا طعامَكَ ما أكلَ زَيْدٌ » نصَّ عليه الكسائى [٣] ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج [٤] فى بعض المواضع ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على جوازِ تقديمه أنَّ العربَ قدِ استعملته مقدَّمًا ، قال الشاعر :

خَلا أنَّ العِتَاقَ مِنَ المطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ [٥]

وقال الآخر :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِىٌّ

ولا خَلا الجِنَّ بِهَا إِنْسِىُّ [٦]

قالوا : ولا يجوز أن يُقالَ « إن الاستثناء يُضارِعُ البدلَ بدليلِ قولهم : ما قام أحدٌ [٧] إلا زيدًا ، وإلا زيدٌ ، والمعنى واحد ، [فلما جاز البدل] [٨] لم يجز

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : التبيين ٤٠٦ والمفصل ٦٨ وشرح الأشمونى ٣٩٦/١ وابن عقيل ٨٧ وقطر الندى ٢٤٦ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦٥ والخزانة (بولاق) ٢/ ٢ ومفتاح الإعراب ٧٧

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الخزانة (بولاق) ٢/٢ (٤) انظر : الخزانة (بولاق) ٢/٢

(٥) من الوافر ، لأبى زبيد ، وهو فى الديوان ٩٦ والتبيين ٤٠٧ ولفظه « سوى أن » ، و« حَسَيْنَ به » ومجاز القرآن ١٨/٢ ومجالس العلماء ٤٨٦ وأمالى القالى ١٧٤/١ والتهذيب ٤٠٨/٣ والمحتسب ١٢٣/١ ؛ ٢٧٦/٢ وابن الشجرى ١٤٦/١ ؛ ١٧٢/٢ وابن يعيش ١٥٤/١٠ وغير منسوب فى المقتضب ٢٤٥/١وعجزه فى المفصل ٤٠٤ والكناش ١١١٥/٢

(٦) بيتان من الرجز ، للعجاج فى الخزانة ٣/ ٣١١ ؛ ٣١٢ ؛ ٣١٤ ؛ ٣٣٨ وليس فى ديوانه ، وبلا نسبة فى الجمهرة ١١٤٥ والهمع ٢٢٦/١ والنوادر ٢٢٦ والمنصف ٦٢/٣

(٧) (أحدا) ساقطة من غ .

(٨) النص فى غ : (فلما جارى الاستثناء البدل) .

تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه » لأنا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه [١] ، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه [٢] ، وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم ، قال الكُمَيت [٣] :

فَمَا لى إلا آلَ أحمدَ شِيــعَةٌ   وَما لى إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ [٤]

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا   إلا السُّيُوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ [٥]

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير فى كلامهم [٦] .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا ذلك لأنَّه يؤدِّى إلى أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها ، وذلك لا يجوزُ ؛ لأنها حرفُ نفيٍ يليها [٧] الاسمُ والفعلُ كحرفِ الاستفهام ، وكما أنه لا يجوزُ أن يعملَ ما بعدَ حرفِ الاستفهامِ فيما قبلَه ، فكذلك لا يجوزُ أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها .

---

(١) أنظر : الكتاب ٢/٣٣٥

(٢) فى الكتاب ٢/ ٣٣٧ : « وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما لى إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحدا بدلا » . وانظر : ابن عقيل ٨٧ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦٨ وشرح الأشـــمونى ١/ ٣٩٦ والدرر ١/١٩٢

(٣) هو الكميت بن زيد ، شاعر الهاشميين من أهل الكوفة ، توفى سنة (١٢٦ هـ) . الشعر والشعراء ١/ ٦٩ والأعلام ٥/٢٣٣

(٤) من الطويل ، وله فى الجمل ٢٣٤ والتبصرة والتذكرة ٣٧٧ وشرح التصريح ١/٣٥٥ وتخليص الشواهد ٨١ والمفصل ٦٨ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٣٩٦ ولفظه « وما لى إلا مذهبَ الحق مذهب » وكذا فى ابن عقيل ٨٧ والفصول الخمسون ١٩٠ وأوضح المسالك ٢/٢٦٦ وصدره بدون نسبة فى مجالس ثعلب ١/٦٢

(٥) من البسيط ، لحسان بن ثابت فى الديوان ٢٠٦ والتذكرة ٧٣٥ ولكعب بن مالك فى الديوان ٢٠٩ وغير منسوب فى الكتاب ٢/ ٣٣٦ والمقتضب ٤/٣٩٧

(٦) انظر : شرح التصريح ١/٣٤٥ – ٣٥٥

(٧) (ويليها) فى س .

ومنهم من تمسّك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأنَّ الاستثناء يُضَارِعُ البدلَ ، ألا ترى أنك تقول (١) : « ما جاءنى أحدٌ إلا زيدٌ ، وإلا زيدًا » والمعنى واحد (٢) ، فلما جارىٰ الاستثناء البدل امتنعَ تقديمه كما يَمتنعُ تقديم البدلِ على المبدلِ مِنْهُ ، وما ذكروه (٣) على هذا فنذكر (٤) فساده فى الجواب عن كلماتهم (٥) ، إن شاء الله تعالى (٦) .

[أما الجواب عن كلمات الكوفيين] (٧) : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المطَايَا

فنقول : لا نُسلِّمُ ها هنا أنَّ الاستثناء وقعَ فى أَوَّلِ الكلامِ ، فإنَّ هذا الشعرَ لأبى زُبَيْدٍ (٨) ، وقبل هذا (٩) :

إلى أَنْ عَرَّسُوا وأَغَبَّ مِنْهُمْ ... قَرِيبًا ما يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ
خلا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المطايا ... حَسِيْنَ بِهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ

وأما قول الآخر :

وَبَلْدةٍ ليسَ بِها طُورِيُّ
ولا خَلا الجِنِّ بِهَا إِنْسِيُّ

فتقديره : وبلدةٍ ليس بها طوريٌّ ولا إنسيٌّ خلا الجنِّ (١٠) ، فحذف إنسيًّا ، فأضمر (١١) المستثنى منه (١٢) ، وما أظهره (١٣) تفسير لما أضمره ، وقيل :

---

(١) (وتقول) ساقطة من غ .
(٢) (والمعنى واحد) ساقط من غ .
(٣) (رووه) فى غ .
(٤) (فسنذكر) فى غ .
(٥) (كلمات الكوفيين) ساقط من غ .
(٦) (إن شاء الله تعالى) ساقط من غ .
(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٨) أبو زبيد هو حرملة بن المنذر بن معدى كرب الطائى جاهلى ، أدرك الإسلام ، ولم يسلم ، توفى سنة (٦٢ هـ) . الشعر والشعراء ٣٠١/١ والأغانى ٢٣/١١
(٩) (هذا البيت) فى س .
(١٠) (خلا الجن) ساقط من غ .
(١١) (وأضمر) فى س وغ
(١٢) (وأضمره واستثنى منه) فى غ .
(١٣) (أظهر مفسرا) فى غ .

تقديره ولا بها إنسى خلا [١] الجن ، فـ « بها » مقدرة بعد « لا » وتقديم الاستثناء فيه للضرورة [٢] ، فلا يكون فيه حجة .

والذى يدلُّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه أنه قد [٣] ضارعَ البدلَ .

قولهم : « لو كان الأمرُ كَمَا زَعَمْتُم لَوَجَبَ أن لا يجوزَ تقديمه على المستثنى منه ، كما لا يجوزُ تقديمُ البدلِ على المبدَلِ منه » قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لأنَّ المستثنى لما تجازبَهُ شَبَهَانِ : أحدهما كونُه مفعولا ، والآخر كونُه بدَلًا ، جُعِلَتْ له منزلةٌ متوسّطةٌ ، فجاز تقديمه على المستثنى منه ، ولم يجز تقديمه على الفعل الذى ينصبه ، عملا بكلا الشبهين ، على أنَّ منَ العربِ من يجوِّز [٤] البدلَ مع التقديم ، فيقول : « ما جاءنى إلا زيدٌ أحدٌ [٥] » فيرفعُ على البدل مع تقديمه على المبدَلِ منه ؛ لأن هذا التقديمَ التقديرُ به [٦] التأخير ، وإن كانتِ اللغة الفصيحة العاليةُ النصب ، والله أعلم .

* * *

(١) (ولا خلا) فى غ .

(٢) انظر : الدرر ١/١٩٣

(٣) (قد) ساقطة من غ .

(٤) (يجير) فى غ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٣٣٧ وابن عقيل ٨٧ وأوضح المسالك ٢/٢٦٨ وشـــرح الأشمونى ١/٣٩٦

(٦) (فيه) فى غ بدلا من (به) .

٣٩ - مسألة [١]

حاشى [٢]

ذهبَ الكوفيون [٣] إلى أنَّ « حاشى » فى الاستثناء فعلٌ ماضٍ ، وذهب بعضُهم [٤] إلى أنَّه فعلٌ [٥] اسْتُعْمِلَ استعمالَ الأدواتِ ، وذهب البصريون إلى أنه حرفُ جرٍّ ، وذهب أبو العباس المبرد [٦] إلى أنه يكون فعلًا ويكون حرفًا .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنه فعلٌ أنه [٧] يتصرَّفُ [٨] ، والدليلُ على أنه يتصرفُ [٩] قولُ النابغة :

وَلا أَرَى فَاعِلًا فى النَّاسِ يُشْبِهُهُ   وما أُحَاشِى مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ [١٠]

وإذا كان متصرفا فيجب [١١] أن يكون فعلا ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : التبيين ٤١٠ والكتاب ٢/ ٣٤٩ وشرح التصريح ١/ ٣٦٥ والجمل ٢٣٢ والارتشاف ١/ ٣٦٥ والجنى الدانى ٥٦١ والمساعد ١/ ٥٨٥ والمقتضب ٤/ ٣٩١ والإيضاح ٢/ ١٥٩ والكناش ٢/ ٨٤٤ والصحاح (حشا) ٦/ ٢٣١٤ والدرر ٢/ ٥٢ - ٥٣ والخزانة (بولاق) ٢/ ٤٤ والدرر ١/ ١٩٦ وأسرار العربية ١١٨ واللمع ١٢٥ - ١٢٦ وابن يعيش ٢/ ٨٤

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) فى الارتشاف ٣/ ١٥٣٧ : « وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل ولا فاعل له ، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا ، والتزم فيها النصب » .

(٤) انظر : الارتشاف ٣/ ١٥٣٣

(٥) (فعل) ساقطة من غ .

(٦) انظر : المقتضب ٣٩١/٤ والخزانة (بولاق) ٤٤/٢ ووافقه ابن جنى فى اللمع ١٢٥ ومعه أبو عمرو الشيبانى والجرمى والمازنى والزجاج فى شرح التصريح ٣٦٥/١ وانظر : أسرار العربية ١١٩

(٧) (فعل أنه) ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) انظر : التبيان ٥٢/٢ وأسرار العربية ١١٩ والارتشاف ٣/ ١٥٣٣ وفى غ : (متصرف) .

(٩) (متصرف) فى غ .

(١٠) البيت من البسيط ، وهو فى الديوان ٢٠ والخزانة ٣/ ٤٠٣ ؛ ٤٠٥ وابن يعيش ٢/ ٨٥ ؛ ٨/ ٤٨ وأسرار العربية ١١٩ وبلا نسبة فى البيان ٢/ ٣٩ وابن يعيش ٤٩/٨

(١١) (وجب) فى س .

ومنهم من تَمسَّكَ بأن قالَ : الدليلُ على أنه فعلٌ أنَّ لامَ الخفضِ تتعلّقُ [١] به ، قال الله تعالى : ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [٢] [سورة يوسف ٣١/١٢] وحرفُ الجر إنما [٣] يتعلّقُ بالفعلِ ، لا بالحرف [٤] ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف [٥] ، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله فى الكلام .

ومنهم من تمسَّكَ بأن قال : الدليل على أنه [٦] فعل أنه يدخلُه الحذفُ ، والحذف إنما يكون فى الفعل [٧] ، لا الحرف [٨] ، ألا ترى أنهم قالوا فى « حاشى لله » [٩] : حاش لله ، ولهذا قرأ [١٠] أكثر القراء : (حاش لله) بإسقاط الألف [١١] ، وكذلك هو مكتوب فى المصاحف ، فدل على أنه فعل [١٢] .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليل على أنه لَيْسَ بفعلٍ ، وأنه حرفٌ ، أنه يجوزُ دخولُ « ما » عليه [١٣]، فلا يُقَالُ : « ما [١٤] حَاشَى زَيْدًا » كما يقال : « ما خَلا زيدًا [١٥] ، وما عدا عمرا » ولو كان فعلا كما زعمُوا لجاز أن يُقالَ : « ما

---

(١) انظر : التبيان ٢/ ٥٢ - ٥٣ وفى غ : (تعلق به) .
(٢) وفى غ : (بشر) بالرفع .
(٣) (إنما) ساقطة من س .
(٤) وقرأ ابن مسعود « حاش الله » بإسقاط اللام . شواذ ابن خالويه ٦٨
(٥) انظر : أسرار العربية ١١٩
(٦) (أنه) ساقط من غ .
(٧) انظر : أسرار العربية ١١٩ والبيان ٢/ ٤٠
(٨) (فى الحرف) فى غ .
(٩) انظر : اللسان (حشا) ١٨/ ١٩٤ والصحاح (حشا) ٦/ ٢٣١٤ والجنى الدانى ٥١٠ - ٥١٧ والتبيان ٢/ ٥٣ والقاموس المحيط (حشا) ٤/ ٣١٧ والبيان ٣٨/٢
(١٠) (قرأوا) فى غ .
(١١) انظر : التبيان ٢/ ٥٢ - ٥٣ وشواذ ابن خالويه ٦٨ والبيان ٣٨/٢
(١٢) ذكر أبو حيان أن بعض العرب نونوا « حاشا لزيد » فدل على أنه اسم . الارتشاف ٣/ ١٥٣٥ وفى غ : (فعل ماض) .
(١٣) انظر : البيان ٢/ ٣٩
(١٤) (ما) ساقطة من غ .
(١٥) انظر : أسرار العربية ١١٨ والبيان ٣٩/٢

حاشَى زيدًا » فلما لم يقولوا ذلك دَلَّ على فسادِ ما ذهبوا إليه ، يدلُّ عليه أنَّ الاسم يأتى بعد حاشى مجرورا، قال الشاعر :

حَاشَى أَبِى ثَوْبَانَ إنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى المَلْحَاةِ والشَّتمِ [1]

فلا يخلو : إما أن يكونَ هو العامل للجرِّ [2] ، أو عاملٌ مقدّر ، بطل أن يُقالَ عامل مقدر ؛ لأن عامل الجر لا يعملُ مع الحذف [3] ، فوجب أن يكونَ هو [4] العامل ، على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يتصرَّفُ [5] » قلنا : لا نسلِّمُ ، وأما قول النابغة :

وَمَا أُحَاشِى مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

فنقول : قوله « أحاشى » مأخوذٌ [6] من لفظِ « حَاشَى » ، وليس متصرفًا منه ،كما قال : بَسْمَل [7] ، وهَلَّلَ [8] ، وحَمْدَلَ [9] ، وسَبْحَلَ [10] ، وحَوْلَقَ ،

---

(١) من الكامل ، وهو للجميح الأسدى فى الجنى الدانى ٥٦٢ وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٦٨ وابن يعيش ٨/ ٤٧ والعينى ٣/ ١٢٩ ونسبته فى اللسان (حشا) ١٨ / ١٩٤ له أو لسبرة بن عمرو الأسدى ، وفى الدرر ١/ ١٩٦ أن النحويين أخطأوا فى إيراد هذا الشاهد ؛ لأنهم ركبوا بيتا من بيتين ، وهما :

حاشا أبى ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكة قَدْمِ
عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحاة والشتم

وبلا نسبة فى الخزانة ٤/ ١٨٢ والهمع ١/ ٢٣٢ والمحتسب ١/ ٣٤١ وابن يعيش ٢/ ٨٤ واللمع ١٢٦

(١) (أنه) ساقط من غ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٢/ ٢٣٣ والمفصل ٢٩١ وابن يعيش ٨/٥٣

(٣)

(٤) (فى الحرف) فى غ . (٥) (متصرف) فى غ .

(٦) (موجود) فى غ .

(٧) انظر : القاموس المحيط (بسمل) ٣/ ٣٣٥ والبيان ٢/٤٠

(٨) انظر : القاموس المحيط (هلل) ٤/ ٧٠ والبيان ٢/٤٠

(٩) انظر : البيان ٢/ ٤٠

(١٠) انظر : القاموس المحيط (سبحل) ٣/ ٣٩٣ والبيان ٢/٤٠

إذا قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، والحمد لله ، وسبحان الله ، ولا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله ، وكذلك يقال : « لَبَّى » إذا قال : لَبَّيكَ [١] ، و « أَفَّفَ » إذا قال : أفة ، وهو اسم للضُّجْرَةِ [٢] ، و « دَعْدَعَ » إذا قال لغنيه : دَاعْ دَاعْ ، وهو تصويتٌ بها ، و« بَأْبَأَ الرجل بفلان » إذا قال له : بأبي أنت ، كما قال : [..] [٣] .

وإنْ تَبَأْبَأْنَ وإنْ تُفَدَّيْنْ [٤]

فكما بُنِيَت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك ها هنا .

وأما قولهم : « إنَّ لام الجر تتعلق به » قلنا : لا نسلِّمُ ، فإنَّ اللامَ في قولهم [٥] « حَاشَى [٦] لله » زائدةٌ لا تتعلق بشيء [٧] ، وكقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [٨] [سورة الأعراف ١٥٤/٧] لأن التقدير فيه : يرهبون ربهم ، واللامُ زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ [سورة العلق ١٤/٩٦] أي ألم يعلم أن الله ، والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [سورة العلق ١/٩٦] أي اقرأ اسم ربك [٩] ، وكقوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [سورة البقرة ١٩٥/٢] أي ولا [١٠] تلقوا أيديكم [١١]، وكقوله تعالى [١٢] : ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ [سورة المؤمنون ٢٠/٢٣] أي تنبت الدهن ، ويجوز [١٣] أن تكون

---

(١) جاء في اللسان (لبى) ٢٠/ ١٠٤ أن يونس قال : « لبيك » ليس بمثنى ، وإنما هو مثال « عليك » ، وعن الخليل أن أصل التلبية الإقامة بالمكان ، فيقال : ألبيت بالمكان ولببت ، إذا أقمت به ، ثم قلبوا الباء الثانية إلى الياء ؛ استثقالا ، كما قالوا : تظنيت . وانظر : الكتاب ٣٥١/١ والمقتضب ٣/ ٢٢٥ والمزهر ١٢٨/٢

(٢) (للضجر) في غ .

(٣) توجد زيادة في غ غير واضحة .

(٤) بيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢٢٦ ؛ ١١٠٧

(٥) (قوله) في س .

(٦) (حاش) في غ .

(٧) انظر : أسرار العربية ١٢٠

(٨) سورة الأعراف ٧/ ١٥٤ وفي س : بربهم ، والصحيح ما أثبته من س .

(٩) انظر : التبيان ٢/ ٢٩٠

(١٠) (لا) في س .

(١١) انظر : الارتشاف ٤/ ١٧٠

(١٢) (وقوله تعالى) ساقط من غ .

(١٣) (ويجوز أيضا) في غ .

هنا [١] معدية ؛ لأنه [٢] يقال : نَبت وأَنْبَتَ [٣] ، لغتان بمعنى واحد ، وكقولهم : « بحسبِكَ زيدٌ » أى حسبك [٤] ، وكقول الشاعر :

نَضْرِبُ بالسَّيْفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ [٥]

أى نرجو [٦] الفرج ، والباء زائدة لا تتعلق بشىء ، فكذلك ها هنا .

وأما [٧] قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [سورة يوسف ٣١/١٢] [٨] فليسَ لهم فيه حجةٌ ، فإنَّ « حَاشَى » ها هنا لَيْسَ باستثناء [٩] ؛ إذ [١٠] ليس هو موضعُ استثناء ، وإنما هو كقولك - إذا [١١] قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك - « حَاشَاه » وهذا ليس باستثناءٍ ، وإنما هو بمنزلةِ قولك : « بَعِيدًا منه » [١٢] فكذلك ها هنا .

وأما قولهم : « يدخله [١٣] الحذف ، [والحذف لا يكون فى الحرف » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : [أنا لا نُسلِّم أنه قد دخله الحذف] [١٤] ، فإن الأصل عند بعضهم [١٥] فى « حَاشَى » : حاشَ ، بغير ألفٍ ، وإنما زِيدت فيه الألفُ [١٦] ،

---

(١) (ها هنا) فى غ .
(٢) (لأنه) ساقطة من غ .
(٣) انظر : المصباح المنير (نبت) ٨٠٩ والارتشاف ٤/ ١٧٠١
(٤) انظر : الارتشاف ٤/ ١٧٠١وأوضح المسالك ١/ ١٨٧ وشرح الأشمونى ١/ ١٤٥ وابن عقيل ٣٠
(٥) بيت من الرجز ، للنابغة الجعدى ، وقبله : نحن بنو جَعدة أصحاب الفلج ، وهو فى ملحقات ديوانه ١٥ ؛ ١٦٢ ومعجم ما استعجم ٢/ ١٠٢٩ ومعجم البلدان ٤/ ٢٧ والخزانة ٩/ ٥٢ وبلا نسبة فى درة الغواص ١٠ والتبيين ٤١٣ والارتشاف ٤/ ١٧٠٤
(٦) (ونرجو) فى س .
(٧) (فأما) فى س .
(٨) سورة يوسف ١٢/ ٣١ و (قلن) ساقطة من غ .
(٩) (بالاستثناء) فى غ .
(١٠) (إذا) فى غ .
(١١) (قتل) فى س .
(١٢) (منه) ساقطة من غ .
(١٣) (إنه يدخله) فى غ .
(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(١٥) (عندهم) فى غ .
(١٦) فى التبيان ٥٣/٢ : « وأصل الكلمة من حاشيت الشىء ، فحاشا صار فى حاشية ، أى ناحية » .

وهذا هو الجوابُ عن احتجاجهم بقراءة من قرأ : (حاش لله) ثم نقولُ : إنَّ [١] هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء [٢] سيد القراء ، وقال : العرب لا تقول « حاشَ لكَ » ولا « حاشك » وإنما تقول : « حاشى لك ، وحاشاك » [٣] وكان يقرؤها [٤] : (حاشى لله) بالألف في الوصلِ ، ويقف بغيرِ ألفٍ في الوقف متابعة للمصحف ؛ لأن الكتابة على الوقف لا على الوصلِ ، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي [٥] – وكان من الموثوق بعلمهم في العربية – : العربُ [٦] كلها تقول [٧] « حاشى لله » [٨] بالألف ، وهذه حجة لأبي عمرو .

والوجه الثاني : أنا نسلّمُ أنَّ الأصل فيه « حاشى » بالألف ، وإنما حُذِفَت لكثرةِ الاستعمال [٩]، وقولهم : « إنَّ الحرف لا يدخلُه الحذف » قلنا : لا نسلِّمُ، بل [١٠] الحرف يدخله [١١] الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا في « إنَّ » المشددة « إنْ » بالتخفيف ، وهما حرفان ، وكذلك قالوا في « رُبَّ » : رُبَ ، بالتخفيف [١٢] ، وقد قرئ به [١٣] ، قال الله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [سورة الحجر ٢/١٥] ثم [١٤] قال الشاعر :

---

(١) النص في غ : (في حاشى : حاش بغير ألف فنقول) .

(٢) (البصرى) في غ .

(٣) في التبيان ٥٣/٢ : « ويقرأ بغير ألف بعد الشين ، حذفت تخفيفا ، واتبع في ذلك المصحف ، وحسن ذلك كثرة استعمالها » . وانظر : البيان ٣٨/٢

(٤) انظر : متن الشطبية ٩٤

(٥) هو عيسى بن عمر ، مولى خالد بن الوليد ، إمام النحو والعربية والقراءة ، ويروى السيوطى أنه صنف في النحو الإكمال والجامع ، توفي سنة (١٤٩ هـ) وقيل سنة (١٥٠ هـ) . البغية ٢٣٨/٢

(٦) (العرب) ساقطة من غ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٥٣٣/٣ والصحاح (حشا) ٢٣١٤/٦

(٨) (حاشى له) في س .

(٩) وهذا رأى العكبرى . التبيان ٥٣/٢

(١٠) (إن الحرف) في غ .

(١١) (لا يدخله) في غ .

(١٢) انظر : التبيان ٢/ ٧١ – ٧٢ والقاموس المحيط (ربب) ٧١/١ والارتشاف ١٧٣٩/٤ والجنى الداني ٤٤٨ وقوله (بالتخفيف) ساقطة من س .

(١٣) انظر : التبيان ٢/ ٧١ – ٧٢

(١٤) (ثم) ساقطة من غ .

أَزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإِنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ (١)

وقال الآخر :

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يا رَبِّ أَنْ رُبَ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أُجَابُهَا (٢)

وفى « رُبّ » أربع لغات (٣) : ضم الراء ، وفتحُها ، مع تشديد الباء وتخفيفها ، نحو (٤) : رُبَّ ، ورَبَّ ، ورُبَ ، ورَبَ ، وكذلك حكيتم عنِ العرب أنهم قالوا فى « سَوْفَ أفعلُ » : سَوْ أفعلُ (٥) ، بحذف الفاء (٦)، وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فى أماليه ، وحكى ابن خالويه (٧) فيها أيضا « سف أفعل » بحذف الواو (٨) ، وزعمتم أيضا (٩) أن الأصل فى « سأفعل » : سوف أفعل ، فحذفت الواو والفاء معا (١٠) ، و« سوف » حرف ، وإذا جوزتم حذف حرفين ، فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد ؟ فدل على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

* * *

(١) بيت من الطويل ، وهولأبى كبير الهذلى فى الخزانة ٩/ ٥٣٥ وشرح اشـــعار الهذليين ١٠٧٠/٣ والعينى ٥٤/٣ والمحتسب ٣٤٣/٢ وبلا نسبة فى الممتع ٦٢٧/٢ والمقرب ٢٠٠/١

(٢) هذا البيت ساقط من س ، وهو من الطويل ، لمجنون ليلى فى الديوان ٢٧ (ط بيروت) وديوان الحماسة ١١٨/٢ .

(٣) انظر : التبيان ٧١/٢ - ٧٢ والقاموس المحيط (ربب) ٧١/١ والارتشاف ١٧٣٩/٤ والجنى الدانى ٤٤٨

(٤) (نحو) ساقطة من س . (٥) (سو أفعل) ساقط من غ .

(٦) انظر : أسرار العربية ١٢٠ والقاموس المحيط (سوف) ١٥٥/٣ والبيان ٤٠/٢

(٧) ابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان أبو عبد الله الهمدانى النحوى ، له الجمل والاشتقاق وإعراب ثلاثين سورة . انظر : البغية ٥٢٦/١

(٨) القاموس المحيط (سوف) ١٥٥/٣

(٩) (أيضا) ساقطة من غ .

(١٠) انظر : أسرار العربية ١٢٠

٤٠ - مسألة [١]

غـــير [٢]

ذهبَ الكوفيّون إلى أنَّ « غير » يجوزُ بناؤها على الفتح في كلِّ موضعٍ يحسُنُ فيه « إلا » سواء أُضِيفَتْ إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : « ما نَفَعَني غيرَ قيامِ [٣] زيدٍ [٤] ، وما نفعني غيرَ أنْ قامَ زيدٌ » .

وذهب البصريون [٥] إلى أنها [٦] يجوز بناؤها إذا أُضِيفَتْ إلى غيرِ متمكنٍ ، بخلاف ما إذا أُضِيفَتْ إلى متمكن .

أما الكوفيونَ فاحتجُوا بأن قالُوا : إنما جَوَّزْنَا بناءها على الفتح إذا أُضِيفَت إلى اسمٍ متمكنٍ أو غير متمكن، وذلك لأن « غير » ها هنا قامت مقام « إلا » و« إلا » حرفُ استثناء [٧]، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبنى [٨] ، وهذا لا يختلفُ باختلافِ ما يُضافُ إليه من اسمٍ متمكنٍ ، كقولك : ما نفعني غيرَ قيامك ، أو [٩] غير [١٠] متمكن ، كما قال [١١] :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ [١٢]

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٣٩ وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٥٣ والهمع ١/٢٣١ والمغني ١/١٣٧ والرضي على الكافية ١/٢٤٦ وشرح الأشموني ١/٤٠١ والكناش ١/٣٩٢ والدرر ١/١٨٨ والارتشاف ٣/١٥٤١ والتسهيل ١٠٦ وإعراب القرآن ، للنحاس ٢/١٣٥

(٢) هذا العنوان بهامش س . (٣) (قام) في غ .

(٤) (زيد) ساقطة من س .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٣٣٠ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٧ وشرح التصريح ١/١٥

(٦) (إنه) في س .

(٧) نسبه أبو حيان للفراء . انظر : الارتشاف ٣/١٥٤٢ وراجع : معاني القرآن ، للفراء ١/ ٣٨٢؛ ٢/٢٥٠

(٨) للشبه الاستعمالي . انظر : أوضح المسالك ١/٣٠ وشرح الأشموني ١/٢٦ - ٢٧ وابن عقيل ٦

(٩) (أو) ساقطة من غ .

(١٠) هذا رأي ابن مالك . انظر : الارتشاف ٣/١٥٤٢ والمساعد١/٥٩١ والتسهيل ١٠٦

(١١) (قال الشاعر) في س .

(١٢) من البسيط ، واختلف في نسبته ، فنسبه سيبويه في الكتاب ٢/٣٢٩ للكناني ، وفي الخزانة ٣/٤٠٦؛٤١٤ وشرح شواهد المغني ٤٥٨ لأبي قيس بن الأسلت ، وفي ديوانه ٨٥ ، وفي المفصل ٢٥ =

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنه يجوز بناؤها [إذا أُضِيفَتْ إلى غيرِ متمكنٍ ، ولا يجوز بناؤها] [١] إذا أُضِيفَتْ إلى متمكن ؛ وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز فى المضاف البناء [٢] ، قال الله [٣] تعالى : ﴿ مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾ [سورة النمل ٨٩/٢٧] فبنى « يوم » فى قراءة من قرأ بالإضافة والفتح [٤] ، وهى قراءة نافع وأبى جعفر ؛ لأنه أُضِيفَ إلى « إذ » وهو اسم غير متمكن ، وقال [٥] الشاعر :

رَدَدْنَا لِشَعْثَاءَ الرَّسُولَ ولا أَرَى كَيَومئذٍ شَيْئًا تُرَدُّ رَسَائِلُهْ [٦]

فكذلك ها هنا ، وسنبين [٧] هذا مستقصًى فى الجواب إن شاء الله تعالى ، وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تجوِّز فى المضاف البناء ، فقلنا [٨] : إنه [٩] باقٍ على أصلِهِ فى الإعرابِ ، [فكذلك ها هنا] [١٠] ، وسنبين هذا مستقصًى فى الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها فى معنى إلا فينبغى أن تُبْنَى » قلنا : هذا فاسدٌ ، وذلك لأنَّه لو جاز أن [١١] يقال [ذلك لجاز أن يُقالَ] [١٢] : زَيْدٌ مثل عمروٍ ، فَيُبْنَى [مثل] [١٣] على الفتحِ لقيامِهِ مَقامَ الكافِ ؛ لأنَّ قولك : زَيْدٌ [١٤]

= لأبى قيس بن رفاعة وبلا نسبة فى المغنى ١٣٧/١؛١١٤/٢ والرضى على الكافية ١٠٤/٢ وشرح التسهيل ٣١٣/٢؛ ٢٦٢/٣ والتبيين ٤١٨ وشرح الكتاب للسيرافى ٢١٠/١ وأصـول ابن السراج ٢٧٦/١ ؛ ٢٩٨ ومعانى القرآن ، للفراء ٣٨٣/١ وأمالى ابن الشجرى ٦٩/١ ؛ ٦٠١/٢ ولفظه « هتفت » وابن يعيش ٨٠/٣ ؛ ١٣٥/٨ واللسان (وقل) ٢٦١/١٤ ولفظه « هتفت . وسُحوق » والهمع ٢٣٣/٣ .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) انظر : الكتاب ٣٣٠/٢ والتبيان ٢/ ١٧٦؛ ٢٤٤ وأوضح المسالك ٢٨٢/١ والـدرر ١/ ١٨٨ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧

(٣) لفظ الجلالة فى س دون غ .

(٤) انظر : التبيان ٢/ ١٧٦

(٥) (قال) فى غ .

(٦) من الطويل ، وهو لجرير فى الديوان ٩٦٥/٢

(٧) (وسبب) فى غ .

(٨) (فقلنا) ساقطة من غ .

(٩) (لأنه) فى غ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(١١) (ذلك لجاز) فى س .

(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١٣) زيادة لازمة .

(١٤) (زيد) ساقطة من غ .

مِثْلَ عَمْرٍو ، فى معنى قولك [١] : زَيْدٌ كعمرٍو ، ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل [٢] على فساد ما ادعيتموه .

وأما قول الشاعر :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ [حَمَامَةٌ فى غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ] [٣]

فنقول : لا نسلِّمُ أنه بُنِىَ لأنه قامَ مَقامَ « إلا » وإنما بُنِىَ « غير » لأنه أضافَه [٤] إلى غير متمكن ، والاسم إذا أُضِيفَ إلى غير متمكن جازَ بناؤه [٥] ، ولهذا نظائرُ كثيرةٌ من [٦] كتاب الله تعالى وكلام العرب ، [قال الله تعالى] [٧] : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [سورة الذاريات ٢٣/٥١] فى قراءة [٨] من قرأ « مثل » [٩] بالفتح ، وهى قراءة ابن كثير [١٠] ونافع [١١] وابن [١٢] عامر وأبى جعفر ويعقوب ، وإن كان فى موضع رفع ؛ لأنه اسم مبهم مثل « غير » أضيف [١٣] إلى غير متمكن ، [وقال تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [سورة هود ٦٦/١١] فيمن قرأ [١٤] بالفتح] [١٥] ، وقال تعالى : ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [سورة المعارج ١١/٧٠] فيمن قرأ بالفتح ، وهى قراءة نافع والكسائى وأبى جعفر ، ثم قال الشاعر :

---

(١) (قولك) زيادة من غ .

(٢) (دل) ساقطة من غ .

(٣) الشطر الثانى ساقط من س .

(٤) (لإضافته) فى غ .

(٥) انظر : التبيان ٢٤٤/٢ والدرر ١/ ١٨٨ وأوضح المسالك ٢٨٢/١

(٦) (فى) فى غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٨) انظر : السبعة فى القراءات ٦٠٩ والتبيان ٢٤٢/٢ والإرشادات الجلية ٥٣٣

(٩) (مثل) ساقطة من غ .

(١٠) ابن كثير هو : عبد الله بن كثير بن عبد المطلب أبو مَعْبد مولى عمر بن عَلْقمة الكنانى المكى ، إمام المكيين فى القراءة ، وهو من أصل فارسى ، توفى سنة (١٢٠ هـ) على الأرجح . معرفة القراء الكبار ٨٦

(١١) (نافع وابن كثير) فى غ .

(١٢) (أبى) فى س .

(١٣) (إذا أضيف) فى غ .

(١٤) انظر : متن الشطبية ٩٢ والتبيان ٤١/٢

(١٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

أَزْمَانَ مَنْ يُرِدِ الصَّنِيعَةَ يُصْطَنَعْ   فِينَا وَمَنْ يُرِدِ الزَّهَادَةَ يُزْهَدِ [(١)]

فبنى « أزمانَ » لإضافته إلى « مَنْ » وهو غير متمكن ، وقال الآخر :

على حِينَ من تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذَنُوبُه   يَجِدْ فَقْدَهَا وفى المَقَامِ تَدَابُرُ [(٢)]

[فبنى « حين » لإضافته إلى من] [(٣)] وقال الآخر :

على حِينَ عَاتَبْتُ المشِيبَ على الصِّبَا   وقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ [(٤)]

وقال الآخر :

على حِينَ انْحَنَيْتُ وَشَابَ رَأْسِى   فَأَىَّ فتًى دَعَوْتِ وأَىَّ حِينِ [(٥)]

وقال الآخر :

يمُرُّون بالدَّهْنا خِفافًا عِيَــابُهُمْ   وَيخْرُجنَ من دارين بُجْرَ الحقائبِ

على حينَ ألهى النَّاسَ جُلُّ أمورِهم   فَنَدْلا زُرَيْقُ المالِ نَدْلَ الثَّعالبِ [(٦)]

وإذا بُنِىَ المضافُ فى هذه الأماكنِ من [(٧)] كتابِ الله تعالى وكلام العرب ؛ لإضافته إلى غير متمكنٍ دلَّ على أن قوله « غَيْرَ أنْ نطقت » مبنى لإضافته إلى غير متمكنٍ ، على ما بينا [(٨)] ، والله أعلم .

* * *

---

(١) من الكامل ، وهو للحطيئة فى الديوان ١٦٢ .

(٢) من الطويل ، للبيد فى الديوان ٢١٧ والخزانة ٣/ ٦١ والكتاب ٣/ ٧٥ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧ وبلا نسبة فى الهمع ٢/ ٦٢ ويروى « تداثر » بدلا من « تدابر » .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) من الطويل ، للنابغة فى الديوان ٣٢ والكتاب ٢/ ٣٣٠ وأمالى ابن الشجــرى ١/ ٤٦ ؛ ٢/ ١٣٢ وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨١٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦ وبلا نســبة فى المنصف ١/ ٥٨ وابن يعيش ٣/ ١٦ ؛ ٤/ ٥١٩ والهمع ١/ ٢١٨ وفى غ : (فقلت) .

(٥) من الوافر ، ولم أعثر عليه فى مصادرى .

(٦) من الطويل ، لأعشى همدان فى الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢ وله أو للأحوص أو لجرير فى العينى ٣/ ٤٦ وهما فى ملحق ديوان الأحوص ٢١٥ وملحق ديوان جرير ١٠٢١ وبلا نسبة فى الكتاب ١/ ١١٥ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧ والبيتان ساقطان من س .

(٧) (فى) فى غ .   (٨) (بيناه) فى غ .

١٣ - مسألة [١]

سوى [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ « سُوًى » [٣] تكونُ اسمًا وتكون ظرفًا [٤] ، وذهبَ البصريون [٥] إلى أنها لا تكونُ إلا ظرفًا .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها تكونُ اسمًا بمنزلةِ « غير » ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض [٦] ، قال الشاعر :

ولا يَنْطِقُ المكرُوه مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلا مِنْ سِوَائنا [٧]

فأدخل عليها حرف الخفض ، وقال الشاعر [٨] :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا [٩]

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : التبيين ٤١٩ وائتلاف النصرة ٤٠ والكتاب ٢/ ٣٥٠ والأشباه والنظائر ٢/ ١٤٩ وشرح التصريح ٣٦٢/١ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨١ وشرح التسهيل ٣١٥/٢ - ٣١٦ والكناش ٣٩١/١ وشرح الأشمونى ١/ ٤٠١ - ٤٠٢ وأسرار العربية ١١٨ والخزانة (بولاق)٢/ ٥٩ والارتشاف ١٥٤٦/٣ والجامى على الكافية ٤٢٩/١ ومفتاح الإعراب ٧٩ وقد أورد البغدادى هذه المسألة بتمامها تقريبا فى الخزانة .

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) ضبط « سوى » فى س : سِوًا .

(٤) ذهب إلى هذا الزجاجى وابن مالك ، وذهب بعض النحاة إلى أنها تستعمل ظرفا كثيرا ، وغير ظرف قليلا ، وهو قول الرمانى والعكبرى وابن عصفور . الارتشاف ٣/ ١٥٤٦ - ١٥٤٧ وشرح التصريح ١/ ٣٦٢

(٥) انظر : الكتاب ٣٥٠/٢ والجامى على الكافية ١٤٩/١ وشرح التصريح ٣٦٢/١ واللمع ١٢٥

(٦) انظر : الارتشاف ١٥٤٨/٣ والتبيين ٤٢٠

(٧) من الطويل ، للمرار بن سلامة العِجليّ فى الكتاب ٣١/١ والخزانة ٣/ ٤٣٨ والعينى ٣/ ١٢٦ وبلا نسبة فى المقتضب ٣٥٠/٤ والتبيين ٤٢١ ويروى : ولا ينطق الفحشاء ...وإذا قعدوا .

(٨) (الآخر) فى س .

(٩) من الطويل ، للأعشى فى الديوان ١٣٩ والكتاب ٣٢/١ والتبيين ٤٢٠والخزانة (بولاق) ٥٩/٢ وبلا نسبة فى المقتضب ٣٤٩/٤ والمحتسب ١٥٠/٢ والهمع ٢٠٢/١

فأدخل عليها لام الخفض ؛ فدلَّ على أنها لا تلزمُ الظرفية ، وقال أبو دؤاد (١) :

وكلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ مخطِئُهُ مُعَلَّلٌ بسواءِ الحقِّ مكذوبُ (٢)

وقال الآخر :

أَكرُّ على الكتيبةِ لا أُبَالى أفيها كان حَتْفى أمْ سِوَاهَا (٣)

فسواها : فى موضع خفضٍ بالعطفِ على الضمير المخفوض فى « فيها » والتقدير : أم فى سواها.

والذى يدلُّ على ذلك أنه رُوِىَ عن بعضِ العربِ أنه قال : « أتانى (٤) سِوَاؤك » (٥) فرفع ، فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه فى اختيارِ (٦) الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم : « مَرَرْتُ بالذى سِوَاك » فوقوعها هنا (٧) يدلُّ على ظرفيتها بخلاف غير، ونحو قولهم : « مَرَرْتُ برجل سواك » [أى مررت برجل مكانك] (٨) ، أى : يغنى غَنَاءك ويسدُّ مَسَدَّكَ ، وهو موضع نصب على الظرف بفعلٍ مقدرٍ ، وتقديره : استقرَّ سواك أى مكانك ، بخلاف « غير » فى : مررت برجلٍ غيرِك ، والذى يدل على تغايرهما أن « سوى » لا تضاف إلا إلى معرفةٍ ، نحو « سواك ، وسوى العاقل » ولو قلت : « سوى عاقلٍ » لم يجز ،

---

(١) أبو دؤاد شاعر جاهلى ، وهو جارية بن الحجاج ، وقيل حنظلة بن الشرقى . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٢٤٣ والخزانة (بولاق) ٤/١٩٠

(٢) من البسيط ، فى الديوان ٢٩٤ وابن يعيش ٢/ ٨٤ والخزانة ٣/ ٤٣٨ وبلا نسبة فى الهمع ٢٠٢/١

(٣) من الوافر ، للعباس بن مرداس فى الخزانة ٤٣٨/٢

(٤) (جاءنى) فى غ .

(٥) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٤٠٤ وابن عقيل ٨٩ وفى التصريح ١/ ٣٦٢ أنها رواية الفراء .

(٦) (اختيار) ساقطة من غ .

(٧) (صلة) فى س .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من غ . وانظر : الكتاب ٣٥٠/٢ والارتشاف ١٥٤٧/٣

ولو قلت فى « غير » : مررت برجلٍ غير عاقل ، لكان جائزا ، والذى يدل على أن « سِوى » ظرفٌ أنَّ العامل يتعدَّى إلى ما بعدها كالظرف ، وقال لبيد :

وابْـذُلْ سَـوامَ الـمـالِ إنَّ سِـيـواءَها دُهْمًا وَجُونا [1]

فنصب « سواءها » على الظرف ، ونصب « دهما » بإن ، كقولك : إن عندك رجلا ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ [سورة المزمل ١٢/٧٣] [2] والجون ها هنا : البِيضُ ، وهو جمع « جون » وهو من الأضداد ، يَقَعُ على الأبيضِ والأسودِ ، ولو كانت مما يُستعملُ اسمًا لكثُر ذلك فى استعمالهم [3] ، وفى عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

إذا جلسوا منَّا ولا من سوائنا

وقول الآخر :

وما قَصَدَتْ من أهلها لسوائكا

فإنما جازذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية فى ضرورة الشعر [4] ، ولم يقع الخلاف فى حال الضرورة ، [وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسما [5] بمنزلة « غير » فى حال الضرورة] [6] ؛ لأنها فى معنى « غير » وليس شىء يضطرون إليه إلا ويحاولون به [7] وجها .

وأما قول الآخر :

أفيها كان حَتْفى أم سواها [8]

---

(١) من الكامل ، وهو فى الديوان ٣٢٤ والخزانة ٤٣٨/٣

(٢) سورة المزمل ١٢/٧٣ وكلمة (وجحيما) زيادة من غ .

(٣) (الاستعمالهم) فى غ ، وهو خطأ .

(٤) انظر : المساعد ٥٩٤/١ والمقتضب ٣٤٩/٤ والارتشاف ١٥٤٧/٣

(٥) (أسماء) فى س .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(٧) (له) فى غ .

(٨) (أحتفى كان فيها) فى س .

فليس « سواها » فى موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض فى « فيها » ، وإنما هو منصوبٌ على الظرفِ ؛ لأنَّ العطفَ على الضميرِ المجرورِ لا يجوزُ [١] ، وإنما هو [٢] شيءٌ تبنونه على أصلكم فى جوازِ العطف على الضمير المخفوض[٣] ، وسنبين فساده مستقصى فى موضعه [٤] إن شاء الله تعالى .

وأما ما رَوَوْهُ عن بعضِ العربِ أنه قال : « أتانى سواؤك » فرواية تفرد بها الفراء[٥] عن أبى ثروان [٦]، وهى رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : الارتشاف ٢٠١٣/٤

(٢) (هذا) فى غ .

(٣) هذا مذهب يونس والأخفش والكوفة واختيار أبى على . الارتشاف ٢٠١٣/٣ ولفظة (المخفوض) ساقطة من غ .

(٤) النص فى غ : (فى موضعه مستقصى) . وانظر : هذا الكتاب ٣٨٠

(٥) انظر : شرح التصريح ٣٦٢/٢ وشرح الأشمونى ٤٠٤/١

(٦) أبو ثروان مولى عبد عبس ، وكان زياد أبو الفراء مولى له . انظر : البغية ٣٣٣/٢

٤٢ - مسألة [(١)]

[« كم » مركبة أو مفردة ؟]

ذهبَ الكوفيُّونَ [(٢)] إلى أن « كَمْ » مركبةٌ ، وذهب البصريون [(٣)] إلى أنها مفردةٌ موضوعةٌ للعددِ .

أماَ الكوفيُّونَ فاحتجُوا بأنْ قالُوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ الأصلَ فى « كَمْ » : ما ، زِيدَتْ عليها الكافُ ؛ لأنَّ العربَ قد تصل الحرف فى أوله وآخره ، فما وصلته فى أوله نحو [(٤)] : « هذا ، وهذاك » [(٥)]، وما وصلته فى آخره [(٦)] ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴾ [سورة المؤمنون ٩٣/٢٣] [(٧)] فكذلك ها هنا ؛ زادُوا الكافَ على « ما » فصارَتَا جميعًا كلمةً واحدةً ، وكان الأصلُ أن يُقالَ فى « كم مالك » : كَمَا مالك ، إلا أنه لما كثرت فى كلامهم ، وجرت على ألسنتهم ، حُذِفَتِ الألفُ من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما فعلوا فى « لم » [(٨)] فصار « كم مالك » والمعنى [(٩)] : كأى شيء مالك من الأعدادِ ، والدليل على ذلك قولهم « كأيِّنْ مِنْ رجلٍ رأيت » [أى : كم من رجل رأيت] [(١٠)]، ونظير « كم » : لِمَ ، فإنَّ الأصل فى « لم » : ما زيدت عليها اللامُ ، فصارتَا جميعا كلمة واحدة ،

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٤٢٣ والجنى الدانى ٢٦١ وائتلاف النصرة ٤١ والقاموس المحيط (كم) ٤/ ١٧٣ وشرح التصريح ٢/ ٣٨١ والاقتراح ٨٦ والارتشاف ٢/ ٧٧٦ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢/ ٤٦ ومعانى القرآن ، للفراء ١/ ٤٦٦ وتهذيب اللغة ٤٦٥/٩ والهمع ٧٥/٢ والمساعد ١٠٦/٢

(٢) انظر : معانى القرآن ، للفراء ١/ ٤٦٦ وقيل إن هذا مذهب الكسائى أيضا . انظر : معانى القرآن ، للزجاج ١/ ٤٢٨ وإعراب القرآن ، للنحاس ٤/ ١٢٩ والارتشاف ٧٧٦/٢

(٣) انظر : الكتاب ١٧٠/٢ والارتشاف ٧٧٦/٢ وائتلاف النصرة ٤١

(٤) (نحو) ساقطة من س .

(٥) انظر : الكناش ٤٧١/١ وشرح الأشمونى ١/ ١٠٢وقطر الندى ١٠٠

(٦) انظر : ابن يعيش ١٢٨/٨ والإيضاح ٢/ ٢٢٨ والمغنى ٢/ ٧

(٧) سورة المؤمنون ٢٣/ ٩٣ وفى غ : (فإما ترين من البشر أحدا) .

(٨) انظر : معانى القرآن ، للفراء ٤٦٦/١ والخزانة (بولاق) ١٩٧/٣

(٩) (وفى المعنى) فى س .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

وحذفت الألف ؛ لكثرة الاستعمال ، وسكنت ميمها ، فقالوا : لِمَ فعلتَ كذا ؟ قال الشاعر :

يا أبا الأسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي   لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ [١]

وقال الآخر :

يا أَسَدِيٌّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ

لو خافَكَ اللهُ عليهِ حَرَمَهْ

فما قَرِبْتَ لحمَهُ ولا دَمَهْ [٢]

يعنى جَرو كلب ، ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتغير ذلك .

وزيادة الكاف كثيرة [٣] ، قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[سورة الشورى ١١/٤٢] وحُكِيَ عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تَصْنَعُونَ الأَقِطَ ؟ فقال [٥] : كَهَيِّنٍ [٦] ، وقال الراجز :

لواحِقُ الأَقْرابِ فيها كالمَقَقْ [٧]

أى : المقق ، وهو الطول .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا [٨] : إنما قلنا إنها مفردة لأنَّ الأصلَ فيها [٩] هو الإفرادُ ، والتركيبُ [١٠] فرعٌ ، ومن تمسَّكَ بالأصل خرج عن [١١]

---

(١) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٧٢ وهو ساقط من س .

(٢) من الرجز ، وهو لسالم بن دارة فى الحيوان ٢٦٧/١ وبلا نسبة فى العينى ٥٥٥/٤

(٣) انظر : حاشية الصبان ٢٢٤/٢ وابن يعيش ٤٢/٨ واللمع ١٢٩ والرضى على الكافية ٣٤٤/٢ والبيان ٣٤٥/٢ والتبيين ٤٢٤

(٤) سورة الشورى ١١/٤٢ وذهب الرضى ٢/ ٣٤٤ إلى أنه يجوز أن لا يحكم بزيادة الكاف فى هذه الآية . وانظر : البرهان فى علوم القرآن ٣١٠/٤ وحاشية الصبان ٢٢٥/٢ والارتشاف ١٧١٦/٤ واللمع ١٢٩

(٥) (قال) فى غ .

(٦) هذا الرأى حكاه الفراء . انظر : معانى القرآن ٤٦٦/١ والارتشاف ١٧١٦/٤ – ١٧١٧

(٧) من الرجز ، وهو لرؤبة فى الديوان ١٠٦ وسر صناعة الإعراب ٢٩٥/١ والخزانة ٨٩/١ والعينى ٢٩٠/٣ وبلا نسبة فى المقتضب ٤١٨/٤ والجمهرة ٨٢٤ واللمع ١٢٩

(٨) انظر : التبيين ٤٢٣

(٩) (فيها) زيادة من غ .

(١٠) (وإنما التركيب) فى غ .

(١١) (من) فى غ .

عهدةِ المطالبة بالدليلِ ، وَمَن عَدَلَ عن الأصل افتقرَ إلى إقامةِ الدليلِ ؛ لعدولِهِ عنِ الأصلِ ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة .

وأما الجوابُ عن كلماتِ الكوفيين : أما قولُهم « إنَّ الأصلَ فى كم [(١)] ما زيدت عليها الكاف » قلنا : لا نسلم ؛ [هذه دعوى مجردة من الدليل والمعنى] [(٢)] .

قولهم : « إنَّ العربَ قد تصلُ الحرفَ فى أوله نحو هذا » فقد قدَّمنا الجواب عنه فيما مرَّ [(٣)] .

وأما قولهم : « كانَ الأصلُ أن يُقالَ فى كم مالك : كَمَا مالكَ ، إلا أنه لما كثُر فى كلامِهم ، وجرى على ألسنتهم ، حُذِفَتِ الألفُ من آخره [(٤)] ؛ [لكثرة الاستعمال] [(٥)] ، وسُكِّنَتِ الميمُ ، كما فعلوا ذلك فى لم » قلنا : لا نسلِّمُ أنه يجوزُ إسكان الميم فى « لم » فى اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك فى الضرورة [(٦)] ، فلا يكون فيه حجة ، كما [(٧)] قال الشاعر :

يَا أَبَا الأَسْوِدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي ... لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وذِكَرْ

وكما قال الآخر :

يا أسَدِيٌّ لِمْ أكلتَه لِمَهْ

فسكن « لم » للضرورة ، تشبيهًا لها بما يجيءُ مِنَ الحروفِ على حرفين ، الثانى منهما ساكن [(٨)] ، فلا يكونُ فيه حجة ، ثم لو كان الأمر كما زعمتم ، وأن « كم » كـ« لم » [(٩)] لوجبَ أن يجوزَ فيها الأصلُ ، كما يجوزُ الأصلُ فى « لم » ، فيقال : « كَمَا مالك » كما يقال : « لِما فعلتَ » وأن يجوزَ فيها الفتحُ مع حذفِ الألفِ ، كما يجوز فى « لِمَ » فيُقالُ : « كَمَ مالك » كما يقال [(١٠)] : « لِمَ

---

(١) (فيها) فى غ ، بدلا من (فى كم) .

(٢) النص فى غ : (فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى) .

(٣) (سبق) فى غ . وانظر : هذا الكتاب ٢٧٨

(٤) (من آخره) ساقط من س .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (ضرورة الشعر) فى غ .

(٧) (كما) ساقطة من غ .

(٨) وذلك نحو « من و عن » .

(٩) (كلم) ساقطة من غ .

(١٠) (يجوز) فى غ .

فعلتَ » ، وأن يجوز فيها هاء الوقف ، فيقال : « كَمَهْ » [كما يجوز فى « لم » هاء الوقف] [١] ، فيقال : « لِمَهْ » [٢] ، فلما لم يجز ذلك دل على الفرق بينهما .

وأما قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ فلا نسلِّم أنَّ الكافَ فيه زائدةٌ [٣] ؛ لأن « مثله » هنا [٤] بمعنى « هو » ، فكأنه [٥] قال : لَيْسَ كهو شيء [٦] ، والمِثْلُ يُطلقُ فى كلامِ العرب ويراد به ذات الشيء ، يقول الرجل منهم : « مِثْلى لا يفعل هذا » ، أى : أنا لا أفعل هذا ، و « مثلى لا يقبل من مثلك » ، أى : أنا لا أقبل منك [٧] ، قال الشاعر :

يا عاذلى دَعْنِى مِنْ عَذْلِكا مِثْلِىَ لا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكا [٨]

أى : أنا لا أقبل منك ، ثم لو قلنا إن الكاف ها هنا زائدة لما امتنع ؛ لأن دخول الكاف ها هنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، [ومعنى : ليس مثله شيء] [٩] واحد [١٠] ، وكذلك الكاف فى قوله : كهين ، وقول الراجز :

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٢) أكثر ما تزاد فيه هاء السكت بعد شيئين :

الأول : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما أو الوقوف عليه .

الثانى : « ما » الاستفهامية إذا جرت بحرف جر . انظر : شرح الأشمونى ٥١٩/٢ والجاربردى ١٧٨/١ والهمع ٢١٧/٦

(٣) اختلف نحاة العربية فى الكاف ، هل تكون اسما فى الكلام ، أو يختص ذلك بضرورة الشعر؟ مذهب الأخفش والفارسى وابن مالك أنها اسم فى الكلام ، ومذهب سيبويه أنه فى ضرورة الشعر . الارتشاف ١٧١٣/٤ وانظر : الكتاب ٤٠٨/١ والجنى الدانى ٨٢ - ٨٣ وسر صناعة الإعراب ٢٩٥/١

(٤) (ها هنا) فى غ .

(٥) (وكأنه) فى غ .

(٦) (شيء) ساقطة من س .

(٧) انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٠٤/٢ ؛ ٢/ ٣٤٥

(٨) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة فى الصاحبى فى فقه اللغة ٢٠٧ ولفظه فى غ : مثل ، بدلا من مثلى .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١٠) (أحد) فى غ .

لَـوَاحِـقُ الأَقْـرَابِ فـيـهـا كـالـمَـقَـقْ

بخــلاف الكافِ فى « كَمْ » ، فإن الكاف فى « كم » ليس دخولها كخروجها ، بل لو قدرنا حذفـها من الكـلام ، لاختل معناها ، ولم تحصل الفائدة بها [(١)] ، ألا ترى أن قولك : « ما مالك » لا يفيد ما يفيده [(٢)] قولك [(٣)] : « كم مالك » فدل على الفرق بينهما ، والله أعلم .

* * *

(١) (دونها) فى غ .

(٢) (يفيد) فى س .

(٣) (قولك) ساقطة من س .

٤٣ - مسألة [١]

الفصل بين كم في الخبر وبين الاسم [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ [٣] إلى أنه إذا فصل بين « كم » فى الخبر وبين [٤] الاسم [بظرف أو حرف جرٍّ] [٥] كان مخفوضًا ، نحو « كم عندك رجلٍ ، وكم فى الدار غلامٍ ؟ » ، وذهب البصريون [٦] إلى أنه لا يجوزُ فيه الجرُّ ، ويجبُ أن يكون منصوبًا .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يكون مخفوضًا [بدليل النقل والقياس] [٧] :

أما النقل فقد قال الشاعر :

كَمْ بجودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلى ... وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ [٨]

فخفض « مقرف » مع الفصل ، وقال الآخر :

كَمْ فى بنى بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ... ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفَّاعِ [٩]

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٤٢٩ وائتلاف النصرة ٤١ والهمع ٦/٢٥٥ والارتشاف ٢/ ٧٨١ وشرح الأشمونى ٢/ ٣٨٦ - ٣٨٨ والدرر ١/ ٢١١ - ٢١٢ وابن يعيش ٤/١٣١ والخزانة (بولاق) ٣/١١٩ والمفصل ١٨٠ - ١٨١ والمقتضب ٣/٦٠ والمساعد ٢/١١٢

(٢) هذا العنوان بهامش س ، وتكرار « بين » هنا خطأ .

(٣) ووافقهم يونس . انظر : الارتشاف ٢/ ٧٨٢ والمساعد ٢/ ١١٢ والخزانة (بولاق) ٣/ ١٢٢ وائتلاف النصرة ٤١

(٤) تكرار « بين » ها هنا غير جائز . (٥) (بالظرف وحرف الجر) فى غ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/١٦٦ والارتشاف ٢/٧٨١ والمقتضب ٣/٦٠

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٨) من الرمل ، لأنس بن زنيم فى الديوان ١١٣ والخزانة (بولاق) ٣/١١٣ والعينى ٤/٤٩٣ ولعبد الله بن كريز فى الحماسة البصرية ٢/ ٣٠ وبلا نسبة فى الكتاب ٢/ ١١٧ والتبيين ٤٣٠ والمقتضب ٣/٦١ والهمع ١/٢٥٥ ؛ ٢/١٥٦ وابن يعيش ٤/١٣٢ والدرر ١/٢١٢ وشرح الأشمونى ٢/٣١٦

(٩) من الكامل ، للفرزدق فى الخزانة (بولاق) ٣/١٢٢ والعينى ٤/٣٩٢ والكتاب ٢/١٦٨ وابن يعيش ٤/١٣٠ ؛ ١٣٢ وبلا نسبة فى المقتضب ٣/٦٢ واللمع ٢٢٩ والأشمونى ٢/٣٨٧ ويروى :كم فى بنى سعد بن بكر .

وأما القياسُ فلأنَّ خفضَ الاسم بعد « كم » فى الخبر بتقديرِ « من » لأنك إذا قلت : « كم رجلٍ أكْرَمْتَ ، وكم امرأةٍ أَهَنْتَ » [كان التقدير فيه : كم مِنْ رجلٍ أكرمتَ ، وكم مِنْ امرأةٍ أهنت] [١] ، بدليل أنَّ المعنى يقتضى هذا التقدير ، [وهذا التقدير] [٢] مع وجودِ الفصلِ بالظرف وحرف الجرِّ ، كما هو مع عدمِه ، فكما ينبغى أن يكونَ الاسمُ مخفوضًا مع عدِم الفصلِ ، فكذلك مع وجوده .

قالوا : ولا يجوزُ أن يُقالَ : « إنها فى هذه الحالةِ بمنزلة عددٍ ينصبُ ما بعده [٣] كثلاثين ونحوه » [٤] لأنا نقول : لو كانتْ بمنزلةِ عددٍ ينصبُ ما بعده كثلاثين لكان ينبغى أن لا يجوزَ الفصلُ بينها وبين معمولها [لأن ثلاثين لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها] [٥]، ألا ترى أنك لو قلت : « ثلاثين عندك رجلاً » لم يجز ، فكذلك كان [٦] ينبغى أن يقول [٧] ها هنا .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه [٨] الجر لأنَّ « كم » هى العاملة فيما بعدها الجرَّ ؛ لأنها بمنزلة عدد [٩] يضاف إلى ما بعده ، وإذا [١٠] فُصِلَ بينهما بظرفٍ أو حرف جرٍّ بطلَتِ الإضافةُ [١١] ؛ لأنَّ الفصلَ بين الجار والمجرور بالظرفِ وحرف الجرِّ لا يجوزُ فى اختيارِ الكلامِ ، فَعُدِلَ إلى النَّصْبِ ؛ لامتناعِ الفصلِ بينهما [١٢] ، قال الشاعر :

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
وهذا مذهب الفراء ، وقيل للكوفيين . انظر : الواضح فى علم العربية ١٤٥ والتسهيل ١٢٤ والارتشاف ٧٨١/٢ والكناش ٥٠١/١ وشرح الأشمونى ٣٨٦/٢

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) (له) بدلا من (بعده) فى غ .

(٤) انظر : الرضى على الكافية ١٥٤/٢ والتسهيل ١١٦ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٦٧٦ والخزانة (بولاق) ١١٩/٣

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

(٦) (كان) ساقطة من غ .

(٧) (يقولوا) فى غ .

(٨) (فيه) ساقطة من غ .

(٩) انظر : الخزانة (بولاق) ١٢٠/٣

(١٠) (فإذا) فى غ .

(١١) انظر : الكتاب ١٦٤/٢ والارتشاف ٧٨١/٢

(١٢) انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٣٨٧ - ٣٨٨ والدرر ٢١٢/١

كَمْ نالنى منهم فضلا على عَدَمٍ إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحتَمِلُ (١)

والتقدير : كم فضلٍ ، إلا أنه لما فُصِلَ بينهما بـ « نالنى منهم » نصب « فَضْلًا » فِرارًا من الفصلِ بين الجار والمجرور ، وقال الآخر (٢) :

تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الأرضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا (٣)

والتقدير : كَمْ مُحْدَوْدِبٍ غارُها دونَه منَ الأرضِ ، إلا أنه لما فُصِلَ بينهما نُصِبَ « مُحْدَوْدِبًا » وإن (٤) لم يقصد الاستفهام ؛ لئلا يُفصلَ بين الجار والمجرور ، وإنما عُدِلَ إلى النَّصْبِ لأنَّ « كَمْ » تكون (٥) بمنزلة عددٍ ينصبُ ما بعده ، ولم يمتنعِ النصبُ بالفصلِ كما امتنعَ الجرُّ ؛ لأنَّ الفصلَ بين الناصب والمنصوب له نظير فى كلام العرب[بخلاف الفصل بين الجار والمجرور ؛ فإنه ليس له نظير فى كلام العرب] (٦) ، فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به من قوله :

كم بجودٍ مُقرِفٍ نالَ العُلى (٧)

فالكلام عليه من وجهين ؛ **أحدهما** : أن الرواية الصحيحة « مقرف » بالرفع (٨) بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله « نال العلى » .

---

(١) من البسيط ، للقطامى فى الديوان ٣٠ والخزانة (بولاق) ٣/١٢٢ والعـينى ٣/٢٩٨ ؛ ٤/ ٤٩٤ والكتاب ٢/١٦٥ واللمع ٢٢٧ وابن يعيش ٤/ ١٣١ وبلا نسبة فى الارتشاف ٢/٧٨١ والمقتضب ٣/ ٦٠ والتبيين ٤٣٠ وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥ والدرر ١/٢١٢ وشرح الأشـمونى ٢/٣٨٧ ويروى « فضلٌ » بالرفع .

(٢) (الشاعر) فى غ .

(٣) من المتقارب ، لزهير بن أبى سلمى فى الكتاب ٢/١٦٥ وابن يعيش ٤/١٣١ وللأعشى فى المحتسب ١/١٣٨ ، ولزهير أو لابنه كعب فى العينى ٤/٤٩١ وللثلاثة فى شواهد الإيضاح ١٩٧ وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ٥٣٥ ولم أعثر عليه فى ديوان أحدٍ منهم .

(٤) (إن) ساقطة من غ .

(٥) (تكون) ساقطة من س .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (نال العلى) ساقط من س .

(٨) ذكر العكبرى أن الرواية الصحيحة الرفع أو النصب ، ورواية الجر شاذة . التبيين ٤٣١

والثاني : أنَّ هذا جاء في الشعرِ شاذًّا [١] ، فلا يكونُ فيه حجةٌ ، وهذا [٢] هو الجوابُ عَنِ البيتِ الآخر .

وأما قولهم : « إنَّ خفضَ الاسم بعد (كَمْ) بتقدير (مِنْ) ، والتقـدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه » قلنا لا نسلِّمُ أنَّ جرَّ الاسمِ بعد « كم » بتقـدير « مِنْ » ، بل [٣] العامل فيه [٤] « كـم [٥] » ؛ لأنها عندنا بمنزلة عـدد يضاف إلى ما بعــده [٦] ، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة « رُبَّ » ، فيخفضون بها الاسم الـذى بعدها كـ« رُبَّ » [٧].

والذى يدلُّ على فسادِ ما ذهبتم إليه أن حرفَ الجرِّ لا يجوزُ أن يعملَ مع الحذفِ ، وإنما يجوز أن يعمل حرفُ الجرِّ مع الحذفِ في مواضعَ يسيرةٍ على خلافِ الأصلِ [٨]ويحتاج [٩] ، إذا حُذِفَ إلى عِوَضٍ وبدلٍ ، كـ « رُبَّ » بعد : الواو [١٠] ، والفاء [١١] ، وبل [١٢] ، على أنكم تزعمون أنَّ حرفَ الجرِّ غيرُ مقدّرٍ بعد هذه الحروفِ ، وإنما [١٣] هي العاملةُ بطريقِ النيابةِ عن حرفِ الجرِّ ، لا حرف الجر [١٤] ، وقد بينا ذلك مستوفًى [١٥] في موضعه [١٦] .

---

(١) انظر :الكتاب ٢/١٦٦ وشرح الأشمونى ٢/٣٨٧ والخزانة (بولاق) ٣/١٢٢ والمقتضب ٣/ ٦١ - ٦٢ والتبيين ٤٣١

(٢) (هذا) ساقطة من غ .

(٣) (قبل) في س .

(٤) (في) في غ .

(٥) انظر : الواضح في علم العربية ١٤٥

(٦) إلا إذا فصل بينها وبين مميزها فإنه ينصب . المفصل ١٨٠ - ١٨١

(٧) توجد أوجه شبه كثيرة بين رب وكم . انظر في ذلك : حاشية الصبان ٢/ ٢٠٣ - ٢٠٤ والبسيط في شرح الجمل ٨٦٠ - ٨٦١ والكتاب ٢/ ١٥٦

(٨) وذلك نحو « اللهِ لأفعلن ، وخيرٍ عافاك الله » . انظر : المفـــصل ٢٩١ - ٢٩٢ وابن يعيش ٨/ ٥٣ وحاشية الصبان ٢/ ٢٣٣ والهمع ٤/ ٢٣٣

(٩) (ويحتاج) زيادة من غ .

(١٠) انظر : البسيط في شرح الجمل ٨٦٨ - ٨٧٠

(١١) انظر : البسيط في شرح الجمل ٨٧١

(١٢) انظر : البسيط في شرح الجمل ٨٨٨

(١٣) (وإنها) في غ .

(١٤) الرضى على الكافية ٢/ ٣٣٣ - ٣٣٤ والهمع ٤/ ٢٢٢ وشرح الأشمونى ١/٤٨٣ والبرهان ٤/ ٤٣٥ والبسيط في شرح الجمل ٨٧٠

(١٥) (مستقصى) في غ .

(١٦) هذا الكتاب ٤١٧

وقولهم : « إنها لو كانتْ بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغى أن لا يجوز الفصلُ بينها وبين معمولها ؛ لأنَّ ثلاثين لا يجوز أن يفصلَ بينها وبين معمولها » قلنا : إنما جاز الفصل بين « كم » ومميزها [١] جوازا حسنا دون « ثلاثين » ونحوه لأن « كم » منعت بعض ما لـ « ثلاثين » من التصرفِ ، فجُعِلَ هذا عوضًا مما منعته ، ألا ترى أن « ثلاثين » تكون فاعلةً لفظًا ومعنى ، كقولك : « ذهبَ ثلاثون » وتقع مفعولةً فى رتبتها ، كقولك : أعطيتُ ثلاثين ، ولا يكون ذلك فى « كم » [٢] ، فلما مُنِعَت « كم » بعض ما لـ « ثلاثين » من التصرّفِ جُعِلَ لها ضربٌ منَ التصرفِ لا يكون لـ « ثلاثين » ؛ ليقعَ التعادلُ بينهما ، على أنه قد جاء الفصل بين « ثلاثين » ومميزِهَا فى الشِّعْرِ ، قال الشاعر :

على أنَّنى بَعْــدَ مَا قَدْ مَضَى ثلاثونَ لِلْهَجْرِ حَوْلا كَمِيـلَا
يُذَكِّرُنِيــكَ حَنينُ العَجُولِ وَنَوْحُ الحمامةِ تَدْعُو هَدِيلاَ [٣]

ففصل بين « ثلاثين » وبين [٤] مميزها بالجار والمجرور [٥] ، وإن كان قليلا لا يقاس عليه ، والله أعلم .

* * *

(١) (وبين معمولها) فى غ .

(٢) « كم » الاستفهامية والخبرية لها صدر الكلام وتكون منصوبة ومرفوعة ومجرورة . انظر : الأشباه والنظائر ٣/ ١٣ والكناش١/ ٥٠٢ والرضى على الكافية ٢/ ٩٧

(٣) من المتقارب ، للعباس بن مرداس فى الديوان ١٣٦ والخزانة (بولاق) ٥٧٣/١ ؛ ١١٩/٣ والعينى ٤/ ٤٨٩ وشرح شواهد الإيضاح ١٩٨ وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ٥٣٢ والمقتضب ٥٥/٣ والهمع ٢٥٤/١

(٤) (بين) ساقطة من غ .

(٥) انظر : الخزانة (بولاق) ١٢٠/٣ والمقتضب ٥٥/٣

٤٤ - مسألة [١]
خمسة عشر [٢]

ذهبَ الكوفيّونَ [٣] إلى أنه يجوزُ إضافةُ النّيِّفِ إلى العشرة ، نحو : « خَمْسَةَ عَشَرٍ » ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا بجوازه [٤] لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم ، قال الشاعر :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثماني عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ [٥]

ولأن النّيِّفَ اسمٌ مظهر كغيرِه من الأسماء المظهرة[التى يجوز إضافتها ، فجاز إضافتُه إلى ما بعده ، كسائرِ الأسماء المظهرةِ التى تَجُوزُ إضافتُها] [٦] .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا [٧] إنه لا [٨] يجوز ذلك لأنه قد جُعِلَ الاسمانِ اسمًا واحدًا ، فكما لا يجوزُ أن يُضَافَ الاسمُ الواحدُ بعضُه [٩] إلى بعضٍ ، فكذلك ها هنا .

وبيان هذا أنَّ الاسمينِ لما رُكِّبا دَلّا على معنًى واحدٍ [١٠] ، والإضافةُ تُبطلُ ذلك المعنى ، ألا ترى أنك لو قلت « قَبَضْتُ خمسةَ عشرَ » [من غير إضافة] [١١]

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٤٣٢ وائتلاف النصرة ٤٣ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٥ والمساعد ٢/ ٧٨ وشرح الجمل ٢/ ٣٣ والمخصص ١٤/ ٩٢ والارتشاف ٢/ ٧٥٧ والخزانة (بولاق) ٣/١٠٥ وشرح الأشمونى ٢/٣٧٤ وقد نقل البغدادى هذه المسألة فى الخزانة .

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : معانى القرآن ، للفراء ٢/ ٣٤ ؛ ٢٤٢

(٤) (ذلك) فى غ بدلا من (بجوازه) .

(٥) بيتان من الرجز ، لنفيع بن طارق فى شرح التصريح ٢/ ٢٧٥ والعينى ٤/٤٨٨ وبلا نسبة فى الخزانة (بولاق) ٣/ ١٠٥ والتبيين ٤٣٣ والهمع ٢/ ١٤٩

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٧) (قلنا) ساقطة من غ .

(٨) (لا) ساقطة من غ .

(٩) (بعضها) فى س .

(١٠) انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٣٧٢ وابن عقيل ١٦٤ – ١٦٥

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

دلَّ على أنك قدْ قبضتَ [خمسةً وعشرةً ، وإذا أضفتَ ، فقلت « قبضت خمسةَ عشرٍ » دلَّ على أنك قد قبضتَ] (١) الخمسة دون العشرةِ ، كما [لو قلت] (٢) : « قبضتُ مالَ زيدٍ » فإن المال يدخل في القبضِ دون زيدٍ ، وكذلك : « ضربتُ غلامَ عمرٍو » فإنَّ الضربَ يكونُ للغلامِ (٣) دونَ عمرٍو ، فلما كانت الإضافة تبطل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : أما ما أنشدوه من قوله (٤) :

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

فلا يُعرفُ قائلُه (٥) ، ولا يُؤخذُ به ، على أنا نقول : إنما صَرَفَهُ لضرورةِ الشعرِ (٦) ، ورده إلى الجر ؛ لأنَّ « ثماني عشرة » لما كانا (٧) بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وقد أُضِيفَ (٨) إليهما « بنت » في قوله « بنت ثماني عشرة » ردَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة « بنت » إليها ، لا بإضافة « ثماني » إلى « عشرة » ، وهم إذا صرفوا المبني للضرورة ردوه إلى الأصل ، كما (٩) قال الشاعر :

سَلامُ اللهِ يا مَطَرًا عَلَيْها وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ (١٠)

وجميعُ ما يروى من هذا شاذٌّ (١١) ، لا يُقَاسُ عليه .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) (قالوا) في غ .

(٣) (الغلام) في غ .

(٤) (قولهم) في غ .

(٥) في شرح التصريح ١/٢٧٥ أنه لنفيع بن طارق .

(٦) في الارتشاف ٢/٧٦٠ : « ودعوى الإجماع في ثماني عشرةٍ بالإضافة أنه لا يجوز إلا في الشعر باطلة » .

(٧) (كان) في س .

(٨) (أضيفت) في س .

(٩) (كما) زيادة من غ .

(١٠) من الوافر ، للأحوص في الديوان ١٨٩ والكتاب ٢/٢٠٢ والخزانة (بولاق) ١/٢٩٤ والعيني ١/ ١٠٨ ؛ ٤/٢١١ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦ وبلا نسبة في الارتشاف ٥/٢٣٧٩ والجنى الداني ١٤٩ والمحتسب ٢/٩٣ ويروى « مطر » الأولى بالرفع والتنوين .

(١١) انظر : الدرر ١/ ١٤٩ والارتشاف ٥/٢٣٧٩

وأما قولهم : « إنَّ النَّيِّفَ اسمٌ مظهرٌ ، كغيرِه من الأسماء المظهرة (١) ، التي لا يجوزُ إضافتُها ؛ [فجاز إضافتها] (٢) ، كسائر الأسماءِ المظهرةِ ، التي يجوزُ إضافتُها » قلنا : إلا (٣) أنَّه مُرَكَّبٌ ، والتركيب ينافى الإضافة ؛ لأنَّ التركيبَ أنْ يُجعلَ الاسمانِ (٤) اسمًا واحدًا ، لا على جهة الإضافة ، فيدلانِ على مسمًّى واحدٍ (٥) ، بخلاف الإضافة ، فإن المضاف يدل على مسمى ، والمضافَ إليه يدلُّ على مسمًّى آخر ، وإذا كان التركيب ينافى الإضافة ، كما أن الإضافة تنافى التركيب على ما بينا، وجب أن لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة ؛ لاستحالة المعنى ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (المظهرة) زيادة من غ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) (إلا) ساقطة من غ .

(٤) (الاسمين) فى س .

(٥) (واحدا) الضبط بالنصب فى غ .

٤٥ - مسألة [١]

تعريف خمسة عشر [٢]

ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنه يجوزُ [٣] أن يقال في « خمسةَ عشرَ درهمًا » : الخمسةَ العَشَرَ درهمًا ، والخمسةَ العَشَرَ الدرهمَ [٤] ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوزُ إدخالُ الألفِ واللامِ في العشْرَةِ ، ولا في الدرهمِ ، وأجمعُوا على أنه يجوز أن يُقالَ « الخمسةَ عشرَ دِرهمًا » [٥] بإدخالِ الألفِ واللام على الخمسةِ [٦] وحدَها .

أما الكوفيّونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد صحَّ عن [٧] العربِ ما يُوافِقُ مذهبَنَا ، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفشِ [٨] عن العرب [٩] ، وإذا صح ذلك النقلُ [١٠] وجب المصيرُ [١١] إليه ، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل ؛ لأن [١٢] قياسهم فيها ضعيف جدا .

---

(١) انظر في هذه المسألة : التبيين ٤٣٤ وائتلاف النصرة ٤٣ ومعاني القرآن ، للفراء ٧٩/١ والأشباه والنظائر ١٤٩/١ والمقتضب ١٧٥/٢ وابن يعيش ١٢١/٢ ؛ ٣٣/٦ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٦٧٦ والمخصص ١٧/ ١٢٥ - ١٢٦ والدرر ٢٠٦/٢ والارتشاف ٧٦٣/٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (لا يجوز) في غ .

(٤) انظر : التبيين ٤٣٤ والارتشاف ٧٦٤/٢ والتكملة ٢٦٢ وقد سوغ الفراء القياس على ذلك . معاني القرآن ٣٣/٢

(٥) انظر : الأشباه والنظائر ١٤٩/١ والارتشاف ٧٦٣/٢ والمقتضب ١٨٠/٢ وسر صناعة الإعراب ٣٦٥/١ والتبيين ٤٣٤

(٦) النص في غ : (في العشر على الخمسة) ، وهو خطأ ، ويبدو أنها ملغاة من النص ؛ فيوجد خطًّا عليها .

(٧) (عند) في س .

(٨) انظر : الارتشاف ٧٦٤/٢ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٥ وشفاء العليل ٥٧٣/٢

(٩) (بعض العرب) في غ .

(١٠) (في النقل) في غ .

(١١) (الضمير) في غ .

(١٢) (فإن) في غ .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ دخولُ الألفِ واللام إلا على الاسم [١] الأول لأنَّ الاسمين لما رُكِّبَ أحدُهما مع الآخرِ تنزّلا [٢] منزلةَ اسمٍ واحدٍ ، وإذا تنزَّلا منزلةَ اسمٍ واحدٍ فينبغى أن لا يُجمعَ فيه بين [٣] علامتى تعريفٍ ، وأن يلحق الاسم الأولَ منهما ؛ لأن الثانى يتنزلُ منزلة بعض حروفه ، وكذلك عَرَّفَتِ العرب الاسم المركب ، قال ابن أحمر [٤] :

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوَارِى ... وَجُنَّ الخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا [٥]

فقال « الخَازِبَاز » فأدخلَ الألف واللام على الاسمِ الأول ، ولم يكرره ، فيقول « الخازالباز » ولم يُحْكَ ذلك عنهم فى شعرٍ ولا فى كلامٍ ، والخازباز ها هنا [أراد به] [٦] صوت الذباب ، [ويقال : جُنَّ الذُّبابُ] [٧]، إذا طار وهاج ، وقيل : المراد الخازباز هاهنا [٨] نَبْتٌ ، كما قال الشاعر :

رَعَيْتُها أكرمَ عُودٍ عُودَا
الصِّلَّ والصِّفْصِلَّ وَاليَعْضِيدَا
والخَازِبَازِ السَّنِمَ المَجُودَا
بحَيْثُ يَدْعُو عامرٌ مَسْعُودَا [٩]

ويقال : « جُنَّ النباتُ » إذا خَرَجَ زهرُهُ ، والخازباز أيضًا : داء فى اللَّهَازِمِ ، وقال [١٠] الشاعر :

---

(١) (الاسم) ساقطة من غ .
(٢) سقط المقطع الأول (تنز) من قوله (تنزلا) فى غ .
(٣) (بين) ساقطة من غ .
(٤) هو عَمرو بن أحمر من باهلة ، من شعراء الجاهلية ، وقد أدرك الإسلام . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٣٦٣ والخزانة (بولاق) ١/ ٣٨
(٥) من الوافر ، فى ديوانه ١٥٩ والجمهرة ٢٨٩ والخزانة ٦/ ٤٤٢ وابن يعيش ٤/ ١٢١ وغير منسوب فى الكتاب ٣/ ٣٠١
(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٨) (ها هنا) زيادة من غ .
(٩) من الرجز ، بلا نسبة فى ابن يعيش ٤/ ١٢٠
(١٠) (وقال) فى غ .

يَـا خَـازِبَـازِ أَرْسِـلِ الـلَّـهَـازِمَـا
إنِّـى أَخَـافُ أَنْ تَـكُـونَ لازِمَـا[١]

والخازباز أيضًا فيما يُقالُ له [٢] أيضًا [٣] : السِّنَّوْرُ ، وفى « الخازباز » سبع لغات : خازِبَازِ ، وخازَبَازَ ، وخازِبازُ ، وخازَبازُ ، وخُازِبازٍ ، وخازِباء [٤] – مثل نافقاء – وخِزْبَاز – مثل سِرْدَاح – قال الشاعر :

مِثْلُ الكِلابِ تَهِرُّ عِنْدَ دَرَابِها   وَرِمَتْ لهازِمُها مِنَ الخِزْبَازِ [٥]

وإنما لم يَجُزْ دخولُ الألف واللام على « درهم » لأنه منصوبٌ على التمييز ، والتمييزُ لا يكونُ إلا نكرةً [٦]، وإنما وجبَ أن يكونَ نكرةً لأنَّ الغرضَ أن يميّزَ المعدودُ به من غيرِه ، وذلك يحصلُ بالنكرةِ التى هى الأخفُّ ، فكانت أولى من المعرفةِ ، التى هى الأثقل .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : أمَّا ما حكوه [٧] عن العربِ فلا حجةَ لهم فيه ؛ لقلَّتِهِ فى الاستعمالِ وبعدِه عن القياسِ ؛ أما قلّتُه فى الاستعمالِ فظاهرٌ لأنَّه إنما جاء شاذًّا عن بعضِ العربِ ، فلا يُعْتَدُّ به لقلتِه وشذوذه ، فصار بمنزلة دخولِ الألفِ واللامِ فى قول الشاعر :

يقولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا   إلى ربِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

---

(١) بيتان من الرجز ، بلا نسبة فى نوادر أبى زيد ٢١٩ ؛ ٢٣٥

(٢) (له) ساقطة من غ .

(٣) (أيضا) ساقطة من غ .

(٤) ذكر المصنف أن فيها سبع لغات ، غير أنه ذكر منها ستا فقط فى غ .

(٥) من الكامل ، ولم أجد له نسبة ، وهو فى الكتاب ٣٠٠/٣ والجمهرة ٢٨٩ وابن يعيش ٤/ ١٢٢ وما ينصرف ومالا ينصرف ١٠٧

(٦) انظر : شرح الأشمونى ٤٤٢/١ وابن عقيل ٩٥ – ٩٦

وقد اختلف النحويون فى هذا ، وهو ما قال به أبو البركات ونسبه للبصريين ، غير أن الكوفيين يرون أنه يجوز أن يكون معرفة ، وورد منه شيء معرف بالإضافة . انظر : الارتشاف ١٦٣٣/٤ والهمع ١/ ٢٥٢ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢٨١/٢

(٧) (حكى) فى غ .

وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نافِقَائِهِ ومِنْ جُحْرِهِ بالشِّحَةِ اليَتَقَصَّعُ [١]

أراد الذى يتقصع [٢] ، فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللامَ يجوزُ دخولهما على الفعل [٣] ؛ لمجيئه ها هنا لقلته وشذوذه ، فكذلك أيضًا لا يجوز أن يحتجّ بذلك ؛ لقلّته وشذوذِه ، وكما [٤] قال الشاعر [٥] :

يَا لَيْتَ أَمَّ العَمْرِو كَانَتْ صَاحِبى
مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلى الرَّكَائبِ [٦]

[أراد : أم عمرو] [٧] ، وكما قال الآخر :

بَاعَـــدَ أَمَّ العـمْرِو مِـنْ أسيرِهـا
حُـرَّاسُ أبْـوابٍ عَـلَـى قُـصُـورِهـا [٨]

وكما قال آخر :

وَجَدْنَا الوَلِيدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخلافةِ كَاهِلُهْ [٩]

وكما قال الآخر :

أَمَا وَدِمَاءٍ مَائراتٍ تخَالُـــهَا على قُنَّة العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَمَا

---

(١) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٢٧ (٢) (الذى يجدع) فى غ .

(٣) انظر : قواعد المطارحة (ورقة) ٢ ؛ ٣ والدرر ١/ ٦ وشرح الأشمونى ١٩/١

(٤) (كما) فى غ .

(٥) (الآخر) فى غ .

(٦) من الرجز ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى المنصف ١٣٤/٣ وابن يعيش ٤٤/١ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦ ويروى « أنشى » بدلا من « أشتى » .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٨) بيتان من الرجز ، لأبى النجم فى المفصل ١٣ وابن يعيش ١/ ٤٤ وشـــرح شواهد المغنى ١/ ١٧ ؛ ١٦٣والمغنى ٥٠/١ وبدون نسبة فى سر صناعة الإعراب ١ /٣٦٦ والمقتضب ٤/ ٤٩ والتبيين ٤٣٥ والارتشاف ٢٣٩٢/٥

(٩) من الطويل ، وهو لابن ميادة فى الديوان ١٩٢ وسر صناعة الإعراب ٤٥١/٢ وشواهد الشافية ١٢ والعينى ١/ ٢١٨ والخزانة (بولاق) ٣٢٧/١ وشرح التصريح ٨٥/١ وبلا نسبة فى الهمع ٢٤/١

وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ فى كُلِّ بَيْعَةٍ   أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المسيحَ بْنَ مَرْيَمَا
لَقَدْ ذَاقَ مِنَّا عَامِرٌ يَـوْمَ لَعْلَـعٍ   حُسَامًا إِذَا مَا هُزَّ بالكف صَمَّمَا [١]

أراد « وبنسر » بدليل [٢] قوله تعالى : ﴿ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [سورة نوح : ٢٣/٧١]
وكما قال الآخر [٣] :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلا   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ [٤]

أراد « بنات الأوبر » وكما قال الآخر :

وَإِنِّى حُبِسْتُ اليَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ   بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ [٥]

أراد « وأمس » ولهذا تركه على جهته [٦] الأولى مكسورًا ، وكما قال الآخر :

فَإِنَّ الأولاءِ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمُ [٧]

أراد « أولاء » فكما أن زيادة الألف واللام فى هذه المواضع لا تدل على جواز زيادتها فى اختيار الكلام فلا يجوز [أن يقال] [٨] فى « زيد » : الزيد ، وفى « عمرو » : العمرو ؛ لمجيئه شاذا ، فكذلك ها هنا ، وأما بعده عن القياس ، فقد بيناه فى دليلنا ، والله أعلم .

* * *

---

(١) من الطويل ، لعمر بن عبد الجن فى الخزانة ٢١٤/٧ ونسبه العينى ٥٠٠/١ للسابق ولغيره مجهول ، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ٣٦٧ والمنصف ١٣٤/٣

(٢) (دليله) فى غ .   (٣) (الشاعر الآخر) فى غ .

(٤) من الكامل ، وهو غير منسوب فى المقتضب ٤٨/٤ وسر صناعة الإعراب ٣٦٦/١ والجمهرة ٣٣١ وتخليص الشواهد ١٦٧

(٥) من الطويل ، لنصيب فى الديوان ٩ وغير منسوب فى الخصائص ٣٤٩/١ والهمع ٢٠٩/١ والمحتسب ١٩٠/٢ ويروى « وقفت » بدلا من « حبست » .

(٦) (وجهه) فى غ .

(٧) شطر بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة وعجزه : « كعلم مظنول مادمت أشعرا » وهو فى اللسان (أين) ٤٢/١٣ « طبعة بيروت » .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

٤٦ - مسألة [١]

ثالث عشر ثلاثة عشر [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّهُ لا يجوزُ أن يُقالَ : « ثالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، وذهب البصريون إلى أنه يجوزُ أن يُقالَ : « ثالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يُبْنَى من لفظِ « ثَلاثة عَشَرَ » فاعلٌ ، وإنما يمكنُ أن يُبْنَى من لفظِ أحدهما ، وهو العدد الأول ، الذى هو الثلاثة [٣] ، ولا يمكن أنْ [٤] يُبْنَى من لفظِ العددِ الثانى – وهو العشر [٥] – فذكر العشر مع « ثالث » لا وجه له .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ الأصلَ أن يُقالَ : « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ » وقد جاء ذلك عن العربِ ، فإذا ساعده النقلُ والقياس [٦] – وهو الأصل – وجبَ أن يكونَ جائزًا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين [٧] : أما قولهم « إنه لا يمكنُ أنْ يُبْنَى منهما فاعلٌ ، وإنما يمكنُ أن يُبْنَى من أحدهما » [قلنا : هذا هو الحجّةُ عليكم ؛ فإنه لما لم يمكن أن يُبْنَى منهما ، وبُنِيَ من أحدِهما] [٨] ، احتِيجَ إلى ذكرِ الآخر ؛ ليتميز ما هو واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر ، فأتى باللفظ كلِّهِ ، والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٤٣٦ وائتلاف النصرة ٤٥ وشرح التصريح ٢٧٧/٢ والمقتضب ١٨٢/٢ والرضى على الكافية ١٥٨/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٦٨٤ وشرح الأشمونى ٣٧٨/٢ والتسهيل ١٢١ والمقدمة الجزولية ١٧٥

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (ثلاثة) فى غ .

(٤) (بأن) فى غ .

(٥) (العشرة) فى غ .

(٦) (والقياس) ساقطة من س .

(٧) (الكوفيون) بالرفع فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

٤٧ - مسألة [١]

المنادى والخلاف فيه [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ [٣] إلى أنَّ الاسمَ المنادَى المعرّفَ [٤] المفردَ [٥] معربٌ مرفوعٌ بغيرِ تنوينٍ ، وذهب الفراء [٦] من الكوفيين إلى أنه مبنيٌّ على الضمِّ ، وليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ ، وذهب البصريون [٧] إلى أنه مبنيٌّ على الضمِّ ، وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول .

أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك [لأنا وجدناه] [٨] لا معربَ له يصحبُه من رافع ولا ناصب ولا خافضٍ [٩]، ووجدناه [١٠] مفعولَ المعنى ، فلم نخفضْه لئلّا يشبهَ المضافَ إلى المتكلمِ ، ولم ننصبْهُ لئلّا يشبهَ ما لا ينصرفُ ، فرفعناه بغيرِ تنوينٍ ؛ ليكونَ بينه وبين ما هو مرفوعٌ برافعٍ صحيحٍ فرقٌ ، وأما المضافُ فنصبناه لأنا وجدنا أكثرَ الكلامِ منصوبًا ؛ فحملناه على وجه مِنَ النصبِ ؛ لأنه أكثرُ استعمالاً من غيره .

وأما الفراء فتمسّك بأن قال [١١] : الأصل في النداء أن يُقالَ « يا زَيداه » كالندبةِ ، فيكون الاسم بين صوتين مديدين _ وهما « يا » في أول الاسم [١٢] ،

---

(١) انظر في هذه المسألة : التبيين ٤٣٨ وائتلاف النصرة ٤٥ والرضي على الكافية ١/١٣٣ والكناش ١/ ٣٣٤- ٣٣٥ والارتشاف ٤/ ٢١٨٣ والمقتضب ٤/ ٢٠٤ ؛ ٢٠٥ وأصول ابن السراج ١/٤٠٢ وابن يعيش ١/١٢٧ والكتاب ١/٣٠٣ والأشباه والنظائر ٢/ ١٤٩ والمقرب ١/١٧٦

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) نسب هذا الرأى صاحب ائتلاف النصرة للكسائى فقط . ائتلاف النصرة ٤٥

(٤) (المعرفة) في غ .

(٥) (المعرفة المفردة) في س ، والصحيح ما أثبته .

(٦) ومعه الرياشي . الارتشاف ٤/٢١٨٣ انظر : الرضى على الكافية ١/ ١٣٣ والتبيين ٤٤٠ - ٤٤١

(٧) انظر : الكتاب ٢/١٨٣ وشرح التصريح ٢/ ١٦٦ وائتلاف النصرة ٤٥

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٩) (ولا خافض) ساقط من غ .

(١٠) (ووجدنا) في غ .

(١١) انظر : الرضى على الكافية ١/١٣٣

(١٢) (الاسم حتم) النص في غ .

والألف فى آخره – والاسمُ فيه لَيْسَ بفاعلٍ ولا مفعولٍ ولا مضافٍ إليه ، فلما كَثُرَ فى كلامِهم استغنوا بالصوت الأول ، وهو « يا » فى أوله عن الثانى ، وهو الألف فى آخره ، فحذفوها [١] ، وبَنَوْا آخرَ الاسمِ على الضمِّ ، تشبيهًا بـ « قبل ، وبعد » [٢] ؛ لأنَّ الألفَ لما حُذِفَتْ ، وهى مرادةٌ معه ، والاسمُ كالمضافِ إليها ؛ إذ [٣] كان متعلقًا بها ، أشبهَ آخِرُه آخرَ ما حُذِفَ منه المضاف إليه ، وهو مراد معه ، نحو : جِئْتُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ ، [أى من قبل ذلك ومن بعد] [٤] ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [سورة الروم ٣٠/٤] أى من قبل ذلك ، ومن بعد ذلك ، فكذلك ها هنا .

قالوا [٥] : ولا يجوزُ أن يُقالَ : [لو كانتِ الألفُ] [٦] فى آخر المنادَى بمنزلةِ المضافِ إليه ، لوجبَ أن تسقطَ نونُ الجمعِ معها فى نحو « واقِنَّسْرُونَاه » لأنا نقول : نحن لا نجوِّزُ ندبةَ الجمع الذى على هجاءين ، فلا يجوزُ عندنا ندبةَ « قِنَّسْرُون » بحذفِ النون ، ولا إثباتها ، كما لا يجوز تثنيتُه ولا جمعُهُ .

قالوا [٧] : ولا يجوزُ أيضًا أن يُقالَ « إن هذا يبطلُ بالمنادَى المضافِ ، نحو : يا عبدَ عَمْرٍو ، فإنه يفتقرُ فى بابِ الصوت إلى ما يفتقرُ إليه المفردُ ، فكان ينبغى أن يُقالَ : يا عبدُ عَمْرٍو – بالضم – لأن أصله : يا عَبْدُ عمراه » لأنا نقول : إنما لم [٨] يقدّر ذلك فى المنادى المضافِ لأجلِ طولِه ، بخلافِ المفردِ ، فبان الفرقُ بينهما .

وأما المضافُ فإنما وَجَبَ أن يكونَ مفتوحًا ؛ لأنَّ الاسمَ الثانى حَلَّ محلَّ ألف [٩] الندبة فى قولك « يا زَيْدَاهُ » والدال فى « يا زَيْدَاهُ » مفتوحة ، فبقيتِ

---

(١) (فحذفوا) فى س .
(٢) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٩٦ والمفصل ١٦٨ وقطر الندى ٢١
(٣) (إذا) فى غ .
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(٥) (قال) فى غ .
(٦) النص فى غ : (إن الألف لو كانت) .
(٧) (قال) فى غ .
(٨) (لم) ساقطة من س .
(٩) (ألف) ساقطة من س .

الفتحةُ على ما كانت فى « يا عَبْدَ عمرو » كما كانت فى « يا زيدَاهُ » والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب ، والمنصوب بمنزلةِ المندوبِ ، ولا يُقالُ إنه نُصِبَ بفعلٍ ولا أداةٍ .

قال : والذى يدلُّ على أنَّ المفردَ بمنزلةِ المضافِ امتناعُ دخولِ الألفِ واللَّام عليه ، والذى يدل على أنه لَيْسَ منصوبًا بفعلٍ امتناعُ الحالِ أن تقعَ مَعَهُ ، فلا يجوزُ أن يُقالَ : « يا زيدُ رَاكِبًا » والذى يدلُّ على أنه بمنزلةِ المضافِ وإن أُفْرِدَ حملُكَ نَعْتَهُ على النصبِ ، نحو « يا زيدُ الظريفَ » كما يُحملُ نعتُه على الرفعِ ، نحو : « يا زيدُ الظَّريفُ » [١] .

وأما البصريُّون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنيٌّ ، و إن كان [يجب فى الأصل] [٢] أن يكون معربًا لأنه أشبهَ كافَ الخطابِ ، وكافُ الخطاب مبنيةٌ ، فكذلك ما أشبهها ، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا ، كما أن كاف الخطاب مبنية [٣].

ومنهم من تمسك [٤] بأن قال : إنما وجبَ أن يكونَ مبنيًّا لأنه وقع موقعَ اسمِ الخطابِ ؛ لأنَّ الأصلَ فى قولك [٥] « يا زَيْد » أن تقول : يا إيَّاكَ ، ويا [٦] أنتَ ؛ لأنَّ المنادَى لما كان مخاطبًا كان ينبغى أن يُسْتَغْنَى عن ذكرِ اسمِهِ ، ويُؤْتَى باسمِ الخطابِ ، فيقال : « يا إيَّاك » أو « يا أنتَ » كما قال الشاعر :

يا مُرَّ يا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا

---

(١) انظر : الرضى على الكافية ١/١٤٢ وقواعد المطارحة (ورقة) ٣٧ والأشباه والنظائر ٩/٣ والارتشاف ٤/ ٢١٩٨ - ٢٢٠٠ .

(٢) النص فى غ : (فى الأصل يجب) .

(٣) انظر : الرضى على الكافية ١/١٣٣ والتبيين ٤٤٠ - ٤٤١

(٤) ونص على ذلك المبرد . انظر : المقتضب ٤/٢٠٤ - ٢٠٥

(٥) (قولك) ساقطة من غ .

(٦) (أو يا) فى غ .

أَنْتَ الذى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا
حتَّى إذَا اصْطَبَحْتَ واغْتَبَقْتَا
أَقْبَلْتَ مُعْتَادًا لِمَا تَرَكْتَا
قَدْ أَحْسَنَ اللهُ وَقَد أَسَأْتَا [1]

فلما وقعَ الاسمُ المنادَى موقعَ اسمِ الخطابِ وجبَ أن يكونَ مبنيًّا ، [كما أن اسمَ الخطابِ مبنىٌ ، وإنما وجبَ أن يكونَ مبنيًّا على الضمِّ] [2] لوجهين :

أحدهما : أنه لا يخلُو : إما أن يُبنى [3] على الفتحِ ، أو الكسرِ ، أو الضمِّ ، بطل أن يُبنَى على الفتح ؛ لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، فبطل [4] أن يُبنىَ على الكسرِ ؛ لأنه كان يَلْتبسُ بالمضاف إلى النفسِ ، وإذا بطل أن يُبنَى على الفتحِ ، وأن يُبنَى على الكسرِ ، تعيّن أن يُبْنَى على الضمِّ .

[**والوجه الثانى** : أنه بُنِىَ على الضمِّ] [5] ؛ فرقًا بينه وبين المضافِ ؛ لأنه إن كان مضافًا إلى النفس كان مكسورًا ، وإن كان مضافًا إلى غيرِك كان منصوبًا ، فَبُنِىَ على الضمِّ ؛ لئلَّا يلتبسَ بالمضافِ ؛ لأنه لا يدخلُ المضاف .

وإنما قلنا « إنه فى موضعِ نصبٍ » لأنه مفعول [6] ؛ لأنَّ التقديرَ فى قولك « يا زَيْدُ » : أدعو زيدًا ، أو أنادى [7] زيدا ، فلما قامت « يا » مَقامَ « أَدْعُو » عَمِلَتْ

---

(١) من الرجز ، للأحوص فى ملحقات ديونه ٢١٦ والعينى ٤/٢٣٢ ولسالم بن دارة فى الخزانة (بولاق) ١/ ٢٧٩ والنوادر١٦٣ وبلا نسبة فى التبيين ٤٤٨ وابن يعيش ١/ ١٢٧ ؛ ١٣٠ والمقرب ١/ ١٧٦ والهمع ١/ ١٧٤ ويروى « يا أبجرَ بنَ أبجرٍ يا أنتا » .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) (بنى) فى غ .

(٤) (وبطل) فى غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) انظر : الرضى على الكافية ١/ ١٣٣ والمفصل ٣٥ والكناش ١/٣٣٤ وقطر الندى ٢٠٢ وشرح الأشمونى ٢/١٤٢

(٧) (وأنادى) فى غ .

عملَه [١] ، والذى يدل على أنها قامت مَقامَهُ من وجهينِ ؛ **أحدهما** : أنها تدخلها الإمالة [٢] ، نحو « يا زَيْدُ ، ويا عَمْرُو » والإمالة إنما تكون فى الاسمِ والفعلِ ، دون الحرفِ [٣] ، فلما جازتْ فيها الإمالةُ دلَّ على أنها قد قامت مَقامَ الفعلِ ، **والوجه الثانى** : أن لامَ الجرِّ تتعلّقُ بها ، نحو « يا لَزَيْدٍ ، ويا لَعَمْرٍو » فإن هذه اللام لام الاستغاثة ، وهى حرف جرٍّ [٤] ، فلو لم تكن [يا] [٥] قامت مَقامَ الفعل ، وإلا لما جاز أن يتعلّقَ بها حرفُ الجرِّ ؛ لأنَّ الحرفَ لا يتعلّقُ بالحرفِ ؛ فَدَلَّ على أنها قد قامت مَقامَ الفعلِ ؛ ولهذا زعم بعضُ النحويين أنَّ فيها ضميرًا كالفعلِ .

وذهب بعضُ [٦] النحويين إلى أن « يا » لم تَقُم مَقامَ « أَدْعُو » ، وأنَّ العاملَ فى الاسم المنادى [٧] « أدعو » المقدَّر ، دون « يا » والذى عليه الأكثرون هو الأول .

فإذا ثبت بهذا أنه منصوبٌ ، إلا أنهم بنوه على الضمِّ لما ذكرنا .

والذى يدلُّ على أنه فى موضعِ نَصْبٍ أنك تقولُ فى وصفِهِ « يا زيدُ الظريفَ »

---

(١) وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء . انظر : شرح الأشمونى ١٤٢/٢ واللمع ١٦٩

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤/ ٢٣٢ والرضى على الشافية ٣/ ٣٦ والإيضاح ٣٠١/٢ والمقتضب ٣٥/٣

(٣) انظر : الإتقان ١/ ٢٥٦ وابن يعيش ٩/ ٥٣ - ٥٤ وحاشية الصبان ٤/ ٢٢٠ والرضى على الشافية ٥/٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٩٦٧ والهمع ١٨٣/٦ والإيضاح ٢٩١/٢ والجاربردى ٢٣٨/١ والمقدمة الجزولية ٣٠٩

(٤) حكى عن الفراء أن أصل « يا لزيد » : يا آل زيد ، فخفف ، وضعفه الرضى . الرضى على الكافية ١/ ١٣٤ وانظر : التطور اللغوى ١٤٢ والموفى فى النحو الكوفى ٦٨ والجامع الصغير ، لابن هشام ٩٩ وشرح الأشمونى ١٦٦/٢

(٥) زيادة لازمة .

(٦) ناصب المنادى عند الجمهور فعل مفسر بعد الأداة ، تقديره أنادى أو أدعو ، وقيل الأداة ، وهى اسم فعل ، وقيل الحرف نفسه ، وقيل الحرف بنيابته عن الفعل ، وهو مذهب الفارسى . انظر : الكتاب ١٨٢/٢ والارتشاف ٢١٧٩/٤ ؛ ٢١٨٠

(٧) (فى المنادى) فى غ .

بالنصبِ حملًا على الموضع ، كما تقول [١] : « يا [٢] زيدُ الظريفُ » بالرفع حملًا على اللفظِ ، كما تقول « مَرَرْتُ بزيدٍ الظريفِ والظريفَ » فالجرُّ على اللفظِ ، والنصب على الموضع [٣] ، فكذلك ها هنا ؛ نُصب لأن المنادى المفردَ فى موضعِ نصبٍ ؛ لأنه مفعولٌ ، وهذا هو الأصلُ فى كلِّ منادَى ، ولهذا لما [٤] لم يَعْرِضْ للمضافِ والمشبّهِ بالمضافِ ما يُوجِبُ بناءهما كالمفردِ ، بَقِيَا [٥] على أصْلِهِمَا فى النصبِ [٦] .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما قولهم « إنَّ المنادَى لا مُعْرِبَ له يصحبه » قلنا : لا نسلم ، وقد بينا ذلك فى دليلنا .

وقولهم « إنَّا رَفَعْنَاهُ » قلنا : وكيف رَفَعْتُمُوهُ ولا رافعَ لَهُ ؟ وهل لذلك قَطُّ نظيرٌ فى العربيةِ ؟ وأين يوجدُ فيها مرفوعٌ بلا رافعٍ أو منصوبٌ بلا ناصبٍ ، أو مخفوضٌ بلا خافضٍ ؟ وهل ذلك إلا تحكمٌ محضٌ لا يستندُ إلى دليلٍ ؟ ثم نقول : ولِمَ رفعتموه بلا تنوينٍ ؟ قولهم « ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافعٍ فرقٌ » قلنا : هذا باطلٌ ؛ فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيحُ الإعراب ، وذلك الاسم الذى لا ينصرف [٧] .

وقولهم : « إنا حملنا المضافَ على لفظ المنصوبِ ؛ لكثرتِهِ فى الكلامِ » قلنا : هذا يبطلُ بالمفردِ ؛ فإنه كان يَنْبَغِى أن يُحملَ على النصبِ [٨] ؛ لكثرتِهِ فى الكلام ، فلما [٩] لم يحمل المفرد على النصب دلَّ على أنه ليس لهذا التعليل أصل .

وأما قول الفراء : « إن الأصل فى النداء أن يقال : يا زيداه [١٠] ، كالندبة » فمجرد دعوى ، يفتقر إلى دليل .

---

(١) (كما تقول) ساقط من غ .
(٢) (ويا) فى غ .
(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٣٢
(٤) (لما) ساقطة من س .
(٥) (بنيا) فى س .
(٦) (فى النصب) ساقط من غ .
(٧) انظر : المفصل ١٦ والإيضاح ١/١٢٦ والجامع الصغير ٢٠٥ وقطر الندى ٢١٢
(٨) (لفظ المنصوب) فى غ .
(٩) (ولما) فى غ .
(١٠) (زيداه) فى غ .

وقوله : « إن الألفَ المزيدةَ في آخرِه بمنزلةِ المضافِ إليه ، فلما حذفوها بنوه على الضم ، كما إذا حُذِفَ المضاف إليه من قبل ومن [١] بعد » قلنا : هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو « يا عبد عمرو » فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقرُ إليه المفرد ، فكان يجب أن يقال « يا عبدُ عمرو » بالضم ؛ لأن أصله : يا عبدُ عَمْرَاه .

قوله : « إنما لم يُقدّر ذلك في المنــادَى المضافِ لطولِه » قلنا : هذا باطلٌ ؛ لأنَّ الطولَ لا يمنعُ تقريرَ الكلـمة على حقها مـن تقديرِ الصوتِ في أولِهِ وآخرِه ؛ لأنه [٢] لا فرقَ في بابِ النداء بينَ طويلِ الأسماءِ وقصيرِها ، ألا ترى أنك لو ناديت رجلا سميته [٣] « قَرَعْبَلانة » أو « هَزَنْبَرَان » أو « أَشْنَانْدَانة » أو [٤] ما أشبه ذلك ؛ لوجبَ فيه الضمُّ ، وإن كان أكثر حروفًا من « يا عَبْدُ عَمْرٍو » فدلَّ على بطلان ما ذهب إليه .

وأما جعلُه نصبَ المضاف مبنيًا على فتحِ ما قبلَ الألفِ المزيدة في آخر المنادى فباطلٌ أيضًا بما إذا قال « يا خَيْرًا من زيدٍ » إذا كان مرادًا مقصودًا إليه [٥] ، فإنه لا يخلو : إما [٦] أن يُحملَ نصبُ « خَيْر » على الألفِ التي تدخلُ للصَّوْتِ الرفيعِ ، أو على غيره ، فإن قال « على الألفِ » فكان ينبغي أن تقولَ « يا خيرًا مِنْ زيدٍ » وهذا لا يقولُه أحدٌ ، وإذا [٧] لم تدخلْهُ الألفُ ، وقد نُصِبَ ، دَلَّ على أنه لم يحملْ على الألفِ ، وأنه محمولٌ على غيرِهِ .

والذى يدلُّ على بطلانِ ما ذهبَ إليه مِنْ جعلِه الألفَ في آخرِ المنادى بمنزلةِ المضافِ إليه أنه [٨] لو كانَ كذلك لوجَبَ أن تَسْقطَ نونُ الجمعِ معها في نحو : « واقِنَّسْرُوناه » .

قولهم « نحن لا نجوّزُ نُدبةَ الجمعِ الذى على هجاءين ، فلا يجوزُ عندنا نُدبةُ (قِنَّسْرُون) بحذفِ النون ولا إثباتها » قلنا : هذا يلزمكم إذا جَعَلْتُم مكانَ الواوِ

---

(١) (من) ساقطة من غ .
(٢) (لأنه) ساقطة من غ .
(٣) (اسمه) في غ .
(٤) (أو) ساقطة من غ .
(٥) (له) في غ .
(٦) (إما) ساقطة من س .
(٧) (فإذا) في غ .
(٨) (أنه) ساقطة من غ .

ياءً ، فإنه يجوزُ عندكم أنْ تقولُوا : واقِنَّسْرِينَاه ، وإنِ امتنعَ عندكم « واقِنَّسْرُوناه » وكلاهما لفظ [١] الجمع .

وأما قولهم [٢] : « إنَّ المفردَ بمنزلة المضاف ، بدليلِ امتناعِ دخولِ الألفِ واللامِ عليه » قلنا : لا نسلِّمُ أنَّ امتناعَ دخولِ الألفِ واللامِ عليه لما ذكرت ، وإنما امتنع دخولُ الألف واللام عليهِ لأنَّ الإشارَة إليه والإقبالَ عليه أَغْنَتْ عَنْ دُخُولِ الألفِ واللّامِ عليه [٣] ، كما أَغْنَتِ الإشارة فى هذا عن دخول الألف واللام عليه [٤] ، ولا يقدر أنه مضاف ، ولا بمنزلة المضاف [٥] .

وأما قوله « الذى [٦] يدل على أنه ليس منصوبًا بفعل امتناع الحال أن تقع معه » قلنا : لا نسلّم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ، ولكن لتناقض معنى الكلام فيه ، وذلك لأنا لو قلنا « يا زيد راكبا » على معنى الحال ، لكان التقدير أن النداء فى حال الركوب ، وإن لم يكن راكبا فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأن النداء قد وقع بقوله « يا زيد » فإن لم يكن راكبا لم يخرجه ذلك عن أن يكون قد نادى زيدا بقوله « يا زيد » وليس ذلك فى سائر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت « اضرب زيدا راكبا » فلم تجده راكبا لم يجز أن تضربه ، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج [٧] عن أبى العباس المبرد أنه قال : قلت لأبى عثمان المازنى : ما أنكرت من الحال للمدعو ؟ قال : لم أنكر منه شيئا ، إلا أن العرب لم تدع على شريطة [٨] ، فإنهم لا يقولون « يا زيد راكبا » أى : ندعوك فى هذه الحالة ، ونمسك عن دعائك ماشيا ؛ إلا [٩] لأنه إذا قال « يا زيد » فقد وقع الدعاء على كل حال ، قلت : فإن احتاج إليه راكبا ، ولم يحتج إليه فى غير هذه الحالة ، فقال : ألست تقول يا زيد دعاء حقا ؟ فقلت : بلى ، فقال : على مَنْ تحمل

---

(١) (بلفظ) فى غ .

(٢) (قوله) فى غ .

(٣) انظر : الرضى على الكافية ١٣٣/١ والتبيين ٤٤٠ - ٤٤١ والكناش ٣٣٨/١

(٤) (عليه) ساقطة من غ .

(٥) (ولا بمنزلة المضاف) ساقط من غ .

(٦) (والذى) فى غ .

(٧) انظر : الأصول ٣٣٠/٢ - ٣٣١

(٨) (شرطة) فى غ .

(٩) (إلا) ساقطة من غ .

المصدر ؟ قلت : لأن قولي « يا زيد » كقولي « أدعو زيدًا » [١]، فكأني قلت : أدعو دعاء حقا ، فقال : لا أرى بأسا [على هذا] [٢] بأن تقول على هذا : يا زيد راكبا ، فألزم القياس ، قال أبو العباس : ووجدت [٣] أنا تصديقا لهذا قول النابغة :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بنى أَسَدٍ يَا بُؤْسَ للجَهْلِ ضِرَّارًا لأَقْوَامِ [٤]

قوله [٥] : « والذى يدل على أنه بمنزلة المضاف ، وإن أفرد حملك نعته على الرفع ، نحو [٦] : يا زيد الظريف [كما يحمل نعته على الرفع نحو يا زيد الظريفُ »] [٧] ، قلنا : لا نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف ، وإنما نصبه لأن الموصوف ، وإن كان مبنيا على الضم ، فهو [٨] فى موضع نصب لأنه مفعول ، فنصب وصفه حملاً على الموضع، كما رفع [٩] حملاً على اللفظ [١٠] ، وحمل الوصف والعطف [١١] على الموضع جائز فى كلامهم، كما يحمل على اللفظ ؛ ولهذا يجوز بالإجماع : « ما جاءنى من أحد غيرُك » بالرفع ، كما يجوز بالجر ، قال الله تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [١٢] بالرفع والجر ، فإن الرفع [١٣] على الموضع ، والجر على اللفظ .

---

(١) انظر : الرضى على الكافية ١/١٣٣ والمفصل ٣٥ وشرح الأشمونى ٢/١٤٢ وقطر الندى ٢٠٢

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ . (٣) (وجدت) فى غ .

(٤) من البسيط ، وهو فى الديوان ٨٢ والكتاب ٢/٢٧٨ وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨ والخزانة (بولاق) ١/٢٨٥ ؛ ٢/١١٩ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٣/٦٨ ؛ ٥/١٠٤ والهمع ١/١٧٣

(٥) (وقوله) فى غ . (٦) (نحو قولك) فى غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) (فهو) ساقطة من غ . (٩) (وقع) فى غ .

(١٠) فى الرضى على الكافية ١/١٣٦ : « وقال الأصمعى : لا يوصف المنادى المضموم ؛ لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه ، فارتفاع نحو (الظريف) فى قولك : يا زيد الظريفُ ، على تقدير : أنت الظريف ، وانتصابه على تقدير : أعنى الظريفَ » .

(١١) انظر : المقتضب ٤/٢١١ والرضى على الكافية ١/١٣٩ وابن يعيش ٢/٣ وشرح اللمع ١/٢٧٧

(١٢) سورة الأعراف ٧/٥٩ ؛ ٦٥ ؛ ٧٣ ؛ ٨٥ وسورة هود ١١/٥٠ ؛ ٦١ ؛ ٨٤ وسورة المؤمنون ٢٣/٢٣ ؛ ٣٢ وانظر : السبعة فى القراءات ٢٨٤

(١٣) (فالرفع) فى غ .

قال الشاعر :

حَتَّى تَهَجَّرَ فى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا　　طَلَبَ المعَقِّبَ حَقَّهُ المظلومُ [١]

فرفع « المظلوم » وهو صفة للمجرور ، الذى هو « المعقب » حملًا على الموضعِ ؛ لأنه فى موضع رفع بأنه فاعل [٢] ، إلا [٣] أنه لما أُضِيفَ المصدرُ إليه دخلَه الجرُّ للإضافة ، وكذلك يجوز أيضًا [٤] الحملُ على الموضعِ فى العطفِ ، نحو « مَرَرْتُ بزيدٍ وعمراً » كما يجوز « وعمرو » قال الشاعر :

فَلَسْتُ بِذى نَيرَبٍ فى الصَّديقِ　　وَمَنَّاعَ خَيْرٍ وَسَبَّابَها
ولا مَنْ إذا كانَ فى جانِبٍ　　أَضاعَ العشيرةَ فاغْتَابَها [٥]

وقال الآخر ، وهو عقبة الأسدى :

مُعَاوِىَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ　　فَلَسْنَا بِالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا [٦]

فنصب « الحديد » حملا على موضع « بالجبال » لأن موضعها النصب [٧] بأنها [٨] خبر ليس [٩] ، ومن زعم أن الرواية « ولا [١٠] الحديد » بالخفض فقد أخطأ [١١] ؛ لأن البيت الذى بعده :

أديروها بنى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ　　وَلا تَرْمُوا بِها الغَرَضَ البَعِيدَا

---

(١) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٩٠　　(٢) (بأنه فاعل) ساقط من غ .

(٣) (إلا) ساقطة من س .　　(٤) (أيضا) ساقطة من غ .

(٥) من المتقارب ، لعدى بن زيد فى الصحاح (نرب) ٢٢٤/١ واللسان (نرب) ٧٥٥/١ « ط بيروت » ، وروايته « نيرب فى الكلام » و« مناع قومى » والرواية فى س : واغتابها .

(٦) من الوافر ، وله فى الكتاب ٦٧/١ وسر صناعة الإعراب ١٣١/١ ؛ ٢٩٤ والخزانة (بولاق) ٣٤٣/١ وشرح شواهد المغنى ٨٧٠/٢ ولعمر بن أبى ربيعة فى الأزمنة والأمكنة ٣١٧/٢ وبلا نسبة فى الشعر والشعراء ١٠٥/١ والمقتضب ٣٣٨/٢ ؛ ١١٢/٤ ورصف المبانى ١٢٢ ؛ ١٤٨

(٧) (نصب) فى غ .　　(٨) (لأنها) فى غ .

(٩) انظر : سر صناعة الإعراب ١٣١/١　　(١٠) (لا) فى غ .

(١١) ينسب البغدادى فى الخزانة (٣٤٣/١) إلى المبرد أنه رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب ، وقد تبعه جماعة منهم العسكرى صاحب التصحيف ، وأجاب الزمخشرى تبعا لما قاله أبو البركات بأن هذا البيت روى مع أبيات منصوبة ، ومع أبيات مجرورة ، فمن رواه بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه أديروها .

والروى المخفوض لا يكون مع الروى المنصوب فى قصيدة واحدة ، وقال العجاج [(١)] :

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مختَارَا
مِنْ يَأْسةِ اليَائسِ أو حِذَارَا [(٢)]

وقال الآخر :

فَإِنْ لم تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا
ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ [(٣)]

وقال الآخر أيضا [(٤)] :

ألا حَيِّ نَدْمَانِى عُمَيرَ بْنَ عَامِرٍ
إذا ما تَلاقَيْنَا مِنَ اليَوْمِ أَوْ غَدَا [(٥)]

فنصب « غدا » حملا على موضع « من [(٦)] اليوم » وموضعها نصب .

والشواهد على هذا [(٧)] الحمل على الموضع فى الوصف والعطف أكثر من أن تحصى ، وأوفر من أن تستقصى ، والله أعلم .

* * *

(١) (الشاعر) بدلا من (العجاج) . فى غ .

(٢) بيتان من الرجز ، للعجاج فى الديوان ٨٣/٢ والكتاب ٦٩/١ وبلا نسبة فى المحتسب ٣٦٣/٢

(٣) من الطويل ، للبيد فى الديوان ٢٥٥ والكتاب ٦٨/١ والمقتضب ١٥٢/٤ وشرح شواهد المغنى ١٥١/١ وسر صناعة الإعراب ١٣١/١ والعينى ٨/١ والخزانة (بولاق) ٣٣٩/١ وبلا نسبة فى رصف المبانى ٨٢ والمحتسب ٤٣/٢

(٤) (أيضا) ساقطة من غ .

(٥) من الطويل ، لكعب بن جعيل فى الكتاب ٦٨/١ وبلا نسبة فى المحتسب ٣٦٢/٢ والمقتضب ١١٢/٤

(٦) (من) ساقطة من غ .

(٧) (هذا) زيادة من غ .

٤٨ - مسألة (١)

[القول فى نداء الاسم المحلى بأل]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنه يجوزُ (٢) نداء ما فيه الألفُ واللامُ ، نحو « يا الرَّجُلُ ويا الغلامُ » (٣) ، وذهب البصريونَ إلى أنه لا يجوزُ (٤) .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أنه جائزٌ أنه قد جاءَ ذلك فى كلامِهِم ، قال الشاعر :

فَيَا الغُلامَانِ اللَّذانِ فَرَّا
إيَّاكُمَا أنْ تُكْسِبَانِى شرَّا (٥)

فقال « يا (٦) الغلامان » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ، وقال آخر (٧) :

فَدَيْتُكِ يا الّتى تَيَّمْتِ قَلْبِى ... وَأَنْتِ بخيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّى (٨)

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٤٤٤ والكتاب ١/٣١٠ والجمل ١٦٢ وأمالى ابن الشجرى ٢/ ١٨٢ والمقرب ١/١٧٧ وائتلاف النصرة ٤٦ والمقتضب ٤/ ٢١٦ ؛ ٢٣٩ وشرح الأشمونى ٢/ ١٥٠ وابن عقيل ١٤١ والخزانة (بولاق) ١/٣٥٨ والارتشاف ٤/٢١٩١ واللمع ١٧٤ وشرح التصريح ٢/١٧٢ - ١٧٣

(٢) (لا يجوز) فى غ .

(٣) (يا رجل ويا غلام) فى غ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ١٨٧ ؛ ١٩٥ ؛ ٣/ ٣٣٣ والمقتضب ٤/ ٢٣٩

(٥) الرجز بلا نسبة فى المقتضب ٤/ ٢٤٣ ولفظه (أن تكسبانا) والتبيين ٤٤٦ وشرح التصريح ٢/ ١٧٢ والعينى ٤/ ٢١٥ - ٢١٦ وابن يعيش ٢/ ٩ والهمع ١/ ١٧٤ والخزانة (بولاق) ١/ ٣٥٨ وأسرار العربية ١٢٩ولفظه فى غ: (أن تلقيانى) بدلا من (أن تكسبانى) .

(٦) (فيا) فى غ .

(٧) (الآخر) فى غ .

(٨) من الوافر ، ولا يعرف قائله ، وهو فى الكتاب ٢/١٩٧ والخزانة ٢/٢٩٣ وأصول ابن السراج ٣/ ٤٦٣ والتبصرة والتذكرة ٣٥٦ والهمع ٢/٤٧ والرضى على الكافية ١/١٤٥ والتبيين ٤٤٥ ويروى : « منَ اجْلِكِ » و« بحبك » ، بدلا من « فديتك » .

فقال « يا الّتى » فأدخـــلَ [حرفَ النِّـداءِ على ما فيه] (١) الألف واللام ؛ فدلَّ على جوازِه ، والّذى يدلُّ على صحّةِ ذلك أنا أجمعْنَا على أنه يجوزُ أن نقولَ فى الدُّعاءِ « يا الله اغْفِرْ لَنا » (٢) والألف واللام فيه زائدتانِ (٣) ، فدلَّ على صحةِ [ما قلناه] (٤) .

وأما البصريونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ ذلك لأنَّ الألفَ واللامَ تُفيدُ التعريفَ ، و« يا » تفيدُ التعريفَ (٥)، وتعريفانِ فى كلمةٍ لا يجتمعانِ ولهذا لا يجوزُ الجمعُ بين تعريفِ النداء ، وتعريفِ العلمية ، فى الاسم المنادى العلم ، نحو « يا زَيْدُ » بل يُعرّى عن تعريفِ العلمية ، ويُعرّف بالنداءِ ؛ لئلا يُجمعَ بين تعريفِ النداء وتعريفِ العلمية ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام [كان ذلك] (٦) أولى ، وذلك لأن (٧) تعريف النداء بعلامة لفظية ، [وتعريف العلمية ليس بعلامةٍ لفظيةٍ ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية] (٨) ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء [وتعريف العلمية ، وأحدهما بعلامة لفظية ، والآخر ليس بعلامة لفظية ، فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف] (٩) الألف واللام ، وكلاهما بعلامة لفظية ، كان ذلك من طريق الأولى .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٢) انظر : الكتاب ١٩٥/٢ والكناش ٣٤٠/١ وأسرار العربية ١٣٠

(٣) انظر ما ذكرته فى هامش الكناش ٣٤٠/١

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) وذلك لتعين المدعو بالإشارة إليه . انظر : الرضى على الشافية ١٣٣/١ والكناش ٣٣٨/١ وأسرار العربية ١٢٩

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

(٧) (أن) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ؛ أما قوله :

فَيَا الغُلامَانِ [١] اللَّذانِ فَرَّا

فلا حجةَ لهم فيه [٢] ؛ لأنَّ التقديرَ فيه [٣] : « فيا أيُّها الغلامانِ » [٤]، فحُذِفَ الموصوفُ ، وأقام الصفةَ مَقامه [٥] ، وكذلك قول الآخر :

فَدَيْتُكِ يا الّتى تَيَّمْتِ قَلْبِى

حُذِفَ الموصوفُ ، وأقام الصفة مقامه ، على أن هذا قليل ، وإنما يجىء فى الشعر ، فلا يكون فيه حجة ، على أنه سهل ذلك أن الألف واللام من « التى » لا تنفصل منها [٦] ، فنزلت [٧] منزلة بعض حروفها الأصلية ، فيتسهّلُ [٨] دخول حرفِ النداءِ عليها .

وأما قولهم « إنا نقولُ فى الدعاءِ يا اللهُ » فالجوابُ عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ الألفَ واللامَ عِوَضٌ عَنْ همزةِ « إِلَه » فتنزلت منزلةَ حرفٍ مِنْ نفسِ الكلمةِ ، وإذا تنزلت منزلةَ حرفٍ منْ نفس الكلمةِ ، جاز أنْ يدخلَ حرفُ النداءِ عَلَيْهِ ، والذى يدلُّ على أنها بمنزلةِ حرفٍ مِنْ نفسِ الكلمةِ أنه يجوزُ أن يُقالَ فى النداء « يا أللهُ » بقطع الهمزة [٩] ، كما [١٠] قال الشاعر :

---

(١) (فالغلامان) فى غ .

(٢) (لهم فيه) ساقط من غ .

(٣) (فيه) ساقطة من غ .

(٤) فى المقتضب ٤/ ٢٤٣ : « فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرا ، كما تقول : يا رجل العاقل أقبلْ » .

(٥) نقل البغدادى وجهة نظر الأنبارى هذه فى الخزانة (بولاق) ٣٥٨/١

(٦) (عنها) فى غ .

(٧) (فتنزلت) فى غ .

(٨) (فسهل) فى غ .

(٩) يجوز أن يكون قطع الهمزة من ضرورات الشعر ، كقول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سر فإنه بنشرٍ وتكثيرُ الحديثِ قمينُ

انظر : الديوان ١٦٢ ودرة الغواص ١١٧ وشرحها ٢٣٩ وابن يعيش ١٩/٩ ؛ ١٣٧ وشرح التسهيل ٤٦٦/٣

(١٠) (كما) زيادة من غ .

مُـبَـارَكٌ هُـوَ وَمَـنْ سـمَّـاهُ   على اسمِكَ اللَّهُمَّ يَا أللهُ [١]

ولو كانت كالهمزةِ الّتى تدخلُ مع لام التعريفِ لوجبَ أن تكونَ موصولةً ، فلما جاز فيها ها هنا القطع دَلَّ على أنها نُزِّلَتْ [٢] منزلة [٣] حرفٍ من نفسِ الكلمةِ ، كما أنَّ الفعلَ إذا سُمِّىَ بِهِ فإنه تُقْطعُ همزةُ الوصلِ منه ، نحو « اِضْرِب ، واقْتُل » تقول : « جاءنى إضْرِب ، ورأيت إِضْرِب ، ومررت بإِضرِبْ » و « جاءنى أُقتُلْ ، ورأيت أُقتُلْ ، ومررت بأُقتل » بقطع الهمزة - ليدلَّ على أنها ليست كالهمزة ، التى كانت فى الفعل قبل التسمية ، وأنها تنزلت بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، فكذلك ها هنا .

والذى يدلُّ على ذلك أنهم لو أَجْرَوْا هذا الاسمَ مُجرَى غيرِه ، مما فيه ألفٌ ولامٌ ، لكانُوا يقولون « يا أيُّها اللهُ » ، كما يقولون « يا أيُّها الرجلُ » إمَّا على طريقِ الوجوبِ عندنا ، أو على طـريق الجواز [٤] عندكم ، فلما لم يجز [٥] أن يقال ذلك على كل حال دل على صحة ما ذهبنا إليه .

والوجه الثانى : أنَّ هذه الكلمةَ كَثُر استعمالُها فى كلامهم ، فلا يقاس عليها .

والوجه الثالث : أن هذا الاسم علم غير مشتقٍّ ، أتى على هذا المثال [٦] من البناء [٧] من غير أصل يرد إليه ، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام ، فكذلك ها هنا .

والمعتمد عليه [٨] من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، والله أعلم .

* * *

(١) من الرجز ، بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ٢٩٨

(٢) (نزلت) ساقطة من س .

(٣) (بمنزلة) فى س .

(٤) هكذا فى غ ، وفى س (الوجوب) .

(٥) انظر : الارتشاف ٢١٩١/٤

(٦) (الأمثال) فى س .

(٧) (من البناء) ساقطة من س .

(٨) (عليه) زيادة من غ .

٤٩ - مسألة [1]

ميم اللّهم [2]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ الميمَ المشددةَ فى « اللَّهُمَّ » ليست عِوَضًا من « يا » التى للتّنبيهِ فى النداءِ ، وذهبَ البصريونَ [3] إلى أنها عِوَضٌ من « يا » التى للتنبيه [4] فى النداء [5] ، والهاء مبنيّةٌ على الضمِّ ؛ لأنه نداء .

أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ الأصلَ فيه « يا اللهُ أَمَّنا بخير » [6] إلا أنه لما كَثُرَ فى كلامِهم ، وجَرَى على [7] ألسِنَتِهِمْ ، حَذَفُوا بعضَ الكلمةِ [8] ؛ طَلَبًا للتخفيفِ [9] ، والحذفُ فى كلامِ العرب لطلبِ الخفَّة كثيرٌ ، ألا ترى أنهم قالُوا « هَلُمَّ ، وَوَيْلُمِّهِ » والأصل فيه : هل أَمَّ [10] ، ووَيْلَ أمِّه ، وقالوا « أيشٍ » ، والأصل : أيُّ شَيءٍ ، وقالوا « عِمْ صَبَاحًا » والأصل : انْعِمْ صَبَاحًا ، وهذا كثير فى كلامهم .

قالوا : والذى يدل على أن الميم المشددة ليست عوضا من « يا » أنهم يجمعون بينهما [11] ، قال الشاعر :

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٤٤٩ وائتلاف النصرة ٤٧ وأسرار العربية ١٣٠ والارتشاف ٤/ ٢١٩١ والخزانة (بولاق) ١/ ٣٥٨ والمقتضب ٤/ ٢٤٢ واللمع ١٧٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٩ وشرح التصريح ٢/ ١٧٢ وشرح الأشمونى ٢/ ١٤٧ - ١٤٨ ومفتاح الإعراب ٨٧ والدرر ١/ ١٥٥

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الكتاب ١٩٦/٢ واللمع ١٧٥ وسر صناعة الإعراب ٤١٩/١

(٤) (لتنبيه) فى س . (٥) (فى النداء) ساقط من غ .

(٦) انظر : الارتشاف ٢١٩١/٤ وشرح التصريح ١٧٢/٢ والتبيين ٤٤٩ وشرح الأشمونى ٢/ ١٤٨

(٧) (فى) فى س . (٨) (الكلام) فى غ .

(٩) (للخفة) فى غ .

(١٠) مذهب الخليل أن « هلم » مركبة من « لمّ » و« ها » للتنبيه ، من « لم الله شعثه » إذا جمعه ، والكوفيون على أنها مركبة من « هلَّ » بمعنى أسرع ، و« أم » بمعنى « اقصد » . انظر : شرح الكتاب ، للسيرافى ٨٥/١ وابن يعيش ٤١/٤ - ٤٢ والكتاب ٣/ ٣٣٢ والمفصل ١٥٢

(١١) انظر : الدرر ١٥٥/١ والارتشاف ٢٤٠٠/٥

إنِّي إذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا
أَقُولُ يا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[١]

وقال الآخر[٢] :

وَمَا عَلَيْك أن تَقُولى كلَّما
صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا[٣]

وقال الآخر[٤] :

غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّا[٥]

فجمع بين الميم و« يا » ولو كانت الميم عوضا من « يا » لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أن الأصل « يا ألله » ؛ لأنه[٦] لا يستعمل إلا فى النداء ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : غفر اللهم لزيد ، وعفا اللهم عن عمرو[٧] ؛ لأنه ليس بنداء ،إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا « يا » ووجدنا الميم حرفين و« يا » حرفين ، ويستفاد من قولهم[٨] « اللهم » ما يستفاد من قولك « يا الله » دلنا ذلك على أن الميم عوض من « يا » ؛ لأنَّ العِوَضَ ما قامَ مَقامَ المعوّضِ ، وها هنا الميم قد أَفَادَتْ ما أفادت « يا » فَدَلَّ على أنها عِوَضٌ منها ؛ ولهذا لا يَجمعون بينهما إلا فى ضرورةِ الشعرِ[٩] ، على ما سنبين فى الجواب إن شاء الله تعالى .

---

(١) من الرجز ، لأبى خراش الهذلى فى شرح التصريح ٢/ ١٧٢ والعينى ٤/ ٢١٦ - ٢١٧ والخزانة (بولاق) ١/٣٥٨ والدرر ١/٥٥ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ٢٩٨ والتبيين ٤٥٠ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٩

(٢) (وقال الآخر) ساقط من غ .

(٣) من الرجز ، بلا نسبة فى الخزانة (بولاق) ١/٣٥٩ والتبيين ٤٥١ ومعانى القرآن ، للفراء ١/٢٠٣ وشرح الجمل، لابن عصفور٢/١٠٧ والارتشاف ٥/٢٣٩٩ ؛ ٢٤٠٠ والهمع ٢/١٥٧ ويروى « عليكَ » بالخطاب إلى المذكر ، و« سبحتَ وهللتَ » بدلا من « صليتِ ، وسبحتِ » .

(٤) (وقال الآخر) ساقط من غ .　(٥) من الرجز ، ولم أعثر عليه فى مصادرى .

(٦) (لأنه) ساقطة من غ .　(٧) (زيد) فى غ .　(٨) (قولك) فى غ .

(٩) انظر : الارتشاف ٥/٢٣٩٦ ؛ ٢٣٩٩ ؛ ٢٤٠٠

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ الأصلَ يا اللهُ أمّنا بخير ، فحذفوا بعض الكلام لكثرةِ الاستعمالِ » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة [١] أوجه :

الوجه الأول [٢] : أنه لو كانَ الأمر كما زعمتم ، وأنَّ الأصلَ فيه يا ألله أمّنا بخير لكان ينبغي أن يجوزَ أن يُقالَ « اللَّـهُمّنَا بخيرٍ » ، وفى وقوع الإجماع عن [٣] امتناعه دليل على فساده .

والوجه الثاني : أنه يجوزُ أن يُقالَ « اللهمّ أمّنا بخير » ، لو كان الأمرُ كما زعمتم يراد به « أم » لما حسُنَ تكريرُ الثانى ؛ لأنه لا فائدة فيه .

والوجه الثالث : أنه لو كانَ الأمرُ كما زعمتم لما جازَ أن يُستعملَ هذا اللفظُ إلا فيما يؤدّى عن هذا المعنى ، ولا خلافَ أنه يجوزُ أن يُقالَ « اللهمّ الْعَنْهُ ، اللّهمّ أَخْزِه ، اللهمّ أَهْلِكْه » وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [سورة الأنفال ٣٢/٨] ولو كان الأمرُ كما زعَمُوا لكان التقديرُ : أمّنا بخيرٍ ، إن كانَ هذا هو الحقّ مِنْ عندِك فأمطرْ علينا حجارةً من السماءِ أو ائتنا بعذابٍ أليمٍ ، ولا شكَّ أن هذا التقدير ظاهرُ الفسادِ والتناقضِ ؛ لأنه لا يكونُ أمّهُم بالخير أن يمطرَ عليهم حجارةً منَ السماءِ أو يؤتوا بعذاب أليم .

وهذا الوجه عندى ضعيف ، والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت إن [٤] الشرطية إلى جواب فى قوله :﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ وكانت تسدّ مسدّ الجواب ، فلما افتقرت إلى الجواب فى [٥] قوله : ﴿ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا ﴾ دل أنها ليست من الفعل .

ويحتمل [٦] عندى **وجهًا رابعًا** : أنه لو كانَ الأصلُ « يا ألله أمّنا بخيرٍ » لكانَ ينبغى أن يُقَالَ : اللهم وارْحَمنا ، فلما لم يجزْ أنْ يُقالَ إلا « اللهمّ ارحمنا » ولم يجز « وارحمنا » دَلَّ على فسادِ ما ادعوه .

---

(١) (ثلاثة) ساقطة من س .
(٢) (الأول) ساقطة من غ .
(٣) (على) فى غ .
(٤) (إلى) فى غ ، بدلا من (إن) .
(٥) (هو) فى غ ، بدلا من (فى) .
(٦) (يحمل) فى غ .

ومنهم مَنْ أجابَ **بجوابٍ خامسٍ** ، وذلك أنه قالَ لو كانَ الأمر كما زعموا لما امتنعَ شيء من الأسماء أن يُقالَ فيه مثلُ ذلك ، فَيُقالُ : يا زَيْدم ويا عَمْروم بحذفِ الهمزة ؛ لأنه يجوزُ أن يقال : يا زيد أمّنا ويا عمرو أمنا، فلما لم يجز ذلك بالإجماع ؛ دَلَّ على فسادِه ، ثم ليس جعل الميم من « أمنا » بأولى من « عمنا » أو « رمنا » من رممت الشيء ، إذا أصلحته ، وهذا الجواب فيه نظر ؛ لأن اسم الله تعالى جل مسماه له خواص لا تكون في غيره من الأسماء ، كاختصاصه بالباء في القسم ، نحو : بالله ، وقطع الهمزة نحو : يا أَلله ، والتفخيم ، إلى غير ذلك ، ولا يمتنع أن يختصّ بما وقعَ الخلافُ فيه دون غيره من الأسماء وقول القائل ليس جعل الميم من أمنا بأولى من جعلها من عمنا ورمنا ، فيه نظر أيضا ، ألا ترى أنَّ الهمزة يلحقها لثقلها من الحذف والقلب والتخفيف ما لا يلحق العين والراء وسائر الحروف ، فكان تقدير أمنا أولى من غيره .

وأما قولهم « إن هَلُمّ أصلها هل أم » قلنا : لا نسلم ، وإنما أصلها « ها المم[1] » فاجتمع ساكنان ؛ الألف من « هَا » [2]، واللام من « المم » [3] ، فحُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنين ، ونُقِلَت ضمةُ الميمِ الأولى إلى اللامِ ، وأُدْغِمَتْ إحدى الميمينِ في الأخرى [4] ، فصار هَلُمَّ .

وقولهم « الدليل على أنِ الميم ليست عوضًا من يا أنهم يجمعون بينهما ، كقوله :

إنِّـي إذا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا
أَقُـولُ يـا الـلَّـهُـمَّ يَـا الـلَّـهُـمَّـا

وقول الآخر [5] :

وَمَا عَلَـيْك أن تَقُـولى كلَّما
صَلَّـيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يا اللَّهُمَّ مَا

---

(١) (الميم) في غ . (٢) (ما) في غ . (٣) (الميم) في غ .

(٤) (في الأخرى) ساقط من غ . (٥) (وقول الآخر) ساقط من غ .

فنقول [١] : هذا الشعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب ، فالرواية الصحيحة : أقول اللهم اللهما ، وكذلك قول الآخر : سبحت أو صليت اللهما ، بقطع همزة الوصل ، وهو جائز ، فى الشعر كما قال الشاعر :

ألا لا أرى إثنين أحسنَ شَيمةً
على حدثانِ الدهرِ منِّى ومِنْ جُمْلِ [٢]

وهذا أكثر من أن يحصى ، ولئن سلمنا أنه قد روى ما أنشدوه فى « اللهم » بأن ياء المخاطب لا للمدعو ، فكأنه قال « ما عليك أن تقول كلما سبحت أو صليت يا هذه اللهم ، وحذف المدعو كثير فى كلامهم ، كما قال تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾ [سورة النمل ٢٥] أى يا هؤلاء اسجدوا ، ولو كان قال قائل فى اختيار الكلام : يا اللهم على تقدير حذف منادى نحو اللهم ، ثم يقول اللهم على نداء بياء لكان جائزا ، وكذلك ما جاء فى الشعر على هذا التقدير، ولو قدرنا عدم هذا التقدير فيما أنشدوه فنقول ، إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض فى آخر الاسم، والمعوض فى أوله ، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز فى ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

هُمَا نَفَثَا فِى فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ... على النَّابِحِ العَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ [٣]

فجمع بين الميم والواو ، وهى عوض منها ؛ لضرورة الشعر ، فجمع بين العوض والمعوض ، فكذلك ها هنا ، والله اعلم .

* * *

(١) (فيقول) فى غ .

(٢) من الطويل ، لجميل بثينة فى الديوان ١٨٢ والمحتسب ٢٤٨/١ والنوادر ٢٠٤ وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٣٤١/١ وابن يعيش ١٩/٩ والعينى ٥٦٩/٤

(٣) من الطويل ، للفرزدق فى الديوان ٢١٥/٢ والكتاب ٣٦٥/٣ وسر صناعة الإعراب ٤١٧/١ والمحتسب ٢/ ٢٣٨وبلا نسبة فى الخصائص ١٧٠/١ والمقتضب ١٥٨/٣ والهمع ٥١/١

٥٠ - مسألة [١]

ترخيم المضاف [٢]

ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أن ترخيم المضاف جائزٌ ، ويوقعون الترخيمَ فى آخر الاسم المضاف إليه، نحو قولك « يا آلَ عامِ » فى « يا آلَ عامرٍ » ، و« يا آلَ مالٍ » فى « يا آل مالِكٍ » وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون [٣] إلى أنَّ ترخيمَ المضاف غيرُ جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنَّ ترخيمَ المضافِ جائزأنه قد جاء فى استعمالهم كثيرا ، قال زهيربن أبى سلمى [٤] :

خُذُوا حَظَّكُم يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ [٥]

أراد « يا آل عكرمة » ، إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خَصَفَة ابن قيس بن غيلان بن مضـر ، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس ، وقال الآخر :

أَبَا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَـدْعُوهُ دَاعِى مِيتَةٍ فَيُجِيبُ [٦]

أراد « أبا [٧] عروة » ، وقال الآخر :

إِمَّا تَرَيْنِى اليـوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَينَ عَنَقِى وجَمْزِى [٨]

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٤٥٣ وائتلاف النصرة ٤٧ وابن يعيش ٢٠/٢ وأصول ابن السراج ٤٣٧/١ والارتشاف ٢٢٢٧/٥ وأسـرار العربية ١٣٣ وشرح التصريح ١٨٤/٢ والمقتضب ٢٦١/٤ والكناش ٣٤٤/١ وشرح الأشمونى ١٧٩/٢ والرضى على الكافية ١٤٩/١ والخزانة (بولاق) ٣٧٣/١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الكتاب ٢٤٠/٢ ؛ ٢٦٩ والارتشاف ٢٢٢٥/٥ واللمع ١٧٩

(٤) (ابن أبى سلمى) ساقط من س .

(٥) من الطويل ، فى الديوان ٢١٤ والكتاب ٢/ ٢٧١ والخـزانة (بولاق) ٣٧٣/١ والعينى ٢٩٠/٤ وابن يعيش ٢٠/٢ وأسرار العربية ١٣٣ وبلا نسبة فى الارتشاف ٥/ ٢٢٢٨ وشرح الأشمونى ١٧٩/٢ والتبيين ٤٥٤ ويروى كما فى غ : « احفظوا » بدلًا من « اذكروا » .

(٦) من الطويل ، بدون نسبة فى الخزانة ٣٣٦/٢ والعينى ٢٨٧/٤ وابن يعيش ٢٠/٢

(٧) (أبا) ساقطة من غ .

(٨) بيتان من الرجز ، لرؤبة فى الديوان ٦٤ والكتاب ٢٤٧/٢ والمقتضب ٢٥١/٤ وابن يعيش ٦/٩ والبيت الثانى ساقط من س .

أراد « أم حمزة » ، والشواهد على هذا كثيرة جدا ، فدل على جوازه ؛ ولأن [١] المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء [٢] الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أنَّ ترخيمَ المضاف غير جائز أن هلم يوجد فيه شروط الترخيم ، وهي [٣] : أن يكون الاسم منادًى ، مفردًا [٤] ، معرفةً [٥] ، زائدًا على ثلاثة أحرفٍ ، والدليلُ على اعتبار هذه الشروط : أما شرط [٦] كونِه منادًى فظاهرٌ ؛ لأنهم لا يُرخّمون فى غيرِ النداء إلا فى ضرورةِ الشعرِ [٧] ، ألا ترى أنهم لا يقولونَ فى حالة الاختيار فى غير النداء « قام عَامِ » فى عامر، ولا « ذهب مالِ » فى مالك ، فدل على أنه شرط معتبر، وأما شرط كونه مفردًا [٨] فظاهر أيضا ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معربًا ، فصار مبنيًّا [٩] ؟ فلما غيّره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير ؛ فأما ما كان مضافًا فإن النداء [لم يؤثر فيه البناء ، ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه معرب بعد النداء] [١٠] كما هو معرب قبل النداء [١١] ؟ وإذا كان الترخيم إنما سوغه تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف ، فوجب أن لا يدخله

---

(١) (وأن) فى غ .

(٢) (بمنزلة الشيء) ساقط من غ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٩ وابن يعيش ٢/ ١٦ والرضى على الكافية ١٤٩/١ وأوضح المسالك ٤/ ٥٥ والارتشاف ٥/ ٢٢٢٧

(٤) (مفردا) ساقط من س .

(٥) (معرفة) ساقطة من غ .

(٦) (شرط) ساقطة من غ .

(٧) انظر : الرضى على الكافية ١/ ١٤٩ وأمالي ابن الشجرى ٣١٧/٢

(٨) (مفرد) بالرفع فى غ .

(٩) انظر : الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٩ والرضى على الكافية ١/ ٣٣ والتبيين ٤٤٠ وشرح الأشمونى ٢/ ١٣٩

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(١١) انظر : الكناش ٣٣٥/١ وشرح الأشمونى ١٤١/٢

الترخيم ، فصار هذا بمنزلة حذف الياء فى النسب من باب « فُعَيلة ، وفَعِيلة » [١] كقولهم فى النسب إلى « جهينة » [٢] : جُهَنِىّ ، وإلى « ربيعة » : رَبَعِىّ ، وإثباتها فى باب « فُعيل ، وفَعيل » ، كقولهم فى النسب إلى « قُشَير » : قُشَيْرى ، وإلى « جَرير » : جَريرى ، فإن الياء إنما حذفت من باب « فُعَيلة ، وفَعِيلة » دون باب « فُعَيل ، وفَعِيل » لأن النسب أثّر فيه وغيّره ، بحذف [٣] تاء التأنيث منه [٤] ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، بخلاف باب [٥] « فُعَيْل ، وفَعِيل » [٦] ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييرا ، فلم يحذف منه [٧] الياء ، فأما قولهم فى النسب إلى « قريش » : قُرَشِىّ ، وإلى « هُذَيل » : هُذَلى [٨] ، وإلى « ثَقِيف » : ثَقَفِىّ [٩] – بحذف الياء فى إحدى اللغتين – فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه [١٠] ، واللغة الفصيحة إثبات الياء ، وهى أن تقول : قُرَيْشِىّ ، وهُذَيْلِى ، وثَقفىّ ، وهو القياس [١١] ، قال الشاعر :

بِكُلِّ قُرَشِىّ عَلَيْهِ مهابَةٌ سَرِيعٍ إلى داعى النَّدى والتَّكَرُّمِ [١٢]

وقال الآخر :

---

(١) انظر : شرح اللمع ٦٢٣ والكتاب (بولاق) ٧١/٢ وشرح الأشمونى ٤٩٠/٢

(٢) جهينة : أبو قبيلة من قبائل العرب ، وفى المثل : وعند جهينة الخبر اليقين ، ويقال فيها كذلك : عند جفينة . اللسان (جهن) ٢٥٤/١٦ و (جفن) ٢٤٠/١٦ وانظر : شـــرح الأشمونى ٤٩٢/٢

(٣) (فحذف) فى س .

(٤) (منه) ساقطة من غ .

(٥) (باب) ساقطة من غ .

(٦) انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٤٩٣ والكناش ٢/ ٦١٢

(٧) (عنه) فى غ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٣٥/٣

(٩) انظر : الكتاب ٣/ ٣٣٥ واللمع ٢٧٠

(١٠) انظر : أوضح المسالك ٤/ ٣٤٢ وشرح الأشمونى ٢/ ٥٠٦ – ٥٠٧ وابن عقيل ١٨٥

(١١) (وهو القياس) ساقط من س . وانظر : الكتاب ٣٣٧/٣ واللمع ٢٧١

(١٢) من الطويل ، بلا نسبة فى الكتاب ٣/ ٣٣٧ واللمع ٢٨٧ وابن يعيش ٦/ ١١ والجمل ٣٥٤ ويروى :

بكل قريشى إذا ما لقيته

هُذَيْلِيَّة تَدْعُو إذا هى فَاخَرَتْ أَبَا هُذَلِيًّا مِن غَطَارِفَةٍ نُجْدِ [١]

وكما أن الحذف ها هنا إنما اختص بما غَيَّره النسب دون غيره [٢]، فكذلك الحذف هاهنا للترخيم ، إنما يختص بما غيره النداء – وهو المفرد المعرفة – دون المضاف والنكرة ، وأما شرط كونه زائدا [على ثلاثة أحرف] [٣] ، فسنذكرُ ذلك فى المسألةِ التى بعد هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما [٤] استشهدوا به من الأبيات فلا حجةَ فيه ؛ لأنه محمولٌ عندنا على أنه حُذِفَ التاءُ لضرورة الشعرِ ، [والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر فى] [٥] غير النداء ، قال الشاعر :

أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ إِنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الوَادِى [٦]

أراد « ابن [٧]جلهمة » فحذف التاء لضرورة الشعر [٨] ، وقال الآخر :

ألا أَضْحَتْ حِبَالُكُم رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا [٩]

أراد « أمامة » ، [وقال الآخر :

إنَّ ابْـنَ حَـارِثَ إِنْ أَشْـتَـقْ لِـرُؤْيَـتِـهِ
أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا [١٠]

أراد « ابن حارثة »] [١١] ، وقال الآخر :

---

(١) من الطويل ، بلا نسبة فى ابن يعيش ١٠/٦

(٢) (دون غيره) ساقط من غ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) (وما) فى س .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٦) من البسيط ، للأسود بن يعفر فى الديوان ٣٣ والكتاب ٢٧٢/٢ والخزانة ٣٢٩/٢

(٧) (ابن) زيادة من غ .

(٨) فى الكتاب ٢٧٣/٢ : « فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب يسمون المرأة جلهم ، والرجل جلهمة » .

(٩) من الوافر ، لجرير فى الديوان ٢٢١ والكتاب ٢٧٠/٢ والعينى ٢٨٢/٤ وشرح عمدة الحافظ ٣١٣

(١٠) من البسيط ، لابن حنباء فى الكتاب ٢٧٢/٢ والعينى ٢٨٣/٤ وابن الشجرى ٢٢٦/١ ؛ ٩٢/٢ وبلا نسبة فى الهمع ٢٨٣/٢

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من س .

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِى وَطَلْقٌ   وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالا [(١)]

أراد « أثالة » ، وزعم المبرد أنه ليس فى العرب « أثالة » ، وإنما هو « أثال » ، ونصبه على تقدير : يذكرنى آونة أثالا ، وقيل نصبه لأنه عطفه على الياء والنون فى « يؤرقنى » كأنه قال : يؤرقنى وأثالا ، وقال بعض بنى عبس :

أَرِقٌّ لأَرْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَةً   لِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لا لِجَرْمٍ وَرَاسِبِ [(٢)]

أراد « لحارث بن كعب » وعبسٌ والحارثُ بن كعب بن ضَبَّةَ إخوةٌ فيما يزعمون .

وعلى كل حال فالترخيم فى غير النداء للضرورة مما لا خلاف فى جوازه ، والشواهد عليه أشهر [(٣)] من أن تذكر ، وأظهر من أن تُنكرَ ، وكما أنَّ الترخيم فى ذلك كلِّه لا يدلُّ على جوازه فى حالة الاختيارِ ، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيمُ يجوزُ لضرورةِ الشعرِ فى غير النداء فلأن يجوزَ ترخيمُ المضاف لضرورةِ الشعرِ فى النداء ، كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم « إنَّ المضافَ والمضاف إليه بمنزلةِ الشيء الواحد ، فجاز [ترخيمه كالمفرد » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرًا لوجب أن يؤثّر] [(٤)] النداء فى المضاف البناء ، كما يؤثر فى المفرد ، فلما لم يؤثّر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه ، والله أعلم .

* * *

(١) من الوافر ، لابن أحمر فى الديوان ١٢٩ والكتاب ٢/٢٧٠ والعينى ٢/٤٢١ وابن الشجرى ١/١٢٦ ؛ ١٢٨ ؛ ٢/٩٢ ؛ ٩٣ وبلا نسبة فى الخصائص ٢/٣٧٨ وتخليص الشواهد ٤٥٥

(٢) من الطويل ، وهو فى ديوان الحماسة ١/١٢١ .

(٣) (أكبر) فى غ ، بدلا من (أشهر) .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

٥١ - مسألة [١]

ترخيم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا [٢]

ذهبَ الكوفيّونَ [٣] إلى أنه يجوزُ ترخيمُ الاسم الثلاثيّ إذا كان أوسطه متحركًا ، وذلك نحو قولك فى « عُنُق » : يا عُنُ ، وفى « حَجَرٍ » : يا حَجَ ، وفى « كَتِفٍ » : يا كَتِ [٤] ، وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز فى الأسماء على الإطلاق .

وذهب البصريون إلى [٥] أنَّ ترخيمَ ما كان على ثلاثة أحرفٍ لا يجوزُ بحالٍ ، وعَليهِ ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى [٦] من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما جوَّزنا ترخيمَ ما كان على ثلاثةِ أحرفٍ إذا كان أوسطه متحركًا ؛ لأنَّ فى الأسماء ما يماثلُه ويضاهيه ، نحو « يَدٍ ودَمٍ » ، والأصل فى « يد » : يَدَىٌ ، وفى « دم » : دَمَوٌ ، فى أحد القولين ، بدليل قولهم : دَمَوَان [٧] ، وقد قال بعضهم : إن دَمًا من ذوات الياء ، واحتج بقول الشاعر :

فلَوْ أنَّا على حَجَرٍ ذَبحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليقينِ [٨]

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٤٥٦ وشرح التصريح ٢/ ١٨٥ وأسرار العربية ١٣٢ والارتشاف ٥/٢٢٣١ وابن عقيل ١٤٤ وشرح الأشمونى ٢/١٧٨ وابن يعيش ٢/٢٠ وأوضح المسالك ٤/٥٨

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) جوز الأخفش وبعض الكوفيين ترخيم الثلاثى ساكن الوسط ، وكذا جوز الأخفش والكوفيون ترخيم متحرك الوسط . الارتشاف ٥/ ٢٢٣١ ؛ ٢٢٣٢ وشرح التصريح ٢/١٨٥

(٤) فى الأشمونى أن هذا مذهب الفراء والأخفش . شرح الأشمونى ٢/١٧٩

(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٢٥٥ واللمع ١٧٨ وشرح التصريح ٢/١٨٥

(٦) انظر : الارتشاف ٥/ ٢٢٣٢ والتسهيل ١٨٨

(٧) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور ٢/ ٣١٣ والمقتضب ٣/١٥٩ والمفصل ٢١٠ وأمالى ابن الشجرى ٢/٣٥ وابن يعيش ٦/٤

(٨) من الوافر ، للمثقب العبدى ، فى ملحق ديوانه ٢٨٣ والعينى ١/١٩٢ ونسبه صاحب الخزانة ١/ ٢٦٧ لعلى بن بدال ثم عاد فتردد فى نسبته لأحدهما فى ٧/ ٤٨٢ وجاء بدون نسبة فى سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٥ وابن يعيش ٤/ ١٥١ ؛ ٥/ ٨٤ ؛ ٩/٢٤ والمنصف ٢/ ١٤٨ والمقتضب ١/٢٣١ ؛ ٣/١٥٣ والمخصص ٦/ ٩٢ وأمالى ابن الشجرى ٢/٣٤٤

والأكثرون على أنه من ذواتِ الواو [١] ، إلا أنهم استثقلُوا الحركةَ على حرفِ العلةِ [فيهما ؛ لأن الحركات تُستثقلُ على حرفِ العلة] [٢] ، فحذفوه [٣] ؛ طلبًا للتخفيفِ وفرارًا منَ الاستثقالِ ، فبقيت « يد ودم » ، فكذلك [٤] في محلِّ الخلاف ؛ الترخيم إنما وُضِعَ للتخفيفِ [بالحذف [٥] ، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف] [٦] ، فوجب أن يكونَ جائزا .

قالوا [٧] : ولا يلزمُ على كلامنا إذا كان الوسطُ منه ساكنًا فإنه لا يجوزُ ترخيمه ، وإن [٨] كان له نظير ، نحو « يَدٍ وغَدٍ » ؛ لأنا نقولُ : إنما لم يجز عندنا ترخيم ما كان الوسطُ منه ساكنا ، نحو « زيْد ، وعمْرو » لأنه إذا حُذِفَ الحرفُ الأخير [وجب حذفُ الحرف الساكن الذي قبله ، فيبقى الاسمُ [٩] على حرفٍ واحدٍ ، وذلك لا نظير له في كلامهم [١٠] ، بخلاف ما إذا] [١١] كان أوسطه متحركا على ما بينا .

وأما البصريونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليلُ على أنه لا يجوزُ ترخيمُهُ ، وذلك أنا أجمعنا على أنَّ [١٢] الترخيمَ في عُرْفِ النحويين [١٣] إنما هو حذفٌ دخلَ في [١٤] الاسمِ المنادى إذا كَثُرت حروفُه ؛ طلبًا للتخفيفِ [١٥] ، فإذا [١٦] كان الترخيم

---

(١) انظر في لغة « دم » المصباح المنير (دمى) ٢٧٢ - ٢٧٣

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) (فحذفوا) في س .

(٤) (وكذلك) في غ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٩

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (قالوا) ساقطة من غ .

(٨) (فإن) في غ .

(٩) (الاسم) ساقطة من س .

(١٠) انظر : الكتاب ٢/ ٢٤١ ؛ ٢٥٤ وابن يعيش ٢/ ٢٠ وابن عقيل ١٤٤ وشرح الأشموني ٢/ ١٧٨

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١٢) (أن) ساقطة من س .

(١٣) انظر : الارتشاف ٥/ ٢٢٢٧

(١٤) (في) ساقطة من س .

(١٥) (للخفة) في غ .

(١٦) (وإذا) في غ .

إنما وُضِعَ فى الأصل لهذا المعنى فهذا فى محل الخلاف لا حاجة بِنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثى فى غاية الخفة ، فلَا يحتمل الحذف ؛ إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدى إلى الإجحاف به ، فدل على ما قلناه .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتْ الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا ترخيمه لأن فى الأسماء ما يماثله ، نحو : يدٍ ودمٍ » فنقول : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا نقول : إن هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال ، بعيدةٌ عنِ القياسِ؛ فأما قلَّتُها فى الاستعمالِ فظاهرٌ أيضا ؛ [لأنها كلماتٌ يسيرةٌ معدودةٌ] [١] ، وأما بعدها عن القياس فظاهرٌ أيضًا ؛ وذلك لأن القياس يقتضى أن لا يحذف ؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركا فلا يخلو : إما أن يكون ما [٢] قبله ساكنا أو متحركًا ، فإن كان ساكنًا فينبغى أن لا يحذف ، كما لا يحذف من « ظَبْى ، وَنِحْى ، وغَزْو ، ولَهْوٍ » ؛ لأن الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله متحركًا لا ساكنًا ، وإن كان ما قبله متحركا فينبغى أن يقلب ألفا ، ولا يحذف [٣] ، كقولهم « رَحًى ، وعَمًى ، وعَصًى ، وقَفًى » ألا ترى أن الأصل فيها « رَحَىٌ ، وعَمَىٌ ، وعَصَوٌ ، وَقَفَوٌ » بدليل قولهم : « رَحَيَان ، وعَمَيَان ، وعَصَوَان [٤] ، وَقَفَوَان [٥] » إلا أنه لما تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ قلبوا كل واحدة [٦] منهما ألفًا استثقالا للحركات على حرف العلة مع تحرك ما قبله ، إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه ، وعلى هذا سائر الثلاثى المقصور ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلةٌ فى الاستعمالِ ، بعيدةٌ عنِ القياسِ ، فوجبَ أن لا يُقاسَ عليها [٧] .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٢) (ما) ساقطة من غ .
(٣) انظر : الرضى على الشافية ١٥٧/٣ وابن عقيل ١٩٨ وأوضح المسالك ٣٩٥/٤
(٤) (عصوان) ساقطة من غ .
(٥) الواو العاطفة ساقطة من غ .
(٦) (واحد) فى غ .
(٧) (عليها) ساقطة من غ .

والوجه الثانى : وهو [١] أنا نقولُ : قياسُ محلِّ الخلاف [٢] على « يَدٍ ودَمٍ » ، ليس بصحيح ، وذلك لأنهم حذفوا الياء والواو ؛ لاستثقالِ الحركاتِ عليهما ؛ لأنها تُستثقلُ على حرفِ العلّةِ ، أما [٣] فى الترخيمِ فإنما وُضِعَ الحذفُ فيه على خلافِ القياسِ ؛ لتخفيفِ الاسمِ الذى كثرت حروفُه ، ولم يوجد ها هنا ؛ لأنه أقل الأصول ، وهى فى غاية الخفة ، فلو جوزنا ترخيمه لأدى إلى أن ينقصَ عن أقلِّ الأصولِ ، وإلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز .

والذى يدلُّ على فسادِ ما ذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكنًا فإنه لا يجوز ترخيمه [٤] .

قولهم « إنما لم يجز ترخيمه إذا كان الأوسط منه ساكنًا ؛ لأنه إذا حذف الحرفُ الأخيرُ وجبَ حذفُ الساكنِ الذى قبلَه ، فيبقى الاسمُ على حرفٍ واحدٍ » قلنا : لا نسلّم أنه إذا كان قبل الآخر [٥] حرف ساكن أنه يجب حذفه فى الترخيم ، وإنما هذا شيء ادعيتموه وجعلتموه أصلا لكم لا يشهد به نقل ولا قياس ، وسنبين فساده فى المسألة التى بعد هذه ، إن شاء الله تعالى .

* * *

---

(١) (وهو) ساقط من غ .

(٢) (محل القياس) فى غ .

(٣) (وأما) فى غ .

(٤) ذكر الأشمونى أن الساكن الوسط ثبت الخلاف فى ترخيمه ، فقد حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين جواز ترخيمه ، ومن نقل الخلاف فيه العكبرى وابن الخشاب وابن هشام . انظر : شرح الأشمونى ٢/١٧

(٥) (الأخير) فى غ .

٥٢ - مسألة [1]

[ترخيم الرباعى الذى ثالثه ساكن]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ ترخيمَ الاسمِ الذى قبل آخرِه حرفٌ ساكنٌ يكونُ بحذفِه وحذف [2] الحرف الذى بعده [3] ، وذلك نحو قولك [4] فى « قِمَطْرٍ » : يا قِمَ ، وفى « سِبَطْرٍ » : يا سِبَ ، وما أشبه ذلك [5] ، وذهب البصريون إلى أنَّ ترخيمَه يكونُ بحذفِ الحرفِ الأخيرِ منه فقط [6] .

أما [7] الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يُرخَّمُ [8] بحذف حرفينِ ، وذلك لأنَّ الحرف الأخير إذا سقط من هـذه الأسماء بقى آخرُها ساكنًا ، فلو قلنا إنه لا يحذف لأدَّى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء [9] ، وذلك لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنَّ الترخيمَ يكونُ فى هذه الأسماء بحذف حرفٍ واحد أنا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم [10] باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر [11] ، ألا ترى أنك تقول فى « بُرْثُن » : يا بُرثُ ، وفى « جَعْفَر » : يا جَعْفَ ، وفى « مالك » : يا مَالِ ، وقد قرأ بعض السلف : ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا

(١) انظر هذه المسألة فى : التبيين ٤٥٨ وائتلاف النصرة ٤٨ وشرح الأشمونى ١٨١/٢ وابن عقيل ١٤٤ وأسرار العربية ١٣٤

(٢) (بحذف) فى س .

(٣) (قبله) فى س وغ .

(٤) (قولهم) فى غ .

(٥) ذكر الأشمونى أن الفراء هو وحده الذى ذهب إلى هذا . انظر : شرح الأشمونى ١٨١/٢

(٦) انظر : اللمع ١٧٦ وشرح التصريح ١٨٨/٢

(٧) (وأما) فى غ .

(٨) (إنه يرخم) ساقط من غ .

(٩) يريد بالأدوات الحروف ، فإن الأصل فيها البناء على السكون نحو « مِنْ » و« إلى » وبما أشبهها من الأسماء أسماء الشرط والاستفهام نحو « مَنْ » و« متى » .

(١٠) (المرخم) ساقطة من س .

(١١) فى الارتشاف ٢٢٣٦/٥ : « الترخيم على لغتين ؛ لغة من ينتظر الحرف ، ولغة من لا ينتظر ، ويقال : لغة من نوى المحذوف ، ولغة من لا ينوى » .

رَبُّكَ ﴾ [سورة الزخرف ٧٧/٤٣] وذكر [١] أنها قراءة أمير المؤمنين [٢] على بن أبى طالب عليه السلام [٣] ، فيبقى كل واحدة [٤] من هذه الحركات بعد وجود الترخيم [كما كانت قبل وجود الترخيم] [٥] فى أقيس الوجهين ، فكذلك ها هنا ؛ وهذا لأن الحركات إنما بقيت على ما كانت عليه لينوى بها تمام الاسم ، ولو لم يكن كذلك لكان يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينوى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود فى الساكن حسب [٦] وجوده فى المتحرك ، فينبغى أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكنا، كما يبقى على ما كان [عليه إذا كان] [٧] متحركا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « أنا [٨] لو أسقطنا الحرفَ الأخيرَ لبقِىَ ما قبله ساكنا ، فيُشبهُ الأدوات » وهى الحروف ، قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرًا لوجب أن يحذف الحرف المكسور ؛ لئلا يشبهَ المضاف إلى المتكلم ، فلا [٩] خلاف أن هذا لا قائل به ، فدل على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (وذكروا) فى غ .

(٢) النص فى س : (قراءة على بن أبى طالب رضى الله عنه) .

(٣) (عليه السلام) ساقطة من غ . فى مختصر شواذ القرآن ١٣٧ : « على الترخيم النبى ﷺ وعلى رضى الله عنه وابن مسعود رحمه الله ، وقيل لابن عباس إن ابن مسعود قرأ : (يا مالِ) فقال : ما أشهد أهل النار عن الترخيم ، قال الفراء فى حد الترخيم قرأ على رضى الله عنه على المنبر : (نادوا يا مالِ) فقيل له يا مالك ، فقال : تلك لغة ، وهذه أخرى » .

(٤) (واحد) فى غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) (حيث) فى غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٨) (أنا) زيادة من غ .

(٩) (ولا) فى غ .

٥٣ - مسألة [١]

ندبة النكرة والأسماء الموصولة [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوزُ نُدبةُ النكرةِ والأسماء الموصولة [٣] ، وذهب البصريونَ إلى أنَّه لا يجوزُ ذلك [٤] .

أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا [٥] إنه يجوز نُدبةُ النكرة والأسماء الموصولةُ ؛ وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة ، نحو « وَارَاكِبَاه » فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة [٦] معارف بصلاتها [٧] ، كما أن الأسماء الأعلامَ معارفُ ، وكما يجوز ندبة الأسماء [٨] الأعلام ، نحو « زَيْد ، وعَمْرو » [٩]، فكذلك يجوز نُدبةُ ما أشبهها [١٠] ، وَيقْرُبُ منها ، والدليل على صحة هذا التعليلِ ما حُكِيَ عنهم من قولهم : « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه » [١١]، وما أشبه ذلك .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ ذلك لأنَّ الاسمَ النكرةَ مبهمٌ ، لا يخصُّ واحدًا بعينه ، والمقصود بالندبة أن يظهر النادبُ عذرَه فى تفجُّعِهِ على المندوبِ ليساعدَ فى تفجعه ؛ فيحصلُ التأسى بذلك ، فيخفّ ما به من

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٤٩ وشرح التصريح ١٨٢/٢ والارتشاف ٢٢١٥/٥؛ ٢٢١٦ والمساعد ٥٣٥/٢ والمقتضب ٢٦٨/٤ واللمع ١٨١ وابن عقيل ١٤٣ وأوضح المسالك ٤/ ٥٢ وشرح الأشمونى ١٧١/٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) ذكر الأشمونى أن الرياشى جوز « وارجلاه » خاصة . انظر: شرح الأشمونى ١٧١/٢ والمساعد ٢/ ٥٣٥ والارتشاف ٥/ ٢٢١٦

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٨ والمقتضب ٤/ ٢٦٨ واللمع ١٨١ وشرح التصريح ١٨٢/٢

(٥) (قلنا) ساقطة من غ . (٦) (المتصلة) فى غ .

(٧) انظر : أوضح المسالك ١٣٩/١ وشرح الأشمونى ١٠٥/١ ومفتاح الإعراب ١٣١

(٨) (الأسماء) ساقطة من غ .

(٩) انظر : شرح الأشمونى ١٧٠/٢ وأوضح المسالك ٥٢/٤

(١٠) (يشبهها) فى غ .

(١١) انظر : شرح التصريح ٢/ ١٨٢ ؛ ١٨٣ والمقتضب ٢٧٥/٤ واللمع ١٨١ وشرح الأشمونى ١٧١/٢ وابن عقيل ١٤٣

المصيبة ، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة ، لا بندبة [١] النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة [ليس فيها فائدة وجب أن] [٢] تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها مبهمةٌ ، فأشبهت النكرة ؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ الإشارة قد [٣] قرَّبتِ الاسمَ النكرةَ مِنَ المعرفة ؛ فجازتْ ندبتُه كالمعرفة » قلنا : إلا أنه باق على إبهامه ، والمندوبُ يجب أن يُندبَ بأعرفِ أسمائه ، وأما الأسماء الموصولة ، وإن كانت قد تخصّصت بالصلةِ ، فإنها لا تخلو عن إبهام ؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجمل ، والجمل فى الأصل نكرات [٤] .

وأما ما حكوه من قولهم « وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ » فهو من الشاذِّ ، الذى لا يقاس عليه ، على [٥] أنا نقول : إنما جاء مع شذوذه ها هنا لأنه كان معروفا ، وهو عبد المطلب جد النبى ، ﷺ ، وكان قد عرف بحفر بئر زمزم [٦]، وله يقول خُويلد بن أسد [٧] :

أَقُول ومَا قولى عَلَيْكُم بِسُبَّةٍ ... إليكَ ابْنَ سَلْمَى أَنْتَ حَافِرُ زَمْزَمِ
حَفِيرةُ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجَرٍ ... وَرَكْضَةِ جِبريلٍ على عَهْدِ آدمِ [٨]

فقال عبد المطلب : وما وَجَدْتُ أحدًا وَرِثَ العلمَ الأقدمَ [٩] غيرَ خُويلِد بن أسد ، فلما كان عبد المطلب معروفا بحفرها تنزل الاسم الموصول الدال عليه منزلة الاسم [١٠] العلم ، والله أعلم .

* * *

(١) (بندبة) ساقطة من غ .
(٢) النص فى غ : (فوجب ليس فيه فائدة ، وجب أن) ، وهو نص غير مستقيم معناه .
(٣) (قد) ساقطة من غ .
(٤) النص فى غ : (والجمل نكرات فى الأصل) .
(٥) (على) ساقطة من غ .
(٦) انظر : السيرة النبوية ٨٩/١
(٧) هو خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى . السيرة النبوية ١/ ١١٤ - ١١٥
(٨) لم أعثر عليهما فى مصادرى .
(٩) (الأقدم) ساقطة من غ .
(١٠) (الاسم) ساقطة من غ .

٥٤ - مسألة [١]

هل تلحق علامة الندبة الصفة أو الموصوف [٢]

ذهب الكوفيّون إلى أنه يجوزُ أن تُلْقَى علامةُ الندبةِ على الصِّفةِ ، نحو قولك « وازيدُ الظرِيفَاهْ » وإليه ذهب يونس [٣] بن حبيب البصرى وأبو الحسن بن كيسان [٤] ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز [٥] .

أما [٦] الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يجوزُ أن تُلقىَ علامةَ الندبةِ على المضاف إليه ، نحو قولك « واعبد زَيْدَاه ، واغلام عَمْرَاهْ » فكذلك ها هنا ؛ لأنَّ الصفةَ مع الموصوفِ بمنزلة المضافِ مع المضاف إليه ، [فإذا جاز أن نلقى علامة على المضاف إليه] [٧]، فكذلك يجوز أن تُلقى على الصفة .

والذى يدلُّ على ذلك ما رُوِىَ عن بعض العرب أنه ضاعَ منه جُمجمتان – أى قَدَحَانِ – فقال « واجُمْجُمَتيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه » [٨]، فألقى [٩] علامة الندبة على الصفة ؛ فدلَّ على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ أن تُلقَى علامةُ الندبةِ [على الصفة لأنَّ علامة الندبة] [١٠] إنما تُلقَى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت ، وليس ذلك موجودًا فى الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف ؛ فوجبَ أن لا يجوزَ ، وسنبينُ هذا فى الجواب إن شاء الله تعالى .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٥٠ والتسهيل ١٨٥ وأصول النحو ، لابن السراج ١/ ٣٥٨ والارتشاف ٢٢١٦/٥ وأسرار العربية ١٣٧ والكناش ٣٤٨/١ والمقتضب ٢٦٨/٤ ؛ ٢٧٥

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الكتاب ٢٢٦/٢ وأسرار العربية ١٣٥ والارتشاف ٢٢١٦/٥ والمقتضب ٢٧٥/٤ وأصول ابن السراج ١/ ٣٥٨

(٤) انظر : الارتشاف ٢٢١٦/٥

(٥) انظر : الكتاب ٢٢٦/٢

(٦) (وأما) فى غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) انظر : أسرار العربية ١٣٥

(٩) (وألقى) فى غ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

أما (١) الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إنا أجمعنا على أنه يجوزُ أن تُلْقَى علامةُ الندبة على المضاف إليه ، فكذلك على (٢) الصفةِ ؛ لأنَّ الصفةَ مع الموصوفِ بمنزلة المضاف مع المضاف إليه » قلنا : لا نسلّمُ ؛ فإن المضاف لا يتمُّ بدون ذكرِ المضاف إليه ، بخلاف الموصوف مع الصفة ، فإن الموصوف يتمُّ بدونِ ذكرِ الصفة ، ألا ترى أنك لو قلت « عبد » في قولك : عبد زيد أو غلام ، في قولك « غلام عمرو » لم يتم إلا بذكرِ المضاف إليه ، ولو قلت « زيد » في قولك « هذا (٣) زيدٌ الظريفُ » لتمَّ الموصوف (٤) بدونِ ذكر الصفةِ ، وكنت في ذكرِها مخيَّرًا ؛ إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، فبان الفرق بينهما .

وأما ما رُوِيَ عن بعض العرب من قوله « واجُمْجُمَتيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه » فيحتمل (٥) أن يكونَ إلحاقُ علامة الندبة (٦) من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي [لا يعبأ به ، ولا يقاس عليه] (٧) ، كقولهم : « وامن حفر بئر زمزماه » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

* * *

(١) (وأما) في غ .

(٢) (مع) في غ .

(٣) (هذا) ساقطة من غ .

(٤) (الموصوف) ساقطة من غ .

(٥) (فيحمل) في غ .

(٦) (العلامة) في غ ، بدلا من (علامة الندبة) .

(٧) النص في غ : (لا يقاس عليه ولا يعبأ به) .

٥٥ - مسألة [١]

المنفى بلا [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسمَ المفردَ النكرةَ المنفى بلا معربٌ [٣] منصوبٌ بها ، نحو « لا رجلَ فى الدَّارِ » ، وذهب البصريون [٤] إلى أنه مبنيٌّ على الفتح [٥] .

أما [٦] الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوبٌ بها لأنه اكتفَى بها منَ الفعلِ ؛ لأنَّ التقدير فى قولك « لا رجلَ فى الدارِ » لا [٧] أجد رجلًا فى الدار ، فاكتفوا بلا من العامل ، كما تقول « إن قمتَ قمتُ ، وإنْ لا فلا » أى وإنْ لا تقمْ فلا أقومُ [٨] ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به [٩] ، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوبٌ بها لأنَّ « لا » تكون بمعنى غير ، كقولك « زَيْدٌ لا عاقل ولا جاهل » أى : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت ها هنا بمعنى ليس نصبوا بها ؛ ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ، ويقع الفرق بينهما .

ومنهم من تمسَّكَ بأن قالَ : إنما أعملوها النصب لأنهم لما أَوْلَوْهَا النكرةَ -

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ٣٦٢ وائتلاف النصرة ٥٠ وشرح التصريح ١/٢٨٣ - ٢٨٩ والرضى على الكافية ١/٢٥٥ وأسرار العربية ١٣٦ والتسهيل ٦٧ والجنى الدانى ٢٩١ والمقتضب ٤/ ٣٦٠ وشرح الأشمونى ١/٢٥٧ والارتشاف ٣/١٢٩٦ وابن عقيل ٥٥ والمغنى ١/١٩٤

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (معرب) ساقطة من غ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٧٤ - ٢٧٥ والمقتضب ٤/٣٦٠ واللمع ٩٧ والتبيين ٣٦٢

(٥) فى الارتشاف ٣/١٢٩٦ : « واختلفوا فى هذه الحركة ، فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء ، .. وذهب الكوفيون والجرمى والزجاج والسيرافى والرمانى إلى أنها فتحة إعراب ، ونسب ذلك إلى سيبويه » .

(٦) (وأما) فى غ .

(٧) (ولا) فى غ .

(٨) (نقوم) فى غ .

(٩) (به) ساقطة من غ .

ومن شأنِ النكرة أن يكونَ خبرُها قبلها - نصبُوا النكرة [بها لم حدث فيها من التغيير ، كما رفعوا المنادى بغير تنوينٍ لما حدثَ فيه منَ التغييرِ] [١] بغير تنوين .

ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأنَّ « لا » إنما عَمِلَتِ النصبَ لأنها نقيضة [٢] « إنَّ » ؛ لأنَّ « لا » للنفى ، و« إن » للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن « لا » لما كانت فرعا على « إنَّ » فى العمل ، و« إنَّ » تنصب مع التنوينِ نَصَبتْ [٣] « لا » من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصلِ ؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجاتِ الأصول .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنيٌّ على الفتح لأنَّ الأصلَ فى قولك « لا رجلَ فى الدارِ » لا من رجل فى الدار ؛ لأنه جواب مَن قال « هل مِنْ رجل فى الدار [٤] ؟ » فلما حذفت « من » مِنَ اللفظ ، ورُكِّبَتْ مع « لا » تَضَمَّنَتْ معنى الحرف ، فوجب أن تُبْنَى [٥] ، وإنما بُنِيَتْ على حركة ؛ لأنَّ لها حالةَ تمكنٍ قبل البناء ، وبُنِيت على الفتحِ ؛ لأنه أخف الحركات .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه منصوبٌ بلا ؛ لأنها اكتفى بها منَ [٦] الفعل » قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليلٍ ، ثم لو كان كما [٧] زعمتم ، لوجب أن يكون منونا .

قولهم « حذف التنوين بناء على الإضافة » قلنا : لو كان هذا صحيحًا لوجبَ أن يطردَ فى كلٍّ ما يجوزُ إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، خصوصًا فى

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٢) (نقيض) فى غ وس .

(٣) (نصب) فى غ .

(٤) انظر : أسرار العربية ١٣٧ والارتشاف ١٢٩٦/٣

(٥) انظر : أسرار العربية ١٣٧ - ١٣٨ وشرح الأشمونى ٢٥٧/١ وشرح التصريح ٢٣٩/١ - ٢٤٠ وذكر أن ابن عصفور هو الذى اختار هذا الرأى ، واعترضه ابن الضائع .

(٦) (عن) فى غ .

(٧) (كلما) فى غ .

النداء، فإنه كان يجب أن يحذف التنوين من قولهم : يا راكبًا بناءً على الإضافة في قولهم : يا راكبَ فرسٍ ، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دونَ سائرِ المواضع دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .وأما قولهم « إنَّ لا تكونُ بمعنى غير ، فلما جاءت بمعنى ليس نصبُوا بها ؛ ليُخرجُوها من معنى غير » قلنا : ولِمَ إذا كانت بمعنى ليس ينبغى أن ينصب بها ؟ وهلّا رفعُوا بها على القياسِ ؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس [١] ، قال الشاعر :

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِـيـرَانِـهـا فَـأَنَـا ابْـنُ قَـيْـسٍ لا بَـرَاحُ [٢]

أى ليس براح ، وقال الآخر :

واللهِ لـولا أنْ تَـحُـسَّ الطُّـبَّـخُ
بِىَ الجَحِيمَ حِينَ لا مُسْتَصْرَخُ [٣]

أى ليس مستصرخ هناك لنا .

وأما قولهم « إنما أعملوها النصب لأنهم لما [٤] أَوْلَوْها النكرةَ – ومن شأنِ النكرة أن يكون خبرُها مقدَّمًا عليها – نصبوا بها النكرة [٥] » قلنا : ولم قلتم ذلك ؟ وما وجهُ المناسبة بينه وبين النصب ؟ ثم لو كان كما زعمتم ، وأنه معربٌ منصوبٌ ، لوجبَ أن يَدخلَه التنوينُ ، ولا يحذف منه ؛ لأنه اسمٌ معربٌ ، ليس فيه ما يمنعُهُ مِنَ الصرفِ [٦] ، فلما مُنِعَ من [٧] التنوين دَلَّ على أنه ليس بمُعْربٍ منصوبٍ .

---

(١) انظر : الخزانة (بولاق) ٢٢٣/١ وشرح التصريح ٢٤٠/١

(٢) من مجزوء الكامل ، لسعد بن مالك فى الخزانة (بولاق) ٢٢٣/١ ؛ ٣٠٣ والكتاب ٥٨/١ وابن يعيش ١٠٩/١ والعينى ١٥٠/٢ وبلا نسبة فى المقتضب ٣٦٠/٤ وتخليص الشواهد ٢٩٣

(٣) بيتان من الرجز ، للعجاج فى الديوان ٢/ ١٧٣ ولرؤبة فى الأشباه والنظائر (طبعة الرسالة) ٨/ ١٩٠ وبلا نسبة فى الكتاب ٣٠٣/٢ والهمع ١٢٥/١

(٤) (لما) ساقطة من س .

(٥) (النكرة) ساقطة من غ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٢/١ والارتشاف ٦٦٧/٢ والهمع ٧٩/٢

(٧) (منه) فى غ .

قولهم « كما رفعُوا المنادى المفردَ بغير تنوين لما حدث فيه من التغيير » قلنا لا نسلّمُ أنَّ المنادَى المفردَ مرفوعٌ ، وإنما هو مبنى على الضم لما بينا قبل ، ولو كان معربًا لكان منونًا ، فكذلك ها هنا ، فلما مُنِعَ التنوينَ دَلَّ على أنه ليس منصوبًا [١] .

وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بـ« لا » ؛ لأنها نقيضة [٢] « إن » ؛ فإنه كان ينبغى أن يكون منونا .

قولهم : « إنَّ (لا) لما كانت فرعا على (إنَّ) فى العمل ، و (إنَّ) تنصبُ مع التنوين ، نصبت (لا) من غير تنوين ؛ لينحطَّ الفرعُ عن درجةِ الأصلِ » قلنا : هذا فاسدٌ ، وذلك لأن التنوين ليس من عمل « إنَّ » ، وإنما هو شىء يستحقه الاسم فى الأصل [٣] ، وإنما يستقيم هذا الكلام أن [٤] لو كان التنوين من عمل « إن » ، ولا [٥] خلاف بين النحويين أنَّ التنوين ليس من عملها [٦] ، وإذا لم يكن من عمل « إن » التى هى الأصل ، فلا معنى لحذفه مع « لا » ، التى هى الفرع ؛ لينحط الفرع [٧] عن درجة الأصل ؛ لأن الفرعَ إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن من عمل الأصل ، فيجب أن يكون ثابتا مع الفرعِ ، كما كان ثابتًا مع الأصلِ ، ثم انحطاطها عن درجة « إنَّ » قد ظهر فى أربعة أشياء :

أحدها : أن [٨] « إنَّ » تعملُ فى المعرفةِ والنكرةِ ، و« لا » لا تعمل إلا فى النكرة دون المعرفة [٩] .

---

(١) (بمعرب منصوب) فى غ .

(٢) (نقيض) فى غ وس .

(٣) وهو تنوين التمكين . انظر : شرح الأشمونى ١٨/١ وابن يعيش ٢٩/٩ وشرح المقدمة الجزولية ١٢٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٤٢١ والارتشاف ٦٦٧/٢

(٤) (أن) ساقطة من غ .

(٥) (فلا) فى غ .

(٦) (عمل إن) فى غ .

(٧) (لينحط الفرع) ساقط من غ .

(٨) (أن) ساقطة من س .

(٩) انظر : الكتاب ٢٨٦/٢ والارتشاف ١٢٩٥/٣ وشرح التصريح ٢٣٨/١ وأسرار العربية

والثانى : أن « إنَّ » لا تُركّبُ مع الاسم ؛ لقوتها ، و« لا » تُركَّبُ مع الاسم ؛ لضعفها [١] .

والثالث : أن [٢] « إنَّ » تعمــلُ فى الاسم مع الفصلِ بينها وبينه بالظرفِ وحـرف [٣] الجر [٤] ، و« لا » لا تعمل مع الفصلِ بينها وبينه بالظرف وحرف الجر [٥] .

والرابع : أن « إنَّ » تعملُ فى الاسم والخبر عندنا ، و« لا » إنما تعمل فى الاسم دون الخبر عند كثيرٍ من أهل التحقيق والنظر [٦] .

فقد ظهر انحطاط « لا » عن درجة « إن » على ما بينا ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٧٦ ؛ ٢٨٠ ؛ ٢٩٩ والارتشاف ١٢٩٥/٣ وأسرار العربية ١٣٧

(٢) (أن) ساقطة من غ .

(٣) (حروف) فى غ .

(٤) انظر : أصول ابن السراج ٢٠٥/١ والتبصرة والتذكرة ٢٠٧ وأسرار العربية ١٣٧ وشرح الأشمونى ١/ ٢٣١ والارتشاف ١٢٩٥/٣ وفى الأخير أن الرمانى جوز الفصل مع النصب .

(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٦ ؛ ٢٨٠ ؛ ٢٩٩والرضى على الكافية ٢٥٥/١ وأوضـح المسالك ٣/٢ وشرح الأشمونى ١/ ٢٥٤ وأسرار العربية ١٣٧

(٦) ذهب المحققون من النحاة إلى أن لا وما ركب معها فى موضع المبتدأ والخبر المرفوع خبر عنه ، ولم تعمل لا فيه ، وهو الظاهر من كلام سيبويه . انظر : المقتضب ٦٩/٣ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢٧٣/٢ والكتاب ٢٧٥/٢ والارتشاف ١٢٩٧/٣

٥٦ - مسألة [١]

من في الزمان [٢]

ذهب الكوفيون [٣] إلى أنَّ « مِنْ » يجوزُ استعمالها في الزمانِ والمكان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال « مِنْ » في الزمان أنَّهُ : قَدْ جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [سورة التوبة ١٠٨/٩] و« أَوَّل يومٍ » من الزمان ، وقال تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [سورة الجمعة ٩/٦٢] ويوم الجمعة زمان ، وقال الشاعر ، وهو زهير بن أبي سلمى :

لمنِ الدِّيار بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ [٤]

فدل على أنه جائز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على [٥] أنَّ « مِنْ » في المكان نظير [٦] « مُذْ » في الزمان ؛ لأن « مِنْ » وُضِعَتْ ؛ لتدلَّ على ابتداء الغايةِ في

---

(١) انظر في هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٤٢ وشرح الأشموني ١/٤٦٠ وحاشية الصبان ٢/ ٢١١ وشواهد التوضيح والتصحيح ١٨٩ والارتشاف ٤/ ١٧١٨ وشرح التصريح ٢/ ٨ وابن يعيش ٨/ ١٣٠ وأسرار العربية ١٤٢ والبرهان ٤/ ٤١٥ وشرح الكافية ، لابن مالك ٧٩٧ والخزانة (بولاق) ٤/ ١٢٧

(٢) هذا العنوان في هامش س .

(٣) ووافقهم المبرد وابن درستويه وبعض البصريين . ابن يعيش ٨/ ١٠ - ١٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ٧٩٧ وأسرار العربية ١٤٢ والخزانة (بولاق) ٤/ ١٢٦ والارتشاف ٤/ ١٧١٨ وشرح التصريح ٢/ ٨

(٤) من الكامل ، في الديوان ٨٦ وابن يعيش ٤/ ٩٣ ؛ ٨/ ١١ والعيني ٣/٣١٢ وشرح عمدة الحافظ ٢٦٤ والخزانة ٤٣٩/٩ وبلا نسبة في الهمع ٢١٧/١

(٥) (أجمعنا على) ساقط من س .

(٦) (نظيره) في س .

المكان ، كما أنَّ « مُذْ » وُضِعَتْ لتدلَّ على ابتداء الغاية فى الزمان [١] ، ألا ترى أنك تقول : « ما رأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمعةِ [٢] » ، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة [٣]، كما تقول « ما سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ » فيكون المعنى [٤] : ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، [فكما لا يجوز أن تقول : ما سرت مذ بغداد] [٥]، فكذلك لا يجوز أن تقول : « ما رأيته من يوم السبت » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [سورة التوبة ١٠٨/٩] فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف ، وأقام [٦] المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : ﴿ وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِى أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [سورة يوسف ٨٢/١٢] والتقدير فيه : أهل القرية وأهل العير ، فحذف المضاف ، وأقام [٧] المضاف إليه مقامه ، وكما [٨] قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ [سورة البقرة ١٧٧/٢] أى يؤمن بالله [٩] ، وكقولهم : الجودُ حاتمٌ ، والشجاعةُ عنترةُ ، والشعر زُهَير ، أى : جودُ حاتمٍ ، وشجاعةُ عنترةَ ، وشعرُ زُهيرٍ ، وكقولهم « بنو فلان يطؤُهُمُ الطرِيقُ » [١٠] أى : أهل الطريقِ ، وقال الشاعر :

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِى عَنَاقًا ... وَمَا هِىَ وَيْبَ غَيرِكَ بِالعَنَاقِ [١١]

والتقدير فيه [١٢] : بُغام راحلتى بغام عَناق ، وقال الآخر :

---

(١) انظر : الرضى على الكافية ١١٨/٢ وحاشية الصبان ٢٢٦/٢ وأسرار العربية ١٤٧ والارتشاف ١٧٥٠/٤

(٢) (السبت) فى س .

(٣) (السبت) فى س .

(٤) (أى) فى غ ، بدلا من (فيكون المعنى) .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) (أقيم) فى س .

(٧) (أقيم) فى س .

(٨) (كما) زيادة من غ .

(٩) (أى يؤمن بالله) زيادة من غ .

(١٠) انظر فى تفصيل ذلك : البيان فى غريب إعراب القرآن ٥٥/١

(١١) من الوافر ، لذى الخرق الطهوى فى النوادر ١١٦ وتذكرة النحاة ١٨

(١٢) (فيه) ساقطة من س .

لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لا تَزِيدُ مَخَافَتى
على وَعِلٍ فى ذِى المَطَارَةِ عَاقِلِ [١]

[والتقدير فيه : حتى لا تزيد مخافتى على مخافة وَعِلٍ ، وهو من المقلوب ، وتقديره : حتى لا تزيد مخافة وَعِلٍ على مخافتى] [٢] ، كما قال الآخر :

كانَتْ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا أنَّ الزِّنَاءَ فَرِيضَةُ الرَّجْمِ [٣]

تقديره : كما أن الرجم فريضة الزناء .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ أى فى يوم الجمعة ؛ ولذلك لم يجر فى الشعر فى أول اليوم والخلاف عندكم فى جواز قيام حروف [٤] الخفض بعضها مقام بعض ، وكان لازما لكم، ويجوز أن يكون من زائدة على قول أبى الحسن الأخفش [٥] .

وأما قول زهير :

أقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومن دَهْرِ

[فالروايةُ الصحيحةُ : مذ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرٍ ، ولئن سلَّمنا ما رويتموه من حِجَجٍ ومن دهر] [٦] فالتقدير فيه أيضًا : مِنْ مَرِّ حِجَجٍ ومِنْ مَرِّ دَهْرٍ ، كما تقول [٧] : مَرَّتْ عليه السُّنون ، ومَرَّت عليه الدهورُ ، فحَذَفَ المضافَ ، وأقامَ المضافَ إليه مقامه ، كما بينا فى الآية ، وقيل : إن « من » ها هنا زائدة ، وهو قول أبى الحسن

---

(١) من الطويل ، للنابغة فى الديوان ١٤٤ وبدون نسبة فى المقتضب ٣/٢٣١

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) من الكامل ، للجعدى فى اللسان (زنى) والرواية فى س : (كما كان) .

(٤) (حرف) فى س .

(٥) انظر : هذا الكتاب ٣١٨

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (يقال) فى غ .

الأخفش ؛ لأنه يجوز أن تزاد فى الإيجاب [١] ، كما يجوز أن تزاد فى النفى [٢] ، ويحتج بقوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ ﴾ [سورة نوح ٤/٧١] أى يغفر لكم ذنوبكم ، وكقوله [٣] تعالى : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ [سورة النور ٣٠/٢٤] أى يغضوا أبصارهم [٤] ، ويحتج أيضا بقول الشاعر :

ألا حَيِّ نَدْمَانِى عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ   إذا مَا تَلاقَيْنَا مِنَ اليَوْمِ أَوْ غَدَا [٥]

أراد : اليوم أو غدا ، فكذلك ها هنا ؛ التقدير فى قوله « من حِجَجٍ ومنْ دَهْرٍ » أى حججا ودهرا ؛ فدل على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

* * *

(١) وهى للتخصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه . انظر : حاشية الصبان ٢/٢١١ وشرح الكافية ، لابن مالك ٧٩٧ وابن يعيش ٨/ ١٠ والهمع ٤/ ٢١٥ والبسيط ٨٤١ و أسرار العربية ١٤٣ والبيان ١/ ٦٤

(٢) انظر : المفصل ٢٨٣ والرضى على الكافية ٢/ ٣٢٢ - ٣٢٣ والتوطئة ٢٤٤ وابن يعيش ٨/ ١٣ والإيضاح ٢/ ١٤٢ والمقتضب ٤/١٣٦

(٣) (وبقوله) فى غ .

(٤) انظر : أسرار العربية ١٤٣ .

(٥) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٢٨٥

٥٧ - مسألة [١]

رُب ما هى ؟ [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « رُبّ » اسم [٣] ، وذهبَ البصريونَ [٤] إلى أنه حرفُ جرٍّ .

أما الكوفيون فإنهم احتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنه اسمٌ حَمْلًا على « كم » لأنَّ « كم » للعدد والتكثير [٥] ، و« ربّ » للعدد والتقليل [٦] ، فكما أنَّ « كَمْ » اسم ، فكذلك « رب » [٧].

والذى يدل على أن « ربَّ » [٨] ليست بحرف جرٍّ أنها تخالفُ حروفَ الجرِّ، وذلك فى أربعة أشياء [٩]:

أحدها : أنها لا تقع إلا فى صدرِ الكلام ، وحروف الجرِّ لا تقع فى صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال [١٠] .

والثانى : أنها لا تعملُ إلا فى نكرة [١١] ، وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : البسيط فى شرح الجمل ٨٦٠ - ٨٦١ والدرر ٢/ ١٧ - ١٨ وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٣ - ٢٠٤

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) ووافقهم الأخفش . انظر : حاشية الصبان ٢/ ٢٠٣ - ٢٠٤ والبسيط فى شرح الجمل ٨٦٠ - ٨٦١

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٤٢٧؛ ٢/ ٥٤ ؛ ٢٧٤ ؛ ٢٨١ والمقتضب ٣/ ٥٧؛٦٦

(٥) انظر : الكناش ١/٥٠١

(٦) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٨٥٩ والجنى الدانى ٤١٧ وشرح الأشمونى ١/٤٧٨

(٧) النص فى غ : (فكذلك رب فكذلك) .

(٨) (أنها) فى غ ، بدلا من (أن رب) .

(٩) انظر : الكناش ٢/٧٤١

(١٠) أى أنها معدية للأفعال . انظر : حاشية الصبان ٢/٢٠٣ والمفصل ٢٨٣

(١١) انظر : الدرر ١/٦٩

والثالث : أنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل فى نكرة موصوفة وغير موصوفة .

والرابع : أنه لا يجوز عندكم إظهارُ الفعل الذى تتعلقُ به ، وكونه على خلاف الحروف فى هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف .

والذى يدلُّ دلالةً ظاهرةً على أنه ليس بحرفٍ أنه يدخلُه الحذفُ ، فيقال فى « رُبَّ » : رُبَ ، قال الله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ [سورة الحجر ١٥/٢] [١] قرئ بالتخفيف ، كما قرئ بالتشديد ، وفيها أربع لغات : رُبَّ ، ورُبَ ، ورَبَّ ، ورَبَ ، بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها ؛ فدل على أنها ليست بحرف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها حرف أنها لا يحسنُ فيها علاماتُ الأسماء ولا علاماتُ الأفعالِ ، وأنها قد جاءت لمعنى فى غيرها كالحرفِ ، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو « رُبَّ رجلٍ يَفهمُ » أى ذلك قليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها اسم حملاً على (كَمْ) ؛ لأنَّ (كم) للعدد والتكثير ، و (رُبّ) للعدد والتقليل » قلنا : لا نسلم أنها للعددِ ، وإنما هى للتقليل فقط ، على أن « كَمْ » إنما حُكِمَ بأنها اسمٌ ؛ لأنه يحسُنُ فيها علاماتُ الأسماءِ ، نحو دخول حروف الجر عليها ، نحو بـ « بِكَمْ رَجُلٍ مَرَرْت » وما أشبه ذلك .

وجواز الإخبار عنه ، نحو « كَمْ رَجُلًا جاءك » وهذا غير موجود فى « رُبَّ » فدلَّ على الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تخالف حروف الجر فى أربعة أشياء ، **أحدها** أنها لا تقعُ إلا فى صدرِ الكلام » قلنا : إنما لا تقعُ إلا فى صدر الكلام ؛ لأن معناها التقليل ، وتقليلُ الشيء يقاربُ نفيَه ، فأشبهت حرفَ النفى ، وحرفُ النفى [٢] له صدرُ الكلامِ .

---

(١) سورة الحجر ١٥/٢ وانظر : السبعة فى القراءات ٣٦٦

(٢) النص فى غ : (فأشبهت حرف النفى الذى له صدر الكلام) .

وقولهم فى **الثانى** « إنها لا تعمل إلا فى نكرةٍ » قلنا : لأنها لما كان معناها التقليل - والنكرة تدلُّ على الكثرة - وجبَ ألا تدخلها إلا على النكرة التى تدلُّ على الكثرة ؛ ليصح فيها معنى التقليل .

وقولهم فى **الثالث** : « إنها لا تعملُ إلا فى نكرةٍ موصوفةٍ » [1] ، قلنا : لأنهم جعلوا ذلك عِوضًا عن حذفِ الفعلِ الذى تتعلقُ به ، وقد يظهرُ ذلك الفعلُ فى ضرورة الشعرِ .

وقولهم فى **الرابع** : « إنه لا يجوزُ إظهارُ الفعلِ الذى تتعلقُ به » قلنا : إنما فعلُوا ذلك إيجازًا واختصارًا ، ألا ترى أنك إذا قلتَ « رُبَّ رجلٍ يعلمُ » كان التقدير فيه : ربَّ رجلٍ يعلم أدركت ، أو لقيت ، فحُذِفَ لدلالةِ الحال عليه ، كما حذفت فى قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ ﴾ [سورة النمل ١٢/٢٧] إلى قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ﴾ [سورة النمل ١٢/٢٧] ، ولم يذكر مرسلًا ؛ لدلالةِ الحالِ عليه ، والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير فى كلامهم .

وأما قولهم « إنه يدخلُه الحذفُ ، والحذفُ لا يدخلُ الحرفَ » قلنا : لا نسلم ، فإنه قد جاء الحذف فى الحرف ، فإن « أن » المشددة يجوز تخفيفها [2] ، وهى حرف ، وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من أصحابكم فى « سوف » : سَفَ أفعل ، وسَوْ أفعل [3] ، فحذفتم الواو والفاء، وإذا جاز عندكم حذف حرفين ، فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد ؟ والله أعلم .

* * *

(١) انظر : الدرر ٦٩/١

(٢) انظر : ابن يعيش ٧١/٨ والهمع ١٨٠/٢ والكناش ٧٦٦/٢

(٣) انظر : هذا الكتاب ٥١٥

٥٨ - مسألة [(١)]

[واو « رب » هل هى التى تعمل الجر ؟]

ذهبَ الكوفيونَ إلى أن واو « رُبَّ » تعملُ فى النكرة الخفضَ بنفسِها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد [(٢)] من البصريين ، وذهب البصريون [(٣)] إلى أنَّ واو « رُبَّ » لا تعمل ، وإنما العملُ لـ « رُبَّ » مقدرة [(٤)] .

أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنَّ الواو هى العاملةُ ؛ لأنها نابَتْ عَنْ « رُبَّ » [(٥)] ، [فلما نابت عن رُبّ] [(٦)] ، وهى تعملُ الخفضَ ، فكذلك الواو ؛ لنيابتها عنها ، وصارتْ كواو القسم [(٧)] ؛ فإنها [(٨)] لما نابتْ عنِ الباءِ ، عَمِلَتِ الخفضَ كالباء ، فكذلك الواو هاهنا ؛ لما نابت عن « رُبَّ » عملت الخفضَ ، كما تعملُ « رُبَّ » ، والذى يدلُّ على أنها ليست عاطفةً أنَّ حرفَ العطفِ لايجوزُ الابتداءُ بهِ ، ونحن نَرَى الشاعرَ يبتدئُ بالواوِ فى أولِ [(٩)] القصيدةِ ، كقوله :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أعْمَاؤُهُ [(١٠)]

---

(١) انظر فى هذه المسألة : سر صناعة الإعراب ٦٣٧/٢ - ٦٣٨ والارتشاف ١٧١٧/٤ والهمع ٢٢٢/٤ وشرح الأشمونى ٤٨٣/١ والبرهان ٤٣٥/٤ والبسيط فى شرح الجمل ٨٧٠ والخزانة (بولاق) ٢٠١/٤ والمقتضب ٣٤٧/٢ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٥٢٠/١ والرضى على الكافية ٣٣٣/٢ - ٣٣٤ والجنى الدانى ١٥٤ وشرح التسهيل ١٨٩/٣

(٢) انظر : المقتضب ٣٤٦/٢

(٣) انظر : الكتاب ٢٠٦/١ ؛ ٢٦٣ ؛ ١٦٣/٢ ؛ ٩/٣ ؛ ١٢٨ وسر صناعة الإعراب ٦٣٦/٢ وشرح التصريح ٢٢/٢

(٤) (المقدرة) فى غ .

(٥) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٨٦٨ - ٨٧٠

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .

(٧) انظر : الكتاب ٢١٧/٤ والارتشاف ١٧١٧/٤

(٨) (لأنها) فى غ .

(٩) (أول) ساقطة من غ .

(١٠) من الرجز ، لرؤبة فى الديوان ٣ والخزانة ٤٥٨/٦ والعينى ٥٥٧/٤ وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٦٣٧/٢ وابن يعيش ١١٨/٢ ويروى : وبلد مغبرة أرجاؤه .

وكقول الآخر (١) :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ (٢)

وما أشبه ذلك ؛ فدلَّ على أنها ليست عاطفةً ، فبانَ بهذا صحةُ ما ذهبنا إليه .

وأما البصريُّونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنَّ الواو ليست عاملة ، وإن العمل لـ « رُبَّ » مقدرةً ، وذلك لأنَّ الواو حرف عطف (٣) ، وحرف (٤) العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا ، وحرفُ العطف غيرُ مختصٍّ ؛ فوجبَ أن لا يكونَ عاملًا ، وإذا لم يكن عاملا وجبَ أن يكونَ العاملُ « رُبَّ » مقدرةً .

والذى يدلُّ على أنها واوُ العطف وأن « ربَّ » مضمرةٌ (٥) بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو « ورُبَّ بلدٍ » وسنبينُ ذلك مستوفًى فى الجواب ، إن شاء الله .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين (٦) : أما قولهم « إنها لما نابت عن (رُبَّ) عَمِلَتْ عملَها كواو القسم » قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لأنه قد جاء عنهم الجرُّ بإضمار « رُبَّ » من غيرِ عِوَضٍ منها (٧) ، وذلك نحو قوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فى طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِى الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ (٨)

وقال الآخر :

---

(١) (وكقوله) فى غ .

(٢) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٢٣٤

(٣) انظر : الارتشاف ١٧٤٧/٤

(٤) (حروف) فى س .

(٥) (مقدرة) فى غ .

(٦) (الكوفيون هو) فى س .

(٧) فى الارتشاف ١٧٤٦/٤ : « وقد جاء الجر بها مضمرة بعد (ثم) حكاه صاحب الكافى » . وصاحب الكافى ابن النحاس . البغية ٣٦٢/١

(٨) من الخفيف ، لجميل بثينة فى الديوان ١٨٩ والخزانة (بولاق) ٢٨٥/١ ؛ ١٩٩/٤ وشرح شواهد المغنى ٣٩٥/١ والعينى ٣٣٩/٣ وبلا نسبة فى رصف المبانى ١٥٦ ؛ ١٩١ ؛ ٢٥٤ وابن يعيش ٢٨/٣ ؛ ٧٩ والهمع ٣٧/٢ وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١

مِثْلِكِ أَوْ خَيرٍ تَرَكَتْ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ [(١)]

والذى يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أيضًا أنها تُضمرُ بعد « بَلْ » [(٢)] ، قال الشاعر :

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ [(٣)]

أراد : بل رُبَّ جَوْزٍ ، ولا يقول أحد إن « بل » تجر ، وكذلك [(٤)] تضمر بعد الفاء [(٥)] ، [وقال الشاعر] [(٦)] :

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ [(٧)]

وليست بنائبة عنها ، ولا عوضا منها .

والذى أعتمدُ عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف – التى هى الواو والفاء وبل – ليست نائبة عن « رُبَّ » ولا عوضًا عنها أنه يحسنُ ظهورُها معها ، فيُقالُ « ورُبَّ بلد » و « بَلْ رُبَّ بلدٍ » و « فَرُبَّ حُورٍ » ولو كانت عوضًا عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لايجوز أن يجمع بين العِوض والمعوّض [(٨)] ، ألا ترى أن واو

---

(١) من الطويل ، لأبى الربيس التغلبى فى شرح أبيات سيبويه ٥٧٢/١ وللجون المحرزى فى الخزانة ٨٥/٦ وبلا نسبة فى البيان والتبيين ٣٠٧/٣ والكتاب ١٦٤/٢ ويروى « ومثْلَكِ رَهْبَى ... إذا مرَّ » .

(٢) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٨٨٨ والهمع ٢٢٢/٤ وشرح الأشمونى ٤٨١/١ والارتشاف ١٧٤٦/٤ وشرح التصريح ٢٣/٢

(٣) بيت من الرجز ، لسؤر الذئب فى اللسان (جحف) ٣٩/٩ « طبعة بيروت » وغير منسوب فى سر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ؛ ٥٦٣/٢ وشواهد الشافية ١٩٨ وابن يعيش ١١٨/٢ ؛ ٨٩/٥ ؛ ٤٥/١٠ .

(٤) (فكذلك) فى غ .

(٥) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٨٧١ والرضى على الكافية ٣٣٣/٢ وابن يعيش ٥٣/٨ وشرح الأشمونى ٤٨٢/١ والارتشاف ١٧٤٥/٤

(٦) (نحو) فى س .

(٧) من الوافر ، للمتنخل فى شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧/٣ والجنى الدانى ٧٥ وشرح عمدة الحافظ ٢٧٣ وغير منسوب فى الكناش ٧٤٤/٢ وابن يعيش ١١٨/٢ ؛ ٥٣/٨ وعجزه جاء فى غ : نواعم فى المروط وفى الرياط .

(٨) (المعوض) ساقطة من غ .

القسم لما كانت عوضا عن [١] الباء [٢] لم يجز أن يجمع بينهما ، فلا يقال « وبالله لأفعلَنَّ » وتجعلهما [٣] حرفي القسم ، وكذلك أيضا التاء ، لما كانت عوضا من الواو [٤] ، كما كانت الواو عِوَضًا من الباء لم يجمع [٥] بينهما ، فلا يقال : « وتالله » وتجعلهما [٦] حَرْفَيْ قَسَم ؛ لأنه لايجوزُ أن يُجمعَ بين العِوَضِ والمعوَّضِ منه [٧] ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [سورة الأنبياء ٥٧/٢١] فالواو فيه واو عطف ، وليست واوَ قسمٍ ، فلم يَمتنعْ أن يُجمعَ [٨] بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو و « رُبَّ » ؛ دَلَّ على أنها ليست عوضًا عنها ، بخلاف واو القسم ، [وأنها واو عطف] [٩] .

وقولهم : « إنَّ حرفَ العطفِ لايجوزُ الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو فى أول القصيدة كقوله :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ

فنقول : هذه الواو واوُ عطفٍ ، وإن وقعت فى أول القصيدةِ ؛ لأنها فى التقديرِ عاطفةٌ على كلام مقدرٍ ، كأنه قال : رُبَّ قَفْرٍ طامسٍ أعلامه سلكته ، وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه قطعتُه ، يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار .

وإذ [١٠] ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف ، فينبغى أن لا تكون عاملة ؛ فدلَّ على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير « رُبَّ » على ما بينا ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (من) فى غ .

(٢) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٩٢٤ - ٩٢٥

(٣) (فتجعلهما) فى غ .

(٤) انظر : شرح اللمحة ٢٠٢/٢ والفصول الخمسون ٢١٤ وابن يعيش ٣٢/٨ - ٣٣

(٥) (لم يجز أن يجمع) فى غ .

(٦) (وتجعلهما) ساقط من غ .

(٧) (منه) ساقطة من غ .

(٨) أن (يجمع) ساقط من غ .

(٩) النص فى غ : (وأنها ليست واو عطف) .

(١٠) (إذا) فى غ .

٥٩ - مسألة [١]

مذ ومنذ بم يرتفع الاسم بعدهما ؟ [٢]

ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنَّ « مُذْ » و « مُنذُ » [٣] ، إذا ارتفعَ الاسمُ بعدهما ارتفعَ بتقدير فعلٍ محذوفٍ [٤] ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع [٥] بتقدير مبتدأ محذوف ، وذهب البصريون إلى أنهما يكونانِ اسمينِ مبتدأينِ ، فيرتفعُ ما بعدهما ؛ لأنه خبرٌ عنهما ، ويكونانِ حرفينِ جارينِ ، فيكونُ ما بعدهما مجرورًا بهما .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليلُ على أنَّ الاسمَ بعدهما يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ أنهما مركبان من « مِنْ » و « إِذْ » [٦] ، فغيرَا عن حالهما فى حالِ [٧] إفرادِ كلٍّ واحدٍ منهما فحُذفت الهمزة ، وَوُصِلَتْ « مِنْ » [٨] بالذال ، وضمت الميم [٩] ؛ للفرقِ بين حالة الإفراد والتركيب ، والذى يدل على أن

(١) انظر فى هذه المسألة : الكتاب (بولاق) ٣٠٨/٢ وشرح التصريح ١٩/٢ - ٢٠ وحاشية الصبان ٢٢٦/٢ والبسيط فى شرح الجمل ٨٥٤ وابن يعيش ٤٤/٨ - ٤٥ وشرح اللمحة ١٩٩/٢ والأنموذج ١٧٣ والإيضاح ١٥٨/٢ والجنى الدانى ٤٦٤ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٥٣/٢ والدرر ١٨٥/١ والارتشاف ١٤١٥/٣ ؛ ١٧٥٠/٤ ومفتاح الإعراب ١٠٣ والمقتضب ٣٠/٣

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) عند سيبويه أن أصل « مذ : منذ » ، خُفِّفَ بحذف النون ؛ وذلك لتصغيره على « مُنَيذ » ؛ وذهب الأخفش إلى أن « منذ » لغة أهل الحجاز ، وأما « مذ » فلغة بنى تميم وغيرهم ، والفراء يرى أن « منذ » مكونة من « من » و « ذو » ، وقال بعض الكوفيين إنها عبارة عن « من » و « إذا » . انظر : شرح الكتاب ، للسيرافى ١٦٥/١ والمقتضب ١٧٠/٣ والرضى على الكافية ١١٧/٢ - ١١٨

(٤) واختار هذا ابن مالك وابن مضاء والسهيلى . انظر : شرح التصريح ٢٠/٢

(٥) (مرتفع) فى غ .

(٦) وكذا قول البصريين . انظر : شرح الكتاب ، للسيرافى ١٦٥/١ والمقتضب ٣١/٣ ؛ ١٧٠ والكتاب (بولاق) ١٢٢/٢ والرضى على الكافية ١١٧/٢ - ١١٨ واللمع ١٣١ وشرح التصريح ٢٠/٢ - ٢١

(٧) (حال) زائدة فى غ .

(٨) (من) ساقطة من غ .

(٩) (الذال) فى غ .

الأصل فيهما [١] « مِنْ وإذْ » أن [٢] مِنَ العرب مَنْ يقول فى « مُنْذُ » : مِنْذُ » ، بكسر الميمِ ، فكسرُ [٣] الميم يدلُّ على أنها مركبة [٤] من « مِنْ » و « إذْ » ، وإذا ثبت أنها مركبة من « مِنْ » و « إذْ » كان الرفعُ بعدهما بتقديرِ فعلٍ ؛ لأنَّ الفعلَ يحسنُ بعد « إذْ » [٥] ، والتقدير فيه : ما رأيتُه مُذْ مَضَى يومانِ ، ومنذ مَضَى ليلتانِ ، فأما إذا كان الاسمُ بعدهما مخفوضًا كان الخفضُ بهما اعتبارا بـ « مِنْ » ، ولهذا المعنى كان الخفض بـ « منذ » أجودَ من الخفضِ [٦] بـ « مُذْ » ؛ لظهورِ نون « مِنْ » فيها ؛ تغليبًا لـ « من » ؛ والرفع بـ « مذ » أجود ؛ لحذف نون « مِنْ » منها ؛ تغليبا لـ « إذْ » .

والذى يدلُّ على أن أصل « مُذْ ، ومُنذُ » واحد أنك لو سميتَ بـ « مُذ » لقلْتَ فى تصغيرِه : مُنَيْذُ [٧] ، وفى تكسيره : أَمْنَاذ [٨] ، فتعود [٩] النونُ المحذوفة ؛ لأنَّ التصغيرَ والتكسيرَ يردّانِ الأشياء إلى أصولها ، كما نقول فى تصغير « منذ » وفى [١٠] تكسيره ، إذا سمّيْتَ به .

وأما الفراء فاحتجَّ بأن قال : إنما قلت إنَّ الاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدأ محذوف [١١] ؛ وذلك لأن « مذ ، ومنذ » مركبتان [١٢] من « مِنْ » ، و « ذو » التى بمعنى الذى [١٣] ، وهى لغة مشهورة [١٤] ، قال قوال الطائى :

---

(١) (فيهما) ساقط من غ .

(٢) (أنه) فى غ .

(٣) (فكسر) ساقطة من غ .

(٤) (أنهما مركبان) فى غ .

(٥) (إذ) ساقطة من س . وانظر : إصلاح الخلل ٢٣٥ وحاشية الصبان ٢٢٧/٢ والمغنى ٢١/٢ - ٢٢ والأشباه والنظائر ١٦٦/٢ والبسيط فى شرح الجمل ٨٦١ - ٨٦٤

(٦) (الخفض) زيادة من غ .

(٧) انظر : شرح الكتاب ، للسيرافى ١٦٥/١ والرضى على الكافية ١١٧/٢ - ١١٨ والارتشاف ١٧٥٠/٤

(٨) انظر : الارتشاف ١٧٥٠/٤

(٩) (فترد) فى غ .

(١٠) (فى) زيادة من غ .

(١١) انظر : الأشباه والنظائر ١٦٦/٢ وإصلاح الخلل ٢٣٥ والمغنى ٢١/٢ - ٢٢

(١٢) (مركبان) فى غ .

(١٣) انظر : المقتضب ١٧٠/٣ والرضى على الكافية ١٧٧/٢ - ١١٨ والدرر ٥٩/١

(١٤) وهى « ذو » الطائية . انظر : الرضى على الكافية ٤١/٢ - ٤٢ والخزانة ٣٤/٦ وأوضح المسالك ١٥٣/١ - ١٥٧ وشرح الأشمونى ١١٧/١ - ١١٨ واللسان (ذا) ٣٤٨/٢٠

قُولا لهذا المرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا   هَلُمَّ فَإِنَّ المشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ [١]

أراد : الذى جاء ، وقال فيها أيضا [٢] :

أظُنُّكَ دُونَ المالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِى
سَتَلْقَاكَ بيضٌ للنُّفوسِ قَوابِضُ [٣]

أراد : الذى جئت تبتغى ، وقال ملحة الجرمى :

يُغادِرُ مَحْضَ الماءِ ذُو هو مَحْضُهُ
على إِثْرِهِ إنْ كانَ للماءِ مِنْ مَحْضِ
يُرَوِّى العروقَ الباليَاتِ من البِلى
مِنَ العَرْفَجِ النَّجْدِى ذُو بادَ والحَمْضِ [٤]

أراد الذى محضه ، والذى باد ، وقال سنان الفحل [٥] :

فَإِنَّ الماءَ ماءُ أبى وَجَدِّى   وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ [٦]

أراد : الذى حَفَرْتُ [٧] والذى طَوَيْت ، فلما رُكِّبتا ، حُذِفت الواو من « ذو » اجتزاءً بالضمَّةِ عنها ؛ لأنهم يجتزئون بالضَّمةِ عن الواو ، وبالكسرةِ عنِ الياءِ [٨] ، وبالفتحةِ عنِ الألفِ ، قال الشاعر :

---

(١) من الطويل ، وهو فى الخزانة ٢٨/٥ ؛ ٤١/٦

(٢) (أيضا) ساقطة من س .

(٣) من الطويل ، وهو فى الخزانة ٢٩/٥

(٤) من الطويل ، لأبى خراش فى الخزانة ٤٠٦/٥ وشرح شواهد المغنى ٤٢٠/١ وشرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣

(٥) سنان الفحل ، شاعر إسلامى فى الدولة المروانية . انظر : الخزانة (بولاق) ٥١٣/٢

(٦) من الوافر ، وله فى الخزانة ٣٤/٦ وابن يعيش ١٤٧/٣ ؛ ٤٥/٨ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١١٨/١ والرضى على الكافية ٤١/٢ وأوضح المسالك ١٥٤/١ والتوطئة ١٦٧ واللسان (ذا) ٣٤٨/٢٠

(٧) الصحيح التى حفرت والتى طويت ؛ لأن البئر مؤنثة . انظر : الدرر ٥٩/١

(٨) النص فى س : (وعن الكسرة بالياء) .

فَلَوْ أنَّ الأطِبَّا كَانُ حَوْلى وَكَانَ مَعَ الأطِبَّاءِ الشُّفَاةُ
إِذَا مَا أذْهَبُوا ألـمًا بقَلْبى وإن قِيلَ الشُّفَاةُ هُمُ الأسَاةُ (١)

أراد : كانوا ، فحذف الواو ، اجتزاء بالضمة ، وقال الشاعر :

إذا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أرَادُوا ولا يَـألُـوهُـمُ أحَـدٌ ضِـرَارَا (٢)

[أراد : شاءوا] (٣) ، وقال الآخر :

وَأخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُـنَّ أعْـدَاء بُعَـيْـدَ ودَادِ (٤)

أراد : الغوانى ، وقال الآخر :

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا وأخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدِّمَا (٥)

أراد : تعطى ، وقال الآخر :

لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِى قَدْرَ يَوْمٍ وَلَقَدْ يُخْفِ شِيمَتِى إعْسَارى (٦)

أراد : يخفى ، [وقال الآخر :

لا صُلْحَ بينى فَاعْلَمُوهُ ولا بَيْنَكُمْ ما حَمَلَتْ عَاتِقِى
سَيْفِى وَمَا كُنَّا بنَجْدٍ وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الوَادِ بالشَّاهِقِ (٧)

---

(١) من الوافر ، وهو بلا نسبة فى الخزانة ٢٢٩/٥ ؛ ٢٣١ والعينى ٥٥١/٤ والهمع ٥٨/١ وابن يعيش ٥/٧

(٢) من الوافر ، وهو بلا نسبة فى الخزانة ٢٣١/٥ والهمع ٥٨/١ وشواهد المغنى ٨٩٧/٢

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) من الكامل ، وهو للأعشى فى الديوان ١٧٩ والكتاب ٢٨/١ وغير منسوب فى الهمع ٢/ ١٥٧ والمنصف ٧٣/٢ والرواية فى س : (وبَعُدْنَ) بدلا من (يكن) .

(٥) بيتان من الرجز ، وهو بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٥١٩/٢ ؛ ٧٧٢ والمنصف ٧٤/٢ والتذكرة ٣٢

(٦) من الخفيف ، وهو بدون نسبة فى اللسان (يسر) ٢٩٦/٥ « طبعة بيروت » .

(٧) من السريع ، لأبى عامر ، فى شواهد المغنى ٦٠١/٢ ونسبه العينى ٣٥١/٢ له أو لأنيس بن عباس وغير منسوب فى المقتضب ٧٣/٢

أراد : الوادى] [١] ، وقال الآخر ، وهو كعب بن مالك الأنصارى [٢] :

ما بالُ هَمٍّ عَميدٍ بَاتَ يَطْرُقُنِى ... بالوادِ مِنْ هِنْدَ إِذْ تَعْدُوا عَوَادِيهَا [٣]

وقال أيضا :

ولكِنْ بِبَدْر سَائلُوا عَنْ بَلائنَا ... على النَّادِ والأَنْبَاءُ بالغيبِ تَبْلُغُ [٤]

أراد : على النادى ، وقال الآخر :

ولا أَدْر مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ ... على أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَحْضِ [٥]

أراد : أدرى ، وقال الآخر :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى ... بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَانِّى [٦]

أراد : بِلَهْفَا ، فحذفَ الألف اجتزاءً بالفتحةِ ، فكذلك هاهنا ؛ حذف الواو من « ذو » [٧] اجتزاءً بالضمَّةِ عنها ، وصيّرا كلمةً واحدةً ، وإذا كانا مركبتين من « مِنْ ، وذو » التى [٨] بمعنى الذى ، فالذى اسم موصول ، يفتقرُ إلى صلة وعائد ، والصلة لا تخلو ؛ إما أن تكون من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ، فإذا قلت : « ما رأيته مُذْ يومانِ » أو [٩] « مُنْذُ ليلتان » فالتقدير فيه : ما رأيته مِنَ الذى هو يومانِ ،

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٢) هو كعب بن مالك ، هو أحد شعراء رسول الله ﷺ ، الذين كانوا يردون الأذى عنه ، وكان مجودا مطبوعا ، كان قد غلب عليه أمر الشعر فى الجاهلية ، وعرف به ، ثم أسلم ولم يشهد بدرا . انظر : الخزانة (بولاق) ١/٢٠٠

(٣) من البسيط ولم أعثر عليه فى مصادرى .

(٤) من الطويل ، وهو لكعب بن مالك فى الديوان ٢٢٣ وروايته : تنفع بدلا عن « تبلغ » .

(٥) من الطويل ، لأبى خراش فى شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣ والخزانة ٤٠٦/٥

(٦) من الوافر ، غير منسوب فى المُمتع ٦٢٢/٢ والخزانة ١٣١/١ والعينى ٢٤٨/٤ وسر صناعة الإعراب ٥٢١/١ ؛ ٧٢٨/٢ والمحتسب ٢٧٧/١

(٧) (من ذو) ساقط من غ .

(٨) (والتى) فى غ .

(٩) واو فى غ .

فحذف « هو » الذى هو المبتدأ ، وبقى الخبر الذى هو « يومانِ » ، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز ، كقولك : « الذى أخوك زَيْدٌ » أى الذى هو أخوك زيدٌ ، والذى يدلُّ على جوازه قولهم : « ما أنا بالّذِى قائلٌ لك شيئًا » أى : ما أنا بالذى أنا قائلٌ لك شيئًا ، وهذا كثيرٌ فى كلامهم ، فأما [١] إذا كان الاسمُ بعدهما مخفوضًا ، فهو مخفوضٌ بـ « مِنْ » [٢] ؛ ولهذا إذا ظَهَرَتِ النونُ فى « مُنذُ » كان الاختيارُ الخفضَ ، وإذا [٣] لم تظهر ، كان الاختيارُ الرفع .

وأما البصريونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنه مرفوعٌ ما بعدهما لأنه خبرٌ عنهما [٤] ؛ وذلك لأن « مُذْ و ومُنذُ » [٥] معناهما الأمدُ [٦] ، ألا ترى أنَّ التقدير فى قولك : « ما رأيته مُذْ يومانِ ، ومُنذُ ليلتانِ » أى [٧] : أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومانِ ، [وأمدُ انقطاعِ الرؤيةِ] [٨] ليلتانِ ، والأمدُ فى موضعِ رفعٍ بالابتداء ، فكذلك ما قام مَقامَهُ ، وإذا ثبت أنهما مرفوعانِ بالابتداء وجبَ أن يكونَ مابعدهما خبرًا عنهما ، وإنما بُنيا ؛ لتضمنهما معنى « مِنْ ، وإلى » ألا ترى أنك إذا قلت : « ما رأيته مُذْ يومانِ ، ومُنذُ ليلتانِ » كان معناه : ما رأيته مِنْ أولِ هذا الوقتِ إلى آخره ، وبُنيت « مُذْ » على السكونِ لأنه الأصلُ فى [٩] البناء ، وبُنيت « مُنذُ » على الضمِّ ؛ لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، حُركت بالضمِّ ؛ لأن من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم ، كما قالوا : « رُدُّ يَا فتى » [١٠] ، والشواهد على ذلك كثيرة جدًّا ، وقد ذكرنا ذلك فى مواضعِهِ ، فلا يفتقرُ إلى ذكرِه هاهنا .

---

(١) (وأما) فى غ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٢٢٦/٢ والمغنى ٢١/٢ والإيضاح ١٥٨/٢ والجنى الدانى ٤٦٤

(٣) (فإذا) فى غ .

(٤) انظر : المغنى ٢١/٢ والبسيط فى شرح الجمل ٨٦١ - ٨٦٢

(٥) (منذ ومذ) فى غ .

(٦) انظر : الرضى على الكافية ١١٨/٢ والمقتضب ٣٠/٣ - ٣١ والكتاب (بولاق) ٣٠٨/٢

(٧) (أى) ساقطة من غ .

(٨) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(٩) (من) فى س .

(١٠) انظر : ابن يعيش ١٢٨/٩ والإيضاح ٣٦٤/٢

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنهما مركبتانِ [١] مِنْ : مِنْ وإذْ » قلنا : لا نسلِّمُ ، وأى دليل يدلُّ [٢] على ذلك ؟ وهل يمكنُ الوقوفُ عليه [٣] إلا بوحىٍ وتنزيلٍ ؟ وليس إلى ذلك سبيل .

وقولهم : « إنَّ مِنَ العربِ مَنْ يقولُ فى (مُنذ) : مِنْذُ [٤] ، بكسر الميم » قلنا : أولا هذه [٥] لُغَية [٦] شاذة نادرة ، لا يعرج عليها ، وليس فيها حجة على [٧] أنها مركبة من « من ، وإذ » وإنما [جاءت بالكسر] [٨] ، كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم ، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر ، والضم أفصح ، فأما أن تدل على أنها مركبة من « من ، وإذ » فكلا .

وقولهم : « إنَّ الرفعَ بعدهما يكونُ بتقديرِ فعلٍ ، والتقدير فيه : مُذْ مَضَى يومانِ ، ومنذُ مَضَى ليلتانِ ، اعتبارًا بإذْ ، والخفضُ يكونُ [٩] بعدهما اعتبارًا بمِنْ » قلنا : هذا باطلٌ ؛ لأنَّ الحرفين إذا رُكِّبا بطل حكمُ [١٠] كل واحدٍ منهما [١١] مفردًا ، وحدث حكم آخر ، كما قلنا فى « لولا ، ولوما ، وإلا » وما أشبه ذلك ، وقد ذكرنا ذلك مستقصًى فى مسألة الاستثناء [١٢] .

وهذا هو الجواب عن قول الفراء « إنهما مركبتان من (مِنْ ، وذو) التى بمعنى الذى » والذى يبطل ما ذهب إليه الفراء أن « ذو » التى بمعنى الذى إنما تستعملها طيئ [١٣] خاصة ، و « منذ يومان » بالرفع [١٤] مستعمل فى لغة جميع

---

(١) (مركبان) فى غ .
(٢) (دل) فى غ .
(٣) (على ذلك) فى غ .
(٤) (منذ) ساقطة من غ .
(٥) (وهذه) فى س .
(٦) (لغة) فى غ .
(٧) (على) ساقطة من غ .
(٨) (هى لغية نادرة ؛ بكسر) فى غ .
(٩) (يكون) ساقطة من غ .
(١٠) (عمل) فى غ .
(١١) (منهما) ساقطة من غ .
(١٢) هذا الكتاب ٢٢٥
(١٣) انظر : الرضى على الكافية ٤١/٢ - ٤٢ واللسان (ذا) ٣٤٨/٢٠ والخزانة ٣٤/٦ وأوضح المسالك ١٥٣/١ - ١٥٧ وشرح الأشمونى ١١٨/١ - ١١٩
(١٤) (بالرفع) ساقطة من س .

العرب ، فكيف استعملت العرب قاطبة « ذو » بمعنى الذى مع « من » – على زعمكم – دون سائر المواضع ؟ وهل ذلك إلا تحكّم محض لا دليل عليه [١] ؟

وأما [٢] قولهم : « إنَّ التقدير فيه من الذى هو يومان ، فحذف المبتدأ الذى هو هو [٣] ، كقولهم : الذى أخوك زيد ، أى الذى هو أخوك [٤] » قلنا : وهذا أيضًا لا يستقيمُ ؛ لأنَّ حذف المبتدأ من [٥] صلة الاسم الموصول لا يجوز ، فى نحو « الذى أخوك زيدٌ » أى الذى هو أخوك [٦] ، وإنما يجوز ذلك جوازًا ضعيفًا إذا طالَ الكلامُ ، كقولهم : « الذى راغبٌ فيكَ زيدٌ ، وما أنا بالذى قائلٌ لكَ شيئًا » وما أشبه ذلك ، على أن [٧] من النحويين من يجعل الحذف فى [٨] هذا النحو أيضا شاذًّا لا يقاس عليه ، وإذا [٩] كان شاذًّا لا يُقاسُ عليه مع طول الكلام ، فمع عدمه أولى ؛ فدلَّ على فسادِ ما ذهب إليه ، والله أعلم .

* * *

(١) ليست هذه حجة مقنعة ، فقد يجوز أن تكون « ذو » الطائية وجدت فى لغة العرب كذلك ، ولكن بصورة أخرى .

(٢) (وأما) ساقطة من غ .

(٣) (هو) ساقطة من غ .

(٤) (أى الذى هو أخوك) ساقط من غ .

(٥) (هو من) فى غ .

(٦) (أى الذى هو أخوك) ساقط من غ .

(٧) (أنه) فى غ .

(٨) (من) فى غ .

(٩) (فإذا) فى غ .

٦٠ - مسألة [١]

إعمال حرف الخفض مضمرا [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوزُ الخفضُ فى القَسمِ بإضمار حرفِ الخفضِ من غيرِ عِوضٍ ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوزُ ذلك إلا بعوضٍ ، نحو ألف الاستفهام [٣] ، نحو قولك للرجل : « آللهِ ما فعلت كذا » وهاء [٤] للتنبيه [٥] ، نحو « ها الله » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ، ويخفضون بها ، قال الفراء [٦] : سمعناهم يقولون : « آللهِ لَتَفْعَلَنَّ » فيقول المجيب : « أللهِ لأفعلنَّ » بألف واحدة مقصورة فى الثانية ، فيخفضُ بتقدير حرف الخفض ، وإن كان محذوفًا [٧] ، وقد جاء فى كلامهم إعمالُ حرفِ الخفض مع الحذف [٨] ، وحكى يونس [٩] بن حبيب البصرى

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الجمل ، لابن عصفور ١/ ٥٣٢ والأصول ٤٣١/١ والمقتضب ٣٢١/٢ وإصلاح الخلل ١٩٠ وشرح اللمحة ٢٠٠/٢ والاقتراح ٨٦ والارتشاف ١٧٦٧/٤ ومعانى القرآن ، للفراء ٤١٣/٢ وإعراب القرآن ، للنحاس ٤٧٤/٣ والتسهيل ١٥٠ ومفتاح الإعراب ٨٨

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الكتاب ٥٠٠/٣ وشرح اللمحة ٢/ ٢٠١ والمقتضب ٣٢٣/٢ وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١

(٤) (أو هاء) فى غ .

(٥) انظر : الكتاب ٣/ ٥٠٠ والمقتضب ٢/ ٣٢٢ وشرح اللمحة ٢٠٠/٢ وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١

(٦) انظر : معانى القرآن ٤١٣/٢

(٧) فى الكناش ٢/ ٧٤٦ : « ويجوز عند سيبويه : اللهِ لأفعلن ، بالجر على إرادة الحرف المحذوف ، ورده المبرد بأن حرف الجر لا يعمل مضمرا ، وإنما يجوز الجر فى اسم الله تعالى خاصة ؛ لكثرة القسم به » . وانظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤ والمقتضب ٣٢١/٢ وإصلاح الخلل ١٩٠ والهمع ٢٣٤/٤ وابن يعيش ٥٣/٨ والكتاب ١٦١/٢ ؛ ٤٩٩/٣

(٨) انظر : المفصل ٢٩١ - ٢٩٢ وابن يعيش ٥٣/٨ وحاشية الصبان ٢٣٣/٢

(٩) انظر : الكتاب ٢٦٢/١ وشرح التصريح ٢٣/٢

أن [١] من العرب من يقول : « مَرَرْتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ [٢] » أي إلا أكن مررتُ برجل صالح ، فقد مررت بطالح ، وقد [٣] رُوِى عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قِيلَ له : كيفَ أصبحت ؟ فيقول : « خيرٍ عافاك اللهُ » [٤] أي بخير ، قال الشاعر :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فى طَلَلِهْ　　　كِدْتُ أَقْضِى الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ [٥]

فخفض « رسم » بإضمار حرف الخفض ، وقال الآخر :

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فى حَسَبٍ　　　عَنِّى ولا أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى [٦]

فخفض « لاه » [٧] بتقدير اللام ، كأنه قال : لله ابن عمك ، وقال الآخر :

أَجِدَّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رائِى رَامَةٍ　　　ولا عَاقِلٍ إلا وأنْتَ جَنِيبُ
ولا مصعدٍ فى المصعدين لِمنْعِجٍ　　　ولا هابطٍ ما عنتَ هَضْبَ شطيبِ [٨]

فخفض مصعدا [٩] على تقدير الباء ، كأنه قال « بمصعد » ، وقال الآخر :

بَدا لى أَنى لستُ مُدرك ما مَضى　　　ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا [١٠]

وقال الآخر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أنْ لسْتُ صَادِرًا　　　ولا هابِطًا إلا علىَّ رقيبُ

---

(١) (أنه) فى غ .　　　(٢) (فطالح) ساقطة من س .

(٣) (قد) ساقطة من غ .

(٤) انظر هذا الخبر فى : المفصل ٢٩١ - ٢٩٢ وابن يعيش ٥٣/٨ وحاشية الصبان ٢٣٣/٢ وسر صناعة الإعراب ١٣٢/١ وشرح التصريح ٢٣/٢

(٥) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٣٢٣ .

(٦) من البسيط ، لذى الإصبع العدوانى فى الجمهرة ٥٩٦ والأزهية ٢٧٩ والعينى ٢٨٦/٣ وعاد صاحب الأزهية ٩٧ فنسبه إلى كعب الغنوى وغير منسوب فى أوضح المسالك ٤٣/٣ والهمع ٢٩/٢ والجنى الدانى ٢٤٦ وابن يعيش ٥٣/٨

(٧) (لا) فى غ .

(٨) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٦٢ وفى البيتين إقواء .

(٩) (مصعدا) ساقطة من غ .

(١٠) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٦٢ والبيت ساقط من س .

ولا سالكٍ وَحْدِى ولا فى جماعةٍ مِنَ النَّاسِ إلا قِيلَ أنْتَ مُرِيبُ [١]

وقال الآخر ، وهو الفرزدق :

مَشَائِيم ليسوا مُصْلِحين عَشِيرة ولا نَاعِبٍ إلاّ ببَيْنٍ غُرابَها [٢]

[فخفض « ناعب » بإضمار حرف الخفض] [٣] ، وقال الفرزدق أيضا :

وَمَا زُرْتُ سَلْمَى أنْ تَكونَ حَبيبةً إلىَّ ولا دَيْنٍ بِها أنَا طَالِبُهْ [٤]

فخفض « دين » بإضمار حرف الخفض .

والذى يدل على ذلك أنكم تعملون [٥] « رُبَّ » مع الحذف ، بعد الواو والفاء وبل [٦] ، فَدَلَّ على جوازِه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : أجمعنا على أنَّ الأصلَ فى [حروف الجرِّ أن لا تعملَ مع الحذف [٧] ، وإنما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع إذا كان لها عوض [٨] ، ولم يوجد ها هنا ، فبقينا فيما عَدَاه على الأصل] [٩]، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدِلَّةِ المعتبرةِ ، ويخرجُ على هذا الجرّ ، إذا دخلت ألف الاستفهام وها التنبيه ، نحو « آللهِ ما فعل [١٠] ، وها الله ما فعلت » لأن ألف [١١] الاستفهام وها صارتا عِوَضًا عن حرف القسم ، والذى يدلُّ على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ، فلا يقال « أ واللهِ »

---

(١) من الطويل ، لابن الدمينة فى الديوان ١٠٣

(٢) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٦٢

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) من الطويل ، فى الديوان ١/ ٨٤ والكتاب ٣/ ٢٩ وتخليص الشواهد ٥١١ والعينى ٢/ ٥٥٦ وشواهد المغنى ٨٨٥

(٥) العبارة فى س : (أنتم تعملون) .

(٦) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٨٦٨ - ٨٨٨

(٧) انظر : الأنموذج ١٧٥ والإيضاح ٢/ ١٦٠ وابن يعيش ٨/٥٠

(٨) انظر : الأصول ١/٤٣١ وشرح اللمحة ٢/٢٠٠ - ٢٠١

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١٠) (فعلت) فى غ .

(١١) (الألف) فى غ .

ولا « ها واللهِ » لأنه لا يجوز أن يُجمَع بين العِوَضِ والمعوّضِ منه [١] ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضًا عن الباء ، لم يجز أنَّ يجمع بينهما ، فلا يجوز أن يقال : « بوالله لأفعلنَّ » ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقولهم [٢] : « أللهِ لأفعلنَّ » فإنما جاز ذلك مع الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله ، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام [٣] ، دون غيره من الأسماء ؛ لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا ؛ جاز حذفُ حرفِ الخفضِ ؛ لكثرةِ الاستعمالِ [٤] مع هذا الاسمِ دون غيرِه ، فبقيا فيما عداه على الأصلِ ، يدلُّ عليه أنَّ هذا الاسم يختصُّ بما لا يكون في غيرِه ، ألا ترى أنه يختصُّ بالتاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُمْ ﴾ [سورة الأنبياء ٥٧/٢١] وإن كان لا يجوز دخول التاء في غيره [٥] ، كما لا يجوزُ إدخالُ التَّاءِ في « أسنتوا » إلا في خلاف الخصب ، ولا [٦] قال « تالرحمن » ولا « تالرحيم » ، وكما [٧] أن ما حكاه أبو الحسن الأخفش من قول بعضِ العرب : « تَربِّي » لا يدلُّ على جوازه ؛ لشذوذه وقلته ، [فكذلك قولهم : « أللهِ لأفعلن » لا يدل على جوازه في غيره] [٨] ، واختصاص هذا الاسم بهذا الحكم ، كاختصاص « لاتَ » بـ « حين » [٩] و« لَدُن » بـ « غُدوة » [١٠] و« جاءت » بـ « حاجتك » في قولهم : « ما جاءت حاجَتَكَ » [١١] فإن « لاتَ » لا تعمل إلا في الحين [١٢] ، و« لَدُن » لا تنصب إلا

---

(١) (منه) ساقطة من غ .

(٢) (بقولهم) ساقطة من س .

(٣) انظر : الكناش ٣٤٠/١

(٤) (لكثرة الاستعمال) ساقط من غ .

(٥) انظر : شرح اللمحة ٢٠٢/٢ والفصول الخمسون ٢١٤ وابن يعيش ٣٢/٨ - ٣٣ والبسيط في شرح الجمل ٨٧٢ - ٩٢٥ والبيان ٣٤/١ والمقتضب ٣٢٠/٣

(٦) (فلا) في غ .

(٧) (كما) في غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٩) انظر : شرح الأشموني ١/ ٢١٢ - ٢١٣

(١٠) انظر : الكتاب ٥١/١ ؛ ٥٨ ؛ ٥٩

(١١) انظر : الكتاب ٥٠/١ ؛ ٢/ ١٧٩ والمفصل ٢٦٣ وشرح الأشموني ١٨٢/١

(١٢) (حين) في غ .

« غُدوة » ، و« جاءت » لا تنصب إلا « حاجتك » ، كأنهم قالوا : ما صارت حاجَتَكَ ، [أو كانت حاجتك] [١] ، وأدخلوا التاءَ على « ما » إذ كان ما هو الحجّةُ ، كما قال بعضهم : « مَنْ كانت أمَّكَ » ، فنصب الأم وأنث « مَنْ » حيث أوقعها على مؤنثٍ ؛ ولأن هذا الاسم علم ، فجاز أن يختصَّ بما لا يكونُ فى غيرِهِ ؛ لأن الأسماء الأعلام كثيرا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام، ألا ترى أنهم قالوا « موهب ، ومورق ، ومَوْأَلَة » ففتحوا العين ، وقياسها أن تكسر ، وكذلك قالوا : « حَيْوَة » بالواو ، وإن كان قياسها أن تكون بالياء ، وكذلك قالوا « مَزْيَدٌ ، ومَكْوَزَةٌ ، ومَدْيَنٌ » [٢] فصححوا ، وإن كان القياس أن يُعِلُّوا ؛ لأنَّ ما كان من الأسماء على « مَفْعَل » أو « مَفْعِل » [٣]، فإنه يعتلّ لمجيئه على وزن الفعل وفصل الميم له من أمثلته ، وكذلك قالوا « مَحْبَب » بغير إدغام ، وإن كان القياس الإدغام ، وكذلك قالوا « العَجّاج ، والحَجَّاج » بإمالة الألف [٤] ، وإن كان قياسها أن لا تمال ؛ لعدم شرط الإمالة من الياء والكسرة [٦] ، وهذا لأن [٥] من كلامهم أن يجعلوا الشيء [٧] فى موضعٍ على غيرِ حالِهِ ، فى [٨] سائر الكلام [٩] ؛ إما لكثْرَةِ الاستعمالِ ، أو تنبيه على أصل ، أو غير ذلك .

وأما احتجاجهم بما حكى يونس [أن من العرب من يقول] [١٠] : « مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ » أى : إلا أكن مررت برجلٍ صالحٍ فقد مررت

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س .
وفى الكتاب ١/ ٥١ : « وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتُك ، فيرفع » .
وانظر: شرح الأشمونى ١/ ١٨٢
(٢) انظر : المنصف ١/ ١٩٥ وشرح الأشمونى ٢/ ٦٣١ والمفصل ٣٨٠
(٣) (فعل وفعل) فى غ .
(٤) انظر : المقتضب ٣/ ٥١ والكتاب ٤/ ١٢٧ والإيضاح ٢/ ٢٩٩
(٥) انظر فى أسباب الإمالة : الإتقان ١/ ٢٥٦ والمقتضب ٣/ ٤٢ وأوضح المسالك ٤/ ٣٥٤ وحاشية الصبان ٤/ ٢٢٠ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٩٧٠
(٦) (لأنه) فى غ .
(٧) (من الشيء) فى غ .
(٨) (من) فى غ .
(٩) (الأحوال) فى غ .
(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

بطالحٍ ، قلنا : هذا [١] لغةٌ قليلةُ الاستعمالِ ، بعيدةٌ عَنِ القياس ، فلا يجوزُ [٢] أن يُقاسَ عليها ، أما قلتها في الاستعمال [٣] فظاهر ؛ لأن أكثر [٤] العرب لا تتكلم بها، وإنما جاءت قليلة في لغة لبعض العرب ، وأما بُعدها عن القياس فإنك [٥] تحتاجُ [٦] إلى إضمار أشياء ، وحكم الإضمار أن يكون شيئا واحدًا ، ألا ترى [٧] أنك إذا قلت « مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ » تقديره : إلا أكن مررت بصالحٍ ، فقد مررت بطالح ، فتفتقرُ إلى إضمارِ أشياء ، وذلك بَعيدٌ عنِ القياسِ ، وهذا شبيهٌ بقول النحويين « ما مررت بزيد ، فكيف أخيه » ويقول الرجل [٨] : « جئتك بدرهمٍ » فيقول المجيب [٩] : « فهلاّ [١٠] دينارٍ » ، وهذا كله رَدِيءٌ ، لا تتكلَّمُ به العربُ .

وأما ماروى عن رؤبة من قوله « خيرٍ عافاكَ الله ، أى : بخيرٍ » فهو من الشاذِّ [١١] الذى لا يُعتدُّ به لقلته وشذوذه ، وكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وقد أجبنا عنها في مواضعها ، بما يغنى عن الإعادة .

وأما إضمار « رب » بعد الواو والفاء وبل – وهى حروف جر – فإنما جاز ذلك لأن هذه الأحرف صارت دالة عليها ، أو عوضا عنها ، فجاز حذفها ، وما حذف وفى اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عِوض وبدل [١٢]، فهو فى حكم الثابت ، وقد بينّا ذلك مستقصًى في موضعه ، بخلاف ها هنا ، فإنكم جَوّزتم حذف حرف القسم ، ولا دلالة في اللفظ على حذفه ، ولا إلى عوض وبدل ، فَبَانَ الفرق بينهما ، والله أعلم .

* * *

(١) (هذه) فى غ .
(٢) (ولا يجوز) فى غ .
(٣) (فى الاستعمال) ساقط من غ .
(٤) (لكثرة) فى غ .
(٥) (أنك) فى غ .
(٦) (تفتقر) فى غ .
(٧) (ترى) ساقطة من غ .
(٨) (وتقول لرجل) فى غ .
(٩) (المجيب) ساقطة من غ .
(١٠) (هلا) فى غ .
(١١) انظر : ابن يعيش ٥٣/٨ وحاشية الصبان ٢٣٣/٢
(١٢) (أو بدل) فى غ .

٦١ - مسألة [1]

لام الابتداء [2]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام في قولهم « لَزيدٌ أفضل من عمرٍو » جوابُ قسمٍ مقدرٍ ، والتقدير : والله لَزيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو ، فأضمرَ اليمينَ اكتفاءً باللام منها [3] ، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم ، وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن [4] يليَها لامُ [5] المفعول ، الذي يجبُ له النصبُ ، وذلك نحو قولهم « لَطَعَامَكَ زيدٌ آكلٌ » فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون [له النصب وذلك أن يكون] [6] ما بعدها مرفوعًا ، ولما كان يجوزُ أنْ يليها المفعولُ الذي يجب أن يكون منصوبا [7] .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها لامُ الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بـ « ظَنَنْتُ » أوجبتْ له الرفعَ ، وأزالت عنه عمل « ظَننتُ » ، تقول : « ظَننتُ زيدًا قائمًا » ، فإذا أدخلت على زيد اللام ، قلت : « ظَنَنْتُ لَزيدٌ قائمٌ » فأوجبتْ له الرفعَ بالابتداء بعد أن كان منصوبا [8] ، فدلَّ على أنها لام الابتداء .

قالوا : ولا يجوز أن يُقالَ : « إن الظنَّ محمولٌ على القسم ، فاللامُ جوابُ القسم ، كقولهم : والله [9] لَزَيْدٌ مُنطلقٌ [10] ، لا لامَ الابتداء ، فإذا [11] كانت لامَ [12] جوابِ القسمِ ، فحكمها أنَّ تبطل عمل « ظَنَنْت » ؛

---

(١) انظر في هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٤٧

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (عنها) في غ .

(٤) (أن) ساقطة من غ .

(٥) (لام) ساقطة من غ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

(٧) (مفعولا) في غ .

(٨) انظر : شرح الأشموني ٢٨٢/١ وأوضح المسالك ٦٠/٢ وابن يعيش ٨٦/٧ - ٨٨

(٩) (فالله) في غ .

(١٠) (قائم) في غ .

(١١) (وإذا) في غ .

(١٢) (لام) زيادة من غ .

فلهذا وجب أن يُرفعَ [(١)] « زيد » بما بعده ، لا بالابتداء ، وهذا لأنَّ حكمَ لام القسم فى كل موضع أن لا يعملَ ما قبلها فيما بعدها ، ولا ما بعدها فيما قبلها ؛ لأنَّ ما بعدها من الكلامِ محلوفٌ عليه ، فلو جُعِلَ الشيءُ منه قبلها لزال منه [(٢)] الحلف عليه « لأنا نقول : لا يجوزُ أن يكونَ الظنُّ قَسَمًا ؛ لأنه إنما يُقسمُ بالشيء فى العادة إذا كان عظيمًا عند الحالفِ ، كقوله « والله ، والقرآنِ ، والنبيِّ [(٣)] ، وأبى » وما أشبه ذلك ، مما يَحْلفُ به أهل الجاهلية والأسلاف [(٤)] ، ومعنى الظن خارج عن هذا المعنى .

فأما [(٥)] قولهم « جَيْرِ [(٦)] لأذهبنَّ [(٧)] ، وعَوْضُ لأقومَنَّ ، وكلاَّ [(٨)] لأنطلِقَنَّ » فإنما أقسموا بها لأنهم أجْرَوْهَا مجرى حقّ ، والحق مُعظَّم فى النفوس ، بخلاف الظن الذى فيه معنى الشك ، و« جيرِ » بمعنى نعم [(٩)] ، قال الشاعر :

إنَّ الّذِى أغْنَاكَ يُغْنِينِى جَيرْ
واللهِ نَفَّاحُ اليَدَيْنِ بالخَيرْ [(١٠)]

و« عوض » بمعنى الدهر ، قال الشاعر :

رَضِيعَىْ لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَحالُفا ... بِأسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ [(١١)]

---

(١) (يرتفع) فى غ .
(٢) (عنه) فى غ .
(٣) (النبى) زيادة فى س .
(٤) (الإسلام) فى غ .
(٥) (وأما) فى غ .
(٦) ذهب بعض النحاة إلى أنها قسم ، ومعناها حقا ، واحتجوا بتنوينها . انظر : الجنى الدانى ٤١٢
(٧) (لأفعلن) فى غ .
(٨) وموضعها النصب على المصدر ، والعامل محذوف ، أى : أحق ذلك حقا . انظر : البرهان ٤/ ٣١٥ والرضى على الكافية ٢/ ٤٠٠ - ٤٠١ وابن يعيش ٩/ ١٦
(٩) انظر : الهمع ٤/ ٣٧١ والتسهيل ١٧٩ والإيضاح ٢/ ٢٢١ وابن يعيش ٨/ ١٢١ والمقدمة الجزولية ٣٢١ والأنموذج ١٩٤ وشرح المقدمة الجزولية ٢٠٨
(١٠) من الرجز ، ولم أعثر عليهما فى مصادرى .
(١١) من الطويل ، للأعشى فى الديوان ٢٧٥ والجمهرة ٩٠٥ وابن يعيش ٤/ ١٠٧ وغير منسوب فى الهمع ١/ ٢١٣

وفى « عَوْضُ » ثلاث لغات : « عَوْضُ » بالضمّ ، و« عَوْضَ » بالفتح ، و« عَوْضِ » بالكسر ، و« كَلَّا » بمعنى حقا [١] ، قال الشاعر :

أَلَيْسَ قَلِيلا نَظْرَةٌ إنْ نَظَرْتُهَا   إِلَيْكِ وكلاّ لَيْسَ مِنْكِ قَلِيلُ [٢]

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ هذه اللامَ ليست بلامِ [٣] الابتداء ؛ لأنَّ الابتداء يُوجبُ الرفع ، وهذه اللام يجوزُ أن يليها المفعولُ ، الذى يجبُ له النصبُ ، نحو قولك [٤] « لَطَعَامَكَ زيدٌ آكِلٌ » قلنا : الأصلُ فى الَّلامِ ها هنا أن تدخلَ على زيدٍ ، الذى هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعولِ الَّذِى هو معمولُ الخبرِ ؛ لأنه لما قُدِّمَ فى صدر الكلام ، وقع موقعَ المبتدأ ، فجاز دخولُ اللام عليه ؛ لأنَّ الأصلَ فى هذه اللامِ أن تدخلَ على المبتدأ [٥] ، فإذا وقع المفعولُ موقعَه جازَ أن تدخلَ هذه اللامُ عليه ، كما تدخلُ على المبتدأ ، وإذا جاز دخولُ هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعَهُ ، كقولك « إنَّ زيدًا لطعامَكَ آكلٌ » وكقول الشاعر :

إنَّ امْرَأً خَصَّنى عَمْدًا مَوَدَّتَهُ   عَلَى التَّنَائى لَعِنْدِى غَيرُ مَكْفُورِ [٦]

وإن كان الأصل فيها أن تدخلَ - بعد نقلها [٧] عن الاسم - على الخبر لا على معموله ؛ لوقوعه موقعه ، فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : البرهان ٤/ ٣١٥ والرضى على الكافية ٢/ ٤٠٠ - ٤٠١

(٢) من الطويل ، ليزيد بن الطثرية فى الديوان ٩٧

(٣) (لام) فى غ .

(٤) (قولهم) فى غ .

(٥) ولذلك تسمى لام الابتداء . انظر : الإيضاح ٢٧٣/٢ وابن يعيش ٢٥/٩

(٦) من البسيط ، لأبى زُبَيْد الطائى فى الكتاب ١٣٤/٢ وشرح شواهد المغنى ٩٥٣/٢ وسر صناعة الإعراب ٣٧٥/١ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٦٥/٨ والهمع ١٣٩/١

(٧) (بعدها) فى غ .

٦٢ - مسألة [١]

أيمن الله [٢]

ذهب الكوفيون [٣] إلى أنَّ قولَهم فى القسم « أيمنُ الله » جمع يَمينٍ ، وذهب البصريون [٤] إلى أنه ليس جمع يمينٍ ، وأنه اسمٌ مفردٌ مشتقٌّ من اليمنِ [٥].

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليل على أن « أَيْمُن » جمع يمينٍ أنه على وزنِ أفعل ، وهو وزن يختصُّ به الجمعُ ، ولا يكونُ فى المفرد ، يدلُّ عليه أن التقدير فى قولهم « أيمنُ الله » أى : علىَّ أيمنُ الله ، أى أيْمَانُ الله على فيما أقسم به ، وهم يقولون فى جمع « يمينٍ » : أيمن ، قال زهير :

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا ومِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمورُ بها الدِّماءُ [٦]

وقال الأزرق العنبرى :

طِرْنَ انْقِطَاعَةَ أَوْتَارٍ مُحَظْرَبَةٍ فى أَقْوُسٍ نازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلا [٧]

وقال الآخر :

يأْتى لها مِنْ أيْمُنٍ وَأَشْمُلِ [٨]

---

(١) انظر مناقشة هذه المسألة فى : ائتلاف النصرة ٥١ والمقتضب ٢٢٨/١ وإصلاح الخلل ١٩١ - ١٩٢والارتشاف ١٧٧٠/٤ والكناش ٧٤٥/٢

(٢) هذا العنوان على هامش س .

(٣) انظر : الارتشاف ١٧٧٠/٤ والإيضاح ٣٢٤/٢

(٤) انظر : الكتاب ٥٠٢/٣

(٥) وذهب الزجاج والرمانى إلى أن « أيمن » حرف لا اسم ، وهو قول شاذ . انظر : الارتشاف ١٧٧٠/٤

(٦) من الوافر ، وله فى الديوان ٧٨ وجمهرة اللغة ٩٩٤ وابن يعيش ٣٦/٨ والجنى الدانى ٥٣٩

(٧) من البسيط ، وهو فى الكتاب ٦٠٧/٣وابن يعيش ٣٤/٥ وشرح شواهد الشافية ١٣٣/٤ وبلا نسبة فى شرح الشافية ١٣٠/٢

(٨) بيت من الرجز المشطور ، لأبى النجم فى الكتاب ٢٩٠/٣ وشرح أبيات سيبويه ٢١٥/٢ والخزانة ٥٠٣/٦ والمنصف٦١/١ وشواهد المغنى٤٥٠ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٤١/٥

والأصل فى همزة « أيمن » أن تكونَ همزةَ قطعٍ ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وُصِلَتْ لكثرةِ الاستعمال [١] ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه فى الأصل ، ولو كانت – على ما زعمتم – فى الأصل همزة وصل ، لكان ينبغى أن تكون مكسورة على حركتها عندكم فى الأصل [٢] ، والذى يدلُّ على أنها ليستْ همزةَ وصلٍ [٣] ، أنها ثبتَتْ فى قولهم « أمُ الله لأفعلَنَّ » فتدخلُ الهمزةُ على الميمِ ، وهى متحركةٌ [٤] ، ولو كانت همزة وصلٍ لوجبَ أن تُحذف ؛ لتحرك ما بعدها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مفرد ، وليس بجمعِ يمينٍ ؛ لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزةَ [قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزة] [٥] وصل [٦] دل على أنه ليس بجمعِ يمينٍ ، قال الشاعر :

وقَدْ ذَكَرَتْ لى بالكثيب مُؤالفًا ... قِلاصَ سُلَيْمٍ أو قِلاصَ بنى بَكْرِ
فَقَــالَ فَرِيقُ القومِ لما نَشَدْتُهُمْ ... نَعَــمْ وفَرِيقٌ لَيْمُنُ الله ما نَدْرِى [٧]

يدل عليه أنهم قالُوا فى « أيمن الله » : مُ الله ، ولو كان جمعًا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفًا واحدًا ؛ إذ لا نظيرَ له فى كلامِهم ، فدلَّ على أنه ليس بجمعٍ ، فوجبَ أن يكونَ مفردًا .

---

(١) ويستدل البصريون على ذلك بسقوطها فى قولهم « ليمن الله » فى الكلام الفصيح ، وسيذكر ذلك المصنف . وانظر : المقتضب ٢٢٨/١ وإصلاح الخلل ١٩١ – ١٩٢ والدرر ٤٤/٢

(٢) حكى يونس « إيمن » بكسر الهمزة . انظر : الكتاب ١٤٩/٤ والقاموس المحيــط (يمن) ٢٨١/٤ وشرح الكافية ، للرضى ٣٣٥/٢ وشرح الأشمونى ٥٨٣/٢ وأوضح المسالك ٣٦٧/٤

(٣) زيادة فى هذا الموضع فى غ : (لوجب أن تحذف) .

(٤) وقد يقال « هيم الله » . انظر : الرضى على الكافية ٣٣٥/٢

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) انظر : الدرر ٤٤/٢

(٧) من الطويل ، لنصيب بن رباح فى الديوان ٩٤ والكتاب ٥٠٣/٣؛ ١٤٨/٤ والأزهية ٢١ وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/٢ ، وبلا نسبة فى اللمع ٢٤٥؛ ٢٩٣ وابن يعيش ٩٢/٩ والمقتضــب ٢٢٨/١ ؛ ٩٠/٢ والهمع ٤٠/٢ وقد جاء فى س وغ سقوط البيت الأول منهما وقد أثبته اعتمادا على المطبوعة .

وأما ما ذكروه من كونها همزة وصل لكثرة الاستعمال ، فسنبين أنه حجةعليهم [١] ، في الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله تعالى .

و أما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه جمعُ يمينٍ ، بدليل أنه على وزن أَفْعُل ، وأَفْعُل وزنٌ يختصُّ به الجمع [٢] ، ولا يكون في المفرد [٣] » قلنا : [لا نسلم ؛ بل قد جاء ذلك في المفرد] [٤] ؛ فإنهم قالوا : « رَصَاصٌ آنُكٌ » وهو الخالص ، وقالوا « آجُرّ » ، وقالوا « أَسْنُمَة » اسم موضع ، و« أَشُدٌّ » على الصحيح ، وهو منتهى الشباب والقوة ، وقيل هو الحلُم ، وقيل : عشرون سنةً ، وقيل : ثلاث وثلاثون سنة ، وقيل : أربعون سنة .

وقولهم « الأصلُ في الهمزة أن تكونَ همزةَ قطعٍ لأنه جمع يمين » قلنا : لو كانتِ الهمزةُ فيه همزةَ قطعٍ لما جازَ فيه كسرُ الهمزة ، فقيل « إيمُنُ الله » [٥] ؛ لأن ما جاء من الجمع على وزن أَفْعُل ، لا يجوز فيه كسرُ الهمزة ، فلما جاز [٦] ها هنا بالإجماع كسر [٧] الهمزة ، دل على أنها ليست همزة قطعٍ [٨] .

وأما قولهم « إنها لو كانت همزةَ وصلٍ لكان ينبغي أن تكونَ مكسورةً » قلنا : إنما جاءت مفتوحةً – وإن كان القياسُ يقتضي أن تكونَ مكسورةً – لأنه [٩] لما

---

(١) في المقتضب ٢/ ٩٠ : « ويدلك على أنها ألف وصل سقوطها في الإدراج ، تقول : وايمن الله لأفعلن » .

(٢) (الجميع) في غ .

(٣) (جميع) في غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ١٤٩ والقاموس المحيط (يمن) ٤/ ٢٨١ وشـــرح الكافية ، للرضى ٢/ ٣٣٥ وشرح الأشموني ٢/ ٥٨٣ وأوضح المسالك ٤/ ٣٦٧

(٦) (جازت) في س .

(٧) (كسرة) في س .

(٨) النص في غ : (قلنا هذا هو الحجة عليكم ؛ لأنها لو كانت جمع يمين أو كانت الهمزة فيه همزة قطع ، لما جاز فيه كسر الهمزة، ولما جاز فيه كسر الهمزة فقيل : ايمن الله ، جاء في الجمع على وزن أفعل ، ولا يجوز فيه كسر الهمزة ، فكما جاز ها هنا بالإجماع كسر الهمزة ، دل على أنها ليست همزة قطع ، وأنها همزة وصل) .

(٩) (لأنهم) في غ .

كَثُرَ استعمالُه [١] في كلامهم ، فتحُوا فيه الهمزةَ ؛ لأنها أخفُّ مِنَ الكسرةِ ، كما فتحوا الهمزة التى تدخلُ على لامِ التعريفِ - وإن كان الأصل فيها الكسر - لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنَّ الهمزة ثَبَتَتْ فى قولهم : (أمُ الله لأفعلنَّ) ، مع تحرك ما بعدها » قلنا : إنما ثبتت الهمزة فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل فى الكلمة « أيمن » فالهمزة داخلة على الياء ، وهى ساكنة ، فلما حذفت - وحذفها غير لازم - بقى حكمها .

والثانى : أنَّ حركةَ الميمِ حركةُ إعرابٍ ، وليست لازمة ، وتسقطُ فى الوقفِ ؛ فلذلك [٢] ثَبَتَتْ همزةُ الوصلِ .

والدليلُ على ذلك أنَّ العربَ تقولُ فى « الأحمر » : أَلَحْمَرَ [٣] ، فلا يحذفونَ همزةَ الوصلِ ؛ لأنَّ حركةَ اللامِ [٤] ليست بلازمةٍ ، وبعضُ العربِ [٥] يحذفونَ [٦] الهمزةَ ؛ لتحرُّكِ ما بعدها ، على أنه مِنَ العربِ من يقول « مُ الله » فيحذف الهمزةَ ، وفيها لغاتٌ كثيرةٌ ، تنيف على عشر لغات : أيْـمُن الله ، وإيـمُن الله ، وأيـمُ الله ، وإيمُ الله ، وهيم الله ، وأمُ الله ، وإمُ الله ، ومَ الله ، ومِ الله ، ولَيْمُنُ الله ، ويم الله ، ومُنُ الله ، ومُنْ ربى ، ومِنْ ربى ، و« مُنْ » لا تدخل إلا على « رَبِّ » وحده ، ولا تدخل على غيره ، كما لا تدخل التاء إلا على الله فى « تالله » ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (استعمالهم) فى غ .
(٢) (فكذلك) فى غ .
(٣) انظر : شرح الرضى على الشافية ٣/٥١ والكناش ٢/٨٨١
(٤) (الميم) فى س .
(٥) انظر : شرح الرضى على الشافية ٣/٥١ والكناش ٢/٨٨١
(٦) (يحذف) فى غ .

٦٣ - مسألة [١]

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف فى الضرورة [٢]

ذهب الكوفيّون إلى أنه يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بغيرِ الظَّرْف وحرفِ الخفضِ ؛ لضرورةِ [٣] الشِّعْرِ ، وذهبَ البصريون [٤] إلى أنه لا يجوزُ ذلك بغيرِ الظرفِ وحرف الجرِّ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا فى أشعارها ، قال الشاعر :

فَـزَجَـجْـتُـهَـا بِـمِـزَجَّـةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبى مَزَادَهْ [٥]

والتقدير : زج [٦] أبى مزادة القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ
غَلائلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا [٧]

والتقدير : شَفَتْ غلائلَ صدورِها عبدُ القيسِ منها ، فصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

يُطِفْنَ بِجُوزِىٍّ المرَاتِعِ لمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِىَّ الكَنَائِنِ [٨]

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٥١ وشرح التصريح ٢/ ٥٧ والمقتضب ٤/ ٣٧٦ والبيان ١/ ٣٤٣ والتبيان ١/ ٢٦٢ والمفصل ٩٩ وشرح الأشمونى ١/ ٥٢٩ وابن عقيل ١٠٩ والخزانة (بولاق) ٢/ ٢٥٢ وأوضح المسالك ٣/١٧٧

(٢) هذا العنوان بهامش س . (٣) (كضرورة) فى غ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ١٧٦ – ١٧٧ والبيان ١/ ٣٤٣ والمقتضب ٤/ ٣٧٦ وشرح التصريح ٢/ ٥٧

(٥) من مجزوء الكامل ، لم أعثر له على نسبة ، وهو فى الخزانة ٤/ ٤١٥ ؛ ٤١٦ ؛ ٤٢٣ والعينى ٣/ ٤٦٨ وتخليص الشواهد ٨٢ والبيان ١/ ٣٤٢ والخصائص ٢/٤٠٦

(٦) (يزوج) فى غ .

(٧) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الخزانة ٤/٤١٣

(٨) من الطويل ، للطرماح فى الديوان ٤٨٦ والعينى ٣/ ٤٦٢ وبلا نسبة فى الخزانة ٤/٤١٨

والتقدير : من قَرْعِ الكنائنِ القِسِيّ ، وقال الآخر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا　　　كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَها قَلَمَا [١]

والتقديرُ فيه [٢] : بعد بهجتها ، فَفَصَلَ بين المضاف [الذى هو بعد] [٣] ، والمضاف إليه الذى هو « بهجتها [بالفعل الذى هو خط] [٤] ، وتقديرُ البيتِ : فأصبحَتْ قَفْرًا بعد بهجتها ، كأنَّ قلمًا خَطّ رسومَها ، وقد حكى الكسائى [٥] عن العرب : « هذا غلامُ واللهِ زيدٍ » ، وحكى أبو عبيدة [٦] قال : سمعت بعض العرب يقول : « إنّ الشاةَ لَتَجْتَرُّ [٧] فتسمع صوتَ واللهِ ربها » ففصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بقوله « واللهِ » ، وإذا جاء هذا فى الكلام ففى الشعرِ أولى ، وقد قرأ ابنُ عامر أحد القراء السبعة [٨] : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهم شركاءهم ﴾ [سورة الأنعام ١٣٧/٦] بنصب « أولادَهم » وجر « شُركائِهِمْ » فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بقوله « أولادهم » والتقدير فيه : قَتْلُ شُرَكائِهِمْ أولادَهُمْ ؛ ولهذا [٩] كان منصوبا فى هذه القراءة [١٠] ، وإذا [١١] جاء هذا فى القرآن ففى الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ ذلك لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ [١٢] ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز

---

(١) من المنسرح ، بلا نسبة فى الخصائص ١/ ٣٣٠ ؛ ٢/ ٢٩٣ والخزانة ٤١٨/٤

(٢) (فيه) ساقطة من س .　　　(٣) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) انظر : شرح الأشمونى ٥٣٢/١ وأوضح المسالك ١٨٥/٣

(٦) انظر : شرح الأشمونى ٥٣٢/١

(٧) (لتجن) فى غ .

(٨) انظر : متن الشطبية ٨١ والتبيان ١/ ٢٦٢ والبيان ٣٤٢/١

(٩) (فلهذا) فى غ .

(١٠) وانظر فى بيان وجوه هذه القراءات : التبيان ٢٦٢/١

(١١) (وقد) فى غ ، بدلا من (وإذا) .

(١٢) انظر : شرح التصريح ٢/ ٥٧

الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ، كما قال عمرو بن قميئة [١] :

لمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ   لله دَرُّ اليومِ مَنْ لامَهَا [٢]

[فَفَصَلَ بين المضاف والمضافِ إليه بالظرفِ ؛ لأنَّ تقديره : لله دَرُّ من لامَها اليومَ ، وقال] [٣] أبو حية النميرى [٤] :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا   يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ [٥]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه [٦] ؛ لأن [التقدير: كما خط الكتاب] [٧] بكفِّ يَهُودِيٍّ يَوْمًا ، وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بِنَا   أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ [٨]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ؛ لأن تقديره : كأنَّ أصوات أواخرِ الميسِ .

وقالت امرأة من العرب [٩] ، درنا بنت عَبْعَبَة الجَحْدَرِيَّة ، وقيل : عَمْرَةُ الجُشَمِيَّةِ :

---

(١) هو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك بن ضُبَيعة بن قيس بن ثعلبة ، من شعراء الطبقة الثامنة . الشعر والشعراء ١/ ٣٨٣ والخزانة (بولاق) ٢/٢٤٩

(٢) من السريع ، وهو فى الديوان ١٨٢ والخزانة (بولاق) ٢/ ٢٤٧ والكتاب ١/ ١٧٨ وابن يعيش ٣/ ٢٠ ؛ ٧٧ ومعجم البلدان (ساتيدما) ٣/ ١٦٨وغير منسوب فى المقتضب ٤/ ٣٧٧

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) أبو حية النميرى ، الهيثم بن الربيع ، وكان يروى عن الفرزدق . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٧٧٨ والخزانة (بولاق) ٣/١٥٤

(٥) من الوافر ، ونسبته إليه فى الكتاب ١/ ١٧٩ وشرح التصريح ٢/ ٥٩ والعينى ٣/ ٤٧٠ والخزانة ٤/ ٢١٩ وغير منسوب فى المقتضب ٤/ ٣٧٧ والهمع ٢/ ٥٢ وابن يعيش ١/ ١٠٣

(٦) (إليه) ساقطة من غ .   (٧) النص فى غ : (تقديره) .

(٨) من البسيط ، وهو فى الديوان ٩٩٦ والكتاب ١/ ١٧٩ والخزانة (بولاق) ٢/ ١١٩ والخصائص ٢/ ٤٠٤ وشرح أبيات الكتاب ١/ ٩٢ وغير منسوب فى ابن يعيش ٣/ ٧٧ ؛ ١٣٢/٤ والمقتضب ٤/ ٣٧٦ ورصف المبانى ٦٥

(٩) (من العرب) ساقطة من غ .

هُمَا أَخَوَا فى الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ
إذا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا [١]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هما أخوا من لا أخا له فى الحرب ؛ لأن الظرف وحرف الجر يتسع فى غيرهما ، فبقيا فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : أمَّا مَا أنشدوه فهو مع قلته لا يُعرفُ قائلُه ، فلا يجوزُ الاحتجاج به ، وأما ما حكى الكسائى من قولهم « هذا غلامُ والله زيدٍ » وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم « فتسمعُ صوتَ والله ربِّها » فنقول : إنما جاء ذلك فى اليمين ؛ لأنها تدخل على أخبارهم [٢] للتوكيدِ ، فكأنهم لما جازوا بها موضعَها [٣] استدركوا ذلك بوضعِ اليمين ؛ حيث أدركوا مِنَ الكلامِ ؛ ولهذا يسمّونها فى مثل هذا النحو « لَغْوًا » لزيادتها فى الكلامِ فى وقوعِها [٤] غيرَ موقعها .

والذى يدلُّ على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجئ عنهم الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بغيرِ اليمينِ فى اختيارِ الكلامِ .

وأما [٥] قراءة من قرأ : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لَكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهم شركاءِهم ﴾ فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛ لأنَّ الإجماعَ واقعٌ على امتناع الفصل [بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل] [٦] به بينهما فى حال [٧] الاختيارِ سقط الاحتجاجُ بها على حالةِ

---

(١) من الطويل ، ونسب لها فى شرح الحماسة ، للمرزوقى ١٠٨٣ ونسب لدرنا بنت عبعبة فى الكتاب ١/ ١٨٠ وابن يعيش ٢١/٣ ونسب لهما فى العينى ٤٧٢/٣ ولامرأة من بنى سعد فى النوادر ١١٥ ولدرنا بنت سيار أو لدرنا بنت عبعبة فى شرح أبيات سيبويه ٢١٨/١

(٢) (أيمانهم) فى غ .
(٣) (لموضعها) فى غ .
(٤) (ووقوعها) فى س .
(٥) (فأما) فى غ .
(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س .
(٧) (حالة) فى غ .

الاضطرار ، فبانَ أنها إذا لم يَجُزْ أن تُجعلَ حجةً فى النظيرِ لم يجُز أن تجعل حـــجة فى النقيض .

والبصريون يذهبــون إلى وَهْيِ هذه القراءة ووَهْمِ القارئ ؛ إذ لو كانت صحيحةً لكانَ ذلك من [١] أفصحِ الكــلامِ ، وفى وقوعِ الإجماع على خلافه [٢] دليل على وَهْيِ [٣] القراءة [٤] ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشأم « شركائهم » مكتوبا بالياء ، ووجه إثبات الياء جرّ « شركائهم » على البدل من أولادهم ، وجعل أولادهم الشركاء ؛ لأن أولادَ الناسِ شركاء آبائهم فى أحوالهم وأموالهم ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق « شركاؤهم » بالواو ، فدلَّ على صحةِ ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

* * *

(١) (منْ) ساقطة من غ .

(٢) (خاصة) فى غ بدلا من (خلافه) .

(٣) (على وهى) غير واضح فى س .

(٤) يقول الدكتور شوقى ضيف : « ووهم صاحب الإنصاف ، فحمّل البصريين رفض هذه القراءة ، ولا نعلم بصريا معاصرا للفراء ، ولا سابقا له رفضها ، بل لقد صححها الأخفش البصرى معاصره . واحتج لها من الشعر » . المدارس النحوية ٢٢١

٦٤ - مسألة [١]

إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنه يجوزُ إضافةُ الشيءِ إلى نفْسِهِ ، إذا اختلفَ اللّفْظَانِ ، وذهبَ البصريونَ إلى أنه لا يجوزُ ذلك [٣] .

أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا ذلك لأنّه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى [٤] وكلام العرب كثيرا [٥] ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [سورة الواقعة ٩٥/٥٦] واليقين [٦] فى المعنى نعت للحق [٧] ؛ لأنَّ الأصلَ فيه الحقّ اليقين ، والنعت فى المعنى هو المنعوتُ ، فأضافَ المنعوت إلى النعت ، وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [سورة يوسف ١٠٩/١٢] والآخرة فى المعنى نعت للدار[٨] ، والأصل فيه : وللدار الآخرة خير [٩] ، كما قال [١٠] تعالى فى موضع آخر : ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ ﴾ [سورة الأنعام ٣٢/٦] فأضاف دار إلى الآخرة ، وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : ﴿ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [سورة ق ٩/٥٠] والحَبّ فى المعنى هو الحصيد ، وقد أضافه إليه ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ [سورة القصص ٤٤/٢٨] والجانب فى المعنى هو الغربى ، ثم قال الشاعر وهو [١١] الراعى :

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٥٤ والبيان ٢/ ٤٥ - ٤٦ والمساعد ٢/ ٣٣٣ والإيضاح ١/ ٤١٤ - ٤١٥ ومفتاح الإعراب ١١١ والارتشاف ١٨٠٦/٤ وفى شرح الأشمونى ١/ ٥٠٢ : « أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه ؛ لاختلاف اللفظين ، وافقه ابن الطراوة وغيره ، ونقله فى النهاية عن الكوفيين » .

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (ذلك) زيادة من غ .

(٤) (تعالى) زيادة من غ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٨٠٦/٤ وشرح الأشمونى ٥٠٢/١

(٦) (فاليقين) فى غ .

(٧) (الحق) فى غ .

(٨) (هى الدار) فى غ .

(٩) (خير) ساقطة من غ .

(١٠) (يقول) فى غ .

(١١) (الشاعر وهو) ساقط من غ .

وَقَرَّبَ جَانِبَ الغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشَّعَارَا [(١)]

ومن ذلك قولهم [(٢)] : « صلاةُ الأولى ، ومسجدُ الجامعِ ، وبقلةُ الحمقاءِ » والأولى في المعنى هي الصلاةُ ، والجامعُ هو المسجدُ ، والبقلة هـي الحمقاء ، وقد أضافوها إليها [(٣)] ، فَدَلَّ على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه [(٤)] لا يجوزُ لأنَّ الإضافةَ إنما يُرادُ بها التعريفُ والتخصيص [(٥)] ، والشيء لا يتعرف بنفسِهِ ؛ لأنه لو كانَ فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن [يصير شيئا] [(٦)] آخر بإضافة اسمه إلى اسمه ، فوجب أن لا يجوز ، كما لو كان لفظهما متفقا .

وأما الجواب عن كلماتِ الكوفيين : أما ما احتجُّوا به فلا حجةَ لهم فيه ؛ لأنه كلَّه محمولٌ على حذفِ المضافِ إليه وإقامة صفته مقامه [(٧)] ؛ أما [(٨)] قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى [(٩)] : ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [سورة البينة ٩٨/٥] أي [(١٠)] دين الملة القيمة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ فالتقدير فيه : ولدار الساعة الآخرة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ أي حب الزرع الحصيد [(١١)] ، ووصف

---

(١) من الوافر في الديوان ١٤٧ وشرح شواهد الإيضاح ٢٤١

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥ والإيضاح ٤٠٢/١ وشرح الأشموني ٥٠٢/١ وأوضح المسالك ١٠٩/٣ وابن عقيل ١٠٣

(٣) (إليه) في غ .

(٤) (إنه) ساقطة من س .

(٥) انظر : المقتضب ١٤٣/٤ وشرح الأشموني ٤٨٩/١ والارتشاف ١٨٠١/٤ وأوضح المسالك ٨٧/٣ وزاد ابن هشام ثالثا ، وهو ما لا يفيد شيئا من ذلك ، وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع .

(٦) (يكون شيئا) في غ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٨٠٦/٤

(٨) (فأما) في غ .

(٩) النص في غ : (قال الله تعالى) .

(١٠) (أي) ساقطة من س .

(١١) (الذي حصيد) في غ .

الزرع بالحصيد، وهو[١] التحقيق ؛ لأن الحب اسم لما ينبت فى الزرع ، والحصد إنما يكون للزرع الذى ينبت[٢] فيه الحب ، لا للحب ، ألا ترى أنك تقول : « حَصَدْتُ الزرعَ » ولا تقول : « حَصَدْتُ الحَبَّ » وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ فالتقدير فيه[٣] : بجانب المكان الغربى ، وأما قولهم : « صلاة الأولى » فالتقدير فيه : صلاةُ الساعةِ الأولى ، وأما قولهم : « مسجدُ الجامعِ » فالتقدير فيه : مسجد الموضع الجامع[٤] ، وأما قولهم : « بقلةُ الحمقاءِ » فالتقدير فيه : بقلةُ الحبةِ الحمقاء ؛ لأن البقلةَ اسمٌ لما نبتَ من تلك الحبة ، ووصف الحبة بالحمق ، وهو[٥] التحقيق ؛ لأنها الأصل ، وما نبت[٦] منها فرع عليها ، فكان[٧] وصف الأصل بالحمق أولى من وصف[٨] الفرع ، وإنما وصفت بذلك لأنها تنبت فى مجارى السيول[٩] فتقلعها ، ولذلك[١٠] يقولون فى المثل : « هُوَ أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةٍ »[١١] فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولاً على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، على ما بينا ، لم يكن لهم فيه حجة ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (هو) بدون واو العطف فى غ .

(٢) (يكون) فى غ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٨٠٦/٤ والبيان ٤٥/٢ - ٤٦ وأوضح المسالك ١٠٩/٣

(٤) (للجامع) فى غ .

(٥) (هو) بدون واو العطف فى غ .

(٦) (ينبت) فى غ ، بدلا من (ما نبت) .

(٧) (وكان) فى غ .

(٨) (وصف) زيادة من غ .

(٩) (السيل) فى غ .

(١٠) (وكذلك) فى غ .

(١١) انظر : مجمع الأمثال ٢٩١/١

٦٥ - مسألة [١]
كلا وكلتا [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ « كِلا ، وكِلْتا » فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل [٣] « كِلا » : كُلٌّ ، فَخُفِّفَتِ اللامُ ، وزِيدَتِ الألف للتثنية ، وزِيدَتِ التاءُ في « كلتا » للتأنيثِ ، والألفُ فيهما كالألف في « الزيدانِ ، والعمرانِ » ولَزِمَ حذفُ نونِ التثنيةِ منهما [٤] ؛ للزومهما الإضافة [٥] .

وذهب البصريون [٦] إلى أنَّ فيهما إفرادًا لفظيًّا ، وتثنيةً معنويةً ، وأن [٧] الألفَ فيهما [٨] كالألف في « عَصًا ، ورحًا » [٩] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنهما مثنيانِ لفظًّا ومعنًى ، وأنَّ الألفَ فيهما للتثنية النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

فى كِلْتِ رِجْلَيْهَا سُلامَى وَاحِدَهْ
كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ [١٠]

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٥٥ واللسان (كلا) ٢٠/ ٩١ وابن يعيش ١/ ٥٤ ومعانى القرآن ، للفراء ٢/ ١٤٢ والخزانة (بولاق) ١/ ٦٣ والدرر ١/ ١٦ والارتشاف ٢/٥٥٨ والمقتضب ٣/ ٢٤١ وشرح التصريح ٦٨/١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (فأصل) فى غ .

(٤) (فيهما) فى غ .

(٥) وذهب الفراء إلى أنه مثنى ، ولا يتكلم به بواحد ، ولو تكلم به لقيل : كِلْ وكِلْت وكلان وكلتان . انظر : ابن يعيش ١/ ٥٤ واللسان (كلا) ٩١/٢٠ والرضى على الكافية ٣٢/١ والارتشاف ٥٥٨/٢

(٦) انظر : اللمع ١٤٣ وسر صناعة الإعراب ١٥١/١

(٧) (أن) زيادة من غ .

(٨) (فى كلا) فى س .

(٩) وذهب الجرمى إلى أن التاء علم تأنيثها ، والألف زائدة . انظر : سر صناعة الإعراب ١٥١/١ وتوجد زيادة فى س : (والألف فى كلتا للتأنيث) .

(١٠) من الرجز ، وهو غير منسوب فى الخزانة (بولاق)٦٢/١ والهمع ٤١/١ والعينى ١٥٩/١

فأفرد قوله « كلت » (١) فدل على أن « كلتا » تثنية (٢) .

وأما القياسُ فقالوا : الدليلُ على أنها ألفُ التثنيةِ أنها تنقلبُ إلى الياءِ في النصبِ والجرِّ ، إذا أضيفتا إلى المضمرِ ، وذلك نحو قولك : « رأيتُ الرجلينِ كليهما ، ومررت بالرجلينِ كليهما ، ورأيت المرأتين كلتيهما ، ومررت بالمرأتينِ كلتيهما » (٣) ، ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر « عصًا ، ورحًا » لم تنقلبْ كما لم تنقلبْ ألفهما ، نحو : « رأيت عَصَاهما ورحاهما » فلما انقلبتِ الألفُ فيهما انقلابَ ألفِ « الزيدانِ ، والعمرانِ » دلَّ على أنَّ تثنيتهما لفظية ومعنوية .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنَّ فيهما إفرادًا ، لفظيًّا وتثنيةً معنويةً ، أن الضمير (٤) تارةً يُرَدُّ إليهما مفردًا حملاً على اللفظِ ، وتارة يُرَدُّ إليهما مثنى حملاً على المعنى (٥) .

فأما ردُّ الضمير مفردًا حملاً على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرا ، قال الله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [سورة الكهف ٣٣/١٨] [فقال « آتت » بالإفراد حملاً على اللَّفْظِ] (٦) ، ولو (٧) كان مثنى لفظًا ومعنىً ، لكان يقول « آتتا » كما تقول : « الزيدان ذهبا ، والعمران ضربا » ، وقال الشاعر :

كِلا أَخَوَيْنَا ذُو رِجالٍ كَأَنَّهُمْ
أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ (٨)

---

(١) (قوله كلت) ساقط من غ .

(٢) في الارتشاف ٢/ ٥٥٨ : « وحكى الكسائي والفراء ودُرَيْود وجماعة أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر ، وحكى : رأيت كلى أخويك ، وعزاها الفراء إلى كنانة » .

(٣) انظر : الدرر ١٦/١ والخزانة (بولاق) ٦٣/١

(٤) (المضمر) في س .

(٥) انظر : الارتشاف ١٩٤٨/٤ والدرر ١٦/١ والخزانة (بولاق) ٦٣/١

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٧) (فلو) في غ .

(٨) من الطويل لبعض بني أسد في ديوان الحماسة ٨٧/١ وأسرار العربية ٢٨٦ « طبعة دمشق » .

فقال « ذو » بالإفراد حملا على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لقال « ذوا » وقال الآخر :

كِلا أخَوَيْكُمْ كانَ فَرْعًا دِعَامَةً
ولكِنَّهُمْ زَادُوا وأصْبَحْتَ نَاقِصَا [1]

فقال « كان » بالإفراد حملا على اللفظ ، ولم يقل « كانا » وقال الآخر :

أُكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلانَا عَلَى ما سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ [2]

فقال « حريص » بالإفراد ، ولم يقل « حريصان » وقال الآخر :

كِلانَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْلَى بِفِيَّ وَفِيكَ مِنْ لَيْلَى التُّرَابُ [3]

فقال « يحب » بالإفراد على ما بينا ، وقال الآخر :

كِلاثَقَلَيْنَا وَاثِقٌ بِغَنِيمَةٍ وَقَدْ قَدَرَ الرَّحْمَنُ مَا هُو قَادِرُ [4]

فقال « واثق » بالإفراد ، وقال الآخر :

كِلا يَوْمَيّ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وَإِنْ لم تَأْتِهَا إلا لمامَا [5]

فقال « يوم » ، وقال أبو الأخزر الحماني :

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وأسْجَدَ رَأسُهَا
كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لمْ تَحَنَّفِ [6]

فقال « خرت » بالإفراد ، وقال الآخر :

---

(١) من الطويل ، للأعشى فى الديوان ١٩٩ وغير منسوب فى التذكرة ٦٣١

(٢) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٦٧ .

(٣) من الوافر ، لمزاحم العقيلى فى الأغانى ١٠/٢

(٤) من الطويل ، لإلياس بن مالك فى اللسان (قدر) ٧٨/٥ « ط بيروت » . وهذا الشاهد ساقط من س .

(٥) من الوافر ، لجرير فى الديوان ٧٧٨ واللسان (كلا) ٩١/٢٠ وغير منسوب فى ابن يعيش ٥٤/١

(٦) من الطويل ، لأبى الأخزر الحمانى فى الكتاب ٤١١/٣

فَكِلْتَاهُمَا قَدْ خُطَّ لى فِى صَحِيفَةٍ
فَلا العَيْشُ أَهْوَاهُ ولا المَوْتُ أَرْوَحُ [١]

فقال « خط » بالإفراد ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جدا .

وأما رد الضمير مثنى حملا على المعنى فعلى [٢] ما حكى عن بعض العرب أنه قال : « كلاهما قائمان ، وكلتاهما لقيتهما » وقال الشاعر :

كِلاهُـمَا حِينَ جَدّ الجَرْىُ بَيْنَهُمَا
قَدْ أَقْلَـعَا وكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِى [٣]

فقال « أقلعا » حملا على المعنى ، وقال « رابى » حملا على اللفظ .

والحملُ فى « كِلا ، وكِلْتا » على اللفظ أكثرُ مِنَ الحملِ على المعنى [٤] ، ونظيرهما فى الحمل على اللفظِ تارةً ، وفى الحمل على المعنى أخرى « كُلٌّ » [٥] ، فإنه لما كان مفردًا فى اللفظِ مجموعًا فى المعنى ، ردّ الضميرِ تارةً على اللفظِ ، وتارةً على المعنى [٦] ، كقولهم « كُلُّ القومِ ضربتُه ، وكلُّ القوم ضربتهُم » وقد جاء بهما التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [سورة مريم ٩٣/١٩] فقال « آتى » بالإفراد حملا على اللفظ ، وقال تعالى : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [سورة النمل ٨٧/٢٧] فقال « أتوه » بالجمع حملا على المعنى ، إلا أن الحمل على المعنى فى « كل » أكثر من الحمل على المعنى فى « كلا ، وكلتا » .

والذى يدل على أن فيهما [٧] إفرادًا لفظيًّا أنك تضيفهما إلى التثنيةِ ، فتقول :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر عليه فى مصادرى .

(٢) (فى) فى غ .

(٣) من البسيط ، للفرزدق فى النوادر ١٦٢ والخزانة (بولاق) ٦٣/١ وتخليص الشواهد ٦٦ وشواهد المغنى ٥٥٢ وغير منسوب فى الهمع ٤١/١ وابن يعيش ٥٤/١ وليس فى الديوان .

(٤) (معنى) فى غ .

(٥) انظر : المصباح المنير (كلل) ٧٣٩

(٦) انظر : المصباح المنير (كلل) ٧٤٠

(٧) (فيها) فى غ .

« جاءنى كلا أَخَوَيْك ، ورأيت كلا أَخَوَيْك ، ومررت بكلا أَخَوَيْك ، وجاءنى أَخَوَاك كلاهما ، ورأيتهما كليهما ، ومررت بهما كليهما » وكذلك حكم إضافة « كلتا » إلى المظهر والمضمر (١) ، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

والذى يدلُّ على أنَّ الألفَ فيهما ليستْ للتثنية أنها تجوز إمالتها (٢) ، قال الله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [سورة الإسراء ١٧/ ٢٣] وقال تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [سورة الكهف ٣٣/١٨] قرأهما حمزة والكسائى (٣) وخلف بإمالة الألف فيهما ، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها ؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها (٤) .

والذى يدلُّ أيضًا على أنَّ الألفَ فيهما ليست للتثنيةِ أنها لو كانت للتثنية لانقلبتْ فى حالةِ النصبِ والجرِّ إذا أُضيفتا (٥) إلى المظهر ؛ لأنَّ الأصلَ هو المظهرُ ، وإنما المضمرُ فرعُه ، تقول : « رأيت كلا الرجلينِ ، ومررت بكلا الرجلينِ » ، وكذلك تقولُ فى المؤنث : « رأيتُ كِلْتَا المرأتينِ ، ومررت بكلتا المرأتين » ولو كانت للتثنيةِ لوجبَ أن تنقلبَ (٦) مع المظهرِ ، كما تنقلبُ مع المضمر ، فلما لم تنقلبْ دَلَّ على أنها ألفٌ مقصورةٌ ، وليست للتثنية .

والذى يدلّ على أنَّ « كِلا » ليست مَأْخُوذةً من « كُلّ » أنَّ « كلّ » للإحاطة و« كلا » لمعنى مخصوص ، فلا يكون أحدهما مأخوذًا من الآخرِ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين (٧) : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

فى كلت رجليها [سلامى واحدة] (٨)

---

(١) (المضمر والمظهر) فى غ .　　(٢) انظر : الخزانة (بولاق) ١/ ٦٣

(٣) (الكسائى) ساقط من غ . وانظر المهذب فى القراءات العشر ١١٤/٢

(٤) انظر : الدرر ١/ ١٦　　(٥) (أضيفا) فى غ .

(٦) قبيلة كنانة تقلب الألف ، فقد حكى الفراء : رأيت كلى أخويك . انظر : معانى القرآن ٢/ ١٨٤ والارتشاف ٢/ ٥٥٨

(٧) (عن كلمات الكوفيين) ساقط من س .　　(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س .

فلا حجة فيه ؛ لأن الأصل أن يقول « كلتا » بالألف ، إلا أنه حذفها [١] اجتزاء بالفتحة عن الألف ؛ لضرورة الشعر [٢] ، كما قال الآخر :

فلستُ بمدرك ما فاتَ مِنيّ ... بلهف ولا بليت ولا لَو انى [٣]

أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، وكقول الآخر [٤] :

وَصَّانِى العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِى [٥]

أراد «وصانى » ، وهذا كثير فى أشعارهم .

فأما [٦] قولهم : « إنَّ الألفَ فيهما تنقلبُ فى حالة النصبِ والجرِّ ، إذا أُضِيفتا [٧] إلى المضمر » قلنا : إنما قلبت فى حالة الإضافة إلى المضمر لوجهين :

أحدهما : أنهما لما كان فيهما إفراد لفظى وتثنية معنوية ، وكانا تارةً يُضافانِ إلى المظهر ، وتارةً يضافانِ إلى المضمر - جعلوا لهما حظًّا من حالةِ الإفراد ، وحظًّا من حالة التثنية ، فجعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة [٨] فى حالة الرفع والنصب والجر ، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية فى قلبِ الألف من كلٍّ واحدة [٩] منهما ياء فى حالة النصب والجر ؛ اعتباراً بكلا الشبهينِ ، وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد ؛ لأن المظهر هو الأصل ، والمفرد هو الأصل ، فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية ؛ لأن [١٠] المضمر فرع ، والتثنية فرع ، فكان الفرع أولى بالفرع ، وهذا الوجه الذى ذكره بعض المتأخرين .

والوجه الثانى ، وهو أوجهُ الوجهينِ ، وبه علَّل أكثرُ المتقدمين [١١] ، وهو أنه

---

(١) (حذفا) فى غ .
(٢) (والضرورة) فى س .
(٣) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٣٣٠
(٤) (الشاعر) فى غ .
(٥) بيت من الرجز ، وهو لرؤبة فى ملحق ديوانه ١٨٧ وبلا نسبة فى الخزانة ١٣١/١
(٦) (وأما) فى غ .
(٧) (أضيف) فى غ .
(٨) (واحدة) ساقطة من غ .
(٩) (واحد) فى غ .
(١٠) النص فى غ : (لأن التثنية والمضمر) .
(١١) ذكر هذا عن أبى البركات الشيخ البغدادى . الخزانة (بولاق) ٦٤/١

إنما لم تقلب الألف فيهما مع المظهر ، وقلبت مع المضمر ؛ لأنهما لزمتا الإضافة ، وجر الاسم بعدهما ، فأشبهتا « لدى ، وإلى ، وعلى » ، وكما أن « لدى ، وإلى ، وعلى » لا تقلب ألفها [1] ياء مع المظهر ، نحو « لدى زيد ، وإلى عمرو ، وعلى بكر » وتقلب مع المضمر ، نحو « لديك ، وإليك ، وعليك » فكذلك « كلا ، وكلتا » لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر ، وتقلب مع المضمر .

والذى يدل على صحّةِ ذلك أن القلب فى « كِلا ، وكلتا » إنما [2] يختصُّ بحالةِ النصبِ والجرِّ ، دون حالة الرفع ؛ [لأن « لديك » إنما تستعمل فى حالة النصب والجر ، ولا تستعمل فى حالة الرفع] [3] ؛ فلهذا المعنى كان القلبُ مختصًّا بحالةِ النصبِ والجرِّ دونَ حالةِ الرفعِ ، وقد أفردنا فى الكلام على « كلا ، وكلتا » جزءا استقصينا فيه القول عليهما [4] ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (ألفهما) فى س . (٢) (أنها) فى غ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٤) انظر ما سبق من هذه الدراسة فى الحديث عن مؤلفاته .

٦٦ - مسألة [١]

تأكيد النكرة [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ تأكيدَ النكرةِ بغيرِ لفظِها جائزٌ (٣) ، إذا كانت مؤقتةً ، نحو قولك : « قَعَدْتُ يومًا كلَّه ، وقمت ليلةً كلَّها » ، وذهب البصريون إلى أنَّ تأكيد النكرةِ بغير لفظها غير جائز على الإطلاق (٤) ، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها ، نحو : « جاءنى رجلٌ رجلٌ ، ورأيت رجلاً رجلاً ، ومررت برجلٍ رجلٍ » وما أشبه ذلك .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ … يَا لَيْـتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ (٥)

وقال الآخر :

ثلاثٌ كلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا … فَأَخْزَى اللهُ رابِعَةً تَعـودُ (٦)

فأكد « حول » وهو نكرة بقوله « كله » فدل على جوازه .

وقال الآخر :

إذا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦١ وشرح التسهيل ٣/ ١٩٧ وشرح الأشمونى ٢/ ٨٤ والمفصل ١١٣ وشرح التصريح ٢/ ١٢٤ ومفتاح الإعراب ١٣٧ والجمل ٢٢ وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٤ والخزانة (بولاق) ١/ ٨٧ ؛ ٢/٣٥٨

(٢) هذا العنوان فى هامش س .

(٣) (جائزا) بالنصب فى غ ، وهو خطأ .

(٤) فى الكتاب ٢/ ٣٨٦ : « . . . كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه ، معطوفا على النكرة فى قولهم : مررت برجل نفسه وبقوم أجمعين » .

(٥) من البسيط ، لعبد الله بن مسلم الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٢/٩١٠ وبلا نسبة فى العينى ٤/٩٦ والخزانة ٥/١٧٠ والتذكرة ٦٤٠

(٦) من الوافر ، وهو بلا نسبة فى الكتاب ١/ ٨٦ وتخليص الشواهد ٢٨١ وهو ساقط من س .

يَـوْمًـا جَـدِيـدًا كُـلّـهُ مُـطَـرَّدَا [١]

فأكد « يوما » وهو نكرة بقوله « كله » .

وقال الآخر :

زَحَـرْتَ بـهِ لَـيْـلَـةً كُـلّـهَـا فَجِئْتَ بِهِ مُؤَيِّدًا خَنْفَقِيقَا [٢]

فأكد « ليلة » وهى نكرة بقوله « كلها » ومؤيدا خنفقيقا : اسمان [٣] من أسماء الداهية ، وقال الآخر :

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا [٤]

فأكد « يوما » بأجمع ؛ فدلَّ على جوازه .

وأما القياس فلأنَّ اليومَ مؤقتٌ ، يجوز أنْ يقعدَ فى بعضِهِ ، والليلة مؤقتة ، يجوزُ أن يقومَ فى بعضها ، فإذا قلت : « قعدتُ يومًا كلَّه ، وقعدت ليلةً كلَّها » صح معنى التوكيد ؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصْريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين :

أحدهما : أن النكرةَ شائعةٌ ، ليس لها عين ثابتة [٥] كالمعرفة ، فينبغى أن لا تفتقر إلى تأكيدٍ ؛ لأنَّ تأكيد [٦] ما لا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم « رأيت درهمًا كلَّ درهمٍ » وما أشبه ذلك ، فهو محمول على الوصفِ ، لا على التأكيد .

---

(١) بيتان من الرجز ، بلا نسبة فى ابن يعيش ٣/٤٥ والخزانة ٥/١٧٠

(٢) من المتقارب ، لشييم بن خويلد في اللسان (خفق) ١٠/٨١ « ط بيروت » وبلا نسبة فى الجمهرة ٦٨٦ والتذكرة ٦٤١

(٣) (اسمان) ساقطة من غ .

(٤) بيت من الرجز ، ولم يعزه أحد إلى قائل معين ، وهو فى الخزانة ١/١٨١ والمفصل ١١٣ وشرح التسهيل ٣/ ١٩٧ وشرح الأشمونى ٢/٨٤ وأوضح المسالك ٣/٣٣٤ ويروى : صُرَّت .

(٥) (ثابتة) غير واضحة فى غ وس .

(٦) (لأن تأكيد) ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

والوجه الثانى : أن النكرة تدل على الشياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكدا له ، ولو جوّزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصًا ، وهذا ليسَ بتأكيدٍ ، بل هو ضدُّ ما [١] وُضِعَ له [٢] ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز [٣] وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة [٤] ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكرة شائعة ، والمعرفة مخصوصة ، والصفة فى المعنى هى الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشىء الواحد شائعًا مخصوصًا فى حال واحدة [٥] ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة لهم [٦]فيه ؛ أما قول الشاعر :

يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ

فنقول : الرواية الصحيحة :

يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلى كلِّه رَجَبُ

بالإضافة ، وهو معرفة لا نكرة ، وأما قول الآخر :

يومًا جديدًا كلُّه مطردَا

فلا حجة فيه أيضا [٧]؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيدا للمضمر فى « جديد » ، والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من « يوم » فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع ، وأما قول الآخر :

---

(١) (لما) فى غ .

(٢) (له التأكيد) فى غ .

(٣) (أن يجوز) ساقط من غ .

(٤) النص فى غ : (المعرفة بالنكرة أو النكرة بالمعرفة) .

(٥) (واحد) ساقطة من غ .

(٦) (لهم) ساقطة من س .

(٧) (أيضا) ساقطة من س .

قد صَرَّتِ البكرةُ يومًا أجمعَا

فنقول هذا البيت مجهول ، لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به (١) .

ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التى ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن الرواية ما ادّعوه لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذِها وقلتها فى بابها ؛ إذ لو طردنا القياس فى كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس ، وجعلناه أصلا ، لكان ذلك يؤدِّى إلى أن تختلطَ الأصولُ بغيرِها ، وأن يجعلَ ما ليس بأصلٍ أصلاً ، وذلك يُفسدُ الصناعة بأسرِها ، وذلك لا يجوز ، على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل ، لا على التأكيد .

وأما قولهم « إنَّ اليومَ مؤقتٌ ، فيجوز أن يَقعدَ بعضَهُ ، والليلة مؤقتة ، فيجوز أن يقومَ بعضَها ، فإذا أكّدت صحَّ معنى التوكيد » قلنا : هذا لا يستقيم ؛ فإن اليوم ، وإن كان مؤقتًا ، إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة ، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة ؛ ولأن تأكيد ما لا يُعْرَفُ لا فائدة فيه ، على ما بينا ، والله أعلم .

* * *

(١) وذهب البصريون إلى أنه مصنوع . انظر : الخزانة (بولاق) ١/ ٨٧

٦٧ - مسألة [١]

وقوع واو العطف زائدة [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو العاطفةَ يجوزُ أن تقعَ زائدةً ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد [٣] وأبو القاسم بن برهان من البصريين [٤] ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليل على أنَّ الواو يجوزُ أن تقع زائدةً أنه [٥] قد جاء ذلك كثيرًا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [سورة الزمر ٧٣/٣٩] فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ كما قال الله [٦] تعالى فى صفة سوق أهل النار إليها [٧] : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [سورة الزمر ٧٣/٣٩] ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ ﴾ فالواو زائدة ؛ لأن التقدير [٨] فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ ﴾ وقال تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ [سورة الانشقاق ١/٨٤ - ٥] والتقدير فيه : أذنت ؛ لأنه جواب « إذا » والشواهد على هذا النحو من هذا التنزيل كثيرة ، وقال الشاعر :

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح التسهيل ٣/ ٣٥٥ وابن يعيش ٨/ ٩٥ وضرائر الشعر ، للقزاز ٧٠ - ٧٢ والتبيان ٢/ ٢١٦ ومفتاح الإعراب ١٤٣ والمقتضب ٢/ ٨٠ - ٨١ ومعانى القرآن ، للفراء ١/ ١٠٧ ؛ ٢٣٨

(٢) هذا العنوان فى هامش س .

(٣) انظر : المقتضب ٢/ ٨٠ - ٨١

(٤) وقوى ذلك ابن مالك . انظر: شرح التسهيل ٣٥٥/٣

(٥) (أنه) ساقطة من غ .

(٦) لفظ الجلالة زيادة فى غ .

(٧) (إليها) ساقطة من غ .

(٨) (والتقدير) فى س .

فَلَمَّا أجَزْنَا سَاحَةَ الحَىِّ وَانْتَحَى
بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِى قِفَافٍ عَقَنْقَلِ [١]

والتقدير فيه : انتحى ، والواو زائدة ؛ لأنه جواب « لما » وقال الآخر :

حَتَّى إذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ وَرَأَيْتُمُ أبْنَاءَكُمْ شَبُّوا
وَقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا إنَّ اللَّئِيمَ العَاجِزُ الخَبُّ [٢]

والتقدير فيه [٣] : قَلَبْتُمْ ، والشواهد على هذا النحوِ من أشعارهم أكثر من أن تحصى [٤] .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو فى الأصل حرف وُضِعَ [٥] لمعنى ، فلا يجوزُ أن يُحكمَ بزيادته ، مهما أمكنَ أن يجرى على أصله ، [وقد أمكن ها هنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله] [٦] ، وسنبين ذلك فى الجواب عن كلماتهم .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيينَ : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ فنقول : هذه الآيةُ لا حجَّةَ لكم فيها ؛ لأنَّ الواو فى قوله تعالى [٧] : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب « إذا » فمحذوفٌ ، والتقديرُ فيه : حَتَّى إذا جاءوها ، وفتحت أبوابها، فازوا ونعموا [٨] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ ﴾ [سورة الأنبياء ٩٦/٢١] الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا فتحت

---

(١) من الطويل ، لامرئ القيس فى الديوان ١٥ والخزانة ٤٣/١١ وبلا نسبة فى رصف المبانى ٤٢٥

(٢) من الكامل ، للأسود بن يعفر فى الديوان ١٩ وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢ وابن يعيش ٩٤/٨ والجنى الدانى ١٦٥

(٣) (فى) فى غ .

(٤) (تحصر) فى غ .

(٥) (موضع) فى غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (تعالى) زيادة من غ .

(٨) انظر : التبيان ٢١٦/٢

يأجوج ومأجوج ، [وهم من كل حدب ينسلون] [١]، قالوا يا ويلنا ، فحذف القول ، وقيل : جوابها (فإذا هى شاخصة) ، وكذلك قول الله [٢] تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ ، [الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة [٣] ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت، وأذنت لربها وحُقت ، وإذا الأرض مُدت ، وألقت ما فيها وتخلت ، وأذنت لربها وحُقت] [٤] ، يرى الإنسان الثواب والعقاب ، ويدل [٥] على هذا التقدير قـــوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴾ [سورة الانشقاق ٦/٨٤] أى ساع إليه فى عملك ، والكدحُ : عمل الإنسان منَ الخيرِ والشر الذى [٦] يجازى عليه بالثواب والعقاب .

وأما قول الشاعر :

فلما أَجزْنا ساحةَ الحيِّ وانتحى ... بنا بطنُ حِقْفٍ ذى قفافٍ عَقَنْقَلِ

فالواو فيه أيضا [٧] عاطفة ، وليست زائدة [٨] ، والجواب مقدر ، والتقدير فيه : فلما أجزنا ساحة الحى ، وانتحى بنا بطنُ حِقْفٍ ذى قفاف عقنقل خلونا ونعمنا ، وكذلك أيضا قول الآخر :

حتى إذا قَمِلَتْ بطونُكُمُ ... ورأيتُم أبناءكم شَبُّوا
وقلبتُم ظهرَ المِجَنِّ لنا ... إن اللّئِيمَ العاجزُ الخَبُّ

الواو فيه عاطفة ، وليست زائدةً ، والتقدير فيه : حتى إذا قَمِلَتْ بطونُكم ، ورأيتم أبناءكم ، شبوا ، وقلبتم ظهرَ المجن لنا بان غدركم ولؤمكم .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س . (٢) (قوله) فى س .
(٣) وذكر العكبرى أنه يجوز كما هو محكى عن الأخفش ، أن تكون الواو زائدة . انظر : التبيان ٢٨٤/٢
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(٥) (وكذلك) فى غ ، بدلا من (ويدل) .
(٦) (والذى) فى س . (٧) (أيضا فيه) فى غ .
(٨) (بزائدة) فى غ .

وإنما حذف الجواب فى هذه المواضع للعلم به ؛ توخيا للإيجاز والاختصار [١] .

وقد جاء حذفُ الجواب فى كتابِ الله تعالى وكلام العرب كثيرا ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ [سورة الرعد ١٣/١٣] فحذف جوابِ « لو » ولا بد لها من الجواب ، والتقدير فيه : ولو أن قرآنا سُيِّرت به الجبال أو قُطِّعت به الأرض أو كُلِّم به الموتى لكان هذا القرآن ، فحذفه [٢] للعلم به توخيا للإيجاز والاختصار ، وقال الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة النور ١٠/٢٤] [فحذف جواب « لولا » والتقدير فيه : ولولا فيه : ولولا فضل الله عليكم ورحمته] [٣] لَفَضَحكم بما ترتكبون من الفاحشة ، ولَعَاجَلكم بالعقوبـــة ، وقال عبد مناف بن رِبْع الهذلى :

حَتَّـى إذا أَسَلَكُـوهُـمْ فِـى قُـتَـائـدَةٍ
شَلاًّ كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا [٤]

ولم يأت بالجواب ؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة ، والتقدير فيه : حتى إذا أسلكوهم [٥] فى قتائدة شَلُّوا شَلاًّ ، فحذف للعلم به ؛ توخِّيا للإيجاز والاختصار ، على ما بينا .

ثم حَذْفُ الجواب أبلغُ فى المعنى من إظهارِهِ ، ألا ترى أنك لو قلتَ لعبدِك : « والله لئنْ [٦] قُمْتَ إلَيْكَ » وسكتّ [٧] عن الجواب ذهب فكرُهُ إلى أنواع منَ العقوبةِ والمكروهِ منَ القتلِ والقطع والضرب والكسر ، فإنما تمثَّلَتْ فى فكرِه أنواع

---

(١) النص فى غ : (للاختصار والإيجاز) .

(٢) (فحذفوا الجواب) فى غ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) من البسيط ، وهو له فى الخزانة ٣٩/٧ وشرح أشعار الهذليين ٦٧٥/٢ والأزهية ٢٠٣ ؛ ٢٥٠ وبلا نسبة فى الهمع ٢٠٧/١

(٥) (سلكوهم) فى غ .

(٦) (لو) فى غ .

(٧) (سلت) فى غ .

العقوبات ، وتكاثرت عَظُمَت الحال فى نفسه ، ولم يعلم أيها يتّقى ، فكان أبلغَ فى رَدْعِهِ وزجْرِهِ ، عما يُكرَه منه ، ولو قلت : « والله لئن قمت إليك لأضربنك » وأظهرت (١) الجواب ، لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى الضرب ، فكان (٢) ذلك دون حذف الجواب فى نفسه ؛ لأنه قد وطن له نفسه ، فيسهل ذلك عليه ، قال كُثَيِّر (٣) :

وَقُلْتُ لهَا يَاعَزّ كلُّ مُلِمَّةٍ ... إذا وُطِّنَتْ يَوْمًا لهَا النَّفْسُ ذَلَّتِ (٤)

وكذلك الحالُ فى الإنسانِ ، نحو « والله لَئِن زُرْتَنى » إذا حَذَفْتَ الجوابَ تصوَّرت له أنواعَ الإحسان إليه ، من إكرامِه والإنعام عليه ، فكان ذلك أبلغ فى استدعائه إلى الزيارة ، وإسراعه إليها ، ولو قلت « والله لَئِنْ زُرْتَنى لأعطينّكَ دِرهمًا » لم يذهب فكرُه إلى غيرِ الدرهمِ قط (٥) ، فكان ذلك دونَ حذفِ الجوابِ فى نفسِهِ ؛ لأنه ربما يكونُ مستغنيًا عنه غيرَ راغبٍ فيه ، فلا يدعوه ذلك (٦) إلى الزيارةِ ، [وإذا حذفتَ الجوابَ تصوَّرت له أنواعَ الإحسانِ إليه ، فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة] (٧) ، كما كان الأَول أدْعَى إلى التركِ ، والله أعلم .

* * *

(١) (فأظهرت) فى غ . (٢) (كان) فى س .

(٣) هو كثير بن عبد الرحمن بن أبى جمعة بن الأسود بن عامر ، وهو من شعراء الدولة الأموية ، ويكنى أبا صخر يُعْرَفُ بكثير عزة . الخزانة (بولاق) ٢٨١/٢ والشعر والشعراء ٥١٠/١

(٤) اللسان طبعة بيروت (وطن) ٤٥٢/١٣

(٥) (فقط) فى غ . (٦) (ذلك) ساقطة من غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

٦٨ - مسألة [١]

العطف على الضمير المخفوض [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوزُ العطفُ على الضميرِ المخفوضِ ، وذلك [٣] نحو قولك « مَرَرْتُ بكَ وزيدٍ » [٤] ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء عن ذلك في التنزيل [٥] وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [سورة النساء ٤/١] بالخفض ، وهى قراءة السبعة [٦] – حمزة الزيات – وقراءة إبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصفهانى والحلبى عن عبد الوارث ، وقال تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة النساء ٤/١٢٧] فما : فى موضع خفض ؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض فى « فيهن » وقال تعالى : ﴿ لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ [سورة النساء ٤/١٦٢] فالمقيمين : فى موضع خفض بالعطف على الكاف فى « إليك » والتقدير فيه [٧] : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين

---

(١) انظر هذه المسألة فى : ائتلاف النصرة ٦٢ والمقتضب ٤/ ١٥٢ وشرح التصريح ٢/ ١٥١ – ١٥٢ والمفصل ١٢٤ والرضى على الكافية ١/ ٣٢٠ والهمع ٥/ ٢٦٨ والأصول ، لابن السراج ٢/ ١١٩واللمع١٥٧ وشرح الأشمونى ٢/ ١١٧ وابن يعيش ٣/ ٧٨ والتبيان ١/ ١٦٥ وذكر العكبرى أنه جائز على ضعف عند الكوفيين .

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (وذلك) ساقطة من غ .

(٤) ذكر الأشمونى ٢/١١٧ أن هذا جائز كذلك عند : يونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك . وانظر : الدرر ٢/١٩٢ وأوضح المسالك ٣/٣٩٢ وابن عقيل ١٣٦

(٥) (والتنزيل) فى غ .

(٦) انظر : السبعة فى القراءات ٢٢٦ والقراءات العشر ، للأصبهانى ١٧٥ والإقناع ٢/ ٦٢٧ وتفسير ابن كثير ١/ ٦٧٥ والتبيان ١/١٦٥ والبيان ١/٢٤٠ وذهب أبو الفداء إلى أنه غير متعين للعطف ؛ لاحتمال القسم . الكناش ١/٤٣٠ وانظر : شرح اللمع ١/ ٢٢٦ والمفصل ١٢٤

(٧) (فيه) ساقطة من غ .

الصلاة ، يعنى من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضًا أن يكونَ معطوفًا على الكاف فى « قبلك » والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعنى من أمتك ، وقال تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرُۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [سورة البقرة ٢١٧/٢] فعطف « المسجد الحرام » [١] على الهاء من « به » [٢] وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [سورة الحجر ٢٠/١٥] فمن : فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى « لكم » فدل على جوازه ، قال الشاعر :

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا
فاذهَبْ فمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ [٣]

فـ « الأيام » خفض بالعطف على الكاف فى « بك » ، والتقدير : بك [٤] وبالأيام [٥] ، وقال الآخر :

أَكُرّ على الكتيبة لا أُبالى أَفيها كان حَتْفى أَمْ سِوَاها [٦]

فعطف « سواها » بأمْ [٧] عَلَى الضمير فى « فيها » ، والتقدير : أم فى [٨] سواها .

وقال الآخر :

تُعَلَّقُ فِى مِثْلِ السَّوَارِى سُيُوفُنا وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ [٩]

---

(١) (الحرام) ساقطة من غ . (٢) انظر : التبيان ٩٣/١

(٣) من البسيط ، ولم يعزه أحد إلى قائل معين ، وهو فى الكتاب ٢/ ٣٨٣ والرضى على الكافية ١/ ٣٢٠ واللمع ١٥٧ والهمع ٥/ ٢٦٨ والتبصرة والتذكرة ١٤١ وعجزه فى أصول ابن السراج ٢/ ١١٩ وشرح الأشمونى ٢/ ١١٧ وابن يعيش ٧٨/٣

(٤) (بك) ساقطة من غ . (٥) انظر : الدرر ١٩٢/٢

(٦) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٢٥٣

(٧) (أم) ساقطة فى س . (٨) (فى) ساقطة من غ .

(٩) من الطويل ، لمسكين الدارمى فى الديوان ٥٣ والعينى ٤/ ١٦٤ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٧٩/٣

فـ « الكعب » مخفوض بالعطف على الضمير [1] في « بينها » [والتقدير : وما بينها وبين الكعب غوط نفانف] [2] ، يعني أن قومه طوال ، وأن السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط – وهو المكان المطمئن من الأرض – و« نفانف » واسعة ، أي بين السيف والكعب[3] مسافة ، فعطف « الكعب » على الضمير المخفوض في « بينها » وقال الآخر :

هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الـمُحْرِقِ [4]

فـ « أبي [5] نعيم » خفض بالعطف على الضمير المخفوض في « عنهم » ، فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ، وذلك لأنَّ الجارَّ مع المجرورِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فإذا عطفت على الضميرالمجرور – والضمير [6] إذا كان مجرورا اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلا ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب – فكأنك قد عطفت الاسمَ على الحرفِ الجارِّ ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز [7] .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأنَّ الضميرَ قد صار عِوَضًا عن التنوين ، فينبغي أن لا يجوزَ العطفُ عليه ، كما لا يجوز العطفُ على التنوين ، والدليلُ على استوائهما أنهم يقولون « يا غلامِ » فيحذفون الياء [8] ، كما يحذفونَ

---

(١) (المضمر) في غ . (٢) ما بين المعطوفين ساقط من غ .

(٣) (الكعب والسيف) في غ .

(٤) من الكامل ، وهو بلا نسبة في الخزانة ١٢٥/٥

(٥) (فأبو) في س . (٦) (الضمير) ساقطة من غ .

(٧) انظر : شرح الأشموني ١٢٣/٢ وابن عقيل ١٣٧ ومفتاح الإعراب ١٤٣ وأوضح المسالك ٣٥٦/٣

(٨) انظر في حكم الياء :الكتاب ١٠٩/٢ والمفصل ٤٣ وابن يعيش ١٠/٢ والمقتضب ٤/ ٢٤٥ وشرح الأشموني ١٥٦/٢ وأوضح المسالك ٤/ ٣٧ وابن عقيل ١٤١

التنوين ؛ وإنما اشتبها لأنهما على حرفٍ واحدٍ ، وأنهما يكملان الاسمَ ، وأنهما لا يُفصلُ بينهما وبينه بالظرف ، وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسَّكَ بأن قالَ : أجمعنا على أنه لا يجوزُ عطفُ المضمر المجرورِ على المظهرِ المجرورِ ، فلا يجوزُ أن يقالَ : [مررتُ بزيدٍوكَ ، فكذلك ينبغي أن لا يجوزَ عطفُ المظهر المجرور على المضمر المجرور ، فلا يقال] [١] : مررتُ بِكَ وزيدٍ ؛ لأنَّ الأسماء مشتركةٌ في العطفِ [٢] ، فكما لا يجوزُ أن يكونَ معطوفًا ، فلا [٣] يجوزُ أن يكونَ معطوفًا عليه .

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجوابُ عنْ كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ ﴾ [سورة النساء ٤/١] فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن قوله تعالى [٤] ﴿ والأرحامِ ﴾ ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم [٥] ، وجواب القسم قوله : (إن الله كان عليكم رقيبا) .

والوجه الثاني : أنَّ قوله « والأرحام » مجرور بباء مقدرة ، غير ملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام [٦] ، فحذفت ؛ لدلالة الأولى عليها [٧] كما قال الفرزدق :

وإني مِنْ قَوْمٍ بهِمْ يُتَّقَى العِدَا ... ورأْبُ الثَّأى والجانبُ الـمُتَخَوَّفُ [٨]

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٢/١٢٣ ومفتاح الإعراب ١٤٣

(٣) (لا) في غ . (٤) (تعالى) زيادة في س .

(٥) وإليه ذهب ابن برهان العكبري وأبو الفداء ، وليس بقوى عند الزمخشري . انظر : الكشاف ١/ ٤٣٠ وشرح اللمع ١/ ٢٦٦ والمفصل ١٢٤ والتبيان ١/ ١٦٥ والبيان ١/٢٤١

(٦) انظر : البيان ١/٢٤١

(٧) القياس أن لا يضمر حرف الجر ، وإنما جاء إضماره في مواضع لا يقاس عليها . انظر : حاشية الصبان ٢/ ٢٣٤ والمفصل ٢٩١ - ٢٩٢ وابن يعيش ٨/٥٣

(٨) من الطويل ، وهو في الديوان ٢/٢٩ والجمهرة ٨٨٧ وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٨٦

وتقديره : وبهم رأب الثأى ، فحُذِفَتِ الياءُ لدلالةِ الأولى عليها ، فكذلك ها هنا ، وبل أولى ؛ وذلك لأنَّ الباءَ فى قولِهِ : بهم يُتَّقَى العدا فى موضع نصب بـ « يتقى » ، والباء فى قوله : وبهم رأب الثأى ، فى موضع رفع متعلقة بمحذوف ، وإذا جاز الحذف لهذه العلة مع اختلاف الموضع فلا يجوز مع اتفاق الموضع ، كان ذلك أولى ، فاحذر ، وله شواهد كثيرة فى كلامهم ، سنذكر طرفا منها مستوفى فى آخر المسألة ، إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ فلا حجة لهم فيه أيضا [1] من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلِّمُ أنه فى موضعِ جرٍّ ، وإنما هو [2] فى موضع رفعٍ بالعطفِ على اسم « الله » تعالى ، والتقدير فيه : الله يُفتيكُم فِيهنَّ ، ويُفتيكم فيهنَّ ما يُتلَى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوجه الوجهين .

والثانى : أنا نسلم أنه فى موضع جرٍّ ، ولكن بالعطف على « النساء » من قوله : (يستفتونك فى النساء) لا على الضمير المجرور فى « فيهن » .

وأما قوله تعالى : ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ فلا حجة لهم فيه أيضا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه فى موضع جرٍّ ، وإنما هو فى موضع نصبٍ على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعنى المقيمين ، وذلك لأنَّ العرب [3] تنصب على المدحِ عند تكرر العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٧٧] فرفع « الموفون » على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب « الصابرين » على المدح ، فكأنه قال : اذكر الصابرين ، ثم قالت الخرنق ، امرأة من العرب :

---

(١) انظر : البيان ١/ ٢٦٧

(٢) (وإنه) فى غ .

(٣) (أن المعرب) فى غ .

لا يَبْعَدَنْ قَوْمى الّذينَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأزْرِ (١)

فنصبتْ « الطيبين » على المدح ، فكأنها قالت : أعنى الطيبين ،ويروى النازلين بالنصب ، أى أعنى النازلين ، ويروى أيضًا « والطيبون » بالرفع ، أى : وهم الطيبون (٢) ، وقال الشاعر :

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَامِ ولَيْثِ الكَتِيبةِ فى المُزْدَحَمْ
وذَا الرَّأْى حِينَ تُغَمُّ الأمُورُ بِذاتِ الصَّليلِ وَذَاتِ اللُّجُمْ (٣)

فنصب « ذا الرأى » (٤) على المدح ، فكذلك ها هنا ، وقال الآخر :

وكُلُّ قَوْمٍ أطَاعُوا أمْرَ مُرْشِدِهِمْ إلا نُمَيْرًا أطَاعَتْ أمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنِينَ ولـمَّا يُظْعِنُوا أحَدًا والقَائلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا (٥)

فرفع « القائلون » على الاستئنافِ ، ولك أن ترفعَهما جميعًا ، [ولك أن تنصبهما جميعًا] (٦)، ولك أن تنصبَ الأولَ وترفعَ الثانى ، ولك أن ترفعَ الأولَ وتنصب الثانى ، ولا (٧) خلاف فى ذلك بين النحويين .

والوجه الثانى : أنا نسَلِّمُ أنه فى موضع جرٍّ [بالعطف على المضمر] (٨)، ولكن بالعطف على « ما » من قوله : (بما أنزل إليك) فكأنه قال : يؤمنون بما

---

(١) من الكامل ، وهما فى الديوان ٢٩ والكتاب ١/٢٠٢ ؛ ٢/ ٥٧ ؛ ٦٤ وشرح التسهيل ٣/ ٩٨ ؛ ٣١٩ وشرح الأشمونى ٢/ ٧٢ ؛ ٢١٣ والهمع ٢/١١٩ والخزانة ٥/٤١ وأمالى ابن الشجرى ٢/١٠٢ ؛ ٣/٧٧ ومعانى القرآن ، للفراء ١/١٠٥ ؛ ٤٥٣ وأصول ابن السراج ٢/٤٠ والتبصرة والتذكرة ١٨٢ وبدون نسبة فى الجمل ١٥ والفصول الخمسون ١٩٢

(٢) (الطيبون) ساقطة من غ . وانظر : الدرر ٢/١٥٠ والكتاب ٢/٦٥

(٣) من المتقارب ، وهو بلا نسبة فى الخزانة ١/٤٥١ ؛ ٥/١٠٧

(٤) (وذا الرأى) فى غ .

(٥) من البسيط ، لمالك بن خياط العكلى فى الكتاب ٢/٦٤ ولابن حماط العكلى فى الخزانة ٥/٤٢

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (لا) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س .

أنزل إليك وبالمقيمين [١] ، على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وقد [٢] روى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب (وما أُنْزِلَ مِنْ قبلِك) قال: ما أكتب ؟ فقيل [٣] له : اكتب والمقيمين [٤] الصلاة ، يعنى أن المملّ أعمل قوله « اكتب » فى « المقيمين » على أن الكاتب يكتبها بالواو ، كما كتب [٥] ما قبلها ، فكتبها على لفظ المملِّ .

وأما [٦] قوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ فلا حجة لهم فيه أيضا [٧] ؛ لأن « المسجد الحرام » مجرور بالعطف على « سبيل الله » لا [٨] بالعطف على « به » والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ؛ لأن إضافة الصد عنه أكثر فى الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : « صَدَدْتُه عن المسجدِ » ولا يكادون يقولون : «كَفَرْتُ بالمسجدِ » ؟ .

فأما [٩] قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ فلا حجة لكم [١٠] فيه ؛ لأن « مَنْ » فى موضع نصبٍ بالعطف على « معايش » ، أى : جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء .

وأما قول الشاعر :

فاذْهَبْ فما بِكَ والأيامِ مِنْ عجبِ

فلا حجة فيه لهم [١١] أيضا ؛ لأنه مجرور على القسم ، لا بالعطف على الكاف فى « بك » [١٢] .

---

(١) (والمقيمين) فى غ .

(٢) (قد) ساقطة من غ .

(٣) (قيل) فى س .

(٤) (المقيمين) بدون الواو فى س .

(٥) (كتب) ساقطة من غ .

(٦) فى (أما) بياض فى غ .

(٧) (أيضا) ساقطة من س .

(٨) هناك حذف لـ « لا » فى غ .

(٩) (وأما) فى غ .

(١٠) (لهم) فى غ .

(١١) (لهم) ساقطة من غ .

(١٢) فى الكتاب ٣٨٢/٢ : « وقد يجوز فى الشعر » واستشهد بهذا البيت وغيره .

وأما قول الآخر :

أفيها كان حَتْفِى أمْ سِوَاهَا

فلا حجة لهم [١] فيه أيضا ؛ لأن « سواها » مجرور [٢] فى موضع نصب على الظرف ، [وليس مجرورا على العطف ؛ لأنها لا تقع إلا منصوبة على الظرف] [٣] ، وقد ذكرنا ذلك فى موضعه [٤] .

وأما قول الآخر :

وما بَيْنَهَا والكعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فلا حجة لهم [٥] فيه أيضًا ؛ لأنه ليس مجرورًا على ما ذكروا [٦] ، وإنما هو مجرور على تكرير « بين » مرة أخرى ، فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب ، فحذف الثانية ؛ لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : « ما كلُّ بيضاءَ شحمةٌ ، ولا سوداءَ تمرةٌ » [٧] يريدون « ولا كل سوداء [٨] » فيحذفون « كل » الثانية ؛ لدلالة الأولى عليها ، وقال الشاعر :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا [٩]

أراد « وكلّ نارٍ » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير فى كلامهم ، وبهذا

---

(١) (لهم) ساقطة من س .
(٢) (مجرور) ساقطة من غ .
(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(٤) هذا الكتاب ٢٥٢
(٥) (لهم) ساقطة من س .
(٦) (ذكروه) فى غ .
(٧) انظر : مجمع الأمثال ٣/ ٢٧٥ والكتاب ١/٦٥ - ٦٦ وأوضح المسالك ٣/٣٩٧ والرضى على الكافية ١/٣٢٥ وأصول ابن السراج ٢/٧٠ والتبصرة والتذكرة ١٩٩ ومفتاح الإعراب ١٥٠
(٨) (سوداء) ساقطة من س .
(٩) من المتقارب ، لأبى دؤاد الإيادى فى الكتاب ١/٦٦ والمفصل ١٠٦ وشرح شواهد المغنى٢/٧٠٠ والتبصرة والتذكرة ٢٠٠ وبلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٢/٢١ وأصول ابن السراج ٢/ ٧٠ ؛ ٧٤ والمحتسب ١/٢٨١ والتبيان ١/٢٤١

يبطل قولُ مَنْ توهَّم منكم أنَّ ياءِ النسب فى قولهم : « رأيت التيميَّ تيمِ عَدِيٍّ » اسم فى موضع خفض ؛ لأنه أُبدِلَ منها « تيمِ عدى » فخفضه على البدل ؛ وذلك[١] لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدى ، فحذف « صاحب » وجرّ ما بعده بالإضافة ؛ لأنه فى تقدير الثبات[٢] ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

وأبى نُعَيمٍ ذى اللواءِ المُحرِقِ

ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادّعوه لكان من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، والله أعلم .

* * *

(١) (وذلك) ساقطة من س .

(٢) (الثابت) فى غ .

٦٩ - مسألة [١]

العطف على الضمير المرفوع [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطفُ على الضميرِ المرفوع المتصلِ فى اختيار الكلام ، نحو « قمتُ وزيدٌ » ، وذهبَ البصريُّونَ [٣] إلى أنه لا يجوزُ إلا على قُبحٍ فى ضرورةِ الشعرِ .

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيدٌ أو فصلٌ ، فإنه يجوزُ معه العطفُ من غيرِ قُبْحٍ [٤] .

أماَّ الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليلُ على أنه يجوزُ العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [سورة النجم ٦/٥٣ ؛ ٧] فعطف « هو » على الضمير المرفوع [٦] ، المستكن فى « استوى » والمعنى [٧]: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى ، وهو مطلع الشمس ، فدل على جوازه [٨] ، وقال الشاعر :

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا [٩]

---

(١) انظر فى هذه المسألة :ائتلاف النصرة ٦٣ وشرح التصريح ١٥٠/٢ - ١٥١ والمقتضب ٣/ ٢١٠ وشرح الأشمونى ١١٥/٢ - ١١٦ والرضى على الكافية ٣١٩/١ والمفصل ١٢٤ ومفتاح الإعراب ١٤٨ - ١٤٩ وأوضح المسالك ٣٩٠/٣ والبيان ٦٦/٢ - ٦٧

(٢) هذا العنوان فى هامش س .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٣٧٩ واللمع ١٥٦ وسر صناعة الإعراب ٢٢١/١ وشرح التصريح ٢/ ١٥١

(٤) انظر :الكتاب (بولاق) ١/ ١٢٥ والرضى على الكافية ٣١٩/١ والمفصل ١٢٤ وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٠ ومفتاح الإعراب ١٤٨ - ١٤٩ وشرح الأشمونى ١١٦/٢ والمقتضب ٢١٠/٣

(٦) (المرفوع) ساقطة من غ .

(٧) (المعنى) فى غ .

(٨) انظر : التبيان ٢٤٦/٢

(٩) من الخفيف ، لعمر بن أبى ربيعة فى ملحق ديوانه ٤٩٨ وابن يعيش ٧٤/٣ ؛ ٧٦ والعينى ١٦١/٤ وبلا نسبة فى الكتاب ٣٧٩/٢

فعطف « زهر » على الضمير المرفوع فى « أقبلت » وقال الآخر :

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِينَالا [(١)]

فعطف « وَأَبٌ » على الضمير المرفوع فى « يكن » ؛ فدلَّ على جوازه، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : « إنما قلنا إنه لا يجوزُ العطفُ على الضميرِ المرفوع المتصل ؛ وذلك لأنه [(٢)] لا يخلو : إما أن يكون مقدرا فى الفعل أو ملفوظا به ؛ [فإن كان مقدّرًا فيه] [(٣)]، نحو قام وزيدٌ » ، [فكأنه قد عطف اسمًا على فعلٍ ، وإن كان ملفوظًا به ، نحو : قمتُ وزيدٌ] [(٤)] فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ فالواو فيه واو الحال [(٥)] ، لا واو العطف ، والمراد به جبريل وحده ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة فى حالة كونه بالأفق ، وقيل فاستوى على صورته التى خلق عليها فى حالة كونه بالأفق ، وإنما كان قبل ذلك يأتى النبى - ﷺ - فى صورة رجل .

وأما ما أنشدوه من قوله :

قُلتُ إذ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادَى

وقول الآخر :

ما لم يكُنْ وَأَبٌ له لِينالا [(٦)]

---

(١) من الكامل ، لجرير فى الديوان ٥٧ والعينى ١٦٠/٤ وبلا نسبة فى الهمع ١٣٨/٢ والمقرب ٢٣٤/١

(٢) (لأنه) ساقطة من س . (٣) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) انظر : التبيان ٢٤٦/١ ؛ ٣٩٧/٢

(٦) (لينالا) ساقطة من غ .

فمن الشاذِّ الذى لا يؤخذُ به ، ولا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء ها هنا ؛ لضرورة الشعرِ ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل فى ضرورة الشعر عندنا جائز ، فلا يكون لكم فيه حجة .

وتشبيهُهم له بالضمير المنصوب المتصل [١] ، فلا [٢] وجه له بحال [٣] ؛ لأنَّ الضميرَ المنصوبَ [٤] المتصل ، وإن كانَ فى اللفظِ فى صورةِ الاتِّصالِ ، فهو فى النيةِ فى تقدير الانفصالِ ، بخلاف الضمير المرفوع المتصلِ ؛ لأنه فى اللفظ والتقدير بصفة الاتصال ، فبان الفرق بينهما ، وقد ذكرنا ذلك مستوفى فى كتابنا الموسوم [٥] بـ « أسرار العربية » [٦] ، والله أعلم .

* * *

(١) (المتصل) ساقطة من غ .
(٢) (لا) فى غ .
(٣) (بحال) ساقطة من غ .
(٤) (المرفوع) فى غ .
(٥) (المرسوم) فى غ .
(٦) هذا الموضع لم يذكر فى أسرار العربية وإنما ذكر فى البيان ٦٦/٢ - ٦٧ ؛ ٣٩٧/٢

٧٠ - مسألة [١]

أو بمعنى الواو [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « أو » تكون بمعنى الواو ، وبمعنى « بَلْ » ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى « بل » .

أما [٣] الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا ذلك لأنَّه قد جاء ذلك [٤] كثيرًا في كتابِ الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [سورة الصافات ١٤٧/٣٧] فقيل [٥] في التفسير : إنها بمعنى « بل » ، [أي : بل يزيدون] [٦] ، وقيل : إنها بمعنى الواو [٧] ، أي : ويزيدون، ثم قال الشاعر :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فى رَوْنَقِ الضُّحَى
وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فى العَينِ أَمْلَحُ [٨]

أراد « بل » وقال تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [سورة الإنسان ٧٦/ ٢٤] أي : وكفورا [٩] ، ثم [١٠] قال النابغة :

قَالتْ ألا لَيْتَما هَذا الحَمَامُ لَنا ... إلى حمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ [١١]

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٧٥ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٢٢١ والمغنى ٦٣/١ وشرح الأشمونى ١٠٩/٢ والتبيان ٢٢/١ وشرح التصريح ١٤٥/٢ - ١٤٦ وشواهد التوضيح والتصحيح ١٧٤ وأوضح المسالك ٣٧٩/٣ وذكر الأشمونى أن هذا مذهب الأخفش والجرمى وجماعة من الكوفيين ، وفى شرح التصريح ١٤٥/٢ - ١٤٦ أن « أو » تكون بمعنى بل ، عند الكوفة وأبى على وابن برهان ، وبمعنى الواو عند الكوفة والأخفش والجرمى .

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (وأما) فى غ .

(٤) (ذلك) ساقطة من غ .

(٥) (فقيل) ساقطة من غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٧) انظر : التبيان ٢٢/١

(٨) من الطويل ، لذى الرمة فى ملحق ديوانه ١٨٥٧ والخزانة ١١/ ٦٥ - ٦٧ والأزهية ١٢١

(٩) انظر : التبيان ٢/ ٢٧٧

(١٠) (ثم) ساقطة من غ .

(١١) من البسيط ، وهو فى الديوان ٢٤ والكتاب ١٣٧/٢ والخزانة ٢٥١/١٠ وابن يعيش ٥٤/٨ ؛ ٥٨ وتخليص الشواهد ٣٦٢ وأمالى ابن الشجرى ٣٩٧/٢ ؛ ٥٦١ وشرح شواهد المغنى =

أي : ونصفه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى .

وأما البصريونَ فاحتجُوا بأن قالوا : الأصل في « أَوْ » أن تكونَ لأحدِ الشيئينِ على الإبهام [١]، بخلاف الواو وبَلْ ؛ لأنَّ الواو معناها الجمع بين [٢] الشيئينِ [٣] ، و« بل » [٤] معناها الإضرابُ ، وكلاهما مخالِفٌ لمعنى « أو » ، والأصل في كلِّ حرفٍ أن لا يدلَّ إلا على ما وُضِعَ له ، ولا يدلُّ على معنى حرف آخر ، فنحن تمسكنا بالأصل ، ومَن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومَن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادّعوهُ .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ فلا حجة لهم فيه ، وذلك [٥] من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائى تخيَّر في أن يقدرهم مائة ألف ، أو [٦] يزيدون على ذلك .

والوجه الثاني : أن يكونَ بمعنى الشكِّ ، والمعنى أنَّ الرائى إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم ، أي : أن حالهم حال من يشك في عدتهم لكثرتهم ، فالشك [٧]

= ٧٥ ؛ ٢٠٠ والمغنى ١/ ٦١ ؛ ٢٢٢ ؛ ٢/ ٨ والتبصرة والتذكرة ٢١٥ والمفصل ١٢٣ وبلا نسبة في : الرضى على الكافية ٣٤٨/٢ وشرح الأشمونى ٢٤٢/١ والهمع ٢٢٨/١ ؛ ١٨٩/٢ والتوطئة ٢٣٢

(١) انظر : الهمع ٢٤٧/٥ والمقتضب ١٤٨/١ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢٨٧/٢

(٢) (من) في غ .

(٣) انظر : الهمع ٢٢٧/٥ والمقتضب ١/ ١٤٨ وشرح اللمحة ٢/ ٢٤٧ والإيضاح ٢٠٤/٢ والبسيط في شرح الجمل ٣٣٢ ؛ ٨٧٠ ؛ ٨٧١ وابن يعيش ٩٠/٨

(٤) انظر : ابن يعيش ٨/ ١٠٤ - ١٠٧ والهمع ٥/ ٢٥٥ والمقتضب ١٥٠/١ والأنموذج ١٨٥ وشرح اللمحة ٢/ ٢٥٧ والإيضاح ٢/ ٢١٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٢٣٣ والبسيط في شرح الجمل ٣٣٢ ؛ ٣٤٠ ؛ ٣٤٢

(٥) (وذلك) ساقطة من غ .

(٦) وأو في غ .

(٧) (والشك) في غ .

يرجع إلى الرائى [(١)] ، لا إلى الحق تعالى ، كما قال تعالى : ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [سورة البقرة ١٧٥/٢] بصيغةِ التعجُّبِ ، والتعجبُ يرجعُ إلى المخاطبين ، لا إلى الله [(٢)] تعالى [(٣)] ، أى : حالهم حال من يُتعجَّبُ منه ؛ لأنَّ حقيقةَ التعجبِ فى حق الحق لا تتحقَّقُ ؛ لأن التعجبَ إنما يكون [(٤)] بحدوث علم بعد أن لم يكن ، ولهذا قيل فى معناه : التعجب ما ظهر حكمُه ، وخفى سببُهُ ، وخرج عن نظائرِهِ ، والحقُّ [(٥)] تعالى عالمٌ بما كان ، وبما [(٦)] يكون ، وبما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، وكما [(٧)] أن التعجب يرجع إلى الخَلْق [لا إلى الحق] [(٨)] ، فكذلك ها هنا .

وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

أو أنــتِ فــى الـعَـيــنِ أمْـلَـحُ

فالرواية فيه « أم أنتِ فى العينِ أملحُ » وإن سلّمنا أن الرواية « أو » فلا حجة لهم فيه أيضا ؛ لأن « أو » فيه للشك ، وليست بمعنى « بل » ؛ لأنَّ مذهبَ الشعراءِ أن يُخرجُوا الكلامَ مُخرَجَ الشكِّ ، وإن لم يكن هناك شكٌّ ؛ ليدلُّوا بذلك [(٩)] على قوةِ الشّبهِ [(١٠)] ، ويُسمَّى فى صنعةِ الشعرِ « تجاهل العارف [(١١)] » كقول الشاعر :

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَينَ جُلاجِلٍ وبَينَ النَّقَا آأنْتِ أمْ أمُّ سَالِمِ [(١٢)]

---

(١) انظر : التبيان ٢٢/١

(٢) (الحق) فى غ .

(٣) وذلك لأن التعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفى سببه وخرج عن نظائره ؛ ولذا لا يصدر من الله التعجب ؛ لفقد الانفعال ، وما جاء على خلاف ذلك فهو بالنظر إلى المخاطب . انظر : الكناش ٢/ ٧٠٨

(٤) (يكون) ساقطة من غ .

(٥) لفظ الجلالة فى غ .

(٦) (وما) فى غ .

(٧) (فكما) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٩) (به) فى س .

(١٠) (التشبيه) فى غ .

(١١) (التعارف) فى غ .

(١٢) من الطويل ، لذى الرمة فى الديوان ٧٥٠ والكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٨ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣ والمقتضب ١/ ١٦٣ والمفصل ٢٥ ؛ ٣٥٢ وابن يعيش ١/ ٩٤ ؛ ٩/ ١١٩ وبلا نسبة فى إصلاح الخلل ٢٩٥ وشرح الرضى على الشافية ٣/ ٦٤ واللسان (جلل) ١٣ / ١٣٠

وكقول الآخر :

بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ [١]

وإن لم يكن هناك شك ولا شبهة ، وإذا كانوا يخرجون الكلام مخرج الشك ، وإن لم يكن هناك شك لم تخرج « أو » عن أصلها .

وأما قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ فلا حجةَ لهم فيه ؛ لأن « أو » فيها [٢] للإباحة [٣] ، [أي : قد أبحتك كل واحد منهما كيف شئت] [٤] ، كما تقول في الأمر : « جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين » أي : قد أبحتُكَ مُجالسةَ كلِّ واحدٍ منهما كيف [٥] شِئتَ ، والمنع بمنزلة الإباحة، فكما أنه لا يمتنع من [٦] شيء أبحته له ، فكذلك لا يقدم على شيء نهيته عنه ، وأما قول الآخر :

أو نصفه فقد

فنقول : الرواية « ونصفه فقد » بالواو [٧] ، فلا يكونُ لكم فيه شاهد ، ولو سلمنا أن الرواية على ما رويتموه ، فنقول : « أو » فيه باقية على أصلها ، وهو أن يكون التقدير فيه : ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه ، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف [٨] ، كقوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ ﴾[سورة البقرة ٢/٦٠] [٩] أي : فَضَرَب فانفَجَرَت ، وعلى هذا التقدير قول الشاعر :

---

(١) من البسيط ، وقد اختلف في نسبته ، فينسب لمجنون ليلى في الديوان ١٣٠ ، وللعرجي في العيني ١/ ٤١٦ ؛ ٤/ ٥١٨ وله أو للكامل الثقفي في شواهد المغني ٢/ ٩٦٢ وانظر بيان هذا الخلاف في الخزانة ١/٩٧

(٢) (فيه) في غ .

(٣) انظر : التبيان ٢/٢٧٧

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٥) (كيف) ساقطة من غ .

(٦) (من) ساقطة من س .

(٧) انظر : الدرر ١/١٢١

(٨) انظر : أوضح المسالك ٣/٣٩٥ وشرح الأشموني ٢/١١٩

(٩) سورة البقرة ٢/٦٠ ونص الآية في س : (قلنا اضرب بعصاك الحجر) .

ألا فَالْبِثَا شَهْرَيْنِ أوْ نِصْفَ ثَالِثِ [(١)]

أى شهرين ، أو شهرين ونصف ثالثٍ ، ألا ترى أنَّكَ لا تقول مبتدئًا « لبثتُ نصفَ ثالثٍ » وإذا [(٢)] وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفًا ، كانت باقية على أصلها ، فدلَّ على صحةِ ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

* * *

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه : « إلى ذاكما ما غَيَّبتنى غيابيا » ، وهو لابن أحمر فى الديوان ١٧١ وأمالى ابن الشجرى ٧٥/٣ ؛ ٢٠٧ والخصائص ٤٦٢/٢ .

(٢) (فإذا) فى س .

٧١ - مسألة [١]

العطف بلكن بعد الإيجاب [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنه يجوزُ العطفُ بـ « لكِنْ » في الإيجابِ ، نحو « أتانى زيدٌ لكن عمروٌ » [٣]، وذهب البصريون [٤] إلى أنه لا يجوزُ العطفُ بها فى الإيجابِ ، فإذا جِيءَ بها فى الإيجابِ وجبَ أَنْ تكونَ الجملةُ التى بعدها مخالفةً للجملةِ التى قبلها ، نحو « أتانى زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يأتِ » وما أشبه ذلك [٥] ، وأجمعُوا [٦] على أنه يجوزُ العطفُ بها فى النفى [٧] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : أجمعنا على أنَّ « بَلْ » يجوزُ العطفُ بها بعد النفيِ والإيجاب [٨] ، فكذلك « لكنْ » وذاك لاشتراكِهما فى المعنى ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءنى زَيْدٌ لكن عمروٌ » فتُثبتُ المجيءَ للثانى دون الأول ، [كما لو قلت « ما جاءنى زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » فتثبُتُ المجيء للثانى دون الأول] [٩] ، فإذا كانا فى معنى واحد ، وقد اشتركا فى العطف بهما فى النفى ، فكذلك فى الإيجاب .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٧٥ ؛ ١٤٩ وشرح التصريح ٢/ ١٤٦ ؛ ١٤٧ والمقتضب ١/١٢ والرضى على الكافية ٢/ ٣٩٢ وشرح الأشمونى ٢/١١٣ والبسيط فى شرح الجمل ٣٤٠ ؛ ٣٤٨ .

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) وقيل التى تقع فى الجمل لا تكون عاطفة ، بل حرف ابتداء . أوضح المسالك ٣/٣٨٣

(٤) انظر : الكتاب ٤/٢٣٢

(٥) (وما أشبه ذلك) ساقط من غ .

(٦) (فأجمعوا) فى غ ، إلا يونس ، لم يجز كونها عاطفة . انظر : شرح التصريح ٢/١٤٩

(٧) انظر : ابن يعيش ٨/ ١٠٤ - ١٠٧ والهمع ٥/٢٦٢ والمقتضب ١/١٢ والأنموذج ١٨٥ وشرح اللمحة ٢/٢٥٧ والإيضاح ، لابن الحاجب ٢/ ٢١٣ والتسهيل ١٧٧ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٢٣٠ والبسيط فى شرح الجمل ٣٤٠ ؛ ٣٤٨

(٨) انظر : ابن يعيش ٨/ ١٠٤ - ١٠٧ والهمع ٥/٢٥٥ والمقتضب ١/١٢ والأنموذج ١٨٥ وشرح اللمحة ٢/ ٢٥٧ والإيضاح ٢/٢١٣

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطفُ بها [١] بعد الإيجابِ ؛ وذلك لأنَّ العطفَ بها في الإيجابِ إنما يكونُ في الغلطِ والنسيانِ ، ألا ترى أنك لو عطفتَ بها بعد الإيجاب ، لكنت تقول : « جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ » فكنت تُثبتُ للثاني بـ « لكنْ » [٢] المجيء الذي أثبتَّه للأول ، فيُعلم أنَّ الأولَ مرجوع عنه كالعطف بـ « بَلْ » في الإيجاب ، نحو « جاءني زيد بل عمرو » وإذا [٣] كان العطف بـ « لكنْ » في الإيجابِ إنما يكون في الغلطِ والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى [٤] عنها بـ« بَلْ » في الإيجابِ ؛ لأنه لا حاجةَ إلى تكثيرِ الحروفِ الموجبة للغلطِ ، وقد يُستغنى [٥] بالحروفِ عنِ الحرفِ في بعضِ الأحوال [٦] إذا كان في معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بِأليكَ عن « حَتَّاك » ، وبمثلك عن « كَكَ » ، وكذلك استغنوا [٧] عن « وَدَع » بـ« تَرَك » ؛ لأنه في معناه ، وكذلك استغنوا به عن وذَرَ ، وكذلك استغنوا بمصدر ترك [٨]واسم الفاعل منه عن مصدر ودع ووذر ، وعن اسم الفاعل منهما ، فيقال : ترك تركًا فهو تاركٌ ، ولا يقال : ودع وَدَعًا ، فهو وادِعٌ ، ولا وذر وذرًا فهو واذِرٌ ، فأما قول أبي الأسود الدؤلي :

لَيْتَ شِعْرِى عَنْ خَلِيلِى مَا الّذِى ... غَالَهُ فى الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ [٩]

وقول سويد بن أبي كاهل :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِى قَوْمِهِ ... ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْ وَلاعَجْزَا وَدَعْ [١٠]

---

(١) (بهما) في غ .
(٢) (بلكن) في غ .
(٣) (فإذا) في غ .
(٤) (استغنوا) في غ .
(٥) (استغنى) في س .
(٦) (في بعض الأحوال) ساقط من س .
(٧) النص في غ : (استغنوا عليها ببل ، في الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط وقد) .
(٨) (تروك) في غ .

(٩) من الرمل ، وهو في ملحق ديوانه ٣٥٠ والمحتسب ٣٦٤/٢ والشعر والشعراء ٧٣٣/٢ ولأنس بن زنيم في الخزانة ٤٧١/٦ ولأبي الأسود الدؤلي أو لأنس بن زنيم في اللسان (ودع) ٣٨٤/٨ « ط بيروت » .

(١٠) من الرمل ، وهو في الخزانة ٦/ ٤٧٢ في اللسان (ودع) ٣٨٤/٨ « ط بيروت » .

فهو محمولٌ على أنه بمعنى « وَدَّع » بالتشديد ، فخُفِّفَ ، وهو على كل حال من الشاذِّ الذى لا يعتد به في الاستعمال ، وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة لما قبلها ؛ ليكونا خبرين مختلفين .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنا أجمعنا على أن (بَلْ) يجوزُ العطفُ بها بعدَ النفى والإيجاب ، فكذلك (لكنْ) ؛ لاشتراكهما فى المعنى » قلنا : إنما شاركت « لكنْ » : بَلْ ، فى النفى دون الإيجاب ؛ لأنَّ مشاركتها لها فى النفى صواب ، وليس على سبيل النسيان والغلط ؛ ألا ترى أنك إذا قلت فى النفى « ما جاءنى زَيْدٌ لكنْ عمروٌ » لم توجبْ نسيانًا ولا غلطًا ، كما لو [١] قلت : « ما جاءنى زَيْدٌ بَلْ عمروٌ » وإذا كان استعماله فى النفى لا يوجب نسيانا ولا غلطا، فتكثير [٢] ما هو صواب لا ينكر ، بخلاف استعماله فى الإيجاب ؛ فإنه يوجب النسيان والغلط ، والنسيان والغلط إنما يقع نادرا قليلا [٣] ، فاقتصر فيه على حرف واحد [٤] ، وهو « بل » .

ثم ليس من ضرورة تشارك « لكنْ ، وبلْ » فى بعض الأحوال ، مشاركتهما فى كل الأحوال ، ألا ترى أن « بل » لا يحسن دخول الواو عليها ؟ ولا يقال [٥] « وبل » ، [ولكن دخول الواو عليها ، فيقال : ولكن] [٦] ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾ [سورة البقرة ١٠٢/٢] فى قراءة من قرأ بالتخفيف [٧] ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ ﴾ [سورة البقرة ١٧٧/٢] والشواهد على ذلك من كتابِ الله وكلامِ العرب مما [٨] لا يحصَى كثرةً ، وذلك لا يوجد ألبتة فى « بل » فدل على ما قلناه ، والله أعلم .

* * *

(١) (لو) ساقطة من غ .
(٢) (وكثير) فى غ .
(٣) (قليلا) ساقطة من غ .
(٤) (واحد) ساقطة من غ .
(٥) (ويقال) فى غ .
(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٧) انظر : التبيان ٥٤/١ – ٥٥ ومتن الشطبية ٥٧
(٨) (ما) فى غ .

٧٢ - مسألة [١]

أفعل منك : هل يصرف فى الضرورة ؟ [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « أَفْعَلَ مِنْكَ » لا يجوز صرفُه فى ضرورة الشعرِ ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه [٣] فى ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » لما اتصلت به مَنَعَتْ من صرفه ؛ لقوة اتصالها [٤] به ، ولهذا كان فى المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد [٥] ، نحو : « زَيْدٌ أَفضلُ مِنْ عمرٍو » ، وهندٌ أفضلُ مِنْ دَعْدٍ ، والزيدانِ أفضلُ مِنْ العمرينِ » وما أشبه ذلك ؛ فدلَّ على قوةِ اتصالها به ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز صرفُه .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » تقوم مَقامَ الإضافة ، ولا يجوز [٦] الجمع بين التنوين والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء [٧] ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز صرفه لأن الأصل فى الأسماء كلها الصرف ، وإنما يُمنعُ بعضُها من الصرف لأسبابٍ عارضةٍ [٨] ،

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٤ وشرح الأشمونى ٢/٢٧٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (صرفه) ساقطة من غ .

(٤) انظر فى تفصيل ذلك : الرضى على الكافية ١/ ٦٨ والمقتضب ٣/٣١٢

(٥) انظر : المقتضب ١/١٦٨ والكناش ١/٥٨٩ والمفصل ٢٣٣ وأوضح المسالك ٣/٢٨٧ وابن عقيل ١٢٥ وقطر الندى ٢٨١

(٦) (لا يجوز) فى غ .

(٧) انظر : قواعد المطارحة (ورقة) ٣٤٢ والمقتضب ٣/ ٣٠٩ وشرح الأشمونى ١/ ١٤ - ١٩ وابن عقيل ٣ وأوضح المسالك١/١٣- ١٤

(٨) وهى تسعة ، وقال آخرون إنها إحدى عشر ، وقيل عشرة . انظر فى تفصيل ذلك : الجامع الصغير ٢٠٥ وقطر الندى ٣١٢ والإيضاح ١/ ١٢٦ - ١٥٤ والمقتضب ٣/٣٠٩

تدخلُها على خلاف الأصل ، فإذا اضطر الشاعر ردَّها إلى الأصل ، ولم يعتبر تِلك الأسبابَ العارضةَ التى دَخَلَتْ عليها ، قال أبو كبير الهذلى [(١)] :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ   حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيرَ مُهَبَّلِ [(٢)]

فصرف « عواقد » [(٣)]، وهى لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، وقال النابغة :

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ [(٤)]

فصرف « قصائد » وهى لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك ، مما لا يحصى كثرة فى أشعارهم .

والذى يدلُّ على هذا أنَّ ما لا أصل له فى الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ؛ لأنه لا أصلَ له فى ذلك ، فيرده إلى حالةٍ قد كانتْ له ، فإذا ثبتَ هذا ، فنقول : أَفْعَلُ مِنْكَ اسمٌ ، والأصل فيه الصرف ، وإنما امتنعَ مِنَ الصرفِ لوزن الفعلِ والوصفِ ، فصار بمنزلة « أحمر » [(٥)]، وكما وقع الإجماع على أن « أحْمَر » يجوز صرفُه فى ضرورةِ الشِّعرِ [(٦)] ؛ ردًّا إلى الأصلِ ، فكذلك : أَفْعَلُ مِنْكَ ، ثم إذا جاز عندكم فى ضرورةِ الشِّعرِ تَرْكُ صرفِ ما أصله الصرف – وهو عدولٌ عنِ الأصلِ إلى غيرِ أصلٍ [(٧)]– فكيف لا يجوزُ صرفُ ما أصلُه الصرف ، وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل ؟ وهل منع ذلك إلا رفض القياس ، وبناء على غير أساس ؟ .

---

(١) أبو كبير الهذلى ، هو عامر بن الحليس ، وهو من شعراء الجاهلية . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٦٧٤ والخزانة (بولاق) ٤٧٣/٣

(٢) من الكامل ، وهو فى شرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣ والخزانة (بولاق) ٤٤٦/٣ والكتاب ١٠٩/١ والعينى ٥٥٨/٣ وشرح شواهد المغنى ٢٢٧/١ ؛ ٩٦٣/٢

(٣) (عواقدا) فى غ .

(٤) من الكامل ، وهو فى الديوان ٥٥ والكتاب ٥١١/٣ والخزانة ٣٣٣/٦ وبلا نسبة فى المقتضب ١/ ١٤٣ ؛ ٣/ ٣٥٤

(٥) انظر : الكتاب ٣/ ١٩٨ والمقتضب ٣١٢/٣ ؛ ٣٧٧ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢١٠/٢ – ٢١١

(٦) انظر : أوضح المسالك ٣٧/٤ والكناش ٢٧٦/١

(٧) (الأصل) فى غ .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن (مِنْ) لما اتصلت به منعت من صرفه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن اتصال « مِنْ » ليس له تأثيرٌ في منع الصرف ، [وإنما المؤثر في منع الصرف] (١) وزن الفعل والوصف (٢) ، والذي يدلُّ على ذلك أنهم قالوا : « زَيْدٌ خيرٌ مِنْكَ ، وشرٌّ منك » فيصرفون مع اتصال « من » به (٣) ، ولم يمنعوهما الصرف مع دخول « من » عليهما واتصالها بهما ، ولو كان كما زعموا ، لوجب أن لا ينصرفا (٤) ؛ لاتصال « من » بهما ، فلما انصرفا مع اتصال « من » بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف .

والذي يدلُّ على صحةِ هذا أنه لما زال وزن الفعل من « خَيْرٌ مِنْكَ ، وشَرٌّ مِنْكَ » انصرفَ ؛ لأن الأصل : أَخْيَرُ مِنْكَ ، وأَشْرَرُ مِنْكَ (٥) ، إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الراءين في الأخرى من قولهم « شَرّ منك » لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمةٍ واحدةٍ ؛ لأن ذلك مما يُستثقلُ في كلامهم (٦) ، فلما نقصا عن وزنِ الفعلِ ، بقي فيهما علةٌ واحدةٌ ، وهي الوصفُ (٧) ، فردّا إلى الأصل ، وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل .

وأما قولهم : « إنه لا يُثنّى ولا يُجمعُ ولا يُؤنَّثُ ؛ لاتصالِ (مِنْ) به » قلنا : إنما لم يُثن ، ولم يُجمع (٨) ، ولم يُؤنّث ؛ لثلاثة أوجه :

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٢) انظر : الإيضاح ١/١٢٩ وشرح الأشموني ٢/٢٥٦ ؛ ٢٧٢

(٣) (به) ساقطة من غ .

(٤) (ينصرفان) في غ .

(٥) انظر : شرح الأشموني ٢/٤٩

(٦) انظر في إدغام المثلين : الجاربردي ١/٣٢٩ وشرح الأشموني ٢/٦٥٩ - ٦٦٠ وابن عقيل ٢٠١ - ٢٠٢ وأوضح المسالك ٤/ ٤٠٨-٤٠٩

(٧) انظر : الجامع الصغير ٢٠٥ وقطر الندى ٣١٢ والإيضاح ١/١٢٦ والمقتضب ٣/٣٠٩

(٨) (ولم يجمع) ساقط من س .

الوجه (١) **الأول** : أنه (٢) لم يثنَّ ، ولم يجمعْ ، ولم يؤنَّثْ ؛ لأنه تضمَّنَ معنى المصدرِ (٣) ؛ لأنك إذا قلت : « زَيْدٌ أفضلُ مِنْكَ » كان معناه فضلُ زيدٍ يزيدُ على فضلِكَ (٤) ، فجُعِلَ موضعُ « يزيدُ فضْلُهُ » أفضل ، فتضمّنَ معنى المصدرِ والفعلِ معًا ، والفعلُ والمصدرُ مذكرانِ ، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع (٥) ، فكذلك ما تضمنهما .

والوجه الثاني : أنه (٦) لم يُثنَّ ، ولم يُجمعْ ؛ لأنه مضارع للبعضِ (٧) الذى يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (٨) بلفظ واحد .

والوجه الثالث : إنما لم يُثنَّ ولم يُجمعْ لأنَّ التثنيةَ والجمعَ إنما تلحق الأسماء التى تنفردُ بالمعانى ، و« أفعل » اسم مركب ، يدلُّ على فعلٍ وغيرِه ، فلم يجز تثنيتُه ولا جمعُه ، [كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه] (٩) ، لما كان مركَّبًا (١٠) ، يدل على معنى وزمانٍ (١١) ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصارًا للكلام ، واستغناءً بقليلِ (١٢) الكلام عن كثيرِهِ ، ولم يجز تأنيثه لما ذكرنا من

---

(١) (الوجه) ساقطة من غ .

(٢) (إنما) فى غ .

(٣) ولذا يعد اسم التفضيل من المشبهات بالفعل . انظر : شرح التصريف الملوكى ٩١-٩٦ والمفصل ٢١٨ وابن يعيش ٦/ ٢٨١

(٤) النص فى غ : (زيد يزيد فضله على فضلك) .

(٥) انظر : المقتصد ١/ ١٧٣ وابن يعيش ٧/ ٦ وابن عقيل ١٢٥ وشرح الأشمونى ٢/٥٣ وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٩ وقطر الندى ٢٨١

(٦) (إنما) فى غ .

(٧) « بعض » من الكلمات التى لا تعرف بأل . انظر : درة الغواص ٢٥

(٨) (وإنما الجمع) فى غ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(١٠) يعلل أبو الفداء لعدم تثنية وجمع الفعل ؛ وذلك لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ، ولفظ الفعل يدل على القليل والكثير . انظر : الكناش ٢/٦٥٩

(١١) انظر : المرتجل ١٤ والكتاب ١/ ١٢ وقواعد المطارحة (ورقة) ١٤

(١٢) (لقليل) فى غ .

تضمنه معنى [١] المصدر ، والمصدر مذكر ، ثم على أصلكم إنما وحد « أفعل » لأنه جَرى مَجْرى الفعل ؛ ولهذا كانت إضافته غير حقيقية [٢] .

وأما قولهم : « إنَّ (مِنْ) تقوم مَقامَ الإضافةِ ، فلا يجوزُ الجمع بين التنوين والإضافة » قلنا : لو كان ذلك [٣] الأمر كما زعمتم لوجبَ أن يدخلَه الجرُّ فى موضع الجرِّ ، كما إذا دخلته الإضافة ، فلما أجمعنا على أنه لا ينصرف ، ويكون فى موضع الجر مفتوحًا ، كسائر ما لا ينصرف ؛ دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما [٤] قولهم : « إنما لم يجزِ الجمعُ بين التنوينِ والإضافةِ ؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء [٥] » قلنا : لا نسلم أنه إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة [٦] ؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين :

أحدهما : أنَّ الإضافة تدلُّ على التعريفِ [٧] ، والتنوينَ يدلُّ على التنكيرِ [٨] ، فلو جوَّزنا الجمع بينهما ؛ لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير فى كلمة واحدة ، وهما ضدّانِ ، والضدانِ لا يجتمعانِ .

والوجه الثانى : أنَّ الإضافة علامةُ الوصلِ ، والتنوينَ علامةُ الفصلِ [٩] ، فلو

---

(١) (تضمن) فى غ .

(٢) ولذا ذهب أكثر النحاة إلى أن إضافته لا تفيد تعريفا فى نحو « أفضل القوم » بل هى إضافة لفظية فى تقدير الانفصال . انظر : شرح التسهيل ٣/ ٥٨-٦١ والإيضاح ١/ ٦٥٦ - ٦٥٧ وابن يعيش ٦/ ٩٢

(٣) (ذلك) ساقطة من غ .

(٤) (وأما) زيادة من غ .

(٥) (الاسمية) فى غ .

(٦) النص فى س : (والإضافة لوجهين) .

(٧) انظر : المفصل ٨٢ والكناش ١/ ٤٢٠ وشرح الأشمونى ١/ ٦٨ وقطر الندى ١١٢ والمقتضب ٤/ ١٤٣ ؛ ٢٧٧

(٨) انظر : ابن يعيش ٩/ ٢٩ وأوضح المسالك ١/ ١٤ وشرح الأشمونى ١/ ١٨

(٩) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ١٠٢ والجامع الصغير ١٤٦ والمفصل ١٦٨ وشرح الأشمونى ١/ ٥٢٢ وقطر الندى ٢١

جوَّزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين [علامة وصل وعلامة فصل][1] ، فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

وما ذهبوا إليه من التعليل يبطلُ بحرف الجرِّ مع لام التعريف ؛ فإنهما يجوز اجتماعهما ، نحو « مررتُ بالرجلِ » وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء ، إلى غير هذين الدليلين من دلائل الأسماء ، والله أعلم .

* * *

(١) النص فى س : (علامتى وصل وفصل) .

٧٣ - مسألة [١]

ترك صرف ما ينصرف [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنه يجوزُ تَرْكُ صرفِ ما [٣] ينصرفُ فى ضرورةِ الشعرِ ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش [٤] وأبو على الفارسى [٥] وأبو القاسم بن برهان [٦] من البصريين ، وذهب البصريون [٧] إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا [٨] على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما [٩] ينصرف فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرا [١٠] فى أشعارهم [١١] ، قال الأخطل :

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ [١٢]

فترك صرف « شبيب » وهو منصرف ، وقال حسان :

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٥٩ والمقتضب ١/ ٣٨ ؛ ٣٩ والخزانة (بولاق) ١/ ٧١ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٧٣ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٧

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (لا) فى غ .

(٤) انظر : ائتلاف النصرة ٥٩ والخزانة (بولاق) ٧١/١

(٥) انظر : ائتلاف النصرة ٥٩ والخزانة (بولاق) ٧١/١ وشرح الأشمونى ٢٧٣/٢

(٦) انظر : ائتلاف النصرة ٥٩ والخزانة (بولاق) ٧١/١

(٧) فى الكتاب ٢٦/١ : « هذا باب ما يحتمل فى الشعر : اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف » . وانظر : سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢

(٨) فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية ، فأجاز منعه ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع المنصرف اختيارا . انظر : شرح الأشمونى ٢٤٧/٢

(٩) (لا) فى غ .

(١٠) (كثيرا) ساقطة من غ .

(١١) انظر : شرح الأشمونى ٢٧٣/٢ والخزانة (بولاق) ٧١/١

(١٢) من الكامل ، وهو فى الديوان ١٩٧ والعينى ٤/ ٣٦٢ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢٧٤/٢

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَينَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأبطَالِ (١)

فترك صرف « حنين » وهو منصرف ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [سورة التوبة ٩/٢٥] ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ، وقال الفرزدق :

إذا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا (٢)

فترك صرف « زوبر » وهو منصرف ، ومعناه نسبت إلى بكمالها من قولهم : « أخذ الشيء بزَوْبَرِهِ » إذا أخذه كله ، وقيل : « بزَوْبَرَا » أى كذبًا وزُورًا ، وقال الآخر :

إلى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحَلُ نَاقَتِى ... عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِى أَوْ تُزْحِفُ (٣)

فترك صرف « أناس » وهو منصرف ، و« أم أناس » بنت ذهل من بنى شيبان ، و« عمرو » يريد به عمرو بن حجر الكندى ، وقال الآخر :

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِى ... بِأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ
أَوِ التَّالِى دُبَارَ فَإِنْ أَفُتْهُ ... فَمُؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ (٤)

فترك صرف « دُبَار » وهو منصرف ، و« دُبار » يوم الأربعاء ، وما ذكره (٥) فى هذين البيتين أسماء الأيام فى الجاهلية ؛ فأول : يوم الأحد ، وأَهْوَن (٦) : يوم

---

(١) من الكامل ، وهو فى الديوان ٣٩٣ واللسان (حنن) ١٣/١٣٣ « ط بيروت » .

(٢) من الطويل ، وينسب للفرزدق فى الديوان ١/ ٢٠٦ ؛ ٢٩٦ ولابن أحمر فى ديوانه ٨ونسبه البغدادى فى الخزانة (بولاق) ١/٧١ للفرزدق أو لابن أحمر وينسب للطرماح فى ملحقات ديوانه ٥٧٤

(٣) من الكامل ، لبشر بن أبى خازم فى الديوان ١٥٥ وبلا نسبة فى الكتاب ٢/ ٩ والهمع ٢/ ١٢٧

(٤) من الوافر ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وهو فى العينى ٤/ ٣٦٧ والدرر١/ ١١ والهمع ١/ ٣٧

(٥) (ذكروه) فى غ .

(٦) وأوهد . انظر : المزهر (دار التراث) ١/ ٢١٩

الاثنين ، وجُبَار : يوم الثلاثاء ، ودُبار : يوم الأربعاء ، ومُؤْنِس : يوم الخميس ، وعَرُوبة : يومُ الجمعة ، وشِيَار : يومُ السبت [١] ، وقال الآخر :

فَأَوْفَضْنَ عنها وهْىَ تَرْغُو حُشَاشَةً
بِذِى نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أحمَرُ [٢]

فترك صرف « عُرْيَان » وهو منصرف ؛ لأن مؤنثه « عُرْيانَة » لا « عَرْيَا » [٣].
وقال الآخر :

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِثَابِتَ شَاخِصًا
عَارِى الأَشَاجِعِ نَاحِلاً كَالمُنْصُلِ [٤]

فترك صرف « ثابت » وهو منصرف ، وقال العباس بن مرداس السلمى :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ [٥]

فترك صرف « مرداس » [٦] وهو منصرف .
قالوا ولا يجوز أن يقال : « إن الرواية :

يَفُوقَانِ شَيْخِى فى مَجْمَعِ

وشيخه أبوه مرداس » لأنا نقول : بلِ الروايةُ الصحيحة المشهورة ما رويناه ، على أنا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى ، كما رويتموه ، فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها ؟ وقال دوسر بن دهبل القريعى :

---

(١) انظر : القاموس المحيط (شبر) ٢/ ٦٦ والمزهر (دار التراث) ١/ ٢١٩ ؛ ٤٥٩

(٢) من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى الخزانة (بولاق) ١/ ٧١

(٣) (عريان) فى غ .

(٤) من الكامل ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى الخزانة (بولاق) ١/ ٧٢

(٥) من المتقارب ، لعباس بن مرداس فى الديوان ٨٤ والشعر والشعراء ١/ ١٠٧ ؛ ٢/ ٧٥٢ وابن يعيش ١/ ٦٨ والعينى ٤/ ٣٦٥

(٦) فى موضع (مرداس) طمس فى س .

وَقَـائِـلَـةٍ مَـا بَـالُ دَوْسَـرَ بَـعْـدَنَـا
صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ [١]

فلم يصرف « دَوْسَر » وهو منصرف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية :

ما لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا

[لأنا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه ، ولو قدرنا أن ما رويتموه صحيح ، فما عذركم عما رويناه ، مع صحته وشهرته ؟ وقال الآخر :

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأمْـــ ـــرُ أكثرُها وأطْيبُهَا [٢]

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية :

وأنـتُـمْ حِـيـنَ جَـدَّ الأمـرُ] [٣]

لأنا نقول : بلِ الروايةُ الصحيحةُ ما رويناهُ ، ولو [٤] قدَّرنا ما رويتموه صحيحًا [٥] ، فما عذركم عما رويناه على ما بينا ؟ وقال الآخر :

وَمِـمَّـنْ وَلَـدُوا عَـامِـــرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ [٦]

فترك صرف « عامر » وهو ينصرف [٧] ، ولم يجعله قبيلة ؛ لأنه وصفه ، فقال : « ذو الطول وذو العَرْضِ » ولو كانت [٨] قبيلة لوجب أن يقول : « ذات الطول وذات العرض » ، قالوا [٩] : ولا يجوز أن يقال : « إنما لم يصرفه لأنه

---

(١) من الطويل ، وهو فى العينى ٤/ ٣٦٦ وغير منسوب فى الخزانة (بولاق) ١/ ٧٢

(٢) من الوافر ، لابن قيس الرقيات فى الديوان ١٢٤ وبلا نسبة فى ابن يعيش ١/ ٦٨

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٤) (فلو) فى غ .

(٥) (صحيحا) ساقطة من غ .

(٦) من الهزج ، لذى الإصبع العدوانى فى العينى ٤/ ٣٦٤ وابن يعيش ١/ ٦٨ و (ذو) ساقطة من غ .

(٧) (منصرف) فى غ .

(٨) (كان) فى غ .

(٩) (قالوا) زيادة من غ .

ذهب به إلى القبيلة ، كما قرأ سيد القراء أبو عَمرو بن العَلاء (١) : ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [سورة النمل ٢٢/٢٧] فترك صرف « سبأ » ؛ لأنه جعله اسمًا للقبيلة ؛ حملا على المعنى ، وقال الشاعر :

مِنْ سَبَأَ الحَاضِرينَ مَأْرِبَ إذْ   يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا (٢)

فلم يصرف « سبأ » لأنه جعله اسما للقبيلة ؛ حملا على المعنى ، وقال الله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾ [سورة هود ٦٨/١١] فلم يصرف « ثمود » الثاني ؛ لأنه جعله اسما للقبيلة ؛ حملا على المعنى (٣) ، ثم قال الشاعر :

تَمُدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمُلٍ   بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبَّعَا (٤)

وقال الآخر :

لَوْ شَهِدَ عَادَ مِنْ زَمَانِ عَادِ
لابْتَزَّهَا مَبَارِكَ الجِلادِ (٥)

وقال الآخر :

عَلِمَ القَبَائلُ مِنْ مَعَدَّ وغَيرِهَا   أنَّ الجَوادَ محمَّدُ بْنُ عُطارِدِ (٦)

وقال الآخر :

وَلَسْنَا إذَا عُدَّ الحصَى بِأَقِلَّةٍ   وَإنَّ مَعَدَّ اليَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا (٧)

---

(١) انظر : الكتاب ٢٥٣/٣

(٢) من المنسرح ، للنابغة الجعدى فى الديوان ١٣٤ وشرح أبيات سيبويه ٢٤١/٢ وله أو لأمية بن أبى الصلت فى الخزانة ١٣٩/٩ وجاء فى ديوان الأخير ٥٩ وللأعشى فى معجم ما استعجم ١١٧٠ ولم ينسب فى الكتاب ٢٥٣/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩

(٣) فى الكتاب ٢٥٣/٣ : « وكان أبو عمرو لا يصرف (سبأ) يجعله اسما للقبيلة » .

(٤) من الطويل ، لزهير بن أبى سلمى فى الكتاب ٣/ ٢٥١ وغير منسوب فى الخزانة ٥٠٤/٢ وليس فى الديوان ، وفى غ : (أفاض) بدلا من (تمد) .

(٥) بيتان من الرجز ، بلا نسبة فى الكتاب ٢٥١/٣

(٦) من الكامل ، وهو بلا نسبة فى الكتاب ٢٥٠/٣ وشرح أبيات سيبويه ٣٢٦/٢

(٧) من الطويل ، وهو للأعشى فى المقتضب ٣٦٣/٣ وشرح أبيات سيبويه ٢٣٨/٢ وغير منسوب فى الكتاب ٢٥١/٣ وليس فى ديوانه .

وقال الآخر :

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً   وَكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وَسَادَهَا [١]

فلم يصرف « قريش » لأنه جعله اسما للقبيلة ؛ حملا على المعنى ، والحمل على المعنى كثير فى كلامهم ، قال الشاعر :

قَامَتْ تُبْكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ   مَنْ لِى مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِى فى الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ   قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ [٢]

وكان الأصل أن يقول « ذات غربة » فحمله [٣] على المعنى ، فكأنها قالت : تركتنى إنسانا ذا غربة ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى [٤] ، وقال الأعشى :

لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ المُنْفِدِينَ   شَرَابَهُمُ قَبْلَ إنْفَادِهَا [٥]

وكان الأصل أن يقول « قبل إنفاده » لأن الشراب مذكر ، إلا أنه أنثه ؛ حملا على المعنى ؛ لأن الشراب هو الخمر [٦] فى المعنى ، وقال الآخر :

يَا بِئْرُ يَابِئْرَ بَنِى عَدِىٍّ
لأنْزَحَنْ قَعْرَكِ بِالدُّلِىِّ
حَتَّى تَعُودِى أقْطَعَ الوَلِىِّ [٧]

---

(١) من الكامل ، اختلف فى نسبته ، فينسب لعدى بن الرقاع فى الديوان ٤٠ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٢ والخزانة ١/ ٢٠٣ وينسب لجرير فى اللسان (سمح) ولم أجده فى ديوانه وبلا نسبة فى المقتضب ٣/ ٣٦٢؛ ٣٦٣

(٢) من السريع ، بلا نسبة فى ابن يعيش ٥/ ١٠١ واللسان (عمر) ٦٠٨/٤ « ط بيروت » . وأمالى المرتضى ٧١/١

(٣) (فجعله) فى س .

(٤) انظر : التاج (أيس) ٤/ ١٠٣ والمصباح المنير (أنس) ٣٥

(٥) من المتقارب ، للأعشى فى الديوان ١٢١ وشرح شواهد الإيضاح ٤٦١

(٦) والخمر أسماؤها مؤنثة . البلغة ٦٩

(٧) من الرجز ، لم ينسب هذا الرجز لأحد بعينه ، ونسب لرجل من بنى عدى فى شرح شواهد الإيضاح ٤٦٠ وبدون نسبة فى العينى ٤٣٩/١ وتخليص الشواهد ١٤٧

وكان الأصل أن يقول « قَطْعَى الوَلِيّ » لأن البئر مؤنثة [١] ، إلا أنه ذكَّره حملاً على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودى قليبا أقطع الوَلِيّ ، والقليب الأغلب عليه التذكير ، ولذلك قالوا فى جمعه « أَقْلِبة » [٢] وأَفْعِلة بناء يختصّ به المذكر فى القلة ، كاختصاص المؤنث بأفعل فى القلّة ، وقوله « ذو الطول وذو العرض » يرجع إلى الحيّ ، فانتقل من معنى إلى معنى ، والتنقل [٣] من معنى إلى معنى كثير فى كلامهم ، كما قال الشاعر :

إنَّ تَمِيمًا خُلِقَتْ مَلْمُومَا
قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيمَا [٤]

فقال « خُلِقَتْ » لأنه أرادَ به القبيلة ، ثم قال « ملموما » أراد به الحى ، ثم ترك لفظ الواحد ، وحقق مذهب الجمع ، فقال : « قومًا ترى واحدَهم صِهْمِيمَا » والصهميم : هو الذى لا يَنثنى عن مراده ؛ لأنا نقول : نحن [٥] لا ننكر الحمل على المعنى فى كلامهم ، ولا التنقل [٦] من معنى إلى معنى، ولكن الظاهر ما صرنا إليه ؛ لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل دون اللفظ ، وجرى الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى ، فلما كان ما صرنا أكثر فى الاستعمال وأحسن [٧] فى الكلام كان ما صرنا إليه أَولى ، وقال أبو دَهْبَل الجُمَحِى [٨] :

أنَا أبُو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ   مِنْ جُمَحٍ وَالعِزُّ فِيهِمْ وَالحَسَبْ [٩]

---

(١) بدليل قوله تعالى : (وبئر معطلة) . سورة الحج ٢٢/٤٥ وانظر : البلغة ٦٦

(٢) (أقبلة) فى غ .   (٣) (والنقل) فى غ .

(٤) بيتان من الرجز ، لرؤبة فى ملحق الديوان ١٨٥؛ ١٩١ وللمخيس الأعرجى فى اللسان (صهم)

(٥) (نحن) ساقطة من غ .   (٦) (النقل) فى غ .

(٧) (أكثر) فى غ .

(٨) أبو دهبل الجمحى ، وهب بن زَمْعة من بنى جُمَح ، وكان شاعرا محسنا ، وأكثر أشعاره فى عبد الله بن عبد الرحمن الأزرق والى اليمن . انظر : الشعر والشعراء ٢/٦١٨

(٩) بيتان من الرجز ، لأبى دهبل الجمحى فى الديوان ٤٧ و (النسب) فى س ، بدلا من (الحسب) .

فترك صرف « دهبل » وهو منصرف ، وقال الآخر :

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بُعْدِ الثَّرَى
أَبَى قَضَـــاءُ اللهِ إلا مَا تَرَى [١]

فترك صرف « ديسم » وهو منصرف .

فإن صحّت هذه الأبياتُ بأسْرِها ، دل على صحّة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من [٢] نحو قوله :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الملاطِ نَجِيبُ [٣]

فلأن يجوزَ حذفُ التنوين للضرورة ، كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من « هو » متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذى هو الواو للضرورة فلأن يجوز حذف الحرف الساكن ، كان ذلك من [٤] طريق الأولى ؛ ولهذا كان أبو بكر بن السرّاج من البصريين [٥] – وكان من هذا الشأن بمكان – يقول : لو صحّت الرواية فى ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم [٦] :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قال قَائِلُ

ولما صحت الرواية عند أبى الحسن الأخفش وأبى على الفارسى وأبى القاسم [٧] بن برهان من البصريين ، صاروا إلى جواز تركِ صرف ما ينصرف فى

---

(١) بيتان من الرجز ، بلا نسبة فى اللسان (دسم) ٢٠١/١٢ « ط بيروت » والجمهرة ٤١٧ ؛ ٦٤٨

(٢) (فى) فى س .

(٣) من الطويل ، للعجير السلولى فى شرح شواهد الإيضاح ٢٨٤ وشرح أبيات سيبويه ٣٣٢/١ والخزانة (بولاق) ٧٢/١ وابن يعيش ٦٨/١ ؛ ٩٦/٣ ورصف المبانى ١٦

(٤) (من) ساقطة من غ .

(٥) (من البصريين) ساقط من غ . وانظر : الأصول ٩٥/٢ – ٩٦

(٦) (قوله) فى غ .

(٧) (القسم) فى غ .

ضرورة الشعر ، واختاروا مذهبَ الكوفيين على مذهبِ البصريينَ ، وهم من أكابرة أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين [١] .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ ترك صرفِ ما لا ينصرفُ لأنَّ الأصلَ فى الأسماء الصرفُ ، فلو أنا جَوَّزَنَا تركَ صرفِ ما ينصرفُ لأدّى ذلك إلى ردِّه عنِ الأصل إلى غيرِ أصلٍ ، ولكان أيضًا يؤدِّى إلى أن يلتبسَ ما ينصرفُ بما لا ينصرف ؛ وعلى هذا يخرج حذف الواو من « هو » [٢] فى نحو [٣] قوله :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَه قال قائلٌ [٤]

فإنه لا يؤدى إلى الالتباس ، بخلاف حذف التنوين [٥] ، فبان الفرق بينهما .

والذى أذهب إليه فى هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذى خرج عن حكم [٦] الشذوذ والقلة [٧] ، لا لقوته فى القياس .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم : « إنما لم يجز تركُ صرف ما ينصرفُ لأنَّه يؤدى إلى ردِّه عنِ الأصلِ إلى غيرِ أصلٍ [٨] » قلنا : هذا يبطلُ بحذف الواو من « هو » فى قوله :

فَبيناه يشْرِى رَحْلَه قال قائلٌ [٩]

خصوصا على أصلكم ، أن الواو [عندكم أصلية لا زائدة ، كما هى على أصل] [١٠] الخصم زائدة [١١] .

---

(١) انظر : الخزانة (بولاق) ٧٢/١

(٢) (من هو) فى غ .

(٣) (نحو) ساقطة من غ .

(٤) (قال قائل) ساقط من غ .

(٥) (النون) فى س .

(٦) (حد) فى غ .

(٧) (القلة) ساقطة من غ .

(٨) (الأصل) فى س .

(٩) (رحله قال قائل) ساقط من غ .

(١٠) فى موضع ما بين المعكوفين طمس فى س .

(١١) انظر : هذا الكتاب والخزانة (بولاق) ٧٢/١

وأما [١] قولهم : « إنما جاز لأنه لا يؤدّى إلى الالتباسِ ، بخلاف ما هنا »
قلنا : [الجواب عن هذا من] [٢] وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّمُ أنه لا يؤدّى ها هنا إلى الالتباس [٣] ؛ لأنك تقول « غزا هو » فيكون توكيدًا للضميرِ المرفوع بأنه [٤] فاعل ، فإذا حُذِفَتِ الواو منه التبستِ الهاء الباقية بالهاء التى هى ضميرُ المنصوبِ بأنه مفعول ، نحو « غزَاهُ » فإنه يجوز [٥] أن لا [٦] تمطل حركتها ، قال الشاعر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إنْ مَوْلاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ [٧]

وكذلك الهاء أيضًا فى سائر المنصوبات ، فإنه يجوز [٨] أن لا [٩] تمطل حركتها فى الشعر ، كضمير المجرور [١٠] ، فإنهم يُسوّون بينهما [١١] فى ذلك ، قال الشاعر :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ [١٢]

وقال الآخر :

أَوْ مُعْبرُ الظَّهْرِ يَنْأَى عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا ولا اعْتَمَرَا [١٣]

---

(١) (وأما) زيادة فى غ .
(٢) فى موضع ما بين المعكوفين طمس فى س .
(٣) انظر : الخزانة (بولاق) ١/٧٢ - ٧٣
(٤) (لأنه) فى غ .
(٥) (لا يجوز) فى ع .
(٦) (لا) ساقطة من غ .
(٧) من الطويل ، واختلف فى نسبته ، فنسب إلى الزبرقان بن بدر فى العينى ٤/١٧١ ولخالد بن الطيفان فى الحيوان ٦/٤٠ وبلا نسبة فى الهمع ٢/١٣٠ والصناعتين ١٨١
(٨) (لا يجوز) فى غ .
(٩) (لا) ساقطة من غ .
(١٠) انظر : الكتاب ١/ ٣٠
(١١) (بينهما) ساقطة من غ .
(١٢) من الوافر ، للشماخ فى الديوان ١٥٥ والكتاب ١/٣٠ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣٧ وبلا نسبة فى المقتضب ١/٢٦٧ والهمع ١/٥٩
(١٣) من البسيط ، ونسبه سيبويه فى الكتاب ١/٣٠ لرجل من باهلة وبلا نسبة فى الخزانة ٥/٢٦٩ والمقتضب ١/٣٨

وقال الآخر :

فَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ
مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لا الجَنُوبِ ولا الصَّبَا [(١)]

وقال الآخر :

فإنْ يَكُ غَثًّا أوْ سَمِينًا فَإنَّنِى   سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا [(٢)]

وقال الآخر :

وأيْقَنَ أنَّ الخَيْلَ إنْ تَلْتَبِسْ بِهِ   يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ [(٣)]

وقال الآخر :

أنَا ابْنَ كِلابٍ وَابْنُ أوْس فَمَنْ يَكُنْ   قِنَاعُهُ مَغْطِيًّا فَإنِى مُجْتَلِى [(٤)]

وقال الآخر :

لأعْلِطَنَّهُ وَسْمًا لا يُفَارِقُهُ   كَمَا يُجزُّ بِحُمَّى المِيسَمِ البَحِرُ [(٥)]

وقال الآخر :

لى وَالِدٌ شَيْخٌ تَهِضْهُ غَيْبَتِى   وَأَظُنّ أنَّ نَفَادَ عُمْرِهِ عَاجِلُ [(٦)]

والوجه الثانى : أنه [(٧)] يبطل بصرف ما لا ينصرف ، فإنه يوقع لبسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، فى نحو قوله :

---

(١) من الطويل ، وهو للأعشى فى الديوان ١٦٥ والكتاب ١/٣٠ وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨ وبلا نسبة فى المقتضب ١/٣٨ ؛ ٢٦٦

(٢) من الطويل ، لمالك بن خريم فى الكتاب ١/٢٨ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٤٣ وبلا نسبة فى المقتضب ١/٣٨ ؛ ٢٦٦ وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٤

(٣) من الطويل ، وهو لنظلة بن فاتك فى الكتاب ١/٣٠ وله أو لتليد العبشمى فى شرح أبيات سيبويه ١/٢٥٥

(٤) من الطويل ، وبلا نسبة فى الممتع ٢/٧٢٧

(٥) من البسيط ، وهو بلا نسبة فى اللسان (بحر) ٤/٤٥ « ط بيروت » والبيت ساقط من غ .

(٦) لم أعثر عليه فى مصادرى .

(٧) (أن) فى غ .

قَوَاطِنًا مَكةَ مِنْ وُرْقِ الحمِى [١]

وكذلك سائر ما لا ينصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه ، فكذلك ها هنا .

فإن قالوا : الكلامُ به يتحصّلُ [٢] القانون دونَ الشعرِ ، وصرفُ ما لا ينصرفُ لا يوقعُ [٣] لبسًا بين ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ ؛ لأنه لا يلتبس ذلك فى اختيار الكلام [٤] .

قلنا : وهذا [٥] هو جوابُنا عَمَّا ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلامُ هو الذى يتحصّلُ به القانون دونَ الشعرِ ، فترك صرف ما ينصرف [٦] فى ضرورة الشعر لا يوجب لبسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لاينصرف فى اختيار الكلام ، والله أعلم .

* * *

(١) من الرجز ، للعجاج فى الديوان ٤٥٣/١ والكتاب ٢٦/١ ؛ ١١٠ والعينى ٥٥٤/٣ ؛ ٤/ ٢٨٥ وبلا نسبة فى الخصائص ١٣٥/٣ والهمع ١٨١/١ ؛ ١٥٧/٢ وابن يعيش ٧٥/٦ ويروى «أوالفا» بدلا من « قواطنا » .

(٢) النص فى غ : (هو الذى يتحصل به) .

(٣) النص فى غ : (لا يقع به لبس) .

(٤) انظر : الخزانة (بولاق) ١/ ٧٣

(٥) الواو ساقطة من غ .

(٦) (صرف) فى غ .

٧٤ - مسألة [١]

الآن لم بنى ؟ [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن « الآنَ » مبنيٌّ ؛ لأنَّ الألفَ واللام دخلتا على فعلٍ ماضٍ من قولهم « آنَ يَئِينُ » أى حَانَ ، وبَقِيَ الفعلُ على فتحتِه [٣] ، وذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه شابهَ اسمَ الإشارةِ ، ولهم فيه أيضًا [٤] أقوال أخر ، نذكرها فى دليلهم .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ الألف واللام فيه بمعنى الذى ، ألا ترى أنك إذا قلت « الآن كان كذا وكذا [٥] » ، [كان المعنى : الوقت الذى آن كذا وكذا] [٦] ، وقد تقام الألف واللام مقام الذى [٧] ؛ لكثرة الاستعمال ؛ طلبا للتخفيف ، قال [٨] الفرزدق :

مَا أنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلا البَلِيغِ وَلا ذِى الرَّأيِ والجَدَلِ [٩]

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٤ والهمع ١/ ٢٠٨ والبيان ١/ ٩٥ وشرح التصريح ١/ ١٥١ ؛ ٢/ ٢٢٠ والارتشاف ٣/ ١٤٢٣ والمساعد ١/ ٢٥٨ وأوضح المسالك ١/١٨٠ وشرح الأشمونى ١/ ١٣٩ وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٦١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (فتحه) فى غ ، وانظر : معانى القرآن ، للفراء ١/ ٤٦٧ وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٠ والهمع ١/ ٢٠٨

(٤) (أيضا) ساقطة من غ .

(٥) (كذا) ساقطة من غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) انظر : الدرر ١/ ٦١ والخزانة (بولاق) ١/ ١٤ وأوضح المسالك ١/١٥٣ وقطر الندى ١٠٢ وابن عقيل ٢٥ وشرح الأشمونى ١/١١٦

(٨) (وقال) فى غ .

(٩) من البسيط ، للفرزدق فى الخزانة (بولاق) ١/ ١٤ والعينى ١/ ١١ والدرر ١/ ٦١ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١١٦ والهمع ١/ ٨٥ وتخليص الشواهد ١٥٤ وشرح عمدة الحافظ ٩٩ ولم أقف عليه فى ديوانه .

أراد « الذى ترضى » [١]، وقال الآخر :

بَلِ القَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ ... هُمُ أَهْلُ الحُكُومَةِ مِنْ قُصَيٍّ [٢]

وقال الآخر :

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ [٣]

أراد « الذى يجدع ، والذى يتقصع » فكذلك ها هنا فى الآن ، وبقى الفعل على فتحته [٤] ، كما روى عن النبى ﷺ أنه « نهى عَنْ قِيلَ وقَالَ » [٥] ، وهما فعلانِ ماضيانِ ، فأدخل عليهما حرف الخفض ، وبقاهما على فتحتهما ، وكذلك قولهم : « من شَبَّ إلى دبَّ » [٦] بالفتح ، يريدون مِنْ أن كان صغيرًا إلى أن دَبَّ كبيرًا ، فبقوا الفتح فيهما ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ سبيلَ الألف واللام أن يَدخُلَا لتعريف الجنس [٧] ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [سورة العصر ٢/١٠٣] [٨] وكقولهم « الرجل خير من المرأة » وكقولهم : « أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ » [٩] أو لتعريف العهد ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَـٰهِدًا

---

(١) انظر فى توجيه هذا الشاهد : الدرر ١/٦١

(٢) من الوافر ، وهو بلا نسبة فى الخزانة (بولاق) ١/ ١٥ والدرر ١/٦١

(٣) من الطويل ، وهو لذى الخرق الطهوى فى العينى ١/ ٤٦٧ والدرر ١/٦١ وتخليص الشواهد ١٥٤ وبلا نسبة فى ابن يعيش ١/ ٢٥ ؛ ٣/ ١٤٣ ورصف المبانى ٧٥

(٤) (فتحه) فى غ .

(٥) الحديث فى البخارى (كتاب الزكاة) رقم ١٣٨٣ : « إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ » ، وانظر : معانى القرآن للفراء ١/٤٦٨

(٦) انظر : معانى القرآن ، للفراء ١/ ٤٦٩

(٧) انظر فى دلالة الألف واللام : الإيضاح ٢/ ٢٦٨ وابن يعيش ٩/ ١٧ وشرح المقدمة النحوية ٢١٦ وأوضح المسالك ١/ ١٧٩ وقطر الندى ١١٣ والبيان ١/ ٩٥ وسر صناعة الإعراب ١/٣٥٠

(٨) سورة العصر ١٠٣/ ٢ والآية المذكورة فى غ : (ولقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم) .

(٩) انظر : قطر الندى ١١٣

عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [سورة المزمل ٧٣/ ١٥ ؛ ١٦] (١) أو يدخلا على شيء قد غلب عليه نعته ، فعرف به ، كقولك : الحارث ، والعباس ، والسِّماك ، والدَّبَران ، فلما دخلا ها هنا على غير ما ذكر (٢)، ودخلت (٣) على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر ، صار معنى قولك « الآن » كقولك : هذا الوقت ، فشابه اسم الإشارة (٤) ، واسم الإشارة مبنى (٥) ، فكذلك ما أشبهه (٦) ، وكان الأصلُ فيه أنْ يُبنى على السكونِ ، إلا أنه بُنِيَ على حركة ؛ لالتقاء الساكنين ، وكانت الفتحة أَولَى لوجهين :

أحدهما : أنها أخفُّ الحركاتِ وأشكلها (٧) بالألف والفتحة التى قبلها ، [فأتبعوها الألف والفتحة التى قبلها] (٨) ، كما أتبعوا ضمَّة الذالِ التى فى « مُنذُ » ضمة الميم (٩) ، وإن كان حق الذال أن (١٠) تُكسرَ ؛ لالتقاء الساكنين .

والوجه الثانى (١١) : أن نظائرها من الظروفِ المستحقة لبناء أواخرها على حركة لالتقاء الساكنين (١٢) ، كـ « أيْنَ وأيَّانَ » بُنِيَتْ على الفتحِ ، فكذلك « الآن » لمشاركتها لهما فى الظرفية .

ومنهم من قال (١٣) ، وهو أبو العباس المبرّد (١٤) : إنما بنى « الآن » لأنه وقعَ

---

(١) سورة المزمل ٧٣/ ١٥ ؛ ١٦ وفى س : (كما أرسلنا إلى فرعون الرسولا) .

(٢) (ذكروه) فى غ .

(٣) (دخلا) فى غ .

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥١

(٥) انظر : الجامى على الكافية ١٥٨ والأشباه والنظائر ٣/ ٥ والبيان ١/٩٥

(٦) انظر : شرح الأشمونى ١/١٣٩

(٧) (أشبهها) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٩) انظر فى تفصيل ذلك : شرح الكتاب ، للسيرافى ١/١٦٥ والمقتضب ٣/١٧٠ والرضى على الكافية ٢/ ١١٧ – ١١٨

(١٠) (أن) ساقطة من غ .

(١١) (الثانى) ساقطة فى غ .

(١٢) (لالتقاء الساكنين) زيادة من غ .

(١٣) انظر : البيان ١/٩٥

(١٤) لم أجد هذا الرأى فى المقتضب .

فى أولِ أحْوَالِهِ بالألف واللام ، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكورًا أولا ، ثم يعرف بهما ، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء ، وخرج إلى غير بابه بُنى .

ومنهم من قال ، وهو أبو سعيد السيرافى [١] : إنما بُنِىَ لأنه لما لزم موضعًا واحدًا أشبه الحرف [٢] ؛ لأن الحروفَ تلزمُ مواضعَها التى وُضِعَت فيها فى أوليتها ، والحروف مبنية ، فكذلك ما أشبهها .

ومنهم مَن قال ، وهو أبو على الفارسى [٣] : إنما بُنِى لأنه حُذِف منه الألف واللام ، وضُمّن الاسم معناهما ، وزيدت فيه ألف ولام أُخرياتِ .

وبُنِىَ على الفتح فى جميع الوجوه ؛ لما ذكرناه فى الوجه الأول ، وهو الذى عليه سيبويه وأكثر البصريين [٤] .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ الألف واللام فيه بمعنى الذى » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل [٥] ، وهما بمعنى الذى فى ضرورة الشعر [٦] ، كما أنشدوه من الأبيات ، لا فى اختيار الكلام ، فلا يكون فيه حجة .

وأما ما شبهوه به من نهيه ﷺ عن قيل وقال ، فليس بمشبه له ؛ لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العوامل ، فتُحْكَى [٧] ، ولا تدخل عليها الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغير معانى [٨] ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام ، ألا ترى أنك تقول : « ذهبَ تأبطَ شَرًّا ، وذَرَّى حبًّا ، وبَرَقَ نحرُهُ ، ورأيت تأبَّط شرًّا ، وذَرَّى

---

(١) انظر : البيان ١/٩٥ (٢) (الحروف) فى غ .

(٣) انظر : البيان ١/٩٥ وشرح التصريح ١/ ١٥١

(٤) ومن النحاة من ذهب إلى أن فتحة « الآن » إعراب . انظر : الدرر ١/١٧٥

(٥) انظر : ابن عقيل ٢٥ وشرح الأشمونى ١/١١٦

(٦) ويمكن أن يقال إنه ليس بضرورة لإمكان أن يقول الشاعر : « ما أنت بالحكم المرضى حكومته » انظر : الدرر ١/ ٦١ وشرح التصريح ١/ ١٥٢ - ١٥٣

(٧) انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٣٩٣ وأوضح المسالك ٤/٢٨٠

(٨) (معانى) ساقطة من غ .

حبا ، وبَرَقَ نحرُهُ ، ومررت بتأبطَ شرًّا ، وذَرَّى حبا ، وبرق نحره » ولا تقول : هذا التأبطَ شرًّا ، ولا الذرى حبا ، ولا البرق نحره ، وما أشبه ذلك ، وكذلك تقول : رفعنا اسم كان بكان ، ونصبنا اسم إن بإن ، ولا تقول رفعناه بالكانَ ، ونصبناه بلإنَّ ، فبان الفرق بينهما ، وهذا هو الجواب عن قولهم « من شبٍّ إلى دبٍّ » على أنه لو أُخرِجَت هذه الأشياء إلى الأسماء ، فقيل : « عن قيلٍ وقالٍ » ، « ومِنْ شبٍّ إلى دبٍّ » فأدخلت الجرَّ والتنوين ، لكان [١] ذلك جائزًا بالإجماعِ ، على أنه قد صح عنِ العربِ أنهم قالوا [٢] : من شبٍّ إلى دبٍّ – بالجر والتنوين – وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء [٣] من أصحابكم ، وذلك ألزم لكم ، وأوفى حجة عليكم ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (كان) فى غ .

(٢) (يقولون) فى غ .

(٣) انظر : معانى القرآن للفراء ١/ ٤٦٩

٧٥ - مسألة [١]

الأمر دون لام هل هو معرب أو مبنى ؟ [٢]

ذهب الكوفيون [٣] إلى أنَّ فعلَ الأمرِ للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرفِ المضارعةِ - نحو افْعَلْ - معربٌ مجزومٌ ، وذهب البصريون إلى أنه مبنيٌّ على السّكونِ .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معربٌ مجزومٌ ؛ لأنَّ الأصلَ فى الأمرِ للمُوَاجَهِ فى نحو « افْعل » لِتَفْعَلْ ، كقولهم فى الأمر للغائب « لِيَفْعَلْ » [٤] وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [سورة يونس ٥٨/١٠] فى قراءة من قرأ بالتاء [٥] من أئمة القراء ، وذكرت هذه [٦] القراءة أنها قراءة النبى - ﷺ - من طريق أُبَىّ بن كَعب ، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصرى ومحمد بن سيرين وأبى عبد الرحمن السلمى وأبى جعفر يزيد بن القعقاع المدنى وأبى رجاء العُطَاردىّ وعاصم الجَحْدَرِىّ وأبى التَّيَّاح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمى وغيرهم من القراء [٧] ، وقد جاء فى

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التبيين ١٧٦ وائتلاف النصرة ١٢٥ والأشباه والنظائر ١٥٣/٢ والرضى على الكافية ٢/ ٢٦٨ والمفصل ٢٥٧ وابن يعيش ٧/ ٦١ والمغنى ١/ ١٨٩ وأسرار العربية ١٦٥ والبيان ١/ ٣٨ والمقتضب ٢/ ١٣١ ؛ ٢/ ٣ - ٤ وشرح التصريح ٥٥/١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : معانى القرآن ، للفراء ٤٩١/١ والتبيين ١٧٦

(٤) انظر : المفصل ٢٥٧ والرضى على الكافية ٢/ ٢٦٨ وابن يعيش ٦١/٧ والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣ وأسرار العربية ١٦٦ وشرح التصريح ٥٥/١

(٥) انظر : شواذ ابن خالويه ٦٢ وقد نص المبرد على أن هذه رواية عن رسول الله ﷺ ، وقد جاءت هذه الرواية على أصل الأمر . انظر : المقتضب ١٣١/٢

(٦) (هذه) زيادة فى غ .

(٧) انظر : شواذ ابن خالويه ٦٢

الحديث : « ولْتَزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ » (١) أى : زره ، وجاء (٢) عنه – صلوات الله عليه – أنه قال فى بعض مغازيه : « لتأخُذُوا مَصَافَّكُم » (٣) ، [أى : خذوا ، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى : لِتَقُومُوا إلى مَصَافِكّم] (٤) ، أى : قوموا ، وقال الشاعر :

لِتَقُمْ أنْتَ يا ابْنَ خَيرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضِّى حَوَائجَ المسْلِمِينَا (٥)

وقال الآخر :

فَلْتَكُنْ أبْعَدَ العُدَاةِ مِنَ الصُّلْـ ـحِ مِنَ النَّجْمِ جَارُهُ العَيُّوقُ (٦)

وقال الآخر :

لِتَبْعَدْ إذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّى فَلا أشْقَى عَلَيْكَ وَلا أُبَالى (٧)

فثبت أنَّ الأصلَ فى الأمر للمُوَاجِهِ أن يكون باللام ، نحو : لتفعل (٨) ، كالأمر للغائب ، إلا أنه كثر استعمال الأمر للمواجه فى كلامهم ، وجرى على

---

(١) لم أجد هذا الحديث بلفظه ، ولكن جاء فى كتب الأحاديث على هذه الشاكلة :
فى صحيح البخارى (كتاب الصلاة) : « ويَزُرُّه ولو بشوكة » .
فى سنن النسائى (كتاب القبلة) : « وزُرَّ عليك ولو بشوكة » .
فى سنن أبى داود (كتاب الصلاة) : « وازْرُرْه ولو بشوكة » .

(٢) (جاء) ساقطة من غ .

(٣) لم أعثر على الحديث بلفظه فى كتب الأحاديث الستة ، وما وجدته فى صحيح مسلم (كتاب الحج) وسنن أبى داود (كتاب الحج) : « لتأخذوا مناسككم » ، وفى مسند أحمد (مسند الشاميين) : «فقال لتأخذوا ، فأخذ كل رجل منا ما أحب » .
هذا الحديث جاء فى شرح التصريح ١/٥٥

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) من الخفيف ، ولم أعثر له على قائل معين ، وهو فى شرح التصريح ١/٥٥ وشواهد المغنى ٢/ ٦٠٢ والخزانة ٩/ ١٤ ؛ ١٠٦

(٦) من الخفيف ، ولم أعثر عليه فى مصادرى .

(٧) من الوافر ، ولم اعثر عليه فى مصادرى .

(٨) النص فى س : (افعل لتفعل) .

لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ [(١)]

أي : بل رُبَّ بلدٍ ، فأعملتم « رب » فى هذه المواضع مع الحذف ، وهى حرفُ خفض ، وهذه مناقضةٌ ظاهرةٌ ، فدلَّ على أن حرف الخفض قد [(٢)] يعمل مع الحذف [(٣)] ، على أنه قد حكى نقلة اللغة عن رؤبة أنه كان إذا قيل له : « كيف أصبحتَ ؟ » يقول : « خيرٍ عافَاكَ الله » [(٤)] أي : بخيرٍ [(٥)] ، فيعمل حرف الخفض مع الحذف .

وكذلك أيضا منعكم إعمالَ حرف الجزمِ مع الحذفِ لا يستقيم أيضًا على أصلكم ، فإنكم تذهبونَ إلى أنَّ حرف الشرط يعمل مع الحذف فى ستة مواضع ، وهى [(٦)] : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والأمر ، نحو : « ايتنى آتِكَ » والنهى : « لا تفعلْ يكُنْ خَيْرًا لكَ » والدعاء : « اللهمَّ ارزقْنى بعيرًا أحجَّ عليهِ » ، والاستفهام : « أين بيْتك أَزُرْكَ » ، والتمنى : « ألا ماء أشربْه » ، والعرض : « ألا تنزل أكرمْكَ » ، فأعملتم حرف الشرط مع الحذف فى هذه المواضع كلها لتقديره فيها .

وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف [(٧)] ، قال الشاعر :

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا [(٨)]

---

(١) من الرجز ، وهو لرؤبة فى الفصول الخمسون ٢١٥ والهمع ٤/ ٢٢٢ وشرح الأشمونى ١/ ٤٨١ والدرر ٢/ ٣٨ و البيت الثانى ساقط من س .

(٢) (قد) ساقطة من س .

(٣) انظر : حاشية الصبان ٢/٢٣٤

(٤) انظر هذا الخبر فى : المفصل ٢٩١-٢٩٢ وابن يعيش ٨/ ٥٣ وحاشية الصبان ٢/٢٣٣

(٥) (أى بخير) ساقط من غ .

(٦) انظر : المفصل ٢٤٥ وأصول ابن السراج ٢/ ٨٢ والإيضاح ٢/٩٧

(٧) انظر : الكتاب ٣/ ٨ وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٢

(٨) من الوافر ، وهو لأبى طالب فى شذور الذهب ٢٧٥ ونسبه البغدادى له أو للأعشى فى الخزانة ٩/ ١١ وللأخير أو لحسان أو لمجهول فى الدرر ٢/ ٧١ وبلا نسبة فى الكتاب ٣/ ٨ والمقتضب ٢/ ١٣٢ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١ والهمع ٢/ ٥٥ والعينى ٤/ ٤١٨ وابن يعيش ٧/٣٥ ؛ ٦٠

والتقدير فيه (١) : لتفد نفسك ، فحذف اللام ، وأعملها فى الفعل الجزم ، وقال الشاعر (٢) :

فَقُلْتُ ادْعِى وأدْعُ فإنَّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِىَ دَاعِيَانِ (٣)

أراد « ولأدع » (٤) ، وقال الآخر (٥) :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فاخْمُشِى
لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى (٦)

أراد « ليبك » (٧) ، وقال الآخر :

مَنْ كَانَ لا يَزْعُمُ أنِّى شَاعِرُ
فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ المَزَاجِرُ (٨)

أراد « فَلْيَدْنُ » فحذف اللام ، وأعملها فى الفعل الجزم ، وهذا كثيرٌ فى أشعارهم ، وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف فى هذه المواضع ، جاز أن يعمل ها هنا مع الحذف ؛ لكثرة الاستعمالِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٨ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١

(٢) (الآخر) فى غ .

(٣) من الوافر ، وينسب للحطيئة فى شرح شواهد المغنى ٨٢٧ وليس فى ديوانه وللأعشى فى ابن يعيش ٧/ ٣٣ وليس فى ديوانه ولربيعة بن جشم فى المفصل ٢٤٨ ولدثار بن شيبان فى اللسان (ندى) ٢٠/ ١٨٧ وللفرزدق فى أمالى القالى ٢/ ٩٠ وبلا نسبة فى شرح التسهيل ٤/ ٣٦ والمغنى ٢/ ٥٥ وشرح الأشمونى ٢/ ٣٠١ والمقصور والممدود ١١٠ ومعانى القرآن ، للفراء ٢/ ٣١٤ وشرح الكتاب ، للسيرافى ١/ ٩٢ ويروى : « ادعى وأدعو » بالنصب .

(٤) الرواية الصحيحة (أدعو) بالنصب ، على إضمار « أن » فى جواب الأمر . انظر : الدرر ٢/٩

(٥) (الشاعر) فى غ .

(٦) من الطويل ، لمتمم بن نويرة فى الديوان ٨٤ والكتاب ٣/ ٩ وشواهد المغنى ٢/ ٥٩٩ والمقتضب ٢/١٣٠ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٧/ ٦٠ ؛ ٦٢ وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٧٥ والتبيين ١٧٩ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١

(٧) انظر : الكتاب ٣/ ٩ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١

(٨) من الرجز ، وهما بلا نسبة فى الشعر والشعراء ١/ ١٠٦ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٢ ورصف المبانى ٢٥٦

وكذلك أيضًا منعُكم إعمالَ سائرِ عوامل الأفعال [١] مع الحذف لا يَستقيمُ أيضًا على أصلكم ؛ فإنكم تذهبونَ إلى أن « أنْ » المصدرية تعمل مع الحذفِ بعد الفاء [٢] ، إذا كانت جوابًا للستَّةِ الأشياءِ التى جوَّزتم فيها إعمال إن الخفيفة الشرطية مع الحذف ، نحو : « ايتنى فآتيَكَ ، ولا تفعلْ فيكونَ خيرًا لك ، واللهم ارزقنى [٣] بعيرًا فأحجَّ [٤] عليه ، وأين بيتك فأزورَكَ ، وألا ماء فأشربَهُ ، وألا تنزل فأكرمَكَ » ، [وكذلك تعملونها مع الحذف بعد الفاء فى جواب النفى ، نحو : ما أنت صاحبى فأُعطيَكَ] [٥] ، وكذلك أيضا تعملونها مع الحذف بعد الواو [٦] ، نحو « لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبنَ » ، وبعد « أو » [٧]، نحو : « لأشكونك أو تعتبنى » وبعد لام « كى » [٨] ، نحو : « جئتك لتكرمَنى » ، وبعد لام الجحود [٩] ، نحو : « ما كنت لأفعلَ ذلك » ، وبعد « حتَّى » [١٠] ، نحو : « سرت حتَّى أدخلَها » ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة التوبة ٩/ ٦] وإذا جاز لكم أن تعملوا أن الناصبة للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف ، وهى

---

(١) (العوامل) فى غ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٢٨ والأصول ٢/ ١٥٣ وابن يعيش ٧/ ٢٦ ودقائق التصريف ٣٥ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٧٥ والإيضاح ٢/ ١٦ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢/ ١٤٨ والمقتصد ١٠٦١

(٣) (فارزقنى) فى غ .　　　(٤) (أحج) فى س .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س ، وانظر : الكتاب ٣/ ٣٠ و المفصل ٢٤٦ وابن يعيش ٧/ ١٦

(٦) انظر : الكتاب٣/ ٤١ والأصول ٢/ ١٥٤ وابن يعيش ٧/ ٢٤ ودقائق التصريف ٣٨ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٧٠ والإيضاح ٢/ ٢٥ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢/ ١٥٧ والمقتصد ١٠٥٨

(٧) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٢٤٩ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩١ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢/ ١٥٦ والأصول ٢/ ١٥٥ وابن يعيش ٧/ ٢٣ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٦٩ والإيضاح ٢/ ٢٣

(٨) انظر : الإيضاح ٢/ ١٤ وابن يعيش ٧/ ١٩ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٠

(٩) انظر : الأشباه والنظائر ٣/ ١١ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٩

(١٠) انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٢٩٦ والأصول ٢/ ١٥١ وابن يعيش ٧/ ٢٠ ودقائق التصريف ٤٠ والمقتضب ٢/ ٣٨ وشرح الجمل، لابن عصفور ١/ ٥١٧ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٧٣ والإيضاح ٢/ ١٩

من عواملِ الأفعالِ ، وإن الجازمة للفعل [فى المواضع التى بيناها مع الحذف ، وهى من عوامل الأفعالِ ، جاز أن تعمل اللام الجازمة للفعل] [١] مع الحذف لكثرة الاستعمال ، وإن كانت من عوامل الأفعال .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إنَّ (نَزَالِ) مبنيٌّ لأنه قام مَقامَ فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا ، وإلا لما بنى ما قام مقامه » لأنا نقول : إنما بُنِيَ « نَزَالِ » لتضمنه معنى لام الأمر [٢] ، ألا ترى أن « نَزَالِ » اسم « انْزِلْ » [٣] ، وأصله : لِتنزِلْ ، فلما تضمّن [٤] معنى اللام كتضمن [٥] « أين » معنى حرف الاستفهام ، [وكما أن « أين » بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام] [٦] ، فكذلك بُنِيت « نزال » لتضمنها معنى اللام .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنيٌّ على السكونِ لأنَّ الأصلَ فى الأفعالِ أن تكونَ مبنيةً ، والأصل فى البناء أن يكونَ على السكونِ ، وإنما أُعرِب ما أعرب من الأفعال ، أو بنى منها على فتحةٍ ؛ لمشابهةٍ ما بالأسماء ، ولا مشابهةَ ما بين فعلِ الأمر والأسماءِ ، فكان باقيا [٧] على أصله فى البناء .

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنه مبنيٌّ أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال - كنَزال ، وتَراك ، ومَناعِ ، ونَعاءِ ، وحَذارِ ، ونَظَارِ - مبنى ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر [٨] ؛ فـ « نَزَالِ » ناب عن « انْزِل » ، و« تَرَاكِ » ناب عن « اتْرُك » ، ومَنَاعِ « ناب عن « امْنَع » ، و« نَعَاءِ » ناب عن « انْعِ » ، و« حَذَارِ » ناب عن « احْذَرْ » ، و« نَظَارِ » ناب عن « انظر » ، قال زهير :

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) (الأمر) مكررة فى غ .

(٣) فى الكناش ١/ ٤٨٨ : « وإنما بنيت هذه الأسماء ؛ لأنها نائبة عن الجملة ، والجمل محكية لا تعرف ، أو شبهها بما هى بمعناه » .

(٤) (فتضمن) فى غ .

(٥) (كتضمين) فى غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر ، وانظر : الكناش ٥٠٩/١

(٧) (باقيا) ساقطة من غ .

(٨) انظر : الكتاب ٣/ ٢٨٠ والمفصل ١٥٦ وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِى الذُّعْرِ [١]

أراد : انزل ، وأنثها ؛ لأنها بمنزلة النزلة ، وقال الآخر :

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا ... وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمْ [٢]

وقال الآخر :

فَدَعَوْا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ ... وَعَلامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ [٣]

وقال الآخر :

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا
أَمَا تَرَى الموْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا [٤]

أراد « اتركها » [٥] ، وقال الآخر :

مَنَاعِهَا مِنَ إِبِلٍ مَنَاعِهَا
أَمَا تَرَى الموْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا [٦]

---

(١) من الكامل ، وهو فى الديوان ٨٩ والكتاب ٣/ ٢٧١ وابن يعيش ٤/ ٢٦ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١ والخزانة ٦/ ٣١٧ ؛ ٣١٨ ؛ ٣١٩وشرح شواهد الشافية ٢٣٠ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥ والهمع ٢/ ١٠٥ والمقتضب ٣/٣٧٠ ويروى الشطر الأول على هذا النحو : ولنعم حشو الدرع أنت إذ .

(٢) من المتقارب ، لجريبة بن الأشيم الفقعسى فى اللسان (نزل) ٦٥٧/١١ « طبعة بيروت » .

(٣) من الكامل ، لابن مقروم الضبى فى الخزانة ٥/ ٤٩ ؛ ٣١٧/٦ والحيوان ٤٢٧/٦ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٤/ ٢٧

(٤) بيتان من الرجز ، لطفيل بن يزيد فى شـــــرح أبيات سيبويه ٣٠٧/٢ والخزانة (بولاق) ٢/ ١١١ ؛ ١٣٥ وبلا نسبة فى الكتاب ٢٧١/٣ والمقتضب ٣٦٩/٣ وابن يعيش ٥٠/٤ ويروى « أما ترى » .

(٥) انظر : المقتضب ٣٦٩/٣

(٦) بيتان من الرجز ، لأحد من بكر بن وائل فى شرح أبيات سيبويه ٢٩٨/٢ وبلا نسبة فى الكتاب ١/ ٢٤٢ ؛ ٣/ ٢٧٠ والخزانة (بولاق) ٣٥٤/٢ وأمالى ابن الشجرى ١١١/٢ وابن يعيش ٤/ ٥١ والمقتضب ٣٧٠/٣

أراد « امنعها » وقال جرير :

نَعَــاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِــــرَّةٍ وَجَرْدَاءَ مِثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا (١)

أراد « انع » وقال الآخر :

نَعَاءِ ابْنَ لَيْلَى للسَّمَاحَةِ والنَّدَى وَأَيْدِى شَمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَامِلِ (٢)

أراد « انع » وقال الكُميت :

نَعَاءِ جُذَامًا غَيرَ مَوْتٍ ولا قَتْلٍ وَلكِنْ فِرَاقًا للدَّعَائِمِ وَالأَصْلِ (٣)

أراد « انع جذاما » وقال الآخر ، وهو أبو النجم (٤) :

حَـذَارِ مِـنْ أَرْمَـاحِـنَـا حَـذَارِ (٥)

أراد « حذار » وقال الآخر ، وهو رؤبة (٦) :

نَـظَـارِ كَـىْ أَرْكَـبَـهَـا نَـظَـارِ (٧)

---

(١) من الطويل ، وهو فى ملحق ديوانه ١٠٢٣ والكتاب ٣/ ٢٧٢ وغير منسوب فى ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣

(٢) من الطويل ، للفرزدق فى الديوان ٦٥ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣١ وغير منسوب فى الكتاب ٢/٢٧٢

(٣) من الطويل ، وهو فى الكتاب ١/ ٢٧٦ وابن يعيش ٤/ ٥١ وبلا نسبة فى ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣

(٤) أبو النجم هو الفضل بن قُدامة ، وكان ينزل بسواد الكوفة فى موضع يقال له الفِرْك ، أقطعه إياه هشام بن عبد الملك . الشعر والشعراء ٢/ ٦٠٧ والخزانة (بولاق) ١/٤٩

(٥) بيت من الرجز ، وهو فى الكتاب ٣/ ٢٧١ وبلا نسبة فى المقتضب ٣/ ٣٧٠ وأمالى ابن الشجرى ٢/١١٠ ومعجم المقاييس ٢/٣٧

(٦) (الآخر) فى غ .

(٧) بيت من الرجز ، وهو ليس فى ديوان رؤبة ، ونسبه إليه سيبويه فى الكتاب ٣/ ٢٧١ وهو فى ديوان العجاج ١/١١٦ وبلا نسبة فى المقتضب ٣/ ٣٧٠ والمخصص ١٧/ ٦٣ وأمالى ابن الشجرى ٢/١١٠

أراد « انظر » فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا ، وإلا لما بُنِيَ ما نابَ مَنابَه ، وما ذكره الكوفيون على [١] هذا ، فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في افعل : لِتَفْعَلْ » قلنا : لا نسلم ، قولهم : « كما قالوا للغائب [٢] : لِيفعلْ » قلنا : فكان [٣] يجب أن لا يجوز حذف اللام منه ، كما لا يجوز في الغائب ، قولهم « إنما حُذِفَت في الأمر للمُوَاجَه ؛ لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان الأمر ، كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله – نحو: احرنجَمَ ، واعْرَنْزَمَ ، واعْلَوَّطَ ، واخْرَوَّطَ ، واسبطَرَّ ، واسبكَرَّ – وما أشبه ذلك من الأفعال ؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال ، إنما يختص بما يكثر في الاستعمال ، ألا ترى أنهم قالوا في « لم يكن » : لم يَكُ [٤] ؛ فحذفوا النونَ لكثرةِ الاستعمالِ ، ولم يقولوا [٥] في « لم يَصُنْ » : لم يَصُ ، ولا في « لم يَهُن » : لم يَهُ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وقالوا في « لم أُبالِ » : لم أُبَلِ ، فحذفوا لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم أُوَالِ » : لم أول ، ولا في « لم أعال » [٦] : لم أعل ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وكذلك قالوا في « أى شيء » : أيش – بالشين معجمة [٧] – لكثرة استعماله [٨]، ولم يقولوا في « أى سَيْء » : أَيْسٍ – بالسين غير معجمة – لقلة استعماله ، وقالوا « عِمْ صَبَاحًا » في : انْعِمْ صَبَاحًا ؛ لكثرته ، ولم يقولوا « عِمْ بالاً » في انعم بالا [٩] ؛ لقلته ، وقالوا « وَيْلُمِّهِ » في : ويل أمّه ؛ لكثرته [١٠]، ولم يقولوا في « وَيْلُخْتِهِ » في ويل أُخْتِهِ ؛ لقلته ، فلما حُذِفَتِ اللامُ وحرف المضارعة

---

(١) (في) في غ .

(٢) (للغائب) ساقطة من غ .

(٣) (وكان) في غ .

(٤) انظر : المقتضب ١٦٧/٣ وشرح الأشموني ٢٠٠/١ وأوضح المسالك ٢٦٨/١

(٥) (ولم يقولوا) ساقط من غ .

(٦) (لم) ساقطة من غ .

(٧) (المعجمة) في غ .

(٨) (الاستعمال) في غ .

(٩) (في انعم بالا) ساقط من غ .

(١٠) (لكثرته) زيادة من غ .

فى محل الخلاف من [١] جميع الأفعال التى تكثُر فى الاستعمالِ ، والتى تقلُّ فى الاستعمالِ ، دلَّ على أن ما ادّعوه من التعليلِ ليس عليه تعويل ، ثم لو قدرنا أن الأصل فيه ما صرتم إليه ، إلا أنه قد تضمن معنى الحرف [٢] ، فإذا [٣] تضمن معنى لام الأمر، فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًّا ، ثم نقول : إنَّ علة وجودِ الإعرابِ فى الفعل المضارع وجود حرفِ المضارعةِ [٤]، فما دام [٥] حرفُ المضارعةِ ثابتًا كانتِ العلةُ ثابتةً ، وما دامت العلةُ ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا ؛ ولهذا كان [٦] قوله تعالى : ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ معربا ، وقوله صلوات الله عليه : « ولتزره ولو بشوكة » و« لتأخذوا مصافّكم إلى مصافكم » و« لتقوموا » وما أشبهه معربا ؛ لوجودِ حرفِ المضارعةِ ، ولا خلاف فى حذف حرف المضارعة فى محلٍّ الخلافِ ، وإذا [٧] حُذِفَ حرفُ المضارعة – وهو علةُ وجود الإعراب فيه [٨] – فقد زالت ، فإذا [٩] زالتِ العلةُ ، زال حكمُها ، فوجبَ أن لا يكونَ فعلُ الأمرِ معربًا .

وأما قولهم « إنَّ فعلَ النهى معربٌ مجزومٌ ، فكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملُونَ الشىء على ضدِّه ، كما يحملونه على نظيره » قلنا : حمل فعل الأمرِ على فعلِ النهى فى الإعرابِ غير مناسب ، فإنّ فعلَ النهى فى أوله حرف المضارعة الذى أوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعرابَ ، فكان مُعربًا ، وأما فعلُ الأمر فليس فى أولِه حرفُ المضارعةِ الذى يُوجبُ للفعلِ المشابهة بالاسم ، فيستحقُّ أن لا [١٠] يعرب ، فكان باقيًا على أصلِه فى البناءِ .

---

(١) (فى) فى غ .
(٢) (لام الأمر) فى غ .
(٣) (وإذا) فى غ .
(٤) انظر : المسائل العسكرية ٢٤٧ والمقتضب ٢/١ وابن يعيش ١١/٧ والمفصل ٢٤٤ والمرتجل ٣٥
(٥) (المعارضة) فى غ .
(٦) (كان) ساقطة من غ .
(٧) (فإذا) فى غ .
(٨) (فيه) ساقطة من غ .
(٩) (وإذا) فى غ .
(١٠) (لا) ساقطة من غ .

والذى يدلُّ على ذلك أنَّ لام التأكيدِ التى تدخلُ على الفعل المضارع فى نحو « إنَّ زيدًا لَيقومُ » كما تقول : « إنّ زيدًا لقائمٌ » [١] لا يجوز دخولها على فعل الأمر ، كما لا يصح دخولها على الفعل الماضى [٢] ، وإن [٣] كان الفعل [٤] الماضى أقوى من فعل الأمر بدلالةِ الوصفِ به ، والشرط به ، وبنائه على حركةٍ تُشبهُ حركةَ الإعراب ، وبدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت ، كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، فإذا [٥] كان الماضى لا تدخله هذه اللام مع وجود شبه ما بالأسماء ، [فلأن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبه ما بالأسماء] [٦] كان ذلك من طريق الأولى، وإذا [٧] ثبت أنها لا تدخله دَلَّ على أنه لا مشابهة [٨] بينه وبين الاسم كما ذكرتم ، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة [٩] ، كان مبنيا على أصله .

وأما قولهم : « إنكَ تحذفُ منه [١٠] الواو والياء والألف من نحو : اغْزُ ، وارْمِ ، واخْشَ ، كما تحذفها من نحو : لم يَغْزُ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشَ » قلنا : إنما حُذِفَت هذه الأحرفُ التى هى الواو والياء والألف للبناءِ ، لا للإعرابِ والجزمِ [١١] ؛ حملاً للفعلِ المعتلِّ على الصحيحِ وفعل الأمر الصحيح ، كقولك : « لم يفعلْ وافْعَلْ يا فتى » وإن كان أحدهما مجزومًا ، والآخر ساكنًا سُوِّىَ بينهما فى الفعل المعتل ، وإنما وجبَ حذفُها فى الجزم لأن هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها [١٢] ، وهى مركبة منها فى

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : البسيط فى شرح الجمل ٧٧٨ ؛ ٧٧٩ وابن يعيش ٨/٦٢-٦٦ والمقتضب ٢/٣٤٣

(٢) انظر : الإيضاح ٢/٢٧٣ وابن يعيش ٩/٢٥

(٣) (وإذا) فى غ .

(٤) (الفعل) زيادة من غ .

(٥) (وإذا) فى غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (فإذا) فى غ .

(٨) (مناسبة) فى غ .

(٩) (مناسبة) فى غ .

(١٠) (منه) ساقطة من س .

(١١) انظر : الأشباه والنظائر ٢/١٥٣ والرضى على الكافية ٢/٢٦٨ والمفصل ٢٥٧

(١٢) من وجهة نظر علم اللغة الحديث أن هذه الحركات طويلة بالفعل . انظر : فصول فى فقه العربية ٤٩

قول بعض النحويين ، والحركات مأخوذة منها فى قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما ، وكما أن الحركات تُحذفُ للجزم ، فكذلك هذه الأحرف ، فلما وجَبَ حذفُ هذه الأحرفِ فى [1] المعتل [للجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل] [2] للبناء ؛ حملاً للمعتلِّ على الصحيح ؛ لأنَّ الصحيح هو الأصلُ ، والمعتل فرع عليه ، فَحُذِفَتْ حملاً للفرع على الأصل .

والذى يدلُّ على صحّةِ ما ذكرناه وأنه ليس مجزومًا بلامٍ مقدَّرةٍ أنَّ حرفَ الجرِّ لا يعمل مع الحذف [3] ، فحرف الجزم أولى .

وأما [4] قولهم : « إنكم تذهبون إلى أن (رُبَّ) تعملُ الخفضَ مع الحذف بعد [5] الواو والفاء وبل » قلنا : إنما جاز ذلك لأن فيما [6] بقى من هذه الأحرف دليلا على ما ألقى وبيانا عنه ، [فلما كانت هذه الأحرف دليلا عليه ، وبيانا عنه] [7] جاز حذفه ؛ لأن المحذوف بهذه المثابة فى حكم الثابت ، بخلاف حرف الجزم ؛ فإنه [8] حذف ، وليس فى اللفظ حرف يدلُّ عليه ، ولا يُبِينُ عنه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم : « إنكم تذهبون إلى أنَّ حرف الشرط يعمل مع الحذف فى ستة مواضع ، وهى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم حذف حرف الشرط فى هذه المواضع ، ولا أن الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط ، وإنما هو مجزوم لأنه جوابٌ لهذه الأشياء التى هى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض ، وهذا الوجه ذكره بعض

---

(١) (من) فى غ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) انظر : الأنموذج ١٧٥ والإيضاح ٢/١٦٠ وابن يعيش ٨/٥٠

(٤) (وأما) زيادة من غ . (٥) (فبعد) فى غ . (٦) (ما) فى غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) (لأنه) فى غ .

النحويين [١] ، وليس بصحيح ؛ لأنك لو حملتَ الكلام على ظاهره من غير تقدير حرف الشرط [٢] ، لكان ذلك يؤدّى إلى محالٍ ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنى آتِكَ » كان الأمر بالإتيان موجبًا للإتيان ، وإذا قلت : « لا تفعلْ يكُنْ خيرًا » كان النهى عن الفعل موجبا للخير ، وإذا قلت : « اللهم ارزقنى بعيرًا أحجّ عليه » كان الدعاء بالرزق موجبًا للحجِّ ، وإذا قلت : « أين بيتُك أزرْكَ » كان الاستفهام عن بيته موجبًا للزيارة ، وإذا قلت : « ألا ماء أشربْه » كان التمنى للماء [٣] موجبًا للشرب ، وإذا قلت : « ألا تنزل عندنا أكرمْكَ » كان العَرْضُ موجبًا للكرامة ، وذلك محال ؛ لأن الأمر بالإتيان لا يكون موجبا للإتيان، [وإنما يوجبه الإتيان] [٤] ، والنهى عن الفعل لا يكون موجبا للخير ، وإنما يوجبه الانتهاء ، والدعاء بالرزق لا يكون موجبا [للحج ، وإنما يوجبه الرزق ، والاستفهام عن بيته لا يكون موجبا] [٥] للزيارة ، وإنما يوجبه التعريف ، والتمنى للماء لا يكون موجبا للشرب ، وإنما يوجبه وجوده ، والعرض بالنزول [٦] لا يكون موجبا للكرامة ، وإنما يوجبه النزول ؛ فدل على أن حرف الشرط فيها كلها مقدر [٧] ، وأن التقدير فيه [٨] : ايتنى فإنّك [٩] إن تأتنى آتِكَ ، ولا تفعلْ فإنك إن لا تفعل يكن خيرا لك ، واللهم ارزقنى بعيرًا فإنك إن رزقتنى بعيرًا أحجَّ عليه ، وأين بيتك فإنك إن تُعرِّفنى بيتك أزرْك ، وألا ماء فإن يك ماء أشربه ، وألا تنزل فإنك إن تنزل أكرمك ؛ فدل على أن هذا الوجه الذى ذكره بعضهم من تعرى الكلام عن تقدير حرف الشرط [١٠] ليس بصحيح .

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢٤١/٢ وذكر أنه مذهب سيبويه والخليل والفارسى .

(٢) (شرا) فى غ .

(٣) (للماء) ساقطة من غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) (للنزول) فى غ .

(٧) انظر : المفصل ٢٤٥ والأصول ٨٢/٢ والإيضاح ٩٧/٢

(٨) (فيه) زيادة من غ .

(٩) (فإنك) ساقطة من س .

(١٠) النص فى غ : (وأنه حذف ، وإنما حذف ليس بصحيح) .

والوجه الثانى – وهو الصحيح – أنا نسلم تقدير حرف الشرط ، وأنه حذف ، وإنما حذف [١] لدلالة هذه الأشياء عليه ، فصار فى حكم الثابت على ما بينا فى حذف « رب » .

وأما قولهم : « إن إعمال حرف الجزم [مع حذف الحرف] [٢] قد جاء كثيرا ، وأنشدوا الأبيات التى رووها » فنقول [٣] : أما قوله :

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا [٤]

فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد [٥] ، ولئن سلمنا صحته – وهو الصحيح – فنقول : قوله : « تفد نفسك » ليس مجزوما بلام مقدرة ، وليس الأصل فيه لتفد نفسك ، وإنما الأصل : تفدى نفسَك ، من غير تقدير لام ، وهو خبر يراد به الدعاء ، كقولهم : غفر الله لك ، ويرحمك الله ، وإنما حذف [٦] الياء لضرورة الشعر [٧] ؛ اجتزاء بالكسرة عن [٨] الياء ، كما قال الأعشى :

وأخو الغَوان متى يشأ يَصْرِمْنَهُ ويَصِرْن أعداء بعيد وداد [٩]

أراد « الغوانى » فاجتزأ [١٠] بالكسرة عن الياء ، وقال الآخر [١١] :

فَمَا وَجَدَ النَّهْدِىُّ وَجْدًا وَجَدْتُهُ ولا وَجَدَ العُذْرِىُّ قَبْلِ جميلُ [١٢]

أراد « قبلى » وقال الآخر :

وَطِرْتُ بِمُنْصُلى فِى يَعْمَلاتٍ دَوَامِى الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا [١٣]

---

(١) (وإنما حذف) ساقطة من س . (٢) زيادة لا بد منها .

(٣) (فنقول) ساقطة من س .

(٤) الشطر الثانى ساقط من س ، والبيت سبق تخريجه فى بداية المسألة .

(٥) انظر : المقتضب ١٣٢/٢ – ١٣٣ (٦) (حذفت) فى غ .

(٧) وهو من أقبح الضرورة ؛ لأن الجازم أضعف من الجار . انظر : الدرر ٧١/٢

(٨) (عنها) فى غ ، وفى س : (على) ، والصحيح (عن) .

(٩) سبق تخريجه ص ٣٢٩ (١٠) (واجتزأ) فى غ .

(١١) (الآخر شعرا) فى غ .

(١٢) من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى الهمع ٢١٠/١

(١٣) من الوافر ، وقد اختلف فى نسبته ، فنسب ليزيد بن الطثرية فى شواهد المغنى ٥٩٨ =

أراد « الأيدى » وقال خُفاف بن ندبة السلمى [١] :

كَنَوَاحِ رِيشِ حمَامَةٍ نجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثمِدِ [٢]

أراد « كنواحى » فاجتزأ بالكسرة عن الياء ، كما يجتزئون بالضمة عن الواو ، وبالفتحة عن الألف ، فاجتزاؤهم بالضمة عن الواو ، كقولهم فى « قاموا » : قام ، وفى « كانوا » : كان ، قال الشاعر :

فلو أن الأطبا كانُ حولى وكان مع الأطباء الأساةُ

إذا ما أذهبوا ألمًا بقلبى وإن قيل الأطباء الشفاةُ [٣]

أراد « كانوا » ، [فاجتزأ بالضمة عن الواو] [٤] .

واجتزاؤهم بالفتحة عن الألف نحو ما أنشدوا [٥] :

فلستُ بمدركٍ ما فاتَ منِّى بلهف ولا بليت ولا لو انى [٦]

أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، كما قال رؤبة [٧] :

وصّانى العَجاج فيما وصنى [٨]

أراد « فيما وصانى » فاجتزأ بالفتحة عن الألف .

واجتزاؤهم بالحركات [٩] عن هذه الأحرف كثير فى كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

= والعينى ٤/ ٥٩١ ولمضرس بن ربعى فى شواهد الشافية ٤٨١ وبلا نسبة فى الكتاب١/٢٧ ؛ ٤/ ١٩٠ والمنصف ٢/٧٣ والخزانة ١/٢٤٢ ويروى : « فطرت » .

(١) هو خفاف بن ندبة ، وندبة اسم أمه اشتهر بها ، وهو صحابى شهد مكة مع الرسول عليه الصلاة والسلام ، وقد ثبت على إسلامه فى الردة ، وهو أحد فرسان قيس وشعرائها . الشعر والشعراء ١/٣٤٨ والخزانة (بولاق) ٢/ ٨١

(٢) من الكامل ، وهو فى الديوان ٥١٤ والكتاب ١/ ٢٧ وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٢٤ وبلا نسبة فى ابن يعيش٣/١٤٠ والمنصف ٢/٢٢٩ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٧٢

(٣) سبق تخريجه ص ٣٢٩

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) (أنشدوا) فى غ .

(٦) سبق تخريجه ص ٣٣٠

(٧) (الشاعر) فى غ .

(٨) سبق تخريجه ص ٣٦٠

(٩) (بهذه الحركات) فى غ .

ثم لو صح أن التقدير فيه « لتفد » كما زعمتم ، فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر ، وما حذف [١] للضرورة [٢] لا يجعل أصلا يقاس عليه .

وأما قوله :

فَقُلْتُ ادْعِى وأدْعُ فإنَّ أنْدَى [٣]

فإنه قد روى :

فـقـلـت ادعِـى وأدعـوَ إنَّ أنـدى

بإثبات الواو فى [٤] « أدعو » وحذف الفاء من « إن » فلا يكون فيه حجة ، ولئن [٥] صح ما رووه فهو محمول على ضرورة الشعر ، كما بينا فى البيت الأول ، وهو الجواب عن قول الآخر :

أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

وعن قول الآخر :

فَيَــدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

والذى يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازنى قال : جلست فى حلقة الفراء ، فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر ، وأنشد :

مَـنْ كَـانَ لا يَـزْعُـمُ أنِّـى شَـاعِـرُ
فَـيَــدْنُ مِـنِّـى تَـنْـهَـهُ الـمَـزَاجِـرُ

فقلت له : لِمَ [٦] جاز فى الشعر ، ولم يجز فى الكلام ؟ فقال : لأنَّ الشعرَ يضطر فيه الشاعر ، فيحذف ، فدلَّ على أن هذا الحذف إنما يكون فى ضرورة [٧] الشعر ، لا فى اختيار الكلام ، بالإجماع ؛ لأن الأمر للغائب لا يكون بغير اللام ؛ ولهذا لم يجز قم ويقعد زيد ، ولو قلت : قم وليقعد زيد ، بإدخالِ اللام فى الثانى

---

(١) (حذف) ساقطة من غ .
(٢) (لضرورة الشعر) فى غ .
(٣) (فإن أندى) ساقط من غ .
(٤) (من) فى غ .
(٥) (ولو) فى غ .
(٦) (لم) ساقطة من غ .
(٧) (ضرورة) زيادة فى غ .

لكان جائزًا ؛ لوجودِ اللامِ ، وكذلك لو أُدخِلَتْ فى أمر الحاضر ، لجاز أن يُعطفَ عليه أمرُ الغائب بغير لامٍ ، نحو لِتقُم ويقعدْ زَيْدٌ ؛ لوجودِ اللام فى المعطوف عليه بخلاف ما إذا لم يكن فى المعطوف عليه اللام .

[وأما ما رووه عن رؤبة من قوله] [١] : « خير » ، فلا خلاف أنه من الشاذِّ النادرِ [٢] الذى لا يُعرَّج عليه [٣] ، ولهذا أجمع النحويون قاطبةً على أنه لا يجوزُ فى جواب من قال : « أين تَذْهَبُ » أن يقال : زيد ، على تقدير : إلى زيد [٤] ، وفى امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذى لا يعرج عليه [٥] ، ولا يقاس عليه .

وأما قولهم : إنكم تذهبون إلى أن [٦] « أنْ » الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو ولام كى ولام الجحود وحتى ، وإذا [٧] جاز لكم أن تعملوها مع الحذف ، وهى من عواملِ الأفعالِ [كذلك يجوز لنا أن نعمل اللام مع الحذف ، وهى من عوامل الأفعال] [٨] ، قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنه [٩] إنما حذفها لأنَّ هذه الأحرف دَالَّةٌ عليها ، فصارت فى حكم ما لم يحذف [١٠] ، على ما بينا فى حذفِ « رُبَّ » وحرف الشرط ، بخلاف لام الأمر ، فبان الفرق بينهما .

والوجه الثانى : أنه لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة كما تحذف [١١] « أَنْ » لكان يجبُ أن تلقى حرف المضارعة ، فيقال « تَفْعَلْ » فى معنى : لِتَفْعَلْ ،

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٢) انظر : المفصل ٢٩١-٢٩٢ وابن يعيش ٥٣/٨ وحاشية الصبان ٢٣٣/٢ و (النادر) ساقطة من س .

(٣) (لا يلتفت إليه) فى س .

(٤) (إلى زيد) فى غ .

(٥) (يلتفت إليه) فى غ .

(٦) (أن) ساقطة من غ .

(٧) (إذا) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٩) (أنه) ساقطة من غ .

(١٠) انظر : شرح الأشمونى ٢٨٤/٢ والجامع الصغير ١٧١

(١١) (حذف) فى س .

كما بقى حرف المضارعة مع حذف « أن » بعد : الفاء والواو وأو ولام الجحود ولام كى [١] وحتى ، فلما حُذِفَ ها هنا حرف المضارعة ، فقيل « افْعَلْ » دلَّ على أن ما ذهبوا إليه قياسٌ باطلٌ لا أصلَ له ولا حاصلٌ .

والذى يدلُّ على صحةِ ما ذهبنا إليه أن ما كان على وزن [٢] فَعَالِ من أسماء الأفعال ، نحو « نَزَالِ » [٣] مبنىٌّ ؛ لقيامه مقام فِعْلِ الأمر [٤] ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا ، وإلا لما بنى ما قام مقامه .

قولهم : « إنما بُنِيَ ما كان على وزن [٥] فَعَالِ من أسماء الأفعال لتضمنه معنى لام الأمر ، لأن (نَزَالِ) اسم : انْزِلْ ، وأصله : لِتنزلْ » قلنا : هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من [٦] الفعل المضارع ، وقد بينا فساده بما يغنى عن الإعادة ، ودللنا على أن فعل [٧] الأمر صيغة مرتجلة قائمة بنفسها باقية فى البناء على أصلها ، فوجب أن يكون هذا الاسم مبنيا ؛ لقيامه مقامه على ما بينا ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (ولام كى ولام الجحود) فى غ .

(٢) (بوزن) فى غ .

(٣) (نحو نزال) ساقط من غ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٢٨٠ والمفصل ١٥٦

(٥) (وزن) زيادة فى غ .

(٦) (عن) فى غ .

(٧) (مثل) فى غ .

٧٦ - مسألة [1]

الأفعال المضارعة لِمَ أُعربت ؟ [2]

أجمع الكوفيون والبصريون على أنَّ الأفعالَ المضارِعةَ معربةٌ [3] ، واختلفوا فى علة إعرابها ، فذهب الكوفيون إلى أنها إنما [4] أُعربت ؛ لأنه [5] دخلها المعانى المختلفة والأوقات الطويلة [6] ، وذهب البصريون إلى أنها إنما [7] أُعربت لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الفعل المضارع [8] يكون شائعا ، فيتخصَّصُ ، كما أن الاسم يكون شائعا ، فيتخصَّصُ ، ألا ترى أنك تقول [9] « يذهبُ » فيصلحُ للحال والاستقبال ، فإذا [10] قلت : « سوف يذهب » [11] اختص بالاستقبال ، فاختص بعد شياعه ، كما [أن الاسم يختص بعد شياعه] [12] . كما تقول « رجل » ، [فيصلح لجميع الرجال] [13] ، فإذا قلت « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شابهه من هذا الوجه [14] .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : المقتضب ١/٢ ؛ ٥/٣ ، ٨٠/٤ ؛ ٨١ والأصول ١٤٥/٢ وابن يعيش ٤/٧ والمقتصد ١٦٧/١ - ١٦٨ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٥١٣ وأسرار العربية ١٦٧

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر الكتاب ١٣/١ والمسائل العسكرية ٢٤٧ والمقتضب ١/٢ والمفصل ٢٤٤ وابن يعيش ١١/٧ وشرح التصريح ٢٢/٢

(٤) (إنما) ساقطة من غ .

(٥) (لأنها) فى غ .

(٦) (المطولة) فى غ .

(٧) (إنما) ساقطة من غ .

(٨) (المضارع) ساقطة من س .

(٩) (إذا قلت) فى غ .

(١٠) (وإذا) فى غ .

(١١) (يذهب) ساقطة من غ .

(١٢) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(١٣) مابين المعكوفين ساقط من غ .

(١٤) انظر : المقتضب ٨١/٤ والكناش ٦٥٨/٢

والوجه الثانى : أنه تدخلُ عليه لامُ الابتداء (١) ، تقول : « إن زَيْدًا لَيقومُ » كما تقول « إنَّ زيدًا لقائمٌ » فلما دخلت (٢) عليه لام الابتداء ، كما تدخلُ على الاسم ؛ دَلَّ على مشابهة بينهما ، [ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخلَ هذه اللامُ على الفعلِ الماضى ، ولا على فِعْلِ الأمرِ ، ألا ترى أنك لا تقول : « إن زيدًا لقائمٌ » ولا « إنَّ زيدًا لا ضرب عمرًا » وما أشبه ذلك ؛ لعدم المشابهة بينهما] (٣) وبين الاسم .

والوجه الثالث : أنه يجرى (٤) على اسمِ الفاعلِ فى حركته وسكونه (٥) ، [ألا ترى أن قولك « يَضْرب » على وزن « ضَارِب » فى حركته وسكونه] (٦) ، فلما أشبه هذا الفعل (٧) الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون الفعل (٨) معربًا ، كما أنَّ الاسمَ معربٌ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما أُعْرِبت لأنها دخلها (٩) المعانى المختلفة والأوقات الطويلة (١٠) » قلنا : قولكم يدخلها المعانى المختلفة يبطل بالحروف ؛ فإنها تدخلها المعانى المختلفة ، ألا ترى أن « ألا » (١١) تصلح للاستفهام والعرض والتمنى ، و« مِنْ » تجيء لمعان مختلفة (١٢) ، من ابتداء الغاية

---

(١) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٧٧٨ ؛ ٧٧٩ وابن يعيش ٦٢/٨ - ٦٦ والمقتضب ٣٤٣/٢

(٢) (أدخلت) فى س .

(٣) مابين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٤) (يجوز) فى غ .

(٥) انظر : قطر الندى ٢٧٠ والكناش ٥٦٥/١

(٦) مابين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (الفعل) ساقطة من غ .

(٨) (الفعل) زيادة من غ .

(٩) (دخلتها) فى غ .

(١٠) (المطولة) فى غ .

(١١) انظر : الرضى على الكافية ٣٨٧/٢ وابن يعيش ١٤٤/٨

(١٢) انظر : حاشية الصبان ٢١٠/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ٧٩٦ والأصول ٤٠٩/١ والهمع ٢١١/٤ وابن يعيش ١٠/٨

والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد [١] ، إلى غير ذلك من الحروف ، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء ، وقولكم « والأوقات الطويلة » [٢] يبطل بالفعل الماضى ؛ فإنه كان ينبغى أن يكون معربًا ؛ لأنه أطول من المستقبل ؛ لأن المستقبل يصير ماضيًا ، والماضى لا يصير مستقبلا ، فإذا كان الماضى الذى هو الأطول مبنيًا ، فكيف يجوزُ أن يكونَ المستقبل الذى هو دونه معربا ؟ فلو كان طول [٣] الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضى معربا ، فلما لم يعربْ دلَّ على أن هذا تعليل [٤] ليس عليه تعويل ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : ابن يعيش ١٣/٨ وشرح الأشمونى ٤٦١/١ والمفصل ٢٨٣ والرضى على الكافية ٣٢٢/٢ والتوطئة ٢٤٤ وشرح الكافية ، لابن مالك ٧٩٨ والمقتضب ١٣٦/٤ والإيضاح ١٤٢/٢

(٢) (المطولة) فى غ .

(٣) (طول) ساقطة من غ .

(٤) (التعليل) فى غ .

٧٧ - مسألة [١]

بم يرتفع الفعل المضارع ؟ [٢]

اختلف مذهبُ الكوفيين فى رفعِ الفعلِ المضارع نحو « يقومُ زيدٌ ، ويذهبُ عمرٌو » فذهب الأكثرون [٣] إلى أنه يرتفع لتعرِّيه من العواملِ الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائى [٤] إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم [٥] .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعلَ تدخلُ عليه النواصبُ والجوازمُ ، فالنواصب نحو [٦] : أن ، ولن ، وإذن [٧] ، وكى ، وما أشبه ذلك ، والجوازم نحو [٨] : لم ، ولَمَّا ، ولام الأمر ، ولا فى النهى ، وإنْ فى الشرط ، وما أشبه ذلك ، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو : « أريد أن تقومَ ، ولن تقومَ ، وإذن أكرمَكَ [٩] ، وكى تفعلَ ذلك » وما أشبه ذلك ، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم ، نحو « لم يقم زيدٌ ، ولَمَّا يذهبْ

---

(١) انظر هذه المسألة فى : شرح التصريح ٢٢٩/٢ والمقتضب ٨٠/٤ وشرح التسهيل ٥/٤ والمقتصد ١٠٤٥ وشرح الجمل ، لابن عصفور ١٣٠/١ وابن يعيش ١٢/٧ والرضى على الكافية ٢٢/١ والمفصل ٢٤٥ وشرح الأشمونى ٢٧٥/٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) ذكر الشيخ خالد الأزهرى أن هذا الرأى للفراء وحذاق الكوفيين ، وتبعهم الأخفش وابن مالك . انظر : شرح التصريح ٢٢٩/٢

(٤) انظر : المفصل ٢٤٥ وابن يعيش ١٢/٧ والرضى على الكافية ٢٢/١ وشـــرح التصريح ٢٢٩/٢ وشرح الأشمونى ٢٧٥/٢

(٥) انظر : المقتضب ٨٠/٤ وشرح التصريح ٢٢٩/٢

(٦) انظر : شرح الأشمونى ٢٧٦/٢

(٧) (وإذن) ساقطة من غ .

(٨) انظر : الأصول ١٥٦/٢ وابن يعيش ٤٠/٧ وشرح الأشمونى ٣١١/٢ وأوضـــح المسالك ١٩٨/٤

(٩) النص فى غ : (وكى تفعل ذلك ، وإذن أكرمك) .

عمرٌو ، ولِينطلقْ بكرٌ ، ولا يفعلْ بشرٌ ، وإنْ تفعلْ أفعلْ » وما أشبه ذلك ، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو [١] الجوازم يكون رفعا ، فعلمنا أن [٢] بدخولها دخل [٣] النصب والجزم ، وبسقوطها عنه دخله [٤] الرفع .

قالوا : ولا يجوز أن يُقالَ : « إنه مرفوعٌ لقيامِه مَقامَ الاسم » لأنه لو كان مرفوعًا لقيامِه مقام الاسم لكان ينبغى أن [٥] ينصب إذا كان الاسم منصوبًا ، كقولك « كان زيدٌ يقومُ » لأنه قد حل محل الاسم ، إذا كان منصوبًا ، وهو « قائمًا » ، ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم ، والاسم يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب إعراب الاسم فى الرفع والنصب والخفض ؛ دَلَّ [٦] عليه ، وهو [٧] أنا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم ، لا [٨] يدخلان على [٩] الاسم ، فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم ، مثل الحالين فى النصب والجزم ، فدل على ماقلنا .

والذى يدلُّ على أنه لا يرتفعُ لقيامِه مَقامَ الاسم أنه لو كان مرفوعًا لقيامِه مَقامَ الاسمِ لكان ينبغى أن لا يرتفع فى قولهم : « كاد زَيْدٌ يقومُ » لأنه لا يجوز أن يقال : « كاد زيدٌ قائمًا » [١٠] فلما وجب رفعه بالإجماع دل على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين : **أحدهما** : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع [١١] ، فكذلك ما أشبهه .

---

(١) واو فى غ .
(٢) (أنه) فى غ .
(٣) (دخله) فى غ .
(٤) (دخلها) فى س .
(٥) (أن) ساقطة من غ .
(٦) (يدل) فى غ .
(٧) (وهو) ساقطة من غ .
(٨) (ولا) فى غ .
(٩) (مع) فى غ .
(١٠) لأن خبر « كاد » لا يكون إلا جملة فعلية ، فعلها مضارع . انظر : ابن يعيش ١٣/٧ ؛ ١١٩ والجامع الصغير ٥٩ وشرح التسهيل ٣٩٣/١ والمفصل ٢٤٥
(١١) انظر : المطالع السعيدة ١٧٦/١ وشرح الأشمونى ١٤٩/١

والوجه الثانى : أنه بقيامه [١] مَقامَ الاسمِ قد وَقَعَ فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجبَ أن يُعطَى أقوى الإعرابِ ، وأقوى الإعراب الرفعُ ؛ فلهذا كان مرفوعًا ؛ لقيامِه مَقَامَ الاسم .

ولا يلزم على كلامنا الفعل الماضى ؛ فإنه يقومُ مقام [٢] الاسمِ ، [ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعًا ؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضى مقام الاسم] [٣] موجبًا لرفعه ، وذلك لأن الفعل الماضى ما استحقَّ أن يكون معربًا بنوع ما [٤] من الإعرابِ ، فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه فى وجوب الرفع ؛ لأنَّ الرفع نَوعٌ من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشىء [٥] من الإعراب استحال [٦] أن يكون مرفوعا ؛ لأنه نوع منه [٧] ، بخلاف الفعل المضارع ؛ فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التى بيناها ، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرفع ، وصار هذا بمنزلة السيف ؛ فإنه يقطعُ فى محلٍّ يقبلُ القطعَ ، ولا يقطعُ فى محلٍّ لا يقبلُ القطعَ ، فعدم القطع فى محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع ، فكذلك هاهنا ؛ عدم الرفع فى الفعل الماضى مع قيامه مقام الاسم لا يدلُّ على أن قيام المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع [٨] ، وهذا واضح لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يرتفعُ بتعرِّيه من العواملِ الناصبة والجازمة » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه [٩] يؤدِّى إلى أن يكونَ الرفعُ بعد النصب والجزم ، ولا [١٠] خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل [١١] ، والنصب صفة

---

(١) (أن قيامه) فى غ .
(٢) (مقام) ساقطة من س .
(٣) مابين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .
(٤) (ما) ساقطة من س .
(٥) (بنوع) فى غ .
(٦) (استحال) ساقطة من س .
(٧) (من الإعراب) فى غ .
(٨) (الرفع) فى غ .
(٩) (أنه) فى غ .
(١٠) الواو ساقطة من غ .
(١١) انظر فى بيان ذلك : الكتاب ٣٣/١ والمفصل ١٨ وابن يعيش ٧٤/١ والواضح فى علم العربية ٨

المفعول[١] ، وكما أنَّ الفاعلَ قبل المفعولِ ؛ فكذلك ينبغى أن يكونَ الرفعُ قبل النصبِ ، وإذا كان الرفعُ قبل النصبِ فلأن يكونَ قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى ، فلما أدَّى قولهم إلى خلافِ الإجماع ، وجب أن يكون فاسدًا .

قولهم « لو كان مرفوعًا لقيامه مقامَ الاسمِ لكان ينبغى أن يكون منصوبًا إذا كان الاسم منصوبًا ... إلى آخر ماذكروه » قلنا : إنما لم يكن منصوبًا أو مجرورًا[٢] إذا قام مقام اسم منصوبٍ أو مجرورٍ[٣] ؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال ، وهذا فعل ؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه[٤] .

وأما قولهم « وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم ، فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم » قلنا : وكذلك نقولُ ؛ فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسمُ ؛ لأنَّ ارتفاعه لقيامِه مَقامَ الاسمِ ، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع فى الاسم .

وأما قول الكسائى « إنه يرتفعُ بالزائدِ فى أوله » فهو قولٌ فاسدٌ من وجوهٍ :

أحدها : أنه كان ينبغى أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل[٥] .

والوجه الثانى : أنه لو كان الأمر على مازعمتم لكان ينبغى أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزوائد أبدًا[٦] فى أوله ، فلما انتصبَ بدخولِ النواصِبِ ، وانجزم بدخول النواصب ، دل على فساد ماذهب إليه .

والوجه الثالث : أن هذه الزوائدَ بعضُ الفعلِ ، لا تنفصلُ منه فى لفظٍ ،

---

(١) انظر : الجامى على الكافية ٥٨ وابن يعيش ١/١٠٠ والكناش ١/٣٢٤

(٢) (أو مجرورا) ساقط من غ .

(٣) (مجرورا) فى غ .

(٤) انظر : قواعد المطارحة (ورقة) ١٤

(٥) (عوامل الرفع) فى غ .

(٦) (أبدا) ساقطة من غ .

بل [١] هى من تمام معناه فلو قلنا [٢] « إنها هى العاملة » لأدَّى ذلك إلى أن يعملَ الشيء فى نفسه ، وذلك محال ، ويخرج على هذا « أن » المصدرية ؛ فإنها تعمل فى الفعل المستقبل [٣] ، وهى معه فى تقدير المصدر ؛ لأنها قائمة بنفسها ، ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنه [٤] لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن لا يرتفع فى قولهم : (كاد زيد يقوم) لأنه لا يجوز أن يقال [٥] : « كاد زيد [٦] قائما » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الأصل أن يقال : كاد زيد قائما ؛ ولذلك رده الشاعر إلى الأصلِ لضرورة الشعر فى قوله :

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئبًا ... وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ [٧]

إلا أنه لما كانت « كاد » موضوعة للتقريب من الحال [٨] ، واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضى ، عدلوا عنه إلى « يَفْعل » لأنه أدل على مقتضى « كاد » ، ورفعوه مراعاة للأصل ؛ فدل على صحة ماذهبنا إليه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (بل) ساقطة من غ .

(٢) (قدرنا) فى غ .

(٣) انظر : شرح التصريح ٢٢٩/٢ وشرح الأشمونى ٢٨٤/٢ والجامع الصغير ١٧١

(٤) (إنه) ساقطة من غ .

(٥) (أن يقال) ساقط من س .

(٦) (زيدا) فى غ .

(٧) من الطويل . لتأبط شرا فى الديوان ٩١ والخزانة ٣٧٤/٨ والعينى ١٦٥/٢ وغير منسوب فى الهمع ١٣٠/١ ورصف المبانى ١٩٠ وابن يعيش ١٣/٧

(٨) ولذلك لا يحسن دخول « أن » فى خبره ؛ لأنها للاستقبال . انظر : الرضى على الكافية ٣٠٥/٢ والمفصل ٢٧٠ والمقتضب ٧٥/٣

٧٨ - مسألة [١]

النصب بعد واو المعية [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن الفعلَ المضارعَ في نحو قولك [٣] : « لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ » [٤] منصوب على الصرفِ ، وذهب البصريون [٥] إلى أنه منصوب بتقدير « أن » ، وذهب أبو عمر الجرمي [٦] من البصريين إلى أن الواو هي [٧] الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن [٨] باب العطف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوبٌ على الصرفِ ؛ وذلك لأنَّ الثاني مخالف للأول ، ألا ترى أنَّه لا يحسنُ تكريرُ العاملِ فيه ، فلا يقال : لا تأكلِ السمكَ ، ولا تشربِ اللبنَ ، وأن المراد بقولهم « لا تأكلِ السمكَ ، وتشربَ [٩] اللبن » بجزم الأول ، وبنصب الثاني ، النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعَيْنِ ، لا منفردَيْنِ [١٠] ، فلو طَعِمَ كلٌّ واحد منهما منفردًا لما كان مرتكبًا [١١] للنهي ، ولو كان في نيةِ تكريرِ العامل [١٢] ، لوجبَ الجزمُ في الفعلينِ

---

(١) انظر في هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٢٧ وابن يعيش ٢٤/٧ - ٢٦ ودقائق التصريف ٣٨ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٧٠ والإيضاح ، لابن الحاجب ٢٥/٢ وشرح الجمل ، لابن عصفور ١٥٧/٢ والمقتصد ١٠٥٨ والمقتضب ٢٦/٢ والأصول ١٥٤/٢ - ١٥٥ وإصلاح الخلل ٤ والمساعد ٨٣/٣ والارتشاف ١٦٦٨/٤

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (قولك) ساقطة من غ .

(٤) انظر : المقتضب ٢٥/٢ وائتلاف النصرة ١٢٧

(٥) انظر : الكتاب ٤١/٣ - ٤٦ ؛ ٨٨ وسر صناعة الإعراب ٢٧٢/١

(٦) انظر : الارتشاف ١٦٦٨/٤ وإصلاح الخلل ٤٩ وابن يعيش ٢١/٧ وشرح الجمل، لابن عصفور ١٤٣/٢

(٧) (هما) في غ .

(٨) (من) في غ .

(٩) (ولا تشرب) في غ .

(١٠) (مخالف) في غ . وانظرفي معنى هذه الواو : شرح الأشموني ٣٠١/٢ وأوضح المسالك ١٧٧/٤

(١١) (مركبا) في غ .

(١٢) (الفعل) في غ .

جميعًا ، فكان يقال : « لا تأكلِ السمكَ ، وتشربِ اللبنَ » فيكون المرادُ هو النهى عن أكل السمك ، وشرب اللبن ، منفردين ومجتمعين ، فلو طَعِمَ كلَّ واحدٍ منهما منفردا عن الآخر أو معه ، لكان مرتكبا [١] للنهى ؛ لأن الثانى موافق للأول فى النهى ، لا مخالف له ، بخلاف ماوقع الخلاف فيه ، فإن الثانى مخالف للأول ، فلما كان الثانى مخالفًا للأولِ ومصروفًا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له [٢] . وصار هذا كما قلنا فى الظروفِ [٣] ، نحو « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وفى المفعول معه ، نحو « لو تُرِكَ زَيْدٌ والأسدَ لأكلَه » فكلما [٤] كان الخلافُ يُوجبُ النصبَ هناك [٥] ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوبٌ بتقدير « أَنْ » وذلك لأنَّ الأصلَ فى الواو أن تكون حرفَ عطفٍ ، والأصل فى حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها لا تختصُّ ؛ لأنها تدخل تارةً على الاسمِ ، وتارةً على الفعلِ على مابينا فى غير موضعٍ ، وإنما لما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكمِ الأولِ ، وحوّل إلى الاسم ، فاستحالَ أن يضمّ الفعلُ إلى الاسمِ ، فوجب تقدير « أنْ » ؛ لأنها مع الفعلِ بمنزلةِ الاسمِ ، وهى الأصلُ فى عواملِ النصب فى الفعل .

وأما ماذهب إليه أبو عمر الجرمى من [٦] أنها عاملةٌ لأنها خَرَجَتْ عن باب العطف فباطلٌ ؛ لأنه لو كانت هى العاملةُ كما زَعَمَ ، لجاز أن تدخَل عليها الفاءُ والواوُ للعطفِ ، وفى امتناعه من ذلك دليلٌ على بطلانِ ماذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ الثانى مخالفٌ للأولِ ، فصارت مخالفته وصرفه عنه مُوجبًا له النصبَ » قلنا : قد بينا فى غير مسألة أنَّ الخلافَ لا يصلح أن يكون مُوجبًا للنصب ، بل ماذكرتموه هو الموجب لتقدير « أنْ » لا أنَّ العملَ هو نفسُ الخلافِ والصرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن

---

(١) (مركبا) فى غ .
(٢) (له) ساقطة من س .
(٣) (الظرف) فى غ .
(٤) (فما) فى غ .
(٥) (هناك) ساقطة من س .
(٦) (من) زيادة من غ .

« زَيْدًا » فى قولك « أكرمتُ زيدًا » لم يَنتصبْ بالفعلِ ، وإنما انتصبَ بكونه مفعولاً ، وذلك محالٌ ؛ لأن كونه مفعولاً يوجب [١] أن يكون أكرمت عاملا فيه [٢] النصب ، فكذلك هاهنا ؛ الذى أوجب نصبَ الفعل هاهنا [٣] بتقدير « أَنْ » هو [٤] امتناعه من أن يدخل فى حُكم [٥] الأول ، كما أن الذى أوجب نصبَ « زيد » فى قولك « أكرمتُ زيدًا » وقوعُ [٦] الفعلِ عليه ؛ فدلَّ على ما قلناه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (لايوجب) فى غ .

(٢) (فيه عاملا) فى س .

(٣) (هاهنا) ساقط من غ .

(٤) (هو) ساقطة من غ .

(٥) (إعراب) فى غ .

(٦) (وقع) فى غ .

٧٩ - مسألة [١]

حكم المضارع بعد الفاء [٢]

ذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ الفعلَ المضارعَ الواقع بعد الفاء فى جواب الستة [٣] الأشياء – التى هى الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض [٤] – ينتصب بالخلاف ، وذهب البصريون [٥] إلى أنه [ينتصب بإضمار « أن » ، وذهب أبو عمر الجرمى [٦] إلى أنه] [٧] ينتصب بالفاء نفسها ؛ لأنها خرجتْ عن بابِ العطفِ ، وإليه ذهب بعض الكوفيين ، والكلام فى [٨] هذه المسألة على طريق الإجمال ، كالكلام فى المسألة التى قبلها ، فأما الكلامُ على سبيلِ التفصيلِ فنقول : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ الجوابَ مخالفٌ لما قبله ؛ لأنَّ ماقبله أمر أو دعاء [٩] أو نهى أو استفهام أو نفى أو تَمن أو عرض [١٠] ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتِنا فنكرمَكَ » لم يكن الجواب أمرًا ، فإذا [١١] قلت : « لا تنقطع عنا فنجفوَك » لم يكنِ الجوابُ نهيًا ، وإذا قلت : « ما تَأْتِينا فتحدثَنا »

---

(١) انظر فى هذه المسألة : المقتضب ١٤/٢ – ١٥ والارتشاف ١٦٦٨/٤ والمقتصد ١٠٦١ والمساعد ٨٤/٣ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٧٥ ودقائق التصريف ٣٥ والأصول ١٥٣/٢ والإيضاح ١٦/٢وشرح الجمل ، لابن عصفور ١٤٨/٢ والبيان ١٠١/١.

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) وهى عند بعضهم ثمانية . فزادوا التخصيص والدعاء ، وعند الفراء تسعة ، فزادوا الترجى ، على حين يذهب بعض من المحققين إلى أن الترجى لا طلب فيه ، وزاد ابن جنى الدعاء . انظر : عدة السالك ١٧٩/٤

(٤) النص فى غ : (الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض) .

(٥) انظر : الكتاب ٢٨/٣ – ٤٢

(٦) انظر : الارتشاف ١٦٦٨/٤ وابن يعيش ٢١/٧ وشرح الجمل ، لابن عصفور ١٤٣/٢

(٧) مابين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) (فى) ساقطة من غ .

(٩) (أو دعاء) زيادة من غ .

(١٠) النص فى س : (أمر أو نهى أو نفى أو استفهام أو تمن أو عرض) .

(١١) (وإذا) فى غ .

لم يكن الجواب نفيًا ، وإذا قلت : « أين بيتك فَأَزورَكَ » لم يكن الجواب استفهامًا ، وإذا قلت : « ليتَ لى بعيرًا فأحجَّ عليه » لم يكن الجواب تمنيًا ، وإذا قلت « ألا تَنْزِل فتصيبَ خيرًا » لم يكن الجوابُ عَرْضًا ، فلما لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله ، وإذا كان مخالفًا لما قبله وجبَ أن يكونَ منصوبًا على الخلافِ ، على ما بينا [١] .

وأما البصريون فقالوا [٢] : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أَنْ » وذلك لأنَّ الأصل فى الفاء أن يكون حرف عطف [٣] ، والأصل فى حروفِ العطفِ أن لا تعملَ ؛ لأنها تدخلُ تارةً على الأسماءِ ، وتارةً على الأفعالِ ، على ما بينا فيما تقدَّمَ ؛ فوجبَ أن لا تعملَ ، فلما [٤] قصدُوا أن يكونَ الثانى فى غيرِ [٥] حكمِ الأول وحُوِّلَ المعنى حُوِّلَ إلى الاسمِ ، فاستحالَ أن يضمَّ الفعلُ إلى [٦] الاسم ، فوجب تقدير « أَنْ » لأنها مع الفعلِ بمنزلةِ الاسمِ ، وهى الأصلُ [٧] فى عواملِ النَّصْبِ فى الفعل ، على مابينا قبل ، وألزمَ أن يكونَ هاهنا التقديرُ ، ولم يجز الإظهارُ ؛ ليشاكلَ الفعلَ الثانى الفعلَ الأول فى لفظ الفعلية ؛ لأنهم كرهوا أن يقترن مع الثانى ما يجعله اسما ، وهو « أن » ، وجازَ لهم أن يُعملوا « أَنْ » الخفيفة مع الحذف دونَ « أَنَّ » الشديدة ، وإن كانت الشديدةُ أقوى من الخفيفةِ ؛ لأنَّ الشديدةَ من عواملِ الأسماء ، والخفيفةَ من عواملِ الأفعال ، وعواملُ الأسماءِ أقْوَى من عوامل الأفعال ؛ لأنّ الفاء هاهنا صارت دالةً عليها ، فصارت فى حكمِ مالم

(١) (على ما بينا) ساقط من غ .
(٢) (بأن قالوا) فى غ .
(٣) انظر : المقتضب ١٤/٢
(٤) (فلا) فى غ .
(٥) (غير) ساقطة من غ .
(٦) (إلى) ساقطة من س .
(٧) يعلل ابن هشام ذلك بأصالتها فى النصب ، وأنها أم الباب ، بخلاف بقية النواصب ، فإنها لا تعمل إلا ظاهرة . انظر : قطر الندى ٦١

يُحذف ، وكذلك الواو وأو [١] ولام كى [٢] ولام الجحود [٣] وحتى [٤] ، صارت دالة [٥] عليها ، فجاز إعمالها مع الحذف ، بخلاف « أنَّ » الشديدة ؛ فإنه ليس فى اللفظ مايدل على حذفها ، فبان الفرق بينهما .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما [٦] قولهم « إنَّ الجوابَ لما كان مخالِفًا لما قبلَه وجبَ أن يكون منصوبًا على الخلاف » قلنا : قد أَجَبنَا عن هذا فى غيرِ موضعٍ فيما مضى ، فلا نعيده هاهنا .

وأما مَنْ [٧] ذهب إلى أنها هى العاملُة لأنها خَرَجَتْ عن بابها ؛ قلنا : لا نسلِّمُ ، فإنها لو كانت هى الناصبةُ بنفِسها ، وأنها [٨] قد خَرَجَتْ عن بابها لكانَ ينبغى أن يجوزَ دخولُ حرفِ العطف عليها ، نحو « ايتنى وفأكرمَك وفأعطيَك » وفى امتناعِ دخول حرف العطف عليها دليل على أن النواصب [٩] غيرها ، ألا ترى أنَّ واو القسم لما خرجت عن بابها جازَ دخولُ حرفِ العطف عليها ، نحو « فوالله لأفعلنَّ ، ووالله لأَذهبنَّ » لأنَّ الحرفَ إنما يمتنعُ دخولُه على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد ، فلما امتنعَ دخولُ حرفِ العطفِ هاهنا على الفاء دل أنها باقية على حكم الأصل ؛ فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : الرضى على الكافية ٢٤٦/٢ وشرح الأشمونى ٢٩١/٢ وابن يعيش ٢٣/٣ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٦٩ وشرح الجمل ، لابن عصفور ١٥٦/٢ والأصول ١٥٥/٢ - ١٥٦ والإيضاح ٢٣/٢

(٢) انظر : ابن يعيش ١٩/٧ والإيضاح ١٤/٢ وشرح الأشمونى ٢٩٠/٢

(٣) انظر : شرح الأشمونى ٢٨٩/٢

(٤) انظر : الأصول ١٥١/٢ وابن يعيش ٢٠/٧ - ٢١ ودقائق التصريف ٤٠ والمقتضب ٣٨/٢ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٧٣

(٥) (دلالة) فى غ .

(٦) (أما) زيادة من غ .

(٧) (ما) فى غ .

(٨) (وإنما) فى غ .

(٩) (الناصب) فى غ .

٨٠ - مسألة [١]

« أنْ » الخفيفة هل تحذف وتعملُ من غيرِ بدل ؟ [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « أنْ » الخفيفة تعمل فى الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدلٍ ، وذهب البصريون إلى أنها لا تعملُ مع الحذف من غير بدلٍ [٣] .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوزُ إعمالُها مع الحذفِ قراءةُ عبد الله بن مسعود [٤] : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تعبدوا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [٥] فنصب « لا تَعْبُدُوا » بأَنْ مقدرةً ؛ لأنَّ التقدير فيه : أنْ لا تعبدوا إلا الله ، فحذف « أنْ » وأعملَها مع الحذفِ ، فدلَّ على أنها تعمل مع الحذف ، وقال طَرفة [٦] :

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِىّ أحْضُرَ الوَغَى
وَأنْ أشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِى [٧]

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٥٠ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٥ والمقتضب ٢/ ٨٥ والمزهر ١/ ٣٣٧ والدرر ٢/ ٢١ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٣ والخزانة (بولاق) ١/٥٧

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) وأجاز الأخفش حذف « أن » قياسا ، ولكن بشرط رفع الفعل بعدها . انظر : شرح التصريح ٢/٢٤٥

(٤) انظر : السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد ١٦٣

(٥) سورة البقرة ٢/ ٨٣

(٦) هو طرفة بن العبد بن سنان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس ، وينتهى نسبه إلى وائل ، قال الشعر صغيرا ، وقتل وهو ابن ست وعشرين سنة ، وهو من شعراء المعلقات . الشعر والشعراء ١/ ١٩١ والخزانة (بولاق) ١/ ٤١٤

(٧) من الطويل ، وهو فى الديوان ٣٢ والدرر ١/ ١٥٢ ؛ ٢/ ١٢ وشرح التصريح٢/ ٢٤٥ والخزانة (بولاق) ١/ ٥٧ والكتاب ٣/ ٩٩ والمقتضب ٢/ ٨٥ والعينى ٤/ ٤٠٢ وبلا نسبة فى الهمع ٢/ ١٧ ورصف المبانى ١١٣

فنصب « أحضُرَ » لأنَّ التقدير فيه : أن أحْضُرَ ، [وأن أشهدَ اللّذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِى] (١) ، فحذفها وأعملها مع الحذفِ .

والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليها (٢) قوله « وأن أشهدَ اللّذّاتِ » فدلَّ على أنها تنصب مع الحذف ، وقال عامر بن الطُّفيل (٣) :

فَلَمْ أرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ وَاجِدٍ
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَ مَا كِدْتُ أفْعَلَهْ (٤)

فنصب « أفعله » لأنَّ التقدير فيه : أن أفعلَه ؛ فدلَّ على أنها تعملُ مع الحذفِ ، وهذا على أصلِكم ألزمُ ؛ لأنكم تزعمون أنها تعملُ مع الحذفِ بعد الفاء (٥) فى جواب الأمر والنهى والنفى والتمنى والاستفهام والعرض ، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحتى (٦) ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريُّونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها لا يجوزُ إعمالها مع الحذفِ أنها حرفُ نصبٍ من عواملِ الأفعالِ (٧) ، وعواملُ الأفعالِ ضعيفةٌ ، فينبغى أن لا تعملَ مع الحذفِ من غيرِ بدلٍ ؛ ولهذا بطل عملها فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ (٨) وإن كان التقدير فيه : أن أعبد ، فكذلك فى

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٢) (عليه) فى غ .

(٣) هو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامرى ، وهو ابن عم لبيد الصحابى ، وكانت قد أصيبت إحدى عينيه فى الحروب . الشعر والشعراء ١/ ٣٤١ والخزانة (بولاق) ١/ ٣٧٧

(٤) من الطويل ، لعامر بن جؤين فى الكتاب ١/ ٣٠٧ وشرح التصريح ٢ / ٢٤٥ والعينى ٤/ ٤٠١ ولامرئ القيس فى ملحق ديوانه ٤٧١ ونسب له أو لعامر فى اللسان (خبس) ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين فى شرح شواهد المغنى ٢/ ٩٣١ وبلا نسبة فى الهمع ١/ ٥٨ ورصف المبانى ١١٣

(٥) انظر : الأصول ٢/ ١٥٣ وابن يعيش ٧/ ٢٦ ودقائق التصريف ٣٥ والدرر ٢/ ٨

(٦) انظر : هذا الكتاب ٤٤٢ ؛ ٤٦١ ؛ ٤٧٧

(٧) انظر : الإيضاح ٢/ ٢٣١ وابن يعيش ٨/ ٤٢ والأنموذج ١٩٧ والخزانة (بولاق) ١/٥٨

(٨) سورة الزمر ٣٩ /٦٤

قوله : ألا أيُّهذا الزاجرىّ أحضرُ ، بالرفع ، والتقدير فيه : أن أحضرَ ، فلما حَذفَ « أنْ » رَفَعَ .

والذى يدلُّ على ذلك أنّ « أنَّ » المشددة التى تنصب الأسماء [١] لا تعملُ مع الحذف ، [وإذا كانت « أنَّ » المشددة لا تعمل مع الحذف ، وهى الأقوى] [٢] ، فـ « أنْ » الخفيفة أولى أن لا تعمل ، وذلك لوجهين :

أحدهما أن « أنَّ » المشددة من عواملِ الأسماء [٣] ، و« أنْ » الخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت « أنَّ » المشددة لا تعمل مع الحذف ، وهى الأقوى فأن لا تعمل « أنْ » الخفيفة مع الحذف ، وهى الأضعف ، كان ذلك من طريق الأَولَى .

والثانى : أنَّ « أنْ » الخفيفة إنما عمِلت النصبَ لأنها أشبهت « أَنَّ » المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه [٤] به لا ينصبُ [٥] مع الحذفِ ، فالفرعُ أَولى أن لا ينصبَ مع الحذفِ ؛ لأنه يؤدِّى إلى أن يكونَ الفرعُ أقوى مِنَ الأصلِ ، وذلك لا يجوز .

والذى يدلُّ على ضَعفِ عَمَلِ « أنْ » الخفيفةِ أنه من العرب من لا يعملها مظهرةً ، ويرفعُ ما بعدها تشبيهًا لها بـ « ما » [٦] ؛ لأنها تكونُ مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، كما أن « ما » تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « يعجبنى أنْ تفعلَ » فَيكونُ التقديرُ : يعجبنى فعلك ، [كما تقول : « يعجبنى ما تفعلُ » فيكون التقدير : يعجبنى فعلُك] [٧] ، فلما أشبهتها من هذا

---

(١) (التى تنصب الأسماء) ساقط من غ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) لاختصاصها بالجملة الاسمية . انظر : الجنى الدانى ٣٧٩ وشرح الكافية ، لابن مالك ٤٨٢

(٤) (الشبه) فى غ .

(٥) (يعمل) فى غ .

(٦) (بما) ساقطة من غ . وانظر : شرح الأشمونى ٢/ ٢٨٥

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

الوجه ، شبهت بها فى ترك العمل [١] ، وقدروى ابن مجاهد [٢] أنه قرئ : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) [٣] بالرفع ، وقال الشاعر :

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِى نُفُوسَكُمَا
وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لاقَيْتُما رَشَدَا
أنْ تحْمِلا حَاجَةً لى خَفّ مَحْمِلُهَا
وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِى بِهَا وَيَدَا
أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيحَكُمَا
مِنِّى السَّلامَ وَأنْ لا تُشْعِرَا أحَدَا [٤]

فقال « أن تَقْرَآنِ » فلم يعملها تشبيها لها بـ « ما » ، على ما بينا [٥] .

وأما الجوابُ عن كلماتِ الكوفيين : أما قراءة من قرأ (لا تَعْبُدُوا إلا الله) فهى قراءة [٦] شاذة ، وليس لهم فيها حجة ؛ لأن [٧] « تعبدوا » مجزوم بلا ؛ لأن المراد بها النهى [٨]، وعلامة الجزم والنصب فى الخمسة الأمثلة التى هذا أحدها واحدة [٩] .

وأما قول طرفة :

ألا أيُّهذَا الزَّاجِرِىّ أحْضُرَ الوَغَى

---

(١) وذلك بشرط أن لا تسبق بعلم أو ظن . انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٢٨٥

(٢) انظر : المهذب ١/٩٤

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٣٣ وانظر : شرح الأشمونى ٢/ ٢٨٥

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على نسبة لها، والبيت الثالث فى : العينى ٤/ ٣٨٠ والمنصف ١/ ٢٧٨ والجنى الدانى ٢٢٠ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩ وابن يعيش ٧/ ١٥ ؛ ٨/ ١٤٣؛ ٩/ ١٩ وشواهد المغنى ١/ ١٠٠

(٥) (بيناه) فى غ .

(٦) (فقراءة) فى س .

(٧) (أن) ساقطة من س .

(٨) (التمنى) فى غ .

(٩) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٢٣٠ والكناش ٢/ ٦٦٣

فالرواية عندنا على الرفع [١] ، وهى الروايةُ الصحيحةُ ، وأما مَنْ رواهُ بالنصبِ ، فلعلَّه رواه على ما يقتضيه القياسُ عنده من إعمال « أن » الحذف ، [فلا يكون فيه حجة] [٢]، ولَئِنْ صَحَّتِ الروايةُ بالنصبِ فهو محمولٌ على أنه تَوَهَّم أنه أتى بـ « أنْ » ، فنصبَ على طريقِ الغلطِ ، كما قال الأحوص اليربوعى :

مَشَائيم ليسوا مُصلحين عَشيرة ولا نَاعِب إلا بِبَيْن غُرابها [٣]

فجر « ناعب » [٤] توهّمًا أنه قال « ليسوا بمصلحينَ » فعطف عليه بالجرِّ ، وإن كان منصوبًا ، كما [٥] قال صرمة الأنصارى :

بَدَا لى أنِّى لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقًا شيئًا إذا كان جائيًا [٦]

فجر « سابق » توهما أنه قال « لست بمدركٍ ما مَضَى » فعطف عليه بالجرِّ ، وإن كان منصوبًا [٧] ، وهذا لأنَّ العربيَّ قد يتكلمُ بالكلمةِ إذا استهواه ضربٌ من الغلط ، فيعدلُ عن قياسِ كلامِه ، وينحرفُ عن سَنَنِ أصولِه ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه [٨] .

وأما قول الآخر :

بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه نصب « أفعلَه » على [طريق الغلط على ما بينا فيما تقدم ،

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٩٩ والدرر ١/ ١٥٢-١٥٣

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٣) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٦٢ والشطر الأول ساقط من س .

(٤) (ولا ناعب) فى غ .

(٥) (وكما) فى غ .

(٦) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٦٢ والشطر الأول ساقط من س .

(٧) وقد جوز ذلك سيبويه . انظر : الكتاب ١/ ٣٠٦

(٨) (عليه) ساقط من غ .

كأنه توهم أنه قال « كدت أنْ أفعلَهْ » لأنهم قد يستعملونها][1] مع « كاد » في ضرورة الشعر ، قال[2] :

قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يمْصَحَا[3]

فأما في اختيار الكلام فلا يُستعملُ مع « كاد »[4] ؛ ولذلك[5] لم يأت في قرآنٍ[6]، ولا كلامٍ فصيح ، قال الله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [سورة البقرة ٧١/٢] وقال تعالى[7] : ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [سورة التوبة ١١٧/٩] ، وكذلك سائر ما في القرآن من هذا النحو ؛ فأما الحديث : «كاد الفَقْرُ أن يكونَ كُفْرًا »[8] فإن صحَّ فزيادة « أن » من كلام الراوي ، لا من كلامه عليه السلام ؛ لأنه [صلوات الله عليه وسلم][9] أفصح من نطق بالضاد .

والوجه الثاني : أن يكونَ أرادَ بقولِهِ « بعد ما كدتُ أفعلَه » بعد ما كدت أفعلها - يعني الخصلة ، فحذفَ الألف ، وألقى فتحة الهاء على ما قبلها ، وهذا التأويل في هذا البيت حكاه أبو عثمان عن أبي محمد التوزي عن الفراء من أصحابكم ، كما حكى أن بعض العرب قَتَل رجلاً يقال له مَرْقَمَةُ ، وقد كلّفه وآخر أن يبتلعا جُرْدَانَ الحمار ، فامتنعا ، فقتل مرقمة ، فقال الآخر : « طاح مَرْقَمَة » فقال

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .　　(٢) (كما قال الشاعر) في غ .

(٣) من الرجز ، لرؤبة في الديوان ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، وشرح درة الغواص ٣٥ والجمل ٢٠٢ واللسان (كود) ٤/ ٣٨٧ والخزانة ٣٤٥/٩ وابن يعيش ١٢١/٧ وبلا نسبة في الرضي على الكافية ٣٠٥/٢ والمفصل ٢٧٠ وضرائر الشعر ، للقزاز ٢٠٢ والتوطئة ٢٩٩

(٤) انظر : الرضي على الكافية ٣٠٥/٢ والمفصل ٢٧٠ والمقتضب ٧٥/٣

(٥) (وكذلك) في غ .　　(٦) (القرآن) في غ .

(٧) لفظة (تعالى) غير موجودة في س .

(٨) نقل هذا الحديث عن أبي البركات السيوطي في الاقتراح ٢٢ ولم أعثر عليه في كتب الأحاديث الستة .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من س .

له القاتل : « وأنتَ إنْ لم تَلْقَمَهْ » (١)، يريد : تَلْقَمُها ، فحذف الألف ، وألقى حركة الهاء على الميم ، وكما قال الشاعر :

فَإِنِّى قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمِى نَوَائبَ كُنْتُ فِى لَخْمٍ أَخَافَهْ (٢)

يريد « أخافها » فحذف الألف ، وألقى حركة الهاء على [الفاء ، وهى لغة لخم ، وحكى أصحابكم « نحن جئناك بِهِ » أى جئناك بها ، فحذف الألف ، وألقى حركة الهاء على] (٣) الباء ، فكذلك ها هنا .

والوجه الأول أوجه الوجهين ؛ لأنه يحتمل أن يكون التقدير فى قوله : « وأنت إن لم تَلْقَمَهْ » تَلْقَمَنْهُ - فحذفها ، وبقيت الميم مفتوحة ، كما قال الشاعر :

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ (٤)

والتقدير « اضربن عنك الهموم » فحذف النون ، وبقيت الباء مفتوحة (٥) ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم : « إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى » قلنا : إنما جاز ذلك ؛ لأنَّ هذه الأحرفَ دالةٌ عليها ، فتنزلت منزلةَ ما لم يُحذفْ ، فعملت مع الحذفِ ، بخلاف ها هنا ، فإنه ليس ها هنا حرف يدلُّ عليها ، فلم يعمل مع الحذف ، والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر هذه القصة فى مجمع الأمثال للميدانى ١٥٦/١

(٢) من الوافر ، ولم أعثر له على نسبة ، وليس فى مصادرى .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) من المنسرح ، لطرفة فى ملحق ديوانه ١٥٥ وشرح شواهد المغنى ٩٣٣ والنوادر ١٦٥ وابن يعيش ١٠٧/٦ والعينى ٣٣٧/٤ وينسب لابن أذينة فى التبيين ٤٣٤ وبلا نسبة فى المقاييس ٣٢/٥ والجمهرة ٤٣/٣ وشرح الأشمونى ٢٢٨/٢ وسر صناعة الإعراب ٨٢/١ والشطر الثانى ساقط من س .

(٥) انظر : الدرر ٢/ ١٠٣

٨١ - مسألة [١]

كَـى [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « كى » لا تكونُ إلا حرفَ نصبٍ ، ولا يجوزُ أن تكونَ حرفَ خفضٍ ، وذهب البصريون [٣] إلى أنها يجوزُ أن تكونَ حرفَ جرٍّ .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ « كى » لا يجوز أن تكون حرف خفض ؛ لأنَّ « كى » من عواملِ الأفعالِ ، وما كان من عواملِ الأفعال لا يجوزُ أن يكونَ حرفَ خفضٍ ؛ لأنه من عواملِ الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء [٤] .

والذى يدل على أنها لا تكون حرفَ خفضٍ دخولُ اللامِ عليها ، كقولك : « جئتك لِكَى تفعلَ هذا [٥] » لأنَّ هذه اللامَ على أصلِكم حرفُ خفضٍ ، وحرفُ الخفضِ لا يدخلُ على حرفِ الخفض [٦] ، وأما قول الشاعر :

فَلا وَاللهِ مَا يُلْفَى لِمَا بِى ... وَلا لِلِمَا بِـهِـمْ أَبَدًا دَوَاءُ [٧]

فمنَ الشاذِّ الذى لا يُعرَّجُ عليه ، ولا يُؤخَذُ به بالإجماعِ [٨] .

قالوا : ولا يجوزُ أن يُقالَ « الدليلُ على أنها حرفُ جرٍّ أنها تدخلُ على ما الاستفهامية ، كما يدخل عليها حرف الجر ، فيقال : كَيْمَهْ ، كما يقال : لِمَهْ »

---

(١) انظر فى هذه المسألة : المقتضب ٢/٩ وشرح التصريح ٢/٣ والإيضاح ٢/١٥٩ وابن يعيش ٨/٤٩ وشرح اللمحة ٢/١٩٤ والمفصل ٢٩١ والهمع ٤/١٩٩ - ٢٠٠ والمغنى ١/١٥٦

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٥ - ٧ وشرح التصريح ٢/٣ والمقتضب ٢/٩

(٤) انظر : المغنى ١/١١٢ (٥) (كذا) فى غ .

(٦) (خفض) فى غ .

(٧) من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبى فى شرح شواهد المغنى ٢/٧٧٣ والخـزانة ٢/ ٣٠٨ ؛ ٥/١٥٧ ؛ ٩/ ٥٢٨ ؛ ١٠/ ١٩١ ؛ ١١/ ٢٦٧ وبلا نسبة فى الهـمع ٢/١٢٥ ؛ ١٥٨ والعينى ٤/ ١٠٢ والمحتسب ٢/ ٢٥٦ والجنى الدانى ٨٠؛ ٣٤٥

(٨) (فى الإجماع) فى غ .

لأنا نقول : مَهْ مِنْ كَيْمَهْ ليس لكى فيه [(١)] عمل ، وليس فيه موضعُ خفضٍ ، وإنما هو فى موضعِ نصبٍ ؛ لأنها تُقالُ عند ذكرٍ [(٢)] كلام لم يُفهمْ ، يقول [(٣)] القائل : أقوم كى تقومَ ، فيسمعُه المخاطبُ ، ولم يفهم « تقوم » فيقول : كَيْمَهْ ؟ يريد : كى ماذا ، والتقدير : كى ماذا تفعل [(٤)] ، ثم حذف [(٥)] ، فمه : فى موضع نصب ، وليس لكى فيه عمل [(٦)] .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها تكونُ حرفَ جرٍّ دخولها على الاسم الذى هو « ما » ، الاستفهامية ، كدخولِ اللامِ وغيرِها من حروفِ الجرِّ عليها ، وحذف الألف منها ، فإنهم يقولون « كَيْمَه » [(٧)]، كما يقولون « لِمَهْ » [(٨)] .

والدليل على أنها فى موضعِ جرٍّ أنَّ الألفَ من « ما » الاستفهامية لا تُحذفُ إلا إذا كانت فى موضع جرٍّ ، واتصل بها الحرفُ الجارُّ ، كقولهم : لِمَ ، وبِمَ ، وفِيمَ ، وعَمَّ ، قال الله تعالى : ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [(٩)] [سورة الصف ٢/٦١] وقال تعالى : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [(١٠)] [سورة الحجر ٥٤/١٥] وقال تعالى : ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾ [(١١)] [سورة النازعات ٤٣/٧٩] وقال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [سورة النبأ ١/٧٨] فأما إذا اتَّصلَ بماذا فلا يجوزُ حذفُ الألف منها ، وإن اتّصلَ بها حرفُ الجرِّ ، فلا يجوزُ أن يُقالَ فى لماذا وبماذا وفيماذا وعماذا : لم ذا ، وبم ذا ، وفيم ذا ، وعَمّ ذا ؛ لأنَّ ما صارت مع ذا كالشىء

---

(١) (منه) فى غ .

(٢) (ذكر) ساقطة من غ .

(٣) (تقول) فى غ .

(٤) (تفعل مه) فى غ .

(٥) (حذف مه) فى س .

(٦) اختلف فى إعراب « ما » الاستفهامية هنا ، فهى عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر ، تقديره : كى تفعل ماذا ؟ . انظر : الإيضاح ٢/ ٢٨٢ وابن يعش ٩/ ١٤

(٧) انظر : المفصل ٣٢٤ وابن يعيش ١٤/٩ والإيضاح ٢٦٥/٢

(٨) انظر : المفصل ٣٢٤ وابن يعيش ١٤/٩ والإيضاح ٢٨٢/٢ والجاربردى ١٧٧/١ والمقرب ٢/ ٣١ - ٣٢ والمقدمة الجزولية ٢٨٢

(٩) وهذه الآية زيادة من غ .

(١٠) وهذه الآية زيادة من غ .

(١١) وهذه الآية زيادة من غ .

الواحد [١] ، فلم تُحذف منها الألفُ ، وكذلك إذا وقعت في صدر الكلام لا يجوزُ أن تحذفَ الألف منها [٢] ، كقولهم : ما تريدُ ، وما تصنعُ ، فلا يجوز أن يقال : مَ تريدُ ، ومَ تصنعُ ، فلما حُذِفَ الألف منها في قولهم « كَيْمَه » كما يحذف مع حروف [٣] الجر دل على أنها حرف جر ، وإنما حُذِفَت مع حروف [٤] الجرِّ لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ ، فحُذِفَتِ الألفُ منها للتخفيف ، ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف [٥] ، فصار [٦] : كَيْمَه ، ولِمَهْ ، وبِمَهْ ، وفِيمَهْ ، وعَمَّهْ [٧] ، وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا الهاء من الألف في « ما » كما أبدلوها من الألف في « أنا » ، فقالوا : أنه [٨] ، وفي « حَيْهَلا » فقالوا : حيهله ، وقول الكوفيين : « إن مه [٩] في موضع نصب » فسنبين فساده في الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن كي من عوامل الأفعال ، فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء » قلنا : هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال ، أو في بعض الأحوال ؟ ، [فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم] [١٠] ، وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم ؛ وهذا لأن «كي» على ضربين :

أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال ، كما ذكرتم ، وذلك إذا دخلت عليها اللام ، كقولك : « جئتُكَ لكي تكرمَني » كما قال الله تعالى [١١] : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [سورة الحديد ٢٣/٥٧] فكي ها هنا

---

(١) انظر في تفصيل وجوه « ماذا » : الكتاب ٤١٦/٢ والمغني ٤/٢ ومفتاح الإعراب ٤٣

(٢) (منها الألف) في س .

(٣) (حرف) في غ .

(٤) (حرف) في غ .

(٥) انظر في بيان هاء السكت ووظيفتها : الكتاب ٤/ ١٥٩ والإيضاح ٢/ ٢٨٢ وابن يعيش ٩/ ٤٥ والمقدمة الجزولية ٢٨٢ والأنموذج ٢١١

(٦) (فصارت) في غ .

(٧) انظر : الكتاب ٦/٣

(٨) انظر : الكناش ٩٨٥/٢

(٩) (إنما) في غ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١١) (قال تعالى) في س .

هى الناصبةُ بنفسِها من غير تقدير أن ، ولا يجوزُ أن تكونَ ها هنا حرف جرٍّ ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على حرف الجرِّ ، وهذا لا إشكال فيه .

والثانى : أن تكونَ حرفَ جرٍّ ، كالكلامِ ، نحو « جئتُكَ كى تكرِمَنى » فهذه كَىْ حرفُ جرٍّ بمنزلة اللامِ ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بتقديرِ « أنْ » كما هو منصوب بعد اللام بتقدير « أن » وحذفت فيهما طلبًا للتخفيف .

والذى يدلُّ على أنها بمنزلة اللام أنها بمعنى [١] اللام ، ألا ترى أنه لا [٢] فرق بين قولك : «جئتُكَ كى تكرِمَنى » وبين قولك : « جئتُك [٣] لتكرِمَنى » وإذا [٤] كانا بمعنى واحدٍ فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل ، فدل على أنها تكون حرف جر ، كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره ، فهى وإن كانت حرفًا واحدا فقد تنزلت منزلةَ حرفينِ ، وصار هذا كما قلتم فى « حَتَّى » ، فإنها تنصبُ الفعلَ فى حالٍ مِنْ غيرِ تقدير ناصبٍ [٥]، ويختص الاسم فى حال من غير تقدير خافض [٦] ، على الصحيح المشهور من مذهبكم ، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم [٧]، فكذلك [٨] ها هنا ، وكذلك أيضًا « حتى » تكون خافضة وتكون عاطفة ، وكذلك قلتم إن « إلا » تكون ناصبة ، وتكون عاطفة ، وكذلك « حاشى » [٩] ،

---

(١) (فى معنى) فى غ .
(٢) (لا) ساقطة من غ .
(٣) (جئتك) ساقطة من غ .
(٤) (فإذا) فى غ .
(٥) انظر : المقتضب ٢/٣٨ وشرح الجمل ، لابن عصفور ١/٥١٧ والإيضاح ٢/١٩ والأصول ٢/ ١٥١ وابن يعيش ٧/ ٢٠ ودقائق التصريف ٤٠ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٧٣
(٦) انظر : الأصول ١/٤٢٥ وابن يعيش ٨/ ١٥ والهمع ٤/ ١٥٤ والبسيط فى شرح الجمل ٨٤٦ وحاشية الصبان ٢/ ٢١٣
(٧) انظر فى وجوه « حتى » : الإيضاح ٢/١٩ والأصول ٢/١٥١ وابن يعيش ٧/٢٠ - ٢١ وشرح الأشمونى ٢/٢٩٦
(٨) (وكذلك) فى غ .
(٩) انظر فى بيان ذلك : المقتضب ٤/ ٣٢٦ وشرح الأشمونى ١/ ٤٠٨ والصحاح (حشا) ٦/ ٢٣١٤ والجنى الدانى ٥١٠ - ٥١٧ والإيضاح ٢/١٥٩

و« خلا » [١]، تكونانِ خافضيْنِ وناصبيْنِ [٢] ، واللفظ فيها كلها واحد ، والعمل مختلف ، فكذلك ها [٣] هنا .

وأما قولهم « إنّ مَهْ فى موضع نصبٍ » قلنا : هذا باطل ؛ لأنها لو كانت ما [٤] فى موضع نصب لكان ينبغى أن لا يُحذفَ الألف [٥] من ما ؛ لأنها لا يحذف الألف منها [٦] إلا إذا كانت فى موضع جر [٧] ، بخلاف ما إذا كانت فى موضع نصب أو رفع ؛ فإنه لا يجوز أن يحذف الألف منها ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « مَ تفعل » فى قولك : ما تفعل ، و« مَ عندك » فى قولك « ما عندك ، فلما حُذِفَتِ الألفُ ها هنا دلَّ على أنها ليست فى موضع نصب ، وإنما هى فى موضع جر .

ثم هذا الحذف فى موضع الجر إنما يكون فى ما [٨] الاستفهامية ، دون ما الموصولة ، إلا فى قولهم : « ادْعُ بِمَ شئتَ » أى : بالذى شئت ؛ فإن العربَ تحذفُ الألف من ما الموصولة ها هنا خاصة ، كما تحذفُها منه إذا أرادت بها الاستفهامية .

وأما [٩] قولهم « إنها تقال [١٠] عند ذكر كلام لم يفهم – إلى آخر ما قرروا » قلنا : [فكان يجب أن يجوز أن يقال] [١١] : أَنْ مه ، ولنْ مَهْ ، وإذنَ مَهْ ، كما

---

(١) (خلا) ساقطة من غ . انظر فى بيان ذلك : الإيضاح ٢/٢٢٤ وابن يعيش ٨/٤٩ وشرح اللمحة ٢/٩٢ والأنموذج ١٧٤ وشرح المقدمة الجزولية٢١٤

(٢) (ناصبين وخافضين) فى غ .

(٣) (ها) ساقطة من غ .

(٤) (ما) ساقطة من غ .

(٥) (الألف) ساقطة من غ .

(٦) (منها) ساقطة من غ .

(٧) انظر : المقدمة الجزولية ٢٨٢ والإيضاح ٢/٢٨٢ والمقرب ٢/ ٣١ – ٣٢ والجاربردى ١/ ١٧٧

(٨) (ما) زيادة من غ .

(٩) (وأما) زيادة من غ .

(١٠) (يقال) ساقطة من غ .

(١١) النص فى غ : (لا نسلم ، وإنما يقال فى الاستفهام لمن قال فعلت كذا : لمه ، ثم لو كان الأمر كما زعمتم ، لكان يجب أن يقال) .

يقال « كَيْمَهْ » إذا لم يفهم السامع ما بعد هذه الأحرف من الفعل ؛ لأنه إنما يسأل عن مصدر ، والمصدر فى الأفعال بعد [1] هذه الأحرف التى هى أن ولن وإذن وبعد كى واحد ، فلما لم يقل ذلك ، واختصت به كى دونها دل على بطلان ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

* * *

(١) (إلى بعد) فى غ .

٨٢ - مسألة [١]

لام كي [٢]

ذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ لام « كي » هي الناصبةُ للفعل بنفسها [٣] من غير تقدير « أن » نحو « جئتك لتكرمَني » وذهب البصريون [٤] إلى أنَّ الناصبَ للفعلِ « أَنْ » مقدرةً بعدها ، والتقدير : جئتك لأن تكرمَني [٥] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها هي الناصبةُ لأنها قامت مقام كي ، ولهذا تشتمل على معنى كي [٦] ، وكما أن كي تنصب الفعل [٧] ، فكذلك ما قام مقامه [٨] .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط ، كقولك قمت لتقوم ، فأشبهت « إن » المخففة [٩] الشرطية ، إلا أن « إن » لما كانت أم الجزاء [١٠]، أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا بـ « إن » [١١] ، ونصبوا باللام ؛ للفرق بينهما ، ولم يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين ؛ لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والناصبة [١٢] .

---

(١) انظر في هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٥١ والإيضاح ١٤/٢ والمفصل ٢٤٦ والمقتضب ٢/ ٧ وسر صناعة الإعراب ٢٧٢/١ وشرح الأشموني ٢٩٠/٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (بنفسها) زيادة من غ .

(٤) انظر : الكتاب ٧/٣ وسر صناعة الإعراب ٢٧٢/١ وشرح التصريح ٢٤٧/٢

(٥) (لتكرمني) في غ .

(٦) انظر الكناش ٦٧٠/٢

(٧) انظر : الأصول ٢/ ١٥٠ وابن يعيش ١٩/٧ والإيضاح ١٤/٢

(٨) (مقامها) في غ .

(٩) (الخفيفة) في غ .

(١٠) انظر : الكناش ٧٩٩/٢

(١١) انظر : ابن يعيش ٤٠/٧

(١٢) (الناصبة والجازمة) في غ ، وانظر : الأصول ١٤٥/٢ وابن يعيش ٤/٧ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٥١٣

ولا يجوز أيضا [١] أن يُقالَ « هلا نصبوا بـ (إنْ) ، وجزموا باللامِ ، وكان الفرق واقعا » لأنا نقول : إنَّ « إنْ » لما كانت أم الجزاءِ كانت أولى باستحقاق [٢] الجزم ؛ لأنها تفتقرُ إلى فعلِ الجزاء ، كما تفتقرُ إلى فعلِ الشرطِ ، فيطول الكلام [٣] ، والجزم حذفٌ ، والحذف تخفيفٌ ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف اللام ، فبان الفرق بينهما .

قالوا : ولا يجوز أن يقالَ « إنها لامُ الخفض التى تعمل فى الأسماء » لأنا نقول : لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هى اللام الخافضة ، والفعل ينتصب بعدها [٤] بتقدير « أَنْ » لجاز أن يقال : « أمرت بتكرمَ » على تقدير : أمرت بأن تكرمَ ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده ، على أنا وإن سلمنا أنها من عواملِ الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال فى بعض أحوالها ، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال فى غير هاتين الحالين [٥] ، فى الأمر والدعاء ، نحو : « لِيقمْ زيدٌ ، وليغفرِ الله لعمْرٍو » [٦]، فكما جاز أن تعمل فى بعض أحوالها فى المستقبل جزما جاز أيضا أن تعمل فى بعض أحوالها فيه نصبا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل [٧] « أن » المقدرةُ دونَ اللامِ ؛ وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء [٨] ، وعوامل الأسماء [٩] لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير « أنْ » .

وإنما وجب تقدير « أنْ » دون غيرها ؛ لأن « أنْ » يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يحسن أن يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الباب ، فكان تقديرها أولى من غيرها ؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام [١٠] ، وإن شئت أضمرتَها ، كما يجوزُ إظهارُ الفعلِ وإضماره بعد « إنْ » فى قولهم : « إنْ خيرا فخيرٌ ، و إنْ

---

(١) (أيضا) ساقطة من غ .
(٢) (بالاستحقاق) فى غ .
(٣) انظر : الكناش ٦٧٨/٢
(٤) (بعدها ينتصب) فى غ .
(٥) (الحالتين) فى غ .
(٦) انظر : المفصل ٢٥٢ والمغنى ١٨٩/١
(٧) (الفعل) فى غ .
(٨) انظر : المقتضب ٧/٢
(٩) (وعوامل الأسماء) ساقط من غ .
(١٠) (بعد اللام) ساقط من س .

شرًّا فشرٌّ » (١) ، وإنما حُذِفَتْ (٢) ها هنا بعد اللام ، وكذلك بعد الواو والفاء (٣) تخفيفًا ، والحذفُ للتخفيفِ كثيرٌ فى كلامِهم ؛ ولهذا يذهبونَ إلى أنه حُذِفَت لام الأمر وتاء المخاطب فى أمر المُواجَهِ طلبا للتخفيف ، وقد حكى هشام بن معاوية (٤) عن الكسائى أنه حكى عن العرب « لا بُدَّ مِنْ يَتْبَعَها » أى : لا بد من أن يتبعها ، فحذف « أنْ » ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إنما قلنا إنها هى الناصبةُ ؛ لأنها قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : لا نُسلِّم أنَّ كى تنصبُ بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير « أنْ » ؛ لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملُها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل حملُها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل فيه بتقدير « أنْ » أولى من حملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها فى تلك الحالة التى تنصب الفعل بتقدير « أنْ » حرف جر ، كما أن اللام حرف جر ، وفى الحالة التى تنصب الفعل حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن « كى » فى هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير « أنْ » ، فكذلك اللام ينبغى أن تنصبه بتقدير « أنْ » .

وقولهم (٥) : « إنها تشتمل على معنى كَىْ » ، [قلنا : كما أنها تشتمل على معنى كى] (٦) إذا كانت ناصبةً ، فكذلك تشتملُ على معنى كى إذا كانت جارَّةً ؛ فإنه لا فرقَ بين كى الناصبة وكى الجارة فى المعنى ؛ على أن كونها فى معنى كى (٧) الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفان فى المعنى ، وإن اختلفا فى العمل ، ألا ترى أن اللام فى قولك : « جئت لإكرامِكَ »

---

(١) انظر : شرح الأشمونى ١٩٦/١ - ١٩٧ وأوضح المسالك ٢٦٢/١ - ٢٦٣

(٢) (حذف) فى غ .

(٣) (الفاء والواو) فى غ .

(٤) (معاوية بن هشام) فى غ .

(٥) الواو ساقطة من غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س . وانظر : الإيضاح ١٤/٢ وابن يعيش ١٩/٨

(٧) (كى) ساقطة من غ .

بمعنى كى فى قولك : « جئت كى أُكرِمَك ، ولكى أُكرِمَك » وإن كانت اللام حرف جر ، وكى حرف نصب [١] ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ، فكذلك ها هنا .

فإن قلتم : إن اللامَ ها هنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر [فدخلت على الاسم] [٢] ، فلم تخْرُجْ عن كونها حرفَ جرٍّ .

قلنا : وكذلك اللام ها هنا دخلت على الاسم الذى [هو مصدر ؛ لأن « أنْ » المقدرة مع الفعل فى تقدير المصدر [٣] ؛ فقد دخلت على الاسم] [٤] ، ولا فرق بينهما .

وأما قولهم : « إنها تفيد [معنى الشرط فأشبهت إن [٥] المخففة [٦] الشرطية » قلنا [٧] : لا نسلم أنها تفيد معنى [٨] الشرط ، وإنما تفيد] [٩] التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن تحمل عليها فى الجزم ؛ فيجزم باللام ، كما يجزم بإنْ ؛ لأجل المشابهة [١٠] التى بينهما .

[قولهم : « إن (إنْ) لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما » قلنا : فهلاّ رفعوا ؟] [١١] .

قولهم : « إن الرفع يبطل مذهب الشرط » ، [قلنا : فكان ينبغى [١٢] أن لا ينصب أيضا ؛ لأن النصب يبطل مذهب الشرط] [١٣] .

وقولهم : « إنَّ الفعلَ المضارع يرتفعُ لخلوِّهِ من حرف الشرطِ وغيرِه منَ العواملِ الناصبة والجازمة » قلنا : قد بينا فسادَ ما ذهبوا إليه من ارتفاعِ الفعلِ

---

(١) وانظر فى تفصيل الحديث عن اللامات : الإيضاح ٢٦٨/٢ وابن يعيش ٤٢/٨ والأنموذج ١٩٧

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

(٣) انظر : الإيضاح ٢٣١/٢ وابن يعيش ٤٢/٨ والأنموذج ١٩٧

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٥) (بإن) فى غ .

(٦) (الخفيفة) فى غ .

(٧) (قلنا إنه) فى غ .

(٨) (معنى) زيادة من غ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(١٠) (للمشابهة) فى غ .

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(١٢) (لا ينبغى) فى غ .

(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من س .

المضارع بتعرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة فى موضعه ، بما يغنى عن الإعادة (١) .

وأما (٢) قولهم : « إنها لو كانتْ لامَ الجرِّ لجاز أن يقال : أمرت بتكرمَ ، على معنى : أمرت بأن تكرمَ » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنَّ حروفَ الجر لا تتساوى ؛ فإن اللامَ لها مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التى هى من (٣) أغراض الفاعلين ، وهى شاملة يحسن أن يُسألَ بها عن كل فعلٍ فيُقالُ : لِمَ فعلتَ ؟ لأن لكلِّ فاعل غرضًا فى فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ، وكى وحتى فى ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : مدحت الأمير ليعطينى ، وحتى يعطينى (٤) ، وكى يعطينى (٥) ، فجاز أن تقدر بعدها « أنْ » ، وليست الباء كذلك ؛ فلا يجوز أن تقدر .

وقولهم (٦) : « إنا نسلم أنها من عواملِ الأسماءِ ؛ إلا أنها من عواملِ الأفعال فى بعضِ أحوالها ؛ بدليلِ أنها تجزمُ الأفعالَ فى قولهم : لِيَقُمْ زيدٌ » قلنا : [إذا سلمتم أنها من عواملِ الأسماء بطلَ أنْ تكونَ من عواملِ الأفعالِ ؛ لأنَّ العاملَ إنما كان عاملاً لاختصاصِهِ ، فإذا بطل الاختصاص بطلِ العمل .

وقولهم : « إنها تجزم الفعل » قلنا] (٧) : لا نسلِّمُ أنَّ هذه اللام هى الجازمة ، فإن لام الجر غير لام الأمر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لا بد أن تتعلق (٨) بفعل أو معنى فعل (٩) ، نحو « جئتك لتقومَ » وما أشبه ذلك ، وأما لامُ الأمرِ فيجوزُ الابتداء بها من غير أن تتعلق بشىء قبلها ، ألا ترى أنك تقول : « ليقم زيد ، وليذهب عمرو » فلا تتعلق بفعل ولا معنى فعل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

* * *

---

(١) هذا الكتاب ٤٣٧

(٢) (وأما) ساقطة من غ .

(٣) (من) ساقطة من غ .

(٤) انظر : الأصول ١٥١/٢ وابن يعيش ٢٠/٧ والمقتضب ٣٨/٢ والإيضاح ١٩/٢

(٥) انظر : الأصول ١٥٠/٢ وابن يعيش ١٩/٧ ودقائق التصريف ٤٠ والإيضاح ١٤/٢

(٦) الواو ساقطة من غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٨) (تعلق) فى غ .

(٩) (فعل) ساقطة من غ .

٨٣ - مسألة [١]

إظهار « أنْ » بعد لكى [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوزُ إظهارُ « أنْ » بعد « كَيْ » نحو : « جئتُ لِكَيْ أنْ أكرمَكَ » فتنصب [٣] « أكرمَك » بكى ، و« أنْ » توكيدًا لها ، ولا عمل لها ، وذهب بعضهم إلى أن العامل فى قولك : « جئتُ لِكَى أنْ أكرمَك » اللام ، وكى وأنْ توكيدان لها ، وكذلك أيضا يجوز إظهار « أنْ » بعد « حَتَّى » ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار « أن » بعد شيء من ذلك بحال [٤].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار « أن » بعدها النقل والقياس .

أما من جهة [٥] النقل ، فقد قال الشاعر :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِى فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ [٦]

وأما من جهة القياس فلأن « أن » جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب ، فدخلت « أن » توكيدا لها ؛ لاتفاقهما [٧] فى المعنى ، وإن [٨] اختلفا فى اللفظ ، كما قال الشاعر :

قَدْ يَكْسِبُ المالَ الهِدَانُ الجَافِى
بِغَيرِ لاعَصْفٍ وَلا اصْطِرَافِ [٩]

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : المغنى ١٥٧/١ والمقتضب ٣٨/٢ والدرر ٦/٢ وشرح الأشمونى ٢٩٤/٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (فنصب) فى غ .

(٤) انظر : اللمع ١٩١

(٥) (من جهة) ساقطة من غ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة فى العينى ٤٠٥/٤ وشرح شواهد المغنى ٥٠٨/١ والخزانة ١٦/١ ؛ ٤٨١/٨

(٧) (ولاتفاقهما) فى غ .

(٨) (فإن) فى غ .

(٩) بيتان من الرجز ، للعجاج فى الديوان ١٧١/١ والخصائص ٢٨٣/٢

فأكد « غير » بلا ؛ لاتفاقهما فى المعنى ، ولهذا قلنا : إن العمل لكى ، و« أن » لا عمل لها ؛ لأنها دخلت توكيدا لها ، وكذلك أيضا قلنا : إن العمل للام فى قولك « جئت لكى أن أكرمك » لأن « كى » و« أنْ » تأكيدانِ [1] للاَّمِ ، ولا يبعدُ فى كلامِهم مثلُ ذلك ، فقد قالوا : لا إنْ مَا رأيت مثلَ زيدٍ ، فجمعوا بين ثلاثة أحرفٍ من حروفِ الجحدِ ؛ للمبالغة والتوكيد ، فكذلك ها [2] هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إظهار « أنْ » بعد « لكى » [3] لا يخلو [4] : إما أنْ تكونَ لأنها قد كانت مقدرةً ، فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإما أن تكون مزيدةً ابتداءً من غير أنْ تكونَ قد كانت مقدرةً ، بطل أن يقال : « إنها قد كانت مقدرة » لأن « لِكَيْ » تعملُ بنفسِهْا [5]، ولا تعمل بتقدير « أنْ » ولو كانت تعمل بتقدير « أن » لكان ينبغى إذا ظهرت « أن » أن يكون العمل لـ« أن » دونها ، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير « أن » ، وبطل أن يقالَ إنها تكونُ مزيدةً ابتداءً ؛ لأنَّ ذلك ليس بمقيس فيفتقرُ [6] إلى توقيفٍ عنِ العرب ، ولم يثبت عنهم فى ذلك شىء [7] ، فوجب أن لا يجوز ذلك [8] .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما لم يجز إظهار « أنْ » بعد « كَيْ ، وحَتَّى » لأن « كَيْ ، وحَتَّى » صارتا بدلا من اللفظ بـ « أن » ، كما صارت « ما » بدلا عن الفعل فى قولهم : « أما أنت منطلقًا انطلقتُ معكَ » [9] ، [والتقدير فيه : أن كنتَ منطلقًا معك] [10] ، فحذف الفعل ، وجعل « ما » عوضا عنه ، وكما

---

(١) (توكيدان) فى غ .
(٢) (ها) ساقطة من غ .
(٣) (كى) فى غ .
(٤) (يخلو) ساقطة من غ .
(٥) وذلك لأنها سبقت باللام ، فهى ها هنا هى العاملة . انظر هذا الكتاب ٤٥٥
(٦) (ويفتقر) فى غ .
(٧) النص فى غ : (ولم يثبت فى ذلك عنهم شىء) .
(٨) (ذلك) ساقطة من غ .
(٩) انظر : الكتاب ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤ والمفصل ٧٤ وابن يعيش ٩٩/٢ والرضى على الكافية ٢٥٣/١ وشرح الأشمونى ١٩٨/١
(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

لا يجوز أن يظهر الفعل بعد « ما » لئلا يجمع بين البدل والمبدل ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الذى أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا البيت غير معروف قائله ، فلا يكون فيه حجة .

والوجه الثانى : أن يكون قد أظهر « أن » بعد « كى » لضرورة الشعر ، وما يأتى للضرورة لا يأتى فى اختيار الكلام .

والوجه الثالث : أن يكون الشاعر أبدل « أن » من « كيما » لأنهما بمعنى واحد ، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان فى معناه [1] ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [سورة الفرقان ٢٥/ ٦٨ ؛ ٦٩] فـ« يضاعف » بدلٌ مِنْ « يَلْقَ » ، وقال [2] الشاعر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا [3]

فـ « تلمم » بدل من « تأتنا » [4] ، وقال الشاعر :

إِنْ يَغْدِرُوا أَوْ يَجْبُنُوا ... أَوْ يَبْخَلُوا لا يَحْفِلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِـ ... ـينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا [5]

فـ « يغدوا » بدل من قوله « لا يحفلوا » [6] ، فكذلك ها هنا ، وعلى كل حال فهو قليل فى الاستعمال .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٨٥ - ٨٧ والدرر ٢/١٦٦

(٢) (ثم قال) فى غ .

(٣) من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحُرّ الجعفى فى الكتاب ٣/٨٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨ وابن يعيش ٧/ ٥٣ والخزانة ٩/ ٩٦ والرضى على الكافية ٢/٢٦٦ وبلا نسبة فى شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠ - ٣٤١ والتبصرة والتذكرة ١٦٢ والمقتضب ٢/٦٣

(٤) انظر : المقتضب ٢/٦٣

(٥) من مجزوء الكامل ، لبعض بنى أسد فى الكتاب ٣/٨٧ والخزانة (بولاق) ٣/٦٦٠ وبلا نسبة فى ابن يعيش ١/٣٦ والبيان والتبيين ٣/٣٣٣ والحيوان ٣/٤٧٧ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٦

(٦) انظر : الكتاب ٣/٨٧

وأما قولهم : « إن التأكيد من كلام العرب ، فدخلت أن للتأكيد [١] » قلنا : إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع ؛ لأنه قد جاء عن العرب كثيرا متواترا شائعا ، بخلاف ما وقع [٢] الخلاف فيه ؛ فإنه لم يأت عنهم إلا شاذا نادرا لا يعرج عليه ، ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضا عنهم [٣] ، فوجب أن يكون جائزا ، والله أعلم .

* * *

(١) (للتوكيد) فى غ .

(٢) (إذا وقع) فى غ .

(٣) (عنهم أيضا) فى غ .

٨٤ - مسألة [١]

كما بمعنى كيما [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ « كَمَا » تأتى بمعنى « كَيْمَا » [٣] ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين [٤] ، وذهب [٥] البصريون إلى أن « كَمَا » لا تأتى بمعنى « كَيْمَا » ولا يجوزُ نصب ما بعدها بها [٦] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنَّ « كَمَا » تكون بمعنى « كَيْمَا » وأنَّ الفعلَ يُنصبُ بها أنه قد جاء ذلك كثيرًا فى كلامهم ، قال الشاعر وهو صخر الغى [٧] :

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخَفِّرَهَا وَالقَوْمُ صِيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا [٨]

أراد : كيما أخفرها ، ولهذا المعنى انتصب [٩] « أخفرها » وقال الآخر :

وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَأَصْرِفَنَّهُ كَمَا يحْسِبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ [١٠]

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٥٢ والدرر ٢/ ٥ والخزانة (بولاق) ٤/٢٨٦ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) نسب الأشمونى هذا الرأى للفارسى . شرح الأشمونى ٢/٢٨٠

(٤) انظر : الخزانة (بولاق) ٤/ ٢٨٦ والدرر ٢/٥

(٥) الواو ساقطة من غ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/١١٦ وقد عزاه سيبويه إلى الخليل .

(٧) صخر الغى : هو صخر بن عبد الله الخيثمى الهذلى ، ولقب بصخر الغى لخلاعته وشدة بأسه وكثرة شره . انظر : الشعر والشعراء ٢/٦٧٢ والأغانى ٢٠/١٩

(٨) من المنسرح ، وهو فى شرح أشعار الهذليين ١/٢٦٠ والخزانة ١٠/٢٢٤

(٩) النص فى س : (ولذلك انتصب) .

(١٠) من الطويل ، لعمر بن أبى ربيعة فى الديوان ١٠١ والخزانة ٥/٣٢٠ ولجميل بثينة فى الديوان ٩٠ ولعمر أو لجميل فى شرح شواهد المغنى ١/٤٩٨ ونسبه العينى ٤/٤٠٧ للبيد أو لجميل وغير منسوب فى الهمع ٢/٦ والجنى الدانى ٤٨٣ والدرر ٢/٥ وشرح الأشمونى ٢/٢٨٠

أراد [١] « كيما يحسبوا » وقال الآخر ، وهو رؤبة [٢] :

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا [٣]

أراد : كيما لا تظلموا ، وقال عدى بن زيد العبادى [٤] :

اسمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثَهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا مَا سَائلٌ سَأَلا [٥]

وقال الآخر :

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لأخَافَهُ تَشَاوَسْ رُوَيْدًا إنَّنِى مَنْ تأَمَّلُ [٦]

أراد : كيما أخافَه ، إلا أنه أدخل اللام توكيدًا ؛ ولهذا المعنى كان الفعل منصوبا ، فهذه الأبيات كلها تدل على صّحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز النصب بها ؛ لأن الكاف فى « كَمَا » كاف التشبيه [٧] أدخلت عليها « ما » وجعلا بمنزلة حرف واحد ، [كما أدخلت على « رُبَّ » ، وجعلا بمنزلة حرف واحد] [٨] ، ويليها الفعل كـ « ربما » [٩]، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد « رُبَّما » ، فكذلك ها هنا .

---

(١) (أى) فى غ . (٢) (وهو رؤبة) ساقط من غ .

(٣) من الرجز ، وهو فى ملحق ديوانه ١٨٣ والكتاب ٣/ ١١٦ والخزانة (بولاق) ٤/٢٨٦ والعينى ٤/ ٤٠٩ وغير منسوب فى الهمع ٣٨/٢ والجنى الدانى ٤٨٤

(٤) (العبادى) ساقط من س . وهو عدى بن حماد بن زيد بن أيوب من بنى امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم ، وكان شاعرا فصيحا من شعراء الجاهلية ، وكان نصرانيا ، وكذلك أبوه ، وليس ممن يعد فى الفحول . الخزانة (بولاق) ١٨٤/١ والشعر والشعراء ٢٣١/١

(٥) من البسيط ، وهو فى الديوان ١٥٨ وبلا نسبة فى مجالس ثعلب ١٥٤

(٦) من الطويل ، لأوس بن حجر فى الديوان ٩٨ وبلا نسبة فى الخزانة ٢٢٤/١٠ ومجالس ثعلب ١٥٥

(٧) انظر : الكتاب ١١٦/٣ وشرح الأشمونى ٢٨٠/٢

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر . وانظر : ابن يعيش ٣٠/٨ وشرح الكافية ، لابن مالك ٨١٦ والهمع ٢٢٨/٤

(٩) انظر : ابن يعيش ٣٠/٨ وشرح الكافية ، لابن مالك ٨١٦

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه روى « كَمَا أخفِّرُها » بالرفع ؛ لأن المعنى : جاءت كما أجيئها ، وكذلك رواه الفراء من أصحابكم ، واختار الرفع فى هذا البيت ، وهو [١] الرواية الصحيحة .

وأما البيت الثانى فلا حجة فيه أيضا [٢] ؛ لأن الرواية :

لكى يحسبوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ [٣]

وأما [٤] البيت الثالث فلا حجة فيه أيضا ؛ لأن الرواة فيه بالتوحيد :

لا تظلمِ الناسَ كمَا لا تُظْلَمُ

كالرواية الأخرى :

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمُ

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضا [٥] ؛ لأن الرواة اتفقوا على أن [٦] الرواية : كما يوما تحدثُه ، بالرفع [٧] ، كقول أبى النجم :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائهِ

كَمَا تُغَدِّى القَوْمَ مِنْ شِوَائهِ [٨]

وكقول الآخر :

أَنِخْ فاصْطَبِغْ قُرْصًا إذَا اعْتَادَكَ الهَوَى

بِزَيْتٍ كَمَا يَكْفِيكَ فَقْدَ الحَبَائبِ [٩]

ولم يروه أحد : كما يوما تحدثَه ، بالنصب ، إلا المفضل الضبى وحده ، فإنه

---

(١) (وهذه) فى غ .

(٢) انظر فى توجيه هذا الشاهد : الدرر ٢/٥

(٣) هذا الشطر ساقط من س .

(٤) (وأما) ساقطة من غ .

(٥) (أيضا حجة) فى غ .

(٦) (أن) ساقطة من غ .

(٧) انظر : شرح الأشمونى ٢/٢٨١ والخزانة (بولاق) ٤/٢٨٢

(٨) بيتان من الرجز ، وهو فى الكتاب ٣/١١٦ والخزانة (بولاق) ٤/٢٨٢ والعينى ٤/٤٠٩

(٩) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى ديوان الحماسة ٢/٤٠٣

كان يرويه منصوبا ، وإجماع الرواة من نحويى البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له [١] أقوم منه بعلم العربية .

وأما [٢] البيت الخامس ففيه تكلّف يقبح ، والأظهر [٣] فيه :

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لكيما أخافَهُ

على أنه لو صح ما رووه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

* * *

(١) (له) ساقطة من غ .

(٢) (فأما) فى غ .

(٣) (والظاهر) فى غ .

٨٥ - مسألة [١]

لام الجحد [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ لامَ الجحودِ هى الناصبةُ بنفسِها ، ويجوزُ إظهارُ « أَنْ » بعدها للتوكيد ، نحو « ما كان زيدٌ لأن يدخلَ دارَك ، وما كان عمروٌ لأنْ يأكلَ طعامَكَ » [٣]، ويجوز تقديمُ مفعولِ الفعل المنصوب بلام الجحدِ عليها ، نحو « كان زيدٌ دارَك ليدخلَ ، وما كان عمرٌو طعامَك ليأكلَ » ، وذهب البصريون [٤] إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها ، ولا يجوزُ إظهارُها ، ولا يجوزُ تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحدِ عليها .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : الدليلُ على أنها هى العاملةُ بنفسِها ، وجواز إظهار « أنْ » بعدها ما قدمناه فى مسألة لام [٥] كى [٦].

وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد ، كما [٧] قال الشاعر :

لَقَدْ عَذَلَتْنِى أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لأَسمَعَا [٨]

أراد : ولم أكن لأسمع مقالتها ، فقدم منصوب « لأسمع » عليه ، وفيه لام الجحود ، فدل على جوازه ، وفيه [٩] أيضا دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : شـرح التصريح ٢/٢٣٥ - ٢٣٦ والمقتضب ٢/٧ والهمع ٢/٧ والجنى الدانى ١١٨ والمساعد ٣/٧٧ وقطر الندى ٦٦ وابن يعيش ٧/١٩ والإيضاح ٢/١٤ وشرح الأشمونى ٢/٢٩٠ والارتشاف ٤/١٦٥٦

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) النص فى غ : (ما كان زيد لأن يأكل طعامك ، وما كان عمرو لأن يدخل دارك) .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٧ وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٢

(٥) (لام) ساقطة من غ .

(٦) انظر : هذا الكتاب ٤٥٥

(٧) (كما) ساقطة من غ .

(٨) من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى ابن يعيش ٧/٢٩ والخزانة ٨/٥٧٨

(٩) الواو ساقطة من غ .

لام الجحود هى العاملة بنفسها من غير تقدير [١] « أن » ؛ إذا لو كانت « أنْ » ها هنا مقدرةً لكانت مع الفعلِ بمنزلةِ المصدر ، وما كان فى صلةِ المصدرِ لا يتقدَّمُ عليه .

وأما البصريّونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنَّ الناصبَ « أنْ » المقدرة بعدها ما قدمناه فى مسألة لام كى [٢] .

وأما الدليلُ على أنه لا يجوزُ إظهارُ « أَنْ » بعدها فمن وجهين :

أحدهما : أنّ قولهم : « ما كان زيدٌ ليدخلَ ، وما كان عمرٌو ليأكلَ » جواب فعل ليس تقديره [٣] تقدير اسم ، ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنه جواب لقول قائل « زيدٌ سوفَ يدخلُ ، وعمرٌو سوفَ يأكلُ » فلو قلنا « ما كان زيدٌ لأن يدخلَ [٤] ، وما كان عمرو لأن يأكلَ [٥] » بإظهار « أن » [٦] ، لكنا قد [٧] جعلنا مقابلَ سوف يدخل وسوف يأكل اسما ؛ لأن « أن » مع الفعل بمنزلة المصدر ، وهو اسم ، فلذلك لم يجز إظهارها ، كما لا يجوز إظهار الفعل فى قولك « إياك وزيدا » [٨] .

والوجه الثانى : أنَّ التقدير عندهم : ما كان زيد مقدرًا [٩] ؛ لأن يدخلَ أو نحو [١٠] ذلك من التقدير الذى يُوجبُ المستقبلَ من الفعلِ ، و« أنْ » تُوجبُ الاستقبالَ ، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر « أن » .

ومنهم من قال : إنما لم يجز إظهار « أَنْ » بعدها لأنها صارت بدلًا منَ اللفظِ بها ؛ لأنك [١١] إذا قلت : « ما كان زيدٌ ليدخلَ » كان نفيًا لـ « سيدخلُ » ، كما لو أظهرت « أنْ » فقلت : « ما كان زيد لأن يدخلَ » فلما صارت [١٢] بدلا منها ،

---

(١) (تقدير) ساقطة من غ .
(٢) انظر : هذا الكتاب ٤٥٥
(٣) (تقديره) ساقطة من غ .
(٤) (لأن يأكل) فى غ .
(٥) (لأن يدخل) فى غ .
(٦) (إظهار أن) ساقط من س .
(٧) (قد) زيادة من غ .
(٨) انظر : المقتضب ٣/ ٢١٢
(٩) (مقدرا) ساقطة من غ .
(١٠) (ونحو) فى غ .
(١١) (لأنها) فى غ .
(١٢) (فلما صارت) ساقط من غ .

كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم فى قولهم : « ألله لأقومَنَّ » لم يجز إظهارها [١] ؛ إذ [٢] لو كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

.... وَلَمْ أَكُنْ   مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لأَسمَعَا

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « مقالتها » منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها ، لا بقوله « لأسمعا » [٣]، كما قال الشاعر :

وإِنِّى امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ   أَبَتْ لِلأَعَادِى أَنْ تَدِيخَ رِقَابُهَا [٤]

فاللام [٥] فى قوله « للأعَادِى » لا تكون من صلة أَنْ « تَدِيخَ » بل من صلةِ فعلٍ مقدَّرٍ [قبله ، وتقديره « أَبَتْ أَنْ تديخَ » وجعل هذا المظهر تفسيرا لذلك المقدر] [٦] ، وهذا النحو فى كلامهم أكثر من أن يحصى ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : شرح اللمحة ٢/٢٠١ والأصول ١/٤٣١

(٢) (إذا) فى غ .

(٣) (سمعا) فى غ .

(٤) من الطويل ، لعمارة فى المقتضب ٤/١٩٩

(٥) (واللام) فى غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

٨٦ - مسألة [١]

حتـــى [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن « حَتَّى » تكون حرفَ نصبٍ ، ينصبُ الفعلَ المستقبلَ [٣] من غيرِ تقدير « أَنْ » ، نحو قولك : « أَطِعِ الله حَتَّى يدخلَك الجنةَ ، واذكرِ الله حَتَّى تطلعَ الشمسُ » وتكون حرفَ خفضٍ من غير تقديرِ خافضٍ ، نحو [٤] قولك : « مطلتُه حَتَّى الشتاءِ ، وسوَّفتُه حَتَّى الصيفِ » ، وذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أنَّ الاسم يُخفضُ [٥] بعدها بإلى مضمرةً أو مظهرةً ، وذهب البصريون [٦] إلى أنها فى كلا الموضعينِ حرفُ جرٍّ ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بتقدير « أَنْ » والاسم بعدها مجرور بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها تنصبُ الفعلَ بنفسِها لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعنى « كى » [٧]، كقولك : « أطعِ الله حَتَّى يدخلَك الجنةَ » ، [أى : كى يدخلك الجنة] [٨] ، وإما أن تكون بمعنى « إلى أن » كقولك : « اذكرِ الله حتى تطلعَ الشمسُ » أى إلى أنْ تطلعَ الشمس ، فإن كانت بمعنى « كى » فقد قامت مقام « كى » ، و« كى » تنصب [٩] ، فكذلك ما قام

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٥٣ والإيضاح ١٩/٢ وشرح الجمل ، لابن عصفور ١/ ٥١٧ وشرح الجمل ، لابن هشام ٢٧٣ والمقتضب ٢/ ٣٨ ودقائق التصريف ٤٠ وابن يعيش ٧/ ٢٠ - ٢١ والأصول ٢/ ١٥١ وشرح الأشمونى ٢٩٦/٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (المستقبل) زيادة من غ .

(٤) (من نحو) فى غ .

(٥) (خفض) فى غ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٧ ؛ ١٦ - ١٧

(٧) انظر : المفصل ٢٤٧ وابن يعيش ٣١/٧ وأوضح المسالك ٤/ ١٧٤ - ١٧٧ ومفتاح الإعراب ٤٦ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٣ - ٢٩٦

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٩) هذا مذهب الكوفيين ، ومذهب البصرة أنها حرف جر . انظر : المسألة ٨١ ص ٤٥٥

مقامها ، وإن كانت تنصب [١] بمعنى « إلى أن » فقد قامت مقام « أن » [٢] ، و« أن » تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزلةِ واوِ القسمِ ، فإنها لما قامت مَقامَ الباء عملت عملها ، [وكذلك واو « رُبَّ » [٣]، لما قامت مقامها عملت عملها] [٤] ، فكذلك ها هنا ، وقلنا « إنها تخفض الاسم بنفسها » لأنها قامت مقام « إلى » ، و« إلى » تخفض ما بعـدها ، فكذلك ما قام مقامها .

وأما الكسائى فقال : إنما قلت [٥] إنها تخفضُ بإلى مضـــمرةً أو مظهرةً ؛ لأنَّ التقديرَ فى قولك : « ضربت القومَ حتى زيدٍ » حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم[٦] حذف : « انتهى ضربى إلى » تخفيفًا ، فوجب أن تكون « إلى » هى العاملة [٧] .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ الناصب للفعلِ « أنْ » المقدرة دون « حتى » أنا [٨] أجمعنا على أن « حَتَّى » من عواملِ الأسماء ، وإذا كانت من عواملِ الأسماءِ فلا يجوزُ أن تُجعلَ مِنْ عواملِ الأفعالِ ؛ لأنَّ عواملِ الأسماء لا تكونُ عواملَ الأفعالِ ، كما أنَّ عواملَ الأفعالِ لا تكون عوامل [٩] الأسماء[١٠] ، وإذا [١١] ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء [١٢] عوامل الأفعال ، فوجب [١٣] أن يكون الفعل منصوبا بتقدير « أَنْ » ، وإنما وجبَ تقديرُها

---

(١) (تنصب) زيادة من غ .

(٢) (فقد قامت مقام أن) ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) مذهب الكوفة والمبرد أن الواو تجر ، لا بـ « رب » مضمرة ، ومذهب البصرة أن واو « رب » إنما تجر بـ« رب » مضمرة بعدها . انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٣٣٣ - ٣٣٤ والهمع ٤/٢٢٠ وشرح الأشمونى ١/٤٨٣

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) (إنما قلت) ساقط من غ .

(٦) (ثم) ساقطة من غ .

(٧) (الغاية) فى غ .

(٨) (إذا) فى غ .

(٩) (من عوامل) فى غ .

(١٠) انظر : المغنى ١/١١٢

(١١) (فإذا) فى غ .

(١٢) (عوامل الأسماء) ساقط من غ .

(١٣) (وجب) فى غ .

دونَ غيرِها ؛ لأنها مع الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ الذى يدخلُ عَليه حرفُ الجرِّ ، وهى أم الحروف الناصبة [١] للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أَولَى من غيرها .

والذى يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير « أن » لا بها نفسها قول الشاعر :

دَاوَيْتُ عَينَ أَبِى الدَّهِيقِ بمطْلِهِ   حتَّى المصِيفِ ويَغْلُوَ القِعْدَانُ [٢]

فـ « المصيف » : مجرور بـ « حتى » ، و« يغلو » عطف عليه ، فلو كانت « حتى » هى الناصبة لوجب أن لا يجىء الفعل ها هنا منصوبا [بعد « مجىء الجر » ؛ لأن « حتى » لا تكون فى موضع واحد جارة وناصبة ، والمعطوف يجب أن يكون] [٣] على إعراب المعطوف عليه ، فإذا لم يكن قبل « يغلو » فعل منصوب ، وكان قبله [٤] اسم مجرور ، علمت أن [٥] ما بعد الواو يجب [٦] أن يكون مجرورا ، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون « يغلو » منصوبا بتقدير « أن » ؛ لأن « أن » مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى (كى) فقد قامت مقام (كى) ، و (كى) تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » فالكلام على فساده كالكلام فى مسألة لام كى [٧] ، فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامتْ مَقامَ (أن) ، و (أن) تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لأنه [يجوز عندكم ظهور « أن » بعد « حتى » ، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛

---

(١) (النواصب) فى غ .

(٢) من الكامل ، ولم أعثر عليه فى مصادرى .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٤) (بعده) فى غ .

(٥) النص فى غ : (عملت حتى فى ما بعد) .

(٦) (ويجب) فى غ .

(٧) انظر : هذا الكتاب ٤٥٥

لأنه]^(١) لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل منه، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلا عن^(٢) الباء^(٣) ، لم يجز أن يجمع بينهما ، فلا يقال : « بوالله لأفعلَنَّ » وكذلك التاء فى القسم لما كانت بدلا عن الواو^(٤) لا^(٥) يقال « تَوَالله لأقومَنَّ » لما كان يؤدى إليه من الجمع بين البدل والمبْدَلِ ؟ وأما واو « رُبَّ » فلا نسلم أنها قامت مقامها ، ولا أنها عاملة^(٦) ، وإنما هذا شيء تدَّعونه على أصلِكم ، وقد بينا فساده فى موضعه بما يغنى عن الإعادة^(٧) .

وأما ما ذهب إليه الكسائى من أن الخفض بـ « إلى » مضمرةً أو مظهرةً فظاهرُ الفسادِ ؛ لبعده فى التقدير ، وإبطال معنى « حتى » ، وذلك لأن موضع « حتى » فى الأسماء أن يكون الاسم الذى^(٨) بعدها من جنس ما قبلها^(٩) ، وإنما « حتى » اختصَّتْهُ من بينِ الجنس ؛ لأنه يُستبعدُ منه الفعل أكثر من استبعادِه من سائرِ الجنس ، كقولك « قاتلَ زيدٌ السباعَ حتَّى الأسدِ » لأن قتال الأسد أبعد من قتاله لغيره ، وكقولك^(١٠) : « استجرأَ على الأمير جندُه حتى الضعيفِ الذى لا سلاحَ معه » لأن استجراء الضعيف الذى لا سلاح معه أبعدُ من استجراء غيره ، فلو قلنا

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) (من) فى غ .

(٣) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٨٧٢ ؛ ٩٢٥ والكناش ٢/٧٤٥

(٤) انظر : شرح اللمحة ٢/٢٠٢ والفصول الخمسون ٢١٤ وابن يعيش ٨/٣٢ - ٣٣

(٥) النص فى غ : (فلم يجوِّز أن يجمع بينهما ، فلا) .

(٦) انظر : الرضى على الكافية ٢/٣٣٣ - ٣٣٤ والهمع ٤/٢٢٢ وشرح الأشمونى ١/٤٨٣ والبرهان فى علوم القرآن ٤/٤٣٥ والبسيط فى شرح الجمل ٨٧٠

(٧) هذا الكتاب ٣٢٢

(٨) فى س (ما) بدلا من (الاسم الذى) فى غ .

(٩) يفرق نحاة العربية بين « إلى » و« حتى » فهما مشتركان فى الدلالة على انتهاء الغاية ؛ غير أن « حتى » تفيد معنى « مع » فى الدلالة ، أى يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف « إلى » . انظر : البسيط فى شرح الجمل ٨٤٦ - ٨٤٧ وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٥٣ والهمع ٤/١٥٤ والأصول ١/٤٢٥ وابن يعيش ٨/١٥ والدرر ٢/١٦ وحاشية الصبان ٢/٢١٣

(١٠) (فكذلك) فى غ .

إن التقدير فيه : حتى [١] انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذى لا سلاح معه ؛ لأدَّى ذلك إلى زيادة كثيرة ، وكانت « إلى » [٢] فى صلة « انتهى » لا فى صلة « حتى » [٣]، وذلك خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة ، [وذلك لا يجوز ، وإذا قلنا : إنه مجرور بـ « حتى » لم يخرجْ عنْ قياسِ العربيةِ والمتناولات القريبةِ] [٤] ؛ لأنَّ « حَتَّى » قد يليها المجرورُ فى حال وغير المجرور فى حالٍ [٥] ، ولها نظائر مما يجرّ فى حال ولا يجر فى حالٍ ، نحو[٦] « مُذْ ، ومُنْذُ » [٧] و« حاشا ، وخلا » [٨] فى الاستثناء ، وإذا ظهر الجر بعدها ، ولم يدلَّ دليلٌ على إضمارِ حر ف جرّ - على أنَّ حروف الجر لا تعمل مع الحذف [٩] - دلَّ على أنها هى الجارة .

والذى يدلُّ على أنها هى الجارة قولهم « حَتَّامَ ، وحَتَّامَهْ » [١٠] ، كقولهم « إلامَ ، وإلامَهْ » والأصل فيها : حتى ما ، وما للاستفهام ، فلو لم يكن حتى حرف جر ، وإلا لما جاز حذف الألف من « ما » لأن « ما » لا يحذف ألفها إلا أن

---

(١) (فيه حتى) ساقط من غ .
(٢) (إلى) ساقطة من غ .
(٣) (حتى) ساقطة من غ .
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(٥) وذلك نحو « حتى » العاطفة ، وهى تفيد الترتيب بمهلة ، والواجب فيها أن يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه . انظر : الهمع ٢٤٧/٥ والمقتضب ١٥٠/١ وشرح اللمحة ٢٤٩/٢ والإيضاح ٢/ ٢٠٧ والبسيط فى شرح الجمل ٣٣٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٢٠٩ وابن يعيش ٨/ ٩٤ - ٩٦
(٦) (نحو) ساقطة من غ .
(٧) انظر : البسيط فى شرح الجمل ٨٥٤ وابن يعيش ٨/ ٤٤ - ٤٥ والجنى الدانى ٤٦٤ والإيضاح ٢/ ١٥٨ وحاشية الصبان ٢٢٦/٢
(٨) انظر : ابن يعيش ٨/ ٤٩ والجنى الدانى ٤١٤؛ ٤٣٣ والإيضاح ١٥٩/٢ والهمع ٤/ ١٩٩ والمغنى ١٥٦/١
(٩) انظر : الأنموذج ١٧٥ والإيضاح ١٦٠/٢ وابن يعيش ٥٠/٨
(١٠) الحق أن « حتى » لا تدخل إلا على اسم ظاهر ، فلا يقال : « حتامه » خلافا للمبرد . انظر : ابن يعيش ١٦/٨ والرضى على الكافية ٣٢٦/٢ والجامع الصغير ١١٧

يدخل عليها حرف جر ، على ما بينا فى « كَيْمَهْ ، وفِيمَهْ ، وبِمَهْ ، ولِمَهْ ، وعَمَّهْ » ما أشبه ذلك ، فدل على أنها هى الجارة .

والذى يدلُّ على أنه لايجوز أن تكون « إلى » مقدرة بعد حتى أن حتى تقوم مقام « إلى » ، ألا ترى أنك تقول : « أَقِمْ حَتَّى يقدمَ زيدٌ ، وسِرْ حَتَّى تطلعَ الشمسُ » فيصلح أن تقيم مقامها « إلى » فتقول : « أقم إلى أنْ يقدمَ زيدٌ ، وسِرْ إلى أنْ تطلع الشمس » فتقوم « إلى » مقام « حَتَّى » ، فإذا كانت تقوم مقامها فينبغى أن لا يجمع بينهما ؛ لأن إحداهما تغنى عن الأخرى .

والذى يدل على أنَّ « حَتَّى » فى موضع إلى فى هذا الموضع [١] أنك تقول : « أَقِمْ إلى قدومِ زَيدٍ ، وأقم حتى قدومِ عمرو » وإنما ظهرت « أن » بعد إلى ، ولم تظهر بعد « حتى » لأن « إلى » تلزم الاسم [٢] ، و« حتى » لا تلزم الاسم ، فألزموا إلى أن لتظهر [٣] اسمية ما دخلت عليه ، وقوة لزومها الجر ، وكذلك [٤] أيضا يحسن [٥] ظهور « أن » بعد لام كى ، ولم يحسن بعد حتى وكى ؛ لأن اللام تلزم الاسم ، بخلاف حتى وكى [٦] ، والله أعلم .

* * *

(١) (هذه المواضع) فى غ .
(٢) انظر : حاشية الصبان ٢/٢٠٣
(٣) (تظهر) فى غ .
(٤) (فكذلك) فى غ .
(٥) (حسن) فى غ .
(٦) (وكى) ساقط من غ .

٨٧ - مسألة [١]

جواب الشرط بماذا ينجزم ؟ [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ [٣] ، واختلف البصريون ؛ فذهب الأكثرون إلى أنَّ العاملَ فيهما حرفُ الشرطِ [٤] ، وذهب آخرون [٥] إلى أنَّ حرفَ الشرطِ وفعل [٦] الشرط يعملان فيه [٧] ، وذهب آخرونَ إلى أنَّ حرفَ الشرطِ يعمل فى فعلِ الشرطِ ، وفعل الشرط يعملُ فى جوابِ الشرطِ [٨] ، وذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه مبنىٌّ على الوقفِ [٩] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنه مجزومٌ على الجوارِ لأنَّ جوابَ الشرطِ مجاورٌ لفعلِ الشرط ، لازمٌ له ، لا يكادُ ينفكُّ عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلةِ فى الجوارِ حمل عليه فى الجزم ، فكان مجزومًا على الجوارِ ، والحملُ على الجوارِ كثيرٌ ، قال الله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [سورة البينة ٩٨/١] وجه الدليل أنه قال (والمشركين) بالخفضِ على الجوارِ ، وإن كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوعٌ لأنه اسم « يكن » ، وقال تعالى : ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وأرجلِكم إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [سورة المائدة ٥/٦] بالخفض على الجوارِ [١٠]، وهى قراءة [١١] أبى عمرو ، وابن كثير وحمزة ويحيى

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح التصريح ٢/ ٢٤٨ وائتلاف النصرة ١٢٨ وشرح الأشـــمونى ٢/٣٢٤ - ٣٢٥

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : شرح الأشمونى ٢/٣٢٥

(٤) وهو مذهب المحققين من النحاة ، وعزى إلى سيبويه . انظر : شرح الأشمونى ٢/٣٢٤

(٥) (بعضهم) فى غ .

(٦) الواو ساقطة من غ .

(٧) ونسب هذا لسيبويه والخليل . شرح التصريح ٢/٢٤٨ وشرح الأشمونى ٢/٣٢٥ وانظر : الكتاب ٣/٦٢

(٨) ونسب هذا إلى الأخفش ، واختاره ابن مالك . انظر : شرح الأشمونى ٢/٣٢٥

(٩) انظر : أسرار العربية ٣٣٧

(١٠) انظر فى وجوه إعراب هذه الآية : التبيان ١/٢٠٩

(١١) انظر : التبيان ١/٢٠٩ ومتن الشطبية ٧٤ والسبعة فى القراءات ٢٤٢

عن عاصم وأبى جعفر وخلف ، وكان ينبغى أن يكون منصوبا ؛ لأنه معطوف على قوله : (فاغسِلُوا وجوهَكُم وأيديَكُم) ، كما فى القراءة الأخرى ، وهى قراءة نافع وابن عامر والكسائى وحفص عن عاصم ويعقوب ، ولو كان معطوفاً على قوله (برؤوسكم) لكان ينبغى أن تكونَ الأرجلُ ممسوحةً لا مغسولةً ، وهو مخالف لإجماع أئمة من السلف والخلف ، إلا فيما لا يعد خلافا ، ثم قال زهير :

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا ... بَعْدِى سَوَافِى المُورِ والقَطْرِ (١)

فخفض « القَطْر » على الجوارِ ، وإن كان ينبغى أن يكون مرفوعًا ؛ لأنه معطوفٌ على « سوافى » ولا يكون معطوفًا على « المُورِ » وهو الغبارُ ؛ لأنه ليس للقطر سوافٍ كالمور حتى يعطفه عليه ، وقال الآخر :

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا
قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ (٢)

فخفض « محْلُوج » على الجوارِ ، وكان ينبغى أن يقول « محْلُوجًا » ؛ لكونه وصفًا (٣) لقوله « قُطْنًا » ولكنه خفضه على الجوار ، وقال الآخر :

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ (٤)

فخفض « المُرْمَل » على الجوارِ ، وكان ينبغى أن يقول « المُرْمَلا » لكونه وصفًا للنسجِ ، لا للعنكبوت ، ومن ذلك قولهم « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » (٥) فخفضوا خربا على الجوار ، وكان ينبغى أن يكون مرفوعا ؛ لكونه فى الحقيقة صفة للجحر ، لا للضب ، فكذلك ها هنا ؛ جواب الشرط كان ينبغى أن يكون

---

(١) من الكامل ، فى الديوان ٨٧ والخزانة ٤٤٣/٩

(٢) من البسيط ، لذى الرمة فى الديوان ٩٩٥ وبلا نسبة فى الخزانة ٩١/٥ والتذكرة ٦١٠

(٣) (صفة) فى غ .

(٤) بيت من الرجز المشطور ، للعجاج فى الديوان ١/ ٢٤٣ والكتاب ٤٣٧/١ والخزانة ٨٧/٥ ؛ ٨٨ ؛ ٩٧ ؛ ١٠١ وينسب لبكير بن عبد الربعى فى شرح شواهد المغنى ٤٣٤/١ وبلا نسبة فى الخصائص ٢٢١/٣

(٥) انظر : الكتاب ٤٣٧/١

مرفوعا ، إلا أنه جزم للجوار ؛ ولهذا إذا حلت بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع [١] إلى الرفع ، وقال الله تعالى : ﴿ فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [سورة الجن ١٣/٧٢] وقال تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [سورة الروم ٣٦/٣٠] .

وأما البصريونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ العاملَ هو حرفُ [٢] الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضى جواب الشرط كما يقتضى فعل الشرط [٣] ، وكما وجب أن يعمل فى فعل الشرط ، فكذلك يجب أن يعمل فى جواب الشرط .

وأما مَن ذهب إلى أن حرفَ الشرطِ وفعلَ الشرط يعملانِ فى جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه ، فلما اقتضياه معًا وجبَ أن يعملا فيه معًا ، كما قلنا فى الابتداء والمبتدأ إنهما يعملانِ فى الخبرِ [٤] ، فكذلك ها هنا ، غيرَ أنَّ هذا القول ، وإنِ اعتمدَ عليه كثيرٌ من البصريين فلا ينفك من [٥] ضَعْفٍ ؛ وذلك لأنَّ فعلَ الشرط فعلٌ ، والأصل فى الفعل [٦] أن لا يعملَ فى الفعلِ ، وإذ لم يكن للفعلِ تأثيرٌ فى أن يعملَ فى الفعلِ ، و« إنْ » له تأثير فى العمل فى الفعل ؛ فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أنَّ يقال : إنَّ « إنْ » هو العاملُ فى جواب الشرط بواسطةِ فعلِ الشرطِ ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه ، فحرفُ الشرطِ يعملُ فى جوابِ الشرط عند وجودِ فعلِ الشرط ، لا به ، كما أن النار تُسخِّنُ الماء بواسطة القدر والحطب ،

---

(١) (أو بإذ لرجع) فى غ .

(٢) أدوات الشرط حروف وأسماء ، وربما أراد بحرف الشرط « إن » زعما منه أنها أم الباب . انظر: شرح الجمل ، لابن عصفور ١٨٧/٢ والأصول ١٥٦/٢ ودقائق التصريف ٤١ - ٤٣ والمقتضب ٣٥/٢ والمقتصد ١٠٩٥ وتسهيل الفوائد ٢٣٦

(٣) وذلك لأن الأول سبب الثانى .

(٤) انظر : هذا الكتاب ٤٠

(٥) (عن) فى غ .

(٦) (فى الفعل) ساقط من غ .

فالتسخين [١] إنما حصل عند وجودهما لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا ، إن هو العامل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه .

وأما مَنْ ذهبَ إلى أنَّ حرف الشرط يعملُ فى فعل الشرط ، وفعلُ الشرط يعملُ فى جواب الشرط ، فقال : لأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فى شيئين ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل .

وهذا القولُ ضعيفٌ أيضًا [٢] ؛ لأنه يؤدِّى إلى إعمالِ الفعلِ فى الفعلِ ، وقولهم : « الحروفُ الجازمةُ ضعيفةٌ فلا تعملُ فى شيئينِ » باطل ؛ لما بينا من وجهِ مناسبتِهِ للعمل فى الشرطِ وجوابه لاقتضائه لهما ، بخلافِ غيرِه من الحروفِ الجازمةِ ؛ فإنها لما اقتضتْ فعلاً واحدًا عَمِلَتْ فى شىء واحدٍ [٣] ، وحرف الشرط لما [٤] اقتضى شيئينِ وجبَ أن يعملَ فى شيئين قياسًا على سائر العوامل .

وأما مَنْ ذهبَ إلى أنه مبنىٌّ على الوقفِ فقال : لأنَّ الفعلَ المضارعَ إنما أُعْرِبَ بوقوعِه [٥] موقعَ الاسم [٦] ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه ، فوجب أن يكون مبنيا على أصله ، فكذلك فعل الشرط .

وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين ؛ لظهورِ فساده ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغى أن لا يكون الفعل معربًا بعد أن وكى وإذن ، وكذلك أيضًا بعد لم ولما ولام الأمر ولا فى النهى ؛ لأنَّ الاسمَ لا يقعُ بعد هذه الأحرفِ ؛ فكان ينبغى أن يكون الفعل بعدها مبنيًّا ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم ، فلما انعقدَ الإجماعُ فى هذه المواضع على أنه معربٌ ، وأنه منصوبٌ بدخول النواصب ، ومجزوم بدخول الجوازم ، دل على فساد ما ذهب إليه .

---

(١) (والتسخين) فى غ .
(٢) (أيضا) ساقطة من غ .
(٣) انظر : شرح الأشمونى ٣١٢/٢ وابن يعيش ٤٠/٧
(٤) (وأما) فى غ .
(٥) (لوقوعه) فى غ .
(٦) انظر : ابن يعيش ٤/٧ والمقتصد ١/ ١٦٧ ؛ ١٦٨ والأصول ١٤٥/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٥١٣ وهذا الكتاب ٤٣٤

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما [١] احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ فلا حجة لهم [٢] فيه ؛ لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفا على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله [٣] : (من أهل الكتاب) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور ، لا على الجوار .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [٤] فلا حجة لهم فيه أيضا ؛ لأنه على قراءة من قرأ بالجر ليس معطوفا على قوله ﴿ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ وإنما هو معطوف على قوله (برؤوسكم) على [٥] أن المرادَ بالمسحِ في الأرجلِ [٦] الغسلُ ، وقال أبو زيد الأنصارى [٧] : المسح خفيفُ الغسلِ ، وكان أبو زيد الأنصارى [٨] من الثقاتِ الأثباتِ في نقل اللغة ، وهو من مشايخِ سيبويه ، وكان سيبويه إذا قال « سمعت الثقةَ » يريد أبا زيد الأنصارى .

والذى يدلُّ على ذلك قولهم : « تمسَّحتُ للصلاةِ » أى توضَّأْتُ [٩] ، والوضوء يشتمل على ممسوحٍ ومغسولٍ ، والسر فى ذلك أن المتوضئ لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ؛ فلذلك سُمِّى الغسلُ مسحًا ، فالرأس والرجل ممسوحانِ ، إلا أنَّ المسحَ فى الرجل المراد به الغسل ؛ لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملا [١٠] ، والذى يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد فى قوله (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء فى المغسولِ لا فى

---

(١) (فإنما) فى غ .

(٢) (لهم) زيادة من غ .

(٣) انظر فى بيان وجوه إعراب هذه الآية : التبيان ٢/ ٢٩١

(٤) الآية فى س : (فامسحوا برءوسكم وأرجلكم) .

(٥) (غير) فى غ .

(٦) (الرجل) فى غ .

(٧) انظر : المصباح المنير (مسح) ٧٨٤

(٨) (الأنصارى) ساقطة من غ .

(٩) فى المصباح المنير (مسح) ٧٨٤ : « تمسحت بالماء إذا اغتسلت ، وقال ابن قتيبة أيضا ، كان رسول الله ﷺ يوضأ بمُدٍّ ، وكان يمسح بالماء يديه ورجليه ، وهو لها غاسل » .

(١٠) (محملا) فى غ .

الممسوحِ ، وقال قوم : الأرجلُ معطوفةٌ على الرأس فى الظاهر ، لا فى المعنى ، وقد يعطف الشيء على الشيء ، والمعنى [١] فيهما مختلف ، قال الشاعر :

إِذَا مَـا الـغَـانِـيَـاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمًـا
وَزَجَّـجْـنَ الـحَـوَاجِـبَ وَالـعُـيُـونَـا [٢]

فعطف « العيون » على « الحواجب » وإن كانت العيون لا تُزَجَّجُ ، وقال الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ [٣]

فعطف « عينيه » على « أنفه » ، وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع ، وقال لبيد :

فَعَلا فُرُوعَ الأَيْهُقَانِ وَأَطْفَلَتْ بِالجَلْهَتَينِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا [٤]

فعطف « نعامها » على « ظباؤها » ، والنعام لا تطفل ، وإنما تبيض ، وقال الآخر :

يَا لَيْـتَ بَعْلَكِ قد غدا مُـتَـقَـلِّـدًا سَـيْـفًـا وَرُمْـحَـا [٥]

فعطف « رمحا » على « سيفا » ، وإن كان الرمح لا يتقلد ، وقال الآخر :

عَـلَـفْـتُـهَـا تِبْنًـا وَمَـاءً بَـارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا [٦]

فعطف « ماء » على « تبنا » ، وإن كان الماء لا يعلف ، وقال الآخر :

---

(١) (فالمعنى) فى غ .

(٢) من الوافر ، للراعى النميرى فى الديوان ٢٦٩ والعينى ٣/٩١ وشرح شواهد المغنى ٢/٧٧٥ والدرر١/١٩١؛ ٢/ ١٦٩وبلا نسبة فى التذكرة ٦١٧ والهمع ١/ ٢٢٢ ؛ ٢/ ١٣٠ والصناعتين ١٨٢ وشرح عمدة الحافظ ٦٣٥

(٣) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٤٠٦

(٤) من الكامل وهو فى الديوان ٢٩٨ واللسان (أهق)طبعة بيروت ١٠/١١ و (جله) ٣/ ٤٨٥وبلا نسبة فى الخصائص ٢/٤٣٢

(٥) من مجزوء الكامل ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى المقتضب ٢/٥١ والمخصص ٤/١٣٦ وشرح شواهد الإيضاح ١٨٢ والخزانة ٢/١٠٨ ؛ ٦/٢٣٨ وابن يعيش ٢/٥٠

(٦) البيت فى الخصائص ٢/٤٣١ والمقتضب ٢/٥١ وأمالى ابن الشجرى ٢/٣٢١ والمخصص ٤/١٣٦

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وأَقِطْ [١]

فعطف « تَمْرًا » على « ألبانٍ » ، وإن كان التمر لا يشرب ، فكذلك عطف الأرجل على الرؤوس ، وإن كانت لا تمسح .

وأما قول زهير :

سَوافِى المُورِ والقَطْرِ

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه معطوف على المور ، وهو الغبار ، وقولهم : « لا يكونُ معطوفًا على المورِ لأنه ليس للقطرِ سوافٍ » قلنا : يجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه [٢] وقت نزوله سوافى ، كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافى . وأما قول الآخر :

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ

فنقول الروايةُ « المرمل » بكسر الميم – فيكون من وصف العنكبوت لا النسج [٣] ، وإن كانت الروايةُ التى ذكرتُم صحيحةً ، وأنه مجرورٌ على الجوارِ [٤] ، إلا أنه لا حُجَّةَ فيه ؛ لأنَّ الحملَ على الجوار من الشاذ الذى لا يعرج إليه .

وكذلك قوله :

قُطْنًا بمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

وقولهم : « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » محمول على الشذوذِ الذى يُقتصرُ فيه على السماعِ لقلَّتِهِ ، ولا يُقاسُ عليه ؛ لأنه ليسَ كلُّ ما حُكِىَ عنهم يُقاسُ عليه ، ألا ترى أن اللحيانى حكى [أن من العرب] [٥] من يجزم بـ « لن » وينصب بـ « لم » ، إلى غير ذلك من الشواذ التى لا يلتفت إليها ، ولا يقاس عليها ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

* * *

(١) بيت من الرجز ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى المقتضب ٢/٥١

(٢) (منه) ساقطة من غ .
(٣) (النسيج) فى غ .

(٤) (الجار) فى غ .
(٥) النص فى س : (عن العرب أن منهم) .

٨٨ - مسألة [١]

الإسم المرفوع بعد « إنْ » الشرطية [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدمَ الاسمُ المرفوع بعد « إنْ » الشرطية نحو قولك « إنْ زيدٌ أتانى [٣] آته » فإنه يرتفعُ بما عادَ إليه منَ الفعلِ من غيرِ تقديرِ فعلٍ ، وذهب البصريون [٤] إلى أنه يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ ، والتقدير فيه : إن أتانى زيدٌ ، والفعل المظهَرُ [٥] تفسير لذلك الفعل المقدر ، وحكى عن أبى الحسن الأخفش أنه يرتفعُ بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما جوَّزنا تقديمَ المرفوعِ مع « إن » خاصَّةً وعملها فى فعل الشرط مع الفصل [٦] ؛ لأنها الأصل فى باب الجزاء ؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنى المرفوع فى الفعل هو الاسم الأول ، فينبغى أن يكون مرفوعًا به ، كما قالوا : « جاءنى الظريفُ زيدُ » وإذا كان مرفوعًا به [٧] لم يفتقر إلى تقدير فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل ؛ لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم [٨] وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه ؛ لأنه لا يجوز [٩] تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعًا بلا رافعٍ ، وذلك لا يجوز ؛ فدلَّ على أنَّ الاسم يَرتفعُ بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذى بعد الاسم يدل على ذلك المقدر .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : المقتضب ٧٧/٢ وائتلاف النصرة ١٢٩

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (يأتى) فى غ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٦٣/١ ؛ ١١٣/٣ - ١١٤ والمقتضب ٧٧/٢

(٥) (المقدر المظهر) فى غ .

(٦) (الفعل) فى غ .

(٧) (به) ساقطة من غ .

(٨) (الحرف) فى غ .

(٩) (لا يتقدم) فى غ .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إنْ » خاصة ؛ لقوتها ؛ لأنها الأصلُ فى بابِ الجزاء دون غيرِها من الأسماءِ والظروفِ التى يُجازَى بها [1] » قلنا : نسلم أن « إنْ » هى الأصل فى باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدى إلى أن يتقدم [2] ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم ، فوجب أن يكون مرفوعًا بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسرًا له ، بلى لما كانت « إنْ » هى الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل [3] الماضى خاصة ، دون غيرِها من الأسماء والظروف التى يجازَىَ بها [4] ؛ لأنها هى الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرعٌ عليها ، والأصلُ يتصرّفُ ما لا يتصرفُ الفرعُ ، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هى الأصل فى حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز فى غيرها من حروف الاستفهام ؟ فكذلك ها هنا .

وأما [5] قول عَدى بن زَيد [6] :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِى [7]

وقال الآخر :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائرِ ... أيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ [8]

---

(١) (بها) ساقطة من غ .

(٢) (تقديم) فى غ .

(٣) (الفعل) ساقطة من غ .

(٤) (التى يجازى بها) ساقط من غ .

(٥) (فأما) فى غ .

(٦) (ابن زيد) زيادة من غ .

(٧) من الخفيف ، وهو فى الديوان ١٥٦ والكتاب ٣/ ١١٣ والخزانة (بولاق) ١/ ٤٥٦ ؛ ٣/ ٦٣٩ وبلا نسبة فى الهمع ٢/ ٥٩ والمقتضب ٢/ ٧٦ وابن يعيش ٩/ ١٠

(٨) من الرمل ، لكعب بن جعيل فى الخزانة ٣/ ٤٧ والمؤتلف والمختلف ٨٤ وللحسام بن ضرار فى العينى ٤/ ٤٢٤ وبلا نسبة فى الكتاب ٣/ ١١٣ والهمع ٢/ ٥٩ والمقتضب ٢/ ٧٥ وابن يعيش ٩/ ١٠

وقول الآخر :

فَمَنْ نحْنُ نُؤَمِّنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ   وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا [(١)]

فهو ضعيفٌ لا يجوزُ فى الكلامِ ؛ لأنه قدّر الفعل بعد « متى ، وأينما ، ومن » وهى فرع [(٢)] على « إن » ؛ ولأنه فعلٌ مضارعٌ يظهرُ فيه عملُ حرفِ الجزمِ ، وذلك ضعيفٌ فى « إنْ » فى [(٣)] الكلام ، فإنما [(٤)] يجوز فى الشعر ، وإذا كان ذلك ضعيفًا فى « إن » وهى الأصل ففيما هو فرع عليها [(٥)] أَولَى ، ولو كان فعلًا ماضيًا لكان فى هذه [(٦)] المواضع أسهلُ [(٧)] ؛ إذ [(٨)] كان ذلك جائزًا فى « إنْ » فى [(٩)] الكلام دون غيرها ، وهذا كله شيء يختصّ بالشعر ، ولا يجوز فى الكلام .

وأما قولهم « إنه يرتفعُ بالعائدِ ؛ لأن المكنيَّ المرفوعَ فى الفعلِ هو الاسم الأول فينبغى أن يكون مرفوعًا به كما قالوا : جاءنى الظريفُ زيدٌ » قلنا : هذا باطلٌ ؛ لأنَّ ارتفاعَ زيدٍ فى « جاءنى الظريفُ زيدٌ » إنما كان على البدلِ منَ الظريفِ ، وجاز أن يكون بدلاً ؛ لتأخّرِ البدل عن المبدل منه ، فأما [(١٠)] ها هنا فلا يجوزُ أن يكونَ بدلاً ؛ لأنه لا يجوزُ أن يتقدم البدلُ على المبدل منه ، وقدبينا بطلانَ الرفعِ بالعائد فى موضعه بما يغنى عن الإعادة ها هنا .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفعُ بالابتداء ففاسدٌ ؛ وذلك لأنَّ حرفَ الشرط يقتضى الفعلَ ، ويختصُّ به دونَ غيرِهِ [(١١)] ؛ ولهذا كان عاملًا فيه ، وإذا كان مقتضيًا للفعلِ ولا بدّ منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما

---

(١) من الطويل ، لهشام المرى ولمرة بن لؤى القرشى فى الخــــزانة ٣٨/٩ ولهشام فى الكتاب ١١٤/٣ وشرح شواهد المغنى ٨٣٩ وبلا نسبة فى المقتضب ٢/ ٧٥ وشرح التسهيل ٧٤/٤

(٢) (فروع) فى غ .

(٣) (فى) ساقطة من غ .

(٤) (وإنما) فى غ .

(٥) (عليه) فى غ .

(٦) (فى هذه) ساقط من غ .

(٧) (لكان أسهل) فى س .

(٨) (إذا) فى غ .

(٩) (فى) ساقطة من غ .

(١٠) (فلما) فى غ .

(١١) انظر : الكناش ٧٩٩/٢

يرتفع به الاسم فى موضعٍ لا يجبُ فيه تقديرُ الفعلِ ؛ لأنَّ حقيقةَ الابتداءِ هو التعرِّى مِنَ العواملِ اللفظيةِ المظهرةِ أو المقدرةِ [١] ، وإذا وجب تقدير الفعل ها هنا [٢] استحال وجود الابتداء الذى يرفع الاسم .

[وبهذا يبطلُ قولُ مَنْ ذهبَ من الكوفيين وغيرِهم إلى أنَّ الاسمَ بعد « إذا » مرفوع لأنه مبتدأ ؛ إما بالترافع أو بالابتداء فى نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [سورة الانشقاق ١/٨٤] لأن « إذا » فيها معنى الشرط، والشرط يقتضى الفعل ، فلا يجوز أن يحمل على غيره] [٣] ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : الرضى على الكافية ٨٦/١ وأوضح المسالك ١٩١/١ وحاشية الصبان ١/ ١٨٩ وشرح الأشمونى ١٤٥/١

(٢) (ها هنا) ساقط من غ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

٨٩ - مسألة [١]

تقديم المنصوب والمرفوع على جواب الشرط [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنَّه إذا تقدَّمَ الاسمُ المرفوعُ فى جوابِ الشرط عليه [٣] فإنه لا يجوزُ فيه الجزمُ ، ووجبَ الرفع ، نحو « إنْ تَأْتِنى زيدٌ يكرِمُكَ » ، واختلفوا فى تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو « إنْ تَأْتِنى زيدًا أكرِمُ » فأباه أبو زكرياء يحيى بن زياد الفَراء ، وأجازه أبو الحسن على بن حمزة الكسائى ، وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب فى جواب الشرط كله جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه [٤] لا يجوز فيه الجزم ؛ وذلك لأنَّ جزمَ جوابِ الشرط إنما كان لمجاورتِه فعلَ الشرطِ ، فإذا فارقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم [٥]، فبطل الجزم ، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوزُ ؛ وذلك لأنه يجب أن يقدَّرَ فيه فعلٌ ، كما وجبَ التقديرُ مع تقديمِ الاسمِ على فعلِ الشرطِ ؛ لأنَّ حرف الشرط يعمل فيهما ، على ما بينا [٦]، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط ، فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط، ولا فرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إنما قلنا إنه لا يجوزُ فيه الجزمُ ؛ لأنَّ الجزم فى جواب الشرط إنما يكون لمجاورته [٧] فعل الشرط ؛ فإذا فارقه بتقديم الاسم وجبَ أن يبطلَ الجزم » قلنا : قد ذكرنا بطلانَ كونِ المجاورة موجبةً للجزمِ فى موضِعِه وبينا فساده بما يغنى عن الإعادة [٨] .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٢٩ والمقتضب ٦٢/٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (عليه) زيادة من غ .

(٤) (إنه) ساقطة من س .

(٥) انظر : شرح الأشمونى ٣٢٤/٢ - ٣٢٥

(٦) انظر : المسألة ٨٧

(٧) (لمجاورة) فى غ .

(٨) انظر فى الرد على الكوفيين : المسألة ٨٧

والذى يدلُّ على فساد ما ذهب إليه الفراء من منع جواز تقديم المنصوب قول طُفَيل الغَنوى :

وَلِلْخَيْلِ أيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لهَا ۞ وَيَعْرِفْ لهَا أيَّامَهَا الخَيرَ تُعْقِبِ [١]

فنصب « الخير » بـ « تعقب » ، وتقديره « تعقب الخير » و« تعقب » مجزوم ، وإنما كُسِرَتِ الباء لأن القصيدة مجرورة ، وإنما كان هذا فى المجرورة [٢] دون المرفوعة والمنصوبة لوجهين :

أحدهما : أن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء [٣] ، فلما وجب تحريكه حَرّكوه حركة النظير [٤] .

والثانى : أن الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ، ولا يدخله الجر [٥] ، فلو حركوه بالضم أو الفتح لالتبس [٦]حركة الإعراب بحركة البناء ، بخلاف الكسر ؛ فإنه ليس فيه لبس .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه [٧] الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنا أجمعنا على أن المنصوب فضلة فى الجملة ، بخلاف المرفوع ؛ فينبغى أن لا يعتدّ بتقديمه كتقديم المرفوع ، والله أعلم .

* * *

---

(١) من الطويل ، وهو فى الديوان ٣٥ والخزانة ٤٤/٩

(٢) فى موضع (المجرورة) طمس فى س .

(٣) انظر : المرتجل ٥٢ والمفصل ٢٤٤ وابن يعيش ١١/٧

(٤) (نظير) فى غ .

(٥) انظر : المسائل العسكرية ٢٤٧ والمقتضب ١/٢ وابن يعيش ١١/٧ ودقائق التصريف ٢/٤

(٦) (للبس) فى غ .

(٧) (إليه) ساقطة من غ .

٩٠ - مسألة [١]

تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنه يجوزُ تقديمُ المفعولِ [٣] بالجزاء على حرفِ الشرط ، نحو « زيدًا إنْ تضرِبْ أَضْرِبْ » واختلفوا في جوازِ نصبهِ بالشرطِ ، فأجازه الكسائي ، ولم يجزه الفراء ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ تقديمُ المنصوب بالجزاءِ على حرف الشرطِ ؛ لأنَّ الأصل [٤] في الجزاء أن يكون مقدمًا على « إن » ، كقولك « أضرب إن تضرب » وكان ينبغي أن يكون مرفوعا ، إلا أنه لما أخّر انجزم بالجوار على ما بينا ، وإن كان من جهة حقه أن يكون مرفوعا .

والذي يدل على ذلك قول الشاعر :

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ [٥]

والتقدير فيه : إنك إن يصرع أخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعًا ، [ولوجب أن يكون مجزومًا] [٦] ، قال زهير [٧] :

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٣٠ والمساعد ١٦٣/٣ وشرح التسهيل ٨٦/٤ والمقتضب ٦٨/٢ والارتشاف ١٨٧٩/٤

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (المعمول) في غ .

(٤) (الحرف) في س .

(٥) بيتان من الرجز ، لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١ وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في العيني ٤٣٠/٤ وشواهد المغني ٨٩٧/٢ والخزانة (بولاق) ٣٩٦/٣ ؛ ٦٤٣ ؛ ٤٥١/٤ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٣٥٤ ورصف المباني ١٠٤ والهمع ٧٢/٢ وابن يعيش ١٥٨/٨ والمقتضب ٧٢/٢

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ . وانظر : الكتاب ٦٦/٣ - ٦٧

(٧) (الآخر) في غ .

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالى ولا حَرِمُ [١]

والتقدير فيه : يقول إن أتاه خليل يوم مسألة ، لولا أنه فى تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعًا ، وقال الآخر :

فَلَمْ أرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإنْ يَمُتْ فَطَعْـنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ [٢]

والتقدير فيه : إن ينجُ فلم أرْقِهِ ، فقدَّمه فى الموضع الذى يستحقُّه فى الأصل ، وإذا ثبت هذا ، وأنه فى تقدير التقديم ؛ فوجب [٣] جواز تقديم معموله على حرف الشرط ؛ لأن المعمول قد وقع فى موقع العامل .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ تقديمُ معمولِ الشرطِ والجزاءِ على حرف الشرط ؛ لأنَّ الشرطَ بمنزلةِ الاستفهام ، والاستفهامُ له صدرُ الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ، فكذلك الشرطُ ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : [زيدا أضربتَ ؟ فكذلك لا يجوز أن يقال] [٤] : « زيدا إن تضربْ أضربْ » .

والذى يدلُّ على ذلك أنَّ بين الاستفهام والشرط مِنَ المشابهة ما لاخفاء به ، ألا ترى أنك إذا قلت : « أضربتَ زيدًا ؟ » كنت طالبًا لما لم يستقرّ عندك ، كما أنك [٥] إذا قلت : « إنْ تضرِبْ زيدًا أضرِبْ » كان كلامًا معقودًا على الشكِّ ؛ فإذا ثبتت [٦] المشابهة بينهما من هذا [٧] الوجه فينبغى أن يحمل أحدهما على الآخر ، فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه ، فكذلك الشرط .

---

(١) من البسيط ، وهو فى الديوان ١٥٣ والكتاب ٦٦/٣ والعينى ٤٢٩/٤ وشرح شواهد المغنى ٢٨٣/١ والمقتضب ٧٠/٢ وابن يعيش ١٥٧/٨ والتبصرة والتذكرة ٤١٣ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣٢٦/٢

(٢) من الطويل ، لزهير بن مسعود فى النوادر ٧٠ وبلا نسبة فى الخصائص ٣٨٨/٢

(٣) (وجب) فى غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) (أنك) ساقطة من غ .

(٦) (ثبت) فى غ .

(٧) (هذا) ساقطة من غ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ الأصلَ فى الجزاءِ أن يكونَ مقدَّمًا على الشرط » قلنا : لا نسلِّمُ ، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط ؛ لأنَّ الشرطَ سببٌ فى الجزاء ، والجزاء مُسَبَّبه [١] ، ومحالٌ أن يكونَ المسبَّبُ مقدمًا على السببِ ، ألا ترى أنك لا تقول : « إن أشكرك تعطِنى » وأنتَ تريدُ : إن تعطنى أشكرْكَ ؛ لاستحالةِ أن يتقدَّم المسبَّبُ على السببِ ، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن [٢] تكونَ بعد مرتبةِ [٣] الشرط ، وجبَ أن تكونَ مرتبةُ معمولِه كذلك ؛ لأن المعمول تابع للعامل .

وأما قول الشاعر :

إنَّـكَ إنْ يُـصْـرَعْ أخُـوكَ تُـصْـرَعُ

فلا حجةَ لهم فيه ؛ لأنه إنما نَوَى به التقديمَ ، وجعله خبرًا لإنَّ ؛ لأجْلِ [٤] ضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة شعر أو قافية أو إقامة وزن ، فلا حجة فيه .

وأما قول زهير :

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ　　يَقُولُ ....

فلا نسلم أنه رفعَه لأنَّ النيةَ به التقديمُ ، وإنما رفعَه لأنَّ فعلَ الشرط ماضٍ [٥]، وفعلَ الشرط إذا كان ماضيًا [والجواب مستقبلا] [٦] ، نحو « إن قمتَ أقومُ » فإنه يجوز أن يبقى على رفعه [٧] ؛ لأنه [٨] لما لم يظهر الجزم فى فعل الشرط ، ترك الجواب على أول أحواله – وهو الرفــع – وهو وإن كان مرفوعًا فى اللفظ فهو [٩] مجزوم فى المعنى ، كقولك : « يغفرُ الله لفلانٍ » لفظه مرفوع ، ومعناه دعاء مجزوم ، كقولهم : « ليغفرَ الله لفلانٍ » .

---

(١) انظر : ابن يعيش ٧/٤٠ والكناش ٢/٦٧٨

(٢) (أن) ساقطة من غ .

(٣) (مرتبة) زيادة من غ .

(٤) (أجل) ساقطة من غ .

(٥) النص فى غ : (إذا كان ماضيا) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

(٧) خلافا للمبرد ؛ فإنه لا يجوز فيه عنده إلا الجزم . انظر : المقتضب ٢/٦٧ وشرح الأشمونى ٢/٣٢٦

(٨) (فإنه) فى غ .

(٩) (فهو) ساقطة من س .

وأما قول الآخر :

فَلَمْ أرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا ...

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله « فلم أرقه » دليل على جواب الشرط ؛ [لأن « لم أفعل » نفى لـ« فعلت » [(١)] ، و« فعلت » تنوب مَناب جواب الشرط] [(٢)] المحذوف ، كما قال الشاعر :

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المِلِكْ
أوْدَيْتُ إنْ لَمْ تحْبُ حَبْوَ المُعْتَبِكْ [(٣)]

أى : إن لم تَحْبُ أوديت ، فجعل « أوديت » المقدم دلالة على « أوديت » المؤخر ، فكما جاز أن يجعل « فعلت » دليلا على جواب الشرط المحذوف ، فكذلك يجوز أن يجعل نفيها الذى هو « لم أفعل » دليلاً على جوابه ؛ لأنهم قد يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، ألا ترى أنهم قالوا « امرأة عدوة » كما قالوا « صديقة » ، وقالوا « ملحة جديدة » كما قالوا « عتيقة » وقالوا « جوعان » كما قالوا « شبعان » وقالوا « علم » كما قالوا « جهل » ؛ ولهذا قال الكسائى فى قول الشاعر :

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِى رِضَاهَا [(٤)]

إنه [(٥)] لما كان « رَضِيت » ضد « سَخطتُ » ، و« سخطتُ » تعدّى

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/٣٢١ وابن يعيش ٨/ ١٠٩ - ١١١ والإيضاح ٢/٢١٧

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) بيتان من الرجز ، لرؤبة فى الديوان ١١٨ وشواهد المغنى ١/ ٥٢ وللعجاج فى اللمع ١٩٤ وبلا نسبة فى المقتضب ٤/٢٠٨ وابن يعيش ٢/٣

(٤) من الوافر ، للقحيف العقيلى فى الخزانة ١٠/١٣٢ ؛ ١٣٣ والعينى ٣/ ٢٨٢ والأزهية ٢٧٧ وبلا نسبة فى الهمع ٢/٢٨ والمحتسب ١/٥٢ ؛ ٣٤٨ والمقتضب ٢/٣٢٠ والخصائص ٢/٣١١ والجنى الدانى ٤٧٧ ورصف المبانى ٣٧٢

(٥) (إنه) ساقطة من غ .

بـ « على » ، فكذلك « رضيت » حملا له على ضده ، فكذلك ها هنا ؛ جعل « لم أفعل » دليلا على جواب الشرط المحذوف ؛ حملا على « فعلت » .

وحذفُ جوابِ الشرط كثيرٌ في كلامهم ، إذا كان في الكلام ما يدلُّ على حذفِه ، كقولهم : أنت ظالمٌ إن فعلتَ كذا ، أي إن فعلتَ كذا ظلمتَ ؛ فحذف « ظلمتَ » ؛ لدلالة قوله « ظالم » [١] عليه ، والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر [٢] من أن يحصر ، والله أعلم .

* * *

(١) (أنت ظالم) النص في غ .

(٢) (أكثر) ساقطة من غ .

٩٤ - مسألة [١]

إنْ بمعنى إذْ [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن « إنْ » الشرطية تقع بمعنى « إذْ » ، وذهب البصريون إلى أنها لا [٣] تقعُ بمعنى « إذْ » .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك [٤] لأنَّ (إنْ)قد جاءت فى كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى « إذْ » ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [سورة البقرة ٢٣/٢] أى : وإذ كنتم فى ريب [٥] ؛ لأن « إن » الشرطية تفيد الشكَّ ، بخلاف « إذْ » ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : إن قامتِ القيامةُ ، كان كذا لما تقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت : إذ قامت القيامة ، كان ذلك جائزًا ؛ لأن « إذْ ، وإذا » ليس فيهما معنى الشكِّ ، فلا يجوزُ أن تكونَ ها هنا الشرطية ؛ لأنه لا شكَّ فى أنهم كانوا فى شكٍّ ؛ فدلَّ على أنها بمعنى « إذ » ، وقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [سورة البقرة ٢٧٨/٢] أى : إذ كنتم مؤمنين ؛ لأنه لا شك فى كونهم مؤمنين ؛ ولهذا خاطَبهم فى صدر الآية بالإيمان ، فقال : (يا أيها الذين آمنوا) ؛ فدلَّ على أنها بمعنى « إذ » ، وقال تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [سورة المائدة ٥٧/٥] ، أى إذ كنتم مؤمنين، وقال تعالى : ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [سورة آل عمران ١٣٩/٣] أى : إذ كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [سورة الفتح ٤٨/ ٢٧] أى : إذا شاءَ الله ، وجاء فى الحديث عن رسول صلى الله عليه وعلى آله وسلّم حين دخل المقابر : « سلامُ الله عليكُم دارَ قوم مؤمنين ، وإنَّا إنْ شاء الله

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٥٤

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (لا) ساقطة من غ .

(٤) (ذلك) ساقطة من غ .

(٥) (فى ريب) ساقط من غ .

بِكُم لاحِقُونَ » [١] أى : إذ ؛ لأنه لا يجوز الشك باللحوق بهم ، قال الشاعر :

وَسَمِعْتَ حَلْفَتَهَا الَّتى حَلَفَتْ ... إنْ كانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِى وَقْرِ [٢]

أى : إذ كان ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصر .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : أجمعنا على أنَّ الأصل فى « إنْ » أن تكونَ شرطًا [٣]، والأصل فى « إذْ » أن تكون ظرفًا [٤] ، والأصل فى كل حرف أن يكون دالاًّ [٥] على ما وضع له فى الأصل ، فمن تمسّك بالأصل فقد تمسك باستصحابِ الحالِ ، ومن عدل عنِ الأصل بقى مُرْتهنًا بإقامةِ الدليلِ ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « إن » فيه شرطية ، وقولهم « إنَّ (إنْ) الشرطية تفيد معنى الشك » قلنا : وقد تَستعمِلُها العربُ ، وإن لم يكن هناك شكٌّ ، جريًا على عاداتهم فى إخراجِ كلامهم مخرج الشك ، وإن لم يكن هناك شك ، على ما بينا قبل [٦] ، ومنه قولهم : « إن كنت إنسانًا فأنتَ تفعلُ كذا ، وإن كنت ابنى فأطعنى » وإن كان لا يشكُّ فى أنه إنسان وأنه [٧] ابنه ، ومعناه أن مَن كان إنسانًا أو ابنًا ، فهذا حكمه ، فخاطَبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم .

وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات [٨] ، إلا قوله تعالى :

---

(١) انظر : صحيح مسلم (باب الطهارة) و (باب الجنائز) وأبو داود (باب الجنائز) وابن ماجة (باب الجنائز) ومسند أحمد (مسند المكثرين) .

(٢) من الكامل ، للمسيّب بن علس فى اللسان (فتر) ٤٤/٥ « ط بيروت » .

(٣) انظر فى بيان ذلك : الإيضاح ٢٤١/٢ وابن يعيش ١٥٥/٨ والمقتضب ٤٥/٢ والأنموذج ٢٠٤

(٤) انظر : الرضى على الكافية ١١٥/٢ والمفصل ٧٠ وابن يعيش ٩٦/٤

(٥) (أن يدل) فى غ .

(٦) (قبل) ساقطة من غ .

(٧) (فإنه) فى غ .

(٨) (الأبيات) فى غ .

﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [سورة الفتح ٢٧/٤٨] فإن الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن يكونَ الاستثناءُ وقعَ على دخولِهم آمنينَ ، والتقدير فيه : لتدخلُنَّ المسجدَ الحرامَ آمنين إن شاء الله .

والوجه الثانى : أن يكون ذلك على طريقِ [١] التأديبِ للعبادِ ؛ ليتأدَّبُوا بذلك ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [سورة الكهف ٢٣/١٨] .

وهذا هو الجوابُ عن قولِه صلوات الله عليه : « وإنا إنْ شاء الله بكم لاحقون » ؛ لأنه لما أدبّه الحق تعالى بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ تمسَّكَ بالأدب ، وأحال على المشيئة ، فقال : « وإنَّا [٢] إن شاء الله بكم لاحِقون » .

وعلى هذا أيضًا يُحمل قول السلف : « أنا مؤمنٌ إنْ شاءَ الله تعالى » ، ويحتمل أيضًا وَجْهينِ آخرين [٣] :

أحدهما : أن يكونوا قد [٤] قالوا ذلك تركًا لتزكيةِ النفسِ ، لا للشكِّ [٥] ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [سورة النجم ٣٢/٥٣] وكما قِيلَ لبعضِ الحكماء : ما الصدقُ القبيحُ ؟ فقال : ثناءُ الرجلِ على نفسِه .

والثانى : أن يكون قولهم : « إن شاء الله » شكًّا فى وصف الإيمان ، [لا فى أصلِ الإيمان] [٦]، والشكُّ فى وصفِ الإيمان لا يقدح فى أصل الإيمان .

وأما قول الشاعر :

إنْ كانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِى وَقْرِ

---

(١) (وجه) فى غ .

(٢) الواو ساقطة من غ .

(٣) (آخرين) ساقطة من غ .

(٤) (قد) ساقطة من غ .

(٥) (الشك) فى غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

فلا حجة لهم [١] فيه ؛ لأنَّ « إنْ » فيه حرف شرط ، لا بمعنى « إذ » ، واستغنى بما تقدم من قوله « وسمعت » عن جواب الشرط ؛ لدلالته عليه ، على ما بينا فيما تقدم ، والله أعلم .

* * *

(١) (لهم) زيادة من غ .

٩٢ - مسألة [1]

« إنْ » الواقعة بعد ما [2]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « إنْ » إذا وقعت بعدَ « ما » نحو : « ما إنْ زيدٌ قائمٌ » فإنها بمعنى « ما » ، وذهب البصريُّون إلى أنها زائدةٌ .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ « إنْ » تكونُ بمعنى « ما » [3]، وقد جاء ذلك كثيرًا في كتابِ الله وكلامِ العربِ ، قال الله تعالى : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ [سورة الملك ٢٠/٦٧] ، [أي : ما الكافرون إلا في غرور] [4] ، وقال تعالى : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ [سورة يس ١٥/٣٦] أي : ما أنتم ، وقال تعالى : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [سورة إبراهيم ١٠/١٤] أي : ما أنتم ، وقد [5] قال تعالى : ﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [سورة إبراهيم ١٤/ ١١] أي : ما نحن ، وقال تعالى : ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [سورة البقرة ٩٣/٢] أي : ما كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [سورة الزخرف ٨١/٤٣] أي : ما كان للرحمن ولد [6] ، إلى غير ذلك ؛ فإذا ثبت أنها تكون بمعنى « ما » جاز أن يجمع بينها وبين [7] « ما » لتأكيدِ [8] النفيِ ، كالجمع [9] بين « إنْ » واللامِ ؛ لتوكيدِ الإثبات [10] .

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : الجامي على الكافية ١/ ٤٥١ والمقتضب ١/ ٥١ ؛ ٢/ ٣٦٣ وشرح التصريح ١/ ١٩٦ - ١٩٧ والإيضاح ٢/ ٢٢٧ والرضي على الكافية ٢/ ٣٨٤ وابن يعيش ٨/ ١٢٨ والأنموذج ١٦٩

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الإيضاح ٢/ ٢١٩ وابن يعيش ٨/ ١١٢ - ١١٣ وشرح الأشموني ١/ ٢١١

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) (قد) زيادة من غ .

(٦) (ولد) ساقطة من س .

(٧) (بينهما) في غ .

(٨) (للتأكيد) في غ .

(٩) (كما يجمع) في غ .

(١٠) انظر : البسيط في شرح الجمل ٧٧٨ ؛ ٨٢٤ وابن يعيش ٨/ ٦٢-٦٦ والمقتضب ٢/ ٣٤٣

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا [١] : الدليلُ على أنها ها هنا زائدةٌ أنَّ دخولَها كخروجِها ؛ فإنه لا فرقَ [في المعنى بين قول القائل] [٢] : « ما زيدٌ قائمٌ » وبين قوله [٣] : « ما زيدٌ قائمًا » فلمَّا كان خروجُها كدخولها ، تنزلت منزلة : من ، [بعد النفى [٤] ، كما قال تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٥٩] أى : ما لكم إلهٌ غيرُهُ ، وكما قال] [٥] الشاعر :

وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ [٦]

أى أحد ، فأشبهت [٧] « ما » إذا وقعت زائدة ، قال الله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٥٩] أى : فبرحمة [من الله لنت لهم ، أى فبرحمة] [٨] ، وقال تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/٤٠] أى : عن قليل ، وقال تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [سورة النساء ٤/١٥٥] أى : فبنقضهم ، و« ما » زائدة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجوابُ عن كلماتِ الكوفيين : أما قولهم « إنها تكون [٩] بمعنى ما » قلنا : نسلم [١٠] أنها تكون بمعنى « ما » فى وضع « ما » ، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا نمنع أن تقع فى بعض المواضع بمعنى « ما » .

وأما ما احتجوا به من قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ فلا نسلم أن « إنْ » ها هنا بمعنى « ما » [١١]، وإنما هى ها

---

(١) (بأن قالوا) مكرر فى غ .

(٢) النص فى س : (لا فرق بين قول القائل فى المعنى) .

(٣) (قوله) زيادة من غ .

(٤) انظر : المفصل ٢٨٣ والرضى على الكافية ٢/ ٣٣٢ - ٣٣٣ والتوطئة ٢٤٤ وابن يعيش ٨/ ١٣ وشرح الأشمونى ١/ ٤٦١ وحاشية الصبان ٢/ ٢١٢ والإيضاح ٢/ ١٤٢ والمقتضب ٤/ ١٣٦

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ١٤٨

(٧) (وأشبهت) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٩) (تكون) ساقطة من س .

(١٠) فى غ : (لا نسلم) .

(١١) (ما) ساقطة من غ .

هنا [١] شرطية ، وجوابه مقدّر ، والتقدير فيه : إن كنتم مؤمنين فأى إيمان يأمر بعباده عِجل من دون الله تعالى ؟ وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ لا نسلم أيضا أنها ها هنا بمعنى « ما » ، وإنما هى شرطية ، وجوابه: فأنا أول العابدين ، أى [٢] : الآنفين ، من قولهم : « عبدَ الرجل يعبدُ عبدًا فهو عَبْدٌ وعابِدٌ » إذا أَنِفَ [٣] ، وجاء فى كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه : « عَبِدْتُ فَصَمَتُّ » أى : « أَنِفْتُ فسكتُّ » ، وقال الشاعر :

أولائكَ قَوْمِى إنْ هَجَوْنِى هَجَوْتُهُمْ وَأَعْبَـــدُ أنْ تُهْجَى تَمِيمٌ بِدَارِمِ [٤]

أى : آنَفُ ، ومعنى الآية : أنا أولُ الآنفين أن يُقالَ لله ولدٌ ، وقيل : أول العابدين ، أى : أول مَن عَبَد الله وحدَه ، وقيل : المعنى كما أنى لست أول من عبد الله ، فكذلك ليس لله ولد ، كما يقال : إن كنت كاتباً فأنا حاسب ، يريد : إنك لست بكاتب [٥] ولا أنا حاسب ، على أنا نقول : ولم قلتم إنها إذا كانت فى موضع ما بمعنى « ما » ينبغى أن تكون ها هنا ؟ .

قولهم [٦] : « جمع بينها وبين (ما) لتوكيد النفى ، كما جمع بين (إنْ ، واللَّامِ) لتوكيدِ الإثبات » قلنا : لو كان الأمرُ كما زعمتم ، لوجب أن يصيرَ الكلامُ إيجابًا ؛ لأنَّ النفىَ إذا دخل على النفى ، صار إيجابًا ؛ لأن نفىَ النفىِ إيجابٌ ، وعلى هذا يخرجُ توكيدُ الإثباتِ فإنه لا يغيّر المعنى ؛ لأن إثبات الإثبات [٧] لا يصير نفيًا ، بخلاف النفى [٨] ؛ فإنه يصير إيجابا ، فَبَانَ الفرق بينهما ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (ها هنا) ساقط من غ .
(٢) (أى) ساقطة من س .
(٣) انظر : المصباح المنير (عبد) ٥٣٢
(٤) من الطويل ، وهو للفرزدق ، وليس فى ديوانه ، وهو فى المحتسب ٢٥٨/٢ وإصلاح المنطق ٥٠ وبلا نسبة فى الجمهرة ٢٩٩
(٥) (كاتبا) فى س .
(٦) (وقولهم) فى غ .
(٧) (الإثبات) ساقطة من غ .
(٨) (نفى النفى) فى غ .

٩٣ - مسألة [١]

« إنْ » إذا جاءت بعدها اللام [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ « إنْ » إذا جاءت بعدها اللامُ تكونُ بمعنى « ما » ، واللام بمعنى « إلا » [٣]، وذهب البصريون [٤] إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا ذلك لأنَّه قد جاء ذلك [٥] كثيرًا فى كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾ [سورة الإسراء ٧٦/١٧] ، [أى : وما كادوا إلا يستفزونك] [٦] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [سورة القلم ٥١/٦٨] أى : وما كادوا إلا يزلقونك ، وقال تعالى : ﴿ وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ﴾ [سورة الصافات ٣٧ - ١٦٧ ؛ ١٦٨] أى : وما كانوا إلا يقولون ، وقال تعالى : ﴿ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ [سورة الإسراء ١٠٨/١٧] أى : ما كان وعد ربنا إلا مفعولا ، ثم قال الشاعر :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لمسْلِمًا ... كُتِبَتْ عَلَيْـــكَ عُقُوبَةُ الـمُتَعَمِّدِ [٧]

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : المقتضب ٢/ ٣٦٣ وشرح التصريح ١/ ٢٣١-٢٣٢ والجامى على الكافية ٢/ ٣٤٦ والهمع ٢/ ١٨٠ وشرح الكافية ، لابن مالك ٥٠٣ وابن يعيش ٧١/٨

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : التبيان ٢٨٥/٢

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ١٤٠ ؛ ٤/ ٢٣٣ والمقتضب ٢/ ٣٦٣ وشرح التصريح ١/ ٢٣١-٢٣٢

(٥) (ذلك) ساقطة من س .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من غ .

(٧) من الكامل ، لعاتكة بنت زيد بن عمرو فى شرح شواهد المغنى ١/ ٧١ والخزانة ٤/ ٣٤٨ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٨/ ٧١ ؛ ٧٦؛ ٩/ ٢٧ والرضى على الكافية ٢/ ٣٥٩ والمفصل ٢٩٨ والمغنى ١/ ٢٣ وسر صناعة الإعراب ٥٤٨ والتوطئة ٢٣٤ وتخليص الشواهد ٣٧٩ وشرح درة الغواص ١٨١ وإصلاح الخلل ٣٧٦ والهمع ٤/ ١٨٣ ويروى : « شلت يمينك » و« هبلتك أمك » .

أي : ما قتلت إلا مسلما ، وهو [١] في كلامهم أكثر من أن يحصى .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مخففةٌ مِنَ الثقيلة لأنا وجدنا لها في كلام العرب نظيرًا ، فإنا أجمعنا على أنه يجوزُ تخفيفُ « إنَّ » وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف [٢]، وقلنا : إن اللام لام التأكيد [٣] ؛ لأن لها أيضا نظيرا في كلام العرب ، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرته ، [فحكمنا على اللام بما] [٤] له نظير [في كلامهم ، فأما كون اللام بمعنى « إلا » فهو شيء ليس له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير] [٥] .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على [٦] أن « إن » بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » فلا [٧] حجة لهم في شيء من ذلك ؛ لأنه محمول على ما ذهبنا إليه من أن « إن » ، [مخففة من الثقيلة ، واللام لام التأكيد ، والذي يدل على ذلك أن إنْ] [٨] التي بمعنى « ما » لا تجيء اللام معها [٩] ، كما قال الله تعالى : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ [سورة الملك ٢٠/٦٧] وكما قال الله تعالى : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ [سورة يس ١٥/٣٦] وكما قال الله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [سورة الفرقان ٤/٢٥] إلى غير ذلك من المواضع ، ولم تجئ مع شيء منها اللام .

فأما [١٠] قولهم : « إنَّ اللام في (ليستفزونك) و (ليزلقونك)

---

(١) (وهذا) في غ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٨/ ٧١ والإيضاح ١٨٧/٢

(٣) انظر : ابن يعيش ٨/ ٧١ وشرح الكافية ، لابن مالك ٥٠٣ والإيضاح ١٨٧/٢ والمقتضب ٢/ ٣٥٨ والدرر ١١٩/١

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) (وعلى) في غ .

(٧) (ولا) في غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٩) وهي اللام الفارقة . انظر : الإيضاح ٢٧٤/٢ وابن يعيش ٢٦/٩ وفي غ : (معها اللام) .

(١٠) (وأما) في غ .

و(ليقولون)[١] و (لمفعولا) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا فى هذه المواضع [٢] » قلنا هذا فاسد ؛ لأنه لو جاز أن يقال : « إن اللام تستعمل بمعنى إلا » لكان ينبغى [٣] أن يجوز : « جاءنى القومُ لزيدًا » بمعنى : إلا زيدًا ، فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه ، وإنما جاءت هذه اللام مع « إن » المخففة من الثقيلة لأن « إن » [٤] المخففة من الثقيلة فى اللفظ بمنزلة « إن » [٥] التى يراد بها النفى، فلما كان ذلك يؤدى إلى اللبس جىء بها ؛ للفرق بينهما ؛ فما جاء للفرق وإزالة اللبس ، جعلتموه سببًا للبس وإزالة الفرق ، وهذا غاية الجَوْر عن الصواب والحق ، والله أعلم .

* * *

(١) (وليقولون) زيادة من غ .

(٢) (فى هذه المواضع) زيادة من غ .

(٣) (ينبغى بمعنى) فى غ .

(٤) (إن) زيادة من غ .

(٥) (إن) ساقطة من غ .

٩٤ - مسألة [١]

الجزاء بكيف [٢]

ذهب الكوفيونَ [٣] إلى أنَّ « كَيْفَ » يُجازَى بها ، كما يُجازَى بـ « مَتَى ، وأيْنَمَا » وما أشبَهَهَا من كلماتِ المجازاةِ ، وذهبَ البصريون [٤] إلى أنه لا يجوزُ المجازاةُ بها .

أما الكوفيُّونَ فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة فى الاستفهام ، ألا ترى أن « كَيْفَ » سؤال عن الحال [٥] ، كما أن « أَيْنَ » سؤال عن المكان، و« متى » سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة ؛ ولأن [٦] معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيفما تكن أكن » : فى أيِّ حالٍ تكُنْ أَكُنْ ، وكما أن معنى « أَيْنَمَا تكُنْ أَكُنْ » : فى أى مكانٍ تكُنْ أَكُنْ ، ومعنى « متى ما تَكُنْ أَكُنْ » : فى أى وقتٍ تكُنْ أَكُنْ [٧] ؛ ولهذا قال الخليل بن أحمد [٨] : مَخْرجُها مخرجُ الجزاءِ ، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء ، فلما شابهت « كيف » ما يجازى به فى الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها ، كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : الجامى على الكافية ١٧٧ والرضى على الكافية ١١٧/٢ وإصلاح الخلل ٢٦٤-٢٦٥ وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) وتبعهم محمد بن المستنير قطرب ، وقيل يجوز هذا بشرط اقترانها بـ « ما » بها . انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤

(٤) لم يعدها سيبويه من أدوات الشرط . انظر : الكتاب ٦٠/٣

(٥) انظر : المقتضب ٤٦/٢ والبيان ٦٨/١

(٦) الواو ساقطة من غ .

(٧) انظر فى تفصيل ذلك : شرح الجمل ، لابن عصفور ٢/ ١٨٧ والأصول ١٥٦/٢ وابن يعيش ٤٠/٧ والمقتضب ٣٥/٢

(٨) فى الكتاب ٦٠/٣ : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ ، فقال هى مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها الجزاء ؛ لأن معناها على أى حال تكن أكن » .

قالوا ولا يجوز أن يقال : « إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها ؛ لأنك إذا قلت : كَيْفَ تكُنْ أَكُنْ ، فقد ضمِنْتَ له أن تكونَ على أحوالِه كلِّها وذلك متعذَّرٌ ؛ لأنا نقول : هذا يلزمُكُمْ في تجويزكم : كيف تكُونُ أكونُ [١] ؟ لأن ظاهرَ هذا يقتضِي ما منعتموه ، فكان ينبغي أن لا يجوز ، فلما أجزتمُوهُ دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ المجازاةُ بها [٢] لثلاثةِ أوجهٍ :

أما [٣] **أحدُها** : فإنَّها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأنَّ جوابَها [٤] لا يكونُ إلا نكرةً ؛ لأنها سؤال عن الحالِ ، والحال لا يكون إلا نكرة [٥] ، وسائر أخواتها تارةً تُجابُ بالمعرفةِ ، وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحدِ الأمرينِ ، ضَعُفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثاني : إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها [٦] ضمير ، كما يكون ذلك في « مَنْ ، وما ، وأيّ ، ومَهْمَا » ، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ، ضعفت عن تصرفها في مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثالث : أنَّ الأصلَ في الجزاء أن يكونَ بالحرفِ ، إلا أن يضطرَّ إلى استعمالِ الأسماء ، ولا ضرورة ها هنا تُلجئُ إلى المجازاة بها ، فينبغي أن لا يجازى بها ؛ لأنا وجدنا « أيًّا » تُغْنى عنها ، ألا ترى أنَّ القائلَ إذا قال : « في [٧] أي حالٍ تَكُنْ أَكُنْ » فهو في المعنى بمنزلة « كيف تَكُنْ أَكُنْ » غيرَ أن هذا الوجه

---

(١) (ألن) في غ .
(٢) (بكيف) في غ .
(٣) (أما) ساقطة من غ .
(٤) (أخواتها) في غ .
(٥) انظر : الكتاب ١/ ٣٧٢ والمفصل ٦٣ وشرح الأشموني ١/ ٤١٤ وشرح اللمع ١/ ١٣٧-١٣٨
(٦) (إليها) ساقطة من غ .
(٧) (عن) في غ .

عندى ضعيف ؛ لأنَّ « أيًّا » كما تتضمَّنُ الأحوالَ تتضمَّنُ الزمانَ والمكانَ [١] ، وغير ذلك ؛ فكان ينبغى أن يُستغنى بها عن « متى ، وأينما » وغيرهما من كلمات المجازاة ، فلما لم يستغنوا بها عنها ، دل على ضعف هذا التعليل .

والتعويل فى الدلالة على أنه لا يجوز أن يجازى بها الوجهان الأولان .

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إنها أَشْبهت كلماتِ المجازاة فى الاستفهام ، فإن [٢] معناها كمعنى كلمات المجازاة » قلنا : لا نُسلِّمُ أنَّ معناها كمعنى كلمات المجازاة ؛ وذلك لأنه [٣] لا تتحقق المجازاة بها [٤] ، ألا ترى أنك إذا قلت : « كَيْفَ تكُنْ أَكُنْ » كان معناها [٥] : على أىِّ حالٍ تكونُ أكونُ [٦] ، فقد ضَمِنْتَ له أن تكونَ على أحوالِه وصفاتِه كلِّها ، وأحوال الشخص كثيرةٌ ، يتعذَّر أن يكونَ المجازى عليها كلِّها ؛ لأنه يتعذَّرُ أن يتفقَ شيئانِ فى جميع أحوالهما [٧] ، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان ، كالصحة والسقم والقوة والضعف إلى غير ذلك ؛ فإن أحدهما لو كان سقيمًا ، والآخر صحيحًا أو ضعيفًا ، والآخر قويًّا لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحا ولا الضعيف أن يجعل نفسه قويا ، فأما « متى ما [٨]، وأينما » فإنه [٩] تتحقَّقُ المجازاةُ بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : « أَينمَا [١٠] تكُنْ أَكُنْ » فقد ضمِنْتَ له متى كان فى بعض الأماكن أن تكون أيضا فى ذلك المكان ، ولا يتعذر [١١] ، وكذلك [١٢] إذا قلت : « مَتَى تَذْهَبْ أَذْهَبْ » ضمِنت له فى أىِّ زمانٍ ذَهبَ أن تذهبَ معه ، وهذا [١٣] أيضا غير متعذر ، بخلاف « كَيْفَ » ؛ فإنه يتعذَّرُ أن يكونَ

---

(١) (والمكان) ساقطة من غ .
انظر : الرضى على الكافية ٢/ ١١٦ والكناش ١/ ٥٠٩

(٢) (وإن) فى غ .
(٣) (أنه) فى غ .
(٤) (له بها) فى غ .
(٥) (معناه) فى غ .
(٦) (أكن) فى غ .
(٧) (أحوالها) فى غ .
(٨) (ما) ساقطة من س .
(٩) (فله) فى غ .
(١٠) (متى ما) فى غ .
(١١) النص فى س : (وهذا لا يتعذر) .
(١٢) (ولكن) فى غ .
(١٣) (وهذه) فى غ .

المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاتها كلها ؛ لكثرتها وتنوعها ، فبان الفرق بينهما [١] .

وأما قولهم : « إن هذا يلزمكم فى تجويزكم كيف تكون أكون بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه » قلنا : الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد « كيف » فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حالٍ عَلِمَها المجازى ؛ فانصرفَ اللفظُ إليها ؛ فلذلك صحَّ الكلامُ ، ولم يمكن [٢] هذا التقديرُ فى الجزمِ بها على المجازاةِ ؛ لأنَّ الأصلَ فى الجزاءِ أن يكونَ معلومًا ؛ لأنَّ الأصلَ فى الجزاء أن يكون بـ « إنْ » ، وأنتَ إذا قلتَ : « إن قُمْتَ قمتُ » فَوَقْتُ القيامِ غيرُ معلومٍ ، فلما كان الأصلُ فى الجزاء أنْ يكونَ غيرَ معلومٍ ، بطل أن تُقدِّر « كيف » فى الجزاء واقعةً على حال معلومة ؛ لأنها [٣] تخرجُ من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء ؛ فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة ، والله أعلم .

* * *

(١) (بينهما) زيادة من غ .

(٢) (يكن) فى غ .

(٣) (لأنها) ساقطة من غ .

٩٥ - مسألة [١]

سين الاستقبال محذوفة من سوف ؟ [٢]

ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ السينَ التى [٣] تدخلُ على الفعلِ المستقبلِ ، نحو « سَأَفْعَلُ » أصلُها « سوفَ » ، وذهب البصريونُ إلى أنَّها أصلٌ بنفسِها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « سَوْفَ » كثُر استعمالُها فى كلامِهم وجريها على ألسنتِهِمْ ، وهم أبدًا يَحذفون لكثرةِ الاستعمال ، كقولهم « لا أدْرِ ، ولم أُبَلْ ، ولم يَكُ ، وخُذْ ، وكُلْ » [٤] وأشباه ذلك ، والأصل لا أدْرِى ، ولم أُبالِ ، ولم يَكُنْ ، واأْخُذْ ، واأْكُلْ ، فحذفُوا فى هذه المواضعِ ، وما أشبهها ؛ لكثرةِ الاستعمالِ ، فكذلك ها هنا ؛ لما كثُر استعمالُ « سوف » فى كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفًا .

والذى يدلُّ على ذلك أنَّه قد صحَّ عنِ العربِ [٥] أنهم قالوا فى « سَوْفَ أفعَلُ » : سَوْ أفعَلُ ، فحذفو الفاءَ ، ومنهم من قال « سَفَ أفعلُ » فحذفَ الواوَ ، وإذا جاز أن يُحذف الواوُ تارةً ، والفاء أخرى لكثرةِ الاستعمال ، جاز أن يُجمعَ بينهما فى الحذفِ مع تطرقِ الحذف إليهما فى اللغتين ؛ لكثرة الاستعمال .

والذى يدلُّ على ذلك أنَّ السين تدلُّ على ما تدلُّ عليه « سَوْفَ » من الاستقبال ، فلما شابَهتها فى اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها ، وفرع عليها .

وأما البصريُّونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ الأصلَ فى كلِّ حرفٍ

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ابن يعيش ٨/ ١٤٨- ١٤٩ والبرهان ٤/٢٨٠ والجنى الدانى ٤٣١ والأشباه والنظائر ٢/٢٢٣ ومفتاح الإعراب ٣

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (الذى) فى غ .

(٤) انظر : الرضى على الشافية ٣/١٨٥

(٥) انظر : المغنى ١/١٢٣

يدلُّ على معنىً [أن لا يدخلَه الحذفُ ، وأن يكونَ أصلًا فى نفسِهِ [(١)] ، والسين حرفٌ يدلُّ على معنى] [(٢)] ؛ فينبغى أن يكون أصلاً فى نفسِه ، لا مأخوذًا من غيرِهِ .

وأما الجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين : أما قولُهم « إنَّ سوفَ لما كثُر استعمالُها فى كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال » قلنا هذا فاسدٌ ؛ فإن الحذف لكثرةِ الاستعمال ليس بقياس ليُجعلَ أصلاً لمحلِّ الخلافِ ، على أنَّ الحذفَ لو وُجِدَ كثيرًا فى غيرِ الحرف من الاسم والفعل فقلَّما يُوجدُ فى الحَرفِ ، وإن وُجِدَ الحذفُ فى الحرف فى بعض المواضعِ ، فهو على خلاف القياس ؛ فلا يجعل أصلاً يقاس عليه .

وأما ما رَوَوْهُ عنِ العربِ مِنْ قولهم فى « سَوْفَ أفعلُ » : سَوْ أفعلُ ، وسف أفعل ، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنَّ هذه روايةٌ تفرَّد بها بعضُ الكوفيين ؛ فلا يكون فيها حجة .

والثانى : إن صَحَّتْ هذه الروايةُ عنِ العربِ ، فهو من الشاذِّ الذى لا يُعبأُ به ؛ لقلَّتِهِ .

والثالث : أنَّ حذفَ الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغى [(٣)] أن يجمع بينهما فى الحذف ؛ لأنَّ ذلك يؤدِّى إلى ما لا نظيرَ له فى كلامِهم ؛ فإنه ليسَ فى كلامِهم حرفٌ حُذِفَ جميعُ حروفِه ؛ طلبًا للخفَّةِ على خلافِ القياسِ حَتَّى لم يبقَ منه إلا حرفٌ واحدٌ ، والمصيرُ إلى ما لا نظيرَ له فى كلامهم مردودٌ .

وأما قولهم « إن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن يستَوِيَا

---

(١) وذلك لأن الحرف لا يكون فيه زائد ؛ لعدم تصرفه . انظر : الأشـباه والنظائر ١/ ٢٢٧ وابن يعيش ٩/ ١٤١

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) (فلا ينبغى) ساقط من غ .

فى الدلالةِ على الاستقبالِ على حدٍّ واحد ، ولا شك أنَّ « سَوْفَ » أشدّ تراخيًا فى الاستقبال من السين [١] ، فلما اختلفا فى الدلالة دل على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) وذهب ابن إياز إلى أن الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول : المعنى فى سوف أشد منه فى السين ، مثلما ذكر أبو البركات .

الثانى : يجوز دخول اللام فى سوف ، ويندر دخولها على السين . وقال ابن الخشاب : سوف أشبه بالأسماء من السين ؛ لكونها ثلاثة . الأشباه والنظائر ٢/ ٢٢٣ وانظر : الجامع الصغير ٢٢٠ - ٢٢٢ وابن يعيش ٨/١٤٨ - ١٤٩ والبرهان ٤/٢٨٠ - ٢٨٢ والجنى الدانى ٤٣١

٩٦ - مسألة [١]

إذا اجتمع في أول المضارع تاءان فأيهما المحذوفة [٢]

ذهب الكوفيونَ [٣] إلى أنه إذا اجتمعَ فى أولِ الفعلِ المضارع تاءانِ ؛ تاءُ المضارعة وتاء أصلية ، نحو « تَتناول ، وتَتَلَوَّنُ » [٤] ، فإن المحذوف منهما تاءُ المضارعةِ دون الأصليةِ ، نحو « تَناولُ ، وتَلوَّنُ » ، وذهب البصريون إلى أن المحذوف [٥] منهما التاء الأصلية ، دون تاء المضارعة [٦] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع فى أول هذا الفعل حرفان متحركانِ [٧] من جنسٍ واحدٍ – وهما التاءُ المزيدةُ للمضارعةِ ، والتاء الأصلية – [استثقلوا اجتماعهما ؛ فوجبَ أن تُحذَفَ إحداهما ؛ فلا يخلو ؛ إما أنْ تُحذفَ المزيدة ، أو الأصلية] [٨] ، فكان حذف الزائدة أَولَى من حذف [٩] الأصلية ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي ، والأصلي أقوى من الزائد ؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أَولَى من حذف الأقوى [١٠] .

وأما البصريُّون فاحتجُّوا بأن [١١] قالوا : إنما قلنا إن حذف الأصلية أَولَى من الزائدة ؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى ، وهو المضارعة [١٢] ، والأصلية ما دخلت لمعنى ؛ فلما وجَب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أَولَى .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : البيان ١/١٠٤ ؛ ٢٤٠ ؛ ٢/٨ وائتلاف النصرة ١٣١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : البيان ١/١٠٤ ؛ ٢/٨

(٤) (تتكون) فى غ .

(٥) (المحذوفة) فى غ .

(٦) انظر : البيان ١/١٠٤ ؛ ٢/٨

(٧) (محركان) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٩) (حذف) زيادة من غ .

(١٠) انظر : البيان ١/ ١٠٤ ؛ ٢/٨

(١١) (فاحتجوا بأن قالوا) زيادة من غ .

(١٢) انظر : ابن يعيش ٧/١٢ والكناش ٢/٦٥٨ وشرح الأشمونى ٢/٢٧٥

وقال سيبويه [١] إنما كانت الثانيةُ أولى بالحذفِ ؛ لأنها هى الَّتى تُسكّن وتُدغَمُ فى ﴿ وَٱزَّيَّنَتْ ﴾ [سورة يونس ١٠/٢٤] و ﴿ فَٱدَّٰرَٰءۡتُمۡ فِيهَاۖ ﴾[سورة البقرة ٢/ ٧٢] وهى التى يفعل بها ذلك بها فى (تَذَّكّرونَ) ، فكما اعتلّت هنا كذلك تُحذَفُ هناك ، قال وهذه التاءُ يعنى تاء المضارعة لا تعتل فى « تَدْأَلُ » إذ ا حُذِفَت الهمزة ، فقلت تَدَلُ ، ولا فى « تَدَع » ؛ لأنه يفسدُ الحرفُ ويلتبسُ لو حُذِفَت واحدةٌ منهما ، قال : ولا يُسكّنون هذه التاء فى تتكلمون ونحوها ، ويلحقون الألف الخفيفة ، يعنى ألف الوصلِ ، قال لأن ألف الوصل إنما لحقت فاختص بها ما كان فى معنى « فعل » و « افْعَل » فى الأمر ، فأما الأفعال [٢] المضارعة لأسماء الفاعلين ، فأرادوا أن يخلصوه من باب فعل وافعل ولا يجوز حذف حرف جاء لمعنى المخاطبة أو التأنيث ، فكذلك كان حذف الثانية وتبقية الأولى أَولَى .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إنَّ الزائدَ أضعفُ مِنَ الأصليّ ، فكان حذفُهُ أولى » قلنا : لا نُسَلِّمُ هذا مطلقًا ، فإن الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يجئ لمعنى [٣]، فأما الزائد الذى جاء لمعنى فلا نسلم فيه [٤] أن الأصلى أقوى منه ، وأما [٥] الزائد الذى ما جاء لمعنى فمسلم أنه أقوى ، ولكن لا نُسلِّمُ أنه قد وُجِدَ ها هنا ، وهذا لأنَّ التاءَ ها هنا جاءت لمعنى [المضارعة ، فقد جاءت لمعنى] [٦] ، وإذا كانت قد جاءت لمعنى ، فيجب أن تكون تبقيتها أولى ؛ لأن فى حذفها إسقاطًا لذلك المعنى الذى جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحِكمة .

[والذى يدل على صحة هذا] [٧] ثبوت التنوين فى المنقوص والمقصور ،

---

(١) الكتاب ٤/٤٧٦

(٢) (الأسماء) فى غ .

(٣) انظر فى أغراض الزيادة : الهمع ٢/ ٢١٦ والمنصف ١/ ١٣ - ١٥ والرضى على الشافية ٢/ ٣٧٦ والأشباه والنظائر ١/٢٢٧

(٤) (فيه) ساقطة من غ .

(٥) (فأما) فى غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) النص فى غ : (وإذا يدل على ذلك) .

وحذف حرف العلة منهما ؛ لالتقاء الساكنين ، وإن كان أصليا فيهما ، ألا ترى أنك تقول في المنقوص : « هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ » [١] ، والأصل فيه : « هذا قاضِيٌ ، ومررت بقاضِيٍ » إلا أنهم لما حذَفُوا الضمّةَ والكسرة استثقالا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة ، والتنوين [ساكنٌ ، فحذفوا الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وبقّوا التنوينَ] [٢] ؛ لأنَّ الياءَ ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنًى ، فكان [٣] تبقيتُه أولى ، فكذلك [٤] أيضا تقول في المقصورِ : « هذه رحًا وعصًا » والأصل فيه : « رَحَيٌ ، وعَصَوٌ » فلما تحركت الياءُ والواوُ ، وانفتحَ ما قبلهما ، قلبوهما ألفًا ؛ لتحركِهِمَا وانفتاح ما قبلهما [٥] ، ثم حُذفت الألف ؛ لسكونها وسكونِ التنوين بعدها ؛ لأن الألف ما جاءت [٦] لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ، فكان تبقيته أولَى، فكذلك ها هنا ؛ ولهذا كان الواجب في التصغير « منطلق ، ومغتسل » : مُطَيْلِق ، ومُغَيْسِل [٧] ، وكذلك التكسيرُ ، نحو « مَطالِق ومَغاسِل ، بإثبات الميم ، وحذف النون من « مُنطلق » والتاء من « مُغتسل » ؛ لأنَّ الميم ما جاءت لمعنى - وهو الدلالةُ على اسم الفاعلِ - والنون والتاء ما جاءتا لمعنى ، فكان حذفها أولى من حذف الميم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وكذلك القياس في كل حرفين اجتمعا ، فوجب [٨] حذف أحدهما ، فإن حذف ما لم يجئ لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى ، والسر فيه هو [٩] أنَّ الحرف الذى جاء لمعنى قد تنزل في الدلالة على معنى بمنزلة [١٠] سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الذى لم يجئ لمعنى ، فإنه ليس فيه دلالة على معنى في

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ١٨٣ وابن يعيش ٩/ ٧٤ - ٧٥ والمقرب ٢/ ٣٠ والإيضاح ٢/ ٣١٠ وشرح الرضي على الشافية ١/ ٥٨ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٦٤ والمفصل ٣٤٠

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) (جاء لمعنى فكان) ساقط من غ .

(٤) (وكذلك) في غ .

(٥) انظر : الرضي على الكافية ١٥٧/٣ وأوضح المسالك ٣٩٥/٤

(٦) (جاء) في س .

(٧) انظر : ابن يعيش ٤٤٤/٣

(٨) (ووجب) في غ .

(٩) (وهو) في غ .

(١٠) (منزلة) في غ .

نفسه ألبتة ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له فى نفسه ، فكذلك ها هنا ؛ يمتنع أن يحذف الحرف الذى جاء لمعنى ؛ لأجل حرف لم يجئ لمعنى ؛ فدل على أن حــــذف التاء الأصلية أولَى [من الزائدة على ما بينا] (١) ، والله أعلم .

* * *

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

٩٧ - مسألة [(١)]

[هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟]

ذهب الكوفيونَ إلى أنَّه يجوزُ إدخالُ نونِ التوكيد الخفيفة على فعلِ الاثنين وجماعةِ النسوة ، نحو: « افْعَلاَنْ ، وافْعَلْنَانْ » بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونس ابن حبيب البصرى [(٢)] ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها فى هذين الموضعين [(٣)] .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لوجهين :

أحدهما : أنَّ هذه النونَ الخفيفةَ مخففةٌ من الثقيلةِ ، وأجمعنا على أنَّ النونَ الثقيلةَ تدخلُ فى هذين الموضعينِ [(٤)] ، فكذلك النون الخفيفة .

والوجه الثانى : أنَّ هذه النونَ إنما دَخَلتْ فى القسمِ والأمر والنهى والاستفهام والشرط بإما [(٥)] لتوكيدِ الفعل المستقبل [(٦)] ، فكما يجوزُ إدخالُها للتوكيدِ على كلِّ فعلٍ مستقبلٍ وقع فى هذه المواضع ، فكذلك فيما [(٧)] وقع

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٣١ والأشباه و النظائر ٢/ ١٥١ والرضى على الكافية ٢/٤٠٥ وابن يعيش ٩/٣٨ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٢٥ والبيان ١/ ٣٥٢ والمقتضب ٣/٢٤

(٢) انظر : الأشباه والنظائر٢/ ١٥١ والرضى على الكافية٢/ ٤٠٥ وابن يعيش ٩/ ٣٨ والكتاب٢/ ١٥٧ وشرح الأشمونى٢/ ٢٢٥ والمقتضب ٣/٢٤.

(٣) انظر : الكتاب ٢/١٧٩ ؛ ٣/٥١٩ والمقتضب ٣/٢٤

(٤) انظر : شرح ابن مالك على الكافية ١٣٩٨ وابن يعيش ٩/٣٧ والتسهيل ٢١٦ والإيضاح ٢/ ٢٧٩ والمقدمة الجزولية ٢٨٥ والأنموذج ٢١١ والهمع ٤/٣٩٧

(٥) انظر : ابن يعيش ٩/ ٣٨- ٤٠ وشرح الأشمونى ٢/٢١١ - ٢١٣

(٦) وقد جاء توكيد الماضى شذوذا فى قول الشاعر :

دَامَنَّ سعدُك إن رحمت يتيما

انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٢١١

(٧) (فى) ساقطة من غ .

الخلاف فيه ، قصارى ما يُقدّر أن [١] يقال : إنه [٢] يؤدى إلى اجتماع الساكنين ؛ الألف والنون ، وقد جاء ذلك فى كلام العرب ؛ لأن الألف فيها فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة [٣] ، وقد قرأ نافع ، وهو أحد أئمة القراء : ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ ﴾ [سورة الأنعام ١٦٢/٦] [٤] بسكون الياء من (محياى) فجمع بين الساكنين ، وهما الألف والياء ، فكذلك ها هنا ، وقد حكى عن بعض العرب أنه قال : « التقت حَلْقَتَا البِطَانِ » [٥]بإثبات الألف مع لام التعريف ، وهما ساكنان [٦]، وقد حكى عن بعض العرب أيضا أنه قال : « له ثُلُثَا المالِ » [٧] بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف ، وهما ساكنان ؛ لما فى الألف من إفراط المد ، ولذلك [٨] أيضا يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف نحو « هَبَاءة » ، والهمزة المخففة ساكنة .

والذى يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر : ﴿ ولا تَتَّبِعَانْ ﴾ [سورة يونس ٨٩/١٠] [٩] بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد به موسى وهارون ، فدل على ما قلناه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما يجتمع حرفان ساكنان فى الوصل ، إذا كان الثانى منهما مدغما [١٠] فى مثله ، نحو » دَابّة ، وتُمُودَّ الثوب [١١]، وأُصَيمّ « لأنا نقول : إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو قولك : « اضربا نُّعمانِ ، [واضربانّى » فالنون الأولى فى قولك : « اضربا نعمان » نون التوكيد

---

(١) (أن) ساقطة من غ .

(٢) (إنه) ساقطة من غ .

(٣) انظر : الكناش ٨٨٧/٢

(٤) انظر : السبعة فى القراءات ٢٧٤

(٥) انظر : ابن يعيش ١٢٠/٩ والبيان ٣٥٢/١

(٦) (وهما ساكنان) زيادة من غ .

(٧) انظر : البيان ٣٥٢/١

(٨) (وكذلك) فى غ .

(٩) انظر : السبعة فى القراءات ٣٢٩

(١٠) انظر : ابن يعيش ١٢٣/٩ والإيضاح ٣٥٤/٢

(١١) (الثوب) ساقطة من غ .

المخففة ، والنون الثانية نون نعمان] (١) ، وكذلك (٢) النونُ الأولى فى « اضربانى » نون التوكيد المخففة ، والنون (٣) الثانية التى تصحب ضمير المتكلم فينبغى أن تجيزوا هذا الإدغام ؛ لأن الألف تقع ، وبعدها نون مشددة ، كقوله تعالى (٤) : (ولا تَتَّبِعَانِّ سبيل الذين لا يعلمون) فى قراءة من قرأ بالتشديد ، فلما لم تجيزوا ذلك دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ دخولُ نونِ التوكيد الخفيفة فى هذين الموضعين ؛ وذلك لأن نون الاثنين التى للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية ، فردته إلى أصله (٥) وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل : إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تقر ساكنة ، بطل أن تحذف الألف ؛ لأنه بحذفِها يلتبسُ فعلُ الاثنين بالواحد ، وبطلَ أن تكسرَ النون ؛ لأنه لا يعلم : هل هى نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تقر ساكنة ؛ لأنه يؤدى إلى أن يجمع (٦) بين ساكنين مظهرين فى الإدراج ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكونُ ذلك فى كلامهم إذا كان الثانى منهما مدغما (٧) ، نحو « دابَّة ، وضَالَّة ، وتمُودّ الثوب ، ومُدَيْقّ ، وأُصَيْمّ » وما أشبه ذلك ؛ بطل إدخال هذه النون فى فعل الاثنين .

وكذلك أيضا يبطُلُ إدخالُها فى فعلِ جماعةِ النسوة ، وذلك لأنك إذا ألحقته إياها لم يخل ؛ إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداهما فى الأخرى ،

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) (فكذلك) فى غ .

(٣) الواو ساقطة من غ .

(٤) (كقوله) فى س .

(٥) يريد أن الأصل فى الأفعال البناء، وإنما أعرب المضـــارع لمشابهته الأسماء . انظر : الأصول ٢/١٤٥ وابن يعيش ٧/٤ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٥١٣

(٦) (الجمع) فى غ .

(٧) انظر : ابن يعيش ٩/ ١٢٣ والإيضاح ٢/ ٣٥٤

أو تلحق الألف ، فتقول « يفعلانِ » بطل أن تبين النونين مظهرتين ؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع المثلين ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تدغم إحداهما فى الأخرى ؛ لأن لام الفعل ساكنة ، والمدغم كذلك [١] ، فيلتقى ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فيؤدى إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز ، وكان أيضا يؤدى إلى اللبس ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو الضم ، أو الكسر ، فإن [٢] حرّكتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة [٣] ، نحو « تضربَنَّ يا رجلُ » وإن حرّكتها بالضمِّ التبس بفعل الجمع ، نحو « تضربُنَّ يا رجال » وإن حرّكتها بالكسرِ التبس بفعل المرأة المخاطبة ، نحو « تضربِنَّ يا امرأةُ » فبطل تحريك اللام ، وبطل أن تلحق الألف ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن تكسرَ [٤] النونُ ؛ لالتقاءِ الساكنين ، أو تتركَ ساكنةً مع الألف ، بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين ؛ لأنها تجرى مجرى نون الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وبطل [٥] أن تترك ساكنة مع الألف ؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حده [٦] ؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من [٧] العرب ، ولا نظير له فى كلامهم ، وذلك لا يجوز [٨] ، وإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم [٩] تنقل عن أحد من العرب ، وتخرجُ بها عن منهاجِ كلامهم .

وأما الجوابُ عنْ كلماتِ الكوفيين : أما قولهم « إنَّ النونَ الخفيفةَ مخففةٌ مِنَ الثقيلة » قلنا : لا نُسلِّم ، بل كلُّ واحدٍ منهما أصلٌ فى نفسِه ، غيرُ مأخوذٍ من

---

(١) لأن المدغم والمدغم فيه حرفان ؛ الأول ساكن والثانى متحرك . انظر : شرح الأشـــمونى ٢/ ٦٥٩ - ٦٦٠

(٢) (فإذا) فى س .

(٣) (المشددة) فى غ .

(٤) (يكون بكسر) فى غ .

(٥) (وتبطل) فى غ .

(٦) (واحدة) فى غ .

(٧) (أحد من) ساقط من غ .

(٨) انظر فى تفصيل التقاء الساكنين : ابن يعيش ٩/ ١٢٠ والإيضاح ٢/ ٣٥٢ والتسهيل ٢٥٩ وشرح الكافية ، لابن مالك ٢٠٠٢

(٩) (لن) فى غ .

صاحبِه ، والنون [١] الشديدة [٢] والخفيفة ، وإن اشتركا فى التأكيدِ فهما متغايرانِ فى الحقيقةِ ، وكلتاهما لتأكيدِ الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه للاستقبال ، والثقيلة آكَد فى هذا المعنى من الخفيفة [٣] .

والذى يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير فى الوقف ، ويوقف عليها بالألف [٤] ، قال الله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [سورة العلق ١٥/٩٦] وقال تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٣٢] أجمع القراء على أن الوقف فى هذين الموضعين « لنسفعًا ، وليكونًا » بالألف لا غير ، وقال الشاعر :

يَحْسِبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا [٥]

فقال « يعلَمَا » بالألفِ ، ولا يجوزُ أن يكونَ ها هنا بالنونِ ؛ لمكان قوله « مُعَمَّمَا » بالألف ؛ لأن النونَ لا تكونُ وصلاً مع الألفِ فى لغةِ مَنْ يجعلها وصلاً ، ولا رَوِيًّا مع الميمِ إلا فى الإِكْفَاء [٦] ، وهو عيبٌ من عيوبِ الشعرِ ، ولو جاز أن تقعَ رويًّا معها لما جاز ها هنا ؛ لأن النون مقيدة ، والميم مطلقة ، فإن

---

(١) (فالنون) فى غ .　　　(٢) (المشددة) فى غ .

(٣) النص فى غ : (والثقيلة فى هذا المعنى آكد من الخفيفة) .

وذهب الزركشى إلى أن الخفيفة بمنزلة تأكيد مرتين ، على حين تكون الثقيلة بمنزلة تأكيده ثلاثا . البرهان ٤/ ٤٣٠ وانظر:شرح الأشمونى ٢/٢١٠

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٥٢١ والإيضاح ٢/٣٢١ وابن يعيش ٨٨/٩ والرضى على الشافية ٢٧٩/٢

(٥) بيتان من الرجز ، وقد اختلف فى نسبتهما ، فنسب للعجاج فى ملحق ديوانه ٣٣١/٢ وله أو لأبى حيان الفقعسى أو لمساور العبسى أو للدبيرى أو لعبد بنى عبس فى الخـزانة ١١/ ٨٠ والعينى ٤/ ٨٠ وللدبيرى فى شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢ وبلا نسبة فى الهمع ٧٨/٢ والكتاب ٥١٦/٣ وابن يعيش ٤٢/٩ وسـر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢ والرضى على الكافية ٤٠٤/٢ وأصـول ابن السراج ٢/ ١٧٢ ؛ ٢٠٠ وشرح الأشمونى ٢/ ٢١٨ والتوطئة ٣٥٧

(٦) الإكفاء هو : أن لا يلزم الشاعر باتفاق أبيات القصيدة فى حرف الروى ، بأن يأتى فيها بحرفين متقاربين . انظر : العروض القديم ٢٥٥

أتى بتنوين الإطلاق على لغة بعض العرب فقال « معمَّمًا » بالتنوينِ جاز أن يقول « يَعْلَمَنْ » بالنون ؛ لأنهم يجعلون فى القافية مكان الألف والواو والياء تنوينًا [(١)] ، ولا فرق عندهم فى ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصلية أو منقلبة [(٢)] أو زائدة ، فى اسم أو فعل ، كما قال الشاعر :

أقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَـابَنْ　　　وَقُولى إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ [(٣)]

وكما قال الشاعر :

وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِيَا　　　عَلَى صِيرِ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلُنْ [(٤)]

وكما قال الشاعر :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ [(٥)]

بتنوين الروى ، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم ؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما فى الألف والواو والياء ، فإثبات النون فى « يعلمن » فى القافية على هذه اللغة لا يدل على أنه لا يجب أن يوقف عليها بالألف فى سائر الكلام ، وقال الشاعر :

---

(١) انظر فى الوقف على القوافى : الإيضاح ٢/٣١٣ والواضح فى علم العربية ٢٨٨

(٢) (أو منقلبة) ساقط من غ .

(٣) من الوافر ، لجرير بن عطية فى الديوان ٨١٣ والخزانة ١/٦٩ ؛ ٣٣٨ ؛ ٣/١٥١ وأمالى ابن الشجرى ١/١٦٠ وشرح شواهد المغنى ٢/٧٦٢ وابن يعيش ٤/١٥ ؛ ٩/٢٩ وتاج العروس (ردف) ٦/١١٤ والمفصل ٣٢٩ وسر صناعة الإعراب ٤٧١ وبلا نسبة فى شرح الكتاب ، للسيرافى ١/٢٢٨ وشرح التسهيل ١/١١ وأصول ابن السراج ٢/٣٨٦ والرضى على الكافية ٢/٤٠٢ والمقتضب ١/٢٤٠

(٤) من الطويل ، لزهير بن أبى سلمى فى الديوان ٩٦ وشرح شواهد الشافية ٢٣٢ وبلا نسبة فى رصف المبانى ٤٣٦ ويروى « يحلو » .

(٥) من الطويل ، لامرئ القيس فى الديوان ٨ والأزهية ٢٤٤ والكتاب ٤/٢٠٥ والهمع ٢/ ١٢٩ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠١ والجنى الدانى ٦٣ والخزانة ١/٣٣٢ وبلا نسبة فى المنصف ١/٢٢٤ ورصف المبانى ٣٥٣

وإِيَّاكَ وَالمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا (١)

والشواهد على هذا النحو كثيرة جدا ، فلو كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت تتغير فى الوقف ، ألا ترى أن نون « إن » و « لكن » المخففتين من « إنّ ، ولكنّ » الثقيلتين لم تتغيرا فى الوقف عما كانتا عليه فى الوصل ، فلما تغيرت النون الخفيفة فى الوقف دل على أنها ليست مخففة من الثقيلة ، يدل عليه [٢] أن النون الخفيفة تُحذف فى الوقف إذا كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا ، يقول فى الوصل : « هل تضرِبُنْ زيدًا ، وهل تضرِبُنْ عَمرًا » [٣] فإن [٤] وقفتَ قلت: « هل تضربُونْ ، وهل تَضْرِبُنْ » [٥] فترد نون الرفع التى كنت حذفتها للبناء ؛ لزوال ما كنت حذفت النون من أجله ، ولو كانت مثل نون [٦] « إن ، ولكن » المخففتين من الثقيلتين لما جاز أن تحذف ، يدل عليه أن [٧] النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حُذفت ، تقول فى « اضربَنْ يا هذا » إذا وصلتها : اضرِبَ القوم [٨] ، فتحذف [٩] النون ولا تحركها لالتقاءَ الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل « إن ، ولكن » لما كان يجوز أن تحذف ؛ فدل على أنها ليست مخففة من الثقيلة، وأنها بمنزلة [١٠] التنوين، وأنها وجب حذفها ها هنا ، بخلاف التنوين ؛ لأن نون التوكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على الاسم [١١] ، والاسم أصل

---

(١) من الطويل ، وهو للأعشى وهو فى الديوان ١٨٧ولفظه « ولا تعبد الأوثان » وشرح شواهد المغنى ٥٧٧ ؛ ٧٩٣ ولفظه « وذا النُّصُبَ المنصوبَ لا تَنْسُكَنَّه » ،وابن يعيش ٩/ ٨٨ وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/ ١١٣ والمغنى ٢/ ٤٠ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٢٧ والشطر الأول ساقط من غ .

(٢) (على) فى غ .

(٣) (وهل تضربن عمرا) ساقط من غ .

(٤) (فإذا) فى غ .

(٥) انظر : الكناش ٢/ ٨٢٢ .

(٦) (نون) ساقطة من غ .

(٧) (وهو أن) فى غ .

(٨) انظر : المغنى ١/١٣٥ وابن يعيش ٤٣/٩ ؛ ٤٤ والرضى على الكافية ٢٠٦/٢ وشرح الأشمونى ٢٢٦/٢ والمفصل ٣٣٢

(٩) (فحذف) فى غ .

(١٠) (منزلة) فى غ .

(١١) انظر : الإيضاح ٢/ ٢٧٦ وابن يعيش ٩/ ٢٩

للفعل ، والفعل فرع عليه ، فجعل ما يدخل على الاسم الذى هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذى هو الفرع ؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ، ولم يحذف التنوين ، على أنه قد قرأ بعض القراء : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [سورة الإخلاص ١١٢/١ ؛ ٢] فحذف التنوين من « أحد » لالتقاء الساكنين [١] ، وقد قرأ أيضا بعض القراء : ﴿ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [سورة يس ٣٦/٤٠] فحذف التنوين من « سابق » لالتقاء الساكنين [٢] ، لا للإضافة ، ولهذا نصب « النهار » ؛ لأنه مفعول « سابق » ، وقال الشاعر :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيرَ مُسْتَعْتَبٍ   وَلا ذَاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلا [٣]

أراد « ذاكرٍ الله » فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ؛ ولهذا نصب « الله » بـ « ذاكر » [٤] ، وقال الآخر :

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وتُبْدِى   عَنْ خِدَامِ العَقِيلَةُ العَذْرَاءُ [٥]

أراد « عن خدام » فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للاضافة ؛ ولهذا رفع « العقيلة » لأنها فاعل « تبدى » وقال الآخر :

تَغَيَّرَتِ البِلادُ وَمَنْ عَلَيْهَا   فَوَجْهُ الأرْضِ مُغْبَرٌّ قَبِيحُ
تَغَيَّرَ كلُّ ذِى طَعْمٍ وَلَوْنٍ   وَقَلَّ بَشَاشَةَ الوَجْهُ المَلِيحُ [٦]

---

(١) انظر : التبيان ٢/ ٢٩٧ والمقتضب ٢/٣١٤   (٢) انظر : التبيان ٢/٢٠٣

(٣) من المتقارب ، لأبى الأسود الدؤلى فى الديوان ٥٤ والكتاب ١/١٦٩ والمنصف ٢/٢٣١ وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٣٣ والمقتضب ٢/ ٣١٣ والخزانة (بولاق) ٤/ ٥٥٤ وبلا نسبة فى الهمع ٢/ ١٩٩ وابن يعيش ٢/ ٦ ؛ ٩/ ٣٤ وسر صناعة الإعراب٢/٥٣٤ ويروى « ذاكر » بالنصب .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ١٦٩

(٥) من الخفيف ، لعبيد الله بن قيس الرقيات فى الديوان ٩٦ وابن يعيش ٩/ ٣٧ والمنصف ٢/ ٢٣١ وسر صناعة الإعراب ٥٣٥ ولمحمد بن الجهم بن هارون فى معجم الشعراء ٤٥٠ وبلا نسبة فى التذكرة ٤٤٤

(٦) من الوافر ، وقد نسبه الأنبارى بعد ذلك لسيدنا آدم عليه السلام ، وهو فى الخزانة ١١/٣٧٧ والدرر ٢/٢٠٩ وبلا نسبة فى الهمع ٢/١٥٦ ويروى « كل ذى حسن وطيب » ، وهذه النسبة مستبعدة ؛ لأن اللغة التى تكلمها سيدنا آدم غير معروفة بعد ، وقطعا ليست العربية .

أراد « قَلَّ بشاشةً » بالتنوين ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين لا للإضافة ، ولهذا رفع « الوجه » لأنه فاعل « قل » ويروى هذا الشعر لآدم عليه السلام ، وقالت امرأة من العرب [١] :

حَيْدَةُ خَالِى وَلَقِيطٌ وَعَلى
وَحَاتِمُ الطَّائِىُّ وَهَّابُ المِئِى [٢]

أراد « وحاتم » بالتنوين ، فحذف التنوين [٣] لالتقاء الساكنين ، وقال الآخر :

عَمْرُو الَّذِى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ — وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ [٤]

وقال الآخر :

حُمَيْدُ الَّذِى أَمَجٌ دَارُهُ — أَخُو الخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعُ [٥]

وقال الآخر :

لَتَجِدَنِّى بِالأَمِيرِ بَرَّا
وَبِالقَنَاةِ مِدْعَسًا مِكَرَّا
إِذَا غُطَيْفُ السُّلَمِىُّ فَرَّا [٦]

---

(١) (قال الآخر) فى غ .

(٢) بيتان من الرجز ، وهكذا النسبة فى النوادر ٩١ والخزانة ٧/ ٣٧٥ ولقُصَى بن كلاب فى العينى ٤/ ٥٦٥ وبلا نسبة فى المنصف ٢/ ٦٨ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤

(٣) (النون) فى غ .

(٤) من الكامل ، لعبد الله بن الزِّبَعْرَى فى أمالى المرتضى ٢/٢٦٩ واللسان (سنت) ٢/٣٥١ وله أو لابنه هشام فى اللسان (هشم) ٩٤/١٦ ولطرود بن كعب الخزاعى فى أمالى المرتضى ٢/٢٦٨ والاشتقاق ١٣ وبلا نسبة فى النوادر ٤٦٤ وابن يعيش ٣٦/٩ ومعجم البلدان (مكة) ١٨٥/٥

(٥) من المتقارب ، لحميد الأمجى فى معجم ما استعجم ١٩١/١ ولابن عمه فى العقد الفريد ٣٥٢/٦ وبلا نسبة فى المقتضب ٣١٣/٢ وسر صناعة الإعراب ٥٣٥/٢ وأمالى ابن الشجرى ٣٨٢/١

(٦) ثلاثة أبيات من الرجز ، ولم أعثر لها على نسبة ، وهى فى ابن يعيش ٢/ ٩ والنوادر ٩١ وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢

أراد « غطيف » بالتنوين ، إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما حذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

والذى يدل على أن نون التوكيد فى الفعل بمنزلة التنوين فى الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبدلت منها فى الوقف ألفًا [١] ، وإذا [٢] انضم ما قبلها أو انكسر حذفتها [٣] ، كما تبدل من التنوين فى النصب إذا وقفت ألفا ، نحو « رأيت زيدا » وتحذفه فى الرفع والجر ، وتقف بالسكون ، نحو « هذا زيد ، ومررت بزيد » [٤] فدل على ما قلناه .

وأما قولهم « إن هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل ، فكما جاز إدخالها فى كل فعل ، فكذلك فيما وقع فيه الخلاف » ، [قلنا : إنما جاز هناك لمجيئه فى النقل ، وصحته فى القياس ، وأما ما وقع فيه الخلاف] [٥] فلم يأت فى النقل عن أحد من العرب ، ولا يصح فى القياس ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم .

وأما قولهم : « إن الألف فيها زائدة » قلنا : إلا أنه على كل حال لا يخف كل الخفة ، ولا يعرى عن الثقل ، وهذا مع عدم نظيره فى النقل وضعفه فى القياس ؛ لأن الألف لم [٦] تخرج عن كونها ساكنة ، [وإذا كانت ساكنة] [٧] فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغما [٨] ، نحو « دابّة ، وشابّة » لأن الحرف المدغم بحرفين [٩] ؛ الأول ساكن ، والثانى متحرك ، إلا

---

(١) انظر : الإيضاح ٢/ ٣٢١ وابن يعيش ٩/ ٨٨ والرضى على الشافية ٢/٢٧٩

(٢) (فإذا) فى غ .

(٣) انظر : الكناش ٢/٨٢٢

(٤) انظر : الرضى على الشافية ٢/ ٣١٠ والمقدمة الجزولية ٢٨٠

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) (لا) فى غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) انظر : ابن يعيش ٩/ ١٢٣ والإيضاح ٢/٣٥٤

(٩) انظر فى تعريف الإدغام : الكتاب ٤/٤٣١ وابن يعيش ١٠/١٢٠ والإيضاح ٣/٣٩٩ والهمع ٦/٢٨٠ والممتع ٦٣١ والرضى على الشافية ٣/٢٣٤ والمقتضب ١/٣٣٣

أنه لما نبا اللسان عنهما نبوة واحدة ، وصارا [١] بمنزلة حرف واحد ، وفيهما حركة قد وقع المدّ فى الألف كأنه لم يجتمع ساكنان .

وأما قولهم « إنه قد جاء فى غير المدغم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ﴾ فنقول : وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف ، فحذف الفتح ، وإلا فلا وجه لهذه القراءة فى حال الوصل ، إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف [٢] ، وذلك إنما يجوز فى حال الضرورة .

وأما ما حكى عن بعض العرب من قوله : « التقت حلقتا البطان » وقول الآخر : « ثلثا المال » فغير معروف ، والمعروف [٣] عن العرب حذف الألف من « حلقتا البطان ، وثلثا المال » وما أشبهها [٤] ؛ لالتقاء الساكنين ، وإن صح ما حكيتموه عن أحد العرب فهو من الشاذ النادر [٥] الذى لا يقاس عليه ، ولا يعتد به لقلته .

وأما قولهم : « إنه يجوز تخفيف الهمزة فى نحو (هباءة) والهمزة المخففة ساكنة » قلنا : لا نسلم أنها ساكنة ، بل هى متحركة ، وسنبين فساد ذلك مستقصى [٦] فى موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما قراءة ابن عامر : (ولا تتبعانْ) بالنون الخفيفة فهى قراءة تفرد بها ، وباقى القراء على خلافها ، والنون فيها للإعراب علامة الرفع ؛ لأن « لا » محمول على النفى ، لا على النهى ، والواو فى « ولا » واو الحال ، والتقدير : فاستقيما غير متبعين ، كما قال الشاعر :

بِأَيْدِى رِجَالٍ لمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ... وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ [٧]

---

(١) (وصار) فى غ .

(٢) انظر : البيان ٣٥٢/١

(٣) (المعروف) ساقطة من غ .

(٤) (وما أشبههما) ساقطة من غ .

(٥) (النادر) ساقطة من س .

(٦) (مستقصى) ساقطة من غ .

(٧) من الطويل ، للفرزدق فى شرح شواهد المغنى ٧٧٨ وبلا نسبة فى التذكرة ٦٢٠ وابن يعيش ٦٧/٢ وليس فى الديوان .

أى : لم يشيموا سيوفهم غير كاثرة بها القتلى ، والمعنى : لم يشيموا سيوفهم إلا فى تلك الحالة ، وإذا كان محمولا [١] على النفى لا على النهى لم يكن لكم [٢] فيه حجة .

وقيل فى الجواب أيضا إن لا بمعنى « ليس » أى ليس يتبعان ، فيكون نفيا أيضا ، وقيل لفظه الخبر ، ومعناه النهى ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تُضَـآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾ [سورة البقرة ٢٣٣/٢] [٣] فى قراءة من قرأوا بالرفع ، وقيل إنه نهى لفظا ومعنى ، لأن الأصل فى النون أن تكون المثقلة ، إلا أنها خُفّفت ها هنا [٤] على حذف الأول من المثلين ؛ وذلك لأحد أمرين ؛ إما تفاديا من التقاء الساكنين ، وإما قياسا لحذف أول المضعف على البدل ، فى نحو « ديباج » لنوادرهما فى التعبير ، فدلت هذه الأقاويل على أنه لا حجة لكم فى الآية .

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان فى الوصل إلا إذا كان الثانى منهما مدغمًا .

قولهم : « إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو : اضربا نعمان ، واضربانى ، فينبغى أن [٥] تجيزوا هذا الإدغام » قلنا : هذا لا يستقيم ؛ لأنا [٦] نكون قد رددنا النون الخفيفة مع لزوم حذفها فى حال [٧] الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام [٨] ، وذلك خطأ ، ثم [٩] كيف تردُّه وأنتَ لو جمعتَ هذه النون إلى نونٍ ثانيةٍ لاعتلت ، وأُدغمت [١٠] ، وحُذِفَت ، فى قول بعض العرب ؟ فإذا كفّوا مؤنتها لم تكن ليردوها إلى ما يستثقلون ، ولو جوّزنا هذا فى « اضربا نُّعمان » ونحوه ، لوجب إجازته فى قولك « اضربانَ أباكما » فى قول من

---

(١) (لا محمول) فى غ .

(٢) (لهم) فى غ .

(٣) انظر : السبعة فى القراءات ١٨٣

(٤) (ها هنا) غير واضح .

(٥) (ألا) فى غ .

(٦) (لأنما) فى غ .

(٧) (حالة) فى غ .

(٨) (كلاما) فى غ .

(٩) (ثم) ساقطة من س .

(١٠) (فأدغمت) فى غ .

لم يهمز [١] ؛ لأن هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك ، فتردها إذا وثقت بالتحريك ، كما رددتها حيث وثقت في الإدغام [٢] ، وكما لا يجوزُ أن تردَّ في هذا وما أشبهه ؛ لأنك جئتَ بهِ إلى شيء قد لزمه الحذفُ ، فكذلك ها هنا ، ولو وجبَ إجازتُه في غير ذلك من الأسماء التي لا نون في أولها ؛ ليكون الحكم فيها واحدا [٣] ، وذلك لا يجوزُ ؛ لأن حملَ المدغم على غيرِ المدغم [في الامتناع أولى من حملِ غيرِ المدغمِ على المدغم] [٤] في الجوازِ ، وذلك لأنَّ غيرَ المدغمِ أعمُّ استعمالاً وأكثرُ وقوعًا ، والمدغمُ أقلّ استعمالا ، وأندر وقوعا ، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أَولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر ، وصار هذا كما تقول : قام هذان عبدا الله ، فتحذف ألف التثنية ؛ لالتقاء الساكنين ، كما تحذفها لو لم يكن معها لام مشددة ؛ حملا على الأكثر ؛ ليجرى على سنن واحد ، فكما لا يجوز أن يقال أثبتوا الألف ؛ لأن بعدها لام مشددة ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

* * *

---

(١) روى عن قريش أنها كانت لا تنبر إلا إذا اضطرت ؛ وذلك لأن الهمز أبعد الحروف مخرجا ، فاستثقل إخراجها من أقصى الحلق . انظر : الرضى على الشافية ٣٢/٣

(٢) (بالإدغام) في غ .

(٣) (واحد) بالرفع في غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

٩٨ - مسألة [١]

الاسم من ذا [٢] والذى [٣]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسمَ في « ذا ، والذى » الذال وحدَها ، وما زِيدَ عليها تكثيرٌ لهما [٤]، وذهب البصريون إلى أنَّ الذالَ وحدها ليست هى الاسم فيهما ، واختلفوا فى [٥] « ذا » ، فذهب الأَخْفَش [٦] ومَن تابعه مِن البصريين إلى أن أصلَه : ذيٌّ [٧] – بتشديد الياء –إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقى « ذَىّ » فأبدلوا من الياء ألفًا ؛ لئلا يلتحق [٨] بكى ، فإذًا الألفُ منه منقلبةٌ عن ياء ، بدليل جواز الإمالةِ ؛ فإنه قد حكى [٩] عنهم أنهم قالوا [١٠] فى « ذا » : ذا ، بالإمالة [١١] ، إذا ثبت أنها منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واوًا ؛ لأن لهم مثل « حَيِيْتُ » وليس لهم مثل « حَيَوْت » ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى « ذا » : ذَوَى ، بفتح الواو ؛ لأن باب « شَوَيْت » أكثر من باب « حَيِيتُ » ، فحُذِفَتِ اللام تأكيدًا للإبهام ، وقُلبت الواوُ ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها [١٢] ، وأما « الذى » فأجمعوا على أن الأصل فيه « لذى » نحو « عَمِى وشَجِى » [١٣].

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٥ والرضى على الكافية ٢/ ٣٩– ٤٠ والارتشاف ٢/ ٩١٤

(٢) انظر : أمالى ابن الشجرى ٢/٣٠٤ والهمع ٢/٨٢ وشرح الأشـــمونى ١/١٠٦والبيان ١/٤٣؛ ١٦٧ والمقتضب ٣/٢٧٥ والأزهية ٣٠١ والخزانة ٦/٤٢ وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٣

(٣) هذا العنوان بهامش س .

(٤) وعلى رأيهم أن الذال ساكنة ، فلما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة ؛ لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ، ثم حركوا الذال بالكسر ، وأشبعوا الكسرة ، فتولدت الياء . انظر: الرضى على الكافية ٢/ ٣٩– ٤٠

(٥) (فى أصل) فى غ .

(٦) (أبو الحسن الأخفش) فى غ .

(٧) انظر : البيان ١/ ٤٣

(٨) (يلحق) فى غ .

(٩) (منهم) فى غ .

(١٠) (أنهم قالوا) ساقط من غ .

(١١) ذكر أبو الفداء أن السبب فى إمالة « ذا » أنها تستقل بذاتها . انظر : الكناش ٢/٨٥٤ وانظر : الرضى على الكافية ٢/ ٣٠ – ٣١ والبيان ١/٤٣

(١٢) انظر : الرضى على الشافية ٣/ ١٥٧ وأوضح المسالك ٤/ ٣٩٥

(١٣) (شجى وعمى) فى غ .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنَّ الاسمَ هو الذالُ وحدها أنَّ الألف والياء فيهما يُحذفانِ في التثنية ، نحو « قام ذانِ ، ورأيت ذَيْنِ ، ومررتُ بذينِ ، وقام اللذانِ ، ورأيت اللذين ، ومررت باللّذَيْنِ » ولو كان كما زعمتم أنهما أصلانِ ، لكان لا يُحذفانِ ، ولوجبَ أن يُقالَ في التثنية « الّذيانِ » كما يقال « العَمِيَان ، والشَّجِيَانِ ، والَّذِيُونَ » [1] كما يقال « العَمِيين ، والشجِيين » [2] ، وأن تقلب الألف في تثنية « ذا » ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف من تثنية « الذى ، وذا » [3] دل على أنهما زائدان لا أصلان ، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما ؛ كراهيةَ أنْ يبقى كل واحد منهما على حرف واحد ، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين – وهما الذال والألف في « ذا » ، والذال والياء في « الّذى » – وفتحوا الذال في « ذا » لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وكسروها من « الذى » لأن الكسرة من جنس الياء ، فكسروا ما قبل الياء توكيدا [4] لها ، وزادوا اللام الثانية مفتوحة من« الذى » على اللام الأولى ؛ ليسلم سكون اللام الأولى [5] ؛ لأن الألف واللام لا [6] تدخل على ساكن إلا احتِيجَ إلى تحريكِ اللام ؛ لالتقاء الساكنين ، كقولهم « الانتِظار ، والانكِسار » فلو لم تدخل اللامُ الثانيةُ لأدَّى إلى تحريك اللام الأولى ؛ لأنها ساكنة ، والذال بعدها ساكنة ، فزادوا اللام الزائدة لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون ، ولا تكسر لالتقاء الساكنين .

والذى يدل على أن الذال أصلها السكون قول الشاعر :

اللَّذْ بِأسْفَلِهِ صَحْرَاءُ وَاسِعَةٌ   وَاللَّذْ بِأَعْلاهُ سَيْلٌ مَدُّهُ الجرُفُ [7]

وقول الآخر :

فَلَمْ أرَ بَيْتًا كَانَ أحْسَنَ بَهْجَةً   مِنَ اللَّذْ لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِرُ [8]

---

(١) (واللذين) فى غ .
(٢) (الشجيين والعميين) فى غ .
(٣) (ذا والذى) فى غ .
(٤) (توطيدا) فى غ .
(٥) انظر : الرضى على الكافية ٢/٣٩ – ٤٠
(٦) (ما) فى غ .
(٧) من البسيط ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى التذكرة ٥١٦
(٨) من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى الهمع ١/ ٨٢ والجمهرة ٦٥٠

وقول الآخر :

لَنْ تَنْفَعِى ذَا حَـاجَةٍ وَيَنْفَعَكْ
وَتجْعَلِينَ اللَّذْ مَعِى فِى اللَّذْ مَعَكْ (١)

وقول الآخر :

فَظَلْتُ فِى شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدَا
كـاللَّذْ تَـزَبَّى زُبْيَـةً فَـاصْطِـيدَا (٢)

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالُوا : إنما قلنا إنه لا يجوزُ أن تكونَ الذالُ وحدها فيهما هو (٣) الاسم ؛ وذلك لأن « ذا ، والذى » كلُّ واحدٍ منهما كلمةٌ منفصلةٌ عن غيرِها ، فلا يجوزُ أن يُبنى على حرفٍ واحدٍ ؛ لأنه لا بدَّ مِنَ الابتداءِ بحرفٍ ، والوقوف على حرفٍ ، فلو كان الاسم هو الذالُ وحدَها لكانَ يؤدِّى إلى أنْ يكونَ الحرفُ الواحدُ ساكنًا متحرِّكًا ، وذلك محالٌ ، فوجبَ أن يكون الاسم فى « ذا » الذال والألف معًا ، والاسم فى « الذى » : لذى ؛ لأنَّ (٤) له نظيرًا فى كلامهم ، نحو « شَجِى ، وعَمِى » ، وهو أقل الأصول التى تُبنى عليها الأسماءُ ، وما نقصَ عن ذلك من الأسماء التى أُوغِلَتْ فى شَبَهِ الحروفِ فعلى خلاف الأصل ، ولا يمكن إلحاق « ذا ، والذى » بها ، ألا ترى أن « ذا » كاسم مظهر يكون وصفا وموصوفا ؟ فكونه وصفًا نحو قوله تعالى : ﴿ ٱذْهَبُواْ بِقَمِيصِى هَـٰذَا ﴾ [سورة يوسف ٩٣/١٢] وكونه موصوفًا نحو قوله تعالى : ﴿ مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ [سورة الكهف ٤٩/١٨] وكذلك لا يمكن إلحاق « الذى » بها بأن يحكم بزيادة اللام الثانية كاللام التى تزاد للتعريف ؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد (٥) ، وإنما يحكم

---

(١) بيتان من الرجز ، ولم أجدهما فى مصادرى .

(٢) بيتان من الرجز لرجل من هذيل فى شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ والخزانة ٤٢١/١١ وبلا نسبة فى ابن يعيش ١٤٠/٣ والأزهية ٢٩٢ وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٣

(٣) (هو) ساقطة من غ . (٤) (لأن) ساقطة من غ .

(٥) يزعم النحاة أن اللام أبعد حروف الزيادة شبها بحروف المد واللين ؛ ولذلك قلت زيادتها ، =

بزيادتها فى كلمات يسيرة ، نحو « زَيْدَل ، وعَبْدَل [١]، وأُولالِكَ » [٢] ؛ لقيامِ الدليلِ على ذلك ، كقولك [٣] فى معناها : زَيْد ، وعَبْد ، وأُولاك ، ولم يوجد ها هنا ، فبقينا فيه على الأصل .

والذى يدل على أن الألف فى « ذا » والياء فى « الذى » أصليتان قولهم فى تصغير « ذا » : ذيَّا [٤]، وأصله : ذَيَيَّا ، بثلاث ياءات ؛ ياءان من أصل الكلمة ، وياء التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستثقلوا [٥] اجتماع ثلاث ياءات ، فحذفُوا الأولى ، وكان حذفُها أولى ؛ لأنَّ الثانيةَ دَخَلَت لمعنى [٦] ، وهو التصغيرُ ، والثالثة [٧] لو حُذِفَتْ لوقعتْ ياءُ التصغير قبل الألف ، والألف لا يكونُ ما قبلها إلاّ مفتوحًا ، فكانت تتحرّكُ ، وياءُ التصغيرِ لا تكونُ إلا ساكنةً ، ووزنه « فَيْلى » لذهابِ العين منه ، وفى تصغير « الذى » : اللَّذَيّا ، ولولا أنهما أصليتان ، وإلا لما انقلبت الألف فى « ذا » ياء ، وأدغمت [٨] فى ياء التصغير ، ولما ثبتت [٩] الياء فى « الذى » فى [١٠] التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشـــياء إلى أصولها .

قالوا : ولا يجوزُ أن يقُالَ « إن هذا يبطلُ بما إذا سمَّيتُم رجلاً بـ (هلْ ، وبَلْ)

= وأنكر الجرمى كونها من حروف الزيادة . انظر : شرح الشافية للرضى ٢/٣٨١ وابن يعيش ١٠/ ٦ والممتع ٢١٣ والأصول ٣/ ٢٤٣ والإيضاح ٢/٣٩٠ والجاربردى ١/٢٢٩ والمقتضب ١/١٩٨ وشرح التصريف الملوكى ٢٠٩

(١) وزعم أبو الحسن أن معنى « عبدل » : عبد الله ، فتحتمل أن تكون من قبيل : عبدرى وعبقسى ، فلا تكون زائدة، بل هى بعض اسم . انظر : الممتع ٢١٣ - ٢١٤

(٢) انظر : ابن يعيش ١٠/٦

(٣) (لقوله) فى س .

(٤) انظر : ابن يعيش ٥/١٤٠ والكتاب ٣/ ٤٨٨ وشرح التصريح ١/ ١٣١ والمفصل ٢٠٦

(٥) (فاستثقلوا) فى غ .

(٦) انظر : ابن يعيش ٥/ ١١٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٨٩٢ وشرح الجمل ، لابن عصفور ٢/ ٢٨٩ وشرح الأشمونى ٢/ ٤٦٣ ٤٦٤

(٧) (والثالثة) فى غ .

(٨) (فأدغمت) فى غ .

(٩) (ثبت) فى غ .

(١٠) (فى) ساقطة من غ .

ثم [١] صغّرتموه ؛ فإنكم تزيدون فيه فى التصغير ما لم يكن فيه قبل ذلك » لأنا نقول : إذا سمينا بـ « هل ، وبل » وما أشبه ذلك فقد نقلناه من الحرفية إلى الاسمية ، فإذا صغّرناه صغّرناه على أنه اسم ، فوجب أن نزيد عليه حرفًا تُوجبهُ الاسميةُ ، بخلاف تصغير « الَّذى ، وذا » لأنا إنما نصغرهما على [٢] معناهما الذى وُضِعَا له ، فبانَ الفرقُ بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف والياء يحذفان فى التثنية فى نحو (ذانِ واللَّذَانِ) فدلَّ على زيادتهما » قلنا : ذانِ واللَّذَانِ ، ليس ذلك تثنيةً على حدِّ قولهم « زَيْدٌ وزيدانِ ، وعَمْرو وعمرانِ » [٣] وإنما ذلك صيغة مرتجلة للتثنية [٤] ، كما أن « هَؤلاءِ » صيغة مرتجلة للجمع .

والذى يدلُّ على ذلك أنه لو كان ذلك تثنيةً على حدِّ قولهم : « زَيْد وزيدانِ ، وعَمْرو وعَمْرَانِ » لوجبَ أن يجوز عليه دخولُ الألفِ واللامِ ، كما يقال : الزيدان ، والعمرانِ ، فلما لم يجز عليهما دخولُ الألفِ واللامِ ، فَيُقَالُ : الْذانِ واللَّذَانِ ، دل على أنه [٥] صيغة مرتجلة للتثنية فى أول أحواله ، بمنزلة « كلا » [٦]، وكذلك حُكم كل اسم لا يقبل التنكير ، وإنما لم يجز تثنيتهما على حد قولهم « زيد وزيدانِ ، وعمرو وعمران » لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير، والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ، والأسماء المضمرة لا تقبل التنكير [٧] ، إلا أنهم لما قصدوا تثنيتها عاملوها ببعض ما يكون فى التثنية الحقيقية ؛ فأدخلوا عليها حرف التثنية ، فوجود حرف التثنية فى اللفظ بمنزلة تاء التأنيث فى « غُرفة ،

---

(١) (ثم) ساقطة من غ .

(٢) (وهى على) فى غ .

(٣) فى هذا الموضع فى غ : (لوجب أن يجوز عليه دخول) .

(٤) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٣٩ - ٤٠

(٥) (أنها) فى غ .

(٦) انظر : ابن يعيش ١/٥٤ واللسان (كلا) ٢٠/٩١ والرضى على الكافية ١/٣٢ والمغنى ١/ ١٧٢ - ١٧٣

(٧) انظر فى تفصيل ذلك : المفصل ١٩٧ والمقتضب ٤/٢٧٦ وشرح الأشمونى ١/٦٨ - ٦٩

وقُربة » فكما أن التأنيث فى « غرفة ، وقربة » لفظى لا معنوى [١] ؛ فكذلك ها هنا ؛ التثنية لفظية [٢] لا معنوية .

وقولهم [٣] « لو كان الأمر كما زَعَمْتُم لكانَ ينبغى أن لا تُحذفَ الألفُ والياء مِنْ (ذا ، والَّذى) كما لا [٤] تحذف الياء من : عَمِى وشَجِى [٥] » قلنا : هذا باطلٌ ، وذلك من وجهين :

أحدهما أن تثنية « عَمِى وشَجِى » على حد تثنية « زيدان وعمران » ، بخلاف « ذا ، والذى » على ما بينا .

والثانى : أن ياء « عَمِى وشَجِى » يدخلها النصب ، [نحو « رأيت عَمِيًا وشَجِيًا » بخلاف الياء فى « الذى » فإنها لا يدخلها النصب] [٦]، بل يلزمها السكون أبدا، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الاسمَ هو الذال وحدها ، وما زيد عليها تكثير لهما » قلنا : لو كان الأمر [٧] كما زعمتم لكان ينبغى أن يقتصر فى « الذى » على زيادة حرفٍ واحدٍ ، كما زدتم فى « ذا » ، فأما زيادة أربعة أحرف ، فهذا ما لا نظير له فى كلامهم ، على أنا قد بيّنا فساد كونها زائدة .

وأما قولهم « الدليل على أن الأصل فيهما [٨] السكون نحو [٩] قول الشاعر :

فَظَلْتُ فِى شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدَا
كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا [١٠]

قلنا : لو جاز أن يُستدلَّ بهذه اللغةِ على أنَّ الأصلَ فيها [السكون لجاز لآخر

---

(١) انظر : الرضى على الكافية ٢/١٦١ والبلغة ٦٣ وشرح الأشمونى ٢/٣٩٨ - ٣٩٩

(٢) (لفظية) ساقطة من س .

(٣) (لقوله) فى س .

(٤) (لم) فى غ .

(٥) (شجى وعمى) فى غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (الأمر) زيادة من غ .

(٨) (فيها) فى غ .

(٩) (نحو) ساقطة من غ .

(١٠) البيت الثانى ساقط من س .

أن يُستدلَّ على أن الأصل فيها الحركة] [١] باللغات [٢] الأخر ؛ فإن فيها أربع لغات [٣] : **إحداها** « الَّذِيْ » بياء ساكنة ، وهى أفصح [٤] اللغات ، **والثانية** « الَّذِيّ » بياء مشددة ، كما قال الشاعر :

وَلَيْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بمالٍ ... مِـــنَ الأقْـوَامِ إلا لِـلَّـذِيِّ
يُرِيدُ بِهِ العَلاءَ وَيمْتَهِنْهُ ... لأقْرَبِ أقْرِبَيْهِ وَلِلْقَصِيِّ [٥]

والثالثة « اللَّذِ » بكسر الذال من غير ياء ، كما قال الشاعر :

اللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا ... أوْ جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرًّا [٦]

والرابعة « اللَّذْ » بسكون الذال ، وبل أولى ؛ فإن « اللَّذْ » بسكون الذال أقل فى الاستعمال من « الذى » وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر فى الاستعمال فأولَى أن لا يعتبر [٧] الأقل ، والله أعلم .

* * *

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) (للغات) فى غ .

(٣) انظر أمر هذه اللغات فى : ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٧ وشرح الأشمونى ١/١٠٦

(٤) (أفصح) ساقطة من غ .

(٥) من الوافر ، ولم أعثر لهما على قائل ، وهما فى الهمع ١/٨٢ ورصف المبانى ٧٦ والخزانة ٥/٤٠٥ وما ينصرف وما لاينصرف٨٣

(٦) بيتان من الرجز ، وهما فى الهمع ١/٨٢ والخزانة ٥/٥٠٥ والأزهية ٢٩٢

(٧) (يعتبروا) فى غ .

٩٩ - مسألة [١]

هو وهى ما الإسم منه ؟ [٢]

ذهبَ الكوفيونَ [٣] إلى أنَّ الاسم [٤] من « هُو ، وهِيَ » الهاء وحدها ، وذهب البصريون [٥] إلى أن الهاء والواو من « هو » والهاء والياء من « هى » هما الاسم بمجموعهما [٦] .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنَّ الاسمَ هو الهاءُ وحدها دونَ الواوِ والياء أن الواوِ والياء تُحذفانِ فى التثنية ، نحو « هما » [٧]، ولو كانتا أصلاً لما حذفتا .

والذى يدلُّ على ذلك أنهما تُحذفانِ فى حالةِ [٨] الإفرادِ ، وتَبقَى الهاءُ وحدَها ، قال الشاعر [٩]، وهو العُجَير السَّلُولى « جاهلى » :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قالَ قائلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ [١٠]

أراد « بينا هو » وقال الآخر :

بَيْنَاهُ فى دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا ... حِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ [١١]

أراد « بينا هو » وقال الآخر :

إذَاهُ سِيمَ الخَسْفَ آلى بِقَسَمْ

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٥ وابن يعيش ٩٦/٣

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) وذكر ابنَ يعيش أن الزجاج كان على وفاق معهم فى هذه المسألة . انظر : ابن يعيش ٩٦/٣

(٤) (الاسم المفرد) فى غ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٢٨/٤

(٦) (مجموعها) فى غ .

(٧) (نحو هما) ساقط من غ .

(٨) (حال) فى غ .

(٩) (العجير السلولى) ساقط من غ .

(١٠) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٤٠٤

(١١) من البسيط ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى الكتاب ٣١/١ وشـــرح أبيات الكتاب ٤٢٣/١ والهمع ٦١/١

بِـالله لا يَـأْخُــذُ إلا مَـا احْـتَـكَـمْ [١]

أراد « إذا هو » وقال الآخر :

دَارٌ لِــســعْــدَى إذْهِ مِــنْ هَــوَاكَــا [٢]

أراد « إذ [٣] هى » فدلَّ على أنَّ الاسمَ هو الهاءُ وحدَها ، وإنما زادُوا الواو والياء تكثيرًا للاسم ؛ كراهيةَ أن يبقَى الاسم على حرف واحد ، كما زادوا الواو فى قولهم « ضَرَبْتُهُو ، وأكْرَمْتُهُو » ، وإن كانت [٤] الهاء وحدها هى الاسم ، فكذلك [٥] ها هنا .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل [٦]، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف ، والوقف على حرف ، فلو كان الاسم هو الهاء [٧] وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد [٨] ساكنا متحركا ، وذلك محال ؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هى الاسم [٩] .

وأما الجواب عن كلماتِ الكوفيين : أما قولهم « إنَّ الواو والياء تُحذفَانِ فى التثنية ونحوهما » قلنا إنَّ « هما » ليس [١٠] بتثنيةٍ على حدِّ قولك فى « زيد زيدانِ ،

---

(١) بيتان من الرجز ، ولم أعثر لهما على نسبة ، وهما فى الخزانة ٥/ ٢٦٥

(٢) بيت من الرجز ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى الخزانة ٢/ ٦ ؛ ٨/ ١٣٨ والكتاب ١/ ٢٧ والهمع ١/ ٦١ وابن يعيش ٣/ ٩٧ ورصف المبانى ١٧

(٣) (إذ) ساقطة من س .

(٤) الواو ساقطة من غ .

(٥) (وكذلك) فى غ .

(٦) انظر : المفصل ١٢٧ وشرح الأشمونى ١/ ٦٩ وأوضح المسالك ١/ ٨٣

(٧) (الفاء) فى غ .

(٨) النص فى غ : (الحرف الواحد يكون) .

(٩) النص فى غ : (أن تكون الهاء وحدها ، لكان يؤدى إلى أن الحرف الواحد يكون ساكنا متحركا) .

(١٠) (إنها ليست) فى غ .

وعَمْرو عَمْرَانِ » وإنما هما صيغة مرتجلة للتثنية كـ « أَنْتُمَا » ، ألا ترى أنه لو كان تثنية على حد قولهم « زَيدانِ ، وعَمرانِ » لقالوا فى تثنية « هو » : هُوَانِ [١] ، وفى تثنية « أنت » : أنتان ، ولكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام ، فَيُقَالُ « الهوانِ ، والأَنْتَانِ » كما يقال « الزيدانِ ، والعمرانِ » فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها صيغة مرتجلة للتثنية ، وعلى أنه لو كان الأمرُ كما زعمتم فليسَ لكم فيه حجةٌ ؛ لأنَّ الحرفَ الأصليَّ قد يُحذَفُ لعلةٍ عارضةٍ ، ألا ترى أن الياء تحذف [٢] فى الجمع فى [٣] قولهم : « قاضُون ، ورامُون » والأصل : قاضِيُون ، ورامِيُون ، فاستثقلت الضمة على الياء ، فحُذِفَت الضمة عنها ، فبقيت الياء ساكنة ، وواو الجمع ساكنة ، فاجتمع ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان [٤]، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وإن كانت أصلية لعلة عارضة ، فكذلك ها هنا ، والعلة ها هنا فى إسقاطها أن الواو التى قبل الميم فى التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة ، [والضمة فى الواو مستثقلة ؛ فلذلك سقطت ، وإنما وجب أن تكون مضمومة] [٥] ؛ لأنها لو كُسِرت لكان ذلك مستثقلا من وجهين :

أحدهما : لأنه خروجٌ من ضمٍّ إلى كسرٍ ، وذلك مستثقلٌ ؛ ولهذا ليس فى الأسماء ما هو على وزن فعل إلا « دُئِل » [٦] اسم دويبة ، و« رُئِم » اسم للسَّهِ [٧] ، وهما فى الأصل فعلانِ نُقِلا إلى الاسمية ، وحكى بعضهم « وُعِلٌ » فى الوعل [٨] .

والثانى : أن الكسرةَ تُستثقلُ على الواو أكثر من استثقال الضمة عليها ؛ ولهذا

---

(١) (هو هوان) ساقط من غ .

(٢) (تحذف) ساقطة من غ .

(٣) (فى) ساقطة من س .

(٤) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٢٠٠٦

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) انظر : الكناش ٦٣٨/٢

(٧) (للسهة) فى غ .

(٨) الوعل : ذكر الأروى ، وهو الشاة الجبلية . انظر : المصباح المنير (وعل) ٩١٨

تضم لالتقاء الساكنين (١) فى نحو قوله تعالى (٢) : ﴿ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ [سورة البقرة ١٦/٢] ولا تُكْسَرُ إلا على وجه بعيدٍ (٣) ، ولو بقيت الواو من « هو » كما كانت مفتوحة ، وقد زيد عليها الميم والألف لتوهم أنها (٤) حرفان منفصلان ، فوجب أن تغير الحركة التى كانت مستعملة فى الواحد إلى الضم ، كما غيرت فى « أنتما » ووجب أيضا ذلك فى « أنْتُما » (٥) لأنها لو فُتحت أو كُسرت لجاز أن يتوهم (٦) أنها كلمتان منفصلتان ، فاجتلبوا حركة لم تكن فى الواحد ؛ لتدل على أنها كلمة واحدة ، وأجروا جميع المضمرات فى التثنية والجمع هذا المجرى .

وقيل : إنما (٧) ضُمَّتِ التاء فى التثنية حملاً على الجمع ؛ [لأنها فى التقدير كأنها وليت الواو فى أنتمو] (٨) ؛ وإنما حملت التثنية على الجمع ليشتركا فى ذلك كما اشتركا فى الضمير فى « نحن » وزيدت الميم فى التثنية لوجهين :

أحدهما : أن التثنيةَ أكثرُ مِنَ الواحدِ ، وفى المضمَرَاتِ ما هو على حرفٍ واحدٍ ، فكَثُرَ اللَّفْظُ كما كَثُرَ العددُ ؛ فلذلك زِيد فى التثنيةِ حرفٌ ، وحُمِلَ جميعُ المضمراتِ عليه .

والثانى : أن القافية فيه إذا كانَتْ مطلقَةً ، وحرف الروى مفتوح ، وصل بالألف ، ولهذا يسمى (٩) ألف الوصل والصلة ، قال الشاعر :

يـا مُرَّ يـا ابْـنَ واقـعٍ يَـا أنتَـا

---

(١) انظر : الهمع ١٨٢/٦ وشرح الكافية ، لابن مالك ٢٠١٠

(٢) (تعالى) زيادة من غ .

(٣) يجوز فى مثل هذا أن تتحرك الواو بالكسر على الأصل ، وإن كان مستثقلا . انظر : الكناش ٨٩٣/٢

(٤) (أنهما) فى غ .

(٥) (ووجب أيضا ذلك فى أنتما) ساقط من غ .

(٦) (توهم) فى غ .

(٧) (إنها) فى غ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٩) (سمى) فى غ .

أنتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا (١)

وقال الآخر :

أَخُوكَ أخُو مُكَاشَرَةٍ وَضِحْكٍ وَحَيَّاكَ الإلَهُ وَكَيْفَ أَنْتَا (٢)

فلو لم يزيدوا الميم لالتبس الواحد بالتثنية ؛ فزادوا الميم كراهية الالتباس ، فكانت الميم (٣) أولى بالزيادة ؛ لأنها من زوائد الأسماء ، فلذلك كانت أولى بالزيادة .

وأما ما أنشدوه من قول الشاعر :

فبيناه يشرى رحله

و : بَيْنَاهُ فى دَارِ صِدْقٍ

و : إذَاهُ سِيمَ الخَسْفَ

و : دَارٌ لِسعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا

فإنما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

فَلَسْتُ بِآبيه وَلا أَسْتَطِيعُهُ وَلَكِ اسْقِنِى إنْ كَانَ مَاؤكَ ذَا فَضْلِ (٤)

أراد « ولكن اسقني » فحذف النون لضرورة الشعر ، وكقول الآخر :

أَصَاح تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِى حَبِىٍّ مُكَلَّلِ (٥)

أراد « صاحبى » فحذف الباء والياء ؛ فكذلك ها هنا ، وبل أولى ، وذلك من وجهين :

---

(١) سبق تخريجه فى هذا الكتاب ٢٧٨

(٢) من الوافر ، ولم أعثر عليه فى مصادرى . (٣) (الميم) ساقطة من غ .

(٤) من الطويل ، للنجاشى الحارثى فى الكتاب ٢٧/١ وشرح أبيات الكتاب ١٩٥/١ والأزهية ٢٩٦ وبلا نسبة فى الهمع ١٥٦/٢ وابن يعيش ١٤٢/٩ وسر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢ والجنى الدانى ٥٩٢

(٥) من الطويل ، لامرئ القيس فى الديوان ٢٤ والخزانة ٤٢٤/٩ والكتاب ٣٣٥/١ وبلا نسبة فى الرضى على الشافية ٧٧/١ والمقتضب ٢٣٤/٤

أحدهما « أنَّ الواو والياءَ حرفا علةٍ » ، والنون من « لكن » والباء من « صاحب » حرف صحيح ؛ والمعتل [١] أضعفُ منَ الصحيحِ ؛ فإذا [٢] جاز حذف الأقوى ؛ لضرورة الشعرِ ، فحذف الأضعف أولى .

والثانى : أنه قد حذف حرفين للضرورة – [وهما الباء والياء من صاحبى [٣] – وإذا جاز حذف حرفين للضرورة] [٤] ، فحذف حرف واحد أولى .

وأما قولهم « إنهم زادوا الواو والياء تكثيرا للاسم ، كما زادوا الواو فى ضربتهو » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن « هو » [٥] ضمير [المرفوع المنفصل ، والهاء فى « ضربتهو » ضمير المنصوب المتصل ، وقد بينا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأن ضمير] [٦] المرفوع المنفصل يقوم بنفسه ، فلا بد من حرف يُبْتَدَأُ به وحرف يُوقَفُ عليه ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، ولا يجب فيه ما وجب فى ضمير [٧] المرفوع المنفصل .

والذى يدل على أنها ليست كالواو فى « أَكْرَمْتُهُو » أنه لا يلزم تسكينها ، كما يلزم تسكينها [٨] فى « أَكْرَمْتُهُو » ولا يجوز تحريك الواو فى « أَكْرَمْتُهُو » كما يجوز فى « هُوَ قَائمٌ » ، ولو كانا بمنزلة واحدة ، لوجب أن يسوى بينهما فى الحكم ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (فالمعتل) فى غ . (٢) (وإذا) فى غ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٣٩/٢ وابن يعيش ١٩/٢ والرضى على الكافية ١٤٩/١ وأوضح المسالك ٥٥/٤

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) (هو) ساقطة من غ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) (ضمير) ساقط من غ .

(٨) (تسكينها) ساقطة من غ .

١٠٠ - مسألة [١]

لولاى ولولاك [٢]

ذهب الكوفيون [٣] إلى أنَّ الياءَ والكافَ فى « لَوْلاىَ ، ولولاكَ » فى موضع رفعٍ ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش [٤] من البصريين ، وذهب البصريون [٥] إلى أنَّ الياءَ والكافَ فى موضع جرٍّ بـ « لولا » ، وذهبَ أبو العباس المبرد [٦] إلى أنه لا يجوز أن يقال « لولاىَ ، ولولاكَ » ويجبُ أن يُقالَ « لولا أنا ، ولولا أنت » فيُؤْتَى بالضميرِ المنفصلِ ، كما جاء به فى التنزيل فى قوله : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة سبأ ٣١/٣٤] ولهذا لم يأتِ فى التنزيل إلا منفصلا [٧] .

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ الياء والكاف فى موضع رفعٍ لأنَّ الظاهر الذى قام مقام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا ، وبالابتداء على مذهبكم ، فكذلك ما قام مقامه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « هذا يبطلُ بـ (عَسى) فإن (عسى) تعمل فى المظهر الرفع وفى المكنى النصب » [٨] ؛ لأنا نقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها أنا لا نسلِّمُ أنها تنصبُ المكنىَّ ، وإنما هو فى موضع رفع

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٥ والدرر ٢/ ٣٣ والبيان ٢/ ٢٨١ والمقتضب ٧٣/٣ والمفصل ١٣٧ والرضى على الكافية ٢/ ٢٠ وابن يعيش ٣/ ١٢١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : معانى القرآن ، للفراء ٨٤/٢

(٤) انظر : المفصل ١٣٨ والرضى على الكافية ٢١/٢ والخصائص ١٨٩/٢ وابن يعيش ٣/ ١٢٢

(٥) انظر : الكتاب ٣٧٣/٢

(٦) المقتضب ٧٣/٣ وانظر : الدرر ٣٣/٢ والبيان ٢٨١/٢

(٨) (منفصل) فى غ .

(٩) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٢٠ والمفصل ١٣٧ وابن يعيش ٣/ ١٣١

بـ « عَسَى » ، فاستعيرَ [١] للرفعِ لفظُ النصبِ فى « عَسَى » ، كما استعيرَ [٢] لفظُ الجرِّ فى « لولاىَ ، ولولاكَ » وإليه ذهب الأخفش من أصحابِكم .

والوجه الثانى : أنَّ الكافَ فى موضعِ نصبٍ بـ « عَسَى » ، وأن [٣] اسمَها مضمرٌ فيها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم .

والوجه الثالث : أنا نسلِّمُ أنه فى موضعِ نصبٍ ، ولكن لأنها حملت على « لَعَلَّ » [٤]فجُعلَ لها اسمٌ منصوبٌ وخبرٌ مرفوعٌ ، وهو مقدّرٌ ها هنا ، وإنما حُمِلت على « لَعَلَّ » ؛ لأنها فى معناها [٥]، ألا ترى أن « عسى » فيها معنى الطمع ، كما أن « لَعَلَّ » فيها معنى الطمع ، فأما « لولا » فليس فى حروف الخفض ما هو بمعناه ، فيحمل عليه ، فبان الفرق بينهما ؛ ولأنه لو كان المكنى [٦] فى موضع خفض لكنا نجد اسما ظاهرا مخفوضا بـ « لولا » ؛ لأنه ليس فى كلام العرب حرف يعمل الخفض فى المكنى دون الظاهر ، فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجيء ذلك فى بعض المواضع أو [٧] فى الشعر الذى يأتى بالمستجاز ، وفى عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهرًا ولا مضمرًا ؛ فدلَّ على أن الضمير [٨] بعد « لولاكَ » [٩] فى موضع رفعٍ .

يدلُّ عليه أن المكنيَّ كما يستوِى لفظُه فى النصبِ والخفضِ نحو « أكْرَمْتُكَ ، ومررتُ بِكَ » فقد يستوى لفظه أيضا [١٠] فى الرفع والخفض ، نحو « قُمْنا ، ومَرَّ

---

(١) (فاستعير) فى غ .

(٢) (استعير له) فى غ .

(٣) (وأن) ساقطة من غ .

(٤) وهذا مذهب سيبويه . انظر : الكتاب ٣٧٥/٢ والرضى على الكافية ٢٠/٢

(٥) وقيل : إن « عسى » فى نحو هذا حرف لا فعل ، فنقول : عساك أن تقوم ، كما تقول : لعلك أن تقوم . انظر : الكتاب٣٧٤/٢ والمقتضب ٧١/٢ والرضى على الكافية ٢١/٢ والمغنى ١٣٢/١

(٦) (ولأنه لو كان المكنى) ساقط من غ .

(٧) (واو) فى غ .

(٨) (المضمر) فى غ .

(٩) (لولا) فى غ .

(١٠) (أيضا لفظه) فى غ .

بنا » فيكون لفظ المكنى فى الرفع والخفض واحدا ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف فى موضع « أنت » رفعا .

قالوا : ولا يجوزُ أن يُقالَ « لو كان الرفعُ محمولاً على الجرِّ فى (لولاكَ) لوجبَ أن يُفصلَ بين المكنيِّ المرفوع والمجرور فى المتكلم ، كما فصل بين لفظ المكنى المنصوب والمجرور فى المتكلم ، نحو: أكْرَمَنِى ، ومَرَّ بى » لأنا نقول : النونُ فى المنصوبِ لم تدخل لتفصل بين المكنيِّ المنصوبِ والمكنيِّ المجرورِ ، وإنما دخلتِ النونُ فى المكنيِّ المنصوبِ لاتصالهِ بالفعلِ ؛ فلو لم يأتوا بهذه النون[١] لأدَّى ذلك إلى أن يكسَر الفعلُ لمكانِ الياء[٢] ؛ لأن ياءَ المتكلمِ لا يكونُ ما قبلها إلا مكسورًا ، والفعلُ لا يدخله الكسر ؛ لأنه[٣] إذا لم يدخله الجر[٤] - وهو غير لازم ؛ استثقالاً له - فلأن لا يدخله الكسر الذى هو لازم استثقالا له ، كان ذلك من طريق الأولَى ، فأما[٥] المكنى المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف ، والحرف لايلزم أن تدخل عليه هذه النون[٦] ، و« لولا » حرف ؛ فهذا[٧] المعنى[٨] لم تدخل عليه هذه النون .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المكنى فى « لولاىَ ، ولولاكَ » فى موضع جر ؛ لأنَّ الياءَ والكافَ لا تكونانِ علامةَ مرفوعٍ ، والمصيرُ إلي ما لا نظير له في كلامهم محال ، ولا يجوز أن يتوهم أنهما فى موضع نصب ؛ لأن « لولا » حرف ، وليس بفعل له فاعل مرفوع ، فيكون الضمير فى موضع

---

(١) (بهذا) فى غ .

(٢) انظر : الرضى على الكافية ٢١/٢

(٣) (ولأنه) فى غ .

(٤) لأن الجر من خصائص الاسم ، كما أن الجزم من خصائص الفعل . انظر : المرتجل ٢٤٤ وابن يعيش ١١/٧

(٥) (وأما) فى غ .

(٦) انظر فى تفصيل ذلك : ابن يعيش ٢/ ١٣١ وشرح الأشمونى ٨٤/١

(٧) (ولهذا) فى غ .　　(٨) (المعنى) ساقطة من غ .

نصب ، وإذا [١] لم يكن فى موضع رفع ولا نصب ؛ وجب أن يكون فى موضع جر .

قالوا : ولا يجوزُ أن يُقالَ « إذا زَعَمْتُم أنَّ (لولا) تخفضُ الياء والكاف ، فحروفُ الخفضِ لا بد أن تتعلقَ بفعلٍ ، فبأىِّ فعلٍ تتعلقُ ؟ » لأنا نقول : قد تكونُ الحروف [٢] فى موضع مبتدأ لا تتعلق بشىء [٣] ، كقولك « بحسبك زيد » ومعناه : حسبك ، قال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِى القَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِىٌّ مُضِرْ [٤]

وكقولهم « هل مِنْ أحدٍ عندك » [أى هل أحد عندك [٥] ؟ قال الله تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [سورة الأعراف ٥٩/٧] [٦] أى : ما لكم إلهٌ غيرُهُ ، ولهذا كان (غيره) مرفوعًا فى قراءةِ مَنْ قرأَ بالرفعِ ، فموضعُها رفعٌ بالابتداءِ ، وإن كانت قد عَمِلَتِ الجر] [٧] ، وكذلك « لولا » إذا عملت الجر ، صارت بمنزلة الباء فى « بحسبك » ومن فى : [هل مِنْ أحدٍ عِنْدَكَ] [٨] ، ولا فرق بينهما .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين [٩] : أما قولهم « إنَّ الياء والكافَ لا يكونانِ علامةَ مرفوعٍ » قلنا : لا نُسلِّمُ ؛ فإنه قد يجوز أن [يستعار للمرفوع

---

(١) (وإن) فى غ . (٢) (الحروف) ساقطة من غ .

(٣) انظر : الرضى على الكافية ١/ ٨٦ وأوضح المسالك ١/ ١٨٧ وشرح الأشمونى ١٤٥/١

(٤) من المتقارب ، للأشعر الرَّقبان فى النوادر ٧٣ والتذكرة ٤٤٣ ؛ ٤٤٤ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٢/ ١١٥ ؛ ٢٣/٨ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨ ورصف المبانى ١٤٧

(٥) انظر : المفصل ٢٨٣ والرضى على الكافية ٢/ ٣٢٢ والتوطئة ٢٤٤ وابن يعيش ١٣/٨ والإيضاح ٢/ ١٤٢ والمقتضب ١٣٦/٤

(٦) سورة الأعراف ٧/ ٥٩ وقد تكرر هذا فى مواضع كثيرة فى القرآن .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٨) طمس فى ذلك الموضع المحدد بالمعكوفين فى س و غ .

(٩) (الكوفيين) وهو خطأ ، فى غ .

علامة المخفوض ، كما يُستعارُ علامةُ المنصوب فى نحو عَسَاكَ ، وبل أولى لعدم الاشتراك بين علامة المرفوع والمنصوب ، ووجوده بين علامة المرفوع والمخفوض ، نحو قُمنا ، ومَرّ بنا ، وقد جاء] [١] : « ما أنا كأنت » وأنت : من علامات المرفوع ، وهو ها هنا فى موضع مخفوض ، فكذلك ها هنا ؛ الياء والكاف من علامات المخفوض ، وهما فى « لولاى ، ولولاك » من علامات المرفوع .

والذى يدلُّ على أنَّ « لولا » لَيْسَ بحرفِ خفضٍ أنه لو كان حرفَ خفضٍ لكانَ يجبُ أن يتعلَّقَ بفعلٍ أو معنى فعلٍ ، وليس له [٢] ها هنا ما يتعلق به .

قولهم [٣] « قد يكونُ الحرفُ فى موضع مبتدأ لا يتعلَّقُ بشىءٍ » قلنا : الأصلُ فى حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها ، وأن لاتقع فى موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادرًا فى حرف زائد دخوله كخروجه ، كقولهم « بحسبِك [٤] زيدٌ ، وما جاءنى من أحدٍ » لأن الحرف فى نية الاطراح ؛ إذ لا فائدة له [٥] ، ألا ترى أن قولك « بحسبِك زيدٌ ، وحسبُك زيدٌ » فى معنى واحد ، وكذلك قولك : « ما جاءنى مِنْ أحد ، وما جاءنى أحدٌ » فى المعنى واحد ، فأما [٦] الحرف إذا جاء لمعنى ، ولم يكن زائدًا فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، ولولا : حرف جاء لمعنى ، وليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه ، ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الذى دخلت من أجله ، بخلاف الباء فى « بحسبِكَ زَيْدٌ » ومن فى قولك « ما جاءنى مِنْ أحدٍ » فبان الفرق بينهما .

ثم لو سلّمنا أن الحرف مطلقا إذا وقع فى موضع ابتداء [لا يتعلق بشىء ،

---

(١) النص فى غ : (تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال) .

(٢) (له) ساقطة من غ .

(٣) (وقولهم) فى غ .

(٤) (حسبك) فى غ .

(٥) فى الكناش ٧٨٩/٢ : « قال ابن السراج : إنه لا زائد فى كلام العرب ؛ لأن كل ما يحكم بزيادته فإنه يفيد التوكيد ، فهو داخل فى قسم المؤكد » . وانظر : ابن يعيش ١٢٨/٨

(٦) (وأما) فى غ .

فلا نسلم ها هنا أن الحرف فى موضع ابتداء] [١] ، وقد بينا فساد ذلك فيما قبل .

وأما إنكار أبى العباس المبرد جوازه فلا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم وأشعارهم [٢]، قال الشاعر :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلاى طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى [٣]

وقال الآخر :

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا
وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ [٤]

وقال بعض العرب :

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ   لَوْلاكَ هَذا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ [٥]

وأما مجىء [٦] الضمير المنفصل بعده نحو « لولا أنا ، ولولا أنت » كما قال تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة سبأ ٣١/٣٤] فلا خلاف [٧] أنه أكثر فى كلامهم وأفصح ، وعدم مجىء الضمير المتصل فى التنزيل لا يدل على عدم جوازه ، ألا ترى أنه لم يأت فى التنزيل ترك عمل « ما » فى المبتدأ والخبر، نحو

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٣٧٤ والدرر ٢/ ٣٣

(٣) من الطويل ، ليزيد بن الحكم فى الكتاب ٢/ ٣٧٣ وسر صناعة الإعراب ٣٩٥/١ والمفصل ١٣٥ وابن يعيش ٣/ ١١٨ ؛ ٩/ ٢٣ وأمالى القالى ١/ ٦٨ والخزانة ٣/ ٣٠ ؛ ٣٣٦/٥ وفى نسبته خلاف فى أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٧١؛ ٢٧٧ ؛ ٢/ ٥١٢ وبلا نسبة فى شرح التسهيل ١٨٥/٣ وشرح الأشمونى ١/ ٤٥٦ والهمع ٤/ ٢٠٨ ويروى: « وكم موطن » .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى ابن يعيش ٣/ ١٢٠ وجواهر الأدب ٣٩٧

(٥) من السريع ، لعمر بن أبى ربيعة فى ملحقات ديوانه ٤٨٧ والخزانة ٣٣٣/٥ وبلا نسبة فى المفصل ١٣٦ والرضى على الكافية٢/ ٢٠ وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٧٨ والهمع ٢٠٩/٤

(٦) (مجىء) ساقطة من غ .

(٧) (خلاف) ساقطة من غ .

« ما زيد قائم ، وما عمرو منطلق » وإن كانت لغة جائزة [١] فصيحة [٢] ، وهى لغة بنى تميم ، قال الشاعر :

رِكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهُرَ الصَّيْفِ بُدَّنٌ   وَنَاقَةُ عَمْـرٍو مَا يُحَلُّ لهَا رَحْلُ
وَيَزْعُـمُ حَسْلٌ أَنَّهُ فَرْعُ قَوْمِـهِ   وَمَا أَنْتَ فَرْعٌ يَا حُسَيْلُ وَلا أَصْلُ [٣]

ثم لم يدل عدم مجيئها فى التنزيل على أنها غير جائزة ولا فصيحة ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

* * *

(١) (مشهورة) فى غ .

(٢) وهى لغة بنى تميم ، وذلك لعدم اختصاصها . انظر : الرضى على الكافية ١/ ٢٦٧

(٣) من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، وليس فى مصادرى .

[١٠١ - مسألة [(١)]

إياك وإياه [(٢)]

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من « إيَّاكَ ، وإيَّاهُ ، وإيَّايَ » هى الضمائر [(٣)] المنصوبة ، وأن « إيَّا » عِماد [(٤)] ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسان [(٥)] ، وذهب بعضهم إلى أن « إيَّاك » بكماله هو الضمير ، وذهب البصريون إلى أن « إيا » هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ، وذهب الخليل [(٦)] بن أحمد إلى أن « إيَّا » اسمٌ مضمرٌ أُضِيفَ إلى الكاف والهاء والياء ؛ لأنه لا يفيد معنى بانفرادِه ، ولا يقعُ معرفةً ، بخلافِ غيره من المضمرات [(٧)] ، فخص بالإضافة عوضًا عما منعه ، ولا يعلم اسم مضمر أضيف إلى غيره .

وذهب أبو العباس محمد [(٨)] بن يزيد المبرّد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره ، وذهب أبو إسحاق الزجّاج [(٩)] إلى

---

(١) انظر فى هذه المسألة : الهمع ١/ ٦١ وشـــرح التصريح ١٠٣/١ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣١٢ وشرح التسهيل ١/ ١٤٥ والتسهيل ٢٦ والارتشاف ٢/ ٩٣٠ والجنى الدانى ٥٣٦ والإيضاح ١/ ٤٦٢ وأوضح المسالك ١/ ٨٩ والمفصــل ١٢٧ والبيان ٣٦/١ ؛ ٣٧ والرضى على الكافية ٢/ ١٢ - ١٣

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (المضمرات المنصوبات) فى غ .

(٤) (عماد لها) فى غ . وذكر أبو حيان أن هذا رأى الفراء . الارتشاف ٢/ ٩٣٠ وانظر : الجنى الدانى ٥٣٧ والهمع ٦١/١

(٥) انظر : سر صناعة الإعراب ٣١٣/١

(٦) انظر : الكتاب ١/ ٢٧٩ وسر صناعة الإعراب ٣١٣/١

ووافقه المازنى . انظر : الهمع ١/ ٦١ والتسهيل ٢٦ وشرح التسهيل ١/ ١٤٥ والمساعد ١/ ١٠٢

(٧) (من المضمرات) ساقط من س .

(٨) انظر : الإيضاح ١/ ٤٦٢ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣١٢ - ٣١٣ ولم أجده فى المقتضب .

(٩) انظر : معانى القرآن ١٠/١ - ١١ والإيضاح ٤٦٢/١ وسر صناعة الإعراب ٣١٤/١

أنه اسم مظهر فخص بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأنها فى موضع جر بالإضافة ، وحُكِىَ أيضًا [١] عن الخليل [٢] بن أحمد – رحمه الله – أنه مظهر ناب منابَ المضمر ، وحُكِىَ عنِ [٣] العربِ [٤] إضافتُه إلى المظهرِ فى قولهم فى المثل : « إذا بلغ الرجلُ السّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ » [٥] والذى عليه [٦] الأكثرون من الفريقينِ ما حكيناه عنهما أولاً .

أما الكوفيونَ فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّ هذه الكافَ والهاءَ والياءَ هى الكافُ والهاءُ والياءُ التى تكونُ فى حالِ الاتصالِ [٧] ؛ لأنه [٨] لا فرقَ بينهما بوجه ما ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد ، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها ، فأتى بـ « إيَّا » لتعتمدَ الكافُ [٩] والهاءُ والياءُ عليها ؛ إذ لا تقومُ بنفسِها ، فصارت [١٠] بمنزلة حرف واحد زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه [١١] .

والذى يدلُّ على ذلك لحاق [١٢] التثنية والجمع لما بعد « إيا » ولزومها لفظًا واحدًا [١٣].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إيَّا » هى الضمير دون الكاف والهاء والياء ؛ وذلك لأنا أجمعنا على أنَّ أحدَهما ضميرٌ منفصلٌ ، والضمائر المنفصلةُ لا يجوزُ أن تكونَ على حرفٍ واحدٍ ، فبطلَ أن تكونَ الكافُ والهاءُ والياءُ هى الضميرُ المتصلُ ؛ لكونها على حرفٍ واحدٍ ؛ لأنه لا نظيرَ له فى كلامِهم ؛ فوجبَ أن تكونَ « إلا » هى الضميرُ ؛ لأنَّ لها نظيرًا فى كلامِهم ،

---

(١) (أيضا) ساقطة من غ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٢٧٩ والإيضاح ١/٤٦١

(٣) (عن بعض) فى غ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٢٧٩

(٥) انظر : الكتاب ١/٢٧٦ وسر صناعة الإعراب ١/٣١٣

(٦) (يدل عليه) فى س .

(٧) (الإضافه) فى غ .

(٨) (لأنه) ساقطة من غ .

(٩) (لتعمد الكلام) فى غ .

(١٠) (وصارت) فى غ .

(١١) (فيه) ساقطة من غ .

(١٢) (إلحاق) فى غ .

(١٣) انظر : الكناش ١/٤٤٩ وأوضح المسالك ١/٨٩

والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا [١] المعنى قلنا : « إنَّ الكاف والهاءَ والياءَ حروفٌ لا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ » لأنها لو كانتْ معربةً لكانَ إعرابُها بالإضافةِ ، ولا سبيل إلى [٢] الإضافة ها هنا ؛ لأنَّ الأسماءَ المضمرةَ لا تُضافُ إلى ما بعدَها ؛ لأنَّ الإضافَة تُرادُ للتعريفِ [٣] ، والمضمرُ فى أعْلَى مراتبِ التعريفِ ؛ فلا يجوزُ إضافتُه إلى غيرِه ، فوجبَ أن لا يكونَ لها موضعٌ مِنَ الإعراب .

وأما قول مَنْ ذهبَ مِنَ البصريين إلى أنه مضمرٌ أُضِيفَ لأنه لا يفيدُ معنًى بانفرادِه ، ولم يَقَعْ معرفةً ، فجاز أن يُخُصَّ بالإضافةِ فباطل [٤] ؛ لأنَّ هذا الضميرَ ما وقع [٥] إلا معرفةً ، ولم يقع قَطُّ نكرةً .

والذى يَدلُّ على ذلك أنَّ علامات التنكير [٦] لا يحسُنُ دخولُها عليه ، بل فيها إبهام تبيّنُه هذه الحروفُ [٧] ، كالتاء فى « أنت » فإنَّ الضميرَ هو « أَنْ » [٨] ، وهو مُبهمٌ ، والتاء تُبيّنُهُ ، فإن كانت مفتوحة دلَّتْ على أنه ضميرُ المذكرِ ، وإن كانت مكسورة دلّت على أنه ضميرُ المؤنث ، فكذلك ها هنا ، جُعِلَت هذه الأحرف مبينة لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة ، وكما لا يجوز أن يقال [٩] « أَنْ » مضاف إلى التاء ؛ فكذلك لا يجوز أن يقال إن « إيَّا » مضاف إلى الكاف والهاء والياء ، وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة [١٠] الإضافة – ولها نظير فى كلامهم – كان أَولَى من جعل الضمير مضافا إليها ، ولا نظير له فى كلامهم .

---

(١) (المعنى) ساقط من غ .

(٢) النص فى غ : (ولا يجوز الجر بالإضافة) .

(٣) انظر : المفصل ٨٢

(٤) (فهو باطل) فى غ .

(٥) (وقع قط) فى غ .

(٦) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٦٧ وأوضح المسالك ١/ ٨٢ – ٨٣

(٧) (الأحرف) فى غ .

(٨) هذا مذهب البصرة . انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٨ – ٩ وشرح الأشمونى ١/ ٧٢ – ٧٣

(٩) (يقال إن) فى غ .

(١٠) (على غير جهة) فى غ .

وهذا هو الجوابُ عن مذهبِ مَنْ ذَهَبَ إلى أنه اسمٌ مبهمٌ مضافٌ ؛ لأن المبهم [١] معرفة ، والمعرفة لا تضاف ؛ لأنه استغنى بتعريفه فى نفسه عن تعريف غيره ؛ لأن الكَحَل يغنى عن الكُحْل .

وأما مَنْ ذَهَبَ إلى أنه اسمٌ مظهرٌ فباطلٌ ؛ لأنه لو كان الأمرُ على ما زعم لما كان يقتصر فيه على ضربٍ واحدٍ من الإعرابِ ، وهو النصب ، [فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب] [٢] ، دل على أنه اسم مضمر ، كما أنه لما [٣] اقتصر بأنا وأنتَ وهُو ، وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب ، وهو الرفعُ ، دَلَّ عَلى أنها أسماءٌ مضمرةٌ ؛ إذ لا يُعلمُ اسمٌ مظهر اقتصر فيه على ضربٍ واحدٍ من الإعرابِ ، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية ، نحو « ذاتَ مرةٍ ، وبُعيداتَ بينٍ » ونوعًا من المصادر ، نحو « سُبحانَ ، ومَعاذَ » [٤] ، وليس « إيَّا » ظرفًا ولا مصدرًا فيلحق بهذه الأسماء .

وأما ما حكى الخليل [٥] من قولهم « إذا بلغ الرجل الستين فإيّاهُ وإيّا الشَّوَابّ » فالذى [٦] ذكره سيبويه فى كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل ، وإنما قال [٧] : وحدثنى مَن لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّوَابّ ، وهى روايةٌ شاذة ، لا يعتد بها ، وكأنه لما رأى [٨] آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه .

ثم هذه الرواية حجة على مَن يزعم أنه اسم مظهر خُص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف « إيا » إلى « الشَّواب » وهو اسم مظهر .

والذى يدلُّ على أنه ليسَ باسمٍ مظهرٍ أنه لو كان الأمرُ كذلك لوجبَ أن يجوزَ

---

(١) (المبهم) ساقطة من غ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) (كما اقتصر) فى غ .

(٤) انظر : الرضي على الكافية ٢/ ١٣٣ واللسان (سبح) ٣/٢٩٩

(٥) (الخليل بن أحمد) فى غ .

(٦) (والذى) فى غ .

(٧) انظر : الكتاب ١/٢٧٩

(٨) (روى) فى غ .

أن يُقالَ : ضربتُ إيَّاكَ (١) ، كما يُقالُ : ضربتُ زَيْدًا ، فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر .

فأما قول الشاعر :

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأمْوَات قَدْ ضَمِنَتْ
إيَّاهُمْ الأرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ (٢)

وقول الآخر :

إلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَا (٣)

وقول الآخر :

كَأنَّا يَوْمَ قُرَّى إنَّمَا نَقْتُلُ إيَّانَا

فهو من ضرورة الشعر التى لا يجوز استعمالها فى اختيار الكلام (٤) .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ الكافَ والهاء والياء ها هنا هى التى تكونُ فى حالةِ الاتِّصالِ » قلنا : لا نسلِّمُ ؛ فإنها وإن كانتْ مثلَها فى اللفظِ إلا أنها تخالُفها ؛ لأنَّ الكافَ والياء والهاء (٥) ها هنا حروفٌ ، وهناك أسماء ، وصار هذا كالتاء فى « أَنْتَ » فإنها فى اللَّفظِ مثل التاء فى « قُمْتَ » وإن كانت التاء فى « أنتَ » حرفًا (٦) ، والتاء فى « قمتَ » اسمًا ، وكما (٧) لا يجوز أن يقال إن التاء فى « أنت » اسم ؛ لأنها مثل التاء فى « قمتَ » (٨) ، فكذلك ها

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : شرح الأشمونى ٧٣/١ - ٧٤ والكناش ٤٥٨/١

(٢) من البسيط ، للفرزدق فى الديوان ١/ ٢١٤ والعينى ١/ ٢٧٤ والخزانة ٥/ ٢٨٨ ولأمية بن أبى الصلت فى الخصائص ٣٠٧/١ ؛ ١٩٥/٢ وبلا نسبة فى التذكرة ٤٣ والهمع ٦٢/١

(٣) بيت من الرجز ، لحميد الأرقط فى ابن يعيش ٣/ ١٠١ ؛ ١٠٣ والخزانة (بولاق) ٤٠٦/٢ والكتاب ٣٦٢/٢ وبلا نسبة فى الخصائص ١/ ٣٠٧ ؛ ٢/ ١٩٤

(٤) انظر : الدرر ٣٨/١ - ٣٩

(٥) فى غ : (الكاف والهاء والياء) .

(٦) انظر : الأنموذج ١٩٦ والبيان ٦٤/١

(٧) (فكما) فى غ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٥٠/٢

هنا ، وكما أن الاسم المضمر فى « أنت » : أن [١] ، وحدها ، والتاء لمجرد الخطاب ، وليست عمادًا [للتاء ، فكذلك « إيا » هى الاسم المضمر وحدها ، وليست عمادا] [٢] للكاف والهاء والياء .

ثم لو كانَ الأمرُ كما زعمُوا لكان ذلك يؤدى إلى أن يُعْمَدَ الشيء بما هو أكثرُ منه ، وأن يكون الأكثر عمادًا للأقلِّ وتَبَعًا له ، وهذا لا نظيرَ له فى كلامِهم .

والذى يدلُّ على أنَّ الكافَ والهاء والياء لَيْسَتْ هى التى تكونُ فى حالِة الاتِّصالِ أن هذه الأحرفَ ها هنا ضمائرُ منفصلةٌ ، وتلكَ ضمائرُ متصلةٌ ، والضمائر المنفصلة ينبغى أن يكون لفظها مخالفًا للفظ الضمائر المتصلة ، [كما أن لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة] [٣] ، وليس شيء منها معمودًا ، فكذلك ها هنا .

وأما استدلالهم على أن « إيَّا » عمادٌ بِإلحاقِ [٤] التثنيةِ والجمعِ لما بعدها فيبطلُ بـ « أنتَ » [٥] فإنا أجمعنا على أن الضمير منه « أن » والتثنيةِ والجمعِ يلحقان ما بعده وهو التاء ، ولا خلاف أن « أنْ » ليست عمادًا للتاءِ ، وأنَّ التاءَ لَيْسَتْ هى الضميرُ ، فكذلك ها هنا ؛ وهذا لأنَّ الحروفَ إذا زِيدَت للدلالةِ على الأشخاصِ جازَ أن تلحقَها علامةُ التثنيةِ والجمعِ ؛ لأنها لما كانتْ دلالةً على المخاطبِ والغائبِ والمتكلم لم يكن بدٌّ مِنْ لحاقِ [٦] علامة التثنية والجمع بها .

على أنا نقول : إن « إيَّاكُما ، وإيَّاكُمْ » ليس بتثنيةِ لمفردٍ ولا جمعٍ [٧] على حدِّ التثنيةِ والجمع ، وإنما « إيَّاكُمَا » صيغةٌ مرتجلةٌ للتثنية ، و« إيَّاكُم » صيغة مرتجلةٌ للجمع ، وكذلك « أنتما ، وأنتم » ليس بتثنيةٍ ولا جمعٍ على حدّ التثنيةِ

---

(١) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٨ - ٩ وشرح الأشمونى ١/ ٧٢ - ٧٣

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٤) (بلحاق) فى غ .

(٥) (أنت) مكررة فى س ، وربما يكون المراد : أنتَ وأنتِ ، فلا يكون هناك تكرير .

(٦) (إلحاق) فى غ .

(٧) (جمعا) فى غ .

والجمعِ ، وإنما « أنْتُمَا » صيغةٌ مرتجلةٌ للتثنية ، و« أنتم » صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك حكم كل اسم مضمر واسم إشارة واسم صلة ، [وسنبين هذا فى اسم الصلة مستقصى ، إن شاء الله تعالى] (١) .

وأما من ذهب إلى أنه بكماله المضمر فليس بصحيح ، وذلك لأن الكاف فى « إياك » بمنزلة التاء فى « أنتَ » .

[والذى يدلُّ على ذلك أنَّ الكاف فى « إيَّاكَ » تفيدُ الخطابَ ، كما أنَّ التاء فى أنتَ] (٢) تُفيدُ الخطابَ (٣) ، وأنَّ فتحة الكاف تفيد خطاب المذكّر ، كما أن فتحة التاء فى « أنْتَ » تفيدُ خطابَ المذكّرِ ، وأنَّ (٤) كسرةَ الكافِ تُفِيدُ خطابَ المؤنثِ ، كما أنَّ كسرةَ التاءِ تُفيدُ خطابَ المؤنث ، فكما أن التاء ليست من المضمر الذى هو « أَنْ » فى « أنتَ » وإنما هى (٥) لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، فكذلك الكاف ليست من المضمر الذى هو « إيَّا » فى « إيَّاك » وإنما هى (٦) لمجردِ الخطابِ ، ولا موضع لها من الإعراب (٧) ، وإذا لم تكن الكاف فى « إياك » من المضمر ، كما لم تكن التاء فى « أنت » من المضمر ، واستحال أن يقال إن « أنتَ » بكمالِه هو المضمر ، فاستحال (٨) أن يقال إن « إياك » بكماله هو المضمر ، والله أعلم .

* * *

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ . وانظر هذا الكتاب ٦٢١

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) انظر : الإيضاح ٢/٢٢٤

(٤) (أن) ساقطة من غ .

(٥) (هو) فى غ .

(٦) (هو) فى غ .

(٧) انظر فى تفصيل ذلك : ابن يعيش ٨/١٢٧ - ١٢٨

(٨) (فكذلك يستحيل) فى غ .

١٠٢ - مسألة [١]

كنت أظن أن العقرب [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال « كُنتُ [٣] أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فإذا هو إيَّاهَا » ، وذهبَ البصريونَ إلى أنه لا يجوزُ أن يُقالَ « فإذا هُو إيَّاهَا » ، ويجبُ أن يُقَالَ « فإذا هُو هِيَ » .

أما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورةِ بين الكسائى وسيبويه [٤] ، وذلك أنَّه لما قَدِمَ سيبويه على البرامكةِ ، وطلب أن يُجمعَ بينه وبين الكسائى للمناظرة ؛ حضر سيبويه فى مجلس يحيى بن خالد وعنده وَلَدَاه جعفر والفضل ومن حضر بحضورِهم من الأكابرِ ، فأقبل خلف الأحمرعلى سيبويه قبل حضور الكسائى ، فسأله عن مسألة ، فأجابه فيها [٥] سيبويه ، فقال له خلف : أخطأتَ ، ثم سأله عن ثانية [٦] ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأتَ ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه ، فقال له [٧] : أخطأتَ ، فقال سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن [٨] فى هذا الرجل عَجَلَةً وَحِدَّةً ، ولكن ما تقول فى مَن قال « هؤلاء أبُونَ ، ومررتُ بأبِينَ » [٩] كيف تقول على مثال ذلك من « وأيت » و« أويت » ؟ فقدَّر فأخطأ ، [فقلت : أعد النظر ، فقدر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، فقدر فأخطأ] [١٠] ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب ، فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلمكُما أو يحضر صاحبكما حتى أُناظرَه ، قال : فحضر الكسائى ، فأقبل على سيبويه ، فقال : تسألنى أو أسألك ؟ فقال : بل تسألنى أنتَ ، فأقبل عليه

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٦ والمغنى ١/ ٨٠

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (ما كنت) فى غ .

(٤) انظر : المغنى ١/٨٠ ونشأة النحو ٢٩

(٥) (فيها) ساقطة من غ .

(٦) (عن ثانية) ساقطة من غ .

(٧) (له) ساقطة من غ .

(٨) (إن) ساقطة من غ .

(٩) انظر : المغنى ١/٨٠

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من س ، بسبب انتقال النظر .

الكسائى ، فقال [١] : كيف تقولُ : كنت أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لَسْعَةً من الزُّنْبُورِ فإذا هو هِيَ ، أو فإذا هو إياها ، فقال سيبويه : فإذا هو هِيَ ، ولا يجوزُ النصبُ ، فقال له الكسائى : لحنْتَ ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو [٢] ، نحو « خرجت فإذا عبدُ الله القائمُ ، والقائمَ » فقال سيبويه فى ذلك بالرفعِ دون النصب ، فقال الكسائى [٣] : ليس هذا من [٤] كلام العرب ، والعرب [٥] ترفعُ ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك [٦] سيبويه ، ولم يجز فيه النصبَ ، فقال له يحيى ابن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما [٧] ، فمن ذا يحكمُ بينكما [٨] ؟ فقال له الكسائى : هذه العربُ ببابِكَ ، قد اجتمعت من كل أوبٍ [٩] ، ووفَدَتْ عليكَ من كلِّ صُقْعٍ ، وهم فصحاءُ الناس ، وقد قنع بهم أهل المِصْرَيْنِ ، وسمع أهل الكوفة والبصرة [١٠] منهم ويُسألون [١١] ، فيُحضرون ، فقال له [١٢] يحيى وجعفر : قد أنصفتَ ، وأمَرَ [١٣] بإحضارِهم ، فدخلوا ، وفيهم أبو فَقْعَس وأبو زياد وأبو الجَراح وأبو ثَرْوَان ، فسئلوا عن المسائل التى جرت بين الكسائى وسيبويه ، فوافقوا الكسائى [١٤] ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال له : قد تسمعُ ، فأقبل الكسائى على يحيى ، وقال [١٥] : أصلَح الله الوزير ، إنه وفد إليك [١٦] من بلده مؤمّلاً ، فإن رأيت أن لا ترده خائبًا ، فأمرَ له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجّه نحو فارس ، وأقام [١٧] هناك ، ولم يعد [١٨] إلى البصرة [١٩] .

---

(١) (فقال له) فى غ .
(٢) (النحو) ساقطة من غ .
(٣) (الكسائى) ساقطة من غ .
(٤) (من) ساقطة من غ .
(٥) (العرب) ساقطة من غ .
(٦) (ذلك كله) فى غ .
(٧) (بلدكما) فى س .
(٨) (بينكما) ساقطة من غ .
(٩) (صقع) فى غ .
(١٠) (البصرة والكوفة) فى غ .
(١١) (ويسألون) ساقطة من س .
(١٢) (له) ساقطة من غ .
(١٣) (فأمر) فى غ .
(١٤) انظر : المغنى ٨٠/١
(١٥) (فقال) فى غ .
(١٦) (عليه) فى غ .
(١٧) (فأقام) فى غ .
(١٨) (يرجع) فى غ .
(١٩) انظر : المغنى ٨٠/١

فوجهُ الدليلِ من هذه الحكاية أنَّ العربَ وافقت الكسائى ، وتكلمت بمذهبنا ، وقد حكى أبو زَيد الأنصارى عن العرب « قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أشدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فإذا هو إيَّاها » مثل مذهبنا ؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهةِ القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل فى الخبر عمل وجدت ؛ لأنها بمعنى وجدت [١] .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » فى قولهم « فإذا هُو إيّاها » عمادٌ ، ونصبت « إذا » [٢] ؛ لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفعُ ؛ لأنَّ « هو » مرفوع بالابتداء ، ولا بدَّ للمبتدأ من [٣] خبر ، وليس ها هنا [٤] ما يصلح أن يكون [خبرًا عنه ، إلا ما وقعَ الخلافُ فيه ، فوجب أن يكون] [٥] مرفوعًا ، ولا يجوزُ أن يكون منصوبًا بوجهٍ ما ؛ فوجب أن يقالَ « فإذا هو هى » فهو : راجع إلى الزُّنْبُورِ ؛ لأنه مذكر ، وهى : راجع إلى العقرب ؛ لأنه مؤنث .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما ما رووه عن العرب من قولهم « فإذا هو إيّاها » فمن الشّاذِّ الذى لا يُعْبأُ به ، كالجزم بـ « لن » والنصب بـ « لم » ، وما أشبه ذلك من الشواذ التى تخرج [٦] عن القياس [٧] ، على أنه قد روى أنهم أُعطُوا على متابعة الكسائى جُعْلاً ، فلا يكون فى قولهم حجة لتطرق التهمة [٨] فى الموافقة .

---

(١) وهذا كما جاء فى المغنى توجيه يوافق توجيه ابن الخياط ، ويرى ابن هشام أنه خطأ ؛ لأن المعانى لا تنصب المفاعيل الصحيحة ، وإنما تعمل فى الظروف والأحوال ؛ ولأنها تحتاج على زعمه إلى فعل وإلى مفعول انظر : المغنى ٨٣/١

(٢) (ونصبت بإذا) فى غ .

(٣) (له من) فى غ .

(٤) (هناك) فى غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (الذى يخرج) فى غ .

(٧) انظر : المغنى ٨٣/١

(٨) (الهمة) فى غ .

وأما قولهم « إن إذا كانت للمفاجأة كانتْ بمنزلةِ وَجَدْتُ » فباطلٌ ؛ لأنها إن [١] كانت بمنزلة وَجَدْتُ في [٢] العمل ، وجب [٣] أن يرفعَ بها فاعلٌ ، وينصب بها مفعولانِ [٤] ، كقولهم « وجدت زيدًا قائمًا » فترفعُ الفاعلَ ، وتنصب المفعولين ، فإن [٥] قالوا إنها بمعنى وجدت ، ولا [٦] تعمل عملها ، كما أن قولهم « حَسْبُكَ زَيْدٌ » [٧] بمعنى الأمر ، وهو اسم [٨] ، وليس بفعل ، وكقولهم [٩] « أحْسِنْ بزيدٍ » لفظه لفظُ الأمرِ ، وهو بمعنى التعجب [١٠] ، وكقولهم : « رحم الله فلانًا » لفظه لفظ الخبر ، وهو في المعنى دعاء ، وكقوله تعالى في قراءة من قرأ بالرفع : ﴿ لَا تُضَآرُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٣٣] لفظه لفظ الخبر ، والمراد به النهي ، وكقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ أي : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام ، والمراد به الأمر ، [وكقوله [١١] تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مدًّا ﴾ [سورة المائدة ٥/٩١] لفظه لفظ الأمر ، والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٣٣] أي : ليرضعن] [١٢]، لفظه لفظ الخبر ، والمراد به الأمر ، إلى غير ذلك من الأماكن التي لا تُحصى كثرةً ، فكذلك [١٣] نقول نحن [١٤] ها هنا : « إذا » بمعنى وَجَدْتُ ، وهي في اللفظِ ظرفُ مكان [١٥] ، وظرف المكان يجب رفعُ المعرفتينِ [١٦] بعده ، فوجب أن يقال « فإذا هو هي » .

---

(١) (لو) في غ .
(٢) (في) ساقطة من غ .
(٣) (لوجب) في غ .
(٤) انظر : المغني ١/٤
(٥) (وإن) في غ .
(٦) (فلا) في غ .
(٧) (بحسبك زيدًا) في غ .
(٨) (وهو اسم) ساقط من غ .
(٩) (وقولهم) في غ .
(١٠) انظر : الكتاب ١/٧٢ والمفصل ٢٧١ - ٢٧٧
(١١) (وفي قوله) في س .
(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(١٣) (وكذلك) في غ .
(١٤) (إذا) في موضع (نحن) في غ .
(١٥) (مكان وظرف) ساقط من غ .
(١٦) (المعرفتين) ساقط من غ .

فإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعمل وَجَدْتُ ، فترفعُ [١] الأول ؛ لأنها ظرفٌ ، وتنصبُ الثانى على أنها فعل ينصب مفعولين » فباطلٌ ؛ لأنهم إن [٢] أعملوها عمل الظرف بقى المنصوب بلا ناصبٍ ، وإن أعملوها عمل الفعلِ لزمهم وجود فاعلٍ ومفعولين ، وليس لهم إلى إيجاد [٣] ذلك سبيل .

وأما [٤] قول أبى العباس ثعلب « إن [٥] (هو) فى قولهم [٦] (فإذا هو إياها) عماد » فباطل [٧] عند الكوفيين والبصريين [٨] ؛ لأنَّ العماد عند الكوفيين – الذى يُسميه البصريون الفصل – يجوز حذفه من الكلام ، ولا يختلُّ معنى الكلام [٩] بحذفه ، [ألا ترى أنك لو حذفت العماد الذى هو الفصل من قولك « كان زيدٌ هو القائمَ » لم يختلَّ معنى الكلام بحذفه] [١٠] ؛ وكان [١١] الكلام صحيحًا ، وكذلك سائر الأماكن التى يقع فيها العماد الذى هو الفصل يجوز إثباته وحذفه ، ولو حذفته ها هنا من قولهم « فإذا هو إياها » لاختلَّ [١٢] معنى الكلام ، وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير « فإذا إياها » وهذا لا معنى له ، ولا فائدة فيه ، فبطل ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (وترفع) فى غ .
(٢) (إذا) فى غ .
(٣) (اتخاذ) فى غ .
(٤) (إنه) فى غ .
(٥) (إنه) فى غ .
(٦) (قوله) فى غ .
(٧) (فبطل) فى غ .
(٨) انظر : المفصل ١٣٣ والرضى على الكافية ٢٣/٢ ومفتاح الإعراب ٤١
(٩) (ولا يحتاج مع) فى غ .
(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ بسبب انتقال النظر .
(١١) (يكون) فى غ .
(١٢) (لأجل) فى غ .

١٠٣ - مسألة [١]
العماد [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عمادًا ، وله [٣] موضع من الإعراب، وذهب [٤] بعضهم إلى أن حُكمه حكم ما [قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حُكم ما بعده] [٥] ، وذهب البصريُّون [٦] إلى أنه يُسَمَّى فصلاً ؛ لأَنَّهُ يفصِلُ بين النعتِ والخبرِ إذا كانَ الخبرُ مضارعًا لنعت الاسم ؛ ليَخْرُجَ من معنى النَّعْتِ ، كقولك : « زيدٌ هو العاقلُ » ولا موضع له من الإعرابِ [٧] .

أمَّا الكوفِيُّون فاحتجُّوا بأنْ قالُوا : إنَّما قُلنا إنَّ حكمَهُ حكمُ ما قبلَهُ ؛ لأنَّه توكيدٌ لما قبلَهُ ، فتنزّل منزلةَ النَّفسِ إذا كانتْ توكيدًا ، وكما أنَّك [٨] إذا [٩] قلتَ : [جاءني زيدٌ نفسُهُ ، كان نفسه تابعًا لزيدٍ في إعْرَابِهِ [١٠]، فكذلكَ العمادُ ، إذا قلتَ] [١١] : زيدٌ هو العاقلُ ، يجب أن يكونَ تابعًا في إعرابِهِ .

وأما مَن ذهب إلى أنّ حكمهُ حكمُ ما بعدَهُ قالَ : لأنَّه معَ [١٢] ما بعدَهُ كالشّيءِ الواحدِ ، فوجبَ أنْ يكونَ حكمُهُ بمثلِ حكمِهِ .

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٩ والمقتضب ٤/ ٢٨١ وشـــرح التصريح ١/٩٥ وابن يعيش ٥/٨٧ والمفصل ١٩٧ وشرح الأشموني ١/٦٩

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) الواو ساقطة من غ .

(٤) (فذهب) في غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(٦) انظر : الكتاب ٢/ ٣٩٢-٣٩٥

(٧) وذلك عند الخليل مع قوله بأنه اسم ، ولكنه دخل للفصل ، كالكاف في أولئك ، والتاء في أنت ، وبنو تميم يجعلونه مبتدأ . انظر : الكتاب ٢/ ٣٩٧ والرضي على الكافية ٢/ ٢٦ - ٢٧ والمبرد أجاز إعراب « هو » مبتدأ ، وما بعده الخبر ، وأجاز زيادتها . انظر : المقتضب ٤/١٠٣

(٨) (أن) في س .

(٩) (إذا) ساقطة من غ .

(١٠) انظر : الرضي على الكافية ١/٣٢

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(١٢) (تقع مع) في غ .

وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا [١] : إنّه لا موضعَ لهُ منَ الإعرابِ ؛ لأنّه إنّما دخلَ لمعنى ، وهو الفصلُ بين النّعت والخبر ، ولهذا سمِّىَ فصلاً [٢] ، كما تدخلُ الكافُ للخطابِ فى « ذلك ، وتلكَ » وتُثَنّى وتجمعُ ، ولا حظَّ لها فى الإعرابِ ، و« ما » التى للتوكيدِ ، ولا حظَّ لها فى الإعرابِ، فكذلك ها هنا .

وأمَّا الجوابُ عنْ كلماتِ الكوفيينَ : أمَّا قَوْلُهمْ « إنّهُ توكيدٌ لما قبلَهُ ، فتنزّل منزلةَ النفس فى قولهم : جاءنى زيدٌ نفسُهُ » قلنا : هذا باطلٌ ؛ لأنّ المكنىَّ لا يكونُ تأكيدًا للمظْهَرِ فى شَىءٍ من كلامِهِمْ ، والمصيرُ إلى ما ليسَ لهُ نظيرٌ فى كلامِهِم لا يجوزُ أنْ يُصارَ إليهِ .

وأمَّا قولُهُمْ « إنَّهُ معَ [٣] ما بَعْدَهُ كالشّىء الواحدِ » قلنا : هذا باطلٌ أيضًا [٤] ؛ لأَنَّهُ لا تعلُّقَ لَهُ بما بَعْدَهُ ؛ لأَنَّهُ كنايةٌ عمّا قبلَهُ ، فكيف يكونُ مع ما بعدَهُ كالشّىء الواحدِ ؟ والذى يدل على أنه ليس توكيدًا لما قبله بمنزلة النفس لا حُكمهِ حُكم ما بعده قولهم « إنا كنا لنحن الصالحين » ، فإن دخول اللام يمنع كونه توكيدًا بمنزلة النفس ، فإنك لو قلت : « جاءنى زيد لنفسه » ، لم يجز ، وكذلك ها هنا ، وإن لم يجز ضمير الرفع المنفصل ، و« الصالحين » اسم مظهر منصوب ، فلا يكون حُكمه كحُكمه ، واللهُ أعلم .

* * *

---

(١) (إنما قلنا) فى غ .

(٢) لكونه حافظا لما بعده ؛ حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط . انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٢٤ والمفصل ١٣٣

(٣) (يقع) فى غ .

(٤) (أيضا) ساقطة من غ .

١٠٤ - مسألة [١]

الاسم المبهم والعلم أيهما أعرف ؟ [٢]

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المبهمَ – نحو « هذا ، وذاك » – أعرف من الاسم العَلَم – نحو « زيد ، وعمرو » – وذهب البصريّونَ إلى أنّ الاسم العلم أعرفُ من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف ؛ فذهب سيبويه [٣] إلى أنّ أعرف المعارف الاسمُ المضمرُ [٤] ؛ لأنَّهُ لا يُضْمرُ إلا وقدْ عُرِفَ ؛ ولِهذا لا يَفتَقِرُ إلى أنْ يُوصفَ كغيرِهِ من المعارفِ [٥]، ثُمَّ الاسم العلم ؛ لأنَّ الأصلَ فيهِ أنْ يوضعَ على شيءٍ لا يقعُ على غيرِهِ من أمّتهِ ، ثمَّ الاسم المبهم ؛ لأنّه يُعْرَفُ بالعين وبالقلب ، ثُمَّ ما عُرِّفَ بالألف واللاّم ؛ لأنّه يعرف بالقلب فقط ، ثمّ ما أُضيفَ إلى أحدِ هذهِ المعارف ؛ لأنَّ تعريفَهُ من غيره ، وتعريفُهُ على قدرِ ما يُضافُ إليهِ ، وذهبَ أبو بكر بن السّرّاج [٦] إلى أنّ أعْرَفَ المعارف : الاسمُ المبْهمُ ، ثمَّ المضمرُ ، ثمّ العلمُ ، ثمّ ما فيهِ الألفُ واللام ، ثمَّ ما أُضِيفَ إلى أحدِ هذهِ المعارفِ ، وذهبَ أبو سعيد السّيرافي إلى أنّ أعْرَفَ المعارف : الاسم العلم ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ما عُرِّفَ بالألف واللام ، ثمَّ ما أُضِيفَ إلى أحد هذه المعارف .

أما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٩ وشرح التصريح ١/٩٥ والمفصل ١٩٧ وابن يعيش ٥/ ٨٧ وشرح الأشموني ١/٦٩ والمقتضب ٤/٢٨١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٥

(٤) ونسب إلى سيبويه أيضا أن المضاف في رتبة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمر ، فإنه في رتبة العلم . انظر : شرح التصريح ١/٩٥

(٥) انظر : المقتضب ٤/٢٨٤

(٦) ما ذكره المؤلف لا يتفق مع ما في الأصول ١/١٤٩ والترتيب على هذا النحو : « الاسم المكنى ، والمبهم ، والعلم ، وما فيه الألف واللام ، وما أضيف إليهن » .

العلم ؛ وذلك لأنّ الاسم المبهم [يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ، ينبغى أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد .

قالوا : والذى يدل على صحة ذلك أنّ] [١] الاسم العلم يقبلُ التنكير ، ألا ترى أنّك تقول « مررت بزيد الظريف وزيدٍ آخرَ ، ومررت بعمرو العاقل وعمرو آخرَ » وكذلك إذا ثنيت الاسم العلم أو جمعته نكرته ، نحو « زيدان ، والزيدان ، وعمران ، والعمران ، وزيدون ، والزيدون ، وعمرون ، والعمرون » ، فتدخل عليه الألف واللام فى التثنية والجمع ، ولا تدخلان إلا على النكرة [٢] ، وكذلك أيضا إذا أضفته نحو : زيدكم وعمركم ، فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المبهم ، فإنه [٣] لا يقبل التنكير ؛ لأنك لا تصفه بنكرة فى حال من الأحوال [٤] ، ولا تنكره فى التثنية والجمع ، فتدخل عليه الألف واللام ، فتقول : الهاذان ، فدل على أنه لا يقبل التنكير ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما قبل التنكير ، فتنزل منزلة المضمر ، وكما أن المضمر أعرف من الاسم العلم ، فكذلك المبهم .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن هذا يبطل بالأسماء الموصولة ، نحو الذى والتى ، فإنها لا تكون إلا معرفة ، ومع ذلك فليست أعرف من الاسم العلم ؛ لأنا نقول الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن تعريف الاسم المبهم بنفسه وتعريف الأسماء الموصولة بغيرها ، وهى الجمل التى تقع صلات لها ، على أن الجمل تقع نكرات ، ولا خلاف أن ما يعرف بنفسه أعرف مما يعرف بغيره ، وكذلك تعريف ما يعرف بالإضافة دون ما يعرف بنفسه ، وإذا ظهر الفرق جاز أن يكون الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم دون الأسماء الموصولة .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٢) انظر : الرضى على الكافية ٣١٢/١ والمفصل ١١٦

(٣) (لأنه) فى س .

(٤) انظر : الرضى على الكافية ٣١٢/١ والمفصل ١١٦ وشرح الأشمونى ٧٧/٢

وأما البصريونَ فاحتجّوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم العلمَ أعرفُ من المبهمِ لأنَّ الأصلَ فى الاسمِ العلم أن يُوضعَ لشىء بعينه ، لا يقع على غيره من أمته ، وإذا [١] كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه [٢] ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرفُ من المبهم ، فكذلك ما أشبهه .

والذى أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنَّ الأصلَ فى الاسمِ العلم أن يُوضعَ لشىء بعَيْنِه ، لا يقعُ على غيرِه » قلنا : وكذلك [٣] الأصل فى جميع المعارف ، ولهذا يقال : حد المعرفة ما خُصَّ الواحدُ منَ الجنسِ [٤] ، وهذا يشتملُ على [٥] جميع المعارف ، لا [٦] على الاسم العلم دون غيره ، على أنا نسلمُ أنَّ الأصلَ فى الاسم العَلَم ما ذكرتموه ، إلا أنه قد حصلَ فيه الاشتراك ، وزال عن أصلِ وضعِه ، ولهذا افتقرَ إلى الوصفِ [٧] ، ولو كان باقيًا على الأصلِ لما افتقرَ إلى الوصفِ ؛ لأنَّ الأصلَ فى المعارفِ أن لا تُوصفَ ؛ لأنَّ الأصلَ فيها أن يقعَ لشىء بعينه ، فلما جاز فيه الوصف دلَّ على زوالِ الأصل ، فلا يجوزُ أن يُحملَ على المضمر الذى لا يزول عن الأصل ، ولا يفتقر إلى الوصف فى أنه أعرف من المبهم ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (فإذا) فى غ .

(٢) (مشاركا شبه) فى غ .

(٣) (فكذلك) فى غ .

(٤) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ١٢٨ وشرح الأشمونى ١/٦٨ ومفتاح الإعراب ١٢٦

(٥) (يخص) فى غ .

(٦) (ولا يقف) فى غ .

(٧) انظر : الرضى على الكافية ١/ ٣١٢ وشرح الأشمونى ٢/٧٧

١٠٥ - مسألة (١)

بناء أيهم إذا حذف عائده (٢)

ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » ، [إذا كان بمعنى الذى ، وحُذِفَ العائدُ من الصلة] (٣) معربٌ ، نحو قولهم : « لأضربنّ أيَّهُمْ أفْضَلُ » ، وذهب البصريّون (٤) إلى أنّه مبنيٌّ على الضّمِّ (٥)، وأجمعوا على أنّه إذا ذُكِرَ العائدُ أنّه معربٌ ، نحو قولهم « لأضربنَّ أيَّهُم هو أفضلُ » ، وذهب الخليل (٦) بن أحمد إلى أن « أيّهم » مرفوع بالابتداء ، و« أفضل » خبره ، ويجعل « أيّهم » استفهامًا ، ويحملهُ على الحكايةِ بعد قولٍ مقدّرٍ ، والتقديرُ عنده : لأضرِبَنَّ الذى يُقَالُ لهُ أَيُّهُمْ أفضلُ ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتَاةِ بمنِزِلٍ   فَأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرُومُ (٧)

أى : فأبيتُ لا يُقالُ لى هذا حرجٌ ولا محرومٌ ، وحَذْفُ القولِ فى كتابِ اللهِ تعالى (٨) وكلامِ العربِ أكثرُ من أنْ يُحصى ، وذهب يونس (٩) بن حبيب البصرىّ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٧ والبيان ٢/ ١٣٠ - ١٣٣ وشرح التصريح ١/ ١٣٥ - ١٣٦ والمفصل ١٤٨-١٤٩ والمغنى ١/ ٧٢ والتبيان ٢/ ١١٥ والرضى على الكافية ٢/ ٥٧ - ٥٨ وشرح الأشمونى ١/ ١٢٥ - ١٢٦ ومعانى القرآن ، للفراء ٤٧/١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٣٩٩ والمغنى ١/ ٧٢ وشرح التصريح ١٣٦/١ والمفصل ١٤٩

(٥) (على الضم) ساقط من غ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/ ٣٩٩ والبيان ٢/ ١٣١ وشرح التصريح ١٣٦/١ وشـــرح الأشمونى ١٢٥/١

(٧) من الكامل ، للأخطل فى الديوان ٦١٦ والكتاب ٢/ ٨٤ ؛ ٣٩٩ وابن يعيش ١٤٦/٣ والتذكرة ٤٤٧ والخزانة (بولاق) ٢/ ٥٥٣ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٧/ ٨٧ والبيان ١٣١/٢

(٨) النص فى غ : (فى كتاب الله عز وجل) .

(٩) انظر : الكتاب ٢/ ٤٠٠ والبيان ٢/ ١٣٢ وشرح التصريح ١/ ١٣٦ وشـــرح الأشمونى ١٢٥/١

إلى أنّ « أيّهم » مرفوع بالابتداءِ ، و« أفضل » خبره ، ويجعل « أيهم » استفهاما ، ويعلِّقُ « لأضْرِبَنَّ » عن العمل فى « أيّهُمْ » فينزّلُ الفعل المؤثر منزلةَ [١] أفعالِ القُلوبِ ، نحو « عَلِمْتُ أيّهُمْ فى الدّارِ » .

أما الكوفِـيُّون فاحتجُّوا بِأنْ قَالوا : الدَّليلُ على أنَّه مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ بالفعلِ الّذى قبلَهُ أنَّه قدْ جاءَ ذلك فى كتابِ الله تَعالى وكلامِ العربِ ، قال الله تعالـى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [سورة مريم ٦٩/١٩] بالنَّصْبِ ، وهِيَ قِراءَةُ [٢] هارون القارئ ، ومُعاذ الهراء ، وهى [٣] روايةٌ عن يعقوب .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إنَّ القراءة المشْهُورَةَ بالضَّمِّ هِيَ [٤] حُجَّةٌ عَلَيْكُم » لأنَّا نقول : هذه القراءة لا حجة لكم فيها ؛ لأن الضمة فيها إعراب ، لا ضمة بناء ، فإن « أَيُّهُمْ » مرفوع ؛ لأنه مبتدأ [٥] ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قوله (لَنَنْزِعَنَّ) عمل فى (مِنْ) وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذكر معه ، كما تقول « قتلتُ من كل قبيل ، وأكلت من كل طعام » فيكتفى الفعل بما ذكر معه ، فكذلك ها هنا ؛ عمل الفعل فى الجار والمجرور ، واكتفى بذلك ، ثم ابتدأ ، فقال : (أيهم أشد) فرفع (أيهم) بـ (أشد) كما رفع (أشد) بـ (أيهم) ، على ما عُرِفَ من مذهبنا .

والوجه الثانى : أن الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية : لننزعن من كل قوم [شايعوا ، فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدر] [٦] معه ، وأنت لو قلت « لأنظرن أَيُّهُمْ أشد » لكان النظر معلقا ؛ لأن النظر

---

(١) (وهى) .

(٢) انظر : التبيان٢/ ١١٥ والبيان ٢/ ١٣٠

(٣) (هى) ساقطة من غ .

(٤) (وهى) فى غ .

(٥) (مرفوع بالابتداء) فى س . وانظر فى بيان وجوه إعرابها : التبيان ٢/ ١١٦

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام [١]، فدل على أنه مرفوع ؛ لأنه مبتدأ [٢] .

والذى يدلُّ على صحَّةِ ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرمى [٣] أنه قال : خرجت من الخندق – يعنى خندق البصرة – حتى صرت إلى مكة ، لم [٤] أسمع أحدًا يقول « اضرب أيُّهُمْ أفضلُ » أى : كلهم ينصبون ، وكذلك لم يرو عن أحدٍ من العرب [٥] « اضرب أيُّهُمْ أفضلُ » بالضم ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

والذى يدل على فساد قول من ذهب إلى أنه مبنى على الضم أن المفرد من المبنيات إذا أضيف أُعْرِبَ ، نحو « قبلُ ، وبعدُ » [٦] ، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم ، وأىٌّ إذا أفردت أُعربتْ ، فلو قلنا : « إنها إذا أضيفت بنيت » لكان هذا نقضا للأصول ، وذلك [٧] محال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مبنية ها هنا على الضم ، وذلك [٨] لأن القياس يقتضى أن تكون مبنية فى كل حال [٩] ؛ لوقوعها موقعَ حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول [١٠] ، كما بنيت « من ، وما » لذلك فى كل حال ، إلا أنهم أعربوها ؛ حملا على نظيرها – وهو « بعض » – وعلى نقيضها ، وهو « كل » ، وذلك على خلاف القياس ، [فلما دخلها نقص بحذف

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : ابن يعيش ٧/ ٨٦–٨٨ وأوضح المسالك ٢/٦٠ وشرح الأشمونى ٢٨٢/١

(٢) (بالابتداء) فى غ .

(٣) انظر : التبيان ١٣٣/٢

(٤) (فلم) فى غ .

(٥) النص فى غ : (واحد من أصحابنا من العرب) .

(٦) انظر فى إعراب قبل وبعد : الرضى على الكافية ٢/ ١٠٢ والمفصل ١٦٨ والجامع الصغير ١٤٦ وشرح الأشمونى ٥٢٠/١

(٧) (وهى) فى غ .

(٨) (وذلك) ساقطة من غ .

(٩) (فى كل حال) ساقط من غ .

(١٠) يريد أن هناك مشابهة معنوية بين « أى » وحرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول ، مما سوغ بناءها . انظر : أوضح المسالك ٢٩/١ – ٣٣

العائد ، ضعفت ، فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس] [١] ، وكما أن « ما » في لغة أهل الحجاز لما [٢] كان القياس يقتضى أن لا تعمل ، إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو دخل حرف الاستفهام بين الاسم والخبر ، رد إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها [٣] ، فكذلك ها هنا ؛ لما كان القياس يقتضى أن تكون مبنية ، لما حذف منها العائد ، ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء ، يدل عليه أن « أيّهُم » استُعملت استعمالاً لم [٤] تُستعمل عليه أخواتُها من [٥] حذف المبتدأ معها ، نحو : « اضرب أيُّهُمْ أفضلُ » تريد : أيهم هو أفضل ، ولو قلت : « اضرب مَنْ أفضلُ ، وكُلْ ما أطيبُ » تريد : من هو أفضل ، وما هو أطيب ، لم يجز ، فلما خالفت « أيٌّ » أخواتها فيما ذكرناه ، زال تمكنها ؛ لأن كل شيء خرج عن بابه ،زال تمكنه ، فوجب أن تبنى إذا استعملت [٦] على خلاف ما استعمل عليه أخواتها ، كما أن « يا ألله » لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام [٧] لم يحذفوا ألفه ، وكذلك « ليس » لما لم تتصرف تصرف الفعل ، تركت على هذه الحال ، ألا ترى أن أصل « لَيْسَ » : لَيِسَ [٨]، مثل [٩] « صَيِدَ البعيرُ » ، و« صَيِدَ البعيرُ » يجوز فيه التخفيف ، فيقال [١٠] « صَيْدَ البعيرُ » [١١] ، ويجب في

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) (لما) ساقطة من س .

(٣) انظر : الرضى على الكافية ١/ ٢٦٧ وشرح الأشمونى ٢٠٣/١

(٤) (لا) فى غ .

(٥) (من) ساقطة من س .

(٦) (لذلك) بدلا من (إذا استعملت) فى غ .

(٧) إذا نودى المعرف باللام لم يجز أن يباشر بحرف النداء ؛ ولكن يتوصل إليه بالاسم المبهم . انظر : الكتاب ٢/ ١٨٢ ؛ ١٩٥ والمقتضب ٤/ ١٦ ؛ ٢١٦ ؛ ٢٣٩

(٨) انظر : المفصل ٢٦٩ وابن يعيش ١١٢/٧

والحق أن « ليس » عبارة عن « لا » و« أيس » كما يبدو لنا من علم اللغات السامية . انظر : فصول فى فقه العربية ٤٨ ولحن العامة والتطور اللغوى ٣٧٣

(٩) (على مثال) فى س .

(١٠) (فيقال فيه) فى غ .

(١١) انظر : الكناش ١٠١٥/٢

برفع « أيهم » [١] ؛ فدل على أنها لغة منقولة صحيحة ، لا وجه لإنكارها .

وأما قولهم « إن المفرد من المبنيات إذا أضيف أُعربَ ، و« أيّ » إذا أفردت أعربت ، فلو [٢] قلنا إنها [٣] إذا أضيفت ، بنيت [٤] ، لكان هذا نقضا للأصول » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الإضافة إنما ترد الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء فى حال الإفراد ، فأما إذا كان الموجب للبناء فى حال الإضافة لم ترد الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب ، ألا ترى أن « لدن » فى جميع لغاتها لما استحقت البناء فى حال الإضافة لم تردها الإضافة إلى الإعراب [٥] ، فكذلك ها هنا ، وفى « لدن » ثمانى لغات ، وهى [٦] : « لَدُنْ ، ولَدَنْ ، ولَدَا ، ولَدُ ، ولَدْنَ ، ولَدْنِ ، ولَدْ ، ولُدْ » على ما بينا .

وأما ما ذهب إليه الخليل [٧] من الحكاية ، فبعيد فى اختيار الكلام ، وإنما [٨] يجوز مثله فى الشعر ، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال « اضرِبْ الفاسِقُ الخبيثُ » ، [بالرفع - أى : اضرِبْ الذى يقال له الفاسق الخبيث] [٩] ، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع .

وأما قول يونس فضعيف ؛ لأن تعليق « اضرِبْ » ونحوه من الأفعال لا يجوز ؛ لأنه فعل مؤثر ؛ فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ، فكان هذا القول ضعيفًا جدًّا ، والله أعلم .

* * *

(١) وهناك رواية أخرى بجر « أيِّهم » معربة . انظر : الدرر ١/٦٠

(٢) (ولو) فى غ .

(٣) (إنها) ساقطة من غ .

(٤) (بنيت أضيفت) فى س .

(٥) فى الرضى على الكافية ٢/ ١٢٣ : « فالوجه إذًا فى بناء لدن أن يقال إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء ، فتوغل فى مشابهة الحرف دونها » .

(٦) انظر : المصباح المنير (لدن) ٧٥٧ والمفصل ١٧٢ وشرح الرضى على الكافية ٢/ ١٢٣

(٧) (الخليل بن أحمد) فى غ .

(٨) الواو ساقطة من غ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

١٠٦ - مسألة [1]

صلة أسماء الإشارة كسائر الموصولات [2]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « هذا » وما أشبهَهُ منْ أسماء الإشارة ، يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة ، نحو « هذا قالَ ذَاكَ [3] زَيْدٌ » أى [4] : الّذِى قال ذاكَ زيدٌ ، وذهبَ البصريونَ إلى أنه لا يكون بمعنى الذى ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب [الله تعالى وكلام العرب ، قال] [5] الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [سورة البقرة ٨٥/٢] ، [والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم] [6]، فـ « أنتم » مبتدأ ، و« هؤلاء » خبره ، [و« تقتلون » صلة « هؤلاء » ، وقال تعالى : ﴿ هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة النساء ١٠٩/٤] ، والتقدير فيه : ها أنتم الذين جادلتم عنهم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره] [7] ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [سورة طه ١٧/٢٠] والتقدير فيه : ما التى بيمينك ، فما : مبتدأ ، و« تلك » خبره ، و« بيمينك » صلة تلك [8] ، ثم قال ابن مفرِّغ :

---

(١) انظر هذه المسألة فى : ائتلاف النصرة ٦٧ ؛ ٨١ وشرح التصريح ١٣٩/١ - ١٤٠ والمفصل ١٤٩ - ١٥٠ والتبيان ١٢٠/٢ والدرر ١/ ٥٩ والبيان ١٤٠/٢ - ١٤١ وشرح الأشمونى ١٢٠/١ - ١٢١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (ولو) فى غ .

(٤) (أى) ساقطة من غ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) انظر فى تفصيل ذلك : التبيان ١٢٠/٢ والبيان ١٤٠/٢ - ١٤١ وشرح التصريح ١٤٠/١

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ أمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طليقُ (١)

يريد : والذى تحملين طليق ، فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة (٢) .

« عَدَسْ » زَجْرُ البغل ، وهو ها هنا اسم لبغلة مُفَرِّغ ، و« عَبَّاد » اسم والى سجستان حينئذ ، وكان قد حَبسه ثُم أطلقه ، فركب البغلة ، وجلس ينشد هذا البيت ، وكان الخليل (٣) يزعم أن « عدسا » كان رجلا عنيفا بالبغال فى أيام سليمان بن داود ، فإذا قيل لها « عَدَسْ » انْزَعَجَتْ ، وهذا ما لايعرف فى اللغة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى « هذا » (٤)، وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالا على الإشارة ، و« الذى » وسائر الأسماء الموصولة ليست فى معناها ؛ فينبغى أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة (٥) ، فمن ادعى أمرًا وراء ذلك بقى مرتهنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ فلا حجة لكم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون « هؤلاءِ » باقيا على أصله من كونه اسم إشارة (٦) ، وليس بمعنى الذى (٧) كما زعمتم ، ويكون فى موضع نصب على الاختصاص ،

---

(١) من الطويل ، وهو له فى الديوان ١٧٠ والعينى ١/ ٤٤٢ ؛ ٣/ ٢١٦ وتخليص الشواهد ١٥٠ والدرر ١/ ٥٩ والتذكرة ٢٠ وابن يعيش ٤/ ٧٩ وبلا نسبة فى الهمع ١/ ٨٤ والمحتسب ٢/ ٩٤ والخزانة ٤/ ٣٣٣ ؛ ٦/٣٨٨

(٢) فى الدرر ١/ ٥٩ : « قال أبو على الفارسى هذا البيت ينشده البغداديون ، ويستدلون به على أن ذا بمنزلة الذى » .

(٣) انظر : اللسان طبعة بيروت (عدس) ٦/ ١٣٢ ولم ينسبه للخليل .

(٤) (ذلك) فى غ .

(٥) (المقيدة) فى غ .

(٦) (الإشارة) فى غ .

(٧) (الذين) فى غ .

والتقدير فيه « أعنى هؤلاء » كما قال عليه السلام : « سَلْمان منا أهلَ البيتِ » [١] ، فنصب « أهل » على الاختصاص ، والتقدير فيه : « أعنى أهل البيت » وخبر « أنتم » : [هؤلاء] [٢] تقتلون .

والوجه الثانى : أن يكون « هؤلاء » تأكيدًا لأنتم ، والخبر « تقتلون » ثم هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن « تقتلون » عندكم فى موضع نصب ؛ لأنه خبر التقريب [٣] ، وخبر التقريب [٤] عندكم منصوب ، كقولهم « هذا زيدٌ القائمَ » بالنصب ، و« هذا زيدٌ قائمًا » ولو كان صلةً لم كان له موضع من الإعراب ، وعندنا أنه يحتمل أن يكونَ فى موضع نصب على الحال [٥] .

والوجه الثالث : أن يكون (هؤلاء) منادى مفردا ، والتقدير فيه : ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم [٦] ، و (تقتلون) هو الخبر ، ثم حذف [٧] حرف النداء ، كما قال تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [سورة يوسف ٢٩/١٢] وكما قال تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾ [سورة يوسف ٤٦/١٢] وحَذْفُ حرف النداء كثيرٌ فى كلامهم [٨] .

وهذا الذى ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾ .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن

---

(١) الحديث لفظه فى ابن ماجة (كتاب الفتن) : « المهديُّ منا أهلَ البيت » . وكذا مسند أحمد (مسند العشرة المبشرين بالجنة) .

(٢) زيادة لا بد منها .

(٣) (التعريف) فى س .   (٤) (التعريف) فى س .

(٥) ويكون العامل فيه – وهو الأرجح – ما فى معنى حرف التنبيه فى « هذا » من معنى الفعل . انظر : الكتاب ٤٠٠/١ والرضى على الكافية ٥٧/١ والأشباه والنظائر ٢٦٣/٤ والجامى على الكافية ٩٣

(٦) (أنفسكم) زيادة من غ .

(٧) (حذفت) فى غ .

(٨) انظر : المفصل ٤٤ والمطالع السعيدة ١/ ٢٨٨

(تلك) معناها الإشارة ، وليست بمعنى « التى » ، والتقدير [١] فيه [٢] : أى شىء هذه [٣] بيمينك ، و« تلك » [٤] بمعنى « هذه » ، كما يكون « ذلك » بمعنى « هذا » ، قال الله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١؛ ٢] أى : هذا الكتاب ، ثم قال الشاعر ، وهو خُفَاف بن نَدْبَةَ :

أقولُ لَهُ والرُّمْحُ يأطِرُ مَتْنَهُ   تأمّلْ خُفافًا إننى أَنَاذِلكَا [٥]

أى : هذا ، والجار والمجرور فى قوله تعالى : (بيمينك) فى موضع نصب على الحال ، كأنه قال : أى تلك كائنة بيمينك .

وأما قول الشاعر :

وهــذا تــحــمــلــيــنَ طَــلِــيــقُ

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « تحملين » فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا طليق ، [فلا حجة لهم فيه] [٦]، ويحتمل أيضا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير فيه [٧] : وهذا الذى تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز فى الضرورة [٨] ، قال الشاعر :

لكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورانِ والحَصَى
لَكُمْ قِبْضُهُ من بينِ أَثْرَى وأَقْتَرَا [٩]

أراد : من أثرى ومن أقتر ، فحذف [١٠] للضرورة ها هنا .

---

(١) (فالتقدير) فى غ .
(٢) انظر : التبيان ٢/ ١٢٠
(٣) (هذه) ساقطة من غ .
(٤) (وتلك) ساقطة من غ .
(٥) من الطويل ، وهو فى الديوان ٦٤ والخصائص ٢/ ١٨٦ والاشتقاق ٣٠٩ والخزانة ٥/ ٤٣٨ وبلا نسبة فى الهمع ١/ ٧٧ ويروى « وقلت له » .
(٦) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٧) (فيه) زيادة من غ .
(٨) (للضرورة) فى غ .
(٩) من الطويل ، للكميت بن زيد فى العينى ٤/ ٨٤ واللسان طبعة بيروت (قبض) ٧/ ٢١٣ وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ٥٤٨
(١٠) (الحذف) فى غ .

على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول في غير ضرورة الشعر ؛ ولهذا ذهبتم إلى أن التقدير فى قوله تعالى : ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ﴾ [سورة النساء ٤/ ٤٦] من يحرفون ، فحذف « من » وهو الاسم الموصول ، وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير فى قوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ ﴾ [سورة الجمعة ٦٢/٥] أى [1] : الذى يحمل أسفارا ، وإذا جاز هذا عندكم فى القرآن ففى ضرورة الشعر أولى ، فلا يكون لهم فيه حجة ، والله أعلم .

* * *

(١) (أى) ساقطة من غ .

١٠٧ - مسألة [١]

إن وصل الاسم الظاهر كانت فيه الألف واللام [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت [٣] فيه الألف واللام وُصِلَ كما يوصل بالذى ، وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك [٤] لأنه قد جاء ذلك فى كلامهم واستعمالهم ، قال الشاعر :

لعَمْرِى لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهْلَهُ   وأقْعُدُ فى أَفيَائِهِ بالأصائِلِ [٥]

فقوله « لأنت » مبتدأ ، و« البيت » خبره ، و« أكرم » صلة الخبر الذى هو البيت ، وهذا كثير فى استعمالهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر [٦] يدل على معنى مخصوص فى نفسه ، وليس كالذى ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة تُوَضِّحُهُ ؛ لأنه مبهم ، وإذا لم يكن فى معناه فلا يجوز أن يُقامَ [٧] مقامَهُ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله :

لَعَمْرى لأنتَ أُكرِمُ أَهْلَهُ

فلا حجة لهم فيه من وجهين [٨] :

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : الدرر ١/ ٦٠ وقد نقل هذه المسألة من الأنبارى .

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (كان) فى غ .

(٤) (ذلك عنهم) فى غ .

(٥) من الطويل ، لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين ١/ ١٤٢ وإصلاح المنطق ٣٢٠ والخزانة ٥/ ٤٨٤ وبلا نسبة فى الهمع ١/ ٨٥ والأزمنة والأمكنة ٢/٢٥٩

(٦) (الظاهر) ساقطة من غ .

(٧) (يقوم) فى غ .

(٨) انظر : الدرر ١/٦٠

أحدهما : أن يكون « البيت » خبر المبتدأ ، الذى هو « أنت » و« أكرم » خبر[١] آخر ، كما تقول : هذا حلو حامض ، فـ « حلو » خبر المبتدأ ، الذى هو « هذا » ، و« حامض » خبر آخر [٢]، والمعنى أنه قد جَمَع الطَّعْمَيْن ، ونحوه قول الشاعر :

مَنْ يكُ ذا بَتٍّ فهذا بتِّى
مصيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشَتِّى
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجاتٍ سِتٍّ
سُودٍ جِعادٍ مِنْ نِعاجِ الدَّشْتِ [٣]

فـ « بَتِّى » خبرُ المبتدأ الذى هو هذا ، و« مصيِّف » خبرٌ ثانٍ ، و« مقيِّظٌ » خبرٌ ثالث ، و« مشتِّى » خبر رابع [٤] ، وإذا جاز أن يكون له أربعة أخبار لجاز أن يكون له خبران .

والوجه الثانى : أن يكون « البيت » مبهمًا ، لا يدل على معهود ، و« أكرم » وصف له ، فكأنه قال : لأنت بيت أكرم أهله ، كما يقال : إنى لآمر بالرجل غيرك ، ومثلك ، وخير منك ، [فيكون : غيرك ، ومثلك ، وخير منك] [٥] – وهى نكرات – أوصافًا للرجل ؛ لأنه لما كان مبهما ، لا يدل على معهود ، فكأنه قال : « إنى لآمر برجل غيرك ، ومثلك ، وخيرٍ منك » كما قال الشاعر :

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَساقلا ولقَدْ نَهَيْتُكَ عنْ بَناتِ الأَوْبَرِ [٦]

---

(١) (خبرا) فى غ .
(٢) انظر : شرح الأشمونى ١/ ١٧٤ والمطالع السعيدة ١٩٢/١
(٣) من أرجوزة لرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٨٩ وبلا نسبة فى الكتاب ٢/ ٨٤ وابن يعيش ١/ ٩٩ وشرح الأشمونى ١/ ١٧٤ وفقه اللغة ١٥٨ وشرح التسهيل ١/ ٣٢٦ وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٨٦ والأصول ١٥٤/١
(٤) انظر : الدرر ٧٨/١
(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(٦) هذا الكتاب ٢٧٣

أراد : بنات أَوْبَر ، وهى ضربٌ من الكَمْأة ، وقد جاء هذا النحو فى كلامهم وأشعارهم .

ويحتمل أيضًا أن يكون التقدير فيه : لأنت البيت الذى أكرم أهله ، فحذف الاسم الموصول للضرورة ، على ما بينا قبل .

وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

* * *

١٠٨ - مسألة [١]

همزة بين بين [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ همزةَ بينَ بينَ ساكنةٌ ، وذهب البصريون [٣] إلى أنها متحركة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ساكنة أن همزة بينَ بينَ لا يجوزُ أن تقعَ مبتدأة ، ولو كانت متحرّكةً [٤] لجازَ أن تقعَ مبتدأةً ، فلما امتنعَ الابتداءُ بها ، دلَّ على أنها ساكنة ؛ لأنَّ الساكنَ لا يُبتدَأُ به .

وكذلك أيضًا لا يجوزُ أن تقعَ بعدَ حرفٍ ساكنٍ ؛ لئلَّا يؤدِّيَ إلى أنْ يُجمعَ بين ساكنينِ ، ولو كانت متحركةٌ لما امتنع ذلك ؛ لعدمِ الجمعِ بين الساكنين ؛ فدلَّ على أنها ساكنةٌ .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها متحركةٌ أنها تقعُ مخففة بين بين فى الشعر [٥]، وبعدها ساكن فى الموضع الذى لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت ، كقول الأعشى [٦] :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ الزَّمانِ ودَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ [٧]

فالنون ساكنة ، وقبلها همزةٌ مخففةٌ بينَ بينَ ، فعُلِمَ أنها متحركةٌ ؛ لاستحالةِ

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ابن يعيش ٩/ ١١٤ وائتلاف النصرة ٨٢ والرضى على الشافية ٣/ ٦٤ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٨ والمقتضب ١/١٦٦

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الكتاب ٣/٥٤٣

(٤) انظر : ائتلاف النصرة ٨٢ وابن يعيش ٩/ ١١٤ والمقتضب ١/ ١٦٦ والرضى على الشافية ٣/ ٦٤ وسر صناعة الإعراب ١/٤٨

(٥) انظر :سر صناعة الإعراب ١/٤٨ - ٤٩

(٦) النص فى غ : (كقول الشاعر وهو الأعشى) .

(٧) من البسيط ، وهو فى الديوان ١٠٥ والكتاب ٣/ ١٥٤ ؛ ٥٥٠ وشـــرح أبيات الكتاب ٢/ ٧٥ وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٢ وبلا نسبة فى المقتضب ١/١٥٥ ويروى : « ريب المنون » بدلا من « ريب الزمان » .

التقاءِ الساكنينِ فى هذا الموضعِ ، وهذا [١] لأنَّ الهمزةَ إنما جُعِلت بين بين كراهية لاجتماع الهمزتين ؛ لأنهم يستثقلون ذلك ، ولم يأت اجتماعُ الهمزتينِ [٢] فى شىء من كلامهم إلا فى بيت واحد [٣] ، أنشده قُطرب :

فَإِنَّكَ لا تَدْرِى متى الموتُ جائىءٌ
ولكنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الموتِ عاجِلُ [٤]

وهو شاذ لا يعتد به .

ولهذا [٥] لم يأت فى كلامهم ما عينُه همزةٌ ولامُه همزةٌ ، كما جاء ذلك فى الياء والواو [٦] نحوْ « حيَّة ، وقوَّة » وكذلك [٧] الحروف الصحيحة ، نحو « طَلَل ، وشَرَر » وما أشبه ذلك ، فلما كانوا يستثقلونَ اجتماعَ الهمزتينِ ، قَرّبوا هذه الهمزة من حرفِ العلّةِ ، وذلك لا يُوجبُ خروجَها عن أصلها من كل وجه ، ولا سَلْبَ [٨] حركتها عنها بالكلية .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يجوز أن تقع مبتدأة » ، [قلنا : إنما لم يجز أن تقع مبتدأةً] [٩] ؛ لأنها إذا جُعلت بينَ بينَ اختُلِسَتْ حركتُها ، وقرّبت من الساكن [١٠]، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته ،

---

(١) (وذلك) فى غ .

(٢) انظر : الرضى على الشافية ٣/ ٦٢ وابن يعيش ٩/ ١١٨ والإيضاح ٢/ ٣٤٩ والجاربردى ٢٦٥/١

(٣) ذكر ابن جنى أن الهمز هنا عُرِضَ عن صحة صنعة . انظر : الخصائص ٤٠٦/١

(٤) من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى التذكرة ٦٣٧ ويروى : « جائى » .

(٥) (ولذلك) فى غ .

(٦) انظر : ابن يعيش ١٠/ ٩٨ والممتع ٥١٨ والإيضاح ٢/ ٤٥٢ والمنصف ١١١/٢ والكتاب ٣٨١/٤

(٧) (فكذلك) فى غ .

(٨) (يسلب) فى غ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(١٠) انظر : شرح الرضى على الشافية ٣/ ٦٤ وابن يعيش ٩/ ١١٨-١١٩

وإذا جعلت بين بين فقد زال ذلك التمكن ، وقربت من الساكن ، وكما [(١)] لا يجوز الابتداء بالساكن ، فكذلك لا يجوز الابتداء بما قرب منه .

ألا ترى أنهم لم يخرموا مُتَفَاعلن [(٢)] من الكامل - وهو [(٣)] حذف الحرف الأول - كما خرموا « فعولن » ؛ لأجل أن « متفاعلن » يسكن ثانيه إذا أضمر ، والإضمار [(٤)] إسكان الثانى [(٥)] ، فكان يبقى « متفاعلن » فينقل إلى « مستفعل » ، فلو خرموه فى أول البيت لأدى ذلك إلى الابتداء بالساكن فى حال ؛ فجرى خَرْمه مَجرى خرم « مستفعلن » ؛ فلما كان يفضى إلى الابتداء بالساكن رفضوه ، فكذلك ها هنا ؛ لما قربت من الساكن بجعلها بين بين رفضوا الابتداء بها .

وحكى عن أبى على الفارسى [(٦)] أنه سُئل عن الخرم فى « متفاعلن » فى حال [(٧)] شبابه ، ولم يكن عنده حينئذ مذهب أهل العروض ، فأجاب بهذا الجواب ، وقال : لا يجوز ؛ لأنه يؤدى إلى الابتداء بالساكن من الوجه الذى بيناه .

وقولهم إنه لا يجوزُ أن تقعَ مبتدأةً بعد حرفٍ ساكنٍ ، قلنا إنه لما اختُلِسَت حركتُها ، ويجىء بها نحو الساكنِ لم يقع بعدها ساكن ؛ لأنه ينزل منزلة الابتداء بها ، وقد بينا أنه لا يجوز أن تقع مبتدأة لزوال تمكنها وقربها من الساكن ، والذى يدل على بطلان ما ذكرتم الساكن بعدها فى قوله :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أعْشَى

ولو كانت ساكنة لما جاء بعدها الساكن خصوصًا فى الموضع الذى لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت ، والله أعلم .

* * *

(١) (فكما) فى غ .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ٤٩/١

(٣) انظر : العروض القديم ٢٠٠

(٤) انظر : العروض القديم ١٩٢

(٥) (الثانى) ساقطة من غ .

(٦) انظر : سر صناعة الإعراب ٤٩/١

(٧) (حال) ساقطة من غ .

١٠٩ - مسألة [١]

الوقـــف [٢]

ذهب الكوفيون [٣] إلى أنه يجوزُ أن يُقالَ فى الوقف : « رأيت البكَرْ » بفتح الكاف فى حالة النصب ، وذهب البصريون [٤] إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال فى حالة الرفع والجر بالضم والكسر ، فيقال [٥] في الرفع : « هذا البكُرْ » بالضم ، وفى الجر : « مررت بالبَكِرْ » بالكسر [٦] .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا [٧] فى المرفوع والمخفوض [٨] نحو « هذا البكُر ، ومررت بالبكِرْ » ليزول [٩] اجتماع الساكنين فى حالة الوقف ، وأنهم [١٠] اختاروا الضمة فى المرفوع والكسرة [١١] فى المخفوض [١٢] ؛ لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة [١٣] الوصل ، فكانت أولى من غيرها [١٤] ، كما قال الشاعر :

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٨٣ وشرح التصريح ٢/ ٣٤١ - ٣٤٢ والرضى على الشافية ٢/ ٣٢١ والمقدمة الجزولية ٢٨٠ والإيضاح ٢/ ٣٠٥ وحاشية الصبان ٤/ ٢١٠

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) ونقل عن الجرمى والأخفش أنهما أجازاه كالكوفيين . انظر: حاشية الصبان ٤/ ٢١٢

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ١٧٣ وشرح التصريح ٢/ ٣٤١ - ٣٤٢

(٥) (فقال) فى غ .

(٦) انظر فى شروط هذه اللغة : الجاربردى ١/ ١٨٨ وحاشية الصبان ٤/ ٢١٢

(٧) (هذا) ساقطة من غ .

(٨) (المجرور) فى غ .

(٩) (لزوال) فى غ .

(١٠) (فإنهم) فى غ .

(١١) (الكسر) فى س .

(١٢) انظر : شرح الرضى على الشافية ٢/ ٣٢١ والإيضاح ٢/ ٣٠٥ وحاشية الصبان ٤/ ٢١٠

(١٣) (حال) فى غ .

(١٤) (به) فى غ ، بدلا من (من غيرها) .

أنـابـن مـاويَّـةَ إذْ جـدَّ الـنَّـقُـرْ [١]

وكما قال الآخر :

أنا جريـرٌ كُنْيَـتِى أبـــو عَمِرْ

أَضْرِبُ بالسيفِ وسَعْدٌ فـى القَصِرْ

أَجُبُـــنًا وغَيْـــرَةً خَـلْفَ السِّتِرْ [٢]

وقال الآخر :

أرَتْنِى حِجْلاً عَلَى سَـاقِهَا فَهَشَّ الفُؤادُ لِذاكَ الحِجِلْ

فقُلْتُ ولم أُخْفِ عن صاحبى ألا بأبى أصْلُ تِلكَ الرِّجِلْ [٣]

وقال الآخر :

علَّمْـــنا إخـــواننا بنـــو عِجِلْ

شُرْبَ النَّبيذِ واصطفافًا بالرِّجِلْ [٤]

وإذا ثبتَ هذا [٥] المرفوعُ والمخفوضُ ، فكذلك أيضًا فى المنصوب ؛ لأن الكاف [٦] فى قولك : « رأيت البكْرَ » فى حال النصب ساكنة ، كما هى ساكنة فى قولك : « هذا البكْرَ ، ومررت بالبكْرِ » فى حالة الرفع والخفض ، وإنما حركت [الكاف فى المرفوع والمخفوض ليزول] [٧] اجتماع الساكنين ،

---

(١) بيت من الرجز ، لعبد الله بن ماوية أو لبعض السعديين أو لفدكى بن عبد الله أو فدكى بن أعبد المنقرى ، وقد ذكر الخلاف فى نسبته هذه الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢/ ٣٤١ وانظر : العينى ٤/ ٥٥٩ والكتاب ٤/ ١٧٣ وبلا نسبة فى الهمع ٢/١٠٧؛٢٠٨

(٢) هذا الشاهد بلا نسبة فى الكناش ٢/٨٥٩

(٣) من المتقارب ، ولم أعثر لهما على قائل ، وهذا الشاهد فى ابن يعيش ٩/ ٧١ والهمع ٢/ ٢٠٨ والمنصف ١/ ١٨ ؛ ١٦١

(٤) بيتان من الرجز ، ولم أعثر لهما على قائل ، وهذا الشاهد فى النوادر ٣٠ والعينى ٤/ ٥٦٧ وشرح شواهد الإيضاح ٢٦١

(٥) (هذا) ساقطة من غ .

(٦) (الراء) فى غ وس ، والصحيح ما أثبته .

(٧) النص فى غ : (فى حالة الرفع والخفض لزوال) .

فكذلك ينبغى أيضا فى المنصوب ؛ ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة فى المرفوع ، والكسرة فى المخفوض ؛ لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل ، [فكذلك يجب أيضا أن يختاروا الفتحة فى المنصوب ؛ لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل] [(١)] ، ولا فرق بينهما .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك ؛ لأنَّ أولَ أحوالِ الكلمةِ التنكيرُ ، ويجبُ فيها فى حالِ النصبِ أن يقالَ « بكْرًا » [(٢)]، فلا يجوزُ أن تحرك العين ؛ إذ لا يلتقى فيه ساكنان ، كما يلتقى فى حالِ [(٣)] الرفعِ والجرِ ، نحو « هذا بكْرْ ، ومررت ببكْرْ » فلما امتنعَ فى حال [(٤)] النصب تحريك العين فى حال التنكير دون حالة الرفع والجر تبعه حال التعريف ؛ لأن الألف [(٥)] واللام لا تلزم الكلمة فى جميع أحوالها ؛ فلذلك [(٦)] روعى الحكم الواجب فى حال التنكير .

والذى أذهب إليه فى هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن أولَ أحوالِ الكلمة التنكير ، فلما امتنع معه فى حال [(٧)] النصب تحريك العين تبعه حال التعريف [بلام التعريف] [(٨)] ؛ لأنها لا تلزم الكلمة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حمل الاسم فى حالة [(٩)] التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم ؛ لأنه فى حال التنكير فى النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين ؛ لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف ؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ،

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٢) يريد أنه يوقف عليها بقلب التنوين ألفا ؛ بخلاف حالتى الجر والرفع . انظر : الكناش ٨٥٧/٢

(٣) (حالة) فى غ .

(٤) (حالة) فى غ .

(٥) (الألف) ساقطة من غ .

(٦) (فكذلك) فى غ .

(٧) (حالة) فى غ .

(٨) زيادة لا بد منها .

(٩) (حال) فى غ .

بل تكون ساكنةً فيه (١) كما هى ساكنة فى حال الرفع والجر (٢) ، فكما تُحرَّكُ الكافُ فى حالة الرفع بالضم ، وفى حالة الجر بالكسر ؛ فكذلك يجب أن تحرك فى حالة النصب بالفتح .

وإنما يستقيمُ ما ذكره البصريون أن لو كان الوقفُ يُوجبُ فيما دخلَه لام التعريف أن يكون الوقفُ عليه بالألفِ ، فيقال : « رأيت البكْرَا » كما يقال « رأيت بكْرَا » فلما لم يُقَلْ ذلك لدخول لام التعريف دل على أن الفرق بينهما ظاهر ، فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر ، على أنه (٣) من العرب من يقف عليه مع التنكير فى حال (٤) النصب بالسكون ، فيقول (٥) : « ضربت بَكْرْ، وأكرمت عمْرْو » ، وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يقف عليه بالألف ، غير أنَّ العرب ، وإن اختلفوا فى الجملةِ فى حالِ التنكيرِ ، هل يوقف عليه (٦) بالألف أو السكون ، فما اختلفوا ألبتة فى حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف .

والذى يدل على ذلك أن الألف لا تكاد تقع فى هذا النحو فى القوافى وصلًا إلا قليلاً ، فدل على ما بيناه ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (فإنها) فى غ .

(٢) لأن الاسم المعرف بأل لا ينون . انظر : ابن يعيش ٩/ ٢٩ وشرح الأشمونى ١/ ١٨

(٣) (أن) فى غ .

(٤) (حالة) فى غ .

(٥) (فيقال) فى س .

(٦) (فيه) فى غ .

١١٠ - مسألة [١]

همزة الوصل [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الأصلَ فى حركةِ همزةِ الوصل أن تتبعَ حركةَ عين الفعلِ ، فَتُكْسَرُ فى « اِضْرِب » إتباعا لكسرةِ العينِ ، وتُضم فى « اُدْخُل » إتباعا لضمةِ العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى همزة الوصل [٣] أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين ، وذهب البصريون إلى أن الأصل فى همزة الوصل أن تكونَ متحركةً مكسورةً ، وإنما تضم فى « اُدْخُلْ » ونحوه ؛ لئلا يخرجَ مِنْ كسرٍ إلى ضمٍّ ؛ لأنَّ ذلك مستثقل ؛ ولهذا [٤] ليس فى كلامهم شيء على وزن [٥] « فِعُل » بكسر الفاء وضم العين [٦].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما وجبَ أن يزيدُوا حرفًا ؛ لئلاَّ يُبتدأَ بالساكنِ ، ووجبَ أن يكونَ الحرفُ الزائدُ متحركًا [٧] ، وجبَ أن تكونَ حركتُه تابعةً لعينِ الفعل [٨] طلبًا [٩] للمجانسةِ ؛ لأنهم يتوخَّوْنَ ذلك فى كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا : « مُنْتُن » فضمُّوا التاءَ إتباعًا لضمَّةِ الميمِ ، وإن كان الأصل فى التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه من « أَنْتَنَ » فهو « مُنْتِنٌ » ، كما تقول [١٠] : أجملَ ، فهو مُجمِلٌ ، وأحْسَنَ ، فهو مُحْسِن ، إلا أنهم ضموها

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : المقتضب ١/ ٨١ ؛ ٢/ ٨٩ والكناش ٢/ ٩٠٩ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٥ وسر صناعة الإعراب ١/١١٦

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (فى همزة الوصل) ساقط من غ .

(٤) (لهذا) ساقطة من غ .

(٥) (شيء على وزن) ساقطة من غ .

(٦) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١١٦

(٧) انظر : الإيضاح ٢/ ٣٦٥ والجاربردى ١/ ١٦٤ وابن يعيش ٩/١٣١

(٨) (لحركة عين) فى غ .

(٩) (طلبا) ساقطة من غ .

(١٠) (يقولون) فى غ .

للإتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضا [١] « مِنْتِنٌ » فكسروا الميم إتباعا لكسرة التاء ، وكذلك [٢] قالوا « المِغِيرة » فكسروا الميم إتباعا لكسرة الغين ، وإن كان الأصل أن تكون مضمومة ؛ لأنه من أغار على العدو إغارة ، وكذلك [٣] قالوا : « يُسرُوع » فضموا الياء إتباعا لضمة الراء ، واليُسْرُوع : دابة حمراء ، تكون في الرمل ، وكذلك قالوا : « الأسود بن يُعفر » فضموا الياء إتباعا لضمة الفاء ، وإن كان الأصل هو الفتح ؛ [لأنه ليس في الكلام على وزن « يُفْعُول » بالضم] [٤]، وكذلك قالوا « هو أخوك لإمك » فكسروا [٥] الهمزة إتباعا لكسرة اللام ، قال الله‌تعالى : ﴿ فلإِمِّه ٱلثُّلُثُ ﴾ [سورة النساء ٤/١١] في قراءة من قرأ بكسر الهمزة[٦]، وهما حمزة الزيات والكسائي ، وهما من سادات القَرَأة السبعة ، وعلى ذلك قراءة الحسن : ﴿ الحمدِ لِله ﴾ [سورة الفاتحة ١/٢] بكسر الدال ، وقراءة ابن أبي عبلة ﴿ الحمدُ لُله ﴾ بضم اللام[٧]، وإذا كانوا كسروا [٨] ما يجب بالقياس ضمة وضموا ما يجب بالقياس كسره ؛ للإتباع طلبا للمجانسة ؛ فلأن يضموا هذه الهمزة أو يكسروا [٩] للإتباع ، ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى .

وأما مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الأصلَ فيها أن تكونَ ساكنةً ، فقال : أجمعنا على أنَّ همزة الوصلِ زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت [١٠] زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ، وذلك لأنا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة [١١] حرف واحد مجرد عن شيء آخر ، والزيادة [١٢] كلما كانت أقل كانت أولى ، ثم يجب [١٣] تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين ؛ فلا يؤدى إلى الابتداء بالساكن .

---

(١) (أيضا فيها) في غ .
(٢) (فكذلك) في غ .
(٣) (وكذلك أيضا) في غ .
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٥) (بكسر) في غ .
(٦) انظر : التبيان ١ /١٦٩
(٧) انظر : التبيان ١/ ٥
(٨) (فذكروا) في س .
(٩) (يكسروها) في غ .
(١٠) (إذا كانت) ساقطة من غ .
(١١) (بزيادة) في غ .
(١٢) (أو لأن الزيادة) في غ .
(١٣) (فوجب) في غ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن الأصل فيها الحركة ، وهو الكسر ؛ وذلك لأن المقصود بزيادة الهمزة أن نلفظ بفاء الفعل ساكنة فى حال الابتداء ؛ لأنه لو لم نزد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة فى حال الابتداء ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، وإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ، ولهذا لم يزيدوها فيما تحركت فاؤه ؛ فينبغى أن تزاد متحركة لا ساكنة ؛ لأنه [١] من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن ، وأنت تقصد التخلص من الساكن .

وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة [٢] ؛ لأنها زيدت على حرف ساكن ، فكان الكسر أولى بها [٣] من غيره ؛ لأن مصاحبتها للساكن [٤] أكثر من غيره ، ألا ترى أنه الأكثر فى التقاء الساكنين [٥] ؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركة [٦] الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزة إنما جىء بها توصُّلا إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصلا إلى النطق بالساكن الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركا ، وجب أن تكون حركته تابعة لحركة العين ، طلبا للمجانسة » قلنا : التحريك للإتباع ليس قياسا مطردا ، وإنما جاء ذلك فى بعض المواضع فى ألفاظ معدودة قليلة ، وذلك الإتباع على طريق الجواز، لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال فى « مُنْتُن » بضم التاء « مُنْتِن » بالكسر ، فيؤتى به على الأصل ، وأما قولهم « مِنْتِن » بكسر الميم ، فيحتمل أن يكون من « نَتُنَ » ؛ لأنه يقال « نَتُنَ » الشيء ، « وأَنْتَنَ » لغتان ؛ فلا يكون الكسر للإتباع .

وكذلك قولهم [٧] « المِغِيرة » يجوز [أن يؤتى به على الأصل] [٨] ، فيقال فيه « المُغيرة » بالضم ، ويحتمل أن يكون من « غارَ أَهْلَهُ يَغِيرُهُمْ غَيرًا » إذا

---

(١) (لأن) فى غ .
(٢) (الكسر) فى غ .
(٣) (بها أولى) فى غ .
(٤) (كان مصاحبتها الساكن) فى غ .
(٥) انظر فى تفصيل ذلك : شرح الكافية ، لابن مالك ٢٠٠٦ وابن يعيش ١٣١/٩ والإيضاح ٣٦٤/٢
(٦) (لحركة) فى غ .
(٧) (قولهم) ساقطة من غ .
(٨) (أن يقال) فى غ .

مازَهم ، وكذلك يجوز أن يقال فى « يُسروع » بالضم « يَسروع » بالفتح على الأصل ، وقد قالوا إنه (١) أسروع أيضا ، وكذلك يجوز أن يقال فى « يُغْفُر » بالضم « يَغْفُر » بالفتح على الأصل ، وكذلك يجوز أن يقال فى قولهم « هو أخوك لإمك » ، بالكسر : هو أخوك لأمك ، بالضم على الأصل ، وأما قراءة من قرأ : (الحمدِ لِلهِ) بكسر الدال ، وقراءة من قرأ : (الحمدُ لُله) بضم اللام فهما قراءتان شاذتان فى الاستعمال ضعيفتان فى القياس ؛ أما شذوذهما فى الاستعمال فظاهر ، وأما ضعفهما فى القياس فظاهر أيضا (٢) ؛ أما كسر الدال فإنما (٣) كان ضعيفا لأنه يؤدى إلى إبطال الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعا ؛ لأن الإتباع لما كان فى الكلمة الواحدة قليلاً ضعيفًا كان مع الكلمتين (٤) ممتنعًا ألبتة ؛ لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل ، فإذا كان فى (٥) المتصل ضعيفا امتنع فى المنفصل ألبتة ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز ؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم ، فلا يكون لأجلها إتباع ، وإذا كان الإتباع فى كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل فى حركة همزة الوصل أن تتبع حركة العين .

والذى يدل على أن حركتها (٦) ليست إتباعا لحركة العين فى نحو « اضرِبْ ، وادخُلْ » أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغى أن يقال فى « ذهب يذهب » (٧) : اَذْهَبْ ، بفتح الهمزة ؛ لأن عين الفعل منه (٨) مفتوحة ، فلما لم يجز ذلك وقيلت بالكسر عُلمَ أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر ، وإنما ضمت فى « أُدْخُل » ونحوه ؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم ؛ لأنه مستثقل ، ولم يفعلوا ذلك فى « اذْهَبْ » ؛ لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل ؛ فجىء بها على الأصل ، وهو الكسر .

---

(١) (فيه) فى س .

(٢) انظر فى الرد على هذه القراءة : التبيان ١/٥

(٣) (إنما) فى غ .

(٤) (مع الكلمتين) ساقط من غ .

(٥) (فى) ساقطة من غ .

(٦) (حركتهم) فى غ .

(٧) (يذهب) ساقطة من غ .

(٨) (منه) ساقطة من غ .

وأما قول من قال « إن الأصل فيها أن تكون ساكنة ؛ لأن همزة الوصل زائدة ، وإذا [١] كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أَوَلَى [٢] من تقديرها متحركة ؛ لأن الزيادة كلما كانت أقل كانت أَوَلَى » قلنا : الكلام على هذا من وجهين :

أحدهما : القاصد [٣] لِلَّفظ بالساكن إذا قدَّرَ اجتلاب حرف ساكن – مع علمه بأنه لا يلفظ به – كان تقديره محالاً ، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول ثم يتحرك ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، ثم يلزمه على هذا أن لا يثبت حركة فى لفظ إلا لضرورة [٤] ، وأن يسكن كل حرف فى أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ، ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد .

والوجه الثانى : أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت [٥] لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن ؛ فكان [٦] حكمها حكم ما يبنى عليه ؛ إذ لو زيدت ساكنة لئلا يبتدأ بالساكن لكن تقدير السكون فيها محالا ؛ لما فيه من العود إلى عين ما يفر منه ، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحال ، وأن يقال « يا زيدُ اضْرِبْ ويا عمرُو ادْخُلْ » بإثبات الهمزة ، وذلك لا يجوز ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (فإذا) فى غ .

(٢) (أولى ساكنة) فى غ .

(٣) (أن القاصد) فى غ .

(٤) (للضرورة) فى غ .

(٥) (حركت) فى غ .

(٦) (وكان) فى غ .

١١١ - مسألة [1]
نقل حركة همزة الوصل [2]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة [3] همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، وذهب البصريون [4] إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها ، كقولهم [5] : « منَ ابُوك ، وكمِ ابِلُكَ » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على ذلك : النقل والقياس ، أما النقل ، فقد قال الله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [سورة آل عمران ١/٣ ؛ ٢] فنقل فتحة همزة (الله) إلى الميم قبلها [6] ، وحكى الكسائي قال : قرأ عليَّ بعض العرب سورة (ق) فقال : ﴿ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ۝٢٥ ٱلَّذِى ﴾ [سورة ق ٥٠/٢٥ ؛ ٢٦] بفتح التنوين ؛ لأنه نقل همزة (الذى) إلى التنوين قبلها ، وحكى أيضا عن بعض العرب ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ الرحيمَ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [سورة الفاتحة ١/١ ؛ ٢] بفتح الميم ؛ لأنه نقل فتحة همزة (الحمد) إلى الميم قبلها ، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنى وهو من سادات أئمة القراء وهو أحد القَرَأة [7] العشرة : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ ﴾ [سورة البقرة ٢/٣٤] فنقل ضمة همزة (اسجدوا) إلى التاء قبلها ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأنها همزة متحركة ؛ فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع فى قولهم مَنَ ابُوك ، وكمِ ابِلُك » وما أشبه ذلك .

والذى يدل على صحة ماذكرناه أنهم يقولون : « واحدِ اثنانْ » فيكسرون

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٨٣ وابن يعيش ٩/١١٨ والإيضاح ٢/٣٥١

(٢) هذا العنوان بهامش س ، وحركة زيادة لازمة .

(٣) (حركة) ساقطة من س .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٥٤٥ وابن يعيش ٩/١١٨

(٥) (نحو) فى غ ، بدلا من (كقولهم) .

(٦) انظر : التبصرة والتذكرة ٧٠

(٧) (القراء) فى غ .

الدال من « واحد » ، وأجمعنا على أن كسرة الدال إنما [١] كانت لإلقاء حركة [٢] همزة « اثنان » عليها ؛ لالتقاء الساكنين ، ولا خلاف فى أن همزة « اثنان » همزة وصل [٣] ؛ فدل على صحة ماذكرناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الهمزة إنما يجوز أن [٤] تنقل حركتها إذا ثبتت فى الوصل نحو « منَ ابُوك » و« كمِ ابِلُك » فأما همزة الوصل ، فتسقط فى الوصل ؛ فلا يصلح أن يقال إن حركتها تنقل إلى ماقبلها ؛ لأن نقل حركة معدومة لا يتصور ، ولو جاز أن يقال إن حركتها تنقل لكان يجب أن يثبتها [٥] فى الوصل ، فيقول : قال ألرجل ، وذهبَ ألغلامُ ، حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : « أخذت عنْ ألرجل » بسكون النون وقطع الهمزة [وبفتح النون على نقل الحركة [٦] كما يقال : منْ أبوك ، ومَنِ ابُوك] [٧] ؛ فلما لم يقل ذلك بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين – وهما الميم واللام من الله – وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء قبلها ، وهذا عندى باطل ؛ لأنه لو كان التحريك فى قوله (ألم الله) لسكونها وسكون الياء قبلها لكان يجب أن تكون متحركة فى قوله (ألم ذلك الكتاب) فلما كانت ساكنة دل على أنها حركت لالتقاء الساكنين هاهنا ؛ لسكونها وسكون اللام

---

(١) (إن) فى غ .

(٢) (حركة) ساقطة من س .

(٣) انظر : الرضى على الشافية ٢٦٥/٢ وابن يعيش ١٣٧/٩ والإيضاح ٣٧٠/٢ وشرح التسهيل ٤٦٦/٣

(٤) (يجوز أن) ساقط من غ .

(٥) (تلغيها) فى س .

(٦) ولذلك كان إثباتها فى الوصل لحنا ، إلا فى ضرورة الشعر . انظر : الرضى على الشافية ٢/ ٢٦٥ وابن يعيش ١٣٧/٩ والإيضاح ٣٧٠/٢ وشرح التسهيل ٤٦٦/٣

(٧) مابين المعكوفين ساقط من غ .

بعدها ؛ لا لسكونها وسكون الياء قبلها ، وكانت الحركة فتحة على خلاف [١] الأصل فى التقاء الساكنين ؛ لأن قبلها ياء ، قبلها كسرة ، فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تعد بكسرتين ؛ فيؤدى فى التقدير [٢] إلى اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقيل جدا ، فعدلوا عنه إلى الفتح ؛ لأنه أخف الحركات [٣] .

وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب (مريينَ الذى) فإن الفتحة فى التنوين ليس عن [٤] إلقاء حركة همزة « الذى » وإنما حركت [٥] لالتقاء الساكنين - [وهما التنوين ، واللام من « الذى » - وإن كانت الحركة فتحة على خلاف الأصل فى التقاء الساكنين] [٦] ؛ لأن ماقبل التنوين كسرة وقبل الكسرة ياء قبلها كسرة ، فالياء [٧] تعد بكسرتين على ما بينا ؛ فعدل فى هذه القراءة عن الكسر ؛ لئلا يجمع [٨] فى التقدير بين خمس كسرات متواليات ، وعدل عنه إلى الفتح ؛ لأنه أخف الحركات ، وإذا كانوا قد فتحوا « أينَ ، وكيفَ » لئلا يجمعوا بين ياء وكسرة مع كثرة [٩] الاستعمال ، ولا يوجد فيه من الاستثقال مايوجد هاهنا ؛ فلأن يفتحوا ها هنا كان ذلك من طريق الأولى ، على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة ؛ لأنه لا إمام لها ، وكذلك ماحكاه عن بعض العرب من فتح الميم من ﴿ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ؛ لأنها [١٠] لا إمام لها ، على أنه لا وجه للاحتجاج بها ؛ لأن فتح الميم فتحة إعراب ؛ لأنه لما تكرر الوصف عدل به إلى النصب على المدح بتقدير أعنى [١١] ، كما قالت امرأة من العرب :

---

(١) (اختلاف) فى غ .
(٢) (ذلك) فى غ .
(٣) انظر : الكناش ٨٩/٢
(٤) (على) فى س .
(٥) (حركته) فى غ .
(٦) مابين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(٧) النص فى غ : (وقبلها ياء ، قبلها كسرة والياء) .
(٨) (يجتمع) فى غ .
(٩) (لكثرة) فى غ .
(١٠) (فإنه) فى غ .
(١١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : شرح التسهيل ٩٨/٣ ؛ ٣١٩ وشرح الأشمونى ٧٢/٢ ؛ ٢١٣

لايَبْعَدَنْ قَوْمِى الّذينَ هُمُ ... سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ
النَّازلُونَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ [١]

وهذا كثير فى كلامهم ، وقد بينا ذلك من قبل .

وأما قراءة أبى جعفر : (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا) فضعيفة [٢] فى القياس جدا [٣] ، والقراء على خلافها ، على أنها لا حجة لهم فيها ، وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الخلاف إنما وقع فى نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، وهاهنا ليس ما قبلها ساكنا [٤] ، وإنما هو متحرك ؛ لأن التاء من [٥] (الملائكة) متحركة ، فهذا احتجاج [٦] على غير محل الخلاف .

والثانى : أن هذا لا تقولون به ؛ فإنه لا يجوز عندكم نقل حركة همزة الوصل إلى المتحرك قبلها .

والثالث : أنا نقول : إنما ضمت هذه التاء إتباعا لضمة الجيم فى (اسجدوا) وذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون قد نوى الوقف ، فسكنت التاء وضمها تشبيها بضمة التاء فى قراءة من قرأ ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [سورة يوسف ٣١/١٢] بإتباع ضمة التاء ضمة الراء ؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم ، كما ضموا الهمزة ، ونحو هذا الإتباع قراءة من قرأ أيضا : ﴿ جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا ﴾ [سورة الحجر ١٥/ ٤٥ ؛ ٤٦] بضم التنوين إتباعا لضمة الخاء من (ٱدْخُلُوهَا) ، وهذا كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب .

والثانى : أنه أتبع الضم الضم ، كما أتبع الكسر الكسر فى قراءة الحسن

---

(١) سبق فى هذا الكتاب ٣٧٦

(٢) (فضعيف) فى س .

(٣) (جدا) ساقطة من غ .

(٤) (ساكن) فى غ .

(٥) (فى) فى غ .

(٦) (الاحتجاج) فى غ .

البصرى (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) فكسر [١] الدال إتباعا لكسرة اللام ، وكقولهم « مِنْتِنٌ » بكسر الميم ، والأصل فيه « مُنْتِن » بضم الميم ؛ فكسروها إتباعا لكسرة التاء ، ومنهم من يقول « مُنْتُن » بضم التاء ، والأصل فيها الكسر ، إتباعا لضمة الميم ، كقراءة ابن أبى عبلة [٢] : (ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ) بضم اللام ، والأصل فيها الكسر [٣] إتباعا لضمة الدال .

وعلى كل حال فهذه القراءة ضعيفة فى القياس ، قليلة فى الاستعمال .

وأما [٤] قولهم : « إنها همزة متحركة فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع » قلنا : [قد بينا الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع بما يغنى عن الإعادة ، فلا يجوز أن تحمل إحداهما على الأخرى .

وأما قولهم : « إنا أجمعنا على] [٥] أن كسرة الدال فى قولهم واحدِ اثنان إنما كان لإلقاء حركة همزة اثنان ، وهمزة اثنان همزة وصل » قلنا : إنما جاز ذلك هاهنا لأن « واحد » فى حكم الوقف [٦] كنحوه من العدد ، و« اثنان » فى حكم المستأنف المبتدأ به ، وإذا كان فى حكم المستأنف المبتدأ به كانت همزته بمنزلة [٧] همزة القطع ، وإن كانت همزته وصل ؛ لأن همزة القطع وهمزة الوصل تستويان فى الابتداء ؛ ولهذا يقولون « واحد إثنان » فيثبتون فيه الهمزة ، وإن كانت همزة وصل ؛ لأن « واحد » فى حكم الوقف ، و« إثنان » فى حكم المستأنف ؛ ولذلك يقولون « ثلاثه اربعة » فيحذفون الهمزة من « أربعة » ولا يقلبون الهاء من ثلاثة تاء ؛ لأن الثلاثة عندهم فى حكم الوقف والأربعة فى حكم المستأنف ، وهم إنما يقلبون الهاء تاء فى حالة الوصل ، فإذا [٨] كانت فى تقدير الوقف بقيت

---

(١) (فكسرت) فى غ .
(٢) (ابن أبى عبلة) ساقط من غ .
(٣) (والأصل فيها الكسر) ساقط من غ .
(٤) (فأما) فى غ .
(٥) مابين المعكوفين ساقط من غ .
(٦) هذا ونحوه مما يرد بدون إسناد لا يراد به تركيب ، فلا يدخلها الإعراب ، فيوقف عليها . انظر : الكناش ٢٦٨/١
(٧) (منزلة همزته) فى غ .
(٨) (وإذا) فى غ .

هاء[1] ، وإن ألقيت عليها حركة مابعدها ، كما تكون هاء إذا لم يكن بعدها شيء، والله أعلم .

* * *

(١) انظر فى تفصيل الوقف على تاء التأنيث : الرضى على الشافية ٢٨٨/٢ وابن يعيش ٨٠/٩ والمقرب ٢٤/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٩٩٥ والجاربردى ١٧٤/١ والإيضاح ٣١٤/٢ وحاشية الصبان ٢١٣/٤

١١٢ - مسألة [١]

مد المقصور [٢]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود فى ضرورة الشعر [٣] ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط فى مد المقصور وقصر الممدود شروطا لم يشترطها غيره ، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجىء فى بابه ممدود ، نحو « فَعْلَى » تأنيث « فعلان » نحو « سَكْرَى ، وعَطْشَى » فهذا لا يجوز أن يمد ؛ لأن مذكره : سكران وعطشان ، و« فَعْلَى » تأنيث « فعلان » لا تجىء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس [أن يكون مقصورا ، وكذلك [٤] لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجىء فى بابه مقصور] [٥]، نحو تأنيث أفعل ، نحو « بيضاء وسوداء » ؛ فهذا [٦] لا يجوز أن يُقْصَر ؛ لأن مذكره « أبيض وأسود » ، و« فَعْلاَء تأنيث « أفْعَل » ، لا يكون إلا ممدودا ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون ممدودا ، فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصورا أو ممدودا [٧] من المقصور والممدود ، فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود ، إذا [٨] كان له نظير من المقصور أو الممدود [٩] ؛ فيجوز عنده [مد « رحًى ، وهدًى ، وحِجًى » لأنها إذا مدت صارت إلى مثال « سماء ،

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٧١ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣ وذكر أن ابن ولاد وابن خروف وافقا الكوفيين .

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : شرح التصريح ٢/ ٢٩٣

(٤) (وكذلك) محذوفة من غ ، بوضع خط عليها .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) (فهذا) ساقطة من غ .

(٧) (وممدودا) فى غ .

(٨) (فإذا) فى غ .

(٩) (والممدود) فى غ .

ودعاء، ورداء » ، ويجوز عنده] [١] قصر « سماء ، ودعاء ، ورداء » لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال « رحًى ، وهدًى ، وحِجًى » ، فأما ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مد وقُصِرَ فلا يخرج عن بابه من المد والقصر ، فهذا تفصيل المذاهب .

وأما [٢] الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب فى أشعارهم ، قال الشاعر :

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِى السِّعْلاءِ
وعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجِرَاءِ
أَنْ نِعْمَ مَأْكُولا على الخَواءِ
يالكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شيشَاءِ
يَنْشُبُ فى المَسْعَلِ واللَّهَاءِ [٣]

[والسعلاء والخواء واللهاء] [٤] كله مقصور فى الأصل ، ومدّه لضرورة الشعر ، فدل على جوازه ، وقال الآخر :

إنما الفَقْرُ والغِناءُ مِنَ اللهِ   فهذا يُعْطَى وهذا يحدُّ [٥]

فمدَّ الغناء ، وهو مقصور ، فدل على جوازه ، وقال الآخر :

سَيُغْنِينِى الذى أَغْنَاكَ عنى   فلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِنَاءُ [٦]

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) الواو ساقطة من غ .

(٣) من الرجز ، لأبى مقدام الراجز وقيل لأعرابى من البادية فى العينى ٤/ ٥٠٧ وبلا نسبة فى الخصائص ٢/٢٣١؛٣١٨ والهمع٢/١٥٧

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) من الخفيف ، ولم أعثر له على نسبة ، ولم أجده فى مصادرى .

(٦) من الوافر ، ولم أعثر له على قائل ، وهو فى العينى ٤/ ٥١٣ والمنقوص والممدود ٢٨ والتذكرة ٥٠٩ وأوضح المسالك ٤/ ٢٩٧

وقول الآخر :

لم نُرَحِّبْ بأنْ شَخَصْتَ ولكنْ مَرْحَبًا بالرِّضَاءِ مِنْكَ وأهْلا (١)

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه .

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأنا أجمعنا على أنه يجوز فى ضرورة الشعر إشباع الحركات التى هى الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ، فإشباع الضمة كقوله :

كَأنَّ فى أَنْيَابِها القَرَنْفُولْ (٢)

أراد « القَرَنْفُل » وإشباع الكسرة كقوله :

لا عَهْدَ لى بِنِيضَالْ (٣)

أراد « بِنِضَال » ، وإشباع الفتحة كقوله :

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ على الكَلْكَال (٤)

أراد « الكلكل » ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى فى غير هذه المسألة ، فإذا كان هذا (٥) جائزا فى ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة ، فتنشأ عنها الألف ، فيلتحق بالممدود .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور ؛ لأن المقصور هو الأصل والذى يدل على أن المقصور [هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة (٦) ، والألف لا تكون فى الممدود إلا زائدة] (٧) ، والذى يدل على

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر له على عزو ، ولم أجده فى مصادرى .

(٢) سبق تخريجه فى ص ١٩

(٣) سبق تخريجه فى ص ٢١

(٤) سبق تخريجه فى ص ٢٠

(٥) (هذا) ساقطة من غ .

(٦) انظر فى تفصيل ذلك : شرح الكافية ، لابن مالك ١٧٥٩ والفصول الخمسون ٢٥٤ والمقتضب ٣/ ٢٧٩ والرضى على الشافية ٢/ ٣٢٤ والهمع ٦/ ٨٣ والمقصور والممدود ، لابن ولاد ١٢١

(٧) النص فى غ : (هو الاسم لأن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف فى الممدود لا تكون إلا زائدة) .

ذلك أيضا أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور [دون الممدود ، فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل ، فلو جوزنا مد المقصور] [١] ؛ لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل ، وذلك لا يَجُوز ، ويخرج على هذا [٢] قصر الممدود ، فإنه جاز ؛ لأنه ردٌّ إلى أصل [٣]، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه ردٌّ إلى غير أصل ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه [٤] يجوز الرد إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أبى السَّعْلاءِ

الأبيات إلى آخرها - فلا حجة فيها ؛ لأنها لا تُعرف ، ولا يُعرف قائلها ، فلا [٥] يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذى صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

إنما الفَقْرُ والغِناءُ مِنَ الله

وقول الآخر :

فلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِنَاءُ

فلا حجة لهم فيه أيضا ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الإنشاد بفتح العين والمد ، والغناء ممدود بمعنى الكفاية [٦] ، قال طَرفة :

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٢) النص فى غ : (ويخرج عن هذا) .

(٣) (الأصل) فى غ .

(٤) (أن) فى غ .

(٥) (ولا) فى غ .

(٦) وعلى هذا يكون مشتقا من قولنا : غنيت المرأة بزوجها فهى غانية . انظر : المصباح المنير (غنى) ٦٢٤

ولا تجعَلْنى كامْرِئٍ لَيْس هَمُّهُ
كَهَمِّى ولا يُغْنِى غِنائى ومَشْهدى [١]

والوجه الثانى [٢] : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدرا لغانيته ؛ أى فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء ، كما يقول : واليتُه أواليه ولاءً ، وعاديته أعاديه عداء، بمعنى واليته ، وقال امرؤ القيس [٣] :

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ
دِرَاكًا ولم يَنْضَحْ بماء فَيُغْسَلِ [٤]

فكذلك ها هنا ، وهذا هو [٥] الجواب عن قول الآخر :

.... ولكنْ مَرْحَبًا بِالرِّضاءِ مِنْكَ وأهْلا

لأن [٦] « الرضاء » مصدر راضيتهُ مُرَاضَاةً ورِضَاءً [٧] ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم : « إنه يجوز إشباعُ الحركات ، فتنشأ عنها الحروف – إلى آخر ما ذكروه [٨] » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنَّ إشباعَ الحركات هناك يؤدِّى إلى تغييرٍ واحدٍ ، وهو زيادةُ هذه الحروف فَقَطْ ، وأما ها هنا فإنه يؤدِّى إلى تغييرينِ ؛ زيادةُ الألفِ الأولى ، وقلبُ الثانيةِ [٩] همزةً ، وليس من ضرورةٍ أن يجوزَ ما يؤدِّى إلى تغييرٍ واحدٍ أن يجوزَ ما يؤدِّى إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ما ذهب إليه الفراء ؛ من اشتراطه فى قصر الممدود أن يجىء [١٠] فى بابه مقصور [١١] ؛ فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما يجىء فى بابه مقصور ، قال الشاعر :

---

(١) من الطويل ، وهو فى الديوان ٣٩

(٢) (الثالث) فى غ .

(٣) (الشاعر) فى غ .

(٤) من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى اللسان ، طبعة بيروت (عدى) ١٥/٤٠

(٥) (هو) ساقطة من غ .

(٦) (لأن) ساقطة من غ .

(٧) (أراضيه رضاء) فى غ .

(٨) (قرروه)فى غ .

(٩) (وقلب الألف الثانية) فى غ .

(١٠) (يجىء به) فى غ .

(١١) (مقصورا) فى غ .

والقَارِحَ العَدَّا وكُلَّ طِمِرَّةٍ ما إنْ تَنَالُ يدُ الطَّويلِ قَذَالها [(١)]

فقصر « العداء » وهو فَعَّال من العَدْو ، ففَعَّال [(٢)] لتكثير الفعل [(٣)] ، نحو « ضَرَّاب ، وقَتَّال » ولا يجيء في بابه مقصور [(٤)] ، وقال الآخر :

ولـكـنَّـمـا أُهْـدِي لِـقَـيْـسٍ هَـدِيَّـةً
بِفيَّ منِ اهْدَاها لَكَ الدَّهْرَ إِثْلِبُ [(٥)]

فقصر « إهداها » وهو مصدر « أهدى يُهدى إهداء » ، ولا يجوز في بابه مقصور [(٦)] ، ألا ترى أن نظيره من الصحيح « أكرم إكراما ، وأخرج إخراجا » وما [(٧)] أشبه ذلك ، وقال الآخر :

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلي وكـانَ معَ الأَطِـبَّـاءِ الأُسَـاةُ [(٨)]

فقصر « الأطباء » وهو جمع طبيب ، ولا يجيء في بابه مقصور [(٩)] ؛ لأن القياس يوجب مدَّهُ ؛ لأن الأصل في طبيب أن يجمع على « طُبَبَاء » على مثال « فُعَلاء » ، كـ « شريف وشرفاء ، وظريف وظرفاء » ، إلا أنه اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستثقلوا [(١٠)] اجتماعهما ، فنقلوه من « فُعَلاء » إلى « أَفْعِلاء » ، فصار « أَطْبِباء » ، فاستثقلوا أيضا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ؛ فرارا من الاستثقال ، وأدغموا الباء في الباء ، فصار « أَطِبَّاء » ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع « فعيل »

---

(١) من الكامل ، ولم أعثر له على نسبة وهو في حاشية الصبان ٣/ ٦٥٨

(٢) (وفعال) في غ .

(٣) انظر في أبنية المبالغة ومعانيها : شرح التصريف الملوكي ٩١ وأوضح المسالك ٣/ ٢١٩ والجمل ٩٢ وابن يعيش ٦/ ٧١ وشرح الأشموني ١/ ٥٥٦

(٤) (مقصورا) في غ .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو في اللسان طبعة بيروت (ثلب) ١/ ٢٤٢

(٦) (مقصورا) في غ .

(٧) (في ما) في غ .

(٨) سبق تخريجه في هذا الكتاب ٣٢٩

(٩) (مقصورا) في غ .

(١٠) (واستثقلوا) في غ .

من المضاعف ، كقولهم « حبيب وأحباء ، وخليل وأخلاء ، وجليل وأجلاء » وما أشبه ذلك ، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدودا ، فلما قال « الأطبا » فقصر ما يوجب القياس مدَّهُ دل على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

* * *

١١٣ - مسألة [١]

الإسم المقصور [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه ، سقطت ألفه فى التثنية ؛ فقالوا فى تثنية « خَوْزَلَى ، وقَهْقَرَى » : خَوْزَلانِ ، وَقَهْقَرَانِ [٣] ، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه [٤] يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا فى « قاصِعاء ، وحاثِياء » : قاصِعانِ ، وحاثِيَانِ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شىء من ذلك فى مقصور ولا ممدود .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك ؛ لأنه لما كثرت حروفهما ، وطال اللفظ بهما ، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء [٥] ونون عليهما ازدادا [٦] كثرة وطولا ؛ فاجتمع فيهما ثقلان ؛ ثقل أصلى ، وثقل طارئٌ ؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما ، كما يحذفون لكثرة الاستعمال .

والذى يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر فى الحذف قولهم « اشهابَّ اشْهبابا ، واحمارَّ احْمِرارًا ، وأصله : اشهيبابا [٧] واحميرارا [٨] ، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها ، وكذلك زعمتم أن » كينونة « أصلها كَيِّنُونة » بالتشديد ، ثم أوجبتم الحذف ؛ لطول الكلمة ؛ طلبا للتخفيف ، فدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر فى الحذف ، فكذلك ها هنا ، وعلى هذا يخرج

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٧٠ وشرح التصريح ٢/٢٩٤ - ٢٩٥ والرضى على الكافية ٢/ ١٧٤ وشرح الأشمونى ٢/٤١٧ وأوضح المسالك ٤/٢٩٩

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : شرح الأشمونى ٢/٤١٧ وأوضح المسالك٤/٢٩٩

(٤) (أن) فى غ .

(٥) (وياء) فى س .

(٦) (ازدادوا) فى س .

(٧) الشهب والشهبة : لون بياض يصدعه سواد فى خلاله . اللسان (شهب) ١/٤٨٩

(٨) مصدر « اشهابّ » : اشهباب ، ومصدر « اشهايب » : اشهيبابا . انظر : الرضى على الشافية ٢/ ٢٥٩ والمنصف ١/٦٥ والتسهيل ٢٠٤ والكتاب ٤/١٤٤

مالم يكثر حروفه منهما [١] ؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء ؛ لقلة حروفه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا [٢] إنه لا يحذف منهما [٣] شيء ؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد ؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء ، قلَّت حروفه أو كثرت .

والذى يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه ، كما حُذِفَ [٤] فيما قلت حروفه ، فقالوا فى تثنية « جُمَادَى » : « جُمادَيَيِن » [٥] من غير حذف ، وقال الشاعر :

شَهْرَىْ رَبِيعٍ وجُمَادَيَيْنَهْ [٦]

وقال الآخر :

جُمَادَيَيْنِ حُسُومَا [٧]

وقال الآخر :

جُمَادَيَيْنِ حَرَام [٨]

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف ، والعدول عن الأصل والقياس والنقل [٩] من غير دليل [١٠] لا وجه له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه يحذف [١١] لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما » قلنا : كثرة الحروف لا تكون علة موجبة

---

(١) (منها) فى غ .
(٢) (إنما قلنا) ساقط من غ .
(٣) (منه) فى غ .
(٤) (لم تحذف) فى غ .
(٥) (جماديان وجماديين) فى غ .
(٦) بيت من الرجز ، ويروى قبله :

يا رُبَّ خالٍ لكَ من عُرَيْنَه فَسْوَتُهُ لا تَنْقضِى شَهْرَيْنَهْ

لامرأة من فقعس فى الخزانة ٧/٤٥٦ وابن يعيش ٤/١٤٢

(٧) لم أجد هذا الشاهد فى مصادرى .
(٨) لم أجد هذا الشاهد فى مصادرى .
(٩) (النقل والقياس) فى غ .
(١٠) (من غير دليل) ساقط من غ .
(١١) النص فى غ : (إنه يجوز أن يحذف منهما أكثر حروفهما وكثرة ألفاظهما) .

للحذف ، وإنما يجد ذلك فى ألفاظ يسيرة ، نُقِلَتْ عنهم على خلاف الأصل والقياس ، فيجب الاقتصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها [١] ؛ إذ ليسَ الحذفُ للكثرةِ قياسًا مطردًا ؛ وإذا وجبَ الاقتصارُ على ما نُقِلَ عنهم [٢] من الحذف للكثرة بطل أن الحذف ها هنا للكثرة ؛ لو ورد النقل بخلافه .

وأما استشهادهم بـ « اشهباب وكينونة » والأصل فيهما : اشهيباب وكيَّنونة ، بالتشديد فمخالف لما وقع الخلاف فيه ؛ لأن الثقل فيهما لازم فى أصل الكلمة [غير عارض ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ، فإنه غير لازم فى أصل الكلمة] [٣] ، بل هو عارض ؛ لأن التثنية عارضة ، وليست لازمة، ثم أيضا استشهادهم بـ « كيْنونة » وأن [٤] أصلها « كيَّنونة » بالتشديد [٥] لا يستقيم ؛ لأنه شىء لا يقولون به ؛ لأن الأصل عندهم فى « كينونة » : كَوْنونة ؛ فأبدلوا من الواو ياء ، فكيف يستشهدون به [٦] على صحة مذهبهم بشىء لا يعتقدون صحته ؟ فدل ذلك على صحة ما قلناه ، والله أعلم .

* * *

(١) (غيرها) فى غ .
(٢) (عنهم) زيادة من غ .
(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(٤) (أن) ساقطة من غ .
(٥) (بالتشديد) ساقط من غ .
(٦) (به) ساقطة من غ .

١١٤ - مسألة[١]
علامة التأنيث [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من[٣] نحو « طَالِق ، وطَامِث ، وحَائِض ، وجَامِل » لاختصاص المؤنث به[٤] ، وذهب البصريون[٥] إلى أنه إنما حُذِفَت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسبَ ، ولم يُجْرُوه على الفعل ، وذهب بعضهم إلى أنهم حذفوا علامة التأنيث منه[٦] ؛ لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم قالوا : « شيءٌ حائضٌ » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت فى الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث [٧] ، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر فى هذه الأوصاف من الطلاق والطَّمْث والحيض والحمل ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك [٨] بينهما بحال محال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو ؛ لأن قولهم « طالق ، وطامث ، وحامل ، وحائض » فى معنى : ذات طلاق وطمث وحيض ، وحمل على معنى النسب ، أى : قد عُرِفَتْ بذلك ، كما يقال : رجل

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٦٩ ومقدمة البلغة ٤٨ والمقتضب ٣/ ١٦٤ وابن يعيش ٥/ ١٠٠

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (فى) فى غ .

(٤) (به) ساقطة من غ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٤٣ - ٤٧

(٦) (به) فى غ .

(٧) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ١٦١ والبلغة ٦٣ وشرح الأشمونى ٢/ ٣٩٨ - ٣٩٩ وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٦

(٨) (بين شيئين لا اشتراك) ساقط من غ .

رامح ونابل ، [أى ذو رُمح ونَبْل] [(١)] ، وليس محمولا على الفعل ، واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل ، نحو « ضَرَبتِ المرأة ، تضرب ، فهى ضاربة » ، وإذا [(٢)] وُضِعَ على النَّسب لم يكن جاريا على الفعل ولا متبعا له ، فلم تلحقه علامة التأنيث ، وصار[(٣)] بمنزلة قولهم [(٤)] : « امرأة مِعْطار ، ومذكار ، ومِئناث ، ومِئشير ، ومِعطير ، وصبور ، وشكور ، وخَوْد ، وضَناك ، وصَناع ، وحَصَان ، ورَزَان قال حسان « رحمه الله » [(٥)] :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لحومِ الغوافِلِ [(٦)]

فإن هذه الأوصاف ، وما أشبهها لما لم تكن جارية على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث ، فكذلك ها هنا .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لَدَخلته علامة التأنيث ؛ فقيل : طَلَقَتْ فهى طالقة ، وطَمِثَت فهى طامثة ، وحاضت فهى حائضة ، وحملت فهى حاملة ، قال الشاعر ، وهو الأعشى :

أَيَا جَارَتَا بِينى فَإِنَّكِ طَالِقَهْ كذاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وطَارِقَهْ [(٧)]

وقال[(٨)] :

تَمَخَّضَتِ المنُونُ لَهُ بِيَومِ أَنَى ولِكُلِّ حامِلَةٍ تمامُ [(٩)]

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ . (٢) (فإذا) فى غ .

(٣) (فصار) فى غ .

(٤) انظر فى تفصيل الصيغ التى لا تدخلها التاء : شرح الأشمونى ٢/ ٣٩٩ وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٧

(٥) (رحمه الله) ساقط من غ .

(٦) من الطويل ، وهو فى اللسان ، طبعة بيروت (حصن) ١٣/١٢٠ وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ٢٨٩

(٧) من الطويل ، وهو فى الديوان ٣١٣ (٨) (قال الآخر) فى غ .

(٩) من الوافر ، لعمرو بن حسان فى اللسان طبعة بيروت (كثر) ٥/١٣١ ، (مخض) ٧/ ٢٣٠، (منن) ١٣/٤١٧ وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ٨٣٦ وابن يعيش ٤/١٠٣ وإصلاح المنطق ٣ ؛ ٣٤٢

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما حذفوا علامة التأنيث من « طالق » ونحوه ؛ لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم قالوا : شيء طالق ، أو إنسان طالق [١] ، كما قالوا : رجلٌ رَبْعَةٌ ، فأنثوا والموصوف مذكر على معنى نفس رَبْعَة ، وكما جاء في الحديث : « مذ دجت الإسلام » [٢] لأن الإسلام بمعنى الملة ، وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : سمعت أعرابيا يمانيا [٣] يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول « جاءته كتابي[٤] » ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟ والحمل على المعنى كثير في كلامهم ، قال الشاعر :

قَامَتْ تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ   مَنْ لي مِنْ بَعْدِكَ يا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي في الدَّارِ ذا غُرْبَةٍ   قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ [٥]

فقال « ذا غربة » ولم يقل « ذات غربة » ؛ لأن المرأة في المعنى إنسان . وقال الآخر :

إِنَّ السَّمَاحَةَ والمرُوءَةَ ضُمِّنَا   قَبْرًا بِمَرْوَ على الطَّرِيقِ الوَاضِحِ [٦]

فقال « ضُمِّنا » ولم يقل « ضُمِّنتا » [٧] ؛ لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء والمروءة إلى الكرم ، وقال الآخر :

فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِي لِمَّةٌ   فَإِنَّ الحوادِثَ أَوْدَى بِها [٨]

---

(١) (أو إنسان طالق) ساقط من غ .
(٢) لم أجد هذا الحديث في كتب الأحاديث الستة .
(٣) (يمانيا) ساقطة من س .   (٤) (كتابي) ساقطة من غ .
(٥) سبق تخريجه في هذا الكتاب ٤٠٢
(٦) من الكامل ، لزياد الأعجم في الديوان ٥٤ وأمالي المرتضى ١/٧٢ والعيني ٢/٥٠٢ والشعر والشعراء ١/ ٤٣٨ ونسب للصلتان العبدي في أمالي المرتضى ٢/١٩٩
(٧) (ولم يقل ضمِّنتا) ساقط من غ .
(٨) من المتقارب ، للأعشى في الديوان ٢٢١ والكتاب ٢/ ٤٦ وابن يعيش ٥/٩٥ ؛ ٩/٤١ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٧ والخزانة ١١/٤٣٠ وبلا نسبة في ابن يعيش ٩/ ٦ ورصف المباني ١٠٣؛ ٣١٦ ويروى الشطر الأول : « فإما ترى لمتي بُدِّلت » .

فقال « أودى » ولم يقل « أودت » ؛ لأن الحوادث فى معنى الحدثان ، وقال الآخر :

أَلا هَلَكَ الشِّـــهَابُ المسْتَنِيرُ وَمِــدْرَهُنا الكَمِيُّ إذا نُغِيرُ
وَحمَّـــالُ المِئِينَ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَثَانُ وَالأَنِفُ النُّصُور [1]

فقال « ألمت » لأنه ذهب بالحَدَثَان [2] إلى معنى الحوادث [3] ، وقال الآخر :

إنَّ الأمــورَ إذا الأَحْــدَاثُ دَبَّــرَهَــا
دُونَ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَلا [4]

فقال « دبرها » لأنه ذهب إلى معنى الحَدَث ؛ لأن الحدث ها هنا يؤدى عن الجمع ، وقال الآخر :

هَنِيئًا لِسَعْدٍ مَا اقْتَضَى بَعْدَ وَقْعَتِى
بِنَـاقَـةِ سَـعْـدٍ وَالـعَـشِـيَّـةُ بَـارِدُ [5]

فقال « بارد » ؛ لأنه حمل العشية على معنى العشى ، وقال الآخر[6] :

وَإِنَّ كِـلابًـا هَـذِهِ عَـشْـرُ أَبْـطُـنٍ
وَأَنْـتَ بَرِىءٌ مِنْ قَبَائِلِـها العَشْرِ[7]

فقال « عشر أبطن » ولم يقل « عـــــشرة » ؛ لأن البطن بمعنى القبيلة ،

---

(١) من الوافر ، ولم أعثر لهما على نسبة ، والشعر فى شرح شواهد الإيضاح ٣٤٧

(٢) (بالحدثان) ساقطة من س .

(٣) (الحدث) فى غ .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر له على قائل معين ، ولم أجده فى مصادرى .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر له على قائل ، وهو فى أمالى المرتضى ٧١/١

(٦) (آخر) فى غ .

(٧) من الطويل ، للنواح الكلابى فى العينى ٤/ ٤٨٤ وبلا نسبة فى الكتاب ٥٦٥/٣ وشرح عمدة الحافظ ٥٢٠ والهمع ٢/ ١٤٩ والمقتضب ٢/ ١٤٨

وقال الآخر[١] :

وَقَـائـعُ فِـى مُـضَـرٍ تِـسْـعَـةٌ   وَفِى وَائِلٍ كَانَتِ العَاشِرَةْ [٢]

فقال « تسعة » ولم يقل « تسع » ؛ لأنه حمل الوقائع على الأيام ، يقال[٣] : فلان عالم بأيام العرب ، أى بوقائعها ، وقال الآخر ، وهو عمر بن أبى ربيعة [٤] :

وَكَانَ مجنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى
ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ [٥]

فقال « ثلاث » ولم يقل « ثلاثة » ؛ لأنه عَنَى بالشخوص نساء ، فحمله على المعنى[٦] ، وقال الآخر ، وهو الحطيئة [٧] :

ثَـلاثَـةُ أَنْـفُـسٍ وثَـلاثُ ذَوْدٍ   لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالى [٨]

فقال « ثلاثة أنفس » ولم يقل « ثلاث » حـــملاً على المعنى ، وقال

---

(١) (آخر) فى غ .

(٢) من المتقارب ، ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى الهمع ١٤٩/٢ وشرح عمدة الحافظ ٥٢٠

(٣) (فقال) فى غ .

(٤) هو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى ، من بنى مخزوم ، ويكنى أبا الخَطّاب ، وهو من شعراء بنى أمية . انظر : الشعر والشعراء٥٥٧/٢

(٥) من الطويل ، وهو فى الديوان ١٠٠ والكتاب ٣/ ٥٦٦ والعينى ٤/ ٤٨٣ وشرح شواهد الإيضاح ٣١٣ والخزانة ٥/ ٣٢٠ والخصائص ٢/ ٤١٧ وبلا نسبة فى المقتضب ١٤٨/٢ وشرح عمدة الحافظ ٥١٩

(٦) انظر : الكتاب ٥٦٦/٣

(٧) الحطيئة أحد فحول الشعراء متصرف فى فنون الشعر ، وكنيته أبو مُلَيْكة ، واختلف فى تلقيبه بالحطيئة ، وكان ذا غضب على قبيلته . انظر : الخزانة (بولاق) ١/ ٤٠٩

(٨) من الوافر ، وهو فى الديوان ٢٧٠ والكتاب ٣/ ٥٦٥ والخزانة ٧/ ٣٦٧ ولأعرابى من البادية فى العينى ٤/ ٤٨٥ وبلا نسبة فى الهمع ١/ ٢٥٣ ؛ ١٧٠/٢

القَتّال الكلابى[١] :

قَبَائِلُنا سَبْعٌ وَأَنْتُمْ ثلاثَةٌ
وللسَّبْعُ خَيرٌ مِنْ ثَلاثٍ وَأَكْثَرُ[٢]

فقال « ثلاثة » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال لَبيد :

فَمَضَى وقَدَّمَها وَكَانَتْ عَادَةً
مِنْهُ إذَا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدَامُهَا [٣]

فقال « كانت » ؛ لأن الإقدام فى معنى التَّقْدِمة ، وقال الآخر :

يَا أيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِى مَطِيَّتَهُ
سَائِلْ بَنِى أسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ [٤]

فقال « هذه » [٥] ؛ لأن الصوت فى معنى الصَّيْحة ، وقال الآخر :

وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنا الغَفْرُ [٦]

أى[٧] : المَغْفِرَة ، وقال الآخر ، وهو[٨] طُفَيل الغَنوى :

---

(١) القتال الكلابى هو عبد الله بن مجيب بن المضرحى بن عامر ، ولقب بالقتال لتمرده على قبيلته ، وكان شجاعا شاعرا ، وهو من أبى بكر بن كلاب . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٧٠٩ والخزانة (بولاق) ٦٦٨/٣

(٢) من الطويل ، وهو فى الديوان ٥٠ والكتاب ٥٦٥/٣

(٣) من الكامل ، فى الديوان ٣٠٦ والخصائص ٢/ ٤١٥ وبلا نسبة فى الخصائص ٧٠/١

(٤) من البسيط ، لرويشد بن كثير الطائى فى الدرر ٢/ ٢١٦ وابن يعيش ٥/ ٩٥ وبلا نسبة فى الهمع ٢/ ١٥٧ والخزانة ٤/ ٢٢١ والخصائص ٤١٦/٢

(٥) (هذه الصوت) فى غ .

(٦) عجز بيت من الطويل ، وصدره : أَزَيْدُ بنَ مَصْبوحٍ فَلَوْ غَيْرُكُمْ جَنَى غفرنا
ولم أعثر له على نسبة ، وهو فى سر صناعة الإعراب ١/ ١٣ واللسان طبعة بيروت (غفر) ٢٥/٥

(٧) (أراد) فى غ .

(٨) (الآخر وهو) ساقط من غ .

إذْ هِيَ أحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حَاجِبُهُ
والعَينُ بالإثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ [١]

ولم يقل « مكحولة » ؛ لأن العين فى المعنى عُضْو ، وقال الآخر :

أرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أسِيفًا كَأنَّمَا
يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا [٢]

فقال « مخضَّبًا » لأن الكف فى المعنى عضو .

والحمل على المعنى أكثر فى كلامهم من أن يحصى ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن علامة التأنيث إنما [٣] دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث فى هذه الأوصاف » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا [٤] يبطل بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾ [سورة الحج ٢/٢٢] ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغى أن لا تدخل ها هنا ؛ لأن هذا وصف لا يكون فى المذكر ، فلما دخلت دلَّ [٥] على فساد ما ذهبوا إليه .

والوجه الثانى [٦] : أنه لو كان [٧] سبب حذف علامة التأنيث من هذا النحو وجود الاختصاص وعدم الاشتراك لَوَجَب أن لا يوجد الحذف مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص فى نحو قولهم « رجل عاشق ، وامرأة عاشق » [٨]

---

(١) من البسيط ، وله فى الديوان ٥٥ والكتاب ٢/ ٤٦ وشرح أبياته ١/ ١٨٧ وبلا نسبة فى ابن يعيش ١/ ١٨ وسر صناعة الإعراب٢/٦٦٩

(٢) من الطويل ، للأعشى فى الديوان١٦٥ وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨ وبلا نسبة فى الخزانة ٧/٥

(٣) (إذا) فى غ .

(٤) (أنه) فى غ .

(٥) (دل) ساقطة من غ .

(٦) النص فى س : (الوجه الثانى ذكره أبو على) .

(٧) (كانت) فى غ .

(٨) انظر : المصباح المنير ٥٦٣

و« رجل عانس ، وامرأة عانس »[١] إذا طال مكثهما لا يتزوجان ، و« رجل عاقر[٢] ، وامرأة عاقر »[٣] إذا لم يُولَد لهما ، و« رأس ناصِل من الخضاب ، ولحية ناصل » و« جَمل نازّع إلى وطنه ، وناقة نازع » و « جمل ضامر ، وناقة ضامر » و« جمل بازل ، وناقة بازل » فى كلمات كثيرة ، قال زهير :

فَوَقَعْتُ بينَ قَتُودِ عَنْسٍ ضَامِرٍ لِحَّاظَةٍ طَفَلَ العَشِيِّ سِنَادِ[٤]

وقال الأعشى :

عَهْدِى بِهَا فِى الحَىِّ قَدْ سُرْبِلَتْ
بَيْضَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ[٥]

وقال زهير :

تُهَوِّنُ بُعْدَ الأرْضِ عَنِّى فَرِيدَةٌ
كنازُ البَضيعِ سَهْوَةُ المشْيِ بَازِلُ[٦]

وقال لبيد :

تَرْوِى المَحَاجِرَ بَازِلٌ عُلْكُومُ[٧]

وقال الآخر :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أوْ عَيْهَلٍ[٨]

---

(١) انظر : المصباح المنير ٥٩١

(٢) (عاقرة) فى غ .

(٣) انظر : المصباح المنير ٥٧٦

(٤) من الكامل ، وهو فى الديوان ٣٣١

(٥) من السريع ، وهو فى الديوان ١٨٩ وشواهد المغنى ٢/ ٩٠٣وابن يعيش ٥/ ١٠١ وغير منسوب فى الهمع١/١٠٧ويروى « هيفاء » بدلا من « بيضاء » .

(٦) من الطويل ، وهو فى الديوان ٢٩٦

(٧) عجز بيت من الكامل ، وصدره : « بكرت بها جرشيّةٌ مقْطُورةٌ » ، وهو فى الديوان ١٢٢

(٨) بيت من الرجز ، لمنظور بن مرثد ، فى النوادر ٥٣ وشرح شواهد الإيضاح٢٧٦ والخزانة =

كيف والأصمعي [١] قد صنَّف في هذا النحو كتابا ؟ .

والوجه الثالث : وهو [٢] أنه لو كان الاختصاص سببًا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل ، لوجب أن يكون ذلك سببًا لحذفها من الفعل ؛ فيقال : المرأة طَلَقَ ، وطَمِث ، وحَاضَ ، وحَمَل ، كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ؛ فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد ، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى ، كأنه قال : إنسان حائض ؛ لأن الحمل على المعنى اتساع ، يُقْتَصَر فيه على السماع ، والتعليل [بالاختصاص ليس باتساع] [٣] ، فينبغي أن لا يقتصر فيه على السماع ، ولا يلزم أيضا على قول من حمله على النسب بوجه ما ؛ لأنه جعل حائضا بمعنى ذات حيض ، والفعل [٤] لا يدل على نفس الشيء ؛ فيقال : إن هندًا حاض ، وبمعنى : هند ذات حيض ، وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان [٤] ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

* * *

= ٦/ ١٣٥ وشرح أبيات الكتاب ٢/ ٣٧٦ ونسبه سيبويه في الكتاب ٤/ ١٧٠ لرجل من بني أسد ، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٥٩ والمحتسب ١/ ١٠٢ والممتع ١/١١١ ورصف المباني ١٦٢

(١) هو كتاب « الألفاظ » فيما يبدو . بغية الوعاة ١١٣/٢

(٢) (وهو) ساقطة من غ .

(٣) النص في غ : (باتساع ليس باختصاص) .

(٤) (فالمعنى) في غ ، بدلا من (والفعل) .

(٥) انظر : الكتاب ١/ ١٢ والمرتجل ١٤ وقواعد المطارحة (ورقة) ١٤

١١٥ - مسألة [١]

حكم الواو الواقعة بين ياء وكسرة [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو « يَعِدُ ، وَيزِنُ » إنما حُذِفَتْ للفرق بين الفعل [٣] اللازم والمتعدى ، وذهب البصريون [٤]إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين ؛ إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد [٥] ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو ، فلما تغايرا فى اللزوم والتعدى ، واتفقا فى وقوع فائهما واوا ، وجب أن يفرق بينهما فى الحكم ، فبقّوُا الواو فى مضارع اللازم نحو [٦]« وجِل يوجَل ، ووحِل يوحَل » [٧] ، وحذفوا الواو من المتعدى ، نحو « وعد يعد ، ووزن يزن » وكان المتعدى أولى بالحذف ؛ لأن التعدى صار عوضًا من حذف الواو .

قالوا [٨] : ولا يجوز أن يقال « إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة » لأنا نقول : هذا يبطل بقولهم « أعد ونعد وتعد » والأصل فيه : أوْعِد ونَوْعد وتَوْعِد ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغى أن لا تحذف ها هنا ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، [ولكان ينبغى أن تحذف من قولهم « أَوْعَدَ يُوعِدُ » بضم الياء ، فيقال « يُعِدُ » لوقوعها بين ياء وكسرة] [٩] ، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه .

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ١٣٣ وشـــرح التصريح ٢/ ٣٩٦ والمنصف ١/ ١٨٨ والجاربردى ١/ ٢٧٢

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) (فالمعنى) فى غ ، بدلا من (والفعل) .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٥٢ – ٥٣ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٥ وشرح التصريح ٢/٣٩٦

(٥) انظر : الرضى على الشافية ٢/ ٢٧٢ وحاشية الصبان ٢/٨٧

(٦) انظر فى تفصيل ذلك : الكناش ٢/٩٩٥

(٧) (ووحل يوحل) ساقط من س .

(٨) (والواو) فى س بدلا من (قالوا) .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل فى كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التى توجب ثقلا ، وجب أن يحذفوا واحدا منها طلبا للتخفيف ، فحذفوا الواو ؛ ليخفَّ أمر الاستثقال [١] .

والذى يدل على صحة ذلك أنَّ الواو والياء إذا اجتمعتَا ، وكانا [٢] على صفة ، يمكن أن تُدغمَ إحداهما [٣] فى الأخرى ، قُلِبت الواو إلى الياء ، نحو « سيّد ، وميّت » [٤]؛ كراهية لاجتماع المثلين ، وإذا [٥] اجتمع ها هنا ثلاثة أمثال الياء والواو [٦] والكسرة ، ولم يمكن الإدغام ؛ لأن الأول [٧] متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكنًا [٨] ؛ فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقيل : يَعِدُ ، ويَزِنُ ، وحملوا « أعد ونعد وتعد » على « يعد » لئلا تختلف طرق [٩] تصاريف الكلمة [١٠] ، على ما سنبينه فى الجواب [١١] إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما حُذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى ، فبقَّوُا الواو فى اللازم ، وحذفوها من المتعدى » قلنا : هذا باطل ؛ فإنَّ كثيرًا من الأفعالِ اللازمةِ قد حُذِفَت منها الواوُ ،

---

(١) انظر : المنصف ١/ ١٨٨ والجاربردى ١/٢٧٢ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٥ وشرح التصريح ٢/٣٩٦

(٢) (وكان) فى س .

(٣) (أحدهما) فى س .

(٤) انظر : الجاربردى ١/ ١٩٣ وشرح التصريف الملوكى ٤٦١ والرضى على الشافية ٣/١٣٩ وزعم البغداديون أن سيدا وميتا فى الأصل على وزن « فَيْعَل » ، وذهب الفراء إلى أن الأصل : سَوْيِد ، على وزن فَيْعِل ، ثم قلب فأدغم . انظر : الممتع ٥٠١ وشرح الشافية ٣/١٥٤

(٥) (فإذا) فى غ .

(٦) (الواو والياء) فى غ .

(٧) (الواو) فى غ بدلا من (الأول) .

(٨) انظر فى تفصيل ذلك : الممتع ٦٣١ وشرح الشافية٣/ ٢٣٣ وابن يعيش ١٠/١٢٠ وحاشية الصبان ٤/٣٤٥

(٩) (طريق) فى س .

(١٠) انظر : سر صناعة الإعراب ١/٣٨٥

(١١) (فى الجواب) ساقط من س .

وذلك نحو « وَكَفَ البيتُ يكِفُ [١] ، ونَمَ الذباب يَنِمُ [٢] ، ووجد فى الحزن يَجِدُ » إلى غير ذلك ، والأصل فيها : وكَفَ يوْكِفُ ، ونَمَ يَوْنِمُ، ووجد يَوْجِدُ ، وكلها [٣] لازمة ، ولو كان الأمر على ما [٤] زعمتم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو ، فلما حُذفت ، دل على أنه إنما حذفت الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، ولا نظر فى ذلك إلى اللازم والمتعدى .

وأما « وجِل يوجل ، ووحِل يوحَل » [٥] ، فإنما لم تحذف منه الواو ؛ لأنه جاء على يفعل بفتح العين ، كـ « علم يعلم » فلم تقع فيه [٦] بين ياء وكسرة ، وإنما وقعت بين ياء وفتحة ، [وذلك لا يوجب حذفها ، وأما حذفهم لها من قولهم « وَلَغَ يَلَغُ » ، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة] [٧] فلأن الأصل فيه يفعل بكسر العين كضرب يضرب ، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لاما [٨] ، فإن حرف الحلق متى وقع لاما من هذا النحو [٩] فإن القياس يقتضى أن يفتح العين منه [١٠] ، نحو : قرأ يقرأ ، وجبه يجْبَهُ ، وسَدَح يسدَح [١١] ، وشدَخ يشْدَخ ، وجمع يجمَع ، ودمغ يدمَغ ، إلا ما جاء على الأصل [١٢] ، نحو : نطح الكبش ينطح ، ونبَح الكلب ينبح ، وكذلك أيضا [١٣] إذا وقع حرف الحلق عينا فإنه يقتضى فتح العين أيضا ، نحو « سأَل يسأَل ، وجهَد يجهَد ، ونحَر ينحَر ،

---

(١) وكف البيت بالمطر إذا سال قليلا قليلا . انظر : المصباح المنير (وكف) ٩٢٤

(٢) (المصباح المنير (ونم) ٩٢٨

(٣) الواو ساقطة من غ .

(٤) (كما) فى غ .

(٥) (ووحل يوحل) ساقط من غ .

(٦) (فيه) زيادة من غ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٨) (عينا) فى غ .

(٩) (من هذا النحو) ساقط من غ .

(١٠) انظر : المفصل ٢٧٧ وابن يعيش ٧/ ١٥٦ - ١٥٧

(١١) (صدح يصدح) فى غ .

(١٢) انظر فى مضارع فعَل : المنصف ١/٢٠٩ والأفعال ، للسرقسطى ١/٦٠ والممتع ١٧٣ وابن يعيش ٧/ ١٥٢ والرضى على الشافية١/ ١١٧ والهمع ٦/٢٠ والإيضاح ٢/١١٤ والأفعال ، لابن القطاع ١/٨ وشرح الكافية ، لابن مالك ٢٢١٣

(١٣) (أيضا) ساقطة من غ .

وفخَر يفخَر ونعَب ينعَب ، وفغَر يفغَر ، إلا ما جاء على الأصل ، نحو « نعق ينعق » فدل على أن « وجل يوجل » لا حجة لهم فيه ، وفى « وجل يوجل » أربع لغات [(١)] : أحدها : تصحيح الواو ، وهى اللغة المشهورة ، واللغة الثانية « ياجَل » فتقلب الواو ألفا لمكان الفتحة قبلها وفرارا من اجتماع الياء والواو إلى الألف ، واللغة الثالثة قلب الواو ياء ، نحو « ييْجَلُ » وذلك على طريق « سيد وميت » ، وإن لم يمكن الإدغام لتحركِ الأول [(٢)] ، واللغة الرابعة « يِيجَل » بكسر الياء [(٣)] ؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياءً ، فكسروا ما قبلها ؛ ليجرى قلبها على سنن القياس فى نحو « ميعاد ، وميزان ، وميقات » [(٤)] ، والأصل فيها [(٥)] : مِوْعاد ، ومِوْزَان ، ومِوْقَات [(٦)] ؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت [(٧)] ، إلا أن الواو لما سكنت ، وانكسر ما قبلها ، قلبوها ياء [(٨)] ، فكذلك ها هنا ؛ لما لم يمكن الإدغام لِما ذكرنا ، وكانت الواو تقلب فى نحو « سيِّد » لإمكانه أحبُّوا أن يقلبوا الواو بسببٍ يستمر له القلب ، وهو كسر ما قبلها .

وأما قولهم « إنها لو كانت قد حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، لكان ينبغى أن لا تحذف من « أعد ، وتعد » ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة » قلنا : إنما حذفت ها هنا ، وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة – التى هى الهمزة والنون والتاء – على الياء ؛ لأنها أخوات ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التى ذكرناها حذفت مع الآخر ؛ لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ؛ ليجرى

---

(١) انظر : اللسان (وجل) ١٤/٣٤٨ والكناش ٢/٩٩٩

(٢) (الأولى) فى غ .

(٣) وليس كسر الياء هنا من لغة من يقول : تِعلم ، بكسر حرف المضارعة ، بل لأجل أن تنقلب الواو ياء ، وهى التلتلة المنسوبة إلى بهراء . انظر فى تفصيل ذلك : الخصائص ٢/١١ ودرة الغواص ١٤١ واللسان (وقى) ٢٠/ ٢٨٣ وفصول فى فقه العربية ١٢٤

(٤) (ميقات وميزان) فى غ .

(٥) (فيه) فى غ .

(٦) (وموقات وموزان) فى غ .

(٧) (والقلب) فى غ .

(٨) (ياء) زيادة من غ .

الباب على سَنَنٍ واحدٍ ، وصار هذا بمنزلة « أكرمُ » والأصل فيها « أُأَكْرِمُ » [١] ، إلا أنهم [٢] كرهوا اجتماع همزتين ، فحذفوا الثانية فرارا من اجتماع همزتين طلبا للتخفيف ، وكان [٣] حذف الثانية أولى من الأولى [٤] ؛ لأن الأولى دخلت لمعنى ، والثانية ما دخلت لمعنى فلهذا كان حذفُ الثانيةِ ، وتبقيةُ الأولى أولى ، ثم قالوا [٥] : « نُكْرِم ، ويُكْرِم » ، فحذفوا الهمزة حملا للنّونِ والتاء والياء على الهمزة ؛ طلبًا للتشاكُلِ على ما بينا .

وأما قولهم « إنه لو كانَ الحذفُ لوقوعِها [٦] بين ياءٍ وكسرة كان [٧] يجب الحذفُ في قولهم (يُوعِد) ونحوه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن هذا لا يصلح أن يكون نقضًا على « يعد » ؛ لأن الواو ها هنا ما وقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الأصل في [٨] « يُوعِد » بضم الياء « يُؤَوْعِد » ، [كما أن الأصل في « يكرم » : يُؤكرم ، قال الشاعر :

فـإنـه أهـل لأن يُـؤَكْـرَمـا [٩]

فلما كان الأصل : يؤوْعد] [١٠] بالهمزة ، فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء ؛ لأنها في حكم الثابتة ، كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر :

وَكَحَّلَ العَيْنَينِ بِالعَوَاوِرِ [١١]

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ١/٣٨٥ وأوضح المسالك ٤/٤٠٦

(٢) (لأنهم) ساقطة من غ .

(٣) (وإن كان) في س .

(٤) (أولى من الأولى) ساقط من غ .

(٥) (قالوا) زيادة من غ .

(٦) (لوقوعهما) في س .

(٧) (لكان) في غ .

(٨) (في قوله) في غ .

(٩) سبق تخريجه في هذا الكتاب ٨

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(١١) من الرجز المشطور ، وهو للعجاج في الخصائص ٣/ ٣٢٦ وبلا نسبة في الكتاب ٤/٣٧٠ والممتع ٣٣٩ واللسان (عور) ٦/٢٩٣ وأوضح المسالك٤/ ٣٧٤ والمفصل ٣٨٢ وابن يعيش ١٠/ ٩٢ وسر صناعة الإعراب ٧٧١ والتبصرة والتذكرة ٨٩٩ والتاج (عور) ٣/ ٤٢٨ والمحتسب ١/١٠٧ والأصول ٣/ ٣٩٧ وشرح الشافية ٣/١٣١

فى حكم الثابتة [١] ، ولولا ذلك لما صحّت الواو ، فكانت [٢] تُقلب همزة ؛ لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ [لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف] [٣] من هذا النحو مَجرى الطرف [٤] ، وهم يقلبون الواو إذا وقعت طرفا ، وقبلها [٥] ألف زائدة همزة [٦] ، فها هنا لما صحت الواو دل على أن الأصل فيه « العواوير » بالياء كـ « طَوَاوِيس ، ونَوَاوِيس » ، وإنما حُذِفَت للضرورة ، وإنما صحت الواو مع تقدير الياء ؛ لأنها قبل الطرف بحرفين ، فبعدت عما تقلب فيه الواو إذا وقعت طرفا ، فلم تقلب همزة .

والوجه الثانى : أنهم لما حذفوا الهمزة من « يُؤوعد » لم يحذفوا الواو ؛ لأنه كان يؤدى إلى الموالاة بين إعلالين ، وهم لا يوالون بين إعلالين ، ألا ترى أنهم قالوا « هوى ، وغوى » فأبدلوا من الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها [٧] ، ولم يبدلوا من الواوِ ألفًا ، إن كانت قد تحرَّكت ، وانفتحَ ما قبلها ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك ، فأعلُّوا الواوَ ، كما أعلوا الياء ؛ لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين ، والجمع بين إعلالين لا يجوز ، والله أعلم .

* * *

(١) (التأنيث) فى غ .

(٢) (وكانت) فى غ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٤) (مجرى الطرف) ساقط من غ .

(٥) (قبلها) ساقطة من غ .

(٦) وذلك مثل « كساء ورداء » . انظر فى تفصيل ذلك : الجاربردى ٣٠٦/١ وشرح الأشمونى ٥٩١/٢

(٧) انظر : الرضى على الشافية ١٥٧/٣ وأوضح المسالك ٣٩٥/٤

١١٦ - مسألة [1]

[وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه] [2]

ذهب الكوفيون إلى أن « صَمَحْمَحَ [3] ، ودَمَكْمَكَ » على وزن فعَلَّل ، وذهب البصريون [4] إلى أنه على وزن فعَلعل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه على وزن فعلَّل ، وذلك [5] لأن [6] الأصل في « صمحمح ودمكمك » : صمحَّح ودمكَّك ، إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث حاءات وثلاث كافات ، فجعلوا الوسطى منها ميما ، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال ، قال الله تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [سورة الشعراء ٩٤/٢٦] والأصل : كُبِّبُوا ؛ لأنه من « كَبَبْتُ الرجلَ على وجهِهِ » إلا أنهم استثقلوا اجتماعَ ثلاثِ باءات ، فأبدلوا [7] من الوسطى كافًا ، وقال الفرزدق :

مَـوَانِـعُ لـلأَسْـرَارِ إلا لأَهْـلِـهـا
وَيخْلِفْنَ ما ظَنَّ الغَيُورُ الـمُشَفْشَفُ [8]

والأصل في المشفشف : المشَفَّف ؛ لأنه من « شَفَّتْهُ الغيرة ، وشَفَّه الحزن » إلا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات ، فأبدل من الوسطى شينا ، وقال الآخر ، وهو الأعشى [9] :

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٨٤ والتسهيل ٢٩٧ وشرح التصريح ٣٥٩/٢ - ٣٦٠ وشرح التسهيل ٥٦٣/٢

(٢) بهامش س : في الوزن ، وهو غير واضح .

(٣) صمحمح : يقال رجل صمحمح ، أي شديد المنة ، أي القوة . اللسان (صمح) ٣/ ٣٤٩ وفقه اللغة ٣٣ وشرح التصريح٣٥٩/٢

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٢٧٨

(٥) (ذلك) ساقطة من غ .

(٦) (أن) في غ .

(٧) (فأبدل) في غ .

(٨) من الطويل ، للفرزدق في الديوان ٢٤/٢ والجمهرة ٨٧٥

(٩) (وهو الأعشى) ساقط من غ .

وَتَـبْـرُدُ بَـــرْدَ رِدَاءِ الـعَـــرُو
سِ بالصَّيْفِ رَقْرَقْتَ فِيهِ العَبِيرَا [(١)]

والأصل في « رَقْرَقْتَ » : رقَّقْتَ ؛ لأنه من « الرقة » فأبدل من القاف الوسطى راء ، وقال الآخر :

بَـاتَـتْ تُـكَـرْكِـرُهُ الـجَـنُـوبُ [(٢)]

والأصل في « تُكَرْكِرُه » تكرره ؛ لأنه من « التكرير » ، فأَبدلَ من الراء الوسطى كافا ، وكذلك [(٣)] أيضا [(٤)] قالوا « تمَلْمَلَ على فراشه » والأصل فيه [(٥)] « تَمَلَّلَ » ؛ لأنه من « المَلَّة » وهو الرَّماد الحارُّ ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميما ، وكذلك قالوا « تَغَلْغَلَ في الشيء » والأصل « تَغَلَّلَ » ؛ لأنه من « الغَلَل » ، وهو الماء الجارى بين الشجر ، فأبدلوا من اللام الوسطى غينا ، وكذلك قالوا « تَكَمْكَمَ » والأصل فيه « تَكَمَّمَ » [(٦)] ؛ لأنه من « الكُمَّة » وهى القَلَنْسُوة » ، فأبدلوا من الميم الوسطى كافا ، وكذلك [(٧)] قالوا « حَثْحَثَ » والأصل فيه [(٨)] « حَثَّثَ » ؛ لأنه من « الحث » ، إلا أنهم أبدلوا من الثاء الوسطى حاء ؛ كراهية لاجتماع الأمثال ، [فكذلك ها هنا ، الأصل فيه « صَمَحَّح » إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميما كراهية لاجتماع الأمثال] [(٩)] ، وكانت الميم أولى [بالزيادة] [(١٠)] لأنها من حروف الزيادة التى

---

(١) من المتقارب ، وهو فى الديوان ١٤٥ اللـــسان طبعة بيروت (عبر) ٥٣١/٤ و(رفق) ١٢٤/١٠ و(ردى) ٥٣١/١٤

(٢) من مجزوء الكامل ، ولم أعثر له على تكملة ، وهو بلا نسبة فى الصحاح (كرر) ٨٠٥/٢ ولفظه فى اللسان طبعة بيروت (كرر) ١٣٨/٥

إذا كررته رياح الجنوب ألْقَحَ منها عجانا حيالا

(٣) (فكذلك) فى غ .

(٤) (أيضا) ساقطة من غ .

(٥) (فيه) زيادة من غ .

(٦) (والأصل فيه تكمم) زيادة من غ .

(٧) (فكذلك) فى غ .

(٨) (فيه) زيادة من غ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(١٠) زيادة لازمة .

تختص بالأسماء [١] ، وقلنا « إنه [٢] لا يجوز أن يكون وزنه فعلعل » بتكرير العين ؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن « صَرْصَر ، وسَجْسَج » وزنه فَعْفَع لتكرير الفاء فيه ، فلما بطل أن يكون « صَرْصَر » على فعفع بطل أيضا أن يكون « صَمَحْمَحَ » على فعلعل .

وقالوا [٣] : ولا يلزم على كلامنا ، نحو « احْقوقَف [٤] الظَّبى ، واغْدَوْدَن الشَّعْرُ » وما أشبه ذلك ، فإنه [٥] على وزن افعوعل ؛ لأنـا نقـول : إنما قلـنا إنه على وزن افعوعل ؛ لأنه ليس فى الأفعـال ما هو على وزن افْعَلَّلَ [٦] ، فقـلنا : إن وزنه على افعوعل [٧] ، بخلاف ما [٨] هنا ، فإن [٩] فى الأسماء ما هو على وزن فَعَلَّل [١٠] ، نحو « سَفَرْجَل [١١] ، وفَرَزْدَق » ، وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو « خُلَعْلَع » وهو الجُعَل ، و« ذُرَحْرَح » وهو دويبة ، فإنه على وزن فُعَلْعَل ؛ [لأنا نقول : إنما قلنا إنه على وزن فُعَلْعَل] [١٢] ؛ لأنه ليس فى الأسماء ما هو على وزن

---

(١) انظر : الرضى على الشافية ٣٧٢/٢ وابن يعيش ١٥١/٩ والإيضاح٣٨٠/٢ والممتع٢٣٩ والهمع ٢٣٨/٦ والأصول ٢٣٧/٢ وشـرح التصريف الملوكى ١٥٠ والمنصف ١٢٩/١ والجاربردى ٢٢١/١ والمقتضب ١٩٥/١

(٢) (إنه) ساقط من غ .

(٣) الواو ساقطة من غ .

(٤) (حقوقف) فى غ .

(٥) (لأنه) فى غ .

(٦) انظر فى بناء الأفعال : الجاربردى ١/ ٣٨ والفصول الخمسون ٢٥٩ والإيضاح ١١٦/٢ والهمع ٦/ ٢٢ والممتع ١٦٦ وابن يعيش ١٥٤/٧ والرضى على الشافية ٦٧/١

(٧) افعوعل من أوزان الأفعال التى للمبالغة والتوكيد : انظر : شرح التصريف الملوكى ٨٥ والممتع ١٩٦ وابن يعيش ١٦١/٧ والرضى على الشافية ١١٢/١ والهمع ٢٩/٦ والإيضاح ١٣٤/٢

(٨) (ها) فى غ .

(٩) (فإنه) فى غ .

(١٠) وهى أسماء خماسية مجردة . انظر : المقتضب ٢٠٦/١ والمنصف ١/ ٢٨ والهمع ٦/ ١٤ والأصول ٣/ ١٨٤ وشرح الكافية ، لابن مالك ٢٠٢٤ والفصول الخمسون ٢٥٨ والجاربردى ١/ ٣٥

(١١) سفرجل : شجر مثمر ، وجمعه سفارج . اللسان (سفرجل) ٣٦٠/١٣

(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

فُعَلَّل – بضم الأول [١] – وإذا خرج لفظ عن أبنية كلامهم ، دل ذلك على زيادة الحرف فيه .

والذى يدل على ذلك أنهم قالوا فى « ذُرَحْرح » [٢] : ذُرَّاح ، فأسقطوا أحد المثلين ، ولو كان خماسيا لم يأت منه « ذُرَّاح » على وزن فُعَّال ، نحو : كُرَّام ، وحسَّان ، فبان الفرق بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا [٣] إن وزنه فعلعل ؛ [لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ، فوجب لأن يكون وزنه فعلعل] [٤] ، ألا ترى أنه إذا تكررت [٥] العين فى نحو « ضَرَّب ، وقَتَّل » كان وزنه فَعَّل [٦] ، أو تكررت اللام فى نحو « احمرَّ ، واصْفَرَّ » كان وزنه افْعَلَّ، فكذلك ها هنا ؛ لما تكررت العين واللام فى نحو « صمحمح ودمكمك » يجب [٧] أن يكون وزنه فعلعل ؛ لتكررهما فيه ، هذا حكم الظاهر ، فمن ادعى قلبا ، بقى مرتهنا بإقامة الدليل .

ومنهم من تمسك بأن قال أجمعنا على أن يقال فى جمع صمحمح ودمكمك : صماحح ودماكك، وهم لا يكادون يجمعون ما كان على خمسة أحرف أصول جمع تكسير إلا على استكراه ، فإذا جمعوه حذفوا الحرف الأخير ، فقالوا فى جمع سَفَرْجَل : سَفَارِج ، وفى فرزدق : فَرَازِد ، فلو كان صَمَحْمَح ودَمَكْمَك كذلك لم يكن فيهما زائد ، وجب أن يحذفوا الحرف الأخير ، فيقولوا صَمَاحِم ودَمَاكِم ، فلما قيل صَمَامِح ودَمَامِك ؛ دلَّ على ما قلناه ، وإنما كان

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : المقتضب ٢٠٦/١ والجاربردى ٣٥/١ وشرح الكافية ، لابن مالك ٢٠٢٤

(٢) ذرحرح : اسم دويبة أعظم من الذباب . اللسان (ذرح) ٢٦٦/٣

(٣) (إنما قلنا) زيادة من غ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٥) (كرر) فى غ .

(٦) انظر فى معانيه وبنائه : الجاربردى ٤٧/١ وشرح التصريف الملوكى ٧٠ والممتع ١٨٨ وابن يعيش ١٥٩/٧ والرضى على الشافية ٩٢/١ والهمع ٢٣/٦ والإيضاح ١٢٨/٢ والمقتضب ٢١٢/١

(٧) (وجب) فى غ .

حذف الحاء الأولى أولى من الثانية والميم ؛ لأنهم لو حذفوا الحاء الأخيرة فقالوا صماحم ، لصار وزنه فعالع ، وليس فى كلامهم شيء يقع عين الفعل فيه طرفا مما هو ثلاثة أحرف فصاعدا ، ولو حذفوا الميم الأخيرة ، فقالوا صَمَاحِح ، لاجتمع حرفان متحركان من جنس واحد ، وذلك مستثقل ، وبهذا كان حذف الحاء الأولى ، والميم على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل : صمحَّح ، ودمكَّك » قلنا : هذا مجرد دعوى لا يستند إلى معنى ، بل تكرير عين الفعل ولامه كتكرير فاء الفعل وعينه فى « مَرْمَرِيس » وهى الداهية ، و« مَرْمَرِيت » وهى القَفْر ؛ لأنهما من المرَاسَة والمَرْت ، وأما تلك المواضع التى استشهدوا بها على الإبدال لاجتماع الأمثال ، فهناك قام الدليل فى [1] رد الكلمة إلى أصلها ، وذلك غير موجود ها هنا .

وقولهم « لو [2] جاز أن يقال إن وزنه فعلعل – بتكرير العين – لجاز أن يقال : صَرْصَر وسَجْسَج وزنه فعفع لتكرير الفاء فيه » قلنا : هذا باطل ؛ وذلك لأن الحرف إنما يجعل [3] زائدا فى الاسم والفعل إذا كان على [4] ثلاثة أحرف سواه ، وهى فاء الفعل وعينه ولامه ، [وصرصر وسجسج لم يوجد فيه ذلك ، فلو قلنا إن وزنه فعفع لأدى ذلك إلى إسقاط لامه] [5] ، وذلك لا يجوز، بخلاف « صمحمح ، ودمكمك » ، فإنه قد وجد فيه ثلاثة أحرف فاء وعين ولام ، فلما لم يؤد ذلك إلى إسقاط لامه كان ذلك جائزا ، وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين فى « اسودَّ » زائدة ، ولا تجعل إحدى الدالين فى « ردّ ، ومدَّ » زائدة ؛ لأنا لو جعلنا إحداهما زائدة لأدى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه ، وذلك لا يجوز ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

* * *

(١) (من) فى غ .
(٢) (إن) فى غ .
(٣) (جعل) فى غ .
(٤) (إذا كان على) ساقط من غ .
(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

١١٧ - مسألة [1]

[هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟] [2]

ذهب الكوفيونَ إلى أن كلَّ اسمٍ زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة ، فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ، ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا ، فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذى قبل آخره ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير [3] ، وإن كان على خمسة أحرف – نحو « سفرجل » – ففيه زيادةُ حرفينِ ، وذهب البصريون [4] إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربانِ غير بنات الثلاثة ، وأنهما من نحو « جَعْفَر وسَفَرْجَل » لا زائد فيهما [5] ألبتة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا على أن وزن « جَعْفَر » فَعْلَل ، ووزن « سَفَرْجَل » فَعَلَّل » ، وقد علمنا أن أصل « فَعْلَل وفَعَلَّلَ » فاء وعين ولام واحدة ؛ فقد [6] علمنا أن إحدى اللامين [7] فى وزن جعفر زائدة ، واللامان [8] فى وزن سَفَرْجَل زائدتان [9] ؛ فدلَّ على أن فى جَعْفَر حرفًا زائدًا من حرفيه الأخيرين ، وأن فى « سَفَرْجَل » حرفين زائدين ، على ما بينا .

وأما البصريون [10] فاحتجوا بأن قالوا : لا يخلو الزائد فى « جَعْفَر » من أن

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٨٤ والجاربردى ٢٠٦/١ والمنصف ٢٨/١ والهمع ١٤/٦ والأصول ١٨٤/٣ وشرح الكافية ، لابن مالك ٢٠٢٤ والفصول الخمسون ٢٥٨

(٢) هناك عنوان يهامش س غير واضح .

(٣) (الآخر) فى س .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٣٢٨ – ٣٢٩ وشرح التصريح ٣٥٨/٢

(٥) (فيها) فى غ .

(٦) (وقد) فى غ .

(٧) (اللام) فى غ .

(٨) (وأن اللامين) فى غ .

(٩) (زائدان) فى غ .

(١٠) انظر : الكتاب ٣٢٨/٤

يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم [١] ؛ فإن كان الزائد هو الراء [٢] ، فيجب أن يكون وزنه « فَعْلَر » ؛ لأن الزائد يوزن بلفظه ، وإن [٣] كان الزائد الفاء [٤] ، فوجب أن يكون وزنه « فعفل » وإن كان الزائد العين ، فوجب أن يكون وزنه « فعّل » ، وإن كان الزائد الجيم ، وجب أن يكون وزنه « جَعْفَل » [٥] ، وكذلك يلتزمون في وزن [٦] « سفرجل » ، وإذا كان هذا لا يقول به أحد ، دل على أن حروفه كلها أصول .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن [٧] إحدى الدالين من (قَرْدَد ، ومَهْدَد) [٨] زائدة ، ووزنه عندكم : فَعْلَل [٩] ، فقد وزنتم الدال الزائدة باللام ، وكذلك (صمحمح) ووزنه عندكم : فَعَلْعَل ، وإحدى الميمين وإحدى الحاءين زائدتان ، ولم تزنوهما بلفظهما ، فتقولوا : وزنه فَعَلْمَح ، ووزنتموهما بالعين واللام ، فقلتم : فَعَلْعَل [١٠] ، وكذلك (مَرْمَرِيس ، ومَرْمَرِيت) ووزنه عندكم : فَعْفَعِيل ، ولم تزنوا فيه الزائد بلفظه ، فتقولوا : فَعْمَرِيل ، ووزنتموه بالفاء والعين ، فقلتم : فَعْفَعِيل » لأنا نقول : إنما وزنا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال [١١] ، وذلك لأن إحدى الدالين [١٢] لام الفعل والدال [١٣] الأخرى – وإن كانت زائدة – فهي تكرير لام الفعل بلفظها ، فوزنا باللفظ الذى وُزِنَ به لام الفعل ، وكذلك « صَمَحْمَح » الميم عين الفعل ، والحاء لامه ، ثم أعيدتا تكثيرا لهما [١٤] ؛ فصار المعاد زائدا ، غير أنه

---

(١) النص فى س : (الراء والفاء والعين والجيم) .

(٢) (الفاء) فى غ .

(٣) (فإن) فى غ .

(٤) (هو الفاء) فى غ .

(٥) (جفعل) فى غ .

(٦) (وزن) ساقطة من غ .

(٧) (إن) ساقطة من غ .

(٨) مهدد : اسم امرأة . اللسان (مهد) ١٤/ ٤١٩

(٩) ويقال لها الزيادة من موضعها . انظر : المفصل ٢٤٠ وابن يعيش ١١٣/٦

(١٠) (وزنه فعلعل) فى غ . وانظر : المسألة السابقة من هذا الكتاب .

(١١) فى غ : (فى نحو قردد) .

(١٢) (اللامين) فى س ، بدلا من (الدالين) .

(١٣) (الدال) ساقطة من غ .

(١٤) (لهما) ساقطة من غ .

من جنس الأول ، فأعيد بلفظ الأول ، فجعلت عينا ولاما معادتين ، كما جعلت الميم والحاء الأولتان عينا ولاما ، [وكذلك نقول فى « مَرْمَرِيس ، ومَرْمَرِيت » .

والدليل على أن فاء الفعل وعينه] (١) فى « مَرْمَرِيس ، ومَرْمَرِيت » زائدة مكررة أنه مأخوذ من المراسة والمرت (٢) ، ألا ترى أن « مَرْمَرِيس » اسم الداهية و« مَرْمَرِيت » اسم القفر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها إذا كانت إحدى اللامين فى وزن جَعْفَر زَائدة دلَّ على أن فيه حرفًا زَائدًا ، وكذلك إذا كانتِ اللامانِ فى وزنِ سَفَرْجَل زَائدتينِ (٣) دل على أن فى سَفَرْجَل حرفين زَائدينِ » قلنا : هذا غَلَطٌ وجهلٌ بموضعِ وزن الأسماءِ وتمثيلِها بالفعلِ دون غيره ، وذلك أنَّ التمثيلَ إنما وقع بالفعلِ دون غيرِهِ ؛ لِيُعْلَمَ الزائدُ منَ الأصليِّ ؛ وذلك أنا إذا جئنا إلى « جَعفر » فمثلناه بفَعْلَل ، علمنا بالمثال أنه (٤) لم يدخله شىء زائد ، وإذا (٥) جئنا إلى « صَيْقَل » فمثلناه بفيعل ، فقد علم بالمثال أن الياء زائدة ، واختاروا الفعل ؛ لأنه يأتى وهو (٦) عبارة عن كل شىء من الألفاظ التى تتصرف ، ألا ترى أنك تقول لصاحبك : قد ضربتَ زيدا ، أو خاصمته ، أو أكرمته (٧) ، أو ما أشبه ذلك ، فتقول : قد فعلت ، وكان الثلاثى أولى بذلك (٨) من قِبَل أن أقل الأسماء والأفعال بنات الثلاثة (٩) ، وفيها بنات الأربعة والخمسة ، فلو وقع التمثيل بشىء على أربعة أحرف أو خمسة ، لبطل وزن الثلاثى به إلا بحذف شىء منه ، ونحن نجد بنات الثلاثة تبنى (١٠) على أربعة أحرف بزيادة حرف ، نحو « ضَيْغَم » ، وهو من

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ .
(٢) انظر : المسألة السابقة من هذا الكتاب .
(٣) (زائدتان) فى غ .
(٤) (أن المثال) فى غ .
(٥) (فإذا) فى غ .
(٦) (يأتى وهو) ساقط من غ .
(٧) (آذيته) فى غ .
(٨) انظر : شرح التصريف الملوكى ١١٥ والجاربردى ١/ ١٦
(٩) انظر : المقتضب ١/ ١٨١ والمنصف ١/ ١٧ والمفصل ٢٤٠
(١٠) انظر فى بناء الاسم الثلاثى المزيد : ابن يعيش ٦/ ١٣٦ والكناش ٢/ ٦٤٤

الضَّغْم ، وهو العضُّ ، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين ، نحو « سَرَنْدَى » ، وهو من السَّرْد ، ولم يعلم أنه بنى شىء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف ، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل، واحتجنا إلى تمثيل رباعى وخماسى ، زدنا ما يلحقه بلفظ الرباعى والخماسى ؛ فهذا الذى نزيده على الفعل زائد [١] ، وإن كان الممثل [٢] به أصليا ؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثل بالممثل به [٣] ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

* * *

(١) (زائدا) فى غ .

(٢) (التمثيل) فى غ .

(٣) انظر فى أغراض الزيادة : الهمع ٢/٢١٦ والمنصف ١/ ١٣ - ١٥ والرضى على الشافية ٢/ ٣٧٦ والأشباه والنظائر ١/٢٢٧

١١٨ - مسألة [١]

[وزن « سيِّد ، وميِّت » ونحوهما] [٢]

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سيد ، وهين وميت » فى الأصل على فَعِيل ، نحو « سَوِيد ، وهَوِين ، ومَوِيت ، وذهب البصريون [٣] إلى أن وزنه [٤] فَيْعِل – بكسر العين – وذهب قوم إلى أن وزنه فى الأصل على [٥] فَيْعَل بفتح العين [٦] .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا [٧] إن أصله « فَعِيل » ، نحو سويد وهوين ومويت ؛ لأن له نظيرا فى [٨] كلام العرب ، بخلاف « فَيْعَل » ؛ فإنه ليس له نظير فى كلامهم ولهذا قالوا فى جمع « هين » : أهوناء ، وحكاه سيبويه فى جمع « جيد » : أجوداء ، وحكاه الجرمى من أصحابكم ، وأفعلاء من جمع فعيل ، فدلَّ على أنه الأصل ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلوا عين الفعل ، كما أعلت فى « ساد يسود » وفى « مات يموت » [٩] ، فقدمت الياء الساكنة على الواو ، فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا ، والسابق منهما ساكن ، قلبوا الواو ياء ، وجعلوهما ياء مشددة [١٠] .

ومنهم من قال [١١] : أصله « سَوِيد ، وهَوِين ، ومَوِيت » ، إلا أنهم لما أرادوا

---

(١) انظر فى مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٨٤ والبيان ١/ ٦٠ – ٦١ والمقتضب ٢٢٢/١ وشرح الشافية ١٥٤/٣ والمفصل ٣٧٦ والممتع فى التصريف ٥٠١ وأوضح المسالك ٤/ ٣٨٩ وشرح التصريف الملوكى ٤٦١ والجاربردى ١٩٨/١ والمنصف ١٥/٢

(٢) لم أجد لها عنوانا فى المخطوط .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٣٦٦ والمقتضب ١/ ٢٢٢

(٤) (وزنه فى الأصل) فى غ .

(٥) (على) ساقطة من غ .

(٦) وهذا قال به البغداديون . انظر : الممتع ٤٩٩ والمنصف ١٦/٢

(٧) (إنما قلنا) ساقط من س .

(٨) (من) فى غ .

(٩) انظر : الرضى على الشافية ٩٥/٣ والجاربردى ٣١٧/١ وشرح الأشمونى ٦٢٣/٢

(١٠) انظر : البيان ١/ ٦٠ – ٦١ والرضى على الشافية ١٣٩/٣ وشرح التصريف الملوكى ٤٦١ والجاربردى ١/ ١٩٣

(١١) النص فى غ : (ومنهم من تمسك بأن قال) .

أن يعلوا الواو كما أعلوها فى « ساد ومات » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفا ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكرهوا أن يلتبس فَعِيل بفَعْل ، فزادوا ياء على الياء ؛ ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق [١] بها بين « فَعِيل وفَعْل » ويخرج على هذا نحو « سَوِيق وعَوِيل » ، وأنه [٢] صح ؛ لأنه غير جار على الفعل .

وأما البصريون فاحتجوا فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فَيْعَل ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب [٣] مهما أمكن .

والذى يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فمنها فُعَلَة فى [٤] جمع فاعل ، نحو « قاض وقضاة » [٥] ، ومنها « فَيْعَلُولَة » [٦] نحو « كَيْنُونَة وقَيْدُودَة » ، والأصل « كيّنونة ، وقيّدودة » .

والذى يدل على ذلك أن الشاعر رده إلى الأصل فى حالة الاضطرار ، قال الشاعر :

قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا القَرِينَهْ
وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَهْ
يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمَّنَا سَفِينَهْ
حَتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيِّنُونَهْ [٧]

إلا أنهم خففوه ، كما خففوا « رَيْحَان » ، وأصله « ريّحَان » بالتشديد ، على « فَيْعَلان » ، وأصل « رَيَّحان » : رَيْوَحان ، فلما اجتمعت الواو والياء ، والسابق منهما ساكن ، قلبوا الواو ياء ، وجعلوهما ياء مشدودة [٨] ، وكما خففوا « سيّد ،

---

(١) النص فى غ : (ويسقط اللبس) .
(٢) (فإنه) فى غ .
(٣) (واجب) ساقط من غ .
(٤) (على) فى غ .
(٥) انظر : المصباح المنير (غزا) ٦١٢
(٦) (فعلولة) فى غ .
(٧) أربعة أبيات من الرجز ، ،لم أعثر له على قائل معين ، وقد ورد فى شرح شواهد الشافية ٣٩٢ والمنصف ٢/١٥
(٨) (مشددة) فى غ .

وهيّن ، وميّت » [١] إلا أن التخفيف في نحو « سيّد وميّت وهيّن » جائز [٢] ، والتخفيف فى نحو « كَيَّنونة ، وقَيَّدودة » واجب ؛ وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف ، وهو [٣] مع الياء على سبعة أحرف ، فخففوه كما خففوا » اشهيباب ، فقالوا : اشهياب [٤] .

وإذا جاز الحذف فيما قلَّت حروفه ، نحو « سيّد ، وهيّن ، وميّت » لزم الحذف فيما كثرت حروفه ، نحو « كيّنونة ، وقيّدودة » ، وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح ، كان حمل سيد وهيِّن وميّت على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال فى جمع (قاضٍ) : قُضَّى ، كما يقال : غازٍ وغُزَّى [٥] ، فاستثقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا ، وعوضوا من حذف المحذوف هاء ، كما قالوا : عِدَة ، فعوضوا [٦] من الواو المحذوفة هاء [٧] ، وأما (كيْنونة ، وقيْدودة) فالأصل : كُونونة ، وقُودودة ، على فُعْلُولة ، نحو (بُهْلول ، وصُنْدوق) إلا أنهم فتحوا أوله ؛ لأن أكثر ما يجىء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم : طار طَيْرورة ، وصار صَيْرورة ، وسار سَيرورة ، وحاد حَيدودة ، ففتحوه حتى تسلم الياء ؛ لأن الباب للياء [٨] ، ثم حملوا ذوات الواو علة ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بنائها ، وليس الواو فيه حظ ؛ لقربهما فى المخرج واشتراكهما فى اللين [٩] ، فقلبوا الواو ياء فى نحو (كيّنونة ، وقيّدودة) ، كما قالوا الشكاية ، وهى من ذوات الواو ؛ لقولهم : شكوت أشكو شكوا ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو (الدِّراية [١٠] ،

---

(١) (سيد وميت وهين) فى غ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٦٦/٤

(٣) (وهى) فى غ .

(٤) انظر : الكناش ٦٥١/٢

(٥) انظر : المصباح المنير (غزا) ٦١٢

(٦) (وعوضوا) فى غ .

(٧) انظر فى زيادة الهاء : الرضى على الشافية ٣٧٦/٢ وابن يعيش ١٥٦/٩ والممتع٢٧٢ والإيضاح ٣٨٦/٢ والتصريف الملوكى ١٨٧

(٨) النص فى غ : (لذوات الياء) .

(٩) (اللفظ) فى غ .

(١٠) (الدراية) ساقطة من غ .

(والرِّواية ، والسِّعاية ، والرِّماية) فكذلك ها هنا » لأنا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال فى جمع قاضٍ قُضَّى ، كما يقال غازٍ وغزَّى » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله « قضى » كـ « غاز وغزى » لكان ينبغى أن لا يلزمه الحذف ؛ لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يؤتى به على أصله ، فكان يقال فيه : قُضَّى وقضاة ، كما قالوا : غُزَّى وغزاة ؛ لأن فُعَّلا [١] ليس بمهجور فى أبنيتهم ، وهو كثير فى كلامهم ، فلما لزم الحذف ، ولم يلزم فى نظيره مع قلة حروفه ، دلَّ على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى ، لا يستند إلى معنى .

وأما قولهم « إن كَينونة فُعلولة » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم ، لكان يجب أن يقال « كُونونة وقُودودة » ؛ لأنه [٢] لم يوجد ها هنا ما يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غلَّبوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها من ذوات الواو مثل ما جاء منها من ذوات الياء ، كقولك : كينونة ، وقيدودة ، وحيلولة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهيعوعة – من الهُواع ، وهو القىء – فليس جعل الباب لذوات الياء أولَى من جعله لذوات الواو ، فجعل أحدهما على الآخر لا وجهَ له .

والذى يدل على صحة ما صرنا إليه أن فَيْعَلُولا بناء يكون فى الأسماء والصفات ، نحو « خَيْتعور ، وعَيْطَموس » ، وفَعْلُول لا يكون فى شىء من الكلام ، ولم يأت إلا فى قولهم « صَعْفُوق » قال الراجز :

مِـنْ آلِ صَـعْـفُـوقٍ وأَتْـبَـاعٍ أُخَـرْ
الـطَّـامِـعِـيـنَ لا يُـبَـالُـونَ الـغُـمَـرْ [٣]

وهم خَوَل باليمامة ، ولا ينصرف [٤] للتعريف والعجمة ، فما صرنا إليه له نظير فى الأسماء والصفات، وما صاروا إليه لا نظير له فى شىء من الكلام ، ثم

---

(١) (فعل) فى غ . (٢) (لأنه) ساقطة من غ .

(٣) بيتان من الرجز ، للعجاج فى الديوان ١٦/١ وإصلاح المنطق ٢١٩ وبلا نسبة فى الخصائص ٢١٥/٣

(٤) (وهو لا تنصرف) فى غ .

ألزموا – مع حمله على شيء لا نظير له فى كلامهم – [قلبا لا نظير له فى أقيسة كلامهم] (١) .

وأما من قال « إن أصله فَيْعَلا (٢) ، بفتح العين » فاحتجَّ بأنه وُجِد فيعَلا بفتح العين له نظير فى كلامهم ، ولم يجدوا فيعلا بكسر العين فجعله فيعلا بفتح العين ، ثم كسر الياء كما قالوا فى « بِصْرِى » : بِصْرِىّ ، وكما قالوا فى « أُمَوِى » : أَمَوِى (٣) ، وكما قالوا « أُخت » والأصل فيها الفتح ؛ لأن أصلها أَخَوَة ، وكما قالوا « دُهْرِى » بالضم ، للرجل المسن الذى قد أتى عليه الدهر (٤) ، والقياس الفتح ، وقد جاء فى بعض هذا المعتل فَيْعَل ، قال الشاعر :

مَا بَالُ عَيْنِى كَالشَّعِيبِ العَيَّنِ (٥)

فدل على أنه فيعَل بفتح العين ، والشعيب : المزادة الضخمة ، والعيَّن : المتعينة ، وهى التى يصب فيها الماء ، فيخرج من عيونها ، أى خُرَزها ، فينفتح السير ، فينسد موضع (٦) الخَرْزِ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن (٧) وزنه فَعِيل ، إلا أنهم أعلوا عين الفعل ، وقدموا ، وأخروا ، وقلبوا » قلنا : هذا باطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له فى الصحيح ؛ لأن ياء فَعِيل لا تتقدم على عينه فى شيء من الصحيح ، إذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله فى الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله فى الصحيح .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) (فيعل) فى س .

(٣) انظر فى الأسماء الشاذة التى خرجت عن القياس فى النسب : شرح الأشمونى ٢/ ٥٠٦ – ٥٠٧

(٤) انظر : اللسان (دهر) ٥/ ٣٧٨

(٥) بيت من الرجز ، لرؤبة فى الديوان ١٦٠ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٢٦ ولرجل من العرب فى الكتاب ٤/٣٦٦ وبلا نسبة فى الخصائص ٢/٤٨٥ ؛ ٣/٢١٤ وابن يعيش ١٠/٩٥ والمخصص ١٦/٦٤ ؛ ١٧/ ٥

(٦) (مواضع) فى س .

(٧) (بأنه) فى غ .

وأما احتجاجهم بأهْوِناءَ وأجْوِداء فلا حجة لهم فيه من وجهين : **أحدهما** أن جمع التكسير فى هذا النحو لم يلزم طريقة واحدة ؛ لأنه لا نظير له فى الصحيح ، ألا ترى أنهم قالوا سيد وسَادة ، وسَادة فَعَلَة ، وفَعَلَة إنما هى جمع فاعل ، نحو كَافِر وكَفَرة وفاسِق وفَسَقَة ، وقالوا مَيّت وأموات ، وهو من جمع فَعْل ، نحو حَوْضٍ وأحْوَاض وثَوْب وأَثْوَاب ، فحمله على فعل ، كحمل سادة على فاعل ، **والوجه الثانى** أنه قد جمع الشيء على غير بابه ، ألا ترى أنهم جمعوا فاعلا وفعالا على فعلاء حملا على فعيل ؛ لاشتراكهم فى أربعة أحرف فيها حروف من حروف المد واللين ، فقالوا شاعر وشعراء وجبان وجبناء ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف ، وعوضنا الياء مكانها ؛ لئلا يلتبس فَعِيل بفَعْل » قلنا : وهذا أيضا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم ، لكان ينبغى أن لا يجوز فيه التخفيف ، فيقال : سيْد ، وميْت ، وهيْن [1] ؛ لأنه يؤدى إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالإجماع ، دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيْعَل بفتح العين ، [إلا أنه كسر العين] [2] ، كما كسر الباء فى بِصرى » قلنا : هذا باطل ؛ وذلك لأنه لو كان فيعلا لكان ينبغى أن يقال : سيَّد ، وهيَّن وميَّت – بالفتح – ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عيَّن ، وتيَّحان ، وهيَّبان – بفتح العين – والتيحان : هو الذى يعترض فى كل شيء ، والهيَّبان : الذى يهاب كل شيء ، فلما كسر ، دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم فى النسب إلى البصرة بِصرى – بكسر الباء – وكذلك [3] جميع ما استشهدوا به فعلى [4] خلاف القياس ، فلا يقاس عليه ، على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء ؛ لأن البصرة فى الأصل [5] الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء ، كسرت الباء ، فقيل بِصْر ، فلما نسبت إلى البصرة ، حذفت تاء التأنيث لياء النسب ، فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بِصْرى ، بكسر الباء .

---

(١) (هين) ساقطة من س . انظر : المفصل ٣٧٦ والكناش ١٠٠٦/٢

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) (فكذلك) فى غ .

(٤) (على) فى غ .

(٥) (الأرض) فى غ .

وقولهم « إنه لم يوجد فيعل فى كلامهم » قلنا : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ، فلا حاجة إلى أن تجعل فيعلا [مثل عين مع شذوذه وندوره فى بابه ، وقد وجدنا سبيلا إلى أن تجعل فيعلا] (١) على لفظه ، ولو جاز أن يعتد بقولهم عيَّن – بفتح العين – مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعى ، قال : حدثنى بعض أصحابنا ، قال : سمعتهم يقولون جاءت الصَّيْقِل – بكسر القاف – وإذا امرأة كأن وجهها سيف ، فلما رأتنا أرخت البُرقع ، فقلت : يرحمك الله ، إنا سَفْر ، وفينا أجْرٌ ، فلو منحتنا من وجهك ، فانصاعت ، فتضاحكت (٢) ، وهى تقول :

وَكُنْتَ مَتَى أرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَابِدًا
لِقَلْبِكَ يَوْمًا أتْعَبَتْكَ المنَاظِرُ
رَأيْتَ الَّذِى لا كُلُّهُ أنْتَ قَادِرٌ
عَلَيْهِ وَلا عَنْ بَعْضِهِ أنْتَ صَابِرُ (٣)

فصيقل – بكسر العين – فى الشذوذ فى الصحيح بمنزلة عيّضن فى المعتل ، فكما (٤) لا يعتد به فى الصيقل ؛ لشذوذه ، فكذلك فى عيّن ، والله أعلم .

* * *

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) (وتضاحكت) فى س .

(٣) بيتان ليسا من الشواهد النحوية ، وإنما هما وردا فى القصة ، وقد جاءا فى عيون الأخبار ، لابن قتيبة ٤/٢٢

(٤) (وكما) فى غ .

١١٩ - مسألة (١)

خطايا (٢)

ذهب الكوفيون إلى أن « خَطَايا » جمع « خَطِيئة » على وزن فَعَالَى ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد (٣) ، وذهب البصريون (٤) إلى أن « خَطَايا » على وزن فَعَائل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعالى ، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع « خطيئة » : خَطَايِئ ، مثل خطايع (٥) ، إلا أنه قُدِّمت الهمزة على الياء ؛ لئلا يؤدى إلى إبدال الياء همزة ، كما تبدل في « صَحِيفة وصَحَائف ، وكَتيبة وكتائب » ؛ لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم (٦) يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة همزة (٧) ، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في « خطايئ لكان يؤدى إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر :

فإنَّك لا تَدْرِى مَتَى الموتُ جائئُ
ولكنَّ أقْصَى مُدَّةِ الموتِ عاجِلُ (٨)

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مقلوبةٌ ، ووزنه فالعة ، فصارت

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٨٥ وشـــرح التصريح ٣٧١/٢ والمنصف ٥٤/٢ وشرح الأشمونى ٢/ ٥٩٧ - ٦٠٠ والبيان٨٤/١ - ٨٥ والمقتضب ١٤٠/١

(٢) هذا العنوان بهامش س .

(٣) انظر : الكـتاب ٥٥٣/٣ والبيان ٨٤/١ والمقتضب ١٤٠/١ - ١٤١ وشـــرح التصريح ٣٧١/٢

(٤) انظر : الكتاب ٥٥٣/٣

(٥) انظر : البيان ٨٤/١

(٦) (لا) في غ .

(٧) انظر : المنصف ١/ ٣٣٠ والمفصل ٣٨٣ وشـــــرح التصريف الملوكى ٤٨٦ والجاربردى ٣١٩/١

(٨) سبق تخريجه في هذا الكتاب ٥٨٨

« خَطَائِي » مثل « خَطَاعِي » ، فأبدلوا [1] من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفا ، فصارت » خَطَاءَا ، مثل « خَطَاعَا » ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا من الهمزة ياء ؛ فرارا من اجتماع الأمثال ، فصارت [2] « خَطَايَا » على وزن « فَعَالَى » ، على ما بينا .

ومنهم من قال : إنه على « فَعالَى » ؛ لأن « خَطِيئة » جُمعت على تركِ الهمزِ ؛ لأن ترك الهمز [3] يكثر فيها [4] ، فصارت [5] بمنزلة فعيلة [6] من ذوات الواو والياء ، [وكل فَعِيلة من ذوات الواو والياء] [7] ، نحو « وَصِيَّة ، وحَشِيَّة » فإنه يجمع على « فَعالَى » دون « فعائل » ؛ لأنه لو جمع على « فعائل » لاختل الكلام وقلَّ ، فجمعت على « فعالى » ، فقالوا : وَصَايا ، وحَشَايا ، وجعلت الواو فى « حَشَايا » على صورة واحدها ؛ لأن الواو صارت ياء فى « حَشِيّة » ، فدل على أن « خَطَايا » على وزن « فعالى » على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن [8] وزنه « فعائل » ؛ وذلك لأن « خطايا » جمع « خَطِيئة » ؛ و« خَطِيئة » على وزن « فَعِيلة » ، و« فَعِيلة يجمع على « فَعَائل » [9] ، والأصل فيه أن يقال « خَطَايِئ » مثل « خَطَايِع » ، ثم أبدلوا من الياء همزةً ، كما أبدلوها فى « صَحِيفة وصحائف » فصارت [10] « خطائئ » مثل « خَطَاعِع » ، وقد حكى أبو الحسن على بن حمزة الكسائى عن بعض العرب أنه قال : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لى خَطَائئِه » مثل « خطاععه » [11] ، فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء ؛ لكسرة قبلها ، فصار « خَطَائِي » مثل « خَطَاعِي » ، [ثم

---

(١) (ثم أبدلوا) فى غ .
(٢) (فصار) فى غ .
(٣) (الهمزة) فى غ .
(٤) انظر : البيان ٨٤/١
(٥) (فصار) فى غ .
(٦) (فليعة) فى س .
(٧) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .
(٨) (بأن) فى س .
(٩) انظر : المنصف ٣٣٠/١ وشرح الأشمونى ٢/ ٥٩٤ – ٥٩٥
(١٠) (فصار) فى غ .
(١١) انظر : شرح التصريح ٣٧١/٢

أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفا ، فصار « خَطَاءا » مثل خَطَاعَا] [١] ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياء ، فصار « خَطَايا » .

وكأن الذى رغبهم فى إبدال الفتحة من الكسرة والعَوْد من « خطائىَ » إلى « خطاءا » أن يقلبوا الهمزة ياء ، فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من « خطائئ » منقلبة عن الياء فى « خطيئة » ، ولا يلزمنا على [٢] ذلك أن يقال فى « جائى » : جايا ؛ لأن الهمزة فى « جاءٍ » منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة فى « خطايا » منقلبة عن ياء زائدة فى « خطيئة » ، ففضلوا الأصلى على الزائد ، فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد .

وكذلك أيضا قالوا فى جمع « هِراوة » : هَرَاوَى [٣] ، و« إدَاوة » : أَدَاوَى [٤] ، وكان الأصل: هَرَائو ، وأدائو ، مثل هَراعِو ، وأَداعِو ، على مثل فعائل ، كرسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف « هَرَاوة وإداوة » همزة ، كما أبدلوا فى رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو فى « هَرَائو ، وأَدَائو » ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار « هَرَائى وأدائى » [٥] مثل « هراعِى ، وأَدَاعِى » ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفا ، فصار « هَرَاءا ، وأَدَاءا » مثل « هراعا وأَداعا » ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ؛ ليظهر فى الجمع مثل ما كان فى الواحد طلبا للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فرع على الواحد ، فلا بأس بأن يطلب مشاكلته له [٦].

والذى يدل على أنهم فعلوا ذلك طلبا للمشاكلة أن ما لا يكون فى واحده واو لا يجىء فيه ذلك ، فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال فى جمع

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من س . (٢) (من) فى غ .

(٣) انظر : شرح الأشمونى ٥٩٩/٢ والمقتضب ١٤٠/١

(٤) الإداوة : المزادة الصغيرة يحملها المسافرون فى أسفارهم . مبادئ اللغة ٨٦

(٥) (ودااى) فى غ .

(٦) (له) زيادة من غ .

خطيئة خطايئ ، مثل خطايع ، وإنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولم قلتم بالتقديم ، وهو على (١) خلاف الأصل والقياس ؟ .

قولهم « لئلاَّ يؤدِّىَ ذلك إلى اجتماعِ همزتينِ (٢) ، وهو مرفوضٌ (٣) » قلنا : وَلِمَ قلتم إنه موجود ها هنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها (٤) ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء ، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف فى (٥) نحو « أَآدم ، وأَآخَر » (٦) ، فلم (٧) يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان حمله على الأصل يؤدّى إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس (٨) الذى هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فالعة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهى جائية ، وأصلها جايئة (٩) ، مثل جايعة ، فأبدلوا من الياء همزة ، فصار جائئة مثل جاععة ، فأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها .

وأما الخليل فإنما قدَّر فيه القلب ؛ لئلا يجمع (١٠) فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم اللام التى هى الهمزة (١١) إلى موضع العين الذى (١٢) هى الياء وأخر العين التى هى الياء إلى موضع اللام التى هى الهمزة لم يجب قلب الياء همزة ، فلا يكون

---

(١) (على) ساقطة من غ .
(٢) (الجمع بين همزتين) فى غ .
(٣) (وهو مرفوض) فى موضعها طمس فى س .
(٤) (قبلها) فى غ .
(٥) (فى) ساقطة من غ .
(٦) انظر : المقتضب ١/ ١٥٦ والرضى على الشافية ٣/٥٢ وابن يعيش ٩/١١٦ والإيضاح ٢/ ٢٤٦ والجاربردى ١/٢٦٠
(٧) (ولا) فى غ .
(٨) (على خلاف القياس) ساقط من س .
(٩) (وأصلها جائية) ساقط من غ .
(١٠) (يجتمع) فى س .
(١١) (همزة) فى س .
(١٢) (التى) فى غ .

فيه [١] إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه [٢] بين إعلالين ، وهما قلب العين التى هى ياء [٣] همزة ، وقلب اللام التى هى همزة ياء ، وهذا التقدير غير كاف فى تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعتد به .

والذى يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرف العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك ، وانفتح ما قبله ، وجب إعلاله ، نحو « عَصَوٌ ، ورَحَىٌ » [٤] ، والهمزة إذا تحركت ، وانفتح ما قبلها ، لا يجب إعلالها ، نحو « كلأ ورَشَأ » [٥] ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم فى « أصيلان » : أُصَيْلال [٦] ، فلا يعتد به ، وإنما يعتد بإعلال حرف العلة ؛ لأنه الأصل فى الإعلال [٧] ، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن ها هنا إجراؤه على الأصل يؤدى إلى الجمع بين إعلالين ، على أن سيبويه حكى عن الخليل خلاف هذا القول ؛ لأنه حكى عنه أنه يختار فى الهمزتين إذا التقتا فى كلمتين تحقيق الأولى وتخفيف الثانية ، قال سيبويه [٨] : فقلت له لِمَه ؟ فقال : رأيتهم إذا اجتمعت همزتان فى كلمة ، أجازوا تخفيف الأخيرة ، كقولهم جاىءٍ وآدم فقد جعل الياء فى جاءنى منقلبة عن همزة ، والهمزة فيه لام الفعل ، فهذا يدل على أنه لم تقلب .

---

(١) (فيها) فى س .

(٢) (فيه) ساقطة من غ .

(٣) (الياء) فى غ .

(٤) انظر : الرضى على الشافية ١٥٧/٣ وأوضح المسالك ٣٩٥/٤

(٥) وهو إبدال غير مقيس عليه ، وليس كل العرب يفعله . انظر : ابن يعيش ١٠/ ١٢ والممتع ٣٢٠ والإيضاح ٣٩٥/٢

(٦) يريد إبدال اللام من النون . انظر : الرضى على الشافية ٣/ ٢٢٦ والممتع ٤٣ والإيضاح ٢/ ٤١١ وابن يعيش ٤٥/١٠ وحاشية الصبان ٣٣٧/٤

(٧) انظر : ابن يعيش ١٠/ ٥٤ والرضى على الشافية ٦٦/٣ والممتع ٢/ ٤١٥ والجاربردى ١/ ٢٦٧ وحاشية الصبان ٣٤/٤

(٨) انظر : الكتاب ٥٤٩/٣

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز خلاف الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصًا مع [١] أنه الأكثر فى الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر ترك الهمزة فيها فصارت بمنزلة فَعيلة من ذوات الواو والياء، وهى تجمع على فَعالَى » قلنا لا نسلم ، بل الأصل أن يقال فى جمع « فَعيلة » : فَعَائل ، إلا أنه يجب قلب الياء همزة ؛ لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مُجرى الطرف فى الإبدال ، وهم يُبدلون من الياء إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة همزة ، فعلى هذا يكون الأصل فى جمع نحو [٢] « حَشِيَّة » : حَشَائى ، على فعائل على لفظ المُضيف إلى نفسه الحَشا إذا مد ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفا ، فصار « حَشَاءا » ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين [٣] ، فقلبوا الهمزة ياء ، على ما بينا فى « خَطَايا » ، والله أعلم .

* * *

---

(١) (مع) ساقطة من س .

(٢) (نحو) ساقطة من س .

(٣) (الألفين) فى س .

١٢٠ - مسألة [1]

[وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه] [2]

ذهب الكوفيون إلى أن « إنْسَان » وزنه إفْعَان ، وذهب البصريون [٣] إلى أن وزنه فِعْلان ، وإليه ذهب بعض الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى « إنْسَان » : إنْسِيَان « على إفْعِلان ، منَ النِّسْيَان ، إلا أنه لما كثر فى كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ، حذفوا منه الياء – التى هى اللام – لكثرته فى استعمالهم [٤] ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير فى كلامهم [٥] ، كقولهم « أَيْشٍ » فى : أى شيء [٦] ، و « عِمْ صباحا » فى : انعم صباحا ، و« ويْلُمِّهِ » فى : وَيْلَ أمه ، قال الهذلى [٧] :

وَيْلُمِّهِ رَجُلاً تَأْبَى بِهِ غَبَنًا ... إذا تَجَرَّدَ لا خَالٌ وَلا بَخَلُ [٨]

وقال الآخر :

وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ إذَا ... أُلْقِىَ فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّلِيلْ [٩]

والذى يدل على أن « إنسان » مأخوذ من النسيان أنهم قالوا فى تصغيره « أُنَيْسِيان » [١٠] ، فردوا الياء فى حال التصغير ؛ لأن الاسم [١١] لا يكثر استعماله مصغرا كثرة استعماله مكبرا ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فدل على ما قلناه .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٨٥ وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٢٣ والمقتضب ١/٣٣؛ ٤/ ١٣ والبيان ٢/ ٥٥٠ والمصباح المنير (أنس) ٣٥ ؛ (نوس) ٨٦٦

(٢) ليس لهذه المسألة عنوان .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١١٣

(٤) (لكثرة الاستعمال) فى س .

(٥) (فى كثير) فى غ .

(٦) وذلك بسبب النحت . انظر : المصباح المنير (شيأ) ٤٥١

(٧) المتنخِّل الهذلى : هو مالك بن عمرو بن عُثْم بن سُوَيْد بن حَنَس بن خُناعة من لحيان ، وهو من شعراء هذيل ، جاهلى . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٦٦٣ والخزانة (بولاق) ٢/١٣٧

(٨) من البسيط ، وهو المتنخل ، وهو له فى شرح أشعار الهذليين٣/١٢٨١ والخزانة ٥/١٠

(٩) رجز ، لم أعثر له على نسبة ، ولم أقف عليه فى مصادرى .

(١٠) انظر : شرح الأشمونى ٢/٤٨٢ والكناش ٢/٦٠٦

(١١) (الأصل) فى غ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فِعْلان ؛ لأن « إنسان » مأخوذ من الإنس [١] ، وسمى الإنس إنسا لظهورهم ، كما سمى الجن جنا لاجتنانهم ، أى استتارهم [٢] ، ويقال « آنست الشيء » إذا أبصرته ، قال الله تعالى ﴿ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا ﴾ [سورة القصص ٢٨/٢٩] أى : أبصر ، وكما أن الهمزة فى الإنس أصلية ، ولا ألف ونون فيه موجدتان ، فكذلك الهمزة أصلية فى « إنسان » ، ويجوز أن يكون سمى الإنس إنسا ؛ لأن هذا الجنس يُستأنس به ، ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لايوجد فى غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فِعلان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل فى إنسان إنْسِيان ، إلا أنهم [٣] لما كثر فى كلامهم حذفوا منه الياء ؛ لكثرة الاستعمال ، كقولهم أيْش فى أى شيء ، وعِمْ صباحا ، فى : انعم صباحا ، وويلمه فى : ويل أمه » [٤] ، قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو [٥] كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز [٦] أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أيُّ شيء ، وانعم صباحا ، وويل أمه - على الأصل ، فلما لم يأت ذلك فى شيء من كلامهم فى حالة [٧] اختيار ولا ضرورة دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا فى تصغيره [٨] أُنَيْسِيان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء فى أُنَيْسِيَان على خلاف القياس ، كما زيدت فى قولهم « لُيَيْلية » فى تصغير ليلة ، و« عُشَيْشية » فى تصغير « عَشِيَّة » ، كقولهم على خلاف القياس « مُغَيربان » فى تصغير مغرب ، و« رُويجل » فى تصغير « رجل » ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر : المصباح المنير (أنس) ٣٥ والمقتضب ١/٣٣ والكتاب (بولاق) ٢/٣٢٢

(٢) انظر : المصباح المنير (جنن) ١٥٤

(٣) (أنه) فى غ .

(٤) (فى ويل أمه) ساقط من س .

(٥) (لما) فى غ .

(٦) (ينبغى) فى غ ، بدلا من (يجوز) .

(٧) (حال) فى غ .

(٨) (تصغير إنسان) فى غ .

١٢١ - مسألة (١)

[وزن أشياء]

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفْعاء ، والأصل (٢) أفْعِلاء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش (٣) من البصريين ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال ، وذهب البصريون (٤) إلى أن وزنه لَفعاء ، والأصل فعلاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعاء (٥) ؛ لأنه جمع شيء على الأصل، وأصل « شَيءٍ » : شَيِّء ، مثل « شَيِّع » ، فقالوا في جمعه « أشيِئاء » على أفْعِلاء (٦) ، كما قالوا في جمع « لين » : أليناء ، إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلبا للتخفيف ، وذلك لأمرين ؛ **أحدهما** : تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ، وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فكأنه قد اجتمع فيه همزتان (٧) ، وذلك مستثقل في كلامهم، وإذا كانوا قد قالوا (٨) في « سوائية » : سواية ، فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة ها هنا مع تكرارها ، كان ذلك من طريق الأولى .

والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل (٩) في المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلبا للتخفيف .

والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع ما لا يستثقل في المفرد أنهم ألزموا

---

(١) انظر في مناقشة هذه المسألة : ائتلاف النصرة ٨٥ وابن يعيش ٩/ ١٧٧ والرضي على الكافية ٢٩/١ ومعاني القرآن ، للفراء ١/ ٣٢١ والمقتضب ١/ ٣٠ - ٣١ والمخصص ١٦/ ٦٣ ؛ ١٧/ ١١٦ والجاربردي ٢٦/١

(٢) (والأصل فيه) في غ .

(٣) انظر : الإيضاح ١/ ٥٦٦ - ٥٦٧ والمقتضب ١/ ٣٠ والبيان ٣٠٧/١

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٣٨٠ والبيان ١/ ٣٠٧ والمقتضب ٣٠/١

(٥) (أفعلاء) في غ .

(٦) انظر : الإيضاح ٥٦٧/١

(٧) (زائدتان) في غ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٧٩/٤

(٩) (فيه ما لا يستثقل) ساقط من غ .

« خطايا » القلب [١] ، وأبدلوا فى « ذوائب » من الهمزة الأولى واوا ، كل ذلك لاستثقالهم فى الجمع ما لا يستثقل فى المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع [٢] شيْء بالتخفيف ، وجُمِعَ فعْل على أفْعِلاء ، كما يجمعونه على فُعَلاء ، فيقولون : سَمْح وسُمَحاء [٣] ، وفُعَلاء نظير أفْعِلاء ، فكما جاز أن يجيء جمع فَعْل على فُعَلاء جاز أن يجيء على أفْعِلاء ؛ لأنه نظيره [٤] .

والذى يدل على ذلك أنهم قالوا : طبيب وأطبَّاء ، وحبيب وأحبَّاء [٥] ، والأصل فيه طُبباء وحُبباء ، نحو ظريف وظُرفاء ، وشريف وشرفاء ، إلا أنه لما اجتمع فيه [٦] حرفان متحركان من جنس واحد ، واستثقلوا [٧] اجتماعهما ، فنقلوه عن فُعلاء إلى أفْعِلاء ، فصار أطْبباء ، فاجتمع فيه أيضا حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله ، فسكن ، فأدغموه فى الحرف الذى بعده ، فقالوا : أطبَّاء ، فنقلوه من فُعلاء إلى أفْعلاء ، فدل على ما قلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال ، فتمسك بأن قال : إنما قلنا [٨] إن وزنه أفعال ؛ لأنه جمع شيْء ، وشيْء على وزن فَعْل ، وفَعْل يجمع فى المعتل العين على أفعال ، نحو : بيت وأبيات ، وسيف وأسياف ، وإنما يمتنع ذلك فى الصحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زَنْد وأزناد [٩] ، وفَرْخ [١٠] وأفراخ ، وأَنْف

---

(١) انظر : هذا الكتاب ٣٣
(٢) (جمع) مكررة فى س .
(٣) انظر : المصباح المنير (سمح) ٣٩١ والبيان ١/ ٣٠٦
(٤) انظر : الإيضاح ٥٦٧/١
(٥) انظر : البيان ٣٠٦/١
(٦) (فيه) ساقطة من س .
(٧) الواو ساقطة من س .
(٨) (إنما قلنا) ساقط من غ .
(٩) زند : يجمع على « زُنُود » ، وذلك إذا كان المقصود به ما انحسر عن اللحم من الذراع ، ويجمع على « زناد » وذلك إذا أريد به ما يقدح به النار ، وهو الأعلى . انظر : المصباح المنير (زند) ٣٤٩
(١٠) الفرخ يجمع على : أفرُخ وأفراخ وفِراخ وفُروخ . المصباح المنير (فرخ) ٦٣٨

وآناف [١] ، وهو قليل شاذٌّ ، وأما فى المعتل فلا خلافَ فى مجيئه على أفعال مجيئا مطردًا ، فدل على أنه أفعال ، إلا أنه منع من الإجراء تشبيها له بما فى آخره همزة التأنيث .

والذى يدل على أن « أشياء » جمع [٢] ، وليس بمفرد ، كـ « طَرْفاء » قولهم : ثلاثةُ أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يُضافُ إلى الجمع لا إلى [٣] المفرد [٤] ، ألا ترى أنَّهُ لو قيل « ثلاثةُ ثوبٍ وعشرةُ دِرْهَم » لم يجز ، فلما جاز ها هنا أن يقال « ثلاثةُ أشياء ، وعشرةُ أشياء » دل أنها ليست اسما مفردا ، وأنه جمع .

والذى يدل على ذلك أيضًا تذكيرهم ثلاثة وعشرة [فى قولهم : « ثلاثةُ أشياء ، وعشرةُ أشياء »] [٥] ، ولو كانت كطَرْفاء مؤنثة لما جاز التذكير ، فيقال « ثلاثة أشياء » وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ، كما كنت تقول مثلا : ثلاثة غرفة ، لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفى امتناع ذلك دليل على أنه جمع ، وليس باسم مفرد .

وأما البصريون [٦] فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « أشياء » على وزن لفعاء لأن الأصل فيه « شَيْئاء » بهمزتين على فعلاء [٧] ، كطَرْفَاء وحَلْفاء ، فاستثقلوا اجتماع همزتين ، وليس بينهما حاجز قوى [٨] ؛ لأن الألف حرف زائد خفى ساكن ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فقدموا الهمزة التى هى اللام على الفاء ، كما غيروا بالقلب فى قولهم : قِسِىّ فى جمع قَوْس [٩] ، والأصل أن يقال

---

(١) الأنف يجمع على آناف وأنوف وآنف . المصباح المنير (أنف) ٣٦

(٢) (هو جمع) فى س .

(٣) (لا إلى) ساقطة من غ .

(٤) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ١٦٦٣ وأوضح المسالك ٤/ ٢٤٢ - ٢٤٤ وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦٧ - ٣٦٨

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من غ .

(٦) انظر : الكتاب ٤/٣٨٠

(٧) (وزن فعلاء) فى غ .

(٨) انظر : ابن يعيش ٩/١١٧ والرضى على الشافية ١/٢٩

(٩) انظر : المقتضب ١/١٦٧ واللباب فى تصريف الأفعال ١١وشذا العرف ٢٢

في جمعها : قُوُس ، إلا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين ، فصار قُسُوو [١] ، فأبدلوا من الضمة كسرة ؛ لأنهم [٢] ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ، فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة ، فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في « كساء ، ورداء » ؛ لأنها لما كانت زائدة ، صار حرف العلة الذى [٣] هو اللام في « كساء ، ورداء » كأنه قد ولى الفتحة كما وليته في « عصى ، ورحى » فكما [٤] وجب قلبه في « عصى ، ورَحًى » [٥] ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فكذلك يجب قلب الواو الثانية ها هنا ياء لانكسار ما قبلها [٦] ، فصار : قُسُويٌ ، وإذا انقلبت الواو الثانية ياء [٧] ، وجب أن تقلب الواو التي قبلها أيضا ياء ؛ لوقوعها ساكنة قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا [٨]، والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء[٩]، وجعلا [١٠] ياء مشددة ، فصار « قُسِيٌّ » ، وكسروا [١١] أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا « قِسِيٌّ » ، كما قالوا « عِصِيٌّ ، وحِقِيٌّ » ، وما أشبه ذلك ، وكما غيروا [١٢] أيضا بالقلب في « ذوائب » وبالحذف في « سوائية » ، وبل أولى ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في « ذوائب » وأصله « ذأائب » بأن قلبوا الهمزة واوا ، فقالوا « ذوائب » [١٣] ، وحذفوها من « سوائية » فقالوا « سواية » ؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خِفَّة ، فقالوا « أَيِسَ » في « يئس » ، وفي

---

(١) (قسووا) في غ .
(٢) (لأنه) في غ .
(٣) (التي) في غ .
(٤) الواو ساقطة من غ .
(٥) انظر : الرضى على الشافية ١٥٧/٣ وأوضح المسالك ٣٩٥/٤
(٦) انظر : الرضى على الشافية ١٦٠/٣
(٧) (ياء) ساقطة من س .
(٨) (اجتمعا) في غ .
(٩) انظر : الجاربردى ١/ ١٩٣ وشرح التصريف الملوكى ٤٦١ والرضى على الشافية ١٣٩/٣
(١٠) (جعلت) في غ .
(١١) (فكسروا) في غ .
(١٢) (أنهم غيروا) في غ .
(١٣) (فقالوا ذوائب) ساقط من غ .

بئر مَعِيقَةٌ » في « عميقة » ، و« عُقاب عَبَنْقاة، وبَعَنْقَاة » في » عَقَنْباة ، و« ما أَيْطَبَه » في « ما أطيبه » ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدى إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدى إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لفعاء .

والذى يدل على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فَعَالَى ، فقالوا في جمعه « أشاوى » [١] ، كما قالوا في جمع « صحراء » : صحارَى ، والأصل في « صحارَى » : صحاريٌّ ، بالتشديد [٢] ، كما قال الشاعر :

لَقَدْ أغْدُو على أشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا [٣]

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التى كانت في المفرد ؛ لأنها سكنت ، وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التى قلبت همزة في المفرد ؛ لاجتماع ألفين [٤] ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف [٥] في نحو « حبلى » لا منقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلبا للتخفيف ، فصار « صحارى » مثل « مدارى » ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، كما فعلوا في « مدارَى » فصارت « صحارَى » ، وكذلك « أشَاوَى » أصلها « أشايِيُّ » بثلاث ياءات ؛ الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين في « صحاريّ » ، ثم فعل به ما فعل بـ « صحاريّ » ، فصار « أشايا » ، وأبدلوا [٦] من الياء التى هى عين الفعل [٧] واوا ، فصار « أشاوَى » ، كما [٨] أبدلوا من الياء واوا [٩] في قولهم « جَبيت الخراجَ جِبَاوة ، وأتيته أتْوَةً » [١٠] ، والأصل فيه جِبَايَةً

---

(١) انظر : الكتاب ٣٨٠/٤ والإيضاح ٥٦٦/١

(٢) انظر : المصباح المنير (صحر) ٤٥٥

(٣) من الهزج ، للوليد بن يزيد في الديوان ٧٤ وابن يعيش ٥/ ٥٨ والخزانة ٧/ ٤٢٤ وبلا نسبة في المقرب ١٦٢/٢

(٤) (الأصلين) في غ .

(٥) (الألف) في غ .

(٦) (فأبدلوا) في غ .

(٧) (الفعل) زيادة من غ .

(٨) (لما) في س .

(٩) (من الواو ياء) في غ .

(١٠) انظر : الرضى على الشافية ١٧٣/٣ وشرح الأشمونى ٦١٩/٢

وأَتيةً ، وليس فى إبدال الواو خروج عن الحكمة ، فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن [(١)] بعض نحو « أُصَيْلال » فى « أُصَيْلان » [(٢)] ، وإن لم يكن هناك استثقال ، فلأن يبدلوا الياء واوا ؛ لأجل المقاربة ، وإن لم يكن ما [(٣)] يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموما ما قبلها ، نحو « مُوسِر ، ومُوقِن » كان ذلك من طريق الأولى ، فلما [(٤)] جمع على فعالَى، فقيل « أشاوَى » دل على ما قلناه .

والذى يدل على ذلك أيضا أنهم قالوا فى جمعه [(٥)] : « أشياوات » كما قالوا فى جمع « فَعْلاء » : فعلاوات ، نحو « صحراء وصَحْراوات » ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه فى الأصل على أفعلاء ؛ لأنه جمع (شيِّء) على الأصل ، كقولهم ليّن وأليناء » قلنا : قولكم إن أصل « شىء » : شيِّء ، مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يجىء ذلك فى شىء من كلامهم ، ألا ترى أن نحو « سيْد ، وهيْن ، وميْت » [(٦)] ، لما كان مخففا من « سيّد ، وهيّن ، وميّت » جاء فيه التشديد على الأصل مجيئا شائعًا ، فلما لم يجئ ها هنا على الأصل فى شىء من كلامهم – لا [(٧)] فى حالة الاختيار ، ولا فى حالة الضرورة [(٨)] – دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أشياء فى الأصل على أفعلاء » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز جمعه على فعالَى ؛ لأنه ليس فى كلام العرب أفعِلاء جمع على فعالَى ، فلما جاز ها هنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

---

(١) (من) فى غ .

(٢) انظر : الرضى على الشافية ٣/ ٢٢٦ والممتع ٤٣ والإيضاح ٤١١/٢ وابن يعيش ٤٥/١٠ وحاشية الصبان ٣٣٧/٤

(٣) (هنا ما) فى غ .

(٤) (فلا) فى غ .

(٥) (جمعه أيضا) فى غ .

(٦) النص فى غ : (سيد وميت وهين) .

(٧) (لا) ساقطة من غ .

(٨) (الاضطرار) فى غ .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شئ بالتخفيف ، وإنهم [١] جمعوه [على أفعِلاء ، كما جمعوه] [٢] على فُعلاء ؛ لأنه نظيره نحو سَمح وسُمحاء » فإن فَعلا لا يكسر على أفْعِلاء ، وإنما يكسر على فُعُول وفِعال ، نحو « فلوس وكِعاب » .

والذى يدل على أنه ليس بأفعِلاء أنه قال فى تصغيرها [٣] أشَيَّاء ، وأفعلاء لا يجوزتصغيره على لفظه [٤] ، وإنما كان ينبغى أن يرد إلى الواحد ، ويجمع بالألف والتاء ، فيقال « شُيَيْئات » وإنما لم يجز تصغير أفعلاء على لفظه ؛ لأن أفعلاء من أبنية الكثرة ، والتصغير علم القلة [٥] ، فلو صغرت مثالا موضوعا للكثرة ، لكنتَ قد جمعتَ بين ضدين ، وذلك لا يجوز [٦] .

قال أبو عثمان المازنى سألتُ الأخفش عن تصغير أشياء ، فقال : أُشَيَّاء ، فقلت له [٧] يجب على قولك أن أفعلاء أن ترده إلى الواحد ، فتصغره ثم تجمعه ، فانقطع الأخفش .

وأما قول ممن ذهب إلى أنه جمع « شئ » وأنه جمع [٨] على أفعال ، كـ « بَيْت وأَبْيَات » فظاهر البطلان ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفا كأسماء وأبناء .

وأما [٩] قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التأنيث » قلنا : فكان يجب أن

---

(١) (فإنهم) فى غ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من غ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٣) (تصغيره) فى غ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ٤/١٧٥

(٥) انظر فى أغراض التصغير : شرح الجمل ، لابن عصفور ٢/٢٨٩ وشرح الأشمونى ٢/٤٦٣ - ٤٦٤ وشرح الكافية ، لابن مالك ١٨٩٢ وابن يعيش ٥/١١٣ والجاربردى ١/٧٤

(٦) ذهب النحاة إلى أن جمع الكثرة لا يصغر لمنافاة التصغير الكثرة ، كما ذكر المصنف ، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير فى الآحاد كـ« رغفان » فإن نظير « عثمان » . انظر : شـــرح الأشمونى ٢/ ٤٨١

(٧) النص فى غ : (فقال المازنى) .

(٨) (جمع) ساقطة من س .

(٩) (فأما) فى غ .

لا تُجرَى نظائره نحو « أسماء وأبناء » وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة فى آخر أشياء ، وبين الهمزة فى آخر أسماء وأبناء .

وأما [١] قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوب [٢] ، ولا عشرة درهم » قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفردا لفظا ومعنى ، وأما [٣] إذا كان مفردا لفظا ومجموعا معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أن يجوز أن تقول : ثلاثة رَجْلة – وإن كان مفردا لفظا – لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نَفَر ، وثلاثة قوم ، وتسعة رهط ، قال الله تعالى [٤] : ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ [سورة النمل ٤٨/٢٧] ، وأضيف العدد إلى هذه الأسماء – وإن كانت مفردة لفظا – لأنها [٥] مجموعة معنى ، [فكذلك ها هنا ؛ أشياء مفردة لفظا ، مجموعة معنى] [٦] ، كـ « طَرْفَاء ، وحَلْفاء [٧] ، وقَصْبَاء » فجاز أن يضاف [٨] اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطرفاء لما جاز تذكير ثلاثة ، [فيقال ثلاثة أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكير ثلاثة أشياء] [٩] – وإن كانت أشياء مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها – لأنها [١٠] اسم لجمع

---

(١) (فأما) فى غ .

(٢) (أثوب) فى غ .

(٣) (فأما) فى غ .

(٤) (سبحانه) فى غ ، بدلا من (تعالى) .

(٥) (لأنها) ساقطة من س .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من س ؛ بسبب انتقال النظر .

(٧) الحلفاء نبت معروف ، الواحدة حلفاء . انظر : المصباح المنير (حلف) ٢٠١

(٨) (فجاز أن يضاف) ساقط من غ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من س .

(١٠) (لأنه) فى س .

شيء ، فتنزلت منزلة أفعال من حيث إنه جمع شيء في المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم في قولهم : مائة درهم ، ولوكان كذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء » كما ذكرتم ، وإذا كانت أشياء اسمًا لجمع شيء ، علمت أن أشياء في المعنى جمع شيء ، فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت في قولهم « ثلاثة أثواب ، وعشرة أبيات » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

* * *

فهذا مُنتهى ما أَرَدْنَا أن نذكرَه في كتابِ « الإنصاف في مسائل الخلاف » واقتصرْنا على هذا القدْرِ من القول مع تشعُّب أنحائه ؛ لتوفر رغبة الطلبة في سرعةِ إنهائه وكثرة الشواغل عن استقصائه ، فالله يعصمُنا فيه من الزَّلَلِ وَيحفَظُنَا فيه من الخطأ والخَطَل ، وأن يوفقنا وإياكم لصالح القول والعمل بمنِّه ولطفه [١] ، تم الكتاب والحمد لله رب العالمين .

* * *

تَمَّ كتابُ الإنصافِ في مسائل الخلافِ تأليف الشيخ الإمام الزاهد كمال الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبِي سَعِيد الأنبارِيّ النَّحْوِيّ رَحِمَه الله وغَفَر له ، والحمدُ لله ربِّ العالمين ، لا ربَّ غيرُه ، ولا معبودَ سِوَاهُ ، وكانَ الفراغُ مِنْه بمدينة حِمص سنة تِسْعٍ وستمائة [٢] .

* * *

(١) في غ : (كرمه آمين تم الكتاب بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ، وكان الفراغ من جمعه .... بخط العبد الفقير إلى كرم الله تعالى محمد بن قاسم بن محمد بن سعد الصفدي) .

(٢) هذه الفقرة ساقطة من غ .

الفهارس الفنية

فهرس القرآن

سورة الفاتحة

* * *

سورة البقرة

* * *

* * *

سورة المائدة

الصفحة

سورة الأنعام

* * *

سورة الأعراف

* * *

سورة الأنفال

* * *

سورة التوبة

* * *

سورة يوسف

* * *

سورة الرعد

الصفحة

سورة الفتح

* * *

سورة ق

* * *

سورة الذاريات

* * *

سورة النجم

* * *

سورة الرحمن

* * *

سورة الواقعة

* * *

* * *

* * *

فهرس الحديث النبوى الشريف

* * *

فهرس الأمثال

* * *

فهرس الشعر

القافية	القائل	البحر	الصفحة
العذراء	عبيد الله بن قيس الرقيات	الخفيف	٥٢٩
بقاء	أبو زبيد الطائى	الخفيف	٩٣
الدماء	زهير بن أبى سلمى	الوافر	٣٤٣
أعماؤه – سماؤه	رؤبة	رجز	٣٢٢
غناء	مجهول	الوافر	٦٠٦
دواء	مسلم بن معبد	الوافر	٤٥٥
الجراء	أبو مقدام	رجز	٦٠٦
شيشاء	»	»	»
السّعلاء	»	»	»
اللّهاء	»	»	»
الخواء	»	»	»
لقائه – شوائه	أبو النجم	رجز	٤٧٢
هوائه	أبو النجم	رجز	١٠٣

الباء المفتوحة

القافية	القائل	البحر	الصفحة
وسبابها	عدى بن زيد	المتقارب	٢٨٤
فاغتابها	–	–	–
الغرابا	مجهول	الوافر	٨٠ ، ٨٤
أصابا	جرير	الوافر	٥٢٧
الرقابا	الحارث بن ظالم	الوافر	١٠٩ ، ١١٠
الصبا	الأعشى	الطويل	٤٠٧
مخضبا	»	»	٦٢١

الباء المضمومة

القافية	القائل	البحر	الصفحة
أجابها	مجنون ليلى	الطويل	٢٤٧
التراب	مزاحم العقيلى	الوافر	٣٥٧
غرابها	الأحوص ؛ الفرزدق	الطويل	١٦٢ ، ٤٥٢

الباء المجرورة

القافية	القائل	البحر	الصفحة
شاعر – المزاجر	مجهول	رجز	٤١٩
فاجر	الحارث بن وعلة	الطويل	٢٠١
البحر	مجهول	البسيط	٤٠٧
المصادر	مضرس بن ربعى أو طفيل الغنوى	الطويل	١٧٥
قادر	إلياس بن مالك	الطويل	٣٥٧
وزر	حسان بن ثابت أو كعب بن مالك	البسيط	٢٣٨
عامر – ناصر	مجهول	السريع	٤٠٢ ؛ ٦١٧
معصر	عمر بن أبى ربيعة	الطويل	٦١٩
حاضره	الحطيئة	الطويل	٥٩
القطر	ذو الرمة	الطويل	٨٨
القطر	أبو ضخر الهذلى	الطويل	٢١٢
المناظر – صابر	مجهول	الطويل	٦٤٥
تنظر	عمر بن أبى ربيعة أو جميل بثينة أو لبيد	الطويل	٤٧٠
تصفر	تأبط شرا	الطويل	٤٤١
الغفر	مجهول	الطويل	٦٢٠
وفر	الزبرقان بن بدر أو خالد بن الطيفان	الطويل	٤٠٦
عساكره	مجهول	الطويل	١٢٨
تذكر	زهير بن أبى سلمى	الطويل	٢٩٥
عامر	مجهول	الطويل	٥٣٦
أحمر	مجهول	الطويل	٣٩٩
غدور	الأخطل	الكامل	٣٩٧
لمغرور	مجهول	البسيط	١٥٢
صور – فأنظور	ابن هرمة	البسيط	١٩
غفور	عروة بن الورد	الوافر	٦٠
أسيرها – قصورها	أبو النجم	رجز	٢٧٢
نغير – النصور	مجهول	الوافر	٦١٧

القاف المكسورة

الكاف الساكنة

الكاف المفتوحة

الميم الساكنة

الميم المفتوحة

* * *

فهرس الأعـــلام

قائمة المراجع

١ - الأئمة الأربعة ، للدكتور أحمد الشرباصى - القاهرة (بدون تاريخ) .

٢ - الإبدال والمعاقبة والنظائر ، للزجاجى - تحقيق عز الدين التنوخى - دمشق ١٩٦٢م

٣ - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، لابن القطاع الصقلى - تحقيق أحمد عبد الدايم - رسالة دكتوراه بدار العلوم - ١٩٨٠م

٤ - أبنية الفعل فى اللغات السامية ، للدكتور رمضان عبد التواب - مجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العدد الرابع (١٩٧٤) ص ٥٥ - ٦٨

٥ - أبو زكريا الفراء ومذاهبه فى النحو واللغة ، للدكتور أحمد مكى الأنصارى - القاهرة - ١٩٦٤ م .

٦ - أبو على الفارسى ، للدكتور عبد الفتاح شلبى - القاهرة ١٣٨٨ هـ .

٧ - الإتباع ، لأبى الطيب اللغوى - تحقيق عز الدين التنوخى - دمشق ١٩٦١ م .

٨ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات) للبنا - حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٩ - الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار التراث - ط٣ - القاهرة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

١٠ - الإحكام فى أصول الأحكام ، لابن حزم - القاهرة بلا تاريخ .

١١ - أخبار النحويين البصريين ، لأبى سعيد السيرافى - تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى - ط ١ القاهرة ١٩٥٥ م .

١٢ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .

١٣ - الإرشادات الجلية فى القراءات السبع من طريق الشاطبية ، لمحمد سالم محيسن - الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية - طبعة مدرسية ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م .

١٤ - ارتشاف الضرب ، لأبى حيان - تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجى - القاهرة ١٩٩٨م .

١٥ - إرشاد السالك شرح ألفية ابن مالك ، لعبد المجيد الشرنوبى - القاهرة - بلا تاريخ .

١٦ - أزاهير الفصحى ، لعباس أبو السعود - ط١ دار المعارف - بلا تاريخ .

١٧ - الأزهية فى علم الحروف ، للهروى - تحقيق عبد المعين الملوحى - دمشق ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

١٨ - الأساليب الإنشائية فى النحو العربى ، لعبد السلام هارون - مكتبة الخانجى - القاهرة ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

١٩ – أساليب الجملة الظرفية فى القرآن ، للدكتور محمد يسرى زعير – القاهرة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

٢٠ – أسباب حدوث الحروف ، لابن سينا – راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد – القاهرة – بلا تاريخ .

٢١ – أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجانى – تعليق السيد محمد رشيد رضا – ط ٦ القاهرة ١٣٧٩ هـ = ١٩٥٩ م .

٢٢ – أسرار العربية لابن الأنبارى – تحقيق محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى العربى – دمشق ١٩٥٧ م . وتحقيق محمد حسن – ط ١ بيروت ١٩٩٨ م .

٢٣ – الأشباه والنظائر فى النحو ، للسيوطى – طبع بمطبعة المعارف حيدر آباد الدكن بالهند ١٣١٧هـ .

٢٤ – الاشتقاق ، لابن دريد – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م .

٢٥ – الاشتقاق ، لأبى بكر بن السراج – تحقيق محمد صالح التكريتى – بغداد ١٩٧٣م .

٢٦ – اشتقاق الأسماء للأصمعى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب و الدكتور صلاح الدين الهادى – مكتبة الخانجى – القاهرة ١٩٨٠ م .

٢٧ – إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ، للسيد البطليوسى ، تحقيق الدكتور حمزة النشرتى – ط ١ دار المريخ – الرياض ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

٢٨ – إصلاح المنطق لابن السكيت – شرح و تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – ط ٤ دار المعارف ١٩٤٩م

٢٩ – الأصمعيات ، للأصمعى – تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – ط٥ دار المعارف (بدون تاريخ) .

٣٠ – الأصوات و الإشارات ، لكندراتوف – ترجمة شوقى جلال – الهيئة العامة المصرية للكتاب بالقاهرة ١٩٧٢م .

٣١ – الأصول ، لابن السراج – تحقيق عبد الحسين الفتلى – ط ١ مؤسسة الرسالة – سوريا ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م .

٣٢ – أصول النحو العربى فى نظر النحاة ، الدكتور محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة ١٩٧٣ م .

٣٣ – الأضداد ، لأبى حاتم السجستانى (ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد) نشر هفنر – بيروت ١٩١٣ م .

٣٤ – الأضداد ، لابن الدهان – نشر محمد حسن آل ياسين – بغداد ١٩٦٣ م .

٣٥ – الأضداد ، لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد) نشر هفنر – بيروت ١٩١٣ م .

٣٦ – الأضداد ، لقطرب – نشر كوفلر – مجلة إسلاميكا ١٩٣٢ م .

٣٧ – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه – مكتبة المتنبى – القاهرة ، بدون تاريخ .

٣٨ – إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه – تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيميين – مكتبة الخانجى – القاهرة ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م .

٣٩ – الأعلام ، للزركلى – بيروت – لبنان ١٩٨٠ م .

٤٠ – الأغانى ، لأبى فرج الأصفهانى – تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء – ط ٦ بيروت ١٩٨٣ م .

٤١ – الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات الأنباري – تحقيق سعيد الأفغاني – بيروت ١٩٧١م .
٤٢ – الأفعال ، لأبي عثمان المعافري السرقسطي – تحقيق الدكتور حسين محمد شرف والدكتور محمد مهدي علام – القاهرة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م .
٤٣ – الأفعال ، لابن القطاع – ط ١ حيدر آباد الدكن الهند ١٣٦٠ هـ .
٤٤ – الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي – حيدر آباد بالهند ١٣٥٩ هـ .
٤٥ – الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطليوسي – تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد – القسم الأول – الهيئة العامة المصرية للكتاب١٩٨١م .
٤٦ – الإقناع في القراءات السبع – تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش – الرياض ١٤٠٣ هـ .
٤٧ – ألف باء ، لأبي الحجاج البلوي – القاهرة ١٢٧٨ هـ .
٤٨ – الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل – ط ٣ نهضة مصر ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م .
٤٩ – الأمالي ، لابن الشجري – تحقيق الدكتور محمود الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة .
٥٠ – الأمالي ، للقالي – بيروت ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .
٥١ – أمالي المرتضى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط١ مطبعة عيسى الحلبي – القاهرة ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤م .
٥٢ – الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ، لابن الحاجب – تحقيق هادي حمودي – ط٤ القاهرة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
٥٣ – إملاء ما من به الرحمن ، للعكبري – بهامش الفتوحات الإلهية – القاهرة (بدون تاريخ) .
٥٤ – إنباه الرواة على أنباء النحاة ، لابن القفطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٠ = ١٩٧٧م .
٥٥ – الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري – ليدن ١٩١٣م .
الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري – نشر محمد محيي عبد الحميد – القاهرة ١٩٥٣ م .
٥٦ – الأنموذج في النحو ، للزمخشري – تحقيق الدكتور حسني عبد الجليل يوسف – القاهرة ١٩٩٠ م .
٥٧ – أوضح المسالك لألفية ابن مالك ، لابن هشام – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – بيروت (بدون تاريخ) .
٥٨ – إيضاح شواهد الإيضاح القيسي – دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م .
٥٩ – الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي – تحقيق مازن المبارك – القاهرة ١٩٥٩ م .
٦٠ – البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، للدكتور أحمد مختار عمر – ط ٦ القاهرة ١٩٨٨ م .
٦١ – البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي – القاهرة ١٣٢٨ هـ .
٦٢ – البداية والنهاية ، لابن كثير – دار الفكر العربي (بدون تاريخ) .

٦٣ - البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٣ - ١٩٥٨ م .

٦٤ - البسيط فى شرح الجمل ، لابن أبى الربيع - دراسة وتحقيق الدكتور عياد الثبيتى - دار الغرب الإسلامى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م .

٦٥ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين النحاة ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤م = ١٩٦٥ م .

٦٦ - البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - دار الكتب ١٩٧٠م .

٦٧ - البيان والتبيين ، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٦٠ م .

٦٨ - البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى - تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠م .

٦٩ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر - بيروت ١٩٨٠م .

٧٠ - تاج العروس ، للزبيدى - القاهرة ١٣٠٦ هـ .

٧١ - تاريخ آداب اللغة العربية ، لجورجى زيدان - دار الهلال بالقاهرة .

٧٢ - تاريخ الأدب العربى لبروكلمان - نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب وآخرون - دار المعارف - القاهرة .

٧٣ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادى - مكتبة الخانجى - القاهرة .

٧٤ - تاريخ المذاهب الإسلامية فى السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ، للإمام محمد أبو زهرة - دار الفكر العربى - القاهرة (بدون تاريخ) .

٧٥ - التبصرة والتذكرة ، لابن إسحاق الصيمرى - تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى على الدين - دار الفكر - دمشق ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م .

٧٦ - التبيين ، للعكبرى - تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .

٧٧ - تذكرة النحاة ، لأبى حيان - تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن - بيروت ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

٧٨ - التذكير والتأنيث فى اللغة مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامض فيما يذكر ويؤنث من الإنسان واللباس - للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧ م .

٧٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك - حققه محمد كامل بركات - دار الكتاب العربى ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م .

٨٠ - التصريف الملوكى ، لابن جنى - صححه محمد سعيد بن مصطفى - دار المعارف الطباعية (بدون تاريخ) .

٨١ - تصحيح الفصيح ، لابن درستويه - تحقيق عبد الله الجبورى - بغداد ١٩٧٥م .

٨٢ - التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب - ط ٢ - مكتبة الخانجى - القاهرة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م .

٨٣ – التطور النحوى للغة العربية ، لبرجشتراسر – أخرجه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى – القاهرة ١٩٨٢ م .
٨٤ – تفسير الطبرى = (جامع البيان عن تأويل القرآن) تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر – دار المعارف – القاهرة (بدون تاريخ) .
٨٥ – التكملة ، لأبى على الفارسى – تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود – ط ١ جامعة الرياض ١٤٠١ هـ = ١٩٨١م .
٨٦ – التكملة والذيل والصلة ، لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للصاغانى – تحقيق عبدالعليم الطحاوى وآخرين – القاهرة ١٩٧٠ – ١٩٧٩م .
٨٧ – تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد ، لابن هشام – تحقيق الدكتور عباس مصطفى – ط ١ دار الكتاب العربى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .
٨٨ – تلقيب القوافى ، لابن كيسان (ضمن جرزة الحاطب وتحفة الطالب) – نشر رايت – ليدن ١٨٥٩ م .
٨٩ – التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلى بن حمزة البصرى – تحقيق عبد العزيز الميمنى – القاهرة ١٩٦٧م .
٩٠ – التنبيه والإيضاح ، لابن برى – تحقيق مصطفى حجازى – الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٠ م .
٩١ – التوطئة لأبى على الشلوبينى – دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع ١٤٠٢ هـ = ١٩٨١م .
٩٢ – تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت – نشر لويس شيخو – بيروت ١٨٩٥ م .
٩٣ – تهذيب إصلاح المنطق ، للتبريزى – ط ١ القاهرة (بدون تاريخ) .
٩٤ – تهذيب التهذيب ، لابن حجر – حيدرآباد الدكن – الهند ١٣٢٥ هـ .
٩٥ – تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهرى – تحقيق عبد السلام هارون وآخرين – القاهرة ١٩٦٤ – ١٩٦٧ م .
٩٦ – ثلاثة كتب فى الحروف ، للخليل وابن السكيت والرازى – حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب – ط ٢ – مكتبة الخانجى – القاهرة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
٩٧ – الجامع الصغير فى النحو ، لابن هشام – تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل – مكتبة الخانجى – القاهرة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .
٩٨ – الجمل فى النحو ، لأبى إسحاق الزجاج – تحقيق الدكتور على توفيق – القاهرة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م .
٩٩ – جمهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكرى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ط ١ القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤م .
١٠٠ – جمهرة الأنساب ، لابن حزم – تحقيق عبد السلام هارون – دار المعارف – القاهرة ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م .
١٠١ – جمهرة اللغة ، لمحمد بن دريد – تحقيق كرنكو – حيدر آباد بالهند ١٣٤٤ – ١٣٥١ هـ .
١٠٢ – الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى – تحقيق طه محسن – مؤسسة الرسالة دار الكتب – جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦م .

١٠٣ - جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ، للإمام علاء الدين بن على - صنعة إميل بديع يعقوب - بيروت ١٩٩١ م .
١٠٤ - الجيم ، لأبى عمرو الشيبانى - تحقيق إبراهيم الإبيارى وآخرين - القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٥م .
١٠٥ - حاشية الشهاب - عناية القاضى وكفاية الراضى ، على تفسير البيضاوى - بدون تاريخ .
١٠٦ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى - القاهرة (بدون تاريخ) .
١٠٧ - حاشية يس على التصريح ، مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح .
١٠٨ - الحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه - تحقيق عبد العال سالم مكرم - بيروت ١٩٧١ م .
١٠٩ - حسن الصحابة فى شرح أشعار الصحابة ، لعلى فهمى - دار السعادة - القاهرة (بدون تاريخ) .
١١٠ - حماسة أبى تمام ، بشرح التبريزى - نشر فرايتاج - بون ١٨٢٨ م .
١١١ - الحماسة ، للبحترى - نشر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٢٩ م .
١١٢ - الحماسة البصرية ، لصدر الدين البصرى - تحقيق مختار الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤ م .
١١٣ - الحماسة الشجرية ، لابن الشجرى - تحقيق عبد المعين الملوحى وأسماء الحمصى - ط١ دمشق ١٩٧٠م .
١١٤ - الحيوان ، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٥ م .
١١٥ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القاهر البغدادى - بولاق ١٢٩٩ م .
١١٦ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القاهر البغدادى - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى ١٩٨٥ .
١١٧ - الخصائص ، لابن جنى : القاهرة - تحقيق محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦م .
١١٨ - خلق الإنسان ، للزجاج - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٦٣م .
١١٩ - دراسات فى فقه اللغة العربية ، للدكتور السيد يعقوب بكر - بيروت ١٩٦٩م .
١٢٠ - دراسات فى علم اللغة المقارن ، للدكتور محمد عبد الصمد زعيمة - القاهرة ١٩٨١م .
١٢١ - دراسات فى اللغة ، للدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٦١ م .
١٢٢ - دراسات مقارنة بين العربية والعبرية ، للدكتورة سلوى ناظم - دار الثقافة العربية بالقاهرة (بدون تاريخ) .
١٢٣ - الدراسات اللغوية فى البصائر ، للدكتور حامد محمد أمين شعبان - القاهرة ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤م .
١٢٤ - درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى - مطبعة الجوائب بأستانبول ١٢٩٩ هـ .
١٢٥ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلانى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨ هـ .
١٢٦ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .

١٢٧ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق محمود محمد شاكر - القاهرة ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩م .
١٢٨ - دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٨ م .
١٢٩ - دور الكلمة فى اللغة ، لأولمان - ترجمة الدكتور كمال بشر - القاهرة ١٩٦٢م .
١٣٠ - ديوان ابن أحمر الباهلى - جمعه وحققه حسن عطوان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون تاريخ) .
١٣١ - ديوان الأحوص - جمع وتحقيق عادل سليمان - الهيئة المصرية العامة - القاهرة ١٩٧٠م .
١٣٢ - ديوان أبى الأسود الدؤلى - تحقيق محمد حسن آل ياسين - (لا توجد دار نشر) ١٩٨٢ م .
١٣٣ - ديوان الأعشى - شرح وتعليق محمد محمد حسن - مؤسسة الرسالة - ط ٧ بيروت ١٩٨٣ م .
١٣٤ - ديوان الأقيشر الأسدى - جمع وتحقيق خليل الدويهى - ط ١ دار الكتاب العربى - بيروت ١٩٩١ م .
١٣٥ - ديوان أمية بن أبى الصلت - نشر بشير يموت - بيروت ١٩٣٤م .
١٣٦ - ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٦ م .
١٣٧ - ديوان بشر بن أبى خازم - تحقيق عزة حسن - ط٢ منشورات دار الثقافة - دمشق ١٩٧٢م .
١٣٨ - ديوان تأبط شرا - تحقيق على ذو الفقار شاكر - ط١ دار الغرب الإسلامى ١٩٨٤ م .
١٣٩ - ديوان جران العود النميرى - صنعه أبو جعفر محمد بن حبيب ، رواية السكرى - تحقيق نورى حمودى القيسى - ط ١ وزارة الثقافة والإعلام بالعراق - ١٩٨٢ م .
١٤٠ - ديوان جرير - تحقيق نعمان أمين - ط ٣ دار المعارف - القاهرة (بدون تاريخ) .
١٤١ - ديوان جميل - تحقيق إميل يعقوب - دار الكتاب العربى - بيروت ١٩٩٢ م .
١٤٢ - ديوان حاتم الطائى - صنعة يحيى بن مدرك الطائى ، رواية هشام بن محمد الكلبى - تحقيق عادل سليمان - ط ٢ - مكتبة الخانجى - القاهرة ١٩٩٠م .
١٤٣ - ديوان الحارث بن حلزة - تحقيق إميل يعقوب - دار الكتاب العربى - بيروت ١٩٩١ م .
١٤٤ - ديوان حسان بن ثابت - تحقيق الدكتور سيد حنفى - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧ م .
١٤٥ - ديوان الحطيئة - شرح أبى سعيد السكرى - بيروت ١٩٨١ م .
١٤٦ - ديوان حميد بن ثور - صنعة عبد العزيز الميمنى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٥٠ م .
١٤٧ - ديوان الخرنق بنت بدر ، رواية أبى عمرو بن العلاء - تحقيق يسرى عبد الغنى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠ م .
١٤٨ - ديوان الخنساء ، رواية ثعلب - تحقيق أنور أبو سويلم - دار عمار ١٩٨٨م .
١٤٩ - ديوان أبى دؤاد الإيادى - نشر جوستاف جرونيام - ترجمة الدكتور إحسان عباس - مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م .
١٥٠ - ديوان دريد بن الصمة - تحقيق محمد خير البقاعى - دار قتيبة - دمشق ١٩٨١ م .
١٥١ - ديوان دعبل الخزاعى - تحقيق محمد يوسف نجم - دار الثقافة - بيروت .

١٥٢ – ديوان ابن الدمينة – صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب – تحقيق أحمد راتب النفاخ – دار العروبة – القاهرة ١٩٥٩م .
١٥٣ – ديوان أبي دهبل ، رواية أبي عمرو الشيباني – تحقيق عبد العظيم عبد المحسن – بغداد ١٩٧٢م .
١٥٤ – ديوان ذى الإصبع العدوانى – تحقيق عبد الوهاب محمد على وآخرين – وزارة الإعلام بالعراق ١٩٧٣م .
١٥٥ – ديوان ذى الرمة – شرح أحمد بن حاتم الباهلى ، رواية أبى العباس ثعلب – تحقيق عبد القدوس أبي صالح – مؤسسة الإيمان – بيروت ١٩٨٢ م .
١٥٦ – ديوان رؤبة بن العجاج – تحقيق وليم بن الورد – دار الآفاق الجديدة – بيروت ١٩٨٠ م .
١٥٧ – ديوان الراعى – تحقيق راينهرت فاييرت – بيروت ١٩٨٠ م .
١٥٨ – ديوان ابن الرومى – تحقيق عبد الأمير على مهنا – دار ومكتبة الهلال – بيروت ١٩٩١ م .
١٥٩ – ديوان سحيم – تحقيق عبد العزيز الميمنى – القاهرة ١٩٥٠ م .
١٦٠ – ديوان الشماخ بن ضرار – تحقيق صلاح الدين الهادى – دار المعارف – القاهرة ١٩٦٨ م .
١٦١ – ديوان الشنفرى – تحقيق إميل يعقوب – ط٢ دار الكتاب العربى – بيروت ١٩٩ ١م .
١٦٢ – ديوان صخر الغى ، ضمن أشعار الهذليين .
١٦٣ – ديوان طرفة بن العبد – دار صادر ببيروت ١٩٨٠ م .
١٦٤ – ديوان الطرماح – تحقيق عزة حسن – دمشق ١٩٦٨ م .
١٦٥ – ديوان طفيل الغنوى – تحقيق محمد عبد القادر – دار الكتاب الجديد – بيروت ١٩٦٨ م .
١٦٦ – ديوان عامر بن الطفيل ، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنبارى عن ثعلب – دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ١٩٨٦ م .
١٦٧ – ديوان العباس بن الأحنف – دار صادر – بيروت ١٩٧٨ م .
١٦٨ – ديوان عباس بن مرداس – تحقيق الدكتور يحيى الجابورى – بغداد ١٩٦٨ م .
١٦٩ – ديوان عبد الله بن رواحة – تحقيق حسن محمد – القاهرة ١٩٧٢ م .
١٧٠ – ديوان عبيد بن الأبرص – دار بيروت للطباعة والنشر – ١٩٨٣ م .
١٧١ – ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات – تحقيق محمد يوسف نجم – دار بيروت للطباعة والنشر – ١٩٨٦ م .
١٧٢ – ديوان عدى بن زيد – جمعه وشرحه حسن محمد نور الدين – دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٠ م .
١٧٣ – ديوان علقمة – تحقيق لطفى الصقال وآخرين – دار الكتاب العربى – حلب ١٩٦٩ م .
١٧٤ – ديوان عنترة – تحقيق محمد سعيد – ط٢ المكتب الإسلامى – بيروت ١٩٨٣ م .
١٧٥ – ديوان الفرزدق – دار صادر بيروت ١٣٥٤ هـ .
١٧٦ – ديوان القتال الكلابى – تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت ١٩٨٩ م .
١٧٧ – ديوان أبي قيس بن الأسلت – تحقيق حسن محمد – دار التراث – القاهرة (بدون تاريخ) .
١٧٨ – ديوان قيس بن الخطيم – تحقيق ناصر الدين الأسد – دار صادر بيروت ١٩٦٧ م .
١٧٩ – ديوان كثير عزة – تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت ١٩٧١ م .

١٨٠ - ديوان كعب بن زهير - تحقيق على فاعور - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٧ م .
١٨١ - ديوان كعب بن مالك - تحقيق سامى مكى - بغداد ١٩٦٦ م .
١٨٢ - ديوان لبيد - تحقيق الدكتور إحسان عباس - ط ٢ الكويت ١٩٨٤ م .
١٨٣ - ديوان متمم بن نويرة ، لابتسام الصفار - بغداد ١٩٦٨ م .
١٨٤ - ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - مكتبة مصر - القاهرة .
١٨٥ - ديوان مضرس الربعى - تحقيق خليل إبراهيم العطية وآخرين - بغداد ١٩٧٠ م .
١٨٦ - ديوان النابغة الذبيانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧م .
١٨٧ - ديوان الهذليين - نشر الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥ م .
١٨٨ - ديوان يزيد بن مفرغ - جمعه عبد القدوس صالح - ط ٢ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٢م .
١٨٩ - ذم الخطأ فى الشعر ، لابن فارس - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجى - القاهرة ١٩٨٠ م .
١٩٠ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، للمالقى - تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ م .
١٩١ - الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى - تحقيق الدكتور شوقى ضيف - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢ م .
١٩٢ - الركام اللغوى للظواهر المندثرة فى اللغة ، للدكتور رمضان عبد التواب - المجلة العربية السنة الرابعة العدد الأول - الرياض ١٩٧٧ م .
١٩٣ - الزمن واللغة ، للدكتور مالك يوسف المطلبى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
١٩٤ - زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والظاء ، لابن الأنبارى - حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - مؤسسة الرسالة بالقاهرة ١٣٩١هـ = ١٩٧١ م .
١٩٥ - السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقى ضيف - دار المعارف ١٤٠٠هـ .
١٩٦ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوى - دار الفكر - بيروت ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
١٩٧ - سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى ، لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م .
١٩٨ - الشاء ، للأصمعى - نشر هفنر ، فى مجلة : sbwa - فينا ١٨٩٦ م .
١٩٩ - شذا العرف فى فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوى - بيروت ١٩٥٣م .
٢٠٠ - شذرات الذهب ، لابن العماد - تحقيق لجنة إحياء التراث العربى - بيروت .
٢٠١ - شرح أبيات سيبويه ، للسيرافى - دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت ١٩٧٩ م .
٢٠٢ - شرح أبيات سيبويه ، للمرزبانى - تحقيق محمد على - راجعه طه عبد الرؤوف - دار الفكر ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م .
٢٠٣ - شرح أدب الكاتب ، للجواليقى - نشر مصطفى صادق الرافعى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .

٢٠٤ - شرح أشعار الهذليين و صنعة السكرى ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج - دار العروبة - القاهرة (بدون تاريخ) .
٢٠٥ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - مطبعى عيسى البابى الحلبى بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٢٠٦ - شرح الأعلم الشنتمرى لأبيات سيبويه - بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق .
٢٠٧ - شرح التسهيل ، لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد الرحمن سيد والدكتور محمد بدوى المختون - هجر للطباعة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .
٢٠٨ - شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى - المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٣٢٠ هـ .
٢٠٩ - شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (بدون تاريخ) .
٢١٠ - شرح الجامى على الكافية (الفوائد الضيائية على الكافية) لعبد الرحمن الجامى - تحقيق الدكتور أسامة طه - بغداد ١٩٨٣ م .
٢١١ - شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور - تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح - العراق (بلا تاريخ) .
٢١٢ - شرح حماسة أبى تمام ، للمرزوقى - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون - القاهرة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٣ م .
٢١٣ - شرح اختيارات المفضل ، للتبريزى - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الكتب العلمية - ط ٢ بيروت ١٩٨٧ م .
٢١٤ - شرح درة الغواص فى أوهام الخواص ، للخفاجى - إستابنول ١٢٩٩ هـ.
٢١٥ - شرح ديوان الأخطل - تحقيق إيليا سليم - دار الثقافة - ط ٢ بيروت ١٩٧٩ م .
٢١٦ - شرح سقط الزند - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٤٥ م .
٢١٧ - شرح السمنودى على متن الدرة المتممة للقراءات العشر ، لابن جزرى - بتصحيح الشيخ الأستاذ على محمد الضباع - القاهرة (بلا تاريخ) .
٢١٨ - شرح الشافية ، للاستراباذى - تحقيق محمد الزفزاف وآخرين - لبنان ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .
٢١٩ - شرح شافية ابن الحاجب ، للاسترابادى - تحقيق محمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٢ م .
٢٢٠ - شرح شواهد ابن عقيل ، للجرجانى - عيسى البابى الحلبى بالقاهرة بلا تاريخ) .
٢٢١ - شرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسى ،لابن برى - تحقيق عبيد مصطفى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٥ م .
٢٢٢ - شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت (بدون تاريخ) .
٢٢٣ - شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - بتصحيح الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
٢٢٤ - شرح ابن عقيل على الألفية - القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٢٥ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنبارى - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٤ م .
٢٢٦ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ومعه كتاب « سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى » تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة (بدون تاريخ) .
٢٢٧ - شرح الكافية للرضى - القاهرة ١٣٠٦ هـ .

٢٢٨ - شرح كتاب سيبويه للسيرافى - (الجزء الأول) - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٦ م .
٢٢٩ - شرح اللمع ، لابن برهان العكبرى - تحقيق الدكتور فائز فارس - السلسلة التراثية ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .
٢٣٠ - شرح المفصل ، لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت (بلا تاريخ) .
٢٣١ - شعر إبراهيم بن هرمة - تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩ م .
٢٣٢ - شعر خفاف بن ندبة - تحقيق نورى حمودى القيسى - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٨ م .
٢٣٣ - شعر أبى زبيد الطائى - تحقيق نورى حمودى القيسى - مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٦٧م .
٢٣٤ - شعر عبد الله بن الزبعرى - تحقيق يحيى الجبورى - ط ٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨١ م .
٢٣٥ - شعر عبدة بن الطيب - تحقيق الدكتور يحيى الجبورى - دار التربية - ١٩٧١ م .
٢٣٦ - شعر عمرو بن معدى كرب - جمعه مطاع الطرابيشى - ط ٢ مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ م .
٢٣٧ - شعر الكميت بن زيد - تحقيق داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد ١٩٦٩ م .
٢٣٨ - شعر ابن ميادة - تحقيق حنا جميل - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢ م .
٢٣٩ - شعر النابغة الجعدى - تحقيق عبد العزيز رباح - المكتب الإسلامى - بيروت ١٩٦٤ م .
٢٤٠ - شعر نصيب - تحقيق داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد ١٩٦٨ م .
٢٤١ - الشفاء والمنطق ، لابن سينا - تحقيق محمود الخضرى - الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م .
٢٤٢ - شواذ ابن خالويه - مكتبة المتنبى بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٢٤٣ - شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك النحوى - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى - القاهرة ١٩٧٥ م .
٢٤٤ - الصاحبى فى فقه اللغة ، لابن فارس - القاهرة ١٣٢٨ هـ = ١٩١٠ م .
٢٤٥ - صبح الأعشى ، للقلقشندى - دارالكتب المصرية ١٣٤٠ هـ = ١٩٢٢ م .
٢٤٦ - الصحاح ، للجوهرى (تاج اللغة وصحاح العربية) - تحقيق أحمد عبد الغفور - القاهرة ١٩٥٦م .
٢٤٧ - صحيح البخارى - للإمام البخارى - دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٢٤٨ - صحيح مسلم ، للإمام مسلم - بيروت (بدون تاريخ) .
٢٤٩ - الصناعتين ، لأبى الهلال العسكرى - تحقيق على البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢ م .
٢٥٠ - ضرائر الشعر ، لابن عصفور - تحقيق الدكتور السيد إبراهيم محمد - بيروت ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .
٢٥١ - ضرائر الشعر (ما يجوز للشاعر فى الضرورة) للقزاز - تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى - القاهرة ١٩٧٣ م .
٢٥٢ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى - القاهرة ١٣٥٥ هـ .

٢٥٣ – الطالع السعيد ، للإدفوى – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٥٤ – طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكى – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٥٥ – طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام – تحقيق محمود محمد شاكر القاهرة ١٩٥٢م .
٢٥٦ – الطبقات الكبرى ، لابن سعد – دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٢٥٧ – العباب الزاخر واللباب الفاخر ، للصاغانى – تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – بغداد ١٩٧٧م .
٢٥٨ – العربية ، دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ، ليوهان فك ، مع تعليقات المستشرق الألمانى شبيتالر – ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٨٠م .
٢٥٩ – العربية ولهجاتها ، للدكتور عبد الرحمن أيوب – القاهرة ١٩٦٨م .
٢٦٠ – العقد الفريد ، لابن عبد ربه – تحقيق أحمد أمين وآخرين – القاهرة ١٩٤٨ – ١٩٥٣م .
٢٦١ – علم الأصوات ، لبرتيل مالمبرج – ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين – القاهرة ١٩٨٤م .
٢٦٢ – علم الأصوات ، للدكتور محمد فتيح – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٦٣ – علم اللغة ، للدكتور على عبد الواحد وافى – القاهرة ١٩٥٧ م .
٢٦٤ – علم اللغة بين التراث والمعاصرة ، للدكتور عاطف مدكور – دار الثقافة ١٩٨٧ م .
٢٦٥ – العمدة فى صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق – القاهرة ١٩٠٧م .
٢٦٦ – العين ، للخليل بن أحمد – تحقيق الدكتور عبد الله درويش – بغداد ١٩٦٧م .
٢٦٧ – عيون الأخبار ، لابن قتيبة – القاهرة ١٩٢٨ – ١٩٣٠ م .
٢٦٨ – غرائب التفسير وعجائب التأويل ، للشيخ محمود حمزة – تحقيق الدكتور شمران سركال يونس – جدة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
٢٦٩ – غريب الحديث ، لابن قتيبة – تحقيق الدكتور عبد الله الجبورى – بغداد ١٩٧٧ م .
٢٧٠ – الفائق فى غريب الحديث ، للزمخشرى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٤٥ – ١٩٤٨م .
٢٧١ – الفاضل ، للمبرد – تحقيق عبد العزيز الميمنى – القاهرة ١٩٥٦ م .
٢٧٢ – الفروق اللغوية ، لأبى هلال العسكرى – القاهرة ١٩٥٧ م .
٢٧٣ – فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال ، للبكرى – تحقيق إحسان عباس وعبد الحميد عابدين – بيروت ١٣٩١ هـ .
٢٧٤ – الفصول الخمسون ، لابن معطى – دراسة وتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحى – القاهرة ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م .
٢٧٥ – فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى – القاهرة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م .
٢٧٦ – الفصول والغايات ، لأبى العلاء المعرى – نشر محمود زناتى – القاهرة ١٩٣٨ م .
٢٧٧ – الفعل والزمان ، للدكتور عصام نور الدين – بيروت ١٤٠٤ هـ = ١٩٨١ م .
٢٧٨ – فقه اللغة ، للدكتور على عبد الواحد وافى – القاهرة ١٩٥٦ م .
٢٧٩ – فقه اللغة ، للدكتور محمد خضر – القاهرة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨١ م .
٢٨٠ – فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبى – القاهرة (بلا تاريخ) .

٢٨١ – الفلسفة اللغوية ، والألفاظ العربية ، لجورجى زيدان – مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٨٢ – الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، لابن القيم الجوزية – مكتبة المتنبى – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٨٣ – فهارس كتاب سيبويه ، صنع محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٩٧٥ م .
٢٨٤ – الفهرست ، لابن النديم – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٨٥ – فى التطور اللغوى ، للدكتور عبد الصبور شاهين – القاهرة ١٩٩١ م .
٢٨٦ – فى علم اللغة العام ، للدكتور عبد الصبور شاهين – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٨٧ – فى اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس – القاهرة ١٩٦٥ م .
٢٨٨ – القاموس المحيط ، للفيروز آبادى – القاهرة ١٩١٣ م .
٢٨٩ – قبائل العرب القديمة والحديثة ، لعمر رضا كحالة – بيروت ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م .
٢٩٠ – القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، لعبد الفتاح القاضى – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٩١ – قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٩٢ – قواعد المطارحة ، لابن إياز – مصورة معهد المخطوطات العربية تحت رقم ١٢٥نحو .
٢٩٣ – القوافى ، للأخفش – تحقيق أحمد راتب النفاخ – بيروت ١٩٣٤ م .
٢٩٤ – الكافى فى العروض والقوافى ، للخطيب التبريزى – نشر الحسانى حسن عبد الله – مكتبة الخانجى – القاهرة ١٩٦٦ م .
٢٩٥ – الكامل فى اللغة والأدب ، للمبرد – وقف على طبعه وشرح ألفاظه الشيخ إبراهيم الدلجمونى الأزهرى – المطبعة الأزهرية بمصر (بلا تاريخ) .
٢٩٦ – الكتاب ، لسيبويه : بولاق ١٩٢٠ م – وتحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة ١٩٨٨ م .
٢٩٧ – كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) للفارسى – تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى – بالقاهرة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
٢٩٨ – الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، للزمخشرى – رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد – بيروت ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
٢٩٩ – الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكى بن أبى طالب – تحقيق محيى الدين رمضان – مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤م .
٣٠٠ – كشف الظنون ، لحاجى خليفة – إستانبول ١٩٤١ – ١٩٤٣م .
٣٠١ – الكناش فى النحو والصرف ، لأبى الفداء بن شاهنشاه – دراسة وتحقيق جودة مبروك محمد – رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة القاهرة – فرع بنى سويف عام ١٩٩٦ م .
٣٠٢ – اللبأ واللبن ، لأبى زيد الأنصارى (ضمن البلغة فى شذور اللغة اللغة ، نشر لويس شيخو اليسوعى) – بيروت ١٩١٤ م .
٣٠٣ – لحن العامة والتطور اللغوى ، للدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٦٧ م .
٣٠٤ – لسان العرب ، لابن منظور – بولاق ١٣٠٠ – ١٣٠٧ م وطبعة بيروت ، بدون تاريخ .

٣٠٥ - اللغة لفندريس - ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص - القاهرة ١٩٥٠ م .
٣٠٦ - اللغات السامية للمستشرق الألماني نولدكه - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٣ م .
٣٠٧ - اللمع في العربية ، لابن جني - تحقيق حامد المؤمن - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
٣٠٨ - اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس - دار الفكر العربي - القاهرة (بلا تاريخ) .
٣٠٩ - ما تلحن فيه العامة ، للكسائي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢ م .
٣١٠ - المؤتلف والمختلف ، للآمدي - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة ١٣٨١ هـ .
٣١١ - ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ، للأصمعي - تحقيق مظفر سلطان - دمشق ١٩٥١ م .
٣١٢ - مبادئ اللغة ، للخطيب الإسكافي - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٢٥ م .
٣١٣ - مجالس ثعلب ، لأبي العباس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٨ م .
٣١٤ - مجالس العلماء ، لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢ م .
٣١٥ - مجمع الأمثال ، للميداني - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت (بدون تاريخ) .
٣١٦ - مجمل اللغة ، لابن فارس - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٨م .
٣١٧ - مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، للجاربردي - عالم الكتاب - بيروت (بدون تاريخ) .
٣١٨ - محاضرات الأدباء ، للراغب الأصفهاني - بيروت ١٩٦١م .
٣١٩ - المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني - تحقيق علي الجندي وآخرين - القاهرة ١٣٨٦ هـ .
٣٢٠ - مختار الصحاح ، للرازي - القاهرة ١٣١٩ هـ = ١٩٥٠ م .
٣٢١ - المخصص في اللغة ، لابن سيده - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .
٣٢٢ - المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف - القاهرة ١٩٩٢ م .
٣٢٣ - المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، لعبد المجيد عابدين - القاهرة ١٩٥١ م .
٣٢٤ - مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز - القاهرة ١٩٩٢ م .
٣٢٥ - المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن ، لعبد العال سالم علي - رسالة ماجستير في كلية دار العلوم عام ١٩٦٨ م .
٣٢٦ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي - القاهرة ١٩٥٨م .
٣٢٧ - المذكر والمؤنث ، للفراء - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٥ م .
٣٢٨ - مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٥م.
٣٢٩ - المرتجل ، لابن الخشاب - دراسة وتحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .
٣٣٠ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وأحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي - بيروت (بلا تاريخ) .

٣٣١ - المسائل المشكلة الإعراب المعروفة بالبغداديات ، لأبي على النحوى - دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى - بغداد (بدون تاريخ) .
٣٣٢ - مسائل النحو الخلافية بين الزمخشرى وابن مالك ، للدكتور فهمى حسن النمر - القاهرة ١٩٨٥م .
٣٣٣ - المستقصى فى أمثال الشعوب ، للزمخشرى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢م .
٣٣٤ - مشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب - تحقيق ياسين محمد السواسى - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ) .
٣٣٥ - المطالع السعيدة (شرح السيوطى على ألفيته فى النحو والصرف والخط) للسيوطى - تحقيق وشرح الدكتور طاهر سليمان حمودة - الدار الجامعية للطباعة والنشر بالأسكندرية ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .
٣٣٦ - معالم اللهجات العربية ، للدكتور عبد الحميد محمد - القاهرة (بلا تاريخ) .
٣٣٧ - معانى القرآن ، للأخفش - دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأحد محمد أمين - عالم الكتب ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
٣٣٨ - معانى القرآن ، للفراء - تحقيق محمد على النجار - القاهرة (بدون تاريخ) .
٣٣٩ - معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبى - عالم الكتب ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
٣٤٠ - معجم الأدباء ، لياقوت الحموى - نشر أحمد فريد رفاعى - القاهرة ١٩٣٦ م .
٣٤١ - معجم البلدان، لياقوت الحموى - دار صادر - بيروت (بدون تاريخ) .
٣٤٢ - معجم الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة ١٣٧٩ هـ = ١٩٩٠م.
٣٤٣ - المعجم العربى نشأته وتطوره ، للدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٦ م .
٣٤٤ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبى عبيد البكرى - تحقيق مصطفى السقا - القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥١ م .
٣٤٥ - معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة - بيروت (بلا تاريخ) .
٣٤٦ - المعرب ، للجواليقى - تحقيق أحمد شاكر - دار الكتب بالقاهرة ١٣٨٩ م - ١٩٦٩ م .
٣٤٧ - المغنى فى تصريف الأفعال ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢ م .
٣٤٨ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام - القاهرة (بدون تاريخ) .
٣٤٩ - مفتاح الإعراب ، للشيخ المحلى - تحقيق الدكتور محمد عامر - القاهرة ١٩٨٥ م .
٣٥٠ - المفردات فى غريب القرآن ، للأصفهانى - القاهرة (بدون تاريخ) .
٣٥١ - المفصل فى علم العربية ، للزمخشرى - القاهرة ١٣٢٣ هـ .
٣٥٢ - المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية ، للعينى - مطبوع بهامش خزانة الأدب بولاق .
٣٥٣ - مقاييس اللغة ، لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٣٧١ هـ .
٣٥٤ - المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - سلسلة كتب التراث ١٩٩٢م .

٣٥٥ – المقتضب ، للمبرد – تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .
٣٥٦ – المقصور والممدود ، لابن ولاد – تحقيق عبد الإله نبهان وآخرين – دمشق ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٥ م .
٣٥٧ – الممتع في التصريف ، لابن عصفور – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – بيروت ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .
٣٥٨ – من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس – القاهرة ١٩٦٦ م .
٣٥٩ – من أسس علم اللغة ، للدكتور محمد يوسف – القاهرة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
٣٦٠ – المنصف ، لابن جنى – تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – القاهرة ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م .
٣٦١ – المنقوص والممدود ، للفراء – تحقيق عبد العزيز الميمنى – القاهرة ١٩٦٧ م .
٣٦٢ – الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى – تحقيق على محمد البجاوى – القاهرة ١٩٦٥ م .
٣٦٣ – الموفى في النحو الكوفى ، للكنغراوى – نشر محمد بهجة البيطار – دمشق (بدون تاريخ) .
٣٦٤ – النجوم الزاهرة ، لابن تغرى بردى – طبعة مصورة عن دار الكتب – وزارة الثقافة بالقاهرة (بدون تاريخ) .
٣٦٥ – نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنبارى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٦٧ م .
٣٦٦ – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد طنطاوى – دار المنار ١٤١٢ هـ = ١٩٩١م .
٣٦٧ – النشر في القراءات العشر ، لابن جزرى – نشر على محمد الضباع – مطبعة مصطفى محمد – المكتبة التجارية الكبرى (بدون تاريخ) .
٣٦٨ – النوادر في اللغة ، لأبي زيد – تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد – دار الشروق ١٤٠١هـ .
٣٦٩ – الهمز ، لأبي زيد – نشر لويس شيخو اليسوعى – بيروت ١٩١١ م .
٣٧٠ – النهاية في غريب الحديث والأثر – تحقيق الدكتور محمود الطناحى – القاهرة ١٩٦٣ – ١٩٦٥ م .
٣٧١ – همع الهوامع ، للسيوطى – تحقيق الدكتور عبد العال سالم – طبعة دار البحوث العلمية – الكويت (بدون تاريخ) .
٣٧٢ – وفيات الأعيان ، لابن خلكان – تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار صادر – بيروت (بدون تاريخ) .

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

القسم الأول : الدراسة

القسم الثانى : التحقيق

* * *

الإنصاف في مسائل الخلاف

رقم المسألة	موضوع المسألة	الصفحة

رقم المسألة	موضوع المسألة	الصفحة

رقم المسألة	موضوع المسألة	الصفحة

رقم المسألة	موضوع المسألة	الصفحة

* * *